

الحمد لله الذي وفق من أراد به الخير للتمقه في الدين * وهدى من شاء الى سبيل المهتمدين * والصلاة
والسلام على سيد الاولين والاخرين * محمد ساتم النبيين والمرسلين * وعلى آله الطيبين وأصحابه
الطاهرين (وبعد) فيقول العبد الفقير ابراهيم بن سليمان بن محمد بن عبد العزيز قد وجدت شيخنا
العلامة الرحلة العظامه الشيخ محي الدين طاب ثراه * وكانت قراديس الجئان مأواه * قد شرع في جمع
فتاوى والده شيخنا وأستاذنا وكتب لها ديساجة صورتها * وبعد فيقول العبد الفقير * محي الدين
هذا من ريسير * من جمع عقير * من أجوبة عن أسئلة سئل عنها سيدنا ومولانا شيخ الاسلام
والمسلمين * حاتم الفقهاء المحققين * أوحد الزمان * في فقه أبي حنيفة النعمان * وحيد الدهر * وفريد
العصر * سيدى ووالدى الخير الدين المنيف * ومن * وخير محض كاسمه الشريف * ألا وهو خير الدين *
متع الله بطول حياته المسلمين * فأجاب عنها بما هو الصحيح المفقى به من مذهب أبي حنيفة * وأجبا
صحة كبار أهل المذهب لاختلاف العصر أو لغير أحوال الناس وفقا بعاد الله طالبها به رضى الله
تعالى عنه يوم المحيظه * فمعتما وكتبنا * وعلى طريق الهداية رتبنا * ليحصل التسهيل
والتقريب * للسائل والمجيب * ولم أر سم غالبا الا ما قل * وجوده في الاستار * وكثر وقوعه
في غالب الديار * ولم يصرح به في الابواب * وان فهم من كتب الاصحاب (وسميتها بالقفاوى الخيرية)
لضع البرية * وبالله المستعان * وعليه التكلان * هذا وقد أخبرني والذى المشار اليه * متعنى
الله تعالى بطول حياته وأسمنه نعمة على * وعليه * أنه لا يبي نفسه الا في تعلم القرآن وحفظه والاخذ
في تجويده * ثم الاعتناء بالفقه وتخشده وتعميده * وأنه رحل من بلد التي هي الرملة البيضاء
سنة سبع بعد الالف الى مصر ولازم العلماء بالجامع الأزهر وأخذ الفقه عن جماعة من فقهاء
الحنفية كالشيخ عبد الله الحريرى والسراج الحافوى والشيخ احمد بن الشيخ محمد أمين الدين بن
عبد العال وغيرهم وقرأ الاصول على الحنفى وجماعة والصو على العلامة الشيخ أبي بكر الشنوائى

وغيره وقرأ الفرائض واكثر التردد على الشيخ فائد الولي المشهور ورجع من مصر الى بلده واسط
 ذى القعدة الحرام سنة ثلاث عشرة وألف انتهى ما كتبه فجمع منها الى باب المهر واختتمته المنية
 ثم اني استجيزت شيخنا العلامة والدة المذكور في الكمالها على حسب ترتيبها فأجازني فاستخرت الله
 تعالى في ذلك وأكلمته والله سبحانه وتعالى اسأل وبنية أو سأل أن يجعل سعينا فيها مشكورا
 وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم موصلا الى الفوز بدار النعيم انه على ذلك قدير وبالإجابة جدير

*(كتاب الطهارة) *

مطلب الماء النجس الذي
 لم يتغير طعمه وفيه أقوال

(سئل) هل يجوز استعمال الماء النجس الذي لم يتغير طعمه وريحه في غير الشرب والتطهير
 كبل الطين وسقي الدواب *(أجاب)* نعم يجوز ذلك قال في جامع الفتاوى وغسالة الثوب
 النجس ان يتغير طعمه ورائحته لا يجوز استعماله كالبول ولا يجوز استعماله في غير الشرب والتطهير
 كبل الطين وسقي الدواب اهـ وقال في البرازية والنجس ينتفع به في سقي الدواب وبل الطين ونحوه
 انتهى وفي البحر نقلا عن التجنيس اذا نزع الماء النجس من البئر يكره أن يبل به الطين ويطين المسجد
 أو أرضه لنجاسته بخلاف السرقين اذا جعل في الطين لان في ذلك ضرورة لانه لا يتهما الا بذلك
 انتهى وفيه نقلا عن الذخيرة ولا بأس برش الماء النجس في الطريق ولا يسقي البهائم وفي خزائن
 الفتاوى لا بأس بأن يسقى الماء النجس للبقرة والابل والغنم انتهى وفي النهر وهل يسقى للدواب
 قال في الذخيرة لا وفي الخزانة لا بأس بذلك وأقول ما في الذخيرة ووافق ما في البدائع وما في الخزانة
 ما في الاسيبياني فهم ما قولان متقابلان لا تقلان متنافيان انتهى والله أعلم *(سئل)*
 في الشارب اذا طال هل يجب تخليله أم لا *(أجاب)* لا يجب تخليله وان طال قال في اعلام
 الاخبار وفي شرح القدوري قال عزو الى رواية المحيط لا يجب اصال الماء الى ماتحت الحاجبين
 والشارب بافقاء الروايات قال الحلواني وتفقهوا على أن عيس الماء شعر حاجبيه وفي صلاة النصاب
 اذا قس الشارب لا يجب تخليله وايصال الماء الى الشفتين وفي النوازل لا يجب وان طال اهـ وقال
 الشيخ علي المقدسي في شرح الكنز المنظوم والشارب اذا طال يجب تخليله اهـ وصرح في
 البحر بأنه لا يجب اصال الماء الى ماتحت شعر الحاجبين والشارب ثم قال وعلى هذا ينبغي أن يحمل
 قول من قال انه يجب اصال الماء الى ماتحت شعر الشارب على ما اذا كان بحيث يدومنابت الشعر
 وقد جعله في التجنيس من الادب وصرح الوالوحي في باب الكراهية بان المفتي به انه لا يجب
 اصال الماء الى ماتحت شعر الحاجبين اهـ والله أعلم *(سئل)* العلامة شيخ الاسلام
 الشيخ أمين الدين بن عبد العال الحنفي مفتي الديار المصرية رحمه الله تعالى في العسل اذا وقعت
 فيه فارة فاصفة طهارته *(أجاب)* المذكور في كتب الحنفية أن يوضع الماء على العسل
 الى أن يغمره ثم يغلى على النار حتى يذهب الماء ثم يفعل به كذلك مرة ثانية وقد طهر اهـ كذا
 في فتاواه *(سئل)* في فارة وقعت في زيت فهل اذا وضع في اناء مخروق السفلى وصب عليه
 الماء ثم أخذ الماء من أسفله ثلاث مرات بطهر كما نقله الامام ناصر الدين ابو القاسم في الملتقط عن ابي
 يوسف أم لا يطهر وهل اذا طبخ صابونا وصار مستحيلا يطهر أم لا *(أجاب)* نعم يطهر
 الزيت بهذا الصنع وكذلك لو صب عليه الماء فطفا فرقع ثلاث مرات كما ورد عن الثاني وقطع به
 في الظهيرية وعليه الفتوى كما في الجمع وغيره وظاهر كلام الخلاصة عدم اشتراط التثليث وهو مبني على
 أن غلبة الظن حمزية عن التثليث وفيه اختلاف تعجيج وفتوى وهي من المسائل المشهورة قبل غلبة
 الظن فكيف وقيل لابة من التثليث وصحح كل فاعل صاحب الخلاصة بفتح الى الاول وبه صرح
 في مسألة الثوب فانه قال ووقته سكون قلبه اليه ووقع في بعض الكتب في هذه المسألة فيغلى فيغلو
 الدهن الماء فيرفع هكذا يفعل ثلاث مرات والظاهر أن لفظة فيغلى من زيادة النساخ فان لم نر من شرط

مطلب في شحال الشارب
 والحاجب وفيه أقوال
 والمفتي به التخليل

مطلب في فارة وقعت في عسل
 والمفتي به واضح

مطلب في فارة اذا وقعت
 في زيت وفيه أقوال والمفتي
 به واضح

للتطهير الثمان مع كثرة النفل في المسألة والتسعة لها اللهم الا ان يراد بالعلی التصريح بمجازة فقد
صرح في جميع الرواية شرح التدوير انه يصب عليه مثله ماء ويجعل قناتل ومثله طهارة الزيت
النفس باختناذه صابوناً صرح به في المجتبى والميزانية قال في المجتبى جعل الدهن النجس في صابون يفتي
بطهارته لانه تغير والغير مطهر عند محمد وبقي به لبلوى اه وصرح به في فتح القدير وهو اهر السناوى
وباع السناوى رأبته صاحب من الغفار في منته تنوير الابصار وهو مقتول عن اجناس السناطى
وغیره واقه أعلم * (سئل) * فيما لو نزل لجل الغنم لبن حل هو طاهر محل شربه أم لا * (اجاب) *
لا شك في طهارته لما في الجوهرة من ان سورماً كحل اللحم طاهر كبشته واظهاره منه حل شربه ولم أر من
صرح به واقه أعلم * (سئل) * في صاحب سلس البول اذا كان يقطع ساعة ويقط ساعة كيف
يكون وضوءه وحل له المسح على الخفين وحل بتقديم الصلوة على الوضوء كالصحيح * (اجاب) *
صاحب السلس ونحوه يتوصاً لوقت كل فرض ويصلى بوضوءه فرضاً وفرضاً لا مشاء ويصل وضوءه
بمخرج الوقت فقط وهذا اذا لم يمس عليه وقت الاوذلك الحديث بوجده فيه وأما مسحه على الخفين
فتصور ذلك على وجه الاختصار أن أصحاب الاعذار اذا وضوا العذر غير موجود وقت الوضوء
والسلس يحكمهم حكم الاصحاء يحضون في الاقامة يوماً وليس له في السفر ثلاثة أيام وليا اليها من وقت
الحديث العارض له بعد اللبس بخلاف ما اذا لبس بطهارة العذر بان وجد العذر مقداراً للوضوء
او اللبس أو كليهما أو فيما بينهما واستمر حتى لبس فانه حينئذ لا يصح في الوقت كلما وضوا لحدث
غير ما تبلى به ولا يصح خارج الوقت بناء على ذلك اللبس وحكمه في وجوب الترتيب وعدمه
حكم الصحيح فيقدم الفاتنة على الوضوء حتى لا يبعث لو عكس لا يصح اذا كان صاحب ترتيب ويكره
اذا لم يكن صاحب ترتيب واقه أعلم * (سئل) * حل الايلاج في فرج البهيمة يقتضى الوضوء
ولم يخرج منه شيء أم لا يقتضى ما لم يخرج منه شيء * (اجاب) * يجزى الايلاج في البهيمة لا يوجب
الغسل ولا يقتضى الوضوء ما لم يخرج منه شيء صرح به ابن ملك في شرح الجمع في كتاب الصوم في فصل
ما يجب وما لا يجب وكذلك صرح به في توفيق العناية في الصوم أيضاً واقه أعلم * (سئل) *
حل الانبياء عليهم الصلاة والسلام يحتملون أم لا * (اجاب) * قال ابن حجر الهيتمي في كتاب له سماه
القول المختصر في علامات المهدي المنتظر قبل مآم آدم فاحتمل فامتزجت نطفته بالتراب فخلق الله
نعال منها يا جوج وما جوج واعترض بأن النبي لا يحتمل ورد بأن النبي احتلام عن رؤية جماع لا يجزى
دفع الماء اه ذكره عند ذكر يا جوج وما جوج قال وانما من ولد آدم من حواء للحديث المرفوع
انهم امن ذرية نوح وهو من ذريتهما قطعاً وبه أقول لعدم رؤية نوح عن أحد من السلف ما عدا كعب
بخلافه وبه اعترض قول النووي في فتاويه انه من ولد لاسن حواء عند جاهير الماء واقه أعلم
* (سئل) * في الحصة التي توضع على الكي تم ربط بما يمنع السيلان هل يكون صاحبها صاحب
عذر أم لا * (اجاب) * لا يكون صاحب عذر كما هو صريح كلام الخلاصة وغيره وصاحب الجرح
السائل لو منع الجرح من السيلان يخرج من أن يكون صاحب الجرح السائل فأفاد أن كل صاحب
عذر اذا منع نزوله بدواء أو غيره خرج عن كونه صاحب عذر بخلاف الحائض والله أعلم * (سئل) *
هل يكره الاشتراك في المشط والميل والسواك كما هو شائع بين العوام يقولون
ثلاثة ليس بها اشتراك * المشط والمروء والسواك
* (اجاب) * اما السواك والسواك غيره فقد صرح في الضياء المعنوى شرح مقدمة الغزوى
انه لا بأس به باذن صاحبه ومثله المشط والميل وأما قول الناس فاعاد ذلك لكرهه نفوسهم
الاشتراف في هذه الثلاثة لثلاث يحصل النفرة باعتبار أنهم يعاقبون منه فربما وقعت الكراهة بينهم بسببه

مطلب في سورماً كحل اللحم
وليه طاهر بالاتفاق

مطلب في صاحب العذر
وسلس البول

مطلب في الايلاج في البهيمة
هل يحكم بقتض الوضوء أم لا

مطلب في الانبياء هل يحتملون
وفيه أقوال

مطلب في الحصة التي توضع
على الكي بوضعه هاستي
حكمه حكم الصحيح أم لا

مطلب في كراهة السواك
والمشط والميل اذا كان
باذن صاحبه

لأنه ورد فيه نص خاص من جانب الشرح الشريف يوجب محظوريته والله أعلم ورأيت في شرح
الروض للشيخ الاسلام زكريا الشافعي وبسوالك غير بأذن كره الاستيلاء وهذا من تصرفه وبعبارة
الروضة وغيرهما ولا بأس بأن يستألك بسوالك غير بأذنه بل زاد في المجموع وقد جاء ذلك في الحديث
الصحيح فالتكرار هنا لأصل لها والله أعلم * (سئل) * هل يجوز في المنسوخ أن يمسه المحدث
أو يتلوه الجنب * (أجاب) * فيه تردد والاشبه جوازه فيما نسخ تلاوته وأقر حكمه لأنه ليس
بقرآن اجماعاً كذا في شرح مختصر أصول ابن الحاجب للعضد وإذا كان هذا فيما أقر حكمه في باب
أولى الجواز فيما نسخ تلاوته وحكمه والله أعلم * (سئل) * عن كيفية الاستنجاء بالماء ما صورتها
* (أجاب) * أما الاستنجاء بالماء فلم أر من صرح من علماءنا بكيفية أخذه وصبه وقد رأيت في كتب
الشافعية ويسن أن لا يستمين يمينه في شيء من الاستنجاء بغير عذر فبدأ خذ الحجر بيساره بخلاف الماء
فانه يصبه بيمينه ويغسل بيساره ولا مانع منه عندنا فالظاهر أن مذهبننا كذلك وهذا هو المعهود للناس
فأعلمهم انما تركوه لظهوره والله أعلم ثم رأيت في الضياء المعنوي شرح مقدسة الغزوي وبفيض
الماء بيده اليمنى على فرجه ويعلى الاناء ويغسل فرجه بيده اليسرى إذا لم يكن عذراً فإن كان بيده
اليسرى عذراً منع من الاستنجاء بها جاز الاستنجاء باليمين من غير كراهة فهو بحمد الله كما بحمته والله أعلم
* (باب التيمم) *

* (سئل) * في التيمم لمس المصحف أو تلاوة القرآن مع وجود الماء والقدرة على استعماله هل
يجوز أم لا أو ضحوا لنا الجواب مفصلاً ولكم الثواب من الله جل وعلا * (أجاب) * المصريح
به عندنا أن ما لبست الطهارة شرطاً في فعله وحله يجوز التيمم له مع وجود الماء كدخول المسجد
للمسجد وأما ما لم تطهارة شرطاً في فعله وحله فلا يجوز التيمم له مع وجود الماء إلا في موضع يخشى
الفوات لا إلى خلف كصلاة الجنائز والعيد فالتيمم لمس المصحف من قبيل الثاني فلا يجوز مع وجود
الماء وأما التيمم لقراءة القرآن العظيم ينظر إن كان محدثاً فهو من قبيل الأول لجوازه ما بدون ذلك
وإن كان جنباً فهو من قبيل الثاني فلا يجوز التيمم مع وجود الماء والقدرة على استعماله وصريحنا
بأنه لو تيمم لدخول المسجد أو للقراءة ولو لم يكن المصحف أو مسه أو كتابه أو زيارة القبور أو لعيادة
المرضى أو لتعليم القرآن ولا يريد به الصلاة أو تيمم لدفن الميت أو الأذان أو الإقامة أو السلام أو رده
أو الاسلام لا يجوز الصلاة بذلك التيمم عند عامة المشايخ ولو تيمم لصلاة الجنائز أو سجدة التلاوة جاز له
أن يصلي سائر الصلوات بذلك التيمم وتمام ذلك مذکور في كتب العلماء رحمهم الله تعالى

* (سئل) * في رجل مسافر بمسافة بأرض وحل ليس به ماء ولا حجر وتضايق وقت الصلاة فهل
له أن يتيمم على الطين ويصلي أو يؤخر الصلاة عن وقتها إلى أن يجد الماء أم كيف الحال
* (أجاب) * الصحيح من مذهب الحنفية جواز التيمم بالطين لأنه من جنس الأرض وصرت
المتون يجوز التيمم بكل طاهر من جنس الأرض حتى على الحجر الصلد الذي ليس عليه غبار قال
في البحر الرائق وإذا لم يجد الا الطين يلطخه بثوبه أو عضوه فإذا جف تيمم به وقيل عند أبي حنيفة
تيمم بالطين وهو الصحيح لأن الواجب عنده وضع اليد على الأرض لا استعمال جزء منه والطين
من جنس الأرض إذا صار مغلو بالماء فلا يجوز التيمم به كذا في المحيط اهـ لكن قالوا الأولى
إذا لم يخف فوت الوقت أن يلطخ ثوبه بالطين ويتيمم إذا جف كي لا يصير بمعنى المثلة المنهى عنها
في الحديث الشريف والله أعلم * (سئل) * من دمشق عن عبارة صاحب الاشباه حيث
قال فيما افترق فيه المسح والغسل لا تنقضه الجنابة بخلاف المسح * (أجاب) * قوله لا تنقضه
الجنابة بخلاف المسح أي لا تنقض الجنابة الغسل وتنقض المسح وقد تقرر أن الجنب لا يمسح قال
في البحر لا جنباً أي لا يجوز للجنب المسح على الخفين قال في البحر والمحققون على أن الموضع

مطلب في المنسوخ هل يمسه
المحدث أو يتلوه الجنب

مطلب في كيفية الاستنجاء
والتيمم

مطلب في التيمم لمس المصحف
أو القرية مع وجود الماء

مطلب في مسافر بمسافة بأرض وحل
هل يتيمم أو يلطخ والصحيح
ظاهر

مطلب في اغتسل ومسح
ومن يتيمم هل يمسح كمن
اغتسل والصحيح ظاهر

موضع النبي فلا حاجة الى التمييز وقد تكلف علماءنا الى التصوير بأشياء يطول ذكرها والحاصل
أن معنى قوله في الاشياء لا تنقض الجنابة الغسل وتنقض المسح يعني السابق عليها فاحتج اليه
ولا سبيل اليه الا برفعها عنه وبزعمه يسرى الحدث الى الرجل ومعناه لا تنقض الجنابة غسل
الرجل السابق على الجنابة الكائنة بعد اللبس لأن الخلف جعل مانعا عن سرية الحدث الى
الرجل والمسح اعماحر على طاهرهما فتقبضه الجنابة والجنب ممنوع عن المسح فلا يحدل اليه معها
فاضلوا الى نزع خفيه للغسل وبزعمه ما يسرى الحدث فيجب الغسل بذلك لا بسبب أن الجنابة تنقضه
فتأمل والله أعلم

• (كتاب الصلاة) •

• (سئل) • من نابلس في أهل مدينة قديمة من مدن المسلمين قد بلغ اجاعهم بالتوازع عن آياتهم
وأجدادهم يصلون على القبلة الى جهة مستدين عليها بمحارب المسلمين بمساجدهم التي بلغ نواترهم
واجاعهم من قديم الزمان والى الآن أن هذه المحارب الكائنة بالمساجد من زمن سيدنا الامام عمر
ابن الخطاب رضي الله عنه وان الملك صلاح الدين قد فتح بالمدينة المذكورة مسجدا ووافق محرابه
المحارب المذكورة والان جاء شخص فلكي يقول ان هذه الجهة التي بها المحارب ليست جهة القبلة
وانها منحرفة وان هذه المحارب مطعون فيها مستند بالافراد الفلكية وأدلتها والحال ان هذه
النقطة بلغت الى قاضي البلد فظهر عنده وتبين وتحقق أن الجهة المذكورة التي بها المحارب المرقومة
جهة القبلة عملا بأقوال العلماء رضي الله تعالى عنهم حيث اعتمدوا محارب المسلمين وعولوا عليها
وحكم بأن القبلة والمحارب القديمة الموضوعة باجتهاد لا تبدل ولا تغير عن مصتها التي اجمع عليها
علماء المسلمين وأهل المدينة المتقدمون والمتأخرون وبإشياء القديمة على قدمه وبالاكتفاء بالجهة حيث
ان التوجه الى عين الكعبة امر عسر وغيب لا يطلع عليه والملك المذكور يقول حيث طعنت
في المحارب التي بالجهة المذكورة فلا تكون القبلة ويجب العدول عنها ولا يعمل بها ولا تنقل
ولا يعمل بالتواتر ولا بقول القاضي في هذه المسألة فهل والحالة هذه يعمل بما قاله القاضي وحكم به على
الوجه المزبور أم لا أو يعمل بما قاله الملك المزبور أم لا • (اجاب) • اعلم أولا ان فرض
غير المبكى أصابة جهة الكعبة عندنا كما شئت عليه المتون وصحة اصحاب الفتاوى والشروح
مستدين بقوله صلى الله عليه وسلم ما بين المشرق والمغرب قبله ولأن التكليف بحسب الوسع ولهذا
قال بعضهم البيت قبله لمن صلى بمكة في بيته أو في البطحاء ومكة قبله أهل الحرم والحرم قبله الآفاقي
وعن أبي حنيفة المشرق قبله أهل المغرب والمغرب قبله أهل المشرق والجنوب قبله أهل الشمال
والشمال قبله أهل الجنوب وعليه فالانحراف قليلا لا يضر وجهتها والجنب الذي اذا توجه اليه
الشخص يكون مسامتا للكعبة أو لها وانما التحقيق بمعنى انه لو فرض خط من تلقاء وجهه على زاوية
قائمة الى الافق يكون ما زال على الكعبة أو هو انما تقرر بما ينبغي أن يكون ذلك منحرفا عن الكعبة
وهو انما انحرافا لا تزل به المقابلة بالكعبة بأبني شيء من سطح الوجه مسامتا لها لان المقابلة اذا
وقعت في مسافة بعيدة لا تزل بما تزل به من الانحراف لو كانت في مسافة قريبة وتفاوت ذلك بحسب
تفاوت البعد وتبقى المسامطة مع انتقال مناسب لذلك البعد ولو فرض مثلا خط من تلقاء وجه المستقبل
للكعبة على التحقيق في بعض البلاد وخط آخر يقطعه على زاويتين قائمتين من جانب بين المستقبل
أو شماله لا تزل تلك المقابلة والتوجه بالاتصال الى البين والشمال على ذلك الخط بفرامح كثيرة ولهذا
وضع العلماء قبله بلد وبلدين وبلاد على سمت واحد قال في الفتاوى الانحراف المقصد أن يجاوز
المشارك الى المقارب فاذا علمت ذلك فنهاية الفلكي المذكور أن يطعن بالانحراف اليسير الذي لا يجاوز
الحل المذكور وهو على تقدير صدقه لا يمنع الجواز ولهذا قال الشارح ان يلحق ولا يجوز التحيز مع

مطلب في الصلاة على القبلة
القديمة المتواترة عن الصحابة
بوصيهم

المحارِب وقال في فتاوى قاضى خان وجهة الكعبة تعرف بالدليل والدليل في الامصار والقري
 المحارِب التي نصها الصحابة والتابعون رضى الله تعالى عنهم اجمعين فعلمنا تبعاهم في استقبال المحارِب
 المنسوبة فان لم تكن فالسؤال من الاهل اه فقد جعل السؤال من الاهل مؤخرًا عن المحارِب
 وذكر بعضهم أن أقوى الأدلة القطب فيجعله من بالشام وراءه الرملة وبابل وسبيت المقدس من جهة
 الشام كدمشق وحلب وجوزلاكل الاعتماد على القطب وجعله خلفه ولا بد في ذلك من نوع انحراف
 لاهل ناحية منها لكنه لا يضر كما قررناه وهذا على قول من اعتبر الجهة وهو المختار كما في أكثر الكتب
 أما من اشترط اصابة العين فجعل الانحراف القليل مفسدًا لكن لا يتحقق الخطأ بالانحراف يمينه ويسرة مع
 البعد عن مكة وانما يظن وبناء على اشتراط الشافعية ذلك جواز والاجتهاد في المحارِب يمينه ويسرة
 ما عدا محارِبها ومساجده صلى الله عليه وسلم وأما الاجتهاد فيها أى في محارِب المسلمين بالنسبة الى
 الجهة فلا يجوز حيث سلمت من الطعن لانهم لم تنصب الا بحضرة ججع من المسلمين أهل معرفته بسمت
 الكواكب والأدلة فجرى ذلك مجرى الخبر فتقدمت المحارِب وفي الخادم لهم كما نقله في حاشية ابن
 قاسم وهذا كله اذا لم يجتهد وأما لو اجتهد فظهر له الخطا ظناً وقطعاً فلا يسوغ له التقليل قطعاً
 فتقدمت تلك المحارِب اه والحاصل المفهوم من كلامهم انه يجوز الاجتهاد في المحارِب يمينه ويسرة
 ولا يجب وأنه يجوز تقليد ما قبل الاجتهاد وبعده لا يجوز له اذا ظهر خطأها وأما الاجتهاد في الجهة
 فلا يجوز قبل الطعن اما بعده فيجوز وعندهم المحارِب بمنزلة الخبر فلو اختلفوا في خلافه هل يعارضان
 أو يقدم الخبر أو المحارِب قال في حاشية ابن قاسم ويدل على تقديمه أى تقديم الخبر أنهم جازوا فيها
 يعنى المحارِب الاجتهاد يمينه ويسرة ولم يجزوا معه يعنى الخبر اخذوا من قول السبكي يجب
 الاجتهاد يمينه ويسرة على المحارِب المعتمد لان المحارِب في الجهة بمنزلة الخبر بدليل انهم يجزوا الاجتهاد
 فيها بخلافه والمجتهد لا يقلد مجتهداً اه الا ترى الى قوله بمنزلة الخبر الخ فانه كالصريح في امتناع
 الاجتهاد يمينه أو يسرة مع الخبر وذلك يدل على انه أعلى من المحارِب نعم فوزع فيما ذكره في وجوب
 الاجتهاد يمينه أو يسرة وفيما استدلل به على ذلك وان ذلك جائز فقط كما نقل ذلك شيخنا ابن حجر
 رحمه الله تعالى فاستأتم اه فظهر به هذا ان الشافعية يقدمون خبر العالم على المحارِب وقد صرحوا
 بأن المحارِب التي وضعها الصحابة يجوز فيها الاجتهاد يمينه ويسرة فيجوز الاجتهاد عندهم في المحارِب
 الذي وضعه الملك صلاح الدين على موافقة المحارِب القديمة التي وضعها الصحابة والتابعون
 بالاولى واما عندنا فعلمنا اتباعهم في استقبالها كما ذكره في الخاتمة وغيرها ولا يجوز العمل
 بقول الفلكي المذكور ما علمته ولولم يوجد ما ذكر من علم القاضي وحكمه بل وجود حكمه وعدمه
 سبباً لعدم دخول المسألة تحت الحكم لانهم من الحقوق الدينية المحضة وليست من حقوق
 العباد حتى تدخل تحت الحكم فلن حكمهم وعلى من حكمهم وهذا كما صرح حوايه في هلال رمضان
 والحاصل انهم مسألة خلافية فذهب الحنفية يعمل بالمحارِب المذكورة ولا يلتفت للطعن
 المذكور ومذهب الشافعية يلتفت اليه ويعمل به اذا كان من عالم بصير ثقة ولا خفاء في أن مذهبنا
 يجمع سهل حنفى ميسر غير معسر فان الطاعة بحسب الطاقة وفي تعيين عين الكعبة خرج وهو
 مدفوع عنا بالنص الشريف وهذا ما ظهر في هذه المسألة للعبد الضعيف والله أعلم * (وسئل) *
 أيضاً عن هذا السؤال بصورة اخرى هي ما قولكم رضى الله تعالى عنكم فيما اذا وجد في بلدة
 محارِب متخلفة من غير موضع الصحابة والتابعين وبعضها موافق منطبق على طبق الأدلة الفلكية
 الهندسية العقلية التي هي عند أهلها يقينية وعند فقهاء الشافعية بمنزلة اليقين لان المعتمد عندهم
 وجوب اتباع هذه الأدلة من غير شبهة وبعضها يخالف لهذه الأدلة فهل يجب على الامام الحنفى اذا
 صلى وراء شافعيون أن ينحرف في المحارِب المخالف الى مقتضى هذه الأدلة لاجل صحة صلاة الشافعية

مطلب في البلدة التي وجد
 فيها محارِب من غير موضع
 الصحابة والتابعين

وراءه ونظروا خلاف من أوجب اصحابه العين من أئمة الحنفية ويكون قد زاد خبرا بإصابته عين الكعبة أم لا وإذا قلتم لا يجب فهل الأفضل له ذلك أم لا وهل يجوز له ذلك أم لا وإذا قلتم بوجوب اتباع محارب المسلمين مثلنا فيلزم حينئذ أنه إذا وجد محراب مخالفا لجهة أن يبيع ويصلي عليه فهل الأمر كذلك أم لا وقد وقع هذا الأمر في بعض محاربي مصر وقتل المحراب إلى الجهة الأخرى كما أخبرني به ثقات من أهل العلم وهل إذا كان حنفي بمخارضة يتعبر في معرفة جهة القبلة وعنده من يعرف هذه الأدلة فهل يجب عليه أن يأخذ بقوله أو يعلم بهذه الأدلة أم لا وهل إذا خالف حنفي بالطلاق الثلاث أنه لا بد أن يستقبل صدره عين الكعبة في جميع صلاته فلي في محراب مخالفا لهذه الأدلة يتبع عليه الطلاق وإذا صلى في محراب موافق لهذه الأدلة لا يقع عليه الطلاق أم لا وما نهى عن الجهة التي إذا استقبلها الشخص صحت صلواته وإذا انحرف عنها لم تقع صلواته وإذا انحرف شاقق أو حنفي أو حنبلي إلى مقتضى هذه الأدلة بعد اثباتها بالبراهين القطعية فهل بوجوه ثلثاني أن يتعرض لاحد منهم وأن يقول له بتداسلامك ثم تب إلى الله تعالى من هذا الفعل وأرجع إلى ما كنت عليه سابقا أم لا وإذا فعل هذا الثلثاني ذلك ~~يكون مثلنا~~ أم لا والحال أنه لا يعرف شيئا من هذا العلم (أجاب) إذا لم يكن المحراب من وضع الصحابة والتابعين ولا من وضع ذوي العلم الموقوف بهم في معرفة القبلة ولا على صحت وضعهم فلا عبرة به إجماعا وأما موافقة الشافعية وبعض الحنفية الشارطين الإصابتين في الترجيح لعين الكعبة فهو أفضل بل لا ريب ولا من تتسمع الصلاة على كلا القوتين لكن الكلام في تحقق ذلك ولا يقع على وجه اليقين مع البعد بخبر المقاتلي كما لا يخفى عند الفقهاء لأنه يجوز خبر ومع ذلك يعمل به بلا شبهة إذا خالف عن المعارضة بما هو مثله وأدفعه لأنه ملزم وقد كتبنا في الجواب سابقا أن محاربي الصحابة والتابعين أعلى من خبره كما اقتضاه قولهم فإن لم يكن فالقول من الأهل وهو خلاف ما اقتضاه كلام الشافعية فإن مقتضى كلامهم العكس وهذا المحراب المتنازع فيه حيث كان خارجا عن الجهة بالكعبة بأن تجاوزا المشار إلى المغارب كما أنه في فتح القدير لا يعتمد عليه ولا يثقل لهائسته بل جميع المذهب حينئذ إذا المحراب المخالف للجهة لا عبرة به وإذا اشتهت عليه القبلة وعنده عالم بالقبلة يجب عليه العمل بقوله ولا يتحرى والطلاق لا يقع على المخالف المذكور ولما أسلفناه من عدم التيقن وجهتها أن يصل الخط الخارج من جيب المصلي إلى الخط المار بالكعبة على استقامة بحيث يحصل قائمان أو تقول حو أن تقع الكعبة فيما بين خطين يلتقيان في الدماغ فيخرجان إلى العينين كساقى مثلث كذا قال الميرزا القزويني في شرح الكشف فيعلم منه أنه لو انحرف عن القبلة انحرافا لا يزول به انقلاؤه بالكعبة يارزويده ما قال في الظهيرية إذا تبين أن أو تيسر يجوز لأن وجه الإنسان مقوس فعند التيامن أو التيسر يكون أحد حواشي القبلة كذا قاله مثلا وفي دور الأحكام وقد كتبنا ما في معناه في الجواب سابقا ولا يجوز للثاني أن يقول لاحد ممن يريد البحث عن حقيقة القبلة مثل هذا القول معتقد ازوال اسلامه واثبات معصيته ولا أن يتعرض له بكمزوه لأن المقصود إصابتة الحواب وإظهار الحق ونحوه الماطرة لأجل أن تزل قدم من ناظر لئلا يظهر جهل من مائل أن ناظر له ويجب أن يقصد بذلك وجه الله تبارك وتعالى إذا العلم صفة من صفاته فإذا كنت متصفا به فلا تعد ما أباحه لك كيف وربنا تعالى علما كيف تتخاطب الجاهل بقوله عز من قائل وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما فعلينا اتباع الحق والتكامل به وليس علينا حدى العالم والمسئلة واضحة وحاصلها إذا تحقق خروجه عن الجهة بالكعبة لا يجوز اعتقاده إجماعا وإذا لم يخرج عن مجاز اعتقاده وإن كان فيه انحراف قليل يجوز عند الحنفية ولا يجوز عند الشافعية ومعرفة ذلك من هذا العلم لا يكره أحد ونحن على علم بأن الصحابة رضي الله تعالى عنهم أعلم من غيرهم فإذا علمنا أنهم وضعوا محرابا لآله أَرْضَهُمْ من هود ونهم وإذا علمنا أن محرابا وضع من غيرهم بغير علم لانقصه وإذا لم نعرف شيئا وعلمنا كثرة

المسارين ونوافير المسلمين على مرور السنين عتسا باطوار وهو النسخة وصحة شعبة بما تضمنه من اعمنا وهو
في اختلاف ابناءه فيجب ان يكون متفادرا المنساق الى المعارب وقد علمت الاطروحة كلها على كذا
منه من والله أعلم * (وسئل) * عنه ايضا ما صورته فيما اذا وجد في بلدة شارب متفاد من غير
وضع النسخة والتابعين ولا على من وضعهم ولا على من وضع ذوي العلم الموقوف به في معرفة النسخة
وقد علم من فهم انهم لا يوافقون انهم قد تفرقوا عن بعضها متفرق منة عن مقتضى الدلالة خلا وسنين
درجته وبمذهبه انما هو سبعين درجة ومن الشراعية النسخة اذا كان الاشراف عن مقتضى
الدلالة اكثر من خمس واربعين درجة منة او يسرة يكون ذلك الاشراف شارب من جهة الربع الذي
فيه مكة المكرمة من غير اشكال على ان البليات بالنسخة الى المسيل اربعة فاول هذه الشارب
المزبورة اشرافها كثير فاشرب يجب الاشراف فيها يسرة الى جهة مقتضى الدلالة والحالة ما ذكر
أم لا اذا اقامت يجب فاول اذا عاتد شخص وصلى في هذه الشارب بعد اثبات ما ذكره كون صلواته فائدة
ويحرم عليه ذلك ويلزمه التفتاء أم لا وهل اذا وجد في كلام الفقه في هذه المسألة أدلة خاصة
وأدلة عامة يجب العمل بالدلالة الخاصة وتحمل العامة عليها أم لا * (أجاب) * حيث زالت
بالاشراف انما كور المنايا بالنسخة بحيث لم يبق من سطح الرب ساماته كعبه عدم الاستقبال
المشروط للخدمة الدلالة بالاجماع واذا عدم الشرط عدم المشروط واذا ثبت ذلك فلا كلام في عدم
خدمة الدلالة الى هذه الشارب الموصوفة بما ذكره او وجوب قضاء المؤدى بعد العلم والنبوت
ولا يجوز العناد في مثل ذلك بل يحرم ويشق مرتكبه ويعز ولا تركا به المصيبة منه وصافي مثل
هذا الشأن العظيم المتعلق بالدلالة التي هي حماد الدين ولا شك أن ذلك من فاعله بعد ظهور
دلالته مجزؤه لوعناد وفسق وفساد فعله أن يتوب ويرجع والايعامل بالعذاب الاليم الموجه
وأما بحث الخاص والعامة فمن مشهور مسائل أصول الاسكام والالتب ذكر المطلق والمقتضى هذا
القسام بنهر ذلك ان علم اصطلاح العلماء الاعلام وحيث علم ذلك فليعلم أن المطلق يحمل على المقيد
حيث التحدث بالحادثة والاطمئنان عندنا كما هو مقرر في الاصول فاذا وجد في هذه المسألة اطلاق
وتقييد في عباراتهم فليكن المطلق محمولا على المقيد لا اتحاد الحكم وعند الشافعي محمول عليه وان لم
يضد الحكم فالمل في مثل ما نحن فيه يجمع عليه والله أعلم * (سئل) * في الامام اذا كان الخ
يبدل اراء المهمل بالغبين المجهمة فاذا اراد أن ينطق بالرحمن الرحيم يقول الغنم الغنم واذا اراد أن
ينطق برب يقول غب فهل يكون اقتداء النسخ الذي يخرج الحروف من مخارجها به باطلا فلا تجوز
امامته لنفسه وحل يحرم عليه ان يؤتم فصيحا وحل يكره له أن يؤتم مثله وحل يجب على الحاكم منه
من ان يؤتم في المسجد الجامع أم لا * (أجاب) *

مطلب فيما اذا وجد في بلدة
شارب متفاد من غير
وضع النسخة والتابعين ولا على من
وضعهم ولا على من وضع ذوي
العلم الموقوف به في معرفة
النسخة وقد علم من فهم انهم
لا يوافقون انهم قد تفرقوا عن بعضها
متفرق منة عن مقتضى الدلالة خلا
وسنين

مطلب في الامام اذا كان
الشيخ يبدل اراء المهمل
بالغبين المججمة

مطلب فيما اذا اقتدى غير
الشيخ بالشيخ هل تنسخ على
الاصح المقتضى به ام تنسخ عند
البعض

مسألة الاثني قد تكررت * مؤالها عن حكمها واستخبرت
ونظم الناس بها كلاما * يقتضى لكل سائل مراما
ومنهم الغزي في تحفته * تقامير من القول من جهته
امامة الاثني للسفاير * تجوز عند البعض من اكابر
وقد أباه أكثر الاصحاب * لما لغيره من الدواب
وقلت تقاما غابرا زمان * يرى بنظم المر والجان
امامة الاثني بالنسخ * فاسدة في الراجح النسخ
قال في البحر بعد كلام كثير والاصل ان امامة الانسان لمائة مائة امامة المستحاضة والنسالة
والنسخة المشكل لمسلمه وان دونه صحيحة وان فوقه لا تصح مطلقا اه والله أعلم * (سئل) *
فما اذا اقتدى غير الاثني بالاثني هل تنسخ على الاصح المقتضى به ام تنسخ عند
البعض

وغيره سواء كان المعلق بالحروف غير خالص في الجملة ليس منها لائحة ولا عرفا كما هو المقتضى
 وإذا أدركت الصلاة بين العصة والصاد هل تحصل على القصاد اهتقا ما بشأن العبادات أم على
 العصة • (أجاب) • الرابع المفتي به عدم صحة إمامة الائتلاف لعدم من ليس به لائحة وصريح
 فاضلي خان في فتاواه فتلا عن الشيخ الإمام محمد بن الفضل أن إمامة الائتلاف غير الائتلاف فصيح لأن ما يقوله
 صار لائحة ومثله في الطهارة وغيرها وأما الائتلاف اليسيرة فلم أر من صرح بها من علماء سائر أرباب
 في كتب الشافعية للشيخ الإسلام ذكر يارحمه الله تعالى في شرح الروض ما نصه لو كانت لائحة يسيرة
 بأن يأتي بالحرف غير صاف لم تؤثر ومثله لابن حجر والرملي راحة الله تعالى عليهما في شرحهما على
 المباح وقواعدنا لا تأباه وإذا دار الأمر بين العصة والصاد يحمل على العصة بلا شبهة قال جليل
 من قائل وما جعل عليكم في الدين من حرج وفي الحديث الشريف الدين يسر وإن يغالب الدين
 أحد الاغلبة ورواه الضاري بلفظ أن الدين يسر واثقه أعلم • (سئل) • في الجبي هل يصح
 أن يكون إماما للبايعين أم لا • (أجاب) • اقتداء بالبايع الجبي فاسد لأن صلاته تفل وتعلو
 البايع فرض فلا يجوز البايع عليه كما في سائر المتون والنسوح والصناعات وقد أطلقوا في ذلك فتا
 اقتداء به في العرض والسنة كما هو المختار كما في الهداية وقول العلامة كما في المحيط وطاهر الرواية
 كما ذكره الاستيعابي لأن فضل البايع مسمون دون حل المصلي والله أعلم • (سئل) •
 في إمامة الاعيان إذا لم يكن ممن هو أفضل منه هل تكراه أم لا • (أجاب) • نعم إذا كان أفضل
 ممن كان برزته لا تكراه إمامته فإن إمامة عتيان بن مالك الاعيان بهومه منه وروية في العديدين واستخلاف
 ابن أم مكتوم الاعيان على المدينة كذلك في صحيح ابن حبان كائنه صاحب البصر عن المحيط هذا مذهب
 المحضة وإمام مذهب الشافعية فتا في المباح والاعيان والبصر سواء على النص قال شارحه الشيخ
 جلال الدين وقيل الاعيان أولى لأنه أخشع وقيل البصير أولى لأنه عن الجباسة أحفظ ولتعارض
 العيينين سوى الأول يوم ما الله والله أعلم • (سئل) • في رجل على يده وشم هل تصح صلاته
 وإمامته معه أم لا • (أجاب) • نعم تصح صلاته وإمامته معه بلا شبهة والله أعلم • (سئل) •
 في الرجل إذا كان في الصلاة وخرج من بين أسنانه شيء من فضله الأكل هل يلقه أم يتلعه وهل يؤذن
 المصلي ويقيم للعوائث أم لا وهل الأفضل للمسافر القصير أم الاتمام وهل بالاتمام يكون من ترك الحرام
 أم لا وما حكم صلاة الظهر بعد صلاة الجمعة • (أجاب) • يكره أن يتلع المصلي ما بين أسنانه أن كان
 قليلا دون قدر الحصة وإن كان كثيرا زاد على قدر الحصة تصد صلاته وكذا إذا كان قدر الحصة
 في الصحيح والشاؤه في المسجد مكروه كالصاق والذي يقتضيه المطر المقة هي عدم التعرض له إلى أن
 يفرغ المصلي من صلاته فيلقه في محل يساح ولا يأكله وقد ورد كوا الوغم وطرحوا العلم وهو ما يتعلق
 بين الأسنان منه أي أرموا ما يخرج من الللال وكذلك ما يتخلل بين الأسنان ويخرج بنفسه خروا
 مكث كثيرا للغير وإن أكله مع ذلك كره خارجا أيضا قال بعض المتأخرين من شراح الكفر في قوله ولو
 نظر إلى مكتوب وفيه أو أكل ما بين أسنانه أو مزماري موضع سجوده لا تسد وإن أم أي فاعل ذلك
 أعنى الساطر والاكل والمار وأنت علمت الكراهة في الساطر والاكل كل بل قدمتم عن الحلبي أنه أفيه
 تحريمه ويؤذن المصلي للفتنة ويقيم وكذا الأولى للعوائث ويخبر في الأذان للباقي فإن شاء أدن
 لكل وإن شاء أقصر على الإقامة هذا إذا فاتته صلوات فقصاها في مجلس وإن قضاها في مجالس
 يؤذن لكل ويقيم لكل كما صرح به ابن ملك فتلا عن الكماية والقصر للمسافر واجب حتى لو أمم يكون
 آتعا صيا لأنه عزيمة لا رخصة قال يعلى بن أمية قلت لعمرانما قال الله تعالى إن خفتم وقد أمم
 الناس فقال بجبت مما سمعت منه قالت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقة تصدق الله بها
 عليكم فاقبلوا منه صدقة ورواه مسلم وأما صلاة الظهر بعد صلاة الجمعة للاحتياط فقد منع منها

مطلب في إمامة الجبي
 للبايعين

مطلب في إمامة الاعيان إذا لم
 يكن من هو أفضل منه هل
 تكراه أم لا

مطلب فيما إذا كان على يده وشم
 هل تصح صلاته وإمامته
 معه أم لا
 • مطلب في الرجل إذا كان
 في الصلاة وخرج من بين
 أسنانه شيء من فضله الأكل
 وهل يؤذن المصلي ويقيم
 للعوائث وهل الأفضل
 للمسافر القصير أم الاتمام
 وما حكم صلاة الظهر بعد
 صلاة الجمعة

أكثر الشراح وصرحوا بأن الاحتياط في تركها وذلك مبنى على جواز التعدد وعدم جوازه
لكن ذكر في التتارخانية اختلاف المشايخ في القرى الكبيرة أذا لم يعمل بالحكم والقضاء فيها قال بعضهم
يصلى الفرض ويصلى الجمعة معها احتياطاً وقال بعضهم يصلى الاربع بنية الظهر في بيته أو في المسجد
أو لا ثم يسمي ويشرع في الجمعة فان كانت الجمعة جائزة صارت الظهر تطوعاً والجمعة صحيحة وقال بعضهم
يصلى الجمعة أو لا ثم يصلى السنة اربعاً وركعتين ثم يصلى الظهر فان كانت الجمعة جائزة فهذا يكون نقلاً
وان لم تكن الجمعة جائزة فهذا فرضه وقال في الجمعة هذا في القرى الكبيرة وأما في البلاد فلا شك في
الجواز ولا تعداد للقرى بضة والاحتياط في القرى ان يصلى السنة اربعاً ثم يسمي بنية اربعاً سنة الجمعة
ثم يصلى الظهر ثم يصلى ركعتين سنة الوقت فهذا هو الصحيح المختار فان كان أداء الجمعة صحيحاً فقد أداها
وسنّها وان لم تكن الجمعة صحيحة فقد صلى الظهر والاربع سنة والاربع فرضة وركعتان بعد هذا سنة
قال الفقيه أبو جعفر النسفي رأيت الامام ابا جعفر الهندي اني صلى الجمعة ببردة ثم قام فصل ركعتين ثم
صلى اربعاً فقلت ما هاتان الركعتان والاربع أعدت صلاة الظهر ولم تر الجمعة ببردة فقال لا ولكني صليت
الجمعة ثم صليت ركعتين ثم اربعاً على مذهب علي وقول الناس يصلى اربعاً بنية الظهر أو بنية أقرب صلاة
علي ليس له أصل في الروايات ولا شك في جواز الجمعة في البلاد والقبسات وفي شرح الجمع في قوله
ويجعلها أي أبو يوسف السنة بعدها سنة الخ ثم اختلفوا في نية تلك الاربع قيل ينوي السنة والاحسن
الاحوط في موضع الشك في جواز الجمعة وثبوت شرطها أن يقول نويت أن أصلي آخر ظهر أدركت
وقته ولم أصلي بعد وقبل المختار أن يصلى الظهر بهذه النية ثم يصلى اربعاً بنية السنة كذا في القنية
اه والمسألة افردت بالتصانيف * (سئل) * عن مسألة الاخفاء والجهر بالقراءة في الصلاة
واختلاف الاقوال فيها وما هو الارجح مع عزو كل الى موضعه * (اجاب) * قال في التبيين
اختلفوا في حد الجهر والاخفاء فقال الهندي اني الجهر أن يسمع غيره والمخافتة أن يسمع نفسه وقال
الكرخي الجهر أن يسمع نفسه والمخافتة تصحيح الحروف لأن القراءة فعل اللسان دون الصماخ والاول
أصح لأن مجرد حركة اللسان لا تسمى قراءة بدون الصوت وعلى هذا الخلاف كل ما يتعلق بالنطق
كالسمية على الذبيحة ووجوب السجدة بالتلاوة والعتاق والطلاق والاستثناء اه وفي الجوهرة في
شرح قول القدوري وان كان منفرداً فهو مخير ان شاء جهر وأسمع نفسه قال قوله وأسمع نفسه
ظاهراً من حد الجهر أن يسمع نفسه ويصكون حد المخافتة تصحيح الحروف وهذا قول أبي الحسن
الكرخي فان ادنى الجهر عنده أن يسمع نفسه وأقصاه أن يسمع غيره وحد المخافتة تصحيح الحروف
ووجهه أن القراءة فعل اللسان دون الصماخ وقال الهندي اني الجهر أن يسمع غيره والمخافتة أن يسمع
نفسه وهو الصحيح لأن مجرد حركة اللسان لا تسمى قراءة دون الصوت وعلى هذا الخلاف كل ما يتعلق
بالنطق كالطلاق والعتاق والاستثناء اه وفي البحر ولم يبين المصنف الجهر والاخفاء للاختلاف مع
اختلاف التصحيح فذهب الكرخي الى أن ادنى الجهر أن يسمع نفسه وان المخافتة تصحيح الحروف وفي
البدائع ما قال الكرخي اقبس وأصح وفي كتاب الصلاة لمحمد اشارة اليه فانه قال ان شاء قرأت في نفسه
وان شاء جهر وأسمع نفسه اه وأكثر المشايخ على أن الصحيح ان الجهر أن يسمع غيره والمخافتة أن
يسمع نفسه وهو قول الهندي اني وكذا كل ما يتعلق بالنطق كالسمية على الذبيحة ووجوب السجدة
بالتلاوة والعتاق والطلاق والاستثناء حتى لو طلق ولم يسمع نفسه لا يقع وان صحح الحروف وفي
الخلاصة الامام اذا قرأ في صلاة المخافتة بحيث يسمع رجل أو رجلان لا يكون جهر او الجهر أن يسمع
الكل اه وفي فتح القدير واعلم أن القراءة وان كانت فعل اللسان لكن فعله الذي هو كلام والسكلام
بالحروف والحروف كيفية تعرض للصوت وهو أخص من النفس فان النفس المعروض بالقرع
فالحرف عارض للصوت لا للنفس فيجوز تصحيحها بلا صوت ايماء الى الحروف بعضلات الخارج

مطلب في الاخفاء والجهر
في الصلاة وفيه اختلافات
والصحيح واضح

لا حروف فلا كلام بقي ان هذا لا يقتضي أن يلزم في مفهوم القراءة أن يصل الى السمع بل كونه بحيث
 يسمع وهو قول بشر المزني ولعله المراد بقول الهندواني بناء على ان الظاهر جماعه بعد وجود
 الصوت اذ لم يكن مانع اه فاختار أن قول بشر قول الهندواني وهو خلاف الظاهر بل الظاهر
 من عباراتهم ان المسألة ثلاثة أقوال قال الكرخي ان القراءة تصحح الحروف وان لم يكن الصوت
 بحيث يسمع وقال بشر لا بد أن يكون بحيث يسمع وقال الهندواني لا بد أن يكون سمعاً له زاد
 في المجتبى في النقل عن الهندواني انه لا يجزئ به ما لم تسمع أدناه وسبقه اه ونقل في المدخلة
 أن الاسمع هذا لا ينبغي أن يجعل قولاً رابعاً بل هو قول الهندواني الاول وفي السادة ان ما كان
 سمعاً له يسمع سمعاً له هو مقربه أي ما الى ما كلام البحر وأقول لما كان أكثر المشايخ على
 أن الصحيح قول الهندواني قول عليه في متى ويرى الا بصار بقوله والجمهور اسماع غيره والمحاسبة اسماع
 حسه وظاهر كلام القدروري اختيار قول الكرخي فقد اختلف التصحيح والمسألة ولكن ما قاله
 الهندواني أصح وأرجح لاعتماد أكثر علماء سماعه هذا ودعوى خلاف الظاهر كما قاله الكمال بعد
 ادأغلب الشراح لم ينالوا في المسألة قولاً ثالثاً بل اقتصر واهل ذكر قول الكرخي والهندواني
 مع ظهور وجه ما قاله الكمال وكونه مسلماً ادعى اشتراط حقيقة السماع مع العلم بأنه يختلف
 باختلاف آتية وربما تختلف مع حقيقة المهر ولا بعد في ارادته تقليد الاقوال بل ادأدعى وجوب
 المصير اليه فهو مقصود دليل أن من به صمم لا يسمع حسه الا باستعمال ما هو جوهري حق غيره وقد لا يتنبأ
 معه ذلك مع ما فيه من الرق وعدم الخرج فانه مع التعويل على قول الهندواني وعدم اعتبار
 ما سواه من الأقوال لو أخذ فيه هذا الشرط لم عدم صحة أكثر الصلوات من كل خاص وعام فتبين صحة
 ما استظهره الكمال بن الهمام والمحل محتمل لزيادة البحث ولكن الاقتصار على ما ذكرنا أولى لأن
 الاسماع نصرت عما به اطالة وان تعلق بحث السماع والخامس أن يقال في المسألة قولان قول
 الكرخي وقول الهندواني والاعتماد على قول الهندواني والله أعلم * (سئل) * في أصل
 تلاوة السجدة هل يأتي بتكبيرتين واحدة للوضع واسرى للرفع أم لا وهل اذا اجتمع سجدة تلاوة
 وقوت بأيه ما بدأ * (أجاب) * بترك تكبيرتين واحدة للوضع واخرى للرفع وروى الحسن عن أبي
 حنيفة انه قال لا يكبر عند الوضع ويكبر عند الرفع والاول أصح كما في البحر وأما مسألة اجتماع سجدة
 التلاوة والقوت فلا شبهة في تقديم سجدة التلاوة لما صرحوا به من وجوب الصلاة على الفور ومن
 أن الثلاث آيات تقطع القوت بعد لها أو يزيد عليها ولو فقهه قوت الفور ولزمه الركوع
 والسجود تلو أذ هو الوارد فيهما بعد ذلك قصاً في تركب الاثم واذا بدأ به سلم من ذلك
 هذا ما يبادر لله من كلامهم وان لم اره صريحاً تأمل والله أعلم

مطلب في أصل تلاوة السجدة
 هل يأتي بتكبيرتين أم
 بواحدة

* (باب الجنائز) *

* (سئل) * في مسلم قولي غسل ميت نصراني وتكفينه ودفنه فهل يلزمه بذلك اثم أو تعزير أو لا
 * (أجاب) * حيث لم يراع في ذلك ما يراعى في غسل المسلم وتكفينه ودفنه لا يلزمه فيه اثم ولا تعزير
 لكن ان كان له أقارب من النصارى فالاولى أن يترك لهم ومع هذا لو لم يترك فقد باشر خلاف الاولى
 ولو لم يرتكب محظوراً يعاقب عليه ومن المصريح به أن الميت الكافر نفسه قربه المسلم لكن غسل
 التوب الحس من غير وضوء ولا تيمم وليس المعنى انه يجب عليه بل لا بأس أن يفعل معه ويكفنه
 في ثوب غير مرأع سنة في كفنه ويدفنه في حفرة من غير طرد ولا نوعة فان راعى ما نصت اليه الماء عليه
 في غسل المسلم وتكفينه ودفنه فقد ارتكب محظوراً بلا شك لانه ممنوع عنه شرعاً والله أعلم * (سئل) *
 عن مات جنياً بل بوضاء لا متوضئة ولا استنقاء أم لا * (أجاب) * نعم بوضاء لا متوضئة

مطلب في مسلم قولي غسل
 ميت نصراني وتكفينه
 ودفنه فهل يلزمه بذلك اثم
 أو تعزير أو لا

مطلب في مات جنساً هل
 بوضاء بلا متوضئة ولا
 استنقاء

لا طلاق المتون والشروح والعلة في غسل الميت تقتضيه ولم أر من صرح به لكن الاطلاق يدخله
والله أعلم * (سئل) * ماذا ينوي بالتسليمين في الصلاة على الميت * (أجاب) * ينوي
بهما الحفظ والامام والميت اذا كانا محاذيين للمسلم وعن اليمين فقط ان كانا عنة وعن اليسار كذلك
والله أعلم * (سئل) * في المرأة اذا ماتت هل كفنها فيما تركت أم على الزوج كفنها وتجهيزها
* (أجاب) * كفنها وتجهيزها على الزوج على ما عليه الفتوى كما ان كسوتها وسكناها حال حياتها
عليه ووجد بخط العلامة شيخنا الشهاب الحلبي ما صورته قال في السراج الوهاج والمرأة
اذا ماتت ولا مال لها فعند أبي يوسف يجب كفنها على زوجها كما يجب كسوتها عليه في حياتها وعند
محمد لا يجب لان الزوجية قد انقطعت بالموت فصار الزوج كالاجنبى وأما اذا كان لها مال فكفنها
في ما لها بالاجماع ولا يجب على الزوج اه قال الشيخ قاسم في حواشيه على الجمع مانصه الظاهر
ان اصل الخلاف في الكفن قال الكرخي ومن لم يكن له مال فكفنه على من يجب عليه نفقته الا
المرأة عند محمد فان كفنها لا يجب على زوجها عنده لان ما بينهما انقطع قال في الايضاح وظاهر الرواية
قول محمد وقال في الكبرى فلو لم يكن لها مال فكفنها في بيت المال لا على زوجها بلا خلاف بين علمائنا
يعنى في ظاهر الرواية وروى خلف عن أبي يوسف انه يجب عليه تكفينها وبه بقى وفي التقريب قال
يعقوب يلزم الزوج كفن الزوجة وقال محمد لا يلزمه وقال في التبيين وعند أبي يوسف يجب الكفن
عليه وعليه الفتوى لانه لو لم يجب عليه لوجب على الاجانب وهو كان أولى بالجباب الكسوة عليه
حال حياتها فترجى على سائر الاجانب وفي مختارات النوازل كفن المرأة وتجهيزها على زوجها
هو المختار لانه لو لم يكن عليه لوجب عليها وهو أولى بالوجوب وفي الكافي وكفنها عليه ولو تركت مالا
خلافه لم يفتخص ان اصل الخلاف في الكفن لان ما عداه من التجهيز كان يفعل حسبة فلم يقع
فيه الخلاف وان التجهيز ألحق به وكأنه لما صار لا يحتسب به اه ما قاله الشيخ قاسم وفي
الخلاصة في الفصل الرابع في الوصية بالدفن والكفن وما يتصل بهما امرأة أو وصت الى زوجها
ان يكفنها من مهرها الذي لها عليه قال وميتها في تكفينها باطلة ولكنه في بيت المال اذا لم يكن
لها مال كذا أجاز أبو بكر الاسكاف وقال الفقيه أبو الليث هذ في ظاهر الرواية وقد روى عن
أبي يوسف أن الكفن على الزوج كالكسوة وعند محمد أن الكفن لا يجب على الزوج قال في العيون
وبقول أبي يوسف نأخذ اه قال في الجمع وبأمره تجهيزها معسرة وخالفه محمد وقال النسفي
في منقولته في باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد وقول أبي حنيفة لو ماتت المرأة وهي
معسرة كان على الزوج جهاز المقبرة قال في شرحها المستصفى أى الكفن وغير ذلك مما يحتاج اليه الميت
اه وبه علم أن ما عدا الكفن من حنوط وأجرة غسل وحمل ودفن وغير ذلك من اجرة حفر قبره وسد على
الوجه المسنون فمكمله على الزوج على قول أبي يوسف لانه ملحق بالتجهيز لكونه لا يفعل حسبة والله أعلم
* (سئل) * في امرأة نصرانية تحت مسلم ماتت حامل فهل تدفن في مقابر المسلمين أو في مقابر
المشركين * (أجاب) * صرح العلامة الحلبي في شرح منية المصلى بأن المسئلة اختلف الصحابة فيها
قال بعضهم تدفن في مقابر المسلمين وقيل في مقابر المشركين وقال عقبة بن عامر ووائل بن الاسقع يتخذ
لها قبر على حدة وهو أحوط وفي بعض كتب المالكية يجعل ظهرها الى القبلة لان وجه الجنين الى
ظهرها قال السروجي وهو حسن وقال في التاترخانية وفي فتاوى الحجة الكافرة اذا ماتت وفي بطنها
ولد مسلم قدم مات في بطنها لا يصلى عليها بالاجماع واختلفوا في الدفن وفي النيايح قال بعضهم تدفن
في مقابر المسلمين وقال بعضهم تدفن في مقابر الكفار وقيل تدفن وحدها والله أعلم * (سئل) *
هل الافضل المشي خلف الجنائز أم امامها * (أجاب) * قال في الاختيار والاحسن في زماننا
المشي امامها لما يتبعها من النساء والله أعلم * (سئل) * في المرأة اذا ماتت وليس لها محررم

مطلب ماذا ينوي بالتسليمين

مطلب في امرأة ماتت هل
كفنها فيما تركت أم على
زوجها وأما اذا كان لها
مال فكفنها في ما لها بالاجماع
وفيه أقوال

مطلب في امرأة نصرانية
ماتت تحت مسلم وهي حامل
منه هل تدفن في مقابر
المسلمين أو في مقابر المشركين

مطلب في المشي في الجنائز

مطلب في امرأة ماتت وليس
لها محررم من يلي دفنها

من يلى دفنها * (اجاب) * يلى دفنها جيرانها من أهل الصلاح ولا يدخل أحد من البساء القبر
 لأن من الاجنبي اياها فوق الثوب يجوز عند الضرورة في حال الحياة فكذلك بعد الوفاة صرح به
 في الولوالجية والله أعلم * (سئل) * في قبر رجل غلط فيه أحمل ميتة فدفنوها به ظنا انه لهم
 فما الحكم * (اجاب) * لا اله الا الله ان يكفوا أهلها من القبر واخراجها منه بعدت المدة وقصرت
 ولهم التركة ان رأوا ذلك وقد صرحوا بجرمة النش لغير ضرورة وحنا الضرورة حق الغير فاذا أسقطوا
 حقهم جاز وان كان فيه اختلاط الرجل بالمرأة لمعارضته بجرمة النش بعد اسقاط حقهم وهذا مستبط
 من تعليمهم لموازا للنش في الارض المخصوصة بحق الغير وهذا اذا كان القبر ملكا اما اذا كان في أرض
 وقف فلا ينش مطلبنا والله أعلم * (سئل) * في رجل مات وعليه دين لا أثر فصرفت ورثته
 جميع تركته في كفنه وكفن مثله تاتى بدسها أو ربعها أو أقل أو أكثر شيئا قليلا هل يضمن الورثة
 الزائد على كفن المثل أم لا * (اجاب) * نعم يضمن الورثة والحالة هذه قال في ضوء السراج
 وان كان عليه دين وأراد الورثة أن يكفوه كفن المثل قال الفقيه ابو جعفر ليس لهم ذلك بل يكفن
 بكفن الكفاية ويقضى بالباقي الدين وكفن الكفاية للرجل ثوبان جديدان كانا أو غسيلين ثم قال
 وهو الصحيح وفي بعض النسخ ليس للغير ما أن يمنعوا عن كفن المثل اه فعلم منه ضمان ما زاد على كفن
 المثل اجماعا والله أعلم * (سئل) * في مقبرة موقوفة لدفن المسلمين بنى بهما رجلا قبرا ودفن به
 ولده في تابوت فقبل أن يلى جسده حفر عليه جماعة القبر وأخرجوه من التابوت وكسروا التابوت
 وألقوه ودفنوا فيه ميتاتهم فاذا يلزمهم شرعا * (اجاب) * يلزمهم ضمان ما أنفق على القبر
 ولا يحول ميتهم قال في التاتر حانية نقلا عن الفتاوى أنفق مالا في اصلاح قبر فجاء رجل ودفن فيه ميتة
 ان كانت الارض موقوفة بضمن ما أنفق عليه ولا يحول ميتة من مكانه لانه في وقت اه ولا شك انهم
 يضمنون قيمة التابوت الذي أنفقه ولا شك أيضا انهم حيث عمارا بالميت السابق ونفعلوا ما فعلوا على
 وجه التعدي يمزرون لارتكابهم محرم ما لاحظه والتعزير واجب بعينه ككسر حوايه قاطبة والله أعلم
 * (سئل) * عن قتل نفسه خطأ هل يغسل ويصلى عليه أم لا * (اجاب) * من قتل نفسه خطأ
 بأن أراد شرب العدو فأصاب نفسه يغسل ويصلى عليه وأما اذا قتل نفسه عمدا قال بعضهم لا يصلى
 عليه وقال الخواص الأصح عمدا انه يغسل ويصلى عليه وقال الامام أبو علي الغدي الأصح
 انه لا يصلى عليه لانه باع على نفسه والباع لا يغسل ويصلى عليه وفي فتاوى قاضي خان يغسل ويصلى عليه
 عندهما لانه من أهل الكفاية ولم يجارح المسلمين وعن أبي يوسف لا يصلى عليه لما روى أن رجلا شرب
 نفسه فلم يغسل عليه النبي صلى الله عليه وسلم وهو محمول عند أبي حنيفة على انه أمر غيره بالصلاة عليه
 كذا في الجوهر والله أعلم * (سئل) * عن الشهيد اذا فعل ما يقع به الارتثاء والحرب فائمة هل
 يكون مرتثا أم لا يكون مرتثا الا اذا فعل ذلك بعد انقضائها * (اجاب) * لا يكون مرتثا
 الا اذا فعل افعال المرتثين بعد انقضاء الحرب وأما قبل انقضائها فلا يكون مرتثا بشئ مما ذكر كما
 في التبيين والله أعلم * (سئل من دمشق) * في شارب خرق قتل ظلميا بجراحته ولم يجز بنفس القتل
 مال هل يكون شهيدا ولو قتل حال سكره ام لا * (اجاب) * نعم يكون شهيدا لان شرب الخمر معصية
 وحشي قطع لا تمنع الشهادة وهو ظاهر اطلاق المتن حيث عرقوا الشهيد بأنه مكلف مسلم طاهر قتل ظلميا
 بجراحته ولم يجز بنفس القتل مال ولم يرتب وصريح في الجرح نقلا عن المجتبى والسداع أن شرا هذا
 الشهادة ست العقل والبلوغ والقتل ظلميا وأنه لا يجب به عوض مالي والظلمية عن الجسامة وعدم
 الارتثاء اه فأفاد هذا بظاهر ان السكر لا يجمع الشهادة اذ لم يذكر أن من شرط الشهادة أن
 لا يكون سكران أو متلبسا بمعصية وقد صرح بذلك الشافعية في كتبهم كشرح الروض وغيره
 والله تعالى أعلم

مطلب في قبر رجل غلط فيه احمل
 ميتة فدفنوها به طمأنينة لهم

مطلب في رجل مات وعليه
 دين لا أثر فصرفت ورثته
 جميع تركته في كفنه

مطلب في مقبرة موقوفة لدفن
 المسلمين بنى بهما رجلا قبرا
 ودفن به ولده في تابوت
 فاخرجوه من التابوت
 وكسروا التابوت

مطلب في قتل نفسه خطأ
 هل يغسل ويصلى عليه ام لا

مطلب عن الشهيد اذا فعل
 ما يقع به الارتثاء والحرب
 فائمة

مطلب في شارب خرق قتل
 ظلميا بجراحته ولم يجز
 بنفس القتل مال

* (كتاب الزكاة) *

مطلب فيما اذا وجب الدائن الدين لمدينه النقيب ونرى
الدين لمدينه النقيب ونرى
زكاة دين آخر على رجل آخر
مطلب في نقل الزكاة الى بلد
أخرى قبل حينها هل يكفره
أم لا

* (سئل) * فيما اذا وجب الدائن الدين لمدينه النقيب ونرى زكاة دين آخر على رجل آخر
أو نرى زكاة عين له هل يجوز أم لا * (أجاب) * لا يجوز لأن العين خير من الدين والدين يحتمل
أن يصير عينا فيصير مؤثرا ناقصا عن كامل فان أدى العين عن الدين جاز لأنه أدى كامله لا عن ناقص
والمسئلة بتفصيلها في الخلاصة والخاتمة وغيرهما والله اعلم * (سئل) * في نقل الزكاة الى
بلد أخرى قبل حينها هل يكفره أم لا * (أجاب) * انما يكفره نقلها اذا كان في حينها بأن أخرجهما
بعد الحول أما اذا كان الاخراج قبل حينها فلا بأس بالنقل كافي الجوهره والله اعلم

* (باب صدقة الفطر) *

مطلب في الصغيرة اذا زوجت
وسلمت الى الزوج ثم جاء يوم
الفطر
مطلب في زيادة الصدقة
الواجبة في زكاة الفطر هل
قال أحد ان فاعله يكفر أم لا

* (سئل) * في الصغيرة اذا زوجت وسلمت الى الزوج ثم جاء يوم الفطر هل تجب على أبيها صدقة
فطرها أم لا * (أجاب) * صرح في الخلاصة بأنها لا تجب على الاب لعدم المؤنة عليه لها
وفي التاتر خاتمة لا تسقط عنه صدقة الفطر وفي النهر وفي القنية تزقح صغيرة معسرة فان كانت تصلح
لخدمة الزوج فلا صدقة على الاب والا فعليه صدقة فطرها اه والله اعلم * (سئل من دمشق) *
عن اخراج زيادة عن القدر الواجب في زكاة الفطر هل قال أحد بأن فاعله يكفر بذلك كما تفره بعض من
يتبعي العلم وهو يعظ الناس * (أجاب) * لا يكفر باجتماع الانام والله تعالى اعلم

* (كتاب الصوم) *

مطلب في صوم النذر المعين
اذا نوى فيه واجبا آخر
مطلب في خبر العدل بالعله
لرمضان في الاستفسار منه
مطلب هل يكفره صوم الشك
عن واجب أم لا

* (سئل) * عن النذر المعين اذا نوى فيه واجبا آخر هل يكون عما نوى ويلزمه قضاء المندور المعين
أم لا * (أجاب) * يقع عما نوى ويلزمه قضاء المندور المعين في الاصح كافي الظهيرية والله اعلم
* (سئل) * عن قبول خبر العدل بالعله لرمضان هل يستقصر أم لا * (أجاب) * يقبل
يدون الاستفسار في ظاهر الرواية كافي الجوهره والله اعلم * (سئل) * هل يكفره صوم يوم الشك
عن واجب آخر أم لا * (أجاب) * ذكر الزيلعي وغيره انه يكفره وصحح القلانسي في تهذيبه انه
لا يكفره نقله حفيد الحلبي والله أعلم

* (فصل في النذر) *

مطلب في رجلين نذرا أحدهما
على نفسه ان فعل هذا الامر
فعليه خمسمائة غرش

* (سئل) * في رجلين يختلفان على وظيفة الدردارية بقلعة بيت المقدس المحمية فحجر أحدهما
من مشقة نذر على نفسه نذرا صورته ان تعرضت لهذه الوظيفة بالاخذ لها بعد هذا اليوم مادمت
في قيد الحياة فله تعالى على أن أتصدق على الفقراء بخمسمائة غرش هل اذا تعرض للاخذ ووجد
ما هو المعاق عليه يلزمه التصديق بالخمسمائة غرش ولا يخرج عن عهده النذر الا بذلك أم يخرج عن
عهده بكفارة اليمين أم يفعل أحدهما أي ما شاء وهل اذا امتنع عن الشئتين المذكورين ورفع الى
قاضى الشرع الشرىف يحكم عليه به ويحبسه عليه أم لا * (أجاب) * في المسئلة أقوال ثلاثة ظاهر
الرواية لزوم التصديق بالقدر الذى سماه ويتعين الوفاء به وقيل ان اريد كون الشرط يتعين المسمى
وان لم يرد تخيير بين التصديق به وبين كفارة اليمين وفي رواية النوادر هو تخيير بينهما مطلقا قال في الخلاصة
بعد ذكر هذا القول وبه يفتى وصحح ايضا كل من القوانين الاقربين واما اذا رفع الى القاضى بعد امتناعه
هل يحكم عليه أم لا فقد صرح في الخلاصة وكثير من الكتب انه لا يجبره قال فيها ولو لم يف يأثم ولكن
لا يجبره القاضى والوجه في ذلك ان الفقراء مصرف له لا اصحاب حق فلا تسمع دعواهم والله اعلم
* (سئل) * في متول ادعى على من ارع الوقف انه نذر على نفسه انه ان رحل يكن عنده للوقف
ما تاد بنا رواه رحل ولزمته للوقف هل تسمع دعواه أم لا * (أجاب) * لا تسمع ولا يقضى

مطلب في متولى وقف ادعى
على من ارع الوقف انه نذر
لوقف ان رحل ما تاد بنا
ورحل هل يلزمه أم لا

القاضي بالذروان كان يحجم استوفيا للشرائط الشرعية وأيضاً صرحوا بأن الفتوى على أن المعلق
 يجوز المأذوفه بين الوفاء بعين المذدور وبين كفارة اليقين واقعه اعلم * (سئل) * في الذور المتعلقة
 بالانبياء والاولياء يقصمها قوم ويرحمون أن ما يتناولونه حق من حقوقهم بسبب نظارتهم أو نسبة
 قرابة للاولياء المذكورين وربما وقعت الخصومات فيه بين من يدعى أنه جده أو جده أبيه الأعلى وربما
 كتب بذلك الحجج زعم فيها جهله التقصا فانهاء عوى صحبته ورعا حكمكم واهم المأل أثبت نسبته
 وربما وقع الصلح بين المتداعين بقسمة ذلك فيما بينهم فالحكم في ذلك * (أجاب) * هذه المسألة
 جعل فيها شيخ الاسلام الشيخ محمد العزى رسالة صاها ان الذر لا يصح الا اذا كان من جنسه
 واجب مقصود اذ ليس للعبد أن ينصب الاسباب ويشرع الاحكام وله ان يوجب على نفسه ما وجبه
 الله عليه قال اعلم بأن شرط لزوم الذر أن يكون في غير معصية وأن يكون من جنسه واجب وأن
 يكون الواجب مقصودا لئلا يخرج بالاول الذر بالمعصية وبالتالي عبادته المربوض وبالتالي ما كان
 مقصودا للغير حتى لو نذر الوضوء لكل صلاة لا يلزم وكذا سجدة التلاوة وكذا الذر بتكفين الميت
 لانه ليس قرينة مقصودة قالوا لو أضاف الذر الى سائر المعاصي كان يجبنا ولزمته الكفارة بالحنث ولو
 فعل المذدور معصي وأخل الذر بالخلف بالمعصية بنقصد للكفارة فلو فعل المعصية المحلوف عليها سقطت
 وأتم وصرح في الهاية ان الذر لا يصح الا بشرط ثلاثة احدها ان يكون الواجب من جنسه والثاني
 ان يكون مقصودا والثالث ان لا يكون واجبا عليه في الحال اوقى نافي الحال كالمذر بصلاة الظهر
 وغيرهما من المفروضات فعلى هذا الشرائط أربعة الا ان يقال الذر بصلاة الظهر ونحوها يخرج بالشرط
 الاول اذ قولهم من جنسه واجب يفيد أن المذدور غير الواجب لكن لا بد من رابع وهو أن لا يكون
 مستحيل الكون فلو نذر صوم امس او اعتكاف شهر مضى لم يصح ثم قال وفي شرح الدرر للعلامة قاسم
 وأما الذر الذي يذروه اكثر العوام كأن يقول يا سيدي فلان يعنى به وليا من الاولياء او نبياس
 الانبياء ان ردعائي او عوفي مريضى أو قضيت حاجتي قل من الذهب او القضة او الطعام او الشراب
 او الرية كذا فهذا باطل بالاجماع لانه نذر مخلوق وهو لا يجوز لانه اى الذر عبادة فلا تكون لمخلوق
 والمذدور له ميت والميت لا يعلم وأنه ان طرأ ان الميت يتصرف في الامور كفر الان قال يا الله انى بدرت
 لك ان فعلت معي كذا أن اطعم الفقراء يا اب السيدة نفيسة او الامام الشافعى ونحوهما فيجوز حيث
 يكون فيه نفع للفقراء اذ الدورته عز وجل وذكر الشيخ لمحل المصير لمستحقه القاطنين برباطه
 أو مسجده فيجوز به هذا الاعتبار اذ مصرف الذر للفقراء وقد وجدوا المعنى غير محتاج فلا يجوز
 الصرف عليه ولو كان ذانبا بذلك الولي ما لم يكن فقيرا ولم يثبت في الشرع جواز الصرف للاغنياء
 للاجماع على حرمة النذر للمخلوق ولا لخدم الشيوخ ان كان غنيا فاذا علمت هذا فابو بخدم الدراهم
 والسمع والزيت وغيرها فينقل الى شرائع الاولياء تنقز بالهم لا الى الله فحرام باجماع المسلمين ما لم
 يتصدوا الفقراء الاحياء قولوا واحدا وقد علم مما قبلنا ان ما يذره العوام للشيخ مروان وعلى بن
 عليل ورويل لا يصح ولا يلزم وليس للخدام أخذه على انه نذر صحيح الا اذا اخذه على وجه الصدقة
 المستداة وكان فقيرا وعلم أيضا ان غير الخدام لو أخذوا على انه صدقة ذلك وليس للخدام نزع منه
 لانه لم يملكه الا أن يكون الناذر عبدا في نذره وكان فقيرا اه خلاصة كلام الشيخ محمد بن عبد الله
 العزى القزويني الحنفي بتاريخ ذى القعدة الحرام من شهر ر سنة ثمانية وسبعين وتسعمائة أقول
 قد استباح هذا المحرم المجمع على حرمة جماعة يزعمون انهم متعوفة يقال في حقهم قدوة المسلمين ومربي
 المريدين ويبالغون في أخذه وبطالون الماذر به فان امتنع قدموه الى قضاة هذا الزمن فيحكمون به
 وربما استعانوا بالشرطة وحكام السياسة بل يفعلون أبلغ من ذلك وهو أنهم يسوم منهم المتصدون
 لجمع النواحي التي تقع فيها هذه الدور فيقاطعونهم ويضربون على كل واحد ناحية بمبلغ من المال

مطلب مهم في الذور المتعلقة
 بالانبياء والاولياء والناس
 عن ذلك غافلون

المراد بالمرء الذي يذره

في الذمة يؤخذ منهم اذا انتهى الاجل المضروب فيدفع ما هو مضروب عليه ويأكل ما بقي وبعد
الفاضل رجحا حصل له ببركة الشيخ ويرى أن من منع ذلك هلك وان سبب قضاء حاجته هذا النذر
وان الشيخ ردعاً به أو عافى مريضه أو قضي حاجته ويزعمون انه لا يساح تناوله لغيرهم قائلين هو نذر
جدا فافلان وهم أغنياء متولون ومن تناول شيئاً منه عاقبه وأدلوأ به الى الحكام معتقدين انه ارتكب
كبيرة في الدين وباشر شنيعة بين أظهر المسلمين ورجحاً حكم لهم به قضاء العهد وقد صرح في البحر انه لو رفع
الى القاضي لا يجبره القاضي على وفائه ولنا تامة على رسالة الشيخ محمد فيها ما يشفي الغليل والامر
الى الله تعالى العلي الجليل والله سبحانه وتعالى أعلم * (سئل) * أيضاً عن ناظر وقف السيد
الخليل ونحوه اذا قاطع رجلاً على اقلام النذور يرى وأما كن معلومة بحال ثلاثة سنوات أو أقل
أو أكثر هل تصح المقاطعة ويلزم المبلغ الذي قاطع عليه أم لا * (أجاب) * لا تصح المقاطعة على
ذلك بالاجماع ولا يلزم الرجل المبلغ الذي قاطع عليه وللعلماء في ذلك كلام يطول ذكره فنقتصر على نزر
منه قال الشيخ قاسم في شرح الدرر النذر الذي يذره اكثر العوام بنحو ان شفى الله تعالى مريضه
أو ردضالتي ونحو ذلك فلك كذا فهذا النذر باطل بالاجماع اه فكيف يصح الترام ما هو باطل بالاجماع
وكيف يلزم المقاطع عليه المبلغ الذي قاطع عليه هذا لا قائل به وللعلماء رسائل في هذه المسئلة والله
سبحانه وتعالى أعلم

* (كتاب الحج) *

مطلب فيمن قدر على البغل
أو الحمار هل يجب عليه الحج
أم لا وفيه اختلاف

* (سئل) * عن لم يجد الرحلة وهي المركب من الابل ووجد البغل أو الحمار أو الفرس
هل يجب عليه الحج أم لا * (أجاب) * قال في البحر لو قدر على غير الرحلة من بغل أو حمار فانه
لا يجب عليه ولم أره صريحاً لا صحابياً وانما صرحوا بالكره اه وأقول النية يقتضي الوجوب
في البغل والحمار والفرس اذ هو منوط بالاستطاعة وهي أعم والله أعلم * (سئل) * عن قول
بعضهم وقيل انه لابن الوردي

عندي سؤال حسن مستطرف * فرع على اصلين قد تفرعا

قائل شيء برضى مالكه * ويضمن القيمة والمثل معا

(أجاب) *

هذا لحلال باع صيداً محرماً * فحاجي احرامه وما رعى

واتلف الصيد المبيع جانياً * فيضمن القيمة والمثل معا

مطلب فيمن قتل صيداً هل
يلزمه القيمة أم لا

مطلب فيمن لم يأت بالرمل
والسعي في طواف القدوم
والركن

مطلب هل يجوز الرمي بالحصى
المتنجس أم لا

* (سئل) * عن لم يأت بالرمل والسعي في طواف القدوم والركن هل يأتي بهما في طواف الصدر
* (أجاب) * نعم اذ لم يعلمهما في هذين الطوافين فعلمهما في طواف الصدر لان السعي غير مؤقت
كما صرح به في البحر وغيره وصرحوا بأن الرمل بعد كل طواف يعقبه سعي فبه علم انه يأتي بهما في الصدر
لو لم يقدّمهما ولم أره صريحاً وان علم من اطلاقهم والله أعلم * (سئل) * هل يجوز الرمي
بالحصى المتنجس أم لا * (أجاب) * يجوز والافضل غسلها وفي مناسك الشهاب الخليلي والسنة
غسلها التمكن كون طاهرة يتيقن فان المقبول منها يقع في يد الملك والله أعلم

* (كتاب النكاح) *

مطلب فيمن قدم الجيم قبل
الزاي في النكاح

* (سئل) * في انعقاد النكاح بلفظ جوزتك بتقديم الجيم على الزاي هل يتعقد به النكاح عند
قوم نوارد واعليه أم لا * (أجاب) * هذه المسئلة اختلف فيها المتأخرون منهم من قال بعدم الانعقاد
ومنهم من قال بالانعقاد وقد أفتى شيخ الاسلام ابو السعود العمادى رحمه الله تعالى بالانعقاد بين قوم
اتفقت كلمتهم على هذه النقطة أقول ومما يدل على صحة ما أفتى به ابو السعود ما في الظهيرية وغيرها

رجل تزوج امرأة عربية أو بلفظ لا يعرف معناه أو زوجت المرأة نفسها ذلك ان عليا ان هذا اللفظ
يعقده النكاح يكون نكاحا عند الكل وان لم يعلم معنى اللفظ وان لم يعلم ان هذا اللفظ يعقده
النكاح فهذه جملة مسائل الطلاق والعنق والتدبير والنكاح والخلع والابراء عن الحقوق
والبيع والتحليل فالطلاق والعنق والتدبير واقع في الحكم ذكره في عنق الاصل فاذا عرف الجواب
في الطلاق والعنق ينبغي أن يكون النكاح كذلك لان العلم بضمون اللفظ انما يعتبر لاجل القصد
فلا يشترط فيما يستوى فيه الجذو والهزل بخلاف البيع ونحوه اهـ فتأمل في قوله واذا عرف الجواب
في الطلاق والعنق ينبغي أن يكون النكاح كذلك وقد عرفنا الجواب في الطلاق انه واقع مع التعصيف
فينبغي أن يكون النكاح نافذا مع التعصيف ولا شك ان معنى قوله ينبغي يجب لما في البرازية ان عليه
الصوتى ولما في الجبران ظاهر ماقى التجنيس ترجحه فقد ظهر لك بهذا صحة قياس النكاح على الطلاق
فتأمل ولا شك ان الصادر من الجهلة الاغمار تعصيف لا دخل لبحث الحقيقة والمجاز ولا لتنى الاستعارة
المرتب على عدم العلاقة فيه المصرح به في كلام الغزى رحمه الله تعالى اذ معناه الاصلى وهو
التسوية أو جعله ما رآه غيره ملاحظا لهم أصلا اذ العاوى بعزل عن ادراك ذلك وحيث كان تعصيفا وغلطا
لجميع ما جاء به لا يصلح لاثبات المدعى وحيث أنزأه تعصيف كيف يتجه له نفي العلاقة والاستدلال
بما ذكره السعد وغايته اثبات عدم صحة الاستعمال ولا منكر له بل مسلم كونه تعصيفا بايد ال حرف مكان
سرف فلم يعد الدليل صورة المسئلة تم لو صدر من عارف تأتى فيه ما تأتى في الالفاظ المصرح بعدم
الانفاذ اذ الله اعلم محل قوى الشيخ زين بن نجيم ومعاصره فيقع الدليل في محله حينئذ ولهذا الوجه
كان الحكم عند الشافعية كذلك فان المصرح به في عامة كتبهم انه لا يضر من عاوى ابدال الراى جميعا
مع انهم اضيف منا بألفاظه اذ لا يصح عندهم الالفاظ الزوجية والنكاح ولم ترقى مذهبنا ما يوجب
الخطا لاهم والله اعلم * (سئل) * في رجل خطب بنت آخر فقال هي لك بكذا فقال الخطاطب
بحضرة شهود قبلتها منك بذلك هل يعقد النكاح والحال هذه أم لا * (أجاب) * نعم يعقد
النكاح بذلك والحال هذه والله اعلم * (سئل) * في رجل خطب صغيرة من ايها بحضرة الشهود
فقال الاب هي لك عطية فقال قلمنا وعوضتها مائة غرث هل يعقد النكاح بهذا اللفظ ام لا
* (أجاب) * نعم يعقد كما يؤخذ من كلامهم والله اعلم * (سئل) * في رجل قال لا تحرو هبتك
بنتي فلانة فقال الا تحرقبت ثم توفى الاب فزوجها اخوها بعد ان بلغت لا تحرو هل الصادر من الاب
نكاح حيث كان بحضور شاهدين فيبطل النكاح الثاني ام لا * (أجاب) * نعم يعقد النكاح
بلفظ الهبة على وجهه فالصادر من الاب نكاح والحال هذه فيبطل ما صدر من الاخ على اى وجه كان
ويجب فيه مهر المثل ان خلا عن التسمية والله اعلم * (سئل) * في رجل خطب بكران والديها
وقصلا مهرها بقدر معين بحضرة شهود وجرى بينهما في انشاء الخطبة ما يعقده النكاح كقوله جئتكم
خطبا ابتك فلانة فقال هي لك وكقوله قبلت نكاحها بكذا فقال هي لك به او صارت لك به او تزوجتها
بكذا فقال بالسمع والطاعة هل يعقد النكاح ولا يملك الزوج ولا ابو الزوجة فضحه ام لا * (أجاب)
نعم يعقد النكاح بمثل هذه الالفاظ ويلزم ولا يملك الزوج ولا الاب فضحه والحال ما تقدم قال
في الثانية لو قال رجل جئتكم خطبا ابتك فقال الاب ملىكتك كان نكاحا وفي الخلاصة لو قالت
صرت او صرت لك فانه نكاح عند القبول وفيها لو قال زوجى نفسك منى فقالت بالسمع والطاعة فهو
نكاح وكثيرا ما يجري بين الخطاطب والمخطوب منه ما يعقده النكاح من الالفاظ فيجب مراعاتها
والحكم بموجبها خشية ان يقع نكاح آخر لغير الخطاطب وهي زوجة للخطاطب والله اعلم * (سئل) *
في رجل خطب بكر بالغة من اخوتها اولياها فوقع بينهم وبينه في محل الخطبة من الالفاظ ما يعقد
به النكاح فهو كانت لك بكذا او صارت لك بكذا او هي لك بكذا فقال قبلتها بذلك وبلغها الخبر فسكت
راضية بما فعل اخوتها هل نفذ نكاحه عليها حتى لا يعقد عليها نكاح غيره ام لا * (أجاب) *

مطلب رجل خطب بنت آخر
فقال هي لك بكذا فقال
الخطاطب قبلت منك بذلك
انعقد النكاح
مطلب قال لا تحرو هبتك
ابنتي فلانة فقال الا تحرو
قلت انعقد النكاح وزوجها
أخوها بعد ما يصح

مطلب في الالفاظ يعقدها
النكاح

مطلب جرى بين اوليا البالغة
والخطاطب ما يعقده النكاح
وبلغها ففكت نفذ النكاح

من ذلك حيث علمت بذلك وسكتت اذ هذه الالفاظ بما ينقد به عندنا النكاح كما صرح به اصحاب الفتاوى
 والشرع فلا ينعقد نكاح غيره عليها والحال هذه والله أعلم * (سئل) * في رجل قال لا تحرم باركة
 بنتك فقال له جاءك فقال له جزاؤها ما تساغرش هل نكاحها ينعقد ام لا * (اجاب) * لا ينعقد لانه
 لم يأت بلفظ النكاح ولا التزويج ولا بما وضع لتحليل العين حالا والنكاح انما ينعقد بذلك والله أعلم
 * (سئل) * في انعقاد النكاح بلفظ التجويز * (اجاب) * نعم ينعقد اذا كانوا ممن اتفقت كلمتهم على
 هذه الالفة وكانوا يطلبون بها حل الاستمتاع كما اتفق به ابو السعد العمادي مفتي الديار
 الرومية وهذا مما يجب القطع به والحال هذه والله أعلم * (سئل) * في رجل ولدت
 زوجته بنتا وعنده ضيف قال له مباركة فقال له جاءك فقال له جزاؤها ما تساغرش هل نكاحها ينعقد ام لا
 في مقابلتها ما تاولم يقع بينهما سوى ما ذكره لورثة الضيف الرجوع في الفرس وتساخها لعدم
 انعقاد النكاح بما ذكر أم لا * (اجاب) * نعم لورثته الرجوع بالفرس وتساخها لعدم انعقاد
 النكاح بما ذكره قال في الظهيرية لو قال المرأة وهبت نفسي فقال الرجل اخذت قالوا لا يكون نكاحا
 اه فافهم صحة المأخذ والله أعلم * (سئل) * في رجل خطب لاخر صغيرة من ولها وجرى
 بينهما مقدمات النكاح للمذكور فعند العقد قال الولي للخطاب زوجتك فلانة بكذا فقال قبلت
 فهل يقع النكاح للخطاب أو المخطوب له لثمة النية والمقدمات أم كيف الحال واذا قلتم يقع
 للخطاب فهل اذا طلعه قبل الدخول وزوجت للمخطوب له تلوه يجوز لكونها اعادة عليها وكيف
 الحكم * (اجاب) * وقع النكاح للخطاب ولا عبرة للمقدمات في البرازية خطب لابنه وقال
 أبوها لابن ابن زوجتك بنتي بكذا فقال أبو الابن قبلت صح للاب وان جرى مقدمات
 أن النكاح للابن في المختار ومثله الوكيل اه واذا طلعه الزوج المذكور قبل الدخول وعقد
 للثاني عليها تلوه جازا لا عدة والحال هذه والله أعلم * (سئل) * فيما اذا عقد أهل الذمة
 نكاحا فيما بينهم ثم رفعوا ذلك المينا فظهر فساد ذلك النكاح فهل يسوغ للعاكم ابطاله
 * (اجاب) * المسئلة ذات تفصيل ان الفساد لعدم اليهود أو في عدة كافر وهم يدنيونه لا تعرض
 لهم عند الامام ترافعوا أولا وان في عدة مسلم ابطالناه ترافعوا أم لا وان للحرمة وترافع الزوج
 والزوجة فرق بينهما وان رفع احدهما لا يفرق بينهما عند الامام ابى حنيفة والله أعلم * (سئل) *
 في رجل خطب لابنه بنت أخيه فقال أبوها زوجتك بنتي فلانة بكذا الابن فقال أبو الابن تزوجت
 هل ينعقد أم لا * (اجاب) * لا ينعقد وجهه أن التزويج غير التزويج والله أعلم * (سئل) *
 عن رجل قال لا تحرم زوج ابنتك من ابني فقال أبو البنت وهبتها لك فما الحكم * (اجاب) * صح
 النكاح للابن ولو كان مكان مكان وهبتها لك زوجتك فقال قبلت صح النكاح للاب اذا صرح حواياها
 لو خطب لابنه فقال أبوها لابن ابن زوجتك بنتي بكذا فقال أبو الابن قبلت صح للاب وان جرى
 مقدمات أن النكاح للابن في المختار اللهم إلا أن يقال ما صرح حوايه ليس فيه الا الخطبة وليس فيه
 زوج ابنتك من ابني الذي هو وكيل كما صرح حوايه في الفرق بين زوجتي بنتك وزوجتي بنتك حتى
 احتاج الاول الى القبول بعده دون الثاني فلما صار وكيلا عنه به صار قوله زوجتك لك معناه زوجتك
 لابنك لا جلت كما في وهبتها لك اذ لا فرق في انعقاده عندنا بلفظ التزويج والهبة وهذه المسئلة كثر
 السؤال عنها وتكرر وقوعها ولم أر من صرح بها ولا بما يستدل به عليها غير ما هنما من قوله وهبتها
 لك والذي يظهر أن زوجتك لك كوهبتها لك اذ ما جاز في هذه جاز في الاخرى وعليك أن تتأمل في المسئلة
 فانه قد يقال في وهبتها لك المتبادر منه لا جلت بخلاف زوجتك لك واذا نظرنا الى عرف رسلنا
 بلادنا كان زوجتك لك مثل وهبتها لك لا فرق لانهم تعارفوه بمعنى لا جلت والله أعلم

مطلب لا ينعقد النكاح
 بقول الاب جاءك

مطلب ينعقد النكاح بلفظ
 التجويز ان اتفقوا عليه
 وطلبوا به حل الاستماع

مطلب لا ينعقد النكاح
 بقول الاب لضيفه جاءك
 في جواب قول الضيف مباركة
 فقال الضيف وجزاؤها

مطلب رجل خطب لاخر
 صغيرة من ولها وعند العقد
 قال الولي زوجتك اخ يقع
 النكاح للخطاب

مطلب في نكاح أهل الذمة
 وفيه تفصيل وخلاف

مطلب خطب بنت أخيه
 لابنه فقال أبوها زوجت
 بنتي لابنك فقال تزوجت
 لا ينعقد

مطلب قال رجل زوج ابنتك
 من ابني فقال الاب وهبتها
 لك صح النكاح للابن وفيه
 كلام

مطلب قال وكيل الولى
لو قيل انما طلب تزوجتك
فلا تارة او كلك فلهما قبلت
يقع النكاح له والخطاب
مع اب السراية ثم
زوجهما يتزان على المسكاح
وفيه تفصيل
• طلب لا يتزنى للسراية
تزوج نسراية في العدة
حين لم يتزنا اليها

• مطلب اذا قال رجل لا سخر
زوجتي املك لابي فقال
زوجتك لا ينعقد المسكاح
اصلا
مطلب سماع الشاهدين
شرط لصحة المسكاح
مطلب اذا زوج صغيره
في مرضه صحيح

• مطلب في امرأة اخبرها
ثقة ان زوجها مات وصدقت
امتد ثم تزوج
مطلب لو اخبرته جارية ان
سيدها اعتقه اله ان يتزوجها
ان ثقة او صدقها
مطلب الاتفاق على قدر
المهر ليس بعقد فلو فرض
القاضي الثقة لا يلزم الخطاب

• مطلب لا يشترط لصحة النكاح
التعريف واعمال الحاجة
اليه عند الجهاد

• (سئل) • في صغرة وكل اخوها في نكاحهم يزيد رجلا فوكل زيد عمرافى قبول نكاحه فقال
زوجتك فلا تارة لو كلك بكذا فقال قبلت فمات قبل الدخول وبعد ما دفع بعض المهر هل وقع النكاح
زيد أم لا ويرجع عما دفع • (اجاب) • لم يقع لزيد وله استرداد ما دفع والله أعلم • (سئل) • في
نسراية أسلمت ففرضت الاسلام على زوجها النسراية فأمهل هل يتزان على نكاحهما السابق أم لا
• (اجاب) • نعم يتزان حيث لم يكن فاسدا أو كان فاسدا لا طرمة المحلل بل لنقد شرطه حيث
اعتقدوه والله أعلم • (سئل) • في نسراية تزوج نسراية متوفى عنها زوجها قبل انقضاء اربعة
أشهر وعشر ولم يتزنا معها الى قاض هل يتعزى لهما ويفسخ المسكاح ويبرزان أم لا ينعزى لهما
ولا يفسخ النكاح وتتركهم وما يدينون • (اجاب) • مخرج علما فافطية رجهم الله انه لا يتعزى
لاهل الدعة اذا تناكحوا فاسدا ولا يفرق القاضي بينهم اذا علم في ماهر الرواية لان امرأته تركهم
وما يدينون فلا يفسخ المسكاح ولا يبرزان حيث كانا راصين ولم يتزنا بالخصوصة لدى قاض من قضاة
الاسلام والله أعلم • (سئل) • عن رجل خطب لابنه بنت آخر فقال زوجتي بتك لا بنى فقال
زوجتك ولم يقل قبلت ما الحكم • (اجاب) • انما هو عدم انه قادم أصلا مالا للاب فلا حاجة الى
القبول وأما للاب فلا ان الجيب خص الاب بقوله زوجتك وانما اسماء مجيلا لان الايجاب حصل بقوله
زوجتك ولذلك يحتاج الى القول والله أعلم • (سئل) • فيما اذا لم يسمع الشهود وكلام المتعاقدين
في المسكاح هل يصح أم لا • (اجاب) • الاصح الذى عليه العاقل ان سماع الشهود وكلام المتعاقدين
شرط لصحة المسكاح والله أعلم • (سئل) • في رجل زوج صغرة القاصرة في مرضه لرجل غير
معلوم بمحضرة شهود بمجلس الشرع ثم مات هل يقدح في المسكاح كون الاب في المرض وهل لاحد
الاولياء السالبة رتبته عن رتبة الاب أن يتعزى للنكاح بابطال أو غيره أم لا • (اجاب) • ليس
لغيره ابطال المسكاح اذا الولاية لا تبطل بمجرد المرض مع سلامة العقل المترتب عليها صلاح التصرف
باجماع العلماء والله أعلم • (سئل) • في امرأة اخبرها ثقة أن زوجها الغائب مات ووقع
في قلبها صدقه هل لها أن تعتد وتزوج أم لا • (اجاب) • نعم لها ذلك كما في البرازية والبحريرة
وغيرهما والله أعلم • (سئل) • في الجارية لو قالت لرجل كنت أمة لفلان فاعتقني هل له
أن يتزوجها أم لا • (اجاب) • نعم له أن يتزوجها ان كانت ثقة عنده أو وقع في قلبه انها صادقة
لان القاطع طاروا ولا منازع وأخبرت بأمر محتمل لم يعلم خلافه وصحة النكاح لا تمنع ما يطرأ مخرج به
علمنا في الكراهية والله أعلم • (سئل) • في رجل خطب بكر من أيها بمحض ورجع من المسلمين
واتفقا على مقدار المهر وتفرقا عن غير عقد نكاح شرعى فبعد مدة حضر ابوها لدى قاض وطلب منه
أن يفرض نفقته وأن يستدين وينفق ليرجع على الخطاب ففرض بحدود الخطاب ولم يسأله القاضي
هل حصل عقد شرعى عليها أم لا هل ما تقدم يكون عقدا شرعيا أم لا حيث لم يجز بينهما عقد
• (اجاب) • لا يكون ما تقدم عقدا حيث لم يجز بينهما عقد شرعى ولا رجوع للاب على الخطاب
لتبين عدم صحة العرض والامر بالاستدانة لكونها ليست زوجة بل هي والحالة هذه أخبية والله أعلم
• (سئل) • في بالغة وكلت شقيقها في تزويجها بشهادة شاهدين عرفاها بتعريف والدها فقط فهل
لا يقبل تعريف الوالد وحده ولترثه بالثأدة منه لمرعه وهل العقد الصادر والحالة هذه صحيح أم لا
• (اجاب) • العقد الصادر والحالة هذه صحيح لا كلام في صحته وانما التعريف لاجل الحاجة عند
التجاعد وصح من ايها وابنها وزوجها وسواء كان الاثم ادلها أو عليها على الصحيح لكن بشرط
حل اقدام الشاهد على الشهادة عليها عدلان كعند العلية وأما صحة المسكاح من اصله فلا
يشترط فيها التعريف اصلا فافهم والله أعلم

* (فصل في المحرمات) *

مطلب لا يجوز الجمع بين
المرأة وبنت بنت اختها
يثبت النسب ويجب مهر
المثل

* (سئل) * عن الجمع بين المرأة وبنت بنت اختها هل يجوز أم لا وإذا قلتم بعدم الجواز ودخل الزوج على بنت بنت اخت زوجته المدخول بها قبلها وأنت منه بنت طرح ثم أتت بآخر منه حتى بلغ سنه سنة فأعلمه بعض الفقهاء بعدم جواز ادخالها على خالتهما فامتنع عنها خالها الحكم في ذلك النكاح وما يترتب عليه من الوطء باطلا بجمرة الوطء ونسب الابن الحى - وجوب المهر المسمى * (أجاب) * أما الجواز فلا فائق له إلا عثمان البنى - وداود الظاهري - ومن لا يعبأ به من الخوارج وأما الوطء فهو وطء بشبهة يندرى به حد الزنا عنه فلا يحد حد الزنا ولا يضرب حيث كان جاهلا بحكمه غير عالم بحرمته وأما الولد فيثبت نسبه منه ويحكم ببنوته له وأما المهر فالواجب فيه مهر المثل فإذا كان مثل المسمى فقد وجد قبض ذلك منه ومن الآن لا عذر له في وطء الطارئة فيؤخذ به ولا تحلل له حتى يطلق الأولى أو تموت فتحل بنكاح جديد فقد علمت ما في المسئلة من الأحكام والله سبحانه وتعالى الهادى البديع الباعث الشهيد أعلم * (سئل) * في زوجة ابن الزوجة هل تحل أم تحرم * (أجاب) * تحل قالوا لا يحرم على المرأة زوجة من تبنه لأنه ليس بابن له ولا تحرم بنت زوج الأم ولا أمه ولا بنت زوج البنت ولا أمه ولا أم زوجة الأب ولا بنتها ولا أم زوجة الابن ولا بنتها ولا زوجة الريب ولا زوجة الأب والله تعالى أعلم

* (باب الأولياء والاكفاء) *

مطلب يصح نكاح المكفئة
بغير رضى الولي

مطلب زوجها البوهاب غير
أمرها وهي بالغة فردت يرتد

مطلب صغيرة زوجها
أبوها من ابن عمها وقبل
أنوه الخ

مطلب لا يصح النكاح ان
علق بالشرط

مطلب لو حكم بعدم صحة
النكاح للعجز عن المهر
أو بالتفريق قبل الدخول
للاعسار نفذ

مطلب لا يصح تزويج الأب
إذا عرف منه سوء الاختيار

* (سئل) * في حرة مكفئة بذكر زوجته نفسها من ابن عمها وهو كفولها هل يتقد النكاح ولو لم يرض عنها أم لا * (أجاب) * نعم يتقد نكاحها ولا يتوقف على رضى عمها والحال هذه والله أعلم * (سئل) * في بكر بالغة زوجها البوهاب من رجل بغير إذن فرددت النكاح حين بلغها فهل والحالة هذه يرتد النكاح بردها أم لا وهل القول قولها في الرد بينهما أم لا * (أجاب) * نعم يرتد بردها والقول قولها في الرد بينهما والحال هذه والله أعلم * (سئل) * في صغيرة زوجها أبوها بالولاية عليها لابن عمها الصغير وقبل عنه أبوه وقد أقدم أبوها على ذلك شارطا ضمانا يبه المهر للعجز عنه الصغير عن المهر فأبى الأب الضمان فهل يصح النكاح أم لا وهل ان صح النكاح ورفع إلى قاض يرى عدم صحته مع العجز عن المهر أو التفريق بالأعسار فيه قبل الدخول قضى بطلان النكاح من أصله أو فترق بالأعسار يصح قضاؤه ويرتفع الخلاف ويضمنه الخفى أم لا * (أجاب) * ان كان صدر ذلك من أبيها على وجه التعليق فالنكاح غير صحيح لأن النكاح لا يصح تعليقه بالشرط كما صرح به قاضى خان وغيره وان كان صدر لا على وجه التعليق فهو صحيح ومع صحته لو حكم حاكم يرى عدم صحته مع العجز عن المهر أو يرى التفريق بالأعسار بعده قبل الدخول به انفذ حكمه وارفع الخلاف كما صرح به غير واحد من علماءنا والله أعلم * (سئل) * في الأب إذا علم منه سوء الاختيار وعدم النظر في العواقب إذا تزوج ابنته القابلة للتخلق بالخير والشر بغير كفؤ هل يصح أم لا * (أجاب) * قال ابن فرشته في شرح الجمع لو عرف من الأب سوء الاختيار لسفهها ولطمعه لا يجوز عقده اتفاقا ومثله في الدرر والغرر وقال في البحر في شرح قول الكزوري تزويج طفلة غير كفؤ أو بغين فاحش صح ولم يجوز ذلك لغير الأب والجد أطلق في الأب والجد وقيد الشارحون وغيرهم بأن لا يكون الأب معروفا بسوء الاختيار حتى لو كان معروفا بذلك مجانة أو فسقا فالعقد باطل على الصحيح قال في فتح القدير ومن تزوج ابنته الصغيرة القابلة للتخلق بالخير والشر ممن يعلم أنه شرير أو فاسق فهو ظاهر سوء اختياره ولأن ترك النظر هنا مقطوع به فلا يعارضه ظهور ارادة مصلحة تفوق ذلك نظر إلى شفقة الأبوة اه فظاهر كلامهم ان الأب إذا كان معروفا بسوء الاختيار لم يصح عقده بأقل من مهر المثل ولا بأكثر في الصغير بغين فاحش ولا من غير الكفو فيها سواء كان عدم الكفاءة بسبب الفسق أو لا حتى لو

زوجه من قهر أو محترق حرقه دية ولم يكن كفواً فالعقد باطل فقصر المحقق ابن الهمام كلامهم على
 الفاسق عما لا ينبغي وقد وقع في أكثر الصاوي في هذه المسئلة أن السكاح باطل فظاهره أنه لم ينفذ
 وفي الظهريه يفرق بينهما ولم يقل أنه باطل وهو الحق ولذا قال في الذخيرة في قولهم فالتسكاح باطل أي
 يبطل اه كلام البحر والمسئلة شهيرة والله أعلم * (سئل) * في رجل خطب من آخرته السالفة
 العاقله وسعى المهر وقبل الاب وركن قلبها الى الخطاطب وأحضر المهر وما بقي الا العقد فرجع الاب
 لطرق خطاطب عالم بخطبة الأول فما الحكم الشرعي في ذلك * (أجاب) * المصريح به في كتب
 الحقيقة وغيرهم حرمة الخطبة على خطبة الغير قال في الذخيرة كانهى النبي صلى الله عليه وسلم عن
 الاستيلاء على سوم الغير نهى عن الخطبة على خطبة الغير وأن من ارتكب محرماً لم يرد فيه حكم مقدر
 يعرود كما تحرم الخطبة تحرم اجابته لانه اعانة على المعصية فيعزز بالجيب اليها القادر على المع واليه أعلم
 * (سئل) * في امرأة تزوجت انها الصغرى التيتم صغيرة سنها سبع سنوات أو دون ذلك بمهر
 معلوم مع وجود عمه عصبة وامكان ما اجعته فحانت البنت بعد شهرين أو ثلاثة قبل أن يجير عمه
 عصبة هل يلزم اليتم مهرها أم لا لطلان السكاح عونها * (أجاب) * لا يلزم اليتم مهرها
 لأن الامة لا تملك تزويج ابنها مع الممذكور فبطل السكاح عوت المعقود عليها قبل اجازته لانه نكاح
 فضولي وهو يبطل به والله أعلم * (سئل) * في عم صغيرة تزوجها مع وجود أبيها فلما علم ردة
 السكاح هل يرتد برة أم لا * (أجاب) * نعم يرتد برة الاب حيث لم يكن غائباً عصبية يفوت
 الكفو والخطاطب بانتظاره والله أعلم * (سئل) * في صغيرة تزوجها حالها قبلت وردت السكاح هل
 يرتد برة أم لا * (أجاب) * ان كان لها ولي عصبة فزوجها الحال معه يرتد برة أم لا اذا بلغت
 وان لم يكن لها عصبة فلها خيار السخ بالقضاء والله أعلم * (سئل) * في صغيرة لها اخوان
 شقيقان بالعان عاقلان أحدهما أصغر سنهما الآخر فهل اذا تزوجها الاصغر سناً يجوز سواء اجاره
 الاكبر سناً أو فسخته أم لا * (أجاب) * نعم يجوز نكاح الاصغر سناً حيث اجتمعت فيه شروط الولاية
 ولا يرتد نكاحه برة الا سراً ذهما في الولاية سواء ولكل منهما أن يتقدم بالسكاح والحال هذه والله أعلم
 * (سئل) * في بنت لها أربعة أبناء عم كلهم في القوة والدرجة سواء عقد واحد منهم عقد نكاحه
 عليها نفسه بمهر المثل بحضرة شهود هل ينفذ نكاحه عليها وليس لبقيةهم ردة * (أجاب) * ليس
 لهم ردة وهي مسئلة تعدد الاولياء المتساوين قوة ودرجة والله أعلم * (سئل) * في صغير هو
 ابن عم صغيرة ولها ماجدة أم أب وهي وصية عليها حاضرة ولكل منهما أم حاضرة وابن عم عصبية غائب
 فولاية النكاح لمن ذكر * (أجاب) * ان امكن استطلاع رأي ابن العم لا تملك واحدة منهما
 النكاح بل الولاية له والافسد نقل في البحر عن القصة ان أم الاب أولى في التزوج والله أعلم
 * (سئل) * في بكر مشتهة لم تبلغ بعد لها أم عازبة وأم أم متروجة يجدها اب أمها وأم اب عازبة
 وعمه متروجة بأجنبي من يحضنها منهن ومن يزوجها منهن * (أجاب) * الحضانة والتزوج للام
 حيث لا عصبية لها ما التزوج فلما صرح به أصحاب المتون فاطبة بقولهم وان لم يكن عصبية فالولاية
 للام وهو ظاهر في تقديم الام على أم الاب قال في المهر هذا الترتيب يعني ترتيب الكثرة والمقتضى به
 كما في الخلاصة وعكس عن خواهر زاده وعن السني تقديم الاخت على الام لان من قوم الاب أقول
 وينبغي أن يحترق ما مر عن القصة من تقديم أم الاب على الام على هذا القول اه فقد علمت به ضعف
 ما في القصة لانه مقابل لما عليه الفتوى وأما الحضانة فلان ظاهر الرواية ان الام والجدة أولى بها حتى
 تحبص ومحل الرواية المختارة المقابلة لهذه في المشتهة انها تدفع للاب فحله اذا كان اب أو عصبية
 والموضوع هنا أن لا عصبية فافهم والله أعلم * (سئل) * في صغيرة تزوجها اخوها قبلت فاختارت

مطلب تحرم الخطبة على
 خطبة الغير وكذا تحرم
 اجابته ويزر الجيب

مطلب لو زوجت الام الصغير
 مع وجود المم الح

مطلب لو زوج المم مع عدم
 غيبة الاب فرده الاب يرتد
 مطلب تزوجها حالها مع وجود
 العصبية فرده عند الملوغ الخ
 مطلب صح تزويج الاصغر
 مع وجود الاكبر حيث
 استويا

مطلب زوجه احد الاولياء
 المتساوين من نفسه ليس
 للبقية ردة

مطلب في صغير ابن عم صغيرة
 ولها جدة أم أب وابن عم
 ولكل أم فولاية السكاح الخ

مطلب تزويج المشتهة
 وحضانتها للام حيث
 لا عصبية

مطلب تقبل بينة الزوج أن
أخاها زوجها بالوكالة عن
الاب وليس لها خيار بلوغ

مطلب زوج الاخ غير كفؤ
مع وجود الاب المختار فساد

مطلب زوجها أخوها باذنها
غير كفؤ ففسخ الخ

مطلب في بينة ناهزت البلوغ
ولا عصبه لها زوجها أمها
ليس لشيخ البلد المعارضة

مطلب يصح تزويج الولي
الفاسق

الفسخ بخيار البلوغ فادعى الزوج ان أخاها زوجها بالوكالة عن أبيها فلا خيار لها وأدعت انه زوجها
بالولاية بغيبة مسافة القصر ولها الخيار فهل اذا أثبت الزوج دعواه يبطل خيارها أم لا وهل اذا
لم تسكن له بينة وأراد تخلفها على ذلك تخلف أم لا * (أجاب) * نعم اذا أثبت الزوج دعواه يبطل
خيارها لانه يكون نائباً عن الاب فكان الاب هو المباشر للنكاح وقد نصوا على ان غير الاب والجد اذا
زوج الصغير أو الصغيرة مع وجود أحدهما ان كان بغيبته وثبوت الولاية له بالغيبة المجوزة لذلك
فلهما خيار البلوغ لانه زوج بالولاية وان لم يكن كذلك بل زوج بعد توكيل سابق فلا خيار لهما ومثل
الوكالة السابقة الاجازة اللاحقة والحاصل انه اذا كان بطريق النيابة لا خيار وان كان بطريق الولاية
فلهما الخيار وعلى ما عليه الفتوى في المسائل الستة يجب أن تخلف لكن على نفي العلم لانه على فعل الغير
وهو توكيل الاب الاخ فافهم والله أعلم * (سئل) * في بالغة عاقله خطفها أخوها وزوجها لغير
كفؤ هل لا ينها الاعتراض وفسخ النكاح بعدم الكفاءة أم لا * (أجاب) * نعم اذا طلب الاب ذلك
فرق القاضي بينها وبين الزوج في ظاهر الرواية سواء دخل بها الزوج أم لم يدخل ما لم تلد أو يظهر
حملها ولا مهر لها قبل الدخول وروى الحسن عن الامام انه لا ينفذ النكاح من أصله قال في الخاتمة
وهو المختار في زماننا اذ ليس كل قاض يعدل ولا كل ولي يحسن المرافعة وفي الجنث بين يدي القاضي
مذلة فسد الباب بالقول بعدم الانعقاد أصلاً اهـ وهذا اذا زوجها أخوها باذنها اما اذا كان بغير
اذنها فرقته يرتد بردها ولا حاجة الى التفريق والاعتراض من الاب لانه فضولي فيه وان أجازته
فهو كمباشرتها بنفسها فلا ينها طلب الفسخ والتفريق من القاضي فيفترق بينهما على ظاهر الرواية
وعلى رواية الحسن لا حاجة الى ذلك لوقوع النكاح غير نافذ من أصله والله أعلم * (سئل) *
في بكر بالغة زوجها أخوها لهما من غير كفؤ باذنها ففسخ من له حق الاعتراض نكاحها منه ثم زوجها
من كفؤ باذنها ودخل بها هل يصح النكاح الثاني وليس الاول معارضتها * (أجاب) * تزويجها
باذنها أكثر زوجها بنفسها وهي مسئلة من نكحت غير كفؤ بالرضاء أو لياهم ما وفيه اختلاف الفتوى
فأفتى كثير بعدم انعقاده أصلاً وهي رواية الحسن عن أبي حنيفة في المعراج معزيا الى قاضيخان
وغيره والمختار للفتوى في زماننا رواية الحسن وفي الكافي والخيرة وبقوله أخذ كثير من المشايخ
لانه ليس كل قاض يعدل ولا كل ولي يحسن المرافعة والجنث بين يدي القاضي مذلة فسد الباب
بالقول بعدم الانعقاد أصلاً اهـ وقد أكثر علماءنا من النقل في هذه المسئلة فعلى هذا النكاح هو
الثاني لعدم انعقاده الاول وأما على ظاهر الرواية وان كان للولي الاعتراض ففسخ النكاح في ذلك
يحتاج الى قضاء القاضي فاذا لم يوجد ففسخ النكاح الاول باق الى أن يقضى القاضي بالتفريق بينهما بطلب
الولي فيفترق بينهما وبين الاول ويجدد عقد الثاني ان شاءت وحيمتها علم أن الفتوى على رواية الحسن
فالعمل بها بابقاء الثاني أحسن والله أعلم * (سئل) * في بينة ناهزت البلوغ ولا عصبه لها
ولها أم هل للام تزويجها بمهر المثل من كفؤ وهل لشيخ بلادها أن يحجر عليها ويمنعها من التزوج
ليزوجها وان أراد بياكل مهرها أم ليس له ذلك ويمنع عنه شرعاً * (أجاب) * نعم للام أن تزوجها
وهي مقدمة على جميع ذوى الارحام عند أبي حنيفة رحمه الله وعلى الحاكم أيضاً وأما شيخ البلاد فلا
قائل بولايته في النكاح من سائر العباد فان تيجراً على ذلك كان نكاحه باطلاً وأكاه المهر انما يأكل
في بطنه النار والسعير باجتماع ثقله الشرع الشريف عن البشير النذير فيجب منعه عن ذلك فاذا لم ينه
عنه فهو بغير شرك هالك والله أعلم * (سئل) * من طرف رجل من فضلاء الشافعية اسمه
حسن عن تزويج الاخ لاب اخته القاسمة حيث لا اب ولا جد ولا شقيق قاتلاً الاخ المزوج فاسق
ولا ولاية للفاسق عند الشافعي ولا يصح عندهم من غير الاب والجد تزويجها بدون مهر المثل وقد اشكت
المسئلة على ومرادى الاحتياط عندهم حيث لا سبيل اليه عندنا * (فاجابه نطوما بقوله) *

ياحس الاقوال والافعال * ومن له لطائف الاحوال
ومن حوى خصائل الكمال * مع ورع يجلي عن مثالي
قد وصل المكتوب باد الفصل * وفيه ماد اعقد غير العدل
وعقد غير الاب والجد وما * يقول نعمان امام الملأ
ان روح البت التي لم تبلغ * غيرهما هل ذلك مما يسقى
ويعنى به السكاح الحل * وعقدة الفرح بها تحل
خذ لما جئت اليه سائلا * جواب حق لم يصادف باطلا
يتعقد السكاح بالفاسق * في مذهب العمان بالتساق
وغير جد وأب يليه * حتى النساء عندنا تله
كذا الجميع من ذوى الارحام * لكن بترتيب لدى الاعلام
فالاح للاب اذا ما وجدوا * اولي بها منزلة ان يعقدا
وعند نقص المهر منه يطل * ان كان نقصا فاحشا يثقل
فالحيلة الترويع مرة بلا * مهر واخرى بالدي قدا بلا
حتى يصح ما خلا يقيما * مهر مثل يوجب التيسر
وهذه مذكورة مشهورة * وفي صحاح كتابنا مزبورة
هذا وقد وسع ابن ثابت * امر السكاح للدليل الثابت
فلذى قلده السلامه * من كل ما يعقبه الملامه
ولم يصق امر على العباد * الا أنى الوسع على المراد
هذا ولولا مذهب العمان * لفاق حال الناس في الاحسان
فان الله يسقيه محاب الرحمة * كما جلا عنهم شديد العمة
يارب خير الدين رجو الحاقه * بالخير فاعقر ذنبه ياراحه

قوله يتعقد السكاح بالفاسق اي يعقد الاولياء الفاسق فيه حذف الموصوف واقفاء الصفة وقوله
فالاح الى آخره الا ح مبتدأ خبره ان يعقد وما نافية وأولى نائب فاعل وجد وأق وجد الا لاطلاق
كأن يعقد وقوله فالحيلة الى آخره معناه ما صرح به علما وثابا بأن الاحتياط في غير الاب والجد
أن يعقد السكاح مرتين مرة ومرة بلا مهر فيصح السكاح يقيم لانه مع التسمية رعا يقع بدون
مهر المثل فيكون باطلا ومع عدمها يقع مهر المثل لا لحالة فيصح قلعا والله اعلم * (سئل)
في امرأة تيب وكانت وحلا أجنبية تزويجها من رجل فقض الوكيل عن مهر مناهل
لاخير اشقيتها الاعتراض فيكمل الروح مهر المثل وان امتنع يفرق بينهما * (اجاب) * نعم للاخ
أن يفرق بين اخيه وبين الروح ان لم يكمل مهر المثل لان له الاعتراض بسبب التقصيص عن مهر
مثلها والمراد به حق الفرقة عند امشاع الزوج عن ذلك ثم ان حصل التفريق بعد الدخول فلها
تمام المسمى وان كان قبل الدخول فلا شيء لها فالحاصل اما يكمل مهر المثل فتستمر حليته
والا يفرق بينه وبينها ويبطل المسمى بالدخول وهذه الفرقة مما يحتاج الى قضاء القاضي والله اعلم
* (سئل) * فيما اذا شهدت على خيار البلوغ في نكاح غير الاب والجد وقت البلوغ ولم تتقدم الى
القاضي هل تستمر على خيارها أم لا * (اجاب) * نعم تستمر ما لم تمسكه من نفسها كما في الشفعة
والله اعلم

فطلب تزويجها وكيلها بدون
مهر المثل فلولى الاعتراض

مطلب اشهدة على خيار
السلوع ولم تتقدم الى
القاضي الخ

مطلب قال كل امرأة
أترجها طالق فزوجها
فصولي فأجاز بالله لا يثبت

* (فصل في نكاح العضولي) *

* (سئل) * في رجل قال كل امرأة أترجها فهي طالق ثم قال بمجلس لرجل ليتك تزوجني فلانة

هل اذا تزوجه بحيث أم لا * (اجاب) * لا بحيث لانه لم يتزوج بل تزوج والمزوج فضولي بلاشك
والحال هذه فاذا أجاز بالفعل لا بالقول لا بحيث والاجازة بالفعل كان بيعت اليها شي من المهر وان قل
أو قبلها أو يسهلها بشهوة قولا واحدا وبلاشهوة في قول او هناء الناس فسكت أو أخذ في تقييدها
كما نص عليه في المحيط فذلك كله اجازة بالفعل فلا يثبت والله اعلم * (سئل) * فيما اذا نصب زيد
عمرا وصيا في تزويج ابنته القاصرة من أخ الموصى له فقبل الموصى له الوصية بعد موت الموصى
وأثبت وصيته لدى حاكم شرعي حنبلي يرى صحتها وحكم بها ونفذها حاكم حنفي فهل حكم الحاكم
المنفذ صحيح رافع للخلاف أم لا وهل للموصى له تزويجها عن نص له الوصية عليه أم لا * (اجاب)
نعم هو صحيح رافع للخلاف اذا هو غير مخالف للكتاب والسنة والاجماع وللموصى له تزويجها
والحال هذه والله اعلم * (سئل) * في رجل خطب من آخر أخته البكر البالغة وسمى لها مهرا
بعد أن أجابه الاخ الى خطبته وامتنع عن العقد حتى يدفع جميع المهر فعقده فضولي بغير اذنها واذنه
وغاب الاخ فقبل لها ان أحال زوجها منه فكنت من نفسها ابنا عليه ثم تبين ان المزوج فضولي فما
الحكم * (اجاب) * ان أجازت نكاح الفضولي المذكور جاز وما ركو كالة منها سابقة وان ردت
النكاح ارتدت ولها الاقل من المسمى ومن مهر المثل وتجب العدة عليها ولا نفقة لها فيها والاصل عندنا
ان نكاح الفضولي موقوف لا باطل بل هو متوقف على الاجازة والاجازة لها لا لالاخيا واذ ردت
النكاح وجب التفريق بينهما وقدر الاقل من المسمى ومن مهر المثل بذمة الزوج ويسقط عنه الحد
بالشبهة ولا يكثر المهر بتكرار الوطء الصادر قبل التفريق والحال هذه والله اعلم

* (باب المهر) *

* (سئل) * في رجل تزوج بنته الصغيرة لرجل بشئ مشار اليه من البلوط وقيمته لاتساوي العشرة
الدراهم التي هي المهر الشرعي فهل صح النكاح أم لا واذا قلتم بصحة النكاح فما يجب لها من المهر
* (اجاب) * صح النكاح المذكور ويجب لها عشرة دراهم بالوطء أو بالموت فينظر الى قيمة البلوط
مهما كانت فتحسب ثم يكمل لها على العشرة ويجب تسليمها له اذا هو طلقها بعد دفع ذلك والحال هذه
والله اعلم * (سئل) * في رجل خطب من آخر أخته ودفع له شيئا يسمى حلاكا ودراهم أيضا من عادة
أهل الزوجة اتخذ طوام به ولم يتم أمر النكاح هل للخطيب أن يرجع فيه أم لا * (اجاب) * نعم له
أن يرجع بذلك بشرط عدم الاذن منه فان أذن لهم باتخاذها وطاعها له الناس صار كأنه أطم الناس
بنفسه طعما له وفيه لا يرجع والله اعلم * (سئل) * في رجل خطب بكرًا بالغة وجرى بيته وبين
أهلها مئة مات النكاح فعقد عها عايمًا بغير وكالة منها على مهر معين ويسمى ذلك صفاحا في اصطلاحهم
لكنه مشتمل على ما يحصل به الايجاب والقبول ثم ان أياها حلف انه ما تزوجها الا يكذا أو يزيد مما وقع
عليه الرضى أو لا فوكت والمدها وزوجها بما خلف عليه هل يلزم المهر الاوّل أم المهر الثاني ولا عبرة
بتزويج عها الها بغير وكالة منها * (اجاب) * لا عبرة بتزويج عها الها بغير وكالة سابقة أو اجازة
لاحقة والنكاح هو الثاني ويجب ما سمي الاب فقط والحال هذه فان كان بلغها نكاح العم فسكت
ثم وكلت الاب فالنكاح هو الاوّل وتثبت التسميتان في الاصح لانها مسئلة تحديد النكاح وفيها اقوال
قال الفقيه أبو الليث يجب كلا المهرين وذكر في المنية انه الاصح وذكر عصام انه يجب الثاني فقط ولم
يذكر خلافا وذكر القاضي انه لا يجب الثاني الا اذا قصد الزيادة على الاوّل فيجب الثاني فقط والحال
هذه بدلالة حلفه عملا بقول عصام والقاضي وهو مقصود الاب لاسيما وقد اقتصر عليه كثير من
الاصحاب في مصنفاتهم وفي ايجاب التسميتين اجماعا بالزوج والله اعلم * (سئل) * في بنية
زوجه ابن ابن عها العصبية بدون مهر مثلها وقبض أكثره وماتت وبلغت هل لها طلب مهر مثلها

مطلب نصب وصي في تزويج
ابنته القاصرة فحكم بصحة
الوصاية حنبلي الخ

مطلب خطب من آخر أخته
فأجاب وامتنع من العقد
لاجل المهر فعقد عليها فضولي
الخ

مطلب زواج ابنته بشئ مشار
اليه قيمته أقل من عشرة
صح النكاح ويتم لها عشرة
دراهم
مطلب خطب من آخر أخته
ودفع شيئا يسمى ملاكا ولم يتم
أمر النكاح له ان يرجع به
مطلب في رجل خطب بكرًا
بالغة وجرى بيته وبين أهلها
مئة مات النكاح فعقد عليها
عها بغير اذنها ثم تزوجها
ابوها الخ
مطلب تحديد النكاح وفيه
اقوال

مطلب زوجه ابن ابن عها
بدون مهر المثل هل يصح
النكاح وبلى قبض المهر

والرجوع عما دفعه الروح لان ابن عمها حيث لم يكن وصيا عليها وهل يجب تجديد السكاح لزوجها
 أم لا * (أجاب) * اءلم انه ان كان يقين بالحسن لا يسع ويجب تجديد السكاح وان كان يقين بسير
 جميع لسائل المسئلة وليس لابن ابن العم قبض شيء من المهر وترجع به على الزوج وهو أى الزوج
 يرجع بمادفعه في تركه ابن ابن العم ان كان له تركه والاتاخرت المطالبة الى يوم القيامة والله أعلم
 * (سئل) * في رجل خطب صبيعة من أيها ودفع لها على جهة الدويج ومات بعد أن استتمت
 المال ولم يتفق التزوج ومات الخاطب وصمت مدة سنين والآن ولده يطالب المخطوبة بمادفعه لزوج
 الى أيها فهل يلزمها ذلك والمال انتم لم تبشئ منه شيئا وأنه لم يتركها مالا أصلا وما الحكم * (أجاب)
 ما قلناه الاب واستهلكه دين عليه بطالب به في ارثه فان لم يكن له ارث لا يلزم أحد من ورثته
 وقاؤه فلا يلزم المخطوبة والمال حقه والله أعلم * (سئل) * في امرأة أبى انفارها أن يزوجه
 الان يدفع لهم الروح كذا فوعدهم به حل يلزم أم لا * (أجاب) * لا يلزم ولودفع فله ان يأخذه
 قائما اوها السكالا نه رشوة كافي البرازية وغيرها والله أعلم * (سئل) * في رجل تزوج امرأة
 بمهر على ان منه كذا سمعة هل يجب ما جعله للسمعة أم لا * (أجاب) * لا يجب ما جعله للسمعة
 واعما يجب ما اتفق عليه انه هو المهر وأن ما عداه سمعة والله أعلم * (سئل) * في رجل تزوج
 زوجة بمائة وعشرين بمحضرة جماعة ينقذ السكاح بمحضرتهم ثم توأص الروح مع الاب على أن يدخلا
 الى المحكمة بعقد السكاح ثانيا على سبعين خسية من كثرة المحصول فهل المهر هو الاول أم يطل بالتسمية
 الثانية * (أجاب) * المهر هو الاول وهو المائة والعشرون حيث ثبتت المواضعة بالينة
 أو باقرار الروح أو شكوله عن اليمين والله أعلم * (سئل) * في رجل تزوج امرأة على خمسة
 وعشرين لايها وعشرين كسوة لها وجمعة لعنها هل الجميع لها أم لكل ما تسمى * (أجاب) *
 الكل لها والله أعلم * (سئل) * في رجل تزوج زوجة فتعرض له شخص يقول هذه فلا حتى
 وأطلب عليها خلعة هل يجوز أن يحكم بذلك أم لا وهل يحرم عليه ذلك أم لا * (أجاب) * يحرم
 عليه ذلك باجماع المسلمين ومن حكم بذلك متعذرا حله كفر والمعرض على أحكام المسلمين ونفقهم الله
 تعالى لصرة الدين كنفيد المتعرض لمثل ذلك والواقع الجميع في مهاوى المهالك والله أعلم
 * (سئل) * في بكرين تزوجتا من رجلين ودخل كل زوجة فادعى أحدهما بعد الدخول انه
 وجد زوجته ثيبا وردها على أهلها واسترد ثلبيرتها فاعلى زوجها بعد أن هممت بتزوجها ليل
 بالقرية بجماعة من الملاحين ويريد فسخ السكاح وزوجته تدعى انه اقضى بكارنها فهل له ذلك أم لا
 ويلزمه التبرير وهل اذا رماها بالربا يجب اللعان بطلها وهل على تقدير أنها وجدت ثيبا يحكم
 عليها بالرافلر مها قتل أو وحدة أو تعزير وهل القول قولا لها أمقونا * (أجاب) * لا عبرة بقوله
 وجدتها ثيبا لانه لو وجدها كذلك حقيقة فعليه كمال المهر على ما عليه القوي وليس له خيار الفسخ
 به ولا يلزم من الثبابة الزنا لان الكارة تزول بوثبة أو حيفة أو كبرسر ونحو ذلك فلا يلزم المرأة شيء
 ومن فعل بها شيئا ماذكر فقد عصى الله تعالى والقول قول المرأة والمحال هذه والمهر حقه
 تقر بالحلوة الصحيحة واذا رماها بالربا وطالبته وجب اللعان وعليه رد ثلبيرتها الى موضع غضبها
 منه وبحس الى أن يحضرها والله أعلم * (سئل) * في رجل دخل بزوجه البكر البانغة
 فادعى انه وجدها ثيبا فقبل له كيف ذلك فقال قد جنتها امرأ اوجدتها ثيبا بما الحكم الشرعي
 في ذلك * (أجاب) * الحكم وجوب جميع المهر ونفقره عليه تمامه وكاله والقول قولا لها
 في البكارة لئني العار عنها واذا اتهمها بغيره يعزروا لا يقبل قوله في حقه وان قدفها بصريح الرما وجب

مطلب دفع لابي المدة مرة مالا
 على جهة الترويج ومات
 الاب والمطالب لا يرجع على
 الصبيعة بالمال
 مطلب ابى انفارها ان يزوجه
 الان يدفع لهم الروح كذا
 له ان يرجع فيه لانه رشوة
 مطلب عقد بمائة وعشرين
 بمحضرة جماعة ثم عند الذي
 القاشي بسعين المهر هو
 الاول

مطلب تزوج امرأة على شيء
 لها وشيء لا يهاوشى لعنها
 الكل لها
 مطلب تزوج امرأة فتعرض
 شخص يقول انها فلا حتى
 ولي كذا الخ
 مطلب في بكرين تزوجتا من
 رجلين فادعى أحدهما
 انه وجد زوجته ثيبا وردها
 واخذ زوجة الاخراج

مطلب دخل زوجته فادعى
 انها ثيب وادعت انها بكر
 القول لها وعليه جميع المهر

عليه اللعان بطلان الحال هذه والله أعلم * (سئل) * في كبيرة زوجها اخوها بالوكالة عنها
وقبضت أتمها مهرها وصرفته في جهازها بلا اذنها ولا علمها ومات الزوج فأدعت على وصيه فقال
دفع الزوج لأمك وصدقته الأم هل البنت أخذ المهر من تركته أو ترجع على أتمها بما قبضته أم لا
* (أجاب) * أعلم ان الدفع للام كالدفع للاجنبي فلها أخذ المهر من تركته لانه دين عليه وما
قبضته الأم من مهرها وهو من جملته تركته فيوفي به مهرها والوصي قائم مقام الميت في الدعوى
عليه بالمهر والرجوع على الأم بما قبضته منه والحال هذه والله أعلم * (سئل) * في رجل تنازع
مع زوجته في مهرها الزوجة تدعى مهرها عليه وهو يقول دفعت الى أمك والام تنكر هل لزوجته
أن تطالبه بمهرها وهو ان أثبت على الأم شيئا يرجع به عليها وما الحكم * (أجاب) * لا ولاية
للأم في قبض المهر سواء كانت البنت كبيرة أو صغيرة ولا وصاية لها عليها فللبنت أخذ المهر من زوجها
وهو يرجع على الأم ان أثبت أخذها والله أعلم * (سئل) * فيمن تزوجت في بلد ودخل بها زوجها
في ذلك البلد هل تجبر على السفر معه اذا طلبها البلد آخر وكان بينهما مدة السفر أم لا واذا طلبها ذلك
فامتنعت تسقط نفقة ما وكسونه بابا متناعها أم لا * (أجاب) * اختلف الاقناء في ذلك فظاهر
الرواية انه يجبر على أن يسافر معه اذا أوفاهما المجل وذكر في جامع الفصولين ان الفتوى عليه فهو اقناء
بظاهر الرواية وأفتى أبو القاسم الصفار وتبعه الفقيه أبو الليث بأنه ليس له ذلك مطلقا بغير رضى
وصرح في شرح المختار بذلك قال وعليه الفتوى وأفتى بعضهم بأنه اذا أوفاهما المجل والمؤجل وكان
مأمونا له أن يسافر بها والا فلا قال صاحب المجمع في شرحه وبه يفتى وقد أفتى شيخنا
الشهاب الحلبي فاطعاه بصورة اقنائه حيث لم يكن للمرأة على زوجها مهر حال أو مؤجل وكان
مأمونا عليها وكان الطريق أمنا فلا نقلها حيث أراد وليس لها الامتناع حينئذ فان امتنعت فلان نفقة
لها ولا كسوة مدة امتناعها وتكررافتها بذلك كما هو مسطر بفتاواه وكذا أفتى غيره من أهل عصره
ومن أهل عصرنا به وفحن نفقته بما وافقته لظاهر الرواية واتقاء المضاربة مع كونه مأمونا عليها وكون
الطريق أمنا مع انه عمل بقوله تعالى أسكنوهن من حيث سكنتم والله أعلم * (سئل) * فيما اذا
بعث الخاطب الى مخطوبته شيئا من جنس النقدين أو مما لا يتسارع اليه الفساد ثم اختلفا بعد
العقد فقال الزوج انما بعثته ليحسب من المهر وقالت هو هدية هل القول قوله أم قولها
* (أجاب) * القول قوله كما صرح به قاضي خان وغيره يعنى بيمينه معللا بأنه المالك وهو أعرف
بجهة التملك والله أعلم * (سئل) * في عم قبض مهر بنت اخيه البالغة من زوجها بلا وكالة
سابقة ولا اجازة لاحقة واستهلكه وماتت عن بنت وأم ومن ذكر من الزوج والعم فما الحكم
* (أجاب) * أعلم أن العم في قبض المهر بمنزلة الاجنبي والدفع اليه كالدفع الى الاجنبي فاذا علمت
ذلك فبالدفع اليه لم يبرأ الزوج فالمرحوم باقى بذمته دينها وجعته باصا رجع ما تركته ارضا عنها ورثتها على
فرائض الله تعالى يتقاضى به الزوج والزوج يرجع على العم بما قبضه جميعه حيث استهلكه لانه قبض
ما ليس له قبضه واستهلكه فيرجع به عليه مال كدعايته له المقاصصة بمثل ماله وان اشتبه عليك الامر
فانظر في الفصل العشرين من دعوى المهر من جامع الفصولين يظهر لك هذا التحرير والحاصل
ان الزوج له مطالبته العم بما قبض ولورثتها مطالبة الزوج فللبنت النصف واللام السدس وللزوج
الربع والعم ما بقى كما هو الحكم في سائر تركتها تدبر والله أعلم * (سئل) * هل للاب مطالبة الزوج
بمهر ابنته أم لا * (أجاب) * له المطالبة به حيث كانت صغيرة سواء كانت بكر أم ثيبا وسواء دخل
بها أم لا أو كانت بكر ابالغة ولم يدخل بها زوجها ولم تنه عن قبضه واذا كانت كبيرة ثيبا لا يعك المطالبة
به الا بوكالة عنها دخل بها أم لا والله أعلم * (سئل) * في رجل تزوج صغيرة لا تطيق الجماع بمهر

مطلب زوجها اخوها وقبضت
الام مهرها لها الرجوع به
في تركه الزوج ويرجع به
على الام

مطلب آدمى دفع المهر لانيها
يلزمه أن يدفعه لها ويرجع
على الام ان أثبت ذلك

مطلب اختلف الاقناء
في حكم السفر بالزوجة

مطلب بعث الى مخطوبته
دراهم او ما لا يتسارع اليه
الفساد القول في انه من
المهر له

مطلب قبض العم مهر بنت
اخيه البالغة من غير اذن
لها ان ترجع على الزوج
وهو يرجع على العم

مطلب للاب مطالبة الزوج
بمهر ابنته الصغيرة

معلوم هل لا يهمل المزوج المطالبة بمهرها وجبته أم لا * (اجاب) * نعم لا بد من مطالبة الروح
بمهر الصغيرة التي لاوطأ وان زوجه يوم ولدت ويجوز الزوج على دفع المهر اليه لانه يجب بنفس العقد
اذ هو بل البيع وقد ملكه فطالب به واذا كان كذلك فقبض فيه حتى يوفيه أو يظهر اعساره لقاضيه
هذا أصح ما يدل فيه والله أعلم * (سئل) * فيما تعرف في تزويج الابكار من ارساله مبلغا
معلومًا مسمى بالشرط يصرفه أهل الزوجة في سماءها أو أجرة الماشطة وعن حنا وغير ذلك ومبلغ آخر
للتجديد لها وفرشها وتبييض أوايهما الخاص وارساله طعاما مهيأ إلى بيت العروس ليلة البناء بها
اذا استقر ذلك بين أهل بلدة قديما وحديثا بحيث اذا أراد الزوج ان لا يرسل شيئا من ذلك بشرط في
ذلك وقت العقد فهل يكون هذا اخلافا تحت قواهم المعروف عرفا كالتسروط شرطًا فيكون لازما
شراعا أم لا * (اجاب) * انظر في الكتب من قولهم المعروف كالتسروط يوجب الحاق ما ذكر
بالشرط قبول الأمر إلى أن ما ذكره قبول مقتضاء إلى انه كانه تزويجها على المبلغ الذي ساء من العقد
وعلى المبلغ المسمى بالشرط التي تصرف في الحمام وأجرة الماشطة وعن الحنا وغير ذلك والمبلغ الذي
يخديه قورش أو يبيض بها أو ينيها وارسال الطعام المهيأ فان كل ذلك المبلغ الذي يرسل إلى بيت العروس
ليلة البناء معلوم القدر من الدراهم كان لا زما لزم المهر لانه لم يرد عدم جهاته وان كان مجهولا لا رادة
ما يصرف أجرة للعمام والماشطة وعن الحنا وغير ذلك في وقته أو يجب فساد التسمية اذ لا يعلم كم أجرة
الحمام وكذا وكذا في ذلك الوقت واذا فسدت وجب مهر المثل كما هو مقر مشهور وهذا اذا ذكر على سبيل
انه من المهر وان ذكر على سبيل العدة فهو وغير لازم بالكلية الا أن يتبرع الزوج والذي يظهر أنه يذكر على
سبيل العدة لانه من مسمى المهر لانه يوجب فساد التسمية ووجوب مهر المثل وفي الحاشية ما هو
كالصريح في ذلك قال فيها رجل تزوج امرأته على عشرة دراهم ونوب ولم يصف الثوب كان لها عشرة
دراهم ولو طلقتها قبل الدخول بها كان لها خمسة دراهم الا أن تكون متعتها اكثر فيكون لها ذلك اه
وقد جعل في البحر تسمية الثوب لغوا وقد زاع فهم صاحب البحر وأخيه صاحب المرقية ولا حول
ولا قوة الا بالله وحده على العدة يوضح الكلام ويتقن الملام والله أعلم * (سئل) * في صغيرة منها نحو
تسع سنين زفها والدعا على زوجها قبل قبض جميع محل صداقها والا لا يريد استردادها اليه والمطالبة
بالمجمل وهي تدعى البلوغ وتنسبها عن قبضه هل يقبل قولها في البلوغ حيث احتمل ويمنع الاب من
المطالبة أم لا * (اجاب) * نعم يقبل قولها في دعوى البلوغ فيمنع الاب من مطالبة الروح لانه لا تقاطع
ولا يمين بالبلوغ والمهر والحال هذه والله أعلم * (سئل) * عن والد بكر صغيرة زوجها الصغير وقبل
له عقد السكاح عليها أبوهم بمهر معلوم وأقر أبوها بقضه من ابيه المتوفى هل يصح اقراره بقضه أم لا
يصح واذا قلتم يصح اقراره به لانه اذا ادعى الاب أن اقراره كان كاذبا تصح دعواه بذلك أم لا تصح
كيف الحكم في ذلك * (اجاب) * نعم يصح اقرار الاب بقبض المهر والحال هذه ولا يعتبر قوله
ان الاقرار كان كاذبا ولا تصح دعواه به عند الامام الاعظم ومحمد لساقضه واستحسن ابو يوسف تخليف
المشتر له فيحلف الروح على قوله انه ما يعلم ان اقراره كان كاذبا وعلى قوله الصواب كما هو موضح به في غالب
كتب المذهب والله أعلم * (سئل) * في اقرار الاب بقبض مهر امرأته من الروح ما حكمه
* (اجاب) * قال في البحر واقرار الاب بقبض الصداق عند انكارها وعدم البينة غير مقبول ان
كانت وقته بالغة والاقبول وفي النزاهة اقرار الاب بقبض الصداق ان بكر اصدق وان ثيبا لا وقد
صرحوا قاطبة بأن الاب يملك قبض صداق البكر البالغة ومن ملك الانشاء ملك الاقرار
والذي يتقرر في هذه المسئلة ان الاب اذا أقر بقبض مهر الصغيرة يصح اجماعا وبصداق الثيب
البالغة لا يصح اجماعا وبصداق البكر البالغة فيه خلاف والاكثر على صحة ما لم تقدم منها منى
فاغتنم هذا التحرير والله أعلم * (سئل) * في صغيرة زوجها أبوها وقبض مهرها وأخبرانه أن تنق

مطلب تعارفوا ارسال مبلغ
قبل الدخول لئلا يلحقها ليس
تزوج منه لمكن ان كان
بمهر ولا وجب مهر الخ

بمطلب سلم الله الصغيرة الى
زوجها قبل قبض المجمل
والا أن يريد ان يستردّها الخ

مطلب تزوج ابنته الصغيرة
وأقر بقبض مهرها صح
اقراره ولا يقبل منه قوله
كنت كاذبا

مطلب اقرار الاب بمهر
الصغيرة مقبول وبمهر الثيب
البالغة غير مقبول وبمهر
البكر البالغة مقبول على
اصح

مطلب قبض مهر امرأته
الصغيرة وانفق عليه او صرف
على باب الشانين لا ينعن

عليه امنه وصرف على باب القاضى فهل يقبل قوله في ذلك ولا ضمان عليه ام لا * (اجاب) * نعم
يقبل قوله فيما لم يكذب به الظاهر وقد صرحوا بأنه يصرف على باب القاضى ما هو أجرة لا ما هو رشوة
وهذا اذا اعطى بنفسه للقاضى اما اذا أخذ بيده ولم يمكنه منعه لا ضمان عليه مطلقا سواء أخذ أجرة
منه أو أزيد وكل ذلك مصرح به في الكتب والله أعلم * (سئل) * في رجل عقد نكاحه على
صغيرة بمهر قدره مائة غرس وأمره أبوها بدفع المائتين لغريم له عليه دين فأوفاهما له ومات قبل
الدخول هل للزوج الرجوع بنصف المهر الذى استحققه ارضا عنها على الاب ان كان حيا وعلى تركته
ان كان ميتا أم لا * (اجاب) * للزوج ذلك في تركه الاب ان كان ميتا وان كان حيا يطالب به لانه
ضمن المهر لها فصارد ينال عليه فيورث ويقسم على فرائض الله تعالى والزواج له مما تركت النصف
فيطالب به والله أعلم * (سئل) * في بكر غاب عنها زوجها قبل الدخول بها غيبة منقطعة
ففسخ القاضى الشافعى نكاحها على مذهبه القائل به ومات الزوج بعده هل لورثته الرجوع
بما قبضت أم لا * (اجاب) * نعم لورثته الرجوع به اذ ورثته تقوم مقامه في طلب ما هو واجب
له ورد ما قبضت واجب له شرعا لو كان حيا فتقوم ورثته مقامه فيما هو له قطعا والحال هذه والله اعلم
(سئل) *

ياسيدى افنى سائلا وافاكا * يرجو جوابا شافيا قريبا
هل يلزم الزوج بما لم يجز * بذكره تسمية في المهر
من أبيض أو أزرق وغيره * تفضلا ودمتم بمحض خيره
(اجاب) *

الحمد لله الحميد الصمد * الواحد الفرد الذى لم يلد
لا يلزم الزوج بما لم يذكر * من أبيض أو أزرق أو أسمر
والفرض ما سعى وقت العقد * أو زيد من عرض لها أو نقد
هذا جواب الحق بالتمكين * قد قاله الفقير خير الدين
مصليا وطامدا مسلما * مجبلا معظم ما مكرما

(سئل) * في امرأة ادعت على زوجها بمهرها المشروط تعجلا بعد الدخول بها صغيرة والآن
بلغت وتطلبه من الزوج وهو يدعى ايصاله للاب فما الحكم في ذلك شرعا فيدون الجواب بالنقل الصريح
والقول الصحيح * (اجاب) * هذه المسئلة كثر النقل فيها والكلام عليها وحاصل ما هو المرضي
فيها لعلمنا شافيا ما صاحب المذهب وهو الامام الاوجب وصاحبا فقد اتفقوا على انه لا يقبل قول
الزوج الابينة شرعية لانه دين بذمته يدعى انه وفاهه والبينة على المدعى والقول قول الزوجة لانها
منكرة والقول قول المنكر بيمينه وقال الفقيه أبو الليث ان كان الزوج بنى بها أى دخل فانه يمنع منها
مقدار ما جرت العادة بتعجيله ويكون القول قول المرأة فيما زاد على المجل فاذا اطردت العادة بذلك
لزم بها العمل ولا يكون ذلك مدافعا لمذهب الأئمة الثلاثة بالبرهان بل اختلاف باختلاف عادة
الازمان فهو اختلاف عصر وأوان لا اختلاف حجة وبرهان والله أعلم * (سئل) * في رجلين
زوج كل واحد مواليته للاخر واستوفى المهران واحداهما لا تطبق الجماع هل للاخر حبس
مواليته حتى يسلمه لولى الصغيرة الصغيرة أم لا * (اجاب) * يجبر لولى التى تطبق الجماع على تسليمها
ولا يجبر الاخر بل يحرم عليه تسليمها وان سلمها يستردّها حتى تطيقه والله أعلم * (سئل) * فيما اذا
أراد الزوج الدخول بزوجه الصغيرة قائلا انها تطبق الوطء والاب يقول لا تطبق ما الحكم الشرعى
في ذلك * (اجاب) * ان كانت ضخمة سمينة تطبق الرجال وسلم المهر المشروط تعجلا يجبر الاب
على تسليمها للزوج على الاصح من الاقوال فينظر القاضى ان كانت ممن تخرج اخرجها ونظر إليها

مطلب امر الاب زوج
الصغيرة أن يدفع المهر الغريمه
فانت قبل الدخول للزوج
أن يرجع بنصفه على الاب
بجهة كونه ارثا
مطلب غاب عن زوجته قبل
الدخول ففسخ القاضى
الشافعى ثم مات الزوج
لورثته الرجوع بما قبضته

مطلب لا يلزم الامام سعى وقت
العقد أو زيد عليه

مطلب طلبت مهرها المشروط
تعجلا وادعى الزوج ايصاله
الى الاب الخ

مطلب زوج كل منهما مواليته
للاخر واحداهما لا تطبق
الوطء له جسها حتى تطيقه

مطلب اختلف الاب مع
الزوج في كونها تطبق
الوطء فان صححت ودفع المجل
أمر الاب بدفعها

ان صلت ثوبها امرأها بدفعها الروح والا لان كانت ممن لا تخرج امرء من شق بين من السماء
 فان قلن انها تطبق الرجال وتعمل الجماع امرأها بدفعها الى الروح وان قلن لا تتحمل لا بأمر بذلك
 والله أعلم * (سئل) * في صغيرة تتمم الوطء خافت من زوجها فنهريت من بينته الى بيت ابيها
 فاقوتها اهل بلزم اتمها التعزير بذلك ام لا * (اجاب) * لا يلزم اتمها التعزير بذلك بل حيث
 كانت لا تطبق الوطء لا يصح تسليمها للروح وترد الى ابيها حتى تطبق فيه لها ولها الا حق باسائها
 له بعدد والله أعلم * (سئل) * في رجل قال لاخته زوج ابنتي الصغيرة وترزوج بمهرها فزوجها
 باذن لرجل وسعى لها مهر او تزوج اخته وسعى لها مهر او دخل كل برزوجه قبل قبض المهر وبلغت
 الصغيرة ومات ابوها هل اذا وكلت ائمتها او غيره في طلب مهرها من زوجها يجزى الروح على الدفع
 وكذلك في باب اخت الروح اذا وكلته في خلاص مهرها من زوجها يجزى على دفعه ام لا * (اجاب)
 لكل واحدة منهم ما ان توكل في خلاص مهرها ولا يصح ان يهب ابو الصغيرة مهرها لعمها او غيره
 ادلا ملك له فيه بل هو خلاص ملكها لا يملك ابوها به ولا الابراء منه وأجمعوا على ان هبة الدين من
 غير من عليه الدين لا تصح فلو قدر بان له دين على زوج ابنته فوجه لاخته لا تصح الهبة فيه والحاصل
 ان المهر الثابت بدنة الزوج لا يبرأ عنه الابراء وزوجه البالغة العاقلة أو هبتها أو دفعه لها
 اولاً وذنوها والله أعلم * (سئل) * في بكر بالغة زوجها الوها يمل مهر عمتها هل يجوز السكاح بقدر
 مهرها سوداً أو أمتة معلومة المثل أو القيمة وهل اذا تعوضت لها كرماعن المهر يلزمها ام لا حيث
 لم تاذن صريحاً ولا دلالة * (اجاب) * نعم يجوز السكاح ولها مثل مهر عمتها من كل شيء علم انها
 امهرت به علم الزوج بقدره او لم يعلم لكن اذا لم يكن علمه قلة الخبار وعند علمه به ان شاء قبل السكاح به
 وان شاء رده ولا خيار للزوجة كما صرح به في الذخيرة وجميع الفتاوى وكثير من الكتب ولا يلزمها اخذ
 الكرم حيث لم يوجد منها اذن به صريحاً ولا دلالة والله أعلم * (سئل) * في المبانة اذا أجلت
 ما كان من المهر مؤجلاً الى اقرب الاجلين الى مدة معلومة هل يتأجل ولا تلك الرجوع عن التأجيل
 بعده ام لا * (اجاب) * نعم يتأجل ولا تلك الرجوع فيه اذ كل دين اجله صاحبه يلزم تأجيله
 الا في مسائل ذكرها صاحب الاشباه في كتاب المداينات والله أعلم * (سئل) * من غرة من
 مولانا الشيخ صالح ابن العلامة صاحب التنوير بما صورته * يقول القدر اذا تزوج رجل بنت
 زيد ولم يسم لها مهر اهل لها مطالبة به ومثلها أو يقال لها اصبري حتى يئأها أو يموت فالرجو
 تحرير هذه المسئلة والاطباء في الجواب في هذا المقام على ما يزيد عليه من الكلام * (اجاب) *
 هذه المسئلة صرح بها الزيلعي والكمال وابن ملك وابن الساعاتي وصاحب كمال الرواية وغيرهم
 قال الزيلعي في شرح قوله وان لم يسمه أو نفاه قلها مهر مثلها أي وان لم يسم لها المهر في العقد أو نفاه
 قلها مهر مثلها ان وطئ أو مات عنها وكذا اذا ماتت هي عنه لان الواجب بالعقد في مثل مهر المثل
 ولهذا كلن لها أن تطالبه به قبل الدخول فيما كد ويتقرر رجوع احدهما او بالدخول على ما مر في المهر
 المسمى في العقد وقال الشافعي لا يجب بنفس العقد شيء وكذا بالدخول والموت عند بعضهم اه وفي فتح
 القدير في شرح قوله ولنا ان المتعة خلف عن مهر المثل قال ولا نسلم ان ما سلم للدخول به في مقابلة
 الصع بل يقبل لها العقد على نفس المصالح به المال في قوله تعالى أن يتقوا بما اموالكم بحسين ولهذا
 كان لها المطالبة به قبل الدخول غير أن بالدخول يتقرر ما كان على شرف السقوط وفي شرح الجمع
 لان ملك وان لم يسم في العقد مهر او شرط ان لا مهر وجب مهر المثل بالعقدان دخل بها او مات
 لا بالدخول وقال الشافعي ان دخل بها يجب مهر المثل وان مات لا يجب شيء اه فقد جعل العقد سبب
 الوجوب والدخول والموت انما هما مؤكدان له كما في صورة التسمية والعقد موجب وأحدهما مؤكد
 له اذ هو قبل غير متأكد ولذلك بالطلاق بسقط نصف المسمى في صورة التسمية ومهر المثل في عدمها

مطلب هربت من زوجها
 لسكونها لا تطبق الوطء
 فاقوتها اهل لا تثنى عليها

مطلب اذن لاخته أن يزوج
 اخته الصغيرة ويترزوج بمهرها
 فعلى فاد ابلغت ترجع به على
 الروح

مطلب زوجها الوها يمل
 مثل عمتها جازولها مثل ما
 جعل مهر العمة

مطلب المبانة اذا اجلت
 المهر المؤجل الى الميثونة
 لم التأجيل
 مطلب زوجت من غير
 تسمية وحب لها مهر المثل
 واما المطالبة به قبل الدخول
 كالمسمى في العقد

مطلب يصح الرهن بمهر المثل

ولاشك ان لها في صورة التسمية المطالبة قبل وجود أحدهما كما هو مصرح به في كلامهم قاطبة وفي فتح القدير أيضا ويصح الرهن بمهر المثل لانه كالسبي في كونه ديناً اه وقد استعمل اصحاب المتون مثل هذه العبارة في صورة التسمية ففي الهداية قلها المسمى ان دخل بها أو مات وفي ملتقى الابحار لم يسمي بالدخول أو موت أحدهما ونصفه بالطلاق قبل الدخول وفي متن الكنز وان سماها أو ودونها فلها عشرة بالوطء أو الموت وهكذا في بقية المتون والحاصل ان اصحاب المتون ساووا في التعبير في لزوم المسمى وفي لزوم مهر المثل بأحدهما وذلك أن بأحدهما ينشأ كد لزوم البذل وكان قبل لازم لكن على شرف السقوط بالطلاق لان الطلاق قبل الدخول أو بفساد سبب الملك اما في الكل في صورة عدم التسمية أو في النصف في وجودها كما اشار اليه في فتح القدير فاذا لم يوجد طلاق فالسبب صحيح موجب لا شغل الذمة فلها المطالبة وذلك لان المهر واجب شرعاً حكمه فلا يحتاج الى ذكره ان لم يسم ابانة اشرف المحل لاظهار خطره فلا يستهان به واذا فقدت كد شرعاً باظهار شره مرة باظهار الشهادة ومرة بالزام المال كما اشار اليه في الفتح فلزم مهرها تسليم نفسها قبل قبض مهر المثل لزم الاستماتة به وجريان البذل فيه وهو مما لا يجوز فالدخول أو الموت شرط في تقرر ربه وتأكده لاني أصل وجوبه ولا يخفى ان قولهم يجب ان وطئ أو مات لا يفيد في الوجوب بعدمهما انما هو مسكوت عنه فقد تقرر في الاصول ان التعليق لا يوجب العدم وهي مسئلة مفهومة الشرط المقررة المحررة عندهم والحامل لهم على استعمال هذه العبارة ان الشافعي رحمه الله تعالى لا يقول بوجوب شيء للمفوضة بالموت على ما نقله علماء ناعنه والافني المنهاج للنووي وان مات أحدهما قبلها بمعنى قبل انقضاء الوطء لم يجب مهر المثل في الاظهار كالطلاق قلت الاظهر وجوبه والله اعلم قال المحلى في شرحه لان الموت كالوطء في تقرر المسمى فكذلك في ايجاب مهر المثل في التفويض اه وكذا ما لك رحمه الله تعالى في صورة نفى المهر فأرادوا بذلك تحقيق المخالفة كما هو دأبهم فيما يخالفون فيه فقد ظهر أمر هذا الفرع نقلاً وتفقها والله أعلم * (سئل) في الرجل يدعى عليه بمهر زوجته المجمل ويثبت باقراره أو بالبينة هل للقاضي أن يحبس مع دعواه الاعسار ام لا * (أجاب) هذه المسئلة اكثرت علماءنا الكلام عليها وفيها اختلاف الفتوى اما المتون وهي غالباً لا تعنى الاعلى ظاهراً والرواية فهي قاطبة على ان القاضي يحبس في المهر المجمل بطلب المدعي قالوا لان الاقدام على الالتزام دليل اليسار والخصاف ذكر في أدب القاضي ان القول قول المطلوب لان العسرة اصل في بني آدم فالمديون متمسك بالاصل والطالب يدعي أمراً عارضاً فيكون القول قول المطلوب وذكر في المبسوط فيما اذا وجب الدين بدلالة عمل ليس بمال كالمهر وبذل الخلق فالقول قول المطلوب في ظاهر الرواية اه فقد نسب كل من القولين الى ظاهر الرواية وفي البحر لابن نجيم بعد كلام كثير في المسئلة وسوق ثلاثة أقوال وبه علم ان ما في المختصر يعني الكنز خلاف ظاهر الرواية والمفتي به ونقل الطرسوسي في المسئلة خمسة أقوال هذا ونحن نفق بحسبه في المهر المجمل بطلب المدعي منذ زيادة على ستين سنة أخذنا بما في المتون وما شاء الله كان وما لم يشأ لا يكون والله أعلم * (سئل) في صغيرة لا تحمل الوطء هل لها نفقة على زوجها ام لا وهل يحبس في مهرها ام لا * (أجاب) ليس لها نفقة على زوجها اذ هي جزاء الاحتباس وليس له عليها احتباس والحال هذه وأما المهر فان كان موسراً طوب به وجب فيه عندنا في ظاهر الرواية وفي البقال قيل ليس للاب أن يطالب الزوج بمهر ابنته الصغيرة الى أن تصير بحال ينتفع بها وهو مذهب الشافعي الجدي الاصح هذا اذا كان موسراً فان كان معسراً يجب انظاره الى الميسرة باجتماع المسلمين قال الله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة والله أعلم * (سئل) في رجل تزوج آخر ابنته بخمسة وعشرين غرساً منقصة الهاء عن مهر مثلها شارطاً على الآخر أن تزوج ابنته من اخيه الخ البالغ بعشرين وعقد لابنته في غيبته بذلك فرد الابن النكاح فما الحكم * (أجاب) نكاح

مطلب التعليق لا يوجب العدم

مطلب في الحبس في المهر المجمل وفيه خلاف

مطلب لا نفقة لمن لا طئ الوطء واما المهر فطالب به الزوج ان موسراً

مطلب تزوج ابنته بدو مهر المثل شارطاً على الزوج أن يزوج ابنته من اخيه الخ

الابن قد ارتد بركة وشرط الاب أن يروح اخاها الذي هو ابيه بعملة شرط ما لها فيه نفع وعند فواته
بعدم الرضى بالمسمى فيكمل مهر مثلها لها والله أعلم * (سئل) * عن رجل تزوج اخاه اليتيم
زوجة ودفع مهرها ومات وانقضت عدة زوجته وبلغ اليتيم بترت زوجها ودخل بها وهي حالة الاولى
فتنازع دكاها قبل الدخول ولم يرض القاضى بالصنع بعد فاحكم نكاحيهما * (اجاب) *
اما الاولى فنكاحها صحيح وله خيار السخ بالباوع بشرط القضاء وما لم يتخس به فهو باق حتى يوارثا
بالموت قبله ونكاح الثانية غير صحيح لما فيه من الجمع بين الحالة وموت اختها واذا قضى بفسخ نكاح
الاولى يسترد المهر الذي دفعه الميت اذ السخ بخيار الباوع ليس يطلق ويجب التفريق بينه وبين
الثانية لتلايلهم ارتكاب المخطو وراغرا بصورة العقد ويجب لها بالوط وان تكرز الا كترسى
المسي ومن مهر المثل وان أراد أن يحدد عليها قدسكاح بعد ان فسح القاضى نكاح الاول جاز وال
العله وهي الجمع بين من يحرم الجمع بينهما وبثب السب والعدة بعد الوط ومن وقت التفريق ولا نفقة
لها عليه قبل الاله نكاح فاسد ولا نفقة في عدة السكاح السادس والله أعلم

* (باب القسم) *

* (سئل) * في البري صلى الله عليه وسلم هل كان عليه أن يساوى بين زوجاته في المأكل والمشرب
والنوم كما هو عليها * (اجاب) * المصوص عليه في كتب العقه وكتب التفسير أن القسم هو
المساواة في البيوتة عليه صلى الله عليه وسلم لم يكن واجبا على الصحيح وقد ذكر الرازي ان القول
بوجوبه عليه صلى الله عليه وسلم ضعيف بالنسبة الى المعهوم من الآية الشريفة وأما المأكل
والمشرب والملبس المعسر عها بالنفقة عندهم فلا يجب فيها التسوية على احد عندنا على المفتي به من
اعتبار حال الزوجين كما حزره شراح الهداية والكفر في محله والله أعلم * (سئل) * في الرجل
اذا سافر من بلدته بهاروجة الى بلدة اخرى بينها وبين الاخرى زيادة عن مسافة القصر له بهاروجة
اخرى هل يجب عليه أن يقضى اها قسما بعد اقامه عند الاخرى أم لا * (اجاب) * لا يجب
عليه ذلك وما مضى فهو هدر قال في المبوط وان سافر الرجل مع احدى امرأته طبع أو غيره فلما قدم
طالبته الثانية أن يقسم عندها مثل المدة التي كان فيها مع الاخرى في السفر لم يكن لها ذلك ولم يحتسب
عليه بأيام سفره مع التي كانت معه ولكن يستقبل العدل بينهما ثم قال بعده ولو اقام عند احدهما
شهر اثم خاصته الاخرى في ذلك قضى عليه أن يستقبل العدل بينهما وما مضى فهو هدر غيراته هو
فيه اثم لان القسمة تكون بعد الطلب من كل واحدة منهم اثم مضى قبل الطلب ليس من القسمة في شيء
والواجب عليه العدل في القسمة ألا ترى أن ما مضى قبل نكاح احدهما لا يعتبر في حق التي جدد
نكاحها وكذلك ما مضى قبل طلبها اه والله أعلم

* (كتاب الرضاع) *

* (سئل) * فيما اذا أرضعت الصغير الرضيع أم أمه أو أم ابيه هل تحرم أمه على ابيه أم لا
* (اجاب) * لا تحرم أمه على ابيه لانها اخت ابنه من الرضاع وقد صرح كثير من اصحاب
المتون بذلك كالكره والهداية والقندوري وتنوير الابصار وصدور الشريعة واكثر كتب المذهب شروحا
ومشروبا وقتاوى كالحرانة والدرر والغرر وقاصحان والولو الجدية وبعبارة قاصحان لا بأس للرجل ان
يتزوج عمة ولده وأخت ولده من الرضاع لان نكاح اخت ولده من النسب جائز اذا لم يكن
ولده موطوءة فان الحارمة اذا كانت بين رجلين شعرت بولد واحد لكل واحد من الشر يمكن ابنة
من امرأة اخرى كان لكل واحد من المولدين ان يتزوج ابنة شريكه وان كانت اخت ولده من النسب
ونظائرهما كثير اه وفي الحماوى الراهدى اذا أرضعت أم أمه لا تحرم أمه على ابيه لانها اخت

مطلب تزوج امه اليتيم ثم
بعد بلوغه تزوج خالته
مريدا بذلك صبح نكاح
الاولى الخ

مطلب لم يجب على نساءه
السلام المساواة برفقائه
في البيوتة وأما المأكل الخ

مطلب لو سافر الرجل واقام
في بلدة له فم زوجه لا يجب
عليه أن يقسم لها بقدر
ما اقام عند الاخرى

مطلب لا تحرم أم الصغير
على الاب لوارضته أمه
وأم الاب

ابنه من الرضاع اه اقول وبذلك تبين عدم اعتبار ما نسب الى الواقعات الصبي اذا ارضعته امه
 اتم حرمت الله على ابيه اذ صارت اخت ابنه من الرضاع اه وكيف تحرم وليست بنته ولا ريسته
 وقد استثنوا فاطمة أم الاخ وأخت الابن من قولهم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فتناولوا الام
 اخيه واخت ابنه فالقائل بجرمة ام الرضيع على ابيه غير مصيب بل هو غارق في الوهم العجيب
 * (سئل) * في امرأة ارضعت صغيرة رضعة واحدة والمرضة اخ شقيق تزوجها هل اذا رفع
 أمره الى قاض شافعي بعد أن تزوجها وحكم له بفسخ التزويج حكما مستوفيا شرطا ثم نفذ حكمه
 ويتضيه القاضي الخنفي أم لا * (أجاب) * نعم بفسخ حكمه واذا رفع الى قاض حنفي يتضيه
 قال في التاترخانية وما اختلف فيه الفقهاء وقضى فيه قاض بقضية ثم رفع الى قاض آخر يرى بخلاف
 ذلك في القضية أمضى قضاء الاول ولا يتقضه ولو نقضه كان باطلا اه والله اعلم * (سئل) *
 في بكر بالعتق وأرد على خطبتها بشاعها فاعتقد عليها احدهم فاشاعوا انها ما ارتضعا من ثدي واحد
 هل يعمل باشاعتهم أم لا * (أجاب) * لا يعمل باشاعتهم ولا يؤخذ بقولهم الذي قالوه حسدا
 من عند انفسهم والله اعلم * (سئل) * في رجل اقرب بعد النكاح والدخول بزوجه انه رضع
 من امها وامها ايضا اخبرت بارضاعها ثم اكذبا انفسهما وقالوا وهما مناهل يصح رجوعهما ما لا
 * (أجاب) * حيث لم يثبت الزوج على الاقرار لا يترق بينهما فيصح الرجوع قال في التاترخانية
 ناقلا عن المحيط لوزوج امرأة ثم قال بعد النكاح هي اختي من الرضاع أو ما شبهه ثم قال او همت
 ليس الامر كما قلت لا يترق بينهما استحسانا ولو ثبت على هذا المنطق وقال هو حق كما قلت فرق بينهما
 ولو جدد بعد ذلك لا يتفع به جود والخاص ان مثل هذا الاقرار انما يوجب الفقرة بشرط الثبات
 عليه اه والله اعلم * (سئل) * في يقيم رضيع له ام وجد اب وليس لليتيم ولا لجدته مال
 هل تجبر أمه على ارضاعه وهل تفرض على جدته اجرة ارضاعها ام لا * (أجاب) * نعم تجبر
 الام على ارضاعه ولا يفرض على جدته جميع اجرة ارضاعها في ظاهر الرواية ولو كان له أب معسر
 ولا مال للصغير تجبر الام على ارضاعه عند الكل كما صرح به في الجرد نقلا عن الخانية فبالك بالجد
 المعسر والوجه في ذلك ان امه ذات يسار باللبين والمعسر حكم الميت فتجبر وقد صرح الزيلعي
 بما في الخانية نقلا عن الخصاص وزاد عليه قوله وتجعل الاجرة ديناً على الاب والله أعلم

* (كتاب الطلاق) *

* (سئل) * في رجل قال لزوجه انت طالق لا يردك فاض ولا وال ولا عالم هل يكون بائنا ام رجعيما
 * (أجاب) * هو رجعي ولا يملك اخراجه عن موضوعه الشرعي بذلك والله أعلم * (سئل) *
 في رجل قيل له انطلق زوجتك الغير المدخولة واحدة أو اثنين أو ثلاثا فقال الكل فقيل له مرة أخرى
 تلوحا هل تطلق واحدة أو اثنين أو ثلاثا فقال ثلاثين غير ناو الحال هل يقع الطلاق أم لا
 * (أجاب) * لا يقع حيث نوى الاستبعاد وقد صرحوا بأن السؤال معاد في الجواب فكانه قال
 اطلقها الكل اطلقها ثلاثين وصيغة المضارع حقيقة في الاستقبال كما صرح به صاحب المحيط فاذا
 نواه فقد نوى حقيقة كلامه ومع القول بانه حقيقة في الحال هو مجاز في الاستقبال فهو محتمل
 فيصدق على قصد الاستبعاد كما هو ظاهر ومما في البحر والكوكب الذي اخذت هذه المسئلة فراجعهما
 ان شئت * (سئل) * في رجل طلق زوجته المدخولة ثلاثا بكلمة واحدة فاذا عليه شرعا
 * (أجاب) * اما الذي عليه في دينه فقد عصى ربه كما رواه الزيلعي عن مصنف ابى بكر بن ابى شيبة
 والدارقطني في حديث ابن عمر قال قلت يا رسول الله رأيت لو طلقته ثلاثا قال اذا قد عصيت ربك
 وبانت منك امرأتك وقال ابن عباس لرجل طلق امرأته ثلاثا ينطلق احدكم ثم يركب الخوكة ثم يقول

مطلب لو ارضعت صغيرة
 فزوجها اخو المرضة وقضى
 الشافعي بفسخه ليس للحنفي
 نقضه

مطلب اذا عقد عليها ابن عمها
 فاشيع انهما ارتضعا من
 ثدي لا يعمل بالشاعة
 مطلب لو اقرب بعد الدخول
 انه رضع من امها ولم يقل
 هو حق ثم رجع لا يفرق بينهما

مطلب له ام وجد اب وليس لليتيم
 وجدته معسر ان تجبر الام
 على ارضاعه الخ

مطلب اذا قال لزوجه أنت
 طالق لا يردك فاض ولا وال
 يكون رجعيما
 مطلب قيل له انطلق زوجتك
 واحدة الخ فقال اطلقها
 ثلاثين لا يقع حيث الخ

مطلب اذا طلق غير المدخول
 بها ثلاثا بكلمة عصى ربه
 وبانت

يا ابن عباس قال الله تعالى ومن يتق الله يجعل له مخرجا وامت لم يتق الله فم اجد لك مخرجا عصيت ربك
وبانت منك امرأك رواء اودادود والدارقطني عن مجاهد اه وقد ورد في حق المطلق ثلاثا
بكلمة واحدة احاديث كثيرة غير ذلك وقد حرم المتون بأن الطلاق ثلاثا في طهر أو بكلمة بدعي وكل
بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار ما لم يعرف المهيمن العسار واما الذي عليه في دنياه فقد عدم اهله وحل
ما كان بدعته من المهر المؤجل الى حير العراق ووجب عليه اهما مادامت في العدة الا اتفاق والكسوة ان
طالت والى الاحتاجت وحرم عليه التزوج باختها وأربع سواها مادامت في العدة وادا احلف معها
في امته البيت فجميع ما يحصها بالصلاحيه القول فيه قولها بما يبيها الى غير ذلك مما نصت عليه علماءنا
وعبرهم هم الله تعالى والله أعلم * (سئل) * في رجل سئل عن حنطة كم مقدار امدادها
خلف بالطلاق الثلاث اها ما زده وعشرة امداد لا تزيد ولا نقص على طريق التلق خطر له في انشاء
كلامه على سبيل التيق اها مائة وعشرون فقال متصلا من غير فصل أو وعشرون وفي نفس الامر هي
كل ردوا ضرب ثانيا فهل يكون قوله أو وعشرون مبطلا لكلامه الاول وملعبا له فلا يقع عليه
الطلاق * (اجاب) * لا يقع عليه الطلاق والحال هذه ولا يكون لا اريد ولا انقص ما نعام
اتصال قوله أو وعشرون بقوله اها مائة وعشرة امداد لانه للتأكيد وقد صرحوا بان التأكيد
لا يجمع الاتصال فكاه خلف اها مائة وعشرون مقتصر عليه ويمنعه لا يقع الطلاق ادا بلغت
مائة وعشرين ومن اراد ان يظهر له الوجه في ذلك فليست في البحر في شرح قوله اها مائة طالق واحدة
أو لا وفي شرح قوله اها طالق ان شاء الله تعالى والله أعلم * (سئل) * في رجل قال
لزوجته ان ارايتني من مهر لك فأت طالق فأت طالق فقال روي طالق روي طالق فأت طالق فأت طالق
نكل طلقة حل طلقت ثلاثا أم واحدة وهل اذا قصد التأكد أو أراد واحدة وصديق ديانة له مراجعتها
جبر عليها أم لا * (اجاب) * حيث نوى التأسيس كما ذكره في الثلاث وكذا لو لم ينو تأسيسا
ولا تأكيدا وان نوى التأكد يقع طلقين واحدة بوجود الشرط وهو البراءة واخرى بالتجبر بعده
فتأمل وعلى الوجه الثاني ان وجد لا تجبر المرأة على نكاحه والحال هذه والله أعلم * (سئل) *
في رجل قال لزوجته ائت على ما نويت هل يقع عليه الطلاق ام لا * (اجاب) * لا يقع عليه الطلاق
اد هذا اللفظ ليس من الصريح ولا من الكناية والله أعلم * (سئل) * في امرأة ترقى بين يديها
زوجها فاض شافعي المذهب بعد الدخول بسبب جذام حدث به وتزوجت بعد انقضاء عتق اتم مات
زوجها الاول الذي مسح نكاحه بها ولها بدعته مهر هل يسقط عنه بسبب المسح المذكور ام لا
يسقط ولها اخذ من ميراثه * (اجاب) * لا يسقط ولها اخذ من ميراثه وان كانت الفرقة
بطلها تأكد بالدخول والله أعلم * (سئل) * في امرأة طلقت الفرقة من فاض شافعي المذهب
بسبب عسر زوجها العائب عن الفتنة والمهر فمسح القاضي النكاح بذلك السبب قبل الدخول على
قاعدة مذهبه هل لها مع ذلك نصف مهرها ام ليس لها شيء * (اجاب) * لا مهر لها والله أعلم
* (سئل) * فيما اذا كان يفعل افعال الجانين في الاحياء حتى صار الى حالة حكم الحاكم
الشرعي بحبه بالنكاح واستان ولم يشك به جئون فهل يكون بذلك معنوها فاذا طلق ثلاثا في خلال
ذلك يقع طلاقه ام لا يقع * (اجاب) * ان كان حين يلزمه لا يستقيم كلامه وأفعاله الا نادرا
ويستمر وينسب فالدعي به جئون وان كان قليل الفهم محتاطا فاسد التدبير لكن لا يشترط ولا ينسب
فهو المعتوه وعلى كل فلا يقع طلاقه حالئذ المصريح به عدم وقوع طلاق المحنون والمعتوه والمبرسم
والمدحوش والمعنى عليه والمصروع به في حالة يرول ذلك ولو عرف به الجئون مرة فقال عاود في الجئون
فكلمت بذلك وأما الجئون فالقول قوله مع عيینه وان لم يعرف بالجئون مرة لم يقل قوله الا بدعته والله
اعلم * (سئل) * في رجل عرف بالجئون مرة طلق زوجته ثلاثا واعترف لذي فاض وكتب عليه

مطلب سئل عن حنطة خلف
بالطلاق اها مائة وعشرة
امداد لا اريد ولا انقص
او وعشرون لا يقع عليه

مطلب قال لها ان ارايتني
من مهر لك فأت طالق فأت طالق
فقال لها روي طالق روي طالق

مطلب قال لزوجته ائت
على ما نويت لا يقع عليه
الطلاق

مطلب مسح فاض شافعي
بين يديها فاض شافعي
المهر ولو طلقت الفرقة

مطلب فرق فاض شافعي
بين يديها فاض شافعي
المهر ولو طلقت الفرقة

مطلب في طلاق من يفعل
افعال الجانين

لم يطلب لا يقع طلاق المحنون
والمعتوه والمبرسم الخ

ثم قال انما اعترفت لاني توهمت وقوع الطلاق الذي تصكمت به في الجنون هل يصدق أم لا
 * (اجاب) * اعلم ان الجنون والمبرسم في عدم وقوع الطلاق سواء فاذا علمت ذلك فقد قال في
 الثانية لو طلق المبرسم امرأته فلما صحا قال قد طلقت امرأتى ان رزده الى حالة البرسام وقال قد طلقت
 امرأتى في حالة البرسام فالطلاق غير واقع وان لم يرده الى حالة البرسام يقع قضاء قال ابو الليث هذا اذا
 لم يكن اقراره بذلك في حالة من ذكر الطلاق اهـ هكذا نقل في البحر ومثله في جامع الفصولين وفي البرازية
 طلق المبرسم فلما صحا قال قد طلقت امرأتى ثم قال انما قلت لاني توهمت وقوع الطلاق الذي تكلمت
 به في البرسام ان كان في ذكره وحكاية صدق والا لا ثم ذكر في عايتعلق بالصبي ثم قال بعده وأفتى الامام
 ظاهر الدين فيه وغيره في مسئلة البرسام انه لا يقع لانه بناء على غير الواقع اهـ فقد علم بهذه النقول
 انه لا يصدق قضاء في واقعة الحال لانه لم يرده الى تلك الحالة ولم يكن في ذكره وحكاية ولم يعلم انه بناء
 على غير الواقع وتقدمه الى القاضي واعترافه به لديه يؤكد ذلك هذا في القضاء وأما في الديانة فان كان
 في الواقع انه بناء على ما صدر منه في حال الجنون فلا يؤاخذ به والحال هذه والله أعلم * (سئل) *
 في رجل قال لزوجته ان لم تلبى بنتك وتحفظها عن وجوه الناس تكوني طالق فقلت لها وحفظتها حجهما
 وصارت البنت تتزوج الى المحلة احبنا هل يقع عليه الطلاق أم لا * (اجاب) * لا يقع عليه الطلاق
 والحال هذه والله أعلم * (سئل) * في رجل حلف بالطلاق ان عند صهره سمناعيقا وصهره
 ينكر ذلك هل يقبل قوله في حقه ويقع الطلاق أم القول قول الزوج ولا يصدق صهره عليه
 * (اجاب) * لا يصدق صهره في حقه كما يعلم من صريح كلام صاحب البحر فراجع ان شئت والله
 اعلم * (سئل) * في رجل قال لزوجته الغير المدخول بها هي طالق أو أنت طالق أنت
 طالق هل يقع واحدة أو اثنتان * (اجاب) * تقع واحدة والله أعلم * (سئل) * في رجل قال
 لغلام عنده خذ ثلاث حصيات من الارض وارمها الزوجي عني ولم يذكر الامر والمأمور لفظ الطلاق
 هل يقع على زوجته به طلاق أم لا * (اجاب) * لا يقع به الطلاق اذ العدد انما يفيد العلم عرفا
 وشرا اذا اقترن بالاسم المبهم ولا طلاق هنا لمنوط فكان لغوا والله أعلم * (سئل) * في رجل
 اشترى لصغيرته نعل فضاء فرأى نعل لرجل صغير فقال هو نعل بنتي فأكثر أبوه خلف كل منهما
 بالطلاق ان النعل نعل ولده وتقرآن غير تحق فهل يقع على واحد منهما الطلاق أم لا * (اجاب) *
 لا يقع الطلاق على واحد منهما والحال هذه كما أفصح عنه علماءنا في كثير من الفروع المشابهة لهذا
 والله أعلم * (سئل) * في رجل علق طلاق زوجته الغير المدخولة على غيبته عن سدة ثلاثة أشهر
 بلا نفقة ولا منفق وغاب المدة المذكورة بلا نفقة ولا منفق فهل يقع عليها الطلاق أم لا
 * (اجاب) * ذكر البرازي والعمادي وصاحب القيص وغيرهم انه لا يقع عليها الطلاق علوا
 بأنه قبل الدخول غائب عنها قال في جامع الفصولين والحق في مثل ان يعتبر العرف فلو كان عرفهم
 ان يراد به الغيبة المبتدأة لا يحنث قبل البناء ولو يراد به الغيبة المطلقة ينبغي أن يحنث ولو قبل البناء اهـ
 ولا شك فيما قاله وعرف بلادنا ارادة الغيبة المطلقة فيحنث والله أعلم * (سئل) * في رجل قال ان
 تزوج فلان فلانة فزوجتي طالق ثلاثا فهل اذا تزوجه فزوى يحنث أم لا * (اجاب) * لا يحنث وهي
 مسئلة مألوفة لا يتزوج فزوجته فزوى والله أعلم * (سئل) * في رجل طلق زوجته المدخولة
 واحدة رجعية فسئل كيف طلقت زوجته فقال ثلاثا كاذبا فهل لا يقع عليه الا ما كان أو وقع من
 الواحدة الرجعية ديانة فيما لك من اجتمعت في العدة * (اجاب) * نعم لا يقع في الديانة الا ما كان أو وقع
 من الواحدة الرجعية فيما لك من اجتمعت في العدة والحال هذه والله أعلم * (سئل) * في رجل حلف
 بالطلاق على ابنه البالغ العاقل انه ما يحل به ان راح لمكان كذا في داره فحجز عن اخراجه بالقول والفعل

مطلب قال لامرأته ان لم
 تلبى بنتك تكوني طالق

مطلب حلف بالطلاق ان عند
 صهره سمناعيقا وصهره
 ينكر

مطلب قال لغير المدخول
 بها هي طالق أو أنت
 طالق

مطلب قال لغلام خذ ثلاث
 حصيات وارم بها زوجتي
 ولم يذكر الطلاق

مطلب ضاع نعل صغيرته
 فرأى نعل لرجل غلام خلفه
 بالطلاق انه نعل ابنته وحلف

ابوه انه نعل ابنته
 مطلب علق طلاق زوجته
 على غيبته ثلاث اشهر بلا نفقة

ولا منفق
 مطلب علق طلاق زوجته
 بتزوج فلان فلانة فزوجته

اياها فزوى
 مطلب طلق زوجته واحدة
 رجعية فسئل عن ذلك

فقال ثلاثا كاذبا
 مطلب اذا عجز عن المنع
 بالغسل يبر بالقول ولوعلى

ولده الكبير

هل يحث أم لا * (أجاب) * لا يحث كما يستفاد من كلام الخلاصة والبرازية وغيرهما والله اعلم * (سئل) * في رجل حلق بالطلاق الثلاث أنه لا يثنى عند زوجته في البلد يعني بلده فهل إذا شق في جامعها ولم يثنى عند زوجته يقع عليها الطلاق أم لا * (أجاب) * لا يقع عليها الطلاق والحال هذه لأن الشرط كون التثنية في البلد عند هاهنا ولم يوجد وعند العسرة الآن يتوى ذلك والله اعلم * (سئل) * في رجل له امرأتان زينب وعمرة قالت له عمرة طلق زينب فقال طلاقها معلق على طلاقك ثم خلع عمرة فهل تطلق زينب أم لا * (أجاب) * ان قصد الاختار كذا بدين وان كان الواقع كما أخير تطلق زينب طلاقه رجعية فقد سرح في البحر في شرح قوله ان لم اطلقك الخ بأن بالمعنى يحث في صورة التعليق بالتعليق ولأنه طلاق كاهو في السنة الشريفة كذلك فإذا وجد الشرط يقع الجزاء والجزاء هو الطلاق المعلق وهو رجعي فافهم والله اعلم * (سئل) * في رجل علق طلاق زوجته على عدم إيمانها لها فرضها في يوم معين ومضى فاذى إيمانها فيه وأسكرت فهل القول قولها فتطلق أم قوله فلا تطلق * (أجاب) * هذه المسئلة ذكرها في الفصول العمادية وجامع الأصول والخلاصة والبرازية والفيض الكركي والبحر ومخ العسفر وكثير من الكتب وفيها أقوال صحح في الخلاصة والبرازية ان القول قولها وفي المصنوع والفصول وجامعه وهو الأصح وقد رجع الاستاذ عن قوله أو لا يقبل قوله لأنه يشكر الحكم إلى قبول قولها ويقع الطلاق وأنت على علم بأنه بعد التصبص على صحته لا يعدل عنه إلى غيره خصوصاً في هذا الرمان الفاسد كما صرح جوابه في الاستثناء والله اعلم * (سئل) * في رجل قال لزوجته تروحي ثمانين طالق ولا يثنيه هل تطلق حالاً أو مالا أو لا تطلق لا حالاً ولا مالا * (أجاب) * بصيغة المضارع لا يقع بها الطلاق كما سرحه الكمال بن الهمام إلا إذا غلب في الحال وصرح بعضهم بأنها لا تطلق من كون طالق حيث لا يثنيه إلى الحال ولا في المال وأنت على علم أنه يدين على كل حال أي ولو غلب في الحال فافهم والله اعلم * (سئل) * في امرأة وكلت أباها في طلاقها فقال للزوج خذ ذلك كذا وكذا وطلقها فطلقها منجزاً هل يقع الطلاق ويلزم المال أم لا * (أجاب) * نعم يقع الطلاق ولا يلزم المال عند أبي حنيفة كما يعلم من كلام المحيط وغيره وعبارته لو قالت طلقني ولك ألف أو أخلعني ولك ألف ففعل فعنده وقع ولم يجب المال والوكيل في ذلك كالاصيل والله اعلم * (سئل) * في رجل طلق زوجته بأمرها وحل عليه مهرها المؤجل فألزمه القاضي به فادعى انه فقير هل يجب أم لا يجب إلا ان تثبت الروجة بساره بالبينة وهل إذا كان ذا سرق لا يقدر على الوفاء الا منها يقسط عليه بقدر ما يكتسب مما يفضل عما لا يثنيه * (أجاب) * لا يجب إذا ادعى العقر إلا إذا قامت بينة على بساره فإذا لم تقم بينة على ذلك وكان محترفاً يقسط عليه بقدر ما يحصل من حرفته بعد أن ترك له كتابته من النفقة وان كان ذو عسرة فظرة إلى مسرة والله اعلم * (سئل) * في رجل حلقه قاض من قصاصة هذا الرمان بالطلاق من زوجته انه يأتيه غداً بكداً ما يسجونه محمولاً يأخذونه ظالمين وكان مدعى عليه حجب الشرطة ومنعوه حتى مضى العدة هل يحث أم لا * (أجاب) * لا يحث في الخائبة والتارخاية والتسبة وغيرها قال لأصحابه ان لم اذهب بكم الليلة إلى منزلي فأمرته طالق فذهب بهم بعض الطريق فأخذهم العسس حبسهم لا يحث وفي القضية ان لم يعمل هذه السنة في المراجعة بتمامها حرص ولم يتم حث ولو حبسه السلطان لا يحث فهذا ان الفرعان سر يحان في واقعة الحال والله اعلم * (سئل) * في طلاق المدهوش هل هو واقع أم لا وما تفسير المدهوش وهل القول قوله في الدهش أم لا * (أجاب) * صرح في التارخاية نقلاً عن شرح الطحاوي بعدم وقوع طلاق المدهوش وكذا الحق ابن الهمام في فتحه وكذلك المرحوم العلامة العزى في منه ثوب الابصار والله اعلم انهم اجعوا على ان غير العاقل لا يقع طلاقه الا اذا كان روال علة بسبب السكر مما هو معصية فانه يقع طلاقه زجره عندنا ودخل

مطلب حلق بالثلاث لا يثنى عند زوجته في البلدة متى في جامعها
مطلب له امرأتان زينب وعمرة قالت عمرة طلق زينب فقال لها الخ

مطلب علق طلاقها على عدم إيمانها فرضها في يوم معين

مطلب في الطلاق بتروحي أو تكوني بصيغة المضارع

مطلب في امرأة وكلت أباها في طلاقها من زوجها

مطلب لا يجب في مهر امرأته ان ادعى الدهش إلا ان أثبت بساره وان كان محترفاً يقسط عليه

مطلب حلقه القاضي انه يأتيه بالمحصول في غداً فحبس

مطلب في طلاق المدهوش

في غير العاقل كل من زال عقله بجنون أو عته أو برسام أو انحاء أو دهن والجنون داء معروف والعتة
قلة الفهم واختلاط الكلام ونسار التدبير وذلك بسبب اختلال العقل فيشبه مرة كلامه كلام المعتلة
ومرة كلام المجانين والبرسام عليه مذهب في العليل والدهش ذهاب العقل من ذهل أو وله وغلظ من
فسره في هذا المحل بالتخير اذ لا يلزم من التخير وهو التردد في الامر أو الغشي ذهاب العقل قال
في القاسوس دهن ككفرح فهو دهن تحسيرا أو ذهب عقل من ذهل أو وله اه فالمدهوش
هنا المذهب العقل بسبب أحدهما فاذا علمت ذلك علمت التسوية في الحكم بين طلاق المجنون
وبين طلاق من ذكر والحكم في المجنون اذا عرف انه جنن مرة فطلق وقال عاودني الجنون
فتكلمت بذلك وأنا مجنون ان القول قوله بيمينه وان لم يعرف بالجنون مرة لم يقبل قوله كما في الخاتمة
والتأخرانية وغيرهما فظهر لك من هذا ان المدهوش ان عرف منه الدهش مرة فالقول قوله بيمينه
وان لم يعرف لم يقبل قوله قضاء الا بيمينه اذ الثابت باليمين كالثابت عيانا أما ديانته فيقبل لانه اخبر
بنفسه فاعتنم هذا التحرير فانه مقرد والله اعلم * (سئل) * في غير مدخولة علق زوجها تو كبل
شخص بطلاقها اذا غاب مدة كذا وغاب المدة المعينة هل يصير وكلا فيقع طلاقه عليها ولها التزوج من
غير تربص * (اجاب) * نعم يصير وكلا عنه بالطلاق لصحة تعلق الوكالة بالشرط فيقع طلاقه ولها
التزوج متى شئت والله اعلم * (سئل) * في رجلين حلف احدهما بالطلاق الثلاث على
غلام انه ابن ابراهيم وحلف آخر بالطلاق الثلاث عليه انه ابن محمود فقسم الله ابن محمود ومحمود ابن
ابراهيم المذكور فهل يقع الطلاق على الحالف انه ابن ابراهيم حيث اراد بالابن ابن الابن
ام لا * (اجاب) * لا يقع عليه الطلاق ويصدق ديانته كما لو حلف انه مولى فلان وهو مولى مولاه
وقد نواه وكما اذا حلف ان هذه اخته ونوى الاختية في الاسلام كما نص على هذين الفرعين صاحب
التأخرانية وغيره من أئمتنا الاعلام وقد تقرر ان ابن الابن يسمى ابنا وهذا مما لا شك فيه ولا يهاجم
عند ذوى الافهام وحيث نوى ما أحتمله الكلام صدق على ارادته ذلك المرام وانظر الى قول القائل
بنو بنو ابنا لنا الخ وواقعة الحال أولى بالحكم من الفرعين المذكورين والله اعلم * (سئل) *
في رجل حلف بالطلاق الثلاث من زوجته انه ما يحرث في مزرعة كذا فهل اذا حرث ابنه على بقره فيها
وهو بذره ويعشب ويعينه الا في نفس الحرث يقع عليه الطلاق ام لا حيث نواه وكان حلفه على فعل
نفسه اذ هو بمن ينشأ بنفسه * (اجاب) * حيث لم يباشر فعل الحرث الذي هو شق الارض
بالحراث المعهود لا يقع عليه الطلاق والحال هذه لانه المعروف في زماننا بحيث لا يطلق عرفا الا عليه
فلا يسمى البذر باقتراده حرا ناوي يقال ابذرتي وأنا حرث فهو في عرف اقليمنا خاص بما فسرناه وهو
ظاهر والله اعلم * (سئل) * في رجل حلف بالطلاق انه ما يسكن في البيت الفلاني عقب النزول
من الكروم الا كنتي فلانه قنزل من الكروم وسكنت كنه المذكورة فيه عقبه ثم خرجت منه في ثاني
ليلة وسكنت كنه الاخرى فيه فهل يحث أم لا * (اجاب) * لا حث لا لتحلل المين بسكنى
الاولى فيه عقب النزول وذلك لان المحلوف عليه عدم سكنى غيرها عقب النزول فاذا وجد سكنا عقبه
لم يصدق على الثانية انما سكنت عقب النزول بل سكنت عقب سكنى الاولى فاتفق شرط الحث
كما هو ظاهر والله اعلم * (سئل) * في رجل عازب في ابواء زوج اخته وعياله له اصهار حلف
زوج اخته المذكور بالطلاق الثلاث انه لا يسأله ما دام صهرا لهم ناويا بالمنازلة الا ابواء المعهود له
فهل يحث بدخوله بغير اذنه اذا رآه وسكنت ام لا يحث واذا لم تكن له نية أو نوى حقيقة المنازلة
هل لا يحث بدخوله عليه كما شرح لكونه لا يعد منا زالا لا حقيقة ولا عرفا * (اجاب) * لا يحث
على كل حال بدخول المحلوف عليه لان من تعهد بآخيه بالزيارة والا كل والشرب عندها لا يقال
انه نازل صهره لا حقيقة ولا عرفا اذا المنازلة مفاعلة فيشترط للحنث وجود فعل النزول من كل واحد

مطلب علق زوجها وكالة
شخص بطلاقها على غيبته
مدة كذا

مطلب اذا حلف بالثلاث انه
ابن ابراهيم ينوي ابن ابنه
يصدق ديانته كما اذا نوى الخ

مطلب لو حلف بالطلاق
الثلاث انه ما يحرث في مزرعة
كذا فحرث ابنه الخ

مطلب حلف بالطلاق انه
لا يسكن في البيت عقب النزول
من الكروم الا كنه فلانه الخ

مطلب حلف بالثلاث انه
لا يسأل اخ زوجته ناويا
بالمنازلة الا ابواء

مهما وذلك معدوم وأما الوجه الأول فعلى تقدير صحة استعادة المارلة لا يوايه لا حث أيضا فقد
قال في التارخانية قلا عن المحيط روى عن أبي يوسف إذا حلف لا يؤذى فلا ما فإن كان المحلوف
عليه في عيال الحالف لم يحث إلا أن بعده إلى مثل ما كان عليه وإن لم يكن في عياله فهو وعلى ما عني
ولو دخل المحلوف عليه بعد أن فرأه فكنت لم يحث اه وهو ظاهر لأنه لم يؤذوه وإنما أوى إليه بمسه
والله أعلم * (مسئل) * في رجل طلق زوجته في مقابلة الأراء الصحيح طلاقاً بانه طلقها
الروح في عدة صبراً ثلاثاً لحكم حاكم شامعي يرى عدم حقوق الطلاق المذكور بالبيان في عدة البائس
بوجه الشرعي وهو الدعوى الصحيحة هل يهذو برفع الحلاف به ولا يجوز قصه أم لا * (أجاب) *
بم يهذو حكم الحاكم الشامعي بذلك ولا يجوز قصه بعد وقوعه من خصم على خصم وذلك لدخوله
تحت قولهم إذا رجع إليه حكم قاص أمضاء أن لم يحالف الكتاب والسته المشهورة والاجماع وما روى
المختلعة يلحقها الطلاق ما دامت في العدة قال ابن الجوزي هو حديث موضوع فلهذا لم يحث على الاستتق
كما هو ظاهر بل نسب عدم وقوع الثلاث في صورة ما إذا طلق رجل امرأته بانه طلقها في العدة
أنه طالق ثلاثاً لبعض علماء ما وإن لم يعتبر والحاصل أنه حكم في محل الاختلاف ودور رفع الحلاف
والله أعلم * (مسئل) * في شامعي طلق زوجته التي عقد نكاحها حالها بوكالة عنها ثلاثاً مع وجود
ولي عصة فوقع الأمر إلى قاص شامعي فكيف يطلان النكاح والطلاق الثلاث بوجه هل
يسفد أم لا * (أجاب) * يشهد ولا ينقض بل يحصيه الحنفى مخرج به طالب اثماً والله أعلم
* (مسئل) * في شري يوذى زوجته ويسر بها بعد حق ويعررها بعد وجه ويكثر الخلق منها
بالطلاق حتى تحققت أنه وقع عليها الطلاق ثلاثاً ما إذا يلزمه * (أجاب) * يحرم عليه ذلك ويعرر
ويرسرها وإذا تحققت وقوع الطلاق الثلاث جاز لها قتله على قول كثير من علماء ما إذا لم تقدر على
منعه إلا بالقتل وقال كثير من علماء ما إذا رفته إلى القاضى وحلفته حلف كان الاثم عليه لا عليها
ولا يجوز لها قتله وعليه الفتوى كائن عليه في شرح الوجهاية قلا عن التارخانية عن الملقط والله
اعلم * (مسئل من بعض الفضلاء) *

مطلب إذا حكم الحاكم
الشامعي بأن الطلاق الثلاث
لا يعلق الباقى بعد حكمه

مطلب عقد وكيلها مع وجود
العصمة ثم طلقها زوجها
ثلاثاً لحكم الشامعي
مطلب الشرير الذى يؤذى
زوجته ويكثر من الخلف
بطلانها يعرر وإذا تحققت
معه وقوع الطلاق الح

يا خير دين الله أفنى سائلاً * بحملى فصلك دست بالاحسان
يا عاملاً بالعلم يا من قد حوى * كل العلوم من العظم الشان
يا عالماً يا فاضلاً شهدته * كل الحلالى انساها والجان
يا أصل العلماء يا من فصله * حرق به العادات فى الاكوان
أصل السؤال انى اشتكتى زوجتى * بالظلم والسيطان للانسان
لم يجزئنى فى الحقيقة موجب * ظلمها بها باتالى القرآن
لما سمعت القول منها والامنى * ازداد بي عيلى وزاد هواي
هضيت والعيط الشديدي روح بي * والنفس غالبية مع الشيطان
وأنت للقاضى بعبط مصرط * مع دهشة ومعى به برهان
طلقت امرأتى ثلاثاً حيث لا * أدري بدالك ولا أعى بعيان
مطلقها والحال ما قد قتله * منى عليها واقع مع شان
مأعد وأوصح لى جواباً شابياً * لارت فى مدد من الرحمن
وصلاة رب العرش ثم سلامه * دو ما على المبعوث من عدنان
والآل والاصحاب ارباب الولا * والجود والاحسان والايمان
* (أجاب) *

مطلب فى طلاق المدهوش

جدا لى الافضال والاحسان * وصيلانه ذو ما على العبدان

والآل والأصحاب كلهم كذا * لك التابعون وجملة الاعيان
وأقول تمتد بعون الله جل جلاله في عصمتي وأمان
هذا سؤال واضح وجوابه * ملائكة الدفاتر من ذوى العرفان
ولقد توافق صحبنا مع جمعهم * لم يختلف في أمره اثنان
ان الطلاق مع الجنون وجوده * عدم وفقدان بلا وجودان
انواعه جم ويدخل كلها * فتشيد الخفاء كدهشة الانسان
فاذا بها ما العقل زال فانه * في عصمة من فرقة وأمان
واذا ادعاه يقسم بينة به * ان لم يكن معتاده بعيان
واذا تصكون له بذلك عادة * فصدق فيه بلا برهان
فاذا فهمت مقالتي وبيانها * فخراب ما استفتيت في تبيان
هذا المهر من كلام أئمة * هم عالمون بذهب النعمان
وبذلك خير الدين أفتى فاعتقنم * تحسره المذخور بالافتقان

(سئل) * في رجل طلق زوجته ومات قبل انقضاء عدتها وهي ان الطلاق رجعي فترث
والورثة تدعى انه بائن فلا ترث **(اجاب)** * القول قولها فترث لانهم يدعون الحرمان وهي
تتكرف فيكون القول قولها بيننا وعلى الورثة البينة والله اعلم **(سئل)** * في جماعة يطبخون
الصابون وضع عندهم رجل زيتا وأمرهم أن يطبخوه ففعلوا وعليه بعض عائل خلف بالطلاق انهم
ان لم يطبخوا له بعد هذه الطبخة التي على النار ليقان زيتهم من عندهم ويشكوهم الى الباشا فهل اذا
طبخوا له بعد الطبخة التي على النار ولو جرة زيت يقع عليه الطلاق أم لا لا طلاق في يمينه **(اجاب)**
لا يقع عليه الطلاق لدخول القليل تحت الاطلاق والله اعلم **(سئل)** * في رجل قال لزوجته
روحي طالق وكثرها ثلاثا ناويا بذلك جميعه واحدة هل يقع عليه واحدة تلك الرجعة عليها معها ويدين
أم يقع ثلاثا **(اجاب)** * نعم يقع عليه واحدة ديانة حيث نواها فقط كما ذكره الزيلعي في الكتابات
وغيره والله اعلم **(سئل)** * في رجل تشاجر مع زوجته فطلبت منه الطلاق فقال لها ابرئني
فقات أبرأك الله فقال لها روي الى خمسين سوادا يريد دفعها عن وجهه لا طلاقها هل يقع الطلاق
عليه بذلك أم لا يقع **(اجاب)** * لا يقع الطلاق عليه بذلك لان روي كاذبي وهي من قسم ما يصلح
بجو اباء واولاد فيه من النية طلقا سواء كان في حالة مذكرة الطلاق أولا وسواء كان في حالة
الغضب أو الرضى هو محتاج الى النية والقول قوله في ذلك والله اعلم **(سئل)** * في رجل
قال لزوجته المدخولة هي على من الثلاث المحرمة يعني الميثة أو الدم أو لحم الخنزير ناويا بالطلاق هل
اذا قلتم بوقوع الطلاق يكون طلاقا ثلاثا لا نأحيث لم ينو هاوله التزوج بها ولا تحرم الحرمة
المغلظة ام لا **(اجاب)** * نعم له التزوج بها وان قلنا بوقوع الطلاق البائن ولا تحرم الحرمة
المغلظة المغية بشكاح زوج آخر والله اعلم **(سئل)** * في رجل اساءت زوجته خلقها عليه
فقال ثلاث ولم يزد على ذلك هل تطلق أم لا **(اجاب)** * لا تطلق كالمات قال لها أنت الثلاث
أو أنت فقط أو أنت مني ثلاث ولم يكن في هذا الاخير ناويا له ولم يكن في هذا كونه والله اعلم
(سئل) * في رجل طلبت منه زوجته أن يسفق عليها فقال لها أنت محرمة علي ما أنت
زوجتي ولا أنا زوجك شعث الله عرضك اخبرني من بيتي الى بيت ايسلك فهل تطلق بذلك ام لا
(اجاب) * نعم تطلق فتدصر حوا انه لو قال لها أنت علي حرام والحرام عنده طلاق يقع
الطلاق وان لم ينو وصرت حوا بان قوله أنت حرام مثل قوله أنت علي حرام وكذا أنت محرمة وأنا
عليك حرام أو محرم أو حرمت نفسي عليك ويشترط قوله عليك في تحريم نفسه لانفسها والله اعلم

مطلب طلق زوجته ومات
قبل انقضاء عدتها وادعت
انه رجعي الخ

مطلب حلف بالطلاق انه
ان لم يطبخ زيتا صابونا بعد
هذه الطبخة التي على النار

مطلب قال لزوجته روي
طالق ثلاث مرات ناويا بذلك
واحدة

مطلب طلبت من زوجها
الطلاق فقال لها روي الى
خمسين سوادا

مطلب قال للمدخول بها
هي على من الثلاث يعني
الميثة الخ

مطلب قال لها ثلاث أو أنت
الثلاث أو أنت فقط أو أنت
مني ثلاث

مطلب قال لها أنت محرم
علي الخ

مطلب قال لامرأه على
الطلاق ما تعبري على روجي
لا هتلم بنواح

مطلب اذا طلقت منه الطلاق
فقال لهاروجي لا يقع الا اذا
قوى
مطلب طلقتها ثلاثا بحضرة
شهود ثم ادعى الامتناع الخ
مطلب اذا حكم حاكم بعدم
وقوع الثلاث بحكمه ما لا ينفذ
حكمه ولو بعده حاكم آخر

(سئل) في رجل تشاجر مع زوجته المدخولة لتكويها فادفعت بارودته لاخيهما اتان لها
على الطلاق ما تعبري على روجي لا هتلم بنواح لا هتلم بنواح لا هتلم بنواح لا هتلم بنواح
دعاها للطاعة يجب عليها الجأته واذا عيرت عليه يقع عليه الطلاق وله من اجتمعتا في عدتها ام لا
(اجاب) يجب عليها الطاعة وكذا على اولياتها ان يسارها زوجها ويحرم منه ما عساه
لاسهام يحرم عليه هذا القول واذا عيرت وقتلها بان على الطلاق يقع به الطلاق كما اختاره ابن
الهمام وكثير من المتأخرين فله من اجتمعتا في عدتها من غير حاجة الى عقد جديد والله اعلم
(سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقالت له طلقني فقال لهاروجي على ما نويت هل يقع
بذلك عليها طلاق ام لا (اجاب) لا يقع عليها الطلاق الا اذا قوا، وقوله روجي الخ لان روجي
مثل ادعي كما صرح به صاحب الصلوات والله اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا بحضرة
شهود ثم ادعى انه قال الا ان يشاء الله تعالى والجماعة تقول طلقها ثلاثا ولم يستثن هل يقبل قوله ام لا
(اجاب) لا يقبل قوله على ما عليه الاعتماد والصوى احتياطا في امر الصروح في زمان غلب
فيه على الناس الفساد والله اعلم (سئل) في شخص طلق زوجته ثلاثا بجمعة في كلمة واحدة
هل يقع ام لا وهل اذا رفع الى حاكم حتى المذهب يجوز له تنفيذ الحكم بعدم الوقوع أصلاً وبوقوع
واحدة او يجب عليه ان يطله وهل اذا هده يندام لا (اجاب) نعم يقع اعني الثلاث في قول
عامة العلماء المشهورين من فقهاء الامصار ولا عبرة بين خالفهم في ذلك أو حكمه وقول مخالفهم واراد
على المخالف القائل بعدم وقوع شيء أو وقوع واحدة فقط مشهور واذ احكم حاكم بعدم وقوع الطلاق
المذكور لا ينفذ حكمه كما هو معتد في وسط وقتي الخلاصة وكثير من كتب علمنا التي لا تعدد لوقوع
القاضي فيمن طلق امرأته ثلاثا بجملة اسم واحدة أو بان لا يقع شيء لا ينفذ وفي التيسير وغيره في كتاب
النساء ان القضاء على ذلك لا ينفذ بتنفيذ قاض آخر ولو رفع الى ألف حاكم ونفذ لان القضاء وقع باطلا
لمخالفة الكتاب والسنة أو الاجماع فلا يعود صحيحا بالنسبة اه قال الكيال ابن الهمام وقول بعض
الحاشية القائلين بهذا المذهب توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مائة ألف عين رآه فهل صح لكم
عن هؤلاء أو عن عشرة عشرهم القول بل يوم الثلاث بهم واحد لم يوجهتم لم تطهروا قبله عن
عشرين نفسا باطل اما أولا فاجماعهم طاهر فانه لم يتقل عن واحد منهم انه خالف عمر حين أمضى
الثلاث وليس يلزم في نقل الحكم الاجماعي عن مائة ألف ان يسي كل فيسلم في مجلد كبير حكمكم
واحد على انه اجماع سكوتي وأما ثانيا فان العبرة في نقل الاجماع نقل ما عي المجتهدين لا العوام والمائة
ألف الذين توفي عنهم صلى الله عليه وسلم لا تبلغ عدته المجتهدين والفقهاء منهم أكثر من عشرين كالحلفاء
والعبادة وزيد بن ثابت ومعاذ بن جبل وأنس وابي هريرة وقليل والباقيون يرجعون اليهم ويستفتون
منهم وقد أثبتنا النقل عن أكثرهم صريحا بامتناع الثلاث ولم يطهر لهم مخالف فاذ انقضى الحلق الا
الفساد وعن هذا قلنا لو حكم حاكم بان الثلاث بضم واحد طلقتها واحدة لم ينفذ حكمه لانه لا يسوع فيه
الاجتهاد فهو خلاف للاختلاف اه فقد ظهر لك بذلك انه لا يجوز لاحد تنفيذه ولا العمل به وأنه لا ينفذ
بالتعديل يجب على كل من رفع اليه من الاحكام الحسية وغيرهم من يعتقد عدم جوازها ان يطله
كما في المجتبى وغيره وفيه ان احكامنا لم يجمعوا قول من نفي الوقوع خلافا لانهم أوجبوا الحسد على من
وطئها في العدة وقال الشريفي وحكي عن الجراح بن اوطاة وطائفة من الشيعة والظاهرية انه لا يقع
منها الا واحدة واختاره من المتأخرين من لا يبعأه فأنفي به واقدي به من أصله الله تعالى اه وقول
المحقق الكيال وقول بعض الحاشية القائلين بهذا المذهب صريح في انهم لم يجمعوا عليه وانما هو قول
البعض منهم وهو كذلك فقد أفق من طهر الله فزاده منهم وفتح عن بصيرته بما وافق الاجماع من يهد الله
فهو المهدى ومن يضل قل تجده وليا مرشدا والله اعلم (وسئل مرة اخرى) في رجل طلق

مطلبه لا عبرة بقسوى الحنبلي
ولا بقضائه بعدم وقوع الثلاث
مجتمعا

مطلب اذا كان الزوج مع
زوجته في عائلة ابيه خلف
بالطلاق انها مأتا كل في
عائلة له الخ

مطلب لا يقع الطلاق بقوله
لا حاجة لي فيك وان نواه

مطلب قال على الطلاق
لولا الخوف من كلام الناس
ان يقولوا الخ

مطلب ادعت انه علق
طلاقها على غيبته مدة كذا
بلا نفقة وفي هذا المطلب
فوائد

زوجته ثلاثا مجتمعا في كلمة واحدة فأفتاه حنبلي المذهب بعدم الوقوع فاستمر معاشر الزوجه بسبب
الفتوى المذكورة مدة سنين فهل يعمل بافتاء الحنبلي المذكور أم لا ولو اتصل به حكم منه كيف الحال
* (اجاب) * لا عبرة بالفتوى المذكورة ولا ينفذ قضاء القاضي بذلك ولو نفذ ألف قاض ويفترض
على حكام المسلمين أن يفترقوا بينهم قال بعض العلماء وحكي عن الخلاج بن ارمطة وطائفة من الشيعة
والظاهرية انه لا يقع منها الا واحدة واختار من المتأخرين من لا يعبا به فأفتى به واقتدى به من أخله
الله تعالى والله اعلم * (سئل) * في رجل هو وزوجه المدخولة في عائلة ابيه تشاجر معها خلف
بالطلاق انها مأتا كل في عائلة له هل اذا استمرت هي تأكل في عائلة ابيه يقع عليها الطلاق أم لا لكونها
ليست في عائلة له وهل اذا نوى بذلك عائلة ابيه أو أضافها الى نفسه تجوز ان يحنث بطلقة واجدة وله
مراجعتها في عدتها أم لا * (اجاب) * حيث لم تكن في عائلته بل هي وهو عائلة على ابيه ونوى
حقيقته كلامه ولم يكن له نية أصلا لا يقع عليه الطلاق فلا ينقص العدد وان نوى بيمينه ما هو عليه
تجوز اتقع واحدة ترجعية لانه شدد على نفسه بالنية والله أعلم * (سئل) * في رجل قال لزوجته
لا حاجة لي فيك هل يكون ذلك طلاقا لها أم لا * (اجاب) * لا يكون طلاقا وان نواه فقد صرح
في البحر والخائصة والبرازية وكثير من الكتب انه لو قال لها لا حاجة لي فيك ونوى الطلاق لا يقع فهذا
أصريح بأن هذا اللفظ ليس بصريح ولا كناية والله أعلم * (سئل) * في رجل تشاجرت زوجته
مع والدته فقال على الطلاق لولا الخوف من كلام الناس أن يقولوا ما هرب الامن الحصدمة ما قعدت
عندك والأتكن زوجته طالقا بالثلاث ان قعدت مع عدم الخوف المقتدر عنده عدمه هل تكون طالقا
* (اجاب) * لا تطلق والحال هذه والله اعلم * (سئل) * فيما اذا ادعت المرأة على زوجها
بعد حضوره من غيبة عام ولم يكن دخل بها انه علق على نفسه انه متى غاب عنها مدة كذا وتركها بلا
نفقة ولا منفق فهي طالق وان الغيبة مع عدم النفقة والمنفق قد وجدت فأقر بالغيبة وأنكر التعليق
وعدم النفقة والمنفق فأظهرت حجة مكتوبة بدمشق مكتوب فيها ذلك فهل بمجرد اظهارها الحجة يثبت
الطلاق عليه أم لا وهل اذا قامت بينة على التعليق المذكور وادعى ايصال النفقة وتعين المنفق يكون
القول قوله أم قولها وهل تصور غيبته عنها قبل الدخول بها فيصح التعليق المذكور أم لا تصور
فلا يصح من أصله * (اجاب) * اما الثبوت بمجرد اظهار الحجة بلاينة شرعية فلا قائل به من أئمة
الحنفية المعتمدة على قولهم لان الخطر رسم مجرد خارج عن حيز الشرع الثلاث التي هي البينة والاقرار
والنكول وهذا لا يوقف فيه لاحد وأما اذا ثبت التعليق بواحد من الحجج الشرعية المذكورة ولا بينة
له بايصال النفقة ولم تكن مدخولة فقد صرح في العمادية والبرازية وكثير من الفتاوى ان الغيبة عنها
لا تتحقق قبل بنائه بها وحضوره عندها فلا يصح التعليق من أصله حيث كانت بصيغة ان غبت عنها
وفي جامع الفصولين جعل امرها بيد ها ان غاب عنها فغاب قبل أن يبنى بها قيل لا يصير الامر بيد ها لانه
لم يغيب من مكان يسكنان فيه لانه يراد به مكان الازدواج وذلك بعد أن يبنى بها وعمل في الذخيرة بأنه
قبل البناء بها غائب عنها ثم بحث اي في جامع الفصولين بحثا يخالف كلام الفتاوى قاطبة وأما مسألة
قبول قول أحدهما الوصح التعليق بأن لم يقل عنها فقد اختلف علما وفتاوى على ثلاثة أقوال قيل ان
القول قوله أي بيمينه وقيل قولها بيمينها وقال في الذخيرة القول قوله في حق عدم وقوع الطلاق
وقولها في حق عدم الوصول اليها وهو تفصيل حسن لان كلامها مدع ومنكر فالزوج يدعي دفع
النفقة وينكر وقوع الطلاق والزوجة تدعي الطلاق وتنكر وصول المال والقول قول المنكر فيما انكر
يمينه وفيما يدعيه البينة لازمة عليه وقد جزم صاحب القنية بما اقتضاه اطلاق المتن وهو قبول قوله
فقال قال ان لم تصل نفقتي اليك عشرة أيام فأنت طالق ثم اختلفا بعد العشرة فادعى الزوج الوصول
وأنكرت هي فالقول له اه وبه افتى الشيخ زين بن نجيم وهي في فتاواه وفي هذا القدر كفاية

مطلب اذا علق طلاقها على غيبته بلا حقة ثم غاب يقع ولو فرضها لهما القاضي في غيبته

مطلب فيما ادنوى بالاجابة الاجارة القولية وفي نية تخصيص العام

مطلب قال لهما ان ابرأني اطلقك فمسلت فطلق له الرجعة

مطلب قال لهما روي طالق تحلى للخازير وتحري على ثم راجعها الخ

مطلب قيل له ان زوجتك فعلت كذا فقال ان صح عنها ذلك فهي طالق ثلاثا

مطلب لو قال لهما ان كان مرادك الطلاق تكوني طالقاً يتوقف على ارادتها

وا الله أعلم * (سئل) في رجل علق طلاق زوجته المدخول فيها على غيبته عن مدة معينة مع تركها بلا حقة ولا متفق شرعي - فوجدت الغيبة والترك المعلق عليهما الطلاق هل يطلاق أم لا وهل اذا كان القاضي فرص لهما في المدة خفة وأذن لهما بالاستدانة ترفع عنه فلا يقع عليها الطلاق أم لا يقع * (أجاب) لا شك اذا وجدت الغيبة والترك المعلق عليهما الطلاق انه يقع لوجود الشرط الموجب الجزاء وفرض القاضي لا يوجب ارتفاع اليقين لبقاء تصور البر معه من الخلاف وقد ذكر علماء ما في الامر بالبدفرو عاتشه بذلك والقضاء من القاضي. وقد أكد للوجوب عليه لا رافع ليمينه وقد وجد الشرط فكيف يتخلف الجزاء وهذا ظاهر والله أعلم * (سئل) في رجل علق طلاق زوجته على صفة وهي أنه متى تزوج عليها روجة غير ما بطريق ما يوجه ما اوجاز قول فضولي أو دخل في عصمته روجة غيرها أو تسرى عليها تكسر اذا طلقا طلاقاً واحدة باقية تمامك بها نفسها هل اذا نوى بالاجابة الاجارة القولية دون الفعلية يصح فلا يقع الطلاق بها وهل له حيلة في ذلك أم لا * (أجاب) لا شك انه اذا نوى بالاجارة احد نوعيها فهي نية تخصيص العام ونية تخصيص العام صحيحة بالاجماع مذكور ذلك في الكتب من مواضع منها الباب الخامس في أيمان الجامع الكبير كما صرح به في البحر وغيره في مسألة ان لبست أو أكلت أو شربت ونوى معيناً الخ وصرحوا بأنه اذا قال كل امرأة تدخل في نكاحي فهي طالق ثلاثاً أنه لا يباحث بالاجارة الفعلية لأن دخولها في نكاحه لا يكون الا بالتزويج فيكون ذكر الحكم ذكر سببه المختص به فكانه قال ان تزوجتها وتزوج القضي لا يصير متزوجاً بل من زوجها وقوله هنا بطريق ما متعلق بتزويج ومثله بوجه ما فلا بد من مراعاته وبه يخرج بالاجارة الفعلية عن أن يكون متزوجاً بل هو من زوجها فاذا علمت ذلك علمت انه اذا تزوجها فضولي وأجاز فعلا لا قولاً لا يباحث حيث نوى الاجارة القولية في يمينه دون الفعلية والله أعلم * (سئل) في رجل غضب من زوجته فقال لهما ان ابرأني اطلقك فقالت ابرأنيك فقال انت طالق هل له أن يراجعها في عدتها أم لا * (أجاب) نعم له المراجعة لانه ليس بطلاق معلق على الراء بل الراء مستقل بنفسه والطلاق مستقل بنفسه فيقتصر كل على حكمه ولا فرق بين قوله ان ابرأني اطلقك وان ابرأني اطلقك لان معنى كل منهما الاستقبال فافهم والله أعلم * (سئل) في امرأة قال لهما زوجها روي طالق تحلى للخازير وتحري على ثم راجعها رجعيها هل ادانبت انه راجعها بالبنية الشرعية يحكم ببعثه مراجعتها والتزويج بينهما وبين العاقد عليها أم لا * (أجاب) نعم اذا نيت ذلك وجب جميع ذلك اذ عقد الثاني عليها وقع باطلاً لكونها منكورة الغير ويلزمه العشر بالوطء اذ الطلاق رجعي والحال هذه لان قوله تحلى للخازير لقوله وتحري على ان اراد به الحال فكذلك لانه خلاف الشرع اذ لا تحرم به الا بعد انقضاء عدتها عندنا وان اراد به الاستقبال فهو صحيح ولا ينافي المراجعة كما هو ظاهر والله أعلم * (سئل) في رجل طرده بخدومه من بابه فانلله ان زوجته فعلت كذا فقال ان صح عنها ذلك فهي طالق ثلاثا هل يطلاق حتى يصح عنها ذلك * (أجاب) لا تطلق حتى يصح وليس هذا من مسائل المجازاة لان المتكلم غيرها فافهم والله أعلم * (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقالت طلقني فقال ان كان مرادك الطلاق تكوني طالقاً هل يقع طلاقه أم لا حتى تسأل فتجيب بأنها ارادته وهل اذا أقر بأنه طلقها اثنتين وهذه ثالثة بناء على ظنه الوقوع بها طلق ثلاثاً وتحرم الحرة الفلقة فلا تحل له حتى تكسح زوجها غيره أم لا * (أجاب) لا يقع الطلاق حتى تقول أردته بعد تعليقه بارادتها واذا أقر بما ذكر بناء على ظنه الوقوع له أن يعود اليها في الدنيا كما صرح به البرازي وعبارته طلق وقوع الثلاث عليها بافتاء من ليس بأهل فامر الكاتب بكتبه صك بالطلاق ومكتب ثم أفتاه عالم بعدم وقوع

الطلاق له أن يعود إليها في الديانة لكن القاضي لا يصدق له قيام الصك ٥١ ونمثل ما في البرازي
 في الحاوي والقنية للزاهدي ونقله في البحر عن القنية وصرح به كثير من المشايخ أصحاب الفتاوى
 والله أعلم * (سئل) ولله المرحوم شيخ الاسلام الشيخ محي الدين عما صورته * في رجل
 تشاجر مع زوجته المدخولة فقال لها أنت طالق على الثلاثة مذاهب هل يقع عليها بذلك طلاق واحدة
 رجعية يملك معها المراجعة في العدة أم لا * (أجاب) * نعم يقع عليها طلاق واحدة رجعية
 اذ المذاهب الثلاثة والأربعة بل وسائر المذاهب اتفقت على وقوع الطلاق الرجعي في أنت طالق فله
 مراجعتها في العدة كما أفتى به شيخ الاسلام الوالد مع الله المسلمين بطول حياته والله أعلم
 * (سئل) في رجل قال لزوجته المدخولة أنت طالق على الثلاثة مذاهب فهل تطلق طلاق
 واحدة رجعية يملك مراجعتها أم لا الجواب منقولاً معلا * (أجاب) * نعم تطلق طلاق
 واحدة رجعية اذ المذاهب الثلاثة والأربعة بل وسائر المذاهب اتفقت على وقوع الطلاق الواحد
 الرجعي في أنت طالق والوجه في ذلك واضح قال في مخ الغفار أقول وقد كثر في زماننا قول الرجل
 أنت طالق على الأربعة مذاهب يريد بذلك أن الطلاق يقع عليها باتفاقهم وينبغي الحزم بوقوع قضاء
 وديانة كما لا يخفى اه أقول ولا شبهة في كونه رجعياً لا باتفاقنا من أن المذاهب كلها قد
 اتفقت على وقوع الطلاق الواحد الرجعي بقوله أنت طالق ولا فارق بين قوله على الأربعة مذاهب
 وبين قوله على الثلاثة مذاهب اذ الوجه المذكور يشملهما وكذا يشمل المذهبين والخمسة وما زاد عليها
 ولا خفاء في ذلك على ذي فهم ضعيف خلفه عن ذي فهم قوي في الفقه وقد ذكر في فتاوى الرملة
 الكبير الشافعي في مسئلة أنت طالق على سائر مذاهب المسلمين ما يستخرج منه الحكم المذكور
 ونقل عن القاضي أبي الطيب عدم الوقوع في مسئلة سائر المذاهب معلا بقوله لانه لا يكون وقوع
 على المذاهب كلها وأوردته والله أعلم * (سئل) عن رجل قال لزوجته أنت طالق على مذهب
 اليهود والنصارى وعن رجل قال لزوجته أنت طالق على سائر مذاهب المسلمين * (أجاب) *
 فيهما ما بأنه طلاق رجعي والله أعلم * (سئل) في رجل قال لوالد زوجته شعث الله عرضك
 في ابنك هل يقع عليها به طلاق أم لا * (أجاب) * لا يقع لانه ليس بصريح ولا كناية والله أعلم
 * (سئل) فيما اذا علق رجل طلاق كل من زوجته بتطبيق الاخرى فما الحيلة الشرعية
 في ايقاع الطلاق على واحدة منهم مادون الاخرى * (أجاب) * الحيلة في ذلك أن يطلق التي يريد
 بقاءها على مال فيقول طلقك على ألف مثلاً فتقول لا أقبل فإذا قالت لا أقبل لا تطلق وتطلق الاخرى
 لوجود الشرط وهو التطبيق قال في الحاشية في باب التعليق ان لم اطلقك اليوم ثلاثاً فأنت طالق ثم
 أراد أن لا تطلق امرأته ولا يصير حاشياً قالوا الحيلة في هذا ما روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه
 الفتوى أن يقول لامرأته في اليوم أنت طالق ثلاثاً على ألف درهم فإذا قال لها ذلك تقول المرأة
 لا أقبل فإذا قالت ذلك ومضى اليوم كان الزوج باراً في عيونه ولا يقع الطلاق لانه طلقها في اليوم ثلاثاً
 وانما يقع عليها الطلاق لردّها وبهذا لا يخرج كلام الزوج من أن يكون تطبيقاً لا ترى أن محمد رحمه
 الله قال في الكتاب رجل قال لامرأته طلقك ثلاثاً على ألف درهم فلم تقبلي فقالت المرأة قبلت كان
 القول قول الزوج ولا يقع الطلاق سمي كلام الزوج بتطبيقاً من غير وقوع الطلاق وهذا لان التطبيق
 نوعان تطبيق بمال وتطبيق بغير مال وقد تم ما كان من جهة الزوج وهو ايجاب الطلاق بخلاف
 التعليق لان المعلق بالشرط عدم قبل وجود الشرط فكان الايجاب عند ما قبل وجود الشرط
 ونقله في الخلاصة والبرازية والذخائر الاشرفية قالوا وعليه الفتوى وللشيخ على المقدسي رسالة
 في هذه المسئلة وفيها فتوى من أفتى بخلاف ذلك وأقام التكرير عليه وحاصله ان الشرط المعلق عليه
 طلاق الاخرى وجد وهو التطبيق فافهم والله أعلم * (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث

مطلب لو قال لها أنت طالق
 على المذاهب الثلاثة يقع
 طلاق رجعية

مطلب قال لها أنت طالق
 على مذهب اليهود والنصارى
 سائر الخ

مطلب شعث الله عرضك
 ليس بصريح ولا كناية

مطلب الحيلة فيما اذا علق
 طلاق كل من زوجته
 بتطبيق الاخرى ان يطلق الخ

مطلب حلت بالطلاق
الثلاث واستثنى وشك في
الامتنان وقبه فوائد

لا يشرب كذا واستثنى وشك في الاستثناء ما هو حل هو بلفظ الآن يأمرني ساكم بشر به أو هو الآن
يجزم على ساكم به حل إذا أمره ساكم بشر به فشر به بعد أمره يجزم أم لا * (أجاب) * لا يجزم
لأنك لما سرت به صاحب الخط في مسألة أن كان لا عذاب لآتي في القبر فانت طالق لا يجزم لأنه
محتمل فلا يقع بالشك كما لو حلفا بسبب طرغيب أحدهما أنه غراب والآخرة حرام ولم يعلم ذلك
لا يحدث أحدهما وفي الجامع الأصغر لمحمد بن وليد السمرقندي قال لها إن كان رأيي أن تنسل من
رأسك فأنت طالق ثلاثا لا يقع لأنه لا يعلم ولا شبهة أنه بالشرب بعد وجود أحد المكوكين وقع الشك
ولا يقع الطلاق لوجود الشك لا احتمال أن التعليق على أنه لا تخوم من المأطردت كلمة علما عليه
أن الطلاق لا يقع بالشك وهذا ظاهر لا غبار عليه يشهد بصحته من شرائع الفقه نسكن لديه والله
أعلم * (سئل) * في رجل رد لدى القاضى ما اقتربه حالة صحته من طلاق زوجته ثلاثا
إلى حالة البرسام ودهشته خامس عشر مرسنة كذا فلم يصدق في ذلك وطلب منه البينة ونجاب ثم عاد
وقال نسي بل كان حالة البرسام ثاني عشر محترم السنة المذكورة وأقام بينة شرعية تشهد له بذلك
هل تقبل هذه البينة ولا يقع عليه شيء والقول قوله في القلط بتعريف الوقت المذكور ولا يكون أفرادا
بطلاق آحر أم لا * (أجاب) * نعم تقبل البينة ولا يقع طلاقه إذا البينة مينة والقول قوله في القلط
قال في الانشياء والظاهر إذا اقتربنى ثم ادعى العلق لم يقبل كما في الحاشية إذا اقترن بالطلاق بناء على
ما اتفق به المتهى ثم تبين عدم الوقوع فانه لا يقع كما في جامع الفصولين والفتية اه فهذا في نفس الطلاق
فكيف في التار يخ قطعاً لا يكون أفرادا بطلاق آحر بإجماع أئمتنا رحمهم الله تعالى والله أعلم
* (سئل) * في رجل تزوج صغيرة بعقد زواج خالتهما بالو كالة عنهما فطلقها ثلاثا بعد الدخول بها
هل إذا رفعت أمرها إلى مالكي أو شافعي حكم بطلان الكاح والطلاق لصا دفته اجنية عنه
عنده يصح وبعقله عليها ثانيا عقدا صحيحا لديه وبهذا أم لا * (أجاب) * نعم يصح لأنه فصل مجتهد
فيه فينفذ الحكم فيه وهو قول أبي يوسف ومحمد ومالك والشافعي وكثير من أهل الاجتهاد ورواية
عن أبي حنيفة ونقل في الجرح عن تذيب القلائس رواية ابن زياد عن أبي حنيفة أنه لا يليه أى
الكاح إلا العصابات وعليه الفتوى قال وهو غريب لخالفته المتون الموصوعة لبيان الشوى ومع
غرابه هو محل الاجتهاد فينفذ قضاء القاضى الذى يراه وإذا أبطله بطل ما أوقعه الروح فيزوجها
ثانيا بعقد صحيح والحال هذه والله أعلم * (سئل) * في رجل قال لخادمه الحر على الطلاق
ما تقدر يريد ما تحدم في هذه الدار هل يلزم عليه الطلاق إذا خدم أم لا * (أجاب) * قد اتفق
شيخ الاسلام أبو السعود العمادى مفتى الديار الرومية بأنه يعنى قول الشخص الطلاق يلزم
لا أقول كذا على الطلاق لا أقول ليس بصريح ولا كتابة قال شيخ الاسلام محمد بن عبد الله في من
الفصار شرح تنوير الابصار وقد قرأه بخطه المعهود منه في حال حياته قال وهو مبني على عدم
استعماله في ديارهم في الطلاق أملا كما لا يخفى اه أقول ولا يخفى فساد قوله وهو مبني على بقوله ليس
بصريح ولا كتابة لأن ما ليس بصريح ولا كتابة لا يقع به طلاق إجماعا فإذا أخذ الرجل بما اتفق به
شيخ الاسلام أبو السعود لا بأس به ولا يؤاخذ به والله أعلم * (وسئل أيضا مرة أخرى) *
عن رجل قال على الطلاق ثلاثا لا أقول كذا هل إذا فعل يقع الطلاق على زوجته أم لا * (أجاب) *
هذه المسئلة لم ينقل عن المتقدمين فيها قل صريح والمتأخرون اختلفوا فيه وقد اتفق شيخ الاسلام
أبو السعود العمادى مفتى الروم بعدم وقوع الطلاق بقوله على الطلاق ما أقول كذا وأنه ليس
بصريح ولا كتابة وصرح صاحب البرازية فيها بعدم وقوع الطلاق بقوله طلاقك على واجب وألازم
أو قرئ أو ثابت قبل يقع واحدة رجعية نوى أو لا والمختار عدم الوقوع ولو قال طلاقك على لا اه
ورأيت بعض المتأخرين أفتى بعدم الوقوع بقوله على الطلاق عازيا للبرازية مع اللابان ما في الذمة لا يلزم

مطلب أسند ما اقتربه من
الطلاق الثلاث إلى حالة
البرسام في شهر صفر ثم الخ

مطلب اقرب بالطلاق بناء على
انقسامت ثم تبين عدمه
لا يقع

مطلب زوجه زوج خالتهما
بوكالتهما مع وجود العصة
فطلقها ثلاثا بحكم الشافعي
يعدم الخ

مطلب قال لخادمه الحر على
الطلاق الثلاث ما تقدر
يعنى ما تحدم

مطلب على الطلاق الثلاث
لا أقول كذا

وجوده في الخارج وقال الكل ابن الهمام رحمه الله وقد تعرف في عرفنا في الحلف الطلاق يلزم
 لا فعل كذا يريد ان فعله لازم الطلاق ووقع فيجب أن يجري عليهم لانه صار بمنزلة قوله ان فعلت فانت
 طالق وكذا تعارف أهل الأرياف الحلف بقوله على الطلاق لأفعل اه قال العلامة الغزالي رحمه
 الله تعالى قلت وفي ديارنا صار العرف قاشيا في استعماله في الطلاق لا يعرفون من صيغ الطلاق غيره
 فيجب الاقتناء بوقوع الطلاق به من غيرية كما هو الحكم في الحرام يلزم على الحرام ومن صرح
 بوقوع الطلاق به للتعريف في ديارهم الشيخ قاسم في تحصيله لمختصر القدوري اه وأقول الحق
 الوقوع به في هذا الزمان لا شتهاره في معنى التطبيق ولما في القول بعدم الوقوع به من تجزئ غالب
 العوام بل وكثير من نصب نفسه للاقتناء من الجهلة الطغام الذين لا يخافون الميمن السلام فسنال الله
 الحماية بجموله وقوته بما فيه له به الملام هذا وقد صرح الشافعية في كتبهم بأن على الطلاق كناية وقال
 الصميرى انه صريح وهو الوجه وقال الزركشي وغيره انه الحق في هذا الزمان لا شتهاره في معنى
 التطبيق وهو موافق لما قاله الغزالي ونقله عن العلامة قاسم فيجب الرجوع اليه والتعويل عليه عملا
 بالاحتياط في أمر الفروج والله أعلم * (سئل) في رجل تنازع مع أخيه في ضم بيتيم الى
 نفسه وترينه فقال على الطلاق ما أخيه يروح عندك فجاء الأخ الثاني في غيبة الحالف وأخذ اليتيم
 هل يبحث الحالف في بيته أم لا * (أجاب) لا يبحث والحال هذه لعدم وجود التولية بغيبته والله
 أعلم * (سئل) فيما إذا طلق الرجل زوجته التي زوجها له غير أبيها مع وجوده ثلاثا ثم تزوجها
 قبل المحلل فحكم شافعي بصحته وأن لا يقع طلاقه السابق هل يصح أم لا * (أجاب) نعم يصح قال
 في جامع النصولين راجع للعدة وللأوزجندى للقاضي أن يبعث للشافعي أن يطل نكاحا عتد بشهادة
 الفسقة وللعتق أن يفعل ذلك وهي مسألة الحكم على خلاف مذهبه وكذا في نكاح بلاولي
 لموطئها ثلاثا ثم تزوجها قبل المحلل إذا حكم بصحته وأن لا يقع الطلاق أخذنا بقول محمد وقيل لم يجز
 ولكن لو بعث الى شافعي ليعتد بينهم ما يحكم بالعدة جاز ولو لم يأخذ الأمر بالمأمور شيئا وبهذا الحكم
 لا يظهر أن النكاح الأول حرام أو فيه شبهة كذا في فتاوى النسقي وعن صرح بالمسئلة صاحب
 الذخيرة وكثير من علماءنا وهي مسئلة الحكم إذا وقع بشرطه بمضيه المخالف فيه ولا يجوز له نقضه
 والله أعلم * (سئل) في رجل قال لزوجته الغير المدخول بها بعد ما قبل له طلق زوجتك
 فقال فسخ النكاح ناويا به الطلاق ثم قبل له طلقها ثلاثا فقال كوني طالق ثلاثا هل يحل له أن
 يتزوجها قبل أن تنكح زوجها غيره أم لا * (أجاب) نعم يحل له ذلك قبل أن تنكح زوجها غيره لأنها
 بانت بقوله فسخ النكاح ناويا به الطلاق لا الى عدة فلم يعمل قوله كوني طالق ثلاثا شيئا فافهم والله
 أعلم * (سئل) في رجل ساكن بزوجته في دار أبيه عزم أبوه على تزويج اخته برجل في أثناء
 سنة فقال على الطلاق بالثلاث ان صار هذا إلا ساكنك ولا أقعد معك في المدينة هذه السنة
 فصار نفراج لوقته وخرجت زوجته حينئذ فبأنها الخروج ولم يتهأله نقل أمته لعدم تمكنه منه
 وخرج من المدينة ولم يمكث بها ومضت السنة المشار إليها فهل حلت بذلك أم لا وهل إذا رجع الى
 المدينة بعد انقضائها واقعد بها يبحث أم لا * (أجاب) لا حلت بذلك والحال هذه لعدم المساكنة
 والقعود معه ان قلنا بانقضائها اليين بقوله على الطلاق وهو مذهب البعض وأما إذا قلنا بعدم انعقاده
 به من الأصل فالأمر واضح إذا لايين فلا حلت وهو معتمد كثير من علمائنا فافهم ومن المقرر المعروف أن
 المعروف بالإشارة تنهى اليين بضميه فلا حلت عليه بعد انتهائهما مدة اليين إذا رجع الى المدينة وقعد معه
 وسأكنه والله أعلم * (سئل) في رجل هجم على اخته وهي في بيت زوجها شاهر أسكنه عليه
 طالبا أخذها قهرا ورغما فعسر عليه فقال ان أخذتها فهي طالق بالثلاث فغلب عليه وأخذها قهرا ولم
 يمكنه خلاصها من يده فهل إذا نوى عدم تمكنه منها ولم يتمكن تطلق ثلاثا أم لا حيث نوى ذلك

مطلب في اخوين تنازعا في
 يتيم فقال احدهما على
 الطلاق ما أخيه يروح
 عندك

مطلب فيمن طلق زوجته
 التي زوجها له غير الأب مع
 وجوده ثم نكحها بعد الطلاق
 الثلاث بغير محلل وقد حكم
 الشافعي بصحته

مطلب قال فسخ النكاح
 ناويا الطلاق ثم قال لها تكوفي
 طاقا ثلاثا وذلك قبل
 الدخول

مطلب قال على الطلاق
 بالثلاث ان صار هذا إلا
 ساكنك ولا أقعد معك في
 المدينة هذه السنة وخرج
 ولم يتهأله نقل الامتعة

مطلب هجم على اخته
 ليأخذها من زوجها فقال
 الزوج ان أخذتها فهي طالق
 بالثلاث ناويا بذلك عدم
 التمكن

(أجاب) • حيث نوى ذلك وقامت قرينة دالة على بینه لا تطلق سواء كانت القرينة قولية أو فعلية
 كما في الخلية وفي فتاوى صاحب التنوير مستند لا يخفى ماوى فارئ الهداية ما هو صريح فيما
 اقتبنا والله أعلم • (سئل) • في رجل وقع بينه وبين زوجته تشاجر فقال لها إن أرا تبنى ملقتك
 بالثلاث فقالت له أبرأك الله هل يقع بذلك عليها الطلاق الثلاث أم لا يقع عليها طلاق أصلا
 • (أجاب) • لا يقع عليها طلاق أصلا بل صرح بعض العلماء بأنه لو علق الطلاق على ابرائها فتبالت
 له أبرأك الله لا يقع عليها الطلاق المعلق على ابرائها لعدم وجود الصفة لأن التعليق على اللفظ خاصة
 ولم يوجد ولا يقوم مقامه ما يؤدى معناه وقوله تفرزان مانت للضرورة يتقدر بقدرها وقد ثبت براءة
 الروح فصحا لقولها فيقتصر على موضوعه وهو براءة الروح ولا يتعدى الى الطلاق المعلق على
 راءتماله لأنه لم يوجد منها حقيقة ولا عموم للمقتضى عندنا ومن يقول بعمومه لا يقع عليها الطلاق
 بهذا التعليق كما صرح به الولى العراقى الشافعى فكيف عند من لا يقول بعمومه وإن كان صريح
 اراء في العرف للضرورة ولا على يخص بها الشافعى حتى يختلف المذهبان بينهما فافهم والله أعلم
 • (سئل) • في رجل قال لزوجته المدخول بها أنت مطلقة منذ ثلاث سنين وهما يجتمعان
 هل تطلق الآن أم من وقت أسنده اليه والحال ان المرأة تقول لا أدري قما الحكم في ذلك
 • (أجاب) • تطلق من وقت الافرار وتتنوع الاحكام على ذلك والله أعلم • (سئل) • في
 رجل حلف بالطلاق من زوجته انه لا يؤويها هذه السنة فهل اذا آوت المكان ينصها من غير أن
 يؤويها هو بنفسه يقع عليه الطلاق أم لا • (أجاب) • لا يقع عليه الطلاق حيث لم يكن
 قصده أن ينكحها من المأوى والله أعلم • (سئل) • في رجل طلق زوجته واحدة وانقضت عدتها
 وسافر فسئل عن زوجته هذه فقال طلقها وانقضت عدتها فقبل له انك لم تطلق بل قصدت مضارتها
 وتركها معلقة فقال هي طالق ثلاثا فهل له التروح بها والحال هذه أم لا وهل اذا ادعى ذلك وصدقته
 بصدقه وان وله التروح بها أم لا • (أجاب) • حيث طلقها واحدة وانقضت عدتها صارت
 أجنبية لا يقع عليها شيء واذا كان انقضاء العدة معلوما عند الناس بصدقه وان ولما التروح بها واذا لم
 يكن معلوما وشهد به عدلان فكذلك كما خله في القضية والله أعلم • (سئل) • في رجل قال
 لزوجته في مشاجرة ابرأني حتى اطلقك فقالت له الله يبرئك من الحق والمستحق فقال لها روجي طالق
 على مذاهب المسلمين فهل تطلق واحدة رجعية أو أكثر من ذلك • (أجاب) • يقع واحدة رجعية
 ولا تقع البراءة من شيء من حقوقها والله أعلم • (سئل) • في رجل تشاجر مع زوجته فطلب
 منه الطلاق فقال لها أنت مطلقة من شهرين ويقول نويت الاخبار في الماضي كذبا هل يقع عليه
 الطلاق أم لا واذا قلتم يقع هل له أن يردها أم لا • (أجاب) • يقع قضاء لادبائه وعلى حكم
 القضاء له مراجعتها في العدة بغير عقد وبعدها بعد جدي حيث لم يصدر منه سوى ما ذكر والله أعلم
 • (سئل) • في رجل تخاصم مع جماعة فقال نكحون بنت فلان يعني زوجته طالق لا بد
 ما أطلبكم من قدام الحاكم رائد ان لم اطلبكم فهي طالق هل يتعلق الطلاق بطلبهم حتى اذا طلبهم لا يقع
 الطلاق أم يتجزأ أم لا يقع مطلقا ولا يصح كون نكحوا ولا تعليقا • (أجاب) • قياس ما قاله الكمال
 في فتح القدير وقد تعور في الحلف الطلاق يلزمي لا فعل كذا يريد ان فعلته لزم الطلاق ووقع فيجب
 ان يجري عليهم لانه صار بمنزلة قوله ان فعلت كذا فانت طالق وكذا تعارف اهل الارياق الحلف بقوله
 على الطلاق لا فعل انه يكون تعليقا لا انحصار بالجماع وهو جريان العرف باستعمال مثله وسوغ عمل
 النية فيه ومساعدة شاهد الحال عليه فانتل والله أعلم • (سئل) • في رجل قال في حال الغضب
 وسؤال الطلاق لزوجته نزلت عنها ازل ولا شرعيا هل تبين بذلك ام لا • (أجاب) • لم أومن تعرض
 لهذا في كلامهم لكن رأيت فروعا متعددة في الكتابات تقتضي انه يقع عند الطلاق السابق اذا

• طلب قال لها ان ابرأني
 طلقك بالثلاث فقالت أبرأك
 الله لا يقع الطلاق بذلك

• مطلب اقر بطلاق امرأته
 منذ ثلاث سنين الخ
 • مطلب حلف بالطلاق من
 زوجته انه لا يؤويها فآوت
 بنفسها
 • مطلب طلقها ثلاثا بعد ان
 اقر بطلاقها وانقضت عدتها
 الخ

• مطلب قالت له أبرأك الله
 فقال لها روجي طالق على
 الخ
 • مطلب قال لها انت مطلقة
 من شهرين بعد طلبها الطلاق
 منه ويقول الخ

• مطلب قال لجماعة تكون
 بس فلان يعني زوجته طالق
 لا بد الخ

• مطلب قال في حال الغضب
 وسؤال الطلاق نزلت عنها
 نزل ولا شرعيا الخ

وجدت النسبة أو دلالة الحال فيعين الاقتناء بالوقوع في الحادثة وإذا علمت أن هذا يصلح جوابا بالردا
 وشبهة وتأملت في فروع ذكرها صاحب البحر والتا تاريخية وغيرهما قطعت بما ذكرنا والله أعلم
 * (سئل) * في رجل حلف بالطلاق من زوجته على عريف أنه تبرطل من فلان بكذا حتى ترك
 نسبيته والعريف منكر هل يقع على الحالف الطلاق أم لا * (أجاب) * لا يقع لانه محتمل
 ولا يسرى انكاره عليه والله أعلم * (سئل) * في رجل قال لزوجته روي طالق تحلى لليهود
 وتحرى على وعن قال روي طالق تحلى للخنازير وتحرى على * (أجاب) * بانه رجعي لان
 قوله روي طالق صريح فيه وقوله تحلى لليهود او للخنازير لقولانه خلاف المشروع وهو لا يملكه
 وقوله وتحرى اي حرمة تحصل بانقضاء العدة اذ هو ثابت شرعا بصريح الطلاق بعد الدخول
 والله أعلم * (سئل) * في رجل قال لزوجته روي طالق هل تطلق طلاقا رجعا أم بائنا وإذا
 قلتم تطلق رجعا فما الفرق بينه وبين ما إذا اقصر على قوله روي ناويا به طلاقا حيث أفتيت بأنه بائن
 * (أجاب) * بأنه في قوله روي طالق القامعناه روي بصفة الطلاق وقوعه بالصريح بخلاف روي
 فان وقوعه بلفظ الكناية والله أعلم * (سئل) * في رجل أمر ابنه البالغ باتيان طعام
 للضيوف فتمنع فقال له ابوه زوجتك بنتين بدلا وتخالف امرى طلق فقال طالق طالق ولم يذكر
 الزوجتين بل قصد الاستخفاف به هل يقع عليه طلاقهما أو طلاق واحدة منهما بما يقوله هذا أم لا
 * (أجاب) * لا يقع قال في البحر وذكر اسمها أو اضافتها اليه كخطابها فلو قال طالق فقبل له من
 عنيت فقال امرأتى طلقت امرأتى ومقتضاه انه لو قال ما عنيت امرأتى لا يقع والقول قوله في ذلك
 اذ هو أعلم بقصده والله أعلم * (سئل) * فيما اذا شرط وكيل الزوجة على وكيل الزوج انه متى
 تزوج عليا أو تسرى عليها تكن طالقاهل اذا فعل ذلك بغير إذن الزوج يصح الشرط * (أجاب) *
 لا يصح الشرط اذا لم يذكر من احد الزوجين والله أعلم * (سئل) * في رجل اختصم مع آخر
 في ادخال بنته على زوجها فقال ابو البنت تكرر زواجي بمجارة مثل ابنتي ما يصير لها دخول الى
 شهر عاشوراء ولا نيسة له في ذلك فهل اذا دخل عليها أو ادخلها عليه قبل عاشوراء ثبت عليه شيء أم لا
 * (أجاب) * لا يثبت عليه شيء والمجار المعاد المنته فافهم والله أعلم * (سئل) * في
 رجل ضرب زوجته فلامه اهلها فقال انت مجارة انى ما اقربك غيرنا وطلاقا هل تطلق بهذا القول
 أم لا * (أجاب) * لا تطلق في الثانية في قوله لا ملك لي عليك لا سبيل لي عليك خليت سبيلك الحق
 بأهلك لو قال ذلك في حال مذاكرة الطلاق أو في الغضب وقال لم أنوبه الطلاق يصتق قضاء في قول ابى
 حنيفة وقال ابو يوسف لا يصتق ومعنى أنت مجارة انت منتقدة معاذة عما تكرر هينه وهو قريب
 من معنى هذه الالفاظ والله أعلم * (سئل) * في رجل قال ان رحلت من هذه القرية فأمرأتى
 طالق متى يعتد راحلا * (أجاب) * اذا نقل عامة متاعه بحيث يقول الناس فلان قد ارتحل والله
 أعلم * (سئل) * في رجل تشاجر مع زوجته فقال لها انت طالق الى سنتين ولا نيسة له فما
 الحكم * (أجاب) * يقع عليها بعد السنتين طلقة واحدة رجعية صرح بالحكم المذكور
 صاحب البحر والبرازية والولوالجية وغيرهم من كتب الحنفية قال في الولوالجية لان الطلاق لا يحتمل
 التآقت فتكون هذه اضافة الايقاع الى ما بعد السنة وفي البرازية تكون الى معنى بعد لان تأجيل
 الوقوع غير ممكن فأجل الايقاع فله والحال هذه ان يرجعها بعد ما في عدته اجبر عليها وعلى
 اولياتها والله أعلم * (سئل) * في رجل قال لزوجته أنت على حرام ونوى بذلك الطلاق ثم قال
 عقب ذلك في العدة أنت طالق ثلاثا فهل يلحق الثاني الاول ولا يلحقه لكون الثاني بائنا والاول بائنا
 والبائن لا يلحق البائن * (أجاب) * تطلق ثلاثا كما صرح به غير واحد من علمائنا قال في فتح القدير
 الطلاق الثلاث من قبيل الصريح الا حتى بصريح وبائن ومثله في البحر والنهر ومنع الغفار وغيرهما من

مطلب حلف بالطلاق من
 زوجته على عريف أنه تبرطل
 الخ

مطلب قال لزوجته روي
 طالق تحلى لليهود الخ

مطلب في الفرق بين روي
 طالق وروي فقط

مطلب امر الاب ابنه فتمنع
 فقال له ابوه طلق فقال
 طالق طالق ولم يذكر الخ

مطلب قال وكيل الزوجة
 لو كبل الزوج انه متى تزوج
 عليها الخ

مطلب امتنع الاب من ادخال
 بنته على زوجها وقال
 زوجتي الخ

مطلب ضرب زوجته فلامه
 اهلها فقال انت مجارة انى
 الخ

مطلب قال ان رحلت من
 القرية فأمرأتى الخ

مطلب قال لها انت طالق
 الى سنتين يقع بعده السنتين

مطلب قال لها انت على
 حرام ثم قال لها انت طالق
 ثلاثا تطلق ثلاثا

الكتب وفي مشتمل الاحكام والبائ لا يملق البائ بمعنى البائ السطى لا يملق البائ السطى اما البائ
 المعنوي يملق السطى مشتمل الثلاثة من المبسوط انتهى فالواهي حادثة وقعت في حلب رجل ابان
 زوجته ثم طلقها فلما قد اتفق به فمهم به عدم وقوع الثلاث لانه بائ في المعنى والبائ لا يملق
 البائ فاعتبار المعنى اولى من اعتبار المعطى كذا في السؤال وافق بعضهم بوقوع الثلاث قال في الفتح
 الحق انه يملقها مال ابن التلمذة في شرح الوهبية بعد كلام كثير ولا يخفى عليك بعد هذا الوجه في قول
 شيبا يعني الكمال بن الهمام في فتح الحق في واقعة حلب وهي ان رجلا ابان زوجته ثم طلقها فلما
 العدة ووقوع الثلاث اه وقد نسب بعض الناس كون عدم الوقوع دوا الاصح الذي عليه السوى الى
 قاصحان وحزر عليه في فتاواه المشهورة ولم يوجد وكذلك حزر في الكتب الكثيرة المعتمدة فلم
 يوجد فاندفع ذلك كيف لا وهو مخالف لما مثله في مشتمل الاحكام عن المبسوط من قوله اما البائ
 المعنوي يملق السطى مثل الثلاث وانه اعلم * (سئل) * في رجل وكل آخر في طلاق زوجته
 فطلقتها فلما لم ينو المولى الثلاث هل يقع ام لا * (اجاب) * لا يقع شئ فني كافي الحاكم من
 كتاب الوكالة لو ركه أن يطلق امرأته فطلقتها الوكيل ثلاثان نوى الروح الثلاث وقع الثلاث وان لم
 ينو الثلاث لم يقع شئ في قول ابي حنيفة وقال يقع واحدة درجة ومثل في كثير من الكتب وانه
 اعلم * (سئل) * في رجل ادعى على زوج اخته بالوكالة عنها انه طلقها بعد الدخول بها وطالبه
 بمهر صداقها وسأل سؤاله فأجاب بأنه استثنى فطلب منه اثبات الاستثناء فذكر أن لا يثبته
 له هل يلزم بالطلاق الثلاث ام لا حيث لم تشهد عليه شهود بأنه أوقع الثلاث ويكون القول قوله لا سيما
 وهو رجل صالح * (اجاب) * طاهر الرواية ان القول قوله وعند بعض المتأخرين لا يقبل قوله الا
 بينة وبعضهم فصل بين كونه معروفا بالصالح فيقبل قوله والا لا يقبل الا بينة وحيث على المتأخرين
 بعلبة فساد أهل الرمان يعني أن لا يعدل عن طاهر الرواية لما صرح حوايه ان ما خرج عن طاهر
 الرواية ليس مدحيا لابي حنيفة ولا قول له في البحر الرائق في كتاب القضاء ما خرج عن طاهر الرواية
 فله مرجوع عنه لما قرره في الاصول من عدم امكان صدور قولين مختلفين متساويين من مجتهد
 والمرجوع عنه لم يبق قول له اه وأقول كما غلب الصادق في الرجال غلب الصادق في النساء بل فيهم
 أبلغ ولم يثبت كره الروح فيصدر عنه الاستثناء ونكره لتخص منه فالتقييد بظاهر الرواية أحق
 وأولى وبقرض باطن الامر الى الله العلي العليم والله اعلم * (سئل) * عن حادثة حدثت
 بمدينة الشام فعرضت على علمائها فامتسوا عن الجواب عنها الا رجل شافعي المذهب من علمائها
 أتى بوقوع الطلاق فيها على الخالف وهي رجل صالح من العوام تشاجر مع عريف على محله يجي منها
 اموال لظلمة الشام بعد طله منه قدر افوق طاقته وضايقه في ادائه فقبال له على الطلاق بالثلاث
 انك من أهل السارق لامة الحاضرون على هذا الحلف فقال سمعت من العلماء الكرام نقلا عنه عليه
 الصلاة والسلام ان العرفاء في النار حل وقع الطلاق على زوجته بذلك أم لا * (اجاب) * بعد
 الجملة وسؤال التوفيق لتسام التحرير والتدقيق بقوله ما وقع بذلك عليها طلاق باجتماع من اتفقا
 واتفاق ووجهه الشك والاحتمال اذ لا يعلم ذلك الا الميمن المتعال كاصر حوايه في علمه أنت طالق ان شاء
 الله تعالى بأنه لا يطالع على ذلك بحال ولو أراد ما أجرى على لسانه الاستثناء فني بسبب ذلك الحال
 قال ابن فرسته في شرح النجم بعد أن ذكر مذهب مالك في ان شاء الله وعلى له بأنه لو لم يشأ الله
 ما أجرى على لسانه التطلق ولان مشيئة الله وقوعه عنه معلومة فلا يقع كالأعلى بمشيئة انسان
 غائب لا يوقف عليه اه ولا شك أن كونه من أهل النار أو لا لا يعلم بل العلم بواحد بعينه منهم ما الله
 الولي المتعال بخوار كونه من أهل النار عند العرزالجار بوجوب عدم الخلف في واقعة الحال
 اذ الحلف يكون يتحقق شرطه وهو عدم كونه من أهل النار وهو خاف عنا وعن سائر الابرا والاشرار

مطلب وكتبه في طلاقها
 فطلقتها ثلاثا

مطلب اذ هي الاشياء ولم
 يكن معه يمين في قبول قوله
 بخلاف

مطلب قال لا أثر على
 الصلح الثلاث انك من أهل
 النار لا يقع ومثله ان كان
 لا عذاب الخ وان كان رأسي
 الخ

ولا يعلم الا المومن المهين العزيز الجبار هذا وفي الحواشي الزاهدي ما هو صريح برمز (بم) لبرهان صاحب المحيط ان كان لا عذاب لابي في القبر فانت طالق لا يحنث لانه محتمل فلا يقع بالنكاح كما لو حلنا بسبب طير خلف احدهما انه غراب والاخر انه حمام ولم يعلم ذلك لا يحنث احدهما ورمز تلوه للجامع الاصغر لمحمد بن وليد السمرقندي قال له ان كان رأسي أثقل من رأسي فأنت طالق ثلاثا لا يقع لانه لا يعلم اه وهذه صرايح في واقعة الحال اذ لا يعلم كون العون الذي هو العريف المذكور من اهل الجنة دار القرار او من اهل جهنم التي هي دار النجار والفساق والكفار والله اعلم * (سئل) *
 في رجل وكل آخر في طلاق زوجته ناويا واحدة فطلقها ثلاثا متفرقة ما الحكم * (اجاب) *
 يقع طلاق واحدة وهي الاولى وتكون رجعية ويأغو الزائد وله مراجعتها في عدته والحال هذه والله اعلم * (سئل) * في امرأة فقيرة غاب عنها زوجها غيبة منقطعة وتركها بلا نفقة ولا منفق شرعي وتضررت بذلك ضررا ينافي ادعت عليه بذلك وأنه غاب فقيرة امهسر الا قدرته على نفقتها تاركا لها في منزلها ومحل طاعته ولا قدرة لها على أن تصبر على ذلك لتقهرها وطلبت من الحاكم الشافعي فسخ النكاح فأمرها بحضور اربعة تشهد بما تدعي فأحضرت رجلين عدلين شهدا على طبق ما ادعت فحكم بفسخ النكاح عليه مستوفيا شرائطه الشرعية لديه ثم تزوجت بعد انقضاء عدتها منه بزواج آخر يسترها وحضر الزوج الاقل ويريد ابطال الحكم هل له ذلك أم ليس له ذلك حيث كان عن ضرورة كلية مسوقة * (اجاب) * حيث ثبتت الضرورة واشتدت الحاجة الى ذلك صح الفسخ على الغائب كما أفق به قاضي الهداية وغيره وليس للعتق ولا غيره ابطاله هذا هو المفتي به عند المحققين من علمائنا والله اعلم * (سئل) * عن حيلة اثبات الطلاق على الغائب ماهي وهل صرح أحد بحيلة في ذلك نافعة مع ان الحمل جدير به لما يلحق النساء من الاضرار والمشقة والعذاب * (اجاب) * نقل في جامع النصولين عن الذخيرة حيلتين احدهما بدعوى كفالة المهر على حاضر واخرى ان تدعى على آخر ضمان العدة معلقا بوقوع الفقرة وتطالبه بالاداء وتبرهن على ما ذكر ويحكم بالفقرة والضمان قال هذان الوجهان قلما يوجدان في تصانيف المتقدمين ولكن ينبغي للقاضي أن يبحث في سماع مثل هذه الدعوى نظر الغائب ثم قال أقول يرد في هذه الحيلة يعني الثانية ما يرد في الحيلة الاولى من النظر ورمز (صه) للخلاصة قائلا ورد ذلك النظر فيه ايضا ثم قال ولكن مع هذا الوحكم بالفرقة على الغائب نفذ حكمه لاختلاف المشايخ فيه وفي البحر حيل اثبات طلاق الغائب كلها على الضعيف من ان الشرط كالسبب اه وقدم في جامع الفصولين قبل هذا انه قد اضطرب في مسائل الحكم الغائب وعليه ولم يصح عنهم أصل قوى ظاهر تبني عليه الفروع بلا اضطراب ولا اشكال فالظاهر أن يتأمل في الوقائع ويلاحظ الحرج والضرورات فيفتي بحسبها جوارا أو فسادا ثم قال مثلا لو طلق امرأته عند العدول ثم غاب أو غاب المديون عن البلد وله نقد وبرهن على الغائب واطمأن قلب القاضي وغلب على ظنه انه حق لا تزوير ولا حيلة فيه ينبغي أن يحكم على الغائب وله وكذا ينبغي للمفتي الفتوى بجوازه دفعا للحرج وتماه فيه والله اعلم * (سئل) * فيما ذكره شيخ الاسلام المرحوم الشيخ محمد بن عبد الله الغزي التمرثاشي في منته تنوير الابصار في باب الطلاق الصريح بقوله بخلاف أكره بالتاء المثناة من فوق فانه يقع به الثلاث ولا يدين في الواحدة بعد تصريحه بوقوع الواحدة البائنة ان لم ينو ثلاثا في قوله اكبره بالباء هل قوله فيه بالتاء المثناة من فوق ضبط صحيح أو غلط صريح أو سهو جرى به القلم وسبق اليه كناية القضاء والقدر حكم وعلى تقدير الثالث لو قدر وقوعه عن يقع طلاقه غير فارق بين المثناة والمثناة أو فارقا بينهما بما علمه الله هل يكون ثلاثا أم واحدة بانه ام رجعية أم يفترق الحال بين النية فيه وعدم النية وهل للاصحاب في هذه المسئلة بمخصوصها أي مسئلة التاء المثناة من فوق نص ضعیف أو صحيح أو دلالة تقوم مقام الصريح الجواب متصلا على الوجهين والى الطريق

مطلب وكله في طلاق
 زوجته فطلقها ثلاثا

مطلب حكم الحاكم الشافعي
 بفسخ نكاح الزوج الغائب
 ليس لغيره ابطاله

مطلب في حيلة اثبات الطلاق
 على الغائب

مطلب فيما ذكره صاحب
 التنوير بقوله الخ

الاحسن بما لا مزيد عليه * (اجاب) * قوله في المستر المذكور بالنساء المتأخر من مرق ذحول
والمذكور في كلامهم بالنساء الثلاثة في البحر الذي هو معترف منه قال وشاربني صاحب الكفر أخش
الطلاق الى كل وصف كان على آدمي لانه للتفاوت وهو يحصل بالينونة وهو أخش من الطلاق الرجعي
فدخل تحت الطلاق وأسرأ وأسرأ وأخسه وأكره وأعطاه وأطوله وأعرضه وأغفره الا قوله
أكثر بالنساء الثلاثة فانه يقع به الثلاث ولا يدين اذا قال فويت واحدة اه ولم يرأ أحد اميطة بالنساء
النساء من فوق واما الكل فمسطه بالمتلة وجمع له في مقابلة اكبر بالمودة فكان عن سهو قطعائم الواقع
بالنساء كما سبق اليه فلم هذا الفاصل فالذي يقتضيه نظر القضية انه يقع به الثلاث ولا يدين وبذلك
ما سرح به فاصيحا في زلة القارئ في فروغ كثيرة فائلا ما يرجعه الى انه لو ذكر حرفا مكان حرف
وان غير المعنى لا تضد صلاته حيث كان الفصل بين الحرفين لا يأتي الا بعبث كالكلام مع الصاد والصاد
مع السين والنساء مع التاء عند أكثر المشايخ وذكر أيضا مع الخطأ في الاعراب اذا كان يفهم منه
ما يفهم من المصواب لا تصد أيضا مستدلا بأنه لو قال لرجل زيت بالحفض او قال لامرأة زيت
ينصب التاء بخلاف الخطأ في الاعراب مما لا يمكن الاحتراز عنه فاذا كان هذا في مثل الصلاة
ومثل الحد لا يؤثر فكيف في الطلاق وقد غلب على السنة الناس ذكر أكثر وكثير ولا يهتم بها
الا ما يههم من أكثر وكثير فيجب أن يقع به ما يقع بالآخرى وسر حوا فاطمة بوقع الطلاق بالاعطاء
المحضة وهي تلاق وتلاغ وطلاع وطلائ وتلاك ولم يعتبروا به ابدال الحروف ولولا عدم الفراغ
للاطالة لكتبنا في ذلك رسالة وفي هذا القدر كفاية والله اعلم * (سئل) * في رجل حلف بالطلاق
لا يدخل دار فلان فأدخل محمولا هل يبحث ام لا واذا قلتم لا يبحث هل يعمل اليمين به حتى اذا دخل بعده
بنفسه لا يبحث ام لا * (اجاب) * لا يبحث ولا تعمل اليمين به على الصحيح وقال السيد ابن شجاع
يعمل وهو أرفق بالناس ذكره في فتح القدير والبحر وغيرهما فعليه لا يبحث بالدخول بنفسه بعده وقد
أفتى به بعض الناس ميلالى ما هو الأرفق بالناس مع كونه خلاف الصحيح والله اعلم * (سئل) *
في رجل تزوج ابنة الصغرى بزوجته وشرط انه متى تزوج ابنه المذكور أو تسرى عليه أفتى طالق منه ببيع
الصغير وتزوج عليها امرأة هل تطلق أم لا تطلق لقصد الشرط * (اجاب) * لا تطلق لقصد الشرط
المذكور وقد تقرر ان السكاح لا يطل بالشرط الماسة وأن طلاق الصغير لا يقع سواء كان معلنا
أو مبرا والله اعلم * (سئل) * في رجل غضب من زوجته الحرة المدخولة فقال لها أريدني وأما
اطلقك فتأملت له أبرأ الله فقال روي طالق هل يتنفع عليه مراجعتها في عدتها أم لا وله مراجعتها
ولو قال لها ذلك مرتين نوى التأكيد أو التأسيس أولا ولا * (اجاب) * لا يتنفع عليه مراجعتها
في عدتها بذلك اذا لاراء المدكور مستقل بنفسه لم يعلق الطلاق عليه لان قوله وأنا أطلقك وعدي به
وقوله روي طالق انشاء طلاق وسواء قال ذلك مرة أو مرتين لعدم استكمال العدد الموجب للينونة
في الحرة مع بية التأخير حيث لم يقع قسلة حتى فافهم والله اعلم * (سئل) * في رجل حصل له
غضب من إحدى زوجتيه المدخولة فقال لها روي طالق مثل اختي ماذا يلزمه * (اجاب) * هو
طلاق بائن حيث نواه قوله المراجعة بعقد جديد والله اعلم * (سئل) * في رجل قال لامرأته
في سال العصب روي طالق بالسكون هل يقع عليها طلاق واحدة بآسة بدون السته نحو اذحي
طالئاً أم رجعية * (اجاب) * يقع واحدة رجعية وان نوى الاكثر أو الابانة أو لم ينو شيئا لانه مخرج
اذا لكايه ما تمعمل الطلاق ولا يكون الطلاق مذكورا أيضا كما سرح به فاضيحان في الكليات واما
الصرح مذكورا ولو اقتصر على لفظ روي معنى اذهي لكان من الكليات فتعمل فيه النية كما هو
من صريحه في كلام أئمتنا والله اعلم * (سئل) * في رجل طلق زوجته ثلاثا وتزوجت بعد
انقضاء عدتها منه بصغير لا يعلق بقول ايه له بهر معلوم لدى شهود ودخل بها وطلقتها ابو الصغير

مطلب حلف بالطلاق
لا يدخل دار فلان الخ

مطلب تزوج ابنة الصغرى
وشرط انه متى تزوج عليها
الخ

مطلب اذا قالت له أبرأ الله
فقال لها روي طالق
لا يتنفع عليه مراجعتها

مطلب اذا قال روي طالق
مثل اختي كان باسا

مطلب اذا قال روي طالق
بالسكون كان رجعية

بعرض للصغير وترزوجه المطلق لها ثلاثا فورا ودخل بها ووطئها فقبل له انهما لم يحل فطلقها وترزوها
 اخوه البالغ فورا وخطبها ولم يطأها وطلقها فالحكم في ذلك كله الجواب مع بيان الوجه في ذلك
 * (أجاب) * نكاح الصبي صحيح بعقد أبيه له بخضرة من بعده النكاح بحضورهم وطلاق أبيه
 لا يقع سواء كان بمال أو غيره قال في جامع الفتاوى وفي شرح النافع للمصنف إذا جامعها المراهق
 قبل البلوغ فلا بد أن يطلقها بعد البلوغ لأن الطلاق منه قبل البلوغ غير واقع وقد صرحوا بأن المراد
 بالمراهق الذي يجامع مثله وتقرئ آيته ويستهي الجماع وقد رده شمس الأئمة بعشر سنين وحيث
 تقرئ ذلك فالمرأة زوجة للصبي باقية على عصمته وعقد المحلل له غير صحيح ووطؤه لها وطء شبهة
 لوجود العقد وان كان فاسدا فيجب مهر المثل والعدة ويثبت النسب عند أبي خنيفة ان ولدت للمدة
 المنصوص عاينها في الكتب ولدا وهي ستة أشهر وانما لم نقل يثبت نسبه من الزوج لأنه صبي والصبي
 الذي لا يعلق لا يثبت نسبه لعدم تصور الولد منه وقد أجمعت علماءنا على أنه لو جاءت امرأة الصبي بولد
 لا يثبت نسبه منه وإذا علمت أن عقد المحلل له غير صحيح علمت أن طلاقه وعدم طلاقه سواء أذهى أجنبية
 عنه وأبست برزوجه والحال هذه وكذلك عقد أخيه وقع باطلا وخلوته بها بغير وطء لا توجب مهرها
 ولا عدة لأن الخلوة إنما توجبها في النكاح الصحيح وقد علمت أنه باطل وطلاقه لغوا لا طلاق من
 أجنبية هذا بناء على أنه لم يجز قضاء فاض يرى وقوع طلاق الأب على ولده بعوض ولا قضاء فاض
 بعد وقوع طلاق الأب بعدم لزوم عدة من الصغير فان يرى للعلماء مجال في الحكم المركب من
 مذهبين الصادق من حاكم أو حاكمين فلا نشير إليه حتى نطلع عليه والله أعلم * (سئل) * في رجل
 طلق زوجته طلاقا واحدة رجعية فأدعت عليه لدى الحاكم الشرعي بمؤخر صدقها فقبل له طلقها
 بواحدة فقال بالخمس هل يصدق أنه قالها كاذبا ويدين أم لا * (أجاب) * نعم يدين وقد صرحوا
 بأنه لو أقر كاذبا لا يقع ديانته إلا ما كان وقوعه قبله في البحر وغيره والله أعلم * (سئل) * في عاى
 تشاجر مع زوجته فقال له ابنه منها طلقها فقال ان كان لك فيه مصلح تكون طالقة ناويا تعليقا هل تطلق
 أم لا * (أجاب) * لا تطلق والله أعلم * (سئل) * في رجل تشاجر مع ابى زوجته فطلقها
 ثلاثا وانشأ متصلا بحيث أنه سمع وأسمع الحاضر من فهل إذا قالوا لم نسمع وأسمع هو نفسه يصح
 انشاؤه والقول قوله في ذلك أم لا * (أجاب) * هذه المسئلة وقع فيها اختلاف وكلام واسع لهم
 والذي ترجح عندي أن القول قوله لأنه ظاهر الرواية وعليه المقاتلة بفساد الزمان وفيه نظر إذا فساد
 كما يكون من جانب الزوج يكون من جانبها أيضا فبطل الاستدلال به ووجب اتباع ظاهر
 الرواية الذي هو قبول قول الزوج والله أعلم * (سئل) * في رجل قال لزوجته انت طالق الان شا
 الله تعالى بوصل الهمزة هل يقع عليه الطلاق أم لا * (أجاب) * لا يقع عليه الطلاق إذا لم يقصر
 على الاوان لا يقع لأن هذا استثناء والايقاع إذا الحقة الاستثناء لا يبقى ايقاعا وكذا لو قال ثلاثا ان
 او قال ثلاثا ان لم يكن لأن هذا كله شرط والايقاع إذا الحقة شرط لم يبقى ايقاعا كذا صرح به علماءنا
 ومنهم صاحب التاترخانية فيها نقل عن الحاوى والواقعات للناطقي ونص في البحر أنه قول أبي يوسف
 قال وعليه الفتوى اه * (سئل) * في رجل ولده حاكم قسم قرية فالتخذ كالأثم غضب منه لآخر
 فقال على الطلاق ثلاثا ما نطلع تحت يدي كالأثم عزل الحاكم المولى على القسم ثم ولده بعد مدة قسم
 القرية ثانيا ونصب الحاكم الكيال بنفسه على الكيالة من جانبه فهل يحث الخائف المذكور بالكيل معه
 أم لا * (أجاب) * لا يحث الخائف ان نوى بكونه تحت يده تحت قدرته أو سلطانه أو ملكه
 أو جوره أو حاله هذه ليس تحت يده بل هو تحت يد الحاكم الذي نصبه فلا يحث لاتسقاء شرط
 الخث وان نوى بكونه تحت يدي كونه كالأثم عليه تكلم يحث كما هو ظاهر وان لم يكن لهنية يحث
 لانصراف الكلام الى المتعارف عند الاطلاق والله أعلم * (سئل) * وهو بيت المقدس عن

مطلب طلق زوجته ثلاثا
 وترزجت بصغير بعقد أبيه
 وطلقها ابو الصغير بعوض
 الخ

مطلب طلق زوجته رجعية
 فقبل له طلقها فقال بالخمس
 يصدق الخ
 مطلب قال له ابنه طلقها
 فقال ان كان لك الخ

مطلب طلقها ثلاثا وادعى
 الانشاء متصلا

مطلب قال لزوجته انت
 طالق الان شا الله بوصل
 الهمزة أو الاوان لا يقع

مطلب ولده الحاكم قسم
 قرية فالتخذ كالأثم
 بالطلاق انه لا يتخذ كالأثم
 ثم نصبه الحاكم كالأثم

رجل قيل له ان نساء لذهبن الى القرية الملاية يجتر بن بهما فقال ان كان قد راح واحد منهن ايها
 فبى طالق قيتين ان انتين منهن ذهبتا الى القرية معا هل يقع الطلاق عليهما أم يقع على واحدة منهما
 أم لا يقع على واحدة منهما * (اجاب) * بأنه يقع عليهما لا ارادته منعهن عن التكريب الا اذا نوى
 واحدة معينة أو مهمة فيدين فيقع على المعينة في صورتهما وعليه التعيين في المهمة مستدلالاً بأن
 واحدة مكررة في سياق الشرط وتم وطول بالقل لم يكن عنده من كتبه ما فيه صريح المقتل فلما رجع
 الى منزله بالرملة راجع كتبه فكتب ما صورته في الولو الجية من باب الابلاء لولحلف لا يقرب واحدة
 منهن فهو مول منهن ان مصت الاربعة الاشهر من حلته من جميعا لان واحدة مكررة في محل التي قسم
 اه وفي المنهاج لاني قد سمعت عمر من الحنفية ولو قال والله لا اقرب واحدة منكما فهو مول منهما فان
 مصت المدة من غير بيعا بابنا اه وفي شرح العنار شرح توير الابصار لشيخ محمد بن عبد الله العري
 الترمثي ناقل عن فتح القدر في باب الابلاء ولو قال لئن والله لا اقرب احداً كن جعلناه مولياً من
 واحدة وقال زفر مول من الاربعة حتى لو مصت أربعة اشهر ولم يقرب احداً كانت واحدة وعلى
 الروح ان يعينها وعنده بن كاهن لان قوله احداً كن وواحدة ممكن سواء ولو قال لا اقرب واحدة
 منكن يبرمولى منهن جميعاً وكذا احداً كن لا يبرم لأنه معرفة وكذا لا يصح أن يقال لكل
 احداً كن على درهم وأما واحدة منكن فمكررة مصبة قسم ولا يصح لكل واحدة على درهم ومثله
 في شرح المجموع للمصنف ولا من ملكت وفي الكوكب الدرري للاستدلال على مسألة السكر في سياق
 التي تم سواء باثرها السابق نحو ما احداً قائماً أو باثرها عاملاً نحو ما قام أحد وسواء كان السابق
 ما اولاً اولاً اولاً اولاً اولاً ان ثم ان كانت السكر صادقة على التليل والكثير كشيء أو ملازمة للشيء
 نحو احداً داخله عليها من نحو ما جاء من رجل أو واقعة بعد لا العاملة عمل ان وهي لا التي لشيء الجنس
 فواضح كونها للعموم وما عدا ذلك نحو لا رجل قائماً بنجب الخبر وما في الدار رجل فالصحيح انها
 للعموم ايضاً ونقله شيخنا ابو حيان في الارشاد والكلام على حروف الجز عن سيبويه لكها
 طاهرة في العموم لانص فيه ولهذا انص سيبويه على جواز مخالفة تقول ما فيها رجل بل رجلان
 ولا رجل فيها بل رجلان أي رفع رجل كما تقرر عن الطاهر فتقول جاء الرجال الازيد اذهب الميرد الى
 انها ليست للعموم وتبعه عليه الميرجاني في أول الايضاح والزمخشري في تفسير قوله تعالى ما لكم من
 العبيد وقوله تعالى ما يا أيهم من آية كذا اطلاق الصلة المسئلة ولا تمن استثناء شيء فقد ذكرته
 في كتاب التمهيد وهو سلب الحكم عن العموم كقولنا ليس كل عدد زوجي فان ذلك ليس من باب
 عموم السلب أي ليس حكماً للسلب على كل فرد والالم يكن في العدد زوج وذلك باطل بل المقصود بهذا
 الكلام ابطال قول من قال ان كل عدد زوج اذا علمت ذلك فيتمشع عليه مسائل وذكر ثلاثاً ثم قال
 الرابعة اذا كان له زوجات فقال والله لا أطأ واحدة منكن فله ثلاثة احوال احدها ان يريد الامتناع
 عن كل واحدة فيكون مولياً من كلهن ثم قال الحال الثاني أن يقول أردت الامتناع عن
 واحدة منهن لا غير فيقل قوله لاحتمال اللفظ وقال الشيخ ابو حامد لا يقبل للتمية والصحيح الاول
 ثم قد يريد معينة وقد يريد مهمة فان أراد معينة فهو مول منها ولو لم يرب بالبيان كما في السلاق ثم قال وان
 اراد واحدة من مهممة أمر بالتعسير قال السرخسي ويكونه ولياً من احداً من الاعلى التعيين
 ثم قال الحال الثالث ان يطلق اللفظ ولا ينوي تعميماً ولا تخصيصاً فهل يحمل على التعميم أم على
 التخصيص بواحدة وجهان اصحهما الاول وبه قطع البغوي وغيره اه كلامه وفي الجامع الصغير في
 مسألة ان لبت نوباً أو أكلت طعاماً أو نربت شراباً قال عبت نوباً ونوباً أو طعاماً دون طعام
 دين فيما يمينه وبين الله تعالى قال لانه نكر الطعام والنوب وان نكره في موضع الشرط وموضع الشرط
 بنى والسكر في موضع التي تم فتصح نية التخصيص فيه ولا يصح قضا لان التخصيص خلاف

مما لم يقبل له ان نساء
 ذهبن الى القرية الملاية
 فقال ان كان قد ذهبت
 واحدة من الخ

مطلب يتعلق بالسكر
 في سياق التي وفي مسائل
 شوية

الظاهر وفيه تخفيف على نفسه فلا يصدق اه وفي تلخيص الجامع الكبير لمحمد بن عباد بن مالك
داد الشهير بالخلاطى من باب الايلاء ولو قال ان قربت واحدة منكافوا واحدة منكافا طالق كان مولى
منهما تطلق بالبركتاهما وبالحنث احدهما لان النكرة في الشرط اعم وفي الجزاء تخص كهى في النفي
والاثبات ولو قال فهى طالق طلقا بقرب بانهم لانها كناية عن الدخلة تحت الشرط فعمت بعمومه اه
وفي مسئلتنا لفظ فهى طالق لا لفظ فواحدة منكن طالق فهى كناية عن الدخلة تحت الشرط الذى
هو رواج واحدة فعمت بعمومه بخلاف قوله فواحدة منكن طالق فان واحدة فيه نكرة وقعت
في الجزاء فتخص ولا يستفاد من لفظ واحدة وصف التوحيد فقد نصوا على انه لو كان تحتها اربع
نسوة وله عبيد فاقبال ان طلقت واحدة منهن فبعد من عبيدى حر أو طلقت اثنتين فبعد ان حران
أو طلقت ثلاثة فثلاثة أعبد أحرار أو طلقت اربعا فأربعة أعبد أحرار فطلقهن معا أو مفترقا أى مرتبا
في الكل أو البعض عتق عشرة من عبيده واحدا بطلاق الاولى واثنان بطلاق الثانية وثلاثة بطلاق
الثالثة وأربعة بطلاق الرابعة ومجموع ذلك عشرة فلو اشترط وصف التوحيد في لفظ الواحدة لم يقع
العتق على الواحد في صورة طلاقهن معا لانه حينئذ لم يطلق واحدة حال كونها مفردة بل طلقها
في جملة نساؤه الاربع فذهاب الزوجتين معا لا يمنع وقوع الطلاق على كل واحدة كذلك وكلام تلخيص
الجامع صريح في ذلك هذا ما ظهر لى والله اعلم

(باب الايلاء)

مطلب انت محترمة على
خمس سنين ايلاء

مطلب اذا وطئها في مدة
الايلاء يلزمه كفارة يمين
مطلب قال لزوجتيه كونا
محترمتين على من هذا الخ

مطلب علق طلاق زوجته
على وطئها قبل عشرة أشهر

مطلب دعا امرأته الى
الخروج معه فابت فقال ان
لم تخرجي معي فانت حرام الخ

مطلب غضب من امرأته
فقال لها انت محترمة من الخ

مطلب قال لامرأته تكوئي
على مثل اخواني الخ

(سئل) في رجل قال لزوجته أنت محترمة على خمس سنين وقد مضت من غير جاع
نما الحكم *(اجاب)* هذا ايلاء بقريته ضرب المدة وقد بان بتضي أربعة أشهر من وقت
اليمين وبانقضاء عتقها منه تحلل للزوج والله أعلم *(سئل)* في رجل قال لامرأته انت
محترمة على أربعة أشهر ثم وطئها في الاربعة أشهر فماذا يلزمه *(اجاب)* يلزمه كفارة يمين والله
اعلم *(سئل)* عن رجل قال لزوجتيه كونا محترمتين على من هذا الوقت الى عويشرة
السنة الا تية بعد هذه الا تية وكان في شهر ردى القعدة فماذا يلزمه بوطئها *(اجاب)* هذا
ايلاء منهما يلزمه بوطئ كل واحدة منهما قبل مضى أربعة أشهر كفارة مستقلة لتعدد
الايلاء كما ذكره في البحر واذا مضت اربعة أشهر من وقت الخلف بلا جاع وقعت طلاقه بائنة على كل
واحدة وبعضى اربعة أشهر تقع اخرى ان كانت في العدة كافي الظهيرة أو بعد التزويج بها كإناص
عليه في الكتروه هكذا الى ان تقع الثلاث على كل واحدة منهما فليندرك امره بالوطء قبل وقوع ذلك
والله أعلم *(سئل)* في رجل علق طلاق زوجته الحرة المدخول بها على صفة هي انه اذا وطئها
قبل عشرة أشهر غضى فهى طالق فما الحكم *(اجاب)* هذا ايلاء فان وطئها قبل اربعة أشهر
طلقت طلاقه رجعية يملك ما اجعته في عتقها لحنثه قبل مضى مدة الايلاء وان لم يطأ حتى مضت
أربعة أشهر بان منه لبقاء الايلاء لعدم الحنث بالوطء قبلها وبالحنث بالوطء قبل مضى الاربعة أشهر
انتهت يمينه بالطلاق الرجعي وبطل الايلاء فافهم والله أعلم *(سئل)* في رجل دعا امرأته
الى الخروج من القرية معه فابت فقال لها ان لم تخرجي معي فانت حرام من الحول الى مثله ناويا مجرد
الحرمة لا الطلاق فلم يخرج معه *(اجاب)* هو يمين ان حنث فيها بالوطء قبل اربعة أشهر كفر
كفارة اليمين ومضى حكمها وان لم يحنث به لزمه ما يلزم المولى من الطلاق البائن وبقيت أحكام المولى
لازمة عليه حيث يحنث بالوطء عندنا والله أعلم *(سئل)* في رجل غضب من زوجته فقال
لها انت محترمة على من الجمعة الى الجمعة ناويا الحرمة المطلقة *(اجاب)* لا يلزمه طلاق ولا كفارة
عين لعدم وطئها في المدة المخوف عليها وهي من الجمعة الى الجمعة والله أعلم *(سئل)* في رجل
قال لامرأته تكوئي على مثل اخواني من اليوم الى مثل اليوم ناويا عدم قربانها السموعا وتكوئي على

بالسبع المحرمات ويريد الحرمة المجردة بماذا يلزمه * (أجاب) * أما قوله تكون في على مثل أخواني فقد ارتفع بمعنى الأسبوع حكمه ونفي الحكم في قوله وتكون في على بالسبع المحرمات نافية للحرمة فهو عين يلزمه بقرنها كسائر الميوز هي أما الطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة هو غير واحد من هذه الثلاثة وإن لم يقدر على واحد منها صام ثلاثة أيام متوالية والله أعلم * (سئل) * في رجل تشاجر مع زوجته فقال حرمها الله على مدة أربع سنين مثل أمي وأختي ونفي فاصد الإجاب تحريرها لهذا المدة فقط فماذا يلزمه به هذا القول * (أجاب) * إذا وطئها قبل مضي أربعة أشهر من وقت القول بكفر كفارة يمين فيحترق رقبة أو يطعم عشرة مساكين أو يكسوهم وإن عجز عن التحرير والإطعام والكسوة صام ثلاثة أيام متتابعة وإن مضت أربعة أشهر قبل الوطء وقعت عليه طلاق بائنة فيجوز دعه عليها ويطلقها ويكفر لأن هذا الإيلاء وحكمه ما ذكرنا والله أعلم

* (باب الخلع) *

* (سئل) * في صغيرة خالها عها على ثور غير معين الترمه قبل زوجها ذلك هل يلزم عها ثور وسط ولا يسقط شيء من مهرها أم لا * (أجاب) * لا ينقطع شيء من مهرها ويلزم الم ثور وسط بالترامه لبدل الخلع المذكور والله أعلم * (سئل) * في رجل سأل زوج منه الصغيرة المدخول بها أن يخالها على كذا دراهم عليه هو محتلمها على البدل المضاف إلى الأب هل يصح الخلع وبطلان الأب بالبدل الذي الترمه وجعله عليه والمرأة تطالب الزوج بما لها عليه بحيث كانت يعبراً بينهما ولا يرجع الزوج بما أخذته منه على الأب وكيف الحكم * (أجاب) * حيث أضاف الأب البدل إلى نفسه صح وزمه ولا يسقط من مهرها شيء فتطالب الزوج بما لها عليه ولا يرجع به على الأب إذا لم يضمن له ذلك وأما يلزمه البدل الذي الترمه في عقد الخلع والله أعلم * (سئل) * في امرأة استدانت من أخيها ثقتها التي فرضها القاضي بامر القاضي ثم خالها الزوج ووقعت البراءة المعتاة بينهما بعد الخلع هل يسقط دين الأخ وإذا قلتم لا يسقط فهل يطالب الزوج أم الزوجة * (أجاب) * لا يسقط دين الأخ وله مطالبة أي ما شاء والله أعلم * (سئل) * في رجل قال لزوج بنته البائنة المدخول بها طلقها والله مستون غر شافوكل من طلقها ثلاثاً هل يستحق الستين على الأب أم لا ولها مطالبة الزوج بما عليه من مهرها * (أجاب) * لا يستحق ذلك ولها مطالبة به مهرها وقد وقع عليها الطلاق الثلاث مجازاً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كما صرح به في الكافي وغيره فراجع إن شئت والله أعلم * (سئل) * في رجل خال زوجته بعد الدخول بها وقبض بمجل صداقها على مال معلوم ولم يذكر المهر هل له أن يرجع بالمقبوض أم لا * (أجاب) * لا يرجع به على الصحيح كما نقله صاحب الجبر عن المحيط وصرح به في جامع القصولين عن فتاوى قاضي طهرو وغيرهما والله أعلم * (سئل) * في بنته زوجها بدها أبو أيها الرجل بعهر معلوم ثم دعت المصلحة إلى الخلع وأراد البتة والأب صحة الخلع على وجه يسقط المهر عن الزوج فما الحيلة في ذلك * (أجاب) * ذكر البراءة في ذلك ثلاث حيل * أحدها أن يخال ع أجني مع زوجها على مال قدر المهر فيجيب البدل على الأجني للزوج ثم يحيل الزوج بما عليه من الصداق إن له ولاية ببص صداقها على ذلك الأجني فببراً الزوج عن المهر ويكون في ذمة ذلك الرجل * والثانية أن يحيل بالصداق على الأب يعني أن كان وإن لم يكن فليخذ كما في مسند أبيه الزوج منه وينقل إلى ذمته إذا كان أملاً من الزوج أو مثله * قال وذكر الحاكم حيلة أخرى أن يقر الأب يعني أو البتة بقبضه ثم يطلقها ويبرأ الزوج في الظاهر وتعتب هذا وقد صرحوا بأن الزوج إذا خالها على صداقها على أنه ضامن له صح الخلع ويضمن البتة للزوج نصف الصداق الواجب بالطلاق قبل الدخول والله أعلم * (سئل) * في رجل سأله زوجته أن يطلقها

مطلب قال حرمها الله على مدة أربع سنين مثل أمي الخ

مطلب في صغيرة خالها عها على ثور الخ
مطلب خالها أبوها على بدل الترمه له ولا يسقط من مهرها شيء

مطلب استدانت من أخيها بامر القاضي ثقتها المروسة ثم الخ
مطلب قال لزوجها طلقها والله كذا فوكل من الخ

مطلب لو خالها بعد الدخول وقبضها المجل لا يرجع عليها
مطلب الحيلة لسقوط المهر عن الزوج فيما إذا دعت الخ

مطلب فطلقتها على رضاع
ولدها الذي هي حامل به
وعلى امساك الخ

على ارضاع ولدها الذي هي حامل به وعلى امساك مدة سنين معلومة فطلقتها على ذلك هل يلزمها ذلك
ويكون حكمه حكم الخلع * (اجاب) * نعم يلزمها شرعا فقد صرحوا بصفة الخلع على
امساك الولد مدة معلومة وعلى ارضاعه اذا كان رضيعا وان لم يبين المدة وترضعه حولين والطلاق
السكان على عوض بمنزلة الخلع وعن صريح بذلك صاحب الوجيز وغيره بل هو في هذه المسئلة من جملة
ما يطلق عليه اسم الخلع فقد نص في الجوهر انه عبارة عن عقد بين الزوجين المال فيه من المرأة تبذله
له فيخلعها أو يطلقها وفيها ايضا ألفاظ الخلع خمسة ذكر من جملتها طلق نفسك على ألف ولان امساك
الولد وارضاعه مدة معينة منفعلة معاوضة وهي تقوم بالعقد فصح جعلها بدلا عن خروج البضع عن
مالكه بلفظ يقع به ذلك والله أعلم * (مسئل) * في رجل قال لا تخرطني امرأتك على هذه
البقرات الاربع وعلى عشرين قرشا على ففعل هل يصح ذلك ويلزمه دفع البقرات الاربع والعشرين
من القروش أم لا يصح * (اجاب) * نعم يصح ذلك ويلزمه دفع ما التزمه كما صرح به صاحب
النهاية في باب العتق على جعل وغيره والله أعلم

* (باب الظهار) *

مطلب لو قال لامرأته انت
على محترمة فهو ظهار

* (مسئل) * في رجل غضب من زوجته فقال أنت على محترمة مثل اختي سنتين فما الحكم
* (اجاب) * هو ابراء على قول أبي يوسف وعلى قول محمد ظهار وصحح أنه قول الكل فاذا عرفت
أنه ظهار فالأمر به عليه ان كان غنيا عتق رقبة فان لم يجد أي بقدر فصيام شهرين متتابعين ليس
فيهما رمضان ولا الايام المنهية الخمسة المعروفة فان لم يقدر أو طعم ستين فقير اغدا وعشاء مشبع ولا يحل
لها الخروج ولا الايوام بها ان يترى زوجها البقاء على عصمته فان جامعها في اثناء الصوم
استأنفه واستغفر ربه فقط وهي زوجته من كل وجه وان ترتبت الاحكام المذكورة عليه فافهم
والله اعلم * (مسئل) * في رجل قال لزوجته انت مثل اختي في هذه الليلة ناويا الحرمة المجردة
فما الحكم * (اجاب) * موجب هذا على ما صحح أنه قول الكل انه ظهار موقت فيرتفع بضيء
الليلة ولا يلزمه شيء بالعود بعدها كما نص عليه في البحر وغيره والله أعلم * (مسئل) * في رجل
نشا بر مع زوجته فقال لها روي طالق محترمة مثل اختي ناويا مجردا الحرمة المطلقة هل له أن ينكحها
أم لا * (اجاب) * بقوله طالق وقع الطلاق الرجعي لانه صريح وبقوله محترمة الخ ناويا الحرمة
المجردة يكون ظهارا فيلزمه كفارة الظهار لقوله مثل اختي الذي هو تشبيه من كونه محترمة عليه
على التأييد وهي اخته والله أعلم * (مسئل) * في رجل قال لزوجته وقد خرجت من بيته ان لم
تعودي وتبقي فيه تكوني مثل اختي فلم تعد ما الحكم * (اجاب) * ان نوى برّا او ظهارا او طلاقا
فكما نوى وان لم تكن له نية لغا كلامه ولا شيء عليه وذلك ما خوذ مما ذكرنا في الظهار في مسئلة أنت
على مثل أمي ولا فرق بين التعلين والتجيز فان الظهار بما يجوز تعليقه والله أعلم * (مسئل) * في
رجل غضب من أبي زوجته فقال هي مثل اختي فاذا يلزمه * (اجاب) * ان لم تكن له نية فيه
فهو باطل لا يلزمه به شيء والله أعلم * (مسئل) * في رجل قال لزوجته وهي بحضرة أمه تكوني
مثل هذه ما تحشي لي وهذا هذه السنة هل يقع عليه بذلك طلاق أم لا * (اجاب) * لا يقع
عليه طلاق ويصير به مظاهرا ان دخلت في السنة وهذه الذي نواه ويلزمه كفارة الظهار وهي عتق
رقبة ان قدر عليها وان لم يقدر فعليه صوم شهرين متتابعين فان لم يستطع فعليه أن يطعم ستين فقيرا
والله اعلم * (مسئل) * في رجل تخاصم مع زوجته وقال انت مثل أمي انت مثل اختي ناويا
الحرمة ماذا يلزمه * (اجاب) * في المسئلة خلاف وصحح كونه ظهارا فيلزم فيه تحرير رقبة
ان قدر وان لم يقدر صام شهرين متتابعين ليس فيهما رمضان ولا ايام منهيّة فان لم يقدر أو طعم ستين
فقيرا والله أعلم

مطلب لو قال لها انت مثل
اختي هذه الليلة فهو ظهار

مطلب قال لها روي طالق
محترمة مثل اختي

مطلب خرجت من بيته
فقال لها ان لم تعودي الخ

مطلب اذا قال هي مثل اختي
لا يلزمه شيء

مطلب قال لزوجته بحضرة
أمه تكوني مثل هذه الخ

مطلب قال لزوجته انت
مثل أمي انت الخ

• (باب العنين) •

• (سئل) • في بكر اذعت على زوجها بعد الدخول سهالة غير لم يصل اليها فطلقها على مال
فزوجها ابوها بعد عشرة ايام لغيره هل يصح تزويجه لها قبل انقضاء عدتها أم لا • (الجواب) •
لا يصح قبل انقضاء عدتها لوجود الخلوة العصية كما صرح به على اوقاف طيبة والله اعلم
• (سئل) • في بكر صغيرة دخلها زوجها ثم ان اوجها استذاها الى قريبته ما ومنعها عن زوجها
وبانت فاذعت أن زوجها عنة هل يشرق بينهما بمجرد دعواها أم لا • (الجواب) • لا يشرق بينهما وبين
زوجته بمجرد دعواها انه عيني وعلى تقدير ثبوت عنة باقراره أو يقول النساء انما يكرى رجل من وقت
المرافعة سنة كاملة ولا تحسب منها ايام مرضه ولا من ضها ولا ايام غيبته عنه ولو شجها وهو زوجها
فان وطئ والا بابت منه بالفريقين ان طلبت والله اعلم • (سئل) • في عتي اجل سنة واذعت
زوجته البكر البالغة انه ازال بكارتها في اثناء السنة بأصبعه لا بآلته وهو يدعي انه ازالها لآلته
فعرضت عليه الخي بأنه ما زالها بأصبعه وانما ازالها لآلته فتشكل عن المي هل يفرق بينهما وبينه بكتوله
عن المي بعد انتهاء السنة أم لا • (الجواب) • نعم يفرق بينهما بكتوله عن المي والحال هذه
اذ هو مما يختلف عليه ويقضى فيه بالكول لانه اذا اقترى بلم به فحلف فان حو حلف والا قضى عليه كما هو
أظهر من ان يترك والله اعلم • (سئل) • في رجل أسلم ونقته ثمرانية بالعة ابوها يريد أن يفرق
بينها وبين زوجها المسلم كراهة في الاسلام هل له ذلك ام لا واذا اذعت انه لم يصل اليها وأجله استأد
قريبته الى دخول الجرن يصح تأجيله ام لا • (الجواب) • بقاء الكفاية في نكاح الكتابي اذا سلم مقرر
في الكتب متونا وشروحا وقناوى ولا يصح التأجيل الا من الحاكم الشرعي ولا عذرة تأجيل غيره
قال في الحامية وتأجيل العنين لا يكون الا بعد قاضي مصر أو مدينة فلا يعتبر تأجيل المرأة
ولا تأجيل غيرها اهـ والمصرح به في زوجة العنين اذا أجلها الحاكم سنة وطلت التصريق بان
اما بآلة الروح واما بشرق القاضي اذا ابى الروح ولا تثبت الفرقة بمجرد اختيارها كما هو مصرح
به في كتب الحنفية فاطية والله اعلم • (سئل) • في زوجة العنين المؤجل لها سنة اذا هربت
أو اخذها والدوها وجلسها عنه هل تحسب تلك الايام ام لا • (الجواب) • لا تحسب والله اعلم

• (باب العدة) •

• (سئل) • في امرأة شابة امتد طهرها هل تعتد بالشهور أم لا بد من الحيض وليس قول ابن
الشحنة في شرح الوهبانية يتبع شهوره تقضى عدة التي • غدا طهرها يعتد فيما يجزى بمحور
• (الجواب) • هو مخالف لجميع الروايات فلا يقضى به نعم لو قضى مالكي به نفذ ولا داعي الى الاقتداء
بقول معتقده أنه خطأ بحتمل الصواب مع امكان التوافق الى مالكي يحكمهم به ونصت علما وبذلك
قال في نكاح الخلاصة قبل لحنى "ما مذهب الشافعي" في كذا وجب عليه أن يقول قال ابو حنيفة
كذا ذكره في المهر فمع محالته الروايات وغرابة بوجه نظمها انه المذهب الذي عنه لا يذهب والواجب
طرده العرائب وحفظ المذهب عنها واذا لم يذكر ذلك على سبيل الارشاد ودفع الضرر عنها يقال
لوقضى بذلك مالكي نفذ وقد نظمت نظمنا سالما من النقد فقلت

لمستدة طهرا بتسعة أشهر • وقاعدة ان مالكي يتزود

ومن بعده لا وجه للقض هكذا • يقال بلا نقض عليه ينظر والله اعلم

• (سئل) • فيما اذا قضى مالكي المذهب في عتدة الطهر بانقضاء العدة بتسعة اشهر ينضم ام لا
• (الجواب) • لا شك انه اذا قضى مالكي المذهب في عتدة الطهر بانقضاء العدة
بتسعة اشهر نفذ ولا يجوز نقضه لانه لم يخالف الكتاب ولا السنة المشهورة ولا الاجماع والله اعلم

مطلب اختلى بها ثم طلقها
لا يصح العدة عليها فسل
استضاء عدتها
مطلب لا يفرق بينهما بمجرد
دعواها له عيني

مطلب اجل العنين سنة
فاذعت انه ازال بكارتها الخ

مطلب لو لم الزرع لا يفرق
بينهما ولا يصح التأجيل الا
من الحاكم

مطلب اذا هربت زوجة
العنين المؤجل سنة لا تحسب
تلك الايام

مطلب في عدة عتدة الطهر

مطلب لو قضى مالكي
بانقضاء عدة عتدة الطهر
بتسعة اشهر نفذ

* (سئل) * في امرأة توفي عنها زوجها بالدة أو بالمرلة هل لها أن تخرج من بيتها وتنتقل الى القدس قبل انقضاء عدتها أم لا * (اجاب) * ليس لها ذلك والله أعلم * (سئل) * في الحرة المطلقة هل تخرج من بيت طلاق وهي به أم لا وتجبر على العود اليه اذا هي خرجت قبل انقضاء عدتها وتجب نفقة تماعليه وكذا كسوتها * (اجاب) * لا تخرج منه ويحرم عليها ذلك لقوله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن الاية قال ابن عباس الفاحشة الزنا فتخرج لا قامة الحدة عليها وبه قال الاكثرون وقال ابن عمر هي نكحها قبل انقضاء عدتها وتجبر على العود اليه اذا خرجت قبل انقضاءها ولو باذن الزوج لان الحرمة لا تنسقط باذنه حقا لله تعالى فلا تخرج لا لئلا ولا نهارا حتى الى حين دار فيها منازل لغيره بخلاف ما اذا كانت له وصرة حوا بأنه اذا كان المنزل مستأجرا وكان الزوج غائبا وهي قادرة على دفع الاجرة ليس لها أن تخرج منه بل تمكث وتدفع الاجرة وترجع بهاء عليه اذا كان باذن الحاكم ولا يحل لاهلها اخراجها ولو امرها أبوها بذلك علم ان تعصيهما وقد حشا على ملازمة النساء لبيوتهم مطلقا وأكثر منه غير مطلقات فانه يحل لهن الخروج باذن الأزواج بخلاف المطلقات اذا لاذن فيمافيه معصية الله تعالى ويجب عليه نفقة المعتدة ويدخل في مسماها الكسوة اذا طالت بأن كانت حاملا أو ممتدة الطهر والله أعلم * (سئل) * في المتوفى عنها زوجها اذا كانت تسكن معه في بيت يستحق الميت فيه السكنى بسبب شرط الواقف فأخرجها المستحقون هل لها السكنى فيه رغم اعليم أم لا ولهم اخراجها * (اجاب) * نعم لهم اخراجها والله أعلم * (سئل) * في رجل غائب أقتر بأنه طلق زوجته من مدة تزيد على سبعة أشهر فلا تأو أرسل بذلك كتابا اليها هل يصديق في اسقاط نفقتها أم لا ولها النفقة حتى تنتفي عدتها من تاريخ علمها وعليه وفاء مهرها المشروط لحولها بطلاقها أم لا * (اجاب) * ان كذبه فلها النفقة والكسوة قال في البحر بعد كلام قدمه ان العدة تعتبر من وقت الطلاق في اقراره يعني الزوج بالطلاق من زمان مضي الا ان المتأخرين اختاروا وجوب العدة من وقت الاقرار حتى لا يحل له التزوج بأختها وأربع سو اذا زهر اليه حيث كتم طلاقها لكن لا نفقة لها ولا كسوة ان صدقته في الاسناد لان قولها مقبول على نفسها ثم قال بعد كلام كثير والحاصل انها ان كذبه في الاسناد أو قالت لا أدري فن وقت الاقرار وان صدقته ففي حقه من وقت الطلاق وفي حق الله تعالى من وقت الاقرار اه والحاصل انه لا يقبل مجرد قوله في ابطال حقها اجماعا في النفقة والكسوة منها وعليه وفاء مهرها المشروط لحولها بطلاقها اجماعا والله أعلم * (سئل) * في رجل طلق زوجته وله من ابنت رضية مدة عدة أمها صالحها على دراهم مسماة هل يصح الصلح أم لا * (اجاب) * لا يصح الصلح قال في البحر واذا صالح الرجل امرأته على نفقة ما دامت في العدة على دراهم مسماة لا يزيد عليها حتى تنتفي العدة ينظر ان كانت عدتها بالحيض فلا يجوز الصلح لجهالة هذه عدتها بالحيض فلا يصح الصلح للجهالة بالمدة ويجب عليه النفقة ما دامت تحيض والله أعلم

* (باب ثبوت النسب) *

* (سئل) * في ابن الهاشمية هل هو هاشمي أم لا واذا قلتم لاهل يثبت له شرف ما أم لا واذا قلتم نعم هل يتسلسل في أولاده أم لا * (اجاب) * لا شبهة في أن له شرفا ما وكذا اولاده اما اصل النسب فخصوص بالآباء والقبائل بهذا قد نهج المنهج الواضح واتبع الوجه اللاني اذ بدأ في نسبة اليه صلى الله عليه وسلم يثبت الشرف والسيادة فاذا ثبت هذا القدر لابن الهاشمية ثبت لاولاده وأولاد أولاده الى آخر الدهر لوجود نسبة ما من النسب ولنا في ذلك رسالة مسماة بالفوروالغنم في مسئلة الشرف من الاتم فن أراد زيادة في ذلك فليرجع اليها والله أعلم * (سئل) * في علي بن عبد الله

مطلب ليس لمعتدة الوفاة
أن تنتقل الى بلد اخرى
مطلب ليس للطلقة ان
تخرج من بيت طلق فيه

مطلب مات عن زوجته
وهو يسكن في بيت يستحق
الخ

مطلب أسند طلاقها الى
مدة ماضية ان صدقته
فلا نفقة لها والعدة من وقت
الاقرار على كل حال

مطلب صالحها على نفقة
عدتها على دراهم مسماة

مطلب هل يثبت الشرف
لابن الهاشمية

لنقلب في علي بن عبد الله
الحل له ولأولاده شرف
وسهل العمامة المحصورة

الجواد ابن الامام الشهيد جعفر الطيار وابن سيدتنا زيب بنت فاطمة الزهراء رضي الله تعالى
عنها بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم حل له ولأولاده وذريته وعترته شرف مثل شرف الحسينية
والحسينية وحل العمامة المحصورة على رؤسهم ام لا * (اجاب) * يطلق عليهم انهم اشراف
بلا شبهة اذ اسم الشريف يطلق على كل من كان من اهل البيت سواء كان حنبلياً أو حنبلياً أو علوياً
أو جعفرياً أو عقيليماً أو عباسياً كما كان كذلك في الصدر الاول وان قصر الحلفاء الصاطميون اسم
الشريف على ذرية الحسن والحسين فقط لكن لهم شرف الال الذين تفرم عليهم الصدقة لا شرف
التسعة اليه صلى الله عليه وسلم فان العلماء وجههم الله تعالى ذكر وان من خصائصه صلى الله عليه
وسلم ان ينسب اليه أولاد بناته ولم يذكروا مثل ذلك في أولاد بناته فالحصورية للطبقة العليا
فقط فأولاد فاطمة الاربعة الحسن والحسين وآم كلنوم وزينب ينسبون اليه صلى الله عليه وسلم
وأولاد الحسن والحسين ينسبون اليهم فليس ينسبون اليه صلى الله عليه وسلم وأولاد زينب وآم
كلنوم الي ابيهم عمر وعبد الله لا الي الامة ولا الي ابيهم صلى الله عليه وسلم لانهم أولاد بنت بنته لا أولاد
بنته يجري الامر فيهم على قاعدة الشرع الشريف في ان الولد يتبع ابيه في السب لانه لا يخرج
أولاد فاطمة وحدها للنصوصية التي ورد الحديث بها وهي مقصورة على ذرية الحسن والحسين لكن
مطلق الشرف الذي لا اكل يشملهم وأما الشرف الاخص وهو شرف النسبة اليه صلى الله عليه وسلم
فلا فاقهم والله اعلم وأما العمامة المحصورة او العلامة المحصورة فليس لها اصل في الشرع الشريف
ولا في السنة ولا كتاباً في الرمن القديم ولكن لبها بدعة مباينة لا يمنع منها ولا يؤمر بها انتهى ما في
الباب انه اذا حدث التمييز في الجائز ان يختص بها المتسبون اليه صلى الله عليه وسلم وهم ذرية
الحسن والحسين وأن يعمم في كل اهل البيت كل جائز شرعاً والله اعلم * (يسئل) * في رحل مات
عن اخته لأم معروفه عند الساس طلت الاختصاص بالارث فرساورداً فادعى جماعة انهم ابناء عم
عصبة له وليس لها سوى الساس هل يعطون بميرد عواهم أم لا وهل اذا شهد جماعة بأنهم ابناء عم
يكتفي بذلك في شهادتهم أم لا بدم ذكر الجلة * (اجاب) * لا يعطون بدعواهم واذا شهد
الشهود ولم يذكروا الجلة الذي يجتمعون فيه مع الميت لا تصح شهادتهم لانه لا يحصل العلم للقاضي بدون
ذكره صرح به في جامع التصولي والله اعلم * (يسئل) * في رجل زوجه أم ولده من زيد بعد أن
استبرأها فدخل بها الروح ثم بعد مضي أشهر من وطئها طهر بها حمل وكل من السيد والروح
يتقي كونه منه ما الحكم الشرعي فيما اذا وضعت لاقل من ستة أشهر من وطئ الروح أولاً كثر منها
منه وعلى تقدير أنها كانت حاملاً عند التزويج ويكن السيد لم يعلم به حين ذلك أعليه جناح في ذلك
أم لا * (اجاب) * اما في المولى صحيح مطلقاً اذ المصريح به في كتب علماء فاطمة صحة نفي
ولدت أم المولى وسواء ولدت ستة أشهر أو أقل أو أكثر من وقت السكاج وأما في الروح فلا
يصح اذا امت به ستة أشهر أو أكثر اذا كان لاقل يصح فيه ومع صحة نفيه لا يثبت نسبهم من
المولى مع شبه ولا جناح على السيد في ذلك والله اعلم * (يسئل) * من ولده المرحوم الشيخ محي
الدين نظاماً *

مطلب لا بد في الشهادة
للمدعي الارث من ذكر الجلة

مطلب زوج أم ولده مخافت
بولد في المولى له صحيح مطلقاً
ونفي الروح فيه تفصيل

مطلب في اثبات كل من
ينادي الآخر ابناً عم
ابن خالي

يا من سما بعلوم * اصحى بها كاهل لال
ما ثاب كل ينادي * انا ابن عم ابن خالي

(اجاب)

هذا أخو ابوي * مزوج بالحلل
اختاه هذا وهذا * كذا القافهم مقالي
فان كل ينادي * انا ابن عم ابن خالي

• (وسئل منه نظما ايضا) •

يا ايها الحب الذي * تترالجواهر اودعا
أدبا وقتها والحديث مؤصلا ومنزعا
من ذاب زواج امه * رجلا واخته معا
من نسب قد ابتنا * بالحق شرعا اشرعا

• (اجاب) •

امه انت وابن وذى * لاثنين فادعيامعا
وهه الكل منهما * بنت من الغير امعا

• (باب الحضنة) •

• (سئل) • في صغير يتيم له ام متزوجة باجنبي واخت لاب كذلك فهل تحضنه امه ام اخته

مطلب في يتيم ليس له سوى
امه واخته وكل منهما
متزوجة باجنبي

• (اجاب) • حيث لم يكن للصغير عصبه محرم ولا ذورحم من غير العصبات كالاخ من ام وعم من
ام وخال ولم يكن له غير الام المذكورة والاخت المذكورة وقد قام بكل منهما مانع من استحقاق
الحضنة فابشأه عند امه أولى من ابقائه عند اخته لكال شفقة الام كما أفتى به شيخ الاسلام شهاب

مطلب خالعت على ارضاع
ولدها الحامل به وحضنته
سنة

الدين الحلبي رحمه الله تعالى والله أعلم • (سئل) • في امرأة اختلت من زوجها بارضاع ولده
الذي هي حامل به وحضنته اذا ولدته سنة هل يجوز ام لا وهل اذا طلبت على ذلك اجرة بعد السنة
والاب معسر وله اخت لا يسه ترضعه وتربيه مجانا وايت امه ذلك الابالاجرة ينزع منها ويدفع للاخت
ام لا • (اجاب) • يجوز الخلع على ذلك ويلزمها الوفاء به واذا ايت امه امساكه وارضاعه الابالاجرة

مطلب لان لم الام بالكفيل في
مدة الحضنة خشية ان تغيب
مدة

واخته تقبله مجانا يدفع اليها صرح به في الخيانة والزانية والخلصة والظهير به وكثير من الكتب
والله اعلم • (سئل) • في الام تحضن الصغيرة الى متى وهل يلزمها كفيل يكفلها خشية

مطلب في الام المنقضية
العدة اذا طلبت اجرة الحضنة

أن تغيبهم او تسافر ام لا • (اجاب) • الام أولى بها حتى تحيض كما هو ظاهر الرواية وعليه
المتون وفي رواية محمد حتى تنتهي وعليه الفتوى لفساد الزمان ولا يلزمها كفيل يكفلها فيما ذكر والله

مطلب في بكر بالغة لها رأى
يريد عمها ضنها اليه

اعلم • (سئل) • في الام الحضنة المبتوتة المنقضية عدتها اذا طلبت اجرة لحضنتها الاولادها
الصغار هل تجب الى ذلك وأيضا اذا احتاجوا الى خادم يلزمه ويلزم يسكنها ايضا ام لا • (اجاب) •

نعم تجب الى ذلك كله اذ هو واجب على الاب ككسوتهم ونفقة طعامهم كما صرح به سراج الدين
في فتاواه ولزوم سكن الحضنة على الاظهر صرح به غير واحد والله أعلم • (سئل) •

في بكر بالغة عاتلة لها رأى يريد عمها أن يضمها وهي تأبى ولا تريد الا الانضمام الى امها الصالحة العازية
هل يتقدر على أن يضمها اليه جبر ام لا • (اجاب) • لا يتقدر عمها على ذلك ولا يمنعها عن المكث

عند أمها والله اعلم • (سئل) • في مراة نصرانية تنازع في ضمها اخوتها المسلمون واخوتها
النصرانيون كل يريد ضمها لنفسه فعند من تكون • (اجاب) • تكون عند من اختارت

مطلب ساقطة الحضنة
بالتزويج بالاجنبى كالميتة

الكون عنده اذا المراهقة حكمها حكم البالغة في ذلك والله اعلم • (سئل) • في صغيرة لها ام
وبعد ام ام واخت شقيقة ساقطات الحق من الحضنة لكونهن متزوجات باجنب ولها اخ لاب هل له

أن يحضنها ام لا • (اجاب) • نعم ساقطات الحضنة بالتزويج بالاجانب كالميتات كما في البحر وغيره
فحق الحضنة للاخ والحالة هذه وفي التارخانية بعد أن رمز المعيط واذا اجتمعت النساء ولهن أزواج

مطلب في صغيرة لها ام
متزوجة باجنبي وعم وخال

اجانب يضعه القاضي حيث يشاء والله أعلم • (سئل) • في صغيرة لها عم عصبه وام تزوجت
بالاجنبى وخال فن يلى انكاحها وحضنتها • (اجاب) • العم هو الذى يلى الانكاح وأما

الحفانة فحيث لم يوجد من يتقدم على الممثل الجدة والاخت والحالة والعمة ونحوها فلم أخذها
والله أعلم * (سئل) * في اب معسر له من مبانة صغيرة سنه أزيد من ستين أبت أمها ان تربها
وتحتمها الاباجرة وقالت جدتها آية أنا اربى ولد ولدى القسيير بلاجر هل تسقط حفانة الام
وتكون الجدة أولى بها ام لا * (اجاب) * نعم تكون أولى بها في الصحيح كما صرح به في البحر
وغيره والله أعلم * (سئل) * في غلام صبيح بالغ هل لايه ضمه اليه ومنعه من السفر واذا وقع
منه شيء له أن يؤذبه * (اجاب) * نعم له ضمه ومنعه من السفر وتأذبه اذا وقع منه شيء قال في البحر
نقل عن الظهيرية والعلام اذا عقل واجتمع رأيه واستغنى عن الاب ليس للاب أن يضمه الى نفسه الا
اذا كان غير مأمون على نفسه فلا يسه أن يضمه الى نفسه وليس عليه تفقته الا أن يتبرع وفيه نقلا عن
الروا الحلية اذا كان يحشى عليه شيء فالاب أولى من الام وفيه نقلا عن الاسيحا بى ان للاب أن يؤذبه
ولده المانع اذا وقع منه شيء وفي التاترخانية والامرد اذا كان صبيحا ان أراد أن يخرج الى طلب العلم
فلا يسه أن يجمعه وفي كراهية الحانية وكان محمد بن الحسن صبيحا فكان ابو حنيفة رحمه الله تعالى يحمله
في درمه خلف ظهره أو خلف سارية مخافة خياطة العين مع كمال نقواه اه وفيه نقلا عن العياية
الصبي اذا بلغ مبلغ الرجال اذا لم يكن صبيحا حكمه حكم الرجال فان كان صبيحا فهو في حكم النساء وهو
عورة الى قدمه وفي الملتقط يعني لا يحل للرجال المطر اليه يعني عن شبهة فاما المطر لا عن شبهة فلا
بأس به ولهذا لا يؤمر بالغاب وفي حكم الصلاة كالرجال وفي الملتقط الناصري فاما السلام والمطر لا
عن شبهة فلا بأس به وفي استحسان كفاية الشعبي حكى ان واحدا من العباد رؤى في المنام فقبل له
ما فعل الله بك قال كل ذنب استغفرت منه غفر لي الا ذنبا استحييت ان استغفر الله تعالى فعذبت
بذلك الذنب فقبل له ما هو قال نظرت الى غلام بشهوة قال القاضي سمعت الامام يقول ان مع كل
امرأة شيطانين ومع العلام ثمانية عشر شيطانا اه وفي البحر في كتاب الخ نقل عن الموازل ان
كان الابن امرد صبيح الوجه للاب أن يجمعه عن الخروج حتى يلتقى اه والماصل ان طاعة الوالدان
واجبة بالنس وهو حكم ظاهر في الشرع الشريف والايات والاحاديث في ذلك أكثر من أن
تخصر والله أعلم * (سئل) * في غلام عاقل الا انه غير مأمون على نفسه فمن يضمه اليه
* (اجاب) * قال في الظهيرية والعلام اذا عقل واجتمع رأيه واستغنى عن الاب ليس للاب أن يضمه
الى نفسه الا اذا لم يكن مأمونا على نفسه فكان له أن يضمه الى نفسه اه وقال في منهاج الحنفية
للعقلى وان لم يكن للصبي اب وانقضت الحفانة فمن سواه من العصبية أولى الاقرب فالاقرب اه
فهذا مفيد لكونه لا يستقل بنفسه الا اذا كان مأمونا عليه ولتقديم الاقرب فالاقرب من العصبية
ولاشك في اشتراط كون العصبية غير فاسق يحشى عليه المعصية لديه والضباع عنده والله أعلم
* (سئل) * في الصبي اذا انقضت مدة حضانه هل لعلمه عصبته أن يأخذ من أمه أم لا
* (اجاب) * نعم يضمه الم قال في المهاج بلال الدين ابى حفص عمر بن محمد بن عمر الانصارى
العقلى من الحنفية ان لم يكن للصبي اب وانقضت الحفانة فمن سواه من العصبية أولى الاقرب
فالاقرب والله أعلم * (سئل) * في المبانة المنقضية عدتها اذا طلبت اجرة الحفانة لانهما
الصغير من الاب هل تجاب الى ذلك واذا وجد الاب من غير محارمه من يحضنه مجابا يكون
أولى من الام أم لا * (اجاب) * نعم تجاب الى ذلك ويفرض لها اجرة المثل ولا يدفع لمن لاحق
لها في الحفانة ولو تبرعت في حالة ما من الحالات كالأجنبية كما صرح به في البحر وغيره والله أعلم
* (سئل) * في بكر بالعمة عاقلة مستقلة رأيها لها أم وأب يريد أن يسكنها مع ضرة أمها
ويقرق بينهما وبين أمها هل له ذلك أم لا * (اجاب) * حيث كان لها رأى وعقل ودخلت
في السن ليس لايها أن يكرها على أن تسكن معه لاسيما مع ضرة أمها ولها أن تبرل حيث أحببت

مطلب في اب معسر له ابنة
صغيرة تبرعت ام ايها الخ

مطلب للاب ضم العلام
الصبي اليه اذا كان غير
مأمون على نفسه

مطلب الصبي اذا كان غير
مأمون عليه للاب ان يضمه
اليه وان لم الخ

مطلب اذا لم يكن للصبي اب
فمن سواه من العصبية ان
يضمه اليه

مطلب اذا انقضت عدتها
وطلبت اجرة الحفانة تجاب
لذلك

مطلب اذا بلغت أمته ليس له
ان يجبرها على السكنى معه

مطلب لا تسقط حضانة الام
مادامت الصغيرة لا تصلح
للرجال

مطلب اذا صار الغلام بأكل
ويلبس وحده فلا باء احق
به من الام

مطلب الصغيرة اذا كان لها
زوج وام متزوجة باجنبي
للقاضي أن يضعها حيث
شاء حتى تطبيق الوطء

مطلب يتيمة لا مال لها تبرعت
عمتها بحضانتها فهي أولى من
امها باجر
مطلب تزوجت ام الصغيرة
باجنبي فخالتها أولى به من
ايها

مطلب له ابن وبنت من مبهاتين
وتبرعت الجدة الخ

مطلب اذا استغنى القاصر
برأيه فأخوه أولى به من
جده

مطلب لا تنزع البنت من امها
مادامت عازبه

مطلب حاصله ان القاضي
لو فرض اجرة الحضانة في مال
الايتام لا تمهم وكانت زائدة
تسترد الزيادة منها وأن
المبتوتة أو المتوفى عنها زوجها
لا تستحق اجرة الحضانة

حيث لا يتخوف عليها صرح بذلك في الظهيرية والله اعلم * (سئل) * في يتيمة ادعى زوج عمتها
ان اباها قبل موته زوجها الابن الصغير وقبل النكاح له لتزعمها العمة من انتهاكل على تقدير ثبوت ذلك
بالبينة العادلة تسقط حضانة الام لا * (اجاب) * لا تسقط حضانة الام مادامت الصغيرة
لا تصلح للرجال صرح به في البحر والمختار نقلا عن الفتية والله اعلم * (سئل) * في الغلام اذا
استغنى عن امه تصاريا كل ويشرب ويلبس ويستغنى وحده هل لاته عليه حضانة أم لا وبصير ابوه
أحق بضمه اليه لتأديبه ليتخاها بآداب الرجال واخلاقهم * (اجاب) * نعم اذا كان بهذه
الصفة انتهت عنه حضانة امه وصار ابوه أحق بضمه وقد اطبقت على هذا المتون والشروح
والفتاوى والله اعلم * (سئل) * في صغيرة سنها يزيد على ثلاث سنين ولها زوج وام متزوجة
باجنبي لا غير ذلك من العصبات وغيرها وزوجها يخشى عليها من الام وزوجها أن يتغيباها فيضيع
حقه لكونهم ما غريبين ويخشى أيضا منهما أن يأكل مهرها بالبطل هل للقاضي أن يضعها حيث
شاء أيؤمن على نفسها وما لها وما امر الزوج بالاتفاق عليها من مهرها حتى تطيق الرجال فيأمر عدلا
بقبض بقية مهرها من الزوج ودفعه لها اذا بلغت وآس رشدها أم لا * (اجاب) * نعم للقاضي
ذلك فقد صرحوا في باب الحضانة بأنه حيث لم يكن للصغيرة عصبه ولا من له حق حضانة يضعها القاضي
حيث شاء وساقطات الحضانة كالأجنبيات وقد نقل ذلك في مجمع الفتاوى عن المحيط فكيف لا يكون
له ذلك مع الخشية المذكورة هذا لا يخالف فيه احد والله اعلم * (سئل) * في يتيمة لا مال
لها تريد عمتها حضانتها مجانا وامتها تريد أن تفرض اجرة حضانتها هل لها ذلك أم لا * (اجاب) *
حيث ائت الام أن تحضنها الا بالاجرة تدفع الى العمة ولا يصح للام أن تفرض لها عليها شيئا ترجع به
عليها بعد بلوغها باجاء العلماء والله اعلم * (سئل) * في صغيرة لها ام متزوجة باجنبي
ولها خالة ام واب هل تدفع للاب أم لخالة الام * (اجاب) * تدفع لخالة الام لان النساء أقدر
على الحضانة من الرجال فتدفع لخالة الام الى انقضاء مدة الحضانة والله اعلم * (سئل) *
في رجل معسر له ابن رضيع من مبهاتين وبنت سنهما ست سنين وامت تريد حضانتها مجانا وامتها
تأبى ذلك الابا جرح هل يدفعان للجدّة أم لا * (اجاب) * المصريح به في الزيلعي وغيره ان الاجنبية
اذا تبرعت بارضاعه والام تطلب الاجرة ولا ترضعه الا بها فالاجنبية أولى واما الحضانة فالصحيح أن
يقال للام اما ان تمسكي الولد بغير اجر واما ان تدفعيه للجدّة أو لمن لها حق ما في الحضانة كما في الخانية
والبرازية والخلاصة والظهيرية وكثير من الكتب والله اعلم * (سئل) * في رجل له اخ قاصر
يريد أن يضمه اليه اذ عارضه وجدته تريد أن يضمه اليها وسنمه مناخر البلوغ ويخشى عليه عندها
من الاولى منها بضمه اليه * (اجاب) * حيث عقل واستغنى برأيه انتهت حضانة جدته ولم
يبق لها عليه حضانة وان خشي عليه لاختيه ضمه الى نفسه كما يستفاد من كلامهم والله اعلم
* (سئل) * في رجل مات عن زوجة وبنت منها وعن اخوة يريدون انتزاعها من امها هل لهم
ذلك أم الام أحق بحضانتها مادامت عازبه واذا طابت حضانتها اجرا هل تجب الى ذلك أم لا
* (اجاب) * ليس لاحد انتزاعها من امها وابطال حضانتها والام أحق به من كل أحد مادامت
عازبه وفي السراجية ان الام تستحق اجرة على الحضانة اذا لم تكن منكوجة ولا معتدة لايه
وهو باطلا فريم أي في مال المحضون أو مال الاب ان كان لا مال له وان لم يكن له مال ولا أب وجب
عليها حضانتها ديانة والله اعلم * (سئل) * في يتيمة رضيع سنه دون سنة وآخر سنه دون
خمس سنين وآخر سنه دون سبع سنين فرض القاضي حضانتهم لهم سبع قطع مصرية كل يوم
وهو غني فاحش هل يصح ذلك أم لا * (اجاب) * أما الغني الفاحش في مال الايتام فلا قائل به أصلا
من العلماء الكرام ويسترد منها الزائد بلا كلام واما استحقاقها الاجرة ففيه خلاف قيل لا تستحق فقد

سئل قاضي الدمام عن الردين خان عن المستونة هل لها احره الحضانة بعد نظام الولد قال لا وموضوعه
 اذا كل هناك اب والوجه فيه انها حق لها والنقص لا يستحق احره على استيفاء حقه فكيف
 تستحق مع عدم الاب نعم لها اذا كانت محتاجة أن تأكل من مال أولادها بالمعروف لا على وجه أنه
 احره حصتها وقيل تستحق على الاب ولا اب هنا والحضانة واجبة عليها لتقدمتها عليها ولا تستحق
 الاحره على اداء الواجب عليها او حد التحريم هذه المسئلة والناس عندنا الجون وقد كتبت على حاشية
 نسحق جواهر الفتاوى على قوله فيها سئل قاضي القضاة الخ ماعلم منه ان المتوفى عنها زوجها الا احره
 لمصاتها من باب اولى لكن اذا كانت محتاجة وللولد مال لها ان تأكل منه بالمعروف وهي كثيرة
 الوقوع فلتحفظ والله اعلم * (سئل) * في رضيع يتيم لا مال له وله اخ لاب معسر وامه ذات لبن
 هل اذا طلقت من القاضي أن يقرض لها احره لا رصاعه وحضانته عليه يجيبها أم لا وتجبر على
 ارضاعه وحضانته مجبانا * (اجاب) * لا يجيبها القاضي الى ذلك بل لو كان للرضيع اب معسر
 تحررته على ارضاعه كما صرح به في الحر بطلاق الحانية فكيف الا ح والحضانة بهذا الحكم
 أو لوليه والله اعلم * (سئل) * من الجدة أم الأم اذا كان لها حق الحضانة وطلت من الاب
 احره هل لها ذلك ام لا * (اجاب) * نعم لها ذلك والله اعلم * (سئل) * في صغير يتيم بلغ
 من السن سبع سنين وامه متروكة باحسب طلب ابن عمه المراهق فحقه اليه هل يجاب الى ذلك
 أم لا * (اجاب) * ان ادعى المراهق المدكورا اللوع دفع اليه قال في المباح للعقبلي وان لم يكن
 للصبي اب واشتقت الحضانة من سواه من العمة أو لى الاقرب قال اقرب غير ان الاخي لا تدفع الا الى
 محرم ومثله في الخلاصة والتاريخية وغيرهما واعايد بادعوى البسوخ لان الصغير لا حق له
 في الحضانة لاسم من باب الولاية كما في شرح المجمع لابن مالك وليس هو من أهل الولايات كما صرح به
 في الاشياء والبطائر والله اعلم * (سئل) * في محضونة لها أم وأم اب واب موسر هل يفرض
 لأم الأم احره الحضانة ولو طلقت أم الاب مجبانا أم لا * (اجاب) * أم الأم أحق في باب الحضانة
 من أم الاب كما صرح حوايه قاطبة واما ولوليهها به وان طلقت أم الاب مجبانا فامه هو من كلام الحانية
 والخلاصة والقهيرية والنزاهية وكثير من كتب المذهب المعتمدة انه مع يسار الاب أم الأم أولى مهاتها
 لتقيدهم الدفع الى العمة مجبانا بكون الاب معسر افهم منه عدم الدفع اليها اذا كل موسرا
 وقد ذكر في البحر العمة ليست يقيد بل المراد بها كل من كان له حق الحضانة في الجملة وقد تقرر ان
 مفهوم التصانيف حجة بعمل به فعلم بما نقلناه اولوية أم الأم على أم الاب حيث لم تطلب زيادة على احره
 المثل والله اعلم * (سئل) * في مستونة طلقت احره الحضانة ولدها مع بقاء عتقها هل تستحق احره
 للحضانة مادامت في عتة الاب أم لا * (اجاب) * لا تستحق احره بسبب حضانة ولدها مادامت
 في العتة والله اعلم * (سئل) * في بكر بلغت مبلغ الساء واختارت أن تكون عند اخيها
 لا تهادون عمتها هل لها ذلك وان ابنت العمت حيث لم يكن فاسقا يحسن عليها عده * (اجاب) *
 لها ذلك في التاخرية عن الدخيرة في البكر اذا بلغت للاسياء منها وان لم يحسن عليها الساء اذا
 كانت حديثة السن فكيف وقد انضم الى ذلك اختياره له والله اعلم * (سئل) * في صغير
 له ماجدة أم أم عاجرة عن حضانتها ما أم اب قادرة عليها هل يدفعان لام الاب القادرة لا لام الام
 العاجرة ولا لخالتهما وان كن قادرات * (اجاب) * من شروط الحضانة القدرة على الحضانة
 فان شرطها ان تكون حرة بالغة عاقله امينة قادرة وام الاب مقدمة على الخالات والله اعلم

مطلب اذا كان لليتيم اح
 معسر تحرر الام على ارضاعه
 وحضانته مجبانا

مطلب ان طلبت ام الام احره
 الحضانة تنجاب لذلك
 مطلب للراج المراهق ان ادعى
 اللوع أن يسم الصغير عند
 افضاء مدة الحضانة أو
 سقوطها

مطلب ام الام باحره أولى
 في الحضانة من ام الاب
 المتبرعة عند يسار الاب

مطلب المستونة لا تستحق احره
 الحضانة مادامت في العتة
 مطلب الكر السالعة اذا
 اختارت احادون عمتها
 لها ذلك

مطلب ام الاب القادرة على
 الحضانة أولى من ام الام
 العاجرة عنها

(باب العتة) *

(سئل) * في امرأة غاب عنها زوجها وتركها بلا نفقة ولا مسق شرعي ففرض لها القاضي

على الغائب برسم نفقة أو كسوتها عن كل يوم قدر اسمي وأذن لها القاضي في الاستدانة لذلك لترجع
بيد له على الزوج وقد استندت ذلك وانفقت بنية الرجوع المذكور على الزوج المزبور فهل ان قال
الزوج أو وكيله انهم لم تستدن وقالت هي استدنت يكون القول قولها في الاستدانة والاتفاق
* (أجاب) * حيث فرض القاضي لها النفقة فلها الرجوع بها عليه لما مضى من المدة المذكورة
سواء استدنت أو لم تستدن لأنها واجبة لها عليه مع قدرتها بخلاف نفقة الاقارب لكن اذا قدر
سقوطها امثالها بالموت وأدعت الاستدانة والمطالبة بعد الموت لا يقبل مجرد قولها وتحتاج الى بينة
فان مجرد الامر بالاستدانة لا يكفي لعدم السقوط بل لابد من الاستدانة حقيقة وقد غلط بعضهم
في هذه المسألة وزعم ان مجرد الامر يكفي لعدم السقوط وانما قلت بالموت لان الطلاق باقسامه
فيه خلاف قال في البحر الذي يتعين المصير اليه على كل مفت وقاض اعطاء عدم السقوط لما في ضده
من الاضرار بالنساء ووجه تكليفها البينة فيما قدرناه انها تدعي أمر عارض وهو الاستدانة والزوج
ينكره وهذا ظاهر ومصرح به والله أعلم * (سئل) * في مبسوة خرجت من البيت الذي
وجب عليها الاعداد فيه وعصت في ذلك أمر زوجها حتى صارت ناشزة هل تجب لها نفقة أم لا
* (أجاب) * نفقة المدة كنفقة النكاح تسقط بالنشوز وهو الخروج من بيت الزوج بغير حق والله
أعلم * (سئل) * في الزوج هل عليه أن يسكنها دار مفردة ليس فيها أحد من اهله وتكون بين قوم
صالحين يعينونها على مصالح دينها ودنياها ويمنعون الزوج عن ظلمها ان أرادها وليس له أن يشرك
معها غيرها أم لا وهل يكفيها بيت واحد من دار ذات بيوت من غير مرافق * (أجاب) * نعم على
الزوج اسكانها في دار مفردة ليس فيها أحد من اهله وعليه ايضا أن يسكنها بين قوم صالحين يعينونها
على مصالح دينها ودنياها ويمنعون الزوج عن ظلمها اذا أراد ظلمها وليس له أن يشرك معها غيرها
ولا يكفي بيت واحد من دار ذات بيوت الا أن يكون بجميع مرافقه من مطبخ وبيت خلاء وما
لا بد لها منه في السكن كما صرح به كاه علماءنا والله أعلم * (سئل) * فيما لو فرض القاضي
على الزوج الحاضر ببلدته الغائب عن مجلس الحكم لزوجته وأولاده الصغار نفقة بغير حضرة الزوج
مع تبسرها بلا مشقة هل يجوز أم لا * (أجاب) * لا يجوز ذلك والحال هذه فقد صرح في البحر
في أول باب النفقة انه يشترط لوجوب الفرض على القاضي وجوازه منه شرطان احدهما طلب
المرأة والثاني حضرة الزوج وانما عمل بقول زفر في الغائب لا يحتاج الناس اليه وذلك في الغيبة مدة
السفر وحيث كان حاضر في البلد متيسر احضاره للقاضي لا يجوز الفرض في غيبته ولا يلزم كما هو
صريح كلامهم والله أعلم * (سئل) * في رجل رمى تزوج غزيرة ولم توجد النفقة له بعد وهو يتعهد
بارسال النفقة من الرملة الى غزة فرضت عليه دراهم لدى قاضي غزة وهو في الرملة من غير مرافقه
واحضاره مع امكان ذلك لكون المسافة بينهما دون مدة السفر هل يصح هذا الفرض أم لا يصح
* (أجاب) * فرض النفقة من القاضي قضاء كما صرحوا به وقد جوزوه لزوجة الغائب على
قول زفر لحاجة الناس رفقا لهم وقد صرح في البحر ناقلا عن الصيرفية ان شرط صحة ايجاب النفقة
في غيبة الزوج ان تكون المسافة مدة السفر قال وهو قيد حسن يجب حفظه فانه فيما دونها يسهل
احضاره ومرافقته اه فقد انتفت العلة التي لاجلها خالفنا ظاهر الرواية وعلمنا بقول زفر وهي
الحاجة والاضطرار الى القضاء على الغائب فلا يصح القضاء في غيبة الزوج مع سهولة احضاره
ومرافقته والله أعلم * (سئل) * في رجل تزوج صغيرة بتيمة مشتهة من امها ودخل بها قبل
أن يوفيهما المجهل والا أن تركها عند أمها وامتنع من الانفاق عليها هل لها مطالبته بالنفقة
والكسوة والسكنى والمهر المجهل حيث كان معترفا به أم لا * (أجاب) * على الزوج رزقها

مطلب اذا فرض القاضي
النفقة على الغائب وامرها
بالاستدانة قال قولها
في الاستدانة ما لم يت
الزوج

مطلب لا تسقط النفقة
المفروضة بالطلاق
مطلب المبتوتة اذا خرجت
من الاعداد تسقط نفقتها

مطلب على الزوج أن يسكن
امرأته في دار ليس فيها أحد
من اهله

مطلب لو فرض القاضي
النفقة على الزوج لامرأته
مع غيبته لا ينفذ حيث تبسر
احضاره

مطلب شرط صحة فرض
القاضي النفقة على الغائب
ان تكون غيبته مدة السفر

مطلب على الزوج السكنى
والنفقة وايضا المجهل حيث
كانت الزوجة مشتهة

وكسوتها واسكانها حيث مكن وايضا ما بذقته من مجمل صداقها واذا استنع من ذلك يجبر بسبق
عليها ويجبر ليوفيقها ما اعترف به من مجمل صداقها واثم اعلم * (سئل) * في رجل غاب وترك
زوجته بلا نفقة هل اذا رفعت امرها الى القاضي يفرض لها النفقة الواجبة عليه شرعا وبأمرها
بالاستدانة لترجع عليه أم لا * (اجاب) * نعم يفرض لها النفقة رفقا بما حيث كان عالما
بالتكاح أو برهت عليه ان لم يكن عالما به قال في ملقى الابحرو هو المختار وفي كثير من الكتب وبه بقي
مصرح به في المهر وعمل النفقة عليه اليوم للحاجة فيقضى به واستحسنه أكثر المشايخ حيث لم يكن
حضوره متيسرا والله اعلم * (سئل) * في المرأة اذا سلمت نفسها قبل استكمال ما شرط تعجيله
لها من المهر هل لها بعد ذلك منع نفهاعته وهل يجبر على أن تسكن مع زوجها في محل واحد أم لا
* (اجاب) * لها منع نفسها حتى تستكمل ذلك عند الامام وان كانت سلمت نفسها به صرحت
المتون فأطية ولا تجبر على السكنى مع زوجها في بيت بل ولا في دار حيث لم يتوفر حقها لمافيها من
الانصرار والله اعلم * (سئل) * في رجل فرض على نفسه زوجته نفقة ومضى زمان هل تلزمه
النفقة التي وقع عليها الرضى كأنلزمه بالقضاء ولا تستطع بحضري الزمان ولا بعبية الروح * (اجاب) *
نعم النفقة تصير ديناً على الزوج بالرضى كأنلزمه بالقضاء ولا تستطع بحضري الزمان والعبية والله
اعلم * (سئل) * في امرأتين تزوجها أن يعيب عنها وتختص من عدم النفقة وتريد أن تأخذ منه
كفيلاً بالنفقة هل يجيبها القاضي الى ذلك أم لا * (اجاب) * نعم يجيبها القاضي في اخذ الكفيل
الى شهر وهو قول ابي يوسف استحساناً منه وعليه الفتوى كما في الولوالجية والظاهر به وغيرهما والله
اعلم * (سئل) * في امرأة تحققت السفر من زوجها انطلقت منه كفيلاً بالنفقة فكذلك والده فيها
وفيما يترب لها عليه شرعاً فاسافر الزوج فرفعت امرها الى القاضي ففرض لها ما يكفها وابنتها مقدارا
معلوم الكل يوم وأذن لها في الاستدانة والرجوع على زوجها أو على والده الكفيل فهل هذه الكفالة
صحبة فله أن يطالب ايماشاء ببنفقة مما لم لا فلا تطالب بها الا زوجها * (اجاب) * نقل في البحر
عن الذخيرة جواز أخذ الكفيل في مسئلة مريد السفر سواء كانت النفقة مقرضة أو لا فراجع ان
شئت ولا شك انه مبني على قول ابي يوسف وعليه الفتوى كما صرح به في الولوالجية فعليه لها مطالبة
أيماشاء بنفقة تهاى كما هو ظاهر والله اعلم * (سئل) * في النفقة المستدانة بأمر القاضي بعد
موت الزوجة هل للدائن مطالبة الزوج أو مطالبة ورثته اليؤدوا من تركته أو هو مخير * (اجاب) *
هو مخير لما صرح به صاحب البحران فائدة أمرها بالاستدانة دون أمر الزوج بها ان يصير له المطالبة
على شخصين الزوج والمرأة فان طالب الزوج فلا كلام انه وفي دين الزم في ماله وان اتبع التركة
فاخذ منها ترجع الورثة على الزوج بحصصهم منها والله اعلم * (سئل) * في صغيرة متروجة
لرجل دفعها ابوها لرجل وأمره أن ينق عليها ويربها الى أن تدخل زوجها وله ثلاثون قرشاً من
مهرها وكفل الزوج ذلك فدفع منها عشرين ثم ماتت بعد ثلاث سنين وبطلت العشرة السابقة هل له ذلك
حيث كانت قيمة النفقة التي اتفقها في هذه المدة تبلغ الثلاثين ووعاها بأم لا * (اجاب) * نعم
له ذلك فيطالب ايماشاء ويحسب من المهر والله اعلم * (سئل) * في بنية لا مال لها لها ام وخال
وأبناء عم موسرون فبلى من تجب نفقتها * (اجاب) * تجب على اتمها لا على خالها ولا على أبناء
عمها اما الخال فلما صرحوا به من تأخير أب الام عن الام فكيف يابسه الذي بدى به وقد خص
في المهاج الخنق مشاركة الام بالعصبة المحرم يخرج غير العصبة كالحال ونوهم مشاركته للام في غاية
البعد والله اعلم * (سئل) * فيما لو أمر أبو الصغيرة أتمها التي هي منكوحة الغير بالاتفاق
على الصغيرة من مالها وترجع عليه ففعلت ثم مات هل ترجع في تركته أم لا * (اجاب) * نعم ترجع
في تركته كما أوفعت ذلك في حاشيتي على البحر الرائق والله اعلم * (سئل) * في رجل صالح مطلقته

مطلب رفعت أمرها الى
القاضي ليفرض النفقة لها
على زوجها للعائ

مطلب لها منع نفسها ولو
سلمت نفسها قبل استكمال
مهرها

مطلب النفقة المترضى عليها
لا تستطع بحضري الزمان كالمقضى
بها

مطلب اذا طلقت كفلاً عند
عبية زوجها يجيبها القاضي
لكفيل

مطلب اذا طلقت من الزوج
كفلاً بالنفقة عند ارادته
السفر فكفل والده صح

مطلب اذا استدانت بأمر
القاضي ثم ماتت لماحب
الدين أن يطالب ورثتها
أو الزوج

مطلب زوجها ابوها من
رجل وأمر الاب آخر أن
ينفق عليها الى أن الخ

مطلب نفقة البتية على اتمها
دون خالها الخ

مطلب اذا اتفقت ام الصغيرة
عليها بأمر ايمها الى الرجوع
عليه

مطلب الصلح على نفقة العدة
غير جائز

مطلب اذا انفق الاب من
مهر صغيرته حال كونه معسرا
لا يرجع عليه

مطلب نفقة الكبيرة على ايها
دون امها
مطلب نفقة اليتيم على امه
دون ابن عمه

مطلب المطلقة اذا خرجت
من البيت المعد لسكناها حال
النكاح تسقط نفقتها

مطلب أسلمت زوجة النصراني
فطلقها يلزمه مؤخر صداقها
ونفقة الصغير وهي احق
بخصائته

مطلب مات عن أولاد صغار
لا مال لهم وعن بنات بالغات
يتعين الفقر فنفقة الصغار
على عمتهم

مطلب حلق عليها ان ذهبت
الى دار والد لا تعود الا بعد
سنة لها النفقة ان رضى
بقامتها في دار ولدها

عن نفقة عتقها بالحيض بسبعة قروش فهل يصح ذلك أم لا واذا قلتم بعدم النكاح هل يلزمها رد الزائد
على نفقة مثلها تلك المدة أم لا * (اجاب) * لا يصح هذا الصلح كما جزم به في البحر نقلا عن الذخيرة
وجزم به في التاتارخانية نقلا عن الفتاوى الكبرى وجزم به في الولوالجية وكثير من الكتب
وعن بعض مشايخ بلخ جوازها كفاص عليه في الخلاصة وعلى ما هو الراجح اذا دفع بناء على انه لازم له
يرجع فيما زاد على نفقة مثلها كما انه لو طالت عدتها ولم يكفها المصالح عليه تطالب بكفاتها كما هو ظاهر
والله أعلم * (سئل) * في رجل قبض بعض مهر بنته الصغيرة وأفققه عليها وعلى نفسه معسرا
ومات هل ما بقي موروث على فرائض الله تعالى ولا يرجع عليه بشئ مما أنفقته أم لا * (اجاب) *
نعم ما بقي بذمته موروث على فرائض الله تعالى ولا شيء على الاب مما قبضه وأفققه حال كونه معسرا
اذله ذلك حال اعساره نص عليه كثير من علماءنا والله أعلم * (سئل) * في كبيرة فقيرة لها اب
وام هل تجب لها النفقة عليهم الا ثلاثا أم تجب على الاب * (اجاب) * تجب على الاب وحده
على الظاهر والله أعلم * (سئل) * في يتيمة لا مال له وله ابن عم فقير وأم هل تجب نفقته على ابن
العم وحده أم على الام وحدها أم عليهم ام لا ولا * (اجاب) * تجب نفقته على امه لا على ابن عمه
لانه ليس بمعمر وان كان وارثا وشرط النفقة على القريب ان يكون محرم او الله أعلم * (سئل) *
في رجل طلق زوجته فخرجت بلا مسوغ شرعي من البيت الذي كان اعده لسكناها حال بقاء النكاح
فسكنت في دار أخرى تغتصمها هل تكون ناشئة بذلك فتسقط نفقة عدتها أم لا * (اجاب) * نعم تكون
ناشئة فتسقط نفقة عدتها ولو متغصمها بالعدم موجبها وهو الاحتباس في البحر نقلا عن الذخيرة المعتمدة
اذا خرجت من بيت العدة تسقط نفقتها مادامت على النشور وفي الزيلعي شرط وجوب النفقة
ان تكون محبوسة في بيته قاله جوابا عن حديث فاطمة بنت قيس المبانة ولم يختلف احد من أئمتنا
في سقوط نفقة المعتمدة بالخروج من بيت وجب عليها أن تعتد فيه بغير وجه شرعي والله أعلم
* (سئل) * في امرأة أسلمت ولها زوج نصراني أبي أن يسلم فطلقها ولها منه فطيم هل يلزم الزوج
مؤخر صداقها ونفقة عدتها ونفقة الطفل وهي الطعام والشراب وكسوة الثياب وهي احق بخصائته
مادامت أئمة والله أعلم * (سئل) * في رجل مات عن اربعة أولاد ذكور واثني كلهم قاصرون
وعن ثلاث بنات بالغات وليس للتقاصرين مال ينفق عليهم والاخوات الثلاث البالغات يتدعون
الفقر ولهم عمة شقيقة موسرة هل تجب نفقة الايام القاصرين على العمة الموسرة أم لا * (اجاب) *
نعم تجب نفقتهم على عمتهم الموسرة والقول قول الاخوات انهن معسرات بأيمانهن وعلى مدعي اليسار
عليهن البينة وقد صرح علماءنا بأن المعسر كليت والمسئلة صرح به في البحر والذخيرة والولوالجية
وكثير من الكتب قال في الذخيرة وهذه النفقة لا تجب الا على الموسرين فلا تجب على الفقراء
لا قليل ولا كثير لان هذه النفقة تجب بطريق الصلة والصلات تجب على الاغنياء دون الفقراء والله أعلم
* (سئل) * في رجل تشاجر مع زوجته فأرادت الذهاب الى دار والدها خلف بالطلاق
ان ذهبت الى دار والدها لا تعود الى داره الا بعد ختام السنة وذهبت الى دار والدها بغير اذن
زوجها ثم ان زوجها أذن لو الدها أن تبقى عنده الى ختام السنة المحلوف عليها هل يلزم زوجها نفقتها
مدة أقامتها عند والدها أم لا * (اجاب) * نعم يلزم زوجها نفقتها الرضا باقامتها عند والدها فقد
صرح في فتح القدير أن النشور المسقط للنفقة عدم موافقة الزوج سواء كان بعد خروجها أو امتناعها
عن ان تنجي الى منزله وهما موافقة الزوج على اقامتها عند والدها خشية الخنث موجودة فلا وجه
لسقوط نفقتها والله أعلم * (سئل) * في رجل غاب عن زوجته هل يجب على ابيه نفقتها أم لا

مطلب لا تجب النفقة على
الاب اذا غاب الروح
مطلب اذا غاب الروح والام
فقيرة فالنفقة على الم
مطلب اذا كان كل من الام
والم معسرا فالنفقة على الام

مطلب اذا امر القاضى الام
المعسرة بالاستدانة لتنفق
على البيت وله عم على ترجع
بما استدانت على الم
مطلب غاب عن روجه وأولاد
قصر وعليه ديون وله أملاك
فما يتحصل من املاكه الخ

مطلب فرض القاضى النفقة
للبيت وأمر رجلا أن ينفق
عليه من ماله ان لم يكن له مال
فجعل له الرجوع
مطلب للمرأة أن تطلب
زوجها بكراهة في دار غير
الدار التي تسكنها من قبلها

مطلب لها أن تطلب يكف
ومطبخ خاصين
مطلب اذا أسكنها في بيت
وتف يخصصه ليس لها طلب
غيره

مطلب المسكن الواجب على
الروح ما كان له مرافق وعلق
على حدة

مطلب ان لم ترض الروجة
بأن تأكل مع زوجها فترض
لها النفقة وهي الطعام الخ

• (اجاب) • لا تجب كما صرح به في الاملاحة وتؤمر بالاستدانة والرجوع عليه اذا حضر
والله أعلم • (سئل) • في صغير من له مال فقيرة عاجزة وعم على • وأب غائب غيبة منقطعة هل يلزم
عها ما نفقتهم أم لا • (اجاب) • نعم يلزم عها نفقته ما ذبحها الا بعد اذا غاب الاقرب وبأنوته
الام وقترها وغنى الم وجبت عليه نفقتهم ما احياهما لم يجتهدا والله أعلم • (سئل) • في صغير
له ام وعم معسران فعلى من تجب نفقتهم • (اجاب) • تجب على الام لا على الم لان الام اصل
والنفقة على الاصل ولو كان معسرا وغير الاصل اذا كان معسرا حكيمكم الميت والله أعلم
• (سئل) • في المرأ اذا كانت فقيرة ولها بيتان لهما عم غنى • امرها القاضي بالاستدانة
والنفقة عليهما فاستدانت هل الاستدانة تكون على من تجب عليه النفقة فتكون على الم حيث
كان غنيا وكانت فقيرة وترجع عما استدانت عليه ام لا • (اجاب) • نعم تكون على الم ان كان
غنيا وكانت فقيرة وترجع بما استدانت عليه والله أعلم • (سئل) • في رجل غاب وله زوجة
وبنت قصر وابن اخ يتيم فاضرو وجه ما يتحصل من املاكه لنفقة زوجته وبنته القصر وابن اخيه
اليتيم القاصر والغائب عليه دين وبعد مدة وجه ما يتحصل من الاملاك لبعض اصحاب الديون
فهل يدفع ما يتحصل من الاملاك المذكورة اعياله لنفقتهم وجه معيشتهم أم لا لحساب الديون وابن
الاح المذكور له نصف الاملاك بالحكم • (اجاب) • المقتصر عندنا والمعار في كتب علماءنا
ان الغائب اذا كان له عقار له غلة للقاضي أن ينفق على زوجته وأطفاله من غلته وليس له أن يقضي
دينه وان كان الذي يده مقرابه لانه انما يأمر في حق الغائب بما يكون نظرا له وحفظا للملكه وفي
الانفاق على زوجته وأطفاله من ماله حفظ ملكه وفي وفادته قضاء عليه بقول الغير وهو لا يجوز
واما ابن اخيه اليتيم فنفقته في ماله فينفق عليه من غلة نصف املاكه كذا في البحر وغيره والله أعلم
• (سئل) • فيما اذا فرض القاضي للبيت قدر من النفقة وأمر رجلا أن ينفق ذلك عليه من ماله
وان احتاج البيت الى نفقة ولم يكن له مال حاضر ينفق من ماله ويرجع في مال البيت به فقول هل يرجع
به في ماله أم لا • (اجاب) • نعم يرجع في ماله اذا أثبت ذلك وانما احتج الى الاثبات لانه يدعى ديناً
ومدعى الدين يقتضي الى البينة والله أعلم • (سئل) • في رجل جمع بين امرأته في دار واحدة
وأسكن كلا في بيت له علق على حدة هل لواحدة أن تطلب الزوج بيت في دار على حدة أم ليس لها ذلك
• (اجاب) • نعم لها أن تطالب بذلك كما صرح به صدر الاسلام في ملقطه مع اللابان المتافرة في
الضرائر وأوفر وهو مشاهد وفي منعه أعنى طلب ذلك مضارة بالسوء ولا شيء في قواعدنا بأباه والله أعلم
• (سئل) • في امرأة أسكنها الزوج في بيت له علق على حدة لكن الكيف والمطبخ مشترك
بينها وبين ضرتها هل لها أن تطالبه ببيت له كيف ومطبخ خاص أم لا • (اجاب) • نعم لها ذلك
كما حتره في البحر أخذ من شرح المختار والله أعلم • (وسئل ايضا) • في رجل ساكن برؤيته
في بيت وقف يخصصه له علق على حدة ومطبخ ومرفق مشترك هل زوجته تطلب من بيتها غيره أم لا
• (اجاب) • ليس لها طلب غيره ولا يضر في ذلك كون المرفق مشتركين غير الاجانب كما صرح
به في البحر أخذ من كلام الهداية والله أعلم • (سئل) • في المسكن الواجب على الزوج شرعا
ما هو أو نحوها الجواب • (اجاب) • المسكن الواجب عليه شرعا على الصحيح بيت له مرافق
وعلق على حدة فلا بد له من بيت خلاص ومطبخ وبشرط أن لا يكون في الدار أحد من أحمائها يؤذيها
كما صرح به في الحاشية وتكون بين جيران صالحين وبشرط أن يكون مأموئا عليها به وبشكل فيه من
الاستمتاع بها كما صرح حوايه فاطمة والله أعلم • (سئل) • في رجل فقير وله زوجة فقيرة تطلب
منه النفقة فهل يلزمه تمويهها الم بقدر القاضى اها شيئا من الدراهم واذا قلتم بتوبنها ما التزموا

وما صفتها * (اجاب) * النفقة هي الطعام والكسوة والسكنى قال في الخلاصة قال هشام سألت
محمد عن النفقة قال هي الطعام والكسوة والسكنى اه فان رضى أن تأكل معه فيها ونعمت
وان خاصته في فرض النفقة يفرض لها بالمعروف مما يأتدمون به في عاداتهم وليس في ذلك تقدير لازم
لانه مما يختلف فيه طباع الناس وأحوالهم ويختلف باختلاف الاوقات واذا فرض فرض من جنس
الطعام والكسوة فان طلبت أن يتقدر ذلك بالدرهم ولم يكن الزوج صاحب مائة جاز للقاضي أن يتقدر
بها ويفرض عليه ذلك وينبغي للقاضي أن يأمرها ألا يجسن العشرة معه ويأمره أيضا بجسن العشرة
معها وذلك بأن تأكل معه وبأكل معها لتكون نفقته ونفقة مساواة فان افتقر فيها والا فرض عليه فاذا
كانا معسرين فرض ما هو اللائق بالمعسرين والمفروض على القاضي أن ينظر بتقوى الله تعالى
في ذلك والله بما نعملون بصير فله في عبادة الله والتدبير وهو على كل شيء قدير والله اعلم
* (سئل) * في رجل خطب امرأة وصار يتفق عليها للتزوجه وتحقق انه اغما يتفق عليها للتزوجه
ثم امتنعت عن التزوجه وترجعت بغيره هل يرجع بما اتفق أم لا * (اجاب) * نعم يرجع قال
في الخاتمة بعد أن ذكر القولين في المسئلة قال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي أن يرجع لانه اذا علم انه
لو لم يتزوجها لا يتفق عليها كان ذلك بمنزلة الشرط وان لم يكن مشروطا لفنا وفي النفقة سئل والذى عن
بعث الى ابي الخطيب سكر اولوزا وجوزا وقرائهم ترك الاب المعاقدة هل لهذا الخطيب أن يرجع
بأسترداد ما دفع فقال ان فترق ذلك على الناصر باذن الدافع فليس له حق الرجوع وان لم يأذن له في
ذلك فله ذلك اه وهو مرجع لما عاله في الخاتمة وهو ظاهر الوجه فلا ينبغي أن يعدل عنه والله اعلم
* (سئل) * في رجل معسر تزوج بكر ابنة ولم يدفع لها مهرها المشروط تعجيله ولم يتفق عليها
ولم يكسها وقد أضر ذلك بها اجدها هل يجب عليه احد الامرين الذين أمر الله تعالى بهما لقوله
تعالى فامساك بمعروف أو تسريح بإحسان وهل اذا فسخ النكاح حاكم يرى الفسخ بذلك ينسخ لشدّة
الضرورة الا لا حقيقة بهما واضطرارها اليه أم لا * (اجاب) * نعم يجب على الزوج احد الامرين
الذين أنزلهم الله تعالى على رسوله صلى الله عليه وسلم بقوله عز وجل فامساك بمعروف أو تسريح
بإحسان وفي صدر الشريعة وأصحابنا ما شاهدوا الضرورة في التفريق لان دفع الحاجة الدائمة
لا يتيسر بالاستئذان والظاهر أنهما لا يتجدد من يقرضها وغنى الزوج في المال أمر متوهم استحسنوا
أن ينصب القاضي نايبا شافعي المذهب يفرق بينهم ما وجد اختار كثير من علماءنا ذلك عند شدة
الضرورة وهو مما ينشرح صدر الفقهاء له لما فيه من دفع الحرج والاضراب للنساء والله اعلم
* (سئل) * ما نفقة الزوجة الفقيرة على زوجها الفقير * (اجاب) * نفقة ما تأتد به
الفقراء من الطعام فان اكلت معه مما يأكل فيها والا يدفع لها طعاما من جنس طعام الفقراء فان لم
ترض وطلبت فرض الدراهم يقوم ذلك ويفرضه دراهم مادام على حاله وان اختلف بغلاء سعرها
أو رخصه يقوم بحسبه كما هو المتيقن به والله أعلم * (سئل) * في رجل فترق زوجته نفقة
وكسوة فطلقاتها طلاقا رجعيًا فهل بهذه الطلقة تسقط نفقة وكسوة التي مضى عليها شهر فأزبد أم لا
* (اجاب) * نعم تسقطان وان كانتا مقررتين كما في البرازية والذخيرة ومذكور في فاضل خان
ومقتضى كلام الخصاص وانقي به صاحب البحر والقوى بخلافه مخالف للمشهور والله أعلم
* (سئل) * في رجل طلق زوجته باننا وكان القاضي فرض لها عليه نفقة في غيبته هل يسقط عنه
المفروض بالطلاق المذكور أم لا * (اجاب) * نعم يسقط وقد سئل صاحب البحر عن شخص عليه
نفقة مقدرة لزوجته وكذا كسوة ومضت المدة ولم يدفع لها ذلك ثم انه طلقها طلاقا رجعيًا هل يسقطان
به أم لا اجاب نعم تسقط النفقة المذكورة وكذا الكسوة بالطلاق الرجعي اه وذكر في بجرة نقلا

مطلب خطب امرأة وصار
يتفق عليها ثم امتنعت عن
التزوج به له الرجوع عليها

مطلب اذا كان الزوج معسرا
وحكم حاكم بفسخ النكاح
بنسخ

مطلب نفقة الفقيرة على
زوجها الفقير ما تأتد به
الفقراء

مطلب اذا طلق امرأته طلاقا
رجعيًا تسقط النفقة المقررة
بعضي شهر

مطلب النفقة المفروضة
تسقط بالطلاق البائن

عن الحبتي لوطقتها الزوج في حذو الوجوه فانه يستطاع ما اجتمع عليه من النفقات بعد فرض القاشي
قال فقد ظهر من هذا ان الرابع عندهم سقوطها بالطلاق كالوثن خصوصاً وقد أفتى به الشيخان
كما في الذخيرة وبه في الشيعين الصدر والشهد والشيخ الامام ظهير الدين المرعشياني ثم قال فظاهر
كلامهم انه لا فرق فيه بين الطلاق الرجعي والناس لان في عبارة الخمانية والظهيرية قد عطف البائن
على الطلاق فعلم ان الطلاق رجعي وقدم قبله عن الذخيرة ما صورته ولوطقتها الزوج في حذو الوجوه
يستطاع ما اجتمع عليه من النفقات بعد فرض القاشي كذا حكى عن القاضي الامام ابي علي النخعي
وكان يقول وجدنا رواية هذه المسئلة في كتاب الطلاق وبه كان يفتي الصدر والشهد والامام ظهير الدين
المرعشياني اه وقدم قبله عن البقاية انه يجرم سقوطها بالطلاق كالوثن مسؤوباً به او كذا في الجوهر
وكثير من الكتب وهذا اذا لم تكن مستدانة باذن القاضي كما هو الصحيح والله اعلم * (سئل)
في الطلاق هل هو مسقط لفرض النفقة التي قررها القاضي للزوجة أم لا * (اجاب) * نعم هو
مسقط للنفقة المقتضى بها مطلقاً ولو كان الطلاق رجعياً كما سرح به في الخلاصة والبرازية وغيرهما
من الكتب وأفتى به الشيخ زين بن نجيم وولد شيخنا امير الدين وهي فتاويه ما سرح به
في الخمانية والظهيرية وقد عطف البائن على الطلاق فعلم ان الطلاق رجعي والمسئلة شهيرة وقد بحث
فيها بعض المتأخرين بحثاً لا ينهض مع صريح النقل بالسقوط وقد أفتينا بها امراراً كما أفتى الصدر
الشهد والامام ظهير الدين وتوارد النقل به واستفاض والله اعلم * (سئل) في رجل يجذب
منسغرق غائب عن وجوده بحيث انه يطرح نفسه في الاحوال ولا يعقل أصلاً ما يقال ولا يرذ
على سائل جواباً واذا اشتد به الجوع أكل ميتاً وتراباً ولا يعلم الذي به ما يكون غير انه اشتد حالاً
من هو محقق الجمنون لا مال له ولا نوال وله زوجة اضرب بها هذا الحال لانها بسببه عادمة
المعاش وفاقة الفرائس وله أب موسر هل تفرض نفقته ونفقة زوجته عليه أم لا * (اجاب) *
حامل القول فيه باختصار * انه حيث ثبت العجز فيه والاعسار بسبب ما سرح في السؤال من
سوء المزاج وعدم الاعتدال وجبت نفقته على ابيه الموسر وكذلك نفقة زوجته اذا احتاج الى
خادم يقوم بأمره ويدير كما هو المحرز في المذهب * واليه الفقيه النديم يذهب فني البحر تعلقا عن
الخلاصة يجبر الابن على نفقة زوجته أياه ولا يجبر الاب على نفقة زوجة أخته وفي نفقات الحلواني
قال فيه روايتان في رواية كما قلنا وفي رواية انما تجب نفقة زوجة الأب اذا كان الأب مريضاً
أو به زمانة يحتاج الى الخدمة اما اذا كان صحيحاً فلا قال في المحيط فعلى هذا لا فرق بين الأب
والابن فان الابن اذا كان بهذه المثابة يجبر الاب على نفقة خادمه اه وطاهر ما في الذخيرة ان
المذهب عدم وجوب نفقة امرأه الأب أو جاريته ام ولدته حيث لم يكن بالاب علمه وان القول
بالوجوب مطلقاً اعما هو رواية عن ابي يوسف اه ما في البحر وقد علمت به ان المذهب عند الحاجة الى
الخادم تجب نفقة الزوجة أيضاً لانه لا حياجه الى الخادم ما رت من جملة نفقته فتجب عليه قصور رآه
اذا ثبت ما سرح فيه تفرض نفقته ونفقة زوجته عليه فافهم والله اعلم * (سئل) في رجل يته
ملوه بالطعام الكثير ويمكن لزوجته تناوله ولا يجبر عليها في تناول ما يكفيها منه هل اذا ثبت ذلك يفرض
القاضي عليه لها نفقة من الدراهم أم لا وفي الكسوة ما هي وما قدرها وما اعتبارها هل هو بحالها ام
بحالها أم باعتبار حالها معا * (اجاب) * النفقة نوعان نمكين وتعليك فالتمكين متعين في صاحب
الطعام الكثير والذي له مائدة فتمكين المرأة من تناول مقدار كفايتها وليس لها ان تطالبه بفرض
النفقة كذا سرحوا فاذا ثبت ان الزوج بهذا الوصف لا يجوز فرض نفقة عليه لانها والحال هذه
متعسفة في طلب العرض وان لم يكن بهذا الوصف فان رضيت ان تأكل معه فيها ونعمت وان خاصمت
يفرض لها بالمعروف على قدر حالها مسوة أمثالها حيث ظهر للقاضي أن يرضيها ولا يتفق عليها

مطلب الطلاق ولورجعا
يستط للنفقة المفروضة

مطلب نفقة المجدوب الذي
لا يعقل وكذلك نفقة زوجته
على ابيه الموسر

مطلب لا يصح فرض القاضي
النفقة على الزوج حيث كان
غنيا ولا يمنعها من تناول
ما يكفيها

وأما الكسوة فذكر في التلخيصية أن محمدًا ذكر درعين وخارين وملحفة في كل سنة أراد بهما ضمنا
 وشتمويا اه والدرع والقميص يعني قميصا وخمارا للصيف وقيصا وخمارا للشتاء وفي المجتبى أن في ذلك
 يختلف باختلاف الأماكن والعادات فيجب على القاضي اعتبار الكفاية بالمعروف في كل وقت
 ومكان اه ولا شك أنها باعتبار حالهما كالنفقة والله أعلم * (سئل) * في رجل عقد لابنه
 الصغيرة عقد نكاح على صغيرة مناهست سنون فقرض القاضي على الصغير في غيبته لهذه الصغيرة
 نفقة قبل الدخول بها بطلب والدها هل يصح الفرض المذكور أم لا ولا يلزم الوالد ولا الولد
 * (أجاب) * لا يصح الفرض من وجوه منها أنه لا نفقة لصغيرة لا تطبق الجماع ومنها أنه لا يجب
 على الأب نفقة زوجة ابنة خصوصاً غير المحتاج إلى خادم يتخدمه ومنها أنه غائب وهو حكم والحكم
 لا يصح عليه فلا يلزم الوالد ولا الولد والحال هذا والله أعلم * (سئل) * في امرأة أرسلت إلى
 زوجها وهو في موضع تعيشه أن يرسل لها النفقة المقررة لها عليه والحال أنه كان دعاها للانتقال إلى
 موضعه الذي بينه وبين موضعها دون مسافة القصير فأبت هل لها ذلك أم لا لسلطتها بالامتناع من
 أن تسكن من حيث سكن * (أجاب) * ليس لها ذلك حيث وفادها المجل على ما هو المذهب خصوصاً
 فيما دون مدة السفر لأنها مطلّة في ذلك فشرّت ولا نفقة للناشئة ولو كانت محكوماً بها إذا الحكم
 بالنفقة للناشئة باطل والله أعلم * (سئل) * عن نفقة المعسر * (أجاب) * ظاهر الرواية
 اعتبار حاله فقط وهو قول الكرخي رحمه الله تعالى وقال به جمع كثير من المشايخ ونص عليه محمد وقال
 في التحفة والبدائع أنه الصحيح نقل إلى قوله تعالى لا نفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق
 مما آتاه الله لا يكاف الله نفساً إلا ما آتاهوا وفي غاية البيان أنه إذا كان معسراً وهي موسرة وأوجبنا
 الوسط فقد كفناه بما ليس في وسعه فلا يجوز لكن قال بعضهم هو مخاطب بما في وسعه فنفقة والباقي دين
 إلى الميسرة فليس تكافياً بما ليس في وسعه نص عليه في الجروفيه يعتبر في الفرض الأصلح واليسر
 الحاصل أنه لا يكاف فوق طاقته ولا يجبس في شيء لا يتقدر عليه لعسرته والله أعلم * (سئل) *
 في زوجين معسرين تطلب الزوجة من زوجها ما فوق نفقة المعسرين بما لا قدرة له عليه فما نفقة
 المعسرين المفروضة عليه * (أجاب) * ليس لها ما فوق نفقة المعسرين وكسوتهم وقد
 صرحوا بأن نفقة المعسرين ما اعتاده المعسرون وقد اعترفوا ببلادنا كل خير الشيعي والذرة
 والزيت وليس الدراربع التي من القطن ونحو ذلك فإذا طلبت فوق ذلك لا تجاب إليه ولا يجوز للقاضي
 فرضه والله أعلم * (سئل) * في الزوجين إذا كان غنيين هل يجب عليه نفقة الأغنياء وما حدة
 الغنى في باب النفقة * (أجاب) * نعم يجب نفقة الأغنياء قال في البحر اختلاف في حدة اليسار على
 أربعة أقوال أصحها قولان أحدهما أنه مقدّر بنصاب الركاة قال في الخلاصة وبه يفتي واختاره
 الولوالجي معلاً بأن النفقة تجب على الموسر ونهاية اليسار لاحد لها وبدايته النصاب فيقدر به والثاني
 أنه نصاب حرمان الصدقة وهو النصاب الذي ليس بنام قال في الهداية وعليه الفتوى وصححه
 في الذخيرة اه والذي يظهر للفقهاء البارعة في الفقه أن الأول أولى بالقبول لأن ما ليس بنام سريع
 النفاذ إذا تواردت عليه النفقات كما هو ظاهر والله أعلم * (سئل) * في رجل فقير له زوجة فقيرة
 فماتت كسوتها * (أجاب) * لها من جنس كسوة المعسرين في كل سنة درعان أي قيصان
 واحد لثاء وواحد للصيف وخماران كذلك وملحفة مما يكون مثله للفقراء أهل الاعسار والمتوسطين
 ولا ذوى اليسار والمرجع في ذلك للعرف ويختلف باختلاف الناس والاقوات هذا خلاصة
 ما قاله علماؤنا في ذلك والله أعلم * (سئل) * فيما إذا غاب عن زوجته من بلدهما إلى مصر من
 الأمصار وتركها بالنفقة ولا منفق فقرض القاضي لها بطلبها مبلغاً رسم نفقتها وكسوتها فافرضا
 صحيحاً شرعياً وأذن لها بالاستدانة للفرض المذكور فاستدانت لذلك وانفقت مدة غيابها غيبة

مطلب عقد لابنه على صغيرة
 سنهست سنون لا يصح
 فرض نفقتها على واحد منهما

مطلب إذا أراد الزوج أن
 ينقلها إلى مادون مسافة
 القصر وامتنعت تسقط نفقتها

مطلب في النفقة الواجبة
 على المعسر

مطلب ليس لزوجة المعسر ما
 فوق نفقة المعسرين حيث
 كانت معسرة

مطلب في نفقة الزوجين إذا
 كانا غنيين وفي حد الغنى

مطلب في كسوة الفقيرة إذا
 كان زوجها فقيراً
 مطلب غاب عن زوجته
 وتركها بالنفقة فقرض
 القاضي لها مبلغاً وأمرها
 بالاستدانة وظلتها الزوج
 في أثبات غيبته الخ

طويلة وقد طلقها الزوج في أثناء غيبته في ذلك المصرومهي على طلاقه مدة ولم تعلم به ثم بلغها أنه طلق
فلم تصدق والى الآن لم يثبت الطلاق فهل لها الرجوع بنظر ما استدانته وأفقته الى ثبوت الطلاق
أم ليس لها ذلك * (أجاب) * نعم لها الرجوع بذلك ولا تنقطع النفقة المستدانة بالطلاق
مطلقا بانما اوريحيا واذا كذبت في استناد الطلاق ولم يثبت بينة يجعل في حقها كأنه طلقها في الحال
وكانت العدة باقية في حق العدة والسكنى والله أعلم * (سئل) * في رجل فرض عليه القاضي
نفقة وكسوة وزوجته وصفت مدة فادعى طلاقها وانقضاء عدتها منذ زمان هل يصدر وتساقط
النفقة والكسوة المقررتان والعدة ومدة العدة أم لا * (أجاب) * ان كذبه في الاستناد
ولم يقيم بينة كان عليها العدة من وقت الدعوى ولها فيه النفقة والسكنى وان صدقته فلا نفقة لها ولا
سكنى واما النفقة والكسوة المقررتان فيسقطان على كل حال بالطلاق ولورجعه اعلى الصحيح والله اعلم
* (سئل) * فيما اذا فرض القاضي لمخضونة الام اليتمية قدرا للنفقة ثم باوذن لها في انصافه
وبالاستدانة كذلك لترجع عما انفقت في مال اليتمية فانفقت الام مدة والحال ان ليس لليتمية مال
ظاهر ولها عم لا يورث غنى وتريد الام ان ترجع بدل ما انفقت في المدة على الم من غير ان يفرض
القاضي عليه نفقة اليتمية فهل لها ذلك أم لا * (أجاب) * نفقة ذي الرحم المحرم لا تجب
بدون القضاء والقضاء لا بد له من الطلب والحصول كما صرح به في الجردة لاعتناء البدائع فاذا علمت
ذلك علمت ان الام لا ترجع عما انفقت في المدة المذكورة على الم اولا لكونه غير مقضى عليه
وثانيا على تقدير انه مقضى عليه باجتماع شرائط القضاء من الخصومة وحضرة المقتضى عليه وغيرها
وامرت بالاستدانة ليس لها الرجوع ايضا اذا شرط الانفاق مما استدانته لاس مالها في الجرد
لا بد في الرجوع من الاستدانة والانفاق مما استدانته كما قيد في المبسوط والهاية وغيرهما حتى
قال الطرسمي ولقد غلط بعض الفقهاء هنا في مفهوم كلام صاحب الهداية وقال اذا اذن القاضي
في الاستدانة ولم يستدن فانها لا تنقطع وهذا غلط بل معنى الكلام اذن القاضي في الاستدانة
واستدان انتهى وايضا المذكور الرجوع عما انفقت على مال اليتمية لا على الم واذا لم يكن
اليتمية مال لا يصح اصل الفرض المذكور لتقيده بالرجوع في مالها والحالة انه لا مال لها كما
صرح في البرازية وغيره او به علمت ايضا ان ما يكتب في الوثائق امر ان يستدين ويرجع على من تجب
نفقته عليه شرعا غير صحيح لعدم حضور المقتضى عليه وعدم تعيينه وغير ذلك من شرائط القضاء
وكثيرا ما يقع الغلط في هذه المسئلة لعدم التأمل في كلام الفقهاء وقلة التمييز بين المذموم مع كثرة
الابتلاء بكثرة وقوع مثل هذه الحادثة والله اعلم * (سئل) * في امرأة تسكن مع زوجها
بقريه لتظلم اخوها المحضر عرس اختها بنابلس فأرسلها معه بشرط أن تعود في شهرها وان مضى
الشهر ولم تحضر فهي طالق فكيف سنة بنابلس واستمرت بها وكان قد قرر لها نائب الحكم
بنابلس نفقة على زوجها المذكور وحضر اخوها الظلها وهي مقيمة بنابلس هل لها النفقة فيما عدا
الشهر المضروب لها اجلا في الغيبة أم لا * (أجاب) * حيث عصت امره وصارت ناشزة فلا
تستحق نفقة واذا ادعت انه أطلق لها الاقامة بنابلس وأنكر فالقول قوله لان الاذن يستفاد
منه والله اعلم * (سئل) * في شخص ضمن ما يترتب بذمة بكر من كسوة امرأته
المقررة عليه أبدا هل يصح هذا الصمان وبطال بالضم من مما يترتب على الزوج بعد الثمن أم لا
* (أجاب) * يصح هذا الثمن كما صرح به في نفقات البحر والناتر غاية وغيرهما والله أعلم
* (سئل) * في اب كسوب هل تجب نفقته على ابنه المعسر * (أجاب) * اذا كان
الابن معسرا لا كسبه له أو له كسب لا يفضل عن قوته شيء لا تجب نفقته عليه كما افهمه كلام البرازية
وعبرها والله اعلم * (سئل) * في كسوب لا يفضل من كسبه شيء عن نفقته هل يفرض

مطلب فرض القاضي عليه
النفقة فاذا طلقها منذ
زمان

مطلب اذا فرض النفقة
لمخضونة الام اليتمية قدرا
لنفقتها وامرهاب الاستدانة
لترجع في مال اليتمية ولم يكن
اليتمية مال تظهر لها عم الخ

مطلب قال ان مضى الشهر
ولم تحضر فهي طالق فمضى
لا تستحق عليه سوى نفقة
الشهر

مطلب ضمن شخص ما يترتب
سنة بكر من كسوة امرأته
الخ

مطلب هل تجب نفقة الاب
الكسوب على ابنه المعسر

مطلب في ابن كسوة
يكتسب بقدر نفقته هل
يفرض القاضي عليه نفقة
لامته الفقيرة

مطلب اذا غاب وترك امرأته
بلا نفقة في حكم الشافعي يفسخ
النكاح هل للحنفي تزويجها

مطلب اختلف فيما لو طلبت
المعدة اجرة الحضنة
أو الارضاع

مطلب اذا امتنعت من التحول
مع زوجها من نكاح الى نكاح
لا تجب لها نفقة ولو قضى بها

مطلب طلب اخ الزوجة من
القاضي أن يفرض لها النفقة
على زوجها الغائب ففعل
من غير طلبها الخ

عليه القاضي نفقة لامته الفقيرة ام لا * (اجاب) * لا يفرض لها نفقة على حدة بلا شبهة
واما اذا كان كسوبا وله عيال ينضمها الى عياله وينفق على الكل حيث قدر على ذلك قال في البحر ناظرا
عن شرح الطحاوي ولا يجبر الابن على نفقة ابويه المعسرين اذا كان معسرا الا اذا كان به حازماته
أو فقر فقط فانهم ما يدخلان مع الابن وبأكلان معه ولا يفرض لهما نفقة على حدة ونقل عن الخانية
ما هو قريب منه فراجع ان شئت والله اعلم * (سئل) * في امرأه غاب عنها زوجها وتركها
بلا نفقة في حكم يفسخ نكاحها القاضي الشافعي ونفذ القاضي الحنفي وانقضت العدة هل
لهما تزويج نفسها لدى القاضي الحنفي أو يشترط أن يقع نكاحها على مذهب الشافعي بولي وما
يشترطه لكونها خلية عنه غير خلية عند الحنفي * (اجاب) * لكل أن يزوجهما اذ هي حيث
قلنا بماذا الفسخ خلية عند الحنفي ايضا وقد سئل قارئ الهداية عن امرأة ادعت عند قاض
ان زوجها سافر عنها ولم يترك لها نفقة وطلبت فسخ نكاحها بذلك واقامت بينة على ذلك وحكم به
سما كمرى ذلك وفسخ عنها فهل يجوز للحنفي أن يزوجهما واذا حضر الاول ما حكمه فاجاب بقوله
اذا اقامت بينة عند القاضي ان الزوج غاب عنها ولم يترك لها نفقة وطلبت من القاضي فسخ النكاح
وهو يرى ذلك ففسخ نفذ الفسخ وهو قضاء على الغائب وفي القضاء على الغائب عندنا روايتان منهم
من رآه نافذا ومنهم من لم يره نافذا فعلى القول بنفاذه يسوغ للحنفي ان يزوجهما من الغير بعد انقضاء
عدتها واذا حضر الزوج واقام بينة على خلاف ما ادعت من تركها بلا نفقة لا تقبل بينته والمينة
الاولى ترجح بالقضاء فلا تبطل بالثانية انتهى والله اعلم * (سئل) * في رجل طلق زوجته
طلاقا تاما ووجبت العدة هل اذا طلقت اجرة الحضنة ولدها منه او لارضاعه تجب ام لا ولا يفرض
لها عليه مادامت في العدة الا نفقة العدة * (اجاب) * اما نفقة الميانة في العدة فواجبة لها
عندنا واما نفقة الارضاع والحضنة ففي الكفر لا أمته لو منسكحة أو معدة اطلقه فمطل وصنيع
صاحب الهداية يدل على اختياره وفي النهر وهو الاولى الحاصل ان لها طلب نفقة عدتها عندنا
حتى تنقضي وليس لها طلب اجرة الارضاع والحضنة مادامت في العدة حتى تنقضي في الرواية التي
اطلق المتنون فيها عدم الجواز لها والله اعلم * (سئل) * في امرأة أبت أن تحول مع زوجها
من نكاح الى نكاح تكون ناشرة فتدفع نفقة لاسمها وقد دخل بها بالذم وما يلزمها اذا فعلت
ذلك * (اجاب) * نعم تكون ناشرة بامتناعها عن التحول معه وتسقط نفقتها به ويلزمها التعزير
لا نكاحها المعصية ولو قضى القاضي بها لا يجوز فقد نصوا جميعا بان من القضاء الباطل القضاء
بنفقة الناشرة والله اعلم * (سئل) * في رجل بعصر له زوجة بالمرءة لها اخ بالقدر حضر
لدى قاضيه او طلب ان يفرض لاخته التي في المرءة نفقة على زوجها الذي بعصر فأجابه ولم يطلب بينة
على النكاح ولا على الوكالة ولا اخذ منها كفيها ولا حضرت بنفسها ولا حلفت أنه مات ترك عندها نفقة
ولاسأل على حاله اسمها فقيران هما ام غنيان ام احداهما غني والاخر فقير ليراعى الفرض بحسبه بل
فرض على الغائب للغائبة دراهم غير منكشف عن حاله وكتب صكا مضمونه فرض برسم نفقة فلانة
وولديها ولما يجتاجون اليه من ثمن لحم وخبز وزيت ودخول حمام وصابون وغسيل اثواب وما لا بد
لهم منه وقد رده كل يوم ثمانية قطع مصريه ما هو برسم الزوجة اربع قطع وما هو نفقة ولديها اربع قطع
على زوجها الغائب واذن لها الحاكم بانفاق ذلك عليها وعلى ولديها سوية بينهم والاستدانة عند
الحاجة والرجوع بذلك على زوجها الغائب فرضا واذا ما مقبولين لهما من وكيلها شقية هما فلان
والحال ان ولديها غلام استغنى عن امه وبنت فطمية فهل يصح هذا الفرض ام لا * (اجاب) *
لا يصح لترك ما هو شرط لصحته وهو طلبها الذي لا بد منه عند امتساها سرهم ومنهم زفر وجهه الله تعالى
ولا ينوب طلب اخيها عن طلبها وطلب المينة على النكاح لازم على القاضي لاسمها الذي لا يعلم به

وكذلك أخذ الكفيل كائن عليه شمس الأمانة السرخسي وكذلك تحليفها له لم يترك عند هاشيا
 وعلى القاضي أيضا ان يحلفها انهم هاليت ناشرة قال في الحاشية بحلفها القاضي بانه تعالى
 ما استوفيت النفقة ولم يكن يسكب بسبب يمنع النفقة كالتشور وغيره وبأخذتها كفيلا ويحلفها انشورا
 لغائب ومن ان لازم ايضا قبل ان يفرض النفقة السؤال عن حال الزوجين فتر او غنى لم يستدنى الى
 طريق العمل بالحال فيقرض بحسبه فانه اذا فرض اكثر من حاله الامتناع عن الزيادة ولا يشغذ
 قضاؤه كما هو في البحر وغيره والحاصل ان مواعيد صحة الفرض المذكور متعددة ولو لم يكن منها
 الا عدم ثبوت التوكيل لكني وليت شعري متى سأل المحكم للمحكوم له على المحكوم عليه بدعوى
 الغير على الغير بغيرية كل منهما بمحض دعواه الوكالة هذا الا قائل به حكمه كالعدم باجتماع كل من النقص
 والقوى مسئلة الله والقلم والله أعلم * (سئل) في تيمية لا مال لها ولها ام وعم طلبت الام ان
 يفرض القاضي لها النفقة فتعل بغيرية العم ولم يعين الفروض عليه هل يصح ذلك ام لا * (اجاب) *
 لا يصح اذ شرط وجوب نفقة القريب غير ذي الولا الطلب والنقصومة بين يدي القاضي فلا يصح
 على غائب ولو معينا فكيف مع عدم تعيينه وبه يعلم عدم صحة ما يفعله كثير من القواب في
 فرض النفقة لمثل هؤلاء والله أعلم * (سئل) في امرأة ادعت على زوجها انها تستحق
 يذمة كسوة ست سنين اثنين واربعين غرثا ثمن دراعتين وقيصين وصمادتين وزنار وشنبر ولباس
 وبابو جين هل تصح دعواها من اصاها ام لا * (اجاب) * لا تصح دعواها والحال هذه
 باجتماع علمي ساعلي سقوط النفقة الماضية الحالية عن القضا والرضى في الزمان الذي قدمضي
 وانقضى وايضا هذا القدر المدعى به وهو الدراعتان والقيصان والصمادتان والزنار والشنبر
 واللباس والبابو جين زائدان عن الواجب لها شرعا فانها اعنى الكسوة الواجبة درعان وخمارات
 وملحقة كما صرح به في الجوهر وغيره فكيف تصح دعواها بذلك هذه المدة هذا القائل به والله أعلم
 * (سئل) في صغير سنة ثلاث سنوات هل لامه المباشرة ان تمنع اياه عنه احيانا ام لا وهل اذا
 اتى له بطعام وكسوة يلحقان بهما ليتعين فرض الدراهم عليه ام لا * (اجاب) * ليس لادم منعه
 عن ابيه احيانا ولا يتعين الدراهم للنفقة فقد صرح علما وقاطبة بأن النفقة هي الطعام والشراب
 والكسوة فاذا اتى لولده بذلك لا يجبر على دفع الدراهم وانما المتعين كفايته لا دفع الدراهم لانه حتى
 تشتري بها نفقته وفي الذخيرة والتاترخاية والبحر وغيرهما من الكتب ومن مشايخنا من قال
 اذا وقعت المنازعة بين الزوجين في هذا الباب فالقاضي بالخيار ان شاء دفعها الى نفقة يدفعها صاحبها
 ومسا ولا يدفع البهاج له وان شاء أمر غيرها أن ينفق على ولده يعنى الطعام والشراب والكسوة والله
 اعلم * (سئل) في رجل اصابه مرض حار فترغ ما عليه من الثياب وخرج من بيته هائما لا يدري
 مكانه وله والدة شريفة فقيرة واخت شقيقة واخ لا م واخ لا ب وابن اخ شقيق صغير وله مال من
 جنس النفقة كالخطة والدراهم عنده من يقر به هل يفرض لوالدته فيما نفقتا دون من ذكر ام لا
 * (اجاب) * يفرض لوالدته لا لغيرها من ذكر في الكسوة وغيره وفرض لزوجته الغائب
 وطفله وابويه في ماله يعنى الذي من جنس النفقة عنده من يقر به فالتقييد بالزوجة والطفل والابوين
 احتراز عن غيرهم والله اعلم * (سئل) عن امرأة لها بدنة احدا ابنتها ستة عشر غرثا
 وتطلب فرض النفقة عليه وعلى اخيه هل له اذ اوجب نفقتها عليهم ما وهما يطلبان
 ضمها الى عيالها ما كل مما يأكلون وتشرب مما يشربون وتكتسى مما يكتسون وهي تريد فرض
 النفقة دراهم يجيرهما القاضي على ذلك ام لا * (اجاب) * لا يفرض القاضي عليهما نفقتها
 ولها مال تنفق منه دراهم أو دنائرا أو عقارا أو مواش أو غير ذلك مما يمكن بيعه والاتفاق منه وان لم
 يكن لها ذلك فعليهما ضمها الى عيالهما وتأكل كل مما يأكلون وتشرب مما يشربون اذ عليهما ما دفع

مطلب في تيمية لها ام وعم
 يفرض القاضي لها النفقة
 بطلب الام الخ

مطلب ادعت على زوجها
 بتمن كسوة لمدة ماضية من
 غير تراش ولا قضاء

مطلب ليس للام منع الصغير
 عن ابيه ولا يتعين على الاب
 للصغير الا الطعام والكسوة
 دون الدراهم

مطلب اذا غاب الرجل وله
 مال من جنس النفقة تفرض
 في مال الزوجة وطفله وابويه

مطلب اذا طلبت فرض
 النفقة على ولد لها دراهم
 وطلبا ضمها الى عيالها
 لا يجاب بذلك

حاجتها وهو حاصل بما ذكرنا وما فرض الدراهم فلا قائل بتعيينه اها وان كانت ذات كسب لا يجوز
 أن يفرض لها عليهم ما نفقة الا ان الواجب ديانة عليهم ما أن لا يجوز جها الى مثقة الكسب والله اعلم
 * (سئل) * في زعيم أرسل غلاما له بخيله ورجله ليجمع له غلات زعاسته ويحفظها له لبعده عن مكان
 الزعامة فقتل الغلام واضطر الامر الى من يجمعها ويحفظها له خشية ضياعها ان انتظرت مراجعته
 فنصب الحاكم من يجمعها ويحفظها وينفق عليها وعلى خيله ومن يحتاج اليه في جمعها وحفظها من
 ماله ويرجع عليه ففعل ذلك مصلحة لغائب وحفظا لماله عن الضياع هل له الرجوع عليه بذلك ام لا
 * (اجاب) * حيث تعينت المصلحة في ذلك وأذن الحاكم بالانفاق رجع المأجور بما أنفق في ذلك
 بالانفاق لانه نصب لمصلحة من عجز عن النظر في مصالحه وهذا كذلك والله اعلم * (سئل) * في
 رجل تزوج امرأة وتركها وسافر الى الشام بلا نفقة من دراهم أو طعام وأضرتهم وآلها غاية الايلام
 هل يكون مرتكباً معصية توجب الاتام فيعاقب على هذه المعصية بشديد الانتقام لما ورد عن المصطفى
 الرسول كفي بالمرء اثماً أن يضيع من يعول * (اجاب) * لا ريب في ارتكابه الحرام * باجماع
 علماء الاسلام * فيعاقب في الدنيا بالاهانة والاذلال * وفي الاخرى بالخزي والنعكس * للحديث
 المذكور في السؤال * وغيره من الاحاديث الواردة عن رسول الملك المتعال * منها ان الله سائل كل
 راع عما استرعاه حفظ أم ضيع حتى يسأل الرجل عن أهل بيته فليت شعري ما جوابه عن مثل هذا
 عند السؤال وقد أضر بالمعاشرة بالمعروف فبذلك بالضد فيلزمه التعزير والاهانة والتخيير لخالفته
 لما امر به الشارع والله ولي التوفيق ففسأله الهداية الى سواء الطريق والله أعلم * (سئل) *
 في الرجل هل يجب عليه سكنى زوجته في بيت له غلق على حدة واذا امتنع يحبس حتى يسكنه اذ هو
 من جله مسمى النفقة * (اجاب) * نعم يجب عليه اسكانها في بيت له غلق على حدة يكون له ملك
 أو اجارة أو عارية اجاعا ويحبس اذا امتنع عنه لانه من جله النفقة فقد ذكر في الخلاصة وكثير من
 الكتب قال هشام سألت محمداً عن النفقة فقال النفقة هي الطعام والكسوة والسكنى فاذا امتنع عنها
 أو عن أحد أنواعها يحبس في ذلك والله اعلم * (سئل) * في امرأة لها زوج حاضر وإنسان من
 غيره هل للقاضي أن يفرض نفقة على أحد ابنيها ام لا واذا فرض هل يصح فرضه أم لا * (اجاب) *
 ليس للقاضي أن يفرض نفقة على ابنتها مع وجود زوجها اذ نفقة عليه مطلقاً غنياً كان أو فقيراً حاضراً
 كان أو غائباً حتى لو تعذرت النفقة عليها بالعجز أو غيبته فنفقة مع ذلك على زوجها وان جاز أن يؤمر
 الابن بالانفاق عليها يرجع عليه بما أنفق اذ لا يشارك الزوج في نفقة على زوجته احد قال جل من
 قائل وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف والله اعلم * (سئل) * في رجل طلق امرأته
 وبينهما صغير وصغيرة وللصغيرين عمة تريد أن تربيهما بغير شيء والام تأبى ذلك وتطالب الاب بالاجر
 ونفقة الصغيرين والاب معسر هل تجب الام الى ذلك أم يدفعان للعمة * (اجاب) * الصحيح في المسئلة
 أن يقال لا أم ان تمسكى الولد بغير أجر واما ان تدفعه للعمة صريح بذلك في البحر نقلا عن الولوالجية
 والمسئلة مصرح بها في الخانية والبرزاية والخلاصة والظهيرية والله اعلم * (سئل) * في صغيرتين
 محضوتين للجدّة أم الام باجرة قدرها قطعة مصرية في كل يوم وأبوهما معسر وتريد أن تحكم في أجر
 الحضنة باكثر منها ولهما جدّة أم اب تريد أن تحضنهما مجانا هل يدفعان لهما ام لا * (اجاب) *
 الصحيح أن يقال لا أم الام ان تمسكهما مجانا واما ان تدفعيهما لا أم الاب كما في الخلاصة والولوالجية
 وغيرهما من كتب المذهب والله اعلم * (سئل) * في صغيرة فقيرة لها اخ لاب فقير هل تجب نفقتها
 عليه ام لا * (اجاب) * لا تجب اذ شرطها اليسار وهو يسار الفطرة على اصح الاقوال وعليه الفتوى
 والله اعلم * (سئل) * في القريب المحرم كابن الاخ اذا كان قادراً على الكسب هل تجب نفقته على
 عمه ام لا * (اجاب) * لا تجب فانما لا تجب على ابيه اذا كان قادراً على الكسب فكيف تجب على عمه

مطلب في زعيم أرسل غلاما
 له ليجمع غلات زعاسته فقتل
 الغلام فنصب الحاكم من
 يجمعها ويحفظها

مطلب لا ريب في الحرمة على
 من ترك زوجته بلا نفقة

مطلب يجب عليه اسكان
 زوجته في بيت له غلق على
 حدة واذا امتنع يحبس

مطلب لا يفرض النفقة على
 غير الزوج مع وجوده

مطلب طلق امرأته وبينهما
 صغير وصغيرة وهو معسر
 ولهما عمة تطالب الام بالخ

مطلب اذا كان للصغير ام ام
 وام اب والاب معسر

مطلب لا تجب نفقة الصغيرة
 على اخيها الفقير

مطلب لا تجب نفقة ابن الاخ
 على عمه اذا كان قادراً على
 الكسب

مع قدرته على الكسب صرح بذلك في الاب صاحب البحر والهروالتاثر غاية قتلا على الحماوى والاهر
 فيه طاهر والله اعلم * (سئل) في يتيم له مال وام وابن عم لاب الترمث اتمه الاتفاق عليه خمس عشرة
 سنة متبرعة والترم ابن العم لانه لا يأخذ منها وان هي تزوجت هل يلزمها ما الترم ام لا ولا تسمع
 عن الاتفاق عليه متبرعة خصوصاً مع بحر هاعنه وتنسحق عليه من ماله * (اجاب) * لا يلزمها
 ما الترم اذ هو الترم ما لا يلزم ونفقته واجبة في ماله والله اعلم * (سئل) في رجل من طلبة العلم
 الشريف له اخوة من ابيه قطالبه اتمهم تنفقهم وهو معسر فهل ثلثه نفقة اخوته مع اعساره ام لا
 * (اجاب) * لا ثلثه تنفقهم اذ نفقة القريب العاجز عن الكسب لا تجب على قريبه الا اذا كان
 موسراً أو اختلفوا في هذا البسار على أربعة أقوال الاصح منها قولان احدهما انه مقدراً بخصاب الركة
 ملوا تنقص درهم لا تجب قال في الحلاصة وبه يفتى واختاره الولوالجي وثانيهما انه انصاب حرمان
 الصدقة وهو النصاب الذي ليس بنام قال في الهداية وعليه الصئوى وصححه في الذخيرة والقولان
 الاخران تركا ذكرهما المر حوجيته ما والله اعلم * (سئل) في ايتام لهم شقيق معسر وشقيقة
 كذلك وعم اب لآتم يدعى الاعساراً ايضا هل تجب نفقتهم على احد من ذكرا ام لا والقول قول مدعى
 الاعسار * (اجاب) * لا تجب نفقتهم على احد من ذكرا لان المفسر بمنزل منزلة الميت
 والقول قول مدعى الاعسار الا اذا قامت المدعى البسار بينة عادلة فيحكم الحاكم بها على من
 قامت عليه به واذا لم تقم بينة وطلب من القاضي أن يسأل عن حاله لا يجب على القاضي السؤال
 وان سأل كان حسنا وان اخبره عدل انه موسر لا يقبل القاضي ذلك حتى يخبره عدلان انه موسر
 فيقصي القاضي بالنفقة عليه والحاصل انه ادعوى كفية الدعاوى فيجب الاحتياط والله اعلم

مطلب في قيم له مال وابن عم
 وام الترمث اتمه الاتفاق
 تبرعا والترم ابن عمه انه
 لا يأخذ منها
 مطلب لا تجب نفقة الاخوة
 من الاب على اخيهم المعسر
 مطلب اختلف في البسار
 الذي يجب معه النفقة

مطلب اذا كان للايتام شقيق
 وشقيقة وعم اب معسرون
 لا تجب نفقتهم على احد

(كتاب العتاق) *

* (سئل) في مريض ملك اخاه شقيقه جميع ما يملكه في مرضه الذي قدم مات فيه عنه وعن
 بنت فاقتر الاخ بان اخاه اعتق جاريته الموجودة وتدعيه وصدة فيها الاخ وأجازه وكذبها البنت فما الحكم
 * (اجاب) * لا يصح غلبه كفه في مرضه الذي قدم مات فيه واماعتق الجارية الذي اقتر به الاخ
 واجازه فهو نافذ في نصيبه الموروث له عن اخيه واماضيب البنت وهو الصنف في الجارية فهي مخيرة
 فيه ان شاءت حررت أو استعتت والولاء لهما وان شاءت ضمنت المثل ولو كان موسرا ويرجع به على
 الجارية والولاء له وهذا عند ابى حنيفة واماعندهما ليس للفت الا الصمان مع البسار والسعاية مع
 الاعسار والله اعلم * (سئل) في رقيق ثمة لامرأة وبقيته لابنها اعتقه المرأة وماتت عن
 الابن فقط فما الحكم * (اجاب) * الابن مخير ان شاء اعتق بقيته وان شاء استعاده في قيمة ذلك
 هذا اذا لم يجزعهها الكله اما اذا أجازه فيه جاز وعنت جميعه مجانا لان العتق مما يتوقف على الاجازة
 اذا صدر من الفضولي وهي فصولية في حصة الابن فيستوقف فيما على الاجازة فاذا أجازه جاز ومن
 صرح بوقف العتق على الاجازة الكمال بن الهمام في شرح الهداية في الكلام على بيع الفضولي
 وراجع ان شئت والله اعلم

مطلب اذا ملك اخاه شقيقه
 ما يملكه في مرضه الذي مات
 فيه عنه وعن بنت لا ينص
 واد اقتر الاخ الخ

مطلب في رقيق بين امرأة
 وابنها اعتقته الام وماتت
 عن الابن نفقة

(باب الاستيلاء)

* (سئل) في ام ولد استعارت من حرمة حليها طلب منها فأنكرته فاقم عليها بينة فادعت انه
 سرق منها هل تصدق في دعواها ام لا وهل للقاضي حبسها مدة بظهر له فيها انها لو كانت العبد
 المستعارة باقية لاطهرتها وهل قالت أئمة الحنفية ان الرق من موانع لزوم الحبس بحق العيرام لا
 * (اجاب) * المتقران اقرار ام الولد لا يجوز في حق المولى لانه المالك لها والماني يدها ملكا كاملا
 فيرجع الاقرار على سيدها فلا ينفذ عليه والدعوى عليها بعير حصرت لا تنفع لانها وماني يدها ملك

مطلب استعارت ام الولد
 حليها فطلب منها فأنكرته فاقم
 عليها بينة فادعت انه سرق
 منها

طلق السيد ها فترجع الدعوى عليه فلا تسمع بغيره وان سمعت بحضوره وثبت عليها الاقرار بعد
الانكار طوبت بعد الحرية ولا يطالب السيد وليس للقاضي حبسها المرافعة من ضياع حق السيد
ولا يصح الاطلاق بأن الرق يمنع لزوم الحبس بحق الغير مطلقا بل يفرق بين القول والفعل بسبب أن
الجري يقع في القول لا في الفعل فاختارنا فافهم والله تعالى اعلم

(كتاب الايمان) *

(سئل) في رجل غضب من زوجته فخاف بالطلاق ثلاثا من أن لا يستغل في حرقته الفلانية
مادامت معه ومقصوده بالزوجة فهل اذا ابانها ثم اشتغل في الحرقه بعد التزوج او قبله يحنث بالطلاق
الثلاث ام لا * (اجاب) * لا يحنث لما تقر ان كلمة مادام غاية تنتهي اليمين بها وبالطلاق البائن
زالت الزوجية كما علم من كلامهم والله اعلم * (سئل)* في رجل حلف لا يدخل الرملة وله فيها
نساء وليس له فيها الا زوجة واحدة فدخلها هل يحنث ام لا * (اجاب) * يحنث لارادته
الواحدة بهذا الجمع وهي صحيحة كما صرحوا به في الايمان وغيرها ولو نوى الجمع لا يحنث لانه نوى
حقيقة كلامه فافهم والله اعلم * (سئل)* في رجل حلف انه لم يزرع في هذه السنة في هذه
القرية هل اذا بذر رجل وحرث الحالف فقط يحنث ام لا * (اجاب) * لا يحنث ما لم ينو
به الحرث اذ حقيقة الزرع طرح البذر قال في القاموس الزرع طرح البذر والله اعلم * (سئل)*
في رجل حلف انه لا يدخل هذه الدار الا أن يحكم عليه الدهر فخرض ابوه فيها واحتاج لبره فدخلها
هل يحنث ام لا * (اجاب) * لا يحنث وهذا مجاز اصدوره من الموحد والحكم القضاء واذا
دخلها فقد حكم اي قضى عليه رب الدهر بدخولها وهو مستثنى من يمينه فلا حنث عليه بذلك والله
اعلم * (سئل)* في رجل حلف لا يدخل على فلان مادام فلان يتردد عليه في الحيلة فان يتردد
عليه ولا يحنث * (اجاب) * اذا انقطع فلان الذي جعل الحالف دوام تروده شرطا لبقاء
اليمين عن التردد انتهت اليمين فلا يحنث الحالف بالدخول على المحلوف عليه بعده وان عاد فلان الى
التردد بعد ذلك اذ كلمة مادام غاية تنتهي اليمين بها كما صرحوا به فاطبة والانقطاع عن التردد يحصل
بالترك مدة يثبت بها عند الناس أنه انقطع عن التردد فاذا كان له عادة في التردد معلومة وانقطع عن
عادته فقد انتهت اليمين والوجه في ذلك ان الحالف قيد يمينه بدوام التردد لا بنفس التردد والتردد شيء
وداومه شيء آخر قال في العمدادية والفاظ السابقة مادام وما لم وحتى والى فالوقال أن فعلت كذا
مادمت بخياري فأمر أنه كذا فخرج من بخاري ثم عاد وفعل لا يحنث وفي فتاوى الفضلي وعلى هذا
اذا حلف لا يصطاد مادام فلان في هذه البلدة وفلان أمير هذه البلدة فخرج الامير الى بلدة اخرى
لامر فاصطاد الحالف قبل رجوعه وبعده رجوعه لا يحنث في يمينه لان اليمين تنتهي بخروج الامير
اتتهى والفرع في مثل هذه كثيرة هذا ومن عادة الامام ابي حنيفة رحمه الله تعالى فيما لم يرد فيه
تقدير ان يجبل الى العادة ويقوضه الى رأى المبسلي والتردد الاختلاف وفيهما من زيادة المبالغة
وحصول أصل الفعل مرة بعد مرة كائن عليه اهل الصرف ما لا يحنث فاذا ترك ذلك حكيم بانقطاع
دوام التردد فاتهت اليمين ولا تعود بعوده لعدم تصور عود الديومة بعد انقطاعها فافهم والله اعلم
(سئل) في رجل حلف لا يشرب الخمر فأوجر في حلقه هل يحنث ام لا * (اجاب) * لا يحنث
لا يحنث كما في الخبر نقله عن فتح القدير في الكلام على قوله في الكفر لا يخرج فأخرج والله اعلم
(سئل) في رجل حلف بالطلاق ثلاثا من زوجته فلانة انه يحضر في غدا لمجلس الشرع بعد
ان أمره الحاكم الشرعي بالحضور لم يحضر هل يحنث بالثلاث ام لا * (اجاب) * نعم
يحنث بالثلاث ما لم يتوجه مجلس الشرع بمجلسا تصح اضافة الشرع اليه وحضره فيصدق ديانته ولا يحنث
والله اعلم * (سئل)* في رجل حلف لا يشارك اباه في الفلاحة فهل اذا باع الاب ما يتعلق

مطلب اذا فعل المحلوف عليه
بعد أن ابانها لا يحنث

مطلب حلف لا يدخل الرملة
وله فيها نساء وليس له الخ

مطلب حلف انه لا يزرع فحرث
وبذر غيره

مطلب حلف انه لا يدخل هذه
الدار الا أن يحكم عليه الدهر
فخرض ابوه الخ

مطلب حلف لا يدخل على
فلان مادام فلان يتردد عليه
فاذا انقطع تردد فلان انتهت
اليمين

مطلب اذا أوجر على شرب
الخمر لا يحنث في حلقه

مطلب حلف بالطلاق انه يحضر
في غدا لمجلس الشرع

مطلب حلف لا يشارك اباه
في الفلاحة فباع الاب الخ

بالفلاحة من ترويدرو غير ذلك لابنه الصغير وشارك الحاقب اخاه يبحث ام لا يبحث * (أجاب) *
 نعم لا يبحث كما صرح به في البحر نفعلا عن الطهيرة حيث قال ولو حلف لا يشارك فلا يشاركه بحال
 ابنه الصغير لا يبحث والله اعلم * (سئل) * في رجل قال لزوجه على الطلاق بالثلاث لا تطعني
 بكرة مذمغل وتجنبيه وتجنبيه ومضى بكرة ولم تفعل هل تطلق ثلاثا ام لا * (أجاب) * لا تطلق
 اذ اليمين المذكورة للثلاث لا للابيات كما صرح به العلماء اذ هو في الابيات لتفعل باللام والمون عند
 البصريين وقال الكوفيون والمارسي يجوز الاقتصار على احدهما ولم يأتوا احدهما فكانت نصيا
 وقد وجد الشيء وذكرا غلب على ثلث المسئلة وهي في البحر في موضعين الاول في شرح قوله وقد
 والثاني في شرح قوله لا يفعله كذا تركه ايدا وكيف يبحث وقد اتى بلا السافيه بالاجماع ولا يختلف الحمال
 بين كونه بياها لا او عالم العدم صلاحية لفظة للانسان بطريق من الطرق فافهم والله اعلم
 * (سئل) * في شاب طلب منه شيان أن يتخذ لهم مائدة فاجابهم الى ذلك فقالوا انصدقك
 الا ان تحلف لسبب الطلاق الثلاث فقال على الطلاق الثلاث تكونوا اللية عندي فلم يأو اليه هل
 يبحث ام لا * (أجاب) * صرح علماء اربابان الحلف بالابيات لا بد وان يقرن باتا كيد وهم اللام
 والمون قال في البحر لا بد من ذكرهما كما في المحيط والحلف بالعربية أن يقول في الابيات والله لا تفعل
 كذا والله لقد فعلت كذا مقر ونا بالما كيد ثم قال في حركاب الايمان قد من الله لو قال والله
 افعل كذا انها يمين التي وتكون لا مقدرة وليست للابيات اذ لا يجوز حذف نون التاكيد ولا مة
 في الابيات فليحفظ هذا اه وقال الشيخ على المتقدم في شرح الكثر المتطوع اقول على هذا
 اكثر ما يقع من العوام لا يكون عينا لعدم اللام والنون فلا كفارة عليهم فيها ثم بحث بختارده بعض
 الناس بأنه بحث بصادم المقول فلا يعتبر فاذا علمت ذلك علمت عدم حنث الشاب المذكور اذ يمينه
 للثلاث لا للابيات وقد اكثر علماءنا من ذكر هذه المسئلة وذكرها الاستاذ من الشافعية في الكوكب
 قال وان كان يعني جواب القسم مضارعا سبنا وجبت اللام والنون ثم قال من فيتفرع عليه اذا قال
 والله اقوم فقياسه أنه ان قام حنث وان ترك القيام فلا لان الحلو ف عليه هروثي القيام اذ لو حلف على
 اثباته لا قرن باللام والنون على ما سبق والله اعلم * (سئل) * عن رجل حلف انه لا بد أن
 يروح بكرة الهار الى فلان فذهب اليه في مكانه المعهود فوجده غائبا عن المدينة التي بها سكنه
 هل يبحث ام لا * (أجاب) * لا يبحث والله اعلم * (سئل) * في رجل حلف بالطلاق انه
 طول ما هو في الشام يعني مادام لا يسكن هذا البيت مشرا الى بيت معين هل له سبيل الى سكاه ولا يبحث
 ام لا * (أجاب) * سبيله أن يرحل من الشام الى غيبها ولو الى قرية قريبة منها ثم يعود فيسكنه
 ولا يبحث اذ الاصل ان الحلف اذا جمل له غاية وفات بطل اليمين عند أبي حنيفة ومحمد وخرجوا على
 ذلك فروعاهما ان فعلت كذا مادامت بخاري فكذا اخرج منها ثم رجع وقول ذلك لا يبحث لانه
 جعل اليمين موقته بوقت فتنهى باتها ما دام أو كان أو استقر أو استقر أو طول ما الامر كذا
 أو ما زال ونحو ذلك من كل ما يلحق التوقيت يقتضي الدوام وعدم الانقطاع لبقاء اليمين فاذا رالت
 الديمومة وفعل ذلك الفعل فعلة واليمين منتبهة فلا يبحث مرسى بذلك في فتاوى القاضى طهير الدين
 وجامع الفتاوى وفتاوى الذهلي وفتاوى ابي الليث والعميون والحرك وكثير من الكتب وعبارة البحر
 لا يفعله كذا مادام بخاري تخرج تنهى عنه بالخروج فاذا عاد عاد واليمين منتبهة فاذا فعل ذلك
 الفعل لا يبحث في يمينه انتهى والحاصل أن النقل مستفيض في المسئلة والله اعلم * (سئل) *
 في رجل تشاجر مع ابن خاله فحلف بالطلاق الثلاث لا كل من السليح الذي يبيعه ابوك ما وبها العلم فقط
 هل يبحث بغيره ام لا وهل نفس العلم اذا اتى به غيره وطبخه غيره يبحث باكله ام لا * (أجاب) *
 هذا يخصص للعام وثمة تخصيص للعام صحيحة بالاجماع كما صرح به في البحر وغيره فتصمح لاسيما

مطلب حلف بالطلاق الثلاث
من زوجته لا تطعني بكرة
ولم تفعل

مطلب حلف بالطلاق الثلاث
تكونوا عندي اللية بغير
تاكيد

مطلب حلف لا بد أن يروح
الى فلان بكرة الهار
فذهب اليه فوجده الخ
مطلب حلف لا يسكن هذا
البيت مادام في الشام فالحيلة
أن يرحل منها الخ

مطلب تشاجر مع ابن خاله
فحلف لا كل من السليح
الذي يبيعه ابوك ما وبها العلم

يما بينه وبين الله تعالى فلا يبحث غيره وإذا اتى به غيره وطبجه غيره لا يبحث لعدم وجود شرط البحث والله أعلم * (سئل) *

الحمد لله بحمل الصور * ومنبت الاشجار في الروض عبر
ثم الصلاة والسلام دائماً * على الذي جرد حقاً صارماً
وآله وصحبه وجنده * ثم الذين اتبعوا من بعده
وبعد فالمرجو من التحرير * وناظم النثر مع التقدير
هو الذي قد فاق انشاء الزمن * في قوله الصحيح ايضاً والحسن
ومن رقى أوجاً علياً شامخاً * بعلمه وفضله وبأذنا
هو الخليل اعنيه خير الدين * وهو الجليل في الذكاء والدين
ايضاح قولي عن سؤال هدا * مينا طرفاً غدت سدادا
في مقسم على الذي يدعوه * لاجل فعل أولما يتلوه
كبا النبي اقسام عليك تفعل * وبفلان قل كذا لا تفعل
يلزمه سرعاً له الاجابه * فاقتنا بأوجها الاصابه
وما الذي يلزمه ان لم يجب * وما عليه بخلاف قد يجب
اجب سريعاً سائلاً قد جاكا * يرجو جواباً شافياً قتيلاً
لازلت ترقى في سما المعالي * ككها علياً عالي المثالي
ودمت في عزها وسرور * ما اهتزت الاغصان في شاطئ النور
قد قاله الديري وهو الشمسي * ابن أبي البقاء أعني القدسي
مجد وهو الملقب بالكمال * الراجي عفو جليل ذي الجلال

* (اجاب) *

جدا لمن اللهمنا الصوابا * علمنا السؤال والجوابا
وهو الذي بذاته قد اقسما * ومن لارزاق الوري قد قسما
وأفضل التسليم والصلاة * على الذي قد خص بالصلوات
وآله وصحبه الكرام * وجنده بالفضل والانعام
وبعد من يتسم بغير الصمد * فقبل مكره لما في السند
وقد قيل لا والله المعتمد * قالوه حتى فيه لا يشدد
والنهي محمول على من لم يكن * مقصوده التوفيق فافهم واستبين
اما اذا قال بحق طه * وسورة الليل وما طعها
فهو كما نصوا عليه مكره * بالاتفاق هكذا ذكره
وان يقل يا صاح بالاله * أو بالنبي أو بوجه الله
لا يلزم الاتيان فيه سرعا * ولم يكن اتى بذلك بدعا
والاحسن الاولى اذا ما قيل له * بالله أو بحقه أن يفعله
قد قاله الرمي خير الدين * من تجلأ مبادراني الحين
معترفا للخل ذي الكمال * محمد الديري بالافضل

والله ربي عالم الصواب * وبالحسن القول من جوابي والله أعلم

* (سئل) * في رجل حلف بالطلاق من زوجته انها لا تروح في هذه السنة لاهلها فذهبت بقصد
الجسم أو الجبانة أو بقصد ما غير الرواح الى اهلها ثم انت اهلها بعد خروجهما بقصد ما ذكره هل يقع

مطلب قال لغيره بالنبي
أو بفلان تفعل أو لا تفعل

مطلب حلف بالطلاق من
زوجته انها لا تروح لاهلها
فخرجت لامر ثم انت اهلها

عليها الطلاق بذلك حيث لا ينفذه * (أجاب) * لا يقع الطلاق عليه أبداً والحالة هذه لان الروح
بمعنى الذهاب والخروج والاعتبار للصدق عند الخروج فإذا خرجت تغير أهلها ثم أنت أهلها لا يحنث
والله أعلم * (سئل) * في جماعة يجتمعون أخبازهم وقت غداً ثم لا كل أحضر واحد منهم خبزاً
ردياً جدياً كما أن لا يؤكل فامتنعوا عن إكله مرة بعد مرة وصاحبه يدعوهم إلى أكله فحلف واحد
منهم بالطلاق أنه لا يؤكل ناوياً الاكل الكامل للأمرجة المعتدلة هل يصدق ولا يقع عليه الطلاق
* (أجاب) * نعم يصدق ولا يقع عليه الطلاق والحال هذه لان اللفظ المذكور كناية عن ردائه
واحتقاره والعرف قاض بغيره فلا حث بعثله وبهذا يعلم كثير مما يقع للناس مما يشبه هذا وقد رأيت من
العلماء من أفتى فيمن حلف بالطلاق الثلاث ما لا على الطلاق نفقته بعد العشاء بقيمة هذا ثلاثاً فطريق
مشير إلى رجل أنه لا يقع عليه الطلاق * (الابان الطلاق المذكور كناية عن احتقار المشار إليه والله أعلم
* (سئل) * في رجل تشاجر مع أخيه وحلف بالطلاق أنه ما يصالحه فما الحيلة في إيقاع الصلح بينهما
من غير حث * (أجاب) * إذا حلف المذعي أن لا يصالح عن هذه الدعوى أو عن هذا المال فوكل فيه
وكل لا يحنث مطلقاً وإذا حلف المذعي عليه بذلك ثم وكل به فإن كان عن إقرار لا يحنث وإن كان عن
انكار أو سكوت يحنث والحيلة فيه أن يصالح فضولي وتقع الإجازة بالعمل وكذلك إذا كان الحلف في
الصلح عن دم فالحيلة صلح الفضولي وإن كان المراد الصلح اللغوي الدافع للأعداء والفيض يترك التكلم
بما يفيد الصلح المعروف ولا يفرض التكلم معه بحدوث غيره إذا حدثت بغير الفاظ الصلح للمعرفة لا يلزم
منه الصلح ولا حث إلا به وليراجع البحر من باب العين في البيع والشراء في شرح قوله ما يحنث بالمباشرة
لأبناهم ليظهر لمن يطلب الوقوف على صحة أكثر ما أبدت والله أعلم * (سئل) * في أخوين
أرادا الخروج من دمشق إلى بيت المقدس فحلف أحدهما أنه لا يرافقه من الشام إلى بيت المقدس
ناوياً أنه لا يستغرق معه الطريق هل تصح نيته فلا يحنث حيث فارقته قبل الدخول إلى بيت المقدس
أم لا * (أجاب) * نعم تصح نيته فلا يحنث لان ذلك مما يحتمل اللفظ فافهم والله أعلم * (سئل) *
في رجل صاق صدره من الإقامة في قرية فحلف أنه لا يرضى سكاها هل إذا سكاها غير راض بل لعناد في
زوجته يحنث أم لا * (أجاب) * لا يحنث لان حلفه على الرضى ولم يوجد حيث سكاها غير راض
بكساها للعلة المذكورة والله أعلم * (سئل) * في أخوين بينهما ما قس ينسج منه الحصر حلف
أحدهما بالطلاق من زوجته أنها ما تنسج من قس أخيه فاصداً من قس له فيه شركه هل إذا باع الأخ
حصته وانقطعت منه نسبه لا يقع الطلاق أم يقع * (أجاب) * لا يقع الطلاق والله أعلم
* (سئل) * في رجلين حلف أحدهما بالطلاق أنه أعار الأخر كذا وحلف الآخر بالطلاق أنه
ما استعار منه ولا يعلم باطن الأمر ما هو هل يقع على واحد منهما الطلاق أم لا * (أجاب) * لا يقع
على واحد منهما اللهم والله أعلم * (سئل) * في رجل حلف بالطلاق الثلاث من زوجته أنها
ما تنفصل هذا الطهر لنفسها فدفعته لجارتها وفصلته لها هل يقع الطلاق أم لا * (أجاب) * أن كان
من عادة الزوجة أنها تنفصل بنفسها لا يقع طلاق وإن كان من عادتها أنها لا تنفصل وإنما يفصل لها
غيرها وعلم الزوج ذلك يقع وإن كانت تارة تنفصل بنفسها وتارة يغيرها لا يقع إلا إذا عني الزوج الأمر
بالنفصال لا يقع وقد أخذت الحكم من مسئلة ذكرها في البحر فتلا عن التوازل في شرح قوله وما
يحنث به ما فن وقع عنده شبهة في ذلك فليراجعها ويتأمل والله أعلم * (سئل) * في رجل حلف
بالطلاق الثلاث من زوجته أنها ما تنفصل هذا الطهر لنفسها فدفعته لجارتها وفصلت كيه وبدنه لا غير
هل يقع عليه الطلاق أم لا * (أجاب) * لا يقع والله أعلم * (سئل) * في رجل تشاجر مع زوجته
بحضرة أيتها فقال لها بالركية ما معناه أذهبي مع أمك فقالت أمها بالركية ما معناه لا تسكلم به هذا
الكلام فيكن شرراً على نكاحك فقال بالركية ما معناه الذي تكلمتي به يكون ثلاثاً فهل يقع عليه

مطلب حلف بالطلاق أنه
لا يؤكل ناوياً الاكل الكامل

مطلب في حيلة من حلف
أنه لا يصالح أخاه

مطلب حلف أنه لا يرافقه
من الشام إلى بيت المقدس
ناوياً الخ

مطلب صاق صدره من قرية
فحلف لا يسكنها فكنها غير
راض بل الخ

مطلب حلف على امرأته
بالطلاق أنها ما تنسج من قس
أخيه فاصداً الخ

مطلب رجلين حلف أحدهما
أنه أعار الأخر كذا وحلف
الأخر

مطلب حلف بالطلاق من
زوجته أنها ما تنفصل هذا
لنفسها فدفعته لجارتها

مطلب حلف على زوجته
بالطلاق الثلاث أنها لا تنفصل
الطهر لنفسها فدفعته لجارتها
وفصلت البدن والكلم لا يقع
عليه شيء

الطلاق الثلاث ام الواحد ام لا يقع الطلاق اصلا وهل يفتقر الى النية حتى يقع ام لا * (اجاب) *
 اذ لم تكن الحال حال مذاكرة الطلاق ولم يشو له لا يقع شيء والا وقع الثلاث والذي يوقفك على الصواب
 في هذا الجواب ما قاله الاجاب من ان الاصل الذي علمه الفتوى في الطلاق بالفارسية انه ان كان
 فيه لفظ لا يستعمل الا في الطلاق فهو صريح يقع بلا نية اذا اضيف الى المرأة وما يستعمل
 استعمال الطلاق وغيره فهو من كليات الفارسية فكذلك كليات العربية في جميع
 الاحكام والمراد بالفارسية خلاف العربية كما صرحوا به في كتاب الصلوة فاذا علمت هذا فاعلم ان
 اصحاب الفتاوى وبهض الشروح صرحوا باربعة فروع في الايقاع بطريق الاضمار لو قال انت
 الثلاث ونوى لا يقع لانه جعل الثلاث صفة للمرأة لا صفة للطلاق المنفرد فقد نوى ما لا يحتمل لفظه فلم
 يصح ولو قال انت مني بثلاث ونوى الطلاق طلقت لانه نوى ما يحتمل وان قال لم انو الطلاق لم يصدق ان
 كان في حال مذاكرة الطلاق انه لا يحتمل الرد ولو قال انت بثلاث وانتم الطلاق يقع كانه قال انت طالق
 بثلاث كما صرح في المحيط وظاهره ان انت مني بثلاث وانت بثلاث يحذف مني سواء في كونه كناية واما
 انت الثلاث فليس بكناية وفي التاترخانية وفي فتاوى الفضلي اذا قال لها انت مني ثلاثا نوى الطلاق
 طلقت وان قال لم انو الطلاق لا يصدق اذا كان في حال مذاكرة الطلاق لكن في الخاتمة جعله صريحا
 لا يفتقر الى النية ففيه اختلاف وجواب الفضلي اوفق كما يشهد به نظرا لفقهاء في التاترخانية عن
 الحجة ترأسه المختار ان يقع الثلاث اذا نوى وفيها عن الفضلي اذا قال لها اتوسه ونوى الطلاق يقع فقوله
 ترا بضم المثناة من فوق وبالراء المقصورة معناه لك وقوله تو بضم التاء وسكون الواو معناه
 انت وسه معناه ثلاث فتحصل ان اللفظ اذا احتمل الطلاق وغيره وخلع النية وعن مذاكرة عربيا
 كان اللفظ او غيره لا يقع واحتمال اللفظ المسؤول عنه ظاهر اذ يحتمل اذهبي منع امك فاني طلقك وقوله
 الذي تكلمت به اي من الضرر المعنى به الطلاق يكون ثلاثا فهو من اطلاق الكل واردة البعض وهو
 سائغ ويحتمل اذهبي مع امك حتى يسكن غضبي وقوله الذي تكلمت به الخ اي بجملة المنهي عنه اجلة
 النذر يكون ثلاثا فهو واراد الحقيقة وبه لا يقع فتأمل والله اعلم * (سئل) * في رجل له بنت اخ
 خطبها منه ابن خاله خالف بالطلاق ثلاثا انه لا يأخذها رجل غير اولاده فهل اذا نوى به الخطاب
 بخصوصه وأن لا يمكنها من التزوج فزوجت نفسها قهر عليه من غير الخطاب الاول هل يقع عليه
 الطلاق أم لا * (اجاب) * لا يقع والحالة هذه والله اعلم * (سئل) * في رجل حلف
 بالطلاق انه لا يشرب التنفصا يضع اليانسون في الدواة ويشرب من دخانه هل يحنث ام لا
 * (اجاب) * لا يحنث لا يعرف كافي لا يأكل لحم السمك والله اعلم * (سئل) * في
 رجل من قرية من قرى فلسطين تشاجر مع زوجته خلف بالطلاق ثلاثا انه ما يأتي مثل هذا اليوم من
 العام القابل وانافي مثل هذه البلاد فهل اذا سافر عن مسمى فلسطين كما اذا كان في عمون التجار أو عكا
 مثلا في ذلك اليوم يبر في يمينه ام لا * (اجاب) * نعم يبر به وبكل قرية أو بلدة عن بلد بعيد بعدا
 لا تطلق الاشارة معه فانت على علم بان هذا التقريب والله اعلم * (سئل) * في رجل حلف على
 صهره انه لا يرسل من هذه القرية تغلب عليه ورجل قهر اهل يحنث ام لا * (اجاب) * مقتضى
 ما أفتى شيخ الاسلام الشيخ محمد الغزالي مستد لا يجافي فتاوى قارئ الهداية انه اذا نوى لا يمكنه فرحل
 قهر الا يحنث والله اعلم * (سئل) * في رجل حلف على زوجته انه ما يخلطها تروح الى عرس اخيها
 هل اذا استغيبته وراحت له يحنث أم لا * (اجاب) * لا يحنث لانه ما خلطها وهو في معنى لا أدعها
 والمصرح به في مثله عدم الحنث بالذهاب في الغيبة بغير الاذن منه والله اعلم * (سئل) * في رجل
 عجز عن الفعل المخاوف عليه ويمينه موقته صورته حلف لا يبيت هذه الليلة في هذه البلدة فغفلت
 ابوابها ولم يتمكن الخروج الا بتسور السور وفيه اهلال النفس غالبا هل يحنث ام لا * (اجاب) *

هـ

مطلب لفظ غير العربية اذا
 كان يحتمل الطلاق وغيره
 يسكون من الكليات كلفظ
 العربية
 مطلب لو قال لها انت مني
 بثلاث أو قال انت بثلاث
 يحذف مني الخ

مطلب فيما اذا خطب رجل
 من امرأة اخيه خلف
 لا يأخذها غير اولاده ونوى
 خصوص الخطاب
 مطلب اذا حلف لا يشرب
 الدخان فوضع غيره وشرب
 لا يحنث
 مطلب حلف بالطلاق
 الثلاث انه ما يأتي مثل هذا
 اليوم من العام القابل وهو
 في هذه البلاد
 مطلب حلف على صهره لا
 يرسل من هذه القرية فرحل
 قهر اعنه
 مطلب حلف على زوجته انه
 لا يخلطها تروح لعرس اخيها
 فراحت في غيبته لا يحنث
 مطلب حلف انه لا يبيت هذه
 الليلة في هذه البلدة فغفلت
 ابوابها عليه ولم يتمكن الخروج
 الا مع اهلال نفسه لا يحنث

لا يثبت قال في المتن حلف لا يسكن هذه الدار فلو تنق فم يهدر على الخروج الا يطرزح نفسه من الحائض لا يثبت وفي الخط حلف لا يسكن الخروج فوجبها بهاء فلتسا بحت لم يسكنه فتمه قصيل يثبت وقيل لا يثبت وبه أفق ابواليث والصدرا والشهد والماصل ان الحالف متى يجزع عن الله حلف المحلوف عليه واليمين وقته بطلت عند ابي حنيفة ومحمد قال نجم الدين العلامة في الاسرار الفسوى على قولهما اه والدين بسر والله اعلم * (سئل) * في رجل حلف بالطلاق انه لا يركب هذه المهره وقد دعت الحاجة الى ركوبها فله لا حيلة في ركوبها مثل لا ألبس هذا القميص ام لا * (اجاب) * لا حيلة له في ركوبها الا ان يتوى بيمينه ما دامت مهره ولا يقاسم بلا ألبس هذا القميص لانه عندنا يحنث بابه بهد نزع شيامن خيطانه ليقا الامم فيه والله اعلم

• • (كتاب الحدود) • •

• (سئل) * في فلاح اختطف بنت ابن ابن عمه وهي نكاح الغير وازال بكارتمها كرها فماذا يجب عليه * (اجاب) * ان لم يدع شبهة سقطت الحد الزنا وبث عليه بوجهه الشرعي يقام عليه حد الزنا وان ادعى شبهة يندرى الحد عنه بها ويجب لها مهر المثل لانه لا يتخلو وطء في دار الاسلام من مهر أو عقرو والله اعلم * (سئل) * فيما لو اقتر بالسرقه ثم رجع أو انكرا الاقرار هل يقطع ام لا * (اجاب) * لا يقطع فقد سرح في البحر والنهر ومخ الغنار ان الرجوع عن الاقرار في السر ب والسرقه يخرج كالرجوع في الزنا وصرحوا ايضا بان انكار الاقرار رجوع وان منكر الاقرار لا تقبل الشهادة عليه بالاقرار لكون انكاره له رجوعا عنه وعن صريح بان الشهادة لا تقبل على الاقرار الزبلي وأكدر الشراح والفتاوى والله اعلم * (سئل) * في شق حلف بكر اصغيرة ووصل اليها وأدخلها عند من هو أشق منه فاحضر ابن عم لها مع وجود ايها العقد له عقد ها ولم يلحقه من ايها اجازة ولا منها بعد بلوغها ودخل بها بعده وبلغت فرجعت الى ايها واصاب الزوج جذام وهو يطلب من ايها ان يسلمها له هل لذلك أم هو حرام * (اجاب) * لا يجب عليه ذلك بل يحرم عليه حيث لا وكالة سابقة ولا اجازة لاحقة وعليه مهر المثل بوطئها بعد العقد المزبور استقوط الحد بصورته فوجب العقر بالنعم والله اعلم * (سئل) * في محسن شق حلف بكر او ازال بكارتمها وهرت منه الى اهله اقربها يريد أن يغصبها في نفسه اهل يجب منعه عنها وماذا يلزمه * (اجاب) * نعم يجب منعه عنها واذا ادعى شبهة لاحد عليه ويلزمه مهر مثلها وان لم يدع شبهة وبث عليه باحد وجهيه الاقرار واليمنة وجب الحد باحد نوعيه ان كان محصنا يرجم والا يجازد كل موضع سقط فيه الحد يجب فيه المهر الا في مواضع ليس هذا منها والله اعلم * (سئل) * في رجل قذف محصنا بالزنا بحضور من له اقامة الحدود فغده يطلب المقتدوف فهل اذا طلب من القاضي اقامة الحد عليه ثانيا ليس له ذلك وما الحكم بشهادة هذا القاذف واخبار الناسق في البيانات * (اجاب) * ليس له اقامة الحد على القاذف مرتين في قذف واحد بالاجماع والحكم في شهادته عدم القبول ولو تاب عندنا لانه من تمام الحد فلا تقبل له شهادة ابدا ولا يقبل قول الناسق في البيانات صرح به علماءنا في المتن والشرع والفتاوى والله اعلم * (سئل) * في رجل وطئ رخصة كريمة في فرجها وهي ملك الغير فبيلزمه شرعا * (اجاب) * يعزرو بشهر قال في الخانية لصاحبها أن يدفعها اليه بقيمتها بالغة ما بلغت وفي التبيين يطلب صاحبها أن يدفعها اليه بالقيمة ثم تدفع هكذا ذكره ولا يعرف ذلك الا بما عاين على اه قال في البحر والظاهر انه لا يجبر على دفعها اه يعني ان شاء صاحبها دفعها بقيمتها ثم اذا دفعها له بقيمتها تدفع واقول ذلك لقطع التصدي بذلك ككلامها شخص بفتح ث بجكايتها والله اعلم

• (فصل في التعزير) •

مطلب فيما اذا جزع عن الفعل اءلوف عليه واليمين موقفة • طلب حلف لا يركب هذه المهره ودعت الحاجة الى ركوبها يبحث بركوبها الا ان يتوى ما دامت مهره

• طلب لا يتخلو وطء في دار الاسلام من مهر أو عقرو

• طلب اذا اقتر بالسرقه ثم رجع أو انكرا الاقرار بها لا يقطع

• طلب حلف بكر اصغيرة ووصل اليها ثم عقد عليها من ابن عمها ودخل بها بعد البلوغ فهرت لا ينها فطلبها منه يحرم عليه أن يدفعها له وعليه مهر المثل لها

• طلب حلف بكر او ازال بكارتمها وهرت منه ويريد غصبها يجب منعه وعليه مهر المثل ان ادعى شبهة والا حد • طلب مذف محسنا فغده ليس له أن يجده ثانيا لهذا القذف

• طلب لا تقبل شهادة الحدود في قذف وان تاب ولا يقبل خبر الناسق في البيانات • طلب وطئ رخصة كريمة الغير يعزرو بشهر ولصاحبها دفعها اليه بالقيمة ثم تدفع

*** (سئل) *** في مؤمن تفرس بفراسته الايمانية في بيان سرقة فلامه رجل وأذاه وهدده بالفاظ فاحشة موجبة للتعزير فماذا يترب عليه وهل يلزمه بالفراصة الايمانية الصادقة اثم اخروي أو حرم دينوى أم لا *** (اجاب) *** يترب على الاثم المذكور بايذائه وتمديد التعزير الشديد ككراهيته الحق وبغضه المصدق اذ الفراصة الايمانية والنظر بالانوار البانية لاشين فيها ولا عار ولا حرمة فيها توجب النار فكيف يلحقه بذلك اثم وعقاب وهي تجاب لربها الثواب فالمعترض عليه غير مصيب والله أعلم *** (سئل) *** في شرير يضرب الناس بيده ولسانه *** بسعيه في الارض المقدسة وعوانه *** وبأخذ منهم لنفسه مالا *** وجعل ذلك له وظيفة استتال بها وعلما غملا *** هل يسمع من أهل المدينة الاخبار عنه بذلك لدى الحكام العادلين والائمة المنصفين واذا سمع قولهم فيه فماذا يجب عليه *** (اجاب) *** نعم يسمع الاخبار بكونه شريرا بيده ولسانه سواء كان حاضرا أو غائبا لان الامور الموجبة للتعزير ولو بالقتل المتحضة حقائقه تعالى التي لم يقصد بها شخص معين لا تحتاج الى الدعوى المحتاجة الى حضور المدعى عليه وليس هذا من قبيل الجرح المجرد الذي لا يقبل لانه لا يكون الا فيما هو حق العبد خاصة وهذا من حق الله لقصده وجهه الكريم ولذا انص علماؤنا بان المخبرين بذلك لهم الاجر والثواب الجزيل حيث كانوا مخلصين لقصدهم دفع كلمة المعتدى لعامة المسلمين ولعلكم طلبه وتعزيره ولو بالقتل حيث تفرس فيه بأنه لا يرجح الا بالقتل واما السعاية والعوان فقص عبارة علماء مذهب ابي حنيفة النعمان انه يثاب قاتله لما فيه من دفع شره عن عباد الله تعالى وقد ذكر البزازی المسئلة في ثلاث مواضع من جامعه المشهور اسمه بالبزازیة الاول في السير والثاني في الكراهة والثالث في آخر الجنائيات وقال في جواهر الفتاوى في الباب السادس قال القاضي الامام ملك الملوک ابو العلاء انما صحى لما سئل عن مقصد يسي في الارض بالفساد ويوقع بين الناس الشر رافع الى السلطان ماذا يجب عليه

القتل مشروع عليه واجب *** لفساده والقتل فيه مقنع**

شاهان شاه ملك الملوک ابو العلاء *** نظم الجواب لكل من هو بيرع**

اه وفي المجتبى رأى مسلمانى يحل له قتل وعلی هذا القياس المكابرة بالظلم وقطاع الطريق وصاحب المكس وجميع الظلمة بادى شئ له قية وجميع النعانة فيباح قتل الكل وثياب قاتلهم والماتصود بهذا كله حسم مادة الظلم فانه يجب اعداؤه فان الظلم ظلمات والله اعلم *** (سئل) *** في ساع في الارض بالفساد وجب عليه تعزير لا تقي بحاله رادع لامثاله أرادولى الامر اقامة ذلك الواجب عليه دفعا لضرره عن الاسلام والمسلمين حسبا نصت عليه علماء الدين وافق به جل المفتين فتعترض له جماعة باستخلاصه من يده وترك اقامة الواجب عليه وتسلموه منه وتكفلوه واطلقوه من حبسه بشفاعتهم فما الذى يستحقونه بذلك ويستوجبونه عند مالک الممالك *** (اجاب) *** اللهم توفيقا للصواب لاشك انهم يستوجبون بذلك ما يستوجبونه من يشفع شفاعة سيئة قال جل من قائل ومن يشفع شفاعة سيئة يكن له كفل منها قال اهل التفسير الكفل النصيب أى عليه من وزرها نصيب مسأولها فى القدر قال القاضي ابو السعود والشفاعة السيئة التي لم يقصد بها امر اعاق حق المسلم ولا دفع الشر عنه ولا جاب الخبير اليه ولا ابتغاء وجه الله تعالى وكانت فى أمر غير جائز او كانت فى دفع حد من حدود الله تعالى ودفع حق من الحقوق وقد ورد عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من حالت شفاعة دون حد من حدود الله تعالى فقد ضاد الله عز وجل وعن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن ابيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مثل الذى يعين قومه على غير الحق كمثل بغير تردى فى برفه وينزع منها بذنبه رواه ابو داود وابن حبان فى صحيحه قال الحافظ معناه انه قد وقع فى الاثم وهلك كالبعير اذا تردى فى برفه صار ينزع بذنبه ولا يقدر على الخلاص وعن ابي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ايجاز جل حالت شفاعة دون حد من

مطلب اذا رأى مسلمانى يحل له قتل وكذا المكابرة بالظلم وقطاع الطريق وصاحب المكس وجميع الظلمة
مطلب اذا وجب على أحد تعزير أو أراد الامام اقامة ذلك عليه فشفع به اناس وخلصوه من ذلك عليهم الاثم بقدر ما تشفعوا

مطلب في بيان الشفاعة السيئة لمن أعان قومه على غير الحق

مطلب في الوعيد الذى أتى عن حالت شفاعة دون حد من حدود الله تعالى

حدود الله تعالى لم يزل في غضب الله حتى ينزع وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم من سالت شفاعته دون حدود الله فقد ضاذا الله في ملكه ومن اعان على خصومة
لا يعلم الحق أم باطل فهو في خطئ الله حتى ينزع وعن ابن عباس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
من اعان ظالميا طلل ليد حصى به حقا فتدبري من ذمة الله وذمة رسوله ورواه الطبراني والاصمعياني
وعن اوس بن شرحبيل انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من شئ مع ظالم ليعينه وهو يعلم
انه ظالم فقد خرج من الاسلام ورواه الطبراني في الكبير وفي الترغيب والترهيب من جنس ذلك الجواب
الجيب والحاصل ان سعي الجماعة المذكورين على خلاص الشئ المذكور سعي في سبيل الشيطان
وكيفية عند المهين الديان يستحقون بهن في الدنيا الالهة والتعزير وفي الاخرة عذاب الله ودخول
جهنم وبئس المصير والله اعلم * (سئل) * في ذى صلاح وعلم ودين سرق كسبه من حجرة الكائنة
بمسجد له جار من المؤمنين فقلب على ظنه انه السارق لها فاخبر قاضي بلده بها ثم اخبر حاكم العرف الذي
لم يعهد منه اخذ بعنف عاهه أن يبين له الحال بالقراسة الصادقة المطابقة للواقعة هل عليه بذلك
جناح أو عتاب * (اجاب) * ليس عليه بذلك جناح ولا عتاب لاسيما اذا كان حاكم العرف ليس بذي
عنف وكان من ذوى الالباب والسياسة نوعان سياسة عادلة فتخرج الحق من الظالم الناجر فهي
من الشريعة علمها من علمها واجهها من جهاتها او قيد صنف الناس في السياسة الشرعية كتب متعددة
وقد صرح في البحر تقيلا على التجنيس في المعروف بالسرقة اذا وجد رجل يذهب في حاجة غير
مشغول بالسرقة ليس له أن يقتله وله أن يأخذه وللإمام أن يجبره حتى يتوب لان الحبس للزجر اتوجه
مشروع اه والله اعلم * (سئل) * فيما اذا ثبت على رجل انه اغرى ذاسية على قتل رجل
طلب ايشادة عدول فحاذي لزمه شرعا * (اجاب) * قد تقرر عند العلماء ان التعزير في كل معصية
ليس فيها حد مقدروا الاغراء على قتل النفس المعدومة معصية من ماصى الله تعالى يجب فيها التعزير
فوجب على المذنب المذكور وجوب الترتي فيه الى القتل قال في البحر الرائق شرح كرامة الفائق وقد
ذكروا يعني العلماء التعزير بالقتل في اشياء ذكر من جعلها جميع الكبار والاعونة والسعاة والظلمة
بادي شئ له قيمة فكيف الساعي على قتل نفس معصومة طلبا لنفسه يجوز قتله تعزيرا زجر الغير عن
ارتكاب المعاصي والسعي فيها والله اعلم * (سئل) * في شئ سعي بالآخر الى حاكم السياسة
سعاية كاذبة قاصدا لتفريعه واذا لزمه شرعا * (اجاب) * هذه المسئلة اكثر علماءنا
ايرادها في كتبهم وسورها مسئلة السعاة والاعونة واقوا بوجوب قتل الساعي فيها وقال
القاضي الامام ابو العلاء الناصحي فيها ثلثا

هو القتل مشروع عليه واجب * لفساده والقتل فيه مقتض
شاهدان شاه ملك الملوك ابو العلاء * تعلم الجواب لكل من هو يبرع

وقد ذكر البرازي المسئلة في فتاواه في ثلاثة مواضع في السير وفي الكراهة وفي الجبايات وذكر خافي
منح الغمار شرح تنوير الابصار وغيره من معصيات الخفية رحمة الله تعالى عليهم اجمعين وحسنراني
زمرتهم امين فتولهم القتل مشروع عليه واجب الخ يوجب على الحكام ايقاع القتل عليه وتركهم له
معصية من معاصي الله تعالى والله اعلم * (سئل) * في رجل سعى بنفسه الى اعراب البادية
المارقين وجعل نفسه فلاحا لهم والفلاح يستعبد من استغله حتى يبيع فيه ويشترى ويستحل
امواله بل ونفسه وعياله وما كفاد ذلك حتى سعى بآب عمه ايضا لهم وقال لهم هذا ايضا فلا حكم وسلطهم
عليه فحاذي لزمه شرعا * (اجاب) * اعلم ان هذا الشئ البعيد الطريد من رحمة الله تعالى الساعي في
اضرار نفسه واضرار عباد الله مستحق لاشد التعزير وباطل التصدير ولا شبهة في جواز الترتي في تعزيره
الى القتل لان الساعي لهؤلاء الكفرة والاشقياء البجرة بمنزل ذلك ساع في الارض بالفساد فجزاؤه

مطلب اذا سرق من رجل
صالح دين وله جار منهم فقلب
على ظنه انه هو السارق
فأعلم حاكم العرف الذي لم
يعرف بالاخذ عنفا بذلك
لا سرج عليه
مطلب اذا وجد الرجل رجلا
معروفا بالسرقة ذاهبا في
حاجة غير مشغول في
السرقة ليس له أن يقتله
مطلب التعزير في كل معصية
ليس فيها حد مقدور
مطلب اذا اغرى ذاسية
على قتل معصوم فلما يعزرو
ولو بالقتل لحرغيره عن
ارتكاب المعاصي
مطلب فين سعى الى الحاكم
السياسي في تفريغ غيره
واذا انه يجب قتله وعدم قتله
معصية

مطلب فيما اذا سعى رجل
بنفسه الى عرب البادية
وجعل نفسه فلاحا مسترقا
تستحل لهم امواله وعياله
وسعى بذلك ايضا في ابن عمه
ماذا يلزمه

ما في الذكر الحكيم من قوله عز من قائل انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الاية ومن شاهد افعال
 الاعراب المارقين قطع بكفرهم بيقين وبان السكوت عنهم مع القدرة عليهم من اكبر معاصي الله تعالى
 لاستحلالهم اموال المسلمين ونفوس المعصومين بل ذنب من سكت عنهم مع القدرة عليهم اعظم منهم عند
 الله تعالى رب العالمين ذنبا ذواذن قادر على ازالة المنكر ولم ير له من بلاد الله فعلية من الوزر والخطيئة
 ما وردت به الاحاديث التي لا تعد ولا تحصى ومن جملتها قوله صلى الله عليه وسلم ما من قوم يكون بين
 اظهرهم رجل يعمل بالمعاصي هم امنع منه واعز لا يغيبون عليه الا اصابهم الله بعقاب فلا حول ولا
 قوة الا بالله العلي العظيم والله اعلم بالصواب * (سئل) * في رجل عقد على منكوبة الغيرة
 وزوطها عالما بكونها منكوبة الغيرة فماذا يلزمه * (اجاب) * يوجب بالضرب الشديد اشد
 ما يكون من التعزير سياسة وعليه المهر لها وعليه عاقبة وهي باقية على عصمة زوجها الاول اذ النكاح
 الثاني باطل والحال هذه والله اعلم * (سئل) * في رجل عمد الي بكر بالغة في نكاح غيره
 فخطفها في شهر رمضان وجعلها الى قرية قرب قريتها وأدخلها على شيخ القرية فتلقيها بالقبول واكرمه
 وآواها ودخله عليها والحال ان خالتها في نكاحه فائلا بيني وبينها عصوبة وهذه طريقة الفلاحين
 فاجراؤه هو والذي تلقاه واكرمه وآواها ودخله عليها وارثك بمعصية الله تعالى وهى
 يجب على حكام المسلمين زجر طائفة الفلاحين عن مثل ذلك ولو بالقتل والقتال * (اجاب) *
 جزاء الخاطف ومن اكرمه وآواها وأعانه على هذه المعصية المعظمة الضرب الشديد والحبس المديد
 والمبالغة في العقوبة الى أن تظهر منها التوبة ويجوز أن يترقى في عقوبتها الى القتل لغلظ ما ارتكبه
 من معصية الله وهذه طريقة يخشى على اهل الاقليم الذي تشيع بين اظهرهم فيه ولا يمتنعونه
 ولا يتناهون عنه أن ينزل الله عليهم عذابا من عنده ويخطا فان من تكب ذلك والسأكت عنه كن يتقر
 السفينة ليغرق اهلها واهم عنه مضربون فالمروض على حكام المسلمين التقيد في قطع هذه الطريقة
 القبيحة وحسم هذه الفعلة الفضيحة ولو بالقتل والقتال ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فنبأه
 سبحانه اصلاح الاحوال والله اعلم * (سئل) * في رجل فارق صديقه فقال لم فارقتني
 فقال وجدتك على غير الطريقة فاصد انعمه هل يلزمه تعزير ام لا والقول قوله في قصده النصيحة
 * (اجاب) * لا يلزمه تعزير والقول قوله في قصده النصيحة لانه اعرف بمفهوم كلامه المحتمل ولا
 شبهة ان ال في الطريقة بدل عن الاضافة والمضاف محتمل اي لغير طريقتي او لغير طريقة القوم أو لغير
 طريقة الناس وغير ذلك كما هو أوضح من أن يشرح واظهر من أن يذكر والله اعلم * (سئل) *
 في شقي يسعي دائما في عقوق ابيه وبأني له بكل ما يشوش عليه ويؤذيه ساكنا معه بداره مسيئا في حقه
 قائما في اضراؤه يأمره لسوء عشرته بالخروج من ملكه فيهدده بالقتل ويوحى اليه بالضرب ويشترع في
 سبه وشتمه واتلاف عرضه وهتكه وقد كان زوجه امرأة فعلاه الذين بهذا السبب وسأله الا عاند عليه
 فزاد في الشتم والسب وهو عفر يت نفريت صفتيت عفتيت وقد كبر الآن وضعف بمقاساة اخلاقه
 وعجز عن الاكتساب وابنه اندكور في عنفوان الشباب فهل يلزمه بنفقة ونفقة والدته ويجب عليه أن
 يحسن عشرته معه ويضمه الى عائلته وما يلزمه بارتكاب هذه الاخلاق افتونا ولكم الثواب من المهين
 الاخلاق * (اجاب) * يلزم هذا الشقي العاق بافعاله التعزير البالغ باجماع من الأئمة واتفاق
 لارتكابه كبيرة لم يقع فيها خلاف بين اثنين وقد قال صلى الله عليه وسلم ويجل وعظم وكرم رغم انفه ثم
 رغم انفه ثم قيل من يارسل الله قال من ادرك والداه عند الكبر احدهما أو كلاهما ثم لم يدخل
 الجنة وعن عبد الله بن عمر انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من الكبار شتم الرجل والداه قالوا
 يارسل الله وهل يشتم الرجل والداه فقال نعم يسب ابا الرجل فيسب أباه ويسب امه فيسب امه ويلزمه
 بطلبه خروجه من داره وامتناعه من ذلك التعزير الذي بقية بحاله الزاجر لانه لا ناهيها معصية اخرى

مطلب اذا عقد على منكوبة
 الغير ووطئها عالما بذلك يوجب
 بالضرب سياسة ويلزمه مهر
 المثل

مطلب اذا خطف بكراف
 نكاح الغير وادخلها على
 شيخ قرية فأكرمه
 وأدخله عليها وكان ذلك طريقة
 الفلاحين الخ

مطلب فيما اذا قال لصديقه
 وجدتك على غير الطريقة
 فاصد انعمه لا يعزروا صدق
 في انه قصد ما ذكر

مطلب في عقوق الاب

مطلب اذا امتنع الابن من
 الخروج من ملك الاب بعد
 طلب ذلك منه يعزروا بطلبه

محرمه بالاتفاق ويجزى الاب عن التكسب يوجب عليه بالاجماع له الانفاق بل صرح كثير بأنه واجب عليه مع قدرته على الكذاذ لا يلحق بالشاب الكسب أن يكافأ به الى التعب والجهد وقد اوعده الله بالعباد الناري في الحديث تخرج عن الحد بسبب الاكثار والحاصل انه ان استمر على ذلك كان من جرم الدنيا والاخرى ويرجع بالحسرة والتندامة والحبيبة الكبرى فيا خسارته بارتكابه ذلك فقد وقع نفسه في اشتد المهالك والله سبحانه وتعالى نسأله السلامة في العرض والدين وأن يحتم لنا بالصالحات والمسلمين اجمعين والحمد لله رب العالمين * (سئل) * في رجل تعدى بدخوله دار زوج اخته بغيره بغير اذنه وبم أزوجة اخرى اجنبية عنه هجم عليها ونقل اخته مع جميع ماله من الاسباب الى داره غصبا هل يحرم عليه ذلك ويكون من تكلم معصية من معاصي الله تعالى يلزمه به التعزير الا لا في رجل اذا صدر صاحب الامتعة الدعوى عليه بها وهي موجودة عنده للعالم الزامه باحضارها ليشار عليها بالدعوى والشهادة ام لا * (اجاب) * نعم يحرم عليه ذلك ويعزى لارتكابه المعصية التي قد نهى عنها شرعا وقد رفع لجننا الشيخ محمد بن الحنفية في مثل هذا فافتي بما صورته في قضاواه يلزمه ردها ورد جميع الامتعة الى الزوج حيث اثبت ذلك وبجيب على المتعدى باخذ الزوج والامتعة ودخول دار الزوج بغير اذنه التعزير وقد نهى الله سبحانه وتعالى عن دخول بيوت لم يؤذن بدخولها وهذا الحكم يجمع عليه لا خلاف لاحد فيه واما احضار المدعى المنقول ليشار اليه فالتقوى والشروع والفتنة ماوى طالحة به فيخير المدعى عليه على احضاره لما ذكره الله اعلم * (سئل) * في رجل يؤذى المملوك بالتجدي على اخذ وظائفهم من غير جهة ولا اهلية للاستحقاق فاذا يترتب عليه وهل يجوز السعي به الى الحاكم بسبب ذلك لاجل منعه وهل اذا عزل القاضي صاحب وظيفة عن وظيفته بغير جهة يعزل والاي في على ما كان عليه سابقا * (اجاب) * يترتب عليه التعزير كما سطر في كتب علماءنا ان من يؤذى غيره بقول أو فعل ولو بغيره من العزير يعزى وفي البحر صرح بحرمته اخذ وظيفة الغير بغير جهة وعدم اهلية ولو فعل لم يضر ويجوز أن يرفع امره الى الحاكم ليمتنعه فقد قال في القاموس يترتب على رجل يرضى وينذر الناس يده ولسانه فلا بأس باعلام السلطان به والله اعلم * (سئل) * في امير اسل رجل بلباسه بون له الى فرضه يا فالبيع به معرفة امينها فباع البعض وبقي البعض واخفى فردة ووضع مكانها فردة نصراني وانكشف امره بالخيانة وكتب ذلك في حجة بالرملة وايدت بكاتبه فافني نابلس عليها باعتبار انه وجعل ليعرض على حضرة الامير ليردعه عن مثل ذلك هل للامير ردعه وتحقيقه وتعزيره ام لا * (اجاب) * نعم للامير ردعه ومنعه وزجره ونهره واقامة التعزير عليه وايصاله لتعزيره الى ارتكابه الخيانة وخونه الامانة ومن ارتكب المعاصي فهو جدير بالاخذ بالانواع فليس لمن يعصى المله من حرمة وماله الذي ينفى الفساد مقام والله اعلم * (سئل) * في رجل آذى آخر بقوله يا كافر يا جاحد ما انت مسلم ولا ابول بل كافر مشرك بالله ماذا يترتب عليه * (اجاب) * يعزى القاتل فقد قال في النظم الوهابي ولا تكفر من يا كافر ودم مسلم وباء بها النما وقالوا يعزى * وقد ذكر شيخ الاسلام ابن التحنة في شرحه ان المختار للفتوى في هذه المسئلة ان القاتل مثل هذه المقتلات ان اراد الشتم ولا يعتقه كفر الا يكفروا ان كان يعتقه كفر الخاطبة به ذنبا على اعتقاده انه كافر يكفر لانه لما اعتقد المسلم كافر افقد اعتقدين الاسلام كفرا ومن اعتقدين الاسلام كفرا كفرا كفرا اه وقد اجمعوا على انه يعزى والله اعلم

مطلب فيما اذا هجم دار زوج اخته وبم أزوجة اخرى اجنبية منه وأخرج اخته مع أمته بها

مطلب اذا كان يؤذى الناس بأخذ وظائفهم من غير جهة يعزى ويجوز اعلام السلطان به ليمتنعه عن ذلك

مطلب اذا خان في الامانة يزجره الامير ويقم التعزير عليه

مطلب اذا قال لا خير يا كافر يا جاحد يعزى القاتل ولا يكفر ان اراد الشتم الخ

* * (كتاب السرقة) * *

* (سئل) * في رجل فقد بعض امته زوجة ابنته من يته فاتهم امرأة تدخل على زوجته احبا

هل اذا ادعى عليها سرقة الامة يسجل مجزء قوله ونجس وتبس بعد اب بمجزء دعواه ام لا
 * (اجاب) * لا يقبل قوله المجزء عن البيعة العادلة وهي رجلان عاقلان مسلمان عدلان من كان
 لان السرقة من جملة موجبات الحدود التي يحتاط فيها غاية الاحتياط وتدرأ بآداب شبهة وقد ورد
 في الحديث الشريف ادرؤا الحدود بالشبهات ولا تجس ولا تمس بعذاب قال في البحر في التجسس
 لا يفتى بعقوبة السارق لانه جور فلا يفتى به والله اعلم * (سئل) * في رجل يتهم بسرقة أو غيرها
 مما يجب فيه الحد أو القصاص هل يجبس بمجزء الاتهام ام لا بد من شاهد عدل أو اثنين مستورين
 * (اجاب) * لا يجبس شرعا الا اذا شهد رجلان مستوران أو رجل عدل لان التهمة لا تثبت
 الا بذلك وأيسر للعاكم حبسه بغير ذلك صرح علماؤنا به وعن صرح به صاحب البحر في كتاب الكفالة
 والله أعلم

*** (كتاب السير) ***

* (سئل) * في كنيسة ببلدة غربيها مسجد للجماعة المسلمين وشرقيها مسجد للجماعة المسلمين ايضا
 يقام بكل منهما شعائر الاسلام وبين الثاني وبينها بقعة ينتفع بها اهل المسجدين في التوصل ومباشرة
 الوضوء ومقتدات الصلوات وبها اشجار ينتفع بها عباد الله تعالى عند نصارى البلدة الى الشجر الذي بها
 قطعوه واقاموا بها جدارا و اضافوه الى الكنيسة رافعين اصواتهم يباينون المسيح على وجه
 الاظهار ناقلين انواع اطعمة لعملتهم بالتجسس والتخاطب مظهرين انواع الفرح والسرور والاستبشار
 لاضافتها لكنيسة تهم واتصارهم على اهل الاسلام بمنع المسجدين عن الانتفاع بها وقد حصل للمسلمين
 بذلك غاية الضرر والايلام فهل يمكن من ذلك منع انهم لم يعهد لهم ذلك فيما سلف من الزمان وفيه كسر
 شوكة المسلمين والاسلام والاضرار بهم والارغام ام لا لما فيه من المذلة والاهانة باهل الايمان
 * (اجاب) * المصريح به في كتب الحنفية وغيرهم انه لا تجوز الزيادة في الكنائس القديمة على النمط
 الاول لافي البناء ولا في الارض واطافة البقعة الى الكنيسة زيادة في الارض والجدار زيادة في البناء
 فلا يجوز واحد منهما بل يجب أن يمنع واذا وقع يرفع ويحصر في بقعة لم يثبت كونها فيما سلف منها
 وينتفع المسلمون بها ملاصقة لمساجدهم فلا يحل للعاكم الاذن لهم في ذلك ولا يجوز اسلم اعانتهم عليه
 ولا يباح ارفسه للعمل فيه بل اختار السبكي لنفسه المنع من تمكينهم من كل ترميم واعادة مطلقا وانصر
 له ولده والجمهور وان قالوا بترك التعرض لهم في اعادة المنهدم وترميمه كما كان من غير زيادة بنقش
 أو تزئين أو ارتفاع أو اتساع انما ساغ لذلك لانه مجزء تأخير المعاقبة الى الدار الاخرة لانه مجزء
 معصية حتى في حقهم أيضا على القول بأنهم مكفون بالفروع واما اعانتهم على ذلك بالقول أو بالفعل
 فهو حرام بلا شبهة وقد وقع ان بعضهم قام بدعوتهم والتزم بذلك في نصرتهم فرأى على رأسه في عالم
 الرؤية عمامة نصراني أجارنا الله تعالى والمسلمين من أن نكون اعوانا في مثل ذلك وانقدنا بجمته وكرمه
 من هذه المهادي والممالك والواجب على كل مسلم أن لا يعطى الدنية في دينه وأن لا يكسر شوكة
 الاسلام وقد ذكر في الاشهاد والنظار في آخر الفن الثالث ان السبكي نقل الاجماع على ان الكنيسة
 اذا هدمت ولو بغير وجه لا يجوز اعادة بناء كره السيوطي في حسن المحاضرة في اخبار مصر والقاهرة
 عند ذكر الامراء قال قلت يستنبط من ذلك انها اذا قفلت لا تفتح ولو بغير اذن شرعي كما وقع ذلك
 بعصرنا بالقاهرة في كنيسة بحارة زويلة قفلها الشيخ محمد بن الياس قاضي القضاة فلم تفتح الى الآن
 حتى ورد الامر السلطاني بفتحها فلم يتجاسر حاكم بفتحها الخ ووجهه ان في اعادتها بهدم المسلمين
 لها استخفافا بهم وبلاسلام واجناد الهم وكسر الشوكتهم واتصار الكفرة وهو لا يجوز والكلام في ذلك
 للعلماء رحمهم الله تعالى رجمة واسعة والله اعلم * (سئل) * هل يجوز للذمتي تعلية بناءه ام لا
 * (اجاب) * بما اجاب به قارئ الهداية بقوله ان اهل الذمة في المعاملات كالمسلمين ما جاز للمسلم

مطلب فقد من يته بعض
 امتعة زوجة ابنه فاتهم امرأة
 تدخله لا يقبل قوله المجزء عن
 البيعة ولا تعذب
 مطلب فيما اذا اتم سرقة
 أو غيرها لا يجبس بمجزء
 الاتهام بل لا بد من شهادة
 عدل أو مستورين

مطلب ليس لاهل الذمة
 الزيادة في الكنيسة سعة وبنائه

مطلب يجوز عند الجمهور
 اعادة المنهدم من الكنائس
 من غير زيادة على ما كان
 ولا يجوز اعانتهم

مطلب اذا هدمت الكنيسة
 ولو بغير وجه لا يجوز اعادة
 بالاجماع واذا اغلقت لا تفتح

مطلب يمنع الذمي من تعلية
 البناء اذا حصل منه ضرر
 يجازيه في ظاهر المذهب

ان يفعله في ملكه يباراهم وما لم يجوز للمسلم لم يجوز لهم وانما يمنع من تعلية بنائه اذا حصل ضرر لجاره من منع
صوه وهواه هذا هو ظاهر المذهب وذكر القاضي ابو يوسف في كتاب الخراج القاضي له ان يمنع اهل الذمة
ان يسكنوا بين المسلمين بل يسكنوا منعزلين وهو الذي افتى به انا انتهى وقوله وذكر القاضي ابو يوسف
الحق فيهم منه انه يقتضي عدم تعلية بنائه وهو ظاهر لانه اذا منع عن السكنى بينهم فلان يمنع من تعلية
بنائه على بنائهم كان ذلك أولى وسئل قوله هل يجوز لاهل الذمة ان يعالوا بنائهم على بناء المسلمين ويسكنون
دارا عالية البناء بين الجيران المسلمين فاجاب لا يجوز لاهل الذمة ذلك بل يمنعون ان يسكنوا محلات
المسلمين ويؤمنون بالاعتزال في اماكن مفردة عن المسلمين اهـ وأقول قوله لا يجوز لاهل الذمة ذلك
مخالف لقوله وانما يمنع من تعلية بنائه اذا حصل ضرر لجاره لكنه على ما ذكره القاضي ابو
يوسف لقوله وهو الذي افتى به انا وفي النظم الوهباني وايس له رفع البناء ويقصر قال في شرحه بعد كلام
قلت وفي الكلام اشعار بظاهر من انشاء البناء على اهل الذمة على بناء المسلمين اهـ وهذا وان ائتم به قارئ
الهداية لكن الاول مع كونه ظاهر المذهب واقتى به أيضا اقوى مدركا للحديث الشريف الموجب
لكونهم اهل مال والاعليم ما علينا والله اعلم * (سئل) * في دير معدل كن رهبان طائفة الافرنج
القاسطين بالقدس الشريف ويدهم دور حارية في ملكهم وتصرفهم ملاصقة بخراج الدير وقد تشعت
غالب بنائه والدير قد انهدم غالب بنائها وقد ورد الامر السلطاني بتعمير الدير والمعدل لئلا يفسد
وهل لهم تعمير ما تشعت من بناء الدير واعادة ما انهدم من الدور الحارية في ملكهم وفتح ابواب الدور
من داخل جبر ديرهم ليسكنوا به او تحفظوا برفع بنائها ليكون البناء مانعا من دخول الاصوص اليهم
ليأمنوا بذلك على مالهم وانفسهم ام لا * (اجاب) * نعم لهم اعادة ما انهدم كما تظاهرت عليه المتون
الموصوعة للشيخ من مذهب الامام الاعظم لافرق في ذلك بين الدير والصومعة والكنيسة وبين
الدار وتعمير ما تشعت منها واعادة ما انهدم من السيوت والدار الحارية في ملكهم المعدة للسكنى جائزة
بلا خلاف لا لتخذ للاجتماع فيها للعبادة واطهار شعائرهم واذا احكموا اناء بيوتهم ودورهم للتحفظ
من الاصوص ليأمنوا على اموالهم وانفسهم لا يفتقر الى ذلك وان كانوا قد نصوا على انهم ليس
لهم رفع بنائهم على المسلمين لان علة منعهم عنه مقيدة بالتعلي على المسلمين فاذا لم يكن ذلك ولكن للتحفظ
ليأمنوا على اموالهم وانفسهم كما شرح لا يمنعون كما هو ظاهر والله اعلم * (سئل) * في حي ودي
يملك طبقة من بجهة دار تلتها ارض راعى ابيه اليهودى راكبة على بيت من بجهة دار للمسلم تلتها ارضها ايضا وارثا
عن ابيه وكل منهما ساكن في الدار التي له كما كان يسكن ابيه من قبله ويريد المسلم الا ان يمنع اليهودى
من سكنى طبقة والتعلي عليه قائلا الاسلام يعالوا ولا يعلى عليه هل له ذلك ام ليس له ذلك لان الملك
مطلق للتصرف * (اجاب) * ليس للمسلم ذلك فقد جوزوا ابقاء دار الذي العالية على دار المسلم
وسكاها اذا ملكها ما لم تهدم فانه لا يعيد لها عالية كما كانت ومن صرح بذلك ابن الشخصية في
شرح النظم الوهباني وكثير من علماءنا والله اعلم * (سئل) * في ارض قراح مجاورة لثربة اهل
الذمة باعها مالكها ثمن معلوم لشخص وسلمها له بالخلية هل يجوز بيعها ولشترها ان يضيفها لثربة
الذمة كورة لدفن اموال الصاري ام لا * (اجاب) * صرح علماء الدين وفقهاء المسلمين ان الملك
مطلق لتصرف المالكين فلهم بيعه لمن شاء واوله شترى التصرف في ملكها بائنا حاذم متبرة وقد صرح في
التاريخية بذلك قال فيها وسئل شيخ الاسلام عن قوم من اليهود اشترى دارا أو بيتا من دور
المسلمين في مصر واتخذوها مقبرة لهم هل يمنعون عن ذلك فقال لا لانهم ملكوها فافعلوا بها ما شاءوا
كالمسلمين اهـ والله اعلم * (سئل) * في رجل يدعو الشوق الى زيارة المقدس والتحليل تقربا
الى الله الملك الجليل فيخرج في بعض السنين من بلده فيلحق به جماعة من المسلمين وطائفة من اهل الذمة
فيحبوبه للامس على انفسهم واملهم ويلجئون اليه عند خوفهم من طالم او قاطع طريق ليسب
منهم

مطلب لا يجوز لاهل الذمة
ان يعالوا بناءهم على بناء
المسلمين
مطلب لا يجوز لاهل الذمة
ان يسكنوا محلات المسلمين
ويؤمنون بالاعتزال عنهم
مطلب دير لطائفة من الرهان
تشعت غالب بنائها مع الدور
التي لهم يجوز اعادة وارفع
ذلك الح
مطلب طبقة لذي فوق دار
مسلم تلتها ارض الارث لا يجاب
المسلم يمنع من السكنى لكن
لو هدمت يمنع من اعادةها
مطلب ارض قراح في جوار
قرية اهل الذمة اشترى اهل
من ملكها واراد الماخترى
جعلها الح
مطلب رجل يخرج في بعض
السنين لزيارة القدس فيلحقه
طائفة من المسلمين وطائفة
من اهل الذمة الح

عنهم هل يشكر عليه ذلك أم لا * (اجاب) * لا يشكر عليه ذلك اذ حكمهم حكم المسلمين فيمنع عما يمنع عنه المسلم كالزنا والمزح واللعب بالجمام وغير ذلك مما يمنع عنه المسلم كلاله والوقاحش ولا يمنع من الخروج مع قافلة المسلمين الخارجة لزيارة القدس والخليل وفي الاشياء والنظائر تعلقا عن الملتقط كل شيء امتنع منه المسلم امتنع منه الذي الانجر والخزير ولا يكره عبادة جاره الذي ولا ضيقه اه ولم يزل اهل الذمة يخرجون مع قوافل المسلمين في اسفارهم من غير تكبير على من يأويهم ويدلهم على الطريق أو يطعمهم أو يضيئهم أو يستخدمهم أو يحسن اليهم أو يمنع عنهم اليد العادية ويسلمهم من الظلمة والفتنة الطاغية الباغية العاتية بل في ذلك الاجر العظيم والثواب الجسيم وقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات اصل اصيل في الجواب عن مثل هذه القضايا والله اعلم * (سئل) * في ذي مطهر الاستعلاء على المسلمين واتخذ لولده عرسا وضربت خلفه الطبول والزمر وطيف به في شوارع المدينة وأسواقها وبين يديه الشموع الكثيرة وقف به مشيعوه متحلقين به على وجه التعظيم فهل يمنع الذي من مثل ذلك ويحرم على المسلمين تعظيمه ويعزرون على ذلك أم لا * (اجاب) * المصريح به في كتب علمائنا انه يجب على اهل الذمة اظهار الذلة والصغار مع المسلمين ويحرم على المسلمين تعظيمهم واختار في فتح القدير رحمه الله اذ استعمل على المسلمين حل اللامام قتله وصرح فيه بمنعهم من الثياب الفاخرة حريرا وغيره كالصوف المربع والجوخ الرقيق والابراد الرفعة ولا شأن هذه الاشياء المذكورة أولى بالمنع محاصر حوايه وبغزرمعظمهم لا ارتكاب الحرمة وكذلك هم حيث ارتكبوا المنوع عليهم فلهذا لا ريب وفي الاشياء والنظائر تحييل الكافر ظلم كافر فلو سلم على الذي تحييل كفرا والله اعلم

* (باب العشر والخراج) *

* (سئل) * في العطاء الديواني المعبر عنه لدى اهل التسمار اذ عزل السلطان نصره الله تعالى التيماري المقاطع عليه بخراج المقاسمة من قري بيت المال وقتر فيه غيره ولم تكن الغلة حينئذ أدركت فهل تكون لمن عزله السلطان أو لمن ولده أم تكون بينهم ما أم توضع في بيت المال حتى يتصرف فيها السلطان برأيه أو نائبه المفوض اليه ذلك من قبله * (اجاب) * المصريح به في كتب علمائنا ان من مات أو عزل من اهل العطاء في أثناء الحول حرم العطا أي منع العطا فلا يعطى له شيء لا وجوبا ولا استحبابا لانه نوع صلته وليس بدين ولهذا يسمى عطا فلا يملك الا بالقبض ويسقط بالموت وعن صرح بانه صلته لا يملك قبل القبض صاحب الدرر والغرر في كتابه المذکور فاذا تقرر ذلك علم ان الغلة المقاطع عليها توضع في بيت المال ولا يستحقها واحد منهم ما حتى يرى من له امر بيت المال وهو السلطان أو من انابه منابه في ذلك رأيه فيه فيصرفه في مصارفه بمباينة قضيه ويراضيها والميسر له في غالب كتب المذهب ذكرت في السير في باب الوظائف والجزية والله اعلم * (سئل) * في ذي عطاء خاص بارض معلومة من السلطان تناول مأذونه بعض الخراج منها فباعه له بأذنه بعد قبضه له بثمن معلوم ثم عزل عن العطاء وولى آخر هل يصح بيعه له لكونه ملكه بالقبض أم لا * (اجاب) * صرح علمائنا رحمه الله تعالى ان صاحب العطاء يملك المقبوض قبل بيعه لاسيما بعد قبضه وايقاع ميثاقه ومن ذلك شيئا ذلك التصرف فيه بالبيع والهبة وسائر التصرفات السانعة للمالك شرعا وليس للذي ولى بعده أن يطله والله اعلم * (سئل) * في أرض سلطانية بيد من ارعيت يتعاقبون عليها بالزرع جبالا بعد جيل ضاق بهم الحال فزهدوا بها لاهل القرية على مبلغ معلوم قبضوه منهم شارطين عليهم ردها ليدهم عند ردة المبلغ فردوا المبلغ بعد سنين وردوا الارض عليهم وصارت في أيديهم كما كانت ومضى على ذلك مدة ثلاث سنين والآن يدعون انها لهم وأنفسكروا الارض ان هل اذابت عليهم ما شرح أعلاه يندفعون عنها أم لا * (اجاب) * نعم يندفعون عنها لعدم بطلان قدميتهم بما ذكر اذ لا ترك لهم به اعنى بالرهن وان لم يصح وانما تبطل قدميتهم بالتراخي لا يوجد فاذا ثبت عليهم

مطلب أظهر الذي الاستعلاء على المسلمين واتخذ لابنه عرسا بالطبول وغيرها يمنع منه ويجب على اهل الذمة اطهار الخ

مطلب تحييل الكافر كثر

مطلب عزل السلطان بعض التيماريين قبل ادراك الغلة وولى غيره توضع الغلة اذا أدركت في بيت المال ومن مات أو عزل من اهل العطا منه

مطلب باع ما دون صاحب العطا بأذنه بعض الخارج بعد قبضه له كتم عزل صح البيع وليس لمن ولى بعده أن يطله

مطلب اذارهن المزارعون الارض السلطانية سنين لا تبطل قدميتهم

مطلب ارض سلطانية في
ايدى الرعا عن آياتهم اراد
بعضهم قسمتها الخ

مطلب ابر ارض بيت المال
المرايع فزوع المستأجر
واكل الزرع الجراد لا يملك
المزراع الاجرة

مطلب ارض سلطانية يجر
من هي في يده عن عمارتها
خندقها لا تستر ليس له الرجوع

مطلب ارض بيت المال
لا ملك للناس فيها فلا يجوز
بيعها الخ

مطلب ارض لبيت المال
فيها بئر فندم رغب انسان
في شرائها بضع قيمتها يسع
وان لم يكن للمسلمين حاجة

مطلب ارض خراج المقاسمة
اذا جعل على صاحبها في كل
سنة مبلغا معلوما لاجل
القرس ومضت مدة ولم
يفرس لا يلزمه ما التزمه

ما شرح اسلامه يندفعون عنها والله أعلم • (سئل) • في ارض سلطانية يتوارد عليها
الزراع ابا عن جد اختلصوا قبضهم يريدون قسمها وبعضهم يريد بقاءها على ما كانت قد يماهل بين
التقديم على قدمه ام لا • (اجاب) • بترك القديم على قدمه نص على ذلك علماءنا والله اعلم
• (سئل) • في ارض سلطانية لبيت المال جارية في قمار شخص اجرها من ارضها بدرهم لرجل
فزرعها المستأجر واكل زرعها الجراد هل يملك المرايع الاجارة المذكورة أم لا يملك الاجارة لكونه
لا ملك له فيها • (اجاب) • قد تفرق اراعى بيت المال يملكها ملك ارض الوقف وان
اجارة غير طارة لا تنفذ والاراضى الآن التي في ايدى المزارعين لبيت ملكا لهم وانما هم من ارضون
فيها لا انقطاع مالكها كما حذر الكمال بن الهمام وليس لهم فيها حق الا حق المزارعة التي هي مجزأة
منفعة بمنزلة السكنى في دار الوقف لها وفي فتاوى شيخنا الحنفى من له من اهل الوقف حق السكنى
ليس له أن يسكن غيره الا بطريق العارية دون الاجارة لان العارية لا توجب حقا للمستعير لانه بمنزلة
ضيق اضافته بخلاف الاجارة فانما التوجب حقا للمستأجر وهو لم يشترط له فلا يصح هذا وفي الاشياء
والظواهر الاجرة لا ارض كالتراج على المعتمد فاذا استأجرها للزراعة فاصطلم الزرع آفة وجب منه
لما قبل الاصطلام وسقط ما بعده هذا بمن يملك الاجارة فكيف من لا يملكها البتة والله أعلم
• (سئل) • في رجل كان يده ارض سلطانية يدها في جعل له السلطان قسمها فظير عتائه
عجز من كانت يده عن عمارتها لعدم الاية قد دفعها للشخص واستقرت يده عشرين ودفعها
لثاني ثالث واستقرت يده مئة ويريد من كانت يده أولا أن يرجع في أخذها والحال انه لا يشاء ولا
عزم والثالث قد كرمها وهياها للزراعة قبل له ذلك مع ما أئتمن على عمارتها ام لا • (اجاب) •
الاراضى التي لبيت المال والناس تردها على الثلث أو الربع أو الخمس ونحو ذلك لا ملك للناس فيها
فلا يجوز بيعها ولا ردها ولا هبتها الى غير ذلك من الاحكام التي تجرى في الملك فلا رجوع للادول فيها
وانما حق الاعطاء والمنع للسلطان او نائبه والله أعلم • (سئل) • في ارض لبيت المال بها
بئر فندم اذ رغب في شرائها انسان بضع قيمتها اهل يجوز شرائها له من ولاء السلطان نظريته
المال أم لا • (اجاب) • نعم يجوز به هذا بشرط كما ذكره في البحر في شرح قوله والسود
وما فتح عنوة الخ قال فيه ما جاء عن النبي كذب في تنوي رفعت الى في شراء السلطان الا شرف برساي
الارض من ولاء نظريته بيت المال هل يجوز شرائها منه وهو الذي ولاء فكذلك اذا كان بالمسلمين حاجة
والله اعلم بالله تعالى جاز ذلك انتهى قال ابن نجيم • كانه اجاب لا يجوز كما لا يخفى وهو مبني على قول
المقدمين اما على قول المناخرين المتفق به لا يخصص بوجوب بيع عتار اليتيم فيما ذكر بل فيه وفيما اذا كان
على الميت دين لا وفاء له الا منه أو رغب فيه بضع قيمته فكذلك نقول للامام بيع العقار لغير حاجة اذا
رغب فيه بضع قيمته على المقتضى • وهذه مسألة مهمة وقع النزاع فيها في زماننا في فتاوى وقع من
نائب مصر على الرزق في سنة ثمان وخمسين وسبعمائة حتى ادعى بعضهم بان المبيعات من بيت المال
غير صحيحة ليتوصل بذلك الى ابطال الارواق والنجرات وهو مردود وبما ذكرناه اهـ ومثله في التهر
وأقول حيث نزل الامام الاعظم نصره الله في مال بيت المال منزلة وفي اليتيم وجاهز لولي اليتيم يسع
عقاره بضع قيمته جاز له ولو كلفه ذلك هذا ما نقل اليه صاحب البصر والحاصل انه يجب مراعاة
مصلحة بيت المال كما يجب مراعاة مال اليتيم وما ورد فيه غير سابق على فقيهه والله أعلم • (سئل) •
في ارض خراج المقاسمة كاراتى بلاد نالوجعل والى الخراج على صاحب الارض في كل سنة مبلغا
معلوم اليقرس فيها فلم يتيسر له القرس ومضت مدة سنين ولم يفرس بها فزرعها نحو الحنطة والشعير
هل يلزمه المبلغ الذي جعل عليه أم لا يلزمه الاخراج المقاسمة • (اجاب) • لا يلزمه الاخراج
المقاسمة لفساد الجعل المذكور ولو التزم به صاحب الارض اذ هو التزم ما لا يلزم وفي الكافي لا يجوز

للامام أن يقول الخراج الموقوف الى خراج المقاسمة لان فيه نقض العهد وهو حرام ومقتضاه انه لا
يحول خراج المقاسمة الى الخراج الموقوف كما هو ظاهر لكن اذا ثبت في اراضي الشام ما ثبت في اراضي
مصر بانها مات احصاء او صارت لبيت المال كان دفعها بالحصص من زراعة وبالدراهم وغيرها من الدراهم
والعروض وما يصلح اجرة اجارة فتلتزم فيه احكام الاجارة فيلزم في واقعة الحال المبلغ المعين لها اجرة
حيث وجدت التخلية وشروط لزوم الاجرة من التكن من الغرس وغيره وترجع الى الاجارة في كل حكم
والله اعلم * (سئل) * فيما اذا ترك المزارع زرع الارض الخراجية الموقوفة الصالحة للزراعة
يلزمه الخراج ام لا * (اجاب) * يلزمه الخراج زرع ام لا والله اعلم * (سئل) * في غراس بيد
رجل ملكا وارضى الغراس جارية في تيمار الاسماحي وعلى الاشجار للملك كورة لصاحب التيمار قدر
معين ثم ان غالب الاشجار فنت وبقي بعضها ويريد صاحب التيمار أن يأخذ عشر الاشجار القياسية
والباقية بالتمام كما كان يأخذها سابقا هل له اخذ جميع المبلغ الذي كان يأخذ على الاشجار كلها
الباقية والقائمة أم على ما بقي من الاشجار بقدرها أم كيف الحال وهل اذا طلب صاحب التيمار
أن يتسلم الارض المذكورة له ذلك وهل هي ملوكة بما بقي من الاشجار ام لا * (اجاب) * الواجب
اجرة المثل في الارض المذكورة ولا اعتبار بهد الاشجار شرعا اذ رغبة الارض لبيت المال وللتيماري
اجارتها باجرة المثل كما صرح به العلامة الشيخ تقاسم في فتاواه كارض الوقف وليس للتيماري رفع يدي
الغراس عن ذلك لتكراره القائم اذ هو حقهم باجرة المثل ولو أبقى التيماري ذلك اذ رغبة الارض لبيت
المال والخراج لمن اقطع له فلا ملك للمقطع له فيها فلا يصح بيعه ولا وقفه ولا اخراج الزيتون عن ملك
مالكه والله اعلم * (سئل) * في ارض لبيت المال بيد جماعة يتوارثون على الزرع بهامدة حياتهم
واباؤهم من قبلهم كذلك من قديم الزمان والا تيماري ذو عطاء يريد رفع ايديهم عنها ودفعها لغيرهم
هل له ذلك شرعا ام لا * (اجاب) * ليس له ذلك شرعا بل تبقى في يد ذرأها المتقدمين اذ لا ملك له
فيها ابا جماع العلماء وانما حقه فيما عليها من الخراج وليس له فيها ملك يوجب جواز اعطائهم ان اشتهت
نفسه وعمل بالقاعدة المشهورة الاصل ابقاء ما كان على ما كان والله اعلم * (سئل) * في رجل
تدعوه الناس محمد بن واسمه الحقيقي محمد وعليه تيمار براءة سلطانية والمكتوب فيها اسمه الحقيقي محمد
لا محمد بن هل يوجب ذلك خلافا في براءته ام لا * (اجاب) * لا يوجب خلافا لتعدد الاسماء امر
جائز شرعا وعرفا والمسمى واحد فاذا أتى متعنت مستدركا فيها هذا الامر ما هو نافذ هذا ولا يستدرك
بمثل ذلك في التعريف لان الغرض هو العلم وهو حاصل باحد الاسمين كما هو ظاهر والله اعلم
* (سئل) * فيما اذا مات احد الجند بعد ان أدركت الغلة والبيت من القرى التي في تيماره فهل
ذلك حقه ولورثته المطالبة به أم لا مين بيت المال أم لمن وجه السلطان نصره الله تعالى التيمار له
* (اجاب) * صرح علماء ونا في كتاب السير بان من مات من أهل العطاء في آخر السنة يستحب
الصرف الى قريبه لانه قد أوفى نعبه فيستحب العطاء له كذا في البحر وشرح تنوير الابصار وفيه نقلا
عن حاشية اخي زاده لو مات في آخر السنة صرف الى قريبه لانه قد أوفى مشقته فيصرف اليه ليكون
اقرب الى الوفاء اما اذا مات بعد تمام السنة قبل أن يخرج عطاؤه فالصحيح من الجواب انه لا يصير حيرا
لان استحقاق العطاء بطريق الصلة والصلات لا تتم الا بالقبض وان ثبت الاستحقاق قبل القبض فاذا
مات لم يخلفه وارثه كذا في البيانية والله اعلم * (سئل) * في ارض وقف عليها عشر في غلالها
من صيني وشتوي وشجر زيتون وغيره امر السلطان نصره الله تعالى بصرفه الى جهة صدقة معلومة
هل المتكلم عليها أن يمنع من دفعه محتجا بانها وقف ولا شيء عليه أم لا * (اجاب) * ليس له
أن يمنع من دفع العشر فان علماء نافطبة صرحوا في بابه انه يجب في الاراضي الموقوفة والله اعلم
* (سئل) * في مسجد بقريه له ارض لم يعرف عليها خراج قط من قديم الزمان الى الآن ويريد المتكلم

مطلب ارض الشام اذا ثبت
فيها ما ثبت في ارض مصر كان
الماخوذ منها اجرة

مطلب اذا ترك المزارع زرع
الارض الصالحة للزراعة
يلزمه الخراج الموقوف
مطلب ارض لبيت المال فيها
غراس رجل فبني بعضها
وأراد التيماري أخذ عشر
الجميع ليس له ذلك

مطلب ارض لبيت المال
في أيدي المزارعين من قديم
الزمان أراد التيماري نزاعها
عنهم ليس له ذلك
مطلب امية في البراءة محمد
ويدعوه الناس محمد بن واسمه
الحقيقي محمد لا يوجب ذلك
خلافا

مطلب مات أحد الجند بعد
ادراك الغلة يستحب الصرف
الى قريبه

مطلب ارض عشرة موقوفة
أمر السلطان بصرف العشر
الى جهة ليس للمتكلم عليها
أن يمنع

على القرية وهو السباهي الا ان يأخذ عليها ارباها هل ذلك أم لا * (أجاب) * ليس له ذلك
والقديم يتق على قدمه وحل احوال المسلمين على السلاح واجب ما أمكن لاسيما في مساجد المسلمين
المعتدة فلا ركوع والسجود فيبقى ما كان على ما كان ومن أحدث على يوت الله حادنا فقد حارب الله
ورسوله ورجع بالذل والهوان والله اعلم * (سئل) * في ناظر متكلم على وقت يفصل على منار عيه
اكذاس المخطئة والشعر والخطن وغيره ما بامداد معلومة عليهم وقتنا طبر عيتر الخلدس والتخمين
رسوا أو غشيو اهل هذا بابتزله شرعاً أم غير جائز وهل اذا ادعى المزارع ان حصة الوقت ينقص على
الله هل يكون القول قوله بينه لا قول الناظر أم لا * (أجاب) * هذا غير جائز شرعاً بل هو باطل
قطعا ولا يثبت في ذمة المزارع لانه رباح محض اذ هو يبيع بجهول تعلم في ذمة المزارع اذ ما في الكدس
مجهول المقدار والجس بالجس لا يجوز مجازفة الا يرى الى ما يروى عن جابر انه عليه الصلاة والسلام
نهى عن بيع الصبرة من التمر لا يعلم كدلاً بالكيل المسمى من البرد وراه مسلم والنسائي واما الشرع في مثله
التبديل والقسم بالكيل والمجازفة في ذلك مجازفة في الدين على الخصوص في الوقت الذي يقصده بالتقرب
الى الله وعمل هذه الاوضاع يكون تنقرب الى النار وقد نص سائر علماء ائمة القول المزارع بينه وقد
شكا ابن اوطاة خاتمة المزارعين قارسل اليه عمر رضي الله عنه دع امره الى الله الى من قوى طيلك
فيه بالحياة خلفه وكل امره الى الله وهذا الشرع الشريف فن حاد عنه فالتقوى متى وقد ورد عنه
عليه الصلاة والسلام اهنون الربا كالذي يتكلم الله والله اعلم * (سئل) * في اراضي القسم
التي يزرعها الناس بالحصة هل تقسمها ان يضر بها عليها شيأ معلوما في مقابلة حصتهم بكونه فصلا
وذلك على وجه الحرر والتخمين ولا يطاق ما يخص حصتهم بل يزيد تارة وينقص اخرى أم ليس لهم
ذلك خصوصاً على وجه الجبر * (أجاب) * ما يفصل بعض القسام مع المزارعين ويسكنونه فصلا
أمر خارج عن الشرع الشريف بعيد عن الدين المتين ويرد اذ بعد اذ عليه جبراً وقهر اليه وصل فاعليه
به الى الجور والظلم بأخذ الرائد من حقهم من المزارعين كما هو مشاهد فالواجب منهم عن ذلك لما فيه
من الاضرار بالمسلمين ومجازفة الحق المبين والامر لله رب العالمين * (سئل) * في قرية تفصل
على اهلها قسماً من ارضها بامداد معلومة تخالف لما هو الشرع والحسب وهو قسم غلتها بالبيع
حسب عاداتها فيما يتحصل واتفق اهل القرية على توزيع ما يفصل على قراريط اهل القرية وفيهم من
لو اعتبر قراريط واعتبرت نفس الرع والعللة التي تقسم لما خصه ما جعله عليه منها هل يلزم بذلك
أم لا يلزم وتسكون الغرامة والتوزيع لهذه المظلة حيث لم يمكن رفعها بحسب التحصل من الغلة لا على
وجه الجور والتعدي بحيث ان يجعل على ذي الرع القليل كثيراً وعكسه * (أجاب) * لا يجوز
توزيعها على قراريط لان الفصل جعل على الزرع الخارج اذ هو الذي يقسمه القسام وبأخذ الحصة
منه لا قراريط والعرامات اذا كانت على الاملاك فهي بحسبها واذا كان على الانفس فهي بحسبها
كما نصوا عليه والله اعلم * (سئل) * في رجل له غراس زيتون في قرية ملك وسم اشجر زيتون روماني
لبت المال وقدمت سنون وخويع على ما عين عليه من الحراج وأهل القرية تمنى في أيديهم الروماني
يريدون ان يأخذوا منه مثل ما يؤخذ من الروماني هل لهم ذلك أم لا * (أجاب) * لا يسلك بالفرس
المالك الروماني الذي لبت المال اذا الواجب في هذا غير الواجب في ذلك لان ما هو لبت المال
مقروض للامام او نائبه ان شاء عمره لبت المال من مال بيت المال ورد جميع الحراج في بيت المال وان
شاء عامل عليه بحصة من الحراج واما ما هو ملك في ارض الحراج الموظف فلا يتجاوز فيه ما وظيفه عمر
رضي الله تعالى عنه واما ما هو في ارض حراج المقاسمة كما في بلاد ما فاهو متعلق بالحراج كالعشر لتعلقه
به وان كان مصرفه مصرف الموظف فهو كالوظف مصرفاً وكالعهش مأخذاً فاهو متعلق بالحراج كالعشر لتعلقه
مثل ما يؤخذ من الروماني الذي لبت المال فاهو مصرف والله اعلم * (سئل) * في فلاح رجل من قرية

مطلب ارض لم يجده قرية
لم يعلم عليها نراج ارض المتكلم
على القرية أخذ الحراج منها
ليس له ذلك
مطلب فرض ناظر الوقت
على المزارعين اكذاس
المخطئة والشعر امداد معلومة
وهو باطل لا يثبت في ذمتهم

مطلب ليس تقسام ارض
القسم وضع شيء عليها

مطلب لو لم تقسم ارض
القسم بوضع شيء عليها يوزع
على الخارج

مطلب فرض زيتون معلوك
في قرية وهم هازيتون روماني
لا يؤخذ منه مثل الروماني

الى اخرى جارية في تيمار جندى فمكت مدة سنين يزرع ولا يعطى خراج المقاسمة في ارض
خراج المقاسمة بنابلس وقد قتن بها واضر أهلها هل يؤخذ منه خراج المقاسمة ولتيمارى اخراجه منها
ام لا * (اجاب) * نعم يؤخذ منه خراج المقاسمة لان خراج المقاسمة متعلق بالخارج وقد حبسه
او استهتكه فيمنع قطعها في خراج الوظيفة كذلك على الصحيح كما صرح به في التاترخانية عن
الذخيرة واما اخراجه من القرية لكونه مضرا فجميع عليه لاسيما مع كونه افاقيا نزىلا لملك له فيها
وقد نفي عمر رضى الله عنه رجلا كانت تفتق به الرجال والنساء مع ما كان له من الملك والاصالة في
المدينة فكيف بهذا النزول الا فاقى الذي لا ملك له بالقرية مع اضراؤه والله اعلم * (سئل) *
في قرية لبنت المال يتصرف فيها السباهي نظير عما به فيه هل له أن يقطع غرس زيتون بها مباح لاهل
القرية سابقا ولا حقا ام لا * (اجاب) * ليس له ذلك اذ هو ليس بملك انما له تناول الجزء
المعين له من جانب السلطان لا ائلاف ما فيه ضرر على بيت المال والله اعلم * (سئل) * في
ضبعة موقوفة على جهات متعددة غرس زراعتها غرس شجر زيتون في ارضها فهل لاحد المتكلمين
على احدى الجهات الموقوفة الضبعة عليها ان يحتص بما على شجر الزيتون من عداة المقر ربيع صفة
المتكلم عليها دون بقية الجهات الموقوفة عليها ام لا * (اجاب) * ليس له ذلك باجماع المسلمين اذ
العداد المعروف بهذه البلاد في غراس الزيتون ونحوه انما يدفعه الغارسون في مقابلة الانتفاع
بالارض الموقوفة او السلطانية او المملوكة فيجوز على حسب ذلك ويدفع لكل جهة استحقاقها
الذي يخصها كما يجوز في الزرع الشوى والصينى وجميع ما يزرع بها من المقات وسائر الخضراوات
واختصاص جهة بذلك من هذه الجهات لا يقبله شرع ولا عقل ولم يأت به نص ولا نقل والله اعلم
* (سئل) * في قريتين خربتا من الظلم وكثرة التسكليف من ياطيعة ومباشرة وكالة وقهوجية
وقواسية وطباخة وسياسة وانواع من الظلم يطول تعداده الا اصل لها في الشرع ولا العرف
القانونى ولا يمتنع ان قسم الربع مع تقدير عدم هذه الظلومات فنقل متوليها ما قسمها من الربع الى الخمس
لما رأى من ان لا عمارة لهما بدون ذلك بفعل قسمها الخمس ورفع تلك الوظائف البدعية بمعرفة حاكم
الشرع الشريف وكاتبه بطلب ذلك لما رأى من المنفعة العائدة على الوقف بذلك وأنه اذا رام قسم الربع
عليهما لا يعمران هل ما فعله المتولى واقره عليه قاضى الشرع الشريف موافق للشرع والصواب
واجب تقريره لانه اذا اعيد الربع امتنع الزراع عن زرع اراضيهم ما بالكلية ام لا * (اجاب) *
قد تقر ردى العلماء ان الظلم يجب اعدامه ويحرم تقريره واذا حلت الارض مالا تحصيل كان ظلما
يجب اعدامه ولا شبهة ان خراج المقاسمة على حسب الطاقة فاذا لم تطق الربع ينقل الى الخمس بل
اذا لم تطق الخمس بأن كانت ارضا قليلة الربع كثيرة المأون بحيث لو قرر عليها الخمس تعطلت ولا يفضل
لربها شي بعد المأون او كان ينقص من ماله بنقص عن الخمس وقد صرح عن عمر رضى الله عنه انه قال
لعامله لعلكم اجلتما الارض مالا تطيق فقال لا بل سلمناها ما تطيق ولوزنا بالطاقت وقد نص السكاكي
انه اذا جاز النقصان عند قيام الطاقة فعند عدم الطاقة بالطريق الاول ذكره في البحر فظهر ان ما فعله
المتولى وقرره حاكم الشرع موافق للشرع الشريف فيجب تقريره ويحرم نقضه لانه ظلم والحال هذه
والله اعلم * (سئل) * في ارض وقف يؤدى متوليها كل سنة للعشار غرسين نظير ما عليها من العشر هل
للعشار ان يطلب العشر من زرع مستأجرها او مستحكرها ام ليس له عليهم سبيل * (اجاب) * صرح
في البحر نقلا عن البدائع وغيره ان العشر يجب على المؤجر عند اى حنيفة وعندهما على المستأجر
والقول ما قال الامام فليس على المستأجرين ولا على المستحكرين سبيل عنده والحال هذه والله
اعلم * (سئل) * في رجل يبيده اراضى بعضها وقف وبعضها لبيت المال يزرعها بالحصه هل يملكها
بذلك فيجوز بيعه موته على فراض الله تعالى ام لا واذا قلتم لاهل اذا وضع احد بنى المزارع يده عليها

مطلب رحل من قريته الى
اخرى وصار يزرع في ارض
الخارج ولم يعط الخراج مدة
يؤخذ منه المدة الماضية

مطلب السباهي ليس له قطع
غراس الزيتون المباح لاهل
القرية

مطلب غرس أهل القرية
الموقوفة على جهات شجر
زيتون بها لا يختص به بعض
الجهات دون بعض

مطلب في قريتين خربتا من
كثرة المظالم لمتولى القسم
نقل قسمها من الربع الى الخمس

مطلب عشر الارض العشرية
على المؤجر لا على المستأجر

مطلب أرض بيت المال
لا تورث فليس للزوجة والبنات
فيها حق

من اربعة وتسرف في امدته ثم مات حل لزويته وسائر بناته ان يحاصرن فيه فيها ويقاسمهم فيها كسبعة
املاكهم وتجري على القرائن الشرعية ام لاحق لهم فيها * (اجاب) * اراضي الوقف وارض
بيت المال لا تملك لاربعها فيها بالاجماع فلا تورث عنهم كما سرح به في البرازية وغيره فليس لزويته
الزراع ولا لبناته فيها حق ومن تسرف فيها بالزراعة اعطاه حق الانتفاع بها وليس له في وقتها ملك
بالاجماع السليم والاثاث ~~يكون~~ فيما تركه من المال وحده الاراضي ليست بمترك وان الله اعلم
* (سئل) * في قرية نصف ارضها وقف والنصف سلطاني جلا كثير من اهلها من المقارم وكثرة
المسلم وطال عليهم الامد وهم قاطنون ببلاد الاسلام وقد نوالوا وتنازلوا وتركوا اوطانهم
واراضيهم المذكورة وبعد ما يزيد على ثلاثين سنة بقاءهم ناظر الوقف او وكيله يريد جبرهم على
العود او عرامتهم على اراضيهم المذكورة التي تركوها هل يلزمون بذلك شرعا ام لا * (اجاب) *
لا فائت من العلماء بالزامهم بواحدة منها لاسيما الناظر او وكيله فان الوقف حبس العين على ملك الوقف
والتصدق بالمنفعة وبالقضاء يؤول ملكه الى مالك فاذا علمت ذلك فالزراع والاحلال هذه في الارض
بالنسبة الى ارض الوقف عامل بالخاصة وهو كالمستأجر وليس عليه خراج كما سرح به علما وانما قال
في الاسعاف واذا دعهما يعني دفع المولى الى ارض مزارعة المزارع فالحراج والعشر من حصه اهل الوقف
لانه اجارة معنى انتهى وفي اوقاف هلال ارايت القائم بأمر هذه الصدقة اذا دفع الارض مزارعة
بالنصف ولم يشترط العشر على من العشر قال العشر من النصف الذي لاهل الوقف فاذا كان المطلوب
لا يلزم المزارعين بالخاصة كيف يطلبون للعود الى بلادهم جبر الاجل ما هذا الاضلال بعيد وعمله نقول
اذا كانت الارض لبيت المال وتدفع مزارعة للمزارعين فالماخوذ منهم بدل اجارة لاخراج كما سرح به
الكامل بن الهمام وغيره وعمادهم صرح به ان خراج المقاسمة لا يلزم بالتعطيل وان ارض بيت المال
لاخراج فيها والمأخوذ منها البرة فلا شيء على الفلاح لو عطلها وهو غير مستأجر لها ولا جبر عليه
بسبب ما به علم ان بعض المزارعين اذا ترك الزراعة ~~وسكن~~ مصر فلا شيء عليه فافعله القلة من
الاضرابه فحرام صرح به في البحر الرائق وفي الهم ما يفعل الا تنس الاخذ من الفلاح وان لم يزرع
ويبقى ذلك فلاحا واجباره على السكن في بلدة معينة له مع راداره ويرزع الارض حرام بلا شبهة
واجهوا على الاقتصار عند الجز أو الغيبة أو الهروب عن الارض الخراجية على انه اما ان يدفعها
السلطان مزارعة لغيرهم وان لم يجد من يأخذها مزارعة يؤجرها وان لم يجد من يستأجرها يبيعها
فيكون الثمن لصاحب الارض وان لم يجد من يشتري يدفع الى المزارع مقدارا يتفق في عمارة الارض
قرضا قالوا وهذا قول الصحابين واما قول الامام لا يبيع ولا يقر لانه لا يرى الجبر بقله وقيل انه قول
الكل فاقصارهم على ذلك يمنع نفرضهم لجبر المزارع والتعرض اليه بشئ مما ذكر في السؤال وبقي
بانه ظلم وضلال لا يحمل بحال ولا حول ولا قوة الا بالله اليه المرجع والمآب * (سئل) * في
ارض خراجية ألقى عليها السيل حصبا وبهض انجبار فترك اربابها ازرعها مع امكان اصلاحهم لها
هل يجب عليهم خراجها الموقوف عليها ولا يعذرون بترك الزرع بسبب ذلك أم لا * (اجاب) * نعم
يجب عليهم الخراج ولا يعذرون بالتكلم مع امكان اصلاح قال في الحاشية وان كان في ارضه قصب
أو طرفاء أو صنوبر أو خلاب أو شجر لا يثمر يتطوأن امكنه أن يقطع ذلك ويجعلها مزارعة فلم يقله كان
عليه الخراج وفيها بعده بقليل وان كان في ارض الخراج قطعة ارض سبعة لا تصلح للزراعة ولا يصل
الماء اليها ان امكنه اصلاحها كان عليه خراجها وان لم يمكن فلا خراج عليه ومنه في غيرها
وانه اعلم * (سئل) * عن حاكم غرة اذا أخذ خراج المقاسمة من الزراع مدة سنين
فاستحققت الارض بان ظهرت وقتا او صاديا هل يؤخذ من الزراع ثانيا أم لا ويخرجون من العهدة
* (اجاب) * قد خرجوا من العهدة ولا يلزمهم دفعه ثانيا صرح به في التاترانية والله اعلم

مطلب قرية بعض ارضها
وقف والبعض سلطاني اذا
خرج اهلها منها اكثر المظالم
لا يجبرون على العود

مطالب في حكم المأخوذ من
زراع ارض الوقف وارض
بيت المال

مطلب لو عطل زراع ارض
الخراج ارضه لمضى القاء
السيل فيها يلزمهم الخراج

مطلب لو اخذ خراج المقاسمة
من الزراع ثم ظهر ان الارض
وقف خرجوا من العهدة

مطلب لو أصاب الزرع آفة
سقط الخراج بنوعيه ومثله
العشر ومثل الزرع الكرم
والرطوبة

(سئل) * فيما إذا أصاب الزرع آفة في أرض الخراج بنوعيه هل يسقط أم لا ومثل الزرع
السكرم والرطوبة ونحو ذلك وكذلك في أرض العشر أم لا **(أجاب) *** في المتون والشروح
والفتاوى إذا أصاب الزرع آفة سماوية لاخراج كالغرق والحرق وشدة البرد والحق البراذي الجراد
بذلك حيث لم يمكن دفعه ولا شك أن الدودة والذئبة والقردة والنمل كذلك وصرح كثير من علماءنا
بعدد السقوط في القردة والسباع والافاعي ونحوها حيث أمكن المنع إذا العلة عدم القدرة على الدفع
ولافرق بين خراج الوظيفة والمقاسمة والعشر بل بالاولى في الاخرين لتعلق ذلك بعين الخراج فيها
فكان هذا الحكم أولى ومثل الزرع الكرم والرطوبة ونحوها وهذا هو الصحيح والا قرب الى العنبد
والابعد عن الظلم وقد صرح علماءنا في هذا الباب انه مما يحمد من سيرة الاكرمة انهم اذا أصاب
الزرع آفة غرموا له ما انفق من بيت مالهم وقالوا المزارع شريك في الخسران كما هو شريك في الربح
فاذا لم يعطه الامام شيئاً فلا أقل من أن لا يغتره الخراج والله اعلم **(سئل) *** في أرض قرية
قسمها الربيع وهن وثف ارضادى من حنرة السلطان غرس أهلها السابقون واللاحقون فيها زيتونا
بأذن المتولين قديماً وحديثاً غاب المتكلم عليهم اوان جده اذ زيتونها وخافوا عليه الهلاك فخذوه
اغيبته بغير اذنه والآن يشغل عاينهم في حصص الوقف ولا يصدقهم في مقالهم فهل القول قولهم في ذلك
وهل عليهم عقوبة بجلدهم في غيبته للضرورة ام لا **(أجاب) *** القول قولهم في ذلك لان كل شخص
منهم امين على ما في يده ولا يثبت ما يدعيه عليهم بمجرد قوله فاذا ادعى الزيادة فعليه البيينة الشرعية
واذا عجز عنها وطالب منهم البين على ما ادعى به فذلك اذا البيينة على من ادعى والبين على من أنكر
لو اعطى الناس بدعواهم لادعى اناس دماء اناس وأموالهم ولا يلزمهم عقوبة بجمع مالهم وحفظه
خشية الهلاك والله اعلم

مطلب في أرض قرية وقعها
السلطان وغرس أهلها فيها
شجر زيتون فخذوا الزيتون
بغيبته المتكلم عليهم فالقول
لهم في قدره

* (باب الجزية) *

مطلب اذا عاند اهل الذمة
وقالوا ان عادتنا ان لا نعطي
الجزية عن الاعزب الى غير
ذلك لا يلتفت الى قولهم

(سئل) * في أهل الذمة اذا امتنعوا من اداء الجزية وقت وجوبها وعاندوا وقالوا لما لنا عادة
أن نعطي عن الاعزب حتى يتزوج ولا نعطي عن المترجح منا غير ربع غرس ومشايتنا ما عليهم شيء هل
يتبع قولهم شرعاً ولا يتبع وبأنهم من يأخذ بقولهم وعلى حاكم الشرع والعرف أن يأمرهم بدفع
الواجب عليهم شرعاً ويرجهم عن الترفع عن دفعه ويلزمهم بما هو مقتضى الشرع عند أهل العلم وما
مقدار ما يؤخذ منهم شرعاً على من تجب الجزية **(أجاب) *** لا يلتفت الى قولهم ولا يتبع بل كل
من امتنع عن اداها يردع ويرجز ويصفع وتؤخذ قهر او قسر او جبر اذا الجزية هي التي عصمت دماءهم
عن سيموفنا ومنعت أيدينا عن قتالهم وقتلهم واسترقاقهم قال عزم من قائل قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله
ولا باليوم الآخر ولا يحترمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين اوتوا الكتاب حتى
يعطوا الجزية عن يدهم صاغرون وقال صلى الله عليه وسلم امرت أن أقاتل الناس حتى يتسولوا
لا اله الا الله فاذا قالوا لها عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها وحسابهم على الله تعالى كذا في
الصحيح واذا ما قالوا له اندعهم الى الجزية الامر صلى الله عليه وسلم بذلك في حديث طويل رواه أحمد
ومسلم والترمذي ولانه قبول الجزية ينتهي القتال كما ينتهي بالاسلام وفي الحسان عن عقبه بن عامر
انه قال قلت يا رسول الله انما نتر بقوم فلاهم يضيفونا ولاهم يؤدون مالنا عليهم من الحق ولا تأخذ منهم
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أبوا الا أن تأخذوا كرها فخذوا كذا في المصابيح وهي عند عدم
وقوع الصلح حين الفتح على شيء على الفتي في كل سنة اثنا عشر درهما وعلى الوسط ضعفه وعلى المكث
ضعفه بدرهم عمر رضي الله تعالى عنه وهو ما كان كل عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل والمثقال
معلوم لم يتغير جاهلية ولا اسلام الى الان وتوضع على اليهود والسامرة والنصارى والمجوس والوثني
عندنا اذا كان عجمياً وتؤخذ من الصابئة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا عندهما رجهما الله تعالى

ومن سئل بالغ سواء كان متزوجاً أو غير متزوج ومشايعهم مثلاً أو أخذ الجزية منهم وبهذا الاسم لا تقتط
الجزية عنهم ولا تؤخذ من وثني عربي ومرد وصبي وامرأة وعبد ومكاتب وزمن واعشى وقنبر وغير
هم من رهاب لا ينجس ولا ينجس العبد المدبر وابن أم الولد ومثل الزن والاعمى المقطوع ومقطوع
اليدين والرجلين والشيوخ الكبار والعاجز وتقطعت بالسلام والموت والتسكرو ولا تقبل منه إذا أرسلها
على يد نايه في أصح الروايات بل يكلف أن يؤذيها بنفسه أو ثمنها أو القايض فاعذوف في رواية يأخذ بتلييه
ويهره هراً ويقول أعط الجزية يا ذى كذا في الهداية لأنهم مأسورون بأعطائها حال كونهم
صاغرين وبجث الجزية طويل فقتصر على ما ذكرناه واقطاعه (سئل) في ذى مات لا عن
تركه هل تطالب ورثته بجزية أم لا (أجاب) لا تطالب ورثته بجزية من ماله من ماله بالاجماع
أما عندنا فله وطها بالموت وأما عند القائل به عدم سقوطها به يقول أنها كالمدين الذي لا يلزم
الوارث وفاؤه من ماله والقول قول الوارث بحسبه أنه لم يترك ماله والله اعلم (سئل) في
نصراني غائب وعليه جالية هل تلزم زوجته أو أخاه أم لا (أجاب) لا تلزم الجالية إلا من
هي عليه فلا يطالب بها أب بانه ولا ابن بآية فيها كالمدين الشرعي التائب ذمة المدين لا يطالب به
أحد غيره والله اعلم

مطلب إذا مات الذي لا عن
تركه لا تطالب ورثته بالجزية
مطلب غائب نصراني وعليه
جالية لا يطالب بها أحد

• • (باب المرتدين) • •

• (سئل) في شق لنبي الله تعالى سيدنا إبراهيم الخليل الذي أثنى عليه الملك الجليل في
القرآن الكريم بأنه أواه حلیم فماذا يترتب عليه وهل إذا جاء نائباً من قبل نفسه راجعاً عما قال يدفع
عنه موجب الردة الذي هو القتل وما الحكم فيه • (أجاب) يقتل حد ولا توبة له أصل في
الجزية وغيرهما من كتب الفسار واللغة أهل الوارث والعياذ بالله تعالى تحريم امرأته ويجدد السكاح
بعد إسلامه ويعيد الحج وليس عليه إعادة الصلاة والصوم كل كافر الأصل والمولودين من قبل تحديده
السكاح بالوطء بعد التسكاح بكلمة الكفر ولد زنا ثم إن أتى بكلمة الشهادة على العادة لا يجوز ثم لم يرجع
عما قاله لأن باتيانهم على العادة لا يرفع الكفر ويؤخر بالتوبة والرجوع عن ذلك ثم يجدد السكاح وزال
عنه موجب الكفر والارتداد وهو القتل إلا إذا سب الرسول صلى الله عليه وسلم أو واجداً من الأنبياء
عليهم الصلاة والسلام فإنه يقتل حداً ولا توبة له أصل سواء كان بعد القدرة عليه والشهادة أو جاء نائباً
من قبل نفسه كمن تزندق فإنه حد وجب فلا يسقط بالتوبة ولا يتصور فيه خلاف لأحد لأنه حتى تعلق
به حق العبد فلا يسقط بالتوبة كمن حرق أو أدمى وكذا القذف لا يزول بالتوبة بخلاف ما إذا
سب الله تعالى ثم تاب لأنه حق الله تعالى ولأن النبي بشر والبشر جنس تلحقهم المعرفة بالامن أكرمة
الله تعالى والبارى منزه عن جميع المعايير بخلاف الارتداد لأنه معصية يشترط فيه المرتد لاحق فيه
لغيره من الأدميين ولكونه بشر اقلنا إذا شتمه عليه الصلاة والسلام مكراناً لا يعفى ويقتل حداً وهذا
مذهب أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه والامام الأعظم والبدري وأهل الصكوفة والمشهور
من مذهب مالك وأصحابه قال الخطابي لا أعلم أحداً من المسلمين اختلف في وجوب قتله إذا كان مسلماً
وقال يحنون المالكي إجماع العلماء على أن شتمه كافر وحكمه القتل ومن شك في عذابه وكفره كفر قال
الله تعالى ملعونين إني أثقوا أخذوا وقتلوا تقتيلاً سنة الله الآية وروى عبد الله بن موسى بن
جعفر عن علي بن موسى عن أبيه عن جده عن محمد بن علي بن الحسين وعن حسين بن علي عن أبيه أنه
صلى الله عليه وسلم قال من سب نبياً فاقتلوه ومن سب أصحابي فامسكوه وأمر صلى الله عليه وسلم بقتل
كعب بن الأشرف بلائذ وكان يؤذيه صلى الله عليه وسلم وكذا أمر بقتل أبي رافع اليهودي وكذا
أمر بقتل ابن خطل بهذا وكان متعلقاً بأستار الكعبة ودلائل المسئلة تعرف في كتاب الصارم
المسلول على شاتم الرسول انتهى وفي الأشياء كل كافر تاب توبته مقبولة في الدنيا والآخرة الإجماع

مطلب في حكم سب سيدنا
إبراهيم

الكافر بسبب نبي وبسبب الشيخين أو أحدهما أو بالبحر والزندقة إلى آخر ما فيه والمسئلة مقررة
 مشهورة في الكتب غنية عن الاطناب والحاصل فيها وجوب قتل مثل هذا الشقي المتهور في حق
 مثل هذا النبي الجليل وإن كان قد تاب ووجدت الاسلام والله اعلم * (سئل) * في مسلم سب
 خير خلق الله تعالى أجمعين محمد رسول الله رب العالمين وشتمه في وسط السوق مرتكباً أعظم الفسوق
 فما حكم هذا الشقي اللعين أفتونا مأجورين * (أجاب) * حكمه حكم المرتدين وبه صرح في التتف
 حيث من قال سب رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه مرتد وحكمه حكم المرتدين ويفعل به ما يفعل
 بالمرتدين ومن صرح بذلك ابن افلاطون في كتابه المسمى بعين الحكام حيث قال ناقلنا عن شرح
 الطحاوي ما صورته ومن سب النبي أو أبغضه كان ذلك منه ردة وحكمه حكم المرتدين وفي الاشباه
 والنظائر كل كافر تاب فقتلته بمقبولة في الدنيا والآخرة الإجماع الكافر بسبب نبي وبسبب الشيخين
 أو أحدهما الخ وفي البرازية في المرتد يؤمر بالتوبة والرجوع عن ذلك ثم يجدد النكاح وزال عنه
 موجب الكفر والارتداد وهو القتل إذا سب الرسول صلى الله عليه وسلم أو واحداً من الانبياء
 عليهم السلام فإنه يقتل حداً ولو توب له أصلاً سواء كان بعد القدرة عليه والشهادة أو جاء تاباً من
 قبل نفسه كالمترد فإنه حد وجب فلا يستقط بالتوبة ولا يتصور فيه خلاف لأحد لأنه حق يتعلق به حق
 العبد فلا يستقط بالتوبة كسائر حقوق الأدميين وكذا القذف لا يزول بالتوبة بخلاف ما إذا سب الله
 تعالى ثم تاب لأنه حق الله تعالى ولأن النبي صلى الله عليه وسلم بشر والبشر جنس تلحقهم المعزة إلا من
 أكرمه الله تعالى والبارئ منزه عن جميع المعايير بخلاف الارتداد لأنه معنى يفرد به المرتد لا حق فيه
 لغيره من الأدميين ولكونه بشراً قلنا إذا شتمه عليه الصلاة والسلام سكران لا يعنى ويقتل أيضاً
 حداً وهذا مذهب أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه والامام الأعظم والبهري وأهل الكوفة
 والمشهور ومن مذهب مالك وأصحابه قال الخطابي لا أعلم أحد من المسلمين اختلف في وجوب
 قتله إذا كان مسلماً وقال سحنون المالكي أجمع العلماء إن شتمه كافر وحكمه القتل ومن شك في عذابه
 وكفره كفر قال الله تعالى ملعونين ايماً ثقفوا أخذوا وقتلوا تقتيلاً سنة الله الآية وروى عبد الله
 ابن موسى بن جعفر عن علي بن موسى عن أبيه عن جده عن محمد بن علي بن الحسين وعن حسين بن
 علي عن أبيه أنه صلى الله عليه وسلم قال من سب نبياً فأتى بولوه ومن سب أصحابي فاضربوه وأمر
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل كعب بن الأشرف بلا إنذار وكان يؤذيه صلى الله عليه وسلم وكذا
 أمر بقتل أبي رافع اليهودي وكذا أمر بقتل ابن خطل هذا وكان معه ملقاً باستار الكعبة ودلائل المسئلة
 تعرف في كتاب الصارم المسلول على شاتم الرسول وتما فيه وفي فتح القدير ما يقرب من هذا ونقله
 عنه صاحب البحر والله أعلم * (سئل) * في نصراني ذمى يتجرى على الجنب الرفيع المحمدي
 صلى الله عليه وسلم بالسب فماذا يلزمه شرعاً خصوصاً إذا كان قصده غيظ المسلمين ومدح النصرانية
 ومدح الاسلام * (أجاب) * يباليغ في عقوبته ولو بالقتل فقد صرح علماء نابا أنه يجوز الترق
 في التعزير إلى القتل إذا عظم موجباً وأي شيء من موجبات التعزير أعظم من سب الرسول صلى الله
 عليه وسلم وهذا الذي قيل اليه نفس المؤمن فينبغي لحكام المسلمين قتله كي لا يتجرى أعداء الدين
 إلى إغراق أفئدة المسلمين بسبب نبيهم من الكفرة المتمردين وعلى الله سبحانه وتعالى إصلاح الأحوال
 ولا حول ولا قوة إلا بالله العظيم الكبير المتعال والله أعلم * (سئل) * عما نقله الزاهدي في حاويه
 بقوله خج قيل له في الخروج إلى دار الحرب متجرباً فقال الكافر ودار الحرب خير من دار الاسلام
 والمسلمين فإن أراد به أن الرجوع بعداً كثيراً بضره وإن أراد به أن دينهم خير كفر قال ولكلامه هذا وجه
 أحسن منه أن الكفار خير من المسلمين في المعاملات والتجارات لقتل خيانتهم وغرورهم وقلة الظلم على
 التجار وعدم أخذ ولائهم بغير ثمن أو بغير من ينسب وهو انظار لا يكفر اه لم كانوا خير من المسلمين

مطلب في حكم سب سيدنا
 محمد صلى الله عليه وسلم

مطلب في نصراني سب
 سيدنا محمد عليه السلام

مطلب في قول الزاهدي
 خج قيل له في الخروج إلى دار
 الحرب الخ

في المعاملات الخ منع ان اساسهم على تقوى واساس الكفار على غير ذلك حل له حكمة طاهرة أو سبب
 جلي * (اجاب) * الطاهر ان السبب في ذلك كثرة تعرض الشيطان لهم خشية فواتهم من يده
 فوجد أمره المقرون بالارادة الالهية بخلاف الكفار فانه امن من فواتهم واستراح منهم وترك التعرض
 لهم وليغتر بهم من أضله الله تعالى عن سواء الطريق والله اعلم * (سئل) * في رجل سئل شيئاً فقال
 لو جاءني النبي صلى الله عليه وسلم ما فعلت أو نحو ذلك حل يكفر أم لا * (اجاب) * لا قال في جامع
 الفصولين وأما حص وقع بينه وبين صهره خلاف فقال لو يشتر رسول الله صلى الله عليه وسلم لم أتر
 بأمره لا يكفر وقد اتي به من الشافعية السكي والرملي معاً لانه يدل على التعظيم وبانه مستف بل وبانه
 لو قدر مجيئه وشفاعته وعدم قبولها لا يكره فقد شفع في قضايها ولم تقبل كما في قضية بريرة لماعة فت
 فقال زوجها وأبوه ذلك فقالت أنا أمرني قال لا ولكن أمشع قالت لا حاجة لي فيه فاجتمع المذهبان على
 عدم كفره والذي يظهر انهما الجماعية والله اعلم * (سئل) * في رجل يدعى العلم ويزعم ان
 النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا نظر الى امرأة واجيبت حلت له بمجرد نظره سواء كان لها زوج أو لم
 يكن ويدخل بها هل اذا تكلم بهذا الكلام بين العوام تنقيصا لمقام الرسول عليه أفضل الصلاة
 والسلام يترتب عليه بذلك حكم الردة فيقام عليه ما يقام على المرتد وهل اذا تاب تسجلت توبته أم لا
 * (اجاب) * نعم يكون بذلك مرتداً فيترتب عليه احكام أهل الردة من وجوب قتله فقد صرح
 علماء ما في غالب كتبهم بان من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم أو واحداً من الانبياء عليهم الصلاة
 والسلام أو استخف بهم فانه يقتل حداً أو لا توبة له أصلاً سواء كان بعد القدرة عليه والثهادة أو جاء
 تائباً من قبل نفسه لانه حق تعلق به حق العبد فلا يسقط بالتوبة كسائر حقوق الآدميين ووقع في
 عبارة البرازية ولو عاب نبياً كفر وقد ذكر المصنفون في قوله تعالى واذا تقول للذي أنعم الله عليه
 وأنعمت عليه أمسك عليك زوجك الآية ما يكذب الراعم المذكور في ذلك قول القرطبي بعد كلام
 طويل قدمه وروى عن علي بن الحسن ان النبي صلى الله عليه وسلم كان قد أوحى الله تعالى اليه ان
 زيد يطلق زينب وأنت تتزوجها بترويج الله أياها فلما تشكى زيد للنبي صلى الله عليه وسلم خلق زينب
 وانهم الانطبعة واعلم بانه يريد طلاقها قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم على جهة الادب والوصية اتق
 الله في قولك وأمسك عليك زوجك وهو يعلم انه يفارقها وهذا الذي اتقى في نفسه ولم يردانه بأمره
 بالطلاق لما علم انه سيقربها وخشى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يلحقه قول من الناس في ان يتروح
 بزيب بعد زيد وهو مولاه وقد أمره بطلاقها فعاتبه الله تعالى على هذا العذر من انه خشي الناس في
 شيء قد اباحه الله تعالى له بان قال أمسك عليك زوجك مع علمه بانه يطلق وأعلمه ان الله تعالى أحق
 بالخشية في كل حال ثم قال قال علماءنا وهذا القول احسن ما قيل في تأويل هذه الآية وهو الذي عليه
 أهل التحقيق من المفسرين والعلماء الراشدين كالزهري والقاضي بكر بن العلاء القشيري والقاضي أبو
 بكر ابن العربي وغيرهم ثم قال فاما ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم حوى زينب امرأة زيد ورجعا
 اطلق بعض النجاشي يعني الفسقة عشق وهذا انما يسد عن جاهل بعصمة النبي صلى الله عليه وسلم عن
 مثل هذا أو مستخف بحرمته صلى الله عليه وسلم اه وفي الكشف ما يكشف القاب عن وجه الخطأ
 والصواب في هذه المسئلة وفي أسباب النزول قوله تعالى ما كان على النبي من حرج فيما فرض الله
 له أي ما كان عليه من انهم فيما اباحه الله تعالى فلا اعتراض لاحد عليه فيه سنة الله في الدين خلوا
 من قبل من الانبياء وابتلائه لهم عليهم السلام كداود وسليمان وهذا انما ليس فيه نقص لا ميل الطبيعي
 الذي لا يكاد يعلم الا دعى منه معصوماً كان أو غير معصوم فلما نظر النبي صلى الله عليه وسلم الى امرأة
 زيد تمنّاها بقلبه ان يطلقها زيد تزوجها والمباح لا يستحي منه والله تعالى اخبر انه ما كان عليه فيه من
 حرج ولا جناح لاسيما في الامور الجائرة الشرعية فكان جواباً للمصنفين وقد طلقها زيد وخطبها

مطلب لو قال لو جاءني النبي
 ما فعلت لا يكفر وكذلك الأمر
 بأمره

مطلب من قال ان النبي كان
 اذا نظر الى امرأة واجيبت
 حلت له تنقيصاً بمقامه
 الشريف كفر

مطلب في تفسير قوله تعالى
 واذا تقول للذي أنعم الله عليه
 الآية

له النبي صلى الله عليه وسلم فقال لها ان الله تعالى ابدلك خيرا مني رسول الله صلى الله عليه وسلم ففرحت
وقالت الامر لله ورسوله من حباب رسول الله صلى الله عليه وسلم اه باختصار نخطبته صلى الله عليه وسلم
وتروجه اياها بعد ذلك يكذب القائل كان اذا نظر الى امرأة وأعجبته حلت له بمجرّد نظره ويدخل بها
بخزاة القائل بنكاحه بين العوام تنقيصا لمقام الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام بهذا الكلام أن يقتل
بعد أن يطاق به في الاسواق ولا تقبل له توبة عندنا كما نصت عليه علمائنا الاعلام والله أعلم * (سئل) *
في رجل دفع لاسرقتوى شريفة من شيخ الاسلام فرماها الى الارض ومنعها واستنزأ بها اخذ ايلزمه
شرعا * (اجاب) * صرح كثير من علماءنا بكفره قال في البحر في تعداد المكفرات وبالقائه الفتوى
على الارض حين اتى بها خصمه أي يكفر بالقاء الفتوى الخ وقال اصحاب الفتاوى لو عرض عليه
خصمه فتوى الاثمة فردّها وقال به بازانما فتوى آورده قيل كفر لردّه حكم الشرع وبعبارة
البرزانية يكفر بغير لفظ قيل ولو قال ليس كما افقأ وقال لا يعمل بهذا بعزرا اذا باشر المنكر وهذه عبارة
جامع الفصولين والتردد انما هو عند عدم ارادة الاستنزاء بالشرع واما لو كان ذلك مع الاستنزاء
بالشرع والدين يكفر باجماع المسلمين والكلام في المسئلة طويل ولا شبهة ان الويل ثابت لمن استنزأ
بالشرع الواضح الجليل الجبل اعاذنا الله تعالى من الموبقات وختم لنا والمسلمين بالصالحات والله أعلم
* (سئل) * في متول على أوقاف سيدنا خليل الرحمن على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام
مسك جماعة من الفلاحين وسجنهم ظلمنا بغير طريق شرعي فوكوا جماعة من عشرتهم ليأقوا الحاكم
العرف المولى من قبله وانا السلطان نصره الرحيم الرحمن ويستغيثوا به ليجزهم مع غريمهم لمجلس
الشرع الشريف فحضر واستغاثوا فارسل الحاكم المذكور اليه فحضر وأحضر الجماعة فدعوه
لمجلس الشرع الشريف فقال لا اذهب للشرع وعائد فقال له الحاكم اذهب الى الشرع الشريف
فقال انالا انظر هذه الدعوى بالشرع بغلظة وتعاطم مستخفا بالشرع الشريف وثبت استخفافه
بالبينة المعدلة لدى الحاكم الشرعي وامتنع وتناول على الحاكم المذكور ورفع صوته مستخفا به
فانلله بالتركية بيانه سويله بفصله بذلك اذا هو في مجلسه ومحل حكومته المولى فيها من قبل
السلطان فماذا يترتب عليه حيث امتنع عن الذهاب للشرع الشريف مستخفا به وما يلزمه على
ما صدر منه من سوء أقواله وشنيع أفعاله * (اجاب) * قد تقرر عند علماء الاسلام وهداة الانام
أن من استخف بشرع النبي عليه الصلاة والسلام فقد ارتد باجماع المسلمين ولزمته احكام المرتدين
المقررة المبصرة في المتون والشروح والفتاوى المستغنية عن الشرح والتبيين من وجه الالهانة
بالحبس وكشف الشهمة والقتل ان لم يجتددا الاسلام وغير ذلك من الاحكام هذا مما يتعلق بالاستخفاف
بالشرع والدين واما ما يتعلق بايذاء المسلمين وعباد الله تعالى اجمعين فقد صرح الكثير من أئمتنا رحمهم
الله تعالى آمين ان من اذى غيره بقول أو فعل ولو بغمز العين عز رفس باب اولي ما يوجب وحشة
ويعقب اذية من الالفاظ الخشنة المستعملة للاستخفاف والالهانة المؤذنة بالاستصغار خصوصا
بذوى المناصب المتلقاة من الحضرة الخاقانية فان الله تعالى أوجب علينا طاعتهم وألزمنا اجابتهم وحرّم
علينا الاقبات عليهم والاستماتة بهم اذ هي مؤدية الى خلل الاحكام وفساد النظام فوضع الالهانة في
موضع التكريم مضر قبيح ذميم والحكام موضع الاكرام ومحل الاحشام ومن لا ادب له مع الخلق
لا أدب له مع الحق ومن لا ادب له مع الحق فهو آثم مجرم ومن بين الله مثاله من مكرم والله سبحانه وتعالى
ولى التوفيق والهادى الى سواء الطريق * (سئل) * في طائفة من الفلاحين دعوا الى الشرع
الواضح المبين في قضية تتعلق بالجنايات من قتل وجرحات فأبوا قائلين لانعمل بالشرع وانما نعمل
بدعائم العرب والفلاحين ماذا يترتب عليهم شرعا * (اجاب) * ان قالوا ذلك لاعتقادهم عدم
حقيقة الشرع أو استخفافا فلا ريب في كفرهم باجماع المسلمين ويجب أن يجري عليهم احكام المرتدين

مطلب لوروى الفتوى على
الارض ومنعها يكفر

مطلب لو قال المدعى الى
الشرع لا انظر هذه الدعوى
بغلظة وتعاطم مستخفا
كفر

مطلب من اذى غيره بقول
أو فعل ولو بغمز العين عزز

مطلب من قال لا اعلم بالشرع
بل اعلم بدعائم العرب

وان لم يكن واحد منهما قد اختلف في كفرهم قال في جامع الأصول قال تلحقه حكم الشرع كذا
 فتأمل خضعه من برسم كاري كتم بشرع في كفر وقيل لا ومعنى هذه الالفاظ اما اعمل بالعادة لا بالشرع
 وأيد القول الاول بشرع من عماد الدين ومثل ما في جامع الفوائد في كثير من كتب المذهب واما
 عدو به المذكورين وتزيرهم واحسانهم فواجب على حكم المسلمين لان العرب والفلاحين غلب عليهم
 اهمال الشرع والرجوع الى الدعائم وربما تطرقوا الى هدم الشريعة بالكلية ان تركوا امرهم فلا
 يجوز ارتكاب ما اعتنوا في الضلال * واحمال امرهم فيما لا يجوز فيه الا اهل مال * خسروا فيما يتعلق بهم هذا
 الشأن الذي طالما شربت العصاة دونه بسبوقها حتى استقام * وجدوا فيه النفوس حتى شد عليه
 وقام * فالتفتين على حكم المسلمين والاسلام * وسائر رواية الانام * تدارك هذا الامر انظر المشكل *
 وتلا في هذا الشأن الحبيب المذلل * واليقظ له برقمته هؤلاء الى الشرع الحمدي وترك ما عداه عالم
 ينزل الله به من سلطان ومن ابي وعادى منهم في الضلال * يجب أن بهامل بالقتل والقتال * ولا حول
 ولا قوة الا بالله المهيمن المتعال * اليه مرجعنا ومرتدنا وعليه اعتمادنا في سائر الاحوال * اللهم قومتين
 سماء الشريعة وارفع عدوها وبث قوائمه يا عيسى السما * أن تقع على الارض امين اللهم امين
 * (سئل) * في رجل سكن دارا له ثلثها والثلث الاخر لا تخرق له ان شريكك يطلب قسمة
 الدار اما ان تتأجر حصته منه أو تأتاه فقال لا اقبل بذلك ولا أرضى به فقال له الحاكم ارض بالشرع
 فقال لا اقبل بذلك واجاب له مقت بانه حيث خالف الشرع فقد كدر وبانت زوجته منه ويلزمه تجديده
 ايمانه ومراجعة زوجته وكتب عليه بذلك سجل فهل يثبت بذلك كدره أم لا * (اجاب) * اللهم
 اني اعوذ بك أن اشرك بك شيئا وأما علم واستغفر لك محمدا لا أعلم انك أت علام الغيوب أعلم ان علماء
 صرحوا في كتبهم في هذا الباب بانه لا ينبغي للعالم اذا رفع اليه مثل هذا أن يبادر بكفيرا هل الاسلام
 مع القضاء بجملة اسلام المكره والاسلام بعاد والكفر شيء عظيم ولا يخرج الرجل من الايمان الا بحدود
 ما أدخله فيه قال في جامع الأصول وكثير من الكتب كالمعراج للشيخ زين بن نجيم روى الطحاوي عن
 اصحابنا لا يخرج الرجل من الايمان الا بحدود ما أدخله فيه ثم ما يتقن انه ردة يحكم بها وما يشك انه ردة
 لا يحكم بها اذا الاسلام الثابت لا يزول بشك مع ان الاسلام يعاد فيبقى للعالم اذا رفع اليه هذا لا يبادر
 بكفيرا هل الاسلام مع انه يقضي بجملة اسلام المكره أقول قدمت هذه تصريحا فانما نقلته في هذا
 الفصل من المسائل فانه قد ذكر في بعضها انه كفر مع انه لا يكفر على قياس هذه المقدمة فليتأمل اه
 وفي الفتاوى الصغرى الكفر شيء عظيم فلا تجعل المؤمن كافرا متى وجدت رواية انه لا يكفر اه وفي
 الفتاوى اذا اطلق الرجل كلمة الكفر عند الكفر لم يعتقد الكفر قال بعض اصحابنا لا يكفر لان الكفر يتعلق
 بالنهي ولم يعتقد النهي على الكفر وقال بعضهم يكفر وهو الصحيح عندي لانه استخف بذنبه اه وفي
 الخلاصة اذا كان في المسئلة وجوه توجب التكفير ووجه واحد يمنع التكفير فعلى المفتي أن يميل الى
 الوجه الذي يمنع التكفير تحسبا للطن بالمسلم راد في البرازية الا اذا اصرح بارادته موجب الكفر فلا
 ينفعه التأويل حيث قد وفي التارة خاتمة لا يكفر بالتمثل لان الكفر منه نهاية في العقوبة فيستدعي نهاية
 في الجنابة ومع الاحتمال لانهاية اه قال في البحر والمحيط ان من تكلم بكلمة الكفر حاز لا ولاعبا
 كفر عند الكل ولا اعتبارا بعمق فاده كما صرح به قاضيان في فتاواه ومن تكلم بها خطأ أو مكرها
 لا يكفر عند الكل ومن تكلم بها عامدا عالما كفر به عند الكل ومن تكلم بها اختيارا جاهلا بانها
 كفر فيه اختلاف والذي تحرر انه لا يفتي بكفر مسلم أمكن جعل كلامه على محمل حسن أو كان في
 كفره اختلاف ولورواية ضعيفة فعلى هذا فأكثرا لاطا التكفير المذكور لا يفتي بالتكفير به واقفة
 الزمت نفسي أن لا اتقي بشئ منها اه والله اعلم * (سئل) * في نحو عرب السعادية وبني عليية
 وغيرهم من عرب الشام ومصر والحجاز وغيرهم من عرب البوادي الذي يطلقون نساءهم فيتزوج

مطلب قيل له ارض بالشرع
 فتأمل لا اقبل ذلك فاجاب
 مقت بانه كدروا بانه زوجته

مطلب في حكم من تكلم
 بكلمة الكفر تفصيل بين كونه
 هازلا ولاعبا وغير ذلك

مطلب في نحو حكم عزب
السعدانة الذين يطلقون
نساءهم في تزوجها الرجل
منهم بعد جمعة ولا يعتدون
بعد الموت أيضا

الرجل منهم زوجة الا نحر المدخولة بعد طلاقه بجمعة أو اقل وكذلك بعد الموت لا يعتدون مطلقا
ويستحلون ذلك واذا تزوج أحداهم عن عشر بنات مثلاً وله ابن عم ونحو ذلك من العصبة وان بعد
لم يورثوا البنات مطلقا معه بل يعتدون بانفسهن ميراثا ويورثون ذلك لعصبته فقط ويستحلون ذلك
ويصدقون ببعثته صلى الله عليه وسلم ولكنهم ينكرون البعث والنشور اذا قيل لاحدهم ان ربنا سبحانه
يحيي الخلق بعد موتهم ويحاسبهم على اعمالهم فيقولون لا ندرى ذلك ولا يقيمون الصلاة ولا يؤتون
الزكاة ودأبهم الفساد في الارض وقطع المار بريق وقتل النفس التي حرمها الله تعالى بغير حق ويبيعون
الحتر ويقول بائعه هذا فلا حرج ابيهم ان شئت كيف شئت واتصرف فيه بالهن كيف شئت مستحلين
ذلك ومن قبائحهم الواحد منهم اذا جاءته زوجة الغير مغضبة من زوجها وكان بينه وبينها ادنى قرابة
يذبح شاة ويطعمها لاهل بيته ويدخل عليهم في الحرام ويعدها زوجة له معتقدا حل ذلك فاحكم الله
تعالى فيهم وما الذي يجب على الاحكام في حقهم شرعاً مع نهيهم لهم عن ذلك من اراد امرهم لمهم
بالاستسلام والانتقاد لا احكام الله تعالى فلا يزادون الا مخالفة وخروجاً عن امرهم * (اجاب) *
قد سئل عن هذه المسئلة شيخنا شيخنا الزاهد الورع العالم الشيخ امين الدين محمد بن عبد
العال الحنفى رحمه الله تعالى فاجاب بما حاصله المرقوم في فتاواه من استحلال حكماء علم امره وحرمة
في دين نبينا محمد صلى الله عليه وسلم فهو كافر وحيث نهوا ووعظوا امراراً حل قتلهم وقتالهم واخذ
أموالهم ثم ينظر في حال نساءهم ان كن مؤمنات مكرهات معهن لا ذنب لهن لا يعرض لهن فيعلن
الاحكام وان لم يكن كذلك حل سيتهن ويجهن كالطريبات اه وحيث قطعوا الطريق وقتلوا النفس
وأخذوا الاموال فجزاؤهم ما ذكر الله تعالى في كتابه العزيز قال عز من قائل انما جزاء الذين يحاربون
الله ورسوله ويسعون في الارض فساداً ان يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف
أو ينفوا من الارض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم هذا حكمهم مع كونهم كفاراً
وبه يعلم حل قتلهم مطلقاً والحال هذه ويناب قاتلهم واجرا المقاتل لهم كاجر المقاتل لاهل الحرب مع
خلوص النية لانه مجاهد في سبيل الله تعالى والله اعلم * (سئل) * في طائفة الدروز القائلين
بالوهمية الحاكم بامر الله العبيدي وبالتناضح وعدم نبوة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وغير ذلك وهم
مع ذلك يستترون بين المسلمين بالصلاة والصوم وغير ذلك من شرائع الدين هل يقبل اسلامهم ويترب
عليهم احكام الاسلام أم لا لما اشتهر عنهم من اخفاء الكفر واطهار الاسلام واذا اغار المسلمون وسبواهم
فاشترى مسلم من تلك السبايا فاحكمها * (اجاب) * صرح العلامة الكمال بن الهمام في فتح القدير
بأن من يظن الكفر ويظهر الاسلام فهو المنافق ويجب أن يكون حكمه في عدم قبولنا توبته كالزنديق
لان ذلك في الزنديق لعدم الاطمئنان الى ما يظهر من التوبة اذا كان يخفى كفره الذي هو عدم
اعتقاده ديناً والمنافق مثله في الاخفاء وعلى هذا فطريق العلم بحاله اما بان يعتز بعض الناس عليه
أو يستره الى من امن اليه والحق ان الذي يقتل ولا تقبل توبته هو المنافق والزنديق ان كان حكمه ذلك
فيجب أن يكون مبطناً بكفره الذي هو عدم التدين بدين ويظهر تدينه بالاسلام أو غيره الى ان ظفرنا به
وهو عربي والافلو فرضناه مظهر ذلك حتى تاب يجب أن لا يقتل وتقبل توبته كسائر الكفار
المظهرين كفرهم اذا اظهروا التوبة اه وفي الخاتمة قالوا ان جاء الزنديق فآثر انه زنديق فتاب عن
ذلك تقبل توبته وان اخذ ثم تاب لم تقبل توبته ويقتل اه واما حكم السبايا فقد قال في الخاتمة
بلدة يتدعى أهلها الاسلام يصومون ويصلون ويقرءون القرآن ويعبدون الاوثان مع ذلك فاغار عليهم
المسلمون وسبواهم فاشترى منهم مسلم من تلك السبايا قالوا ان لم يكونوا مقرين بالعبودية والرق المكهم
يجوز شراء النساء والصغار منهم ولا يجوز شراء الذكور الكبار لانهم ان افتروا بالاسلام ثم عبدوا
الاوثان كانوا مرتدين فيجوز استرقاقهم نساء وصغاراً ولا يجوز استرقاق الكبار كما لا يجوز من اهل

مطلب في حكم الدروز
القائلين بالوهمية الحاكم بامر
الله وعدم نبوة نبينا وغير
ذلك

الردة وان كانوا قرين بالرق والعبودية للملكهم فيجوز سبيهم واسترقاقهم فاذا ملكهم جازيهم انتهى
والله اعلم

(كتاب الاقطة) *

(سئل) في رجل التقط بهيمة فاذا ملك المالك انما غاصب واذا هو الاقطة ولا اشتهاد ولا بينة
فانقول ان منها * (اجاب) * القول للمالك اجماعا حيث ادعى انه غاصب ولو صدقه في الالتقاط
واذا ادعى انه لنفسه لانه اختلف ائمتنا فقال ابو حنيفة وعبد القول قول المالك وقال ابو يوسف القول
قول الملتقط ارجع الى البحر تجد المسئلة والله اعلم * (سئل)* في رجل وضع يده على فرسين
بغير اذن مالكيهما وخباهما في بيته ولم يشهد حين وضع يده عليهما انه اخذهما ليردهما الى مالكيهما ولم
يعرف عليهما مع تيسر التعريف بل حبسهما في بيته حتى غصمهما فماتت يدهما لا قدرة لهما الصكين على
خلاصهما من يده حل ينفي قيمتهما لعدم اشتهاده ام لا وهل يقبل قوله اشهدت بلا بينة * (اجاب) *
نعم ينفي قيمتهما حيث لم يشهد عند اخذهما انه اخذهما ليردهما على مالكيهما فان ادعى ذلك ولم يقم
على دعواه بينة لا يقبل قوله وينفي عند ابى حنيفة وعبد ربي يوسف اذا كذب المالك في ذلك واذا
نعتبه عليهما وكذلك لو صدقه المالك انه التقطهما او كذبه في قوله التقطهما لاردهما واذا ادعى انه التقطهما
لنفسه يكون ضامنا عند ابى حنيفة وعبد ربهما الله تعالى والله اعلم * (سئل)* في قرية
ساطانية بها مغارة عادية لا يعرف لها مالك اتخدها من اربع من مرارعي القرية بدالات من عنده
هل يملكها ام لا * (اجاب) * لا يملكها ابدا ولا يملكها بملكها بملك السلطان له او من موصوله
السلطان ذلك واذا اتخدها المزارع بدالات من عنده لزمه اجرة مثلها لبيت المال حال كونها خالية
من الالات التي له كمال البيت اذ استعمال بغير اجارة على المعنى به والله اعلم

(كتاب المفقود) *

(سئل) في ناطر وقف قبض من متقبل اجرة مستغل ثم فقد الناطر ولم يمكن المتقبل من
الاستعلاء فلزم ان يرجع على الناطر والماطر مفقود وله استحقاق في غلة الوقف وقد قد كما شرح هل
للمتقبل ان يسأل استحقاقه في غلة الوقف ام لا * (اجاب) * ليس له ذلك وقد صرح علماؤنا
بانه ليس للقاضي ان يقضي في مال المفقود ولا عليه بشئ حتى قالوا لو غاب المقتضى عليه دين وله مال
عند الناس لا يدفع الى المقتضى له حتى يحضر والقضاء على الغائب عند ما ممنوع وهي مسئلة شهيرة
فلا يتعرض غريمه لاستحقاقه بشئ ولا يجوز للقاضي ان يوفي به شيئا من دينه لان بقاء حياته
بالاستصحاب وهو لا يصلح للاستحقاق والله اعلم * (سئل)* في امرأة ماتت عن ابن مفقود
فوضع امين بيت المال يده على عقار من تركتها وابعاه قبل القضاء بموته فحضر المفقود بعد موت البائع
فما الحكم * (اجاب) * المفقود رد البيع واخذ العقار ويرجع المشتري على بائعه بالثمن وان تعذر
تأخرت مطالبته الى يوم القيامة والله اعلم * (سئل)* في مفقود بنت مومنة بموت اقرانه لدى
حاكم شرعي سوتا شرعيا وله ولد غائب غيبة منقطعة نصب الحاكم الشرعي قبيحا عليه لجماع
الدعوى الشرعية واذا عت عليه زوجة المتوفى المزبور بموت خسر صدقها بدمته واشتبه بوجه القيم
المزبور الثبوت الشرعي والحال ان المتوفى لم يترك سوى حصة في دار فهل للقيم بيع الحصة المزبورة
لوفاء مؤخر صدق الزوجة ام لا * (اجاب) * نعم له بيع الحصة المذكورة لوفاء صدق الزوجة لانه
دين بدمة الميت في العمدانية وكثير من الكتب والعبارة لها واذا كان الميت تركه حين توفي وورثته
في بلد آخر واذا ادعى انسان عليه مالا والوارث غائب غيبة منقطعة جعل له القاضي وصيا لان الغيبة
المقطعة بمرلة الموت وفي المستق اذا كان على الميت دين فبيع العقار جائز كالمقول عند ابى حنيفة

مطلب ادى المالك العصب
والملتقط الاقطة

مطلب اذا ادعى الملتقط الاقطة
وانه اشهد لا يقبل منه الا
بينته

مطلب في قرية سلطانية بها
مغارة عادية اتخدها الخ
قوله بدالات الساء وتشديد
الذال منوها والمكان الذي
يعصر فيه الزيت في عرف
الثام

مطلب قضى الناطر اجرة
مستغل ثم فقد الناطر ولم
يمكن المستأجر الخ

مطلب ماتت عن ابن مفقود
فباع امين بيت المال الخ

مطلب حكم موت المفقود
وعليه دين يساع عقاره
لاجلها

* * (كتاب الشركة) * *

مطلب بنى احد الشركاء في
المشترك بغير اذن البقية

* (سئل) * في دار مشتركة بالارث بنى احد الشركاء فيها بناء فحاكمه شرعا * (اجاب) *
صرح علماؤنا بأنه اذا بنى بغير اذن الشركاء وطلبت القسمة يقسم فاذا وقع بناؤه في نصيبه فيها والاهدم
وهذا اذا بنى باجبار وآلاته له وان بنى بنقص مشترك من الدار وكان بحيث لو هدم لا قيمة لما وضعه
من عنده لا يهدم ولا يرجع بشئ مما أنفق على العملة وان بناءه من النقص المشترك من ماله فله ملك له
ينقصه والمشارك على حكم الشركة كما تقدم وان اختلفوا في ذلك فالقول قول الباني فيه وبينه والبينة
على بقية الشركاء المتدعين اذ هم خارجون عنه وهو ذويد والحال هذه والله اعلم * (سئل) *

مطلب حكمه كالذى قبله

* (اجاب) * ان بنى بأناقضها فالبناء مشترك ولا رجوع للباني بما لا قيمة له اذا هدم فيمنع هدمه
واذا طلب القسمة كلاهما أو احدهما تقسم ولكل واحد ما وقع في نصيبه وان بنى بغير انقاضها بماله
قيمة وطلبا القسمة أو احدهما قسمت ولكل ما وقع له من النصيب فان وقع في نصيب الباني فيها والاهدم
بناؤه واخذ أنقاضه التي بناها لانها ملكه ولا تخرج عن ملكه من غير رضاه فتبقى على ملكه ويكون
غاصبا حال البناء نصيب اخيه وشاغلا ملكه بملكه فيؤمر بالرفع ان طلب والله اعلم * (سئل) *

مطلب لا يجبر الشريك على
العمارة

في دار مشتركة يريد احد الشركاء فيها الزام بقية شركائه بعمارتها واما لاح حيطانها وممرتها وهم
متنعون هل يجبرون على العمارة أم لا * (اجاب) * لا يجبرون على ذلك كما صرح به غير واحد
من علمائنا رحمهم الله تعالى والله اعلم * (سئل) *

مطلب دكان بعضها وقف
وبعضها ملك أبي الملاك عن
عمارته

في دكان مشتركة بين جماعة نصفها
مشاعا ونصف على جهة بر والباقى ملك آخرين استمرت بل آلت الى السقوط وتابى الملاك عمارتها
والمتولى يريد هداو يظا لهم عمارته في تعميمها وليست قابلة للقسمة ولا يتوصل المتولى الى تحصيل
مقصود الواقف مادامت كذلك فهل تجبر الملاك على مساواة المتولى في العمارة أو يعمر من ماله

مطلب تجوز الاستدانة على
الوقف اعمارته

ويرجع على الملاك بما يخصهم * (اجاب) * صرح علماؤنا بان المشترك اذا انهدم فأبى احد
الشركاء يكتفى بأحد الشركاء العمارة ان اختلفت القسمة لا جبر ويقسم والا بنى الشريك ثم يؤجره ليرجع
قال في الاشباه والنظائر في كتاب القسمة المشترك اذا انهدم فأبى احدهما العمارة فان اختلفت القسمة

لا جبر وقسم والا بنى ثم اجره ليرجع وصرح علماؤنا أيضا بان الوقف اذا احتجج الى تعميره جازت
الاستدانة عليه باذن القاضي حيث لم يتيسر اجارة عينه ولو بشر امتناع بائنه من قيمته ويبيعه
ويصرفه على العمارة كما حرره ابن وهبان وذلك كله للمبادرة الى منفعة الوقف والاهتمام به فانظر الى

هذا الامر الذي اوجبت مراعاة الوقف ارتكابه ولو أمره القاضي فامتنع يكلف المتولى عمارته
ويرجع على الشريك بحصته وان شاء أمره باجارته واستيفاء حصة الشريك ثم بعد الاستيفاء يرجع
الى نصفه بالتصرف والحال هذه ويقتى ويقضى بكل ما هو انفع للوقف وفي الخلاصة في الفصل الثاني

في الحائط وعمارته لو كانت الدارين صغيرين لكل واحد منهما وصى انهدم وأبى احدهما
العمارة فالوصى يرفع الامر الى القاضي حتى يجبر على العمارة طاحونة او حمام مشترك انهدم وأبى
الشريك العمارة يجب به هذا اذا بنى شئ اما اذا انهدم الكل وصار صغراء فان كان الشريك معسرا

يقال له أنفق حتى يكون دين على الشريك انتهى وفي الخاتمة حمام بين رجلين عاب قدره
او حوضه او شئ منه واحتاج الى المرفة فاراد احدهما المرفة وامتنع الاخر اختلفوا فيه قال بعضهم
بواجرها للقاضي ويرمها بالاجرة او يأذن لاحدهما في الاجارة والمرفة من الاجرة قيل هذا قول أبي

يوسف ومحمد لان عندهما يجوز الحجر على الحجر والفقوى على قولهما في الحجر وقال بعضهم القاضي
يأذن لغيره اى الممتنع بالاتفاق عليه ثم يمنع صاحبه من الانتفاع به حتى يؤدى حصته والفقوى على

هذا القول وما عليه الفتوى هو الذي صدرنا في الجواب وما الحقنا هذا الا ليطهر ان الفتوى عليه
 أيضا فيجوز الحكم به والله اعلم * (سئل) * في رجل باع آخر حصة قراريط معلومة في فرس
 بثلث معلوم ثم باع المشتري الحصة الثالث وسأله به غير اذن من الاول فهل يملك عنده هل يضمن البائع
 الثاني للاول قيمة نصيبه أم لا واذا قلتم بالصمان هل تؤخذ القيمة من تركته اذا مات أم لا
 * (اجاب) * هو اعني البائع الاول مخير ان شاء ضمن المشتري منه لتعدي به بتسليمها للثالث بغير اذن
 بائعه فاذا ضمن المشتري منه المذكور ليس له ان يضمن المشتري منه لانه ملكها الصمان فكان دفعه له
 دفع ملكه ولا ضمان عليه اي على المشتري الثاني لدفع المالك ملكه وان ضمن البائع الاول المشتري
 الثاني لا يرجع بما ضمن على بائعه هو لانه عامل في القبض لنفسه ومن مات من اخيار تضمنه منهما
 يؤخذ الضمان من تركته والله اعلم * (سئل) * في فرس مشتركة بين اثنين احدهما ربع فيها
 وللاخر الباقي باع ذوالربع وربعه فيها رجل وسلمها له بغير اذن الشريك هل يضمن حصته ان
 هلك ويجب عليه رد حال الشريك ان كانت باقية أم لا * (اجاب) * نعم الشريك بتسليمها
 للمشتري ضامن لحصة شريكه وان كانت قائمة يجب ردها عليه وان شاء الشريك ضمن المشتري في
 صورة الهلاك والله اعلم * (سئل) * في فرس في يده احد الشريكين اتجبت ساجا كلما طلب
 الشريك شيئا من تاجها لكون في يده ونوبته يمنعه منه حتى هلك بعضه عنده وبعضه عند مشترق متسلم
 منه بغير اذن شريكه وبعضه وبه لذي ولاية عليه لا يمكن خلاصه من يده فهل يضمن بالمتع والتسليم
 للغير بغير اذنه أم لا * (اجاب) * نعم يضمن اذا الشريك حكمه في حصة شريكه حكيم المودع
 والمودع بائع ضامن لما هلك عنده بعد المتع ولما باعه وسلمه للمشتري ولا اذن شريكه او وبه وسلمه
 كذلك وهو ظالم متعدي يضمن والله اعلم * (سئل) * في فرس مشتركة بين ثلاثة اركبها
 احدهم الى آخر بغير اذن الثالث فهل يملك تحتها هل يضمنان أم لا * (اجاب) * نعم يضمنان ويخبر
 في اتباع احدهما حيث كان ذلك بغير اذنه اذا قد تقر عند العلماء رجحهم الله تعالى ان في شركة الملك كل
 واحد من الشركاء اجنبي في حصة الاخر وفي الهداية الدابة المشتركة لا يركبها الشريك بغير اذن شريكه
 يضمن فيضمن بالركوب لتعديده والله اعلم * (سئل) * في فرس بين ثلاثة لواحد نصفها ولكل
 واحد من الاثنين ربعها وقع على احدهما جرمة لحاكم العرف فدفع الفرس بأمر شريكه وهلك
 عنده هل يضمن الشريكان حصة صاحب النصف أم لا * (اجاب) * نعم يضمن الشريكان
 اما الدافع ولا توقف فيه واما الاخر فاحصا امره فيما يملك فكأنهما جاسما لها معا والله اعلم
 * (سئل) * في فرس اتفق الشركاء فيها على وضعها عند احدهم فجاء واحد منهم واخذها من عنده
 بغير اذن الغائب فهل يملك عنده بدها خرج اهل الغائب فيضمنه أم لا * (اجاب) * نعم له ذلك اذا قد
 صرحوا في الدابة المشتركة بأنه يصير غاصبا باستيعامها فلا يبرأ عن الضمان الا بالاذن والله اعلم
 * (سئل) * في شريكين في فرس لا يجدهما الا لثان وللاخر الثلث باع صاحب الثلثين ثلثا منها
 لاجنبي ولم يسلمه ولم يأذن له بأخذها فذهب اليها فوجدها في الصمراء فاخذها بغير اذن البائع وبغير
 اذن الشريك فهل يملك عنده هل على البائع ضمان حصة الشريك الذي لم يبيع أم الضمان على المشتري
 * (اجاب) * حيث لم يسلم البائع الفرس للمشتري لا ضمان وانما الضمان على المشتري خاصة
 اذا البائع لم يتعد بمجرّد البيع على حصة الشريك وانما ثبت التعدي لوسلم ومما ثبت الحكيم المذكور
 ما في اليرازية في الوديعة قال يعت الوديعة وقبضت عنها لا يضمن ما لم يقل دفعها الى المشتري وقد سئل
 فإرى الهداية عن جماعة مشتركين في فرس باع احدهم حصته من اجنبي وسلم الفرس للمشتري بغير
 اذن بقية الشركاء فهل يملك عنده فاجاب الشركاء مخبرون ان شاءوا ضمنوا الشريك وان شاءوا ضمنوا
 المشتري منه انتهى وانما كان كذلك لوجود التسليم ولا تسليم من البائع في مسئلتنا والله اعلم

مطلب باع حصة معلومة في
 فرس فباعها المشتري لثالث
 وسلم فهل يملك فالبائع الاول
 بالخيار

مطلب باع احد الشريكين
 نصيبه من فرس وسلمها
 لامشترى فهل يملك

مطلب يضمن احد الشريكين
 ما باعه او وبه من تاج
 المشترك بغير اذن وكذا بالمتع

مطلب اذن احد الشركاء
 لشريكه في ركوب الفرس
 فهل يملك فالثالث الخيار

مطلب فرس مشتركة بين
 ثلاثة دفعها احدهم لحاكم
 باذن احدهم فهل يملك

مطلب يضمن احد الشركاء
 باستعمال الدابة المشتركة
 بغير اذن

* (سئل) * في دار معدة للاستغلال بين بالغ ویتيم وامرأة سكنها الشريك البالغ بلا استئجار
 حصه الیتيم سنة هل يلزم البالغ اجرة مثل حصه الیتيم ام لا * (اجاب) * قد افتى كثير من
 المتأخرين بوجوب اجرة المثل في ذلك صيانة للمال الیتيم والله أعلم * (سئل) * في شجر
 قطن بين رجلين قسمه احدهما في غيبة الآخر وحرث على حصته وترك حصه الآخر فاخرج قطنها
 واخذها هل هو مخصوص به أم مشترك بينهما كشجره * (اجاب) * القطن مشترك بينهما
 ولا يختص به الشريك الحارث والله أعلم * (سئل) * في زوج امرأة وابنتها اجتمعا في دار
 واحدة واخذ كل منهما ما يكتسب على حدة ويجمعان كسبهما سواء فحصل لکسبهما اموالا ولا يعلم
 التفاوت ولا التساوي فيه ولا يمكن التمييز فهل والحال هذه يكون المال المجمع بانواعه بكسبهما
 سوية ام لا * (اجاب) * نعم هو بينهما سوية حيث لا يميز كسب هذا من كسب هذا ولا يختص
 احدهما به ولا بزيادة على الآخر اذا التفاوت ساقط كقوله تعالى السائل اذا خلط ما التقطوا حيث كان كل
 منهما صاحب يد لا يكون القول قول واحد منهما في قدر حصه الآخر فلو كان احدهما صاحب يد
 والآخر خارج واختفا القول لذي اليد واليمنة يئنة الخارج والله أعلم * (سئل) * في اخوة
 اربعة تلقوا عن ابيهم تركه فاخذوا في الاكتساب والعمل فيها جلة كل على قدر استطاعته هل
 تكون جميع التركة وما حصلوا بالاكتساب بينهم سوية وان اختلفوا في العمل والرأى كثرة وصوابا
 * (اجاب) * نعم يكون الجميع بينهم ارباعا لكل ربع وان اختلفوا في الرأى والقوة اذ كل واحد
 منهم يعمل لنفسه ولا خوته على وجه الشراكة والله أعلم * (سئل) * في اخوين سعيهما واحد
 وعائلتهما واحدة حصل لکسبهما اموالا من مواش وغيرها والا نريد احدهما مفارقة الآخر
 ومقاسمة المال مناصفة ويأبى الآخر فهل والحالة هذه جميع ما حصله بسعيهما وكسبهما مشترك
 بينهما تجب قسمته بينهما مناصفة أم لا * (اجاب) * نعم ما حصله بكسبهما مشترك بينهما لا يجوز
 ان يختص به احدهما دون الآخر والله أعلم * (سئل) * في رجلين اشتركا شركة وجوه
 واشترى ايمان جماعة بضاعة مناصفة والربح كذلك خسر تجارتهما فهل تكون الخسارة عليهم سوية
 ام لا * (اجاب) * نعم ما خسر افهو عليهم ما يتقدر ملكهما في المشتري وهذا الحكم ثابت عليهم
 سواء باشرا عقد الشراء او باشره احدهما التضمينها الواكالة والله أعلم * (سئل) * في رجلين
 لهما فدان اتفاقا على ان كل ما ياتي في الارض من بذرها بينهما فصار كل منهما يطلب من شريكه البذر
 ليلقيه في الارض بينهما فيسجله بعد كيله حتى بذرا قدر ما معلوما منهما فاتفق ان اخصب احد البذرين
 وضعف الآخر والا نأخذ احدهما يقول لشريكه بذري لي وبذر لك فهل يكون مقترضا من الآخر
 والزرع كله بينهما ضعيفه وخصبه ام لا * (اجاب) * الخارج بينهما والحال هذه والله أعلم
 * (سئل) * في مغربلين اشترى كوا على ان يغربلوا للناس بقايا جروهم ويكون المتحصل بينهم
 سوية تفرض احدهم وتقبضه واحد منهم عرضة هل ما يتحصل بعمل بقيتهم يقسم بينهم على ما شرطوا
 ويكون للمريض قدر واحد منهم وكذلك للمعرض ام لا * (اجاب) * المتحصل بينهم على
 ما شرطوا العامل وغيره فيه سواء كما هو مصرح به في كثير من المتون والشروح والتساوي
 والله أعلم * (سئل) * في شريك اثم شريكه بالخيانة هل يقبل كلام شريكه في حقه ام لا يقبل
 ولا يلزم المتهمة * (اجاب) * لا يقبل قول شريكه في حقه ولو اراد تخليفه على الخيانة المهمة
 لم يحلف كما في الاشباه والنظائر لكن في فتاوى قارئ الهداية ما يخالفه والله أعلم * (سئل) *
 في ثلاثة اشترى كوا شركة فاسدة وصحيفة مات احدهم فاذا في الذي بيده المال عند ارادة قسمه ان له كذا
 وصدقه شريكه وكذبه ورثة الميت هل يقبل قوله بيمينه أم لا * (اجاب) * نعم القول قول من
 بيده المال ان له فيه كذا وكذا اذ الید له فيصدق في كل ما يقوله والله أعلم * (سئل) * في

مطلب ما حصله اشركاه
 في المال بالاكتساب يكون
 بينهم بالسوية

مطلب اذا كان الاخوان
 في معيشة فما حصله بسعيهما
 يكون بينهما

مطلب الخسارة على
 الشريكين بقدر المالك

مطلب بينهما فدان اتفقا
 على ان البذر مناصفة
 فاخصب احد البذرين
 وضعف الخ

مطلب مغربلون اشترى كوا
 على ان ما يتحصل بينهم بالسوية
 فرض واحد الخ

مطلب اذا اثم اثم
 الشريكين شريكه
 بالخيانة لا يقبل

مطلب اذا ادعى احد الشركاء
 الذي في يده المال ان له كذا
 بصدق

مطلب اذا ابر الوافي العاص
المشتركة بينهما طبع فالاجابة
فاسدة

مطلب اذا اشترى رجل شيئا
من احد الشركاء ودفع ثمنه
لغير البائع من الشركاء كثيرا
ذمته

مطلب اشتراء احد شريكي
المفاوضة فهو بينهما

مطلب اشترك الملاحون على
ان ما تحصل من كل سفينة
ينقسم سوية

مطلب اذا اسلم احد الدباغين
المشتركين في جلود ليس
للاخر المطالبة بها

مطلب اشترك رجل مع
اسكافي على ان يشتري له
جلودا وهو يصنعها

وجاين لكل منهما او اني تخاف من معدة للبلع الدبس انفق على ان يؤجر اذ ذلك والا بر بينهما قطعت آية
اسددها واعانه الا شرع على البلع في آيته فما الحكم في ذلك * (اجاب) * الشركة المذكورة
فاسدة وما طبع في آية احدهما فاجرت له صاحبه والاخر اجرة المثل له معه ومثله الذي تهملت
آيته ما طبع فيها قبل ان تهطل فاجرت له صاحبه والاخر اجرة المثل له معه كن دفع لا خرداية
ليبيع برأ على ظهرها على ان الربح بينهما الشركة فاسدة بمنزلة الشركة بالعرض فالربح للمالك البر
ولمالك الدابة اجرة ثلها وكرجلين لاحدهما بغل وللآخر بعير اشتركا على انه يؤجر اذ ذلك والا بر بينهما
فهو فاسد ويقسم على عمل البغل والبعير والقروح الناهضة لذلك كثيرة والله اعلم * (سئل) * في
ثلاثة شركاء متساوين من المشترك بينهم قماش مصري باعه احدهم لرجل ذي قسلة منه ثم دفع الثمن
لاحد الشركاء فاذا من الشركاء المذكورين على الذي بما صورته ادعى فلان بن فلان على فلان
ان من المشترك بينه وبين كل من فلان وفلان قماش مصري باعه للمدعي عليه بكذا من الثمن وتسلمه
منه وان المدعي عليه دفع ثمنه لفلان الذي هو احد شريكيه بغير اذنه وبطال به بذلك زاعما انه لا يلي
قبض الثمن الا المباشر للبيع وسأل سؤالا عن ذلك فاجاب بانني اشترت منه بكذا من شريك فلان الذي
ادعت اني دفعت له الثمن بغير اذنه ودفعت له الثمن وبرئت بسبب ذلك فمتى هل تسمع من المدعي هذه
الدعوى المذكورة أم لا تسمع لكون دفعه اشريكة المفاوض بغير اذنه موجب البرائة ذمته وان لم يأذن
له بالدفع وبوقد باقراره في الدعوى وقوله دفع لفلان الشريك بغير اذني وان كان هو المباشر لعقد
البيع ام لا * (اجاب) * المقرر في سائر الكتب متونا وشروا وقتاوي ان كل واحد من شركاء
المفاوضة وكيل عن الآخر وكفيل فكل دين لازم احدهما بتجارة وغصب وكفالة لازم الآخر حتى ان
احدهم لو ابر عبدا فان للمستأجر مطالبة الآخر بتسليم العبد كما كان للاخر اخذ الاجر فان كل
واحد منهما ما وكيل عن صاحبه في قبض الديون الواجبة في التجارة وكفيل بما وجب عليه بسببها
فسار كل واحد منهما ما مطالب او مطالب فاذا علمت ذلك فظهر لك فساد دعوى الشريك المدعي بدين
قبضه شريكه وان توفيه بسبب عدم اذنه له وان كان مباشرا لعقد البيع اذله الرجوع على المشتري
توهم باطل داحض لا يوقع له الدعوى بذلك وكيف والحكم بان الدفع لاحد شركاء المفاوضة
موجب لبرائة ذمة المدين لكونه وكيل عنه في ذلك كما هو مستفيض في كلام علماء فاطبة والله
اعلم * (سئل) * في اخوين شريكين شقيقين متساويين والكبير مقروض للضغير في
التصرفات المالية والعقود البيعية فهل كل شيء اشتراه الصغير يكون مشتركا بينهما وان كتب اسمه
فهو عارية أم لا * (اجاب) * نعم يكون مشتركا بينهما الاطعام اهله وكسوتهم كما هو صريح كلام
المؤن والشروح والفتاوى والله اعلم * (سئل) * في ملاحين يعمل كل واحد منهم في سفينة
لغيره اشتركوا على ان كل ما يتحصل من كل سفينة بينهم سوية على عدد السفن قل ثلثها او اكثر هل تصح
هذه الشركة أم لا تصح وتختص بكل سفينة باجرة حملها * (اجاب) * لا تصح هذه الشركة
فلا يقسم المتحصل على عدد السفن بل اجرة كل حمل سفينة لربها ولا يشاركه غيره فيها والله اعلم
* (سئل) * في دباغين اشتركا قاسما احدهما رجلا في جلود هل للاخر المطالبة بها ان صنع السلم
او برأس مال السلم ان لم يصنع وهي متصفة بشركة العنان أم لا * (اجاب) * الطلب للمسلم والمسلم
اليه الامتناع عن الدفع لشريكه والله اعلم * (سئل) * في اسكافي اشترك مع آخر على ان
يشتري له الجلود بماله وهو يصنعها فعلا والآخر يربح بينهما انصافا لهذا النصف بعمله وللآخر النصف
بماله هل تصح هذه الشركة ام لا تصح واذا قلتم لا تصح فما الحكم في الحاصل من ذلك * (اجاب) *
لا تصح هذه الشركة والحاصل كله لصاحب الجلود وللعامل اجرة مثله لانه عمل فيه اباذنه على ان
يكون له نصف ما زاد في ثمنها وهذا فاسد كما اذا دفع جارية مريضة الى طبيب وقال عالجها فان برئت

فما زاد في قيمتها بالخدمة يتناقص فانه لا يصح ولا طيب اجرة المثل وقد مر انفق في غنم الادوية والله اعلم
 * (سئل) * في ستة نفر اشترى كواشركة وجود على أن يشتروا لبنان من رجل بوب وههم
 ويبيعوا الرابح بقدر المشتري ففعلوا وادخل اثنان منهم رجلا ثانيا يعينهما بغير اذن البقية هل
 يكون شريكا للستة أم لا اثنين أم لا ولا وان عمل مع الاثنين ماذا يستحق معهما * (اجاب) *
 لا يكون شريكا ان لم يأذن له بالاجماع اذ بالشرا من البائع يكون له الملك في سدس المبيع ولا يجوز
 اشريكه ببيع شيء من نصيبه بادخاله في شركته ومن اجته له فيه وان قال له ما اشتريته من اللبن من فلان
 فلك فيه ثلث ثلثا صح وصار او كيلين عنه في ذلك وان لم يذكر اذلك أو ما هو في معناه لا يصح وان لحقته
 مشقة في العمل معهما طمعا فباعتها له فله اجر مثل عمله فافهم والله اعلم * (سئل) * في فرس
 مشتركة باع احد الشركاء حصته منها بغير معلوم لرجل بذمته واشترى منه كراما وقاصصه والا أن شركاؤه
 يقولون الكرم للشركة لا لشركاء كذا في الفرس وهو يقول ما بيعت الا حصتي وما اشتريت الا الى خاصة
 هل القول له أم لهم * (اجاب) * القول قوله انه ما باع الا حصته ولا اشترى الكرم الا له بيمينه
 ان صحت دعواهم بان قالوا بيعت للشركة واشتريت للشركة وان ادعوا ان الكرم مشترك لكون الفرس
 مشتركة لا يلزمه بيمين فساد الدعوى والحال هذه والله اعلم * (سئل) * في اخوين متفاوضين
 تزوج احدهما زوجة بمهر وزوج ابنه ايضا زوجة بمهر وقضى المهرين من مال الشركة هل للاخ
 الآخر أن يطالبه بنصف ما وفاه وله أن يجبسه على ذلك ام لا * (اجاب) * نعم له أن يطالبه بنصف
 المهرين ويجبسه لان ذلك ملحق بكسوته وكسوة اهله فيضمن حصته اخيه واذا ترتب ذلك بذمته يجبس
 فيه ان لم يوفه والله اعلم * (سئل) * في فرس مشتركة بين اثنين تعدي عليها رجل فركبها بغير
 اذنها منهم سلمها لاحدهما فغاثت عنده قبل ان تصل الى الآخر هل له أن يضمن المتعدي أم لا
 * (اجاب) * لا يخلص من الضمان في حصته بعد ان تعلق به الا بوصولها اليده أو باجازه فعل
 المتعدي على القول بان الاجازة تلحق الافعال وهو الصحيح صرح به في آخر الرابع والعشرين من جامع
 الفصولين وذلك لما تقر ان شريك الملك اجنبي عن حصته شر يكفكانه دفعها لاجنبي فيضمن كما اشار
 اليه في جامع الفصولين ايضا في اواخر الخامس بقوله (فتم) سئل مولانا عن مواسلها غاب احدهما
 فدفع الشريك الآخر كلها الى الراعي فهلك هل يضمن نصيب شريكه اجاب انه يضمن اذ يمكنه حفظهما
 بيد احدهما فلا يصير مودعا غيره ولو تركها الشريك الغائب في الصحراء ولم يتركها يده يمكنه أن يرفع الامر
 الى القاضي فينصب قيميا لحفظ كذا اجاب والله اعلم * (سئل) * في رجلين اشترى باخسين
 قرية لبيدهما في الميزير برب على الحج فباع عشرين وكسد الباقي فساخر به احدهما الى دمشق الشام
 وقايس به فرسا وركبها الى بيت المقدس وهلك معه ولم يوجد من شر يكاذن بذلك فهل يضمن قيمة
 حصته الشريك من القرب ولا يتخذ عليه ما فعله شر يكاذن يضمن قيمة حصته من الفرس * (اجاب) *
 نعم يضمن قيمة حصته شريكه في القرب ان كانت شركة ملك ولم يأذن له بالبيع وان كان أذن له بالبيع يضمن
 قيمة حصته في الفرس لتعدي به ركوبها اذ كل واحد من شريكي الملك اجنبي في حصته الاخر فيمتنع
 عليه ركوب الدابة المشتركة وذلك لما تقر من مذهب الامام ان وكيل البائع له البيع بما عزمه وان
 وبأى ثمن كان فينفذ بالفرس كما ينفذ بالنقد لما صرحوا به من جواز البيع بالعرض وان كان مقايضة
 واما ان كانت شركة عقد وعين له مكانا فتجاوزه ضمن فاذا عين له الميزير وتجاوزها الى دمشق ضمن
 لتخص الشريك بالمكان كما نصوا عليه فاطمة والله اعلم * (سئل) * في فرس بيد احد الشركاء باع
 منها حصته وسلمها المشتري ثم ردها المشتري ليد بائعه فغاثت عنده قبل وصولها الى الآخر هل على واحد
 منهما ضمان ام لا * (اجاب) * لا ضمان على واحد منهما لانه بردها له زال التعدي فارتفع الضمان
 والله اعلم * (سئل) * في اربعة شركاء عتانا قال الذي بيده المال كنت استدفنت من فلان كذا

مطلب اشترى جماعة شركة
 وجوه فادخل اثنان منهم
 ثالثا يعينهما

مطلب باع احد الشركاء
 حصته من آخر واشترى
 بالثمن كراما من البائع فادعى
 شركاؤه ان الكرم للشركة
 الخ

مطلب وفي احد المتفاوضين
 مهر زوجته وزوجة ابنه
 من مال الشركة

مطلب اذ ركب رجل فرسا
 بغير اذن مالكها لا يبرأ عن
 الضمان بتسليمها لاحدهما

مطلب يبيع بعض عروض
 الشركة وكسد الباقي فساخر
 به احدهما الى الشام وقايس
 به فرسا الخ

مطلب باع من بيده الفرس
 المشتركة حصته وسلمها الخ

لنتركه ودفعته له دينه هل القول قوله بينه ام لا * (اجاب) * نعم القول قوله في ذلك بينه وقد صرحوا بان الشريك اذا قال قد امسكته وضعت مائة دينار واخذ عوضها ان كان المال في يده المختار فالقرار صحيح وله ان يأخذ المائة صرح بذلك في شرح تنوير الابصار نقلنا عن جواهر الفتاوى والله اعلم .

• (كتاب الوقف) •

مطلب اذا قال احد الشركاء استدنت من فلان ودفعته له لم يصدق بينه

مطلب وقف على ولديه ثم من بعدهما على مصالح يامع كذا ثم مات احدهما الخ

• (سئل) • في وقف صورته وقف على فريخ ومصالح ولدى المرحوم حري بن مراحيم ثم من بعدهما على مصالح الجامع المعروف بجامع الساطون بشابلس يجري ذلك ابد الابدين الخ مات فريخ فمسل تسرف غلته لاخته ام لمصالح الجامع ام لغير ذلك * (اجاب) * لا تسرف غلته لاخته ولا لمصالح الجامع بل للفقراء الى ان يموت الاخ الثاني فيصرف الى مصالح الجامع جميع غلة الوقف لان مصرفه لمصالحه مشروط بعمديته ما وصرف لخصه الاخ بعد وفاته مسكوت عنه فلا تصرف لاخته الا اذا كان فقيرا بجهة كونه من الفقراء والله اعلم * (سئل) • في كتاب وقف على الاولاد فصل فيه الواقف اما هو الوقف بجل منها اولادها ومخصوص بالاولاد اقله ورومها ما هو مشترك مرتب ثم اعقب ذلك بقوله وشرط في وقفه هذا شرط ما منها اذا مات احد الموقوف عليهم عن ولد او اولاد انتقل نصيبه له واذا مات عن غيره فالى من في درجته ومنها ان الطبقة العليا تحجب السفلى فهل حصه من مات عن ولد او اولاد له فم ما انتقل له عملا بقوله المذكور ام تكون لدى الطبقة العليا عملا بالترتيب السابق يتم واللاحق الظاهر المراد بقوله العليا تحجب السفلى ويكون حكم المخصوص بالاولاد اقله ورومها ما هو مشترك واحد في هذا ام حصل اختلاف الاثنين فيه بهذا التفصيل ام كيف الحال * (اجاب) * قوله وشرط في وقفه هذا شرط وطارا راجع الى المشترك والخاص لانهما واحد باعتبار معنى الوقف والحكم فيه باعتبار الانتقال الى الولد او ولد الولد واحد ولا ينافيه اشتراط الترتيب بين الطبقات لانه عام خص بقوله على ان من مات عن ولد الخ وفيه اعمال الكلامين واللاحق مؤكدا على عادة الواقفين من اتباعهم بالمزكيات كقوله طبقة بعد طبقة وبطابعه بطن ونسلا بعد نسل والمراد ان الاصل يحجب فروع نفسه لا فروع غيره والله اعلم * (سئل) • في محدود وقفه واقف وسمى حدوده الاربعة ودخلها مشتمل على فاخورة ومصرة زيتون اعني بقا غير ان كتاب الوقف فيه اسم الفاخورة وليس فيه اسم البذرة فهل يشمل الوقف جميع ما هو داخل الحدود وعملا بالتحديد ام يخص الفاخورة دون البذر عملا بالتسمية وما الحكم * (اجاب) * يشمل الوقف ما احاط به الحد وداد الحدود وقع عليه الوقف وهو اسم لما بداخل الحد ودغايته انه ترك شيئا لا يشترط ذكره اجماعا وايضا قد تقرران العقار تقع المعرفة به بحدوده لا باسمه حتى اشترط ذكره في الدعوى والشهادة وهذا ظاهر والله اعلم * (سئل) • فيما اذا ولي السلطان ناظر اعلى وقف هل له عزله بغير جحمة ولا مصلحة ام لا * (اجاب) * منصوب السلطان ومنصوب القاضي سيان وقد صرح في الخياصة ان منصوب الثاني لا يعزل بغير جحمة ولا مصلحة فكذلك منصوب السلطان اذا القاضي كلكل عنه كما افاده في البحر وغيره والله اعلم * (سئل) • في وقف اشتمت مصارفه كيف يفعل في غلته * (اجاب) * ان لم يوقف على شرط واقفه يعمل فيه بما كانت له القوام سابقا فان لم يعلم فعل القوام ايضا وعلم اصل المصروف على الذرية يصرّف الى الكل من غير تمييز ذكر على اني ولا تقديم بلان على بطن اسفل والله اعلم * (سئل) • اذا كانت القوام فيما سبق تصرف الى كاتب الوقف معلوما هل يصرّف عليه * (سئل) • في وقف فقد شرط واقفه واشتمت مصارفه فاذا عي شخص على التسليم عليه استحقاقا فيه فالحكم حيث اشتمت مصارفه ولا يعلم ما كانت تصرفه القوام * (اجاب) * لا بد للمتعني من ان يثبت دعواه بالبينة والا لا يصرّف له شيء والله اعلم * (سئل) • في رجل وقف وقفا على

مطلب اذا وقف رجل محدودا يشمل الوقف جميع ما هو داخل الحدود

مطلب ليس للسلطان او القاضي عزل من وليه ناظر بالاجحمة

مطلب في وقف اشتمت مصارفه

مطلب يصرّف الى كاتب الوقف ما كانت تصرفه الخ مطلب اذا عي رجل استحقاقا في وقف اشتمت مصارفه

نفسه ثم من بعده علي ولديه اصابه الموجد دين الا انهما انجوا جازين الدين عبد القادر والزيني
استحقاق البالغ الرشيد الخالي العارفين وعلى من سيحدث له من الاولاد الذكور والاناث بينهم
على حكم الفريضة الشرعية مادامت البنات قاصرات عن درجة البلوغ ثم من بعد اولاده المذكور
على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على انسابهم واعقابهم يشترط فيه الاثنان فما فوقهما بالسوية
وينفرد فيه الواحد عند عدم المشاركة لتجنب الطبقة العليا الطبقة السفلى على ان من توفي منهم عن ولد
او ولد ولد او اسفل منه فنصيبه لولده او اولاد ولده ونسله وعقبه على الترتيب المشروط وحين اعلاه
ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب فنصيبه لمن يوجد في طبقة وذوي درجته من
مستحق الوقف ومن مات منهم قبل استحقاقه هذا الوقف او شي منه وترك ولدا او ولدا ولدا واسفل
من ذلك قام في الاستحقاق مقام اصله واستحق ما كان يستحقه المتوفي ان لو كان حيا وبعد انقراض
ذرية الواقف المشار اليه ونسله وعقبه يكون ذلك وقفا على اولاد اخيه المرحوم شمس الدين ابي اليسر
ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ونسلهم وعقبهم اولاد المذكور دون اولاد الاناث
على الشرط والترتيب المنصوص عليهم ما اعلاه وشرط الواقف شروطها ان يصرف الناظر على وقفه
والمتمولى عليه لبنتي الواقف الموجودتين آن الوقف وهما اصل وعائشة في كل سنة ثمانين قطعة فضة
سليمانية ولكل بنت ستحدث للواقف المذكور في كل سنة ثمانين قطعة واذا توفت بنات الواقف
فلا استحقاق لاولادهن في الوقف المذكور ولا اولاد اولادهن سواء كانوا ذكورا واناثا فان اولاد
البطون ليس لهم استحقاق في الوقف المذكور وهذا لفظ الواقف مات الواقف وولده المذكوران
وبناته اصابه ولم يحدث له اولاد بعد الوقف وبقي ابناء ابنائه وبنات ابنائه واولاد بناته فهل لاولاد بناته
الذين آباؤهم من الاجانب استحقاق في الوقف أم لا وهل لبنات ابنائه استحقاق أم لا واذا قلتم لهن
استحقاق هل لاولادهن من الاجانب استحقاق أم لا وهل ينقطع استحقاقهن بالبلوغ اقول الواقف
على الشرط والترتيب المذكورين اعلاه وقد ذكر فيه في حق البنات الصليات ماد من قاصرات وهل
استحقاقهن بعد البلوغ يصرف الى من ساواهن في الدرجة من اخوتهن وابناء اعمامهن واخواتهن
وبنات اعمامهن القاصرات حيث لا درجة فوقهن لعدم صرفه الى ابنائهن وينزل نزعهن من الوقف
منزلة موتتهن فيصرف الى ذوي درجتهن ام يختص به اخوتهن عملا بقول الواقف على ان من مات عن
ولد او ولد ولد الخ فنصيبه لولده او اولاد ولده ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب
فنصيبه لمن يوجد في طبقة فيكون صرف نصيب الميت الى ذوي الطبقة مشروط بعدم الموت عن
الولد او ولد الولد وهذا اعني والدة من ولد ولا يضركم تراخي الاستحقاق الى حين بلوغ الاخت
وكما هو اقرب الى غرض الواقف من صرف نصيب الميت الى ولده او ولد ولده وكيف الحال
* (اجاب) لا استحقاق لاولاد البنات الذين آباؤهم من الاجانب الشرط المصريح بعدم
استحقاقهم في قول الواقف ان اولاد البطون ليس لهم استحقاق في الوقف المذكور واما بنات
الابناء فلم يكن استحقاق لهن من اولاد الظهور لكن ماد من قاصرات لقول الواقف بعد ذكر
الاولاد واولاد الاولاد على الشرط والترتيب المشروط وحين اعلاه وقد شرط في الصليات دوام القصور
عن درجة البلوغ اذا لاوصاف شرط فلزم غيرهن به واذا بلغن صرف استحقاقهن الى من ساواهن
في الدرجة ولا يختص به اخوتهن اذ صرف استحقاقهن بعد البلوغ مسكوت عنه لم يبين الواقف لمن
يصرف بعد البلوغ فعلم فيه بصدر العبارة المتقدمة ومؤداها انه اذا وجدت درجة أعلى من درجتهن
فهو مقسوم بين أهلها على الفريضة الشرعية والا لوجدت درجة مساوية فهو مقسوم بين أهلها كذلك
واما التوهم المذكور في التوجه لاختصاص اخوتهن باستحقاقهن فغير ملته اليه لان ما دخل
في استحقاقهن انقطع نسبة الميت عنه فلم يبق من نصيبه فلم يدخل في قول الواقف على ان من مات

مطلب في رجل وقف وقفا
على نفسه وولديه وعلى من
سيحدث له من الاولاد الذكور
والاناث ماد من قاصرات
الخ

عن ولد أو ولد وله نصيبه لولده الخ بل هذا استحقاق مستقل ارتفعت عن صاحبه صفة
 الاستحقاق بالبلوغ فبرز في الوقف على ما اقتضته عبارة الواقف المستدرة ولو اعتبرنا هذا التوهم
 لما استحق شخص مع وجود من هو أعلى منه كما هو ظاهر فهذا هوهم ساقط الاعتبار فليأتنا مل وانه
 اعلم • (سئل) • في رجل وقف وقفا على نفسه مدة حياته ثم من بعده على اولاده الموجودين
 الآن وهم عبد الكريم وشهاب الدين وآمنة وصالحه وأم الفرج وعلى من سيحدث له من الاولاد
 على الفريضة الشرعية ثم من بعد ذلك كورين اعلاء على اولادهم ثم على اولاد اولادهم
 ونسليم وعقبهم على الفريضة الشرعية أما الاناث من بنات الواقف وبنات اولاده الذكور الموقوف
 عليهم اذا كن خاليات عن الازواج يستحقن في الوقف على قدر نصيب كل واحدة منهن فاذا تزوجن
 سقط حقهن واذا تزوجن عادهن على الشرط والترتيب المشروح اعلاء فاذا لم يكن ذكر من
 الموقوف عليهم واولادهم ونسليم يعود الوقف الى الاناث متزوجات أو غيرهم متزوجات فاذا انقرض
 الموقوف عليهم ولم يبق منهم ذل ولا عقب كان ذلك وقفا على اقرب عصابات الواقف على الشرط
 والترتيب المشروح اعلاء هذه عبارة الواقف مات الواقف واولاده الجميع ما عدا ابنته أم الفرج
 وبنت ابن ابنته عبد الكريم امرأة تدعى بجارية متزوجة ولها ابن فهل يتحصر ريع الوقف الآن
 في أم الفرج التي هي بنت الواقف أم يقسم بينها وبين ابن بجارية التي هي بنت ابن الواقف وهل
 لجارية نصيب في الوقف أم الاستحقاق خاص بأم الفرج لكونها عازبة وكيف الحال • (اجاب) •
 ريع الوقف منحصر الآن في أم الفرج ولا شيء لجارية ولا لابنتها اما هي فلكونها متزوجة مع وجود ذكر
 من الموقوف عليهم وهي ابنتها فانه منهم وان لم يستحق من بعده اذا المراد من اهل الوقف من دخل باللفظ
 السابق من الواقف آن الوقفية وان لم يستحق بعد واما ابنتها فلشرط الترتيب المستفاد به بين الطبقات
 فالاولاها الاستحقاق مع وجود بنت الواقف اذ لا ترتيب بين بنات الواقف وبين اولاد بنات الواقف لكونه
 ائرد من بحكم مستقل حيث قال اما الاناث الخ ولولاها لاستحققت لعدم وجود ذكر من الموقوف عليهم
 فكل منهنما حاجب محبوب بالاخر فان قلت كيف دخل ولد البنت الذي هو ابن بجارية في الوقف قلت
 بقوله على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ونسليم وعقبهم كما هو ظاهر لمن صبح اصبعان من اصابعه في علم
 الفقه والله أعلم • (سئل) • في واقف وقف وقفا وشرط في كتاب وقفه مانعه انشاء الواقف انابه
 الله تعالى وقفه هذا متجزا على ولده الطفل المدعو حسن ومن سيحدث له من الاولاد الذكور خاصة
 دون الاناث ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على اولادهم ونسليم وعقبهم
 اواسقل منه اتقل نصيبه الى ولده أو الاسقل منه وعلى ان من مات من اولادهم واولاد اولادهم عن ولد
 غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه الى من هو في درجته وذوي طبقة يتقدم في ذلك
 الاقرب فالاقرب لامتوفي وعلى ان من مات منهم ومن اولادهم واولاد اولادهم ونسليم وعقبهم
 قبل استحقاقه لشي من منافع هذا الوقف وترك ولدا او اسقل منه استحق ذلك المتروك ما كان يستحقه
 والده ان لو كان حيا وقام مقامه في الاستحقاق فاذا انقرض المذكور على هذا الترتيب المذكور عاد
 ذلك وقفا على اولاد الاناث ان كن موجودات فان لم يكن فعل الموجود من اولادهم وذرياتهم
 وتسلمن وعقبهن على الشرط والترتيب المذكور اعلاء ثم ان ولد الواقف المذكور المدعو حسن مات
 صغيرا في حياة ابيه وحدث للواقف ولدا اسمه محمد واتحصر استحقاق الوقف فيه ثم مات واعتقب
 متساخنت واعتقت ولدا ذكر اسمه محمد فهل يستحق محمد المذكور هذا الموقوف بجهة دخوله في
 عموم المذكور في قول الواقف ثم على اولاد اولادهم المذكور بجهة دخوله في ذكر النسل
 والعقب بقوله ثم على انسا لهم واعقابهم المذكور بالجهتين ام لا يستحق بجهة ماء • (اجاب) • كل

مطلب وقف وقفا على نفسه
 ثم على اولاده الموجودين ثم
 وشرط في استحقاق
 الاناث ان يكن خاليات عن
 الازواج فاذا لم يكن ذكر
 يعود الوقف الى الاناث
 متزوجات اولاد الخ

مطلب وقف وقفا متجزا على
 ولده حسن وعلى من سيحدث
 له من الاولاد الذكور خاصة
 دون الاناث ثم من مات حسن
 في حياته وخلف ولده الخ

من اشترطوا انشر ذلك في علة في دخول محمد المذكور وقد تقرر انه لا مانع من تراحم العلل والاضافة
هنا الى الاولاد لادلا الى الواقف نفسه قال ثم على اولادهم الخ وكذلك الاضافة في الانسال والاعتقاب
انما هي اليهم لا اليه ولا شدة انه ذكر من اولاد اولاد اولادهم كما انه ذكر من انسالهم واعتقابهم وان
كانت جدته محترزا عنها بقيد الذكور فيستحق الموقوف بلا شبهة والحال هذه والله اعلم
* (سئل) * في وقف مسجل ابطاله نائب قاض مستند الى عدم لزومه عند الامام الاعظم فهل
لنائب ولاية ابطاله للمعنى المذكور أم ولاية ابطال خاصة بالقاضي الاصيل * (اجاب) *
قال في البحر الرائق وههنا تنبيه لا بد منه وهو ما المراد من القاضي الذي يملك نصب الوصي والمتولي
ويكون له النظر على الاوقاف قلت هو قاضي القضاة لا كل قاض ثم قال وعلى هذا فقوله في
الاستدانة بماجر القاضي المراد به قاضي القضاة وفي كل موضع ذكره القاضي في امور الاوقاف اه
فهو صريح في ان نائب القاضي لا يملك ابطال الوقف وانما ذلك خاص بالاصل الذي ذكره السلطان
في منشوره نصب الولاية والوصيا وفوض له امور الاوقاف وينبغي الاعتماد عليه وان بحث فيه شيخنا
الشيخ محمد بن سراج الدين الحانوتي لما في اطلاق مثله للتواب في هذا الزمان من الاختلاف والمسئلة
لأنه فيها بخصوصها فيما اطلعنا عليه وكذلك فيما اطلع عليه شيخنا المذكور والشيخ زين
صاحب البحر وانما استخرجها تنقها والله اعلم * (سئل) * فيما اذا وجد دفتر سلطان جديد
ان الطاحونة الفلانية وقف على زيد ثم على اولاده واولاد اولاده ثم وثم واذا انقرضوا كان للعرمين
الشريفيين وكتاب وقف ان زيد اوقف ثلث الطاحونة على اولاد الظهور ودون اولاد البطون
ولا تعرض فيه للثلث الثالث وهذه الحجة الملق بها هذا السؤال بحجة الصق بها السؤال كتب عليه
الجواب فهل يثبت وقف الطاحونة المذكورة جميعها بموجب الدفتر السلطاني وتنع اولاد البنات
بموجب قوله فيه ثم على اولاده الخ الموجب لخراج اولاد البنات كما صرحوا به أم يعمل بهذه الحجة
أم لا يعمل بشئ مما ذكر واذا قلتم بالاخير ولم يوجد في الثلث الثالث تمسك يعمل به شرعا واشتبهت
مصارفها بالحكم فيه * (اجاب) * لا يعمل بمجرد الدفتر ولا بمجرد الحجة لما صرح به علماؤنا من عدم
الاعتماد على الخط وعدم العمل به ككتوب الوقف الذي عليه خطوط القضاة المضايفين وانما العمل
في ذلك بالبينة الشرعية وكيف يعمل بهذه الحجة وهي باطلة من وجوه الاول ان اعتراف الناظر
المذكور على بقيمة المستحقين من اولاد الظهور ولا يجوز ولا يطل حقه الثاني انه جعل الذي يخص
عرفات المذعي المذكور مع من يشركه من اولاد بركة المذكور قيراطا واحدا ونصف قيراط والذي
يخص عبد القادر وابراهيم المذكورين قيراط واحد ونصف قيراط وهذا لا يقول به احد بل هو مخالف
لاجماع المذاهب باسرها اذ لو ثبت دعوى المدعين المذكورين الذين هما عرفات وعبد القادر بالبينة
الشرعية لوجب ان يقسم ريع هذا الثلث على عدد رؤس اولاد الظهور واولاد البطون سوية لا يفضل
فيه الذكر الانثى وذلك يختلف بكثرتهم وقلتهم فمن اين اخذ هذه القسمة التي قسمها حتى اعطى عرفات
ومن يشركه قليلين كانوا أو كثيرين قيراطا ونصفا وعبد القادر وابراهيم بانفرادهما قيراطا ونصفا وبقية
اولاد الظهور اكثر واما قلوا خمسة قيراط فهذه قسمة تخالف اجماع المسلمين فكيف يعمل بها شرعا
والحكم بما خالف الاجماع باطل وهذا الحكم لا يستند فيه الى دليل شرعي الثالث ان أصل دعوى
المدعين غير مسموعة شرعا لجهالة المذعي بقوله وان استحقاق عرفات المذكور مع من يشركه الخ
وقد تقرر ان من جملة شروط صحة الدعوى معلومية المذعي ومذاعاه لنفسه مجبول لا يدرى مقداره
وليس خصما عن غيره الى غير ذلك من الوجوه التي لا تتحقق على اهل العلم فاذا علمت ذلك فالاصل ان
من اثبت بالبينة حقا فهو له فيجب على القاضي أن يطالب اولاد البنات بينة تشهد بعد عاهم لان
استحقاق اولاد الظهور في هذا الثلث محقق واستحقاقهم مقلون فكانوا مدعين والبينة على

مطلب ليس للمتولي ابطال
الوقف ونصب الوصيا
وتولية النظر والامر
بالاستدانة وانما ذلك كله
لقاضي القضاة

مطلب لا يعمل بمجرد الخط

من ادعى فاذا عجزوا عن اقامة البيعة يطلب من الاسترخية فاذا عجزوا واشتبهت مصارف هذا الثلث
 فقد صرح علما بانها تنظر الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من ان قوامه كيف يعملون فيه
 والى من يصرفونه فيبقى على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة شرط الواقف وهو
 المننون بحال المسلمين فيعمل على ذلك واذا لم يعلم كيف كانوا يعملون لايه طي لاولاد البطون شيء
 للشك في استحقاقهم ومع الشك لا يجوز الحكم لهم بشيء هذا وقد اطلعت على ما في ايدى الفريقين من الحجج
 والتسكات فلم اجد ما يسوق للقاضي الحكم بدخول اولاد البنات في هذا الثلث الا البيعة الشرعية
 فليشد القاضي نواجذه على طلبها منهم فان لم يقيموها عنهم وليتبرخ نسبة الإقتحام فيما لا يجوز
 من الاحكام والله سبحانه وتعالى ولي العصمة والتوفيق نسأله الهداية الى سواء الطريق بمنه وكرمه
 وسوانح نعمه والله أعلم * (سئل) * في عقارب يد جماعة تلقوه بالاثون عن ايهم عن جدتهم
 برزالا ان رجل يدعى انه وقف جده مستند اياه موجود بالدقة السلطاني في وقف جده هل يجوز
 وجوده في الدقة السلطاني كاف في ثبوت كونه وقصا ام لا * (اجاب) * جميع الشرع ثلاث البيعة
 والاقرار والنكول لا يجوز الا لطل لانه علامة لا تبني عليها الاحكام والله أعلم * (سئل) * في قسمة
 اهل الوقف هل يجوز ام لا * (اجاب) * ان كانت قسمة تلك فهي باطلة وان كانت قسمة تناوب تجوز
 صرح به في الفتاوى الحلبية وفي الاسعاف ما يؤيده والله أعلم * (سئل) * في أرض وقف
 على الذرية هل يجوز ان تقسم قسمة حفظ وعمارة ليعمر كل ما يميزه لنفسه لاقسمة تلك أم لا
 * (اجاب) * صرح في الاسعاف ان اهل الوقف لو قسموا الوقف بينهم ليزرع كل واحد نصيبه يار
 وقد ذكر استاذنا شهاب الدين الحلبي رحمه الله تعالى في فتاواه ان قسمة التناوب فيه جائزة
 واستشهد له بمسئلة الارض المذكورة وفي القضية ضبعة موقوفة على الموالي فلهم قسمتها قسمة حفظ
 وعمارة لاقسمة تلك فيجمل ما في الخصاص والمتون والشروع من عدم جواز قسمة الوقف على قسمة
 التملك لاقسمة الحفظ والعمارة توقيفا بين الكلامين والله أعلم * (سئل) * في ناظر وقف وكل رجلا
 باجارة مستغل الوقف وقبض اجرته ودفعها له ففعل وعزل الناظر هل للناظر الجديد ان يدعى على
 الوكيل بما قبض أم لا وهل اذا أسكر المعزول ايصال القلة اليه يقبل قوله أم لا * (اجاب) *
 قد تمتر رخصة توكيل ناظر الوقف مطلقا وناظر القاضى اذا اعمه وقبول قول الوكيل في دفع ما قبضه
 لوكله مع يمينه فلا عبرة بانكار المعزول والقول قول الوكيل في الدفع يمينه لان الوكيل امين وقد أخبر
 عن ايصال الامانة فقبل قوله بيمينه والله أعلم * (سئل) * في اصل وقف منه دم جذرانه واستفتيته
 سلمه ناظر وقته رجل يعمره بماله وينتفع به سكا واسكا باجارة معلومة في كل سنة فقتله المستأجر وبنى
 فيه بناء حتى صار دار غربة فزاد انسان عليه من غير زيادة الاجرة في نفسه هل تقتضى الاجارة أم لا
 * (اجاب) * قال في البحر نقلا عن المحيط وغيره حانوت وقف وعمارة ملك رجل ابى صاحب
 العمارة ان يستأجره باجر مثله ينظر ان كانت العمارة لورفعت يستأجر باكثر مما يستأجر صاحب
 العمارة فكيف رفع العمارة ويؤجر من غيره لان القصصان عن اجر المثل لا يجوز من غير ضرورة وأن كان
 لا يستأجر باكثر مما يستأجره لا يكلف ويترك في يده بذلك الاجرة لان فيه ضرورة اه والله أعلم
 * (سئل) * في أرض وقف بيد جماعة اتخذوها كروما ويؤدون على عدد الاشجار قدرا من المال
 والا نقيت الاشجار وصارت الارض ملء تزرع وتستغل في كل سنة والمتكلم عليها يطلب القسم
 لكونه أنفع لجملة الوقف هل ذلك للضرر البين على الوقف أم لا * (اجاب) * نعم له طلب القسم لكونه
 أنفع للوقف وقد ترادفت كلمة العلماء فاطبة على ذلك وصرحوا بانها يبقى بكل ما هو أنفع للوقف ولا قائل
 بذلك وقد صارت الارض ملء تزرع وتستغل في كل سنة لانه يؤدي الى الضرر الكلي على الوقف
 ولا قائل به والله أعلم * (سئل) * في أرض وقف بأيدي من اربعين شعدة لكل قدر منها في يده من

مطلب ادعى رجل عتارا
 يد جماعة انه وقف جده
 مستند الى دقة سلطاني
 مطلب لا يجوز قسمة الوقف
 قسمة تلك
 مطلب يجوز قسمة الوقف
 للحفظ والزراعة

مطلب لو ادعى وكيل الدائر
 باجارة مستغل الوقف دفع
 الاجرة له فالقول له بيمينه

مطلب دفع الناظر اصطلح
 وقف منه دم ليعمره ويسكن
 فيه باجرة معلومة ففعل ثم
 زاد انسان عليه

مطلب أرض وقف بيد
 جماعة اتخذوها كروما
 ويؤدون على عدد الاشجار
 قدرا من المال ثم نقيت
 الاشجار والمتكلم يطلب
 القسم

قديم الزمان ادعى احدهم على آخر أن مقدار ارضه دون ارض الآخر يريد أن يقاسمه في ذلك هل له ذلك أم لا ويقي القديم على قدمه * (اجاب) * ليس له ذلك ويقي القديم على قدمه ولا يعطى المتدعى شيئا مما في يد الآخر اذ ذلك وان كان زائدا فتدعي يكون معنى رآه المتكلم على الوقف والاصل الصحة والله اعلم * (سئل) * في رجل وقف وهو بحال الصحة منحزا وقفا على نفسه ثم من بعده على ولده محمد وعلى من سيحدث له من الذكور والانات على الفريضة الشرعية اما الاناث فلهن الاستحقاق بالوقف اذا كن خاليات من الازواج فاذا تزوجن سقط حقهن وكلتا تأمين عادهن وليس لاولاد البنات من هذا الوقف حق ثم من بعدهم على اولادهم واولاد اولادهم ونسلهم وعقبهم ابدامتناسلا وادائما ما تعاقبوا طبقة بعد طبقة بشرط الواقف المذكور شروطا في وقفه هذا منها ان يكون النظر في وقفه هذا لنفسه مدة حياته ثم من بعده للارشد فالارشد من الموقوف عليهم الى ان قال واذا انقرض الموقوف عليهم عن آخرهم ولم يبق منهم نسل ولا عقب كان ذلك وقفا على اقرب عصبات الواقف واذا انقرض عصبات الواقف ولم يبق منهم احد كان وقفا على مصالح حرم سيدنا الخليل عليه الصلاة والسلام مات محمد في حياة ابيه الواقف بعد ان احدث الله له ثلاث بنات فتزوجن واحدث الله لهن اولادا فهل يصرف ريع الوقف لهن ام لاولادهن ام لعصبة الواقف ام لحرم سيدنا الخليل عليه الصلاة والسلام ام لغير ذلك وهل يجري شرط القائم في النظر كما يجري في الصرف ام لا وهل لحل تناوله من ريع الوقف وجه ما الحكم في ذلك او ضحو النالجواب مفصلا معلا * (اجاب) * اعلم انه قد قام بكل من المذكورين مانع من الصرف اما بنات الواقف فلسقوط حقهن بالازواج واما اولادهن فلسقوطهن من الوقف بقول الواقف وليس لاولاد البنات من هذا الوقف حق ولو قدرنا عدم هذه الجمل من كلامه والباقي على حاله فكذلك لا يصرف لهم مع وجود ادعائهم لان مراعاة شرطه لازمة فيه وهو انما جعل لاولادهم بعدهم فلا يصرف لهم مع وجودهم وكذلك نقول في عصبة الواقف وجهه حرم سيدنا الخليل فاذا كان كذلك فالصرف الى الفقراء كما صرحوا به في كثير من الفروع المساوية لهذه الواقعة قال في الاسعاف ولو قال على ولدي هذين فاذا انقرضافعلي اولادهما ابدامتناسلا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل اذا انقرض احد الولدين وخلف ولدا يصرف نصف الغلة الى الباقي والنصف الآخر يصرف الى الفقراء فاذا مات الولد الآخر تصرف جميع الغلة الى اولاد اولاده لان مراعاة شرطه لازمة في الوقف وهو انما جعل لاولاد الاولاد بعد انقراض البطن الاول فاذا مات احدهما يصرف نصف الغلة الى الفقراء وفي فتاوى شيخنا العلامة الشيخ محمد بن سراج الدين الحانوفي في مثل هذه الواقعة صرح بالصرف الى الفقراء مستدلا بما نقلناه عن الاسعاف قائلا والمسؤل عنه مساو لهذا يعني فكان النص فيه نصافي مساويه فصح الاستنباط ومثل ما في الاسعاف في الخمانية والخالصة والبرازية والتارخانية وغالب كتب الفتاوى والشروح المطولة فاذا علمت ذلك وان الصرف امتنع بجهة الشرط وصار الحق فيه للفقراء وكن هن وازواجهن بصفة الفقراء علمت جواز الصرف اليهن والى ازواجهن واولادهن بجهة كونهن من الفقراء وخصوصا والوقف منجز في الصحة غير مضاف الى ما بعد الموت فليس من باب الوصية وقد صرحوا في مثله بجواز تناول اولاد الواقف الفقراء منه قد دبر واما مسئلة النظر فلا شك انه للارشد منهن بلا شبهة اذ شرطه للارشد فالارشد من الموقوف عليهم ولا شبهة في كونهن من الموقوف عليهم وان قام بهن مانع عن الصرف وكذلك اذا زال المانع استحقيق بالشرط المتقدم وهذا ظاهر لا غبار عليه والله اعلم * (سئل) * في دكان وقف وضع رجل يده عليه مدعيها فيه الملك بالشرع من زيد وبني علي ظهره يتنا وفي جوفه بني بتر وانتفع بالدكان وبظهره وجوفه مدة سنين ثم اثبت وقفه ناظره لى الحاكم الشرعي بالهيئة الشرعية حسبا وجد في كتابه المسجل بالمسجل المحفوظ وحكم به الحاكم الشرعي ورفع يده واضع

مطلب ارض وقف بايدى
مزارعين ادعى احدهم ان
مقدار ارضه دون ارض
الآخر
مطلب وقف على نفسه ثم على
ولده وعلى من سيحدث له من
الذكور والانات اذا كن
خاليات من الازواج ثم على
سيدنا الخليل والان لم يوجد
الانات ابن متزوجات ولهن
اولاد

اذا وضع رجل يده على دكان
وقف مدعيها الملك وبني علي
بظهره وفي جوفه ثم ثبتت
وقفه يتنازعه الابرة

البد المذكور عنه هل تلزمه اجرة المثل لذلك في مدة وضع يده عليه ويهدم بناؤه أم لا * (اجاب) *
 ثم تلزمه اجرة المثل اذ منافع الوقف مستحقة من يد المولى من يد المولى ولو لم يضر بالوقف
 فان شتره فهو واعى الباني المضيع لما له فليترص الى اتهايمه وعليه اجرة المثل للوقف على اختيار
 المتأخرين وفي بعض الكتب لناظره تلك البناء بادل القيمة للوقف، نزوعا وغيره من زرع مال الوقف بمثله
 صرح في الاشياء والبطائر وكثير من الكتب والله اعلم * (سئل) * في تقرير الوظائف والعزل
 عنها هل ذلك للقاضي ام للمولى الذي لم يشترط له الواقف ذلك * (اجاب) * تقرير الوظائف للقاضي
 لا للمولى الذي لم يشترط له الواقف لانه تصرف في الموقوف عليهم بغير شرط الواقف وذلك لا يجوز
 بخلاف ما اذا شرطه الواقف له كما صرح به في البحر اخذ اعمام في الفتاوى الصغرى والله اعلم
 * (سئل) * في رجل وقف عقارا على اولاده واولاد اولاده ثم وثم ومن بجلة الوقف دارود كان
 ادعى رجل بطريق الوكيلة عن ابيه ورجل آخر بالاصالة عن نفسه لدى نائب الحكم على وكيل احد
 المستحقين في اجارة دار الوقف بانه اجر الدار ونصف الدكان بما يمانية غروش وان الاصيل والموكل
 يستحقان في الغلة الربع وبطالبان وكيل الاجارة المذكور بترشين منها فاجاب الوكيل بان خليلا
 لرجل من ذرية الواقف كان قد منع الاصيل والموكل من ربيع الوقف بحكم نائب الحكم به دد عوى
 صحيحة ثم احضر المدعيان شاهدين شهدا ان الاصيل واخوته اولاد ابراهيم وان الموكل من ذرية
 الواقف فخكم نائب الحكم باستحقاقه ما ربح الوقف وامر الوكيل بدفع ما يخص الاصيل والموكل ومن
 يشركهما من الاجرة المذكور وهو قرشان فهل ذلك صحيح أم لا * (اجاب) * هو غير صحيح لان
 وكيل اجارة الدار والدكان لا يصلح خصما لمن يدعى استحقاقا في الوقف لانه ليس بماركل فيه وفي جامع
 الفصولين وكيل اجارة الدار اذا ادعى الساكن انه يعمل الاجرة لموكله وبرهن بوقف ولا يحكم بقبض
 اجر حتى يحضر الغائب بل ولا المستحق يصلح خصما لمستحق آخر والدعوى في اثبات الوقف والمالك
 للمدعى انما هي على ماطره لا على وكيله في اجارة أو قبض غلة أو عمل من اعمال الوقف فكيف تسمع
 الدعوى على وكيل احد المستحقين في اجارة دار الوقف ويقضى للمدعى وشرط صحة القضاء مفقود
 وهو الخصم المقضى عليه وايضا شهادة الشاهدين بان الاصيل واخوته والموكل من ذرية الواقف لا تنكفي
 حتى تبين اذان البنت لا يدخل مع اب الدرية لطلق النسل فلا يصح حتى تبين بان لا يتخلل فيه اثني
 ولا تنكفي الشهادة بانه من ذريته كما لا تنكفي الشهادة بانه من قرابته حتى يفسر والقربة والعجب من
 امره بان يدفع ما يخص الاصيل والموكل ومن يشركهما والحال ان من يشركهما لم يسأل الدفع ولم
 يدع الاستحقاق وهو مقضى له وايضا الوكيل عن ابيه لم يظهر من عبارة الحاكم هل هو وكيل بقبض
 استحقاقه أو بدعوى استحقاقه فان كان الاول وهو الظاهر من قوله وأمر الوكيل بدفع ما يخص
 الاصيل والموكل ومن يشركهما وهو قرشان لا يصح كونه مدعيا لاستحقاقه في الوقف لانه وكيل
 في مجرد القبض وهو خصم فيه لاني اثبات استحقاقه فافهم والله اعلم * (سئل) * في وقف أهلي
 وقفه ابو الوفا على نفسه ثم على اولاده الذكور والامهات تعاقبت عليه نظاره بصرفون ربعه بين اولاد
 الظهور والبطون للذكور مثل حظ الانثيين ناظر ابعده ناظر مدة تزيد على مائة واربعين سنة الى أن تولى
 عليه الا ناظره صرف على اولاد الظهور والبطون كما جرت عليه النظارة من قبله مدة تزيد على عشر
 سنوات اتساعا لما هو في كتاب وقفه المسجل في السجل المحفوظ فخرج الا من الصرف على اولاد
 البطون منكر كون الوقف صادرا عن ابي الوفا المزبور ومدعيان الوقف من قبيل الشرفي يونس
 عم ابي الوفا المزبور وانه خاص بالذكور دون الاناث واولادهن وأبرز من يده لدى نائب الحكم حجة
 عليها تنافذ القضاء الماضي واحدا بعد واحد ام مكتوب أن الشرفي يونس وقف الاماكن المذكورة
 على نفسه ثم على ولدى اخيه ابي الوفا وشقيقة ابي البقا وولده ابي السعادات ثم على انسا لهم الذكور

مطلب تقرير الوظائف
 للقاضي لا لناظر الا اذا
 شرط الواقف له ذلك

مطلب الوكيل في اجارة
 الوقف ليس خصما للمدعى
 الاستحقاق

مطلب وقف تعاقبت عليه
 نظاره واحدا بعد واحد
 وهم بصرفون لاولاد الظهور
 والبطون والا ن يدعى
 ناظره ان الوقف على الذكور
 بمجرد حجة

دون الاناث فترتب بوجه وكيل شخص من اولاد البطون في قبض استحقاقه فسكت الوكيل
ولم يبد دفعاً فكتب نائب الحكم للنظر بحجة يمنع اولاد الاناث بمجرّد الحجّة المقررة لديه ومن جملته
ما كتب به اعترف يعنى نائب الحكم الوكيل أن وقف الشرفي يونس مختص بالذكور ولا شيء للاناث
ولا لاولادهن بموجب شرط الواقف المحكي والمشروح في الحجّة المذكورة ولم يكن بيد الناظر كتاب
وقف ثابت بذلك ولا اقام بينة تشهد على ما ادّعاء فحكم نائب الحكم في وجه الوكيل المذكور بمجرّد
الخط بانه وقف يونس وانه خاص بالذكور دون الاناث واولادهن عملاً بمجرّد الحجّة المقررة لديه وكتب
له بذلك حجة وانه سري حكمه الواقع على الوكيل المزبور على من يوجد من ذرية الاناث مع اللابان
الواحد منهم خصم عن الباقيين فهل حكم القاضي عليهم جميعاً بمجرّد هذه الحجّة صحيح ام غير صحيح ويعمل
بكتاب الوقف الماوجود المسجل بالسجل المحفوظ ولا يصرف النظر عليهم بما وافقته ولا يعمل بمجرّد
الحجة التي تناقض ذلك * (اجاب) * الحكم بمجرّد الحجّة لا يصح لاسيما مع صرف النظر السابقين
الموافق الكتاب الوقف المسجل في السجل المحفوظ فقد صرح في الذخيرة بانه اذا اشبهت مصارف
الوقف ينظر الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من ان قوامه كيف كانوا يعملون فيه والى من
يصرفونه فينبى على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة شرط الواقف وهو المظنون
بعمال المسلمين فعمل على ذلك اه وفي كتاب الوقف للخصاف وهذه الاوقاف التي تقادم امرها وابات
الشهود عليها فاما كان لها رسوم في دواوين القضاة وهي في ايدي القضاة اجريت على رسومها الموجودة
في دواوينهم استحسنوا وقد سئل بعض العلماء عن هذه المسئلة فاجاب بقوله اذا وجد شرط الواقف
فلا سبيل الى مخالفته واذا فقد عمل بالاسم تقاضاة والاستمارات العادية المستمرة من تقادم الزمان
والى هذا الوقت اه وقد صرحوا بانهم يحمل حال المسلم على الصلاح ما يمكن فيجب ان يحمل حال من
سبق من النظر على انهم كانوا يفعلونه على موافقة شرط الواقف ولا يحمل فعلهم على المخالفة لانه
فسق فيه بعد عن المؤمن وهذا ظاهر ولا شبهة في خلال الحجّة التي كتبها نائب الحكم لانه جعل وكيل
المستحق في الوقف بقبض استحقاقه خصماً فيما ليس وكيله فيه وهو اثبات وقف عن الشرفي يونس
وابتال كونه عن ابي الوفاء واختلاف المصارف ومنع الاناث واولادهن فهو واشبهه بوكيل قبض
غلة الدار من ساكنهم ازيد المستأجر اذا ادعى المستأجر انهم املكه واقام عليه بينة انهم املكه فانه
لا يكون خصماً في ذلك اجماعاً ولا يتخذ الحكم على الموكل لان الوكيل ليس خصماً في ذلك فكيف يسرى
الحكم عليه وعلى سائر من يوجد من ذرية الاناث مع اللابان الواحد منهم خصم عن الباقيين ما هذا
الاجهل عظيم نعوذ بالله تعالى من الزيف والضلال وتبرأ الى الله تعالى عن جهل الجهال والله اعلم
* (سئل) * في ارض وقف معدة للزراع بالحصّة مات من ارضها عن ابنين وبنات وابن ابن فاخذ
ابن الابن يزرعها بالحصّة كما كان جده يفعل مدة تبلغ اربعين سنة بعد ترك البنين لاراعتهما باختيارهم
والا تيريدون رفع يد ابن الابن عن مزارعتهما هل لهم ذلك مع تركهم الاختيارى هذه المدة أم لا
* (اجاب) * ليس لهم ذلك فقد صرحت علماؤنا بان حق المزارع يسقط بترك الارض اختياراً
في الارض التي هي بالحصّة سواء كانت ارض وقف أو ارض بيت المال ولا يجري فيها الارث
والله أعلم * (سئل) * في رجل استلم من مهر ابنته خمسة وأربعين قرشاً ثم فرغ لها عن نصف
ارض وقف فخرجة بيده نظير المبلغ المذكور هل يصح ان تكون ارض الوقف عوضاً عما استلمه
ام لا * (اجاب) * لا يصح ذلك والحال هذه اذا اعتياش بارض الوقف المحكوم به لا يجوز
لزواله بالحكم عن ملك الواقف لا الى مالك فلا يجوز ان يكون عوضاً عما استلمه من مهر ابنته والله أعلم
* (سئل) * في اما كن متعده تعددت الباعة فيها واحد بعد واحد ومضى على بيع البائع
الاخير منها مدة سنين والا تادى هذا البائع انها اوقفت على جماعة معلومين من قبل جدهم فلان

مطلب مات مزارع ارض
الوقف عن ابنين وبنات
وابن ابن فصار ابن الابن
يزرعها كما كان جده لا تنزع
من يده

مطلب فرض لابنته عن
أرض الوقف في مقابلة
ما استلمه من مالها

ابن فلان هل تسمع دعواه بعد بيعه أم لا وهل يستوى الحال بين أن يكون البائع وكيلًا أو أصيلاً
(أجاب) • لا تسمع كما نص عليه أكثر علماءنا قال قاضي خان رجل باع عقاراً ثم ادعى أنه باع
ما هو وقف اختلف المتبايع فيه والصحيح أنه لا تسمع وفي الزيلعي لا تقبل وهو أصوب وأحوط وفي
فتح القدير من باب الاستحقاق باع عقاراً ثم رهن أنه باع وهو وقف لا يقبل لأن مجرد الوقف لا يزيل
المالك وفي التارخانية ولو باع عقاراً ثم رهن أنه باع وهو وقف لا يقبل وفي المصول العمادية رجل باع
داراً ثم ادعى أنه أكلت وقفاً فإن أراد تخليف المدعى عليه ليس له ذلك لأن التخليف يعند صحة الدعوى
ودعواه لا تسمع وإن أقام البيعة على ما ادعى اختلفوا فيه قيل لا تقبل لأنه تناقض وقيل تقبل ثم قال
وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل أن كان الوقف على قوم باعياهم لا تقبل البيعة بدون الدعوى
عند الكل وإن كان على الفقراء أو المسجدين عندهما تقبل وعند أبي حنيفة لا تقبل وذكر رشيد الدين
هذا التفصيل وحسب كذا فصل الإمام الفضلي وهو المختار وهو أقوى أبي الفضل الكرماني والمقل في
المسئلة متفقين ولا شبهة أن الوكيل في البيع أصيل في حقه فلا فرق في ذلك بين أن يكون وكيلًا
أو أصيلاً وإذا أطلقوا الجواب في المسئلة ولم يفرقوا بينهما وهذا لا يخار عليه والله أعلم • (سئل) •
فما إذا قرّر المتولي في وظائف الأوقاف هل يسبح مع وجود القاضى أم لا • (أجاب) • بما في
الأشياء والنظائر القاعدة السادسة عشر الولاية الخاصة أقوى من الولاية العامة وتقرع عليها
قرعاً ثم قال وعلى هذا لا يملك القاضى التصرف في الوقف مع وجود ناظر ولو من قبله اهـ وقال في
البحر في الفتاوى الصغرى إذا مات المتولي والواقف حتى قال أى في نصب قيم آخر إلى الواقف لا إلى
القاضى فإن كان الواقف ميتاً فوصيه أولى من القاضى فإن لم يكن أوصى إلى أحد فالأى في ذلك
إلى القاضى اهـ فأفاد أن ولاية القاضى متأخرة عن المشروط له ووصيه ويستفاد منه عدم صحة تقرير
القاضى في وظائف الأوقاف إذا كان الواقف شرط التقرير للمتولى وهو خلاف الواقع في القاهرة
في زماننا وقبله بسير اهـ كلام البحر في النهر وظاهره أنه لو كان يعنى المستحق للوقف ناظر أم لا الإجابة
والدعوى فإن أبى أصحابنا الحكم بنى حمل له ولاية الإجارة مع عدم إباحته بحكم الولاية العامة جزم
في الأشياء والنظائر بما ليس له ذلك أخذاً بما أفتى به الشيخ قاسم من أنه لو شرط التقرير للناظر
ليس لغيره ولاية ذلك ولو كان قاضياً ويبدل عليه ما في الفتية القاضى لا يملك التصرف في مال اليتيم مع
وجود وصيه ولو كان منصوبه اهـ وفي البحر شوش الجواب في مثله الإجارة والحاصل أن المسئلة
بخصوصها لا نص فيها ولكن القاعدة المشهورة وهي الولاية الخاصة الخ تنطبق بأن الناظر المشروط
له التقرير لو قرّر شخصاً فهو المعتبر دون تقرير القاضى إذا يملك ذلك معه أم لا ولم يشترط له ذلك فلا ولاية
له في التقرير فلا تشبه القاعدة كما هو المفهوم من قولهم إذا كان الواقف شرط التقرير للمتولى ومقاهيم
التصانيف معمول بها فإذا رُفع المصة في ذلك يجيب بأنه إن كان الواقف شرط له التقرير في الوظائف
فتقريره هو المعتبر لا تقرير القاضى فإن لم يشترط له فالمعتبر تقرير القاضى والله أعلم • (سئل) •
في واقف نص في كتاب وقفه على أن تقرير الوظائف للناظر بقوله يقتر الناظر فهل يكون التقرير
المذكور للناظر أم لا • (أجاب) • ولاية القاضى في تقرير الوظائف متأخرة عن الناظر
المشروط له التقرير من الواقف فلا يسبح تقرير القاضى معه والله أعلم • (سئل) • في وقف
صورته إنشاء الواقف وقفه هذا على ولده الصغير حسن وعلى من سيحدث له من الأولاد المذكور خاصة
دون الإناث ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على نسائهم واعتبارهم المذكور دون
الاناث على أن من مات منهم من أولادهم وأولادهم عن ولد أو أسفل منه انتقل نصيبه إلى ولده أو
الأسفل منه وعلى أن من مات من أولادهم وأولاد أولادهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب
عاد نصيبه إلى من هو في درجته يقدمهم في ذلك الأقرب فالأقرب للمتولى وعلى أنه من مات منهم ومن

مطلب في رجل باع عقاراً
ثم ادعى أنه وقف

مطلب التقرير في وظائف
اوقاف الى مالم يشترط
اله اقرب للمتولى ذلك

مطلب التقرير في الوظائف
للمتولى المشروط له ذلك
ثم للقاضى

مطلب في صورة وقف

أولادهم وأولاد أولادهم وأنسابهم قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف وترك ولداً أو اسفل
منه استحق ذلك المتركة لها كان يستحقه والده أن لو كان حياً وقام مقامه في الاستحقاق فإذا
انقرض الذكور على هذا الترتيب المذكور عاد ذلك وقفاً لغيره على أولاد الاناث ان كن موجودات
فان لم يكن فعلى الموجود من أولادهن وذرياتهن ونسلهن وعقبهن على الشرط والترتيب المذكور
اعلاه فإذا انقرضوا عن آخرهم وخلت الارض منهم ولم يبق لهم نسل ولا عقب عاد وقفاً على سبط
سيدنا خليل الرحمن صلى الله على سيدنا وعليه وسلم فان تعذر الصراف على السبط المذكور عاد ذلك
وقفاً على الفقراء والمساكين من ائمة محمد صلى الله عليه وسلم فحدث للواقف ولداً اسمه محمد ثم مات اخوه
حسن المذكور ونصرته محمد المذكور في جميع الوقف ثم مات محمد عن بنت ثم ماتت البنت عن ابن
اسمه محمود وعن بنت اسمها صفية ثم مات محمود عن ابن اسمه محمد ولصفيه ابن اسمه صالح في رتبة محمد
المذكور اذ هم بهذه الصورة ابن ابن بنت ابن بنت وقد استقل محمد المذكور بالوقف ومنع عنه
صفية وابنها عنه فهل لا استقلال له به ومنعه لهما عنه وجد أم لا وجه لذلك وما وجه استحقاق بنت
محمد ابن الواقف الذي ترتب عليه استحقاق أولادها وأولاد أولادها مع قول الواقف واعقابهم
الذكور وقوله فإذا انقرض الذكور على هذا الترتيب وقد كنتم اذ كنتم الحكم في ذلك وعالمهم بما تنافس
فهمه عن بعض الناس فالمسئول الآن ايضاح ذلك ليزول الوهم * (اجاب) * اما استقلال
محمد بن محمود بالوقف دون عتمته فلا يسمي بالمفهوم فاهم خلفه عن هو بفروع الفقه المستنبطة من
اصوله عالم وان سبق الى فهمه انه ذكر ان ذكراً فقد فاته ان جدته المدلى بها انثى واذا اعتبرنا الذكورية
قيداً للاباء والابناء فلا استحقاق لها ولا لابنها ولا لبنتها ما هي فليكون انثى وكذا بنتها واما ابنتها
فليكونه ابن انثى واذا لم تستحق هي ولا ابنتها ولا بنتها فن انثى يأتى استحقاق ابن ابنتها محمد والشرط
اتصال نصيب من مات من اهل الوقف من ولداً أو اسفل منه له وليس على هذا الزعم الذي سنبين
فساده محمود وصفية واتهم ما من اهل الوقف وعلى هذا الزعم الفساد يكون الوقف بلجهة السباط
لانقطاع الذكور المنسوبين الى الواقف اذ محمود ليس منسوباً اليه وانما هو منسوب لابي له وابوه ليس
من ذرية الواقف بل هو اجنبي عنه ولو اعتبرنا هذا الزعم صرف الوقف الى السباط موت محمد ابن
الواقف لكان انظرنا انظر اصولنا موافقا لغرض الواقف وهو ان العام نص في افراده وبعبارة
الخاص فيمنع ان كان متأخراً عنه فنظرنا الى قوله واعقابهم الذكور فرأينا مقتداً على قوله
على ان من مات منهم ومن أولادهم وأنسابهم عن ولداً أو اسفل منه انتقل نصيبه الى ولده أو الاسفل
منه فنسبناه به فاعطينا بنت محمد الذي هو ابن الواقف استحقاقاً ايها عسلاً بهذا العام المتأخر
اذ لا يشك شاك في دخولها تحت قوله على ان من مات منهم الخ اذ محمد منهم وبنته داخله في سمي الولد
اذ هو اعم من الذكر والانثى ولولا هذا الاعتبار لم يكن لاستحقاقها وجه وبه كانت تقطع هذه الجهة
لان الوقف والحال هذه يكون على الذكور من أولاد الذكور وعوت محمد انقطع الذكور من أولاد
الذكور والجهة الثانية التي هي جهة أولاد الاناث ان لم تكن فعلى الموجود من أولادهن معدومة
فتمين للسباط على هذا الاعتبار لكان انظرنا الى اعتبار المتأخر من الشروط كما صرح به الامام الخفاف
أولينا عنان الاعتبار بما تقدم خصوصاً وغرض الواقف اختصاص الوقف لمن ينسب اليه او لامن
كل جهة فإذا تعذر فلن ينسب اليه بجهة ما يؤيده قوله في آخره فإذا انقرضوا عن آخرهم وخلت
الارض منهم ولم يبق لهم نسل ولا عقب عاد ذلك وقفاً لغيره على سبط سيدنا خليل وبقاى بنت محمد بقرى
النسل فلا يصرف للسباط معها وإذا استحق أولادها وأولادهم وصفيه وانقسم عليها ما صفة
لعدم اشتراط مزية الذكور عوت محمود انصرف حصته لولده فقط عسلاً بقوله على ان من مات منهم ومن
أولادهم الخ ولو اعتبرنا قيد الذكورية في الاباء والابناء شرطاً فيهم للاستحقاق لزم استحقاق ابن ابن
بنت بنت بنت ابن الواقف وان سقطت بنت البنت المتخللة وحرمان بنت ابن الواقف وهو لا يوافق

غرض الواقف وقد صرحوا بوجوب مراعاة غرضه حتى نص الاصوليون ان الغرض يصلح مخصصا
وقد كان عرض على هذا السؤال مرة وليس بصحية فيه ذكرنا ثبت بانحصار الوقف في محدد
لعدم المزاحم وكذا انتهى الشيخ حسن الشربلاني وتقدمه على جهة السقاط ولم يتعرض بلجهة صفية
لعدم ذكرها فلا يتوهم اختصاصه بالوقف دونه ذلك وكيف وهي اقرب للواقف منه وقد قال
يقدمهم الاقرب فالاقرب للمتوفى فاذا اعتبر الاقرب فالاقرب للمتوفى فاعتباره الاقرب فالاقرب
اليه اولى ولولا قوله على ان من مات منهم ومن اولادهم الخ لم يجلب سهم او اما قوله فاذا انقضى المذكور
على هذا الترتيب المذكور منه اذ انقضى واهم واولادهم وانما لهم واعتبارهم على ما سبق
من الترتيب المشروط وقد ذكر في شرطه ان من مات منهم ومن اولادهم وانما لهم عن ولده واسفل
منه اسفل نصيبه الى ولده أو الاسفل منه فهذا هو الترتيب المذكور فتأمل ترشد ومن تأمل فيما قلناه
وراعى الانصاف وباب الانصاف ظهر له الحق الذي لا يحيد عنه والرجوع الى الحق خير من
التقاضي في الباطل والحق احق أن يتبع والله أعلم * (سئل) في وقف حكمكم حكمي
أو غيره بلزومه بعد استيفاء شرائط الحكم من وجود المذعي الشرعي والمذعي عليه كذلك هل حكمكم
آخر حكمي أو غيره أن يحكم بنقصه وجوازيه للواقف أو غيره أم لا وهل اذا كان في كتاب الوقف
ما يصح باعتباره الحكم بنقصه وكان الواقع في نفس الامر ما لا يصح معه النقص كما شرح ولم يكتب
ذلك فيه وقامت بينه شرعية عليه من بيع وفحوه * (اجاب) * بعد أن حكم بالردوم على وجهه
حكم شرعي لا يسيل الى ابطاله ونقصه لان ذلك الواقف زال عنه بالقضاء لا الى مالك وهو بعده لازم
نافذ ماض لا يرد عليه انتفاض بلونقصه حكم بناء على انه لم يقع فيه حكم حكمكم بالردوم ثم تبين انه وقع
فيه ذلك بالبرهان الواضح البيان لعنا الحكم فيه بالبطالان وعاد الوقف على ما كان كما كان وانتقض
جميع ما ترتب عليه من بيع وفحوه بالاجماع وقد صرحوا بان الاعتبار في الشروط لما هو واقع لما
كتب في مكنوب الوقف فلما اقيمت بينة بما لم يوجد في كتاب الوقف عمل به بل لا ريب وذلك لان المكتوب
خط مجزئ ولا عبرة بمجزئ الخط ولا عمل به بل هو خارج عن حيز الشرع الشريف والاعتبار لما قامت
به البينة ومن المصريح به عند علمائنا ان الدفع يصح بعد الحكم كما يصح قبله على الصحيح المقتضى به ودعوى
الواقف أو الناظر للردوم بحكم حكمكم شرعي على وجهه بعد الحكم بالبطالان دفع وهو مقبول كما شرعنا
وغيره مما لا شبهة فيه والله أعلم * (سئل) في وقف لم يحكم بلزومه حكمكم اذا بيع وحكم بصحة
بيعه قاض يصح ويكون ابطاله أم لا * (اجاب) * نعم يصح ويطل الوقف كما في غالب كتب
المذهب وطريق القضاء بلزومه كما في الحاشية أن يلم الواقف ما وقفه للمتولى ثم يريد الرجوع فينازع
المتولى بعدم التزوم ويختصمان الى القاضي فيقضي بلزومه فاذا فصل كذلك فليس للقاضي ابطاله
واذا لم يكن كذلك ابطاله اذا الحكم بالردوم الوقف بلا منازع لا يوجب لزومه قال في البحر نقل عن
البرازية اما اذا بيع الوقف وحكم بصحته قاض كان حكما بطلان الوقف اه ثم قال بعده قلت انه
في وقف لم يحكم بصحته ولزومه بدليل قوله في الخلاصة ان لم يكن محجلا أي محكوما به وقيامه فيه
والله أعلم * (سئل) فيمن وقف عقارا كاملا ومشا عاصفة واحدة وكتب الموقوف في كتاب
الوقف وحكم الحاكم المشار اليه اعلاه بصحته ولزومه بعد تقدم دعوى صحة شرعية صدور ذلك
وردا الجواب عنها فهل هذا حكمكم بالصحة والتزوم أم لا بد من بيان الدعوى والمذعي عليه والحادثة
والحكم الشرعي وهل اذا باع القاضي شيئا من عقار هذا الوقف يكون حكما بابطال جميع الوقف أم
بما باعه * (اجاب) * الاصل الصحة واستيفاء الشروط مطلقا في الوقف والمذعي لا يحيط به الا علم الله
أعالي فاذا اوزع في صحته واستيفاء شرائطه فالقول لمذعيهما وبيع القاضي ان كان على وجه الاستبدال
المستوفى شرائطه يصح والا لا والاصل ايضا في الاستبدال استيفاء شرائطه على ما لا يجوز من القن الذي
هو الاصل في المومن ولا يكون بيعه حكما بابطال جميع الوقف اذ لا وجه له والله أعلم * (سئل) *

مطلب الحكم بالردوم الوقف
بعد استيفاء شرائطه لا يسيل
الى ابطاله

مطلب الدفع يصح بعد الحكم
كما يصح قبله
مطلب بيع الوقف قبل
الحكم بلزومه ابطاله

مطلب لوجوده في كتاب
الوقف وحكم بصحته ولزومه
بعد دعوى صحة كان حكما
ولا يشترط بيان الدعوى
والمذعي عليه والحادثة

في الوارث القاضى لو ارث الوقف بيع الوقف الذى لم يحكم بلزومه حكما على وجهه بان لم يقع بعد حادثة
من خدمه شرعى على خدمه شرعى فباع الوارث الوقف هبل يصح أم لا * (اجاب) * نعم يصح
قال في مجمع الفتاوى وفي فتاوى صدر الاسلام القاضى اذا أطلق بيع وقف غير مسجل ان أطلق
لوارث الواقف يكون ذلك منه حكما بطلان الوقف ويجوز البيع وان أطلق لغير وارثه لان الوقف
لو بطل يعود الى ملك وارث الوقف ويباع بالغير لا يجوز وفي الخلاصة واما اذا أطلق القاضى واجاز
بيع وقف غير مسجل هبل يوجب نقض الوقف اجاب الشيخ الامام ظاهر الدين انه لو أطلق لوارث
الواقف يجوز البيع ويكون حكما بنقض الوقف وان أطلق لغير الوارث فلا انتهى ومثله في كثير من كتب
علمائنا والمراد بقواهم اذا لم يكن مسجلا اى محكوما به على وجهه واصله ظاهر وهو انه قضاء بقول
الامام فيمنذ وكيف لا وقد جزم بقوله غالب اصحاب المتون والله اعلم * (سئل) * في رجل
وقف عقارا وشقه لمن عقار لى حاكم شرعى وكتب ما حاصله وقف على نفسه ثم على ولديه وابن اخيه
ثم على اولادهم الذكور دون الاناث ثم على اولاد اولادهم كذلك ثم وم جعل النظار لنفسه ثم لارشد
فلا ارشد الى ان كتب ورفع الواقف يد ملكه ووضع يد نظاره ثم ذكر وحكم بوجبه حكما شرعيا ولم يكن
الحكم بعد رجوع عنه ونزاع فيه مات الواقف فلحق ابنه الديون الفادحة فباع الشقة بقضاء
أطلق القاضى الشرعى له ببيع فباعه وحكم بصحة البيع وتسليمه للمشتري فقبله فهل حيث لم يحكم
بلزوم الوقف حاكم به يدعى صحته وكان على نفسه وكان مشاعا لم يتض حاكم بجزائه قضاء مستوفيا
للشروط يصح البيع ويطل الوقف فيه أم لا * (اجاب) * نعم يصح البيع ويطل الوقف حيث
لم يمكن محكوما بلزومه حكما مستوفيا شرطا وفي الخلاصة اذا كتب يعنى القاضى شهد بذلك
وفي الصلح باع بيعا جائزا صحيحا كان حكما بصحة البيع وبطلان الوقف وأصل هذا في بيعو الجامع
الصغير واما اذا أطلق القاضى واجاز بيع وقف غير مسجل يعنى غير محكوم بلزومه هل يوجب نقض
الوقف اجاب الامام ظاهر الدين انه لو أطلق يعنى القاضى لوارث الواقف يجوز البيع ويكون
حكما بنقض الوقف وان أطلق لغير الوارث فلا اما اذا بيع الوقف وقضى القاضى بصحة البيع كان حكما
ببطلان الوقف اه وقد سئل شيخ الاسلام مفتى الانام ابو السعود العمادى مفتى الروم عن واقف
باع شيئا من وقفه الصحيح وسلمه الى المشتري ومضى سنون هل يبطل الوقف ببيع ذلك الشيء أم لا
فاجاب ان لم يكن مسجلا يعنى محكوما بلزومه وقد باعه برأى القاضى تبطل وقفه ما باعه والباقي
على ما كان نقلا في مخ الغفار وفي فتاوى صاحب المنح سئل عن وقف لم يسجل هل اذا حكم
قاض ببيعه يصح حكمه ويبطل الوقف اجاب نعم يصح الحكم ويبطل الوقف قال في البرازية
اذا بيع الوقف وحكم بصحته قاض كان حكما ببطلان الوقف قال وذكر شمس الاسلام اقرار الواقف
واحتاج الى الوقف يرجع الى الحاكم حتى يفسخ ان لم يكن مسجلا وهذا ظاهر على مذهب الامام
واما على مذهبه ما فصّل ايضا وقوعه في فصل مجتهد فيه ونحوه في خلاصة الفتاوى والمسئلة شهيرة
والنقول فيها كثيرة والله اعلم * (سئل) * فيما اذا أوقف شخص وقفا وحكم به القاضى ثم
ألحق الواقف به عقارا ومات الواقف فباع ابنه الوقف الملق وحكم القاضى بصحة بيعه هل ينفذ بيعه
ولا يكون حكمه حكمكم الاول أم لا ينفذ بيعه ويكون حكم القاضى في الوقف السابق حكما
في اللاحق * (اجاب) * لا يكون الحكم في الوقف السابق حكما في اللاحق باجماع العلماء فيثبت
له أى اللاحق احكام الخالى عن الحكم فاذا باعه الواقف أو وارثه وحكم القاضى بصحة بيعه نفذ
اذا الوقف لا يزول عن ملك الواقف الا بقضاء القاضى والقضاء في المدة لم لا يكون في التأخر فينفذ
بيعه حيث قضى بصحة القاضى لانه فصل مجتهد فيه والله اعلم * (سئل) * عن حاكم حنبلى حكم
بصحة بيع حصة معينة موقوفة على جهة برّ لجهة وقف آخر اشتراه ناظره ان شرعى لهما على قاعدة

مطلب لو أطلق القاضى
لوارث بيع الوقف الذى
لم يحكم بلزومه صح

مطلب لو باع الوارث الوقف
وحكم بصحة بيعه حاكم صح
حيث لم يتقدم حكم بلزومه
مستوفيا للشرائط

مطلب وقف عقارا وحكم
بلزومه ثم ألحق الواقف به
عقارا ومات الواقف فباع
ابنه الملق صح

مطلب اشترى ناطرو وقف
بجهة وقفه حصه وقف معينة
من ناطره وحكم به حنبلي
ثم امضاء حنفي فاذا ادعى
البائع فساد البيع بعد
ذلك لاتسمع دعواه
مطلب اكره الواقف على
بيع وقفه المحكوم بلرومه
قابيع غير جائز

مطلب باع ثم ادعى انه وقف
واقام البيعة فالاصح قبولها

مطلب اذا المدم المسجد
يساع وقفه لعمارة ان لم
يمسك من غلته

مطلب تجوز اجارة جانب
من الحان لمرته بل جميعه
وكذا يجوز اجارة بقعة من
المسجد لالاع

مذهب الشريفة يسوق له فيه ثم رفع الى حنفي فامتناء في وجه ناطره البائع الموقوف بعد المرافعة
واستيفاء شرائط صحة الحكم المقررة والا ان البائع يدعى فساد البيع وبطلب الصلح به هل لذلك
مدحكم الحنبلي وامضا الحنفي وتنفيذه لحكمه على وجهه الشرعي أم لا * (اجاب) * الذي
يجب ان يقول عليه في ذلك انه لاتسمع دعواه بعدما ذكرناه هو فصل مجتهد فيه والاصح يرجع
الخلافا فيه حيث كان الحنبلي يراه وقد قال علماءنا في مسألة الاستبدال اذا كان القاشي فيه من
ادل الجنة فالتنفس به مطمئنة والله اعلم * (سئل) * في واقف اكره على بيع وقفه المحكوم به هل
يتخذ بيعه ام لا وعلى تقدير عدم الاكره بان باع طاعة ما هل يتذيعه ام لا وهل تقبل بيته بالوقف بعد
بيعه أم لا * (اجاب) * بيع المكره غير نافذ مطلقا ويباع الوقف المحكوم به غير جائز فاذا ثبت
احد الامرين اعني الاكره او الوقف المسجل بوجهه الشرعي رد الوقف الى جهته ورفعت يد المشتري
عه باجماع من العلماء رحمهم الله تعالى وقد تقدم منا الاقناع في مسألة البيع ثم دعوى الوقف بعده
واجبنا بما عليه المعول في الاقناع والقضاء وهو التفصيل بين دعوى الوقف المحكوم به وبين غير
المحكوم به فتقبل بيعة البائع في المحكوم به دون غيره قال في فتح القدير من باب الاستحقاق باع عقارا
ثم برهن انه وقف محكوم بلرومه تقبل اه قال في منح الغنار به ونقله لما في فتح القدير وهذا التفصيل حكاه
عن بعضهم وعزاه الى فتاوى رشيد الدين فينبغي ان يقول عليه في الاقناع والقضاء اه فالخامس انه
اذا ثبت الاكره في البيع وحده فهو كاف في رفع البيع واذا ثبت الوقف المحكوم به وحده فهو كاف
في رفعه فافهم والله اعلم * (سئل) * في عقار موقوف من قبل زيد على اولاده وذريته ثم على
جهة بر لا يتقطع اكل الوقف الى زيد من اولاده نظرا واستحقاقا باع خمسة منه من رجل والا ان يريد
الدعوى بذلك فهل تسمع دعواه ويتنقض البيع وله المطالبة بالاجرة في المدة الماضية أم لا
* (اجاب) * لاتسمع دعواه ولكن اذا اقام البيعة اختلعت في قبولها والاصح القبول نص عليه
في الخلاصة وكثير من الكتب وعلوه بان الوقف من الله تعالى فتسمع فيه البيعة بدون الدعوى ففرق
بعضهم بين الوقف المسجل المحكوم به فتقبل وبين غيره فلا تقبل والاصح ما قلنا من انه الاصح واذا ثبت
صكونه وقفا وجبت الاجرة له في تلك المدة لان منافع الوقف منصوبة على الخلق به والله اعلم
* (سئل) * في مدرسة احتاجت الى نفقة له مارة ما خرب منها وليس هناك ما يعمر به من الوقف
هل يجوز ان تؤجر قطعة منها بقدر ما ينفع عليها أم لا * (اجاب) * مقتضى ما في الخلاصة جواز
ذلك فانه قال ولا يؤجر من السبل الا اذا احتج الى نفقة فبوجوبه بقدر ما ينفع عليه وهذه المسئلة
دليل على ان المسجد المحتاج الى النفقة يؤجر قطعة منه بقدر ما ينفع عليها اه وبه يعلم الحكم في
المدرسة بالاولى وقد بحث فيه الطرسوسى بجنايلوح ردة ولا اعتبار بحسنه وقد قال المحقق ابن الزم
ان الطرسوسى لم يكن من اهل الوقف وقد نقل كثير من علماءنا عن الناطق الاستدلال المذكور
وساوا له تخريجه ومعلوم ان الفرق بين الناطق والطرسوسى كما بين السماء والارض وحيث كان
الناظر مصلحا لا يحشى الفساد والله يعلم الفساد من المصلح والله اعلم * (سئل) * في مسجد انهدم
من جانب وليس له مال يعمر به هذا المهدم وان تركه انهدم جميع المسجد وله قاعة وقفها الواقف لا غلة
لها في السنة الا ما قل وليس هناك من يرغب في استئجارها مائة دل تباع لاجل بناء هذا المهدم ام لا
* (اجاب) * ان امكن عمارة المسجد به لمتا مشيا فشيئا ولا يحشى انهدام المسجد يجب عمارة منها
وان لم يمكن تباع ويعمر المسجد من غيرها قال في التارخانية نقلا عن فتاوى النسي سئل عن اهل محلة
باعوا وقف المسجد لاجل عمارة المسجد قال يجوز باع القاشي وغيره اه وهو موافق للقاعدة
المشهوره اذا اجتمع ضرر وان قدم اخفهما ولا نفعل ان احدا من علماءنا خالف في هذه المسئلة لاسيما
والواقف لهما متحد والله اعلم * (سئل) * في خان مسجل احتاج الى المربعة هل تجوز اجارة جانب

منه لينفق على عمارته من اجرة أم لا * (اجاب) * نعم تجوز اجارة جانب بل تجوز اجارة جميعه
لذلك اتعنين المصلحة في ذلك بل سرح في الخلاصة وكثير من الكتب ان مثل ذلك اى اجارة بقعة من
المسجد لعمارته جائزة فبالك بالبحر في المجتبى قال محمد في الدار سكنى الغزاة والمرابطين والرباط
والبحر اذا احتاج الى المرمية يواجر منها بيتاً أو بيتين أو ناحية فينفق من غلته في عمارته وعنه انه ينزله
الناس سنة ويرم من اجرة اه وفي جامع الفصولين في آخر الفصل الثالث عشر لو لم يكن للمسجد
اوقاف واحتاج الى العمارة لا بأس بان يؤجر جانب منه اه برمز المحيط وفي المجتبى ايضا قال
الناظمي وقياسه يعنى في الفرس الحليس حيث جازت اجارته بقدر نفقته في المسجد أن تجوز اجارة
سطحه لمرتمه والنقل في المسجد مستفيض وهو مما يجب احترامه فكيف في الخان المسبل للمسافرين
والماترين وجواز ذلك مما لا يشك فيه فقيه والله اعلم * (سئل) * في سفل موقوف على
جهة بر من واقف معلوم وعلم موقوف على جهة بر آخر من وقف آخر انهدم السفل فانهدم العلو
بانهدامه فعهده بعمارته ناظر العلو من ماله متبرعاً عز قبل أن يعده بالفراغ عن النظر لولده
ثم ان ولده عمره باذن القاضي ليصل الى عمارة العلو لما رأى في ذلك من المصلحة هل يكون متبرعاً
بتعهد والده المذكور أن يبنيه متبرعاً ام لا يسكون متبرعاً بتعهد والده ويرجع بما انفق
* (اجاب) * قد تقرر ان ولاية القاضي عامة وان له ولاية الامر بالانفاق في كل موضع له ولاية
الجبر وهنا له ولاية الجبر قال في البحر نقل عن الخصاف اذا امتنع يعنى الناظر من العمارة وله أى
الوقف غلة اجبر عليها ان فعل فيها والاخرجه من يده اه واذن القاضي موجب الرجوع
في مسئلة الحائض المشتركة والقرن والزرع المشترك وفي البحر اذن الشريك كاذن القاضي فيرجع بما
انفق كما حزره ابن الشحنة في شرح الوهبانية والفروع الدالة على الرجوع في مثل هذه المسائل اذا
كان الانفاق باذن القاضي اكثر من ان تعدوا الله اعلم * (سئل) * في دار وقف اجر بعض
المستحقين حضمه فيها للناظر عليه هل تصح اجارته أم لا * (اجاب) * لا تصح لامور ثلاثة الاول
المستحق من غلة الوقف لا تصح اجارته الثاني ان ناظر الوقف لا يملك استئجار دار الوقف لنفسه الثالث
انها اجارة مشاع وهى لا تصح كما جرت عليه متون المذهب والله اعلم * (سئل) * في ناظر وقف اهلى
جعل طاحونة للوقف مصبنة وادعى انه انفق عليها مالا من مال نفسه بغير اذن القاضي ويريد الرجوع
بما انفق من غلته اهل له ذلك ام لا وهل يقبل بغير دقوله انه فعل ذلك باذن القاضي ام لا * (اجاب) *
ليس له ذلك لانه يدعى ديناً على الوقف لا وجه للزومه بغير اذن القاضي قال في البحر لو كان الواقع انه
لم يستأذن القاضي يحرم عليه ان يأخذ من الغلة لما انه بغير اذن متبرع اه والله اعلم * (سئل) *
في متول على وقف من جانب السلطنة العلية باشر بنفسه وباتباعه وتعاطى ما فيه نفع للوقف مدة ثم
عزل وتولى غيره وفي ربيع الوقف عوائد قديمة معهودة يتناولها النظار بسعيهم هل له طلب تناولها
كما جرت به العادة القديمة ام لا * (اجاب) * نعم له طلبها وتناولها اذا المعهود كالشرط قال
في البحر في شرح قوله وان جعل الواقف غلة الوقف لنفسه الخ القيم يستحق اجر سعيه سواء شرطه
له القاضي أو اهل المحلة اجرا اولاً لانه لا يقبل القوامة ظاهراً الا بالجر والمعهود كالشرط وقال في
الاشباه والنظائر نقل عن اجارة الظهيرية والمعروف عرفاً كالشرط شرطاً اه فهو غير صريح
في استحقاقه لما جرت به العادة والله اعلم * (سئل) * في شخص وقف عقار على جهة بر
وشرط في كتاب الوقف النظر والتولية لنفسه مدة حياته ثم من بعده الى زوجته ثم الى اولاده ثم الى
الارشد من عتقائه ثم الى اولادهم ثم الى الوقف الى عتقائه وتولى النظار والتولية عليه ارشدهم
حسبة فالتدب له شخص اجنبى وطلب من القاضي ان ينصبه ناظراً ثانياً والحال ان الناظر
المشروط بنص الواقف عدل كاف هل يجيبه القاضي الى ذلك ام لا وعلى تقدير نصب القاضي له هل

مطلب علو وسفل موقوفان
على جهتين من واقفين
انهدم السفل فعهده ناظر
العلو بامر القاضي ليتوصل
الى علوه لا يكون متبرعاً

مطلب لا تجوز اجارة
المستحق للناظر

مطلب اذا جعل الناظر
طاحونة للوقف مصبنة بغير
اذن القاضي وانفق من
مال نفسه كان متبرعاً
مطلب للناظر الاجر وان لم
يشرط له لان المعسوف
كالشرط

مطلب لا يصح تولية القاضي
غير المشروط له النظر من
جهة الواقف

لقاضى ان يرفعها ويبقى الناطق الذى شرطه الواقف حيث كان عبدا كائنا أم لا * (أجاب) *
 ليس له نصيبه قال فى البرازية وفى الاصل الحاكم لا يجعل القسيم من الاجانب مادام فى اهل بيت
 الواقف من يصلح لذلك فاذا لم يجد منهم من يصلح ونصب من غيرهم ثم وجد منهم من يصلح صرفه عنه
 الى اهل بيت الواقف ومثله فى جامع الفصولين وفى البحرى نقل عن جامع الفصولين معزيا الى فوائد
 شيخ الاسلام برهان الدين شرط الواقف بان يكون المتولى من اولاده وأولاد اولاده هل للقاضى
 ان يولى غيره بلا خيانة ولو لولاه هل يصير متوليا قال لا * فقد افاد سمة تولية غيره وعدم جبرها
 لو فعل * قال الحاكم ان تصرف القاضى فى الاوقاف مقبليا لمصلحة لانه يتصرف كيف شاء فلو فعل
 ما يخالف شرط الواقف فانه لا يصح الا لمصلحة ظاهرة والنقل فى المسئلة مستفيض والله اعلم
 * (سئل) * فيما اذا صرف المتولى على المستحقين وأخر العمارة العبد الضرورية هل ينهى ولا
 يرجع على المستحقين أم لا * (أجاب) * لا يبرم المتولى بذلك حيث لم ينشئ شرربين قال فى الحاشية
 اذا اجتمع من غلة الارض فى يد القسيم فظهر له وجه من وجود البر والوقف محتاج الى الاصلاح والعمارة
 ايضا ويحاف القسيم انه لو صرف الغلة الى العمارة ففوت ذلك البر فانه يتظر انه ان لم يكن فى تأخير
 اصلاح الارض ومهرته الى الغلة الثانية شرربين يحاف تراب الوقف فانه يصرف الغلة الى ذلك البر
 وبؤخر المرتبة الى الغلة الثانية وان كان فى تأخير المرتبة ضرربين فانه يصرف الغلة الى المرتبة فان فضل
 شئ يصرف الى ذلك البر قال فى البحر وظاهره انه يجوز الصرف على المستحقين وتأخير العمارة الى الغلة
 الثانية اذ لم يحق ضرربين فاذا تقرر هذا علم عدم جواز الزام المتولى المعزول بمادفع للمستحقين
 والحال هذه ومعه وقعت الاستراحة من بحث الرجوع عليهم وعدمه قال قد وقعت المساطرة بين العلماء
 من اهل التصنيف فى ذلك فمن قائل بعدم الرجوع مطلقا وهذا لا يصح على اطلاقه ومن قائل يصح
 الرجوع عليهم مادام المدفوع قائما لاهل الكا واستهلكا ومنهم من قال انه يرجع به قائما ويضمن بدله
 مستهلكا لانه مادفعه على وجه الهبة وانما دفعه على انه حق المدفوع اليه وهذا اصح الوجوه فى شرح
 النظم الوهبانى لشيخ الاسلام عبد البر من دفع شئ ليس بواجب فله استرداده الا اذا دفعه على وجه
 الهبة واستهلكه القابض * وقد صرحوا بان من طن ان عليه دينان فبان خلافه رجوع بما ادى ولو كان
 قد استهلكه رجوع ببذله والله اعلم * (سئل) * فيما اذا استدان متولى الوقف باذن قاضى الشرع
 الشريف فى عمارة الوقف ولو ازمه ومه ماته بحيث لم يكن فيه غلة حين الاستدانة هل يجوز له ذلك
 والمستدان منه المطالبة أم لا * (أجاب) * الصحيح من المذهب انه ان شرط الواقف فى وقفه
 جاز ذلك لناطره وان لم يأذن القاضى لان شرط الواقف كذا الشارع وان لم بشرطه الواقف يجوز
 بامر القاضى أو اذنه وان لم يوجد احد الامرين فالاستحسان جواز للضرورة اذا القياس يترك فيما فيه
 ضرورة هذا هو المعتمد فى المذهب كما صرح به فى البحر وغيره وامام المطالبة الدائى لناطره بدنه فلم يمنع
 منها احد من العلماء والله اعلم * (سئل) * فيما اذا صرف متولى الوقف فى عمارة مبلعاه او ما
 باذن الحاكم الشرعى هل له أن يأخذ جميع غلة الوقف التى حصلت فى السنة التى عرف فيها الوقف ولم
 يدفع مستحق الوقف شيئا حتى يستوفى جميع ما صرفه وهل الوقف الاهلى كغيره فى تقديم العمارة
 أم لا * (أجاب) * العمارة مقدمة فى الوقف الاهلى وغيره الا فى الامام والخليفة فى المسجد ومن
 لا يمكن تركه الا بضرربين والوقف الاهلى كغيره والله اعلم * (سئل) * فى متولى على وقف
 استدان بامر القاضى مبلغا للصرف على مستحقه الذين ليسوا من ارباب الشعائر كبدنسى المسجد
 ونحوهم ويبيع زماما وقفا على التنوير يجره وصه وفى فنه ذلك الذين حل هذه الاستدانة جائرة لهم لا
 ويضمن ما باعه من الزيت واذا قلتم ينهى حل الرجوع على المستحقين المذكورين أم لا * (أجاب)
 المعتمد فى المذهب ان الاستدانة على الوقف ان كانت لما عنه بد لا يجوز له ان يستدين مطلقا وان كان

مطلب فى المتولى اذا صرف
 ابله للمستحقين او بجهة بر
 واجر العمارة الضرورية
 او غيرها وفى الرجوع على
 المستحقين

مطلب لناطران يستدين
 لعمارة الوقف مطلقا

مطلب لو صرف المتولى فى
 عمارة الوقف من ماله بامر
 القاضى له اخذه لان العمارة
 مقدمة على غيرها فى
 الاهلى وغيره

مطلب الاستدانة لما عنه بد
 كالصرف للمستحقين لا يجوز
 وان لم يلىس عنه بد يجوز

لما لا بد له منه فان كان باهر القاضى جازوا والا والعامة ما لا بد منه فبستهدين الها باذن القاضى
واما غير العمارة كالأصرف على المستحقين فانه يجوز ولو كان باذن القاضى لان له عنه بدا كذا
في البحر واستفيد من قوله عنه بد أن ما لا بد له منه كالامام ومن يتعطل المسجد بسببه ملحق بالعمارة
واما مسئلة بيع الزيت الموقوف للتزوير لوفاء دين صرفه على المستحقين المذكورين فهو غير جائز
اجماعا ويضمن لخالفته شرط الواقف وهو كنص الشارع وله الرجوع بما دفعه على المستحقين
المذكورين يمكن دفعه ما لا لا سخر زعماء الله له فظهر انه لغيره فانه يرجع به عليه بلا شبهة والله أعلم
* (سئل) * في متولى وقف طلب منه ارباب شعائر الوقف معلوما ثم بعد تمام الحول فادعى انه
لا شيء تحت يده من غلات الوقف فاستأذن القاضى في الاقتراض لأصرف المعلومات فاذن له فاقترض
وصرف ثم عزل هذا المتولى قبل دفعه بدل القرض الى المقرض فهل هذا الاقتراض صحيح شرعا بحيث
يثبت اخذ بدل من غلة الوقف بالاجرة ولو من غلة سنة اخرى أم لا واذا قلتم لا فهل اذا دفع المتولى
الجديد شيئا من غلة الوقف الى المقرض ظنا منه لزوم ذلك في غلة الوقف يرجع عليه بما دفع اليه أم لا
كيف الحال * (اجاب) * حيث اذن له القاضى بالاستدانة لارباب الشعائر وقعت الاستدانة
صححة فيرجع في غلة الوقف وارباب الشعائر الامام والخطيب والمؤذن والمدرس والمدرسة وما لا بد
عنه للمسجد فلا رجوع عليه ولا على المتولى الجديد والله اعلم * (سئل) * فيما لو اذن متولى
الوقف مستأجر مستغل من مستغلات الوقف في الصرف على مرتبه ليكون ما يصرفه دينيا على
جهة الوقف فصرف ما لا معلوما واستقر له ذلك الدين أجز المتولى ذلك المستغل من زيد بعد انقضاء
مدة المستأجر الاول فطلب دينه من المتولى فاعتذر بان لا مال للوقف تحت يده وفي منه فاذن للمستأجر
الثاني أن يدفع اليه دينه ليكون دينه على جهة الوقف كما كان الاول فدفع اليه بدل ذلك الدين وكتب
له بذلك صل عند القاضى مات المتولى ويريد زيد الرجوع بمثل ما دفع الى الدائن الذي هو المستأجر
الاول فهل له الرجوع على المتولى الجديد في مال الوقف الذي تحت يده أو في تركه المتولى الاول وترجع
الورثة على المتولى الجديد في مال الوقف أم كيف الحال * (اجاب) * المصريح به ان الوقف لا ذمة له
وان الاستدانة من القيم للوقف لا تثبت الدين في الوقف اذ لا ذمة له ولا يثبت الدين الاعليه ويرجع به
على الوقف وورثته تقوم مقامه في الرجوع عليهم في تركه الميت ثم يرجعون في غلة الوقف بالدين من
ولى الوقف بعده قال النقيع ابو جعفر ان القياس يترك فيما فيه ضرورة والاحوط ان تكون
الاستدانة باهر الحاكم لان ولايته اعم في مصالح المسلمين من ولاية الناظر الا ان يكون بعيدا عن الحاكم
فلا بأس أن يستدين بنفسه وفي المسئلة كلام طويل واختلاف كثير والفتوى على ان الاستدانة
فيما لا بد منه كعمارة تجوز والاولى ان تكون باذن القاضى وقيل الاولى خلافه لما علم من تغيير
الاحوال والحاصل ان الرجوع في تركه المتولى الاول وترجع ورثته على مال الوقف بمطالبة المتولى
الجديد والحال ما ذكر والله أعلم * (سئل) * في ناظر على وقف اذن (جل) أن يصرف في عمارة
مكان من اما كن الوقف فاستقرض الرجل من اناس العشرة بربح وعقد في الربح عقد اشريا وزعم
انه صرف هذا القدر على العمارة فهل تلزم تلك الزيادة الوقف أم لا تلزمه بل يضمن من مال نفسه
* (اجاب) * اعلم اولان الاستدانة على الوقف لا تجوز الا بثلاثة شروط الاول ان تكون
اضرورة كتمديد وشراغيد والثاني اذن القاضى الثالث ان لا يتيسر اجارة العين والصرف من اجرتها
وبدون هذه لا تجوز ويضمن الناظر ويستحق العزل واذا وجدت الشروط فاستدان العشرة
مثلا باثني عشر أو ثلاثة عشر وعقد في الزيادة عند اشريا بان اشترى من المقرض شيئا يسير اياها
فتقدم شرح في التاترخانية والقيمة انه يرجع بالعشرة الاصلية في غلة الوقف ويضمن الزيادة من
مال نفسه والله اعلم * (سئل) * في رجل وقف مئة قولا فيه تعامل عيلى اولاده الصغار ثم من

مطلب اقتراض للصرف
لارباب الشعائر باذن القاضى
صح ويكون في غلة الوقف

مطلب اذن المتولى للمستأجر
في الصرف على مرتبه
ليكون ديناً ثم مات المتولى
فالمستأجر أن يرجع في
تركته وورثته يرجعون في
غلة الوقف

بعدهم بلهية بر غير مستطعة ثم اقام وصيا على اولاده المذكورين وامره بتعهد الموقوف وحفظه الى
 ابنه الرشدي احدهم ثم مات الواقف وقام الوصي بما تولى من اليه ثم مات تجهلا وضاع الموقوف
 واولئ الرشدي احدهم فقول بينهم موتة تجهلا وروى خذ شيئا من تركته ام لا وهل اذا اختلف مع
 ورثة الوصي فاذا مات تجهلا وادعوا انه بين ورثة من تجهيل يتقبل قوله ام قولهم * (الجواب)
 اعلم انهم صرحوا بان ولاية الوقف الى وصي الواقف اذا نصبه عند موته وصيا ولم يذكر من امر الوقف
 شيئا ولو جعل ولاية وقفه لرجل ثم جعل آخر وصيه يكون شريكا له في امر الوقف الا ان يقول
 وقت ارضي على كذا وكذا وجعلت ولايتها لفلان وجعلت فلانا وصيا في تركتي وجميع اموري
 فحينئذ ينفرد كل منهما بما تولى من اليه كذا في الاسعاف فاذا علمت ذلك علمت ان هذا الوصي متول على
 الوقف المذكور وقد نفعوا على ان المتولي اذا مات مجهلا فلات الوقف لابن بن واذا مات مجهلا لمال
 البديل بينهم وقد استفيد من شعبه مال البديل شعبه له ما نفع الموقوفة وهو يشادى في مسئلتنا
 بالتميز فقول انه ضامن بالموت عن تجهيل للمنفرد الموقوف فان قلت ما يمنع قبولهم الوصي اذا
 مات مجهلا لا يمنع وهي في الفصول العمادية وجامع الفصول وكثير من الكتب قلت وهو مع
 كونه احدا للقوانين لا يعكروا علينا لان القيام بالتعيين بالموت عن تجهيل مطلقا لكن استثنى بعض
 المسائل واخرج من هذا الاصل فاذا لم يكن باعبار كونه وصيا بينهم باعتبار كونه متوليا وترج
 الثاني بقيام السبب الموجب للتميز وهو ضرورة مستل كاله بالتجهيل وايضا هو داخل في عموم
 قولهم بينهم المتولي مال البديل بالموت عن تجهيل فانه متول مات مجهلا لعين الموقوف ولا يضرنا
 في ذلك كونه مع ذلك وصيا ولئن قلنا بالتعارض الموجب للتساوق فارجوع عنده الى الاصل وهو قولهم
 الاما مات تغلب منه ونة بالموت عن تجهيل متعين وهذه امانة وقد مات الامين فيها عن تجهيل فيمنع
 والامرفيه للمتصلع من الفقه متكشف طاهر وانما اتيت بهذا الكلام لا لا يسبق بعض الافهام الى
 ما ذكر من الابهام بخصوص مسئلة الوصي المسطرة في كتب ائمتنا الاعلام واذا انتظر هذا فاعلم انه
 اذا وقع الاختلاف بين المذعي والوارث فقال المذعي مات عن تجهيل وقال الوارث بين ولم يمت عن
 تجهيل واذا هي انها كانت قائمة يوم موته ومعرفة ثم هلكت او امة ودعا في حياته لمستحقة ما قاله القول
 لطالب بيمينه وعلى الوارث المية كما صرح به في الاشياء وغيره ووجهه ان الوارث بدعواه البيان
 يدعي امرا عارضا سقط التميز بعد فقزره بالموت والاصل عدمه فهو يدعي خلاف الظاهر
 وخدعه بتسك بالظاهر والقول قول من يدعي الظاهر واليعة على من يدعي خلافه والله اعلم
 * (سئل) في رجل وقف على نفسه ثم من بعده على اولاده الموجودين يومئذ والمساكين من
 تاريخه المذكور والانات للذكر مثل حظ الانثيين ثم على اولاد اولاده ثم على اولاد اولاد اولاده
 ونسبهم وعقبهم ابدانا ما لو ابد بطن نجيب الطبقة اهل بيته الطبقة السفلى اولاد الطهور
 دون اولاد البطون ومن توفي من المستحقين وله ولد اولاد ولدته على نصيبه الى ولده او ولده مع وجود
 بقية الطبقة العليا واستحق ما كان يستحقه والده او جده هذه عبارة الواقف مات واحدا من الطبقة
 الثانية عن ابن وابني ابن مات في حياة والده لا يأخذ نصيب الميت ابنته ولا استحقاق لولدي ابنته معه
 او يستحقان معه مع وجود طبقة هي اعلى منهم ام لا واذا قلتم لا فكيف القسمة * (الجواب)
 ياخذ نصيب الميت ابنته ولا شيء لولدي من مات قبل ابيه مادام واحدا من الطبقة التي هي اعلى
 من طبقتهم فاذا انقضت استحقاقهم لم يعمل باشرط انتقال نصيب الميت الى ولده حينئذ لكون
 الواقف قال على اولاده ثم على اولاد اولاده فيلزم دخول اولاد من مات قبل الاستحقاق في الوقف
 فيلزم تقسم القسمة كما هو صريح كلام الخصاصي حسبما نقله عنه في الاشياء والظاهر واقفه اعلم
 * (سئل) في رجل حصل بينه وبين اخته شقيقة منازعة في وقف شرط واقفه موهم لساواتها

مطلب وقتا متفولا على
 اولاده ثم اقام وصيا وامره
 بتعهد الوقف ثم مات الوصي
 تجهلا

مطلب المتولي اذا مات مجهلا
 لومات الوقف لابن بن ولاعين
 بين بخلاف الوصي

مطلب اذعي على ورثة المتولي
 انه مات مجهلا للعين فادعوا
 البيان

مطلب قال الواقف الطبقة
 العليا تنجب السفلى ومن
 فوق من المستحقين وله ولد
 او ولد ولد الخ ثم مات واحد
 عن ابن وابني ابن

في الاستحقاق وقد كان استهلا ما يخصه امة سنين فوق المسلمون واجروا الصلح بينهم وكتب الصلح
 بالمساواة بموجب الشرط وكتب فيه ابراء الاخت للاخ واقرارها بالوصول ثم ظهر فساد
 الصلح بفتوى الائمة بان موجب شرط الواقف ان يكون للذكر مثل حظ الانثيين هل يطل الابرار
 والاقرار الجار بين في ضمن عقد الصلح ولها الدعوى ام لا * (اجاب) * الابرار والاقرار
 في ضمن الصلح الفاسد لا يمنع صحة الدعوى قال في البرازية في كتاب الدعوى في التاسع في دعوى الصلح
 بين المتداعيين وكتب الصلح وفيه ابراء كل منهما الاخر عن دعواه أو كتب وأقر المدعى ان العين للمدعى
 عليه ثم ظهر فساد الصلح بفتوى الائمة واراد المدعى العود الى دعواه قيل لا يصح الابرار السابق
 واختار انه تصح الدعوى والابرار والاقرار في ضمن عقد فاسد لا يمنع صحة الدعوى لان بطلان المتضمن
 يدل على بطلان المتضمن ولدفع هذا الاختار ائمة خو اززم أن يرسم الابرار العام في وثيقة الصلح بلفظ
 يدل على الاستئناف بان يقر الخصم بعد الصلح ويقول ابراءه ابراءاً عاماً غير داخل تحت الصلح أو يقر بان
 العين له اقراراً غير داخل تحت الصلح ويكتبه كذلك فان حاكماً لو حكم ببطلان هذا الصلح لا يتمكن
 المدعى من اعادة دعواه والحيلة لقطع الخصام واطفاء نائرة النزاع حسنة فانه ما شرعت المعاملات
 والمناكحات الا لقطع الخصام واطفاء نيران الدفاع اه فقهر علم انه حيث لم يوجد ما يدل على استئناف
 الابرار والاقرار يبطلان الصلح والحال هذه والله اعلم * (يسأل) * في رجل بئى في الوقف بغير
 مسوغ شرعى فما حكمه * (اجاب) * ان كان الباني هو المتولى فان كان من مال الوقف فهو وقف
 وان كان من ماله للوقف أو أطلق فهو وقف وان انفسه فهو له ويكون متعبداً في وضعه فيجب رفعه لولم
 يضر فان أضر فهو المضيع لماله لانه لا يملك رفعه لما فيه من ضرر الوقف ولا الانتفاع لما فيه من
 التصرف معه بارض الوقف فقد ضيع ماله وفي هذه الصورة يفسق المتولى ويستحق العزل لتعديه
 بهذا التصرف وافق كثير بانه يملك للوقف باقل القيمة من زوعا وغير من زوع بمال الوقف في ضرورة
 الضرر وان كان الباني غير المتولى فان كان باذن المتولى ابرجع فهو وقف وان لم يكن باذن المتولى فان بئى
 للوقف فهو وقف وان انفسه أو أطلق رفعه لولم يضر بارض الوقف فان اضر الحكم ما تقدم ذكره
 فقد علمت الاحكام كلها في هذه المسئلة والله اعلم * (يسأل) * فيما اذا بنى احد المستحقين
 في الوقف عليه على سطح بيت من بيوت الوقف لنفسه بغير اذن ناظره بجماعة من نقض الوقف بحيث
 لو هدمت لا يكون لغيرها قيمة هل للناظر منعه من الانتفاع بها وتجري في حله الوقف على شرائطه أم لا
 * (اجاب) * نعم للناظر منعه منه والحاقه بجملة الوقف واجراؤه على ما شرط الواقف وليس
 للباني الرجوع بما انفق على العملة ولا على الجص والطين كما هو صريح كلامهم في الاستحقاق
 والله اعلم * (يسأل) * في عملة جارية في وقف تهدمت فاذا ناظر الوقف لرجل أن يعمرها من ماله
 فعمرها من ماله بعد الاذن واشهد أن العمارة للوقف بعد منازعة الناظر له فما الحكم في ماله الذي صرفه
 باذنه على عمارتها * (اجاب) * اعلم ان عمارة الوقف باذن متوليه ليرجع بما انفق وجب الرجوع
 بانفاق اصحابها بما انفق واذا لم يشترط الرجوع ذكر في جامع الفصولين في عمارة الناظر بنفسه قولين
 وعمارة مأذونه كعمارته فيقع الخلاف فيها وقد جزم في القضية والحاوى الزاهدى بالرجوع وان لم
 يشترطه اذا كان يرجع بمعظم منفعة العمارة الى الوقف والله اعلم * (يسأل) * في جماعة وضعوا حائطا
 على بناء وقف تعديا هل يؤمرون بهدمه * (اجاب) * نعم يؤمرون برفعه ان لم يضر بالوقف فان
 اضر فهو المضيع لماله فليتر بص الى زواله وقد صرح علماءنا ان الناظر تملك للوقف من زوعا وغير من زوع
 بمال الوقف وقد انفق علماءنا على انه ينفق بكل ما هو انفع للوقف وافق علماءنا المتأخرون باجرة المثل
 في منافع الوقف اذا غصب فيقبض بها في هذه المسئلة والله اعلم * (يسأل) * في رجل اشترى
 من آخر بيتا لم يلبه بالقامة بمن معلوم فاشتغل به عزيلها منه ولم يسكن به لعدم صلاحية للسكن وباعه

مطلب الصلح الفاسد لا يمنع
 صحة الدعوى ولو حصل
 بعده الأبراء

مطلب في رجل بئى في ارض
 الوقف بغير مسوغ

مطلب لو بنى احد المستحقين
 فوق بيت الوقف من نقض
 الوقف يكون لجهة الوقف

مطلب عمارة الوقف باذن
 متوليه وجب الرجوع وكذا
 عمارته بنفسه

مطلب اذا وضع جماعة
 حائطا على بناء وقف تعديا
 يؤمرون بالرفع ان لم يضر

مطلب اذا اشترى بيتا واشتغل
 باصلاحه ولم يسكنه ثم اشتق
 لجهة الوقف فلا اجر عليه

راستحق بجهة وقت فهل يلزمه اجرة له أم لا لعدم تصور الاستفاد به مع ما ذكره (أجاب) لا يلزمه
 له اجرة والحال هذه لان قواهم قد من منافع العصب سترجى لاشتراط تصور المنافع ومع ما ذكر
 لا تصور واقعه أعلم (مسئله) في رجل وقف وقفا على نفسه ثم من بعد وفاته يبدأ الناطر على ذلك
 والمتولى عليه بعمارة ثم يجهات عين لكل واحد من اصحابها قدر اعمه لو ما وافق من الربع لبقته
 فلانة ومن وجد من اولاد الواقف حينئذ ثم لا اولادهم وأولاد اولادهم وقفهم ولد الطاهر دون ولد
 البطلن ثم لم لا يتقطع شارطا النظر لفسده وبعده لشقيقه وبعده لبقته المذكورة ثم لا يرشد من ذوى
 الاستحقاق آل التار لرجلين من ذريته لا يرشد لهما فتر القاضى معهما من الذرية متولى باغير الناطر
 بعلاقة فلما الى ان قول الواقف يبدأ الناطر على ذلك والمتولى عليه بعمارة تقتضى ناطرا واقتضى
 متوليا غيره فهل يصح تقريره متوليا غير الناطر بعلاقة بناء على ذلك أم لا ويرجع عليه بما تناوله من
 الوقف بناء عليه لجعل الرافق الفاضل عن المسارف المعينة للاولاد والذرية ولم يصرح بمقتول غير
 الناطر عليه بعلاقة وهل يستفاد من كلام الواقف المذكور جواز نصب متول غير الناطر أم لا
 (أجاب) لا يصح تقريره متول بعلاقة مع الناطرين المذكورين لانه احدات وظيفة في
 الوقف بدون شرط الواقف وهو لا يجوز ولا تقتضى عبارة الواقف مقابلة المتولى للناظر لان هذا من
 باب عطف التعت على التعت والمنعوت متحد كما لا يخفى ولذلك اقتصر على ذكر الناطر في شرطه ولانه
 لا يجوز للقاضى التصرف بالإمانيه مصلحة للوقف ولا مصلحة في جعل متول بحال معلوم مع ناطر
 يقوم بمصالحه من غير مال وقد صرحوا بان منصوب القاضى لا يستحق ما قرره الاعلى بجهة الاجرة
 لعمله حتى لو لم يعمل لا يستحق شيئا ولو عمل لا يزاد على اجرة المثل هذا لو لم يعين الواقف ناطرا اما اذا
 عين لا يجوز للقاضى تعيين آخر معه بأجر بغير خيانة أو عجز منه فكيف مع ناطرين يستحقان النظر بشرط
 الواقف وبعده لان بلا اجرة ولكن من مامن اهل الاستحقاق في الوقف يحصران على القيام بمصالحه
 من غير مقابلة بقررتولى بعلاقة هذا لا يقول به احد من العلماء فيجب رد ما تناوله من العالاقة على ذلك
 بجهة الوقف لعدم استحقاقه له شرعا والله أعلم (مسئله) في ارض قراح وقف على العمارة
 العامة بالقدس الشريف يزرعها رجل ويؤدى حصة الوقف من الخارج منها هكذا مدة ثمانية عشر
 سنة ومات المزارع وصار وارثه يفعل فيها كفعله والآن برز شخص يزعم انه كان مزارعا فيها
 فيما غير من الزمان ويريد انزعاهما من يده واعطاهما لغيره هل له ذلك بغير اذن متولى الوقف المذكور
 أم لا وهل تملك ارض الوقف بوضع اليد عليها مزارعة أم لا (أجاب) ارض الوقف لا تملك
 بمثل ذلك فلا تباع ولا تورث ودفعها الى المزارعين مفوض الى متولها وليس لمن زرعهامدة ثم رفع يده
 عنها أن يتصرف فيها بالدفع لمن شاء الا لاحق له فيها كما هو ظاهر والله أعلم (مسئله) في ارض وقفها
 مال كها على ذريته ثم على جهة بر لا يتقطع غلة واستغلا لا وسائر الاتقاعات الشرعية دفعها الناطر
 لمزارع يزرعها بالحصة هل يملك المزارع دفعها لمزارع آخر بحال بأخذ منه في مقابلتها أم لا ولناظر رفع
 يده عنها ولا يصح بيعه ولا فراغه ويرجع المزارع الثانى على المزارع الاول بما دفعه له من المال
 (أجاب) ارض الوقف لا يجوز بيعها ولا رهنها ولا يملكها المزارع ولا يتصرف له فيها بالقراغ
 عن منفعتها باليدفعه له مزارع آخر ليرزعهما لنفسه لان استقاعها بها الثابت باذن ناطرها يجوز حتى
 لا يجوز له الاعتياض عنه بحال فاذا اخذ مالا في مقابلة الاعتياض عنه يسترد منه صاحبه شرعا
 والوقف محرم بحرمات الله تعالى مصان عن ذلك والله أعلم (مسئله) في ارض وقف جاريا
 في حقل ذى بنى بها بئر او غرس اشجارا وصار يزرعها شتويا وصيفيا باذن ناطرها وهو في تصرف
 زيادة عن عشرين سنة هل لاحد ان يرفع يده عنها اذ كانه كان يزرعها قبله أم ليس له ذلك (أجاب)
 ليس له ذلك قال في الفتية (يجز) له حق الفرار في ارض وقف أو سلطانة ويتصرف فيها بغيره ليس

مطلب المزارعين بملكهم
 بشرط الخراف لا يصح تقرير
 اخافنى معهما ان بعلاقة
 وبسردته ما اخذه

مطلب منصوب القاضى
 لا يستحق ما قرره الاعلى
 بجهة كونه اجرة لا يراد على
 اجرة المثل ولا شئ له اذالم
 يعمل
 مطلب ارض الوقف لا تملك
 بوضع يد المزارعين عليها
 وليس لمن يزعم انه كان
 يزرعها ان ينزعها ممن هى
 في يده

مطلب لودفع الناطر ارض
 الوقف لمزارع ليس له أن
 يدفعها لغيره ولودفع المزارع
 الثانى للاول شيئا يسترد
 منه

مطلب بئرا وغرس ارض
 الوقف باذن الناطر وهى في
 تصرفه سبيل لا تمنع من يده
 ولو ثبت تصرف غيره فيها
 سابقا

له الحق الاسترداد ثم قال قال رضي الله عنه قول (شيخ) احوط وقد ذكر انه ثبت حق القرار في الوقف في ثلاث سنين فكيف لمن له التصرف باذن ناظر الوقف هذه المدة وله فيها كد ارضه والبناء والاشجار فلا شبهة في منع الغير وان كان له فيها تصرف سابق وقد صرح فيها بطلان قدميته اذا تر كها اختيار والحاصل انه احق بالاتفاق بهما من غير والاحمال هذه والله اعلم * (سئل) في وقف على قربات له متول وكل وكيل يقوم مقامه في التقاضي ومباشرة قسم الغلال الصيفي والشتوي وفي كل شيء يتعلق بالوقف من الوقف على الحكم رارسال القضاة ونصب المباشرين وخلاص الحقوق واعطاء كل ذي حق حقه وجعل له الرأى فيما يحدث للوقف وعليه واطلاق له التصرف وكالة عامة مطلقة متدوئة رأيه وسافر الموكل وتصرف الوكيل كما هو مفوض اليه فهل تكون يده امانة فلا ضمان عليه وهل القول قوله فيما قبض وفيما صرف وهل اذا دفع مالا باذن حاكم الشرع الشرعي برف رجل قصد اخذ الوقف والتصرف فيه ولم يمكن دفعه الا بئذ ذلك المال يكون ضامنا له أم لا * (اجاب) * صرح الخصاص بأن للقيم ان يوكل وكيل يقوم مقامه وكذلك في الاسعاف كما تقدم له عنه في البحر وفي فتاوى شيخ الاسلام الشيخ احمد الحلبي صرح به في موضعين وقال يكون المال في يده امانة ولا يلزمه الضمان بالهلاك والقول قوله فيما قبض وفيما صرف كوكله وفي دعوى الهلاك وحيث عزم له التوكيل وناب الوقف نابعة ولم يمكنه دفعها الا بشئ من مال الوقف فدفع لا ضمان عليه قياسا على الوصي ومن المعلوم ان الوقف يستحق من الوصية خصوصاً وقد اذن له حاكم الشرع الشريف ومبنى امر الحاكم على الصحة فنقول اذن لما رأى من المصلحة للوقف والمفاتيح به في الوقف ما هو الاصلح في جميع اموره والنقول على ما ذكرنا كثيرة مستفيضة في كتبهم والله اعلم * (سئل) في رجل وقف وقفا على نفسه مدة حياته ثم على ولديه ثم على اولادهما ثم وفي الوقف اشجار وقف للسيد المليل عليه وعلى نبيينا وعلى ساير الانبياء الصلاة والسلام افقر الوائف واضطر الى بيع الوقف ولم يكن تقدم حكم حاكم بلزومه بعد دعوى شرعية فباعه أو شيئا منه فهل اذا حكم قاض يرى بطلانه بسبب عدم جوازه على النفس أو بسبب عدم جواز وقف الاشجار على غير جهة الارض أو بسبب عدم لزومه اصلا كما هو مذهب الامام الاعظم ويجوز بيعه بقضاء أم لا * (اجاب) * نعم اذا حكم حاكم يرى ذلك نفذ لان هذه فصول اختلف العلماء فيها وايسر مخالفة الكتاب والسنة مشهورة ولا اجماع كائن عليه علما ونا قاطبة والله اعلم * (سئل) في ناظر على ارض وقف جرت العادة بزراعةها بالمصلحة كالربع مثلا وهب لبعض من ارعها حصة الوقف منها هل يجوز ذلك أم لا * (اجاب) * لا يجوز ذلك كما لا يجوز هبة الوصي والاب مال الغير والله اعلم * (سئل) في بيع انقاض الوقف من حجر وطوب وخشب هل يجوز أم لا * (اجاب) * لا يجوز الا في موضعين عند تعذر عوده لمحله وعند اخوف هلاكه صرح به في البحر عند قوله ويصرف نقضه الى عمارته فراجع ان شئت والله اعلم * (سئل) من قاضي دمياط في حادثة اختلف فيها قضاة جماعة بمصر في واقف وقف وقف على نفسه ثم على اولاده زيد وبكر وعمر ثم على اولادهم ثم على اولادهم طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل تحجب العليا السفلى على ان من مات عن ولد أو ولد ولد انتقل نصيبه اليه وان سفل فان لم يكن له ولد ولا ولد ولد انتقل الى اخوته وأخواته المشاركين له في الاستحقاق ثم على برعيه مات الواقف وتناقل الوقف ذريته بطنا بعد بطن وكان من جله المستحقين هند فانت عن بنتين زينب وفاطمة ماتت زينب عن ابن ثم مات عن غير ولد ولا ولد ولا اخوة ولا اخوات وكان من جله المستحقين حالا فاطمة خالة زيد وعمر وحفصة وطبقة ثم ما فوق طبقة فاطمة فتنازعت فاطمة معهما في حصة تدعى فاطمة انها اقرب لزيد فهي احق وعمر وحفصة تدعيان علما للطبقة وأنها سببه احق منها كما هو مقتضى قول الواقف تحجب العليا السفلى وأقتضاها به عالم متمسكا بعالم الطبقة وأفتى عالم آخر بانه نقلها

مطلب وكل وكيل وكالة عامة في كل ما يتعلق بالوقف فالقول له فيما قبض وصرف وفي دعوى الهلاك

مطلب اذا باع الواقف الوقف من غير ان يحكم بلزومه وحكم قاض بصحة البيع نقد

مطلب لا تصح هبة الناظر للمزارع حصة الوقف وكذا الاب والوصي مال الصغير مطلب لا يجوز بيع انقاض الوقف الا في موضعين مطلب في حادثة اختلف فيها

الى فاقامة مقسما بقرية له وكونه مشاركة له في الاستحقاق خاصة لكونه من اهل واحد وهو هند
وان ما ندعيه حصة وعمره من علو الطبقة ممنوع بان حجب الطبقة العليا السفلى محمول على حجب
الاصل لفرعه دون فرع غيره فيما اذا شرط الواقف على ان من مات منهم عن ولد انتقل نصيبه اليه كما في
العلامة ابن نجيم في الاشياء وان انتقل حصه زيد اليها دون حصة وعمره وان كانا على طبقة لكون
ذلك اشبه بفرض الواقف من عدم خروج استحقاق احد من اهل الوقف عن فرعه ولعدم غنى حجب
حصة وعمره لها صك كما عرى للاشياء وكون كل من حصة وعمره وفاقامة مشاركا لزيد في
الاستحقاق غير ان مشاركة حصة وعمره عاتية ومشاركة فاقامة خاصة بفعل الحال كان زبيب والدة
زيد لم توجد وان حصة هند انتقلت الى فاقامة هكذا عبارة هذا العالم الثاني واقى بعض العلماء بنقض
القصة في هذه القضية ورجوع حصة زيد لاصل الوقف وتوزيعها على سائر المستحقين فالحال في هذه
الحادثة واختلاف هذه الاقوال * (اجاب) * لا يشك شاك ولا يرتاب في ان نصيب زيد بموته
ينتقل الى اعلى الدرجات من اهل الوقف للترتيب المستفاد بتم المؤكدي بقول الواقف طبقة بعد
طبقة ونسلا بعد نسل ولم يستثن منه سوى من مات عن ولد او ولد وان سفل ومن مات عن اخوة
وأخوات وقد صدق على زيد ذلك لانه لم يمت من ولد ولا ولد وولد وصرح كثير في مثله بعوضه الى الطبقة
العليا لحجب البطن الاعلى للبطن الاسفل في غير ما استثناء الواقف فيستمر اليه ويقول عليه بصريح كلام
الواقف من غير تردد ولا توقف والواقف قد اشترط الترتيب في الطبقات واكد وهو عام خصه بقوله
على ان من مات منهم عن ولد او ولد الى قوله انتقل الى اخوته وأخواته المشار كين له في الاستحقاق فبقى
ما وراءه حذين على العموم وهو استحقاق من لم يمت عن ولد او ولد ولا عن اخوة وأخوات فيكون
معسروا وقالوا على الدرجات كاشاء من كان والعام نص في كل فرد من افراده فان كانت حصة وعمره
من اعلى الدرجات ولا شريك له ما في ذلك اختصاصه وان كان له ما شريك دخل معه ما في الاستحقاق
وان كان هناك طبقة اعلى من طبقتهم فلا شيء له ما فيه للترتيب المشروح وقد صرح السبكي بأن ترتيب
الطبقات اصل وذكر انتقال نصيب الولد لولده فرع وتفصيل لذلك الاصل فكان التمسك بالاصل اولى
من الصريح فنقول المنسقى الاول وانهم ما اى عمره وحصة اعلى منها فما احق منها كما هو مقتضى قول
الواقف بحجب العليا السفلى لا يجري على اطلاقه بل يقيد بكون علو درجته ما على سائر المستحقين لا الوقف
وليس في الكلام ما يدل عليه وحته ان يقول ان انحصر عاق الدرجة فيهما ما يقبل كما فصلنا في قولنا
فان كانت حصة وعمره من اعلى الدرجات ولا شريك له ما اختصاصه وان كان له ما في ذلك شريك دخل
معه ما في استحقاق ما كان لزيد وان كان هناك طبقة اعلى من طبقتهم فلا شيء له ما من ذلك ويسرف
الى اعلى الطبقات فلا بالاصل وقول الثاني بانقالها يعنى حصة زيد الى فاقامة لا قرية له وكونه
مشاركة له في الاستحقاق خاصة لكونه من فرع واحد وهو هند وان ما ندعيه حصة وعمره من علو
الدرجة ممنوع بان حجب الطبقة العليا السفلى محمول على حجب الاصل لفرعه دون فرع غيره الى آخر
كلامه غير مستقيم لان الواقف خص صرف حصة من يموت لولده ان كان او ولد ولده فان لم يكن
فلاخوة والاخوات وفاقامة ليست كذلك والشركة في الاستحقاق بغير ذهابها لا واجب مطلقا صرف
حصة من مات لا عن ولد ولا ولد ولا عن اخوة ولا عن اخوات الاقرب اليه وهو خال عنهما أي عن
قراة الاولاد والاخوة والاخوات وقد عين الواقف الصرف فيهما وهما مستفيان عن فاقامة وما
دخل المشاركة المذكورة مع كونها مقيدة بالقراة الاخوية ولا دخل لكونه من فرع واحد ولا
لقوله وان ما ندعيه عمره وحصة من علو الطبقة ممنوع الخ اذ الاصل ولا فرع يوجب استحقاق فاقامة
لاتقاء الوصفين المصريح بهما في كلام الواقف الولادة والاخوة فكانا شرطا لاستحقاق حصة من
مات لا عن ولد ولا ولد ولا اخوة ولا اخوات والاشياء ليس فيها ما يشهد بشئ مما ذكر ولا يظهر

كونه أشبه بغرض الواقف لأن اعتناءه بالدرجة التي هي أقرب إليه أكثر من الدرجة التي هي أبعد عنه وأعجب من ذلك كله جعل الحال كآق والددة زيد لم توجد اذ هذا الجعل لا اضطرار اليه ولا موجب لادعاء عدم وجوده من اوجده واجب الوجود فتم له بدعي البطلان وقول الثالث بنقض القسمة وزجوع حصنة زيد لاصل الوقف وتوزيعها على سائر المستحقين غير جار على إطلاقه بل على المستحقين من أعلى الطبقات فان نقض القسمة لا يجوز الا بانقرض الطبقة العليا بالكلية على احدا القولين في نقض القسمة كلما انقرضت طبقة تقسم على الاخياء والاموات فما اصاب الاحياء اخذه وما اصاب الاموات كان لاولادهم واولاد اولادهم واختاره كثير لما فيه من مراعاة العدل في الذرية والله اعلم * (سئل) * في رجل نصبه السلطان ليصلي بالناس عن الأئمة المنصور بين الإمامة بالمسجد عند نزول ضرورة شرعية بأحداهم مانعة من حضور الجماعة واختص هذا الامام باسم المعين رقا من السلطان بأولئك الأئمة فاذا سافر أحداهم لتعاطي النيابة عن حكام الشرع في بعض البلدان لأجل التكسب بذلك وتحصيل الاموال أو سافر الى مدينة اسطنبول ونحوهما من البلاد القاصية لتحصيل الوظائف والتكدي من الناس استكثر من حطام الدنيا وربما طالت غيبته فبلغت الحول أو الحولين فهل يلزم ذلك الرجل الملقب بالمعين شرعا ان يقوم مقام ذلك الغائب في الإمامة بحيث اذا ترك ذلك يكون عاصيا شرعا فيستحق العقوبة واخراج تلك الوظيفة عنه ام انما يلزمه القيام عن شخص منهم عند مرض أو سفر واجبا أم كيف الحال * (اجاب) * انما يلزم المعين القيام عما نزل به ضرورة شرعية تمنعه عن حضور الجماعة بالكلية فاذا سافر أحداهم للضرورة حلّت به لاستحقاق المعلومات بل صرح ابن وهبان انه اذا سافر للجمع أو صلح الرحمة لا يستحق المعلومات مع انها فرضان عليه فكيف بما ليس كذلك وحينئذ كونه لا يستحق المعلومات يستحق العزل لارتكابه الاضرار عما هو لازم عليه محتوم وبه يعلم ان المعين اذا ترك ذلك لا يكون عاصيا شرعا ولا يستحق العقوبة ولا اخراج الوظيفة عنه لعدم الموجب لذلك وهو المرض أو السفر الواجب ونحوهما مما يقع غلبة الظن بالرضى به من حضرة السلطان لقصد الشريعة به التخفيف على العبد الضعيف ولا يخفى ما يميز أحدهما عن الآخر وقد صرحوا بأنه لا يجوز عزل صاحب وظيفة ما بغير جنة فلا يكون المعين ذاك جنة بالتخلف في غير نزول ضرورة موجهة له أي للامام الاصلى ومثل ذلك لا يتوقف فيه عليه والله اعلم * (سئل) * فيما اذا وقف زيد وقفه منجزا على ولديه صلاح الدين يوسف وشقيقه محمد ثم من بعدهما على اولادهم سما وأولاد أولادهم ما ونسلهم ما وعقبهم ما على القرينة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين على ان من مات من اولادهم أو اولاد أولادهم أو ذريتهم ما وعقبهم ما وترك أولاد أو اولاد اولاد استحق ولده وولد ولده ما كان يستحقه والده لو كان حيا ومن مات عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه الى من هو في درجته وذوى طبقته على الشرط المذكور تحتجب الطبقة العليا الطبقة السفلى فاذا انقرضت ذرية الموقوف عليهم ما ولم يبق لهم ما نسل ولا عقب عاد ذلك وقفا على من سيحدث للواقف من اولاد الذكور والاناث على الشرط المذكور ثم على جهة بر متصلة ثم مات صلاح الدين عن ابن وبنتين وهم محمد وسنتية ورؤسا ثم مات محمد بن الواقف عن بنت تدعى مريم ثم مات سنتية عن ابنتين وبنت وهم محمد وابراهيم وفاطمة ثم مات فاطمة عن ابن وبنتين وهم محمد وزينب وخاصكية ثم مات محمد بن سنتية عن ابن وبنتين وهم محمد ومؤمنة وخاصكية ثم مات رؤسا عن بنت تدعى قضاء ثم مات ابراهيم بن سنتية عن ابنتين وبنتين ثم مات محمد بن صلاح الدين عن بنت تدعى رقية ثم مات رقية عن غير ولد وفي درجتها قضاء ثم مات قضاء عن اولاد خالته الموجودين من اهل الوقف المتساويين لريعه وعن ابن وبنت اخ مات ابوهم ما قبل استحقاقه شيء من منافع الوقف فكيف يقسم ربع الوقف بينهم على شرط الواقف وماذا يخص كلامهم * (اجاب) * هذا

مطلب نصب السلطان رجلا
ليصلي بالناس عند نزول
ضرورة شرعية باحد الائمة
بالمسجد لا يلزمه القيام بذلك
الا عند ذلك

مطلب في ترتيب المستحقين
الموقوف عليهم - م والشروط
الواقعة في عبارة الواقف

السؤال ورد عليها بما يقام دمشق فأجيب بأنه يعطى لمرمى الحس منه ولمحمد بن محمد بن سنيته خمس
الحس ولا ختة مؤنة نصف ذلك ولا ختة خاصكية مثلها ولا بن ابراهيم بن سنيته خمس الحس ولا ختة
نصف ذلك ولا ختة مثلها ولمحمد بن فاطمة خمس العشر ولا ختة زينة نصف ذلك ولا ختة خاصكية
مثلها بجملة ما ذكره من شأن وقد اجتمع لقضاء ثلاثة أشخاص وعوتهم بالاع ولا يصرف لمن في درجتها
بالشرط المذكور والذي يظهر من سؤال السائل ان الموجودها مريم بنت محمد لعدم ذكر موتها
في السؤال ودرجتها الآن اعلى الدرجات ولا سبيل الى نقص القسمة مع وجودها فلا يصرف
نصيب قضاء لها العتق ودرجتها اعلى وقول السائل ماتت قضاء عن اولاد خالاتها فاسد لان الموجود اولاد
اولاد خالتها سنيته كما هو ظاهر من نص السؤال ان لم يكن خطأ من السائل في ترتيب الموتي وذكر
عدد هم على الخط المذكور وكذلك قوله في السؤال وعى ابن ريت اخ مات ابو هسان قبل استحقاقه
لشي من منافع الوقف فانه فاسد والحال هذه لانه ان اراد بالابن الابح اكفاه فلا ح موجود
حسب مقتضى العبارة السابقة وان كان موجودا كان يجب ذكره معها ليدفع لولديه ما كان
يستحقه لو كان حيا عند استحقاقها وان اراد بالابن الابن لطلبها فلا يسب ان يقول عن اولاد
خالها وبنت اخ لا تخصار استحقاقها فيه لو كان والظاهر موتها بالاع ولا اذا كان كذلك فلا منقطع
حاصل فيه كما هو حاصل بعد موت صلاح الدين ابن الواقف وكلا الاقطاعين داخل في سببي منقطع
الوسط والمنقطع الوسط فيه خلاف قيل يصرف الى المساكين وهو المشهور وعندنا والمتطاهر على السنة
علمنا ومع ذلك لو كان اهل الوقف نصفه الفقير جازا لصراف اليهم بل هو الافضل لكونه بصير صدقة
وصلة ونصفه الفقير تشملهم وقيل الى مستحق الزكاة وهو قول الشافعية والمشهور عندهم انه يصرف
الى اقرب الناس الى الواقف والحاصل انهم اذا كانوا فقراء لا خلاف في جواز الصرف لهم بل هم
أولى من سائر الفقراء لان مقصود الواقف الثواب والتصدق على القرابة أكثر نوابا واليه اشار
صلى الله عليه وسلم بقوله لامرأة ابن مسعود حين سألت عن التصديق على زوجها مالك ابجر
التصدق وأجر الصلة ثم اعلم ان الانقطاع الاول الحاصل بموت صلاح الدين قد زال بموت اخيه محمد
وهذا الانقطاع يزول بموت مريم سواء كان لها ولد أم لم يكن لا ما ينقض القسمة بموتها ونقسم الغلة
على الدرجة التي تليها من الاحياء والاموات فاعطى الى ما يخصه منها ونصيب الميت لولده أو ولد لولده
كما شرط وهكذا فانهم والله اعلم * (سئل) في واقف وقف وقضاء على مصارف خيرية عينها
في كتاب وقصه وما فضل عنها يصرف لاولاده المذكور والامان بالسوية ثم من بعدهم لاولادهم
وذرياتهم ونسبهم وعقبهم ابدانا سلا وادعائا مائة اقوا وقال بصريح لطفه على ان من مات عن ولد
أو ولد لولد أو أسفل من ذلك يصرف اليه غير ان الكاتب لم يكتب في كتاب الوقف فهل اذا شهد العدل
بذلك يعمل به ويعطى نصيب من مات عن ولد أو ولد لولد أو أسفل من ذلك لاولاده أو لولد أو ولد لولد
واذا لم تشهد الشهود فلن يصرف * (اجاب) العبرة بما تنطبق به الواقف لاما كتب الكاتب
عن عبارات علماء العبرة لما هو الواقع في نفس الامر فاذا ثبت ان الواقع في لفظ الواقف من مات
عن ولد أو ولد لولد وغو ذلك صرف نصيب من مات لولد أو ولد لولد ومثله قوله من مات عن اولاد الخ
وذلاته ثبت بشهادة العدل بوجه باظر الوقف لانه انحصر فيما يدعى عليه وان لم تشهد الشهود
فمنصيب من مات منهم منقطع الوسط لان الواقف لم يبين مصرفه مع من هو اعلى منه وقد قال ثم من
بعدهم وذلك صريح في بعدية الكل في موت واحد منهم لم يبق جدي حتى ينقطع وابا جمعهم وفي منقطع
الوسط الاصح صرفه الى الفقراء وأما مذهب الشافعي فالمشهور بأنه يصرف الى اقرب الناس الى
الواقف والله اعلم * (سئل) فيما اذا ادعى باطر وقف على من كان باطرا قبله ببلغ معلوم للوقف
من الثروة وسماه في دعواه بأنه استلمه فبقى في ذمته لجهة الوقف وطال له به فأجاب بالانكار قائلا

مطلب العبرة بما تنطبق به
الواقف لاما كتب الكاتب

مطلب ادعى المعزول ان
مال الوقف احده القاشي
الفلا في يصدق

كان للواقف تحت يدي مائة قرش يدل عن بستان له وخمسة وسبعون سلطانيا كانت بذمة رجل
وقد أخذ القاضي الثلاثي وجو خداره جميع ذلك بغير حق وبغير وجه شرعي وما أمكن دفعهما
عن ذلك هل القول قوله بينه في ذلك ولا ضمان عليه أم لا * (أجاب) * نعم القول قوله بينه
في ذلك ولا ضمان عليه وقد صرح علما قنا قاطبة بأن يد الناظر على الوقف يد أمانة لا يد عدوان قال
في الذخيرة وان باع الارض فقبض الثمن فهلك في يده فلا ضمان عليه ويكون الثمن عنده أمانة واخذ
القاضي وعوته المال كالحصول وقد قال كثير من علما المتأخرين عن قضاة زمانهم تسوا
باسم القضاة وهم باسم الخصوص الحق فلا يضمن حيث لم يمكنه دفعهما والله أعلم * (سئل) *
في ناظر الوقف اذا تضرع عليه خلاص الدين لعذر المتقبل يلزمه ضمان ذلك أم لا * (أجاب) *
لا يلزمه ضمان باجماع العلماء لانه فعل مأهون مروض عليه شرعا فكيف يضمن والله أعلم * (سئل) *
في الناظر على الوقف الذي هو من جملة المستحقين فيه اذا ادعى عليه شخص انه من جملة المستحقين
فأقر بما ادعاه وأقيم فيما سلف انه يتقد اقراره عليه خاصة وبشاركة فيما يخصه هل اذا مات المقر
وانقطع استحقاقه منه يبطل اقراره ويقسم على الباقي حسب ما شرطه الواقف ولا يدفع له من ريعه
شيء أم لا * (أجاب) * نعم يبطل اقراره له ويعطى ما كان له والمقر له باقراره الى من يستحقه من
اهل الوقف المعروفين المستحقين كما صرح به الناصحي في مختصره ومثله في التاترخانية عن المحيط وكذا
في الاسعاف وغيره ويمنع المقر له لان المقر انما يتقد اقراره على نفسه فيما يستحقه في الوقف وبعونه
ينقطع استحقاقه وينتقل الى غيره فيبطل اقراره به والله أعلم * (سئل) * في رجل وقف وقفا على
نفسه وزوجته بنت عمه ثم من بعدهما على اولادهم الذكور والاناث للذكور مثل حظ الانثيين
ثم من بعدهم على اولادهم الذكور دون الاناث ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على
انسا الههم وأغنيهم الذكور دون الاناث ثم قال على أن من مات لا عن ولد ولا ولد له انتقل نصيبه الى
من في درجته فان انقرض اولاد الذكور عاد ذلك وقفا على اولاد الاناث من ذرية الواقف مات
الواقف وزوجته وآل الوقف الى ابن ابن ابنه ومات هذا الابن عن ابن وبنت ثم مات الابن عن بنتين
وعن ابن اقر لجھول لا يعرف له استحقاق فيه بأن له في الوقف كذا اشاركه في حصته وبطل اقراره بعونه
عن اختيه وعمته فهل يصرف ما كان يستحقه هو والمقر له الى عمته أم الى اختيه ام يستقر المقر له على
استحقاقه كيف الحال * (أجاب) * يصرف ما كان يتناوله المقر والمقر له للاختين لانهما في
درجته والعمه من درجة ابيهما فلا تستحق معهما للشرط المذكور فاستحقاقه مضافا لما كانتا
تستحقانه قبل موته ولا شيء للمقر له لان المقر انما يتقد اقراره على نفسه فيما يستحقه في الوقف وبعونه
ينقطع استحقاقه وينتقل الى غيره فيبطل اقراره كما صرح به الناصحي في مختصره ومثله في التاترخانية
عن المحيط وكذا في الاسعاف وغيره والله أعلم * (سئل) * فيما اذا كان نصف الوقف
الاهلي مختصا بآية الواقف المدعوة فرح وبذريتها والنصف الاخر مختصا بابن ابن الواقف المدعو
منصور وصدق جماعة من ذرية منصور وذرية فرح لرجل اجنبي منهما ومن ذريتهما بأن له من نصفها
المختص بها وبذريتها استحقاقا قدره كذا وكذا منتقل اليه من اخته فاطمة والى فاطمة من ايتها خديجة
بنت فرح ابنة الواقف المزبور ثم مات المتصادقون جميعا عن اولاد وظهر كتاب وقف متصل
للمدعوة ام هاني بنت خديجة المزبورة متضمن لكون فاطمة المرقومة ليست ابنة خديجة وانما هي
ابنة زوجها من غير هاني فهل يعمل به وتكفل اولاد الاجنبي الى اثبات نسبهم ولا عبرة بتصرفهم
وتصرف ابيهم بمجرد المصادقة المرقومة أم لا * (أجاب) * المقر انما يتقد اقراره على نفسه
خاصة قال في الاشياء والنظار اقر الموقوف عليه بان فلانا يستحق معه كذا او أنه يستحق الزرع دونه
وصدته فلان صح في حق المقر دون غيره من اولاده وذريته ولو كان كتاب الوقف مخالفا للاحكام على ان

مطلب لاضمان على الناظر
اذا تضرع عليه خلاص الدين
مطلب اذا اقر الناظر المستحق
لاخر شاركة خاصة مدة
حياته

مطلب آل الوقف لابن وبنتين
وعمنهم اقر الابن لاخر
بالاستحقاق

مطلب اذا اقر المستحق لاخر
بالاستحقاق شاركة ولو
كتاب الوقف بخلافه

الواقف رجع عما شرط وشرط ما أفزبه المتر ١٥ وقال الناصبي في مختصره قال الحنفى الوهم
 ان ابي يروى ذلك عن محمد بن الحسن رجل وقف وقصاعلى زيد وولده ونسله فأقر زيد بأنه وقف عليه
 وعلى نسله وعلى فلان فان ما يحدث من القلة يقدم فما اصاب زيد ايشاركة المقر له فيه ولا يصديق زيد
 فيما يصيب ولده ونسله واذا مات زيد بطل اقراره وكانت القلة لولد زيد ونسله ولم يكن للمقر له شيء ١٥
 وبذلك يعلم الحكم فيما رفع البناء والله اعلم * (سئل) * فيما اذا شرط الواقف في كتاب رقبته
 الثابت المضمون المحكوم بحجته ما صورته انشا الواقف وقفه هذا على نفسه مدة حياته ثم من بعده
 على اولاده لصلبه الموجودين حالوا هم هبة الله وداود وامة الله ومن سب رقبته الله تعالى من الاولاد
 ذكورا واناثا منهم على القرينة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على اولادهم واولادهم
 اولادهم وانثاهم واعقابهم ابداما عاشوا واداما ماتوا الطبقه العليا تتجيب الطبقة السفلى على انه
 من مات منهم عن ولد او ولد ولد او نسل او عقب عاد نصيبه الى ولده وولد ولده ونسله وعقبه ومن مات
 منهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه الى من هو في درجته وذوى طبقته من اهل
 الرقبه يقدم الاقرب فالاقرب الى الواقف ومن مات منهم اجمعين قبل استحقاقه شيئا من الواقف
 وعقب ولد استحق ولده ما كان يستحقه ابيه لو كان حيا ثم من بعدهم على جهة بر متصلة ثم ان
 الواقف انتقل الى رحمة الله تعالى ولم يترك سوى هبة الله وداود وما عداهم من الاولاد مات حال
 حياة الواقف من غير نسل فاقسم كل من هبة الله وداود غلة الواقف مناصفة ثم مات داود عن بنتين
 دخري ومريم فانتقل نصيبهما الى من مات هبة الله عن ولدين محمد وكريمة فانتقل نصيبهما الى من مات
 محمد بدخري ثم ماتت عن ولدين منه هما هبة الله ومصلح الدين فانتقل نصيبهما الى من ماتت كريمة عن
 ولدين فانتقل نصيبهما الى من مات محمد عن اربعة بنين هبة الله ومصلح الدين ولدى دخري
 وفصل الله واحدا من امرأه اخرى فانتقل نصيبه الى من ماتت مريم عن ولدين فانتقل نصيبهما الى من ماتت
 نصيبها الى من ماتت مصلح الدين عن غير نسل وفي درجته من اهل الوقف اخ شقيق هو هبة الله
 المذكور وفضل الله واحدا وهو ما اخوان لاب وابن خالته وهو مصطفى ابن مريم وابن عمته
 وهو على ابن كريمة فهل يكون نصيب مصطفى الدين من ابيه واثمه مقسوما بين هؤلاء الخمسة
 لكونهم كلهم في درجته وهم كلهم في القرب الى الواقف سواء لان كلا منهم يدلى الى الواقف
 بواسطتين فان الاخوة اولاد محمد بن هبة الله ابن الواقف وعلى ابن كريمة بنت هبة الله ابن الواقف
 ومصطفى بن مريم بنت داود بن الواقف او يختص به الاخوة لكونهم اقرب الى الميت ويكون القرب
 الى الميت كالقرب الى الواقف او يختص به الاخ الشقيق لكونه اخا شقيقا تكون القوة بمنزلة القرب
 ويكون القرب الى الميت كالقرب الى الواقف او لكونه يدلى الى الواقف بجهةين بالابوة والامومة
 فيكون اقرب الى الواقف فان الاخ الشقيق هو هبة الله بن محمد بن هبة الله بن الواقف وهو
 ايضا ابن دخري بنت داود بن الواقف وما عداه ليس كذلك * (اجاب) * اما صرف نصيبه فهو لمن
 في درجته بالاجماع لان فوقه ولا من تحته بشرط الواقف لكن هل يقدم ذو جهتين على ذى جهة بقول
 الواقف يقدم الاقرب فالاقرب فيه اختلاف منهم من قال يستوى الكل لان زيادة الجهة قوة لا اقرية
 وبعضهم يقدم صاحب الجهتين على صاحب الجهة لان الاقرب تارة يكون بقرب الدرجة وتارة بزيادة
 القرابة وبعضهم يقدم الاخ من الابوين على الاخ لاب والاح لأم وعند عدم الاخ لابوين يسوى بين
 الاخ لاب والاخ لأم فان لان الذى من قبيل الاب ارتكض معه في صلب الرجل والذى من قبل الام
 ارتكض معه في رحم الام فليس احدهما باقرب من صاحبه ولا يكون هذا على الموازيث قال ابن
 الصباغ في حديثين احدهما من جهة والاخرى من جهتين فيه وجهان اصحهما انما يستويان وقال
 بعضهم في تعارض الدرجة ومعنى القرية تقف المسئلة ولا تجرد من جحافا شككت المسئلة عايدا

مطلب اختلافوا في تقديم
 ذى الجهتين على ذى الجهة
 وفي التقديم بقوة القرابة

فرجعنا الى المعنى فربما ان تقديم الاقرب الى الميت اقرب الى مقاصد الواقفين والى مقاصد أهل
 العرف وبعضهم قال الاولى أن يصلحوا الان اقرب افعول تفضيل من القرب ضد البعد فأصل معناه
 يساعدهم من قال بالمساواة والذي يظهر ترجيحه من أقوالهم في قرابة الولد المساواة عملا بحقيقة المعنى
 في الاقرب لاسيما في جهة قرابة الولاد قال في مختصر الناصح في باب الوقف على الاقرب ما يبدأ بالاقرب
 فالاقرب قال أبو يوسف في قوله ارضى صدقة موقوفة على قرابتي الاقرب فالاقرب بعد نقله من ذهب
 محمد واليه ذهب هلال تكون الغلة لاقربهم وأبعدهم الى الواقف بينهم بالسوية قال هلال وهذا
 القول عندى ليس بشئ والقول هو الاول من قولنا وقول محمد **هـ** والذي يظهر أرجحته حيث
 رجعت الى الاقرب فالاقرب الى الواقف وهى قرابة الولادة لا قرابة الاخوة المتفرقين مساواة الجميع
 ممن يدلى من قبل ابويه أو أبايه لانه يلزم من اعتبار أرجحية ذى الجهتين على ذى جهة فى ابن هو
 ابن ابن عم وآخر من اجنبي كما مرأة تزوجت بابن عمها ولها منه ابن ومن اجنبي ابن آخر ووقفت على
 الاقرب فالاقرب اليها من أولادها ونسلها وذريتها بترجى احدا بنها وهو الذى من جهة ابن عمها
 على الآخر وهذا بعيد جدا عن اغراض الواقفين وأما من أدلى بالآتم فقط فقيمة ترد ولو قضى
 القاضى به عن اجتهاد نفذ قضاؤه لانه محل اجتهاد وموضع نظر كما قد قررته لك وفي شرح المنهاج للرملى
 فى شرح قوله كما ان مصرفه اقرب الناس رجلا الارنا فيقدم وجوب ابن بنت على ابن عم ويؤخذ منه صحة
 ما أفتى به العراقى ان المراد به فى كتب الاوقاف ثم الاقرب الى الواقف أو المتوفى قرب الدرجة
 والرحم لاقرب الارث والعصوبة فلا ترجيح بها فى مستويين فى القرب من حيث الرحم والدرجة
 ومن ثم قال لا يرجح عم على خال بل هما مستويان ومنه فى شرح المنهاج لابن حجر والله اعلم
*** (مسئل)** * فى ارض موقوفة من قبل زيد بها اشجار زيتون وقف من قبل عمرو على جهة بر
 معينة وأن القيم على الوقف عمرو يؤدى ما عليها من المعين فى كل سنة لجهة وقف زيد المعين بدقتر زيد
 المزبور وأن القيم على وقف زيد تعدى وزرع زراعى بين اشجار الزيتون الجارية فى وقف عمرو وبغير طريق
 شرعى وحصل للاشجار المزبورة ائلاف وضرب بسبب ذلك وصارت غلتها اقل مما يتحصل منها سابقا
 فهل على قيم وقف زيد المزارع بين الاشجار الجارية فى وقف عمرو وأرض الاشجار المزبورة وهل له زرع
 الارض المزبورة وهل قسم الزرع المزبور يكون لوقف زيد أو لجهة وقف عمرو أم وكيف الحال
*** (الجواب)** * نعم يضمن القيم الزرع على وقف زيد المتعدى لما ليس من الاشجار الجارية فى وقف عمرو
 بغير طريق شرعى حيث ثبت انه بسبب زرعه والقيم على الشجر بأحد الخيارين ان شاء اخذ الحطب
 لجهة الوقف واستكمل قيمته قبل يسه وان شاء دفعه له وضمنه جميع قيمته قبل يسه لانه متعدى بالزرع
 اذ ليس للقيم أن يزرع فى ارض الوقف كما صرح به فى جامع الفصولين وغيره ويضمن ما نقص من قيمة
 الارض ايضا ان انقصت بذلك وقد صرحوا بذلك فى غير المحتركة فما بالك بالمحتركة وما قابل ضمان
 الاشجار فهو راجع الى وقفها فيصرف الى ما يعود الى غورها واصلاحها حتى تعود لما كانت لا الى
 الصرْف على المستحقين لانه ضمان عين الوقف ولا يصرف شئ من عين الوقف لمستحقى غلته وما قابل
 ضمان نقصان الارض مصرف الى اصلاح الارض الى المستحقين للغلة لما قلنا صرح بذلك هلال
 وغيره ولا بأس بايراد ما يوضح الوجه فيما اقتنينا به فنذكر مسئلة الاحتكار وقد نص عليها الخصاصف
 والراهدى فى قنيتة وحاويه وهى ايضا فى فتاوى شيخ شيوخنا العلامة شهاب الدين بن الحلبي
 قال فيها جرى عرف الديار المصرية به وتحتكم القضاة بصحته ولزومه ومنهم شيخ الاسلام السعد
 الدبرى وأطال فى ذلك اطالة حسنة وينبكي فى ذلك كلام الخصاصف وقد صرحوا بأن المستحكر
 الاستبقاء وان أبى الموقوف عليهم الا القلع حيث كان ذلك باجرة المثل وفى الاسعاف فى فصل انكار
 المتولى الوقف وفى غصب الغير اياهم لو استغل الغاصب الارض سمين بالزراعة فالغلة له وعليه قيمة

مطلب ارض موقوفة من
 قبل زيد وبها اشجار موقوفة
 من قبل عمرو زرع قيم الارض
 بين الاشجار فيليس بعضها
 فعله ضمان ما ليس وعليه
 ضمان ما نقص من الارض
 ان انقصت

ما نقص من الارض ولا يلزمه اجر مثلها وهذا قول المتقدمين وقال المتأخرون يلزم اجر مثلها وأجر
مثل مال اليتيم وما اعتدلا استقلاله ومنه يعلم مسئلة قسم الارض وفيه قبل هذا يسير وينسب
القاصب المقتضى ويصرف بدله في عمارته ولا يصرف لاهل الوقت آكونه بدل العين التي وقع عليها
عقد الوقف وليس لوسم فيها حق فكذلك فيما قام مقامها وانما حقهم في الثلث خاصة اه فهو صريح
فيما قلنا ومثله في حلال وكثير من المسئلة وما اذا صار غلها اقل فلا قائل بنصفه لانه لم يقع
العصب على عيها ولو وقع العاصب على الانحياز وقد أغلت فأنكست نكست الوقوع الغضب عليها مع
الاصل بخلاف ما اذا أغلت في يده فانهم والله اعلم (سئل) فيما حل بوقف ابي الانبياء
الكرام السيد الخليل على بنينا وعليه وعلى سائر الانبياء الصلاة والسلام من احداث المربيات فيه
فلم من ذلك اختلاف سوا طه الشريف وما هو المشروط فيه وانما خاص حق السدنة فيه والفراشين
وأئمتهم ومؤيديهم لغير مستحقه فهل يجب على ولاية الامور احوال الله تعالى لهم الاجور منع تلك
المربيات المحدثه وقطعها وحسم مادتها لا (اجاب) نعم يجب على الولاية اصلهم الله تعالى
حسم مادة تلك المربيات المحدثات وقطع تلك المربيات فتد صرحوا بجرهتها وعدم حل تناسلها
فيكون قضاها من باب ازالة المنكر وهو واجب خصوصا على من كان له بسوطة يد وقدره على ذلك
قال في البحر تصرف القضاة بالارواقف مقيد بالصلحة لانه يتصرف كيف يشاء فلو فعل ما يخالف شرط
الارواقف لا يصح ولذا قال في الذخيرة وغيره القاضى اذا تفرغ في المصالح غير شرط الارواقف وجعل
له معلوما لا يتحل للقاضى ذلك ولا يتحل للقراض تناول المعلوم ثم قال استنبذ منه عدم صحة تقرير
القاضى في بقية الوطائف بغير شرط الواقف كشماعة ومباشرة وطلب بالاولى وحرمة المربيات
بالاولى وفي الاشياء والظواهر به مسئلة الفرش وبه علم حرمة احداث الوطائف بالارواقف بالاولى
وبه علم ايضا حرمة المربيات بالارواقف بالاولى وقد ذكر المسئلة في المساعدة الاولى من النوع الثاني
وفي القاعده الخامسة من النوع الثاني ايضا وفي كتاب الوقف وفي الدعوى اعتناء بشأها وفي
من المسائل الشهيرة والبقول فيها كثيرة هذا ولوقف السيد الخليل عليه وعلى بنينا الصلاة والسلام
زيادة الاعتناء لرفعة شأنه ونسبه الى هذا النبي العظيم وعلى قدر شرفه يشرف ما نسب اليه
على ما نسب لغيره من اوقاف الاولياء والعلماء والفضلاء والامراء فالواجب زيادة الاهتمام به
والاعتناء بشأه ينفقه ذلك من كان له قوة في ايمانه واعتقاده صحيح في املاجه واحسانه وقضا الله لما يحبه
ويرضاه بفضله العظيم وفيه العميم والله اعلم (سئل) فيما حل بوقف المسجد الاقصى الذي
نطق القرآن بفضله وبوروك حوله ووردت الاحاديث الشريفة بأمر ابيه تعظيما لشأنه وتوقيره له من
احداث الوطائف بكثرة الفراشين بغير شرط من واقف وغيرهم من المديرين والواقدين والعينين
للأئمة والعلوية بغير حاجة اليهم وكذلك من البوابين والكتبة والسدنة والمؤذنين والشحنة وغيرهم من
الاحداثات التي لم ينص عليها الواقفون فهل يجب على ولاية الامور اصلهم الله تعالى ووفر لهم
الاجور حسم مادة تلك المحدثات وقطع تلك المبتدعات لاسيما مع احتياج المسجد المذكور لعمارة
ما نههم وترميم ما استمر وعماره مستحقته وتلافي ما اشرف على الخراب من مستغلانه وهمل مع
احتياجه الى ما ذكر يجوز صرف بعض غلاته الى تقشها بالاص وزخرفته بما الذهب والفضة
واللازورد ونحوها من الالوان أم لا (اجاب) نعم يجب على الولاية حسم مادة تلك المحدثات
وقطع تلك المربيات فتد صرح العلماء بجرهتها وعدم تناول غلها فيكون قضاها من باب ازالة
المنكر وهو فرض على من له بسوطة يد وقدره على ذلك قال في البحر تصرف القاضى بالارواقف
مقيد بالصلحة وليس له أن يتصرف كيف يشاء فلو فعل ما يخالف شرط الارواقف لا يصح ولذا قال
في الذخيرة وغيره القاضى اذا تفرغ في المصالح غير شرط الارواقف وجعل له معلوما لا يتحل

مطلب لا يجوز احداث
المربيات في الارواقف ولا
التقرير في الوطائف بغير
شرط الوقف ولا نقض المسجد
من مال الوقف وان فعل
القاضي الا اذا خاف عليه
الصياح

مطلب اذا لم يشترط الواقف
لشأنه شيئا ولا فرض له
القاضي فلا شيء له الا اذا سعى
فيه على بقدر سمعه

للقاضي ذلك ولا يحل للفراش تناول المعلوم ثم قال استنفيد منه عدم صحة تقرير القباذي في بقية
الوظائف بغير شرط الواقف كشهادة ومباشرة وطلب بالاولى وحرمة المراتبات بالاولى والادفان بالاولى
وفي الاشياء والنظائر ايضا في القاعدة الخامسة بعدم مسئلة الفراش وبه علم حرمة احداث
الوظائف في الاوقاف بالاولى وبه علم ايضا حرمة المراتبات بالاولى وقد ذكر المسئلة في القاعدة
الاولى من النوع الثاني وفي القاعدة الخامسة من النوع الثاني ايضا وفي كتاب الوقف والدعوى
اعتناء بشأنها وهي من المسائل الشهيرة والنقول فيها كثيرة فلا يخفى على من له بالفقه ادنى المام بل
اظن ولا العوام وسواء كان المسجد مستغنيا عن العمارة أو محتاجا لها فكيف مع احتياجه الى
العمارة والترميم ونال في ما هو مشرف على الوقوع من بنائه الحادث والقديم أو بناء مسقفاته وترميم
مستغلاته والمتون فاطبة قد تردفت على أنه يبدأ من غلته بعمارته بلا شرط لان قصد الواقف صرف
الغلة مؤبدا ولا تبقى دائمة الاباء العمارة وكذا الشروح والتفاوتى فلا يكر ذلك الا من اضله الله تعالى
وأبعده وأقصاه عن رحمة وطرده فلا يحتاج الى الاطنا بزيادة على هذا الجواب وأما نقشه وزخرفته
بما ذكر من مال الوقف فحرام مطلقا كما صرح به علماءنا ويضمن الناظر المال الذي صرفه فيه قال
في السكا في وهذا أى نفي الكراهة في نقشه اذا فعل من مال نفسه اما المتولى فيفعل من مال الوقف
ما يحكم البناء دون النقش فهو فعل ضمن لما فيه من تضییع المال فان اجتمعت أموال المسجد وخاف
الضياع بطمع الظلمة فيها فلا بأس به حينئذ اه و قوله فان اجتمعت أموال المسجد وخاف الضياع الخ يعنى
وهو مستغن عن العمارة وقوله لا بأس الخ يعنى ولا يضمن وبدون ذلك يضمن لعدم الجواز والحال هذه
والله أعلم * (سئل) * في رجل بنى مسجد الله تعالى وأذن للمسلمين بالصلاة فيه فصلاوا وأنشأ مدرسة
أيضا وقفها على المشيخة تغلبن بالقران العظيم والاحاديث النبوية والعلم الشريف وعلى شيخ يقرأ بها
القران ويوردهم الاحاديث النبوية ومسائل العلم الشريف وشرط أن يكون الامام بالمسجد المذكور
وجميع المستحقين في وقف المسجد والمدرسة من اهل مذهب الامام المجلد احمد بن حنبل يقسم القيم
ربيع الوقف بينهم على ما يراه وان تعذرا الصريف على بعضهم يصرف الى بقيتهم وما له لفقراء المسلمين
وشرط النظر في ذلك لنفسه ايام حياته ثم من بعده لابن اخيه ثم للارشد فالارشد من ذرية ابن اخيه فان
عدموا ولم يكن فيهم من يصلح للنظر فانظر فيه لشيخ الحنابلة القلاية ولم يقدر الواقف للناظر شيئا
من الغلة فهل يعطى له شيء من ذلك أم يعطى الجميع المذكورين بعد العمارة عملا بشرط الواقف وهل
اذا تعذر الصريف الى بعضهم يصرف الى بقيتهم كما شرط وهل اذا ادعى رجل انه من ذرية ابن اخي
الواقف وأنه يصلح للنظر يعمل بمجرد قوله وهل يجوز تغلق باب المسجد دائما ومنع المصلين فيه وفتح في
كل يوم جمعة للنساء يضررن فيه بالدخول ويرفعن اصواتهن فيسمع عن كل من ترعى باب المسجد أم لا
واذا قلتم لا لما يترتب عليه بالطريق الشرعى وهل اذا ثبت اختلاسه في الوقف ترفع يده عنه ويقام شيخ
الحنابلة ناظرا ويولى حاكم المسلمين من شاء * (اجاب) * حيث لم يشرط له الواقف شيئا ولا فرض له
القاضي لا يستحق شيئا واذا نصب القاضي ناظرا ولم يعين له شيئا فعمل فيه وسعى سنة مثلا قيل لاني له
لان المنافع لا تتقوم الا بالعقد ولم يوجد وقيل يستحق اجر سعيه لانه لا يقبل ذلك ظاهرا الا باجر
والعهود كالمشروط فيحمل الاول على ما اذا لم يكن معه ودا جعابين القولين فعمل بذلك انه بدون العمل
لا يستحق شيئا بدون شرط الواقف واذا لم يعط شيئا يعطى الجميع للمستحقين المنصوص عليهم ويصرف
ما تعذر صرفه على بعضهم لبقيتهم على ما يراه القيم بعد العمارة واذا لم يكن نسب الرجل المدعى
انه من ذرية ابن اخ الواقف معروفا به لا بد له من بيعة تشهد له بدعاه ولا يعطى بمجرد دعواه ويحرم
عليه قتل باب المسجد في اوقات الصلاة قولا واحدا ويدخل بذلك في عموم قوله تعالى ومن أظلم ممن منع
مساجد الله أن يذكر فيها اسمه الآية ويؤذ ب على ذلك لاسيما وقدمكن النساء من ضرب الدخول

مطلب يبدأ من غلة الوقف
بعمارته والتدول للناظر
في الصريف للمستحقين واذا
وهب احدهم من متعينه
للناظر شيئا ليس له الرجوع

ووقع أصواتهم واذا ثبتت حياته وجب على القاضي عزله وإن شرط الواقف أن لا يعزله القاضي
 والسلطان لانه شرط مخالف لكم الشرع فيطل قال في الحر ومقتضاه أي مقتضى ما صرح به
 البراري بقوله ان عزل القاضي للثائن واجب عليه وعليه الاثم بتركه فاداعزله القاضي ولم يوجد أحد
 من ذرية ابن اخيه أو وجد وكان ممن لا يصلح فالنظر فيه لشيخ الحنابلة الذي شرطه الواقف اذ شرط
 الواقف كص الشارع وكل ما أثبتناه نص عليه علمنا والله أعلم * (سئل) * في احد المستحقين
 في الوقف اذا ساقى على كرم موقوف أو أجرة عقار الوقف وكتب في ملك المساقاة أو الاجارة انه ساقى
 أو أجرة له من الولاية الشرعية على ذلك والحال ان الناطر على الوقف غيره بشرط الواقف انه
 لا ارشد فالارشد هل تصح مساقاته أو اجارته مع كونه ليس ناطرا على الوقف ولا ولاية له عليه انما هو
 من احد المستحقين أم لا واذا قلتم لا تصح فما الحكم في ربيع الوقف * (أجاب) * لا تصح مساقاة
 المستحق في الوقف ولا اجارته انما ذلك لناظره لا للمستحق في غلته باجماع علمائنا ولو كتب في ملك
 المساقاة والاجارة انه ساقى أو أجرة له من الولاية توهم ان استحقاقه في الوقف يوجب له ولاية على
 الوقف اذ العبرة لما في نفس الامر لا لما كتب في الصك واذا قلنا بقساد المساقاة فالربيع كله يوضع في
 الوقف ولا شيء للعامل لانه غاصب عمل في الوقف بغير اجارة نافذة بل ترتب دناطره فكيف اذا لم يعمل
 كما ذكر في السائل بلسانه فماتوا له والحال هذه من ربيع الوقف حرام سحت يجب رده الى مصارف
 الوقف والله أعلم * (سئل) * فيما اذا وجهت مشيخة على قراء كتاب الله تعالى رجل جاهل لا يحسن
 القراءة مع وجود من هو أهل لذلك هل يجب على الحاكم اخراجها عنه وتوجيهها للمستحق أم لا
 * (أجاب) * نعم يجب على الحاكم ذلك وقد صرحوا بأن الحاكم اذا اعطى غير المستحق فقد ظلم
 مرتين مرة باعطاء غير المستحق ومرة بمنع الحق عن المستحق والله أعلم * (سئل) * في قرية
 خراجية يصرف تسعة أعشار خراجها المدرسة ومخصوصة والعشر العاشر لبيت المال مصروف
 للجندي هل اذا تناول المتكلم على المدرسة تسعة الاعشار وبقي العشر بذمة من ارضها يطالب المتكلم
 على المدرسة بحصة بيت المال مما قبض أم لا * (أجاب) * لا يطالب بذلك وانما المطالب به المزارع
 الذي الخراج لازمه شرعا وليس ذلك شركة بوجه من الوجوه حتى يقال مال مشترك قبض على سبيل
 الشركة بل المقبوض نصيب المدرسة ولا شركة للجندي فيه فلم يكن المتكلم على المدرسة متعديا في
 قبضه وصرفه مستحقه فلا ضمان عليه لعدم تعديه بقبض ماله قبضه شرعا وصرفه مستحقه
 كما لا يخفى على فقيه والله أعلم * (سئل) * في الوقف هل يبدأ الناطر من غلته بعمارة أم لا
 وهل القول قوله في الصرف الى المستحقين أم لا واذا ذهب كل فرد منهم شيأ من متعينة المقبوض
 بيده للناظر هل لهم الرجوع فيه أم لا واذا اخذ كل واحد من المرتزقة بعوقبه قرية يتحصل من غلثها
 اضعاف ما يستحقه هل لهم ذلك أم لا * (أجاب) * نعم بدأس غلته بعمارة بلا شرط لان قصد
 الواقف صرف العلة مؤيدا ولا يتق كذلك الا بالعمارة والقول قول الناطر في الصرف على الموقوف
 عليهم لانه أمين يتدعى ابطال الامانة الى مستحقها واختلف في تحليفه واعتمد الشيخ زين في فوائده انه
 لا يحلف وقيل يحلف في هذا الزمان وعليه الفتوى ولا رجوع للمستحقين فيما وهبوا له وقبضه
 واستهلكه وليس للمستحقين اخذ المقرى بما لهم من المعين اذ حقتهم ليس في عين الوقف لاسيما مع كونه
 اضعاف اضعافه والله أعلم * (سئل) * في دار الوقف المعتدة للاستغلال اذا خرب صهر بجها
 المعتد لها الاثنية هل يجب عمارة من اجرتها أم لا * (أجاب) * نعم تجب عمارة من اجرتها
 فقد صرحوا بوجوب العمارة في الاوقاف على الصفة التي كانت عليه زمن الواقف حتى قالوا البياض
 والحجرة في الحيطان ان لم يكن على زمنه لا يفرولان والافلا والله أعلم * (سئل) * في رجل وقف
 وقفا على ولديه أمين الدين ومحمود وعلى من سيحدث له من ذكور واثاث على الفريضة الشرعية ثم وم

مطلب اذا خرب صهر بج
 الدار الموقوفة به من
 اجرتها

مطلب الوقت على نفسه ثم على
ولديه وعلى من سيحدث
من ذكور واثاث ثم مات
احدهما عن بنت فأكل
الموجود جميع الغلة ثم مات
عن بنتين الخ
مطلب في وقفة محتوية على
ترتيب المستحقين وعلى
شروط ذكرها الواقف

على أن من مات عن ولد أو ولد ولد فنصيبه له مات الواقف عن ابنه المذكورين ثم مات امين الدين عن
بنت فأكل جميع الغلة اخوه محمود ثم مات محمود عن ابنتين فالأحكام فيما أكل وفي قسمة الوقت بعد
موته * (أجاب) * اما ما أكله محمود من حصته بنت اخيه وهو النصف فمضمون عليه ويؤخذ من ماله
من تركته ويدفع لها وأما قسمة غلة الوقت بعد موت محمود فهي على رؤسهن اثلاثا فان اقتضت القسمة
بموته كإتصافه عليه التمساف ونعطى كل واحدة ثلثا ولا ننظر الى قول الواقف من مات عن ولدا أو ولدا
انتقل نصيبه له وقد غلط من أفق بعدم نقض القسمة لما فيه من مخالفة غرض الواقف فافهم والله اعلم
* (سئل من دمشق) * فيما اذا أنشأ رجل وقفه على نفسه أيام حياته ثم من بعده على أولاده
المذكورين والاثاث بينهم على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين يستقل به الواحد منهم
اذا انفرد ويشترك فيه الاثنان فافقهما ثم من بعدهم على أولادهم كذلك ثم على أولاد أولادهم نظير
ذلك ثم على أنسائهم وأعقابهم مثل ذلك على أن من توفي منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم
وأنسائهم وأعقابهم عن ولد أو عن ولد ولد أو نسل أو عقب انتقل نصيبه من ذلك الى ولده ثم الى ولد
ولده ثم الى نسله وعقبه على الشرط والترتيب المذكورين اعلاه وعلى انه من توفي منهم ومن أولادهم
وأولاد أولادهم وأنسائهم وأعقابهم عن غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب انتقل نصيبه من ذلك
الى من هو في درجته وذوى طبقته من اهل الوقت المستحقين له المتناولين ريعه وأجوره ينتد في
ذلك الاقرب فالأقرب الى المتوفي منهم زيادة عما يده من ذلك ثم على ولد من انتقل اليه ثم على نسله وعقبه
على الشرط والترتيب المذكورين اعلاه وعلى انه من توفي منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم
وأنسائهم وأعقابهم قبل استحقاقه لشي من منافع هذا الوقت وترك ولدا أو ولدا أو نسل أو عقب
استحق ذلك المتروك ما كان يستحقه المتوفي أن لو كان حيا وقام في الاستحقاق مقامه كل ذلك على
الشرط والترتيب المعينين اعلاه ثم مات الواقف المذكور عن ابن يسمى عمر وعن أولاد ابن مات في
حياة الواقف ثم مات عمر عن ابنتين وبنتين ثم مات ابنا عمر واحد بنصيبه عن غير ولد والموجود الا أن
اختتم وأولاد ابن الواقف الذي مات في حياة الواقف فهل ينتقل نصيب الميتين الذين ماتوا عن غير ولد
الى اختهم المذكورة بمفردها ولا يشاركها فيه أولاد عمها المذكورون أم لا * (أجاب) * نعم
ينتقل نصيبهم الى اختهم وأولادهم المذكورين لاستوائهم في الدرجة وهم من اهل الاستحقاق
المتناولين ريعه قطعاً للذكر مثل حظ الانثيين زيادة عما يده وهذا مما لا يشك فيه ولا يتوقف والحال
هذه والله أعلم وفي ذيل السؤال ماصورته وفي هذه الصورة اذا مات احد مستحق الوقت عن ولد
وأولاد أولاد ماتوا في حياة ابنتهم قبل استحقاقهم لشي من منافع هذا الوقت فهل ينتقل استحقاقه
الى ولده دون أولاد أولاده الذين ماتوا في حياة ابنتهم أم لا * (أجاب) * ينقسم استحقاق
الميت على ولده الخ وعلى أولاده الذين ماتوا في حياته فما اصاب الخى اخذه وما اصاب الميتين دفع
لاولادهم عملاً بقوله على أن من توفي منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم قبل استحقاقه لشي من
منافع هذا الوقت وترك ولداً أو ولداً استحق ما كان يستحقه لو كان حيا الخ وهذا أيضاً مما لا شبهة
فيه والحال هذه والله أعلم * (سئل) * فيما اذا وقف زيد حصته من بيتان في مرض مات فيه
على نفسه مدة حياته ثم من بعده على ابنته صادقة وعلى من سيحدث له من الاولاد ثم على أولاد
أولاده ثم على ذريته ثم على أنسائهم وأعقابهم ثم على جهة بر متصلة وسبله الى عمرو بعد ان جمعهم معه
شر يكافي النظر على وقفه المستطوره وبعد ارادته الرجوع عنه حكم الحاكم الحنفى غيب الترافع اديه
بلمزومه ونفذه ثم مات زيد بعد التسجيل عن بنته المذكورة وزوجته واخنت فادعت الاخنت عديم
لزوم الوقت المزبور اصدوره في مرض الموت وعلى تقدير نفوذ من ثلث المال فغلبه تقسيم ميراثا مدة
حياة صادقة بنت الواقف المذكورة فهل اذا خرج ذلك من ثلث مال التركة يكونه الوقت لازماً ويختص

مطلب الوقت في مرض الموت
وصية فليجمع الواقفين
الوارث وغيره لا يمح بالنسبة
للوارث ولو خرج من الثلث

تحت الواقف المذكورة بطلته لكون الواقف نجز الواقف وسلمه في حياته وليس في حكم الوصية بعد وفاته
 أم لا * (أجاب) * المتصور عليه في كتبنا ان الواقف في المرض وصية ولا فرق بين أن يشهره المريض
 بأن يقول يقول وقفت على كذا أو يوصي به فقد صرح هلال في أوخافه بأن قوله أرضي صدقة
 موقوفة على ولدي الخ وصية والوصية للوارث لا تجوز إلا بإجازة بقية الورثة ولو خربت من الثلث
 ونفس الوارث تجوز من الثلث وقد جمع الواقف المذكور بين الوارث وغيره بقوله ثم على منتهى على
 أولاد أولاده الخ فجاز على أولاد أولاده من الثلث ولم يجز على البنت مطلقا فإذا لم تجز بقية الورثة
 ذلك خرج القدر الموقوف المحكوم بحسنه من ثلث المال أو لم يخرج تقسم غلته جميعا على فرائض
 الله تعالى ما عاشت صادقة فإذا ماتت صرفت غلته كلها إلى أولاد أولاده ان خرج من الثلث والا
 فبحسابه بل وار الواقف عليهم والذي يوقفك على ذلك صريح ما ذكره في الحاشية وغيره امرأة وقفت
 منزلا في مرضها على بناتها ثم من بعدهن على أولادهن وأولاد أولادهن أبدا ما تناسلوا فإذا انقضوا
 على مصالح المسجد ثم ماتت من مرضها ذلك وخلقت ابنتين وأختا والاخت لا ترث شي من هذا الواقف
 ولا يخرج المنزل من الثلث قال الشيخ الامام جاز الواقف بقدر الثلث ويبطل فيما زاد على الثلث وما زاد
 على الثلث يصير ملكا للورثة جميعا على فرائض الله تعالى ما عاشت الاثنتان فإذا ماتت صرفت غلة
 الثلث كلها إلى أولادهما وأولاد أولادهما لا شيء للاخت من ذلك قال لان الواقف في المرض وصية
 واد لم تجز للاخت بطلت الوصية للورثة وتجوز لأولادهم وأولاد أولادهم غير أن الواقف إنما وصي
 لأولاد الأولاد بعد موت الورثة كأنه قال أو وصيت لأولاد أولاد أولادهم بقوله هذا المنزل بعد خمس سنين
 وذلك جائز والوصية بالعلية ثلاثين وان بطلت فالمنزل وقف على حاله فإذا جاءت نوبة أولاد الورثة
 صرفت العلة إليهم والله أعلم * (سئل) * في قطعة أرض بقرية موقوفة من جانب السلطة على
 مصالح راوية مندوبة لولي وقفا صاديا هل يملكه السلطان على تلك القرية أن يتعرض له بطلب شيء
 على تلك الارض مع ان غيره ممن تقدم من الولاة لم يتعرض بطلب ذلك من متول من المتولية السابقة
 أم لا * (أجاب) * ليس له أن يتعرض له بطلب شيء اذا السلطان نصره الله تعالى إنما اطلق له فيما هو
 خارج عن أوقاف المساجد والزوايا والرباطات والمقابر وأما أوقاف هذه المواضع الخيرية فهي
 مستثناة مما صرح به أود لالة في رسائل ابن نجيم فان قلت هل لم يعنى السلطان نصره الله تعالى أن يجعل
 أرضا وقفا على مسجد قلت نعم ذكر قاضي خان ان من له مصارف الخراج بناء المساجد والنفقة منه على
 تعميرها وفيه ما لو وقف السلطان أرضا من ثلث المال على مصلحة المسلمين جاز الواقف وفي منظومة ابن
 وهبان ولو وقف السلطان من ثلث ماله لمصلحة عت يجوز بزجر وحاشا السلطان الاسلام الحافظ
 لدين الملك العلامة أن يطلق لاحد من الامام أن يتناول ذلك السبت الحرام والله أعلم * (سئل) *
 فيما اذا أمكن ناطر الواقف أو أحد مستحقه رجلا عقار الواقف بلا استئجار وسكبه مدة هل يجب عليه
 اجرة مثله ولا يصح ابراء الناطر ولا ابراء المستحق له أم لا * (أجاب) * نعم يجب عليه اجرة مثله
 ولا يصح ابراء الناطر ولا المستحق منها اذ هي ثابتة في ذمته ولا يملك واحد منهما ما في ذمته حتى
 يصح ابراءه ولان الواقف قد بطرأ عليه ما هو مقدم عليه كالعامة فبراءة باطل والله أعلم
 * (سئل) * في رجل وقف وقفا على جهات برعيتها ومهما فضل من ربيع اوقف بعد مصارف
 البر التي عنها يقسم على اربعة اقسام يعطى لأولاد ابنه وهم زيد وبكر وفاطمة الربع من ذلك ثم
 لأولادهم ثم لأولاد أولادهم ونسلهم وعشهم أبدا ما تناسلوا واد إنما ما بقوا أولاد الظهور منهم دون
 أولاد البطون الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى على ان من مات منهم عن ولد أو ولد ولد أو ولد
 نصيبه لولده أو لولده فان لم يكن له ولد ولا ولد ولا يتقل نصيبه الى من هو في درجته وذوي طبقته
 فان لم يكن استقل لمن هو أقرب اليه للذكر مثل حظ الانثيين على الفريضة الشرعية وبقيته ذلك وقدره
 عن اولاد

مطالب ليس له ولا السلطان
 أن يتعرض لأوقاف باخذ
 نبي منها

مطلب استكن ناطر الواقف
 او احد مستحقه رجلا
 عقار الواقف بلا استئجار
 مطلب وقف وقفا على جهة
 بر شرط لأولاد ابنه وهم
 زيد وبكر وفاطمة ربع
 الناضل من ذلك ثم لأولادهم
 الى ان قال وهو لأولاد
 القدر ووردون أولاد البطون
 مات زيد وبكر ثم فاطمة
 عن اولاد

ثلاثة ارباع لبنات الواقف المشار اليه وعن عمة وبكرة وزينب بينهم سوية لكل منهم الربع ثم من
بعدهن لا ولد هن ثم لا ولاء واولادهن ونسلهن وعقبهن ابداماتنا سلوا واداءا ما بقوا الطبقة العليا منهم
تتجيب الطبقة السفلى على ان من مات منهم عن ولد أو ولد ولد انتقل نصيبه لولده أو ولد ولده ومن مات
عن غير ولد أو ولد ولد انتقل نصيبه وما كان يستحقه في ذلك لمن هو في درجته وذوي طبقته فان لم يوجد
له درجة ولا ذو طبقته ينتقل لمن هو أقرب اليه للذكر مثل حظ الانثيين على الفريضة الشرعية فاذا
انقرضوا باجمعهم كان وقفا على الفقراء والمساكين ثم ان زيدا وبكراماتا ولم يعقبها ثم ماتت فاطمة
وأعقب أولادا فهل ينتقل نصيبها لاولادها وان هو في درجتها من الموقوف عليهم اكون أولادها
ليسوا من اولاد الظهور وهل المراد بقوله لمن هو أقرب اليه قرب النسب وان كان من غير الموقوف عليهم
أو يختص القريب بالموقوف عليهم * (اجاب) * ينتقل ما كان فاطمة وهو الربع افضل من
الربع عن مصارف الوقف المعينة لاولادها لمن هو في درجتها عملا بقول الواقف على أن من مات
منهم عن ولد أو ولد ولد الخ فان مرجع الغمير في قوله منهم الى أولاد الظهور و فاطمة من أولاد الظهور
وقد شرط ان من مات منهم عن ولد أو ولد ولد انتقل نصيبه اليه فينتقل نصيب فاطمة لاولادها للذكر
منهم مثل حظ الانثيين والوجه في استحقاقهم الربع كما ان زيدا وبكراماتا ولم يعقبها صرف ما كان لها
لفاطمة لقول الواقف فان لم يكن له ولد ولا ولد ولد ينتقل نصيبه لمن هو في درجته فصار الربع باسره
نصيبها فيصرف لاولادها ولا دخل لاهل الثلاثة الارباع فيه بل هو وقف مستقل على أولاد ابن
الواقف المعينين فيه ثم لا ولادهم حتى ان من مات من اهل هذا الوقف ولم يكن له ولد ولا ولد ولد ولم
يساوه في درجته من اهل واحد ينتقل نصيبه لمن هو أقرب اليه نسبيا فان قلت ما نفع في قوله أولاد
الظهور منهم دون أولاد البطون قلت قد تقرر ان الواقف اذا ذكر شرطين متعارضين يعمل بالمتأخر
منهما وقوله على ان من مات منهم عن ولد الخ متأخر عن قوله أولاد الظهور فقامت هذا ما ظهر لافهمي
القاسم ومن ظاهره خلاف ذلك فلهذه وله الاجر الوافر وما برزت هذا الجواب الابعد النظر في كلام
الاصحاب والاختلاف المذكور من عباراتهم يفهم والله اعلم * (سئل) * في واقف وقف على نفسه
مدة حياته ثم من بعده على أولاده وأولاد أولاده وأولاد أولاده ونسله وعقبه للذكر مثل حظ
الانثيين ثم على جهة بر لا تنقطع فهل كل من كان له استحقاق ودخول في الوقف يستحق في غلته
مع من يولد به بحيث لم يشترط الترتيب أم لا * (اجاب) * نعم يستحق الجميع فيقسم بينهم بحسب
قاتهم وكثرتهم فيستحق الابن مع وجود والده والحال هذه والله اعلم * (سئل) *
في الوقف على الاولاد واولاد الاولاد واولاد اولاد اولاد اولاد يدخل ولد البنت في ذلك ام لا
* (اجاب) * لا يدخل ولد البنت في الوقف على الولد مفردا أو جمعا في ظاهر الرواية وهو الصحيح
المفتى به كما في البحر وفيه بعد هذا وصح فاضحان دخول أولاد البنات فيما اذا وقف على أولاده
وأولاد أولاده وصح عدمه في ولدي اه فتقدمت فاضحان بين الجمع كافي واقعة الحال فصح دخول
أولاد البنات فيها والمفرد وصح عدمه في المسئلة اختلاف تصحيح وترجيح القول بعدم الدخول
لكونه ظاهر الرواية وهو لا يعدل عنه لكونه اصل المذهب خصوصا في اكثر الكتب أن المفتي به
عدم الدخول والله اعلم * (سئل) * في رجل وقف على نفسه مدة حياته ثم من بعده على
أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد أولاد أولاده ثم على ذريته ونسله وعقبه الا كور والاثاب
بينهم على الفريضة الشرعية طبقه بعد طبقه ونسل بعد نسل الخ وحكم بعقبته ولزومه حكم
شرعي هل يدخل في الوقف المذكور أولاد البنات أم لا يدخلون واذا افدت في المسئلة
روايتين وقضى القاضي برواية الدخول مختار الرواية هلال والخلاف يتقدم رفع الخلاف أم لا
* (اجاب) * هذه المسئلة مشهورة في غالب كتب الاوقاف مذكورة وفيها روايتان

مطلب اذا لم يشترط الواقف
الترتيب يدخل الولد مع
وجود والده

مطلب دخول ولد البنت في
الوقف على الاولاد وأولاد
الاولاد فيه خلاف

مطلب في دخول ولد البنت
في الاولاد وأولاد الاولاد
خلافه

فرواية هلال والخصاف ان اولاد البنات يدخلون وفي طاهر الرواية لا يدخلون وكثيرا فقي بطاهر
 الرواية وكثيرا أخذ برواية هلال والخصاف قال عبد البر في شرح الوهبانية في لعط الذرية ويضي
 ان ترجع الرواية القائلة بالدخول في هذه الاعصار لان عرفهم عليه ولا يعرفون غيره ولا يبري
 الى اذهانهم غالباً سواء وقال فيه في هذه الاولاد قلت نقل صاحب الذخيرة عن شمس الامعة اذا وقف
 على اولاد اولاد فلان يدخل تحت الوقت اولاد البنات رواية واحدة ثم نقل عن علي السعدي والسج
 الامام شيخ الاسلام هذه المسئلة على الروايتين وكذا ذكر الخصاف رواية الدخول عن اصحابنا
 ونقله عن محمد قال واحتج بذلك في كتاب حجه على مالك وهذا عندنا حسن والله أعلم قلت وبخفي
 ان تصح رواية الدخول قطعاً لان في انص الدخول عن اصحابنا والمراد بهم في مثل هذا الوصف
 وابويوسف ومحمد وقد انتم الى ذلك ان الناس في هذا الزمان لا يفهمون سوى ذلك ولا يقصدون غيره
 وعليه علمهم وعرفهم مع كونه حقيقة اللط كما قد مضى والله أعلم اه وفي فتاوى الشهاب الحلبي سئل
 قاضي القضاة نور الدين الطرابلسي عن اولاد البنات هل يدخلون في اقط الاولاد فنجح الى ما اختاره
 الخصاف من الدخول فقلت له ان العتري بخلاف ما اختاره كما نص عليه في اشع الوسائل وغيره
 ونقدت المحاوره بيننا فيه في الدروس فيقال لي ان عمل الناس في جميع مكانهم القديمة والحديثة
 على دخولهم كما اختاره الخصاف فليبق الافناء بما اختاره مع النصيب على اختياره والله الموفق
 اه وفي فتاوى الشيخ زين الدين التفتها وولد الشيخ احمد من خط والده المزبور ان اولاد البنات
 من الذرية على القول الرابع اه وقد جزم في الامعاف بان الدخول ولد الولد ابداماً تاماً
 ذكره كورا او اماناً فاذا علمت ذلك وتحقق قوة رواية هلال والخصاف فلا شبهة انه اذا قضى قاض
 برأه غير ملة بدخول اولاد البنات فقد وارتفع الخلاف حيث توفرت شرائط القضاء وقد نص على
 ذلك الرازي في الحاوي والفتية وهو جار على القواعد فقد صرحوا بان قضاء القاضي في المسائل
 الاختلافية الاجتهادية يرفع الخلاف ولا يجوز بعده نقضه والله اعلم * (سئل) * في واقف
 وقفت على نفسه ثم من بعده على اولاده وهم مصطفى وعمر وحزة وست انا وحسبته وعلى من
 سيجلله الله تعالى فمن الاولاد ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على اولاد اولاد
 اولادهم ثم على تسليم وعقبهم للذكر مثل حظ الانثيين اولاد الطهر ورمهم دون اولاد البطون الطبقة
 العليا منهم بحجب الطبقة السفلى على ان من مات منهم عن غير ولد ولا ولد اتقل نصيبه لمن هوى
 درجته فاذا انقرضوا باجدهم عاد ذلك وقفاً على اولاد البطون على الحكم والترتيب المذكور وجعل
 آخره لجهة بر غنيها مات الواقف عن اولاده المذكورين ثم مات من بعده مصطفى وله اولاد كور
 وامان هل لاولاده شيء في الوقت مع وجود اولاد الواقف المذكورين ام لا شيء اليهم مادام واحد
 منهم موجودا اكونه لم يتعرض لذكر من مات عن ولد اتقل نصيبه اليه وما الحكم في ذلك
 * (اجاب) * لا شيء لاولاد اولاد الواقف مادام واحد من اولاد الواقف ذكراً كان او اناى لترتيب
 الاستحقاق ثم من بعده بقوله الطبقة العليا هم بحجب الطبقة السفلى ولا يشافيه قوله على ان من
 مات عن غير ولد كما لا يخفى بل هو مقر له فان من مات عن غير ولد لا يكون له استحقاق الا اذا كان
 في درجة ليست بحجيرة باعلى فيصير نصيبه لمن هوى في درجته وهم اهل الدرجة العليا فان من ذلك
 ان لا شيء لاهل درجة سفلى مادام واحد من اهل درجة عليا يجري الحكم كذلك ابداماً واحداً
 من اهل الاستحقاق موجودا والله اعلم * (سئل) * في رجل مقر في وطيفتي خطابة
 وامامة عن له مقر ضرورة فاستجاب رجال يقوم فيهم مقامه ثابراً عنه مدة اشهر ثم اخذها عنه
 باعانة المتولي بغير جنحة فاسترد ما مقرير من السلطان واعادها السلطان عليه كما كان فآخذها
 السائب ثانياً كآخذ الاول هل يصح اخذه ام لا لكونه بلا جنحة واذا قلتم لا فالحكم في

مطلب اذا شرط الواقف ان
 الطبقة العليا تحجب السفلى
 فلا شيء لاولاد الابن مع
 الاولاد

مطلب لا يجوز عزل صاحب
 وطيفه بغير جنحة واذا
 استجاب آخر يقوم بها تغلب
 عليها فله الاجرة ان شرطت
 والمعلوم للاول

معلوم ما * (أجاب) * صرح العلماء رضي الله عنهم بأنه لا يجوز ولا يصح عزل صاحب وظيفة بغير
 جحقة والمسئلة في البحر وغيره وقد اشتهرت اشتها را فلا تحتاج الى ان يزيد لها اظهار او صرح في
 البحر أيضا بعد كلام كثير في مسئلة الاستنابة في الوظائف ان عمل الناس بالقاهرة على جواز الاستنابة
 في الوظائف وعدم اعتبارها شاعرة مع وجود النيابة قال ثم رأيت في الخلاصة من كتاب القضاء ان
 الامام يجوز استنابته بلا اذن بخلاف القاضي وعلى هذا لا تكون وظيفته شاعرة وتصح النيابة وقد
 رد على الطرسوسي في استنباطه عدم جواز الاستنابة فراجع ان شئت والمسئلة وضع فيها اسائل
 ويجب العمل بما عليه الناس وخصوصا مع قيام العذر وعلى ذلك جميع المعلوم المستتب وليس
 للنائب الا الاجرة التي استأجره بها في مدة النيابة عنه لا غير واستحقاقه الاجرة لكونه وفي العمل
 الذي استأجره عليه فيها وذلك بناء على ما قاله المتأخرون وعليه الفتوى ان الاستئجار على
 الامامة والتدريس وتعليم القرآن جائز وقد ظهر بحمد الله ما في المسئلة من الكلام الواقع بين علماء
 الاسلام وما هو المختار عند ذوي الاختيار والله اعلم * (سئل) * في رجل يده وظيفة تولية
 على مكان موقوف يتصرف فيها بطريق شرعي ثم ان بكر اذهب الى وكيل السلطان وذكر له ان المتولى
 المذكور اخرب الوقف المزبور فاعطاء التولية بناء على ذلك ثم ان بكر اجاب ببراءة شريفة تخفف
 الاعطاء بناء على ما ذكر وعرضها على قاضي الشرع فلم يصتف في ذلك لعدم ثبوت ما انتهاه وأبقى
 المتولى السابق على ما كان عليه من التولية ولم يسجل لبكر براءته ولا اذن له في التصرف
 ولا قرئت البراءة على المتولى السابق ولا احد من قضاة الشرع الشريف منعه عن التصرف فهل
 يجوز اخراج الوظائف عن اربابها بغير جحقة شرعية ثابتة بوجه صاحب الوظيفة أم لا وهل والحال
 ما ذكر اذا تصرف المتولى السابق في الوقف يكون متعديا أم لا بسطوا لنا الجواب * (أجاب) *
 قال في البحر الرائق وأما عزل القاضي له فشرطه ان يكون بجحقة واستدل عليه بما نقله في الاسعاف
 وجامع الفصولين ثم قال فقد افاد حرمه تولية غيره بلا خيانة وعدم صحته لو فعل ثم قال واستفيد
 من عدم صحة عزل الناظر بغير جحقة عدمها لصاحب وظيفة في وقف واستدل بما نقله عن البرازي
 وغيره فاذا علم ذلك فقد ظهر عدم جواز العزل من السلطان بنفسه ومن وكيله وزير اكان أو قاضيا
 لما ان القاضي وكيل عنه وولايته مستفادة منه كما هو أظهر من ان يبحث فيه وينقر عنه واني يوصف
 المتولى السابق بالتعدي في التصرف والحق له والوظيفة لم تخرج عنه وتصرفه صادر من الاهل
 واقع في المحل وعزل الاول واعطاء الثاني بناء على صحة ما ذكر وهو فاسد والمبنى عليه مثله وحيث
 بنى على ما نهى فان ظلم والتعدي غير جائز للاخذ بالمنهى فيه ولا للمعطي اذ هو وقعة في عرض المسلم
 الشائبة حرمها بالكتاب والسنة خصوصا لدى الحكام وولادة الانام فهذا معصية عظيمة في الاسلام
 وخلقة ذميمة بين الخواص والعوام وحسبك في تهديد هذا الامر وتقرير شأنه ما ورد المسلم من سلم
 الناس من يده ولسانه والله اعلم * (سئل) * في مسجد توات عليه ايدى النظارة من اهل الشام الذي
 المسجد به مدة تسنين متعددة انتهى رجل مغربي للسلطنة العلية ان نظره مشروط للمغاربة والحال
 ان النظر قديما وحديثا الى الان لا يعرف الا لاهل الولاية المذكورة فولاه السلطان بناء على
 ذلك هل اذا ظهر الامر بخلاف ما نهى ينزع الاول ام لا ينزع * (أجاب) * نعم اذا ظهر
 الامر بخلاف ما نهى لا ينزع الاول لان التولية الثانية معابقة بالشرط والمعلق بالشرط يقتضي
 بانتفاءه فانتفى بانتفاء ما نهى فافهم والله اعلم * (سئل) * في شخص قزر عليه السلطان
 وظيفة والده بعد وفاته فانهى آخر للسلطنة العلية ان الوظيفة على شخص غير من نهى انها عليه
 في الواقع فعزله واعطى المنهى حسب انتهائه هل حيث كانت الوظيفة على شخص غير المنهى فيه لم
 يصادف كل من العزل والتولية محلام لا * (أجاب) * نعم لم يصادف كل من العزل والتولية

مطلب لا يجوز عزل صاحب
 وظيفة لا من السلطان ولا
 من وكيله وزير اكان أو قاضيا
 بغير جحقة

مطلب ولي السلطان رجلا
 نظارة مسجد بناء على انه
 فاذا ظهر الامر بخلاف ما
 نهى لا ينزع الاول

مطلب اذا عزل السلطان
 صاحب وظيفة وولى غيره
 على حسب انتهائه والحال
 بخلافه لا ينزع الاول
 ولا تصح تولية الثاني

خلا داد اعطاء بناء على امانه وحيث كان امانه خلا في الواقع فلا اعطاء لم يصادف خلا والوطيفة
 باقية على من وجهت اليه اولاً والله اعلم * (سئل) * فيما اذا قرر السلطان رجلاً في وطيفة كانت
 في يد رجل فرغ لغيره عنها بما حل تكون له قزوه السلطان أو لم فرغ له عنها * (اجاب) * انما تكون
 له قزوه السلطان اذا الفراع لا يمنع قزوه سواء قلنا بجهة المزارع فيها أو بعد مهابها أو بالوقوف أو بعد
 القهقهة كما حذرهم السلامة الشيخ على ابن غانم المقدسي ثم رأيت مريح المسئلة في شرح منباح
 الشافعية لابن حجر في كتاب الوفاء ما صورته لومات ذو وطيفة فقزوا لاطار عرقا ان رل عنها الا ستر
 لم يقدح ذلك في اتقوى ركا اني به بعضهم وهو ظاهر بل لقزوه مع علمه بذلك فذلك لان يجوز العزل
 سب ضعيف لا يقتض الله تمام تقرير اننا طار اليه ولم يوجد فندم المقرر اه والله اعلم * (سئل) *
 في رجل يده وطيفة تقدر بتقرير قاض اخذ عنه رجل وطيفة التولية ببراءة شريفة فهل ينزل عن
 الطارة أم لا * (اجاب) * ان شرطها الوفاء وتطبيق كل واحدة منهما وطيفة مستقلة
 بداتها بان عين الطار لنفسه والتولية لا شرط وجعل لهذه معلوما ولهذه معلوما لا ينزل عن الطارة
 لان المأخوذ ليس ماعليه والا كان الاخذ لما عليه فيعزل حيث اجتمعت شروط العزل لا طلاق
 المظنين على الاخر كما يعلم ذلك من له ادنى المام بالقصة وقد تقررت ان احداث الوفاق لا يجوز فلا يجوز
 ان يجعل متول بعلاقة مستقلة مع طار الوقت بعلاقة مستقلة لانه احداث وطيفة في الوقت وهو
 لا يجوز والله اعلم * (سئل) * في رجل عزل عن التولية على مسجد بجهة وولى رجل غيره شهد
 أهل المسجد بعد الله وعنه ثم ولى الاول بانها ما هو غير الواقع وعزل المشهود له بغير جهة هل
 ينزل أم لا والقاضي ايقاؤه على التولية * (اجاب) * قد صرح العلماء بان لا يجوز عزل الناظر
 ولا عزل صاحب وطيفة ما يعبر بجهة ولعزله الحاكم لا ينزل بغير جهة وللقاضي ايقاؤه على
 وطيفته والله اعلم * (سئل) * في رجل مات فقزوا القاضي في وطيفته جماعة ثم ان رجلاً
 أسهى الى السلطان امر الميت فقزوه في وطيفته بناء على شغوره باموت غير عالم بتقرير القاضي
 السابق فهل العبرة بتقرير القاضي ام بتقرير السلطان مع انه انما قزوه بناء على ما أسهى غير عالم
 بما فعل القاضي * (اجاب) * العبرة بتقرير القاضي لا بتقرير السلطان بناء على ما أسهى
 اليه كمسئلة الوكيل اذا تجر ما وكل فيه ثم قلنا بالموكل خصوصاً الى يوجد من السلطان تنصيص
 على عزل المقرر فالصادق منه متى على امر تبين خلافه فلا يصح والله اعلم * (سئل) *
 في طار وقف اراد السرفا ودع كتاب الوقف لرجل والرجل أودعه لا سرف طفق الاخر بهم في الوقف
 بغير اذن القاضي ويتناول الاجرة ويصرفها كذلك من غير اذن القاضي ومات الناظر هل يجوز
 تصرفه أم لا يجوز ورجع على من عليه العلة ويكون المتصرف متبرعاً في ذلك * (اجاب) *
 تصرفه بغير اذن القاضي والمتولى لا يجوز فان كان في الوقف فهو وقف لكى يغرم ذلك من ماله
 ولا تقرأ دته المستأجر عن الاجرة بالدفع له فالساظر الرجوع عليهم وهم عليه حيث استهلكه في ذلك
 أو غيره وان بنى نفسه أو أطلق رفعه لولم يسر والايتملكه القيم باقل القيمتين مدعوا وغير مدعوا
 الوقف فان أبي يترى الى انه يحصل ماله كما تقر في مسئلة تعميم الاجرة في الوقف بلا اذن
 والله اعلم * (سئل) * فيما لو وقف انسان على العلوية الساكنين بيت المقدس هل
 يجوز الوقف أم لا وادخله بحدود هل اذا انت رجل منهم انه علوى بوجه الوفاء بشهادة رجلين
 شهدا بانه علوى لشهرته عندهما بذلك ثبت ونسبه ويدخل في الوقف أم لا * (اجاب) * نعم
 يجوز الوقف عليهم كما صرح به في الاسعاف وكثير من الكتب قال في الحاشية وهو المختار فاذا اثبت
 رجل منهم انه علوى بوثقة الوفاء بشهادة رجلين أو رجل واحد اثبت نفسه ويدخل في الوقف
 والمسئلة مصرح بها في كثير من الكتب والله اعلم * (سئل) * في الوقف على الصويفية هل

مطلب اذا قرر صاحب
 الرطيفة عنها العبرة وقزوه
 السلطان آخره هي لم قزوه
 السلطان

مطلب اذا قرر الناظر ناظراً
 ثم قرر السلطان متولياً يصح
 بما قرر السلطان ان لم بشرط
 الوفاء الوظيفتين

مطلب عزل المتولى بجهة
 وولى غيره ولو عزله السلطان
 بغير جهة وولى الاول لا يصح

مطلب قرر القاضي جماعة
 في وطائف رجل مات ثم قرر
 السلطان في ارجل بساء على
 شعورها

مطلب أودع ناظر الوقف
 كتاب الوقف لرجل
 والرجل أودعه لا سرف صار
 الاخر بهم ويتناول الاجرة
 من غير اذن القاضي

مطلب يجوز الوقف على
 العلوية ومن اثبت أنه منهم
 يدخل في الوقف

هو جائز أم لا وإذا قلتم غير جائز هل إذا وقف خانقاه على الصوفية ومات لآل عن وارث ورأى السلطان
 نصره الله تعالى أن يجعلها مدرسة ويقيم لها مدرسا فإراد المدرس أن يدرس ويأخذ ذلك القدر
 المتعارف هل له ذلك ولا يجوز منعه عن التدريس وأخذ ذلك * (أجاب) * المصريح به في كتب
 أصحابنا أن الوقف على الصوفية وصوفي خانه لا يجوز كما هو الرواية المرجوح البهمن جانب الكل قال
 في الخلاصة والبرازية وكثير من الكتب أخرج القاضي الامام علي السغدري الرواية من وقف
 الخصاص أنه لا يجوز على الصوفية والعميان فرجع الكل اليه اه فاذا علم ذلك علم أن السلطان أن
 يجعلها مدرسة ويقيم بها مدرسا ولا يباح منعه عن التدريس وله أخذ ما هو مذكور حيث لا مانع من
 موانع الشرع الشريف إذ ولايتها والحال هذه قطعاً للسلطان كما هو ظاهر والله اعلم * (سئل) *
 في متول على زاوية أدعى حصه في عقار بيد رجل أنها وقف على مصالح الزاوية من قبل عم المتدعي عليه
 واتى بكتاب وقف ينطق بذلك هل يعمل به أم لا * (أجاب) * لا يعمل بمجرد كتاب الوقف
 ولا يلتفت اليه لأن الحجج الشرعية ثلاثة البينة والاقرار والسكر فلا يقضى القاضي بغير واحدة
 منها والله اعلم * (سئل) * في وقف ضاق ريعه عن الصرف الى مستحقه من خطباء وأئمة
 ومؤذنين وشعائين وبوابين وتنوير وغير ذلك فهل يقدم احدهم في الصرف أم هم فيه سواء
 * (أجاب) * الذي تحرر من كلام صاحب الجرنة فلا عن الحياوى القدسي أن الذي يبدأ به بعد
 العمارة ما هو اقرب الى العمارة وأعم للمصلحة كأمام المسجد والمدرس للمدرسة ويتبعى الخاق
 المؤذنين بالامام وكذا الميعات لكثرة الاحتياج اليه كما في الاشياء والخطيب ملحق بالامام بل هو امام
 الجمعة قال في الجرنم المراج بكسر السين اى القناديل ومراده مع زيتها والبساط بكسر الباء اى
 الحصري ويطبق بها معلوم خادمها وهو الوقاد والفراش وتعميره يتم دون الويدل على انه ما مؤخران
 عن الامام والمدرس وفيه تقديم المدرس انما يكون بشرط ملازمته للمدرسة للتدريس الايام
 المشروطة في كل جمعة ولذا قال للمدرسة لان مدرستها اذا غاب تعطلت بخلاف مدرس الجامع اه
 ومن رام الزيادة يرجع الى الجر والله اعلم * (سئل) * في مسجد له امام وخطيب ومؤذنون
 هل يقدم في الصرف بعضهم على بعض ام هم متساوون * (أجاب) * الامام والخطيب والمؤذنون
 سواء في التقديم لاهمية لا احدهم على الآخر والله اعلم * (سئل) * في مسجد له خطيب وامام
 ومؤذنون وخادم ايهم يقدم في صرف العلوقة واذا صرف الناظر الى المؤذنين وحرم الامام
 والخطيب هل هو مخطنى او مصيب * (أجاب) * ان لم يضرب الوقف فلكل ما شرط له وان
 ضاق يقدم الثلاثة الاول في الصرف على الخادم وانظر ما كتبته في الاشياء نقلا عن الحياوى
 القدسي يزل عندك في ذلك الاشتباه ولا ريب ان الناظر في تخصيصه الدفع المؤذنين وحرمان
 الامام والخطيب مخطنى غير مصيب والله اعلم * (سئل) * هل للقاضي ان يقرر شخصاً في وظيفة
 كتابة في وقف مدرسة بغير شرط الواقف ام لا * (أجاب) * ليس للقاضي ان يقرر وظيفة كتابة
 في الوقف بغير شرط الواقف ولا يحل للمقرر الاخذ بالانظر على الوقف كما في الفوائد الزينية والله
 اعلم * (سئل) * في رجل وقف وقفاً وشاع في عقار ولم يفرزه ولم يسلمه الى المتولى حتى
 مات هل للقاضي ابطال الوقف وجعله للورثة ام لا * (أجاب) * نعم للقاضي ابطال
 الوقف والحال هذه حيث لم يقع فيه حكم قاض بوجهه الشرعى من تقدم دعوى صحيحة شرعية
 على مآمال اليه بعض الاصحاب او وجود مقضى عليه مع اقامة بينة ونحوها من الحجج كما هو الراجح
 لينصب القضاء عليه كما هو مشهور والله اعلم * (سئل) * في رجل وقف وقفه على نفسه مدة
 حياته ثم من بعده على اولاده لصلبه الموجودين الا ن وهما لويه وعبد الكريم وأحمد وسعد الدين
 جميع الوقف بينهم بالسوية لاهمية لا احدهم على الآخر ثم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم

مطلب لا يجوز الوقف على
 الصوفية والعميان واذا
 وقف عليهم خانقاه فلا سلطان
 أن يجعلها مدرسة

مطلب لا يثبت الوقف بمجرد
 كتاب الوقف

مطلب اذا ضاق ريع الوقف
 يبدأ بما هو اقرب الى العمارة
 كالامام الخ

مطلب الامام والخطيب
 والمؤذنون سواء في التقديم

مطلب ليس للقاضي ان يقرر
 في وظيفة الا النظر
 مطلب للقاضي ابطال الوقف
 المشاع حيث لم يحكم به

مطلب اذا وقف على اولاده
 واولاد اولادهم الخ يدخل
 اولاد البنات اما على اولادى
 واولاد اولادى او ولد وادى
 فقه خلاف

ثم على أولاد أولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم ابداماداموا وداثما بما بقوا فهل يدخل
 أولاد البنات في هذا الوقت ام لا * (اجاب) * نعم يدخلون حيث اضاف اليهم قال في الخلاصة
 والبرازية ولو قال على أولادهم وأولادهم كان ذلك لكلهم يدخل فيه ولد الابن وولد البنت ام
 وهذا لا خلاف فيه اما اذا اضافته اليه بان قال على أولادى وأولاد أولادى أو ولدى وولد ولدى
 بصيغة الجمع أو الافراد ففي دخولهم وعدمه انطلاق المشهور والمعلوم في كتب احتمائنا والله أعلم
 * (سئل) * في امرأة وقفت مالا على القراء وجعلت ناطرا يتصرف في المال ويراجع ويصرف
 من الربح للقراء على موجب ما عيئت الواقعة في شرط وقتها ثم بعد مدة صاع من مال الوقف
 شتر في زمن بطاره السابقة وصارت علقوات القراء على حكم التوزيع فهل الناطر الآن له ان يأخذ
 علقوته غنما ما على حكم ما عيئت له الواقعة في شرط وقفها أو لا يدخل مع القراء في التوزيع
 * (اجاب) * لا يدخل مع القراء في التوزيع بل يقدم على القراء فيصرف اليه معينه غنما حيث
 كان في مقابلة عمله وكان قد رآه ثم ما فصل يوزع على القراء وقد نقل في الاشياء عن الاسيوطي
 استواء المستحقين عند الضيق وأنه يخالف ملده هنا فارجع اليه بطلان صحة ما أقيمت به والله أعلم
 * (سئل) * في واقف وقف على ولديه احمد وجمال الدين ثم على أولادها وأولاد أولادها
 تحجب الطبقة العليا الطبقة السفلى غير أن من كان له ولد من الآباء أو ولد ولدا انتقل نصيبه الى ولده أو ولده
 ولده والا كان نصيبه من هو في درجته هذه عبارة الواقف ماتت واحدة من بنات ابنا الواقف
 ولها استحقاق في الوقف فهل يصرف استحقاقها الاختصاص كانت هي الطبقة العليا ومن
 سواها من اهل الوقف دونها ام لولدها * (اجاب) * لا يصرف استحقاق الميتة لولدها
 وللولد ولدها لقول الواقف من كان له ولد من الآباء الخ فالقيد بالآباء مخرج للاهتمام فلا ينتقل
 نصيب من مات من الاهتمام لولدها وللولد ولدها بل يصرف لذوى الطبقة العليا الماس في درجتها
 لعود النسيب في قوله والا كان نصيبه من هو في درجته الى من المقيّد بكونه من الآباء وحاصله ان انتقال
 نصيب الى ولده أو ولده مقيّد بكون الميت من الآباء وكذلك صرف حصته الى من هو في درجته
 مقيّد به ايضا بقول الواقف تحجب الطبقة العليا الطبقة السفلى على اطلاقه في حق الاهتمام
 فيصرف نصيب من مات من الامهات الى ذوى الطبقة العليا لا الى ولدها وولدها والى ذوى
 طبقتها والحال هذه والله أعلم * (سئل) * في متول قبض العدة ووفى دينه بها وترك العمارت مع
 الحاجة اليها هل تفت خيانه بذلك ويجب اخراجه ام لا * (اجاب) * نعم ثبت خيانه ويجب
 اخراجه فقد صرح في البحر بان امتناعه من التعديل خيانه وصرح في البرازية بان عزل القاضي
 للعائن واجب عليه قال في البحر ومقتضاه الاثم بتركه والاثم بتولية الخاش ولا شك فيه والله أعلم
 * (سئل) * في وقف وقفه زيد على نفسه ثم على أولاده ذكورا كانوا او اناثا على القريضة
 الشرعية ثم من بعدهم الى أولادهم ثم أولادهم ثم اولادهم ثم اولادهم ثم اولادهم ثم اولادهم
 ومن أولادهم ثم أولادهم وان سفلوا وترك ولدا أو ولدا أو اسفل منه فنصيبه الى ولده ثم الى
 ولده ولده وان سفل على ان من تولى منهم ومن أولادهم ومن أولادهم الخ عن غير ولد ولا ولد ولد
 ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه لمن هو في درجته من اهل الوقف الاقرب الاقرب الى المتوفى من اهل
 الوقف يستوى الاح الشقيق والاخ من الاب ومن يجري مجراهم فان لم يكن احد في درجته
 ينتقل نصيبه الى اقرب الطبقات اليه من اهل الوقف على ان من مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف
 واستحقاقه لشي منه وترك ولدا أو ولدا أو اسفل منه استحق ما كان يستحقه المتوفى لو كان حيا
 ينداولون ذلك طبقة بعد طبقة ينتقل الى الواحد منهم ذكرا كان أو انثى ويترك الانسان ما فوقها
 فيه ذكورا كانوا او اناثا عليهم على الشرط والترتيب وبعد الانقراض الى جهة برته مصلية مات رجل

مطلب اذا وقت مالا على
 القراء وجعلت ناطرا يتصرف
 ورجعه على القراء والناظر
 معيه وما فصل يوزع على
 القراء

مطلب وقع في عبارة الواقف
 أن من كان له من الآباء ولد
 أو ولد ولدا انتقل نصيبه الى
 ولده أو ولده ولده ماتت
 مستحقة من بنات ابنا الواقف
 الواقف لا يصرف نصيبها
 لولده ولا لاختها

مطلب تفت خيانة المتوفى
 يصرف العدة في دينه ويجب
 اخراجه

مطلب في صورة وقف

من اهل الوقت هو محمد بن خديجة بنت تاج الدين بن عبد الرحمن بن الواقف عن غير نسل والموجود
 من اهل طبقة ابن خالته احمد بن عائشة بنت تاج الدين بن عبد الرحمن بن الواقف وبنت خالته آمنة
 بنت فاطمة بنت تاج الدين بن عبد الرحمن بن الواقف وعن محمد بن احمد بن عبد الرحمن بن الواقف فان
 ينقل نصيب هذا الميت من اهل الوقت المزبور * (اجاب) * ينقل نصيب الميت المزبور لاجد
 ولا آمنه ولحمد للذ كضعف ما لا نثي بالشرط المذكور حيث كانوا من اهل الوقت وانظر لما قال السبكي
 لو ان رجلا وقف عليه ثم على اولاده ثم على اولادهم ونسله وعقبه ذكر او انثى للذ كمثل خط الانثيين
 على ان من توفي عن ولد أو نسل عاد ما كان جاريا عليه على ولده ثم على ولده ثم على نسله على القرينة
 الشرعية وعلى أن من توفي عن غير نسل عاد ما كان جاريا عليه على من في درجته من الوقت يتقدم
 الاقرب فالأقرب اليه ويستوى الاخ الشقيق والاخ من الاب الخ ما ذكر والمراد من اهل الوقت من
 له حق مآسالا أو ما لا وقد اختلفنا في اهل الوقت عن الرواية التي لا تدخل اولاد البنات وان
 صرح كثير بدخولهم اذ اذكروا بصيغة الجمع مضافين الى نفس الواقف لا الى الاولاد كما هنا ويدخل
 البطان الرابع وان لم يذكر استحسانا ووجه الاستحسان فيه انه قال على اولادهم فقد ذكر اولادهم
 على العموم بصيغة الجمع فيقع ذلك على البطون كلها فيدخل فيه اولاد البنات لانه قال على اولادهم
 وأولاد البنات من اولادهم ذكره في انفع الوسائل في المسئلة الثلاثين عن ابن مازة وانما اطلقنا في ذلك
 كثرة الاشتباه في دخول اولاد البنات في الوقت على الاولاد وأولاد الاولاد والله اعلم
 * (يسئل) * في واقف وقف وقفنا في صحته وعافيته على اولاده وأولاد أولادهم ثم وثم ما تناسلوا
 وما تعاقبوا وجعل آخره بجهة بر لا تشقطع هل يكون الوقف سوية بين الذكور والاناث أم لا
 * (اجاب) * نعم يكون بينهم كما صرح به هلال ومن لا خسر وفرأجعهما ان شئت والله أعلم
 * (يسئل) * في واقف شرط في رقبته المعين على مسجده الثلاثي النظر والولاية عليه لنفسه مدة
 حياته ثم من بعده لمعتوقة ارغون شاه ثم من بعده للارشد فالارشد من ذرية عتقائه الرجال دون
 النساء فان لم يكن منهم رشيد أو انقرضوا كان النظر في ذلك والولاية عليه لمن يكون نائب السلطنة
 الشريفة بغزة المحروسة وشرط انه ان تعذر الصرف لخراب المكان كان مصروفا ريعه على الفقراء
 والمساكين اينما كانوا اينما وجدوا وهذا حاصله انقرض الرجال من ذرية عتقائه دون النساء
 وخرب المسجد وذر وتفرق الناس عنه فلا يصلي فيه وتعذر الصرف عليه لخراجه وتعللت أوقافه
 وتعذر استغلاله وصارت بحال يجوز فيها الاستبدال فمن الذي يتعين للاستبدال هل هو امين بيت
 المال أم الارشد من النساء أو نائب غزة وما الخكم في نفس المسجد المذكور * (اجاب) *
 النظر لنائب السلطنة الشريفة بغزة المحروسة ولا نظر للنساء من ذرية المتقاة لقوله دون النساء فهو
 صريح في المنع من النظر فيه لهي ولو آل الصرف الى الفقراء والمساكين كما هو ظاهر فاذا علم
 ذلك فنائب السلطنة بغزة هو الذي يلي التصرف في الوقف بالامر والنهي والتدبير والعقود وقبض
 المال ونحو ذلك فان هذه الاشياء هي وظيفة الناظر واما الاستبدال فهو للقاضي أو نائبه لا للناظر
 ولا لامين بيت المال اذ لا دخل لو كمل بيت المال في التصرف في الوقف بحال فاذا صار الموقوف
 بصفة يجوز الاستبدال للقاضي أو نائبه هو الذي يلي ذلك وقد صرحوا بأن ارض الوقت اذا قل
 نزاهة لا قة أو صارت بحال لا تصلح للزراعة ولا تفضل غلتها عن مؤتمها وصلاح الوقف في الاستبدال
 جازا الاستبدال لقاضي اللجنة المفسر بذى العلم والعدل ومسئلة الاستبدال شهيرة منذ كورة
 في اغلب كتب المذهب والمعتمد للفتوى ما ذكرناه وأما حكم المسجد بعد خرابه وتفرق المصلين عنه فقد
 اختلف الشيخان فيه فقال محمد اذا خرب وليس له ما يعمره وقد استغنى الناس عنه لبناء مسجد آخر
 وانظر اب القرية أو لم يخرب لكن خرب القرية بنقل اهلها واستغنوا عنه فانه يعود الى ملك الواقف

مطلب اذا وقف وقفنا على
 اولاده وأولاد أولادهم
 بين الذكور والاناث
 بالسوية

مطلب وقف وقفنا على مسجد
 كذا وشرط النظر له ثم لمعتوقة
 ثم لذرية عتقائه الرجال فان
 لم يكن فلنائب السلطنة
 الشريفة وان تعذر الصرف
 كان ريعه للفقراء

مطلب استبدال الوقت يكون
 للقاضي

مطلب اختلاف الشيخان
 في حكم المسجد بعد خرابه

ان يكن موجودا أو لا ورفته ان لم يكن وقال ابو يوسف هو مسجد أبدا الى قيام الساعة لا يعمد ميراثا ولا يجوز نقله ولا نقل ماله الى مسجد آخر سواء كانوا يصلون فيه أولا والعنوي على قول محمد في آلان المسجد كالمقنن والحصص والمواري وعلى قول أبي يوسف في ذات المسجد من سبقة التأسيس والمسئلة طويلة الذيل ولكن فيما ذكرنا الكفاية لانه زبدة كلامهم والله اعلم * (سئل) * في وقف على شعائر مدرسة لم يعلم بيعة شرعية مقدار ما شرط الواقف للمتولي وأرباب الشعائر من العلو فان اتصّب على هذا الوقف ثلاثة متولين وكاتب وجليسان يقول كل منهم قد نص السلطان في برائه على ان لي من العلوقة ككل يوم كذا وكذا من الدراهم فاستمرقوا نصف غلة الوقف مع ان علمهم في الوقف عمل حقيق جدا فان مستغل الوقف ارض تؤجر بالمطاعة الشرعية وتؤخذ اجرتها من المقاطع دفعة واحدة ويكتب الكتاب دفتر الوقف في اقل من درجة رملية فهل يجابون الى ذلك بما فضل عنهم ولو اقل قليل يصرف الى المدرس وباقي ارباب الشعائر أم كيف الحال * (اجاب) * حيث لم يعلم قدر ما كان الوقف يصرف لهم يتقار الى ما كان معه ودا من حاله فيما سبق من الزمان من قوامه كيف كانوا يعمدون فيه فيبني على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة شرط الواقف وهو المظنون بحال المسلمين فيعمل على ذلك وحيث لم يعلم ما كان يصرف لهم بشرط الواقف وكان المصروف باذن القاضي فالواجب اجرة مثلهم ويمنع عنهم الزوائد على اجرة المثل هذا ان عملوا وان لم يعملوا لا يستحقون اجرة وان نصهم القاضي ولم يعين لهم شيئا ينظر ان كان المعهود انهم لا يعملون الا باجرة المثل فلهم اجرة المثل لان المعروف كالمشروط والافلاحي لهم والله اعلم * (سئل) * فيما اذا وقف رجل طاحونة على نفسه ثم من بعده على ولده له عليه البرهاني ابراهيم ثم من بعد ابراهيم على اولاده ثم على اولاد اولاده ثم على انسابه وأعقابهم على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين يستدل به الواحد منهم اذا انفرد وبشتر في الاثنان فما فوقهما فان مات ابراهيم ولم يعقب وعقب وانقرضوا عاد ذلك وقفا شرعيا على من يوجد من اخوته لايه ذكرا كان أو انثى ذكورا كانوا واناثا بينهم على الفريضة الشرعية على الحكم المعين فيه اعلاه فاد انقرضوا باجدهم وأبادهم الموت عن آخرهم عاد ذلك وقفا على الراوية الكائنة بباطن دمشق المعروفة بانشاء الواقف وعلى سائر مصارفها الشرعية فاذا تعذر فعل الفقراء والمساكين المسلمين فان أمكن العود عاد وشرط بطريق نفسه ثم من بعده لولده ابراهيم المذكور ثم للارشد فالارشد من ذرية ابراهيم ونسبه وعقبه ثم لحاكم المسلمين وكتب بذلك وقفية ناطقة بذلك ثم مات الواقف ومات ابنه ابراهيم بعده ولم يعقب ووجد لابراهيم اخوة لاب قتنا ولوا الوقف ثم انقرضوا عن آخرهم ولههم اولاد وأولاد اولادهم هل ينتقل الوقف الى الراوية الزبورة باقراض اخوة ابراهيم بعده ولا يدخل في الوقف احد من اولاد الاخوة وذريةهم أم لا * (اجاب) * الاقرب الى غرض الواقف انتقاله الى اولاد اخوة ابراهيم لاهرين الاول الاقرب الى غرض الواقف كما قدمناه والثاني قوله على الحكم المعين اعلاه فانه عرقه باللام وذلك للعوم والاعتبار لعموم اللفظ والعامة يبقى على عمومته حتى لا يعتبر معه خصوص السبب وقد ذكرنا الاكمل ذلك في العناية شرح الهداية في كتاب الصلح عند قوله والصلح صحيح مع اقرار أو سكوت أو انكار وكل ذلك جائز لقوله تعالى قوله والصلح خير فانه باطلاقة يتناولها يعني الثلاثة وان كان في صلح الزوجين قال لان الاعتبار لعموم اللفظ لا لخصوص السبب فهو مناد في مستلزام استحقات اولاد اخوة ابراهيم لهذين الامرين اللذين هما غرض الواقف وافادة المقتله والحق احق بالاتباع والله اعلم * (سئل) * في النزول عن الوظائف بما يعطى لصاحبها هل يجوز ولا يلزم أم لا يجوز ولا يلزم * (اجاب) * قد صرح في الاشياء والنظائر ان المذهب عدم اعتبار العرف الخاص وقرع عليه فروعاهم النزول عن الوظائف بما يعطى لصاحبها على اعتباره ينبغي الجواز اقول قوله قبل المذهب

مطلب اذا لم يعلم ما بشرط الواقف بصرف للمتولي وارباب الشعائر مثل ما كان يصرفه القوام السابقون وان لم يعلم ذلك فاضي

مطلب وقف على ولده ابراهيم ثم على اولاد اولاده الخ ثم على اخوته لايه ثم على الراوية العلانية فانقرض الكل ولم يوجد الا اولاد اخوة لاب

مطلب الفتوى على عدم جواز الاغتياض عن الوطائين

عدم اعتبار العرف الخاص فيعد أن الصحيح خلافه وقد قال العلامة المقدسي الفتوى على عدم جواز الاعتياض عن الوظائف لأنه حق مجزئ فلا يجوز الاعتياض عن حق الشفعة اهـ والله أعلم **(سئل)** * في رجل فرغ لا سخر عن وظيفة وأعطاه مالاً بمجازاة على صنعه من باب المجازاة ثم بعد مدة أخذها شخص عنه بحكم السلطان بمجزئ أنها هل المفروغ له أن يرجع بالمال المدفوع والحال هذه أم لا **(أجاب)** * ليس له مفروغ له أن يرجع على الفارغ بالمال المدفوع والحال هذه إذا عقبه أي الفارغ أبراء عام أو خاص منه وهذا باتفاق وإذا جلا منه ما فلامتأخرين كلام في الرجوع بمأذنه من الحظ عوضا عن الوظيفة منهم من منعه بناء على اعتبار العرف الخاص ومنهم من قال به معلا بأنه حق مجزئ والحق المجزئ لا يجوز الاعتياض عنه وأما إذا جعله من باب المجازاة على الصنيع والوظيفة أبراء عام أو أبراء منه خاص فلا قائل بالرجوع والحال هذه والله أعلم **(سئل)** * في رجل له وظيفة فرغ عنها لا سخر بعوض وقرره القاضي لاهيته ونذر المفروغ له للفارغ إذا رد إليه نظير المدفوع يفرغ له ثم فرغ المفروغ له لا سخر فقرره القاضي كذلك والآن ينزعه الفارغ الأول متعللاً بالنذر السابق فهل تقرر بالقاضي المفروغ له بعد الفارغ صحيح فأخذ حيث كان أهلاً ولا يقضى بالنذر المذكور ولا يلزم الوفاء به شرعاً أم لا **(أجاب)** * تقرر بالقاضي للمنزول له عن الوظيفة صحيح بلا شبهة فأنهم صرحوا بأن من فرغ عن وظيفة لشخص فقد عزل نفسه عنها وأفتى العلامة قاسم أن من فرغ لساناً عن وظيفة سقط حقه منها سواء قرر الشاظر للمنزول له أم لا قال في البحر فالقاضي بالاولى ولا يلزم الوفاء بما نذر إذا نذر لا يلزم الوفاء به إلا بشرط وهي متخلفة في هذا ولو فرض اجتماع شرائطه فالقاضي لا يقضى به على النذر كما صرحوا به فاطبسة إذ وجوب الوفاء به في حال اجتماع شرائطه فيما بين الناذر وبين الله تعالى أما الحكم فمتخلف فيه شرطه وهو وجود الحادثة بين مدع ومدعى عليه كما قرر في محله وأما حجة الفارغ من أصله بمعنى جواز الاعتياض عن هذا الحق فقد تكلم فيها بعض أهل الخبر من المتأخرين وحاصل ما وقفوا عليه أنه لا يصح ولا يستحق به العوض وأنه حاصله أنه عزل نفسه عنها وقرضها الغير بعوض فصح العزل وبطل ما سواه وأما تقرير القاضي للمنزول له فمما لا مازعة في صحته وهذا هو المحترق في هذه المسألة والله أعلم **(سئل)** * في رجل نزل لا سخر عن وظيفة معلومة فتبين أن ليس عليه تلك الوظيفة هل لا سخر أن يرجع بالمبلغ الذي دفعه له **(أجاب)** * له أن يرجع به بل ولولم يتبين ذلك لأنه اعتياض عن حق مجزئ وهو لا يجوز صرحوا به فاطبسة ومن أفتى بخلافه فقد أفتى بخلاف المذهب لبنائه على اعتبار العرف الخاص وهو خلاف المذهب والمسألة شهيرة وقد وقع فيها للمتأخرين رسائل واتباع الحادثة الأولى والله أعلم **(سئل من دمشق)** * فيما إذا وقف رجل وقفه على نفسه أيام حياته ثم بعده على جهة بر معينة وما فضل بعد ذلك يصرف لزوجة الواقف أن كانت موجودة وإن يوجد حين ذلك من أولاد الواقف المذكورين لا ينفهم لذلك كمثل حظ الأئمين يستقل بذلك الواحد من الأولاد والزوجة المذكورة عند الانفراد ويشترك فيه الأكثر منهم عند الاجتماع أبا ما عاشوا وأدعياً ما بقوا ثم بعدهم لا أولادهم ثم لا أولاد أولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم من أولاد الظهور خاصة لذلك كمثل حظ الأئمين طيبة بعد طيبة ونسل بعد نسل وعلى أنه أن توفيت الزوجة انتقل نصيبها من يوجد من أولاد الواقف فإن لم يوجد ذلك فلن يوجد من أولاد أولاده وعلى أن من توفي منهم انتقل نصيبه لمن يوجد من أولاده فإن لم يكن له ذلك فلا أولاد أولاده وذريتهم فإن لم يكن له ذلك فلن يوجد من أخوته وأخواته المشاركين في الوقف فإن لم يكن له ذلك فلا قرب الطبقات إلى الواقف وعلى أن من مات من أولاد الواقف ونسلهم من أولاد الظهور قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه شيء من منافعه وترك أولاداً أو ولدوا أو أسفل من ذلك من أولاد الظهور وآل الوقف

مطلب اعطى لا سخر ما لا في مقابلته وظيفته ثم أخذها شخص بحكم السلطان فان وقع الأبراء لا يرجع والافقيه خلاف

مطلب اذا فرغ لا سخر عن وظيفة بعوض ونذر المفروغ له للفارغ أن يردها إليه عند رد نظير العوض سقط حقه منها ولا يلزم الوفاء بالنذر

مطلب نزل لا سخر عن وظيفة بعوض له أن يرجع بمادفع مطلقاً

مطلب في وقفية

الى حال لو كان المتوفى باقيا لاستحق ذلك او بعضه قام من تركه من الظهور ومقامه واستحق
 ما كان اصله يستحقه لو كان حيا وعلى انه من مات من اهل طبقة مستوية وانتقل نصيبه لمن تركه
 من ظهوره وآل الوقف الى انقراض اهل تلك الطبقة المستوية وكان قد انتقل الى من هو اسفل منها
 استحقاق من مات قبله بالتفاضل واستحقاق نازل مع وجوده على منه تقففت القسمة السابقة على
 ذلك وقسم جميع الوقف لمن يوجد من اهل الطبقة التالية لتلك الطبقة المستوية بالسوية بينهم وهكذا
 في كل عصر وان كان لم يوجد أحد من أولاد الواقف وزوجته بعد صرف ذلك لمن يوجد من ذريته
 من البطون حين ذلك ثم من بعدهم لأولادهم وذريتهم ونسلهم على الشرط والترتيب المشروح ذلك
 اعلاء فان لم يوجد أحد من نسله من البطون وانقرضوا كان ذلك منصرفا الى ما صرفه من جهة البر
 المتصلة فانحصر الوقف في الواقف ثم مات الواقف عن ابنته بنته وعن ابن ابنته بدر الدين ثم ماتت
 بنته المذكورة عن ابنتها محمود وانحصر الوقف في بدر الدين المذكور ولا شيء لمحمود لكونه من
 أولاد البطون ثم مات بدر الدين المذكور عن بنت اسمها عابدة وانحصر الوقف فيها ثم ماتت عابدة
 المعينة عن ابنتها سليمان وعن بنتها باقية بنت زين الدين وانقرضت أولاد المذكور حين موت عابدة
 الزبورة ووجد أولاد البطون من اثنين من عابدة المذكورة ابنتها سليمان وبنتها باقية المزبورة
 ومن بنتية المزبورة ابنتها محمود المذكورة ثم مات محمود المذكور قبل استحقاقه عن ابنته خليل وعن بنته
 عائشة ثم مات خليل المزبور قبل استحقاقه عن اربعة أولاد ذكور وهم أحمد ومحمود وزين الدين وعبد
 الرحمن ثم مات عبد الرحمن المذكور قبل استحقاقه عن ابنته سليمان المذكورة فهل تستحق بنت محمود
 المذكور وهي عائشة المزبورة وأولاد أخيها خليل المذكور ابن محمود المذكور ابن بنتية ما كان
 يستحقه محمود المذكور لقول الواقف على ان من مات منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم وانسأ لهم
 قبل استحقاقه شيء من منافع هذا الوقف وترك ولدا أولاد أولاد أولاد من ذلك من ولد الولد يستحق
 ذلك المتروك ما كان يستحقه المتوفى ان لو كان حيا وقام مقامه في الاستحقاق اولاد وقد رفع هذا
 السؤال بعينه ثانيا لادام الله حياته وصورة الاستفتاء فيه هل يكون جميع الموجودين
 المذكورين حين موت عابدة المذكورة أولاد بطون ويصرف الوقف عليهم جميعا على الفريضة
 الشرعية من غير مراعاة ترتيب بين الفرع وأصله وفرع غيره علما بمحوم قول الواقف فان لم يوجد
 أحد من أولاد الواقف الخ صرف ذلك لمن يوجد من ذريته من البطون حين ذلك اولاد ويجري
 الحكم في اولاد البطون كما يجري في أولاد الظهور واستحقاقا وحرمانا ونقصانا وكل شرط شرط
 في أولاد الظهور ونصيب مراعاته في أولاد البطون عملا بقول الواقف بعد ذكرهم وذكر
 أولادهم ونسأهم على الشرط والترتيب المشروح اعلاء * (اجاب) * لا وجه لقول بعدم
 مراعاة الترتيب مع قوله تلوذ ذكرهم وذكر أولادهم ونسلهم على الشرط والترتيب المشروح اعلاء بل
 ولا يتوهم ذلك فيجب ان يجري كل شرط شرط في أولاد الظهور وفي أولاد البطون فاذا علمت ذلك فاعلم
 انه بانقراض أولاد الظهور الموقوف عليهم صار وقفنا على أولاد البطون على حسب ما شرطه الواقف
 فيقسم أولا على خليل وعائشة ولدى محمود على الفريضة الشرعية خاصة باصا بخليل صرف على أولاده
 الاربعة محمود وأحمد وزين الدين وعبد الرحمن ويصرف ما اصاب عبد الرحمن لولده سليمان وتصح
 من ستة لعائشة اثنان ولحمود واحد ولاخيه أحمد كذلك ولزين الدين مثل ذلك وللسليمان ما خص
 اياه عبد الرحمن ولا شيء لأولادهم مع وجودهم طيبهم افسهم بوجوب الترتيب المستفاد فيهم بنص
 الواقف فقد اوجب فيهم ما اوجب في أولاد الظهور وفي أولاد الظهور ولا ينال الفرع شيء من مال
 الوقف مع وجود أصله هذا واذا ماتت عائشة تنقض التهمة ويقسم الوقف على الدرجة التالية
 لدرجتها حسب ما شرطه الواقف وهذا مما يتعين في هذا الوقف اعني جيب الاصل فرعه ولا يجوز

خلاقه والحال هذه وقد يختلف الجواب باختلاف الموضوع المرفوع لادخل الفتوى فلا اعتراض
على الجيب في الجواب فلما وصل الجواب الى دمشق الشام روجع في ذلك بان اهل الوقف اختلفوا
في حصة خليل واخيه هل وصلت اليهم ما بالتالي من محمود بعد القسمة على محمود ومن في طبعته
أم بغير تلقى فكتب ما صورته لا يقسم على محمود لا تقراض جميع طبعته واندراس اهل درجته
اذ بانقراضها انقطع النظر عنها وقسم على اهل الدرجة النازلة عنها لعدم انقراضها بوجود عائشة
وقد صرحت العلماء في مثل هذا الوقف بانتقاض القسمة بانقراض كل بطن وقسمة الوقف على
البطن الذي يليه على الاحياء والاموات منه فما اصاب الاحياء اخذوه وما اصاب الاموات
يصرف لاولادهم ان كانوا ولاولاد اولادهم أو الاسفل منهم ان لم يكونوا فكذلك قسم عليهم ما
انلانا خليل ثلثان وعائشة ثلث عملا بالشرط الموجب لتفضيل الذكر على الانثى فما اصاب عائشة
لها ما دامت حياتها وما اصاب اخاها خليل المذكور يصرف لاولاده الاربعة بالسوية فما اصاب
عبد الرحمن صرف لولده سليمان ولم يحكم بانتقال نصيب عابدة لولدها سليمان وباقية لان الشرط المقتدر
في استحقاق اولاد البطون ان من مات منهم أي من اولاد البطون عن ولد أو ولد ولد الخ فنصيبه له
وعابدة ليست من اولاد البطون فلم يشملها المقتدر ولم يصدق على ولدها المذكورين انهم ما ولد اولاد
بطن لها فلا يصح صرف مالها لولدها لان انتطاع الحكم عن اولاد الظهور وبها واسطة لقلال اولاد
البطون بالوقف بشرط مستقل فافهم والله أعلم * (سئل) في وقف أهلى له متول ومشارف
وآل أمر نظره بشرط الواقعة الى ابنتها وأرادت الناظرة أن توكل مشارف الوقف الايل اليها
في مصالح وقفها والدعاوى ادى السادة الحكام فيما اختلس منه والتصرف عنها في اموره فهل للمتولى
معارضة المشارف الذى هو وكيل الناظرة أو له التصرف بغير رضا المتولى اذ هو أنفع لجهة الوقف
* (أجاب) ليس له التصرف بغير اذن المتولى اذ ليس ابنت الواقعة الناظرة نفسها ذلك مع
المتولى وقد صرحوا بان لا يجوز تصرف الوصى الا بعلم المشرف فكيف المتولى واما اختلاس المتولى
فلا تاتى ان ينظر في ذلك أو يفوض الامر الى من يثق به في النظر فان تبين له اختلاسه وخيائته عزله
والله أعلم * (سئل) في ساقية مسجلة يعاطى ادارتها ومصالحها رجل باذن ناظرها
يسمى يساريا دفع الناظر له مبالغ يشتري به شعير يعلقه لبغالها فاشترى وصرفه كما امر به وعزل وتولى
ناظر غيره ومراه الرجوع بمادفع هل يرجع على اليسارى ام على الناظر أم لا رجوع له بشئ
* (أجاب) ان كان المبلغ من مال الوقف فلا رجوع له على احد مطلقا وان كان من ماله ودفعه
لا باذن القاضي فكذلك لانه لا يملك الاستدانة على الوقف الا باذن القاضي وان كان باذن القاضي
ليرجع في الوقف فهو على الوقف لاعلى الناظر الجدي ولا على اليسارى فينظر الى دخول مال الوقف
ويؤتي منه والله أعلم * (سئل) في مدرسة انتقل مدرستها بالوفاة الى رجة الله تعالى ويريد
متوايها أن يتدى على ورثته بانه لم يباشر التدريس مدة حياته ويطلب ما هو مشروط له ومعين من
ورثته بما تركه ليعمر به ما يزعم انه محتاج الى العمارة منها والحال ان لها ريعا من القرى والمزارع
الموقوفة عليها هل له ذلك ويتقبل مجرد قوله انه لم يدرس * (أجاب) اعلم أولا انه اذا ادعى
المتولى على ورثة المدرس انه لم يباشر وظيفة التدريس وادعت الورثة انه باشرها فالقول قول الورثة
في المباشرة مع اليقين على نفي العلم بعدم المباشرة لانهم قائمون مقام مورثهم والقول قوله في
المباشرة مع اليقين لانه امين فكذلك ورثته كما صرحوا به ومن جملة من صرح به العلامة الشيخ شهاب
الدين الحلبي في فتاواه فاذا علمت ذلك فاعلم ان العمارة انما تقدم اذا ضاق المحصول فلم يوجد سوى
ما يعمر به بقدر ما يبق الموقوف على الصفة التي وقفه الواقف عليها وكان في تأخير العمارة ضررين
اما اذا لم يبق بان كان هذا المحصول من ريع قرى الوقف ومزارعة فيؤخذ منه ويعمر وكذا اذا

مطلب آل امر نظر الوقف
بشرط الواقعة الى ابنتها
فوكلت مشارفها يصرف
في مصالحه ليس له بذلك بغير
اذن متوليه

مطلب دفع ناظر الساقية
المسجلة مبلغا من الشعير
لو كيله في مصالحها ليعاقبه
لبغالها ثم عزل الناظر فان
دفعه من ماله باذن القاضي
يرجع في مال الوقف والا فلا

مطلب اذا مات مدرس المدرسة
واراد الناظر أن يرجع على
ورثته فيما قبضه مدعيًا انه
لم يدرس فاقول لهم

ضاق ولم يحسن ضررين يجوز الصرف على المستحقين وتأخير العمارة الى الغلة الثانية خصوصاً على
مدرس المدرسة لانهم قالوا الذي يبدأ به من ارتفاع الوقف عمارة شرط الواقف أم لا ثم ما هو أقرب
للعامة وأعم للمصلحة كالامام للمسجد والمدرس للمدرسة ثم وثم وقد علم بذلك عدم جواز أخذ ما تناوله
المدرس من المعلوم المشروط له وأخذ العتية المعينة له من بيت المال لأنه حق وصل الى مستحقه فلا
يؤخذ من ورثته والحال هذه والله أعلم * (سئل) * في ارض محتكرة ففي اشجارها وذهب
كردارها ويريد محتكرها أن تستمر تحت يده بالحكر السابق وجوده دون اجرة المثل وكانت قد عتقت
الاحتكار تدفع للمزارعين بالبيع على طريق المزارعة هل يحكم له ببقائها تحت يده بالحكر السابق
جبراً على الناطر أم لا والناظر أن تصرف فيها بما فيه المصلحة الجانب الوقف من دفعها بالمصلحة
المذكورة على الطريقة المزبورة أو اجارتها بالدرهم والدنانير أو غيرهما بما يرى فيه من المصلحة والعتبة
لجانب الوقف أم لا * (أجاب) * لا يحكم له بذلك والحال هذه بل الناطر يتصرف بما فيه المصلحة
لجانب الوقف من اجارتها باجرة المثل أو دفعها بالمصلحة والحكم لا يوجب استبقاءها في يده
ابداً على ما يريد ويشتهي وقد صرحوا بأنه يجب الاقناء في الوقف بكل ما هو الانفع له فيجب فعل
ما هو الانفع على الناطر من الاجارة أو الدفع بالمصلحة على طريق المزارعة والله أعلم * (سئل) *
في متولى الوقف اذا صرف حال ولايته عليه زيادة عما قبضه من ربه بصيرته ذلك ديناً على الوقف
ويرجع به عليه أم لا يرجع ولو كان باذن القاضي حيث لم يكن لشروية عمارة الوقف ونحوها
* (أجاب) * الذي تحرر في هذه المسئلة من كلام علمائنا ان الصحيح من المذهب انه لا يصير ذلك
ديناً على الوقف قال في البحر والمعتد في المذهب ان ماله منه بد لا يستدين مطلقاً
وان كان لا بد له فان كان بامر القاضي جازوا فلا والعامة لا بد منها فيستدين لهما بامر القاضي
وأما غير العمارة فان كان للصرف على المستحقين لا يجوز الاستدانة ولو باذن القاضي لانه منه بد
كما صرح به في الفتية بقوله لا لتقسيم ذلك على الموقوف عليهم فلو صرف من ماله لمالا بد منه بغير اذن
القاضي لا يرجع على الصحيح في مال يحدث للوقف بعد حيث لا مال حينئذ للوقف واذا صرف من ماله
في ماله بد عنه ولو باذن القاضي لا يرجع أبداً على ما هو الصحيح من المذهب والله أعلم * (سئل) *
في واقف شرط في وقفه ان تكون وظيفة الامامة والاذان بالمسجد الكائن بالبلد العلاني لواحده وأن
يعطى من المعلوم كل يوم درهمين رائجين فما اراد بالدرهم الرائج هل هو الدرهم الشرعي الذي اعتبر
فيه كل عشرة منه سبعة مثاقيل بوضع سيدنا عمر رضي الله تعالى عنه أم الدرهم الذي اصطلح عليه أهل
زمان الواقف وانصرف اليه العهم عند الاطلاق ان كانوا قد اصطالحوا على درهم مخصوص في ذلك الزمان
وهل اذا اشكل الامر فلم يعلم واختلف المستحقون مع الناطر في ذلك فالقول لمن منهما * (أجاب) *
يتصرف الى الدرهم المصطلح عليه في زمن الواقف ما لم يثبت بالبينة الشرعية انه اعنى الواقف عين
الدرهم الذي وضعه سيدنا عمر رضي الله عنه واذا اشكل ولم تكن بينة فالقول قول الناطر بلا عين لان
نكوله واقاره على الوقف لا يصح ولا يشر الى ما تجدد به زمن الواقف والى ما كان قبل اصطلاح
أهل زمانه مما لا يسبق الفهم اليه لان الالتفات الجملة في الوقف تحمل على العرف الجاري في المحاطبات
القولية وقد اشتهر من قواعدهم المعروف عرفاً كالشرط شرطاً وهذا لا ريب فيه والله أعلم
* (سئل) * في حمام وقف على الحجرة النبوية على الحال بها أفضل الصلاة وأتم التحية هل لقاضي
ولاية ايجاره مع حضور المتولى عليه وعدم ابائه عن ايجاره أم لا * (أجاب) * صرح في البحر
انه مع حضور المتولى ليس للقاضي اجارة الوقف الا اذا أبى وغاب غيبة متقطعة لان الولاية الخاصة
اقوى من الولاية العامة هذا ما تحترس كلامهم والله أعلم * (سئل) * في واقف أنشأ وقفه
على نفسه مدة حياته ثم من بعده على ولده المسحى يا حدم من بعده على أولاده وأولاد أولاده

مطلب اذا فني اشجار الارض
المحتكرة وذهب كدارها
واراد محتكرها أن تستمر
تحت يده بالحكر السابق وهو
دون المثل لا يجاب لذلك

مطلب اذا صرف المتولى من
ماله زيادة على الربيع وله منه
بد لا يصير ديناً على الوقف
ولو بامر القاضي

مطلب يتصرف الدرهم
الرائج الى ما اصطلح عليه
الماس في زمن الواقف

مطلب ليس للقاضي اجارة
الوقف مع وجود المتولى
الا اذا أبى

ثم على أولادهم وأولاد أولادهم ونسلهم وعتبهم وأولاد الذكور دون أولاد الاناث مات أحمد الذي هو ابن ابن الواقف عن ذكرين هما يحيى ومحمد وأنثى هي آمنة فهل تستحق آمنة المذكورة شيئاً مع قول الواقف أولاد الذكور دون أولاد الاناث الذي هو يدل بعض من قوله ثم من بعده على أولاده أم لا * (اجاب) * لا شك في استحقاق آمنة لقوله أولاد الذكور وهي بهذا الوصف لانها بنت ذكر واما أولادها هي فلا استحقاق لهم لكونهم ليسوا من أولاد الذكور بل هم أولاد انثى فخرجوا بهذا القيد فهي بالصفة الموجبة للاستحقاق وأولادها بالصفة الموجبة للحرمان وقوله أولاد الذكور قيد في جميع أولاد الذكور والانثى التي هي بنت ذكر تستحق لكونها بنت ذكر وأولادها يحرمون بكونهم أولاد انثى فالحرم ابن الانثى لا الانثى التي هي بنت ذكر من أولاد أولاد الواقف المدكور وان بعدوا والامر ظاهر في ذلك والله اعلم * (سئل) * في مدرسة لها مدرس حنفى قائم بشعائرهم ومدرس شافعى صغير بعد في المكتب وفي دفاتر الوقف التي هي بيد المتولين سابقا ولاحقا للتسوية بين المدرسين في العلوقة هل يعمل بما في الدفاتر ويستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون أو يصرف الى ذلك المدرس الحنفى ما يكفيه من غلة الوقف ولا يدفع الى المدرس الشافعى شئ لعدم اهليته ومباشرة وهل اذا علم شرط الواقف في قدر علوفة المدرس لكنه لا يقوم بكفايته يخالف ذلك الشرط ويعطى ما يكفيه وما المراد بما يكفيه * (اجاب) * لا يعطى الصغير العارى عن العلم الذي بعد في المكتب ولو وجد في دفاتر الوقف التسوية بينهما في العلوقة لان ذلك يكون حال اهلية الاثنين لالقاء المدرس وملازمة المدرسة بالقائمات واتيانهما مباشرهما وقد انكر ابن نجيم في الاشباه على كثير من فقهاء زمانه باستباحته تناول المعالييم بغير مباشرة أو مع مخالفة الشروط واذا علم ان علوفة المدرس لا تقوم بكفايته وكانت المدرسة تعطل بغيثته عن المدرس وفي الوقف سعة يجوز زيادته بما يكفيه بلا اسراف ولا تقتير والله اعلم * (سئل) * في مدرسة لها مدرسان حنفى وشافعى وثلاثة متولين وثلاثة نظار وكاتب ومشراف وثلاثة جبابه ونائب ناظر وبواب ومؤذن ضاق ريع الوقف عن الوفاء بموقوفاتهم على وجه التمام هل يوزع ريع الوقف على جميعهم على قدر سهولتهم في العلوقة المذكورة في الدفاتر التي بيد المتولين وعلى الدروس يستوى الرئيس والمدرس أو يصرف الى المدرس القائم بشعائر المدرسة من اقراء الدروس في العلوم النافعة ما يقوم بكفايته ولو استغرق غلة الوقف بعد العمارة الواجبة ويحرم غيره من مدرس لم يباشر وظيفة أو غيره ممن ذكر آنفا * (اجاب) * يقدم المدرس الملازم للدروس فيها اذا كان عالما بتيقيد وكانت تعطل بغيثته اذا غاب عنها فيدفع له المشروط بنص الواقف وان كان لا يكفيه وكان غيره مثله في العلم والورع والدين يرضى بالمشروط ولا يرضى هو به وطلب هذا المساوى المدرس به قزر عليه وان لم يوجد مثله يدفع اليه ما يكفيه ولو استغرق الغلة بعد العمارة لانها تعطل وغرض الواقف اياه ولا يرضاه وليس ان لم يباشر وظيفته استحقاق المشروط بالعمل وهذا التقرير محض مما صرح به علماءنا وحاصل ما اختاره المحققون من فقهاءنا والله اعلم * (سئل) * فيما اذا أنشأ الواقف وقفه على ولديه هما احمد وعابدة وعلى أولاد ولده ابى بكر وهم شمس الدين محمد وزين العابدين وزينب بينهم على الفريضة الشرعية على أن من مات منهم ومن أولادهم وانسألهم عن ولداً وأسفل منه عانصيبه من ذلك الى ولده ثم الى الأسفل منه وعلى أن من مات منهم ومن انسألهم عن غير ولد ولا أسفل منه عانصيبه من ذلك الى من هو معه في درجته وذوى طبقته من اهل الوقف وعلى ان من مات منهم ومن انسألهم واعتاقهم قبل استحقاقه شئ من منافع الوقف وترك ولداً وأسفل منه استحق ذلك المتروك ما كان للمتوفى ان لو كان حياً وقام مقامه في الاستحقاق كل ذلك على الشرط والترتيب المذكورين اعلاه وبعد الانقراض على جهة بر متصلة فبات ولد الواقف احمد وعابدة عن غير ولد ولا أسفل منه وانحصر

مطلب تدخل بنت الابن
دون أولادها في قول الواقف
أولاد الذكور

مطلب لا يعطى المدرس
الخالى عن العلم ولو نص
الواقف عليه ومن قام
بالتدريس يعطى بقدر
كفايته ويخالف شرط
الواقف

مطلب ان لم يفرع الوقف
بارباب الوظائف يقدم المدرس
فان لم يرض بالمشروط ولم
يوجد مساو له يرضى به يدفع
له ما يكفيه ولو استغرق الغلة

مطلب انشأ وقفه على ولديه
وعلى أولاد ولده

الوقف في أولاد ولده شمس الدين محمد وزين العابدين ورينب المذكورين ثم مات شمس الدين محمد عن
ولدين عمرو ورقية ثم مات زين العابدين عن ابن وبنتين هسم محمود وحبيبة وحديجة ثم مات كل
من محمود وخديجة عن غير ولد ولا أسفل منه ثم مات رقية عن بنت تسمى فاطمة ثم مات زينب
عن غير ولد ولا أسفل منه والموجود حين موتها عمر ابن ابيها شقيقها المذكور وحبيبة بنت اخيها
زين العابدين شقيقها المذكور ثم مات عمر عن غير ولد ولا أسفل منه والموجود حين موته حبيبة بنت
عمه المذكور وفاطمة بنت اخته المذكور وهما الباقيتان من أهل الوقف لا غير كيف تقسم غلة
الوقف بينهما * (أجاب) * لصاطمة بنت رقية نصيب اتمها وهو ثلاثة قراريط وخمس
قراريط والباقي وهو عشرون قراريطا واربعة اشخاص قراريطا لحبيبة اذ بموت محمود وخديجة لاعن ولد
انتقل نصيبهما لحبيبة لكونهما في درجتهم اربعون قراريطا لا عن ولد انتقل نصيبها لحبيبة وعمر لانقطاع
النسب فيه بانه بصرف الى الاقرب للواقف لانه اقرب لعرضه على الاصح وبموت عمر لاعن ولد انتقل
نصيبه لحبيبة لكونها في درجته ولا شيء لصاطمة بنت رقية اخت عمر من نصيبه لبعدها درجتها عنه والله
أعلم * (سئل) * في جامع كبير انقطع اتصال عمارة المدينة به ودر * وانهم دمت سقوفه المعقودة
بالطين والخجر * وصارت تدخله السيول شتاء * وتستوعب الشمس جميع ارضه صيفا * فتعطل فتترك
الباس لذلك * بحيث ان من دخله لا يأمن على نفسه مما هنالك * وتفرق الناس عنه ولا يتوقع عوده *
ولا يطعم في ان يخضر بعد جفافه عوده * ومن داخل المدينة جامع معمر وبالحوادث * وشعاره قائم
في كل الاوقات * قد افله المصلون * ورغب فيه المتعبدون * الا ان ربيع وقفه قليل * ويحتاج الى
مصرف جهم بيزيل * فهل يصرف ربيع الجامع المتعطل الخراب * الى مصالح الجامع المعمور به كراثة
تعالى العريير الوهاب * حيث لم يتوقع عوده باعادة تلك المباني * أم يكون ميراثا لورثة الباين * أم لا
ولا الجواب مفصلا * (أجاب) * تحرير هذا المقام بما لا مزيد عليه من الكلام * ان المسئلة فيها
خلاف بين الأئمة الاسلاف * فقال ابو يوسف يبق مسجد ابدأ الى قيام الساعة لا يعود ميراثا
ولا يجوز نقله ولا نقل ماله الى مسجد آخر سواء كانوا يصلون فيه أولا وعند محمد يعود الى صاحبه ان كان
حييا والى ورثته ان كان ميتا وان كان لا يعرف بانيه أو عرف ومات ولا وارث له واجتمع اهل المدينة على
بيعه والاستعانة ببنه في المسجد لا تحرقه بالبأس به وتصرف اوقافه اليه وفي الاسعاف وكثير من الكتب
ان بعضهم ذكر ان قول ابي حنيفة كقول ابي يوسف وبعضهم ذكر ان قوله كقول محمد رحمه الله محمد
يقول ان الباين اخرج من ملكه لجهة من المصالح فاذا بلل الانتفاع لذلك الجهة لا يمنع عوده الى ملكه
كالكنف اذا افتقر الميت السبع عاد الى ملك الورثة وابو يوسف يقول انه اسقاط للملك فلا يعود اليه
كالا عتاق الا ترى أن المسجد الحرام استغنى عنه في زمن الفترة ولم يعد الى ورثة الباين والقوى على
قول ابي يوسف كما في الحارثي القدسي وفي المجتبى واكثر المشايخ على قول ابي يوسف ورجحه في فتح
القدير بانه لا وجه وصحح قول محمد وفي الواقعات للصدر الشهدا المسجد اذا خرب وهو عتيق لا يعرف
بانيه وبني اهل المسجد مسجدا آخر فباع اهل المسجد المسجد الاول واستعانوا ببنه في بناء المسجد
الثاني على قول من يرى جواز هذا البيع وان كان لا يفتي به جار وفي الخلاصة والبرازية عن الحيلواني
اذا خرب مسجد وتفرق الناس عنه تصرف اوقافه الى مسجد آخر وفي النوازل وكثير من الكتب انه
لا بأس به وهذا كله على قول محمد رحمه الله فتحتر من هذا التقرير ان المسئلة اجتهادية ولا اختلاف
فيها اجمالا ولا اجتهادا فيها مساع فاذا توفرت شروط الحكم على قول الامام الثالث الذي رويت موافقة
فيه لقول الامام الاعظم بعد النظر في المصلحة للمصلين والاعانة للعتيدين فلا شك في صحته ونفاذه
وارتفاع الخلاف فيه فانتظر الى قوله في الواقعات وان كان لا يفتي به جاز وما ذك الا انه قد يكون
المصلحة فيه متعينة فاذا علم الله سبحانه وتعالى خلوص النية * وصفا الطوية * وقصد الدار الآخرة *

مطلب اختلاف الصالحين
في مصرف ربيع مسجد تحزب
الى غيره

والاجور والوافرة و* الاخذ بما هو يسر* وطرح ما هو عسر* فهو خير محض ونفع صرف فان الدين كله
يسروا ونخشي عاقبة سوء وانقلاب موضوع فالعمل بما عليه التتوى أولى والامور بما صدحاوكم من
شيء واحد يكون طاعة بالنية الخيرية ويكون معصية بالنية الشرية والله أعلم * (سئل) * في
زاوية معتلة خربت ولها وقف هل ينقل ما يتحصل منه ويصرف لجهة جامع الخطبة الذي تقام فيه
الصلوات الخمس أم لا يصرف احد الوقفين الى الآخر * (اجاب) * لا يصرف احد الوقفين الى الآخر
مصرح به في البحر وغيره والواجب صرف ما يتحصل منه للزاوية فيبدأ بعمارته منه على الحالة التي كانت
عليها سابقا والله أعلم * (سئل) * في وقفين اتحد واقفهما وجهتهما خرب احدهما هل يعمر من
ربيع الاخر * (اجاب) * نعم اذ غرض الواقف احياء وقفه وفي منع ذلك امامته وقد صرح بذلك
صاحب البرازية نقلا عن الفتاوى الخوارزمية والله أعلم * (سئل) * في وقفين اتحد واقفهما
واختلفت جهتهما ولكل ناظر مستقل هل تصرف غلة احدهما للاخر أم لا ويضمن فاعل ذلك ويرد
الى جهته لمصرف عليهما * (اجاب) * لا تصرف غلة احدهما للاخر حيث اختلفت الجهة بل
يراعى شرط الواقف في كل منهما ويضمن والله أعلم * (سئل) * في ناظر يستبيع صرف غلة وقف
الى وقف آخر من غير اتحاد جهتهما واقفهما فما الحكم في ذلك * (اجاب) * لا يجوز له ذلك
لانه بمنزلة ما لغيره ما لكهما فيكون صرفه الى الاخر تعدا بمحض وفي البحر في شرح قوله ويبدأ
من غلته بعمارة بعد ان قدم نقولا في المسئلة وقد علم منه انه لا يجوز له ان يولى الشيخوخية بالقاهرة
صرف احد الوقفين للاخر وقال في شرح قوله وان جعل الواقف غلة الوقف لنفسه وفي التنية قيم
يخلط غلة الدهن بغلة البوارى فهو سارق خائن اه ومثله في الزاهدى له بر من علا التاجرى ولا ريب
في انه للعالم تأديبه على ذلك لا تركا به معصية لاحد فيها مقتدر والله أعلم * (سئل) * في قيم
المسجد هل القول قوله فيما لا يكذب الظاهر فيه كالعمرارة والصرف على مصالح المسجد التي لا بد منها
أم لا * (اجاب) * نعم يقبل قوله في ذلك وفيما حصل في يده من غلة الوقف وصرفها فيما لا بد منه
كالصبر والدهن واجر الخادم ونحوه وفيما صرفه على العمرارة بما لا يكذب الظاهر فيه وجميع
مصارح المسجد والله أعلم * (سئل) * في رجل وقف على نفسه وزوجته ابنة عمه ثم على
أولادهما للذكر مثل حظ الانثيين ثم على أولاد الذكور ومن بعدهم على أولادهم ثم على أولاد
أولادهم ثم وثم شارطان من مات لا عن نسل فنصيبه لمن في درجته وبعد انقراض أولاد الذكور على
أولاد الاناث آل الوقف الى ابن ابن ابنه ثم مات هذا الابن عن ابن وبنت ثم مات الابن عن ابن
وبنتين فاقر هذا الابن لمن لا يعرف له استحقاق بان فيه كذا فنقد عليه لا على عمته واخته ومات
لا عن أولاد وبطل اقراره فمعه عنه فادعى المقتل على الاختين بما كان أقر له به الميت واتى بجماعة
شهود واعند نائب الحكم بما لفظه انه هو ووالده وجده متصرفون في اربعة قراريط من قديم الزمان الى
الآن اكونهم من أولاد بن خريص وزاد احداهم ان الاربعة قراريط المضرورة من البسة عشر قراطا الموقوفة
على أولاد الذكور وزاد شاهد آخر ان علوان بعنى ابا المديعى ابن عطاء الله جده المديعى وهو ابن عمه لم
لمحمد يعنى والد منصور المقتل فسأل نائب الحكم المذكور من حضر عن هذه الشهادة والاتصال
فاجابوا انها حق وصدق واما اتصال الشهادة الى الواقف فمستحيل وان هذه الطائفة لا يكونون
الا بن خريص هذا حاصل ما وقع فهل يكون ما وقع من الشهادة وسؤال الشهود والمضامين والاعطاء
والمنع واقعا موقعا أم لا * (اجاب) * كل ما ذكر فيه ليس واقعا موقعا الذي يوافق المنقول
المنصوص عليه لان الشهادة بانه هو ووالده وجده متصرفون في اربعة قراريط لا يثبت به المديعى
اذ لا يلزم من التصريف الملك ولا الاستحقاق فيما يملك وفيما يستحق فيكون كمن ادعى حق المرور
اورقية الطريق على آخر وبرهن انه كان يمر في هذه لا يستحق به شيئا كما صرح به غالب علماءنا وما

مطلب اذا اختلفت جهة

الوقفين لا تصرف غلة احدهما

للاخر

مطلب لا يجوز للناظر صرف

غلة احد الوقفين المختلفين

جهة للاخر

مطلب القول قول قيم الوقف

فيما حصل من الغلة والصرف

مطلب الشهادة بان مدعى

الاستحقاق ووالده وجده

متصرفون في كذا من

الوقف غير صحيحة ودعى

الاستحقاق على المستحق غير

صحيحة بل على الناظر

امتلأت بطلون المدعى ان الشاهد اذا افسر لغاضى انه يشهد بما يشاء اليد لا تقبل شهادته وانواع
التصرف كثيرة ولا يجعل الحكم بالاستحقاق في غلة الوقف بالشهادة بانه هو وابوه وبنته متصرفون
فقد يكون تصرفهم بولاية أو وكالة أو غصب أو نحو ذلك وبما صرح حوايه ان دعوى بنوة الممتنع
الى ذكر نسبة الاب والام الى الجد ليس معلوما لان نسبته ليس ثابتة عند الناس
فبشرط البيان لعلم لانه لا يجعل العلم لغاضى بدون ذكر الجد والمتصود هنا العلم بالنسبة الى الواقف
وكونه ابن عم لمحمد لا يتحقق به استحقاقه من وقف الجد الاعلى لمتحقق العمومة با انواع منها الم
للأم والسؤال عن حصر هذه الشهادة والاتصال وجوابهم انه احق وصدق مع كون الحق
لا ينفرد بالشهادة والله سبحانه وتعالى المفرد يعلم الحق ولا علم لهم بذلك خال في المحصر لا يسمع قولهم
ايصال الشهادة مستحيل وان هذه العائقة لا يكون الاجتزاف فانه أقوى دليل على اشتباه مسعى
خريص فای خريص هو الواقف منهم هذا مع تصريح علمائنا بان المستحق لا يصلح خصما وهذه دعوى
على المستحق ولا تسمع الاعلى الساطر وفي البرارية وكثير من الكتب الفتوى على انه لا تسمع الدعوى على
المستحق وهذه لم يذكر فيها ان المدعى عليه ناطر أو غير ناطر والحاصل ان خال المحضر المستحق على
ما ذكر طاهر والله أعلم * (سئل) في وقف احدى اقربنا طرأ الذي هو من جلة المستحقين لجل بانه
يستحق في الوقف المذكور اربعة قراريط فخذ اقراره على نفسه وطقن يتناول اربعة قراريط من
استحقاق الساطر المتزعم ان الساطر المتزعم فبطل اقراره بفقوى الملقى وخاص الوقف جميعه لامرأة
ونتي شقيقها فاذا في المتزعم انه متصرف في اربعة قراريط بالتالي عن والده فلان والده عن جده وان
الوقف الآن المحصر فيه وفي المدعى عليها التي هي الساطرة المذكورة وفي نتي شقيقها وان له ثمانية
قراريط ولهن ثمانية قراريط وبطالب الساطرة المدعى عليها بالثمانية قراريط فانكرت كونه من اولاد
الطاهر وكونه من اهل الاستحقاق فاحضر شاهدا شهدا ان الساطرة المذكورة المدعى عليها هي ميرة
بنت محمد بن حودة وعلى ان المدعى هو علي بن علوان بن عطاء الله بن عبد القادر وان حودة وعبد
القادر اخوان ولد اخليل بن خريص فهل تقبل شهادة هذا الشاهد وبثبت مدعى المدعى المذكور
أم لا * (اجاب) لا يثبت بشهادة الشاهد المذكور للمدعى حتى باجماع العلماء لعدم صدورها على
المدعى اذ لا يلزم من كونهما اخوين الاستحقاق في غلة الوقف فلا اعتبار بينهما فافهم والله أعلم
* (سئل) في قدر ووقف معدة للاجارة استعملها رجل زاعما انه يعتد لها من ناطره
فنفقت قيمتها بالاستعمال ولم يثبت الاستبدال حال الحكم * (اجاب) يلزم اجرة مثلهما
ما لم يكن نقصان قيمتها النفع للوقف فيجب والحاصل ان الانفع منهما للوقف فيجب * (سئل)
في حائوت وقف اهل بيوت كل يوم بنظرة اجرة ناطره سنة بثمانية غروش اسدية هل يكون غبا
فاحشا فلا يجوز اجارته أم لا فيجوز لاسباب اذا كان لمصلحة * (اجاب) الاجارة المذكورة
صححة والحال حده والله أعلم * (سئل) في وقف على مصالح مسجد بني مكتوب في شرط
واقعه انه يسرف على الواردين والجاردين له وولائه تصرف ريعه للواردين فقط لا للجاردين
الملاصقين له على هذامدة سنين وكاب الوقف منقطع الثبوت فهل يعمل بهما في كتاب
الوقف فيصرف على الجاردين ايضا أم يعمل بما كان تعمل به النظار المتقدمون فلا * (اجاب)
حيث كان له رسم في دواوين القضاة وهو محفوظ في ايديهم أجرى على ريعه الموجود في دواوينهم
استحسانا وبصرف ريعه على مقتضى ذلك عند التنازع والا ينظر الى المعهود من حاله فيما سئ
من الرمان من ان قوامه كيف كانوا يعمرون فيه والى من يصرفونه فينبى على ذلك والله أعلم
* (سئل) في وقف صورته انما الواقف وقته هذا على نفسه ثم على ولده احمد وعلى بنيه
عائشة ورجه وعلى من سجدت له من الاولاد ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم

مطلب اذا اقام مدعى
الاستحقاق بنية على
المستحق في الوقف بان جدها
وابا جده اخوان لا تسمع

مطلب استعمال قدر
الوقف المعدة للاجارة
فنفقت قيمتها
مطلب حائوت بوز كل يوم
يقطع اجرة ناطره سنة بثمانية
غروش
مطلب عمل في غلة الوقف بما
هو رسم في دواوين القضاة
لما عهد من حال التوام
السابقين

مطلب انشاء وقفه على نفسه
ثم على ولده احمد وعلى بنيه
عائشة ورجه

لأنه كرم مثل حظ الأنثيين على أن من مات عن ولد أو ولد لولد أو أسفل منه انتقل نصيبه لمن هو في درجته
على أولاد الظهور منهم دون أولاد الباطون فإذا انقرض أولاد الظهور ولم يبق لهم نسل عاد على أقرب
عصابات الواقف ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ونسلهم على الشرط والترتيب المنصوص فإذا
انقرضوا باجمعهم عاد ذلك وقف على سبط سيدنا الخليل فإذا تعذر ذلك عاد وقفاً على فقراء المسلمين
وشرط شروطها أن الانتفاع على وقفه لنفسه مدة حياته ثم من بعده للارشد فالارشد من الموقوف عليهم
وإذا آل الوقف للسباط فلنظاره وإذا آل إلى الفقراء فإقاضى الشرع الشريف بمدينة السيد الخليل
على نائبا وعليه وعلى بقية الأنبياء صلوات الملك الخليل ومنه بان من تزوجت من الأنثى من
بنات الظهور سقط استحقاقها من الوقف فإذا تأتت عاد استحقاقها هذه الصورة مات الواقف عن
ذكر من أجدود راحة وعائشة ثم مات راحة ثم مات أجدود لم يعقبوا وانحصر الوقف في عائشة وقام بها مانع
التزويج الموجب لحرماتها ولها أولادهم لا بواجب عصابات الواقف فهل يصرف ربيع الوقف
لها وأولادها أو لأخي الواقف المذكور أو لسباط الخليل أو للفقراء ومن يكون ناظر عليه
هل هو هي إذا ثبتت أرشديتها أو أحداً من أولادها أو أخو الواقف * (أجاب) * أعلم أنه قد قام
بكل مانع من الصرف ما عائشة بنت الواقف فلتزويجها ذهبي داخله في عموم قول الواقف من تزوجت
من الأنثى من بنات الظهور كما هو ظاهر وإما أولادها فلاخراجهم من الوقف باشتراطه لأولاد
الظهور دون أولاد الباطون وهم من قسم أولاد الباطون ولو قدرنا عدم هذه الجملة من كلام الواقف
والباقى على حاله فكذلك لا يصرف لهم مع وجود أهمهم بخلافهم كما هو مثل هذا نقول في جهة المسمط
الخليل فإذا علمت ذلك فاعلم أن علماءنا صرحوا بأنه إذا قام مانع من استحقاق الموقوف عليهم
يصرف الوقف إلى الفقراء حتى يزول المانع فيعود الاستحقاق وإذا علمت ذلك فاعلم أنه يجوز صرف
الربيع لعائشة وأولادها إذا كانت وكانوا فقراء بجهة كونهم من الفقراء وقد صرح علماءنا بأن
الوقف حيث كان منجزاً في الصحة يجوز لأولاده الفقراء تناوله فلاقاضى أن يجعل ذلك فيها وفي أولادها
حيث كانوا فقراء وإما النظر فلا شك أنه لا ارشد من الموقوف عليهم وهي من الموقوف عليهم وإن قام
بها مانع ولذلك إذا زال المانع استحققت فإذا ثبت أنها أرشد فهي الناظرة بشرط الواقف كما هو
ظاهرها والله أعلم * (سئل) * في مدرسة جهل شرط واقفها قتر السلطان رجلا في النظر عليها وقوض
له السكن بيت معين منها معدة للشيخ وهو بيده وظيفة المشيخة وللندسة بواب يريد أن يسكن
بالميت المعد للشيخ وقد جرى العرف أن البواب يسكن عند باب المدرسة في بيت معدة له فهل للبواب
السكن في بيت الشيخ أم لا وهل له التجاوز في السكن إلى غيره من المدرسة وهل له أن يسكن في بيت
راكب على المسجد الأقصى بنسائه أم لا * (أجاب) * صرح علماءنا بأن الوقف إذا اشتملت
مصارفه بضماع كناية ينظر إلى المعهود من القوام فيماسبق فيبنى عليه فحيث جرى العرف أن البواب
يسكن في محل مخصوص ليس له أن يتجاوز إلى غيره وليس له منازعة في البيت المعد للشيخ وليس
للرباب ولا غيره أن يسكن بنفسه ولا بنسائه في بيت راكب على المسجد الأقصى لأنه مسجد إلى
عنان السماء فلا يجوز اتخاذه مسكناً لأنه يؤدي إلى المنع فقال تعالى ومن أظلم ممن منع مساجد الله
أن يذكر فيها اسمه وبه ثبت وجوب إزالة ما بنى في المسجد المذكور لغير المسجدية كما هو أظهر للفقهاء من
الشمس وحيث وافق تفويض السكن له المعهود فيه فيماسبق لا يجوز التعرض له بالمنع والله أعلم
* (سئل) * في مدرسة لها أبواب يسكن في خلوة من خلواتها خارج منها المصلحة فسكنها نائب
المتولى فلما أراد البواب الرجوع إليها منعه منها واستترسا كما فهل له ذلك أم لا * (أجاب) *
أن عرفها شرط ثابت من الواقف فهي على ما شرط ولا يتطرق إلى المعهود فيماسبق فيبنى على ذلك
وإن لم يعرف المعهود فيها فلا سكن لها ولا لهذا الباب الذي ليس من لوازم صاحب وظيفة من الوظيفة

مطالب إذا اشتبه بمصارفه
الوقف ينظر إلى المعهود
من القوام فيماسبق وليس
للرباب أن يسكن في غيره
ما جرى العرف به

مطلب مدرسة لها أبواب
يسكن خلوة فخرج المصلحة
فسكنها نائب المتولى ومنعه
من الرجوع إليها

ذلك وقد أخذت ذلك من الذخيرة فيما إذا اشتبه بمصارف الوقف فراجع به إن شئت والله أعلم
 • (سئل) • في امرأة وقفت ونفقت وفتت على بنتها فاطمة ثم على أولادها ثم على أولادها ثم على
 نسائها ثم بعد ما راضيه على ابن أخيها فلا ثم على أولادهم ثم لجهة بنت فاطمة ثم ماتت فاطمة عن بنتها
 منى وليلى ثم ماتت منى عن أولادها أحمد وعلي وإبراهيم وسيتة وفاطمة ثم ماتت ليلى عن ولدها عبد
 الخواد وفاطمة ثم مات أحمد بن منى عن أولاده علاء الدين وإسماعيل وفاطمة ثم مات إبراهيم عن
 أولاده سليمان وخليل ورضية وعز ثم ماتت فاطمة بنت منى عن ولدها يوسف وآمنة ثم ماتت آمنة
 عن بنتها قادية ثم مات عبد الخواد عن أولاده أبي بكر وصالح وفاطمة وصفيصة فهبل يصرف ربيع
 الوقف على المدكورين جميعا بالسوية أم يختص به أعلاهم بطناً • (أجاب) • يختص به
 أعلاهم بطناً وهم على وفاطمة بنت ليلى وسيتة فيكون ربيع الوقف بينهم أثلاثاً لكل منهم الثلث للترتيب
 بهم وعدم التخصيص على التفضيل هذا وقد ذكرنا أن علياً المذكور أقر أنه مشترك بين الجميع وأنهم
 يستحقونه سوية هل ينفذ أقراره على نفسه لا على فاطمة وسيتة فاجبت بأنه ينفذ على نفسه مؤاخذاً
 له بأقراره فيقسم ربيع الوقف اثلاثاً لثلاثة فاطمة وثلاثة لسيتة والثلث الثالث بين علي وبين المقر لهم
 سوية كما علم من باب الأقرار والله أعلم • (سئل) • في طاحونة ثلثاها وقف ثابت على ذرية
 وأقها من أولاد الطهور وثلثها تنازع معهم فيه أولاد الباطون فهم يدعون اسمهم شركاء معهم فيه
 بالسوية ولا تمسك بقطع لاحدهما بل هناك حجج مع كل منهما لا يقوم بها حكم شرعي لما فيها من الخلل
 عند أهل العلم واشتبه الأمر في المصروف فما الحكم • (أجاب) • حيث لم يكن لهذا الثلث
 مرسوم في دواوين القضاة وتنازع فيه أهله فن أثبت من الريقين حتماً بالبيئة الشرعية فهو له هذا
 إذا لم يعلم حاله فيما سبق أما إذا علم حاله فيما سبق من الزمان من أن قوامه كيف يعملون فيه وإلى من
 يصرفونه فيبقى على ذلك لأن الظاهر أنهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة شرط الواقف وهو المقتنون
 بحال المسلمين فيعمل على ذلك قال في التنازعات في الأوقاف التي تقادم عهدا ومات الشهود
 الذين يشهدون عليها وتنازع فيها أهلها تجرى على الرسوم المأبودة في دواوينهم يعني القضاة
 وإن لم يكن لهم رسوم فالقاضي يجعلها موقوفة فن أثبت في ذلك حتماً بقضي له به وفي واقعات الناطق
 فإن اصطح الفريقان على شيء فيما بينهم فالقاضي ينفذ ذلك ويقضي بالغلة بينهم اهـ وفي أنفع
 الوسائل ذكر في الذخيرة قال سئل شيخ الإسلام عن وقف مشهور واشتبهت مصارفه وقدر
 ما يصرف إلى مستحقه قل يسنظر إلى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من أن قوامه كيف
 يعملون إلى آخر العمار التي قد منها ما ذكر على الحكم في المسئلة والله أعلم • (سئل) •
 فيما إذا سكن أحد مستحق الوقف في دار الوقف فعمد إلى كنيته ورفعها وبني مكانه حماماً معظم
 منفعة ترجع إلى الساكن لا إلى الوقف وصادقه الناطر وبقيته المستحقين هل يرجع الباني بما انفق
 على الناطر أو على المستحقين أو لا • (أجاب) • لا يرجع على أحد لما صرح به في البحر
 نقلاً عن الفتية أنه إذا اذن الناطر للمستأجر بالعمارة أن كان معظم منفعتها ترجع إلى الوقف يرجع
 على الناطر والأبأن كان ترجع إلى المستأجر وفيه ضرر بالدار كالبالوعة أو شغل بعضها كالشور لا يرجع
 ما لم يشترط الرجوع والله أعلم • (سئل) • في حائطي وقف عليهم ما بناه لرجل منهم فخذته
 ومات هل تطالب ورثته برفعه واجرة المثل في تركته لمدة وضعه حيث لم يكن السفل له وإنما هو حق
 الوقف • (أجاب) • نعم تطالب ورثته برفعه واجرة المثل في تركته مدة وضعه حيث لم يكن السفل له
 بل كان الوضع بارتق التعدي والرفع مشروط بما إذا لم يضر بالوقف وإذا أضرته والمضيق لما له
 فليترصص إلى خلاصه مع وجوب الاجرة عليه وقد صرح علماؤنا أن الناطر يملك بأقل القيمتين للوقف
 منزوعاً وغير منزوع بما للوقف والله أعلم • (سئل) • في مدرسة موقوفة سكرها رجل بالغاب

مطلب ينفذ أقرار أحد
 المستحقين في حقه خاصة

مطلب إذا حصل التنازع
 في الوقف يعمل دواوين
 القضاة وبما كان عليه القوام
 السابقون والأقباليته

مطلب سكن أحد المستحقين
 دار الوقف فرفع الكنيه
 وبني مكانه حماماً وأراد
 الرجوع بما انفق

مطلب إذا بنى على حائطي
 الوقف متعتاً يطالب هو
 أو ورثته بالرفع إذا لم يضر
 بالوقف وعليه اجرة المثل

مطلب إذا سكن مدرسة أو
 مسجد أوجب عليه اجرة المثل

مدة من غير عقبة اجارة ومات هل لناظر الوقف المبالغة لورثة الساكن مدة سبكنه بم اجارة
 المنزل وتؤخذ الاجرة من تركته أم لا * (اجاب) * نعم لناظر ذلك فقد أتى الشيخ على بن غانم
 المقدسي بذلك في مسجد تعدي عليه رجل وجعله بيت قهوة ففقد مال يلزمه اجرة مثله مدة شغله بما فعله
 ويعاد كما كان والاصل ان منافع الوقف منه موبة عند نابا الغصب صيانة له والله أعلم * (سئل) *
 في مستأجر خان وقف استرم فعمره المستأجر باذن الناظر والقاضي من ماله ليكون ديناً على
 جهة الوقف فبين الغبن في الاجرة فزاد عليه رجل آخر واستأجره لباية الاول عنه ودفع لناظر ماله
 من الدين باذن الحاكم ليدفعه الناظر ومات وولي عليه غيره وانقضت مدة اجارة الثاني
 فطلب دينه من ورثة الناظر المتوفي هل له ذلك أم لا * (اجاب) * ليس له ذلك والحال هذه
 اذا الناظر رسول عن المستأجر الثاني فلم يتعلق بذمة دين له لكن حيث أذن الحاكم الشرعي به يرجع
 على الوقف فيؤخذ من غلته لان القاضي يملك الاستدانة على الوقف فيملكه المتولي عليه اذا أذن
 له القاضي ويؤخذ من غلته بلا شبهة صرح به كثير من علماءنا والله أعلم * (سئل) * في وقف
 شرط واقفه مصرف فاضل وقفه لا ولادة فلان وفلان ومن عساذ يحدث للذكر مثل حظ الانثيين
 خلا بنته لصلابه فلانة فان اهلها مثل نصيب ذكر ثم لا ولادهم ثم لا ولاد أولادهم ثم لا نساهم واعقابهم
 على ان من توفي منهم عن ولد وان سفل عاد نصيبه لولده وان سفل ونسله وعقبه ومن مات لا عن ولد ولا
 اسفل منه ولم يعقب عاد نصيبه من ذلك الى من هو في درجته وان لم يكن في درجته احد فلا قرب
 المورثون الى الواقف من اهل الوقف على ان من مات منهم اجمعين قبل أن يصل اليه شيء من منافع
 الوقف وترك ولداً او ولداً أو اسفل منه استحق ما كان يستحقه المتوفي أن لو بقي حياً اباً كان
 او اما اوجيدا او جدة ويدخل فيه أولاد البنين والبنات وبعد الانقراض على جهة برعتها
 مات احد المستحقين عن ابن ابن مات أمه في حياة أمها المذكورة قبل وصول شيء من الوقف
 اليها هل ينقل نصيبها لابنها دون ابن بنتها المتوفية في حياتها قبل استحقاقها شيء من الوقف أم لا
 * (اجاب) * اعلم ان البنت التي ماتت في حياة أمها المذكورة لو كانت حية لشاركت اخاها
 بقية ثمنى قول الواقف ان من مات منهم قبل وصول شيء اليه من الوقف وترك ولداً او اسفل منه
 استحق ما كان يستحقه المتوفي ان لو بقي حياً اباً كان او اما فابن البنت المذكورة يستحق ما كانت
 تستحقه أمه لو كانت حية اذ لو كانت موجودة لشاركت اخاها ولا ينافي هذا اشتراط الواقف به
 لان ذلك عام خصه قوله على ان من مات عن ولاد الخ فلو علمنا بعموم اشتراط الترتيب لزم منه الغاء
 الكلام اعني كلام الواقف بخلاف ما اذا علمنا بخصصنا به عموم الترتيب فان فيه اعمال الكلامين
 والجمع بينهما وهذا أمر ينبغي أن يتطوع به وقد اختلف افتاء السبكي في هذه المسئلة فتارة اجاب بعدم
 الدخول وتارة اجاب بالدخول وهو الذي جزم به السبكي وقال الشيخ زين بن نجيم في شبهة
 اما حيا لفته في أولاد المتوفي في حياة أبيه فواجبة لما ذكره فعلم به استحقاق ابن البنت التي ماتت
 في حياة أمها ما كانت تستحقه أمه لو كانت حية ولا يستقل به ابن المرأة المتوفية آخر والله أعلم
 * (سئل) * في وقف تقادم امرء ومات شيه وده وله رسوم في دواوين القضاة وقد عرف
 من قوامه صرف غلته الى جماعة مخصوصين على وجه مخصوص جيل بعد جيل هل يجب اجراؤه
 على ما كان عليه من الرسوم ولا يكفون الى بيته في اتصال نسبهم والحال هذه أم لا * (اجاب) *
 نعم يجب اجراؤه على ما كان عليه من الرسوم ولا يكفون الى بيته حيث كان في أيديهم جيل
 بعد جيل قال في انفع الوسائل وأما مسئلة اشتباه مصارف الوقف بحكم ضياع كاهه كيف يعمل
 فيه ذكر في الذخيرة قال سئل شيخ الاسلام عن وقف اشتبهت مصاريفه وقدر ما يصرف الى
 مستحقه قال ينظر الى المعهود ومن حاله فيما سبق من الزمان من أن قوامه كيف يعملون فيه والى

مطلب استأجر خان وقف
 استرم فعمره باذن الناظر
 والقاضي من ماله فزاد عليه
 آخر واستأجره فدفع للاول
 ما صرفه على يد الناظر
 ثم مات الناظر فإراد الخ

مطلب شرط صرف فاضل
 وقفه لا ولادة الى أن قال
 على أن من مات منهم عن ولد
 أو ولداً استحق ما كان
 يستحقه الخ

مطلب اذا كان للوقف
 رسوم في دواوين القضاة
 وعرف من قوامه صرف
 غلته الى جماعة مخصوصين
 يجب اجراؤه عليهم ولا
 يكفون بيته في انتمال نسبهم

من بصرفه فيبقى على ذلك لان الطاهرات هم كانوا يقسمون ذلك على مواضع شرط الواقف وهو
 المثلون بحال المسلمين فيعمل على ذلك ١٥ ومن القواعد الفقهية ان أقصى ما يستدل به على الملك
 البدل والفرق في ذلك بين المال والوقف والله أعلم * (سئل) * في ما طر وقف غرم لقضاء العهد
 ما لا بد منه في اتراعه من يدها هل الشوكة هل له أخذ ذلك المال من ارتفاعه أم لا
 * (أجاب) * نعم له ذلك والحالة هذه في البحر وكثير من الكتب للمسلمين صرف شيء من مال الوقف
 الى كتب المستوى ومحاضر الدعوى لاستخلاص الوقف من ايدي ذوي الشوكة والله أعلم
 * (سئل) * في ما طر وقف لم الدعوى والسكون واستأجر انا من حربه للعمل الواجب عليه القيام
 بنفسه فيه باجرة فاحشة وطلب اجرا على عمله ألف قرش احدث لكل ما طر ولم يكن له ذلك فيما سبق
 هل يسوغ له ذلك أم لا يسوغ وماذا يلزمه * (أجاب) * اعلم أولان علماء ناصر حو ابان الماطر
 اذ لم يشترط الواقف له شيئا لا يستحق شيئا ما لم يعمل لان ما يأخذه بطريق الاجرة ولا اجرة بدون
 العمل واذا شرط كان من جملة الموقوف عليهم في دفع له ما شرط قال في البحر وقد تمسك بعض من
 لا خبرة له بقول قاضيان وجعل له عشر الغلة في الوقف على ان للقاضي ان يجعل للمتولى عشر الغلات
 مع قطع النظر عن اجرة المثل وهو غلط ثم قال فقد افاد ان القاضي الثاني يحتمل ما زاد على اجر المثل
 فاذا عدم حجة تقدير القاضي للماطر معلوما اكثر من اجرة المثل فالقصة المحض انه حيث شرط الواقف
 له شيئا اخذه والا لم يعمل في دفع له اجرة مثله فالجواب انه لا شيء له ما لم يعمل واذا عمل فله قدر اجرة
 المثل لا زائد عليها وازا زائد سمح حرام لا فائز بجملة ويلزمه رد ما اخذ زائدا عن اجرة مثله والله أعلم
 * (سئل) * في واقف وقف وقف على نفسه ايام حياته ثم من بعده على أولاده ثم على أولاد أولاده
 وعلى نسله وعقبه وذريته ذكورا فاذا انقضى وكان ذلك وقفا على الاناث الطبقة العليا تجب
 الطبقة السفلى فاذا انقضى وكان ربيع ذلك على أولاده ذكورا وانما فاذا انقضى وكان ربيع
 ذلك مصروفا لجهة بر لا تقطع الخ فهل قوله الطبقة العليا تجب الطبقة السفلى شرط خاص بالاناث
 أم عام في الجميع * (أجاب) * هو عام في الجميع الذكور والاناث بقول الواقف الطبقة العليا
 تجب الطبقة السفلى بعد ذكر الجهتين الذكور والاناث والمعطوف حكمه حكم المعطوف عليه فاذا
 جاءت نوبة الاناث فالحكم فيهم حكم الذكور فاذا انقضى الوقت في الذكور انما صار في الطبقة
 ومات واحد منهم عن ذكر انقل نصيبه الى المساوين له في الدرجة لا الى ابن المتوفى حتى تنقطع
 الدرجة ويعطى الى اهل الدرجة بالسوية وهكذا في كل درجة لا يستحق المازل عنها شيئا حتى
 تنقطع الدرجة ولا خلاف لعلمنا في ذلك والله أعلم * (سئل) * في وقف اهل قديم لم تصل
 شروط واقفه من ترتيب وتفضيل وضد هما ولم يعلم الا ان ما كانت تصنع قوامه آل الوقف الى شخص
 اسمه عفيف وانحصر فيه ثم مات عفيف عن اثنين هما أم كلثوم وعائشة فقصر قفا فيه انصافا ثم ماتت
 أم كلثوم عن ابنتين هما حافظ الدين ونفرا الدين فقصر قفا في النصف الذي تصرف فيه اتمهما انصافا
 وماتت عائشة عن ابن اسمه زكريا فقصر قفا في الذي تصرف فيه اتمه عائشة ثم مات حافظ الدين عن ابنتين
 هما محمد و ابراهيم ومات نفرا الدين عن ابنتين هما عفيف وعبد الله فقصر قفا في هؤلاء الاربعة
 في النصف ارباعا ثم مات عبد الله وزكريا عن غير ولد ولا ولد ولا ولد ولم يبق من نسل عفيف الا ولد سوى
 محمد و ابراهيم وعفيف فكيف يقسم ربيع هذا الوقف عليهم * (أجاب) * يصرف نصيب
 عبد الله لاختيه عفيفة لكونه مقدما على ابني الم وهو الطاهر مما تقدم من الصرف للاقرب
 للميت فالاقرب ويصرف نصيب زكريا بعونه لاعتن ولد ولا ولد ولا ولد لابناء ابن خاله عفيف و ابراهيم
 ومحمد سوية لتساويهم في الدرجة وقربهم من المتوفى قال في التتارخانية الاوقاف التي تنادم امرها
 مات الشهود الذين يشهدون عليها تنازع فيها قوم فتسال فريق هي وقف علينا وقفها فلان لغير

مطالب اذا غرم الماطر
 حالاً بد منه لا تتراخ الوقف
 من يذو الشوكة له اخذه

مطالب اذا شرط الواقف
 للماطر شيئا مستحقه مطلقا
 والا له اجرة المثل ان عمل

مطالب قول الواقف الطبقة
 العليا تجب الطبقة السفلى بعد
 قوله ذكورا وانما شرط
 عام في الجميع

مطالب في وقف لم تعلم شروطه
 ولم يعلم ما كانت تصنع
 قوامه

ذلك الرجل الذي ادعى الفريق الوقف من جهته فهذه المسئلة على وجهين احدهما اذا كان للواقف ورثة احياء ففي هذا الوجه يرجع الى الورثة سواء كان له رسوم في دواوين القضاة بعهده او لم يكن فاي فريق عينه الورثة فالقاضي يجعل الوقف له وان لم يكن للواقف ورثة احياء فهذه على وجهين ايضا ان كان لهذا الوقف رسوم في دواوين القضاة بعهده او لم يكن له رسوم بعهده فالقاضي يجعلها على الرسوم الموجودة في دواوينهم وان لم يكن للقضاة رسوم بعهده او لم يكن عليها فالقاضي يجعلها سوقوفة فمن أثبت في ذلك حقا يقضى له به اه وهو مصرح فيما اذا كان الوقف على الورثة واختالفوا فيه يقسم على ما كان من الورثة قبلهم وفعل الورثة في هذه المسئلة تقديم الاقرب فالاقرب من الميت فيجوز في الدرجات كلها ذلك فافهم والله اعلم * (سئل) * في ناظر وقف أهلي يتصرف فيه بالنظر حسبما شرط الواقف بتقرير القضاة الماضية وأحكام السلاطين المتقدمة مدة تزيد على عشرين سنة وتقسم الغلة بينه وبين بقية المستحقين ادعى بعض المستحقين عليه انه ليس من الذرية ويريد الرجوع عليه بما تناوله هذه المدة من غلة الوقف بالمقاسمة هل تسمع دعواه مع ما ذكر أم لا تسمع * (اجاب) * لا تسمع مع ما ذكرنا من المنازعة في الاستحقاق بينهم لا في نفس الوقف المستثنى بالسمع والنفي لا يحيط به الا علم الله تعالى والله اعلم * (سئل) * في دعوى مستحق في الوقف على مستحق فيه هل هي مسموعة أم غير مسموعة الجواب مصرح طافيه بنقول الاصحاب * (اجاب) * المصرح به ان الدعوى من الموقوف عليه لا تصح قال في الجبر الدعوى من الموقوف عليه غير مسموعة على الصحيح وبه يقتضى كذا في جامع الفصولين قال في التتارخانية ولو ادعى انسان في الوقف لا تسمع الدعوى على ارباب الوقف وانما تسمع على القيم أو على الواقف اه وفي فتاوى شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين الحافوني وأما الدعوى على المستحق فهي جائزة حيث كان واضعا يده لوضع يده نعم الدعوى من المستحق قيل لا تجوز والحق ان الوقف اذا كان على معين تصح الدعوى منه اه لكن قال في جامع الفصولين في هذه المسئلة وينتفى بأنه لا تصح لان حقه اخذ الغلة لا التصرف في الوقف اه وفيه ايضا ان مستحق غلة الوقف لا يملك دعوى غلة الوقف وانما يملك المتولى وفيه راضى الالعدة لا تسمع الدعوى من الموقوف عليه * ثم روى نو لواء ابن رستم تسمع قال وبالأول يقتضى اه فقد علمت ان فيه روايتين وأن الاصح عدم الصحة فما خلفه يحمل على الرواية الثانية والله اعلم * (سئل) * فيما اذا كانت امرأة واضعة يدها على قدر استحقاق معين في وقف معلوم وتصرفت فيه مدة ثم ماتت المرأة المرقومة عن ابن فوضع الابن يده على الحصصة المرقومة مدة ثم مات الابن المزبور عن أولاد فجاء رجل وادعى على ناظر الوقف المزبور أن المرأة المرقومة جنته لاته وأثبت ذلك بالبينة لدى القاضي والا أن يطالب ناظر الوقف بقدر استحقاقه في الوقف من حين موت جنته لاته زاعم ان له ذلك فهل يمنع من ذلك وليس له الامن حين ثبوت نسبته ان المرأة جنته لاته أم لا * (اجاب) * نعم يستحق من حين موت جنته بلا شبهة وطلبه على من تناوله لا على الناظر اذ لا تنازل دفع ما لا يستحقه غير المدفوع اليه على ظن انه يستحق المدفوع اليه فلا ضمان عليه في ذلك لعدم تعدي به بدم علمه المستحق وله مطالبة به شرعا مع عدم الضمان فافهم والله اعلم * (سئل) * فيما اذا وقف على أولاده لصلبه الموجودين يومئذ وهم محمد وعمر وعبد الرحمن وعلى من سيحدثه الله له من الاولاد اذ كور والانا ثم على أولاد اذ كور ثم أولاد أولادهم وأولاد بينهم وبني بينهم بطننا بعد بطن على أن من مات منهم عن ولد أو ولدا انتقل نصيبه اليه وان لم يكن له ولد ولا ولد له ولد عاد نصيبه الى من هو مستحق الوقف هذه عبارة الواقف انحصر الوقف في عبد الرحمن بموت اخويه قبله لاعتق عقوب ومات عبد الرحمن عن ابن يقال له عبد الله وعن ابني ابن مات في حياة والده عبد الرحمن هل ينتقل جميع ما انحصر في عبد الرحمن لابنه ولا شيء لابني ابنه منه وكذا الحكم

مطالب اذا ادعى احد
المستحقين على ناظر الوقف
المقاسم لهم مدة انه ليس من
الذرية لا تجمع

مطالب دعوى المستحق على
مثلا غير مجموعة

مطالب امرأه لها استحقاق
في وقف فمات ثم أتيت رجل
انها جلدته استحق من وقت
الموت لامن وقت الثبوت

مطلب انحصار الوقت في رجل
من أولاد الواقف وقد شرط
ان من مات منهم عن ولد أو
ولد ولد انتقل نصيبه اليه
ثم مات الرجل عن ابن ابن
مات ابو في حياته وعن ابن

في بينهما مادامت طبقة تعلو عليهم من أولاد عبد الرحمن المستحقين له بالشرط لترتيب المذكور
 في الوقف أم لا * (أجاب) * بموت عبد الرحمن انتقل ما انحصر فيه في ولده عبد الله بقوله من مات
 منهم عن ولد أو ولد ولد انتقل نصيبه اليه ولا نصيب الابن الذي مات في حياة والده حقيقة حتى ينتقل الى
 ولديه والحقيقة لا تنصرف عن مدلولها بمجرد غرض لم يساعده اللفظ فلا يحمل النصيب في كلام
 الواقف على ما هو بالقوة فلا شيء لأولاد الابن الذي مات في حياة والده ولا لأولاد أولادهم وان سفلوا
 ماداموا في الحجب بطبقة ما تحجبهم من المستحقين للانصبا بالفاعل والحال هذه والله أعلم * (سئل)
 في رجل استأجر أرض وقف البناء والغرس فيها فبنى بناء تبلغ قيمته اضعاف قيمة الأرض والمقزولة
 اجرة المثل هل اذا مضت مدة الاجارة أو مات المستأجر عن ورثة وأبى الموقوف عليهم الا القلع يقطع
 ام يبقى باجرة المثل حيث لم يكن في ذلك ضرر ورعاية بجانب الوقف بدفع اجرة المثل وبجانب المستأجر
 أو ورثته بعدم انلاف البناء خصوصا وقد ابتلى الناس بمثل ذلك كثيرا * (أجاب) * قال في
 البحر في شرح قوله فان مضت المدة قلعه ما يعنى البناء والغرس وسلمها يعنى الأرض فارغة وفي القنية
 استأجر أرضا وقفها وغرس فيها وبني ثم مضت مدة الاجارة فله مستأجر أن يستبق بها باجر المثل
 اذا لم يكن في ذلك ضرر ولو أبى الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك اهـ وبهم اذا يعلم مسئلة الأرض
 المحسكرة وهي منقولة أيضا في أوقاف الخصاص اهـ كلام البحر ومثله في شرح التنوير المسمى بفتح
 الغفار وفي الحاوي الزاهدى ذكر ما في القنية راحن الاسرار لعجم الدين العلائى بخلاف ما اذا
 استأجر أرضا ملكا ليس للمستأجر أن يستبقها كذلك ان ابى المالك الا القلع بل يكفه على ذلك الا
 اذا كانت قيمة الاغراس اكثر من قيمة الأرض فاذا لا يكفه عليه بل يضمن المستأجر قيمة الأرض
 للمالك فتكون الاغراس والأرض للغراس وفي العكس يضمن المالك للغراس قيمة الاغراس فتكون
 الأرض والاشجار له وكذا الحكم في العمارة اهـ وأنت على علم بان الاجارة تنهى بمعنى المدة
 ولا يبقى لها اثر اجماعا وبوت المستأجر تنفسخ عندنا خلافا لما فى فلا يظهر أثر الانقضاء معه كائن
 عليه فاضحان بقوله قال مولانا رحمه الله تعالى وينبغى أن لا يظهر أثر الانقضاء هنا الخ فالحكم
 في استبقائها باجر المثل في صورة الموت على ما نص عليه الخصاص والزاهدى أولوى دفع الضرر لاسيما
 ما ابتلى الناس به كثيرا مع رعاية جانب الوقف بدفع اجرة المثل خصوصا اذا كانت بحيث لو فرغت
 لا تؤثر باكثر من ذلك ورعاية جانب مالك البناء بعدم اضرارها بانلاف بنائه ولعمري انه شرع طاهر
 مستقيم وقد أفتى به من له قلب سليم والله أعلم * (سئل) * في ناظر وقف على ذرية شخص
 بنى في أرض الوقف بيتا بماله لنفسه هل يكون البناء ملكا له فيورث عنه اذا مات أم لا وهل اذا ادعى
 ناظر الوقف حلا على الورثة أو على بعضهم ان الباقي المذكور بناء بانقضاء الوقف يرجع الى الوقف
 يقبل قوله بلا يئنه أم لا وهل اذا اقام يئنه من الورثة المستحقين تقبل أم لا * (أجاب) * نعم
 يكون البناء له فيورث عنه ولا يقبل مجرد قول الناظر انه بناء من انقضاء الوقف بلا يئنه واذا اقام يئنه
 من الذرية المستحقين لا تنقل لان الوصف الثابت لهم الموجب للاستحقاق لا يتفق عنهم بخلاف فقهاء
 المدرسة والجار ومن له ولد في مكتب الوقف فان الوصف فيهم يتفق فاقهم وأما مسئلة تقضى هذا البناء
 فلم يسأل عنها وحكمه النقض لتخلص منه أرض الوقف والله أعلم * (سئل) * في واقف وقف
 على نفسه ثم من بعده على أولاده وهم مصطفي وعمر وحزرة وست اباو حسينية وعلى من سيحدثه الله له
 من أولاده ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أولادهم ثم على نسائهم
 وعقبهم المذكورين حظا لا يئين أولاد الطهور منهم دون أولاد البطون الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة
 السفلى على أن من مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولد انتقل نصيبه الى حور في درجته فاذا انقرضوا باجمعهم

مطلب في رجل استأجر
 أرض وقف للبناء والغرس
 فيها مضت المدة أو مات
 المستأجر وأبى الموقوف
 عليهم الا القلع

مطلب اذا بنى الناظر في أرض
 الوقف بماله لنفسه يكون له
 ولا تقبل شهادة المستحقين
 بانه بناء بانقضاء الوقف
 بخلاف شهادة فقهاء المدرسة
 ومن له ولد في مكتب الوقف

مطلب اذا رتب الواقف
 الاستحقاق فلا شيء لأولاد
 أولاد الابن مع أولاد الابن

عاد ذلك وقفاً على أولاد البطون على المحكم والترتيب المذكور وجعل آخره لجهة بر عينها مات
الواقف عن أولاده المذكورين ثم مات من بعده مصطفى وله أولاد ذكور وبنات هل لأولاده شيء
في الوقف مع وجود أولاد الواقف المذكورين أم لا شيء لهم ما دام واحد منهم موجوداً
* (أجاب) * لا شيء لأولاد أولاد الواقف المذكورين ما دام واحد من أولاد الواقف ذكراً
كان أو أنثى لترتيب الاستحقاق ثم مؤكداً بقوله الطبقة العليا منهم تتجيب السفلى ولا ينافيه قوله
على أن من مات عن غير ولد كما لا يخفى وكتب الشيخ شرف الدين والشيخ صالح والشيخ محفوظ
المفتون الجنتيون بغزة جوابي كذلك هذا وقد أفتى برهان الدين الطرابلسي الحنفى في مثله باستحقاق
أولاد الميت مع وجود من بقي من أولاد الواقف قال مفهوم القيد المسكوت عن تقيمه بمعلومية
أو غفلة الكاتب عنه ضرورة انحصار غلة الوقف في ذرية الواقف ما بقي منهم أحد اهـ ولا يخفى
ما في ذلك لما علم أن المقاهيم غير معمول بها عندنا على تقدير أن استحقاق أولاد الميت هو المفهوم
وليس ذلك في الحقيقة هو المفهوم إذ مفهومه أن الاستحقاق عند وجود الأولاد لا يكون لمن
في درجة المتوفى ولا يلزم منه أن يكون لأولاده والأصل عدم الغفلة وضرورة انحصار غلة
الوقف في ذرية الواقف ما بقي منهم أحد لا يلزم منها استحقاق أولاد أولاد الواقف مع أولاده أصلاً كما هو
ظاهر ثم رأيت شيخ الإسلام ذكرياً الشافعي الانصاري أفتى بما أفتيت في واقعيتين وأنه لا يرجع
استحقاق الميت إلى أولاده مع ما ذكرنا قال وان أفتى به أي بر جوع الاستحقاق لأولاد الميت
الشيخ ولي الدين العراقي رحمه الله عما لا يفهم الشرط إذ مفهومه أن الاستحقاق عند وجود
الأولاد لا يكون لمن في درجة المتوفى ولا يلزم منه أن يكون لأولاده بل يرجع استحقاق الميت لأخيه
لا لشرط الواقف بل لكون الوقف منقطع الوسط وأخوه أقرب الناس إلى الواقف اهـ وقد أفتى
مولانا الشيخ أحمد شهاب الدين الرملي الانصاري الشافعي بمثل ما أفتى به الشيخ ولي الدين العراقي
والله أعلم * (سئل) * في رجل وقف وقفاً على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده لصلبه
وهم عبد الرحمن وسليمان ورضوان وأم الاخوة وأم الخير وعلى من سيحدثه الله له من الأولاد
ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على نسلهم وعقبهم يدخل في ذلك أولاد الظهور ودون أولاد
البطون للذكر مثل حظ الأنثيين على أن من مات من الأبناء عن ولد أو ولدات انتقل نصيبه إليه ومن
مات عن غير ولد ولا ولدات انتقل نصيبه إلى من في درجته وذوي طبقته تتجيب فروع الطبقة العليا
دائماً منهم فروع الطبقة السفلى ويحبب الأصل فرعه لا فرع غيره يجري الحال في ذلك أبداً ماداموا
فاذا انقرضوا باجمعهم عاد وقفه على أقرب عصبات الواقف مرتباً على ما سبق هذه عبارة الواقف
مات عبد الرحمن في حال حياة أبيه الواقف عن ابن يدعى عبد الرحيم ثم مات رضوان في حياة أبيه أيضاً
ولم يعقب ثم مات الواقف عن ابنته سليمان المذكور وعن بنته أم الاخوة وأم الخير فهل يستحق عبد
الرحيم المذكور اعلام في ربيع الوقف شيئاً مع سليمان وأخيه أم لا * (أجاب) * لا يستحق
شيئاً معهم وقد أفتى في نظيره بذلك الشيخ زين بن نجيم ووالد شيخنا أمين الدين بن عبد العال وغيرهما
لأن والده لا يستحق شيئاً مع حياة والده حتى يصرف إليه لأنه إنما ينتقل إليه نصيب أبيه ولا نصيب له
وقت موته لموته قبل الاستحقاق والله أعلم * (سئل) * في واقف وقفاً على نفسه ثم على ولديه محمود
ومحمد ومن سيحدث له من الأولاد الذكور والإناث للذكر مثل حظ الأنثيين ثم على أولادهم ثم ثم
أولاد الظهور ودون أولاد البطون على أن من مات منهم عن ولد أو ولدات أو أسفل منه انتقل نصيبه
لولده أو ولده ونسله وعقبه على الشرط والترتيب المشروح ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولد
ولد ولا نسل ولا عقب فنصيبه لمن يوجد في طبقته من مستحق الوقف المذكور ومن مات منهم قبل
استحقاقه لهذا أولئى منه وترك ولداً أو ولدات أو أسفل من ذلك قام في الاستحقاق مقام أصله

مطلب وقف على نفسه ثم على
أولاده الخ ثم مات أحد
الأولاد في حياة أبيه الواقف
عن ابن

مطلب إذا وقّع في لفظ
الواقف أن من مات عن غير
ولد ولا ولد ولا نسل
فنصيبه لمن يوجد في طبقته
من مستحق الوقف فئات
شخص عن أولاده وأعمامه
وعما فيه فنصيبه لأولاده

واستحق ما كان يستحقه أن لو كان حياته على جهة بر لا يستقطع مات الواف عن محمود ومحمد الزبورين
ثم مات محمود عن ستة أولاد أحمد وصالح وسعد الدين وأصيل وعز ونعمية وعن أولاد ابنه يحيى المتوفى
قبل أبيه وهم خليل وإبراهيم وألفية ثم مات محمد عن ذكور ثم مات سعد الدين عن بنتين فاطمة
ونور الهدى ثم ماتت فاطمة عن اختها نور الهدى ثم ماتت نور الهدى عن أولادها يحيى لكونهم في طبقتها
وعن أعمامها وعماتها المذكورين هل ينتقل ما يخص نور الهدى لأولادها يحيى لكونهم في طبقتها
أم لأعمامها وعماتها المذكورين * (أجاب) * هو لأهل طبقتها المستحقين للأدعاء
والعمات المذكورين لقوله من مات عن غير ولد الخ فتصبيه أن يوجد في طبقة من المستحقين فخرج
الأعلى والأدنى وغير المستحقين والله أعلم * (سئل) * في أرض وقف بقربة تغلب عليها متقلب
وغرس فيها شجر أو أغر الشجر ومات المتقلب فوضع أهل القرية يدهم على الأشجار هل للمشكل على
الوقف الدعوى عليهم وأثبتت الأرض للوقف وزعموا من يدهم ويلزمهم اجرة مثلها مدة التغلب في
تركته فتؤخذ منها ومدة الفلاحين فتؤخذ منهم وهل يبق الأشجار أم تقطع * (أجاب) * نعم
للمشكل على الوقف الدعوى على المدة الذي يوضع يده على أرض الوقف وأقامة البرهان عليه ورفع
يده عن الأرض ومطالبته باجرة المثل مدة وضع يده عليه بالغة ما بلغت وقطع الأشجار بالموضوعه بغير
حق مالم يضر ذلك بالأرض فان ضرر فهو والمضيق لماله وأفتى بعض علمائنا بقتل هذه الوقف بأقل
القيمتين من زرع أو غير منزع وهذا الذي ينبغي التعويل عليه وفي جامع الدولين ولواصله ملخص على أن
يجعل للوقف بقين هو أقل القيتين من زرع أو مبنيا فيه صح والله أعلم * (سئل) * في أرض وقف
غرس فيها المتولى عليها غرسا لنفسه ثم ملكه لزوجه بماله عليه وأجرها الأرض ليستزلهما حق
بقاء الغرس فيها ومات المتولى وهذا غالب الشجر ثم ماتت الزوجة ولها بنت زرع أبها الأرض بغير
إذن المتولى على الأرض زاعما أن أمه لها حق الزرع وانها أحق بالأرض من غيرها لما بها من الشجر
فهل زرع صحيح أم غير صحيح وإذا قلتم غير صحيح هل تكلف المرأة وإنها إلى قلع الزرع وما بقي من الأشجار
ولا تلك أن تمنع عن المتولى بسبب ما بقي لها من الشجر أم لا * (أجاب) * يجب قلع الشجر والزرع
وتسليم الأرض للمتولى فارغة عنهم ما إذا ابتداء الفعل وقع ظملا وهو واجب الإعدام لا التقرير قال عليه
الصلاة والسلام ليس لعرق ظالم حق وعلى تقدير أن يكون أصل الغرس وضع بحق فهو المستأجر
تسطل الاجارة ويجب رد الأرض إلى ما كانت له وهذا إذا لم يضر القلع بالأرض فان ضرر فلا متولى أن
يملكه بقيته مقبولة على الوقف والله أعلم * (سئل) * في غراس وضع في أرض وقف وبدون أجر
المثل واستمر سنين عديدة وباعه واضعه لا يتر في خلاه أرض قراح للوقف يزرع المشتري بها بولا
ويستفيع بها هل يلزمه اجرة المثل في القراح والمشغول بالغراس أم لا * (أجاب) * صرح علمائنا بأن
القيم لو أجزاها وقف وبدون أجر المثل قدر ما لا يتغابن فيه حتى لم يجز قبضه المستأجر وانفع به لزمه أجر
المثل بالعاما بانفع على ما اختاره المتأخرون والفتوى عليه وسواء في ذلك القراح والمشغول بالغراس
إذا منافع الوقف المقصوب منه ومنفعة على ما أفتى به علمائنا المتأخرون صيانة لمال الوقف وإن امتنع من
اجرة المثل يكلف إلى قلع غراسه ويسلم الأرض للمتولى خالية عن غراسه إن لم يضر الوقف فان أضره
فهو المضيق لماله فليتر بص إلى خلاصه مع ادائه اجرة المثل لانه مشغول بغراسه وعلى ما عليه الفتوى
يجب القضاء والاقضاء على المفتي أن يفتي به وعلى القاضي أن يفتي به والله أعلم * (سئل) *
فيما إذا وقف بعض الورثة حصه في دار ليس للمتوفى تركه غيرها وعليه مهر زوجته المستغرق لها هل
يصح وقفه أم لا * (أجاب) * لا يصح لأن استغراق التركة بالدين يمنع الوارث عن المائات لها والوقف
لا يتخذ إلا في المثل ولا ملك له والحال هذه والله أعلم * (سئل) * في واقف وقف عقارا على نفسه
ثم من بعده على أولاده محمد وعلى موسى وأبي الخير ثم من بعد كل منهم على أولادهم ثم على أولاد

مطالب للمشكل على الوقف
الدعوى على المتعدى
ومطالبته باجر المثل وقطع
الأشجار مالم يضر

مطلب غرس المتولى غراسا
في أرض الوقف لنفسه ثم
ملكه زوجته وأجرها الأرض
ثم ماتت عن ابن ذمها فغرس
في الأرض

مطالب استأجر أرض وقف
بدون أجر المثل وغرس فيها
وباعه لا يضر

مطالب لا يصح وقف الوارث
عدا استغراق التركة بالدين

أولادهم ثم وثم المذكور دون الاناث ثم على جهة بر لا تنقطع مات الواقف عن الاربعة تبين
 المذكورين ثم مات ابو الخير عن واده نور الدين ومات موسى عن ابنه حسين وكريم ومات على عن ابنه
 خليل وحسين ومات محمد عن ابنه طه وعن ابن ابنه عوض مات ابو ه في حياة ابيه ثم مات طه عن ابن
 ابنه عوض ثم مات عوض لاهن ولد ومات كريم عن غير ولد ومات خليل بن علي ابن الواقف عن
 ابنائه الثلاثة شمس الدين ومحيي الدين وعلى ومات حسين اخو خليل عن ابنه محمد وعبد الباقي
 وعن ابن ابن اسمه نحر الدين ومات ابو ه في حياة ابيه ومات محمد هذا عن ابنه مصطفى وحسين
 فالوجود الآن ماعين فكيف يقسم الآن الوقف * (اجاب) * يقسم الآن ربع الوقف
 على من سيد كرفنصيب نور الدين بن أبي الخير الربع ونصيب حسن بن موسى الثمن ونصيب شمس الدين
 وعلى ومحيي الدين ابناء خليل الثمن ونصيب محمد وعبد الباقي اخي حسين الثمن ولا شيء لغير الدين
 ابن ابن حسين موت ابيه في حياة جده ومصطفى وحسين ابني محمد بن حسين حصة ابيهما وهي نصف
 الثمن وماعد ذلك وهو ثلاثة اثمان منقطع وحكم المنقطع محتف فيه واصح الاقوال فيه انه يصرف الى
 اقرب الناس الى الواقف واستدلوا له بان الصدقة على الاقارب افضل لانها صدقة وصله واقربهم
 هنالى الواقف نور الدين بن أبي الخير ابن الواقف وحسن بن موسى ابن الواقف فهذا الصح ما قيل
 فيه والله أعلم * (سئل) * في متولى وقف ولاه السلطان تولية ذلك الوقف من ابتداء مارس سنة
 كذا الى مارس السنة التي بعدها واذن له أن يتصرف في جميع ما يتحصل لجهة الوقف في تلك السنة
 و يصرفه في المصارف الواقعة بها فاستقر عند رعايا الوقف الزيت المتحصل في تلك السنة المشروط
 ما يتحصل منه لتزوير مسجد ذلك الوقف وكان صرف من ماله باذن الشرع الشريف زيتا في تنوير ذلك
 المسجد ليرجع بنظيره على ما استقر عند الرعايا من الزيت المترتب للوقف المشروط للتزوير وكتب
 دفتر محاسبة الوقف لدى قاضي الولاية وجعل جميع الزيت المذكور ايرادا وصرفا في دفتر
 المذكور وعين مقدار له من الزيت نظير الزيت الذي صرفه في تنوير المسجد وبقي الزيت للمتولى
 عند الرعايا بموجب دفتر المحاسبة ثم بعد ذلك عزل المتولى المذكور قبل قبض الزيت من الرعايا
 فقبض المتولى الجديد المنصوب الزيت المذكور من الرعايا وصرفه في مصارف الوقف اتى في
 مدته فعرض المعزول امره على السلطان فبرز امره بتخليص الزيت المذكور ودفعه للمتولى المعزول
 نظير ما صرفه في التنوير ان كان عند الرعايا يؤخذ منهم وان كان قبضه المتولى الجديد وصرفه
 في زمنه فحين الوقف تبين الآن ان المتولى الجديد قبضه وصرفه في مصارف الوقف في مدته فهل
 حيث نص السلطان أن كل متولى يقبض مال سنة ويصرفه في مصارف سنته وقد صرف المتولى
 المعزول باذن السلطان وقاضي الشرع الزيت من ماله في التنوير ليرجع بنظيره وجعل القاضي
 عند المحاسبة الزيت الذي عند الرعايا له نظير ما صرفه من الزيت وكتب في دفتر المحاسبة ليس
 للمتولى الجديد قبضه وصرفه في مصارف سنته لانه مأثور بقبض ما يتحصل في سنته ومنوع عن
 قبض ما يتحصل في سنة غيره بامر السلطان وهل اذا قبضه المتولى الجديد المذكور وروى صرفه
 في المصارف الواقعة في مدته وجعله ايرادا وصرفا في دفتره يكون للمتولى العتيق الرجوع بنظيره
 على مال الوقف لكونه صرفه في مصارف الوقف أم لا * (اجاب) * هذا السؤال يتوقف
 جوابه على اشياء تقدمه وهو أن التولية على الوقف هل تخصص بالزمان أم لا والثاني اذا صرف
 المتولى باذن القاضي ليرجع هل له أن يرجع أم لا الثالث هل الزيت من جملة مصالح المسجد التي
 تجوز الاستدانة لها باذن القاضي أم لا الرابع هل للمتولى أن يصرف ربيع سنة في سنة أخرى
 أم لا الجواب عن الاول انه يتخصص بل لا يرب كسائر الولايات من القضاء والا مارة وغيرهما وهذا بلا
 خلاف بين العلماء والجواب عن الثاني انه يرجع قال في البرازية قيم الوقف اشترى شيئا لمؤنة المسجد

مطلب وقف على نفسه ثم على
 أولاده فمات احد الاولاد
 عن ابن وابن ابن مات ابو ه
 في حياة ابيه

مطلب ولى السلطان رجلا
 على الوقف من ابتداء
 كذا الى كذا واذن له
 في الصرف فاستقر عند
 رعايا الوقف زيت للوقف
 فصرف من عنده ليرجع
 فتولى متول آخر وأخذ ما
 استقر عند الرعايا قبل أن
 يرجع عليهم القديم

بلاذن الحاكم بما له لا يرجع في الوقف قال في البحر ومطهره انه لا يرجع له مطلقا الا باذن القاضي سواء
كان أمق ليجمع أولا وسواء دفع الى القاضي أولا وسواء برهن على ذلك أولا ١٥ وفي الذخيرة
نقل في المسئلة قيا ما واستحسانا وجعل الاستحسان الجواز باذن القاضي والعمل على الاستحسان
الافى سائل ليست هذه منها والجواب عن الثالث ان الاصح انه من جملة مصالح المسجد والجواب
عن الرابع انه لا يجوز صرفه ربع سنة في سنة الا اذا شرط الواقف أو نص عليه سلطان في توليته
صرح بالمسئلة شيخنا الحلبي في فتواه فاذا انقضى ذلك علم انه ليس له ان يتولى المسجد تساول
ما هو متحصل في سنة العتيق لمنع السلطان له من تناوله ويضمن لتعديده بالاخذ ما ليس له اخذه ويضمن
الدافع له أيضا والمتولى العتيق بالخيار في تعيين ايم سما شاء لوجود التعدي من كل منهما كما هو ظاهر
واقته أعلم * (سئل) * في كرم مشتعل على عنب وبعض من التين وأرضه وقف سيدنا الخليل عليه
وعلى نبينا وعلى سائر الانبياء أفضل الصلاة وأتم السلام من المالك الخليل تداولته الايدي بأشراء
ثم ادعى رجل هو أحد المستحقين على ذي اليد بانه وقف بجدته هل تسمع دعواه أم لا * (أجاب) *
المتوى على انها لا تسمع الدعوى من الموقوف عليه قال في جامع العصولين راعى العدة لا تسمع
الدعوى من الموقوف عليه ثم رمز له وادرس رسم تسمع قال وبالأول يبقى وقال قل راعى العتوى
رشيد الدين مستحق غلة وقف لا يملك دعوى غلة الوقف وانما يملكه المتولى ولو كان الوقف على رجل
مغير قيل يجوز ان يكون هو المتولى بغير اطلاق القاضي اذا لم يرد له ويقتى بانه لا يصح لان حقه
اخذ الغلة لا التصرف في الوقف ففهم روايتان والاصح انه لا تسمع دعواه بغير اذن القاضي هذا
ودعواه ان الكرم وقف بجدته لا تسمع اذ الكرم اسم للارض والشجر في عرف بلادنا وفي اللغة أيضا
يطلق الكرم على الارض المقتاة كما صرح به في القاموس فان اريد به الشجر فوقف الشجر على جهة
هي غير جهة الارض مختلف فيه وقد قال صاحب الذخيرة وقف البناء من غير وقف الارض لم يجز هو
الصحيح لانه متقول ولا فرق بين البناء والشجر من حيث القيام بالارض والبقعة بحكم الاتصال وان
اريد بكل من الارض والشجر فبطلانه بديهى التصور وان اريد الارض فبديهى البطلان أولى وأيضاً
مما صرح به الحافظ لو ادعى رجل على آخر ان هذه الارض التي في يده وقفها زيد بن عمرو وعليها وذو اليد
بمجدد الوقف وبقول هي ملكي وأقام المذعى بينة ان زيد اوقفها عليه لا يستحق بذلك شيأ وان شهدت
البينة انها كانت في يده يوم وقفها لان الانسان قد يوقف ما لا يملكه وقد تكون في يده بمقتد اجارة
أو اعارة ونحو ذلك وفي مسئلتنا ادعى انه وقف بجدته وقديقه ما لا يملكه فلا تسمع الدعوى به ولا
الشهادة والله أعلم * (سئل) * في اراض موقوفة على مصالح سيدنا الخليل صلى الله عليه وسلم
غرس بها رجل غرسا ثم وقعه على نفسه ثم على ولديه وعلى من سيحدث له ثم وثم بجميع حقوقه وطرقه
وبجدره وما يعرف به وينسب اليه وبكل حق حوله هل يصح وقعه الشامل للارض والارض أم لا
* (أجاب) * الحقوق الشرب والهيل والطرق جمع طريق وهو معلوم فكيف يصح للواقف
وقعه على نفسه وهي وقف الخليل عليه الصلاة والسلام فلا يصح الوقف منه على هذه الكيفية لا سيما
وقد قال قاصحان لو قال وقعت على نفسي ثم على فلان أو على فلان ثم على نفسي لا يصح اه فقد جزم
بقول محمد الذي هو أقرب الى موافقة الآثار فصرح في شرح المجمع ان اكثر فقهاء الامصار اخذوا
بقول محمد والله أعلم * (سئل) * في رجل استأجر من المتولى على أوقاف الحرم الشريفين
جميع جهات وقف الحرمين بغيره والقدس الشريف ولذوالرملة وبابلس بيوت الوقف ودكا كينه
وجسماته وبساتينه والخصص التي له في الجهات المذكورة والمرارح المعلوم ذلك له سنة بسبع مائة
قرش تحل في رجب شارطا عليه انه ان زاد عليك احدى قبلت الزيادة يدفع لك من يريد عليك دينك
الذي لك على الوقف سابقا وهو كذا عدد مسمى وأن معلوم الوظائف المرساة على جهات الوقف

مطلب في دعوى أحد
المختير على ذي اليد أنه
وقف بجدته وفي وقف البناء
أو الشجر بدون الارض وفي
وقتها به وما

مطلب في اراض موقوفة
غرس بها رجل غرسا ثم وقعه
على نفسه ثم على ولديه الخ

مطلب في رجل استأجر من
المتولى جميع جهات وقف
الحرمين بغيره والقدس
ولذوالرملة وبابلس الخ

في النواحي المذكورة أو لا لجماعة معالومين بموجب الدفاتر تارة فعداها من خارجا عن الاجرة المعينة من مالك وصلب حال الى غير ذلك من الشروط هل يلزمه ما التزم بالشرط الذي شرطه المتولى عليه ام لا يلزمه وله الرجوع على المتولى أو على المدفوع لهم أم لا ولا * (اجاب) * لا يلزمه ما التزمه اذا الاجارة المذكورة مع الالتزام المذكور فيها فاسدة بلا ريب ولا شك والواجب في الاجارة المذكورة اذا باشرها المستأجر أجرة المثل وشرط الدفع خارجا فاسد وقد شرط الدفع لان تمام المنفعة بالمسمى والمسمى قد بطل بوجوب أجرة المثل فلم يتم للمستأجر المذكور غرضه بالاقتصار على المسمى وقد بطل والثى اذا بطل بطل ما في ضمنه اذ يطلان الاصل يطل ما تنفرغ عليه فيرجع به على المتولى لانه دفع باذنه وأمره له بالشرط عليه فكان من جملة الاجرة بالشرط والواجب في الاجارة الفاسدة اجرة المثل لا المسمى واذا اختلفا فعلى المؤجر والمستأجر فيها فالقول قول المستأجر لان كراه الزائد والله أعلم

* (سئل) * في رجل يريد أن يقف نصف دار له على نفسه فزوجته مدة حياتها ثم من بعد خما على ولدهما الذكرو ولد وله هل اذا قضى بجوازه يصح وينفذ أم لا * (اجاب) * نعم وقف المشاع اذا قضى القاضي بجوازه جاز وارفع به الخلاف وسواء فيه قضاء الحنفى وقضاء الشافعى والمالكي والحنبلى لانه قضاء في فصل مجتهد فيه وصرحوا بان للقاضي الحنفى المتأيد أن يحكم بصدقه وقف المشاع لا خلاف الترجيح في ذلك والمسئلة فيها قولان معتمدان فيجوز القضاء والاقتناء باحدهما او ينفذ القضاء بذلك والله أعلم * (سئل) * في مسجد احتاج الى العمارة ولناظره معلوم بشرط الواقف هل يصرف له اجرة عمله حال المباشرة لها أو لا وهل يستحق ما شرطه له الواقف في وقته عمل اولم يعمل - (اجاب) * لا ريب ولا شبهة ان الناظر حيث شرط له الواقف استحقاقا كان من جملة الموقوف عليهم قال الكمال بن الهمام فاذا قطعوا قطع الا ان يعمل فباخذ قدر أجرته وان لم يعمل لا يأخذ شيئا اه وفي البحر بعد نقله كلام الكمال وظاهره أن من عمل من المستحقين زمن العمارة يأخذ قدر أجرته لكن اذا كان مما لا يمكن ترك عمله الا بضرر بين كالا مام والخطيب ولا يراعى المعلوم المشروط زمن العمارة فعلى هذا اذا عمل المباشرو والشاؤون زمن العمارة يعطيان بقدر اجرة عملهما فقط وأما ما ليس في قطعه ضرر بين فانه لا يعطى شيئا أصلا زمن العمارة قال في الاشباه والنظائر ومما هو في معنى الامام للمسجد والمدرس للمدرسة الناظر اه فالخاصل ان العلماء رجحهم الله تعالى قدسوا العمارة على الكل حيث كان الاعطاء لغيرها يعطلها وان فعل ما هو خلاف المشروح ضمن لكونه فعل خلاف المشروح الذي هو في هذا الجواب مشروح والله أعلم * (سئل) * في مدرسة لها خلاوى متعددة هل للمتكم عليها أن يستدباب خلوة من خلوايها التي بداخلها ويفتح لها بابا الى سكة غير نافذة بغير رضا اهل السكة أم لا لما فيه من تغيير معالمها * (اجاب) * للمتكم ذلك لما فيه من تغيير معالم الوقت وقد أتى بعض العلماء بعدم جواز فتح شباك التبرسية في جدار الجامع الا زهر اذا لمصلحة للجامع فيه فكيف يفتح باب الى سكة غير نافذة بغير رضا اهلها هذا القائل به والله أعلم * (سئل) * في الرجل الصالح للنظر على وقف تام من هو هل صرح به علماء الحنفية ام لا * (اجاب) * نعم صرح به علماء الحنفية رجحهم الله تعالى فقد صرح في البحر نقلا عن فتح القدير بقوله الصالح للنظر من لم يسأل الولاية لا وقف وليس فيه فسق يعرف قال وقد صرح بانه مما يخرج به الناظر ما اذا ظهر به فسق كشر به الخمر وشحوه اه وفي الاسعاف لا يولى الامين قادر بنفسه أو بناتبه لان الولاية مقيدة بشرط النظر وليس من النظر بولاية الخائن لانها تخل بالمقصود وكذا بولاية العاجز لان المقصود لا يحصل به ولا يشترط الحرية والاسلام للصحة قال في البحر والذي في الحكم كالعبد وعزاه الى الاسعاف ولا شبهة ان قوله مما يخرج به الناظر اذا ظهر به فسق كشره الخمر خاص بالمسلم اذا الذمى يترك وما يدين للعديت الشريف اتركوهم وما يدينون والله أعلم * (سئل) *

مطلب اذا قضى القاضي
بجوازه وقف المشاع نذ

مطلب شرط الواقف للناظر
معلوما ثم احتياج المسجد الى
العمارة

مطلب ليس للمتكم على
المدرسة أن يستدباب خلوة
من خلوايها ويفتح لها بابا
في سكة غير نافذة

مطلب في الصالح للنظر

من دعتي بامورته بالحرف اذا وقف رجل في صحته وسلامته وطواعيته واختياره ما هو جار في ملكه
 كروما على مساجد وغيرها وكتب بذلك كتاب وقف شاهد بجهة الوقف وصحة الواقف وحسن اختياره
 وسلمه الواقف حال حياته للجهة الموقوفة عليها وتصرف المتولي بالوقف على مقتضى شرط الواقف
 ومقتضى على الوقف الموقوف مدة تزيد على ستين واستمناض الوقف شهرة وللواقف الموقوف ورثة
 واستأجرت الورثة كروم الوقف التي وقفها مورثهم من المتولي والآن تدعى الورثة الموقوفون
 ان مورثهم وقف هذا الوقف في مرض موته وأقامت على ذلك البيعة بحكم الحاكم بابطال الوقف
 والقائه ونفاذه من الثلث لكونه في مرض الموت فهل يصح كون الوقف المذكور صحيحا لمضي المدة
 المذكورة ولللاستفاضة والشهرة في ذلك ويكون اجارة الورثة لكروم الوقف تصديقا منهم على وقف
 مورثهم أم لا * (اجاب) حيث أقرت الورثة بالوقف واستأجرت من المتولي الموقوف بجهته لا تنسخ
 بعده دعواهم للتناقص واذا تعارضت البيعتان بينة كونه في الصحة وبينة كونه في المرض قدمت
 بينة الصحة صرح به غير واحد من علماءنا وفي جامع الفصولين الاقدام على الاشتراء والاستيلاء
 والاستيداع والاستخبار اقرارا به لا ملائمة فيه بانفاق الروايات حتى لو رهن المذعي عليه ان المذعي
 فعل معه شيئا من ذلك تدفع دعوى المذعي والورثة هنا مدعون ومتولي الوقف هو المذعي عليه
 ولا يبقى ما في السؤال من الحشو وثوبش العبارة كذلك الشهرة والاستفاضة والقطع في بدنه بقوله
 وقف في صحته وسلامته وطواعيته واختياره الى غير ذلك من العبارات وكان يكفي في ذلك رجل وقف
 وقفا محددا على جهة بر وسلمه للمتولي واستأجره الورثة منه ثم ادعوا انه كان في مرض الموت هل
 تسمع دعواهم أم لا والجواب لا تسمع لان اقدامهم على الاستخبار اقرارا به لا ملائمة لهم فيه لكا كتبنا
 عليه لو روده من مسافة بعيدة اجابة للسائل ورعاية للعامل واقفه أعلم * (سئل) فيما اذا باع
 احد مستحق الوقف الاهلي المحكوم به الثابت الذي جعل آخره للمسجد المحمدي على مشرفه أفضل
 الصلاة والسلام بصبح بعه أم لا ولو مكث في يده مستثريه مدة طويلة * (اجاب) لا يصح بيعه
 ويرد الى الوقف وتجب اجرة المثل كما هو المقتضى به صيانة للوقف فان القموي على وجوب اجرة المثل باي
 طريق سكن الوقف والله أعلم * (سئل) في الخلط الواقع في غالب الاوقاف المصرية والاقواف
 الرومية في الحوايت وغيرها هل يصير حقا لازما لصاحب الخلط ويجوز بيع سكاه وشراؤه واذا حكم به
 حاكم شرعي يمنع على غيره من حكام الشرع الشريف نقضه * (اجاب) ذكر في الاشياء والنظائر
 في القاعدة السادسة في بحث العرف الخاص انه أدنى كثير باعتبار ما قاله في اعتباره يفتي بان
 ما يقع في بعض اسواق القاهرة من خلط الحوايت لازم وبصير الخلط في الحانوت حقه فلا يملك صاحب
 الحانوت اخراجه منها ولا اجارته الغير ولو كانت وقفا وقد وقع في حوايت الجبلون بالقاهرة بان الهلطان
 الغوري لما بنىها سكنها التجار بالخلط وجعل لكل حانوت قدرا أخذ منهم وكتب ذلك بمكتوب الوقف
 اه وقد صنف محمد بن محمد بن بلال الحنفي في جواز الخلط رسالة مستقلة واستدل بأشياء أوضحها
 في الدلالة ما نقله عن واقعات الضريري بقوله وفي واقعات الضريري رجل في يده دكان فغاب ووقع
 المتولي امره الى القاضي فامره القاضي بفتح واجارته ففعل المتولي ذلك ثم حضر الغائب فهو أولى بذلك
 وان كان له خلوفه وأحق بخلوه أيضا وله الخيار في ذلك فان شاء فسخ الاجارة وسكن في دكانه وان شاء
 اجاز الاجارة ورجع بخلوه على المستأجر ويؤمر المستأجر بادهاء ذلك ان رضى به والا يؤمر بالخروج
 من الدكان وتسليم الدكان اليه اه كلام صاحب واقعات الضريري قال صاحب منغ الغفار بعد نقله
 ما قاله في رسالة له والمسئلة نقلها شيخنا في قواعد لكن عبارة واقعات الضريري ربما تدل على المذعي
 والله أعلم هذا وقد صرح علماءنا بان صاحب الكرداد حق القرار وهو ان يحدث المزارع والمناجر
 في الارض بناء أو غراسا أو كسبا بالتراب باذن الواقف أو باذن الماطر متبقي في يده وفي البحر ومنغ الغفار

مطلب استخبار الورثة من
 المتولي مانع من دعواهم
 المالك
 مطلب مدة كون الوقف في
 الصحة أولى من بينة كونه في
 المرض

مطلب لا يصح بيع الوقف
 ويجب على المشتري اجرة
 المثل

مطلب مسائل الخلط

نقل عن القنينة وهي في الحياوى الزاهدى أيضا استأجر أرضا وقفنا وغرس فيها أوبى ثم مضت مدة
الاجازة فلما استأجر أن يستقيمها بأجر المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر ولو أبى الموقوف عليهم الا القلغ ليس
لهم ذلك اه قال في البحر ومنع الفقار ويهنا تعلم مسئلة الارض المحنكة وهي منقولة أيضا في أوقاف
الخصاف اه وصورة ما في أوقاف الخصاف حانوت امله وقف وعبارته لرجل وهو لا يرضى أن
يستأجر أرضه بأجر المثل قالوا ان كانت العمارة بحيث لو رفعت يستأجر الاصل باكثر مما يستأجر
صاحب البناء كاف رفعه ويؤجر من غيره والا يترك في يده بذلك الاجر اه وقد ذكر في الخاتمة مسئلة
بيع سكنى الحانوت في مواضع متعددة وذكرها في جامع الفصولين في الفصل السادس عشر نقل عن
الذخيرة ونص عليها في الفتاوى الكبرى والخلاصة والبرازية وأغلب كتب الفتاوى وهي شري سكنى
دكان وقف وفي بعض النسخ شري سكنى في دكان وقف فقال المتولى ما اذنت له بالسكنى فاهرمه بالدفع
فلو شره بشرط القرار يرجع على بائعه والا فلا يرجع عليه بثمنه ولا بقصانه اه وفي جامع الفصولين
والقنية والخلاصة وغيرهما بنى المستأجر أو غرس في أرض الوقف صار له فيها حق القرار وهو المسمى
بالسكنى رد له الاستبقاء بأجر المثل اه أقول ليس الغرض بايراد هذه الجمل القطع بالحكم بل ليقع
الدين بارتفاع الخلاف بالحكم حيث استوفى شرائطه باجتماع الاطراف الست التي هي الاركان
في كل حادث كان وهي المنظومة في هذا البيت

اطراف كل قضية حكمية * ست يلوح بعندها التحقيق

حكم ومحكوم به وله ومحكوم عليه وحاكم وطريق

فاذا انصب الحكم بعد استيفاء شرائطه ليحتمل لزومه من مالكي تراه أو غير صريح ولزم وارتفع الخلاف
كفي مثله علم لانه لم يكن مخالفا للكتاب ولا للسنة المشهورة ولا للاجماع خصوصا فيما للناس اليه
ضرورة لاسيما في المعامل والمدن المشهورة كمصر ومدينة الملك فانهم يتعاطونه ولهم فيه نفع كلي
ويضرهم نفعه واعدامه فلهما بفعله تكثير الاوقاف الا ترى الى ما فعله الغورى باخذه من كل تاجر
قدرا معلوما بحسن الاختيار منهم وكتبه في مكتوب الوقف فهو دائر معه اينما دار بحيث لو اراد أن
يخليه لتاجر آخر يدفع له ذلك المقدار وما باغى ان بعض الملوك عمر مثل ذلك باموال التجار ولم يصرف
عليه من ماله الدرهم والدينار بل فاز بقربة الوقف وفاز بالمنفعة للتجار وكان صلى الله عليه وسلم يحب
ما خفف عن امته والدين يسرو ولا مفسدة في ذلك في الدين ولا عار به على الموحدين والله أعلم
(يسئل من طرابلس الشام) * سن ٧٥٠ في وقف اهلى شرط واقفه ان يكون على نفسه مدة

حياته ثم من بعده على أولاده لصلبه وهم فلان وفلانة وفلانة وعلى من سيحدثه الله تعالى له من
الاولاد الذكور والاناث بينهم على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على
أولادهم ثم على أولاد أولادهم كذلك ثم على أولاد أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على
أولادهم مثل ذلك ثم على أنساليهم واعقابهم وان سفلوا بطنابعد بطن الطبقة العليا منهم بحجب الطبقة
السفلى على أن من توفي منهم عن ولد أو ولد أو نسل أو عقب عاد ما كان جاريا عليه من ذلك على
ولده ثم على ولده ثم على نسله وعقبه بينهم على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين ومن
مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد ما كان جاريا على المتوفى من ذلك الى من هو
معه في درجته وذوى طبقته من اهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب اليه ويستوى فيه الاخ
الشقيق والاخ لآب فان لم يكن في درجة المتوفى من يساويه فعلى اقرب الموجودين اليه من اهل
الوقف مات رجل من اهل الوقف ومستحقه وهو في الدرجة الخامسة عن غير ولد ولا ولد ولا
ولا نسل ولا عقب بل ترك ابن خاله وهو معه في درجته وترك أيضا أولاد أولاد خاله لاته وهم
في درجته ايضا لكن فيهم من اصله موجود يستحق في الوقف بغير تلك الدرجة فلن يعود نصيب ذلك

مطلب مشتمل على معنى
قول الواقف عاد نصيبه لمن
هو في درجته وعلى معنى قوله
فان لم يكن في درجته من
يساويه فعلى اقرب الموجودين
اليه وعلى معنى الطبقة الخ

الميت واستحقاقه من المذكورين فهل يتفرز ابن خالته وحده في ذلك الاستحقاق أو يستترك هو وأولاد أولاد خالته فيه على الفريضة الشرعية أو يتفرز أولاد أولاد خالته فيه دون ابن خالته وهل إذا استحق أولاد أولاد خالته في ذلك يدخل فيه من أبوه موجود وهو مستحق في الوقت المذكور أو لا يدخل وهل يجب بآبائه أو لا يجب وهل يسمى من أهل الوقف أو لا يسمى وما المراد بقول الواقف عاد نفسه إن هو معه في درجته وذوي طبقاته من أهل الوقف يتقدم في ذلك الأقرب إليه فالأقرب وما المراد بقول الواقف أيضا فإن لم يكن في درجة المتوفى من يساويه فعلى أقرب الموجودين إليه من أهل الوقف أفيد والبالجواب وبسطه وينو بالدرجة ما تكون والطبقة والنسل والعقب والقرب والبعث كثر الله فوائدكم وفسح في مددكم ونفع المسلمين بعلومكم اشفوا الجواب واوضحوه أيضا ما ينال من هذه المسئلة موقوفة على قنواكم احسن الله مقبلكم ومثواكم وجعل في أعلى الفردوس مقركم وما أواكم * (أجاب) * اعلم ان شرط الواقف كنص الشارع وقد نص الواقف أن من مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد ما كان جاريا على المتوفى إلى من هو في درجته وذوي طبقاته من أهل الوقف يتقدم في ذلك الأقرب إليه فالأقرب فوجب مراعاة ما شرط وهي في صرف نصيب المتوفى المذكور إلى من هو الأقرب إليه وفي درجته وهو ابن خالته حيث كان من أهل الوقف لا الأولاد أولاد خالته الذين هم أبعد قرابة وإن اتحد واسعه درجة لأن قرب القرابة أدعى إلى غرض الواقف في الصرف بسببه وقد نص عليه بقوله يتقدم في ذلك الأقرب إليه فالأقرب وذلك صريح في اعتبار القرابة التي هي الداعية إلى الشفقة ومزيد الرحمة وإلى بذل المال بلا اشكال مع استواء الدرجة وكان أوفق لغرضه المقصود عند العلماء حتى صرحوا بأنه يصلح لمخصصا قلده رجما تقتز أن أولاد أولاد خالته الأم المتوفى لا يستحقون مع ابن خالته شيئا في نصيبه وأما تسمية من لا يتناول شيئا من أهل الوقف بخاتمة كما صرح به السيوطي واختاره في الأشباه والنظائر ومنع قول القائل بعدم جواز موقوفه في الدوال ما المراد بقول الواقف عاد نصيبه إن هو معه في درجته وذوي طبقاته من أهل الوقف يتقدم في ذلك الأقرب إليه فالأقرب أنه يستحق بالشرط ولا يمنعه ما عوله معاصرا بعده موت من كان يستحق لوجود سبب الاستحقاق بالشرط الذي شرطه الواقف والمراد بقوله فإن لم يكن في درجة المتوفى من يساويه فعلى أقرب الموجودين إليه من أهل الوقف إذ لو لم يوجد من يستحق من أهل درجته يصرف لأقرب الموجودين من أهل الوقف له وتقدم شرحه وأما الطبقة فهي الجماعة والدرجة في معناها قال في المغرب درج السلم رتبة الواحدة درجة واستعمله وقوف عليهم والنسل والعقب بمعنى والقرب والبعث أحدهم خلاف الآخر قال في المغرب قرب خلاف بعد وقال فيه وقيل القرب في المصكان والقربة في المنزلة والقرابة والقرب في الرحم والله أعلم * (سئل من بيت المقدس) * في رجل وقف على نفسه ثم على ولده زيد ثم على أولاده وأولاد أولاده ونسله على الفريضة الشرعية الطبقة العليا تجب الطبقة السفلى وشرط النظر لنفسه ثم للارشد فالارشد من الموقوف عليهم فهل النظر للارشد من الطبقة الحاجبة للمستحقين الآن أم مطلقة وكل من وجد من الطبقتين موقوف عليه * (أجاب) * النظر للارشد مطلقا وإن لم يدخل في الاستحقاق بالكلية فهو بصدد أن يصير إليه قال في الأشباه والنظائر وما ذكره السبكي في تأويل قوله قبل استحقاقه خلاف الظاهر من اللفظ وخلاف المتبادر إلى الأفهام بل صريح كلام الواقف أنه أراد بإهل الوقف الذي مات قبل استحقاقه الذي لم يدخل في الاستحقاق بالكلية ولكنه بصدد أن يصير إليه اه أقول والسبكي قال في موضع آخر أن أولاد الأولاد موقوف عليهم في حياة الأولاد بمعنى أن الوقف شامل لهم ومقتضى الصرف إليهم وله شرط إذا وجد عمل المقضي عمله وهذا أقرب إلى قواعد الفقه والله أعلم * (سئل) * فيما إذا شرط الواقف في كتاب وقفه شروطا

مطلب إذا شرط الواقف
النظر لنفسه ثم للارشد
فالارشد كان النظر للارشد
مطلقا وإن لم يدخل في
الاستحقاق

ومن جملة شروطه ان من مات من أولاد هذا الواقف عن غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب عاد ذلك وقفا شرعيا على من هو في درجته وذوى طبقته يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفى ومات واحدة من أولاد أولاد هذا الواقف عن غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب ولها أولادهم وابن اخت من ايها من اهل الوقف فهل ينتقل نصيبها لابن اختها لكونه اقرب اليها أم لا * (اجاب) ينتقل نصيبها لابن اختها من ايها الذي هو من اهل الوقف حيث كان الوقف على الاولاد ثم على أولاد الاولاد ثم وشم على انه من مات منهم عن ولد أو ولد ولد أو اسفل منه فنصيبه له ومن مات منهم لاعتن ولد الخ عاد ذلك على من هو في درجته وذوى طبقته يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفى ومثل هذه الصورة تقع كثيرا في كتب الاوقاف وفيها تعارض اذ قوله عاد ذلك على من هو في درجته يقتضي اعتبار الدرجة مطلقا سواء كان من نخله أم لا وقوله الاقرب فالاقرب الى المتوفى يقتضي عدم اعتبارها وصرفها الى الاقرب اليه وان كان انزل درجة لكن رأينا قوله الاقرب فالاقرب الى المتوفى متأخرا عن قوله يصرف على من كان في درجته فينسخه أو نقول بتقييد الدرجة بالغنم ولا يكون ناسخا اعمالا للكلام مهما أمكن هذا وقد ذكرنا ان صاحب الواقعة يطلب نقلا في المسئلة ولا يقتصر على مجرد الجواب وان كان معللا لشدة في خصمه فنقرت عن المسئلة قرأت السبكي رحمه الله تعالى قال في مثلهما فاذا تعارض هذان الامران وتعارض معنى الاقرب مع معنى الدرجة بنقف المسئلة ولا نجد مرجحا فاشكلت المسئلة علينا فرجعنا الى المعنى فرأينا ان تقديم الاقرب الى الميت اقرب الى مقاصد الواقفين والى مقاصد اهل العرف ما لم يقصد الاقرب الى الواقف وهما هنا لم يقصد الاقرب الى الواقف فلذلك ترجع عندنا الاستحقاق هذا الاقرب الى المتوفى والله أعلم لكنه قد وقع حكم اذى الدرجة مبني على شهادة انه هو المستحق فحكم القاضي بوجوب ذلك من غير ان يحيط علمه بما ذكرناه وانما توقف في صحة هذا الحكم فان الشهادة على ما راهنا ليست بصحيفة وأيضا فشهادة الشهود بالاستحقاق في قبولها نظر لانه حكم شرعي وهم انما تقبل شهادتهم بالاسباب فشهادتهم بانه في الدرجة صحيحة والاستحقاق ليس اليهم فحكم القاضي بوجوب ما شهدوا به عندي فيه نظر لكونه لم يتأمل اطراف الواقعة حتى يظهر له الصواب فيها وعندى في نقضه أيضا نظر لاجل الاحتمال وقرب المأخذ وان لم ينظر في ذلك وخالف ما قلناه وحكم بخلافه عن علم وترجيح كنت أقول ان حكمه صحيح يمنع نقضه فهذا الذي عندى في هذه المسئلة ارى في هذه الواقعة لاجل الحكم أن يصطلحوا الى أن ينقض المحكوم له ويرجع الى ما قلته وينبه لمثل ذلك في غيره من الاوقاف فان مثله يقع كثيرا في كتب الاوقاف ولا يتنبه الناس له بل يكتفون بما حصل في اول وهلة من ان من مات انتقل نصيبه الى ولده ولا ينظرون الى قوله ثم الى ولد ولده ونسله وأنا أيضا ما كنت أنظر في ذلك الا في هذه الايام وهذه الامور بحسب ما يقذفه الله في القلب والله أعلم اه كلامه أقول والمصرح به في كتبنا متونا وشروحا وفتاوى انه لا يدخل في اسم القرابة الا ذوالرحم المحرم عندنا بى حنيفة فلا يدخل ابن العم في قوله الاقرب فالاقرب الى المتوفى لانه رحمه غير محرم وابن الاخت رحمه محرم فدخل فيه وبصرف اليه بصريح كلام الواقف والله أعلم * (سئل) في قرية نصفها وقف لاربابه والنصف الاخر ملك لاهله فطلب صاحب الملك قسم حصته في جهة وتميز الملك من الوقف ليعمره وينفع به كيف شاء وكما شاء فامتنع الناظر على النصف الموقوف عن القسمة وأبى التميز المذكور فهل للقاضي أن يجبر الناظر على القسمة وعلى تميز الملك من الوقف لينفع صاحب الملك بملكه وكيف شاء وكما شاء أم لا * (اجاب) نعم يجبر على القسمة لتمييز الملك من الوقف فينتفع كل بما يخصه وقد صرح بالمسئلة في كثير من الكتب والله أعلم * (سئل) فيما اذا بنى زيد مسجدا وسبيل او وقف على مصالحهما اللازمة لهما اراضى بها غراس زيتون مع الزيتون المذكور وشروط النظر لشخص مخصوص فقرر

مطلب في تعارض قول الواقف عاد ذلك وقفا شرعيا على من هو في درجته وذوى طبقته مع قوله يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفى

مطلب اذا طالب صاحب الملك القسمة يجبر الناظر على ذلك

مطلب اذا فز السلطان بربا
لمسجد وصك كماله لاث
الوقف ويجعل لكل معلوما
صح ويعبر الساطع على دفع
المالوم
مطلب اذا وقف على ولد
اهل وعلى من سيحدث له
قاله يروى له يرجع لواقف

السلطان كتابا لسلطان غلانه وبوابا له مسجد لثقة احتياح المسجد الى ذلك وعين لكل معلوما في كل سنة
فهل يعمل بتقرير السلطان حيث رأى المصلحة تعديت في ذلك ولولم ينص الواقف عليه بخصوصه ويجعل
للمعين له تناول ما عين له وان استنح الساطع من دفعه اجبر عليه أم لا * (اجاب) * نعم يعمل بتقرير
السلطان ويجبر الساطع على صرفه من غلة الوقف ولولم ينص الواقف عليه بخصوصه والحال هذه
واقف اعلم * (سئل) * في وقف صورته أنشأ الواقف وقفه هذا منجزا على ولده الطفل المدعو
حسن وعلى من سيحدث له من الاولاد المذكور ثمانية ثم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على
اولاد اولاد اولادهم ثم على انسابهم واقسامهم المذكور على أن من مات منهم ومن اولادهم
وانسابهم عن ولد أو اسفل منه استقل نصيبه الى ولده أو الاسفل منه وعلى ان من مات من اولادهم
وأولاد اولادهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه الى من هو في درجته يقدم منهم
الاقرب فالاقرب وعلى ان من مات منهم ومن اولادهم وأولاد اولادهم وانسابهم قبلي
استحقاقه كشي من هذا الوقف وترك ولدا أو اسفل منه استحق ما كان يستحقه والده لو كان حيا
فاذا انقرض المذكر على هذا الترتيب المذكور عاد ذلك وقفا على الموجودين من اولاده الاما
ثم على اولادهم على الشرط والترتيب فاذا انقرض الجميع عن آخرهم ولم يبق لهم نسل عاد وقفا على
سماط الخليل ثم انه حدث لواقف ولدا اسمه محمد ثم مات اخوه حسن المذكور وتدفق محمد في جميع
الوقف ثم مات عن بنت ثم ماتت البنت عن ابن اسمه محمود ثم مات محمود عن ابن اسمه محمد فتصرف
في الوقف مدة بحكم قول الواقف المتقدم ثم على اولاد اولادهم المذكور وبه نحوه في ذكر
السل ثم ان ساطع وقف الخليل الا ان ادعى على محمد بان الوقف آكل الى جهة وقف الخليل تحتج بان اياه
محمد أخا حسن ابن الواقف لم يدخل في الوقف لان النعمير في قول الواقف على ولده الطفل حسن
وعلى من سيحدث له من الاولاد يرجع الى حسن لانه اقرب لابي الواقف ثم حكم القاضي برفع يد محمد
وتسليمه الى ساطع وقف الخليل فهل يتعين ذلك فتكون جهة وقف الخليل متقدمة على من سيحدث
لواقف من الاولاد أم يتعين ارجاعه للواقف لقراءة الدالة على ذلك فتكون جهة وقف الخليل متأخرة
عن جميع من نسب الى الواقف واذا قلتم يتعين رجوعه الى الواقف ودخول ولده محمد فهل يتبع
دخول محمد ابن ابن بنته أم يدخل ويستحق بالجهتين المذكورتين وينقض حكم القاضي المتقدم
* (اجاب) * قد اجاب مفتي الحنفية بمسرة قولنا الشيخ حسن الشربلاني بقوله النعمير في قول
الواقف وعلى من سيحدث له راجع الى الواقف لابي الواقف لا الى ولده حسن ولا يتوهم رجوعه الى حسن
احد من نوع الامام بمسائل الفقه وحيث حدث محمد ابن الواقف بعد صدور الوقفية بان لم يكن
سابق الحدوث على انه حسن صار الاستحقاق الا ان خاصا بعد من محمود مة ما على جهة سماط
الخليل والاهل ومقدم عليه وقد استفتي في هذه الحادثة بما هو مختلف الموضوع في السؤال فاختلفت
الجواب بسبب ذلك فلا يتوهم معارضة الافتاء فيه بين المشايخ وليست من له الامر في حقيقة الحدوث
والسبق بين محمد ابن الواقف وبين ابنه حسن فان كان محمد سابقا لحسن في الاستحقاق
الا ان لسماط الخليل وان كان حسن سابقا على محمد في الوجود فالحق لمحمد بن محمود مة ما على سماط
الخليل عليه الصلاة والسلام اه وأقول اما ارجاع النعمير الى الواقف فمما لا يشك احد في فهمه فيه
اذهوا الاقرب الى غرض الواقف مع صلاحية اللفظ له وقد تقررت في شروط الواقفين انه اذا كان لسماط
محمد لان يجب تعيين أحد تحتليه بالعرض وأدار بجنا النعمير الى حسن لزم حرمان ولد الواقف اهليه
واستحقاق اولاد اولاد اولاد بناته وفيه غاية البعد ولا غشك بكونه اقرب مذ كقولنا ذكر من المنذور
وهذا العناية طه ورغنى عن الاستدلال له واذا كان حكم القاضي مبنيا على ذلك يجب نقضه
لكونه على خلاف الصواب اما اذا كان مبنيا على وجود محمد آن الوقت فهو صحيح لا يجوز ابطاله

اذ الرفق على من سجدت وشهد لم يحدث بعد الوقف فلم يتناول له لفظ الواقف هذا وقول المجيب في جوابه
 وان كان حسن سابقا في الوجود فالحق لمحمد بن محمود مستدر له من حيث انه اناط الحكم بسابقة له
 في الوجود وليس كذلك اذ لو فرضنا سابقة حسن عليه في الوجود غير انه كان ان الوقف موجودا
 ليس له حق لما قلنا انه لم يتناول له لفظ الواقف لانه لم يحدث بعد الوقف والواقف انما وقف على حسن وعلى
 من سجدت فليتبناه لذلك وقت ومارمت ذمما للعيب وانما * خشيت اقتحاما في قضاء محرم
 وكيف واحكام الشريعة واجب * حياتها عن كل دخل مذم * والله اعلم * (سئل) * في اخوين
 وقفادوا مشتركة بينهم ما كتب ماصورة انشاء الواقفان المذكوران وقفهما هذا على أنفسهما مدة
 حياتهما ثم من بعدهما على أولادهما المذكورين الاناث بينهم على حكم الفريضة الشرعية للذكور مثل حظ
 الانثيين ثم من بعدهم على أولاد المذكورين أولاد الاناث وجعلنا بعد انقراض أهل الوقف بأسرهم
 عاد ذلك وقفا على مصالح المسجد القلاني بمدينة نابلس وسجل وحكم به مات أحد الواقفين عن ولد ذكر
 ثم مات الولد المذكور عن عمه الواقف الثاني وعن أولاده فهل حصه الواقف الميت تصرف لاختيه
 أو أولاد اختيه أو للمسجد أو للفقراء (اجاب) لا تصرف الى الاخ لعدم اشتراط صرف حصه اختيه له
 بعد موته ولا لأولاده ولا الى المسجد لانه مشروط بعد انقراض أهل الوقف فتعين صرفه الى الفقراء
 وقد رفع شيخنا السراج الحان في سؤال صورته ما قول سيدنا ومولانا شيخ الاسلام في اخوين شقيقين
 لهما عقار سوية بينهم وقفهما على أنفسهما مدة حياتهما ثم من بعدهما على أولادهما المذكورين الاناث
 بينهم على حكم الفريضة الشرعية للذكور مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على أولاد المذكورين أولاد
 الاناث كذلك ثم على أولاد أولادهم كذلك ثم على نسلهم وعقبهم كذلك فاذا انقراضوا وخلت الارض
 منهم عاد وقفها على أولاد الاناث فاذا انقراضوا باجمعهم ولم يبق لهم نسل ولا عقب عاد وقفها على مصالح
 مسجد عينه الواقفان ثم مات أحد الاخوين الشقيقين عن ولده وعن اختيه الواقف فهل يستحق الولد
 في حياة عمه من الوقف المذكور شيئا أم لا ثم اذا مات الولد أيضا ولم يكن له عقب ولا نسل هل يعود
 وقفها لعينه للمسجد المذكور أو يستحق الوقف المذكور جميعه شقيق الواقف أحد الواقفين
 ليكون انهما وقفها على أنفسهما مدة حياتهما ثم من بعدهما على ما شرطاه فاجاب المصريح به أن الشخص
 لو وقف وقفه وقال وقفته على ولدي هذين فاذا انقراضا فهو على أولادهما الى آخره قال الشيخ الامام
 ابو بكر محمد بن الفضل اذا انقراض أحد الابوين وخلف ولدا يصرف نصف الغلة الى الباقي والنصف
 الاخر يصرف الى الفقراء فاذا مات الولد الاخر تصرف جميع الغلة الى أولاد أولاده الى آخر ما ذكره
 اقول والمسؤل عنه مساو لهذا الا ان قول الواقف وقتت على ولدي هذين ثم من بعدهما على أولادهما
 بمنزلة قول الواقفين وقفنا على أنفسنا ثم من بعدهما على أولادنا هذا ما ظهر والله اعلم اه كلام شيخنا فيه
 علم انه مادام شقيق الواقف الذي هو أحد الواقفين فالنصف مصرف للفقراء والنصف له فاذا مات
 يصرف جميع الوقف الى أولاده لعدم المانع حينئذ وأقول قد عرض على هذا السؤال من نحو سنين
 واطلعت على اجوبة فيه اشايخ متعددين وكل واحد منهم شيا فاجاب على قدر ما فهمه وانتهه ما ذكر
 فانه المتبار والاقرب الى عرض الواقفين كما يظهر بالتأمل ثم ظهر لي بالتأمل عدم صحة قياس شيخنا
 المذكور على المصريح به لانه وقف واحد بخلاف المسؤل عنه فانه وقف اثنين في مسئلتنا فيعتبر كل
 واقفا ما يخصه على أولاده وقفا مستقلا لا مشاركة له مع الاخر فيستحق المسجد والله اعلم * (سئل)
 في سلطان يجعل جزية الى مصالح مسجد واتى بعده سلطان آخر وجعلها الى أئمنه وخطبائه هل يتبع
 ما امر به شرعا وليس لغيرهم من ارباب الشعائر مضايقتهم في ذلك لكون الامر في ذلك للسلطان نصيره
 الله تعالى وما الحكم * (اجاب) * نعم للسلطان ان يخص به من يشاء بعد وجود صفة الاستحقاق
 اذ هو موقوف الىه والخيار له في المنع والاعطاء والحال هذه والله اعلم * (سئل) * من الشيخ

مطلب اخوان انشاء وقفهما
 على أنفسهما ثم من بعدهما
 على أولادهما المذكورين الاناث
 وبعد ذلك على المسجد القلاني
 مات أحد الواقفين عن ولد
 ثم مات عن عمه وأولاده

ابراهيم الحارثي المدني في وقف معين باسم خطباء المسجد النبوي وأئمة وسال الوقف كان الخطباء
والائمة نحو خمسة مثلافعين السلطان خطباء وأئمة آخرين غير خمسة واشركهم معهم في المباشرة
في الخطابة والامامة فهل يدخلون في الوقف ويشاركونهم في العلة أم لا * (اجاب) * حيث
لم يعين الواقف جماعة معلومين ولا عددًا مخصوصًا بل اطلق وقال على خطباء المسجد النبوي وأئمة
يدخل من اتصف به ذا الوصف عن حدث بتولية السلطان كما يدل عليه كلام الساجي وعبارته لو قال
وقفت على ولديهم فلان وفلان وعدة خمسة لم يدخل فيه سائر اولاده ومن يحدث له فهو كما ترى
قدتني الدخول بالعين والعدة المتعينين في واقعة الحال وفي أوقاف هلال قلت أرايت ان كان له يوم
وقف الوقف موالى وحدث له بعد ذلك موالى قال فالعلة اهم جميعا والله اعلم * (سئل) * في وقف
سورته وقف على نفسه ثم على اولاده ومن سيحدث له للذ كرمثل حظ الاثنين ثم على اولادهم ثم ومن
على ان من مات عن ولد أو اسفل منه عادت نصيبه له ومن مات لآخر ولد ولا اسفل منه عادت نصيبه لمن هو
في درجته يقدم الاقرب فالاقرب الى الواقف ومن مات منهم قبل استحقاقه لشيء منه وترك ولدا
أو اسفل منه استحق ما كان يستحقه والده لو كان حياته الواقف وانحصر وقفه في ابنته
فاقتسم ما نصافته ثم مات كل منهما عن اولاد اولاد اولاده وانحصر الوقف في ستة اولاد ذكور
وابات من نسلهما متساوين في الدرجة فبات واحد من الستة عن اخ شقيق واخوين لاب
واين خالة من ذرية الواقف وابن عمة كذلك فهل يكون نصيبه مقدوما بين هؤلاء خمسة لكونهم
كاهم في درجة واحدة وفي القرب الى الواقف سواء غير انهم مختلفون في قوة القرابة للمتوفى أو يحتسب
به الاخ الشقيق دون النسيبة * (اجاب) * نصيبه يكون مقدوما على الخمسة المذكورين
لأن ذكر مثل حظ الاثنين انهم في القرب الى الواقف سواء ولا يمارى في قوة القرابة وضعفها
اذ لا تفرق له مع قول الواقف يقدم الاقرب فالاقرب الى الواقف ولم يقل للميت فقد اعتبر الواقف
الاقربية اليه لا القوة وهذا مما لا يشك فيه وقد تنظر عند العلماء تأخير القوة عن القرابة وان كان ضعيفا
وجهة الاستحقاق في الوقف واجبة وقد شرط الواقف تقديم الاقرب ولم يقدم فيه ذاهجين على ذي
جهة في شرط وهذا واضح جدا لا يحتاج فيه الى زيادة ايضاح ولا اطناب والله اعلم * (سئل) *
في ناطر وقف عزل بعد جمعه الفلات وقبضه التحصلات ووضعها في اماكن معلومات فطلب
منه التناطرحا لأن يسلمه ما جمعه من ذلك ليصرفه فيما شرطه الواقف من الجهات والمصارف
فاني قائلا ان ذلك كله لا في ملتزم به وقد وقفت المصارف من مالى فالعلا لى حتى هل يكون ذلك
وقما شرعا يمنع المتولى من الاذن التعرض له أم لا يكون وبطال بسلام جميع ذلك لكونه حق الوقف
بعينه ولا اعتبار بقوله اذ لا يصح الالزام * (اجاب) * لا يكون قوله هذا وقما شرعا
ولا امر امرعا بل خطأ جليا وشيا فريا عن الشرع اجنبيا اذ لا قائل من فقهاء الاسلام * بعدة
الاتزام في اوقاف الامام * لا ملك ما اعتبرته كان باطلا وكيف ما قومتها كان مائلا فان قدرته بها
فهو بيع المعلوم والمجهول وان قدرته باجارة فهي واقعة على استهلاك الاعيان المعدومة الآتية في
يؤول وهي في المروءة لا تجوز فكيف يستأجر منها ما سيجوز وان اعتبرته واحبا للمساكين
وسمى بالمساكين فله في مال الوقف لا تجوز ولو بعوض كعبرة الاب مال ولده الصغير مع
تحلف جميع شرائط الهبة في ذلك وان اعتبر ذلك صدقة منه على الواقف وقصد قاعليه فهو أحري
بالبطلان * لما سبق ولما انه يؤدي الى بطلان العمل بشرطه الذي هو كص القرآن * وبقيّة الاعتبارات
بدعية التصورات فالحق الجمع على حقيقته * والحكم المتفق على شرعيته * الحكم للمتولى حالا باخذ
الفلات وقبض التحصلات ليصرفها فيما شرط واقفها وان امتنع المعزول يؤخذ منه قهرا * ورفع يده
عنها جبرا * كما هو العدل المأمور به لاسيما في أموال الاوقاف * التي نص على وجوب صيانتها والإعتناء

مطلب اذا عين السلطان
خطباء وأئمة آخرين مع
الذين كانوا حال الوقف مع
حيث اطلق الواقف

مطلب لانظر لقوة القرابة مع
قول الواقف يقدم الاقرب
فالاقرب الى الواقف

مطلب ادعى المتولى المعزول
أن ما جمعه من غلة الوقف له
في مقابلة ما صرفه من ماله
لا يكون وقفاً شرعياً

بشأنهم الكبار الاسلاف * والله أعلم * (سئل) * في رجل وقف دارا على اولاده ثم على اولادهم
ثم وجمعه آخره لجهة بر لا تتقطع حل تكون وفقا عليهم يسكنونها أو يستغلونها اولهم السكنى
أو الاستغلال وهل اذا سكنها احدهم لبقيتهم مطالبة باجرة المثل * (أجاب) * هي عند الاطلاق
للاستغلال وليس لهم سكناها في فتح القدير وليس للموقوف عليهم الدار سكناها بل لهم الاستغلال كما انه
ليس للموقوف عليهم السكنى بل الاستغلال وصرح في البحر بوجوب اجرة المثل للثري اذا سكن
من له الاستغلال وفعل ما لا يجوز والحاصل ان الواقف اذا أطلق أو عين الاستغلال كان
للاستغلال وان قيد بالسكنى فقيده بها وان صرح بها كان للسكنى وللأستغلال جريا على كون
شرط الواقف كنص الشارع فمن له الاستغلال فقط لاحق له في السكنى ومن له السكنى لاحق له
في الاستغلال وإذا سكن الشريك بالغلبة وجب عليه اجرة المثل مطلقا سواء كانت الدار للسكنى
اولا لاستغلال وان سكن في دار السكنى والشريك الآخر لم يسكن للضيقة لا يستحق لنصيبه اجرة
لان المتضييق ليس له الا السكنى ولو كان الى جنب الآخر وليس له طلب اجرة لخصته وهو محل كلام
الخصاف بانه لا اجرة على الساكن يعني للذي امتنع عن السكنى للضيقة أو لغيره حيث لم يمنع
الشريك عنها فتدبر ذلك وافهمه فقد اختلط على البعض كلامهم في هذا المحل فلم يعلمه والله أعلم
* (سئل) * في دار موقوفة على اولاد الواقف الاربعة وسماهم سكا واسكانا ثم من بعد كل منهم
على اولاده ثم وجمعه على جهة بر لا تتقطع هل اذا سكنها احد الموقوف عليهم بماله من حق السكنى
المشروطة له بهذا الشرط يستحق عليه الباقيون اجرة أم لا يستحقون * (أجاب) * لا يستحق
الباقيون عليه اجرة اذ سكاه بماله من الحق المشروط له بنص الواقف الذي هو في وجوب العمل به كنص
الشارع قال في البحر نافلا عن فتح القدير ليس لاحد من الموقوف عليهم السكنى ان يكرها ولو زادت
على قدر حاجة سكناه نعم له الاعارة لا غير ولو كثر اولاد الواقف وولد وولد ونسله حتى ضاقت الدار
عليهم ليس لهم الاسكاهان تقسط على عدهم ولو كانوا كورا وانما ان كان فيها حجر ومقاصير كان
للكور ان يسكنوا نساءهم معهم وللنساء ان يسكن أزواجهن معهن وان لم يكن فيها حجر لا يستقيم
أن تقسم بينهم ولا تقع فيها مأوى انما سكناها من جعل الواقف له ذلك لا غيرهم ومن هذا يعرف انه
لو سكن بعضهم فلم يجد الآخر موضعا يكفيه لا يستوجب الا اجرة حصته على الساكنين بل ان
احب ان يقعد معه في بقعة من تلك الدار بلا زوجة أو زوج ان كان لاحدهم ذلك فعل والآخر المتضييق
وخرج أو جلسوا معا كل في بقعة الى جنب الآخر والاصل المذکور في الشروح والفروع
في أوقاف الخصاف ولم يخالفه احد فيما عات وكيف يخاف وقد نقلوا اجماعهم على الاصل
المذكور اه واشترط الاسكان لا بوجوب استحقاق الاجرة على من يسكن منهم لانه قد استوفى حقه
المشروط له وهو السكنى فلم يكن غاصبا للمنافع الوقف حتى نقول بوجوب الاجرة عليه على قول من
قال بوجوب الاجرة على غاصب الوقف فتنبه لذلك والله أعلم * (سئل) * في دار موقوفة على
جهة شرط الواقف السكن فيها لامرأتين مدة حياتهما فسكنت احداهما وطلبت الاخرى السكن فلم
تمنعها وابت الا المهايأة او القسمة وفتح باب آخر فهل للثانية ان تجبر اختها على القسمة وفتح باب آخر
او على المهايأة ام ليس لها ذلك حيث ان الواقف بشرط لهما السكن والمحل قابل لسكنهما معا من
غير قسمة حيث لم توافقها الثانية على القسمة ولا على المهايأة وهل اذا كان الواقف شرط السكن
لل امرأتين بهذه الدار مدة حياتهما اهل لهما ان يسكنا أزواجهما معا من غير رضی المستحقين
في الوقف ام لا وهل اذا تراضيا على القسمة وفتح باب آخر لدار الموقوفة هل لهما ذلك من غير رضی
المستحقين ام لا * (أجاب) * ليس للثانية ان تجبر اختها على القسمة ولا على المهايأة ولكل منهما
ان تسكن زوجها معها وتقتع القسمة وان تراضيا على الوجه المذكور وقد صرح بالمسئلة صاحب

مطلب اذا اطلق الواقف
او عين الاستغلال كان له
ولا يكون للسكنى الا اذا عينها

مطلب من له السكنى
لا يستحق الاستغلال
وبالعكس واذا سكن بالغلب
وجب عليه الاجر مطلقا

مطلب اذا سكن احد
الموقوف عليهم بماله من حق
السكنى لا اجرة عليه للبقية
مطلب ليس للموقوف عليه
السكنى ان يكرى وله الاعارة
وله ان يسكن زوجته معه
وبالعكس

مطلب لو طلب احد الموقوف
عليهم السكنى القسمة
أو المهايأة لا يجباب لذلك

البحر نقلا عن فتح القدير في كتاب الوقف في قوله ولا يقسم وان وقف على اولاده والله أعلم
 * (سئل) * في احد الشركاء في الوقف اذا سكن جميع دار الوقف بدون اذن البقية هل
 يجب لهم عليه الاجرة أم لا * (اجاب) * نعم يجب عليه قال في البحر نقلا عن الفتية احد الشريكين
 اذا استعمل الوقف كله بالغلبة بدون اذن الاخر فعليه اجرة حصة الشريك سواء كانت وقفا على
 سكاها ما او موقوفة للاستغلال والله أعلم * (سئل) * في وقف صورته انشا الواقف
 وقفه هذا على نفسه ثم على بناته عمرة وزاهدة وشمسية وانسية ينهن بالسوية شارطا السكنى لهن
 عند حاجتهن اليها آل الوقف الى زاهدة وشمسية وانسية فيقلب زوجها زاهدة وشمسية على
 دارين من دور الوقف وسكاها مع زوجتيهما مع الفتية عنهما وانسية قاسرة لزوج لهما
 نحو احدى عشرة سنة فلما تزوجت انسية تغلب زوجها ما كذلك في دار من دور الوقف ايضا
 والدور متساوية فما الحكم الشرعي في ذلك اطلبوا الجواب حائرين الثواب * (اجاب) *
 اعلم اولاً ان من المقتضى في المذهب ان من له سكنى دار ليس له ايجارها واخذ غلتها الا بتخصيص من
 الواقف ومن له ايجار دار واخذ غلتها ليس له سكاها الا بتخصيص من الواقف وحيث قصر الواقف
 السكنى على حالة الحاجة ليس لهم عند عدمها السكنى انما لهن الاستغلال فقط فاذا سكن مع
 عدمها فاجرة المثل لتلك الدور واجبة لكن على ازواجهن لا عليهن لما تقرر وانها على التسبوع لا على
 التابع كما قررى القصب فباخذها لاطرافهم ويصرفها الى العمارة ان كانت هناك عمارة والا يورعها
 عليهن فان قلت ما فائدة الاخذ منهن والرد عليهن قلت حيث كانت الدور متساوية اعتبرت كل دار
 على حدة في اجرة مثلها لاجل اشتركة الحاصلة في الوقف فاحص غير الساكن يؤخذ من الساكن
 في دفع له قال في البحر نقلا عن الفتية احد الشريكين اذا استعمل الوقف كله بالغلبة بدون اذن
 الاخر فعليه اجرة حصة الشريك سواء كانت وقفا على سكاها ما او موقوفة للاستغلال اه وهذا صريح
 في ان السكنى بالغلبة مع الحاجة بدون اذن الشريك موجبة لاجرة المثل بحصة الشريك وقد علم
 الجواب مما تقررناه على كلا الجانبين فتأمل ذلك واعتنه فقل من حرر الجواب في هذه المسئلة على هذا
 الوجه والله أعلم * (سئل) * في متولى وقف على ذرية شخص سكنه احد الموقوف عليهم بالغلبة
 فصار يدفع عنه مغارم سلطانية كالغوارض ونحوها بغير اذن شريكه طلب منه اجرة المثل لحصته فإني
 وتعلل بدفع المغارم هل يجب عليه اجرة مثل حصته أم لا وهل تغلله مقبول أم لا * (اجاب) *
 عليه اجرة حصة الشريك سواء كان وقفا على السكنى او موقوفة للاستغلال كما صرح به في البحر نقلا عن
 الفتية وليس للساكن ان يتعلل بما ذكر اذا يلزم شريكه المذكور شيء مما دفع من المغارم حيث
 لم يأذن له بالدفع ليرجع عليه بحصته منها كما انه ليس للذي لم يسكن ان يقول لا بأس بالساكن بقدر
 ما سكت لان المهاياة انما تكون بهد الخصومة والله أعلم * (سئل) * في ثلث عتار موقوف لمستأجره
 فيه عمارة زادت بسببها اجرة مثله وقضى عليه باجرة المثل لفساد الاجارة ونحو ذلك هل يقتضى عليه بها
 حالة كونه عامر ابعمارته التي هي ملكه أو حالة كونه خاليا عنها * (اجاب) * يقتضى عليه باجرة المثل
 حالة كونه خاليا عن عمارته التي هي ملكه اذا لا يجب على الانسان اجرة ملكه اذا استعمره واقبه أعلم
 * (سئل) * في رجل وقف وقفا وجعل له متوليا وجعل له آخر ناظر ايعنى مشرفا عليه هل يجوز
 ان يجمع رجل واحد بين الوظيفتين بحيث يكون متوليا وناظرا أم لا يجوز الجواب منقولا مصرحا
 مستنبطاً ومضمناً * (اجاب) * لا يجوز ان يجمع الوظيفتان في رجل واحد لا على ما ذكره
 الناطقي ولا على ما ذكره الامام محمد بن الفضل والذي روى عنهما ما ذكره في باب الوصى
 فيما يكون قبولاً للوصية من قوله رجل أو وصى الى رجل وجعل غيره مشرفاً عليه ذكر الناطقي
 انهما وصيانا كانه قال جعلتكما وصيين فلا يتقرر احدهما بما لا يتقرر به احد الوصيين وقال الشيخ

مطلب احد الشركاء في الوقف
 على السكنى أو الاستغلال
 لو سكن بالغلبة يجب عليه
 الاجرة للبقية
 مطلب المشروط له السكنى
 عند الحاجة ليس له السكنى
 عند عدمها فلو كانت امرأة
 وسكت مع زوجها فعليه
 الاجرة

مطلب اذا سكن احد
 الموقوف عليهم بالغلبة وصار
 يدفع عنه مغارم سلطانية بغير
 اذن شريكه يجب عليه اجرة
 حصة شريكه ولا يلزم شريكه
 مادفعه بغير امره
 مطلب اذا اذن اجرة الوقف
 بسبب عمارة المستأجر
 لا يجب عليه الاجرة خاليا
 عنها
 مطلب لو شرط الواقف أن
 يكون لوقفه ناظر ومشرف
 لا يجوز زوجهما في رجل

الامام ابو بكر محمد بن الفضل يكون الوصى اولى بامساك المال ولا يكون المشرف وصيا واثر كونه مشرفا انه لا يجوز تصرف الوصى الابلعه اهـ فهذا صريح في عدم جواز اجتماع الوظيفة في واحد لانه يلزم على ما ذكره الناظر في انفراد الواحد بالتصرف والواقف اعتمد على رأى اثنين ونظرهما تصرفا ولم يرض بواحد وأما على ما ذكره ابو بكر فانه يلزم منه جواز تصرف الوصى بلا علم مشرف عليه وأنت على علم بان الوقف يستحق من الوصية وان مسائله تفرع منها وهذا ظاهر لا غبار عليه ويظهر للفقهاء بآدنى امل نظر اليه والله أعلم * (سئل) في وقف له ناظر ومتول هل يجوز لاحدهما ان يتصرف في الوقف بغير علم الآخر أم لا * (اجاب) لا يجوز لاحدهما ان يتصرف بغير علم الآخر بل ولا يجوز له ان يتصرف بالتصرف كما هو صريح كلام علماءنا في غير ما مصنف والقيم والمتولى والناظر في كلامهم بمعنى واحد كما يشهد به فروعه المتعاقبة عليها تلك الاقفاظ يفهم ذلك من كان من أهل الفقه وعرف اصطلاحهم وشمله اسم الفقهاء والله أعلم * (سئل) فيما هو الواقع بالدار الشامية من الاوقاف المعروفة بالاوقاف المصرية من ان السلطان ينصب ناظرا عاماعليها والاوقاف التي بالقدس منها ناظر خاص متصرف منصوب من قبل السلطان أيضا هل للناظر العام رفع يد الناظر الخاص المنصوب عن التصرف فيما يسوغ له شرعا أم لا واذا عزل السلطان المتولى العام ونصب غيره يعزل بذلك المتولى الخاص بيت المقدس أم لا * (اجاب) ليس للناظر العام رفع يد الناظر الخاص المتصرف المستفاد من نصب السلطان وكيف ذلك والولاية الخاصة أقوى كما هو المقرر عند أهل العلم واصحاب القضاء والفتوى ولا يعزل الناظر الخاص بعزل الناظر العام وكيف ذلك وكل ولاية منهما مستقلة بنفسها على الوجه التام ولا تلازم بينهما ما بوجه من الوجوه ومسئله لا يعزل نائب المستنيد بعزله تكشف القناع من هذه بل هذه بالاولوية اولى باتفاق أهل الاستحسان والوجوه والامر فيها عن زيادة التبيين والله الموفق والمعين وهو أعلم العاملين * (سئل) في رجل يسهده وظيفة امامة على مسجد يؤتم أوقات الصلوات الخمس في كل يوم بعتماني وقد تناول جميع المعلوم من قيم الوقف والحال انه قد كان أم في بعض الاوقات دون بعض فهل لا يستحق المعلوم الا بمقدار ما باشره والباقي يرجع عليه به ويكون موفرا الجهة الوقف أم كيف الحال * (اجاب) الذي تحصل من كلام الجهر أن مقتضى كلام الخصاص انه لا يستحق الا بمقدار ما باشره وبه صرح ابن وهبان في المسافر للرجع أو صلة الرحم حيث قال لا يعزل ولا يستحق المعلوم مدة سفره مع أنهم ما فرضان عليه وان مقتضى كلام صاحب المقنية وهو امام يترك الامامة لزيارة اقربائه في الرساتيق اسبوعا أو نحوها أو لمصلحة أو لاستراحة لا بأس به ومثله عفو في العادة والشرع انه يستحق اذا كان كذلك للعرف وأنت على علم ان كلام الخصاص لا يصادمه كلام صاحب القنية وقد نص في أنفع الوسائل ان مقتضى كلام الخصاص هو الفقه أقول ويؤيده ايضا نصهم على جواز الاجارة في هذه الطاعات فكان شبه الاجارة قويا فيها والله أعلم * (سئل) في كاتب وقف باشر الكتابة مدة ثم عزل في أثناء السنة هل ينسب ماله المقرر له على الكتابة فيستحق بقدر ما عمل شرعا أم لا * (اجاب) نعم يستحق بحسب المدة التي عمل فيها بالكون معلومه في مقابلة عمل الكتابة فاذا عمل نصف السنة استحق نصف المعلوم أو ثلثها استحق ثلث المعلوم وهكذا حتى لو عمل يوما واحدا استحق بحسبه وكذا كل صاحب وظيفة يكون معلومها في مقابلة العمل وقد صرح بذلك الطرسوسى في أنفع الوسائل ونص على ان المعلوم ينسب على المدرس والفقير وصاحب وظيفة ما وقد نقله في الاشباه وقرره وقال في أنفع الوسائل انه الاشبه بالفقير والاعدل معللا بانه في مقابلة العمل فيقسم بقدره وهو ظاهر في الكتابة لان الكتابة عمل بلا تردد غير واجب والله أعلم * (سئل) فيما اذا مات

مطلب ليس للمتولى أن يتفرد بالتصرف بغير اذن الناظر وبالعكس

مطلب اذاولى السلطان ناظرا عامواخصا على الاوقاف ليس للعام رفع يد الخاص

مطلب اذا أم الامام بعض الاوقات دون بعض فله من المعلوم بقدر ما باشر

مطلب اذا عزل الكاتب في أثناء السنة استحق بحسبه وكذا كل صاحب وظيفة يكون معلومها في مقابلة العمل

المدرس بعد تمام السنة مدرسا هل يستحق ما هو المشروط في وظيفة التدريس أم لا * (أجاب) *
نعم يستحق المشروط بعمله كما صرح به في أنفع الوسائل وتبعه في الاشياء والتلازم قال في أنفع الوسائل
بعد قول رخصها صاحب الفقيه فهذه الفروع التي ذكرها صاحب الفقيه فيها ما هو صريح وذلك ان
المدرس والامام والمؤذن لا يعتبر في حقهم وقت خروج الغلة وما ذل الى الان لهذه الوظائف شوب
الاجارة وذلك لان المدرس يتردد الى مكان معين ويقرأ ويبقى الطلبة ويهدي ثواب قراءته الى الواقف
وكذا الفقيه والامام وهذا كله ليس بواجب عليه فعليه فكان القدر الذي يتناوله من الوقف الذي
هو في مقابلة هذا العمل في معنى الاجرة وقال في الاشياء فاذا مات المدرس في أثناء السنة
من قبل مجيء الغلة وقبل ظهورها وقد باشر مدة ثم مات أو عزل ينبغي أن يتطرق قسمة الغلة
الى مدة مباشرته والى مباشرة من جاء بعده ويسقط المعلوم على المدرسين ويتطرق كما يكون منه للمدرس
المنفصل والمتصل فيعطى بحساب مدته ولا يعتبر في حقه زمان مجيء الغلة وأدراكها كما اعتبر في حق
الاولاد في الوقف بل يفترق الحكم بينهم وبين المدرس والفقيه وصاحب وظيفة ما وهذا هو
الاشبه بالحق والاعدل كذا حذر الطرسوسي في أنفع الوسائل والله أعلم * (سئل) *
في مدرس بمدرسة مات والمدرسة صرة معلومة واردة في كل سنة لمدرستها وقد كان يدرس فيها
مئذنين لكن الصرة المزبورة لم ترد في سنة من سنيه ثم ولي السلطان مدرسا بها فأتت
الصرة بعد سنة من موت المدرس المذكور أو لا تقاضى ورثة الميت مع المدرس حالا فهل يحكم
في الصرة الواردة في زمان الحى لورثة الميت أو يحكم بها بالمدرس حالا وإذا حكم بها لورثة الميت
فهل الحكم المزبور باطل لخالفته الشرع الشريف أم لا * (أجاب) * يحكم بها بالمدرس حالا
لان الاصل صرف ربيع كل سنة لمستحقه فيمساوق قد وردت في مدته فلا تنهداه وقد شهد لذلك
اصول كثيرة وفروع منها الحادث يضاف الى اقرب اوقاته ومنها ما صرح به شيخنا الشيخ محمد بن
سراج الدين الحانوفي في فتاواه انه لا يصرف ربيع سنة في سنة قبلها خصوصا اذا ضاق عن السنة
التي لم تصرف للمتوفى والصرف بخلافه قطعاً عينت السنة التي وردت فيها بلا شبهة وإذا حكم بها
لعبر المدرس حالا لا يجوز لخالفته الشرع بترك الحق لاجل الموهوم اذ هي لسنة محقق والحال
هذه واحتمال كونها عينت لسنة المتوفى موهوم وهذا ظاهر والله أعلم * (سئل) * في امام
عرل أومات في أثناء السنة هل يستحق بقدر ما عمل أم لا * (أجاب) * نعم يستحق بحسابه
كما حذر في أنفع الوسائل والله أعلم * (سئل) * في كرم موقوف على أولاد الواقف مات ولد
منهم بعد خروج زهرته وصيرورته حصص ميراث عنه أم ليس آل اليه الوقف بعده
* (أجاب) * بل ميراث عنه لان المراد بتلوع الغلة أو خروجها أو مجيئها في كلامهم صيرورتها
ذات قيمة كما صرح به في أنفع الوسائل ولا شأن ان الحصر له قيمة وقد صرحوا بأنه اذا مات بعد
خروج الغلة فخصته ميراث عنه بل صريح كلامه في أنفع الوسائل انه ميراث ولو لم يبد صلاحه قال
بعد كلام كثير فعلى هذا يحمل كلام هلال يوم تجيء الغلة وتأتي الغلة على ظهور الزرع من الارض
والزهر من الغصون لان له قيمة في الجلسة كما قالوا في جوابه ما لم يبد صلاحه اهـ والله أعلم
* (سئل) * في رجل سافر له ذر فاستتاب عنه نائب في وظيفة امامة وخطابة مقررتين عليه
يشترى رضى وجعل للنائب عنه اجرة معينة لمباشرته عنه فباشر مدة اشهر وسعى النائب في اخذ
الوظيفتين عنه فوجهته اليه بانها له الذي هو غير مطابق للواقع وبأنهما شاغرتان فهل تخرج الوظيفتان
عن الثوب عنه بذلك أم لا يخرجان عنه وان كان النائب تشاؤل شأ من الوقف يؤخذ منه
ولا يستحق الا الاجرة التي جعلت له مدة مباشرته أم لا * (أجاب) * لا تخرج الوظيفتان
عن الثوب عنه بذلك اذ لا تكون الوظيفة شاغرة والحال ككذلك وان أعطاه السلطان على ما انما

مطلب اذا مات المدرس بعد
مضى السنة استحق
المشروط كذا الفقيه
والامام وان في أثناءها
فبحسابه ولا يعتبر مجيء الغلة
بخلاف الاولاد الموقوف
عليهم فانه يعتبر فيهم مجيء الغلة

مطلب مدرسة لمدرسا صرة
ترد في كل سنة فان لم ترد
سنة من سنيه ثم ولي السلطان
بها مدرسا فاذا أنت بعد
موتة بسنة فهي للثاني ولو
حكم بها لاول

مطلب الامام يستحق بقدر
عمله اذ عزل او مات
مطلب اذا مات الموقوف
عليهم بعد خروج الغلة بان
صار لها قيمة يورث عنه

مطلب رجل استتاب رجلا
باجرة معينة في وظيفة
امامة وخطابة فانها النائب
الى السلطان باسمه شاغرتان
فولاه عليهما ما شاء على ذلك

فكان وجوده شرط الصحة فتقدم بقده كما قالوا في السؤال معاد في الجواب اقتضاء ولا ارباب
في ذلك وكتب الاصول مترعة به وموضحة لتفاصيله وشعبه فاذا انتقز ذلك مع تنقز صحة الاستنباط
كما ينشأ في افتاء سابق فانتسوله النائب من ناظر الوقف من معلوم الجهتين يجب استرداده اذا لحق له
في جهة الوقف وانما له الاجرة المشروطة التي شرطها له المستنيب حيث وفي العمل المشروط عليه
بما تنسوله فان من اعطى شيئا بناء على انه حق ثابت قنين خلافاً يسترد منه اظهروه بطلان يده
بالوضع عليه والحالة هذه والله أعلم * (سئل) * هل للقاضي اقامة قيم على الوقف بغيبة
ناظره المنصوب من جهة السلطان أو القاضي خشية ضياع غلة الوقف * (اجاب) * نعم تصح
اقامته له ويسوغ له التصرف المفوض اليه من قبل قاضي الشرع ولا خلاف في ذلك لاحد من
العلماء قال في الاسعاف ولو جعل الولاية لغائب اقام القاضي مقامه وجلا الى ان يقدم فاذا قدم ترد
اليه اهـ ومثله في مختصر الناصح لوقفي هلال والخصاف وهذا في منصوب الواقف فبالا يتصوب
غيره وكيف لا تصح وقد تعين النظر فيه وصرحوا بأنه يجب الافتاء والقضاء بكل ما هو اتفق للوقف فاذا
علمت صحة اقامته مقامه علمت جواز جميع التصرفات السابقة للناظر المقام مقامه والله أعلم
* (سئل) * في محدودات موقوفات على الروضة الشريفة بقلسطين استمرت والناظر عليها غائب
عنها بد شق الشام هل للقاضي الشرع الشريف بالقدس المنيف أن ينصب باجرة مباشر المرقعتها
ببعض غلاتها لمصلحة الوقف ودفع ضرره ان لم يجز بالمرتبة أم لا * (اجاب) * نعم لقاضي
الشرع ذلك لما فيه من المصلحة حتى صرح علماء نابان للقاضي أن يستأجر قراشاً للمسجد بلا تقرير
لمصلحته وصرحوا بجواز الاستدانة على الوقف للتعمير اذا التعمير من اهم مصالح الوقف فقد
صرحوا بان الناظر اذا صرف للمستحقين مع الحاجة الى التعمير فانه يضمن اذا لحق لهم في الغلة
زمن التعمير بل لاحق لهم زمن الاحتياج اليه عمرأولا وهذا لا توقف فيه فاذن القاضي بالتعمير
في مسقطات الوقف واصلاح الاراضي صحيح نافذ رضي المتولي أم غصب باجرة المتولي وما قاربها مجمع
عليه والله أعلم * (سئل) * وقف جارية على مصالح المسجد الفلاني في مرض موته فاخذها
المتولي بعد موته وباعها بالغبن الفاحش فهل يجوز وقفها وبيعها أم لا * (اجاب) * وقفها
غير صحيح على الاصح المتفق به فلوارث الواقف انقضاءها لمن يدمتها ومشتريها يرجع بثمنها على
المتولي الذي باعها ما لم يكن حكمه به حاكم شرعي يرى وقفها مستوفيا بشرائط الحكم لارتفاع الخلاف
بحكمه في محل اجتهاد والله أعلم * (سئل) * في اربعة اخوة وقفوا عقاراً مشتركاً بينهم فانشأ كل
واقف ربه على نفسه ثم على اولاده الذكور ثم على اولاد اولاده الذكور ثم على اولاد
اولاد اولاده كذلك ثم على نسله وان سفل لا دخل فيه الاناث الا أن تكون انثى فقيرة وزوجها فقيراً
فلهما نصف مال الذكور فامات ابوها ولا ذكراً واخوتهما عن غير ولد استحققت مال والدهما واخوتهما بالام
فقرها وفقر زوجها على ان من توفي من اولاد كل واحد من الواقفين وأولاد اولاده ونسله المستحقين
لمنافعه عاد ما عليه لولده ثم على ولده ثم نسله بينهم على ما ذكرنا من مات من اولاد الواقفين ونسلكهم
المستحقين عن غير ولد ولا ولد ونسل عاد ما كان جارياً عليه على اهل درجته ثم على ولد من انتقل اليه
من اهل الوقف ثم على نسله وان سفل بينهم على الشرط والترتيب المذكورين وان من توفي من اولاد
كل من الواقفين ونسلكهم وان سفل قبل استحقاقه وترك ولداً أو ولداً استحق ما كان يستحقه والده
لورثي حياً اباء دون اطفال يجرى ذلك عليهم ابدًا ومن انقطع نسله من الواقفين المذكورين من الذكور
بان توفي النسل كله ولا ولد ولا ولد عاد ما كان جارياً عليه على بناته ثم بنات بناته ثم على بنات بنات بناته
وان سفلوا ثم على اولادهم ثم على نسلكهم وان سفل ومقر انقرض نسل واحد من الواقفين من الاناث
ايضا عاد ما كان جارياً عليه يعني النسل على اخوته الثلاثة المذكورين ثم على اولادهم ثم على نسلكهم

مطلب للقاضي اقامة قيم
على الوقف بغيبة ناظره
المنصوب من جهة السلطان
بل ولو من جهة الوقف

مطلب للقاضي أن ينصب
مباشراً العمارة الوقف
باجرة حيث غاب الناظر

مطلب يجوز الاستدانة على
الوقف للتعمير ولا يجوز
الصرف للمستحقين مع
الحاجة الى التعمير

مطلب وقف رجل جارية على
مصالح المسجد فباعها المتولي
بعد موته

مطلب لا تنقض القسمة
بانقراض كل طبقة

هو أحد أولاد الظهور المستحقين ليعه المتصل بالقضاء واحد بعد واحد إلى الآن أنشأ الأخوان
الشقيقان هما محمد و إبراهيم وقفهما مسوية على أنفسهما ثم من بعد كل منهما على أولاده وهم أحمد
ولي وحق وحاب وست الروم أولاد محمد ويحيى بن إبراهيم وعلى من سيحدث لهم من الأولاد
الذكور والإناث ما عاشوا على الفريضة الشرعية ثم على أولادهم ثم على أنسألهم ذكوراً وإناثاً
من أولاد الظهور خاصة دون أولاد البطون يشترك الاثنان فما فوقهما على الفريضة الشرعية هذه
الصورة الأصلية وقد كان أولاد البطون يتناولون من ريع الوقف ويشاركون أولاد الظهور فيه
متمسكين بصورة نقلت من السجل بتاريخ بينه وبين الصورة الأصلية المذكورة زيادة عن سبعين سنة
ليس فيها قوله من أولاد الظهور وبخاصة دون أولاد البطون حذفها الكاتب سهواً من عند قوله
على الفريضة الشرعية الأولى إلى قوله على الفريضة الشرعية الثانية بسبق نظره إليها فحضر ناظر
الوقف الذي هو أحد أولاد الظهور بالصورة الأصلية لدى الحاكم الشرعي وادعى على رجل
من أولاد البطون بأنه محجوب بالشرط المذكور بعد ثبوت ولديه منعاً شرعياً بعد اعتبار ما وجب
اعتباره شرعاً ثم ادعى بعده ولد البطون المزبور الذي منعه الحاكم الشرعي لدى قاض آخر على الناظر
المزبور استحقاقاً في الريع فغعه الحاكم الشرعي الثاني أيضاً وأمضى حكم الأول بعد ثبوت مضمون
الوقف الأصلي المشروح أعلاه ولديه منعاً شرعياً بعد اعتبار ما وجب اعتباره فهل المعمول به شرعاً
كتاب الوقف الأصلي المتصل بالقضاء واحد بعد واحد الثابت المضمون المحكوم به الخالي عن الشبهة
أم الصورة المنقولة من السجل الخالية عن الثبوت المترجح فيها سهواً الكاتب وسبق نظره على الوجه
المشروح * (أجاب) * لا شبهة في أن المعمول به والذي يجب اتباعه الكتاب الأصلي المتصل
ثبوتاً بالقضاء المحكوم الخالي عن الشبهة لا الصورة المنقولة من السجل الخالية عن الحكم والثبوت
المترجح فيها سهواً الكاتب بسبق نظره المذكور كما يقع ذلك كثيرًا للكتابة في متشابه السطور والعهد
على ما ثبت لدى الحاكم الشرعي وقضى به لأعلى وجه الخط والكتابة وكل محتمل متشابه والله أعلم
* (سئل) * فيما إذا كان كتاب وقف على ذرية مسجلاً في سجل القاضى المصون في مسند بق
القضاء عن تداول الأيدي ثم طبق السجل صورة في يد رجل من الذرية وكتاب الوقف تحت يد زيد
من الذرية بحكم كونه ناظر أعلى الوقف انتقل إليه من كان قبلاً من النظر ولكن في هذا الكتاب ما يحالف
السجل والصورة من نحو زيادة كلمة أو نقصها أو تحريف كلمة ما يغير المعنى بالنسبة للسجل والصورة
وكل مما ذكر عليه خط القاضى بثبوت عنده فهل ينبغي أن يقتسم العمل بالسجل وبالصورة التي
تطابقه على العمل بالكتاب الموصوف بما ذكر أعلاه بعد أن يظهر مقتضى لذلك * (أجاب) *
نقل في التتارخانية عن وقف الخصاص أن الاوقاف التي تقام أمورها ومات الشهود الذين
يشهدون عليها ما كان مرسوم في دواوين القضاء وهي في أيديهم اجريت على رسومها الموجودة
في دواوينهم استحسننا إذا تنازع أهلها فيها وما لم يكن لها رسوم في دواوين القضاء القياس فيها
عند التنازع أن من أثبت حقاً حكمه له به اهـ فمقتضاه أن يعمل بالسجل المحفوظ في أيدي القضاء
وما وافقه وطابقه لا بما خالفه وفي مثل ذلك القياس عدم العمل بها أصلاً إلا بالبرهان الشرعي
والله أعلم * (سئل) * في طاحونة موقوفة وقفاً شرعياً آخر ناظرها قيراطين منها رجل تسعين
سنة في عشرة عقود كل عقد تسعين سنين باجرة قدرها ثلاثون سلطانياً لدى قاض حنبلى المذهب
وكتب في ملك الاجارة ما صورته وحكمكم بموجب ذلك ومن موجه عدم انفساخ الاجارة بموت
المتواجرين أو أحدهما فوضع المستأجر يده عليهم مائة سنين ومات الآخر ثم المستأجر عن ولديه
محمد وعالوة فوضعوا أيديهم عليهم وركبهم جادين لرجل ومات هذا الرجل عن صغيرين هما اسماعيل
وأتقى فآجر محمد بعدموت اخته عالوة وانحصار ارثه فيه القيراطين لاسماعيل وبقى بعد وفاته

مطلب المعمول به كتاب
الوقف الأصلي المتصل
بالقضاء لا بما في أيدي المستحقين

مطلب يعمل في الاوقاف
المتقدمة عهداً بما قيد بالسجل
لا بكتاب الوقف

مطلب اجر ناظر الوقف
قيراطين في طاحونة لرجل
تسعين سنة في عشرة عقود
وحكمكم بذلك حنبلى وبعدم
انفساخ الاجارة بموت
المتواجرين

لها بقية حتى الاجارة فوضع الرضى يده عليه ما للتيين قسنا ولا غنى الفير طين مقدس من قبلنا الحكم
 في ذلك كله • (اجاب) • الاجارة المذكورة على الوجه المذكور غير صحيحة لكونها اجارة
 ملوكة وهي لا تنفع في الوقف ولكونها في المشاع وهي لا تنفع في الوقف ولا في الملك وتجب اجارة المثل
 على كل من وضع يده على المتاجر مدة مدته وقد نفى عن الاجارة تنفس عتوث العاقد من اراء ائمة
 حيث عتدها العاقد لنفسه فعلى تقدير صحة الاجارة فهي قد انقضت بعتوث المستأجر لانه عتدها
 لنفسه وحكم الخليل بعدم انفساخها بعد موت المتواجرين أو احدهما لا يفيد فائدة القضاء لأن
 الموجب المذكور لم يقع فيه الحكم على وجهه الشرعي بمحصره ولا يتصور حال حياة المتواجرين
 فكيف يحكم بعدم الانقضاء بالموت ولم يكن والحكم لا بد أن يكون في سادته بعدد عوى صحبة
 فينسب الحكم عليها لدفع المحصورة بين المتداعين فيما أدى وحسن حكم الخليل بعدم الانقضاء
 بالموت لم يكن وقع الموت فهو حكم في غير سادته فلا يرفع الخلاف بل هو افتاء لا قضاء ومن المقرر
 أن الاوقاف تجب فيها اجارة المثل بالغة ما بلغت ويجب الاقناء بكل ما هو أنفع للوقف مسابقة له حتى
 صرحوا بأن منافع الغصب منقوضة على غاصبها وعليه الفتوى والله أعلم • (سئل) • فيما اذا
 اشترى اخوان من عروصك ما معينا بمن معلوم مقبوض وتنصرف المشتريان في المكان المزبور مدة
 والا تيقى المشتريان ان المكان المزبور وقف فهل نسمع دعواهما بذلك وينقض البيع المذكور
 بعد ثبوت ذلك بالطريق الشرعي أم لا • (اجاب) • نعم نسمع دعواهما على متولى الوقف
 ان كان له متول وان لم يكن له متول فالقاضي ينصب متوليا يخاضع لهما ويثبتان الوقفية فاذا اثبتناها
 ظهر بطلان البيع فيستردان الثمن من بائعه قال في التتارخانية ناقلا عن فتاوى التجيبس ادى
 مشترى أرض على بائعه ان هذه الأرض موقوفة وقد بعتها لى البائع بغير حق قال ليس له هذه
 الخاصة يعني مع البائع انما ذلك لا متولى فان لم يكن هناك متول فالقاضي ينصب متوليا يخاضع
 ويثبت الوقفية فاذا اثبت الوقفية ظهر بطلان البيع فيسترد المشتري الثمن من بائعه وقال فيه الباقية
 ناقلا عن التتارخانية سئل عن اشترى من آخر أرضا وقبضها ثم ادعى على البائع ان هذه الأرض وقف
 على كذا وقد بعت ما ليس له لبيعه وقبضت الثمن متى بغير حق فعليك أن ترد الثمن على • هل له الخاصة
 وهل له أن يحلته بالله ما تعلم ان الأرض التي بعتها متى أم الأرض وقف كذا وليس عليك رد الثمن على
 فقال لا ولا تنفع المحصورة الا للمتولى والوجه في هذا ان يخاضع المتولى في ذلك وان لم يكن له متول
 ينصب القاضي رجلا يخاضع فاذا اثبت الوقفية ظهر بطلان البيع فيسترد المشتري الثمن المؤدى الى
 البائع اه وفي جامع العصولين في المصل الثالث عشر في دعوى الوقف والشهادة عليه ادعى المشتري
 على بائعه ان المبيع وقف تقبل في الاصح وينقض البيع اه يعني على بائعه ان كان هو المتولى
 وفي الحاوي الراهدى وقع خج للقاضي عبد الجبار الخنجدى اشترى أرضا وتنصرف فيها مستعين ثم اقام
 بيعة على ان فيها كربة مسجلة له أن يسترد عن الكربة قال وفى ط للمصنف ليس الخاصة في المسجلة اليه
 يبقى الى المشتري مع البائع حيث لم يكن متوليا انما هي متولى الوقف وان لم يكن له متول نصب القاضي
 متوليا حتى يخاضع فيثبت الوقفية وبطلان البيع ثم يسترد الثمن وجواب الخنجدى مستقيم على
 قول البقية ابى جعفر وأبى الليث والصدور الشهيدان دعواه وان لم تنفع أى على غير المتولى لتثاقن
 لكن بقيت الشهادة على الوقفية وأنها تنقل على قول كثير من المشايخ بدون الدعوى اه وفى
 الخلاصة رجل باع أرضا ثم قال انى كنت وقتعتان قال هي وقف على • لا تنفع هذه الدعوى وليس له
 أن يحلته اما لو اقام البيعة تقبل كالوشهد واعلى عنق الامة من غير دعوى الامة تقبل فكذلك ما هنا
 تقبل وان لم تصح الدعوى هو المختار وكذا لو ادعى المشتري على بائعه ان هذه الأرض وقف على مسجد
 كذا وفى الحاوي قال تقبل البيعة وينقض البيع عند الفقيه ابى جعفر قال الفقيه ابو الليث وبه نأخذ

مطلب نسمع دعوى المشتري
 ان المبيع وقف والمحصورة
 مع المتولى ان كان والا ينصب
 القاضي متوليا

مطلب رجل باع أرضا
 ثم ادعى انى كنت وقتعتان

١٠ والنقل في هذه المسئلة كثير فلتقتصر على ما ذكره الله أعلم * (سئل) * فيما اذا باع
 جماعة لا خوين جميع مكان معلوم بناء على انه جاري ملك البائعين بمن معين مقبوض وعمر المشترين
 في المكان المزبور عمارة جديدة ثم ظهر ان المكان المرقوم وقف وحكم به بلهجة الوقف بموجب الشرع
 الشريف فهل يسوغ للمشتريين الرجوع على البائعين بالنظر المرقوم وبقيمة العمارة المرقومة مبنية
 أم لا * (اجاب) * لا شبهة في انه يسوغ للمشتريين الرجوع بالنظر المؤدى الى البائع صرح به غالب
 علماءنا وأما الرجوع بقيمة العمارة فلهما أن يرجعا بقيمة ما يمكنه أن يهدمه ويسله لهما قال في المجتبى
 اشترى دارا وجصدها وأطمن سلطوحها ثم استخففت لا يرجع على البائع بقيمة الجص والطين وانما
 يرجع بقيمة ما يمكنه أن يهدمه ويسله له اه وفي الاشياء والنظائر وفي بعض الكتب للناظر غلظة
 أي يرضى الباني كما صرح به في الجري في كتاب الاجارة باقل التمتين للوقف منزوعا وغير منزوع قال الوقف
 فان لم يرض الباني فهو المضاعف لاله فليتر بص الى خلاصه واذا تر بص عليه اجرة مثله للوقف على اختيار
 المتأخرين في ضمان منافع الوقف بغير عقد اجارة فيه والله أعلم * (سئل) * فيما اذا اشترى
 اخوان من جماعة جميع مكان معلوم بمن معين مقبوض لدى حاكم شرعي حتى بموجب حجة شرعية
 ثم نفذ الحجة المرقومة حاكم شرعي مالكي وحكم الحاكم المالكي باسقاط غلة المبيع ان ظهر مستحقا
 للغير بلاك أو وقف ما لم يكن المشتري عالما بالاسحقاق للغير حين العقد على قاعدة مذهبه الشريف
 وكتب بذلك حجة والا تظهر ان المبيع وقف وحكم به بلهجة الوقف وبطالب اهل الوقف المشترين
 المزبورين باجرة مثل المبيع في مدة تصرفهما فيه فهل يسوغ للحاكم الخفي انفاذ حكم الحاكم المالكي
 باسقاط الغلة المرقومة أم لا * (اجاب) * لا يسوغ للحاكم الخفي انفاذ حكم الحاكم المالكي في ذلك
 لعدم وجود المحكوم عليه بعينه وليس الوقف كالحرية بل المقتضى به عندنا انه لا يكون قضاء على
 الناس كافة بخلاف الحرية فانه يكون على الناس كافة ولا متسكك على الوقف أن يطالب المشترين
 المزبورين باجرة المثل في مدة وضع ايديهم عليه على ما عليه الفتوى صيانة للوقف وایس هذان
 باب الحكم على الغائب بل لو علمنا به صار حكما على سائر الناس كافة وقد اشترطوا النفاذ لحكم المجتمع
 فيه ان يصير الحكم حادثة فتجربى فيه خصومة صحيحة عند القاضى من خصم على خصم
 وما ذكر من حكم الحاكم لم تجرب فيه خصومة صحيحة عند القاضى من خصم على خصم حتى ينفذ
 حكمه فيه وقد صرح في الحاوى القدسي بانه يفتى بكل ما هو أنفع للوقف فيما اختلف العلماء فيه
 وكذا صرح غير ما واحد من علمائنا باختيار الانفع فالانفع للوقف في مسائل كثيرة والافتاء بذلك
 والله أعلم * (سئل) * في جهات معلومة يشتركون فيها اثنان غاب احدهما اربع سنوات
 والحاضر يباشرها وحده فقبض جميع معلومها وحضر الشريك بعد ذلك وطلب ما يخصه منها
 هل له ذلك حيث انه لم يباشر ولم ينصب نائباعنه يقوم مقامه أم لا * (اجاب) * ليس له ذلك والحالة
 هذه وقد ذكر ابن وهبان ان الحج وصلة الرحم يسقط المعلوم ولا يستحق بهما العزل فبالاث
 بغيرهما والله أعلم * (سئل) * في وقف صورته أنشأ الواقف المذكور وقفه هذا على نفسه مدة
 حياته ثم من بعده على أولاده لصلبه الموجودين الآن وهم سراج الدين عمر وعبد الرحيم وابراهيم
 وأمة الرحمن وأمة الكريم المشمولون الآن بجمرة ولولاية نظرها القاصرون عن درجة البلوغ وعلى
 من سيحدثه الله تعالى له من الاولاد يقسم ربع ذلك بينهم بالفريضة الشرعية قسمة الميراث للذكر
 مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على أولاد المذكور ثم على أولاد أولادهم ثم على أولادهم
 وذريتهم ونسأهم وعقبهم كذلك الى أن يرث الله الارض ومن عليها وهو خير الوارثين تحجب الطليقة
 العليا الطليقة السفلى دائما على ان من مات من مستحق الوقف المذكور عن ولد أو ولد عاد نصيبه
 لولده أو ولده أو أسفل من ذلك ذكر كان أو أنثى ومن توفي من مستحق الوقف المذكور عن

مطلب اشترى مكانا عرفية
 عمارة جديدة ثم ظهر ان
 المكان وقف فأراد الرجوع
 بالعمارة

مطلب اذا حكم مالكي بانه
 لا يلزم المشتري شيء ان ظهر
 استحقاق المبيع ولم يعلم بذلك
 لا ينفذ حكمه لظهور انه وقف
 وعلى المشتري اجرة المثل

مطلب اثنان يشتركان في
 جهات معلومة فقبض
 احدهما جميع معلومها
 فحضر الشريك وطلب
 ما يخصه
 مطلب في نقض القسمة

غير ولد ولا ولد ولا أسفل من ذلك ذكر أو أنى عاد نسبه الى من هو في درجته وذوي طبقة
 فان لم يوجد احد من مستحق الوقف المذكور مساره في درجته وذوي طبقة عاد نسبه الى أقرب
 الموجودين الى الوقف المذكور بشرط الواقف في استحقاق الاتي ان تكون أيماناً كانت ذلت
 زوج فلا حق لها في الوقف بل يكون لها السكن لا الاسكان فان تأيت عاد استحقاقها فإذا انقرض
 المذكور من أولاده يرجع ذلك كله وقفاً على بناته الموجودات غير ذوات كن موقوفات أو غير موقوفات
 ثم من بعدهم على أولاد البطون ثم على أولادهم وأولاد أولادهم بطناً بعد بطن ابداً مادام وارداً لها
 ما تنسبوا الى أن يرث الله الارض ومن عليها وهو خير الوارثين انقرضت الاناث من أولاد الواقف
 وانحصر هذا الوقف في خليل وشروين وشرف الدين وهم أبناء ابشاء الواقف مات خليل من محمد
 جلي ثم مات شرف الدين عن القاضي محمد وفاطمة وصفيّة ثم مات شروين عن ابنته نور الهدى
 ثم مات القاضي محمد بن شرف الدين اخو فاطمة وصفيّة عن غير ولد ثم مات محمد جلي ابن خليل عن
 ثلاث بنات وهن عائشة ومؤمنة ورابعة ثم مات نور الهدى بنت شروين عن بنت ثم ماتت عائشة بنت
 محمد جلي ابن خليل عن غير ولد ثم ماتت فاطمة بنت شرف الدين عن ابنتين هما احد ومحمد وفتين بدة
 وصفيّة فكيف يقسم الوقف بين الموجودين • (أجاب) • لعنيفة بنت شرف الدين أربعة قرايط
 وأربعة اخماس قيراط وثلاث خمس قيراط ولدت نور الهدى بنت شروين خمسة قرايط وأربعة اخماس
 قيراط وثلاث خمس قيراط ورابعة بنت محمد أربعة قرايط وخمس قيراط وثلاث خمس قيراط ولا شها
 مؤمنة مثلاً ولا احد ابن فاطمة قيراط وثلاثة اخماس قيراط ولا خيه محمد مثلاً ولا شها بصفيّة أربعة
 اخماس قيراط ولا شهم بدة مثلاً وذلك لفض القسمة بموت شروين لانقرضت درجته وقسمت على
 سبعة اشهم لان فيهم اذ كرين وثلاث اناث فموت القاضي محمد استحق سهمه جميع اهل طبقة الموجودين
 قسم لذكر مثل حظ الاثنتين حسب المربضة الشرعية في ذلك وموت محمد جلي استحق سهمه بناته
 الثلاث وموت نور الهدى استحق سهمها بناتها وموت عائشة بنت محمد جلي استحق سهمها
 اثنى اربعة ومؤمنة وبنت نور الهدى لانهم اهل درجتها وموت فاطمة استحق سهمها
 أولادها محمد واحد وصفيّة وبدة بقوله أولاد أولادهم بالميم وبدة بقوله ولم تنقض القسمة
 لعدم انقراض البطن الذي ولي البطن المنقرض بموت شروين لبقاء صفيّة فلما انقرضت بموتها انقضت
 القسمة وقسمنا الوقف على عدد البطن الذي يليه وأعطينا سهمهم من يموت لبنه الى أن ينقرض وهكذا
 على ما رجحه اهل التحقيق واذا تأملت وجدت القسمة المذكورة مطابقة لما ذكرناه من الحساب
 والله اعلم • (سئل) • في ارض الوقف الفراح اذا استحكمت باجرة هي اجرة المثل
 لا تخاذها دارا بعد أن ثبت أنها اجرة المثل وقيمة العدل لدى حاكم الشرع واخذت دارا
 واتقلت من مالك الى مالك والا أن ناطر الوقف ينافع في كون الاجرة دون اجرة المثل ويدعى انها
 بفن قاحش ويريد نقض البناء هل يقبل بمجرد قوله أم لا وما حكم الارض المحتكرة
 • (أجاب) • لا يقبل بمجرد قول الساطران هذه الاجرة دون اجرة المثل والقول قول صاحب
 العمارة لانه يشكر الزيادة كما هو ظاهر وليس للساظر نقض البناء بمجرد دعواه انها دون اجرة المثل
 ومثله الاحتكار صرح بها صاحب البحر ومخ العنار وهي في أوقاف الخصاص وكثير من الكتب
 المعتمدة قالوا ان كانت العمارة اذا رفعت منها الاقسا بربا كثر ما تقدره تترك في يد صاحب العمارة
 الذي بناؤه مقدره وان كانت تستأجر بالاكتره ورثى به فهو أولى يدفع الضرر وان لم يرض به
 رفع ان لم يعلق برفعه ضرر وان طلق الارض ضرر يترتب وقيل للساظر أن يأخذ للوقف بأقل
 القيمة متقوفاً وغير متقوفاً والحاصل انه لا ضرر ولا ضرار وهو باطلاً في شمل مسئلة
 الاحتكاره فلو اجب في مثل ذلك على القضاة البظر من الجهتين • جميعا بين الجاهلين بما لا ضرر فيه

مطلب لا ينقض البناء من
 الارض المستحكرة بمجرد
 قول الساطرانها مستحكرة
 بفن قاحش

• مطلب الارض المستحكرة
 ان كان بحيث لو رفع البناء
 منها لا تضر بالاكتر تترك
 في يد صاحب البناء وان
 كانت الخ

مطلب في حكم الارض
المحتكرة اذا مات الناظر
والمستحكر واراد المستحقون
نقض البناء

مطلب الاحكار بالغبن
الفاحش غير صحيح ولو امضاه
حاكم يراه

مطلب يصح دفع الدفع وما
زاد عليه قبل اقامة البيعة
وبعد ما وقبل الحكم وبعده

مطلب اذا مضت مدة اجارة
المحتكر فله أن يستبق الارض
باجرة المثل ولو أبى الموقوف
عليهم

ولاشين * والله أعلم * (سئل) * فيما اذا احكر الناظر الذي هو من جلا المستحقين بمعرفة
القاضي واذن لولده مكانا خرا باليعة رباحة حتى اجرة المثل حين ذلك وامضاه قاض آخر وعمره وتكاف
عليه جلا اموال ومات الناظر والمستحكر فهل لبقية المستحقين في الوقف نقض بناءه أم ليس لهم
ذلك ولورثة المستحكر استبقاؤه باجرة المثل حيث لا ضرر على الوقف أم لا * (اجاب) * قد أفتى
كثير بالاستبقاؤه اذ فيه مراعاة الجانبين جانب الوقف بدفع اجرة المثل خصوصا اذا كانت
الارض بحيث لو فرغت من البناء لا تؤخر باكثر من ذلك وجانب ماله البناء لعدم اضراره بنقض بناءه
وقد قال في القنية استأجر ارضا وقفا وغرس فيها فبني ثم مضت مدة الاجارة فلم يستأجر ان
يستبقها باجرة المثل اذا لم يكن في ذلك ضرر ولو أبى الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك قال
في البحر وبهذا يعلم مسئلة الارض المحتكرة وهي متقولة أيضا في أوقاف الخصاص اه والله أعلم
* (سئل) * في ناظر وقف احكر ابنه الكبير أرض بستان للوقف وبها شجرة جوز من غراس قديم
للوقف ولها شرب معلوم تسع سنين بأن تص من اجرة المثل نقضا فاحشا اذا جرة مثلهما اضعاف ما عقد
عليه الاحتكار لدى قاض حنفي عزل الناظر بعد أن غرس المحتكر غراسا ورفع الغراس الامر الى
قاض شافعي المذهب فأمضاه شافعي المذهب في وجه ابيه المعزول بعد عزله فترافع الناظر الجديد مع
الغراس لدى قاض حنبلي فأمضاه ايضا لعدم اقامة البيعة على الغبن الفاحش الذي ادعاه المتولى
الجديد هل اذا أقام بينة شرعية لدى قاض شرعي ان الاحتكار وقع بالغبن الفاحش الموجب
لفساد الاجارة شرعا تقبل بينته ويعمل بموجبها ويلزم المحتكر اجرة المثل في السنين الماضية ولا يمنع
من ذلك التنفيذ الصادر من الشافعي والحنبلي لكون تنفيذ الاول في غير وجه الخصم الشرعي
والثاني كان للجزع عن اقامة البيعة على الغبن الفاحش أم لا * (اجاب) * اعلم ان اجارة الوقف
بعدم ما لا يتعابن الناس فيه لا يجوز وحكم ذلك حكم الاجارة الفاسدة وتجب اجرة المثل باللغة
ما بلغت نظرا للوقف بالتسليم وعليه الفتوى فقد قال علماؤنا رحمه الله تعالى يفتى بالضمن في غضب
عقار الوقف وغضب منافعه وكذا بكل ما هو أرفع للوقف فيما اختلف العلماء فيه وصرحوا بان شرط
نفاذ الحكم تقدم الدعوى الصحيحة من الخصم الشرعي على الخصم الشرعي فان فقد هذا الشرط
لم يكن حكما قال في البحر بعد كلام طويل وبه علم ان الاتصالات والتنافيذ الواقعة في زمانها المجردة عن
الدعوى يعني الصحيحة ليست حكما وصرحوا ايضا بان كمال يصح الدفع يصح دفع الدفع وكذا يصح دفع
دفع الدفع وما زاد عليه يصح وهو المختار وكما يصح قبل اقامة البيعة يصح بعدها وكما يصح الدفع
قبل الحكم يصح بعد الحكم وصرح في جامع الفصولين بان المختار أن الدفع اذ برهن عليه بعد الحكم
يقبل ويطل الحكم وكتبنا مشحونة بذلك فاذا علمت ذلك وتقرر لديك لم يقع عندك شك ولا ارباب
في قبول بينة المتولى الجديد بالغبن الفاحش ووجوب العمل بها وابطال ما تقدم اظهروا فساد
بسبب وقعه بالغبن الفاحش الذي تأباه أقوال العلماء وشروط الواقفين وما فيه من الضرر الكلي
بالوقف وهجوم اهل الجراة عليه بالظلم والعدوان وذلك مما يغضب الرحمن ويرضى الشيطان وما شاء
الله كان وبه التوفيق وعليه التكلان والله أعلم * (سئل) * فيما اذا مات المحتكر قتناول من له
التكلم على المكان المحتكر من وارثه ما عليه من الحكم وهل يضي على الصحة ولا يفسخ العقد أم لا
* (اجاب) * اذا بنى أو غرس في الارض المحتكرة وكان المحتكر يدفع اجرة المثل لها قبل البناء
او الغراس ومضت مدة الاجارة فله أن يستبقها باجرة المثل ان لم يكن في ذلك ضرر ولو أبى الموقوف
عليهم الا القلع ليس لهم ذلك وقد صرح بذلك كثير من علماؤنا واذا مات المحكر أو المحتكر فلوارثه
الاستبقاؤه لظهور الوجه وهو عدم الفائدة في ذلك اذ لو قلع لا تؤخر باكثر منه ولو حصل ضرر مما من
أنواع الضرر بان كان المستأجر أو وارثه مقلدا أو سي المعاملة أو متغلبا يخشى منه أو غير ذلك من

أنواع الشرر يجب أن لا يجبر الموقوف عليه وفي قاضيان صراحة بذلك في مواضع شتى وكذلك في غيره من الكتب المعتمدة والله أعلم * (سئل) * في واقف وقف وقفنا على جهة بر وعينه عشرة انصار كل نفر باسمه وتوفي الواقف الى رحمة الله تعالى هل يجوز لاحد أن يبدلهم بغيرهم أو يترك غيرهم معهم أو يتركهم على ما يشاء من غيرهم أو لا يجوز لاحد أن يبدلهم ولا الزيادة عليهم ولا اشرال غيرهم معهم

فلما حجة الى ذكر الكتب المصرحة بها فانها كثيرة والله أعلم * (سئل) * في رجل اراد أن يجعل بيت شعر مسجد أو يقيم فيه مؤذنا أو اماما فهل اذا جعله مسجدا بينته ونصب فيه محررا أو كل مدة قليلة ينقله من بقعة الى بقعة في ارض موات تجرى عليه احكام المسجد وهل يدخل في قوله صلى الله عليه وسلم من بنى مسجدا لمخ أم لا * (أجاب) * لا يصير مسجد فلا تجرى عليه احكام المساجد لانه ينقل ويحول من مكان الى مكان والمسجد مما لا ينقل من مكان الى مكان وصرح علماء ما قاطبة بان وقف المنقول الذي لم يجبر فيه تعامل لا يصح وهذا يكتفي في النقل بل قد صرحوا بان المسجد المتخذ للصلاة الجساسة والعيد فيه خلاف هل يكون له حكم المسجد أم لا مع كونه غير منقول ولان شرطه التأييد وهو مفقود من بيت الشعر وأما حصول ثواب ما من اتخذ ذلك للصلاة فلا شبهة فيه لانه من اعمال البر ولا يضر في ذلك عدم اخذه لاحكام المساجد فلا ينبغي أن يمنع من ذلك به لاجل ذلك والله أعلم * (سئل) * في ذي يد على محدود يدعيه ملكا اثنان من والده وأن والده وارثه عن فلانة بنت عمه عصبته ويدعيه ناطر وقف خارج انه وقف فلان بن فلان على ابنته فلانة وأولادها وذريتها ثم وثم وأبنته بالوجه الشرعي وحكم به حاكم شرعي فأدعى ذواليد أنه من جله ذريتها وله استحقاق في الوقف وأنه فلان بن فلان الى أن وصل الى ذلالة الموقوف عليها هل يعمل بمجرد دعواه أم لا ما لم تقم بينة عادة من كفاة على ما دعاه * (أجاب) * لا يعمل بمجرد دعواه ما لم تقم بينة تشهد بنسب معلوم يستحق به في الوقف ومن المعلوم المترآن شهادة غير العدل باجتماع العلماء لا تقبل والله أعلم * (سئل) * في رجل وقف على أولاده وأولاد أولاده ومات عن نسبي ثم ماتت واحدة عن نسبي وبنيات وماتت اشيائية عن بنت ثم هذه البنت عن بنت ثم ماتت هذه عن ابن عم فهل له مدخل في الوقف * (أجاب) * لا مدخل له ما لم يثبت انه من نوافل الواقف وقد صرحوا بانه اذا وقف على أولاده وأولاد أولاده بصرف الى أولاده وأولاد أولاده أبدا ما تناسلوا ولا يصرف الى الفقرة اما دام واحد منهم باقيا وان سفل لان اسم الاولاد يتناول الكل بخلاف اسم كل الولد فانه يشترط ذكر ثلاثة بطون حتى يصرف الى النوافل ما تناسلوا والله أعلم * (سئل) * في ارض وقف كان لشخص فيها كدرار أشجار زيتون وعنب بعدتها ناطر الوقف كل سنة فيأخذ على كل شجرة قدر معلوما وقد قفبت تلك الأشجار ولم يبق الا بعض اشجار زيتون والناظر يطلب أن يأخذ المقدار الذي كان يأخذه على عدد الاشجار التي قفبت ويأبى صاحب الكدرار عن ذلك وهو يصرف في الارض بماله من حق الاتفاع بسبب الكدرار المذكور بالزرع الشستوى والصيني وعرف اهل تلك الجهة قاطبة ان يزرعوا الاراضي بحصة معلومة من الخراج فهل عليه اذا زرع تلك الحصة المعروفة في مثله أو أجزاها لغيره أم لا العدم الذي كان يدفعه حال وجود الدار الى * (أجاب) * اما لاخذ على حسب عدد ما كان من شجر الدار الى التي قد

مطلب وقف وقفنا على جهة بر وعينه له أسارا لا يجوز تبديلهم ولا الزيادة عليهم ولا اشرال غيرهم معهم

مطلب لو اراد رجل أن يجعل بيت شعر مسجدا لا يصير مسجدا

مطلب محدودي يدعيه ارثا وآخر انت وقصته على ابنته فأدعى ذو البدانة من ذريتها

فثبت فلا قائل به شرعاً وأما اخذ الحصة فإن كان المتولى دفعها لذلك تعينت وليس له الا هي على وجه
 المزارعة وان لم يكن دفعها لذلك فالفتوى بما هو أنفع لجهة الوقف ان رأى اخذ الحصة انفع أخذها
 وان رأى اخذ أجره مثلها دراهم انفع أخذها وقد صرحوا بجواز دفع ارض الوقف من اربعة وفي
 قاضيان ارض موقوفة في قرية يزرعها اهل القرية بالنصف أو بالثلث وفيها حاكم من جهة قاضي
 البلدة فاستأجر رجل من هذا الحاكم هذه الارض سنة بدراهم معلومة فلما ادرك الزرع جاء المتولى
 وطلب حصة الوقف من الخارج قال بعضهم للمتولى ان يأخذ حصة الوقف من الخارج على عرف
 اهل القرية لان قاضي البلدة ان كان جعل المتولى متولياً قبل تقليد الحاكم أو كان متولياً من جهة
 الواقف لا تدخل ولاية الحاكم في تقليده وان كان قاضي البلدة جعل المتولى متولياً بعد ما قلده الحاكم
 الحكومة فقد أخرج الحاكم عن الولاية على تلك الارض فلا تصح اجارتها ويجعل وجودها كعدمها
 في زرعها المستأجر يصير كأن المتولى دفعها من اربعة على ما هو المتعارف في تلك القرية فكان
 للمتولى أن يأخذ ذلك من الخارج والله أعلم * (سئل) * فيما اذا استأجر زيد من متولى
 وقف ارضاً وماء للوقف باجرة المثل وأذن المتولى المستأجر بالغراس في الارض والماء يسقي الغراس
 على شرط أن يكون نصف الغراس تبعاً لارضه ومائه والنصف الثاني للغراس فمما ونشأ الغراس
 وصار له غلال فاستخرج منه المستأجر واستأجر من المتولى اجارة جديدة وأذن له بالغراس مهما
 اراد واختار ووقف المستأجر حصة النصف من الغراس لاولاده وبله البر ومضى على ذلك مدة
 تزيد على سبعين سنة وفي هذه المدة كلما تجدد للوقف المذكور متولى يستأجر منه
 ويستأذن منه بالغراس باجرة المثل فأنشئ غراس جديد ومستجد بعد مستجد فجاء عمرو وزاد زودا
 فاحشا في نصف غراس الوقف وفي الارض والماء فأجره المتولى فهل يسوغ للمتولى أن يؤجر نصف
 الغراس وأرض الوقف والماء لغريمي اليد ويلزمه الزود الفاحش عن اجرة المثل أم لا * (اجاب) *
 كل من الاجارة الاولى وهي الاجارة من زيد على الوجه المشروح والاجارة الثانية وهي الاجارة من
 عمرو فاسد اما الاولى فلعدم ضرب مدة معلومة لها وهو شرط في الخانية رجل دفع الى رجل ارضاً
 مدة معلومة على أن يغرس المدفوع اليه فيها غراساً وعلى أن ما يحصل من الاغراس والخمار يكون
 بينهم ما جازاه ومثله في كثير من الكتب فتصريحهم بضرب المدة صريح في فسادها بعدهم ووجه
 فسادها بذلك انه ليس لادراك الثمار والحال هذه مدة معلومة كمالودفع غراساً لم تبلغ الثمرة على ان
 يصلحها فما خرج كان بينهم تفسدان لم يذكر أعواماً معلومة ولم يذكر المدة في واقعة الحال كما هو ظاهر
 في تلخيص السؤال وأما الثانية فانها باجرة نصف الغراس لا كل الثمرة وقد صرحوا بان اجارة الشجر
 والكرم باجر على ان يكون الثمرة لا يصح لانها وقعت على استئلاك العين قصداً كاستئجار بقرة لشرب
 لبنها فاذا عرف ذلك عرف منه انه لا يجوز كل منهما ما ويرجع من يشك في ذلك الى كتب المذهب
 كالخانية والتاريخانية وشرح الدرر ومخ الغنار وغيرها من الكتب ومن يتأمل يظهر له ذلك والله أعلم
 * (سئل) * في رجل اجتمع في يده كتاب وقف ورجعة كاتب ولاية ورجعة قاض بهامنازعة
 في استحقاق بنت بنت ابن الواقف مع ابن ابن الواقف صورة الكتاب وقف على ولده ومن بعده على
 اولاده وعلى اولاد اولاده وأنسأله الذكور دون الاناث وصورة الرجعة وقف على نفسه ثم على
 اولاده وأولاد اولاده وذكوره بالواو وصورة ما كتب في الحجة بعد بيان الدعوى من وكيلها ان
 الاناث ممنوعات بموجب شرط الواقف الدال عليه تذكرة كاتب الولاية التي صورتها وقف على
 نفسه ثم على اولاده وأولاد اولاده ذكوره بحذف الواو فيها فبوجب ذلك عرف الحاكم الوكيل
 ان الاناث ممنوعات من الوقف بسبب ما ذكره في العمل بكتاب الوقف أم بالرجعة التي مكتوب فيها
 وذكره بالواو أم بتعريف القاضى ومنعه لها بسبب الكتاب الدال عليه الرجعة المذكورة التي

مطلب استأجر من متولى
 الوقف ارضاً وماء ليسقي
 ويكون نصف الغراس لجهة
 الوقف باجر المثل من غير
 ضرب مدة فجاء آخر
 واستأجر نصف غراس
 الوقف والارض والماء
 بزيادة فاحشة فكل من
 الاجارين فاسد

مطلب العبرة بما تقوم عليه
 البيضة لا بما يوجد من
 الخطوط

حذف منها الكتاب الواقي الحجة وهي مثبتة بنحو كتاب الولاية أم العبرة في جميع ذلك بما تقدم عليه
 البينة الشرعية لا يجوز هذه الكواغد والخطوط المرقومة * (أجاب) * العبرة بما تقدم البينة
 الشرعية عليه لا بما يوجد من الخطوط والكواغد فإذا قامت البينة على كتاب الوقف ثبتت مشروعية
 وبسبب الحكم يمنع بنت بنت ابن الواقف شرطه المذکور وكذلك لو قامت البينة على ما في التذكرة
 المصوح في الحجة الساقطة الواو لكونه قيد الأزماء فيختلف الاستحقة في بعده وأما مع الواو التي
 الأصل فيها العطف الذي الأصل فيه الغاية لو ثبت بالبينة وحكم بدخولها بما حكم به رأيه نفذ أو بعده
 نفذ إذا توفرت شروط الحكم بصيرورته في حادثة شرعية وإذا لم تقم على واحدة من الصور يترجع
 إلى مجرد النظر إلى المدعى والمدعى عليه كما يرجع في القضايا الحكمية في كل ذي يد كان القول قوله بيمينه
 وأما أعلم * (سئل) * في رجل وقف على نفسه ثم على أولاده محمد وموسى وعلى وأبي الخير
 ثم من بعدهم كل منهم على أولاده ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم
 أولادهم ونسبهم وعقبهم ومن بعدهم على جهة بر لا تنقطع مات الواقف عن أولاده المذکورين
 ثم مات محمد عن ابن اسمه عوض مات أبوه في حياة جده وعن ابن اسمه طه ومات طه عن ابن اسمه
 حسن مات أبوه في حياة جده طه المذکور ثم مات حسن المذکور عن غير ولد وانفرد عوض بن محمد
 منسوباً إلى محمد بن الواقف ثم مات موسى عن ابنه حسن وكريم ثم مات علي عن ابنه حسين
 وحليل ثم مات خليل عن علي وشمس الدين ومحيي الدين ثم مات حسين عن ابنه محمد وعبد الباقي وعن
 ابن ابن اسمه نحر الدين مات أبوه في حياة جده ثم مات محمد هذا عن ابنه مصطفي وحسين ثم مات أبو الخير
 عن نور الدين فالوجود الآن من نسل الواقف حسن وكريم إسماعيل بن الواقف ونور الدين
 ابن أبي الخير ابن الواقف وعوض ابن ابن الواقف وعلي وشمس الدين ومحيي الدين أبناء ابن الواقف
 وعبد الباقي ابن ابن الواقف ومصطفي وحسين بن ابن ابن الواقف ونحر الدين ابن ابن ابن الواقف
 الواقف فكيف يقسم ربع الوقف * (أجاب) * يقسم بعد كل على أولاده فيعطى عوض ابن ابن
 ابن الواقف ربعه ويختص به من غير أن يشاركه فيه أحد من أولاد أخوة أبيه الثلاثة ويعطى
 حسن وكريم إسماعيل بن الواقف ربع إسماعيل منهم ما سوية ويعطى نور الدين بن أبي الخير ابن الواقف
 ربع أبيه فيستقل به ويعطى علي وشمس الدين ومحيي الدين وعبد الباقي أبناء ابن الواقف ربع
 جدهم يقسم بينهم أربعة على قدر رؤوسهم ويحبسون نحر الدين ومصطفي وحسين أبناء ابن ابن الواقف
 الواقف لتزول رتبته عن ذكرناه من علي ومن ذكرناه معه من أهل الدرجة التي هي أعلى من درجته
 والعلة في ما ذكرناه من الحكم ما صرح به الأصوليون من أن كلمة كل للأخوة على سبيل الإفراد اعتبر
 كل واحد من الأربعة كأنه ليس معه غيره في أولاده من أخوة أذكاة كل إذا دخلت على المسكر
 أوجب عوم أفراد بخلاف كلمة الجمع قائم ما توجب عوم الاجتماع دون الأفراد وهي مسألة من
 دخل هذا الحصن المعروفة المشهورة بينهم فوجب بسبب ذلك صرف مال كل واحد من الأربعة بين
 لأولاده يستقل به الواحد والآخران فازيد ثم يقع الترتيب بين أولاد كل واحد منهم وأولاد أولاده
 لقوله ثم من بعدهم على أولادهم ثم ثم فيصحب فيه الأصل فرعه وفرع غيره لعدم اشتراط صرف نصيب
 من مات لولده والامر في ذلك ظاهر بين لأخبار عليه وأما أعلم * (سئل) * في امرأة امتلقت
 حقها من وقف شرط للذرية وهي منها أهل يسقط أم لا * (أجاب) * لا يصح إسقاطها قال في الجلية
 في كتاب الشهادة أما الوقف على المدرسة من كان فقيراً من أصحاب المدرستين يكون مستحقاً للوقف
 استحقاقاً لا يبطل بإبطاله فإنه لو قال أبطلت حتى كان له أن يطلب ويأخذ بعد ذلك اهـ هذا في وقف
 المدرسة فكيف في الوقف على الذرية المستحقين بشرط الواقف من غير توقف على تقرير الحكم وقد
 سرحوا بأن شرط الواقف كنص الشارع فاشبه الأثر في عدم قبوله الاستقاط وقد وقع له عندهم

مطالب وقف على نفسه ثم على
 أولاده ومما هم ثم من بعده
 صكل منهم على أولاده
 والمرجودون الآن
 متساوون في الدرجة

• مطلب إذا امتلقت حقه بعض
 الذرية الموقوف عليهم لا يبطل
 وكذا المستحق في المدرسة

لعدم صلاحية احد من اقرباء الواقف ثم صار من ولده من يصلح صرفه اليه والله اعلم * (مسئل) .
 في دار موقوفة مع حاكورة ملاحقة لها استأجر الحاكورة رجل اجارة طويلة منى غاليها فاستبدلت
 الدار والحاكورة بدار اخرى في بلدة اخرى استبدل الامر عيالدي نائب الشرع الشريف فاذا عي مستأجر
 الحاكورة في مستبدل الدار والحاكورة فساد الاستبدال هل تصح دعواه الصاد مع انه ليس بناظر
 على الوقف ولا مستحق له أم لا تصح دعواه فساد الاستبدال وما الحكم في الاجارة الطويلة في الوقف
 هل هي صحيحة أم لا وهل يشترط في الاستبدال اتحاد البلدة بحيث يكون البدل والمبدل في بلدة واحدة
 أم لا * (اجاب) * لا تصح دعواه فساد الاستبدال بسبب كونه مستأجرا للحاكورة المذكورة
 لانه لا حق له في نفس الدار لا رغبة ولا منفعة انما حقه على تقدير صحة الاجارة في منفعة الحاكورة
 فقط فكيف تصح دعواه الصاد في استبدال الدار وهو اجنبي عنها وعلى تقدير ان الدار والحاكورة
 معاني اجارة لا يملك فسخ البيع قال في الحائصة ولو اجر من غيره ثم باع من غيره لا ينفذ بيعه في حق
 المستأجر فان اراد المستأجر أن يفسخ البيع اختله وافية والصحيح انه لا يملك الفسخ اه وقال بعده
 قبيل الكلام على الاجارة الطويلة الاجر اذا باع المستأجر اراد المستأجر أن يفسخ البيع معه
 اختلفت الروايات فيه والصحيح انه لا يملك الفسخ اه هذا ولو قدرنا ان له الفسخ على غير الصحيح
 من المذهب فهو لا يتأني الا في الحاكورة لا غير اذا الحاكورة لا يؤثر الفساد فيها الفساد في الدار كن
 جمع بين ملك وقف وبيع من قبيل الجمع بين الحر والعبد كما هو أظهر من ان يقزرو دعوى فساد
 الاستبدال لا يكون الا من خصم شرعي على خصم شرعي والمستأجر لا حق له في الدار بتعبه
 ولا نظره ولا ملك منفعة فظهر كونه لا يصلح خصما يدعى بطلان الاستبدال في الدار * ظهور الشمس
 في رابعة النهار * وأما الحكم في الاجارة الطويلة في الاوقاف فهي من المسائل المشهورة ومن جملة
 من نص عليها صاحب جواهر الفناوي قال في الباب الاول من كتاب الاجارة رجل آجر ضيقة
 ثلاثين سنة وكتب في العقد انه آجر ثلاثين عقدا كل عقد عقب الاخر والضيقة وقف فانه لا تصح
 الاجارة هكذا ذكره وهو الصحيح وذكر في الدوازل اختلاف المشايخ وقول الهندواني واحترار الفقيه
 ابو الليث انه لا تصح الاجارة لصيانة الاوقاف وعليه الفتوى اه يعني من دعوى المالك فيها خصوصا
 في هذا الزمان الفاسد وذكر في الباب السادس عن القاضي الامام ملك السلوك ابي العلاء
 السامعي لما سئل عن الاجارة الطويلة في الوقف قال

افتي بطلان الاجارة معشر * من زمرة الفقهاء قطعوا لازما

وبذلك افتى للتدين حسبة * كي لا يكون عيال ستر طالما

ثم قال المختار انه لا يصح وفتي جماعة من الفقهاء ببطلان الاجارة وأما فتى كذلك وأما اشتراط اتحاد
 البلدة فلا فائده وصريح كلام هلال والخصافي وقاضيان وغيرهم يجوز في أي بلد شاء حيث
 كان اكثر غلة وابعد عن احتمال الخراب وقلة الرغبة وأما قولهم في صقع احسن وقولهم بما يجوز
 اذا كان في محلة واحدة او تكون المحلة المملوكة خيرا من المحلة الموقوفة بمعنى الاحسنة والخير بهما
 هو المقصود للوقف من تحصيل العلة ودوام المنفعة ألم ترهم عللوا المسئلة باحتمال الخراب في ادون
 المحلتين لقلة الرغبات فيهما فكيف يقاس البلدان اللذان لا يحتمل الخراب على المحلتين التين
 احدهما القلة الرغبة تحتمل الخراب كما هو مشاهد في الامصار والكبار كصر وغيرها وعلك أن تناقل
 في قوله او تكون المحلة المملوكة خيرا من الموقوفة فهذا صريح في انه اذا كانت المملوكة خيرا من
 الموقوفة فالاستبدال جائز والحال هذه وان اختلفت المحلة وان لم يكن كذلك كان كلام هلال
 الذي هو العمدة في الوقف مرودا بكلام غيره وذلك غير مقبول والله اعلم * (مسئل) *
 في أرض موقوفة على ذرية شخص ما داموا ثم من بعدهم على جهة تبرع لا تنقطع وبها شجر زيتون قديم

مطلب دار موقوفة مع
 حاكورة استأجر رجل
 الحاكورة اجارة طويلة
 فقبل تمام مدته استبدلت
 الدار والحاكورة فاراد
 ابطال الاستبدال

مطلب الاجارة الطويلة
 غير صحيحة ولو يعقود

مطلب لا يشترط لصحة
 الاستبدال اتحاد البلد
 والمحلة

نصفه استحقى الوقف ونصفه بيد جماعة فتقدم العهد عليه فادعى بعض الجماعة الملك في الارض بقدر حصته في الشجر وأنكر الوقف في الارض وطالب المستحقين للوقف باحضار كتاب الوقف فأعذروا هل يتوقف ثبوت وقف الارض على احضاره أم لا يتوقف الاعلى احضار البيعة الشرعية ويكفي في ذلك قول الشاهد أشهد أنهم اوقف وأطلق أو قال بعد أن شهد به لم اعاين الوقف لكن اشتهر عندي أو أخبرني من اثق به وهل تشتترط تسمية الواقف أم لا حيث كان قديما وهل اذا ثبت وقف الارض بوجهه الشرعي يحكم في ارضه وشجره بكل ما هو أنفع للوقف من قلع أو ابقاء أم لا وهل اذا أقر أحد المستحقين للوقف بوضع يد لا حد على حصة مشاعة من الشجر يمنع اقراره دعوى ناظر الوقف وقف الارض المذكورة أم لا * (اجاب) * لا يتوقف ثبوت الوقف على احضار كتابه لان حجج الشرع الشريف ثلاث البيعة والاقرار والتكول وكتاب الوقف انما هو كاعده خط وهو لا يعتمد عليه ولا يعمل به كما صرح به كثير من علمائنا والعبرة في ذلك بالبيعة الشرعية وفي الوقف يسوغ للشاهد أن يشهد بالسماع ويطلق ولا يضتر في شهادته قوله بعد شهادته لم اعاين الوقف ولكن اشتهر عندي أو أخبرني به من اثق به وفي اشتراط تسمية الواقف خلاف بين أئمتنا مشهور وقد ذكر في جامع الفصولين راويا للعدة ينبغي أن تقبل لو كان قديما وقف مشهور قديم لا يعرف واقفه استولى عليه ظالم فادعى المتولى انه وقف على كذا مشهور وشهد كذلك فالخيار أنه يجوز اه وقد صرح علمائنا بأنه يفتى بالضممان في غصب عقار الوقف وغصب منافعه وكذا بكل ما هو أنفع للوقف فيما اختلف العلماء فيه هكذا صرح به في الحاوي القدسي واقرار احد المستحقين بوضع يد لرجل على حصة من شجرة لا يمنع المقر نفسه اذا كان هو الناظر المتكلم على الوقف من دعوى الوقف اذ اليد متوقعة الى يد حق ويدعدوان ويدالحق متوقعة الى يد اجارة واعارة وودبعة وملاك فلا تقع المقر نفسه فكيف تمنع غيره هذا المنع بدعي البطلان وليس فيه ما يشبه التناقض ولا الدفع وباب الدعوى في الوقف مفتوح غير موقوف * واليه قد دعا ونادى العلماء واكابر القبول * وكل ما ذكر فيه مما هو عنه مسئول * قد تناقروا وتظاهرت عليه النقول * فلا حاجة فيه الى الاسهاب وكثرة الاطناب والله أعلم * (سئل) * في واقف وقف وقفنا على زوجته زاهدة بنت مراد وعلى تابعه علي بن احمد سوية بينهم ثم من بعدهما على أولادهم وأولاد أولادهم وأنسلهم وأعقابهم وذريةهما ابدا ما عاشوا وادعائهما ما بقوا ثم بعد انقراض نسلهم وذريةهما يكون ذلك على مصالح العشرة المنرفة والمسيح الاقصي الشريف ماتت الزوجة المذكورة لآعن ولدها حل يصرف نصيب المصالح العشرة الشريفه أم لا * (اجاب) * لا يصرف نصيبها الى العشرة الشريفه لان الصرف لهما مشروط بانقراض نسلهما ولم يوجد هذا الشرط فلذلك استنع والحال هذه وللقاضي صرفه للتابع وذرية لاسيما اذا كانوا فقرا لانه اقرب الى غرضه والله أعلم * (سئل) * من دمسق فيما اذا أنشأ واقف وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده يعود ذلك وقف على أولاده لصلبه الموجودين يومئذ وهم محمد زين العابدين وصلاح الدين يوسف وأم هاني بينهم على الفريضة الشرعية لانه كمثل حفظ الاثنين وعلى من سيحدث للواقف المشار اليه من الاولاد الذكور والانات بينهم على الفريضة الشرعية يستقل به الواحد منهم عند انقراضه ويشترط فيه الاثنان فاوقفهما ما يجري ذلك عليهم مدة حياتهم من غير شريك لهم في ذلك ثم من بعده أولاد الواقف المشار اليه يعود ذلك على أولاد الذكور ومنهم خاصة دون الاناث ثم على أولادهم كذلك ثم على أولاد أولادهم مثل ذلك ثم على أولاد أولادهم انظر ذلك ثم على انسلهم وأعقابهم وان سفلوا بينهم على الشرط والترتيب المذكور على ان من توفي منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم وأنسلهم وأعقابهم عن ولد أو ولد ولد أو نسل أو عقب عاد نصيبه من ذلك لولده أو ولد ولده أو نسله أو عقبه ومن مات منهم عن غير

مطلب لا يتوقف ثبوت الوقف على كتابه بل البيعة ويسوغ لشاهد الوقف أن يشهد بالسماع وفي اشتراط تسمية الواقف خلاف

مطلب اقرار احد المستحقين بوضع يد احد على شيء من الاشجار لا يمنع دعوى الناظر وقف الارض ولو المقر نفسه

مطلب وقف على زوجته وعلى تابعه ثم وثم الخ ثم على العشرة ماتت زوجته لآعن ولد

مطلب في نقض القسمة

ولد وولد وولد ولائ ولا عقب عا نصيبه من ذلك لمن هو معه في درجته وذوى طبقته من اهل الوقف
ومن مات منهم قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف المذكور وترك اولاداً او ولد له اولاداً او قبل من
ذلك استحق ذلك المتروك ما كان يستحقه المتوفى ان لو كان حياً وقام في الاستحقاق مقامه ثم من
بعد انقراض اولاد الد كوروا اولاداً واولادهم وانسالهم وأعقابهم يعود ذلك وقفاً على من يوجد من
اولاد البنات من ذرية الواقف والموقوف عليهم بينهم على الفريضة الشرعية على الترتيب المعين اعلاء
وعند انقراض اولاد البنات واولاداً واولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم يعود ذلك وقفاً على من يوجد
من اولاد المرحوم القاضي ولي الدين محمد بن المرحوم الخواجا زين العابدين عبد القادر بن
فريوات سبط والد الواقف المشار اليه ومن اولاد اولاده وذريته ونسله وعقبه بينهم على الفريضة
الشرعية على الترتيب المعين اعلاء وبعد الانقراض على جهة بر متصلة فاقترض اولاد الد كور
وآل الوقف الى اولاد البنات ثم انحدروا في بنات منهم ثم ماتت البنات المذكورة وآل الوقف الى ذرية
ولي الدين سبط والد الواقف المذكور والموجود الا ان جماعة من ذرية ولي الدين المذكور بعضهم
اعلى طبقة من بعض فهل يستحق غلة الوقف اهل الطبقة العليا دون اهل الطبقة السفلى علما بقول
الواقف على الترتيب المعين اعلاء ولا يستحق احد من اولاد اهل الطبقة السفلى شيئاً مع وجود اهل
الطبقة العليا حيث لم يقل الواقف على الشرط والترتيب المعين اعلاء بل قال على الترتيب المعين اعلاء
نقطه * (اجاب) * جميع ما راعى في اولاد الواقف من حجب الاصل فرعه دون فرع غيره راعى
في اولاد المرحوم القاضي ولي الدين لان ذلك داخل في مفهوم الترتيب قطعاً وان لم يذكر معه الشرط
وهذا يبيح التعقل ألم تره قد قال فيهم منها على الاستواء في الحكم حكيم الفريضة الشرعية وترتبته
شرط فان قلت شرطه اى الواقف الترتيب جئت بصحة فلا يستحق احد من اولاد الطبقة العليا شيئاً مع
اصولهم لان استحقاقهم ذلك مرتب على موتهم ومن مات منهم كان نصيبه لولده او اولاده
ولا يحجب من فوقه ومن مات لا عن ولد فنصيبه لمن في درجته ثم تنقضي القسمة بعد انقراض الدرجة
العليا والقسمة على التي تحتها هو القول الاصح عندنا لانه الاقرب الى العدل والابتعاد عن التفاوت
الساحش في الافضل فانهم والله اعلم * (مسئل منها ايضا) * فيما اذا كانت مدرسة لها مدرس
ومعيد وغير ذلك ولها اوقاف من مساقات وغيرها ومن جلة ذلك دارمات الساكن فيها فذهب زيد
فطلبها من حاكم البلدة فامسكه اياها مع ان للمدرسة متولياً خاصاً فهل يكون ذلك العطاء والاذن لزيد
غير واقع موقعة وتلزيم الاجرة في جميع ما مضى واذا جئ فيها بناه يكون غير محترم أم لا * (اجاب) *
لا يكون واقفاً موقعه مع المتولى الخاص فقد ذكر العلماء من القواعد التي تفرع عنها كثير من
القروع والفوائد الولاية الخاصة اقوى من الولاية العامة وقد فرغ عليها في الاشياء والنظر فرغوا
من حملها ما هو صريح في المسئلة فائلا وعلى هذا الاصل القاضي المتصرف في الوقف مع وجود
ماطره ولو منصوباً من قبله وفي مصر في انشاء مشرحة للكتفي قوله وان جعل الواقف غلة الوقف لنفسه
ولاية القاضي متأخرة عن الشروط له وعن وصيه وفيه وفي القضاوى الصغرى اذا مات المتولى
والواقف حتى قال رأى في نصب قيم آخر الى الواقف لا الى القاضي فان كان الواقف ميتاً فوصيه أولى
من القاضي وفيه شرط في الجسبي لجهة نصب القاضي أن لا يكون المتولى أوصى به الى رجل عند
موته فان كان أوصى لا ينصب القاضي وفيه نقلا عن التتارخانية الوقف اذا كان على ارباب معلومين
يحصي عددهم اذا نصبوا متولياً بدون استئذان على رأي القاضي يصح اذا كانوا من اهل الصلاح
ثم نقل عنها قائلان اهل المسجد اذا اتفقوا على نصب رجل متولياً لمصلحة المسجد فتولى ذلك باتفاقهم
اتفق المشايخ المتأخرون واستأذنا الافضل أن ينصبوا متولياً ولا يعلموا القاضي في زماننا لما عرفت
من طمع القضاة في اموال الاوقاف اه وأقول لعمري لقد انظر المتأخرون البطر الصريح ونحن متأخرون

مطلب اذا سكن حاكم البلدة
شخصاً في دار الوقف يجب
عليه الاجرويه دم ما يشاء
ان لم يشتر وان أضر ترهبس

مطلب ولاية نصب القيم الى
الواقف ان كان والا لموصيه
والا فللقاضي ويجوز
للموقوف عايم اذا كان
يعدى عددهم أن ينصبوا
متولياً بدون استئذان على رأي
القاضي وكذا اهل المسجد

الماخرين قد انفارنا من مله هم ما هو خارج عن الحد وموجب للبعد عن الله تعالى والطرود والصد ومن
 انقررو في غالب الكتب مسطران منافع الوقف تضمن بالاستملاك فعل ساكن الادار المذكورة اجرة
 المثل لسكنه ويهدم ما بنى بها ورفع لولم ينسروا ان اضره فقد ضيع ماله فليترتب الى خلاصه بالانهدام
 وفي بعض الكتب للناظر تملكه بأقل التقيدين منزوعا وغير منزوع بمال الوقف صرح به في الاشياء
 والنظار وكثير من الكتب المعتمدة والله أعلم * (سئل) * في وقف مشروط فيه ان من مات
 عن ولد أو ولد ولد أو أسفل منه فنصيبه له بعد أن ترتب بين الطبقات فهل اذا مات واحد من المستحقين
 للوقف ذكر كان أو أنثى عن ولد قبل انتقاض القسمة بانقراض درجته يصرف نصيبه لولده أم لا
 * (اجاب) * نعم يصرف نصيب من مات لولده ويكون قوله على ان من مات الخ مخصوصا لقوله
 الطبقة العليا تجب السفلى فيجب الاصل فرعه لا فرع غيره ويعد نصيب كل من مات جميعه لفرعه
 ويسمى الحال كذلك الى أن تنقضى الطبقة الاولى بأسرها فتنتقض القسمة وتنقسم الغلة بين اهل
 الطبقة الثانية فمن مات من اهلها عن ولد انتقل نصيبه اليه الى أن تنقضى وهكذا يفعل في كل بطن
 كما ستر في محله والله تعالى أعلم * (سئل) * في رجل التزم لجهة وقف به مارتة واجراء طعامه
 المشروط وايصال علفوات مرتزقة وجميع لوازمه بمبلغ معلوم وان احتاج الى زيادة عنه يدفعه
 من ماله متبرعا هل يصح أم لا يصح وهل اذا غضب غاصب شيئا من مال الوقف الذي تحت يده وكيل
 متوايه يضمنه الوكيل أم يذهب على الوقف كيف الحال * (اجاب) * لا يصح الالتزام المذكور
 بل هو اجنبى خارج عن الشرع الواضح المشهور فلا يلزمه التبرع بالزيادة المحتاج اليها وان شرط
 على نفسه اذ هو التزام ما لا يلزم شرعا فيرتد على عكسه وما وقع عليه غضب الغاصب من مال الوقف
 لا يضمنه الوكيل * حيث لم يجد دفعه عنه من سبيل * والمطالب به هو الغاصب تعست نفسه الفاجره *
 فان آذاه في الدنيا والاطواب به في الآخرة * والله أعلم * (سئل) * في وقف اهل مات احد
 مستحقه عن اخ وابن بنت ادعى ابن البنت ان استحقاق المتوفى انتقل اليه فهل له ذلك أم لا
 * (اجاب) * ان كان للوقف كتاب (١) في ديوان القضاة المسمى في عرفنا بالسجل وهو في ايديهم
 اتبع ما فيه استحسننا اذا تنازع فيه اهل ولا ينظر الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من أن
 قوامه كيف كانوا يعملون وان لم يعلم الحال فيما سبق رجعنا الى القياس الشرعي وهو أن من اثبت
 بالبرهان حقا حكم له به فاذا علم ذلك فابن البنت ان ظهر للقاضي في الكتاب الموصوف بما ذكرنا
 ان حصته جده لانه تنتقل اليه ظهورا بينا ولم يظهر لركن عادة القوام فيما سبق كذلك اولم تعلم عادة
 القوام ولكن اقام بيته على مدعاه الشرعي بوجهها الشرعي حكم له به وان لم يوجد من ذلك شيء لا يحكم
 له به بمجرد دعواه والحاصل انه اذا وجد شرط الواقف فلا سبيل الى مخالفته واذا فقد عمل بالاستفاضة
 والاستيارات العبادية المستمرة من تقادم الزمان الى هذا الاوان وان لم يوجد شيء من ذلك فن ادعى
 شيئا فعليه أن يثبت بالبرهان والله أعلم * (سئل) * في وقف بايدي جماعة تلتقوه عن آبائهم
 وآبائهم عن أجدادهم وعليه عشر لحساب بيت المال هل لو كمل بيت المال اجارته مع وجود المتكلمين
 عليه من اهل بسبب ان عليه عشرة أم لا وهل يكلفون الى بيته تشهد لهم بالوقف مع كونهم اصحاب يد
 كما شرح * (اجاب) * ليس لو كمل بيت المال اجارته وكونه عليه عشر لا يجوز لو كمل بيت المال
 اجارته لان علماءنا صوا على وجوب العشر في الاراضي الموقوفة والعشر مجراه مجرى الصدقة وليس
 لاخذ الصدقة الاجارة وهذا مما لا يرتب فيه ذوا الالباب ولا يكلفون الى بيته تشهد لهم بالوقف اذ اليد
 اقصى ما يستدل به وكذا لو ادعى ذواليد الملك كان القول قوله بلا بيعة فكذا يقبل اقراره بان ما في يده
 وقف على جهة كذا او مدعى حوايه انه لا يجوز للسلطان أن يكلف الناس الى اثبات ما بايد بهم بالبيعة
 فان اليد مجزؤها كافية وهذا ايضا ظاهر لا مريه فيه والله أعلم * (سئل) * في وقف له متول وكاتب

مطلب الترام العمارة تبرعا
 غير لازم ولا يلزم وكيل
 المتولى ما غضب من يده

مطلب مات أحد المستحقين عن
 أخ وابن بنت ادعى ان استحقاق
 المتوفى له فان وجد في السجل
 شيء اتبع والا يعمل بالمعهود
 من حاله فيما سبق والا فالبيعة
 (١) انظر الجواب الثاني
 في صفحة ١٩٢ قاله نصر
 الهوري

مطلب وقف بايدي جماعة
 وعليه عشر ليس لو كمل بيت
 المال اجارته

كل من جامعة زرع على موجب شرط الواقف ببراءة سلطانية فاذا صرف المتولي شيئا على لوازم الوقف وقبض شيئا لا يجب عليه أن يفسد بغيره الكاتب أم لا واذا قلتم لا فان فائدة الكاتب واذا قلتم نعم فاعني قولهم القول قول المتولي فيما صرفه وقبضه * (اجاب) * لا يجب أن يكون ذلك بغيره الكاتب الا اذا شرط الواقف ان المتولي لا يقبل ذلك الا بغيره الكاتب اذ عمل هذا غير عمل هذا فعلم المتولي الامر والمشي والتدبير والعقد وقبض المال ونحو ذلك وعلى الكاتب الضبط بالكتابة لا غير هكذا صرحوا به وهي فائدة نصب الكاتب فاذا استقل المتولي بالتصرف يمكن الكاتب الضبط بالكتابة بما لا ينافي ذلك من طرق الوصول الى معرفته كما هو ظاهر هذا ولبعض المتأخرين ما ينسب انفاقة هذه اولا واعتداده بكونه خلاف ظاهر الرواية وما خالف ظاهر الرواية ليس مذهبنا بما ينسب الى الحنفية والله اعلم * (سئل) * في وقف مورثة وقف على نفسه ثم من بعده على ولديه محمد وأخيه صالح وعلى من سيحدث له من الذكور والاناث على القريضة الشرعية ثم على أولاد الذكور ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم بطنيا بعد بطن وطبقا بعد طبقة العليا تحجب السفلى على أن من مات من الموقوف عليهم عن غير ولد ولا ولد ولد وان سفل كان نصيبه من هو في درجته من الموقوف عليهم ولم يتعرض لذكر من مات عن ولد أو ولد ولد مات صالح قبل والده عن ولده صالح من الدين ثم مات الواقف عن محمد المذكور وعن ولده صالح الدين هل لصالح الدين استحقاق مع عمه أم لا * (اجاب) * لا استحقاق لصالح الدين مع عمه ولو قدرنا انه قد صرح في الوقف بأن من مات من الموقوف عليهم عن ولد أو ولد ولد كان نصيبه له اذ لا نصيب له وقت موته كما صرح به والده شيئا أمين الدين في فتاواه والشيخ زين في فتاواه في المسئلة وبين العلماء معتزلا عن تسليم واضطراب طويل معنى على ان المراد بالنصيب ما يعم الحاصل بالفعل وما هو بالقوة فكيف مع عدم التعرض لذكر من مات عن ولد أو ولد ولد والحاصل ان محمد لا يختص بالاستحقاق ولا بشي الا بن أخيه صالح الدين مادام عمه موجودا والحال هذه والله اعلم * (سئل) * في رجل وقف وقفا على أولاده الموجودين وسماهم للذكر مثل حظ الانثيين على ان من مات من الذكور عن ولد أو ولد ولد نصيبه له ومن مات عن غير ولد أو ولد ولد نصيبه لمن هو في درجته من الموقوف عليهم ثم على أولادهم ثم وثم فاذا انقرضوا فعلى اقرب عصماته فاذا انقرضوا فعلى جهة بر عينها مات وانحصر الوقف في ابنيه ذيب وجلال مات جلال عن ابنيه عبد النبي ورعيان مات رعيان عن ابن اخيه جلال ثم مات ذيب لادن ولد بل عن ابن أخيه عبد النبي وابن ابن أخيه جلال ثم مات عبد النبي عن ابن يسمى ابراهيم وكلاهما في درجة واحدة فكيف يقسم ربيع الوقف عليهما * (اجاب) * يقسم ربيع الوقف عليهما انصافا لانهما منصفه وللآخر نصفه لانهما في الدرجة وقدر نص النصف في أولاده في مثله بذلك حيث قال فاذا انقرض البسطن الاعلى نقضنا النصفه وجعلنا ما على عبد البطن الثاني ولم نعمل باشتراط انتقال نصيبه الى ولده حوا وقد حقق العلامة الشيخ على المقدسي شيخنا ذلك ورد على من قال بعدم نقضها في صورة الواو وخصه بصورة ثم يانه لا يوجب اختلاف الحكم وأقول والغرض بصلح محض ما ولا شك ان غرضه التساوي في ربيع الوقف عند تساوي الدرجة ولا غرض له في اعطاء واحد من المتساويين ربعا واعطاء الاخر ثلاثة ارباع بل هو بعيد عن ان يخطئ به في أقواله فانهم والله اعلم * (سئل) * في ناظر على وقف بشرط واقفه عين له الواقف في شرطه السكن في قاعة معينة تساوي اجرتها نحو من ثلاثة قروش اتقل الناظر منها الى دار لاوقف تساوي اجرتها نحو من خمسة وعشرين غرشا وأسكن معه ولده بعائته فهل له ذلك أم لا واذا قلتم لا فهل يلزمه اجرة المثل أو يلزم ولده أو لا يلزمهما * (اجاب) * نعم يلزمه اجرة المثل لتلك الدار التي سكنها والحال هذه كما صرحوا به في احد شريكي الوقف والاجنبي وأطلقوه في سكن الموقوف فعم الناظر والشريك

مطلب اذا صرف المتولي او قبض لا يجب أن يكون بغيره الكاتب الا اذا شرط الواقف ذلك

مطلب في الفرق بين المتولي والكاتب

مطلب وقف على نفسه ثم على ولديه الخ ثم مات أحد الولدين من ابن في حياة أبيه

مطلب تخص النصفه بعد انراض الطبقة

مطلب اذا عين الواصف لناظر محلا بصفة فمكن غيره فعليه اجرته دون من هو تابع له

والاجنبى بل والواقف بعد التسليم لتبصر يحتمل بانه بعده كالاجنبى والفروع الشاهدة في ذلك كثيرة ولا يلزم ولده شيء لانهم على المتبوع لا على التابع كما صرح به في محله والله أعلم * (سئل) *
 في وقف اهلى من جملة اما كن معقدة لسكن الموقوف عليهم له ناظر بشرط واقفه عمدا الى بعض
 الاماكن التي بها احد الموقوف عليهم وجسمه وفتح به كوى وجدد بيتا لم يكن في زمن الواقف
 وجدرا نا ومخوضات للزراعة وغيرها مما ليس ضروريا فهل يرجع عما صرفه على الوقف أم ليس له
 الرجوع وهل اذا كان صرف ذلك من مال الوقف يضمه أم لا * (اجاب) * ليس له الرجوع
 على الوقف والحال هذه واذا كان الصرف من مال الوقف ضمنه والله أعلم * (سئل) * في محدود
 بيد رجل تلقاه ولده عنه ومات واختاف ورثته منهم من يقول هو ملك موروث ومنهم من يقول وقف
 على كذا الجهة برضا الحاكم * (اجاب) * من ادعى انه وقف فنصيبه وقف ومن ادعى الملك
 فنصيبه ملك يتصرف فيه ما شاء ما لم يشهد شاهدان على الوقف فيثبت وشهادة الوارثين في ذلك
 مقبولة كما نص عليه في التتارخانية وغيرها والله أعلم * (سئل) * في اشتراط بيان اسم
 الواقف في الدعوى والشهادة * (اجاب) * الصحيح انه يشترط مطلقا قد بما كان أو وحيدا
 كما صرح به الامام ظهير الدين والله أعلم * (سئل) * فيما لو وقف زيدا دارا بشرط سكنها
 على بنات بكر وجعل آخره لجهة بر وكتب بذلك صلح شرعى وتزوجت كل واحدة منهم برجل وامتنع
 الامر أن يسكنن معا هل هن السكنى على الانفraz وليس لاحداهن الامتناع عن المهاباة وهل
 اذا سكنت احدهن مدة معلومة للآخرى السكن نظير ذلك حيث تعذر سكنهن معا * (اجاب) *
 ليس لواحدة منهم الاختصاص بالسكن دون غيرها بل حقهن في ذلك على التساوى فيسكنن في الدار
 كلهن فان اتفقن في المهاباة فيها جازوا لا تسكن كل واحدة بقدر ما يخصها فيها بالمهاباة كما افاده
 في الخلاصة والبرزانية والتتارخانية وغيرها وتعذر سكنهن معا غير مسلم وقد تقرر أن من له السكنى
 ليس له الاستغلال ومن له الاستغلال ليس له السكنى على الاصح والمهاباة في الوقف لا تجبر عليها
 لانها قسمة ولا تجوز قسمة الوقف على وجه الخبر وان كانت قسمة حفظ وعمارة فبه علم ان ليس للآخرى
 السكن نظير ما سكنت احدهن قال في فتح القدير بعد أن ذكر من الفروع الكثيرة ومن هذا يعرف
 ان لو سكن بعضهم فلم يجز الا آخر موضعا يكفيه لا يستوجب اجرة حصته على الساكن بل ان أحب
 ان يسكن معه في بقعة من تلك الدار بلا زوجة أو زوج ان كان لاحدهم ذلك والترك المتضيق وخرج
 أو جالسوا معا كل في بقعة الى جنب الآخر وقد ذكر في القنية وغيرها ان المهاباة انما تكون بعد
 الخصومة فحين بعد أن حققنا وسرنا جواز المهاباة في الوقف باتفاق الموقوف عليهم كما هو صريح
 كلام الاسعاف وحمل ما في أوقاف الخلفاء على قسمة التملك فهي انما تكون فيما يستقبل لا فيما
 مضى فتدبر ولا تغتر بما وقع في بعض الذموم مما يفهم خلاف ذلك والله أعلم * (سئل) *
 فيما اذا وقف على نفسه ثم على من يوجد من أولاده عند موته ثم ذكر شروطا ومات الواقف عن ثلاث
 بنات لصلبه وعن بنتى ابن مات حال حياته هل لهما الاستحقاق في الوقف أم لا * (اجاب) *
 لا استحقاق لهما في الوقف لاختصاصه بأولاده الموجودين عند موته وأولاد أولادهم ليسوا كذلك
 والله أعلم * (سئل) * في وقف على ذرية خرب منه طائفة فاستدان ناظره مبلغا وعمر به
 الوقف لعدم ما يصرف في العمارة من جهة الوقف بغير اذن القاذى ثم باع جميع العقار ليؤدى الدين
 المذكور فهل يعد غير صحيح وهو باق على الوقفية ولا يلزم الدين الوقف بل يثبت عليه نفسه
 * (اجاب) * الاصح في المذهب انه اذا لم يشترط الواقف الاستدانة للمولى لاجل العمارة
 وقت الحاجة ولم يأذن القاذى ببيعها قبل الا يثبت الدين الاعليه ولا يملك قضاءه من غلة الوقف فضلا
 عن عينه والاجماع منعقد على انه لا يستقيم ايجاب دين يحتاج اليه الفقراء في مال ليس لهم ورقة

مطلب اذا جدد الناظر مال
 يكن في زمن الواقف فان
 صرف من مال نفسه
 فلا يرجع وان من مال
 الوقف يضم

مطلب مات عن محدود
 واختافت ورثته فمنهم من
 يقول وقف ومنهم من يقول
 موروث

مطلب يشترط بيان اسم
 الواقف في الدعوى والشهادة
 مطلب المهاباة في الوقف
 تكون بانفاقهم في المستقبل
 لا بالخبر

مطلب ليس لاحد الموقوف
 عليهم أن يسكن نظير ما سكن
 الآخر

مطلب وقف على نفسه ثم على
 أولاده فان عن بنات وبنات
 ابن مات في حياته

مطلب اذا استدان الناظر
 من غير أن بشرطها الواقف
 ولا أن بها القاذى فهو
 لازمة له

الوقف ليست لفقرائه فبيعه غير صحيح وهو باق على التوقية ولا يلزم الوفاء على الوقف بل على المالك نفسه وانظر الى البحر في شرح قوله ويدأمن غلته بعمارته والله أعلم * (سئل) * في مودة كتاب وقف قرية مكتوب به سادس دود وحول تلك القرية اراشي قري مديدة بايدي فلاحيها من قديم الزمان بحيث لا ينفذ احداً غير الاوقف المذكور بل هي ليست المال بقطعة السلطان للتمارية فلير عطاهم في بيت المال هل يقد على ما بهما ويقضى به للوقف وترفع ايدي التيمارية والفلاحين عنها بمبرور دها من غيرته ودقته هل على خصم شرعى من جهة بيت المال يصح سماع الدعوى عليه شرعاً أم لا * (اجاب) * لا يصح تدعى صورة الصورة المشروحة ولا يقضى بها شرعاً بلاشه ودقته هل على خصم تصح الدعوى عليه شرعاً لانهم لا يجزئ دخط وهو لا يعتمد عليه ولا يعمل به شرعاً (١) قال في الاشياء بعد ان ذكر عدم الاعتماد على الخط فلا يعمل بمكتوب الوقف الذي عليه خطوط القضاة الماضين لان القاضي لا يقضى الا بالحق وهي البينة أو الاقرار أو السكول كما في اقرار الخيانة اهـ ومثله في كثير من كتب المذهب والله أعلم * (سئل) * في قرية وقوفة باراضها على الحرمين الشريفين هل اراعي ان يقطعه وهما قرية من الامام أو من ناظر الوقف بحال معلوم فيه غاية الغبن والغدر على جهة الوقف ويصح ذلك شرعاً أم لا * (اجاب) * لا يصح ذلك والحال هذه وكيف يصح مع كونه عملاً مخالفاً لشرط الواقف ولحكم الشرع الشريف اذا المقاطعة على مقصد لوقف باطل ما يذنب لقانونه المنيف وهذا مما لا توقف فيه ولا يتردد في بطلانه فقيهه والله أعلم * (سئل) * في شخص وقف تكية وشرط لكل ذى وطيفة قدر اموالهم الدراهم وغيرها هل له أن يتناول من الوقف ازيد مما عين له الواقف أم لا وهل اذا تناوله يكون ضامناً أم لا وهل اذا اعتاد أخذ ذلك مدة سنين على الوجه المذكور وزعم انه بهذه العادة صار حقه مستحقاً لطيب له أم لا وهل اذا تناوله الى السلطان فقرر له شيئاً من امواله شرط الواقف يحل له تناوله ويسقط تعيين الواقف أم لا وهل العوائد المخالفة لشرع الشريف باطلة لا يعمل بها أم لا وهل يجوز احداث الوظائف في الاوقاف أم لا وهل ينشئ المتناول لها جميع ما تناوله رائد اعن حقه الذي شرط له الواقف أم لا * (اجاب) * لا يحل لصاحب وطيفة ما ان يذبح اول زيادة عما عين له الواقف وينعنه اذا أخذ بغير حق لخبائثه لشرط واقفه ولا يطيب بصيرورته عادة له كالمسارق يعناد السرقة لا تحل له السرقة بالتخاذل له عادة وقد صرحوا بان من الحكم الباطل الحكم بخلاف شرط الواقف فلا يجوز له تناول ما ليس له شرعاً بانهم له خلاف الواقع المخالف لما هو كنص الشارع الموجب لابطال شرط الواقف واصداً منه التصريح فاطية بانه ليس لاحد أن يقرر وطيفة في الوقف بغير شرط الواقف ولا يحل للمقرر والاخذ الا بالظاهر على الوقف لشدة احتياجه اليه وليس لاحد أن يقرر خادماً لله مسجد بغير شرط الواقف وصرح في الاشياء والظاهر في القواعد الخمسة تفلاعن الدخيرة والولو الحسية وغيرها بان القاضي اذا قرر فرائضاً للمسجد بغير شرط الواقف لم يحل للقاضي ذلك ولا يحل للتراشي تناول شيء من ذلك وبه علم حرمة احداث الوظائف بالاوقاف بالاولى لان المسجد مع احتياجه لفقرائش لم يجوز تقريره لا مكان استخبار فرائش بلا تقرير تقرير غيره من الوظائف بالاولى ثم قال سئلت لو قرر يرضى القاضي من فائس وقف سكنت الواقف عن مصرف فائسه هل يصح فاجبت لا يصح ايضاً ما في التارخانية ان فائس الوقف لا يصرف للفقراء وانما يشتري به المتولى مستغلاً وصرح في البرارية وتبعه في الغرور والدرية لا يصرف فائس وقف لوقف آخر اتحاد واقفه ما واختلف اهـ ومن المقرر المعلوم ان من تناول شيئاً ليس له تناوله فهو ضامن له ان قيمته ببقته وان مثلياً بمثله والله أعلم * (سئل) * في رجل وقف حصة داراً على جهة بره في ان يتورمك امواله بالاقصى الشريف وان يتصدق برطل خبز لفقرائه في شهر رجب وشعبان ورمضان وأن يطلع في كل ليلة من رمضان باطية طعام لفقرائه وأن يكون المتولى عليه

مطلب لا يثبت وقفية شيء
بذات الوقف

(١) انظر ما ترقى صفحة
١٨٩ قاله نصر الهودي

مطلب المقاطعة على مقصدات
الوقف باطلة

مطلب اذا تناول صاحب
وطيفة أكثر مما عينه الواقف
بضمين ولو بامر السلطان

مطلب ليس لاحد أن يقرر
وطيفة في الوقف بغير شرط
الواقف ولو سكنت الواقف
عن مصرف فائسه

مطلب اذا حكم الحاكم
بالوقف بمجرد قول الواقف
وقعت من غير تسجيل وتسليم
تفقد حكمه

شيخ المسجد كان من كان ومات الواقف من غير كتب صك والا تنكر الورثة ذلك حل
 اذ ارفع للعالم الشرعي وقامت بينه شرعية تشهد بذلك يكون للقاضي سماعها واذا قضى بها ينفذ
 قضاؤه شرعاً أم لا * (اجاب) * قدر رفع لاستاذنا الحنفى برد الله متبعه بما هو مثل هذا
 السؤال فاجاب بما صورته ذهب الامام ابو يوسف رحمه الله تعالى الى ان الوقف يصح بمجرد قوله
 وقفت من غير احتياج الى تسجيل ولا الى تسليم الى المتولى وصححه الكثيرون فحيث حكم بصحة الوقف
 موافقاً لقول صحيح نفذ وانبرم والله اعلم * (سئل) * في رجل باع زوجته غراساً في ارض
 وقف ومضى على ذلك مدة تسنين ومات البائع فادعى ابن ابنه على رجل اشترى من الزوج غراساً
 في ارض وقف أيضاً ان جده البائع له كان قد وقف داره وجميع ماله من الغراس هذا والاقل على
 اولاده ثم وثم وأقام على ذلك بينة هل يبطل شراء الزوجة من زوجها المذكور أم لا * (اجاب) *
 لا يبطل لامور منها أن المذمى عليه لا يصلح خصماً عن الزوجة ومنها جواز بيع الوقف حيث لم يكن
 محكوماً بلزومه بعد الدعوى الصحيحة أفتى به مفتي الروم أبو السعود وغيره بقوله ان لم يكن مسجلاً
 يعني محكوماً بلزومه بعد دعوى صحيحة شرعية يبطل الوقف فيما باع والباقي على حاله ومنها ان وقف
 الغراس بدون الارض مختلف فيه لاسيما مع اختلاف الجهة فيقبل النقض والله اعلم * (سئل) *
 في وقف السيد الخليل * المشروط على اجراء سماطه الجليل * للفقراء والارامل والايام * القاطنين
 بيادهم والمجاورين لمسجده عليه الصلاة والسلام * هل يحل لناظره المتكلم عليه أن يقطعه وبأكل ريعه *
 فتصير المستحقون له في غاية الحاجة والضيعة * مع ان فيه ما يقوم به أحسن قيام * وينتظم به أحواله أتم
 انتظام * أو يحرم عليه ذلك لارتكابه محض الحرام * بتناوله متعه لاته من محلاتها * وعدم صرفها على
 جهاتها * ويقول هذه عوائدي لاحق فيها ويصرفها على لذات النفس وشهواتها * ينوئنا الجواب *
 فيما يلزم هذا الناظر ولكم الاجر والثواب * (اجاب) * من كان بهذه الصفات الذميمة *
 والاخلاق القبيحة الضميمة * يجب عزله * وتبديله بمن يرضى الله فعله * كيف لا والسماط المنسوب
 الى هذا النبي الجليل * يجب على كل احد صيانته من التبطل * اذ هو صلى الله عليه وسلم وعلى سائر
 أنبياء الرحمن * لما اشتهر من أخلاقه الكريمة مع الضيف أورثه الله سماطاً لا ينقطع على نوالى الا زمان *
 فكيف يفلح من يسعى في قطعه * أو يفوز من يتسبب في منعه * وفي حرمان مجاوريه الفقراء والمساكين *
 والارامل والايام والمنقطعين * وقوله هذه عوائدي بعيد عن الصواب اذا المتناول ان كان من مال
 الوقف المستحق لجهة فاهذه العادة القبيحة في اكل مال الوقف وانفاقه على شهوات النفس بلا مسوق
 وان كان من مال المزارعين والمقبلين فهو مال الغير يحرم عليه تناوله فعلى كلا الحالتين
 هو مرتطم في الحرام * متصف بالانعام * فعلىحكام المسلمين اماطة اذاه * وقولية من يتقى الله * ويعمل
 لآخره * ولا حول ولا قوة الا بالله والله اعلم * (سئل) * في ارض وقف غرس بها رجل هو
 وولده أشجار زيتون وتين وغيرهما باذن شرعي ممن له ولاية الاذن شرعاً باجرة هي اجرة المثل لكل
 سنة فكبر الشجر وعظم وصار له ريع ومات الرجل وغاب ولده ووراءهما ذرية ضعاف وأيتام
 يؤدون اجرة المثل الموحى اليها هل لناظر الوقف أن يكلف الذرية قلع الأشجار أم لا والحال انهم
 يؤدون اجرة المثل على الوجه المطلوب من غير نقصان * (اجاب) * قال في البحر في شرح
 قوله فان مضت المدة قلعها وسلمها فارغة وفي القنية استأجر أرضاً وقفاً وغرس فيها وبني ثم مضت
 مدة الاجارة فلامستأجر أن يستبقها باجر المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر ولو أبى الموقوف عليهم
 الا قلع ليس لهم ذلك اهـ وبهذا يعلم مسئلة الارض المحتكرة وهي منقولة أيضاً في أوقاف
 النخلاف اهـ ما في البحر ووجهه انه لا فائدة في قلع الأشجار واجارتها بمثل الاجرة فيجب استبقاء
 الأشجار لتوفير الحظ الجاهل الذرية الضعاف بعدم الاتلاف والوقف المشار اليه بعدم ضرر في ذلك

مطلب باع الزوج لزوجته
 غراساً في ارض وقف فاذا
 ادعى ابن ابنه على رجل
 اشترى من الزوج غراساً
 كذلك ان جده وقف الغرس
 وأثبت ذلك يبطل بيعه
 ولا يبطل بيع الزوجة

مطلب اذا أكل الناظر
 ريع وقف سيدنا الخليل
 الموقوف على اجراء سماطه
 الجليل يجب عزله

مطلب استأجر ارض
 وقف باجرة المثل وغرس فيها
 اشجاراً باذن ممن له ولاية
 الاذن ومات الغارس عن
 أيتام يؤدون اجرة المثل
 المذكورة فاراد الناظر
 أن يكلفهم قلع الأشجار

واقع عليه لاسيما وقد تأيد نقل القضية بما في أوقاف الخلفاء وعلى الناطر فيه أن يحظر الى ذلك
 بعين العدل والانصاف والله اعلم * (سئل) * فيما اذا اختلف صاحب وظيفة كالتدريس
 والقراءة ونحوهما مع ناطر الوقت فاذى صاحب الوظيفة انه بائرها واستحق معلومها وانكر
 الناطر هل القول قول صاحب الوظيفة أو قول الناطر وهل يجوز احداث وظيفة في الوقت بغير
 شرط الواقف أم لا * (اجاب) * القول قول صاحب الوظيفة وقد سئل شيخنا شيخنا الشيخ
 شهاب الدين الحلبي عن صاحب وظيفة قراءة في معصية في جامع معين مات فاختلف ورثته مع ناطره
 في المباشرة فافتى بان القول قول الورثة في المباشرة مع المين قال لانهم قائمون مقام مورثهم والقول
 قوله في المباشرة مع المين لانه أمين فكذلك ورثته وهو موافق لقواعد المذهب ولا شك انه أمين على
 وظيفة وليس للجامعية شبه الاجارة من كل وجه بل لها شبهة بالصله أيضا وشبهة بالمدقة
 فيعطى كل شبه ما يناسبه وأما احداث الوظائف فلا يجوز قال في الاشياء والبطائر مخرج
 في الذخيرة والولوالحمية وغيرها ما بان القاضي اذا قرأ في الموضع بغير شرط الواقف لم يحل
 للقاضي ذلك ولم يحل للقاضي تناول شيء من ذلك وبه علم حرمة احداث الوظائف بالاقاف بالاولى
 لان المسجد مع احتياجه للقرآن لم يجوز تقريره لاسكان استجار قرآن بلا تقريره فقرر بغيره من
 الوظائف لا يحل بالاولى وهذا من النوع الطاهر من فروع الفقه فلا توقف فيه والله اعلم
 * (سئل) * في وقف صورته وقف وقفه هذا على نفسه أيام حياته ثم من بعده على ولده لطلبه
 الموجود الآن المدعو شمس الدين ومن سجدت له من الاولاد الذكور دون الاناث على حكم
 الفريضة الشرعية ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ونسلهم وعقبهم بينهم على
 حكم الفريضة الشرعية الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى أبدا ما عاشوا وادائما بقوا
 للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعد انقراض أولاد الذكور وأولاد أولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم
 يكون وقف على شات الواقف على حكم الفريضة الشرعية ثم من بعدهم على أولادهم الذكور
 والاناث ثم على أولادهم ونسلهم وعقبهم بينهم على حكم الفريضة الشرعية ثم من بعد انقراض أولاد
 الطهور يكون وقف على من يوجد من ذرية الواقف من أولاد البطون ثم من بعدهم على جهات اخر
 ذكرها الواقف ثم مات الواقف وخلف ولده المذكور وانحصر الوقف فيه ثم مات شمس الدين وخلف
 ثلاثة ذكور وأربع شات وانحصر الوقف فيهم عوجب النص ثم مات أحد البنا عن ولد
 والده من غير أولاد الطهور فهل يكون مستحقا في الوقف ما نستحقه والده أم يكون محجوبا بأولاد
 الطهور * (اجاب) * هو محجوب بالطبقة التي فوقه لا بما ذكر لان الاضافة للأولاد لا الى نفسه
 في قوله ثم من بعدهم على أولادهم الخ حتى يستحق بانقراض أهلها فإن قلت ما تفعل بقوله ثم من بعد
 انقراض أولاد الطهور به يكون وقف على من يوجد من ذرية الواقف من أولاد البطون قلت لا بغير
 الحكم المستفاد بالكلام الاول لما نقرر في الاصول في باب وجوه الوقف على احكام الظن ان ايجاب
 الحكم في المسمى لا يوجب التني لانه ضده فكيف يوجبه والاثبات لا يوجب نصيا لا صبغة ولا دلالة
 ولا اقتضاء وليس فيه الاثباته بعد انقراض أولاد الطهور بل يوجد من ذرية الواقف من أولاد
 البطون وأما قبل الانقراض فسكوت عنه وقد علم حكمه مما سبق فان ادعى أنه موافق لمذهبهم
 لا يجوز الاحتجاج به في كلام الناس في طاهر الرواية كالدلالة وهذا مقتضى اصول مذهبنا فنص
 اصبعه في صبغه لم يتوقف فيه * فكيف بمن غش يده الى رصغه فيه * والله اعلم * (وسئل عنه أيضا) *
 بما صورته فيما اذا وقف على نفسه أيام حياته ثم من بعده على ولده لطلبه شمس الدين ومن سجدت له من
 الاولاد الذكور والاناث بينهم على الفريضة الشرعية ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ونسلهم وعقبهم
 أولادهم ونسلهم وعقبهم بينهم على حكم الفريضة الشرعية الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة

مطلب اذا اختلف الناطر
 مع صاحب الوظيفة في
 مباشرة الوظيفة فالقول
 لصاحب الوظيفة وكذا
 لورثته

مطلب لا يجوز احداث
 الوظائف في الاوقاف

مطلب شرط الواقف في ارض
 أولاد البطون انقراض
 أولاد الطهور وشرطان
 الطبقة العليا تحجب السفلى
 حانت مستحقة عن ابن
 والده من غير أولاد الطهور

السفلى ثم من بعد انقراض أولاد الذكور وأولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم على بنات
الواقف المزبور على حكم الفريضة الشرعية ثم من بعدهم على أولادهم الذكور والبنات ثم
من بعدهم على أولادهم ثم على نسلهم وعقبهم بينهم على حكم الفريضة الشرعية الطبقة العليا
منهم تتجرب الطبقة السفلى على أن من مات منهم وترك ولدا أو ولداً وان سفل وآل الامر الى حال
لو صكان أصله حياً باقياً لاستحق في الوقف قام ولده أو ولداً وان سفل مقامه في الاستحقاق
واستحق ما كان يستحقه أصله لو كان أصله باقياً ومن مات عن غير ولد ولا ولد وان سفل عاد استحقاقه
من هو في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف ثم من بعد انقراض أولاد الظهور يكون وقفاً على من
يوجد من ذرية الواقف من أولاد البطون على حكم الشرط والترتيب المعينين أعلاه فاذا انقراضوا
بأسرهم وأبادهم الموت عن آخرهم ولم يبق للواقف ذرية مطلقاً كان ذلك وقفاً على أخ الواقف لا يسه
عبد القادر الى آخر ما ذكر من الجهة وقد مات الواقف ثم مات شمس الدين عن ثلاثة بنين وثلاث بنات
ثم مات أحد البنين عن ابن ثم مات إحدى البنات عن ابن وأخرى عن بنتين فهل ينتقل نصيب كل منهم
الى ولده أم كيف الحكم * (أجاب) * نعم ينتقل نصيب كل منهم الى ولده علاً بقوله على أن
من مات منهم وترك ولداً لم يدخل ولد بنت شمس الدين في ذلك علاً بقوله ثم على أولادهم ثم على
أولادهم الذكور بعد قوله على ولده شمس الدين ومن سيحدث له اذا تقرر ان الاضافة اذا كانت
للأولاد دخل ولد البنات والخلاف انما هو في صورة الاضافة الى الواقف نفسه وأما قوله ثم من بعد
انقراض أولاد الظهور يكون وقفاً على من يوجد من ذرية الواقف من أولاد البطون فلا يغير الحكم
المستفاد من الكلام السابق لما تقرر في الاصول من عدم حمل المطلق على المقيد عندنا وان اتحدت
الحادثان لا يمكن العمل بمقتضى كل منهما اذا اطلاق من المطلق معنى متعين معلوم يمكن العمل به مثل
التقييد ولان المقيد يوجب الحكم ابتداءً فهو مثبت والاثبات لا يوجب نصيباً لا صيغة ولا دلالة
ولا اقتضاء فاذا علمت ذلك فقولنا ثم بعد انقراض أولاد الظهور يكون وقفاً على من يوجد من ذرية
الواقف من أولاد البطون مثبت لاستحقاق أولاد البطون جميع الوقف بعد انقراض أولاد الظهور
لانا لم نشاركهم في وجودهم وقد علمت المشاركة من قوله أو لا ثم على أولادهم فعملنا بكل منهما
وهذا معلوم لمن له المام بالاصول والله أعلم * (سئل) * في مكان موقوف على جهة بر ثبت
عندنا كم شرعى ان اجرة مثله قرشان ونصف في كل عام ثم ان انساناً زاد فيه زيادة ضرر وجعله في كل
عام بسمة قروش ثم انه ادعى مستأجر المكان عندنا كم شرعى بان هذه الزيادة زيادة ضرر وأقام بيعة
بذلك وأبطل الاجارة التي اشتملت على زيادة الضرر وحكم بفسادهما في وجه الخصم والآن الناظر
يطلب أن يأخذ زيادة الضرر فهل والحالة ما ذكر ليس له ذلك أم لا * (أجاب) * لا تعتبر زيادة
الضرر والتعنت في البرازية وغيرها واللفظ لها وان زاد من يشازع مع المستأجر في الاجرة تعنتاً
لا تعتبر الزيادة ولذلك قيدنا بالزيادة عند الكل وذكر في المحيط ما يؤيد هذا التفسير المتولى حكام
الوقف باجر ثم زاد آخره ليس للمتولى أن ينقض الاجارة اذا كانت الاجارة الاولى باجر المثل
أو بزيادة تغاير الناس فيها لانه في الزيادة على اجر المثل متعنت اه فاذا علمت ذلك وكان المستأجر
قد الزم بالزيادة على الوجه المذكور قال رحمه غير صحيح فليس للناظر طلب الزيادة والحال هذه لعدم
صحة الارزام هذا ان تضمنت الزيادة على المستأجر جبراً وأما اذا وجد عقد عن تراض أو زاد هو
في الاجرة برضاه وكان قبل مضي المدة فهو صحيح ويطلب بالزيادة والحال هذه وان كان العقد فاسداً
لمعنى آخر كشرط فاسد او جهالة في المدة ونحو ذلك فالواجب اجرة المثل لا يجاوزها المسمى لما تقرر
أن الاجارة الفاسدة يجب فيها اجر المثل بحقيقة الانتفاع بشرط أن يوجد التسليم الى المستأجر
من جهة الآخر وانما ذكرت هذا التفصيل لان السؤال غير منتظم والواقع محتمل والله أعلم

مطلب في دفع المناقاة بين
قول الواقف على ان من
مات عن ولد أو ولداً قام
ولده أو ولد ولده مقامه
المقتضى استحقاق بنت بنت
الابن وبين قوله ثم من بعد
انقراض أولاد الظهور
يكون وقفاً على أولاد
البطون

مطلب في زيادة التعنت
في الاجرة

* (سئل) * في مكان موقوف آجره فاطمة كل سنة بكذا هل تصح هذه الاجارة في السنة
 الاولى وما راد عليها أم تصح في الاولى فقط * (اجاب) * العقد صحيح في السنة التي تليه
 فاسد فيما عداها واداسكن الثابتة لمرته الاجرة المبيعة وهكذا والله أعلم * (سئل) * في رجل
 وقف عقارا على أولاده ونسبه وعقبه المذكور والاثان على حكم المبيعة الشرعية ثم من
 بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم وسلبهم وعقبهم من ولد الظاهر وولد البطل وأولاد الكور
 وأولاد الاثان على حكم آباءهم بطلابعد بطن وسلب بعد نسل مد كور في شرط وقسم بهذا القسط فهل
 يدخل أولاد البسات في الوقف مع وجود أولاد الكور أم لا * (اجاب) * نعم يدخل أولاد
 البسات لقوله من ولد الظاهر والبطل مؤكدا بقوله أولاد الكور وأولاد الاثان على حكم ما شرط
 والله أعلم * (سئل) * في رجل وقف وقفا على ابنه فلان ومنه ثم من بعدهما على أولادهم
 وأولاد أولادهم ثم وجعل آخره بجهة تر لا تقطع هل يدخل ولد البت في الوقف وولد ولدها
 وان سفل فكما يستحق الابن يستحق ابن الاس وان سفل مع الابن والاثان والله كرفيه سواء أم لا
 * (اجاب) * نعم يستحق الابن وابن الابن معه والاثان وانها كذلك والله كرفيه سواء
 كما صرح به الساجي في جمعه بين كتابي هلال والخصاف ولم يسبق فيه خلافا والله أعلم
 * (سئل) * في الوقف على فقراء الخليل والقدس الشريف اذا صرفها من له ولاية صرفها
 الى بعض فقراء البلدين لكون فقرائهم لا يحصون يصح ولا يشترط الصرف للجميع حيث لم يشترط
 الواقف عددا محددا ولا استيعاب الجميع أم لا وهل اذا خصم ماطر بولاية غير من له ولاية الصرف
 وكلف المصروف اليه الى احصاء شرط الواقف يلزمه احصاؤه أم لا * (اجاب) * نعم يشترط ولا يلزم
 الصرف للجميع والحال هذه كما صرح به في الظهيرية والبرازية وغيرهما ولا يكاف المصروف اليه
 من جهة من له ولاية الصرف الى احصاء شرط الواقف واعا هو فقير صرفه باصاؤه بالقر الذي
 هو شرط الواقف من له ولاية ذلك ولا يكف الى احصاء شرط الواقف كما هو ظاهر من عسر رأس
 اصعبه في الفقه والله أعلم * (سئل) * في وقف صورته وقف وقعه هذا على نفسه ثم من
 بعده لا ولادة وأولاد أولاده وأولاد أولاده وأولاد الظهور وولد البطلون وكل من اسفل
 من أولاد الكور ينتقل نصيبه الى أولاده الكور وجعل للنساء والسنان الخاليات من الازواج
 المستحقين بالذرة ومدة حياتهم وبنات بنات الخاليات كذلك والاثان الموجود من أهل الوقف
 المستحقين احد وعشرون شخصا ولا يدرى ترتيب الموق فهل يقسم على رؤس الموجودين ذكورا
 واناثا بشرط حاو من المد كورسوية لا يصل ذكر على انثى أم لا * (اجاب) * مقتضى ما ذكره
 من الشرط مساواة البطل الاعلى الاسفل في الاستحقاق والاثان المستحقه الله كرفيه لا يطلاق غير ان
 من مات من أولاد الكور ينتقل نصيبه لا ولادة الكور وقهر وقيد له والاصل المستفاد من صدره
 المساواة فيرجع اليها عند الاشتباه لان الكل بوصف الاستحقاق اذا صاحب مشروط بترتبة من
 الرتب فيقسم كذلك على الرؤس غير ان ما اصاب المتوفى منهم كان لا ولادة الكور مع سهامهم المفعولة
 لهم بالسوية واذا مات احد منهم لاس ولا تقسم على الموجود منهم الطبقة العليا والسفلى في ذلك سواء
 قال الخصاف وقف على أولاده وأولاد أولاده وذريته ونسبه ولم يشرط ان من مات من ولد
 نصيبه له وحسبكم قسمته بين الولد وولد الولد بالسوية فما اصاب المتوفى كان لولده فيكون لهذا الولد
 سومان سهمه المفعول له معهم بالسوية وما انتقل اليه من والده اه والله أعلم * (سئل) *
 من مئة في قرية تصفها وقف على طائفة ونصفها وقف على طائفة اخرى ولكل نصف ماطر مستقل
 استولى متعلبا عليها مع جملته قري غيرها واستأجر المتعاب من أحد الساطرين نصيبه المتكلم
 عليه ودفع له الاجرة التي سماها له فهل للباطر المتكلم على النصف الثاني أو مستحقه أن يطالبه

مطلب اذا أجز الساطر مكانا
 كل سنة بكذا صح في التي
 تلي العقد
 مطلب يدخل أولاد البنات
 بقول الواقف من ولد الظاهر
 وولد البطل الخ

مطلب وص على ابنه ومنه
 ثم على أولاده أو أولاد
 أولادهم يدخل ولد البت
 وولدها ويدخل ابن الابن
 مع الابن والاثان كالكور
 مطلب اذا وقف على فقراء
 الخليل والقدس مثلا لا يلزم
 الصرف الى كلهم

مطلب وحده من مستحق
 الوقف حيلة من المد كور
 والاثان ولم يعلم ترتيب الموق
 حتى يعلم مالكل

بنصف ما دفع له من الاجرة أم لا وهل اذا اكره المؤجر المذكور أو وارثه على أن يدفع له أو للمستحقين في النصف المتكامل عليه من ماله شيئا بسبب ذلك يصح أم لا وهل اذا استولى هذا المتغلب الباغي على ناحية بها القرية المذكورة مدة سنتين وأخذ الخراج من أهلها أو تركه ولم يأخذه ثم زالت يده واستولى الحاكم العادل عليها يؤخذ الخراج من أهلها وهل يلزمه بسبب اجارته المتغلب بنصفه المتكامل عليه ضمان منافعه النصف الثاني لمستحقه أم لا * (اجاب) * ليس للناظر الذي لم يؤثر على الناظر الذي اجر سبيل فيما قبضه من الاجرة ولا ضمان لمنافع نصفه المتكامل عليه ولا يصح الصلح مع الاكره فلا يلزم بدله ولا يؤخذ الخراج مع ما ذكر من استيلاء الباغي سواء أخذ المتولى أو تركه ولم يأخذه لا تنفاه عنه الجباية لعدم الحجابة وهذه الاحكام ظاهرة ليس عليها غطاء فلا ينسب المتكامل بها ان شاء الله الى الخطأ والله أعلم * (وسئل منها أيضا) * في قرية موقوفة على جهتي بر لكل جهة نصفها وله ناظر مستقل يتكامل عليه بالولاية النظرية ولا حد المتكاملين شجرتون بارضها وعليه مال معلوم بله حتى الوقف نظير استبقائه بها نعتي على القرية حاكم العرف ووضع يده عليها مدة سنتين وأكل ما تحصل منها من غلال وغديره ولم يمنع صاحب الشجر من أكل ثمره هل يسقط عنه ما على الزيتون من المال المقر بلجهة الوقف أم لا يسقط ويطالب به مالكة المذكور * (اجاب) * لا وجه اسقوطه عنه فيطالب به شرعا والله أعلم * (سئل) * في رجل وقف على نفسه ثم على أولاده شمس الدين ورجب ورهبة على القرية الشرعية ثم من بعدهم على أولاد المذكورين المذكورين دون الانثى ثم على أولاد أولادهم ثم ثم أبدا ما عاشوا فاذا انقرضوا فعلى الحرمين ثم على الفقراء مات رهبة لا عن ولد ثم مات رجب ابن الواقف في حياة أبيه الواقف عن ثلاث بنات عابدة وصفية وحبيبة وعن ابن اسمه على مات حال حياة جده الواقف ثم مات الواقف عن ابنه شمس الدين وعن بنات رجب المذكورات ثم مات شمس الدين عن ابن اسمه ابراهيم وعن بنتين زليخا وخواجه فكيف يقسم الوقف * (اجاب) * ان صح ان الوقف صدر من الواقف على الكيفية المذكورة فغلته الا ان مخرصة في ابراهيم ولا نثى لا ختمه ولا لبنات رجب كما هو ظاهر لمن له أدنى فهم لقوله ثم من بعدهم على أولاد المذكورين المذكورين الذين فافهم والله أعلم * (ثم سئل عنه بما صورته) * في رجل وقف على نفسه ثم على أولاده شمس الدين ورجب ورهبة على القرية الشرعية ثم على أولاد المذكورين المذكورين دون الانثى ثم على أولاد أولادهم أبدا ما تناسلوا ثم من بعدهم انقطاعهم بلجهة بر لا تنقطع مات رجب لا عن ولد ثم مات رجب ابن الواقف في حياة أبيه الواقف عن ثلاث بنات عابدة وصفية وحبيبة وعن ابن اسمه على مات في حياة جده الواقف ثم مات الواقف عن ابنه شمس الدين وعن بنات رجب المذكورات ثم مات شمس الدين عن ابن اسمه ابراهيم وعن بنتين زليخا وخواجه فكيف يقسم الوقف * (اجاب) * ان صح ان شرط الواقف كما أنه في يقسم على أولاد المذكورين المستوين في الدرجة ولا يفضل الذكور الا في فهم اذ شرط التفاضل في أولاد الواقف لا غير ولم يشترطه في غيرهم فيبقى مطلقا وفيه يستوى الذكور والانثى والله أعلم * (سئل) * في علو وقف وسفل لوقف آجر هل يجبر ناظر السفلى على عمارته من غلة الوقف أم لا وهل اذا عمره يملك منع ناظر الوقف العلوى من بناء علوه كما كان أم لا * (اجاب) * نعم يجبر ناظر السفلى على عمارته من غلة الوقف احياء للوقف فقد صرح علما وانا ان الناظر اذا امتنع عن عماره الوقف وله غلة اجبر عليها وصرحوا بان امتناعه عنها والحال هذه خيانة يستحق بها العزل واذا عمر لا يملك منع ناظر الوقف العلوى من إعادة علوه لانه حق مستحق له فقد صرحوا جميعا بانه حق لا يسقط بسقوط السفلى بل يدوم بدوام اصله قال في الخاتمة رجل له علو وسفل فقال لرجل بعث منك علو هذا السفلى بكذا اجاز البيع ويكون سطح السفلى لصاحب السفلى والمستحق حق القرار عليه واذا ابراهم هذا العلو كان للمشتري

مطلب قرية تصدقها وقف على طائفة والا آخر على طائفة ولكل ناظر تغلب عليهم رجل فاجر أحد الناظرين النصف المتكامل عليه منه فاذا قبض الاجرة لا يشاركه الناظر الاخر فيها

مطلب قرية موقوفة وبارضها شجرتون وعليه مال معلوم بلجهة الوقف فاذا نعتي على القرية رجل ولم يمنع صاحب الشجر من اكل ثمره لا يسقط عنه المعلوم

مطلب رجل وقف على نفسه ثم على ولديه وبنته ثم على أولادهم المذكور الخلفات احد ولديه عن بنتين وابن والاخر عن بنات

مطلب وقف على نفسه ثم على أولاده على القرية الشرعية ثم على أولاد المذكورين المذكورين الاناث فلا تفاضل بين الذكور والانثى من أولاد المذكور

مطلب يجبر ناظر السفلى على عمارته وليس له أن يمنع ناظر العلو من اعادته وصرحوا بان الناظر اذا امتنع عن العماره يستحق العزل

أن يبنى عليه علواً آخر مثل الأول وصرحوا أن ذلك الفعل لو أرادهم سفله يمنع لتعلق حق ذي العلوية متى كان ولا يطل بالانهدام وذلك كان له أن يبنيه ويمنعه عن ذي السفلى حتى يؤذيه قيمته وإن كان البناء بادن القناني فله المنع حتى يؤذيه ما أتفق وإتته أعلم * (سئل) * في مدرسة شعور مسجد المسجد بئر هاشم عليه وبصرف ما تناوله من أجره تعالى مصالح المسجد ويقيد في السجل المحفوظ فهل بذلك تصرف وقفاً على المسجد المزبور وبسوغ له ذلك شرعاً ولا لا ويجب رده عن ذلك وينبغي قيمة منافعهما إذا منافع الوقت مضمونة بأجرة المثل لكونه فعل ذلك بغير وجه شرعي وهل إذا نصب السلطان متولياً يقوم بشعائرهما ويردها لما وضعت له ويسعى في إصلاح مصالحها ويستخلص من المؤخر ما أخذ من أجره يصح حيث وافق أجرة المثل ليصرفه في مصالح المدرسة المشروطة وإن مات المؤجر له أن يرجع في تركته بذلك أو في وقف المسجد المصروف عليه كيف الحال * (أجاب) * لا تصرف وقفاً على المسجد بفعله الذي لا يسوغ له شرعاً ويجب منعه عن ذلك وينبغي منافعهما إذا منافع الوقت مضمونة على ما هو المسمى به عندنا وبؤخذ ضمان المنافع منه أو من تركته ويرد عليه ولا رجوع على المسجد بشئ إذ لا ذمة له صحيحة حتى يلزمها السمان وهذا عين النسخة لاسيما على مذهب الإمام أبي حنيفة السمان والله أعلم * (سئل) * في قرية بجبها وقف على مدرسة معينة وعلى بعض كرومها حراج لمدرسة أخرى يؤذيه أيام بالناظرها واحد بعد واحد مدة متديدة هل لناظر المدرسة الأولى منع ناظر المدرسة الثانية عن تناوله وأخذها لجهة مدرسته محتجاً بكون جميع القرية وقفاً عليها فأنى بسوغ لغيره تناوله أم ليس له ذلك لعدم التنافي الجواب مع اظهار الوجه والاستدلال بصريح النقل عن الأصحاب * (أجاب) * ليس له ذلك بل يجب إبقاء ما كان في سالف الزمان على ما كان لأن الظاهر أنه وضع بحق لا بعدوان ولا يناقض ذلك كون القرية جميعها موقوفة على تلك المدرسة لأن الحراج جهة أخرى منفكة عن جهة الوقف إذ يجوز أن تكون رقعة الأرض موقوفة على جهة والحراج لغيرها لأن أرض الحراج إذا وقفت ونزحت بالابصار لله تعالى فالحراج واجب على حاله كما سرح به في الخلاصة وغيرها بمصرفه الإمام لما هو مفقوض إليه شرعاً فإذا علم ذلك علم جواز كون الحراج في القرية أو طائفة من أرضها لجهة هذه المدرسة والرقبة وخراج بقيتها للمدرسة الأخرى وقد صرحوا بأن العنبر والحراج لا يسقطان بوقف الأرض لأن الشارع عين له ما وجهه لا يتغير بالوقف وصرحوا بأن أرض الحراج مما لو كملها لا يجوز لهم إيقافها على غيره من يستحق الحراج وبصرف خراجها على من يستحق الحراج فأنى يروم التناهي فالواجب استمرار الحال على ما كان إلا أن يثبت ما يمنع شرعاً بالبرهان من وجوه المنع والحرمان والله أعلم * (سئل) * في مستحق أجر الموقوف عليه وعلى غيره بالولاية النظرية وقبض جميع الأجرة ومات هو والمستأجر في أثناء المدة فما الحكم في الأجرة المقبوضة * (أجاب) * يرجع وروى المستأجر عما قبل المدة الباقية بعد موت المستأجر من الأجرة على من صرفت عليه من المستحقين إن كانوا حيين وعلى تركتهم إن كانوا ميتين وإن كان المؤجر استلمها لنفسه فالرجوع في تركته إن كان له تركته ولا تأخرت المطالبة إلى يوم التماسه والله أعلم * (سئل) * فيما إذا وقف رجل وقته على نفسه أيام حياته ثم من بعده على أولاد الموجودين يومئذ وصحاهم وعلى من سيحدث لهم من الأولاد المذكورين إلا أن ياتهم على العريف الشرعية ثم من بعدهم على أولادهم أباؤهم أو بعد الانقراض على جهة بر مشهورة بشرط شروء من قبلها أنه شرط لنفسه الإدخال والإخراج والزيادة والنقصان والتغيير والتبديل كتاباً له أو تهاى ذلك منه وتسلل وليس لاحد من بعده فعل شيء من ذلك بحيث أنه إذا اعتدى لواقعة الرجوع وما يترب عليه فيكون بخطة الواقف المشار إليه ويصدر من لفظه بلسانه في محكمة المحاكم الشرعية ويكتب في حجة ويقيد في سجلات دمشق ويحكم به حاكم شرعي في حصر الواقف

مطلب مدرسة شعور مسجد
إذا أصر هاشم عليه وبصرف
أجره تعالى مصالح المسجد
فعله ضمان منافعهما

مطلب قرية جببها وقف
على مدرسة وعلى بعض كرومها
حراج لمدرسة أخرى ليس
لناظر المدرسة الأولى أن
يمنع الثاني من تناول الحراج

مطالب العنبر والحراج
لا يسقطان بالوقف

مطلب إذا شرط لنفسه ذون
غيره الإدخال والإخراج
والزيادة والنقصان والتغيير
والتبديل صح وأما اشتراط
كون ذلك بحط الواقف إلى
آخر ما قال فغير صحيح

المشار إليه ومتى فعل ذلك على لسان الواقف بشهادة بيعة فهي كاذبة وإن شهدت وكتب بذلك حجة
فهى داحضة ولا يعمل بها ولا يعول عليها ما لم يكن يصدر من الواقف بنفسه في مجلس الحكم أو يحفظ
يده لدى حاكم حنفى وحكم الحاكم الحنفى بصفة الوقف ولزمه بعد استيفاء شرائطه الشرعية ثم طرأ
على الواقف المزبور ذهاب بصره وتعذرت الكفاية بيده وأخرج الواقف المزبور أحد أولاده وذرية
الولد المزبور من الوقف المذكور بالنظر بحضور بيعة شرعية عادلة فهل تقبل البيعة الشرعية العادية
على ذلك ويكون الإخراج صحيحا والحالة ما ذكر أم لا * (أجاب) * اعلم أولا أن شرطه الإدخال
والإخراج والزيادة والنقصان والتغيير والتبديل كلها باهية وإن تناسى ذلك أو تسلسل وليس لاحد
من بعده فعل شيء من ذلك شرط صحيح معتبر فله الإدخال والإخراج وما ذكره فيه واما اشتراط كونه
يحفظ يد الواقف ويصدر من لفظه بلسانه في محكمة من المحاكم ويكتب في حجة ويقيده في سجلات دمشق
الخ فليس بالزم شرعا لأن العلماء يصرحون بأن كل شرط لا فائدة فيه ولا مصلحة لا يقبل وكونه بشرط
في ادخاله وإخراجه كونه يحفظه ولفظه بلسانه في محكمة وكتب حجة وتقيده في سجلات دمشق
الخ مخالف للموضوع الشرعى فقد شرط على نفسه ما لا يصح شرعا فإن اللفظ بأنفراده كافى في صحة
ذلك شرعا والزيادة لا يحتاج إليها وقد صرح في البحر أنه ليس كل شرط يجب اتباعه فقلوا ههنا أن
اشتراط أن لا يعزله القاضى فهو باطل لخالفته الشرع الشريف وبهذا علم أن قولهم شرط الواقف
كنص الشارع ليس على عمومهم قال العلامة قاسم في فتاواه اجتمعت الأمة أن من الشروط الباطلة
لشرط وقته على العميان فالشرط باطل وتكون الغلة للمساكين لأن فيهم الغنى والفقير وهم
لا يحصون وكذا على العوران والعرجان والزمنى ولو وقف على محتاجى أهل العلم أن يشتري لهم المداد
والكاغذ جاز الوقف ويجوز التصديق عليهم بعين الغلة وإن سردنا الصور التي لا يراعى فيها شرط الواقف
لزم ضيق الأوراق عنها فإذا علمت ذلك لم تتوقف في صحة الإخراج المزبور بالنظر الواقف على أن قوله ما لم
يكن يصدر من الواقف بنفسه أو يحفظ يده صريح في الاكتفاء بأحدهما وكيف لا تقبل البيعة والبيعة
العادلة كاسمها سميئة وهى من أقوى حجج الشرع الشريف وكيف يصح قوله متى فعل بشهادة
بيعة فهي كذا وهو تغيير لوضع الشرعى وإبطال للحكم الشرعى الثابت بالكتاب والسنة وإجماع الأئمة
والله أعلم * (سئل) في مكان موقوف على جهة برتخرب وذر وشعث وتعذر غالب استغلاله وصار
بحال لا ينتفع به مدة تزيد على ثلاثين سنة وحصل الضرر للجار والمارة برفع متوليه الأمر إلى القاضى
فأرسل من جانبه جماعة من المسلمين وثقات الموجددين وحصل الوقف على المكان المزبور فوجده
بحال مسووغ للاستبدال وأخبروا بذلك الحاكم الشرعى مع أناس من أهل المحلة فاذن للمتولى
في استبداله بعد أن ظهر وخر رآديه واقتضى الحال إشهار النداء عليه مدة أيام وانتهت الرغبات فيه
فاستبدله شخص بشئ معلوم بعد أن شهد جمع من المسلمين بأن قيمته في ذلك الوقت تساوى المستبدل به
وأنه أزيد نفعا وأكثر ربحا وحكم القاضى بصحة الاستبدال على قول من جوزه من الأئمة الأسلاف
ومصير ورثه ملكا للمستبدل يتصرف فيه كيف شاء وتصرف في ذلك زمانا طويلا وعمر بعضا منه
ثم اشتراه شخص آخر وتصرف فيه وعمره كذلك ثم جاء متول آخر وزعم أن الاستبدال غير صحيح لكونه
دون القيمة وأحضر جماعة وشهدوا له بالأغراض الفاسدة أن قيمته كذا زيادة على ما استبدل به
وكتب بذلك وثيقة شرعية والحال أن البيعة الشرعية شهدت بأن المستبدل به أكثر ربحا وأوفر نفعا
وحكم القاضى بصحة ذلك فهل لا يسوغ لاحد نقضه والمشتري التصرف في ذلك أم لا * (أجاب) *
شهود الاستبدال أن كانوا معروفين بالعدل فلا ينقض الاستبدال الثابت بشهادتهم إذا قضاء
بصان عن الأنعام ما أمكن والشهود الذين شهدوا بأنهم كانوا غير عدول فشهادتهم مردودة
وإن كانوا عدولا فقد ترحت شهادة الأولين باتصال القضاء بهم ويشهد لذلك فروع منها ما ذكر في المتن

مطلب قولهم شرط الواقف
كنص الشارع ليس على
عمومه

مطلب اذا وجد المسوغ
للاستبدال وشهدت البيعة
العادلة أن المستبدل به أكثر
ربعا صح فاذ جاء متول آخر
وزعم أن الاستبدال غير
صحيح لكونه الخ لا يلتفت إليه

لوشهدت بيته يقتل زيد يوم العريكة و أخرى يقتله يوم العريكة بالكوفة لم تقبل البيتان لان احدهما كاذبة يقي ولا ترجح لاحداهما فان حكم الحاكم بالبينة الاولى لا تسمع البينة الثانية لان الاولى ترجحت بالاصل المتصاهم وفي قاصحان لو اقامت المرأة البينة ان الميت تزوجها يوم العريكة وحكم القاضي بشهادتهم ثم اقامت اخرى البينة بانه تزوجها في ذلك اليوم محرسان لم تقبل بينها اه نعم لو كانت البينة الشاهدة بمسوعات الاستبدال يكذبها الحس كالوشهدوا مثلان الدار ساعة للاستبدال لانتهادها وحكم القاضي بشهادتهم وايضا كذا كرم شهدت اخرى لدى حاكم بامها عامرة ان الاستبدال الى هذا الزمان وكان الحس يقتضي بان عمارتها ان الاستبدال في العمارة القائمة في هذا الزمان فالتصاهم بشهادة شهود الاستبدال حينئذ باطل اذ هو مبني على بيته يكذبها الحس فهو عملة من جاء حيا بعد الحكم بوفاته اما اذ لم تكن كذلك فلا وكذا في كل ما يسه تعارض البيتين اذا قصي باحدهما ولا بطلت الاخرى فلا يلغى الحكم الثاني الحكم الاول وانه اعلم

(سئل) في استبدال العقار هل يشترط فيه ان يكون المدل عقارا او لا يشترط ذلك بل يجوز بالدرهم وهل اذا صدر بها وحكم الحاكم بغيره ليس لاحدا بطلاله بسبب ذلك أم لا ***(اجاب)*** سرخ كلام قاضي خان وكثير من علماء ساجواز بالدراهم والدناير بل قال قاصحان قال ابو يوسف و هلال لا يملكه الا بالثقة كالوكيل بالبيع وقد افني كثير من المعاصرين به اعتمادا على ما ذكره قاصحان وان بحث فيه صاحب البحر عما لا يحصى من كون الطاريا كالونها وبكونه قال في فتاوى فارى الهداية ونم من يرعب ويعطى بده ارضا او دارا فقد عين العقار للبدل لان المستبدل حيث كان قاضي الجعة قال نفس به مطمئنة فيؤمن على المدل به وان كان غير ذلك رتب سلم ولا يؤمن عليه مطلقا ومهموم كلام فارى الهداية لا يتاوم سرخ كلام قاصحان مع احتماله قال في الهز بعد نقله في البحر ورأيت بعض الموالى يميل الى هدايته الى ما في البحر ويعتده وأما خبر بان المستبدل اذا كان هو قاضي الجعة قال نفس به مطمئنة فلا يخشى الصاع معه ولو بالدراهم والدناير والله الموفق وقد أوجها المسئلة باكثر من هداية كمالا حاجة السائل باحتصار اربع الوسائل فعليك به مستغفرا للزلة اه واداه حكم الحاكم بغيره فلا شبهة في عدم جواز ابطاله مع توريثه الشروط المخصوص عليها في جواره والله اعلم ***(سئل)*** فيما اذا رأى الثاني المصلحة في استبدال الوقف بالدراهم بانه خشي على الوقف الخراب في المال وعدم الانتفاع بالكلية وعدم تيسر عقاريه بدل به في الحال هل يجوز أم لا ***(اجاب)*** نعم اذا رأى القاضي المصلحة في استبدال الوقف يجوز استبداله ولو بالدراهم كاهو مقتضى كلام الحاشية والتاخرية وغيرها وان بحث فيه ابن نجيم فان مرجع كلام فقهاء في هذه المسئلة الى المصلحة وعدم المصلحة فاذا خشي على الوقف الخراب وعدم الانتفاع بالجعة ولم يحصل عقارا يبدل به فالمصلحة حينئذ متعينة في الاستبدال بالدراهم والدناير والذي يصح بهذا ما نوافد بقلهم به عن نوادر ان هشام اذا صار الوقف بحيث لا يشتمع به المساكين فلقاضي أن يبيعه ويشتري بغيره آخر ولا يجوز بيعه الا لقاضي وهذا صريح في جواز استبداله بالدراهم ومن حذر منه عاله يجوز التلذذ فاذا اتى هذا جاز و قد خلاصة كلامهم في هذا المثل والله اعلم ***(سئل)*** في دار وقف وهت حيطانها واقص شيئاها وأشرقت على الانقضاء وقربت أن تفير كوما من الرباب والاقاض وتعينت المصلحة في الاستبدال ونقذرت المصلحة فيه بكل حال فهل يجوز مع عدم شرط الرافق أو سبه الاستبدال ولو باخذ المقتدين مع اتصاف العبي و وقوع المصلحة التامة مع نفسه أم لا ***(اجاب)*** نعم يجوز وقد صرح علماء المشاهير بجوازه ولو بالدراهم والدناير وقالوا اذا تعينت المصلحة فيه بغير مخالفة الشرط بما ينافيه كهي مع شرط ان لا تنكح عليه لامرأى والسلطان ان امرأاته والرجال هذه تؤدى الى البطلان خصوصا مع قاضي الجعة اذ النفس به

مطلب لا يشترط في استبدال
عقار الوقف أن يكون المدل
عقارا

مطلب في استبدال الوقف
بالدراهم

مطلب يجوز استبدال الوقف
حيث تعينت المصلحة فيه ولو
مخالفا لشرط الواقف

مطمئنة * وقد اكثرت الفحول والابطال * من ايراد مسئلة الاستبدال * وغاية المحط الموصل الى شرط السلامة * مراعاة الاصلاحية وملازمة الاستقامة * وقد اتفق متأخروا علما شاعرا على الافتاء بما هو ارفع للوقف فيما اختلفوا فيه وهذا منه فليكن المعول عليه والله اعلم * (مسئل) * في دار وقف استبدالها شخص من نفس الواقف بعد انهاء الواقف للحاكم الشرعي بانها بالصفة المستوغة للاستبدال شرعا وطلبه له بما يقوم مقامها مما هو اصلح منها وأكثرت فعا ونموا وأقام شهودا شهدوا بانها بالوصف الذي شرطه الواقف فاجابه الحاكم الى ذلك وأذن له به ففعله ببلغ من النقد وأعقبه الحاكم الشرعي بالحكم بالصحة والازوم بعد الدعوى الشرعية المستوفية للشرائط الشرعية فهل ينتقض الاستبدال المذكور أم لا حيث لا محس موجود يكذب الشهود * (اجاب) * لا ينتقض حكم الحاكم الشرعي بعد وقوعه على الوجه الشرعي والاستبدال حيث استوفيت شرائطه وتوفرت ضوابطه وحكم به حاكم يراه لا يقدر على نقضه سواء ممن لا يراه لان حكم الحاكم في كل مجتهد فيه يرفع الخلاف حيث لا محس موجود يكذب الشهود والله اعلم * (مسئل) * في طاحونة بغل جارية في وقف أهلي خربت وتعلت وانقطع غلتها وعائدها على المستحقين مدة سنتين وساغ بسبب ذلك استبدالها فاستبدلت بنصف دار عامرة لها غلة وعائدها على المستحقين وعشرين من القروش الاسدية وحكم القاضي الشرع الشريف بصحة الاستبدال بعد بدل الاجتماع والنظر في ذلك حكما صحيحا شرعيا مستوفيا لشرائطه الشرعية والا تترك يد المستحقين الدعوى على الناظر بعدم صحة الاستبدال مضربين عن الاستبدال لجأه هل لهم ذلك أم لا مع صحة صحة الاستبدال والحكم بلزومه واستيفاء شرائطه الشرعية بعد تقدم دعوى شرعية صدرت في ذلك * (اجاب) * ليس لهم ذلك بل المهرج به أنه لا تسمع دعوى الموقوف عليه وبه يبقى أعني لا تسمع دعواه في شيء يذمه للوقف ولا في شيء يدعي عليه فيه اذ حقهم في الغلة لا في غير الوقف لخروجه عن الملك والتكليف فافهم والله تعالى أعلم

* (كتاب البيوع) *

* (مسئل) * في رجل اشترى دارا من آخر بثمن معلوم وكتب صك التبايع بما حصله اشترى فلان ابن فلان من فلان بن فلان الدار الفلانية بمدة كذا بمجمله كذا بثمن كذا ومات المشتري ثم مات ابوه فأدعى ورثة الاب على ورثة الابن ان الابن قال بمحض من الناس اشهدوا على اني ما اشتريتها الا من مال ابي هل اذا شهدوا ثبتت الدار لورثة الاب أم لا * (اجاب) * لا تثبت الدار للاب بقول الابن اشتريتها من مال ابي اذ لا يلزم من الشراء من مال الاب ان يكون المبيع للاب لانه يحتمل القرض والغصب وقد وردت ومالك لا يملك فاضيف مال الابن للاب على طريقة التجوز ومنه قول الصديق للصديق مالى مالك ومالك مالى فكيف يحكم بالدار للاب بذلك مع هذه الاحتمالات * ما قال ذلك ذو روية وثبات * والله أعلم * (مسئل) * في رجلين تقاضا بقره بثور ونسلم الثور ببيع البقرة ولم يسلم البقرة وهلك الثور بعد قبضه بفعله وهلك البقرة قبل تسليمها للمشتري فما الحكم * (اجاب) * يضمن قيمة الثور لبائعه لا لتقاض البيع والحال هذه والله اعلم * (مسئل) * في عمرو وبذنته لزيد بن أرسى له قاشا قاتلان قبلت كل ثوب منه بكذا انخذه من دينك والادعاه امانة عندك فلم يقبله بما عين له وبقي امانة في حرز المعتبر شرعا وغاب زيد وامر غلامه بانه اذا دفع له عمرو ونقد امثله ما في ذمته أن يقبضه وان دفع له قاشا لا يقبله منه فدفع له قاشا فقبضه منه على خلاف ما امر به فقدر الله سبحانه وتعالى بوقوع حريق عام في المدينة فاحترق مع جله ما احترق بها وهلك فهل هلك من مال المديون أم من مال الدائن * (اجاب) * انما هلك من مال المديون لان مال الدائن اذ هو في يد غلامه والحال هذه امانة وان كان اشتراه له وهلك قبل اجازته حيث اضاف الشراء له لانه

مطلب اذا حكم الحاكم بجهة الاستبدال لا ينقض حكمه حيث توفرت شرائطه

مطلب استبدال الناظر الوقف وحكمه به حاكم حكما مستوفيا شرائطه فاراد الموقوف عليهم الدعوى على الناظر بعدم صحة الاستبدال

مطلب اذا اقترانى اشترى من مال ابي لا يلزم منه كون المبيع للاب

مطلب هلك احد العوضين في المقايضة قبل القبض

مطلب لزيد على عمرو دين دفع عمرو لغلام زيد قاشا وقبله منه بغير اذن واجازة فاذا هلك في يد الغلام هل هلك امانة

مطلب في بيان اللعن الساجس

مطلب اذ ارأى من المبيع ما يؤذن بالمقصود فاصدا الشراء ليس له خيار رؤية السابق

مطلب باعه ما يوافق عدول فاره ما يوافق بايها من رؤسها له خيار الصبح اذ لم يجبه الداعي على تلك المقة
مطلب رؤية قالب من المصاوي في عدلين كافية ما لم يتغير السابق

مطلب اشترى ثورا قفصه ثم حمله فذبحه انسان فاذا اطلع على عيب قديم يرجع بالنقصان
مثال اذا اشترى ما هو مودع عنده لا يكون قابضا ولا يلزم المشتري دفع الثمن حتى يحضر الساع السلعة

مطلب قول المشتري للبائع محمد طلب الثمن ان طالت غيبته تلزمه الزيادة مقصد للمعد

مطلب دفع ثمنه ثم فاعلا حذها من دينك ولم يبين ثمنها فأمته ان الداش البعس وذلك المعنى

امانة في يده اذ احدث قبل الاجازة لا يبيح لاجماع علماء ان يدافع له البائع المبيع قبل الاجازة يدافع اذ احدث ذلك من مال البائع ما بهم والله أعلم * (سئل) * عن القبول الفاسد ما هو * (الجواب) * أصح ما قيل انه الذي لا يدخل تحت تقويم المقومير وقال الجسدي الذي يتقارب الناس في مثله نصف العشر أو اقل منه فان كان أكثر من نصف العشرة وما لا يتقارب الناس فيه وقال نسرين يحيى قدر ما يتقارب فيه في العروص * دهم * وهو نصف العشر في الحيوان * دهم * وهو العشر في العقار * دهم * وازد * وهو الجنس والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى من آخر سكر او رأى بعضه في الدليل على المصالح أو في الباروقيسه وباع منه شيئا وسلمه ويريد رد الباقي بخيار الرؤية راعا انه تغير حال رؤية البعض منه كافيته ولا خيار له والرد قول البائع في عدم التعبير وانه مثل المرفق واذا أتى به المشتري محملا حل يرد به بسبب التخلل مع امكان حدوث التخلل بعد القبض وما الحكم في ذلك * (الجواب) * حيث رأى ما يؤذن بالمقصود ولو به الصلاح امكان الرؤية أو نه بارا فاصدا من الشراء فلا خيار له اذ ارأى السابق والقول قول الساع في ان غير المرفق كالمرفق ولا عبرة بالتخلل وعدمه والحال هذه والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى من آخر ما يوافق عدول ورأه الساع من رؤس العدول ما يوافق بايها من رؤسها السابق على هذه الصفة فلم يجبه على تلك الصفة بل رآه ليناجد يدافع له خيار الصبح أم لا * (الجواب) * للمشتري الصبح حيث لم ير السابق على تلك الصفة والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى من آخر ما يوافق عدلين وكان ارأه البائع منه قالباً أو قالبين هل يكتفي بذلك ولا خيار للمشتري اذ افترق العدلين ما لم يكن أردأ مما رأى * (الجواب) * نعم لا يكتفي بذلك ولا خيار للمشتري ما لم يكن السابق اودى مما رأى كافي جامع المصولين والخير الزائق وغيرهما والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى ما يوافق عدلين من آخر فسل قصه خطه البائع بمصاويون آخر بغير امر المشتري بحيث لا يتخير المبيع عن غير المبيع هل ينسخ البيع أم لا * (الجواب) * لا * الخط على هذه الكيفية اتم لا وهو موجب لبطلان البيع والحال هذه والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى ثورا وقبصه ثم حمله فذبحه انسان بامر المشتري فاطلع على عيب قديم هل يرجع بالنقصان العيب أم لا * (الجواب) * نعم يرجع بالنقصان على قولهما قال في البرازية وعليه الفتوى وفي جامع الفصولين وبه أخذ المشايخ قال في الجعري في الواقعات الفتوى على قولهما في الاكل فكذاها اه والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى من آخر زيتا عنده طاله بالثمن والمبيع في بلدة والمتبايعان في اخرى فهل ينوب قبض الامانة عن قبض الثمن أم لا وهل يلزم المشتري دفع الثمن قبل احضار المبيع أم لا * (الجواب) * المودع اذا اشترى ما هو مودع عنده لا يكون قابضا بقصد الوديعة ولا بقصد قبض جديد وأما تسليم الثمن فلا يلزم احضار السلعة ليعلم قيامها فاذا أحضرها اليافع أمر المشتري بتسليم الثمن وله أن ينسخ عن دفعه اذا كان المبيع غائبا في مصر المتبايعين أو في غيره منهما والله أعلم * (سئل) * في رجل باع ثيابا بدين معلوم واستعمله المشتري الى رجوعه من سفره فقال احشنى أن تطول غيبتي فقال ان طالت غيبتي يكن الثمن كل ثوب بكذا زيادة عن الاول فهل اذا طالت غيبته تلزم الزيادة وهل البيع صحيح أم فاسد * (الجواب) * هذا الشرط مفسد للمبيع فمالك المشتري الثياب بقيتها وقت القبض والقول قول المشتري في النجدة والله أعلم * (سئل) * في رجل أعطاه مديونة ثم قال حذها من دينك ولم يبين لها ثمنها ففسر في الداش في الياسم واسم لك بعنه * (الجواب) * ما تعذر احضاره بعينه بسبب فعل الداش بغيره بغيره ضمان نفدي المودع والقول قوله في مقدار القيمة والقيمة بين المديون له عواه الزيادة وما ههنا من غير تعذير مشهور والقول قوله في الهلاك لبطلان وقوعه من الدين وفي النفس بالتسليم له خالي عن

عقد يوجب النعمان والله أعلم * (سئل) * في رجل باع دابة فقبضها المشتري ومكثت عنده مدة ثم استعاقه المشتري فأقاله بغية الدابة فلما أحضرها المشتري وجد بها عيبا قد حدث عنده ففسخ المبيع الاقالة هل تنفسخ ام لا * (اجاب) * نعم تنفسخ الاقالة ويعود المبيع على حاله والله أعلم * (سئل) * في كفيل بدين مستغرق باع التركة لاداء دينه الورثة والقاضي وسلمها له هل للورثة استرداد المبيع ودفع الدين من مالهم أم لا * (اجاب) * نعم لهم ذلك والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى من آخر ثوبا يعطيه الى دائنه بدينه وان لم يقبله عليه فآخذه الدائن وباعه لا يخرجه ثم فرد على الباعه يعيب الى أن وصل للمشتري الاول هل لردعه على بائعه أم لا * (اجاب) * ان ردعه عليه بقضاء رده على بائعه والا لا والله أعلم * (سئل) * اذا اطاع المشتري على عيب في المبيع فجاءه البائع وطالب الاقالة فلم يقبل هل لردعه بالعيب ولا يمنع طلب الاقالة أم لا * (اجاب) * له الرد ولا يمنع طلب الاقالة لكونه ليس بعرض على البيع كما صرح به في التتارخانية والله أعلم * (سئل) * في بيع الثمر هل يصح أم لا * (اجاب) * ببيع بعد ما صلح ولولعلف الدواب جائز انفاقا وقبل بدو صلاحه جائز ايضا على الاصح والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى من آخر ثمرة كرم بثمن معلوم فأكله الغراب فما الحكم في ذلك * (اجاب) * يلزم للمشتري دفع جميع الثمن اذ شراء الثمرة صحيح عندنا سواء بدا صلاحها أم لا على الاصح المقتضى به وتسليمه بالتخلية والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى دارا بما اشتملت عليه حدودها الاربعه هل يدخل في شرائه عساووها وسفلها وجميع بيوتها السفلية والعلوية ومنها زلها وصحنها وكنفها وبئرها والاشجار التي بها جميع ما احاطت به الحد ودعاؤها وسفلها ويصير كل ذلك من جلة المبيع أم لا * (اجاب) * نعم يدخل جميع ما ذكر في المبيع فان الدار اسم لما ادير عليه الحد ومن الحائط ويشتمل على بيوت ومنازل وصحن غير مستوف قد دخل فيه من غير ذكر كل ما اشتملت عليه الحد وعند الاطلاق باجماع اهل العلم مما هو متصل اتصال قرار كما نص عليه العلماء الاختيار والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى من آخر قاشا فكش عنده سنة وأراد الرد بالعيب وجاء بتماش فقال البائع المبيع غير هذا فهل القول قول البائع بيمينه انه ليس هو المبيع وعلى المشتري البينة أم الامر على العكس * (اجاب) * القول قول البائع بيمينه كما في البرازية وغيرها وعلى المشتري البينة والله أعلم * (سئل) * في الاراضي التي لبيت المال ويدفعها أرباب التيجارات مزارعة للناس بالثلث والرابع مثلاً هل نورث لزارعيها ويجوز لهم بيعها أم لا * (اجاب) * لا نورث ولا يجوز لهم بيعها كما ذكره البرازي في الشفعة وغيره والله أعلم * (سئل) * في وكيل بيت المال حل له بيع عقاري بيت المال لغير حاجة اذ ارغب فيه بضعف قيمته أم لا * (اجاب) * نعم يجوز بيعه لغير حاجة اذ ارغب فيه بضعف قيمته على المقتضى به كما صرح بذلك في البحر والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى من آخر قطعة أرض وقبضها وباعها وكيلا لا آخر فظهرت مستحقة للغير وأخذها بحكم ومات الموكل المذکور لا عن ارث ولا عن ورثة فرجع المشتري الثاني على الوكيل هل يرجع الوكيل على بائع موكله أم لا * (اجاب) * نعم له الرجوع على بائع موكله والمحال هذه والله أعلم * (سئل) * في امرأة وكنت زوجها يبيع صابون لها فباع وقبض منه فماتت وادعى ابناها اليها حال حياتها هل يقبل قوله بيمينه أم لا * (اجاب) * القول قوله بيمينه حيث صدقه بيمينه الورثة في القبض وأنكر وادعى ابناها اليها فأتى الله أعلم * (سئل) * في فرس مشتركة بين اثنين باع أحدهما باذن الآخر فباع رجل حصه معلومة من بينهما وقبض الثمن وأقبض نصفه لشريكه وسلمها للمشتري باذنه ثم أقاله ويريد أخذ ما دفعه للشريك من الثمن هل له ذلك أم لا * (اجاب) * ليس له ذلك ويضمن للمشتري ويكون مشتركا منه تأبيل والله أعلم

مطلب تقايلا البيع فوجد
البائع بالمبيع عيبا له ففسخ
الاقالة ويعود المبيع
مطلب للورثة استرداد التركة
التي باعها الكفيل بلا اذنهم
مطلب للبائع الثاني رد المبيع
على البائع الاول ان رد عليه
يعيب بقضاء
مطلب طلب الاقالة بعد الاطلاع
على العيب لا يمنع الرد به
مطلب بيع الثمرة صحيح مطابقا
مطلب اكل الغراب الثمرة
لا يسقط الثمن عن المشتري
مطلب يدخل في بيع الدار
ما اشتملت عليه حدودها
مطلب اذا اختلفا عند الرد
بالعيب في عين المبيع فالقول
للمشتري
مطلب اراضي بيت المال
لا نورث
مطلب لو كمل بيت المال
بيعه عقاره بضعف القيمة
ولو لغير حاجة
مطلب اشترى ارضا من آخر
فباعها وكيلا من آخر
فاستحققت ومات الموكل
لا عن ارث فلا وكيل أن يرجع
على بائع موكله لورجعه عليه
مطلب باع بالوكالة عن
امر أنه فماتت وادعى ابناها
الثمن اليها وانكرت بيمينه
الورثة
مطلب باع احد الشريكين
حصه من فرس مشتركة
باذن شريكه ثم أقال المبيع
لا تنفذ على الشريك ويكون
مشتريا

مطلب اذا سرق المبيع من يد البائع قبل القبض يرجع المشتري عليه بما دفع

مطلب بيع الحصة من البناء والعرض لعير الشريك فاسد ولو اشترى غير الشريك حصة احد الشركاء في بعض الحيل المشتركة او كل ثمة يبيع حصته من الحيل في ضمانه تفصيل

مطلب اشترى احد الشريكين حصة شريكه من كرم مشترك بينهم ادعى ان شريكه باع بعض حصته من يد قبيل البيع له

مطلب اذا باع احد الشريكين في دار بيتا معينا منها بغير اذن شريكه لا يصح

مطلب بينهما بقرة متماصة اشترى احدهما نصف شريكه بمائة وعشرة ولم يتقد الثمن فاذا باع الكل من بائعه بمائة واربعين لا يصح البيع الثاني

مطلب اذا قال المشتري للبائع قبل قبض المبيع بعه فباعه كان فسخا لا اول مطلقا ما اذا قال بعه لي فانه لا يكون فسخا الا اذا قبل البائع

(سئل) في مشترط تسليم المبيع من البائع قبل نقد الثمن فقال ما هو عندى ودبعة سقى تدفع الى الثمن فسرقت من عنده بعد نقد بعض الثمن وتعدرا حظه فهل ينفسخ البيع ويسترد المشتري ما دفع من الثمن ولا يطالب بما بقى ولا يكون ودبعة بل هو مضمون بالثمن والحال هذه والله اعلم *(سئل)* في بستان نخل مشترك بين ثلاثة باع احدهم ثلثه بثلاث بختلات بعينها مائة لغير الشريكين وغلب البائع وزعم المشتري انه اشترى ثلث البستان جميعه وصار يقاسم الشريكين بالثلث في جميع ثمرته فهل البيع جائز وما الحكم فيما كلفه من الزائد على ما خص الثلث في البستان بختلات *(اجاب)* البيع المذكور فاسد لما سرقوا به من ان يبيع الحصة في البناء والعرض لعير الشريك غير ما تزوج حيث قلنا يفساد والمقران مثل هذه الزيادة لا تمنع الصلح ويجب على المشتري رد البيع والقيمة الموجودة وضمان المستلمة ولا يضمن ما دلت فيه اخص المبيع وبما خص غيره مضمون بالهلاله لتعديه عليه بالاخذ واذا اخطاه ما يجتنب لا يتبرأ احدهما عن الآخر ضمن حصة المبيع به لصيرورته مشترك كباي حال فقاتل والله اعلم *(سئل)* في كرم بين شريكين اتفقا باع احدهما نصفه لشريكه الاخر بثلث معلوم والاخر يدعى البائع انه باع زيد اقل ببعه النصف له خمس شجرات معينة هل تسمع دعواه او شهادته لزيد ام لا تسمع وهل على تقدير ان ثبت زيد انه اشترى جميع الشجرات بعينها ينفذ الشراء فيهما على حصة الشريك ام لا يتقد *(اجاب)* لا تسمع دعواه ولا تقبل شهادته له ولا يصح بعه له خمس شجرات معينة من كرم مشترك على شجر كذا لا يصح بيع معين من دار مشتركة بغير اذن الشريك عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى لشراء الشريك بذلك عند القسمة والله اعلم *(سئل)* في شريكين في دار باع احدهما بيتا معينا منها لاجنبي بثلث معلوم هل للشريك ان يطل هذا البيع ام لا *(اجاب)* لا يجوز هذا البيع وللشريك ابطاله قال في البرازية دار بين اثنين باع احدهما بيتا معينا من رجل لا يجوز وعى الثاني انه يجوز في نصيبه وفي شرح الطحاوي ولو باع احد الشريكين من الدار نصيبه من بيت معين فلا تخرا ان يطله اه ومثله في الحياينة والخلاصة وغالب كتب المذهب معنيين بشراء الشريك بذلك عند القسمة اذ لو صح في نصيبه لتعين نصيبه فيه فاذا وقعت القسمة لا دار مكان ذلك ضررا على الشريك اذ لا يبطل الى جوع نصيب الشريك فيه والحال هذه لان نصفه للمشتري ولا جوع نصيب البائع فيه لقوات ذلك ببعه النصف واذا سلم الامر في ذلك اتقى ذلك وسهل طريق القسمة والله اعلم *(سئل)* في رجلين بينهما بقرة متماصة باع احدهما نصفه من الاخر بمائة وعشرة ثم اشترى بثلث اعمائة واربعين قبل نقد الثمن هل يجوز شرأوه للنصف الذي باعه قبل نقد الثمن ام لا *(اجاب)* لا يجوز فقد صرح في العناية وفتح القدير وكثير من الكتب في مسئلة شراء ما باع باقل مما باع قبل نقد الثمن انه اذا ضم للباوية المبيعة والحال هذه اخرى او باعه ما باءف وخمسماية فالبيع فاسد وذكر في العناية في وجه الفساد للبيع قوة والاولى ان يقال جهات الجواز تقتضيه وجهه الفساد تقتضيه والترجيح ههنا للمفسد ترجيح للمعزوم اه الحاصل ان الحكم لا كلام فيه لكن الكلام في وجهه وهو معتزل انظار الشارح والميول عنه الحكم لا غير بطلتصمر عليه والله اعلم *(سئل)* فيما لو اشترى رجل من آخر بيتا عام قال له قبل قبضه بعه فباعه هل ينفذ على المشتري ام لا ويكون فسخا *(اجاب)* حيث باعه بعد قول المشتري لبائعه اه كان بيع البائع واقعا لنفسه وانقض ببعه الاول قال في البحر نقل عن الحياينة لو اشترى ثوبا وحفظه فقال للبائع بعه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كان ذلك قبل قبض المشتري وقبل الرؤية يكون فسخا وان لم يقل البائع ثم لان المشتري يتقدم بالصحة في خيار الرؤية وان قال بعه لي اى كن وكفى في البيع فالم يقبل البائع ولم يقل ثم لا يكون فسخا اه فلا يلزم المشتري الاول عنه الذي اشتراه لا يفسخ

عقدده والجمال هذه والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى خشبة بمن مالم نقطعها فوجدها
مستوسة لا تصلح الا حطباً فالاحكام فيها * (اجاب) * يرجع المشتري بالنقص بأن تقوم مسألة
من العيب المذكور وغير مسألة فيرجع بقدره الا ان يأخذها البائع متطوعة فيرجع المشتري بكل الثمن
الذي قبضه منه والله أعلم * (سئل) * في رجل خاف من ظالم يعزقه على داره خراجاً فانفق
مع نسيبه أن يبيعه في الظاهر خوفاً من ذلك وليس يبيع حقيقة وانما هو لدفع المظلة عنه وأشهد على
ذلك فباعه ظاهر الذي نائب الحكم الشرعي وكتب صك البيع وأدعى المشتري انه يبيع حقيقة وأنه
لم يتفق بينهما فوضع على ذلك فهل اذا اقام البائع على ذلك يثبت قبول البيع الظاهر باطلا
* (اجاب) * نعم تقبل بينته على ذلك ويثبت به باطلان البيع كما صرح به قاضيان نلو كتاب
الاكراه وكذلك في التارخانية والاختيار وغير ذلك من الكتب المعتمدة والله أعلم * (سئل) *
في رجل باع من آخر شجرة يبيع تجبة ويسمونه بقري فلسطين يبيع خمسة فتصرف فيه المشتري
والا أن ينكر كونه يبيع تجبة ويدعي انه يبيع جد حقيقة هل اذا اقام هو أو وارثه البينة على انه يبيع
تجبة تقبل بينته ويسترد أم لا * (اجاب) * نعم اذا اقام البائع أو وارثه البينة على ذلك قبلت
ويسترد واذا لم يقدم بينة يحلف المشتري لانه منكر صريح به في الاختيار وغيره فاذا نكل عن البينة ثبت
كونه تجبة واذا ثبت كونه تجبة ضمن جميع ما أكله من ثمرته وقد صرح قاضيان بأنه يبيع باطل
وانه يبيع الهازل والله سبحانه وتعالى أعلم * (سئل) * في رجل اشترى من آخر قطناً بقتشه
وافترقا على أن يكون كل قطن اربعة قروش الى اجل في السر وتبايعان في الظاهر بمائة الى اجل
هل المعتبر ما اتفقا عليه في السر أو ما تبايعا عليه في العلانية وهل اذا اقام المشتري بينة بما ادعاه تقبل
ويحكم بغير السر أم لا * (اجاب) * صرح قاضيان وصاحب الاختيار بمذهبه فقال قاضيان
قال محمد الثمن عن السر ولم يذكر فيه خلافاً وروى المعلى عن أبي حنيفة ان الثمن عن العلانية وروى
وقال صاحب الاختيار روى المعلى عن أبي حنيفة وعن أبي يوسف ان الثمن عن العلانية وروى
محمد في الامالي ان الثمن عن السر من غير خلاف وهو قولهما وأنت على علم ان رواية محمد
لا يوافقها رواية المعلى كيف ذلك ومحمد استأذه الذي اخذ عنه الفقه وروى عنه الكتب والامالي
اذا علمت ذلك علمت ان المشتري اذا اقام بينة بما ادعاه تقبل بينته ويحكم بغير السر والله أعلم
* (سئل) * عمن اشترى حماراً فخرج عنده فأخبر أهل المعرفة انه بسبب عرج قديم به فالاحكام
* (اجاب) * يرجع بالنقصان ولا يرد يمكن اشترى عبداً وبه أثر قرحة برئت ولم يعلم به ثم عادت قرحة
وأخبر الخراجون ان عودها بالعيب القديم لم يرد ويرجع بالنقصان ذكره في البحر بقولنا عن القنية
ورأيتها في الحاوي اصحاب القنية والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى من آخر مكيلاً
وقبضه وبرئت ذمته من ثمنه ثم ان البائع ادعى على ذلك المبيع وأخذه من مكان المشتري بتدليس
على زوجته وانصرف فيه بالمبيع فعلم المشتري فأجاز ما فعله له له الثمن الذي باعه به أم مثل المكيل
المذكور * (اجاب) * نعم يجوز البيع باجازه المالك المذكور وله الثمن لا مثل المكيل المذكور
اذا بالاجازة صار كالوكيل في النفع عليها والجمال هذه والله أعلم * (سئل) * في تركة مستغرقة
بالدين باع أحد الورثة منها شيئاً هل ينفذ بيعه أم لا ولا لقاضي يبيع ذلك الشيء ام يوفى بثمنه الدين أم لا
* (اجاب) * لا ينفذ بيع الوارث وينفذ بيع القاضي في جامع الفصولين في الباب الثامن
والعشرين والوارث لا ينفذ بيعه تركته مستغرقة بدين الابرء اغرمائه وينفذ بيع القاضي لعدم
ملكه وينفذ بيع القاضي والله أعلم * (سئل) * في رجل مات وعليه دين فباع بعض ورثته شيئاً
من عقاره في وفاء دينه هل ابقية ورثته نقضه أم لا * (اجاب) * ان لم تكن التركة مستغرقة بالدين
لا ينفذ بيعه الا في حصته أيضاً فلبقية الورثة نقضه في حصصهم وان كانت مستغرقة به لا ينفذ بيعه في

مطلب اذا اشترى خشبة
فقطعهما فوجدها مستوسة
يرجع بالنقصان

مطلب اذا اقام البائع بينة
انه تواضع مع المشتري
على البيع ظاهر اخوفاً من
المظلة تقبل ويظل البيع

مطلب اذا اقام البائع بينة
ان البيع تجبة يسترد المبيع
ويضمن المشتري جميع
ما اكله من الثمرة والا يحلف
المشتري

مطلب المعتبر عن السر لا عن
العلانية على الراعي واذا اقام
المشتري البينة على ذلك تقبل

مطلب اذا اشترى حماراً
فخرج عنده فأخبر أهل
المعرفة انه بسبب عرج قديم
يرجع بالنقصان

مطلب لا ينفذ بيع أحد
الورثة شيئاً من التركة
المستغرقة الابرء الغرماء
مطلب اذا باع أحد الورثة
عقاراً من التركة ان مستغرقة
لا ينفذ أصله ولا انفذ في
حصته

مطلب من رأى غيره يبيع
شيئا وتصرف فيه المشتري
لا تسع دعواه بعد ذلك

مطلب اذا اشترى المستقرض
الخطة المستقرضة من
المترس فالشراء فاسد
ولا يلزمه الا الخطة

مطلب اذا اشترى ينافطهر
عليه عوارض سلطانية
له الصبح أو ظهر ان على
الارض خرابا

مطلب اذا اشترى كرمه فظهر
ان ارضه وقف وعلى
الانجبار مال معلوم له الرد
والرجوع بجميع الثمن

مطلب الدراع وصف لا يقابل
ثمن من الثمن مالم يقبل كل
دراع كذلك

مطلب اذا اشترى زيتا فظهر
صابو ما فاطلع بعده ان الزيت
كان معيبا بالنقل والماله
الرجوع بالقصان

مطلب اذا طلب الحاكم
سه مالا ولم يعين يبيع ماله
فما يصح وكذا ان عين
ولكن قبض الثمن طائعا

حصته اذا كان بغير اذن الغرماء او بغير اذن القاضي فله غرماء نفسه والمال هذه والله أعلم
(سئل) في رجل اشترى حانوتا من بخته لاته وتصرف فيه مدة سنين وبع ما كتراه
متصرفا فيه تلك المدة هل تسع دعواه فيه بعد تلك المدة والتصرف أم لا *(اجاب)* لا تسع
دعواه لما تقر بأن من يرى غيره يبيع ارضا أو دارا تصرف فيه المشتري زمانا والراى ساكت تسقط
دعواه كما في جامع الفصولين والاشباه وغيرهما من كتب المذهب شروحه وقساواه وانه أعلم
(سئل) في رجل استقرض من آخر خبطة فلما طال به الم الم يفسر فاعتذر رايه قائلا عطينك
بدلها داراهم حتى ترضى وتفترقا ورخصت الخبطة ويريد المقرض أخذ قيمتها يوم مطالبته داراهم
والمستقرض يريد دفع مثلها فما الحكم *(اجاب)* ليس للمقرض المطالبة بالداراهم بل بمثل
ما اقترض من الخبطة ولو سأل ان المستقرض اشترى بالداراهم الخطة المستقرضة من المقرض
ولم يقبض الداراهم قبل الافتراق بطل البيع لما في النزاية وغيرها ولو كان له على آخر طعام أو فلول
فاشترى من عليه بدراهم وتفترقا قبل قبض الداراهم بطل وهذا مما يحفظ فان المستقرض للخطة
أو الشعر بطله وانما بطله المالك بها ويجوز عن الاداء فيبيعها مقرضا منه بأحد القدين الى اجل
ويسمونه كسدم كردى وانه فاسد لانه افتراق عن دين دين اه والله أعلم *(سئل)* في رجل
اشترى يتالم يد راق عليه عوارض سلطانية وقت شرائه فظهر ان عليه عوارض سلطانية هل له ان يبيع
البيع بهذا الامر أم لا *(اجاب)* نعم له التسخ والحال هذه لدخوله في حد العيب فانه ما أوجب
بقصان الثمن عند التجار وهذا كذلك وقد صرحوا بأنه لو اشترى دارا فوجد عليها حراجا للصبح وحدا
نص فيه وقال في الحاوى الزاهد راضى الشرف الاثمة المكي اشترى ارضا فظهر أنها مشؤمة يتبين أن
يتمكن من الرد لان الناس لا يرغبون فيها ولا شهة ان محل العوارض لا يرغب فيه كما هو ظاهر وقد
أفتيت بذلك مرارا والله أعلم *(سئل)* في رجل اشترى كرمجا اشتمل عليه من الانجبارين
معلوم فظهر ان ارضه وقف محسنة وعلى الانجبار مال معلوم كل سنة تسليم ابقائه في الارض ولم
يعلم المشتري بذلك وقت الشراء هل له أن يرده الانجبار على البائع ويرجع بجميع الثمن أم لا
(اجاب) نعم له ذلك قال في جامع الفصولين شري كرمجا فاستحق اصل المكي كرم دون الشجر
والقضبان والحيطان فله المشتري أن يرده الانجبار على البائع ويسترده الثمن جميعه ومثله في كثير من
الكتب والاستحقاق يعم الملك والوقف والله أعلم *(سئل)* في رجل اشترى من آخر عددا معلوما
من الثياب كل ثوب ذرعه كذا اثنين كذا فذرع بعضها بعد أن حرم غالبه ما في عدل فوجد ما فاقها
جميع الثياب التي حوزت ناقصة كهذه هل يلزم من نقص هذه نقص ما هو مخزوم أم لا *(اجاب)*
لا يلزم من نقص بعضها نقص كلها باجتماع العقلاء والمذرع وصف في المذرع ولا يقابل ثمن فلا حيلة
من الثمن مالم يقبل كل ذراع كذا فليأتمل حينئذ فاهم والله أعلم *(سئل)* في رجل اشترى
زيتا وطبخه صابو ما فاطلع بعد الطبخ على أنه كان معيبا بالتسفل والماء الصالح هل له أن يرجع
بالقصان أم لا *(اجاب)* نعم له أن يرجع بقصانه كمثل السويق بالسمن ولو باع السابون
بعد اطلاعه على العيب لا ممانع الرد بسبب الطبخ والله أعلم *(سئل)* في رجل مكه ماكم
السامة وطلب منه مالا فباع عقاره لرجل وسلمه له وتصرف فيه سنين ويقول الآن ما بهت
الا لاجل ذلك مكه ما هل يصح ولا يصح مكه ما أم لا *(اجاب)* يصح ولا يصح مكه ما قال
في الكنز من صدره السلطان ولم يعين يبيع ماله فباع ماله صح قال شارحه لانه غير مكروه وانما البيع
ياختياره غاية الامر أنه احتاج الى بيعه لا يشاء ما طلب منه وذلك لا يوجب الكره كالدائن اذا انس
الدين بالدين فباع ماله ليقضى بئنه دينه فانه يجوز لانه باعه باختياره وانما وقع الكره في الايقاع
لا في البيع قال من لا مسكين قبضه لانه لو عين يبيع ماله فباعه مكه ما لا يصح الا أن يأخذ الثمن طوعا

اه فهو صريح بأنه لو اكره على بيعه وقبض ثمنه طاعة لبيع بيع صحيحا كما هو حكم البيع مكرها
 اذا قبض المكره الثمن طاعة لكان قبضه اجازة للبيع كما اذا سلمه طاعة بعد أن باعه مكرها
 والله أعلم * (سئل) * في رجل استلم من آخر أثنى قرش دينه ووعده أن يعطيه به زينا
 بالسعر الواقع يوم كذا فلما جاء اليوم الموعود وكان سعر الزيت معلوما فيه أرسل يطلبه منه فأرسل به
 زيتا هل يكون بيعا بالسعر المعلوم يومئذ أم لا يكون بيعا ولا المديون طلب الزيت * (أجاب) *
 نعم يكون بيعا نائذا والحال هذه كما صرح به في جميع الفتاوى والفتاوى والمجتهى معزى إلى النصاب وقد
 أفتى بذلك المرحوم صاحب مخ الغفار في فتاواه مسئلة عن رجل طلب دينه المعين من المديون
 فأعطاه عشرة أمداد من الخنطة مثلا ولم يعهده منه صريحاً ولم يقل أنها من جهة الدين فهل يكون
 بيعا بالدين اجاب نعم يكون بيعا بالدين قال في المجتهى معزى إلى النصاب عليه دين فطالبه رب الدين به
 فبعث اليه شعيراً فادرا معلوما وقال خذ به سعر البلد والسعر بينهما معلوم كان بيعا وان لم يعلم فلا
 وقال في التنية مع ما به لامة فج طاب دينه العشرة من المديون فأعطاه ألف مدم من الخنطة ولم يعهده
 صريحاً ولم يقل أنها من جهة الدين فهو بيع بالدين وان كانت قيمته أقل من الدين فان كان السعر بينهما
 معلوما يكون بيعا بقدر قيمته من الدين والا فلا بيع بينهما اه كلام المرحوم والاصل في ذلك ان البيع
 عندنا يعمد بالتعاطى فانهم والله أعلم * (سئل) * في رجل استلم فرسا من آخر وتراضيا
 على أن معلوم وركن كل لا آخر ولم يبق الا دفع الثمن فاستلمها رجل بعد هذا كله بأزيد منه فباعه
 فماذا يلزمهما * (أجاب) * يلزم كل واحد من البائع والمشتري التعزير لا ركن كل واحد
 منهما المعصية المنهي عنها والحال هذه والله أعلم * (سئل) * فيما اذا باع احد الشركاء حصته
 في الغراس في الارض المشتركة من أجنبي وأعلمه بما على الحصه من الخسائر هل يجوز بيعه لكونه
 لا مطالب له بالقلع فلا يتضرر أم لا يجوز وهل اذا وعد المشتري البائع انه يقبله في البيع
 اذا دفع له نظير الثمن يلزمه الوفاء بما وعد أم لا يلزمه أن يقبله بنفسه ولا يلزم أن يقبل ورثته بعد موته
 * (أجاب) * نعم يجوز بيعه والحال هذه لعدم الضرر بعدم التكليف بالقلع في فتاوى الشيخ زين
 ابن نجيم اذا باع احد الشركاء في البناء أو الغراس في الارض المشتركة حصته من أجنبي هل يجوز
 البيع منه أم لا اجاب نعم يجوز وكذا من الشريك والله أعلم اه ووجهه عدم المطالبة في الارض
 المشتركة بالقلع كما هو ظاهر وأما لزوم الوفاء بما وعد فالتسوى على ان البيع اذا أطلق ولم يذكر فيه
 الوفاء الا ان المشتري وعدها بالبيع فهو بيع بات حيث كان الثمن عن المثل أو بغيره نص عليه
 الزاهدي في حاويه والله أعلم * (سئل) * في رجل باع رجلا آخر دارا بثمن معلوم الى اجل
 معلوم ببيع عامدا على انه في شهر كذا يحنث الثمن ويسترجع الدار ثم مضى الزمن المعين بينهما ولم يقدر
 البائع على الثمن المذكور الا بعد مضي مدة فوق الاجل المعين بينهما والحال ان الثمن المذكور المذكى
 باعه البائع المذكور دون قيمة الدار فهل لمبايع المذكور دفع الثمن المذكور واسترجاع الدار المذكور
 أم لا وهل انعقد ذلك البيع المعاد من اصله أم يكون باطلا * (أجاب) * يجبر المشتري على قبول
 الثمن من البائع ورد الدار عليه والبيع فاسد لثنيه صلى الله عليه وسلم عن بيع وشروط وقيل هو جائز
 ويجب الوفاء بالشرط والذي عليه الاكثر أنه رهن لا يقرق عن الرهن في حكم من الاحكام قال السيد
 الامام قلت للامام الحسن المازي قد فشا هذا البيع بين الناس وفيه مفسدة عظيمة وفتوا له انه
 رهن وأنا أيضا على ذلك فالصواب أن يجمع الأئمة وتتفق على هذا ونظيره بين الناس فقال المعتبر اليوم
 فتوانا وقد ظهر بين الناس ذلك فن حالفنا فليبرز نفسه وليقدم دليله وفيه أقوال ثمانية وعلى كونه
 رهنا أكثر الناس والله سبحانه وتعالى أعلم * (سئل) * في رجل باع آخر كرا مبيع
 وفاء وأذن له بكل ثمره فاكل ثمرته والا تيطالبه بكل ثمرته هل لذلك شرعا أم لا وهل له حبسه

مطلب لرجل على آخر دين
 فطلبه فأرسل به زيتا والسعر
 معلوم بينهما يكون بيعا
 وان لم يقل بالدين وذكر
 المؤلف لهذه المسئلة نظائر

مطلب تراضيا على ثمن
 معلوم ثم باعه لغيره

مطلب بيع الغراس والبناء
 في الارض المشتركة جائز
 واذا وعد باقالة البيع عند
 دفعه له نظير الثمن ولم يذكر
 فيه الوفاء لا يلزمه الوفاء به

مطلب اذا باع داره على انه
 في شهر كذا يحنث الثمن ويسترد
 الدار فحق رد الثمن يجبر
 المشتري على القبول ولو بعد
 مضي الاجل

مطلب باع آخر كرا مبيع وفاء
 وأذن له بكل ثمره ثم أراد
 الرجوع بقتنها

بذمه الذي عليه حتى يردّيه أم لا * (أجاب) * حيث أدن له بكل ثمرته فكلها جارية به
 الساع يدعيه لان بيع الوفاء رهن ولا يمنع الرهن من حبه وانه أعلم * (سئل) * في رجل
 باع من آخر عارا بنى معلوم وأطلق البيع ولم يذ كرفه الوفاء الا ان المشتري عهد الى الساع بعده
 انه ان أوفى مثل الثمن يسخ إليه مع وكان البيع عطل الثمن أو يعين يستوفى يكون مابا فأم
 رها * (أجاب) * هذا المسئلة تختلف فيها ما شجعا على أقوال ونص في الحار الرهن
 ان المتوفى قد ان البيع اذا أطلق ولم يذ كرفه الوفاء الا ان المشتري عهد الى الساع بعده البيع
 المطلق انه ان أوفى عطل فانه يسخ معه البيع ويكون با تاحيث كل الثمن عن التسل أو يعين يسير
 وانه أعلم * (سئل) * في متبايعين اختلفا فقال المشتري اشترى به ياتوا وقال الساع بعته وفاء
 هل اذا أقام كل يئنه على ما ادّعاء أى البنين أولى بالقول يئنه الساع أم يئنه المشتري الذى البات
 وما الحكم فيما اذا آخره المشتري وقام باده * (أجاب) * يئنه الساع أولى بالقول من يئنه المشتري
 اذا الساع يدعى خلاف الظاهر في البياعات والبيعة لم تدعى خلاف الظاهر مريح به في الخباية
 والتتارخاية وكثير من الكذب وهو المعتد وأما اذا آخره المشتري وقام باده من البائع هو وكاد الرهن
 للمرتين بذلك وحكمه ان الاجرة للرهن وان كنت به براذنه تصدق بها أو رذها على الرهن المذ كور
 وهو أولى مريح بذلك علما وانه أعلم * (سئل) * في رجل باع واصعا على بيع الوفاء فسل
 عقده في دار وعقد البيع في مجلس الحكم خالبا عن الشرط واستأجر حيا البائع من المشتري فسل
 التقايب واستقر سا كاهما مدة وتصادق بهد البيع على تلك المواصعة فسل اذا ثبت ذلك يكون
 البيع بيع وفاء فيجب رذ المبيع الى بائعه عند احصائه الثمن أم لا وهل يجب الاجرة فيه أم لا وهل اذا
 أقام الساع يئنه على الوفاء والمشتري يئنه على البات تقدم يئنه الساع أم يئنه المشتري فما الحكم
 في ذلك * (أجاب) * نعم اذا ثبت ذلك فهو بيع وفاء حكم المبيع فيه حكم الرهن يجب رذ على
 الساع اذا استوفى المشتري الثمن ولا تنسخ الاجارة المذ كورة ولا تحب فيها الاجرة على المصني
 سواء كانت بعد قصص المشتري الدار أم قبله قال في النهاية سئل التاشي الامام الحسن المار يذ
 عن باع داره من آخر من معلوم بيع الوفاء وتقايبا ثم استأجرها من المشتري مع شرائط صحة الاجارة
 وقصه او مقت المدة هل يلزمه الاجرة فقال لانه عند ناره والراى اذا استأجر الرهن من المرتين
 لا يجب الاجرة وفي المزارية وان أجر المبيع وفاء من الساع من اجارة من الساع وعيره وأوجب الاجرة وان
 آخره من البائع قبل القبض اجاب صاحب الهداية أنه لا يصح واستدل بما لو آخره عند الشراء قبل
 قبضه انه لا يجب الاجرة وهذا في البات فاطل في الجائز اه فعلم به ان الاجارة قبل التقايب
 لا تنسخ على قول من الاقوال الثلاثة وأما مسئلة الاختلاف في البات والوفاء ففيها اختلاف كثير
 والراجح منهما ما اقتصر عليه في الخباية في أحكام البيع العاصد بقوله وان ادعى احدهما بيع الوفاء
 والاخر بعامانا كان القول لمن يدعى البات والبيعة على مدعى الرفاء اه وقد أوجها في سؤال
 قبل هذا وأما مسئلة التصادق على المواصعة السابقة فقد صرح بها في الخلاصة والفيض
 والتتارخاية وغيرها وأما تجعل البيع الصادر بعد المواصعة من غير ذكر الشرط على ما توأصا
 والله أعلم * (سئل) * في رجل باع آخر حصة في دار ووعدته المشتري انه متى وفاء الثمن
 يبيعه ما باعه فهل والحالة هذه يكون البيع حكم الرهن أم لا واد اكل كذلك فما الحكم في العله
 * (أجاب) * البيع المذكور على الوجه المذكور وفاء وحكمه حكم الرهن وما استعله
 المشتري له سواء قلنا بأنه رهن أو بيع فامد أو جازا الشرط على وجه العدة لا يجب الوفاء في مثله وند
 مروحوا طلبة في بيع الوفاء ان المشتري لو أجره لغير البائع فله الاجرة مطلقا سواء قلنا بكونه فاسدا

مطلب باع بعامانا وعده
 المشتري بعده انه ان أوفى
 مثل الثمن يسخ إليه

مطلب اذا ادعى الساع
 ان البيع وفاء تقدم يئنه
 على يئنه المشتري وان أجاره
 المشتري وفاء بادن البائع
 فالاجرة للبائع كاذن الرهن
 له مرتين

مطلب اذا توأصا على بيع
 الوفاء ثم عقد من غير
 اشتراطه كان بيع وفاء ان
 ثبت التواصع

مطلب في استئجار البائع
 المبيع من مشتريه

مطلب اذا باع حصة في دار
 ووعد المشتري البائع انه عند
 احضار الثمن يبيعه ما باعه
 فهو بيع وفاء وما استعله
 المشتري فهو

كالغصب أو جاز أو هو واضح أو قلنا بأنه رهن إذا المرتمن لو أجز بغير إذن الراهن فالغلبة ويتحقق بها وهذا ظاهر والله أعلم * (سئل) * في صغير ورث من أمه أمتعة دفعها أبو بكر زوجته قضاء عن مهرها الذي علمه ومات الأب هل يؤخذ عنهم من تركته ويقدم على الإرث أم لا * (أجاب) * نعم يؤخذ من تركته مقدما على إرثه قال في جامع الفصولين يجوز قضاء الأب دينه من مال الصبي لأنه بمنزلة بيع مال الصبي من نفسه والأب يملكه بمثل القيمة وفيه صح للأب أو الوصي ببيع مال الصبي بدين نفسه إذ فيه منفعة كتزويج الأمة إذ لو لم يبيع يخاف عليه التلف إذ ضمنه فينتفع به الصبي ومثله في كثير من الكتب والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى حمارا فوجده برقد عند السوق انصرفه هل له ردّه أم لا * (أجاب) * له ردّه والحالة هذه والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى من آخر ثلاثة أوقار من السنخا ونقله من مكان العقد إلى غيره ووجده عيبا فهل إذا أثبتته بوجهه ورده تكون مؤنة الرد على المشتري أم على البائع * (أجاب) * مؤنة الرد على المشتري كما في البرازية وغيرها والله أعلم * (سئل) * في رجل باع لا يخرج جميع ما يملكه هل يصح أم لا * (أجاب) * يصح إذا علم المشتري بذلك ولا يضر جهل البائع كما في فتاوى قارئ الهداية والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى من آخر حنطة في بر بنم معلوم هل يجوز للمشتري الخيار عند رؤيتها ولا خيار للبائع * (أجاب) * يجوز البيع والمشتري الخيار عند رؤيتها ولا خيار للبائع والحالة هذه والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى من آخر برزقطن كل رطل ونصف من البرزقطن من القطن الذي يقشره حين دخوله وزرعه هل البيع صحيح أم لا * (أجاب) * هذا باطل ويرد المشتري مثل البرزقطن البائع والله أعلم * (سئل) * في وصي باع بمطبخة للآتيام بغبن فاحش هل يصح البيع أم لا * (أجاب) * بيع الوصي مال اليتيم بفاحش الغبن وهو ما لا يدخل تحت تقويم المتقنين لا يصح والله أعلم * (سئل) * في رجل باع لا خربا من غير أن يوكله ثم دفع البائع للمالك الثمن فقبضه هل يكون إجازة منه وليس له طلب ذلك الشيء أم لا * (أجاب) * نعم قبض الثمن إجازة والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى بهيمة وسافر به فرأى به عيبا في سفره ولم يقدر على الرجوع ففقد في سفره حتى تسر له العود فعاد فهل له ردّه بالعيب إذا ثبت بوجهه أم لا * (أجاب) * نعم له ردّه والحال هذه والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى ثورا فوجده نطوحا هل له ردّه أم لا * (أجاب) * نعم له ردّه حيث كان عند بائعه كذلك والله أعلم * (سئل) * في رجل يزرع من برم معينة ماء بالآلات الترع هل يملكه ويسوغ له بيعه وهل هو قبيح أو مثلي * (أجاب) * نعم يملكه ويسوغ له بيعه وسائر التصرفات الجائزة في المملوكات وأما كونه قبيحا أو مثليا اختلف فيه رخص في جامع الفصولين لثوائده صاحب المحيط قائلا الماء قبيح عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال راضن المختلقات القاضى ابى القاسم العامرى ذكر أبو يوسف عن أبي حنيفة أن الماء لا يكال ولا يوزن قال الطحاوى معناه لا يباع بعضه بعض وعن محمد رحمه الله الماء مكمل ثم ذكر راضن الرشيد الدين الماء قبيح عند أبي حنيفة وأبي يوسف فعلم من ذلك أنه مضمون بالقيمة لا بالمثل والله أعلم * (سئل) * في زيد باع عقارا خرابا لا يتفقد به لعمره وبن قبضه أدى حاكم شرعى وحكم ببعده البيع ثم صرف البائع الثمن على عمارة عقاره غيره ومات عمرو فادعى زيد البائع على ورثته أن البيع وقف أهلى وأبرز من يده كتاب وقف غير محكوم ببعده فهل يبطل البيع به أم لا لا سيما مع الحكم ببعده البيع * (أجاب) * لا يبطل البيع بمجرد ظهور الكتاب لأنه كاعديه خطوط وذلك ليس من جميع الشرع إذ صح الشرع البيعة أو الإقرار أو الشكول عن اليمين وليس الورق والخط من جميع الشرع والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى بذرا بصل من آخر بشرط أنه يثبت فلم يثبت هل يجوز عدم بقاءه يرجع على البائع بغيره أم لا * (أجاب) * لا لأنه يكون باسباب آخر مالم

مطلب إذا دفع الأب أمتعة الصغير زوجته قضاء عن مهرها ومات توخذ قيمتها من تركته

مطلب اشترى حمارا فوجده برقد

مطلب مؤنة الرد على المشتري

مطلب باع جميع ما يملكه

مطلب خيار الرؤية للمشتري لا للبائع

مطلب باع كل رطل ونصف من برزقطن برطل قطن

مطلب بيع الوصي بغبن فاحش لا يصح

مطلب قبض المالك الثمن إجازة للبيع

مطلب اشترى بهيمة وسافر به فرأى به عيبا في سفره ولم يقدر على الرجوع

مطلب نطح الثور عيب

مطلب إذا زرع الماء من البئر المعينة يملكه واختلف في كون الماء قبيحا أو مثليا

مطلب إذا أظهر البائع كتاب وقف يريد بذلك إبطال البيع لا يعمل به مجردا

مطلب اشترى بذرا بصل فلم يثبت شرط أنه يثبت فلم يثبت

مطلب اشترى بذرا بصل فلم يثبت

مطلب اشترى بذرا بصل فلم يثبت

مطلب اشترى بذرا بصل فلم يثبت

مطلب اشترى بذرا بصل فلم يثبت

مطلب اشترى بذرا بصل فلم يثبت

مطلب اشترى برربطج اصفر
وزرعه فلم يثبت

مطلب اشترى حب قطن
وزرعه فلم يثبت

مطلب بيع المجدوم المذني
يخرج لقضاء حوائجه ولو
بعين فاحش وهبته صحيجان
من كل المال

مطلب للبائع فاسد افسخ
البيع ولو بعد موت المشتري

مطلب اذا اخذ المشتري
الصك القديم من البائع
يجبر على رده

مطلب يؤمر البائع باحضار
الصك القديم ولا يجبر على
ذبح الا اذا توقف احياء
الحق عليه

مطلب ادعى البائع منفي
ثلاثة أشهر ويريد قسطها
والمشتري شهرين ولو حكم
القاضي بين البائع لا ينفذ
حكمه

مطلب اذا اشترى بخلي وبعضه
في ملكه وبعضه في غير ملكه
لا يصح

ينبت انه فاسد عنده فان ثبت يرجع بما ادى حيث لا مال له وان كان له مال يان صلح لشي آخر يستقل
بقدره ويرجع بما بقي وقيل لا يصح الرجوع القطن اذا لم ينبت والله اعلم * (سئل) * في رجل
اشترى برربطج اصفر وزرعه فلم يثبت هل للمشتري الرجوع بثمنه على بائعه أم لا * (اجاب) *
ليس له الرجوع بانفسه ولا بالتقص لانه قد استهلك المبيع ولا يرجع بعد الاتفاق كما صرح به الامام
طهير الدين في حب القطن والله اعلم * (سئل) * في رجل اشترى من آخر حب القطن فزرعه
فلم يثبت هل يرجع بثمنه أم لا * (اجاب) * ليس له الرجوع بثمنه بل ولا يتقصانه في قول صحيح وقيل
يرجع بتقصانه ان ثبت ان عدم ثباته لعيب به وبذونه لا يرجع الا بالاتفاق لاحتمال ان عدم ثباته لرداءة
حرثه أو جفاف أرضه أو لأمرا آخر والله اعلم * (سئل) * في رجل له أولاد أربعة وبه مرض
الجذام لا يمتعه الخروج لقضاء حوائجه وهب لأحدهم شيئا معيناً فتسلط عليه وباع ببقية ممتاراً ومتعزلاً
معلوم المهرم بثن قليل ورضوا به مع قلته وأقر واقعياً بقبضه وكتب به لدى قاضي الشرع الشريف ملك
شرعي مشتمل على الإيجاب والقبول وشرايط الصحة واللزوم ثم مات بعد سنين وابنه المذكور أو لاه
يُدعى على اخوته بطلان بيع والدهم لهم أرضه وعدم غن المشل للمبيع المذكور هل تسع دغواه
عليهم أم لا * (اجاب) * حيث كان بالوصف المذكور وهو انه أي المرض لا يمتعه الخروج
لقضاء حوائجه فهبته لأحد أولاده ويجه لبقية مطلقاً صحيح نافذ باجتماع علمائنا صرخوا به
في كل مرض بطول كالذوق والسيل وداء العالج والزمانة ومثله الداء المعروف بدهاء الجذام لانه نوع من
أنواع المانة المصرح به في غير ما كتاب فيعمل بالصك المذكور ولو افقته للمقل المصور والله اعلم
* (سئل) * في رجل أراد السفر وعنده مواش خاف عليها بائع نصفها للانسان بشرط ان عاد
من سفره فوجد هاطية أخذها وان وجد هاطية أخذها الثمن المعين وقبضها فلما عاد وجد المشتري
قد مات هل يطل حق الفسخ عونه أم لا * (اجاب) * لا يطل حق الفسخ موت المشتري والله اعلم
* (سئل) * في رجل باع حصة مشاعة من محدود لا آخر ويده صك قديم به المبيع وغيره أخذته
المشتري ليظهره عند العتد وطالب الا ان البائع منه أن رده عليه فامنع هل يجبر على رده أم لا
* (اجاب) * نعم يجبر على رده اليه والحالة هذه وقد نص في جواهر الفيتاوى بأنه ليس لمشتري
الدار مطالبة البائع بتسليم القبالة القديمة والله اعلم * (سئل) * في رجل اشترى من آخر عقاراً
فهل يؤمر البائع باحضار الصك القديم حتى يفسخ المشتري منه ويكون في يده للاحتياج اليه واذا
امنع يجبر على ذلك أم لا * (اجاب) * نعم يؤمر بذلك كما صرح به في الخلاصة والرازيه ولسان
الحكام وكثير من الكتب ولا يعزب عن طالب العلم انه اذا لم يكن له صك قديم يتقن هذا الامر وانه
لو أبي احضاره لا يجيب عليه لان امره به ليس على سبيل الحكم وان القول قوله في انه ليس له صك
قديم عنده بل يمين فئاتل ثم لو توقف احياء الحق على عرصه كما أفتى به الفقيه ابو جعفر رحمه الله تعالى صيانة لحق
الشهادة حتى يروا خطوطهم يجبر على عرصه كما أفتى به الفقيه ابو جعفر رحمه الله تعالى صيانة لحق
المشتري والله اعلم * (سئل) * في رجل اشترى بهيمان آخر بثن منقطع كل شهر كذا ومضت
مدة فادعى البائع منفي ثلاثة أشهر من وقت البيع وادعى المشتري منفي شهرين فقط خلف القاضي
البائع وألزمه بدفع قسط ثلاثة أشهر جهلاً منه فهل ينفذ ذلك أم لا ويسترد الزائد * (اجاب) * لا ينفذ
ويسترد الزائد المشتري من البائع حيث دفعه بالزام القاضي لان البائع يدعى ايجاب الحق والمشتري
يشكره فكان قضاء بغير المذهب جهلاً ولا ينفذ والله اعلم * (سئل) * في رجل اشترى من آخر
بثناً بثلاثة ارطال ارض بعضها في ملكه وبعضها ليس في ملكه ولم يسلم الاخر الى الآن
هل يصح هذا البيع أم لا * (اجاب) * لا يصح البيع والحالة هذه لان الارز الباقي لا يثبت
في الذمة بجثل هذا القول فكان بيعاً بلا غن والله اعلم * (سئل) * في دار بيعت وبها أعقاب غير

مطلب لا تدخل الاعتاب
الغير المركبة في بيع الدار
كلا حجار المكومة الا بالذکر
مطلب بيع المريض مرض
الموت صحيح مطلقا الا انه
ان كان عليه دين مستغرق
وفيه غبن يتم المشتري الخ

مطلب باع لزوجهها
فادعت الورثة انها باعته
في مرض موتها وادعى
الزوج انها باعته في صحتها
مطلب اذا اشترى ذی من
مسلم دارا في مصر المسلمين
ففي جبره على بيعها خلاف

مر كبة لم تذكروا في البيع هل تدخل في البيع تبعاً أم لا * (اجاب) * لا تدخل في البيع حيث
لم تكن مر كبة بالبناء كالأحجار المكومة لا تدخل في البيع الا بصریح الذکر والله أعلم * (سئل) *
في مرضة باع لابن بنتها المحجوب عن ارضها بن عمها وبنتها قيراطا وسبعة اثمان قيراط ثمانية
قروش ثم ماتت عن ذكركم فما الحكم * (اجاب) * لو لم يكن هنالك دين على المريض وكان
الثن لا غبن فيه فاحش صح البيع ولا شيء على المشتري وان كان عليه دين مستغرق لا تجوز المحابة
ويصح البيع سواء المحابة بغبن فاحش أو بغيره فالمشتري يتم القيمة أو يفسخ البيع لان وفاء الدين مقدم
على الارث وان لم يكن الدين مستغرقا وخرجت المحابة من الثالث سلم له المبيع بغير شيء كالموصية
للاجنبى والله أعلم * (سئل) * في رجل باع دارا وبالدار أحجار موضوعة فهل تدخل الاحجار
في البيع أم لا والحال انه لم ينص عليها وقت البيع * (اجاب) * لا تدخل الاحجار المكومة
المنفصلة من البناء اذا اقبل أن ما كان في الدار من البناء أو متصلا بالبناء اتصال قرار يكون تابعه له
وان كان منفصلا لا يكون تابعه له والحجارة المكومة ليست متصلة اتصال قرار فلا تدخل والله أعلم
* (سئل) * في امرأة أقرت لزوجهها أو باعته منه عقارا أو أقرت بقض الثمن وأشهدت انها
لا تستحق ولا تستوجب قبله حقا ولا استحقاقا وماتت فادعت بقية الورثة ان ذلك في المرض الذي
ماتت فيه وادعى الزوج انه في العجة هل القول قول الورثة أو قول الزوج * (اجاب) * القول
في ذلك قول بقية الورثة والبينة بينة الزوج وان لم يقيم البينة وأراد استخلاصهم فله ذلك فان حلفوا
كان الحلف على عدم العلم لانه فعل الغير والله أعلم * (سئل) * في ذی اشترى من مسلم
دارا بهاء ولو سفل في محله من محلات المسلمين في مصر من الامصار فهل يجبر الذي على بيعها من المسلم
حيث لا يجوز للمسلم بيعها من الذي وهل لاهل الذمة أن يسكنوا محلات المسلمين بين الجيران المسلمين
وهل يجب على ولي الأمر أيده الله تعالى منهم من ذلك وأمرهم بالاعتزال في مساكن منفردة أم لا
* (اجاب) * قال في الحاشية الذي اذا اشترى دارا في المصر ذكر في العشر والخارج انه لا ينبغي
أن تباع منه وان اشتراها يجبر على بيعها من المسلم وذكر في الاجارات انه يجوز لانه لا يجبر على البيع اه
وفي الصغرى ذكر في الاجارات انه لا يجبر على البيع الا اذا كثرت فحينئذ يجبر وفي الذخيرة واذا تكثر
اهل الذمة دورا فيما بين المسلمين ايسر احوالهم لا يشرط الحلو اني قلتم اما اذا كثروا بحيث تعطل
بسبب سكناهم بعض المسلمين أو يتقلل بمنعون من السكنى فيما بين المسلمين وفي المحيط يمكن أن يسكنوا
في أمصار المسلمين ويبيعون ويشترون في أسواقهم لان منفعة ذلك تعود الى المسلمين وقد نظم المسئلة
ابن وهبان فقال

وما ينبغي يتاع دار المسلم * فلو يشتري في المصر بالبيع يجبر
اذا ما اشترى من مسلم ورواية * اذا كان ذافي المصر بنفسه ويكثر

ومن نقلها صاحب البحر فيه وصاحب التارخانية وغيرهما وقد علمت انها خلافية والذي يجب أن
يعول عليه التفصيل ولا نقول بالمنع مطلقا ولا بعدمه مطلقا بل يدور الامر على القلة والكثرة
والنسر والمنفعة وهذا هو الموافق للقياس الفقهي والله أعلم * (سئل) * في قنيط مشترك بين
رب الارض وثلاثة عمال باع أحدهم حقله لاجنبى قبل ادراكه وقارض على غنه رجلا هل يصح بيعه
وما رتب عليه من المقارضة أم لا يصح البيع ولا ما رتب عليه * (اجاب) * لا يصح البيع فلا
يصح ما رتب عليه والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى من آخر سلعة وباعها للبائع قبل القبض
فما الحكم * (اجاب) * ان كان البيع الثاني باذن المشتري أو بغيره اذنه لكنه أجازة انفسخ البيع
الاول فان لم يكن باذنه ولا اجازة وهو قائم فحقه فيه قائم فان كان نقده الثمن أخذه والا يحبس البائع
على ملك المشتري الى استيفائه وان كان المبيع قد هلك عند الثاني فالاول بالخيار ان شاء فسخ البيع

مطلب باع احد الشركاء
نصيبه في القنيط قبل
ادراكه وقارض على نفسه
رجلا
مطلب اذا باع البائع السلعة
لا يحرق قبل أن يقبضها الا قول
ففي بيعه تفصيل

ورجع بالثمن ان كان قد دفعه وان شاء ضمن المشتري الثاني ثم يرجع الثاني على البائع بان كان
ان كان قد دفعه الثمن واللام يرجع والمثل بالمثل والقيس بالقيس وهذه الاحكام من فتاوى فاضل
وفيهما والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى حليجا من رجل ثم دفعه له فاداه بانه قد دفعه
بدين بانه وذبح ليأتى بالثمن فوجده الساتع قد مات فطلب الخلع من ابنه فقال قد بعته هل
يلزمه احصاؤه وان تعدله المطالبة بمثله * (اجاب) * للمشتري رد بيع ابن البائع ومطالبته
ما حصار الخلع وان تعدله المطالبة بمثله والله أعلم * (سئل) * في رجل باع آخر مستر
وطلا حليجا من معلوم ثم اشتراها منه قبل القبض وقبل النقد بأزيد من الثمن واستهلكها فما الحكم
في البيع * (اجاب) * أما البيع الثاني فقد وقع غير صحيح من اصله لانه بيع المستور قبل
قبضه وهو لا يجوز سواء كان من الساتع كما نص عليه في البحر وغيره أو من غير البائع والطلاق المترون
يشملها وأما الاول فقد بطل باستهلاك الساتع له وليس لاحدهما أن يطلب الاخر بشئ والله أعلم
* (سئل) * في كرم به اشجار ملك مشوعة واشجار وقف كذلك مشوعة باع مالك الاشجار جميع
اشجاره ما عدا اشجار الوقف ولم يبرها ولم يعلم المشتري اشجار الوقف من اشجار الملك هل يصح
البيع المذكور أم لا يصح لجهل المشتري بها * (اجاب) * لا يصح لجهل المشتري بالبيع والحال
هذه قد نصوا قاطبة على اشتراط معلومية المبيع وهذا البيع والحال هذه كبيع شاة من قطيع
وكبيع نصيبه من طعام لم يبينه لا يصح وان يمه بعد ذلك ومثله بعتك جميع مالي في هذه القرية من
الدقيق والبر والياب ولا يعلم المشتري وغير جار والخاص ان عدم العلم بالمبيع موجب لصناد
البيع وقد ذكر في البحر معري الى عدة الفتاوى رجل قال بعت منك مالي في هذه الدار من المتاع
ان كان معلوما جاز ولو قال بعت منك ما تجدني في هذا البيت أو في هذا الصمد أو في هذا الجوالق
ان كان معلوما للمشتري فهو جائز وان لم يكن معلوما والجهالة بصفة جارية وأنت على علم
بالجهالة ما فاحشة وقت البيع من أي نوع المبيع من أنواع الشجر المختلفة فاهم - والله أعلم
* (سئل) * في رجل له كرم حمزة في كرم آخر ما عدا رجل الا المزمع الموهود هل للمشتري أن يترسه
أم لا * (اجاب) * ليس للمشتري المروم حيث استشاء الساتع من البيع فقد صرحوا به
لو ظهر في الدار المبيعة طريق أو مسيل ما عدا اخرى فان كانت تلك الدار للبائع لم يكن للبائع
أن يترس في الدار المبيعة لانه باعها من غير استئذان وان كانت تلك الدار لغير البائع كان عيبا كذا صرح
به في شرح الجامع الصغير لقاضيه كما نقله عنه في البحر وهو دال على انه اذا امتننى الطريق استتر
حق المروم له لا للمشتري وهو ظاهر والله أعلم * (سئل) * في رجل له ربع فرس باعه لا سرقا ولا
له بعتك ربي في فرسي هذه بكذا فاشترأه منه بماعيه من الثمن وتقايضا فلقبه احد الشركاء
فقال اجعل المبيع بيني وبينك فقال جعلته ودفع له نصف الثمن هل يصح الجعل المذكور أم لا
ويرجع عما دفع * (اجاب) * لا يصح الجعل المذكور بعد وقوع البيع على ربه الذي هو ملكه
ويرجع عما دفع اللهم الا ان يكون البائع اشترى من شريكه ثمن من الراس بتقيد ان نصف الثمن الذي باع
به اولا فيصير شرا منه ويبيع من شريكه مستدأ فيصح ولا يرجع عما دفع والله أعلم * (سئل) * في
غراس في ارض وقف بين اثنين هل يجوز لاحدهما أن يبيع حصته فيه من اجنبي كما يجوز من الشريك
أم لا * (اجاب) * نعم يجوز بيعه من اجنبي وكذا من الشريك كما اتفق به الشيخ زين بن نجيم وهي في
فتاواه وان كانت الارض يرض عليها مبيع من الدراهم يؤدى في كل سنة بغير اجارة شرعية كما صرح
به في انفع الوسائل والله أعلم * (سئل) * في ذى ولاية أو وقع القصاص على رجلين اثم ما يكره
فدفعهما الاخر فاطاعا عليه ما عشرين قرشا حريمه وسلمها له ما وعلى المسلم دين للمسلم لم يرد
ان يتقاضيه ما اهل له ذلك أم لا * (اجاب) * ليس له ذلك اذا لا يترتب على الرجلين ما له من مال

مطلب باع حليجا لرجل ثم مات
فداه ابنه لاخر

مطلب باع رجلا حليجا ثم
اشترأه منه قبل القبض
واستهلكه

مطلب كرم به اشجار مشوعة
بعنها وقف وبعضها ملك
فاداه مالك الاشجار من
غير تمثيل يصح

مطلب باع كرم الامم الذي
في كرم آخر باع دار احدها
طريق أو مسيل لدار اخرى
فان الاخرى للساتع دخل
ماد كرم البيع وان لعبه
كان هيبا

مطلب باع احد الشركاء
ربعه في فرس فقال له احد
شركائه اجعل المبيع من
نصبي ونصيبك فقال جعلته
ودفع له نصف الثمن لا يصح
هذا الجعل ويرجع عما دفع
مطلب اشجار وقف بين
اثنين كل منهما باع
حصته لشريكه ولا يجنب
مطلب رجل جعل على رجل
مبلغا جريمة ومثله لاخر
لياحد المبلغ منه في مقابلة
واعلى المسلم

حتى تتصور المفاصلة بين شرعي ثابت بذمته وعلى تقدير الثبوت بذمته ما بوجه شرعي لا تفصح
 المفاصلة لانه يبيع الذين من غير من عليه الدين وهو لا يصح والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى
 من آخر ثورا بثمن معلوم وتفرقا عن تقاض ثم ارسله بعد اربعة ايام الى بائعه مع رجل فرأى الرجل
 البائع غائبا فأدخله في داره ثم حضر البائع فلم يقبله صريحا وهاك هل ذلك من مال البائع أو من مال
 المشتري * (اجاب) * هلك من مال المشتري لان مال البائع لازم البيع وعدم الاقالة والبيع
 الصحيح لا يفسخه مجرد رد المبيع على البائع مع عدم قبوله صريحا فاذا هلك عند البائع ولم يقبله
 صريحا كان هلاكه على المشتري لبقاء عقد البيع الصحيح وعدم انفساخه بمجرد ايصاله الى
 البائع كما هو صريح الحاشية وكثير من الكتب والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى من
 آخر قطنا بثمنه فاذا بي بعد قبضه انه وجدته ناقصا هل القول قوله بيمينه أم لا * (اجاب) * القول
 قول المشتري بيمينه حيث لم يتروا وقت الشراء انه قبض جميع المبيع أو أنه استوفى جميع ما وقع عليه
 العقد وسواء كان قبل التصرف أو بعده لا طلاق قولهم القبول في قدر المقبوض للقابض بيمينه
 ضميننا كان أو أمينا ولا فرق في ذلك بين أن يتصرف فيه وبين أن لا يتصرف والله أعلم * (سئل) *
 في رجل اشترى من آخر قطنا حلجيا فوزنه البائع بخضرة المشتري وتسلمه المشتري ثم ادعى المشتري
 انه نقص كذا هل تسمع دعواه أم لا * (اجاب) * نعم تسمع دعواه ويقبل قوله في مقدار ما قبض
 بيمينه اذا لم يمكن أكثر أنه قبض جميع المبيع أو أنه استوفاه كما صرح به قارئ الهداية في فتاواه
 وصاحب البحر عند قوله وان نقص كيل وهو في كثير من الكتب والله أعلم * (سئل) *
 في جماعة استعاروا من آخر مرسا لزرع القثا وأعاروه مثله لزرع القطن وأكل كل ما زرعه وجاء
 الشتاء فزرع الكرايون بغير اذنه فلامهم فطلبوا بذرهم الذي بذروه في ارضهم وبأخذ الزرع فأعطاهم
 فلما استوفى حصصهم ولا نفسهم راجعين عما صار منهم هل لهم ذلك أم لا * (اجاب) * ليس
 لهم ذلك حيث اصطلموا على ذلك بعد طلوع الزرع لجهة بيعه والحال هذه والله أعلم * (سئل) *
 في رجل اشترى ربع سفينة في البحر بثمن معلوم وسافر بها البائع بغير اذن المشتري فاستولت عليها
 الا فرج هل يلزم المشتري الثمن أم لا * (اجاب) * لا يلزم المشتري الثمن والحال هذه لعدم
 صحة التسليم والتسليم حيث كانت في البحر كالفرس اذا باعده ولو في حظيرة وقال له البائع سلمته
 اليك ففتح الباب فذهب ولم يمكنه أخذه بغير عون لا يكون تسليمها والسفينة في البحر كذلك لا يمكنه
 اخذها بغير عون فافهم والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى من آخر ثلاث شوالا
 تتنافقة واحدة بثمن معلوم الى اجل معلوم فلما حل الاجل دفع له ثمن شوالين منها وادعى ان
 في الثالث عيبا هل له رده أم لا * (اجاب) * ليس له رده فقط بل يرد الكل أو يمسك الكل
 وان كان تصرف في الشوالين وتعذر ردهما ليس له رد الثالث بعيب يوجد فيه على الاصح المقتضى به
 والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى جملين صفقة واحدة واطلع على عيب بأحدهما بعد
 القبض هل يردهما أو يرد العيب أم لا يرد واحد منهما * (اجاب) * يرد العيب وبأخذ السليم
 بحصته من الثمن ولا يردهما جميعا الا اذا تراضيا كما صرح به في جامع الفصولين وغيره والله أعلم
 * (سئل) * عن خيار الغبن الفاحش * (اجاب) * قال في البحر من باب المراجعة
 والتولية نقلا عن القنية من اشترى شيئا وغبن فيه غنبا فاحتيا فله أن يرده على البائع بحكم الغبن وفيه
 روايتان وينبغي بالرد وفقا بالناس ثم رقم لا يتروك البيع بغبن فاحش ذكر الجصاص وهو أبو بكر
 الرازي في واقعاته ان للمشتري أن يرد والبائع أن يسترد وهو اختيار أبي بكر الزنجي والقاضي
 الجلال وأكثروا روايات كتاب المضاربة رد بالغبن الفاحش وبه يقتضى ثم رقم خلافة وبه أفتى بعضهم
 وهو ظاهر الرواية ثم رقم لا تخران غنم المشتري البائع فله أن يسترد وكذا ان غنم البائع المشتري له ان

مطلب اذا اشترى ثورا
 وقبضه ثم رده لدار البائع
 وهلك ذلك من مال البائع

مطلب القول قول المشتري
 ان المبيع ناقص ولو بعد
 التصرف فيه مالم يتروا به
 استوفى جميع المبيع
 مطلب وزن البائع المبيع
 بحضرة المشتري فاذا ادعى
 انه نقص كذا يقبل قوله
 بيمينه

مطلب استعار كل من رجلين
 مارس صاحبه الزراعة فلما
 جاء الشتاء زرع أحدهما
 الكرايين ثم اصطلم الخ
 مطلب اذا باع سفينة وسافر
 بها بغير اذن المشتري
 ثم اخذت منه لا يلزم المشتري
 الثمن

مطلب اشترى شوالا ثنتين
 فظهر يعضها عيب ليس له
 رده بل يرد الكل وان تعذر
 لا يرد شيئا

مطلب له أن يرد أحد الجملين
 بعيب وبأخذ السليم بحصته

مطلب في حكم الرد بالغبن
 الفاحش

يرد على هذا فتوا فتوى اكثر الناس والله أعلم * (سئل) * في رجل سأل آخر عن فوره التي
عند شريكه بها اعلان حل ولدت او عثرت فقال له لا ولدت ولا عثرت فزهد فيها بباعه حصته فيها
بقينتها ثم تبين انها كانت ولدت مهرة حل تدخل المهره في البيع أم لا * (اجاب) * لا تدخل
واذا اختلفا فقال المشتري ولدت بعد البيع وقال البائع ولدت قبل البيع فالدول قول المشتري
بجمله ما لم يكن به الظاهر بان كان البيع منذ شهر مثلا والمهره سنه ونصف عام أو عام اذا الحادث بضاف
الى اقرب الاوقات والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى من آخر اررا وقص بعضه وبقى
عند البائع بعضه فعلا سعره بقاءه رجل ياكثر من الثمن الاول وطلبه له واستهلكه الحكم في ذلك
* (اجاب) * ان شاء ضي المشتري مثله وقدمه في البيع الاول وبطل الثاني وان شاء ضي
البائع نفعه الاول وبطل البيع الاول ويصح الثاني ونفعه للبائع وليس له أن يسحب مثله لان البيع
قل القمض مضمون بالثمن فلا يتوالى عليه ضمانان ولا أن يجبر ببعه لانه بيع ما لم يقبض وايضا انما
البيع شرط للابازة والله أعلم * (سئل) * فيما لو باع زيد عرا وبكر اخطه في عقد واحد على
سبيل الاشتراك فهل لزيد طلب جميع الثمن من احد المشتريين أم ليس له ذلك * (اجاب) * ليس
لزيد طلب جميع الثمن من احدهما بل طلب حصته منه خاصة حيث لم يتكافلا والمسئله مصرح بها
في مواضع لا تعدو عما يظهر نفعها ماد كره اصحاب المتون والشروح والفتاوى فاطية في الكتاب
لرجلين دين عليهما وكل كل عن صاحبه الخ ولولم جميع الثمن كلا من المشتريين ليطول تصور الكفايه
في هذه المسئله اذا الكفايه من دمه الى ذمة في المطالبة واذا كانت المطالبة حاصلة في هذه المسئله
فبها فاني تصور الكفايه اذ هي حينئذ تحصيل الحاصل والجمال هذه وقد صوروا المسئله بقواهم
بان اشترى امانة عيدا وتكفل كل واحد منهما ببيع صاحبه وقد ذكر في البصر في شرح قوله يلزم البيع
باجباب وقبول في معرفة اتحاد الصفة بعد كلام كثير قوله ويتفرع أيضا ما لو حضر أحد المشتريين
وعاب الآخر عند الحاضر حصته لم يكن له قبض شيء من المبيع حتى ينقد الغائب أو ينقد هو الجميع
الخ وهو صريح بانه بالحصة وهذا مما لا يشك فيه الفقيه والله أعلم * (سئل) * في امير الحج
الشريف اذا بيعت من ثوبه رجلا له خبره بقيم المقومات الى تاجر عنده بصاعة باق له بها بعد ان
يقومها قفعل وجعلها له ثم مات الامير والآن التاجر يطالب تابعه الرسول المتقوم لها هل له ذلك
أم لا وهل القول قول المقوم انه رسول فيه أم قول التاجر أنه وكيل مطالب بالثمن ما الحكم الشرعي
* (اجاب) * لا يطالب الرسول باجماع العلماء الفحول لان الرسول اما هو مبيع ومعبولا غير في
الخلاصة امرأة اشترت شيئا وقالت كنت رسول زوجي اليك ولا شيء على لك وقال البائع اعمايت منك
والثمن عليك فالقول قولها وعلى البائع البينة ومثله في البرازية وجامع الفتاوى الكبرى وعبارة الحاشية
في آخر كتاب البيوع امرأة اشترت من رجل ثم اختلفا وقالت كنت رسول زوجي اليك وكان البيع
على وجه الرسالة وليس على الثمن وقال البائع لا بل بعته منك ولدي عليك الثمن كن القول في ذلك قول
المرأة والبينة للبائع ومثله في كثير من كتب أئمتنا المعتمدة وهذا صريح في واقعة الحال اذا قال البائع
كنت رسول الامير اليك فلا شيء لك على وقال البائع بعته منك والثمن عليك فالقول قول التاجر
بالتناء المشاة فوق والباء الموحدة وعلى البائع البينة ان الشراء كان لنفسك ولست رسول في ذلك والله
أعلم * (سئل) * في الرجل الصحيح الجسد الكامل العقل اذا باع بنية أو وقف جميع ما يملكه من عقار
ومنقول معلوم لهم ثم نزع معلوم هل ينفذ بيعه لهم ووقفه ولا يمنع من نفاذه دين مستغرق بذمته أم لا
وهل اذا أبرأهم والحال ما ذكر من جميع الثمن يصح ابرأؤه وكذلك وقفه أم لا * (اجاب) * نعم
ينفذ بيعه وابرأؤه ولا يمنع من ذلك الدين المستغرق كما صرح به علما وفاقاطية معالين بان حق العرما
لم يتعلق ببيع ماله واعما هو متعلق بذمته فيصح فيه سائر التصرفات الشرعية كالبيع والوقف وغيره

مطلب لا تدخل المهره في بيع
الدرس والقول للمشتري
في اسم ولدت بعد البيع
ما لم يكن به الظاهر

مطلب اشترى من آخر اررا
ومض بعضه بجاع البائع
باقية من آخر واستهلكه

مطلب لو باع من اثنين ليس له
طلب احدهما بجميع الثمن
الا اذا سكتا كلا

مطلب لا يطالب الرسول
بائني والقول قوله بيمينه
انه رسول الا أن يقيم البائع
بينة انه اشترى لنفسه
أو وكيل

مطلب بيع الرجل في صحته
ووصيه وابرأؤه صحيحة ولا يمنع
دين مستغرق وكذا سائر
التصرفات

ذلك وقد سئل الشيخ زين بن نجيم حسن وقف وقفنا في محبته وعليه ديون ولا مال له غيره هل يصح
 أم لا يصح فأجاب الوقف صحيح والغلبة لمن جعلت له خاصة اهـ والوقف داخل في قولنا سائر
 التصرفات الشرعية فيصح من المدينون الصحيح جميع ذلك والله أعلم * (سئل) * في رجل
 اشترى من آخر غرائر معلومة من صبرة كبيرة هل يصح شراؤه ويلزمه وليس له الفسخ بتغير السعر الى
 النقصان أم لا * (أجاب) * نعم يصح ويلزم ولا جهالة مع تسمية الغرائر وليس له الفسخ بتغير
 السعر الى النقصان والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى من آخر فرسا فاطلع على عيب
 بعد عيبه بانهما فما الحكم في ذلك * (أجاب) * يضعه القاضى عند عدل اذا
 برهن المشتري قال في البرازية اطلع على عيب بعد غيبة البائع ووضعه القاضي على يد عدل
 ومات وحضر البائع ان لم يقض بالرديل وضع عند عدل فقط لا يرجع بالثمن وان قضى بالردى رجوع
 لان القضاء على الغائب يتفدى الاظهر عندنا اهـ ولا شك انه يرجع بالنقصان في صورة عدم الرجوع
 بالثمن لان الموت لا يمنع الرجوع به والله أعلم * (سئل) * في مؤجر معصرة يرسل وعاءه
 للمستهأجر ليضع فيه كذا من الشيرج فيضع هكذا مدة أشهر ولم يجز بينهما بيع فرخص الشيرج أو غلا
 فما الحكم * (أجاب) * ان لم يتفقا على ثمن الشيرج فعلى المستأجر أن يدفع ما عليه من اجرة
 المعصرة وله طلب مثل شيرجه لعدم البيع والحال هذه والله أعلم * (سئل) * في رجل له
 كرم ان استنطاق احدهما من الاخر باع بثمنه ذلك الاخر على أن يكون له حق المرور على حكمه
 فباعته لرجل فهل يملك الرجل منع الاب من الاستطرق أم لا وان تضرر بعمره * (أجاب) *
 لا يملك منعه عنه وان تضرر والله أعلم * (سئل) * في مريضة مرض الموت باعت شيئا لها
 من بنتها التي هي من جمل ورثتها ولم تجز بقية الورثة هل يجوز بيعها أم لا * (أجاب) * لا يجوز
 البيع ما لم تجز بقية الورثة والحال هذه والله أعلم * (سئل) * في امرأة أذت بعد موت
 ائمتها باعتهما الحصة الفلانية في العقار الفلاني بكذا في حال صحته فأفكر بقية الورثة كونه في الصحة
 وأدعوا له في مرض الموت فالقول لمن واليئنة على من * (أجاب) * اليئنة على مدعى البيع
 في الصحة والقول لمن يدعيه في المرض يمينه اذا لحادث يضاف الى أقرب أوقاته والله أعلم
 * (سئل) * في رجل مريض باع لابن زوجته دارا وأقر بقبض الثمن في مرضه والورثة تكذبه
 في القبض ولا تجز البيع فما الحكم * (أجاب) * ينفذ فيه له فان كان فيه محاباة وعليه دين
 محيط لم تجز المحاباة قلت او ككثرت فالمشتري يتم القيمة او يفسخ وان لم يكن عليه دين تنفذ المحاباة
 الفاحشة من الثلث واما البسيرة فتعقر منه واما الاقرار بالقبض فيصح اذا لم يكن عليه دين محيط
 واذا كان عليه دين محيط لا يصح والله أعلم * (سئل) * في رجل باع آخر نصف فدان على أن
 يجزث عليه شركة بينهم ما والبذر منهما واذا خرج من الحرث ساهما برده عليه وان مات يتقررا الثمن عليه
 ففعل وتغير احد الثورين تغيرا يوجب نقصه هل للمشتري رد ههما على البائع جبرامع أرش النقص
 وان أبي البائع ذلك أم لا * (أجاب) * نعم كما اشار اليه في جامع التصولين والتنازخات والله أعلم
 * (سئل) * في اخوين ورثا عن ابيهما ما لامنهما ما تصح فيه شركة العقد ومنه ما لا تصح فصار
 كل منهما يتصرف فيه بالبيع والشراء على حدة حتى لحق كلاهما مديون وتقرقا فاطلوب كل واحد
 بمالحقه بمباشرته من الدين نصاري في ما عليه وكان أحدهما زوج الاخر زوجة واشترى له جارية
 ودفع المهر والثمن باذنه فهل لـ كل منهما أن يرجع على الاخر بما وفي عنه من الدين أم لا وكذلك
 الاخر يرجع بما دفع من المهر والثمن ام كيف الحال * (أجاب) * اعلم ان الاثنين اذا ورثا ما لهما
 فشركتهم ما فيه شركة ملك وفي شركة الملك كل منهما اجنبي عن قسط صاحبه فلا يجوز له التصرف
 فيه الا باذن الاخر فاذا أذن له بالبيع والشراء صار حكمه حكم الوكيل فاذا علم ذلك ففعل اذا أذن

مطلب لو اشترى غرائر
 معلومة من صبرة صح

مطلب اذا وجد بالفرس
 عيبا بعد غيبته بانه يضعه
 القاضي عند عدل فان مات
 ولم يقض بالردى رجوع بالنقصان
 والا بكل الثمن

مطلب اذا أخذ رجل شيرجا
 من آخر من غير أن يتفقا
 على الثمن

مطلب اذا باع كرم او فيه مزر
 لكرمه الاخر على أن يكون
 له حق المرور فباعه المشتري
 لا يخرس له منعه

مطلب لا يجوز البيع من
 الوارث الا باجازة بقية
 الورثة

مطلب ادعى احد الورثة انه
 اشترى من مورثه في الصحة
 وبقية الورثة في المرض

مطلب في بيع المريض
 واقراره بقبض الثمن

مطلب اشترى ثورين ليحرث
 عليهما على انهما ان خرجا من
 الحرث ساهلن يردهما فتغير
 احدهما

مطلب ورثا ما لا وصار كل
 منهما يتصرف على حدة
 حتى لحق كلاهما دين
 وكان أحدهما زوج الاخر
 زوجة واشترى له ودفع المهر
 والثمن باذنه

بأنه شراء وقع الملك كما اذن على وجه الاشتراك لأن هذه شركة في الشراء والشركة في الشراء
 جائزة كما صرح به في الظهري وغيره من الرواج يحضه ان كان نقده من ماله خاصة وان من مال
 مشترك فلا رجوع اذا الشراء وقع لهما معا وما اذا باع المشتري بالاذن ايضا فهو كالمكيل بالبيع
 وحكمه معلوم وان لم يكن هناك اذن فلا يقع الملك مشتركا كما في صورة الشراء ولا الثمن كذلك
 في صورة البيع فلا يرجع أحد فمعا وفي من الدين الذي لحقه بما شربه اذا دخل لا خيه فيه وأما
 اذا دفع دينا لحق الاخر باذنه فله الرجوع عليه به ولا يكون مشتركا للاذن حتى اذا لم يأذن له به كان
 مشتركا به يعلم انه اذا دفع مهر زوجته عنه باذنه أو بمن الخاضعة التي أمره بشرائها يرجع عليه بما
 دفع والحال هذه والله أعلم * (سئل) * في رجل وكله زوجته بشيء لهما من ثمنه حصصا
 في عقارات متعددة ثم ذات قيمة عظيمة فباعها الاخر منها لهما بالوكلة عنهما بمن يحسن لا يبلغ نصف القيمة
 وللاثنين فظهر له الثمن الفاضل فهل له خيار الفسخ به حيث غره في ذلك أم لا * (أجاب) *
 نعم له فسخ البيع بذلك والحال هذه وقد ذكر المسئلة في تاروي قاري الهداية في ثلاثة مواضع
 منها وكذا ذكره الزيلعي في باب التولية والمرابحة وصاحب البحر وصاحب من العقار وكثير من
 الاسفار فاختار بعضهم الردم مطلقا وبعضهم عدمه مطلقا والصحيح الذي يقتضي به انه ان غره فسخ البيع
 والا فلا والله أعلم * (سئل) * في امرأه باعت لرجل ذكنا لها ودارا مشتركة بينهما وبين زوجها
 بنصفه نصفه واحدة عن معلوم بحضرة زوجها واذنه لهما وأجازته بيعها هل ينفذ البيع في الكل
 أم لا وهل اذا أنكرت البيع في الدار في حصتها وشهدت الشهود ببيعها على النصف المذكورة فصح
 شهادتهم وان لم يذكرها في شهادتهم ان النصف في الدار لهما والنصف لزوجها أم لا * (أجاب) *
 نعم ينفذ البيع ويقسم الثمن على قيمة المبيع كله فأخذ كل ما خصه وهو النصف قال في الكافي لرجل
 له أرض بيضاء ولا تحرقها فباعها بمائة من الارض باذن الاخر فالف وقيمة كل واحد خمسمائة
 فالثمن بينهما فنفق كذا في البحر وكثير من الكتب ولا يمنع من صحة الشهادة بالبيع على الوجه
 المسطور عدم ذكر حصة كل من الزوجة والزوج لعدم الحاجة الى ذلك والحال هذه لا سيما وقد انفقا
 على ان لكل نصف الدار والله أعلم

مطلب الموكيل بالبيع فسخ
 البيع بالثمن الفاضل حيث
 غره المشتري

مطلب اذا باعت ذكنا لهما
 ودارا مشتركة بينهما وبين
 زوجها بنصفه نصفه واحدة
 واحدة باذنه صح البيع
 ويقسم الثمن على قيمة المبيع

• (باب البيع الفاسد) •

* (سئل) * في رجل اشترى من اخر زينا سبعة عشر قطعا وعلى أن يطلعه ما وناو أن يأخذ
 عنه وأجرة طبعه أذرع من الجوخ كل ذراع منه يكذا وتسلم كل مشربة هل يصح أم لا * (أجاب) *
 لا يصح مع ما ذكرنا بشرط الطبخ بانقراده فاسد وكذا بشرط أخذ الجوخ على الوجه المسطور بانقراده
 فاسد والفاسد يجب رفعه ويحرم تقريره حتى قال في البرازية وكثير من الكتب اذا أصبر البائع
 والمشتري على امساك المشتري فاسدا وعلم به القاضي له فبعضه حقا للسرع فعلى كل منهما فسخه
 والله أعلم * (سئل) * في رجل ضمن من ساهى غرة زيتون بجوار زيت غير عتيق وباعه الزيت الذي
 يستخرج منه باربعة وخسين قرشا هل يصح ذلك أم لا * (أجاب) * لا يصح ذلك شرعا اذا الواجب
 ودعيه ان كان باقيا والاضمن مثله وان انقطع المثل ان شاء البائع أخذ قيمته وان شاء مضمرا الى خروج
 المثل والقول قول المشتري مع عينه والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى من اخر قطيعا من
 الغنم على ان عدده كذا وعلى ان كل شاة منه يكذا من الثمن بشرط أن يكون منه كذا من العدد بلا عن
 وقبضه المشتري على هذه الكيفية واستهلكه فهل البيع صحيح أم غير صحيح وماذا يلزم المشتري
 * (أجاب) * البيع المذكور فاسد وعلى المشتري قيمة الغنم يوم قبضها والله أعلم * (سئل) *
 في بيع الزيتون بالزيت غير معين ما الحكم فيه بعد فصرف المشتري فيه بالعصر * (أجاب) *
 البيع فاسد والزيتون مثلي مكيل مضمون مثله فان انقطع ولم يصبر البائع الى اخذ يد ضمن المشتري قيمته

مطلب شراء الزيت على شرط
 طبعه ما وناو مقصد وكذا
 اشتراط دفع بدل دراهم الثمن
 أذرع من الجوخ

مطلب في ضمان غرة الزيتون
 بالزيت وفي بيع الزيت الذي
 يستخرج من الزيتون
 مطلب اذا اشترى من اخر
 قطيعا من الغنم بشرط أن
 يكون من كذا بلا عن فسد
 البيع
 مطلب بيع الزيتون بالزيت
 غير معين بالزيتون مثلي

والقول للمشتري في مقدار المثل والقيمة بينهما والله أعلم * (سئل) * في رجل باع ثمرة
 زيتون التي عليه أربع جرار زياتيناهل يجوز * (اجاب) * لا يجوز بالزيت العين ان كان
 مقداره ما في الزيتون أو أقل فكيف بالدين والله أعلم * (سئل) * في رجل باع آخر ربع
 فرس بالقيام عليها مادامت عنده وسلمها له بائعها فوالت عنده حصانين وباعهما وأخذ ربع عنهما
 وسلمهما وهلكا وولدت أيضا ماهرة والا أن يريد اخذ الماهرة عنده والقيام عليها ودفع الكبيرة لبائعها
 يقوم عليها فما الحكم في ذلك * (اجاب) * للبائع استرداد الفرس مع الماهرة وفتح البيع
 وتضمن المشتري قيمة الحصانين لعدم صحة البيع في الفرس والمشتري الرجوع بما اتفق فان اختلفا
 في مقداره فالقول للبائع باليمين واليمين على المشتري ادعواه الزيادة والله أعلم * (سئل) * في بيع
 اللبن في الضرع هل يجوز أم لا وإذا قلتم لا فما الحيلة حتى يحل تناول بدله * (اجاب) * لا يجوز
 والحيلة ان يقرض طالب اللبن دراهم بقدر ما يغلب على الظن انه يساوي اللبن أو يقاربه إذا وقعت
 فيه المبادلة ويقول مالك اللبن ما يأتي من دابتي الفلانية أو من دوابي من اللبن خذ قرصا فإذا
 استوفاه يجعل هذا بهذا فيحل لهذا المال ولا تخر اللبن لوقوع المقاصة بينهما بذلك والله أعلم
 * (سئل) * في رجل باع نصف كرم ومات المشتري بعد قبضه فادعى البائع على ابنه انه شرط
 في عقد التبايع مع ابيه حرق جميعه والابن ينكر هل القول قوله بينه وإذا اقام البائع بينه
 على الشرط المذكور يفسد البيع فيجب فسخه أم لا * (اجاب) * القول قول ابن المشتري
 على نفي العلم بالشرط المذكور وان اقام البائع بينه على ذلك حكم بفساد البيع ورفع ولا يلزم
 ابن المشتري حرقه على كل حال والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى زيتا من آخر بسعره
 الواقع يوم الطلب وقبضه فوالت غارة على البلد فأتتهب مع ما اتهم منها فما الحكم * (اجاب)
 يلزم المشتري دفع مثله بفساد البيع بجهالة الثمن وتعذر رده بعينه على بائعه ومن المقر أن
 الزيت مثلي والمثلي مضمون بمثله في البيع فاسد والله أعلم * (سئل) * في رجل استعار من
 خر فرسا لركبها المسكان معين فسرقت منه فطالبه المعير بضمان قيمتها فباعه لثلثين في فرسين له من كل
 واحد ثلثا بثلثين معين ثم قال هو بدل الضمان بناء على لزومه له وذلك بعد أن اشترى المستعير منه
 الفرس المسروقة حال كونها مسروقة بثلثين معين قريب من ثمنها ولم يسلمها الى الا أن خالفكم
 * (اجاب) * شهر المستعير الفرس المسروقة فاسد فلا يلزم منها وهي غير مضمونة عليه حيث
 لم يفرط في حفظها فلا يدل فبطل قوله هو بدل الضمان وصار ثمن الثلثين بذمة المعير يطالب به ويحبس
 عليه حيث خلا عن شرط مفسد فان وجد فيه شرط مفسد وجب رد المبيع على البائع المستعير
 ولا يطالبه المعير بشيء والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى من آخر غنما على أن يدفع عنها
 على ثلاث دفعات في سنة ويكون تمام الثمن في آخر السنة وان لم يدفع تمام الثمن الى اتها السنة
 فلا بيع بينهما وقبض الغنم وا كل زوائدها من ولد ووصوف ولبن وتفا سحنا البيع بحكم فساد
 فما الحكم فيما كاله * (اجاب) * يضمن جميع ما كاله لانهم صرحوا بأن زوائد المبيع
 فاسد الا تمنع الفسخ الا اذا كانت متصلة لم تتولد ولو كانت منفصلة متولدة كما في السؤال تضمن
 بالاستهلاك لا بالهلاك ولو هلك المتولدة لا المبيع برده المبيع ولا يضمن الزيادة ولو استهلك
 الزيادة المذكورة في ضمان رد المبيع والمثله مذكورة في جامع الفصولين والبحر وكثير من
 الكتب والله أعلم * (سئل) * في أرض وقف محكوم به بها شجر ملك لرجلين باع أحدهما
 النصف من الأرض والشجر معا لغير شريكه هل يجوز أم لا * (اجاب) * لا يجوز لوجهين
 الاول ضم الملك الى الوقف المحكوم به ويهمل ما جله والثاني بيع نصف الشجر المستحق للبقاء
 لغير الشريك وهو فاسد كما صرح به علما ونا قاطبة والله أعلم * (سئل) * في رجل باع فرسا

مطلب اذا باع ربع فرس
 بالقيام عليها مادامت عنده
 فالبيع غير صحيح والمشتري
 الرجوع بما اتفق والقول
 في مقداره للبائع

مطلب بيع اللبن في الضرع
 لا يجوز والحيلة الخ

مطلب اذا ادعى البائع شرطا
 يفسد البيع فاليمين عليه
 والقول للمشتري أو وارثه

مطلب البيع بالسعير يوم
 الطلب فاسد لجهالة الثمن

مطلب استعار فرسا فسرت
 فاذا اشتراها من مالكها
 بعد سرقتها فالبيع فاسد
 ولا يلزمه الثمن

مطلب اذا تفا سحنا بيع الغنم
 لفساد يضمن المشتري ما استهلك
 من الزوائد بخلاف ما اذا هلك

مطلب في شجر مملوك لاثنتين
 في أرض وقف باع أحدهما
 النصف من الأرض والشجر

مطلب بيع القرض الاجلها
فان وجدها الساع مع
ولدها ان تبت والادبها يوم
الله من

مطلب اذا ادعى على ورثته
المات اياه قد راس خطه
الى دخول الخيرة والبيع فاسد

مطلب اشترى ثورا شراء
فاسدا الحكم بحكم بصره
واحدة الثور من حذو اعدا
بعد معلوم من الدراهم
وبعد عرارة خطه لم يمس
وصها

مطلب بيع المكره فاسد
فلم المشتري ما اكل من
الروث

مطلب اذا اشترى من
آخر نصف فدان على انه ان
خرج من العمل سالما وهو
له وان عطف فالحق عليه الخ
فالباع فاسد

مطلب بيع ما في الدمه الى
احل لا يجوز

مطلب اذا باعت شيئا على
انها ان رجعت من الخ
بعد ملكها فالباع فاسد

مطلب من المشتري
المسح بيع فاسد ثم اصر
الباع بعه وعلق البعض
الاخر في يد المشتري

عن معلوم مستسأجلها وسلمها للمشتري فولدت عنه ومات في يده وقد دفع من بعض الممن والمقص
لم يتقص حال الحكم في ذلك * (اجاب) * السع فاسد بسبب الاستثناء المذكور وللنابع أخذ
الولد والمطالبة ببيع المسح الهالك لا بالثمن والقول قول المشتري وان ادعى النافع ان يذبح السع
والاصل عند ما في البيع الفاسد اياه اذ هو من المشتري المسح في البيع الفاسد أسرار النافع وكل من
عوضه مال ملكه المشتري بقيمة يوم دمه وحده مثله واجبة وقد كثر النقل فيها وما قلناه مسح
مع احتضاره والله أعلم * (سئل) * في رجل مات عن روجه وان منها فادعى شخص ان له عنده
ثلاثة عروش ثم مد خطه بانه له الى دخول الخيرة هل يثبت ذلك فلا يثبت أم لا من يثبت وادانت بها
هل يكون البيع فاسدا لجهالة الاحل وتكون للنابع مثل خطه أم لا * (اجاب) * البيع اذا
تب والحال هذه هو فاسد لجهالة الاحل وليس على المشتري الا مثل خطه النافع والقول قول
المشتري في المل لا تكره ما عداه فأى خطه بهالة القول قوله بحسبه انه المل وعلى النافع الباع
في المل الذي يتبعه والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى ثورا بعشرة عروش على انه يزرع
مد خطه من خطه في أرضه للنابع وشاننا وررع المشروط فلم يرض به النافع لسعته فتراها الى
محكم محكم بكم يصاد السع وأجرة مثل عمل الثور للنابع وحددنا عقد سبع على العشرة المقصورة
ونصف عرارة خطه غير متشارا لمهاهل العقد السابق صحيح أم فاسد وادانتم بصاده في الحكم
* (اجاب) * هو فاسد كالسبع الاول لسبب عدم سأل كونهما حديده أو وسطا أو ردية وشراء
الخطه لا ينع ما لم يمس ذلك حيث لم تكن مشارا اليها فإذ المشتري الثور على بانه وبستر العشرة
المسومة من النافع ولا أثر لعمل الثور اذ النافع لا يضمن عدا بالزرع الضعيف للمشتري ولا يلزمه
نصف العرارة لعدم صحة البيع والحال هذه والله أعلم * (سئل) * في رجل أكره على بيع حصه
من رثون فباع وسلم مكرها ومات المكره والمكره والمشتري بعد ان اكل الروث مدة تسين في الحكم
* (اجاب) * الاصل ان بيع المكره فاسد وللنابع الفسخ ولا سئل بجمته ولا عوت الحامل
اي المكره والمشتري وروثه يصح بالنعدي فلو ارث النافع فسخ البيع وأخذ الحصة ويضمن
ما اكل منها من ثركه الممعدى في اكلها والله أعلم * (سئل) * في رجل باع آخر نصف فدان ثمن
معلوم شارطا ان خرج من العمل سالما وهو له ولا ثمن على مشتريه وان عطف أو تعيب فالثمن
مصرح بشرط ثوره واسهل ملكه السارق فقهوس المشتري منه ثور اذله وأجار النافع ذلك العويص
وريد ان يرجع نصف حصة الممتلك ويكون المعقوص مشتركا والمشتري يريد ارامه بالبور المعقوص
جميعه ولا يرجع عليه بالقيمة في الحكم * (اجاب) * لا اعتبار بكلام المشتري رلة الرجوع
نصف حصة المسهل لصاد البيع والمعقوص مشترك بينهما والله أعلم * (سئل) * في رجل له
دمنه آخر ما سار وريثا ناعها له بأربع مائة قرش ثم دفع له المشتري من غنما مائة وأربعين قرشا
هل بيع ما في الدمه الى أحل صحيح أم لا * (اجاب) * بيع ما في الدمه لا يجوز الى أحل لانه
اقتضى عن دين دين وهو بيع الكالئ بالكالئ وهو ميسر عليه فيجب على المديون دفع الرتب وعلى
الذات رد مثل ما قصر من الدراهم والله أعلم * (سئل) * في امرأة عرفت على الخج السرف
فباع روحها نصف دار ثمن معلوم وباعت اسما من غيره كراما حكر كذا ذلك وثمانية ثلثي
ونصف حكر كذا على انها ان رجعت سالمة بعد ملكها الباهل بعهام مع هذا الشرط صحيح أم لا
* (اجاب) * البيع مع هذا السر لا يجوز فعلى كل من المبايعين صحه وادانته والغلى امساك
المسح بعهه السابق حقا لا مراع ومن مات ووارثه يقوم مقامه في ذلك والله أعلم * (سئل) *
في رجل اشترى من آخر نصف سهم من ثمن معلوم بعهه مؤجل الى دخول الجرون وبعهه
مقصور وبعهها وذلك بعد ما عداه واسترد النافع ما بقي وذلك بعهه عند الحكم * (اجاب) *

ما هلك منها عند المشتري يضمن نصف قيمته لفساد العقد فيه لجهالة الاجل فيسترد من بائعه ما زاد عنها
 مما قبضه ان كان ازيد منها وما هلك عند البائع هلك من ماله لا ارتفاع العقد بوضوله اليه والله
 أعلم * (سئل) * في رجل باع من آخر دارا بالف قرش وقبض منه ثمانية قرش ومقدار
 معلوم من الصابون يبيع له وزنا باربع مائة قرش وقبض زنته باعه المشتري من البائع بمائتي قرش
 وقبضها منه وكتب بالتبائع وثيقة شرعية بالف قرش ووعد المشتري البائع بان يعيد المبيع له اذ ادفع
 ذلك فاحكم يبيع الصابون للبائع قبل قبضه منه وهل اذا طلب البائع رد المبيع اليه فهل يعطى
 المشتري ألف قرش أو الثمانمائة قرش المقبوضة لا غير * (اجاب) * صرح علماؤنا قاطبة
 بانه لا يبيع المنتقل قبل قبضه ولو من بائعه وأن غنام التسليم في بيع المكمل والموزون مكايلة
 أو موازنة بالوزن والكيل والمسئلة في الخيانة والبرازية وغيرهما من الفتاوى والشروح فاذا علم
 ذلك فهل لانه الصابون أو استهلاكه له يطل البيع فيه ويرجع المشتري بالثمن الذي عينه له وهو
 الاربع مائة التي اشتراها لطلالين يبعه بالثمانتين قبل قبضه ولو لم يهلك بل باعه البائع الذي اشتراه من
 مشتريه فلم يشتر به فسخه واستباعه بالثمن الذي عينه وهو الاربع مائة وأما وعود المشتري أن يعيد البيع
 فقد صرح علماؤنا بانها لو ذكر البيع بلا شرط ثم ذكر الشرط على وجه العدة جاز البيع وزم الوفاء
 بالوعد قال في جامع الفصولين تباعا بلا ذكر شرط الوفاء ثم شرطه يكون يبيع الوفاء اذ الشرط
 اللاحق يلحق بأصل العقد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ثم روى وقال الشرط الفاسد اذا لم يعلق
 بالعقد يلحق عند أبي حنيفة لا عندهما ثم روى قائلوا وهل يشترط اللاحق في مجلس العقد لصحة
 الاتحاق اختلف فيه المشايخ والصحيح انه لا يشترط اه فاذا علم ذلك فالذي يعطيه المشتري والحال
 هذه غبنائية غرض لا غير والله أعلم * (وسئل) * عنه ثانيا وفيه زيادة وهل اذا ادعى
 المشتري المباداة بينه وبين البائع بعد ذلك هل يكون صحيحا أم لا * (فاجاب) * عن هذا السؤال
 وأما البراء في ضمن عقد فاسد فلا يمنع صحة الدعوى لان العقود الفاسدة مجراها مجرى الربا كما صرح به
 البرزوي في غنى البقهاء قال في الاشياء والبراء العام في ضمن عقد فاسد لا يمنع الدعوى كما في دعوى
 البرازية وقد ذكرنا بعد هذا ان البراء عن الربا لا يصح فسمع الدعوى به وتقبل البيعة انتهى
 ومثل ما في البرازية في الخلاصة وكثير من الكتب والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى بغير
 من آخر بغير معلوم وأجل مجهول وقبضه وأعاره لرجل فأخذه البائع من يد المستعير وهلك عنده
 فما الحكم * (اجاب) * الحكم فيه ان المشتري يبرأ من ضمانه وكذلك المستعير منه برأ منه
 اذ كل يبيع يبعه فاسد اذا استرده البائع ولو بغصب يبرأ المشتري من ضمانه والله أعلم * (سئل) *
 في رجل باع آخر رجلا بثلثين وثلاثين غر شامو حله عليه الى ثلاث خيارات كل خيار ثلث الثمن فطلع
 الخيار ودفع له ثلثه ويطالبه بثلثيه قبل طلوع الخيارين من مبدعنا ان الاجل المذكور غير صحيح
 وأنه يستوجب كل الثمن عاجلا فما الحكم في ذلك * (اجاب) * البيع المذكور فاسد
 يجب فسخه ورد المبيع الذي هو الاجل على بائعه واسترداد ما قبضه من الثمن باجماع علماؤنا فلا يحل
 استبقاء البيع الفاسد بل يحرم ولو اتفق المتبايعان فاسدا على استبقائه يجب على القاضي
 الارسل خلفهما وفسخ البيع المذكور لان استبقائه معصية اذا علم به القاضي والله أعلم
 * (سئل) * في رجل اشترى من آخر دارا في اثناء الثلث الثاني من شهر رمضان بمائة وخمسين
 قرشاً مائة يكمها في رمضان والنجس مؤجلة الى دخول الحيدر دفع المشتري منها للبائع في
 رمضان ستة وثلاثين قرشاً بعد أيام منه دفع واحد وعشرين الجلة سبعة وخمسون قرشاً هل البيع
 صحيح أم لا لفساد الاجل فيجب اعدامه ويحرم تقريره * (اجاب) * البيع فاسد لجهالة الاجل
 كقدوم الحاج والحصاد والدياس والقطاف ودخول الخيرات كلها من هذه الاشياء فلا يصح جعله

مطلب باع درامن آخر بالف شهما
 ستمائة نقد او باعه مقدار
 معلوم من الصابون باربع مائة
 وقبض زنته باعه من البائع
 بمائتي قرش ووعد مشتري
 الدار بائعه بان يعيد هاله
 اذ ادفع له ذلك

مطلب البراء العام في ضمن
 عقد فاسد لا يمنع صحة الدعوى

مطلب كل مبيع يبعه فاسد
 اذا استرده البائع ولو
 بغصب يبرأ المشتري

مطلب البيع الفاسد
 يجب فسخه واذا لم يتفاسدا
 على القاضي احضارهما
 وفسخه ان علم ذلك

مطلب تأجيل بعض الثمن
 الى دخول الحيدر ففسد
 البيع

مطلب اشتراط بيع المبيع
من البائع عند احضاره
الثلث بفقد البيع

مطلب لا يجوز بيع بحق
التعلي

مطلب قال اشريكة ان لم
ادفع لك دراهم القرض
فقد بعتك حصتي بها

مطلب باع ثمرة كرم بثلاثين
قرشاً ان احوح المشتري
البائع الى الشكاية وان لم
يجوز به فخمسة وعشرين

مطلب باع احد الشريكين
في مبطعة نصيبه من شريكه
قبل ان يخرج جميع بطيخها
مطلب اشترى نصف ثلاثة
رؤس بقرش فاسد او حالك
واحد

مطلب في بيع اراضي يت
المال

مطلب في اختلاف المتبايعين
في الثمن

اجل للثمن لا مقصاه الى المازعة والله تعالى اعلم * (سئل) * في رجل اشترى دجاجة من دار
شارطان رد البائع الثمن له بعد ستة بيعة هاله به ثمنات المشتري وصار وصيه يؤجرها ويصرف اجرتها
على ايتامه حال الحكم * (اجاب) * البيع فاسد للشرط وينسخ وجوبها ولا تنضم الاجرة لاسم
مترجوا بانه اذا مات أحد المتبايعين فاسد افلورثته القرض وان الرضا للمعه له غير المتولدة من
المبيع فاسد لان بيع القرض ولا تنضم بالاهلاك عند أبي حنيفة كما صرح به في الثلاثين من جامع
القصولين وغيره والله اعلم * (سئل) * في بيع حق التعلي الذي ليس بشيء وانما هو مجرد هوا
هل يجوز أم لا * (اجاب) * لا يجوز وهي مسئلة الكبر وغيره الذي عبر عنها بلوسطة حيث
قال عطاء على ما لا يجوز بيده وعلاوة على أي لا يجوز بيعه ولو بعد ما سقط لأن له حق التعلي لا غير وهو
ليس مالاً ومحل البيع المال وهو ما يمكن احرازه وقبضه والهوا لا يمكن احرازه والمحل في المسئلة
مستقيم والله اعلم * (سئل) * في رجل اقترض من شريكه في خيل دراهم مائة
وقال ان لم ادفعه لك الى اربعين يوماً فقد بعتك حصتي بها هل يصح البيع بهذا الشرط أم لا
* (اجاب) * البيع المذكور غير صحيح ونقصه واجب على كل من المتبايعين فان اصر اعلية وعلم
القاضي فصح وعما عليهم والله اعلم * (سئل) * في رجل باع لا ثمرة كرم بثلاثين قرشاً
وانعقد البيع على هذه الصفة شارطاً عليه ان احوح المشتري البائع الى شكايته الى القاضي
وذكر البائع له مشتري ان اعطيتني من غير شكاية اخذ منك خمسة وعشرين قرشاً واحوح
المشتري البائع الى الشكاية الى القاضي فهل له أن يأخذ الثلاثين التي انعقد البيع عليها أم لا
* (اجاب) * البيع بهذا الشرط فاسد فيك المشتري المشتري اذا قبضه بامر البائع فان كان
فأتم واجب الفسخ ورده وان كان قد هلك او امسك المشتري وجب رد مثله اذا غلب مثلي كما في
عامة القضاة فاذا انعدم المثل بقيته يوم الخصومة والقول في المثل والقيمة قول المشتري بيمينه هذا
اذا كان الشرط المذكور مقارناً له قد أمّا اذا اختلف بعد العقد لا يفسد على الصحيح والله تعالى
أعلم * (سئل) * في مبطعة يربا ثياب باع أحد هاتفتها من الآخر قبل أن يخرج جميع بطيخها
وهي مما يثمر مرة بعد أخرى في عام واحد وانما خرج دون النصف هل يجوز أم لا * (اجاب) *
لا يجوز البيع المذكور والحال هذه والله اعلم * (سئل) * في رجل اشترى من آخر نصف ثلاثة
رؤس بقرش فاسد او حالك واحد وبقي انسان حال الحكم * (اجاب) * رد الساقين
وبلرم نصف قيمة الهالك يوم قبضه والله اعلم * (سئل) * في بيع اراضي يت المال هل يجوز أم لا
* (اجاب) * أما ما حازه السلطان لبيت المال ويده مزارعة الى الناس بالربع أو الخمس مثلاً
بيعه له باطل لكونهم لا يملكونه وأما ما بقي على أصله فهو ملكهم يجوز بيعه وايضا فانه يكون
ميراثاً والله اعلم * (سئل) * في رجل اختلف مع آخر في شراء ثمنه وهو يقول اشترتها
بثلاث حرار وشاوا الجزة اسم لغير معلوم والربت بغير مشار اليه والبائع يقول بعكها بثلاثة قروش
وثلاث قروش فكيف الحكم الشرعي * (اجاب) * يحاق المشتري أولاً انه اشترا بالقرش
المد كورة فان تكل قضي عليه بها وان اختلف بخلف البائع بعده انه ما باعه بالربت فاذا اختلف فسخ
العقد على قيمة المبيع المذكور ان تعذر المثل ولم يصبر البائع الى خروج الحديث أو مثله ان لم يكن
كذلك لان الرثون مثلي كما أوجته في مثله وان تكل لزمه دعوى المشتري وفي ضمن دعواه فساد
البيع فيلزم فيه ما يلزم في البيع العاصد وهو ضمان مثله ان وجد والا لم يصبر البائع الى خروج
الحديث بقيته وقد تقرر القضاة في هذه الصورة بخلاف ما اذا اختلف فانه يفسخ العقد الذي وقع بصفة
القضاء على قيمة المبيع أو مثله فيرتفع الفساد وقال محمد في الرأيهما في مسئلة هلاك المبيع ان كل
واحد منهما ما يدعى غير العقد الذي يدعيه صاحبه والاخر يشكره وأنه يفيد دفع زيادة الثمن

فبينما الإنسان كما إذا اختلفنا في جنس الثمن به دلاله السابعة فهو هذا صريح بانهم ما يقولون إذا اختلفنا في جنس الثمن به دلاله السابعة بأنه يفسخ العقد على قيمة المبيع ليصح الالتزام وهو باطلاقة يتناول واقعة الحال فافهم ذلك والله أعلم * (سـئـل) * في رجل باع آخر أطلا من القطن الحلج ولم يكن عنده هل يجوز البيع ويلزم أم لا * (أجاب) * لا يجوز البيع والحال هذه قال في الخاتمة رجل باع مائة من من حاج هذا القطن لا يجوز ومنه في كثير من الفتاوى ولو قال البائع لم يكن عندي يوم البيع حليج وقال المشتري كان عندك فالقول للبائع أنه حادث ولا يلزمه الحلج صريح به البرازي وغيره والله أعلم * (ثم سـئـل) * أفدت من الرجل إذا باع حليجا لشخص ثم ادعى أنه لم يكن عنده حليج يومئذ وأنه حدث في ملكه بعده يكون القول قوله بيمينه فلا يجوز بيعه فهل إذا أقام المشتري بينة أنه كان في ملكه يومئذ تقبل بينته وينفذ بيعه أم لا * (أجاب) * البينة كاسمها مينة فإذا قامت عليه بأنه وقع عليه البيع موجودا جازا البيع وألزم البائع بتسليمه للمشتري والحالة هذه والله أعلم * (سـئـل) * فيما إذا اشترى واحد أو جماعة ثمرة زيتون لم يجده بقرش معينة وشرط كل حرة أوصلها المشتري تقام على البائع بقرشين هل يصح أم لا * (أجاب) * هو فاسد يلزم فيه ردعين الزيتون قائما ومثله هالكان وجد المثل والأقاليم بخير إن شاء صبر إلى وجودها وأخذ قيمته عاجلا والقول قول المشتري فيما يدعيه من القيمة والتقدير والله أعلم

(باب الأقالمة) *

* (سـئـل) * في رجل اشترى من آخر ثوبا بمن معلوم وتسلمه ثم رده على بائعه مدعيًا أنه يرد حالة العمل فقبله صريحًا وقال فيها خيرة شينار جمع اليانثم مات عنده بعد شهر وأيام هل حيث قبله صريحًا التفسخ العقد السابق بينهما ومات على ذمته أم لا * (أجاب) * حيث قبله صريحًا ما قبله أقالمة لعقد البيع السابق ومات على ذمته لا على ذمة المشتري والله أعلم * (سـئـل) * في رجل اشترى دارا بمن معلوم فندم فسأل البائع الأقالمة قبل قبضها منه ودفع له رجل مبلغا فقبله فقبضه منه قائلا سأصحبك فقرأ الفاتحة مع الجماعة ونفرت قواهل يكون ذلك أقالمة أم لا * (أجاب) * نعم يكون ذلك أقالمة فقد صرح علما ونانها تبيعته بركت وتاركت ورفعت وساحت بوذى معني تركت قال في التهذيب وصح له بكذا أو سأل وافقه على المطلوب وصح وتصح فعل شيأ فهل فيه والمساومة المساهلة وفيه صح جاد وفيه صح بكذا سماحة وهي الموافقة على ما طلب والناس تسلم عمل السماح في ترك ما يكرهه المسموح عنه فتدوله ساحتك المعنى تركتك أي وافقتك على مطلوبك وسملت لك وجدت لك بطوليك وأسرت لك به فهو أولى في المطلوب من تركت وتاركت لا سجامع إضافة الصلح بحال دفع له في ذلك فقبضه وهو عما لا يتوقف فيه والحال هذه والله أعلم * (سـئـل) * في امرأة اشترت من زوجها دارا هـا ماسا كان بها ما عليها عليه من الدين ثم احتاجت للثمن فقاتلته له أدفعه ألفا لأن وقد فسخت البيع وقبل الزوج ودفعه لمن أمرت هل يفسخ البيع أم لا * (أجاب) * نعم يفسخ والله أعلم * (سـئـل) * في رجل اشترى جلا ثم استقال فيه وهلك عند البائع بعد الأقالمة وأراد الرجوع بجميع الثمن هل لذلك أم لا * (أجاب) * ليس لذلك والأقالمة وقعت صحيحة ولو قدر حدوث العيب فيه باقرا المشتري به ليس للبائع أن يرجع بنقصان العيب وإن تعذر الرد بالهالك فافهم والله أعلم * (سـئـل) * في رجل اشترى فرسا وقبضه فافتعيت عنده فسأل الأقالمة من البائع فأقاله غير عالم بالعيب هل لرد الأقالمة بسبب ذلك أم لا * (أجاب) * لرد الأقالمة وله أمضاؤها ولا يرجع بنقصان العيب والله أعلم * (سـئـل) * فيما إذا اشترى الكرم المبيع واستهلك المشتري ثم رده ثم تقابلا أو تفاخعا عقد البيع هل تصح الأقالمة أم لا وما الحكم في الثمرة المستهلكة * (أجاب) * لا تصح قال في الخلاصة رجل باع من آخر كرمًا وساله إليه فاكل المشتري زل سنة ثم تقابلا لا تصح وفي

مطلب بيع ما ليس عنده
غير جائز

مطلب إذا قال البائع لم يكن
المبيع عندي وقت البيع
وعكس المشتري فالقول
للبائع والبينة للمشتري
مطلب اشترى ثمرة زيتون
بمبلغ معلوم على أنه كلما دفع
حرة زيت تقام على البائع
بكذا من الثمن

مطلب قبول البائع المبيع
عند رد المشتري له مدعيًا
العيب فيه أقالمة
مطلب في أقالمة البيع قبل
قبض المشتري المبيع وفي
الفاظ تسعقد بها الأقالمة

مطلب اشترت من زوجها
دارا هـا ماسا كذا ثم أقالته
البيع
مطلب ادعى البائع بعد
قبضه المبيع بحكم الأقالمة أنه
هالك بعيب حدث عند
المشتري وأراد الرجوع
بجميع الثمن
مطلب أقال البائع المشتري
من غير علمه بتعيب المبيع في
يد المشتري

مطلب إذا اشترى الكرم
واكل المشتري ثم رده ثم
تقابلا أو تفاخعا

النجى والزيادة المفصلة تمنع الاقالة اذا كانت بعد القبض لا قبله ومراعاة ما ولدته من المبيع كالثمرة
ومنه في كثير من الكتب وفي الخامس والعشرين من جامع الفصولي والمفصلة المتولدة كولد ثمرة
ويجوز منع الرد وكذا تمنع الصبح بغير اسباب السخى انتهى وادعيت عدم صحة التفاسيح علمت ان
الثمرة كاصلها لا تشتري والحال هذه والله أعلم * (سئل) * في عيادته المشتري هل يصح اقالته
فيه أم لا * (اجاب) * نعم تصح وتطلب له العلة والله أعلم * (سئل) * في زينة او فرض
يكره نصف ثمرة كرم مشاع هل هذا فرض صحيح أم لا * (اجاب) * الفرض صحيح ولا يمنع الشروع
وقد صرح في الحروم في العقار في كتاب الهمزة بقلا عن الهياية بأن فرض المشاع جائز بالاجماع وعليه
عدم توقفه على القبض اذا تصرف فيه قبله يجوز على الاصح كما قلناه في التنازل رخصة عن الفتاوى
والخلاصة والله أعلم * (سئل) * هل يلزم تأجيل الفرض أم لا * (اجاب) * لا يلزم الا اذا
أوصى به وانه أعلم * (سئل) * في رسول قرض الفرض اذا مات من يملكه هل يلزمه أم لا * (اجاب)
لا يلزمه لانه مجرد سقر ومعه وهذا لا اجماع ولا ضمان عليه والحال هذه والله أعلم

* (باب الربا) *

* (سئل) * في رجل مات عن ورثة وبدنته مال بلهة وقف معاملة بالربح لم يعامل فيه بجديته
تدفع الربا المخطور بشرع او المتولى عليه يطالب الورثة به هل له ذلك أم لا وهل اذا كان لا أحد منهم معلوم
وطبيعة فيه يسوع به أن يبيع صرفه له ذلك أم لا * (اجاب) * ليس لتولي الوقف ذلك اذ هو ربا
محض محرم بالكتاب والسنة واجماع الامة سواء فيه الوقف والدينيم وغيرهما والوارث فيه من عظيم الانم
وقبح الجرم لا يكاد يضبط بعده ولا يحصر بحد وفيه عن ابن عباس قال يقال لا كل الربا خد سلاحك
للحرب ولا عمة عن ابيه الله تعالى فتناصه على منافع الوقف اذا كانت الدراهم دراهم الوقف على القول
يجوز وقفها فانه قياس فاسد في غاية المباهنة بحيث لا راحة فيه للمساواة لعدم صدق الحق في الرباها
ولهذا قال الشافعي رحمه الله تعالى يشتمن ما في الملك أيضا ونحن امامتنا في الملك لكونهم اعراضا
لا تتقوم الا بالعقد واما أخذ العشرة باني عشر بلا وجه لثبوت الخالي عن العوض في الربة فلا يصح
طريق القياس حتى يلحق بالمبيع ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والله أعلم * (سئل) *
في رجل اشترى حطة في سبوا باعها محصور وبه خمس غير محصور بخطة خالصة هل يصح ذلك أم لا
* (اجاب) * لا يصح كما سرح به في البحر باقلا عن الحاوي وعلى كل حال من احوال ثلاث جهل
مقدار الخطة التي في سبوا أو علم انها مساوية لخطة الثمن أو أقل للرأيا الخاص على والحال هذه والله
أعلم * (سئل) * في ذمتي أخذت من ذمتي خمسة قروش وقصا وتطالبه الآن بقرشين وثمانتهما
لرؤم الربح هل يلزمه أم لا وعليه اذ ما راد على رأس ما لها * (اجاب) * ما زاد على ما أخذتها
وما يخص فعليه اذ به باجماع الامة بل واجماع كل الامم والله أعلم * (سئل) *
في وصي على ايتام باشر عقد مراهجة مع ذمتين لهم ثم اعترف بقص ما باشره من الربح ثم قال
ما قبضت هل يصح اعترافه ويحل انكاره القبض أم لا وهل اذا دفع ما يحاسبه بمعاملة يكون ربا
يملك الرجوع فيه وله ما أن يحسبها من أصل الدين أم لا * (اجاب) * نعم يصح اعترافه
بالقص ولا يملك الرجوع عنه والا صل ان الحقوقي مثل البيع والشرا تعلق بالعقد وقضى الثمن
منها سواء كان قبل الخروج عن الوصاية أو بعده كما سرح به في جامع الفصولي وغيره ويد المديون
بالدفع اليه مطلقا حيث وجب بعقده نعم على الرواية التي اختارها المتأخرون في جواز دعوى الاقرار
كذابا بحلف الدتسيان ما كان كاذبا في اقراره كما هو ظاهر وأما دفع مال ربحا بغير معاملة فهو ربا محض
مطلقا سواء كان في مال يقيم أو غيره لا مطلقا في النصوص الواردة في تحريمه والوعيد لمعامله ولا عبرة من
شدخا خالف النصوص مردود حقا ولو تعلق قاله بكاف السماء والله أعلم * (سئل) * في صرف

مطلب استعمل المشتري
العبد ثم تقايلا
مطلب قرض المشاع جائز
مطلب نأجيل الفرض
عرد دم
مطلب الفرض لا يلزم
الرسول

مطلب رجل مات وله ورثة
وبدنته مال بلهة وقف
معاملة بالربح من غير
شروع ويريد المتولى أن
يرجع عليهم بذلك أو يبيع
سرى معلوم أحد هم
في الوقف لذلك

مطلب اشترى حطة في
سبوا بخطة خالصة

مطلب اخذ منه دراهم
على ان ربحها في كل شهر كذا

مطلب في وصي على ايتام
باشر عقد مراهجة من غير
وجه شرعي ثم اقر بقبضه ثم
انكر

مطلب يرا المديون بالدفع
الى الوصي حيث وجب
بعقده

القطع بالقرش الاسدية * (اجاب) * هو رباح حيث لم يتعادلا وزنا فإلزامه وجهه من رد البدين
ووجوب التعزير لا تركاب المعصية التي أذن الله تعالى فيها بالحرب وإذا اتفق أحدهما ما قبضه
وجب عليه ضمان مثله فيرده ويسترد ما دفع والقول قوله بيمينه لأن القول قول القابض ضمينا كان
أو أمينا والله اعلم

* (باب الاستحقاق) *

* (سئل) * في رجل وضع يده على حصص في حوا كمر موقوفة بأرضها وشجرها وقفا محكوما به
ياكل غلتها مدة سنتين ادعى الموقوف عليهم بها أو بما أكل من غلتها فاجاب بأنهم باعوه هاله فهل
على تقدير أنهم باعوه هاله يصح بيعهم أم لا حيث كان الوقف ثابتا محكوما بلزومه على الوجه الشرعي
ويضمن جميع ما أكله من الغلة أم لا * (اجاب) * لا يصح بيعهم وعليه أن يرد هاله للوقف فان أبي
حجبه القاضى حتى يرد وعليه رد الغلة التي استهلكها ويرجع عليهم عما دفعه من الثمن ان ثبت بالوجه
الشرعي والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى كرمًا فقبضه ونصرف فيه ثلاث سنين ثم ظهر لردى
قاض انه وقف بعد اقامة البينة وأخذته سابع بقاء القاضى وطب الغلة التي انماها المشتري فما
الحكم في ذلك هل يجب ردها على البائع ان كانت قائمة أو قيمته ان كانت هالكة وهل القول قول
المشتري في مقدارها أم قول البائع أم لا * (اجاب) * صرح في مجمع الفتاوى نقلا عن جامع
الفتاوى انه يوضع من الغلة مقدار ما اتفق في عمارة الكرم وما فضل من ذلك يأخذه المستحق من
المشتري والقول قول المشتري في مقدار ما تناول ان اقر أنه تناول وان انكر بالكتابة فالقول قوله
بيمينه لانه المذمى عليه والاخر المذمى فيحتاج الى البينة والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى
من آخر غلة بثمن معلوم فاستحققت من يده ورجع ليطلب الثمن من البائع فادعى التنازع عنده هل يكون
هذا دافعا منه ولا يشترط حضور المستحق الغائب بعده أم لا * (اجاب) * نعم تسمع الدعوى
وتقبل البينة ولو كان المستحق غائبا على الاظهر والاشبه ويندفع المذمى بذلك والحال هذه والله أعلم
* (سئل) * في حصان تداونه الايدي فاستحق بدشق الشام بالمالك المطلق أو بالتنازع فطلب من
بائعه ثم فبرهن ببائعه انه نتج عنده أو عند بائعه هل يبطل الحكم الصادر بدشق الشام بالاستحقاق
* (اجاب) * نعم تسمع بيينة البائع انه نتج عنده أو عند بائعه ويبطل الحكم السابق بالاستحقاق لان
ذا الدر هو البائع الاول وفي دعوى التنازع من المتبايعين بيينة ذى اليد أو بالقبول بالحكم بها والله اعلم
* (سئل) * في رجل اشترى بيمينه من آخر فباعها المشتري من آخر فاستحققت من يده بدعوى التنازع
هل اذا اقام المستحق بيينة انها نتاج بيمينه بائع بائعه يبطل الحكم للمستحق ومثله اذا اقام بائعه بيينة
وكذلك اذا اقامها بائع بائعه أم لا * (اجاب) * نعم باقامة البينة من كل منهم يبطل الحكم للمستحق
والله اعلم * (سئل) * في رجل باع بقره فولدت عند المشتري ثم استحققت من يده بالوجه الشرعي
وأخذها المستحق هي وولدها هل للمشتري ان يرجع على البائع بالثمن وقيمة الولد أم لا * (اجاب)
نعم للمشتري أن يرجع على بائعه بالثمن وقيمة الولد يوم التسليم للمستحق كما صرح به في جامع الفتاوى
والزيادات معللا بأنه مغرور من جهة البائع فترجع العهدة اليه بضمان لزمه في عقد المعاوضة والله
أعلم * (سئل) * في رجل اشترى من آخر عجلا بأربعة قروش فصار ثورا وزادت قيمته فظهر أنه
عجل الغير وأنه كان ودبعة عند البائع فهل اذا اخذ مالكة للمشتري أن يرجع على بائعه بالثمن وبما زاد
في قيمته عنده ام ليس للمشتري ان يرجع على البائع الا بالثمن لا غير * (اجاب) * ليس للمشتري أن
يرجع على البائع الا بالثمن والحال هذه والله اعلم * (سئل) * في عمر اشترى من زيد بغير ابتلاثة
وعشرين اسديا وباعه بغير ابعشرين وتقابضا ومات بغير العشرين عند مشتريه زيد فادعى أخوه على
عمر أن الجبل الذي يباعه أخوه ملكه وأنه لم يأذن له ببيعه الا بخمسة وثلاثين اسديا وأنه رده ببعه

مطلب في صرف القطع
بالقرش

مطلب اذا ثبت الوقت
وادعى واضع اليد شراءه من
الموقوف عليهم لا يصح
البيع ويضمن ما أكل من
الغلة ويرجع عليهم بما دفع
من الثمن

مطلب اذا اشترى كرمًا
ونصرف فيه مدة ثم ظهر
انه وقف يجب على المشتري
ضمان ما زاد على ما اتفق
في عمارة الكرم من الغلة
مطلب استحققت البغلة
من يد المشتري فأراد
الرجوع على البائع فادعى
البائع عليه تناجها عنده
مع غيبة المستحق

مطلب استحق حصان من
المشتري بتناج أو ملك مطلق
وحكمكم به ثم برهن ببائعه
على تناجحه عنده أو عند بائعه

مطلب يبطل الحكم
للمستحق من المشتري
بدعوى التنازع باثبات
البائع أو ببائعه التنازع عنده

مطلب اذا ولدت بقره في
يد المشتري ثم استحققت يرجع
على بائعه بالثمن وقيمة الولد
مطلب اذا زادت قيمة
البيع في يد المشتري ثم
استحق لا يرجع على البائع
الا بالثمن

مطلب عمر واشترى من
زيد بغير اخذ حتى آخر على
عمر وأن الجمل الذي باعه
زيد ملكه ولم يأذن له ببيعه
الابز بآداءه

مطلب اذا اشترى بئنا
وبني فيه ثم استحق يرجع
بالثمن وقيمة البناء

مطلب تقايض في ثوبين
فاستحق أحدهما فافتك
الاستحق الآخر ليرده على
المقايض لياخذ ثوبه فامتنع

مطلب السلم في الجلود من
غير استيفاء الشروط فاسد
فيجب على المسلم اليه رد رأس
المال ويجب على رب السلم
قيمة المتبوض

مطلب اذا مات المسلم اليه
يجل الاجل

مطلب دفع المسلم اليه
بعض السلم في الرب السلم
فقال لا قبله الا تاما وتركه
فسرق

مطلب لا يصح اسلام البن
في الزيت لان شرط صحته
عدم اشتغال البدلين على
أحد الوصفين

مطلب اذا سلم في حرير الى
نصب الميزان فالسلم فاسد
فالكفالة به غير صحيحة ولا
يتقبل دعوى التلبيئة الابينة

ويريد اخذه منه هل يعطى بمجرد دعواه أم لا وما الحكم اذا أقام بينة على دعواه * (اجاب) *
لا يعطى المدعى بمجرد دعواه بل لا بد له من بينة تتوهم دعاه والاصل ان المنصرف بالبيع يكون مالكا
ولذا لا يصح اقراره بعده بأنه قد شوى أو وكيل لآية ساع في نقض ما تم من جهة فبره سبعة واذا أقام
المدعى المذكور بينة على دعواه استحق ان يعطى ويرجع عمر على زيد بمن البعير المستحق عليه وهو
الثلاثة والعشرون وقد تم البيع في البعير الذي مات وان كان عمر واستعمله أو كاري عليه لا طلب القيمة
بآجره عليه اذ منافع المصوب غير متممة عندنا والله أعلم * (سئل) * فيما اذا اشترى زيد متباينين
معلوم من عمرو وبني فيه بناء ثم بعد مدة ظهر له يستحق وأنته لدى قاض واستخلصه من زيد والآن يرجع
زيد له الرجوع بالنثن وقيمة البناء على عمرو فهل له ذلك أم لا * (اجاب) * نعم له ان يرجع بالنثن
وقيمة البناء على البائع كما صرح به علماءنا فاطمة لتكونه غزوه وله قيمته فأما يوم تسلمه والله أعلم
* (سئل) * في رجلين تقايضا في ثوبين فترقب بدوى على أحدهما وأقام عليه بينة وأخذه بلا
قضاء قاض فأتى به من يده بائع بائعه بجمع وردّه على المقايض فامتنع من قبوله ويريد أخذ ثوبه الذي
قايض به هل له ذلك أم لا * (اجاب) * ليس له ذلك بل لو ثبت لدى قاض وحكم بالاستحقاق لا ينفسخ
البيع لان الاستحقاق يوجب توقف العقد لا ينقضه فالبيع لم ينفسخ به والله أعلم

باب السلم *

* (سئل) * في رجل سلم آخره بلفظ ما في جلود من جلود المعز عددا معلوما ولكنه لم يبين
الطول والعرض وما تنقضي به الجاهالة ولا بقيمة شروط السلم من الجمل وضرب المدة المعينة وقبض رب
السلم بعض الجلود وتصرف فيما بقي البعض * (اجاب) * السلم المذكور على الوجه المتطور فاسد
وحكمه وجوب رد رأس مال السلم اليه لرب السلم ووجوب قيمة المتبوض من الجلود على رب
السلم للمسلم اليه والقول قوله فيما بينه وعلى المسلم اليه البينة اذا ادعى زيادة على ما يقول رب السلم
اذا أقول قول المقايض فممتا كان أو أمينا والله أعلم * (سئل) * في المسلم اليه اذا مات هل يجمل
المسلم فيه ويؤخذ من تركته ولا يلزم رب السلم الصبر الى الاجل المشروط في عقد السلم أم لا
* (اجاب) * نعم يجمل المسلم فيه ويؤخذ من تركته المسلم اليه والله أعلم * (سئل) * في رجل
له على آخر قطن سلبا وزنه المسلم اليه الاشياء منه فقال رب السلم لا قبله الا تاما وتركه فسرق هل
يكون على الدائن أم على المدين * (اجاب) * يكون على المدين والحال هذه وهي انه لم
يقبله والله أعلم * (سئل) * فيما اذا سلم شيئا زيت هل يجوز لا يجوز لا شمالي البدلين على
أحد وصفي على الباوه والافتقار في الوزن * (اجاب) * من شرائط صحة السلم عدم اشتغال
البدلين على أحد الوصفين الا الذين هما الله للربا وقد اشتغل عليه هاتكوتهم ما وزونين فان الزيت
موزون كما صرح به في الجروالين موزون أيضا كما هو مشاهد فلا يصح جعل أحد همارأس مال السلم
لخرمة النساء والله أعلم * (سئل) * في رجل سلم أهل قرية ثلاثمائة وخمسين قرشاً على خمسة وثلاثين
رطلاً متراً كاجر برا ايض بل الدولاب يستحق في نصب الميزان بطرابلس الشام سنة اثنين وستين بعد
الالف وأسلمهم أيضاً خمسين قرشاً لمدية قرشاً يستحق وفاؤها في الموسم المرقوم وذلك في كفالة فلان
أستاذ القرية ما لا دومة هذا صورة ما تنسار في مسطوره هل يصح السلم المذكور وكفالة الكفيل
المزبور أم لا يصح واحد منهم أو هل اذا اتفق رب السلم والكفيل على أن يسطر مسطوره بأن المسلم اليه
في الحرير المذكور والمسطر من المبلغ المزبور وأستاذ القرية المذكور في الظاهر استعانة به على
خلاصته من ادل القرية التلبيئة من غير أن يكون مسطر ضار مسلماً اليه في الحقيقة يلزمه ذلك أم لا
وهل يلزم اذا ادعى أستاذ القرية التلبيئة في ذلك وأنكر الا آخر ذلك فاقام عليه بينة بذلك تقبل أم لا
وهل اذا جاز عن إقامة البينة يستخلف أم لا * (اجاب) * لا يصح السلم المذكور أو لا لعدم

استيفائه شروط الصحة بل هو فاسد واذا فسد فالكفالة في الحرير المسلم فيه لا تنجح اذ شرط
 صحة الكفالة الدين الصحيح وهذا غير صحيح حتى لا يطالب به أهل القرية فكيف يطالب به الكفيل
 وأما مسألة التلجئة فقد صرح بها قاضي خان في البيع والسلم نوع من البيع وكذلك صرح بها
 في الاختيار كثير من علماءنا قال قاضي خان فان ادعى أحدهما ان البيع كان تلجئة وأنكر
 الآخر لا يقبل قول من يدعي التلجئة ويستحلف الآخر وان اقام مدعي التلجئة البينة على ما ادعى
 قبلت بيئته انتهى وبذلك علم حكم واقعة الحال بصريح المقال والله أعلم * (سئل) * في جماعة
 وكواجر لايسلم لهم مبلغا على زيت في ذم جماعة فأسلم وادعوا انه لم يذ كرفيه الاجل أو غيره
 من شروطه وادعى الوكيل استيفاء الشروط هل القول قولهم ولا يلزمهم المسلم فيه أم قوله
 ويلزمهم * (اجاب) * القول قوله بيمينه ويلزمهم المسلم فيه لانه يدعي الصحة وهم يدعون
 الفساد وفي مثله القول لمدعي الصحة والله أعلم * (سئل) * في جماعة أذنوا الرجل أن يستلم
 لهم ذارهم على زيت من الناس تفعل غير آت بشرائطه هل يصح ويطالب المأذون له به وهو يطالب
 الجماعة أم لا * (اجاب) * لا يصح ولا يطالب أحد أما المأذون له ففساد السلم بترك شرائطه
 وأما الذين أذنوا فله عدم جواز التوكيل من جانب المسلم اليه كما صرح به في البحر في التوكلة
 نقلا عن الجوهرة فلا طلب عليهم فسد السلم أو صح والله أعلم * (سئل) * في رجل اسلم آخر
 عشرة قروش في قنطار وعشرة ارطال من الدبس الى نزول المدبسة هل يصح السلم ويؤمر المسلم اليه
 بدفع الدبس أم لا يصح واذا قلتم لا يصح السلم وكان قد دفع شيئا من الدبس يسترده ويدفع له رأس مال
 السلم أم لا * (اجاب) * صرح في مخ الغفار نقلا عن جواهر الفتاوى انه لا يصح السلم
 في الدبس يعني وان اجتمعت شرائطه قال لانه ليس من ذوات الامثال لان النار علت فيه فلا يجب
 في الذمة وليس على المسلم اليه الا رد رأس مال السلم ويسترد ديبسه بيمينه ان كان باقيا والافقيته
 يوم قبضه والله أعلم * (سئل) * في زيد دفع له عمرو دراهم ليخرجها له على شعير فدفعها
 زيد لبيكر ليخرجها فأتى بالبعض وأتفق البعض على نفسه والا أن يقول زيد لبيكر قد وفيت عنك
 الشعير لعمرو هل يلزمه أن يدفع له نظير الشعير أم لا * (اجاب) * لا يلزمه ذلك والحال هذه على
 أي حالة تكون وانما يلزمه رد مثل ما استهلكه من الدراهم والله أعلم * (سئل) * في رجل
 اشترى من آخر قدر من الزيت بمئة ثم جعل الثمن في قدر أزيد من الزيت المبيع سلما وعند مجيء
 المحل دفع المسلم اليه للمسلم شيئا من الزيت هل يصح ذلك أم لا وبأخذ المسلم اليه ما دفعه من الزيت
 ويعطى الثمن الذي اشترى به القدر المذكور أو لا من الزيت أم كيف الحال * (اجاب) *
 لا يصح جعل الثمن الثابت في الذمة سلما فيطالب المشتري بالدراهم التي جعلت ثمنا لا غير ويرجع
 بمبادفعه للبائع من الزيت والله أعلم * (سئل) * في امرأة اسلمت رجلا مبلغا في قطن بشعره
 وزنا عينا سلما فاسد اخفى المحل لم يجد المسلم اليه قطنافاشترى منها ما بذمته من القطن بمئة ثم وجب
 وحين مجيئه باعها قطنافا بعض المبلغ وسلما لها وأبقت عليه البعض وقطالبه به هل لها ذلك أم ليس
 لها الا رأس مال سلما في الاصل وترد الزائد والحالة هذه * (اجاب) * ليس للمرأة الا رأس مال
 سلما وما اشترته من القطن يلزمها ثمنه فتقاصصه بشدرا ما لها من رأس مال السلم وترد الزائد والحالة
 هذه والله أعلم * (سئل) * في بيع المسلم فيه من المسلم اليه هل هو اقالة أم لا * (اجاب) *
 لا يكون اقالة سواء كان يشترى رأس المال أو بأقل أو بأكثر سواء قبض الثمن أو بعضه أو لا
 اما اذا استرد رب السلم رأس المال بعد أن قال انه قام على بئنه غال ونحوه فردده المسلم اليه وقبضه
 فانه ينفسخ ويكون ذلك اقالة للمسلم كما اذا قال المشتري في البيع المطلق قام على بئنه غال

مطلب القول لرب السلم
 في دعوى الاجل لا للمسلم
 اليه في انكاره
 مطلب لا يطالب الوكيل
 ولا المسلم اليه بالسلم فيه اذا
 فسد المسلم

مطلب لا يصح السلم في الدبس
 وان اجتمعت شرائطه فردد
 المسلم اليه رأس المال
 ويسترد الدبس ان قائما
 والافقيته

مطلب دفع عمرو لزيد
 دراهم ليخرجها له على
 شعير فدفعها زيد لبيكر
 ليخرجها فأتفق البعض
 واخرج البعض

مطلب جعل الثمن الثابت
 في الذمة سلما غير صحيح

مطلب اسلم لآخر في قطن
 سلما فاسدا ثم اشترى المسلم
 اليه ما بذمته من المسلم فيه
 ثم باع رب السلم بالثمن قطنافا

مطلب بيع المسلم فيه من
 المسلم اليه لا يكون اقالة
 مطلقا

قرء عليه البائع الثمن ورد عليه وهو المبيع فانه يكون اقالة على الصحيح فانهم والله أعلم
 (سئل) في رجل دفع لآخر خمسة قروش سلفا في ستة جرات زيت ولم يذ كر شيئا من شرائط
 السلم وروى السلم اليه على ذلك بندقية فادعى رب السلم ضياعها لحكم (اجاب) السلم والحال
 هذه فاسد لعدم استيفائه الشروط وفي السلم الفساد الواجب ودرأس مال السلم على رب السلم وعلى
 المسلم اليه رد مثل قروشه او عينها ان كانت قائمة لا دفع الزيت المسلم فيه لعدم ثبوته في ذمته وينضم
 المرتن الذي هو رب السلم قيمة البندقية بالغة ما بلغت ان لم يثبت الضياع بالبرهان اذ فاسد العقود
 كصحة ما في الاحكام وحكم الرهن الصحيح اذ لم يثبت ضياعه او حلاكه ضمان جميع القيمة والله أعلم
 (سئل) في رجل أسلم آخر خمسة وعشرين قرشاً في ثلاثين رطلاً نابلساً غزلاً ملاحياً الى ستة أشهر
 فلما مضت طالبه بالغزل فأعسر فاشترى المسلم اليه من وكيل رب السلم ثلاثة وثلاثين قرشاً ودفع له منها
 ثمانية أرطال غزلاً فأقامها بثمانية قروش وأربعة وعشرين قطعة مصرية والباقي من الغزل يباعه
 الاصيل لرجل آخر بسبعة وعشرين قرشاً لحكم الشرع في ذلك (اجاب) أما بيع الغزل
 المسلم فيه قبل قبضه فلا يصح سواء كان لاجنبي او للمسلم اليه انصافاً او أماناً نفس السلم الذي وقع أولاً
 في الغزل ان استجمع الشروط وهي سبعة عشر شرطاً مستندة في رأس المال وأخذ عشر في المسلم فيه
 فهو صحيح ثبت به المسلم فيه في ذمة المسلم اليه وما أطرق أنما استوفيت واذا لم توجد يلزم على المسلم اليه
 رد رأس المال وهو النخسة والعشرون قرشاً الى رب السلم لا غير ويسترد ما سوى ذلك من العزل وغيره
 والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل أسلم آخر قرشاً في مئة حنطة ولم يذ كر ما توقف عليه
 صحة السلم ولزم المسلم فيه حل له ان يسترده ويدفع له قرشه ان كان باقياً او مثله ان كان متعذراً رده بعينه
 (اجاب) نعم له استرداده اذ كل من دفع شيئاً على أنه ثابت في الذمة فبان أنه لم يكن نابلساً له
 استرداده ويرد عليه رأس ماله والله أعلم (سئل) في رجل له على آخر قنطار ظن حماراً رأس ماله
 نخسة قروش اشترى المسلم اليه من رب السلم نصف قنطار بعينه بثمانية قروش مؤجلة الى سنة وقبضه
 ودفع له عند محله مما عليه وكل له في ثلثي عامه القنطار بدفع نصفه الباقي ثم طالبه بالثمن الذي هو الثمانية
 قروش فباعه نصف قنطار بعينه بخمسة قروش وقاصمه بثلاث مائة على من الثمانية فبطل له المطالبة
 بالثلاثة قروش أم لا وهل يصح جميع ما قيل أم لا اوضحوا التبا الجواب (اجاب) شراء المسلم اليه من
 رب السلم نصف قنطار معين صحيح لكن دفعه له بعينه بعد قبضه مما عليه من القنطار المسلم فيه غير صحيح لان
 فيه شراء ما باع بأقل مما باع قبل نقد الثمن وهو فاسد وبقبضه على هذا الوجه ملكه رب السلم بمثله لان قبض
 المبيع في البيع الفاسد باذن مالكة موجب للثمن ان قيمته بقيتته وان مثلياً فبطل له نصف القنطار
 الثاني وقع عن المسلم فيه بالدفع على جهته فحق لرب السلم نصف قنطار وعليه النصف المتضمن بمثله
 فان تقاصص صحيح ووقت البراءة بين جميع المسلم فيه ولا يطالب كل بما في عهده ويبيع المسلم اليه
 النصف القنطار آخر البائع الذي هو الحصة قروش صحيح فتدلم ذمته لرب السلم ثمانية عن النصف الذي
 اشتراه أولاً ولم ذمته رب السلم له نخسة عن النصف الذي اشتراه آخر الا هو فالتقاصص اقصا صا الحصة بالحصة
 في حق رب السلم ثلاثة يطالبه بها ووجه ما أخذ هذه الاحكام أن المسلم فيه يكون يباع عند القبض قال
 في الزيادات لو أسلم مائة في كرت ثم اشترى المسلم اليه من رب السلم كرت حنطة بمائة درهم الى سنة فقبضه فلما
 حل السلم أعطى ذلك اليك لم يجز لانه اشترى ما باع بأقل مما باع قبل نقد الثمن كما قلنا في الجوع من نفع
 القدر مستدلاً به على ذلك وأما المقاصصة بالمسلم فيه فيقول في البصر عن الايضاح ان وجب على رب
 السلم دين مثل السلم بسبب متقدم على العقد أو بعده لم يميز قسماً باساً وان وجب بقبض مضمون
 كالصبي والغرض صار قسماً وان كان قبل العقد وان كان بعده فجعله قسماً باجازه انتهى وهنا وجب

مطلب يجب ضمان الرهن
 بالمسلم فيه بالغة ما بلغت
 ان لم يثبت ضياعه بالينة

مطلب بيع المسلم فيه قبل
 قبضه لا يصح مطلقاً

مطلب اذا فسد السلم يسترد
 المسلم اليه المسلم فيه ويرد
 رأس المال

مطلب اسلم آخر خمسة قروش
 في قنطار قطن ثم اشترى المسلم
 اليه من رب السلم نصف
 قنطار قطن بثمانية قروش
 وقبضه ودفعه له مما عليه
 ثم باع المسلم اليه رب السلم
 نصف قنطار بخمسة قروش
 وقاصمه بخمسة من الثمانية
 وبطل اليه بالثلاثة

بعض مضمون فان جعله قصاصا جاز وأما شراء المسلم اليه من رب السلم وعكسه فلا يشك شك
في جوازہ والله أعلم

* (كتاب الكفالة) *

مطلب لا يصح التزام الدلال
الخسران للمشتري

مطلب قال مختص من الحاكم
أراد الخروج لا يخرج
فأأخذ منك فعلى

مطلب اذا قال أحد
المدينين للدائن دينك
عندي يكون كفيلة

مطلب استعار من آخر
زيتونا البرهنة بدين عليه من
آخر ويبيع له أكل ثمرة فاعاره
شارطا عليه الرجوع
بما أكله المرتن

مطلب في تعاقب الكفالة
بالشرط

مطلب فيما تصح به الكفالة
وما لا تصح كالجبايات
والنواب وغيرها

(سئل) في دلال قال لا تخر اشتري هذا بكذا وان خسرت فعلى فاشترى الخسران تصح ويلزمه
الخسران أم لا (أجاب) لا تصح ولا يلزمه الخسران فقد صرح في البرازية بأنه لو قال بايع فلانا
على ما أصابك من خسران فعلى لم يصح وقد ذكره في البحر في شرح قوله وما غصبك فلان فعلى ناقل
عنه ومثله في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل قال شخص من حاكم سياسة وقد أراد
الخروج من بلده لا يخرج فأتى أخذ منك فعلى ضمانة فأخذ منه ما لا ظمائل يصح ويلزم القائل
أم لا (أجاب) نعم يصح ويلزم القائل وهي مسألة المتون المعبر عنها بقولهم وما غصبك فلان
فعلى والله أعلم (سئل) في رجل له على جماعة متكلمين على دين مبلغ قرضا طالبهم به فقال له
كبيرهم دينك عندي هل يكون كفيلة فطالب به أم لا (أجاب) نعم يكون كفيلة كما صرح به
في التتارخانية بقوله لفظه عندي للوديعة لكنه بقرينة الدين تكون كفالة وأشار إليه الزيلعي بقوله
معلقة يحتفل العرف وفي العرف اذا قرن بالدين يكون ضمنا ما وقد صرح قاضي خان بأن عند اذا
استعملت في الدين راد به الوجوب فاذا علم ذلك علم أن له مطالبة وحسبه والله أعلم (سئل) في رجل
استعار من آخر زيتونا البرهنة بدين عليه لا تخر ويبيع له أكل ثمرة فاعاره لذلك شارطا الرجوع عليه
بهما أكله المرتن منها فأكله سني هل يرجع عليه أم لا (أجاب) نعم له ان يرجع عليه بما أكله
منها كما يعلم من مسائل الكفالة بالمجهول نحو ما ذاب لك على فلان فعلى وما غصبك فلان فعلى فافهم
والله أعلم (سئل) في قاض اقترض من آخر ذراهم وطلب المقرض منه كفيلة فأحضر
المقرض رجلا لديه وقال له هذا يكفني فقال الرجل ان دخل القاضى مدينة القدس الشريف
وقبض المحصول فأنا كفيل عنه فيما اقترضه فمات القاضى المستقرض في أثناء الطريق ولم يدخل
القدس الشريف ولم يقبض المحصول هل تصح الكفالة أم لا (أجاب) هذه المسئلة وقع فيها
لشراح الهداية بحال غلط بسبب تعقيد في العبارة يطول الكلام عليه فتجسس عنان القلم عنه ونذكر
ما صرح به قاضي خان في فتاواه وهو قوله ولو عاق الكفالة بما هو شرط محض نحو أن يقول اذا هبت
الريح اوجاء المارأى اذا قدم فلان الاجنبى الدار فأنا كفيل بنفسه لا يصير كفيلة وكذا لو عاق الكفالة
بالمال بهذه الشروط وان عاق الكفالة بما هو سبب الحق او سبب لا يمكن التسليم نحو أن يقول اذا قدم
المطلوب البلد فأنا كفيل بنفسه فقدم فلان صار كفيلة بنفسه لانه متعارف انتهى فقد جعل قدوم فلان
شرطا لازوما للكفالة وهذا شرط للزومها دخول القاضى مدينة القدس الشريف وقبض المحصول
ولم يوجد فكيف يصح ان يلزمه المال هذا لا يكون بحال من الاحوال فافهم والله أعلم (سئل) في صك
حاصله استأجر وقبل والتزم وتعهده فلان بن فلان وفلان بن فلان من فلان بن فلان وفلان بن فلان بن فلان عما
هو مرتب على أخاى القرية اللاتية عن المال العتيق الباقى عليهم من سنة كذا وعن مال سنة كذا
وعن مال سلطان ومشاهدة وخلاعة وغريبة وحق حطب ومال طنطور ومجدة وعيدية وخبسية مبلغا
قدره الفاقرش وثلاثمائة قرش يدفعان ختام شهر ربيع الاول ثلاثمائة والباقى وهو ألفان
يدفعانها في غمانية اشهر من غرة ربيع الثانى الى ختام ذى القعدة كل شهر مائتا قرش وخمسون
استأجرا وقبولا وتعهدا والتزاما صحيحات شرعية مقبولات شرعا وصداها على ذلك فلان وفلان
وقبل كل التصديق لنفسه قبولا لشرعيته بعد تمام ذلك تسليم الملتزم بالمال المذكور وان من حبس فلان
وفلان الملتزم اه حاشيى القرية فلانا وفلانا المبيحونين على المال المذكور تسليما شرعيا وكفيل كل من

المتروكين صاحبه في أداء المبلغ المذكور يؤخذ منهما كصفة شرعية وثبت ذلك لدى الحاكم الشرعي
 المرقع خطه أعلاه وحكمه ووجبه حكماً شرعياً فهل ما تضمنه هذا الصك يخرج شرعاً من المخلل بعمل
 به شرعاً يصح استئجار المستأجرين وقبولهما والتزامهما المصدري الصك باستأجرهما والتزم وقبل
 تعهدهما هو مرتب على أحالي القرية الفلانية عن المال العتيق وعن مال سنة كذا وعن مال
 السلطان ومشاهدة الخ أم لا (أجاب) لا شبهة في خلل الصك المذكور وعدم صحته اذ قوله
 استأجر وقبل والتزم وتعهد عما هو مرتب على أحالي القرية عن المال العتيق الخ أو مال واقعة على
 ما هو مرتب على أحالي القرية وما هو كذلك فاسد باجماع العقلاء اذ استئجار ما هو كذلك لا يقع
 وقوله كذلك وتعهد والتزامه اذ الكفالة بما لا يثبت له في الذمة غير صحيح في أصح القولين فكيف
 بما لا أصل له شرعاً من بجدة وعبدية وخيسية الخ قال في فتح القدير وأما الرواتب فان اريد بها ما يكون
 بحق ككسب النهر المتروك للعائنة وأجرة الحارس للعملة الذي يسمى في ديار مصر الحفيرة والموظف
 لتجهيز الجيش في حق فداء الاسرى اذ لم يكن في بيت المال شيء وغيرهما مما هو بحق فالكفالة جائزة
 بالاتفاق لانها واجبة على كل مسلم موسر بايجاب طاعة ولي الامر فيما فيه مصلحة المسلمين ولم يلزم
 بيت المال اول رمة ولا شيء فيه وان اريد بها ما ليس بحق كالجبايات الموقوفة على الناس في زماننا لا بد
 فارس على الجبايات والطبايع وغيرهم للسلطان في كل يوم أشهر وأثر ثلاثة أشهر فأنهم ساطم واختلف
 المشايخ في صحة الكفالة بهم اذ قيل تصح اذ العبرة في صحة الكفالة بوجود المطالبة اما بحق او باطل ولهذا
 قلنا ان من نولي قسمته بين المسلمين فعدل فهو ما جاوره ينشئ ان كل من قال ان الكفالة تضم في الدين
 يمنع صحتها هنا ومن قال في المطالبة يمكن أن يقول بصحتها ويمكن منعها بناء على أنهم في المطالبة في الدين
 او معناه او مطلقاً ومن يميل الى الصحة الامام البزدي يريد نحر الاسلام أما أخوه صدر الاسلام
 فأبى صحة الكفالة بهم انتهى وفي الخلاصة نقلاً عن مجموع السوازل طمع الوالي ان يأكل كل منهم شيئاً
 بغير حق فاخفى بعضهم وظفر الوالي ببعض فقال المحتفون للذين وجدتهم الوالي لا تظلموه علينا
 وما أمّاكم فهو علينا بالحصص فلو أخذ الوالي منهم شيئاً فلهم الرجوع قال هذا مستقيم على قول
 من يجوز ضمان الجباية وعلى قول عامة المشايخ لا يصح وفي البرازية ضمان الجبايات على قول
 عامة المشايخ لا يصح وقد ذكرنا ان خيراً الاسلام وبجماعة قالوا يصح وجعلوا المطالبة الحسية
 كالمطالبة الشرعية انتهى وفي فتح القدير في آخر التقرير في المسئلة قال والحكم بمعنى في القسمين
 ما يراه من الصحة في أحدهما والخلاف في الآخر ثم من أجمعنا من قال الأفضل للإنسان ان يساوي
 أهل محله في إعطاء النامية قال شمس الأئمة هذا كل في ذلك الزمان لانه أعانة على الحاجة والجهاد
 وأما في زماننا فأكثر الواجب تؤخذ طلباً ومن تمكن من دفع الظلم عن نفسه فهو خير له وان أراد
 الاعطاء فليعط من هو عاجز عن دفع الظلم عن نفسه ليستعين به على الظلم وينال المعطى الثواب انتهى
 فان قلت فقد صرح ابن كمال باشا في كتابه الاصلاح والايتاح بأن الفتوى على الصحة وما عليه
 الفتوى اصح مما عليه العائنة قلت انه غير مسلم بل ابرحان فان قلت ان الشيخ زين بن نجيم في البحر قال
 وظاهر كلامهم ترجيح الصحة ولذا قال في ايضاح الاصلاح والفتوى على الصحة فجعله عملاً له قوله
 وظاهر كلامهم والحال ان ظاهر كلامهم يخالفه لما صرح به في الخلاصة والبرازية أنه قول العائنة
 والعلة له أن الظلم يجب اعدامه ويحرم تقريره وفي القول بصحة تقريره قلت قال مؤيد زاده في مجموعه
 نقلاً عن العمادية والاسبغ اذا قال لغيره خلصني فدفع المأمور ما لا وخلصه منه اختلف فيه قال
 السرخسي يرجع في المسئتين وقال صاحب المحيط لا يرجع هذا هو الاصح وعليه الفتوى وهو مدافع
 لما في الاصلاح فان قلت قال قاضي خان وان كان كذلك عن رجل بالجبايات اختلقوا فيه والصحیح
 أنها نسخ قلت قوله والصحیح لا يدفع قول صاحب المحيط هذا هو الاصح وعليه الفتوى وأما

الخراج فصرح علماؤنا بأنهم اتصم الكفالة به قالوا المراد به الموظف وهو الذي يجب في الذمة بأن يوظف
الامام كل سنة من ماله على ما يراه لاخراج المقاسمة وهو الذي يقسمه الامام من غلة الارض لانه غير
واجب في الذمة كذا في العيني وغيره وظاهره ان المقعد الاطلاق ومن ثم أطلقه صاحب الكنز فيه
وغیره قال في البحر أطلقه فشمع الخراج الموظف ونخراج المقاسمة وخصه بعضهم بالموظف وهو
ما يجب في الذمة ونفي صحة النعمان بخراج المقاسمة لانه لم يكن ديناً في الذمة والمسئلة كثيرة النقل
متونا وشروحا وفتاوى هذا وما الصك المذكور فأنواع الخلل فيه لا تحصى فلا يعابيه ولا يلتفت
اليه شرعا والله أعلم (سئل) في رجلين صادرهما الوالى وحبسهما فقال أحدهما لا آخر
خلصنا من مصادرتي بدفع المال الذي طلبه ونصفه على ونصفه عليك ففعل هل له الرجوع عليه أم لا
(اجاب) له الرجوع ولولم يقل له لترجع على في البرازية قال لرجل خلصني من مصادرة الوالى
او قال الاسير ذلك قيل لا يرجع فيه مما بلا شرط الرجوع وقيل في الاسير يرجع بلا شرط لافي
المصادرة والامام السرخصى على أنه يرجع فيه مما بلا شرط الرجوع وهو الصحيح انتهى ومنه
في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في كفيل النفس هل يبرأ بموت المكفول به أم لا
(اجاب) نعم يبرأ بموته والله أعلم (سئل) في قروي تزل به ضيف فغصب بهيمة جاره فاتهم
الفـf
بهيمة فأناضا من ظهره غصب فلان لها هل على المضيق ضمانها أم لا (اجاب) نعم عليه
ضمانها وهو ردّها ان كانت باقية او قيمتها ان كانت هالكة كما صرح به المتون والشروح والفتاوى
والله أعلم (سئل) في رجل اتهم آخر بسرقة بقره فأنكر فذهب فتجسس فرآه عند قوم لا يقدر
عليهم ليكنهم أخبروه بأن فلانا اوصلها اليساو باع البعض لنا والبعض تركه عندنا وديعة فرجع اليه
وطالبه برده بقره ليدّيه فقال اذهب انت الميهم ومهما أخذوا منك فعلى ففعل وأخذوا منه ما لا يجبر
واكراماه هل يضمن ما أخذوا منه أم لا (اجاب) نعم يضمن جميع ما أخذوه والحال هذه
بقوله مهما أخذوه من مالك فعلى صرحوا به في الكتب والدلالات والله أعلم (سئل) في رجل
ادعى على آخرين أنهم ما ضمه له ما تعلق بذمة فلان باذنه بالكفالة الشرعية هل اذا ثبت ذلك عليهم ما
بالوجه الشرعي يؤخذان به أم لا (اجاب) نعم يؤخذان به ويحبس ان فيه فقد صرح علماؤنا
بأن حكم كفيل الكفيل حكم الكفيل في الطلب والحبس والملازمة وجميع الاحكام والله أعلم
(سئل) في رجل قال لا تترك ذلك فلانا وضمنته او ضمانه على هل الكفالة بهذه الصيغة كفالة
نفس او كفالة مال واذا كانت كفالة نفس هل يبرأ الكفيل بدفعه الى من كفله له حيث يمكنه مخاصمته
ولو في غير مجلس القاضى (اجاب) هي كفالة بالنفس ويبرأ بتسليمه له حيث يمكنه مخاصمته
ولو في غير مجلس القاضى ان لم يشترط تسليمه فيه والله أعلم (سئل) في رجل توفى عن زوجته
وخمسة بنين وثلاث بنات منها ثم ماتت احداهن عن زوج وعن ذكر والتركة مستغرقة بالدين فعوضت
الزوجة عن صداقها كرمها وزوجة ابنه الكفالة تمهرها بغير اذن ابنه كرمها وقضى القاضى به هل لزوج
الميتة ابطال قضاء القاضى بذلك مع استيفاء الشرائط أم لا (اجاب) لا يقدر على ابطال ما انصب عليه
قضاء القاضى المستوفى لشرائطه الشرعية وقد تقرر في الشرع الشريف تقديم الدين على الارث
وأن الكفيل بغير أمر المكفول عنه لا يرجع وأنه اذا مات يستوفى من تركته ولا رجوع للورثة على
المكفول عنه كما صرح به في البحر وغيره والله أعلم (سئل) في رجل كفّل مهر زوجته ابنة ومات
الاب هل يؤخذ من تركته أم لا (اجاب) نعم يؤخذ المهر من جميع التركة بسبب ما ذكر من الكفالة
واقطع الله أعلم (سئل) في سفينة رئيسها نصراني تحل بها نساء وأطفالا ورجالا من المسلمين والافرنج
وأقبل عليهم في البحر غليون به أهبل حربا من الافرنج فصاح المسلمون على الرئيس ان يلقمهم على البر

مطلب صاذا والوالى ورجلا
قتال لا آخر خلصني من
مصادرتي صح ويرجع عليه
بمادفع

مطلب الكفيل بالنفس
يبرأ بموت المكفول به

مطلب ان كان غصب بهيمة
فأناضامن

مطلب مهما أخذ منك فعلى
مطلب اذا ثبت أنهم ما ضمنا

له بذمة فلان يؤخذان به
مطلب في الفاظ تصح الكفالة

بها ولا يبرأ الكفيل بالنفس
الا اذا سلم المكفول به في

مجلس يمكن مخاصمته فيه
مطلب مات عن ذكر

واناث وقد كفّل مهر زوجته
أحد أولاده ثم ماتت احدى

البنات عن زوجها وعم
ذكر ثم عوضوا زوجته الابن

المكفول لها كرمها بمقتضى
الكفالة وقضى بذلك ثم أراد

زوج الميتة ابطال ذلك
مطلب اذا كفّل مهر زوجته

ابنه ثم مات يؤخذ من تركته
مطلب قال رئيس المركب

وبعض من معه للباقيين مهما
أخذ لكم فعلى

وكل متيسر القربه من البر فقال هو ومن معه من الاقرح لا تخافوا مهما أخذ لكم هؤلاء فنعلمه
عليها فأسروهم وأخذوا أموالهم وأطلقوا الرئيس والادريج ولم يتركوا الأموال لهم هل يصح هذا
الضمان فيجبون ما أخذوا من المسلمين أم لا (أجاب) ثم يسع هذا الضمان إذا المضمون عنه معلوم
بالإشارة وكذا المضمون له وهم المسلمون الذين في القسنة ولا خلاف عندنا في صحة هذا الضمان
أعمال الخلاف فيما إذا كان المضمون عنه مجهولا ومن فروع المذهب قال لا تحرام لك هذا الطريق
فإن أخذ مالك فأماض وأخذ ماله صح الضمان والمضمون عنه مجهول كذا في جامع الفصولين
رامن العوائد طهر الدين ثم قال ما ذكر من الجواب يخالف لما ذكره القدروري وأما مسئلتنا فلا كلام
في صحة الضمان والله أعلم (مسئل) في رجل باع لا تحر حطة إلى دخول الجرنين كدله آخر
تظهر فساد البيع بالأجل المجهول هل يبرأ الكفيل عن الكفالة أم لا (أجاب) بطله وفساد
البيع يظهر فساد الكفالة إذا لا يبرأ على الأصل رد البيع عنه إن كان موجودا وورثته إن كان
هالكا ومستهلكا لأنه فاعلم به عدم الدين المكفول به على الأصل فلا ضمان على الكفيل والله أعلم
(مسئل) في رجل دفع لجمال ثلاثة جمال يذهب به إلى مصر يحملون لا تحر باجرة معلومة عتبت
للمعامل على صاحب الجمال ودفع له جارا يركبه عارية فلما حصل بمصر مرض الجمار وعجز عن السير
وسرجت القافلة وان ترك الطريق مع ما حصل ضرر لكلي للجمال والجمال فلما خرج أودعه عند ثقتة
بعمه وبقوم يأمره فلما وصل إلى وطنه الأصلي أخبره فاستشاط غيظا فكدله آخر فقه هل الكفالة
صحبة أم غير صحبة (أجاب) الكفالة غير صحبة لأن شرطها ضمان المكفول به على الأصل
وهو مختلف حالان المتعار غير مضمون لهذا العهد الذي ذكر على الجمال والله أعلم (مسئل)
في ثلاثة أشبار كملوا دية قبيل على عاقلة القاتل هل تنصح كفالهم ويطالبون به أم لا (أجاب)
لا تنصح الكفالة بالدية كما سرح به في الطهيرية والخلاصة والبرازية والتناخية فضلا عن الطهيرية
فلا يطالبون به لعدم صحتها والله أعلم

مطلب إذا كفل ثم المبيع
يبيح فاسد الكفالة فاسدة

مطلب الكفالة بالمستعار
غير صحبة

مطلب الكفالة بالديته غير
صحبة

*(كتاب الحوالة) *

(مسئل) في رجل لاخته الكبيرة مهر على زوجها وعلى الرجل المذكور مهر لزوجته البالغة فأحال
الأخ المذكور أباه ورجته بمهرها على فزوج اخته ليستوفي الأب من مهر الاخت مهر بقية بغير
إذن من الزوجين فاستوفى الأب منه البعض وبقي البعض ومات الأخ وأخته عن بجمعه ومات الأب
المحال أيضا هل الحوالة صحبة أم غير صحبة وما الحكم في المدفوع للأب هل للدافع الرجوع في تركه
الأب أم لا (أجاب) الحوالة المذكورة باطلة وللمعتال عليه الدافع الرجوع فيما دفعه بعينه
إن كان قائما وبقية في القبي ومثله في المثلي إن كان مستهلكا في تركه القابض والحالة هذه والله أعلم
(مسئل) في رجل استأجر من ناظر وقف قرية وشرط تعجيل الاجرة وأحال بها مستحقا
الوقف فقبضها ثم نفقت الاجارة فهل يرجع على الناظر وعلى المستحق بما قبض (أجاب)
يرجع المحال عليه بما أدى للمعتال على المحيل لا على المعتال والحال هذه والله أعلم (مسئل)
في متول أذن له القاضي في الاستدانة للمعارة إذا مال للوقف فعمر المستأجر باذن المتولي وأحال
على مستأجر حوائت الوقف ولم يسر حوا قبض الحوالة هل للمستأجر مطالبة المتولي بما صرفه
وحبه إذا امتنع عن الاداء أم لا (أجاب) للمستأجر ذلك في الجرع عن القسنة ومثله في الحوارة
الراهدى إذا قال القيم أو المالك لمستأجرها أذنت لك في عمارتها فعمرها باذنه يرجع على القيم
والمالك والحوالة لا تلزم لأنه لا ينسب إلى ساكت قول والله أعلم (مسئل) في المعتال إذا تولى
من احتال عليه المال هل له أن يرجع به على الأصل أم لا (أجاب) نعم له

مطلب رجل جعل عليه مهر
لزوجته البالغة ولاخته
الكبيرة مهر على زوجها
فأحال أباه ورجته بمهرها على
زوج اخته

مطلب يرجع المحال عليه
بما أدى للمعتال على المحيل

مطلب إذا عمر المستأجر
بإذن الناظر صح ويرجع
عليه ولا يكون سكوت المحال
عليه قبولا للحوالة

مطلب إذا تولى المال على
المحال عليه يرجع به على
الأصل

الرجوع على المحيل الذي هو في استدعاء الدين أصيل لانه انما رضى هذا النقل بشرط وصول الدين اليه
من جهة المحتال عليه بدلالة الحال وهي فوق دلالة المقتال وقد فاته ذلك فيرجع عليه بما هنالك
والله أعلم (سئل) في رجل له على آخر دين فأحاله به على رجل وقبل الحوالة ومات المحتال عليه
وعليه دينون لا يتي تركه بها فما الحكم في دين الحوالة (أجاب) المحتال اسوة لقراء المحتال
عليه فان بقي له شيء عليه يرجع به على المحيل لانه قد توى والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر
دين هو ممن ميسر فأجابه بأنني احلته له على فلان الغائب فقال المدعى لم أقبل ذلك فأقام المدعى
عليه بيعة عليه بذلك فقبلها القاضي ومنعه من معاوضته الى الاجتماع بالغائب ومخاضته هل يلزم
المدعى تعزير أو اهانة بذلك أم لا وإذا حضر الغائب وجد الحوالة ولم يقم عليه البيعة هل له الرجوع
على المحيل أم لا (أجاب) لا يلزم المدعى اهانة ولا تعزير بذلك وإذا حضر الغائب وجد الحوالة
ولا بيعة للمدعى عليه ولم يعد المدعى البيعة رجع المدعى على المدعى عليه لانه قد توى بسبب ذلك
على المحال عليه والله أعلم (سئل) في قروي عليه دين لبدوي ألح عليه بطلبه فباع لرجل
بهماله وأحال البدوي عليه بثمنه فقبل الحوالة قائلاً ان أعجب أبوي الحمار فلم يعجهم ما وردّه على بائعه
هل للبدوي طلب عليه أم لا (أجاب) لا طلب للبدوي عليه والحال هذه لبطان الحوالة
بقدر الشرط والله أعلم

وهذا آخر الجزء الاول من الفتاوى الخيرية وتم طبعه في منتصف

ذي القعدة سنة ١٢٧٥ ثلث وسبعين ومائتين وألف

وبله الجزء الثاني اوله كتاب ادب القاضي

وقد صححه الفقير نصر ابو الوفاء

الهوربني غفر الله له

ولو الله وسائر

المسلمين

امين

تم

منه نسخة الجزء الاول من الفتاوى الخيرية

٢١ ٢٤

هذا الجزء بلغت مزاريق طبعه مبلغ واحد وعشرين قرشاً وأربعة وعشرين نصف فضة

وخالص الكمرك

مطلب المحتال اسوة لقراء

المحتال عليه

مطلب أقام المدعى عليه

بيعة على المدعى أني احلته

بالدين على فلان الغائب

وهو منكركم فقاء الغائب

ولم يعد البيعة لاني في وجهه

مطلب اشترى حماراً بدين

فأحال البائع عليه آخر بثمنه

فقبل المشتري الحوالة ان

أعجب الحمارا بدين

* (فهرست الجزء الثاني من الفتاوى الحيرية) *

تصنيف	
٠٢	كتاب ادب القاضي
١٥	باب الحكم
٢٢	كتاب الشهادات
٢٣	كتاب الوكالة
١٢	كتاب الدعوى
٨٥	كتاب الاقرار
٩٢	كتاب الصلح
٩٥	كتاب المصارعة
٩٥	كتاب الودعة
٩٩	كتاب العارية
١٠٠	كتاب الهبة
١٠٣	كتاب الاجارة
١٢٦	باب ضمان الاجير
١٢٩	كتاب الولاة
١٢٩	كتاب الاكراه
١٣١	كتاب الخمر
١٣٣	كتاب المأدون
١٣٣	كتاب العصب
١٣٨	فصل في السعاية والاعونة
١٤٠	كتاب الشمعة
١٤٢	كتاب القسمة
١٤٨	كتاب المزارعة
١٥٦	كتاب المساقاة
١٥٩	كتاب الديائع
١٦٠	كتاب الاضحية
١٦٠	كتاب الكراهة والاستحسان
١٦٨	كتاب احياء الموات
١٦٨	فصل في الشرب
١٧١	كتاب الصيد
١٧١	كتاب الرهن
١٧٦	كتاب الجنايات
١٧٩	كتاب الديات
١٨١	باب ما يحدثه الرجل في الطريق

وطبعت خطأ ٨٢

١٨٣	فصل في الحائظ المائل
١٨٣	فصل في الشيطان والطرق وما يضر ربه الجار
١٨٧	باب جنابة البهيمية والجنابة عليها
١٨٩	باب جنابة الملول
١٨٩	باب القسامة
١٩٥	كتاب المعاقلة
١٩٦	كتاب الوصايا
٢٠٥	كتاب الخبث
٢٠٨	مسائل شتى
٢١٨	كتاب الفرائض

هـ _____

الجزء الثاني من كتاب القساوى

الخيرية لنفع البرية على مذهب

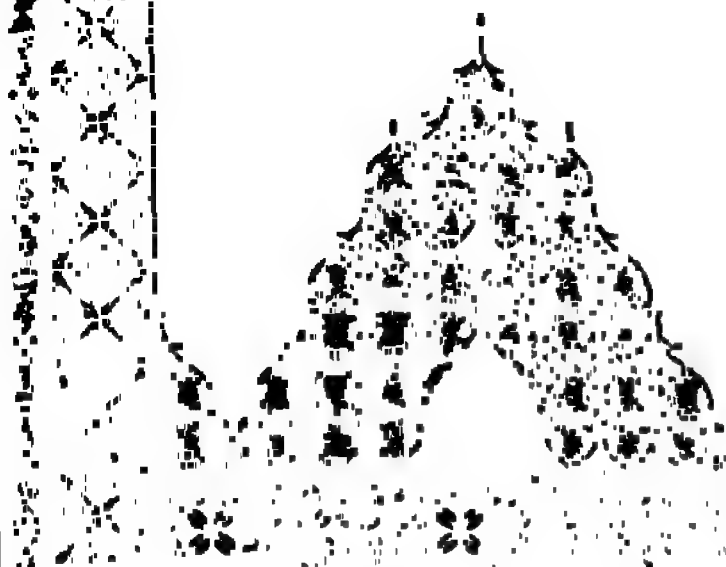
الامام الاعظم ابى حنيفة

النعمان نفع الله

بها جميع الانام

امين

٢٤



(سئل) في وقف ثبت لدى قاص حتى ربه لا امرأة وحكم به لها احكام مستوفيا شرائطه الشرعية ومع المدعى عنها معا شرعا ومات والا ان اسه يدعى دعوى ابيه بعينها فيه ولا وجه له شرعا لمخالفة شرط الواف هل يجمع من معارضا شرعا حيث لا وجه لدعواه شرعا (اجاب) نعم يجمع شرعا قال الحسام الشيعي في شرح أدب القاضي ويعني للقاضي أن ينفذ قضايا القضاة التي ترفع اليه ويحكم بها وقال ادا قضى بقول اله عن وحكم بذلك ثم رفع الى قاض آخر يرى خلاف ذلك فانه ينفذ هذه القضية ويعينها حتى لو قضى باطلها وينقضها ثم رفع الى قاض آخر فان هذا القاضي الثالث ينفذ قضاء الاول ويطلب قضاء الثاني لان قضاء الاول كان في موضع الاحتداد باعد بالاجماع وباطل فلا يجوز الاعتماد عليه وعلى القاضي الثالث أن يطلها وينقضها وان كان رأيه بخلاف ذلك ويستقل الامر استقالا في الحوادث التي ترفع اليه انتهى اول هذا في المختلف فيه مما لا يجمع عليه والله أعلم (سئل) في حكم القاضي اذا كان بعد دعوى صحيحة شرعية وشهادة مستقيمة وانفصل الحال على ذلك المموال هل يلزم ولا يجوز نقضه ولا استئناف الدعوى أم لا (اجاب) لا يجوز نقضه بعد ابرامه واستيفاء شرائطه واحكامه سواء كان متفعا عليه أو مختلفا فيه اختلافا في محل يسوع فيه الاجتهاد أما في المتفق عليه فلا رأتعرف فيه الابهام وأما في المختلف فيه فلاه بالقضاء المستوفى للشرائط ارتفع الخلاف وانقطع الحسام وهذا مما احتج عليه الامة وانفتحت عليه الامة ومع ارتضاع الخلاف كيف بدوع الاستئناف والله اعلم (سئل) في رجل أكرم بدين شرعي ومكث في الحبس مدة وطهر للقاضي أنه يقبل ذلك شيأ هل للقاضي أن يقسط عليه ما أكرم به بغير حضور حصمه ام لا (اجاب) حيث طهر للقاضي أنه لا مال له يحل سيده بغير حضور حصمه

مطلب في وقف ثبت لدى قاص ربه لا امرأة فادعاه رجل ومع منه ثم ادعاه ابيه هل يجمع من ذلك مطلب اذا رفع اليه حكم قاص امصاه مطلب اذا قضى قاص حكم قاص قبله ورفع الى ثالث ينفذ الثالث قضاء الاول مطلب القضاء في موضع الاحتداد باعد بالاجماع مطلب حكم القاضي اذا كان بعد دعوى صحيحة لا يجوز نقضه سواء كان متفعا عليه أو مختلفا فيه مطلب اذا حسن بدين وطهر للقاضي انه لا مال له له اطلاقه من غير حضور حصمه بعد احده كقبلا

قال في الحامية واذا سأل القاضي عن المحبوس بعد مدة فأخبر أنه مفلس وصاحب الدين غائب فإن
القاضي يأخذ منه كفيه لابتغائه ويخرجه من الحبس وفي انفع الوسائل للقاضي أن لا يسأل احدا
أصلا ويقر بالافراج عنه وقالوا هذا اذا لم تكن الحال حال منازعة أما اذا كانت بين الطالب
والمحبوس بأن قال الطالب انه موسر وقال المحبوس انه معسر لا بد من اقامة البينة وأمام مسئلة
التقسيم اذا طلبه الخصم وكان معتملا وفضل عنه وعن نفقة عياله شيء يصرفه الى دينه حاصلان
الغريم يأخذ فضل كسبه والله اعلم (سئل) في المحبوس بدين هو ثمن مبيع اذا سأل عنه القاضي
فأخبر أهل المعرفة أنه معسر هل للقاضي اطلاقه واذا اطلقه هل يحتاج الى كفيل أم لا حيث لم يكن
رب الدين يتما أو غائبا ولم يكن الدين من مال وفق (أجاب) نعم للقاضي اطلاقه بلا كفيل والحال
هذه اذ رجلا لا يتيسر له كفيل خصوصاً مع الاخبار بأعساره فيلزم عدم النظرة الى الميسرة مع كونه
ذاعسرة والله سبحانه وتعالى يقول وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة والله أعلم (سئل)
فما اذا كان فقير المديون وافلاسه ظاهرا وكان دينه بدلا عما هو مال هل للقاضي أن يسأل عنه
عاجلا ويقبل البينة على افلاسه ويحلى سبيله بحضرة خصمه أم لا واذا قلتم له ذلك فن يسأل عنه وهل
يشترط في هذا اللفظ الشهادة أم لا وهل يفتقر الحال بين حال المنازعة وعدمها وهل يعد موسرا
بما لا بد له منه أم لا (أجاب) نعم للقاضي ذلك قال في انفع الوسائل بعد ذكر الحبس والاختلاف
في مدته هذا اذا كان أمره يعني المديون مشكلا أما اذا كان فقره ظاهرا يسأل القاضي عنه عاجلا
ويقبل البينة على الافلاس ويحلى سبيله بحضرة خصمه وانما يسأل عن عسرته من جيرانه وأصدقائه
وأهل سوقه من الثقات دون الفساق فاذا قالوا لا نعرف له مالا كفي ولا يشترط في هذا اللفظ الشهادة
ثم قال هذا اذا لم يكن في الحال منازعة وأما اذا كانت منازعة بين الطالب والمديون بأن قال الطالب
انه موسر وقال المديون انه معسر لا بد من اقامة البينة فان شهد شاهدان انه معسر حلى سبيله
ولا تكون هذه شهادة على النفي فان الاعسار بعد اليسار أمر حادث فتكون شهادة بامر حادث
لا بالنفي به على هذا الشيخ حسام الدين السغناقي رحمه الله تعالى والمسئلة شهيرة ولا يعد موسرا
بما لا بد له منه وقد ينو ذلك في كتاب الجرفلا بعد ثبائه التي لا بد منها غنيا ويترك له دست وقيل
دستان وكذلك منزله الذي لا بد منه وقس على ذلك والله اعلم (سئل) فيما اذا امتنع المديون
عن وفاء الدين حتى حبس في حبس القاضي والحال انه لا يمكنه الوفاء منه الا انه متمرد ومتعنت
في بقاءه في الحبس وامتناعه من الوفاء فهل والحالة هذه للدائن أن يسأل القاضي في تطمين باب
الحبس عليه لضييق عليه الافرجة يتناول منها الطعام أم لا وهل للقاضي أن يبيع ماله في وفاء دينه
أم لا (أجاب) أما عند أبي حنيفة فيؤبد حبسه الى أن يبيع بنفسه وأما عندهما فيبيع القاضي
ذلك عليه ويوفي الدين وبقواهما يفتي كافي الاختيار وغيره ويبيع العقار كما يبيع المنقول على الصحيح
كما صححه الشيخ قاسم قالوا وعلى قولهما يترك له دست من ثياب بذلة ويبيع الباقي واذا امكنه
الاجتزاء بدون الثياب التي عليه والعقار الذي يسكنه يبيعه القاضي ويوفي بعض ثمنه الدين أو بعضه
ويشترى له ما هو دونه قالوا ويبيع مالا يحتاج اليه في الحال حتى يبيع اللبدي الصنف والتطع في
الشتاء والحاصل أن القاضي نصب ناظر افيئتي له أن ينظر للمدين كما ينظر للدائن فيبيع ما كان
انظر له وأما تطمين الباب فقد ذكر في جواهر الفتاوى ان بعض القضاة فعلا قال رحمه الله تعالى لا يجوز
ذلك كما لا يجوز الضرب لانه زيادة على الحبس وفي البحر قال به الامام الارسايدى وقال القاضي
الرأي فيه الى القاضي والحاصل أنه ليس بمذهب اصحابنا والله اعلم (سئل) في رجل
ثبت عليه دين لا تخبر اقراره وهو معسر غير أن له مالا في بلاد الافرنج التي هي دار الحرب ولا وصول له
اليه هل يعد موسرا به فيؤبد حبسه أم لا فيحلى سبيله الى ميسرة ما بوصوله اليه أو بطرق ما لا آخر

مطلب اذا تنازع الطالب
والمحبوس في اليسار والاعسار
لا بد من اقامة البينة
مطلب الغريم يأخذ فضل
كسب المديون
مطلب اذا أخبر أهل
المعرفة أن المحبوس معسر
للقاضي أن يطلعه من غير
كفيل
مطلب يقبل القاضي البينة
على الافلاس
مطلب يسأل عن المفلس
من جيرانه ولا يشترط لفظ
الشهادة اذا لم يكن في الحال
منازعة والا شترط
مطلب الشهادة على الاعسار
ليست شهادة على النفي فهي
مقبولة
مطلب لا يعد الفقير غنيا
بثيابه وكذلك بمنزله
مطلب في مديون حبسه
القاضي وله مال يمكن الوفاء
منه الا انه متعنت متمرد يؤبد
حبسه عند أبي حنيفة ويبيع
عندهما وبقولهما يفتي ولا
فرق بين العقار والمنقول
مطلب اذا امكن المديون
الاجتزاء بدون ثيابه التي
يلبسها يبيعه القاضي
وكذلك العقار ويبيع كل
مطلب تطمين اليه في الحال
المحبوس لا يجوز كما لا يجوز
الضرب

عليه (أجاب) لا يعتد موسرا بذلك ويحلى سبيله في الخلاصة والزيادة وكثير من الكتب
واقطع للكاتبين المذكورين فان كان للمعبروس مال يبلدة اخرى بطلقه بكفيل وفي البصر وظاهر
كلامهم أن القاضي لا يجبر المديون اذا علم أن له مالا غائبا وفي اشنع الوسائل ذكر في الهداية
قال واذا ثبت الحق عند القاضي وطلب صاحب الحق حبس غريمه لم يجبر بحبسه وأمره بدفع
ما عليه وهذا اذا ثبت الحق باقراره أما اذا ثبت بالبينه حبسه كما ثبت انتهى والله أعلم (سئل)
في أمين القاضي الذي نصبه لضبط مال الميت للوارث العائب والقاصر هل حكمه حكم القاضي
فما عدا ما استثناء صاحب الاشياء حتى في ثمن الميراث أم لا (أجاب) المراد بالأمين المذكور
الذي لا تلحقه العهدة الذي قال له القاضي جعلتك أمينا في بيع هذا الشيء لا الذي نصه لضبط المال
فقط فإنه لا يملك البيع والمراد بالعهدة ما يعلق بالبيع في المبيع عند الاستحقاق والرد عند العيب
وغير ذلك حكمه حكم القاضي في عدم حقوق العهدة وعلاو ذلك بأنه لو لم يمتنع الناس
من تقلد القضاء وحكم أمينه حكمه في ذلك ففي الكفر وغيره لو باع القاضي أو أمينه عبد الغرماء
وأخذ المال فضاع وامتنع العبد لم يضمن انتهى قال في البحر أي البائع الثمن المشتري لأن القاضي
قائم مقام الخليفة وهو لا ضمان عليه فلا ضمان على القاضي وأمين القاضي كالتقاضي ثم قال وأشار
المؤلف رحمه الله تعالى إلى أن العبد لو ضاع منه قبل التسليم إلى المشتري لم يضمن كما ذكره الشارح
والى أن أمينه لو قال بعت وقبضت الثمن وقضيت العريم صدق بلايين وعهدة الحاقا بالقاضي
كذافي شرح التلخيص ثم قال يقبل قوله في الميراث والتكول أي في تخليف المحدثرة بعد قوله
فعلى هذا المستحق ليس بأمينه والاتسل قوله في الميراث والتكول وحده والله أعلم (سئل)
في رجل طلق زوجته التي عقد له مكاها وكيها ولم يكن وليا في النكاح بدون مهر المثل بعد الدخول
بها والامابة ثلاث طلاقات متفرقات فادعى وكيلها على الزوج المذكور بمهر المثل وهو كذا زيادة
على المسمى لدى حاكم شافعي المذهب لفساد النكاح بسبب كونه بغيرولي شرعي وبطلان ذلك وسأل
سؤاله عن ذلك فاستل فأجاب بالاعتراف بكونه بغيرولي وبدون مهر المثل وأنه صحيح على مذهب أبي
حنيفة وأنه لا يلزمه سوى المسمى لصحته على المذهب المذكور ولم يكن حكم بحته حاكم شرعي يرى
صحته وسأل كل من المتداعيين من الحاككم الشافعي أن يحكم بما رآه في ذلك فاستخار الله تعالى
وحكم بطلان النكاح وجوب مهر المثل بالوطء وبطلان الطلاقات الثلاث حكما مستوفيا شرائطه
الشرعية فهل ينفذ حكم القاضي الشافعي بذلك ويلزمه مهر المثل ويحلى له أن يعقد نكاحه عليها
من غير تحليل واذا رفع ذلك إلى حاكم حتى يرضيه ولا يجعل له نقضه أم لا (أجاب) نعم ينفذ حكمه
بذلك ويجب على من رفع اليه من القضاة امضاؤه لأنه مجتهد فيه في كثير من الكتب ومنها العدة
ومجموع النوازل للقاضي أن يبعث للشافعي أن يطل نكاحا عقد بشهادة النسقة والحنفي أن يفعل
ذلك وهي مسألة الحكم على خلاف مذهبه وكذا في نكاح بلاولي لوطلقها ثلاثا ثم تزوجها
قبل المحلل اذا حكم بصحته وأن لا يقع الطلاق اخذا بقول محمد وفيها الوبع إلى شافعي ليعقد بينهما
ويحكم بالعدة جاز وهذا الحكم لا يظهر أن النكاح الاول حرام أو فيه شبهة وفي صدر الشريعة اذا
قضى القاضي ورفع حكمه إلى قاض آخر يجب عليه امضاؤه إلا أن يكون مخالفا للكتاب أو السنة
أو الاجماع وهذه المسئلة من المسائل الشهيرة والنقول بها كثيرة والله أعلم (سئل) في معسر
لا يملك المهر عقد نكاحه على ارملة معسرة اهلها يتام بعبارتها وغاب عنها قبل الدخول بها
من الاعسار وعدم القدرة واليسار هل اذا فسح الحاكم الشافعي نكاحه عنها بسبب ذلك ينفذ
ولا يقدر قاض على ابطال فسخته والحال هذه أم لا (أجاب) نعم ينفذ ولا يقتض حكمه في فتاوى
قارى الهداية سئل عن امرأة ادعت عند قاض أن زوجها سافر عنها ولم يترك لها نفقة وطلبت ففسخ

مطلب اذا كان للمعبروس
مال بلدة اخرى لا يعتد به
موسرا ويحلى القاضي سبيله

مطلب لا يجبر القاضي
المديون ان علم ان له مالا غائبا

مطلب اذا نصب القاضي
أمينا لضبط مال الميت للوارث
العائب والقاصر لا يكون
كالقاضي الا اذا قال له
جعلتك أمينا الخ

مطلب اذا تزوجها وكيها
وهو بغيرولي بدون مهر المثل
ثم طلقها ثلاثا بعد الدخول
بها يطلب من الزوج مهر المثل
عند قاض شافعي فتضى بذلك
لعدم صحة النكاح عنده
ليس للحنفي نقضه

مطلب اذا فسح قاض النكاح
لعسرة الزوج لا يقضى الخ

نكاحها بذلك وأقامت بينة على ذلك وحكم به ساكم يرى ذلك وفسخ عنها فهل يجوز للعنف أن يزوجها
واذا حضر الأول ما حكمه اجاب اذا اقامت بينة عند القاضي ان الزوج غاب عنها ولم يترك لها نفقة
وطلبت من القاضي فسخ النكاح وهو يزي ذلك ففسخ نفذ الفسخ وهو قضاء على الغائب وفي القضاء
على الغائب عندنا روايتان منهم من رآه نافذا ومنهم من لم يره نافذا فعلى القول بنفاذه يسوغ للعنف
ان يزوجها من الغير بعد انقضاء العدة واذا حضر الزوج وأقام بينة على خلاف ما ادعت من تركها
بلا نفقة لا تقبل بينته والبينة الاولى ترجح بالقضاء فلا تبطل بالثانية انتهى وقوله بعد انقضاء عتبتها
في المدخول بها أما غير المدخول بها فلا عدة عليها ومثل هذا عمل بقوله تعالى واتقوا الله الذي
تساءلون به الارحام والله أعلم (سئل) فيما لو قضي شافعي المذهب على غائب فيما دعت الضرورة
اليه من نحو طلاق هل ينفذ أم لا (اجاب) نعم ينفذ في أظهر الروايتين عن اصحابنا وعليه الفتوى
كما في الخلاصة وغيرها والله أعلم (سئل) في امرأه غاب عنها زوجها مدة تزيد على اثنين وعشرين
سنة بلا نفقة ولا مال له حاضر في المصر رفعت أمرها الى النائب الشافعي وطلبت منه فسخ نكاحها
من زوجها حكم بفسخ نكاحها على الوجه المقرر في مذهبه فهل عليها عدة عند الشافعي وعلى
تقديرها فهل هي عدة طلاق أو موت وهل للقاضي الحنفى تعرض لما صدر من النائب الشافعي
بتنفيذ أو بوقف حيث لم يترافع اليه فيه خصمان (اجاب) قد اضطرب كلام علماءنا في مسألة
الحكم على الغائب وله وآراؤهم وبيانهم ولم يصف ولم ينقل عنهم أصل قوى ظاهر تبني عليه
الفرع بلا اضطراب ولا اشكال فالذي ينبغي ان يحتاط ويتأمل ويلاحظ الحرج والضرورات فانها
تبيح المحظورات بما بالك في الثابت باجتهاد مجتهد أجعت الناس على صحة اجتهاده وعلمه وزهده
وورعه وهو محمد بن ادريس الشافعي رضي الله عنه ومن قال في جواز الحكم على الغائب مثله فاذا علم
ذلك وعلم ما لحق النساء من الضرر والمشقة بغيبته ازواجهن كمنه هذه المرأة فعلى المفتي وان كان
حنفيا ان يفتي بجواز الفسخ الصادر من القاضي وان كان نابا للاق حكمه الاصيل وعليه عدة
الطلاق بلا شك لانه حكم بفسخ النكاح وهو موجب لعدة الطلاق وليس بحكم بموت الغائب وليس
لقاض من القضاة نقضه أى نقض حكم النائب الشافعي والله أعلم (سئل) في امرأه غاب عنها
زوجها وتركها خالصة من الفرائض والنفقة والكسوة والمعاش وأدت بها الضرورات والحج لعدم
النفقة والكسوة والسكن ولا يتيسر لها الاستدانة ولا تستطيع مشقة الكسب والمهانة فرفعت
أمرها الى القاضي الشافعي وقضى بالفرقة على قاعدة مذهبه مستوفيا لشرائعه هل ينفذ قضاؤه
ولا يجوز نقضه وإبطاله لموافقة مذهبه ووقوعه في محل الضرر ومواضعه أم لا (اجاب) نعم ينفذ
لمكان الضرورة والحرج وقد أفتى به من يعتد به من علماءنا ما رأى من واضح الحجج بما يلحقها من
المشقة والضير وعدم تيسر الاستدانة في زمانها الذي قل فيه عمل الخير فلا يجوز والحال هذه التعرض
له بإبطال ما في إبطاله من الاضرار وسوء الحال والله أعلم (سئل) فيما اذا حكم القاضي بمنع
الشفيع عن الشفاعة بسقوطها بالتخلف شرط شرعى من شروطها الشرعية المقررة عند العلماء هل ينقض
حكمه بلا موجب شرعى أم لا (اجاب) حيث استند الحكم الى دليل شرعى ووافق قول
صحيحا في المذهب نفذ ولا ينقض ومنه القضاء في المجتهد فيه معلومة وهى أنه اذا كان مجتهدا نفذ
وان لم يكن مجتهدا وعلم بحمل الخلاف فكذا في الاصح ما لم بشرط عليه السلطان ان يحكم بالصحیح
من مذهب أبى حنيفة رحمه الله تعالى فاذا شرطه لا ينفذ من أحكامه الا ما وافق الصحيح لانه معزول
عما سواه وهذا هو المعتد في المذهب والله تعالى أعلم (سئل) فما لو منع مولانا السلطان قضاة
عن سماع ما مضى عليه خمس عشرة سنة من الدعاوى هل يستمر ذلك أبدا أم لا (اجاب) لا يستمر
ذلك أبدا بل اذا أطلق السماع الممنوع بعد المنع جاز وكذا لو لم يشرط له ذلك لا يجرى على

مطلب ينفذ قضاء شافعي
المذهب على غائب فيما دعت
اليه الضرورة من نحو طلاق
ولا ينقض
مطلب فيمن غاب عنها زوجها
مدة طويلة فرفعت الأمر
الى نائب شافعي ففسخ
النكاح ليس للقاضي الحنفى
نقضه ولا للمفتي الحنفى
ان يفتي بخلافه

مطلب في امرأه تركها
زوجها خالصة من الفرائض
والنفقة فرفعت أمرها الى
شافعي ففقه بالفرقة ليس
للعنف نقضه

مطلب اذا حكم القاضي
بمنع الشفيع لتخلف شرط
لا يجوز نقضه
مطلب اذا شرط عليه
السلطان ان يحكم بالصحیح
من مذهب أبى حنيفة ليس له
الحكم بخلافه

مطلب اذا منع السلطان
قضاة عن سماع الدعاوى
بعد خمس عشرة سنة لا يستمر
ذلك

مطالب اذا تمسك السلطان
لنقضه ثم مات وولى غيره
واطلق جاز

مطلب القضاء يتخصص
بازمان الخ

اذا اختلف المدعي والمدعى
عليه في منع القاضي عن
سماع هذه الدعوى فالمرجع
القاضي الا اذا اقام المدعي
عليه بية بعد الحكم عليه
بالمع فيستدركون الحكم
بانه لا الخ

اذا مطالب اذا اتى القاضي خبر
بامتناع من عدل الخ عمل به
مطلب في قاض ولى على اقليم
فاشترى منه رجل حكومة
بعض نواحى ذلك الاقليم هل
ينفذ قضاؤه أم لا

اطلاقه فيسمع كل دعوى وكذا الوصيات السلطان وولى سلطان غيره قولى قاضيا ولم يمنعه بل أطلق فائلا
وليتك لتقضى بين الناس جازله سماع كل دعوى اذا اتى المدعى بشرائط صحتها الشرعية المقررة عند
الفقهاء والحاصل أن القاضي وكيل عن السلطان والوكيل يستفيد التصرف من موكله
فاذا خصص له تخصص واذا عظم تعمم والقضاء يتخصص بالزمان والمكان والحوادث والاشخاص
واذا اختلف المدعى والمدعى عليه في المنع والاطلاق فالمرجع هو القاضي لأن وجوب سماع الدعوى
وعدمه خاص به لا تعلق للمتداعيين به فاذا قال: شغنى السلطان عن سماعها لا ينشأ في ذلك
واذا قال أطلق لي سماعها كان القول قوله ما لم يثبت المحكوم عليه المنع بالبينة الشرعية بعد الحكم
عليه بخلافه فيثبت بالبينة المحكم لانه ليس قاضيا فيما منع عنه فحكمه حكم الرعية في ذلك فاذا اتاه
خبر بالمع من عدل او كتاب او رسول عمل به كما يعمل بالمشافهة من السلطان ومن علم أنه وكيل عنه
وعلم أحكام الوكيل استخرج مسائل كثيرة تتعلق بهذا المبحث وحان عليه الامر وانكشف له
الحال والله أعلم (مسئل) في قاض ولاية السلطان ولاية اقليم من بعض اقاليم ممالك الاسلام
فاشترى منه رجل حكومة بعض نواحى ذلك الاقليم في مدة معينة بمبلغ معين فهل تكون أحكام ذلك
الرجل في تلك النواحى أصالة ام نيابة أم لا تكون من هذا القبيل ولا من هذا القبيل لأن هذا ليس
من جنس ما يباع ويشترى كيف لا وقد تضمن ذلك الترام وقائع غيره عهدية في ازمته غير معلومة على
ان ما سيحصل من الدراهم من الوقائع التي ستقع تكون محصولا للقاضي فهذا المحصول يكون
من قبيل الرشوة فلا تصح توليته والحال هذه ولا تنفذ قضاياه او يكون من قبيل الاجرة في قلبي كتابة
الوقائع والسجلات فيجوز أخذه ذلك المبلغ اذا كان أبر المثل حيث جوزه الفقهاء اذا لم يكن له مقر
في بيت المال ولكن هذا لاخذ قبل العمل وعلى عمل الغير فان هذا الغير لا يتبرع للقاضي بأجرة عمله
بل غرضه من نيابة القاضي التسلط على الناس وأخذ أموالهم بحكم الحكومة فلذلك رضى بدفع
مبلغ من ماله للقاضي وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اما والله لا تولى على هذا العمل من سألته
ولا من حرص عليه فاذا علم ذلك فهل يجب على ولى الامر المنع من تعطى تلك الامور ويرى مثل ذلك
المولى والسائب عنه وهل يجب على علماء تلك المملكة الدخيل تحت قوله سبحانه وتعالى وادأخذ
الله ميثاق الذين أتوا الكتاب ليبيننه للناس ولا يكتمونه التنبية على حرمة ما ذكره والعرض
الى السلطان أيد الله تعالى به الدين فانه اذا حصل من بعض وكلاء السلطان مصادرة في أموال المسلمين
فأنهم يقومون عليه ويرجونه ويعرضون فيه للسلطان فلا يفعل ذلك في حق من يصدر منه منقصة
في الدين ونهاون بالشرع الحمدي بانحاذه حكومة الشرع شر كالتحصيل حطام الدنيا وسبب التسلط
على الرعايا اولى فان سكنت العلماء وخيار الناس وعاقبتهم عن مثل ذلك المسكر هل يكونون تاركين
الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فبأنهم كاهم أم لهم محاسن لوجه السكوت في مثل هذه الداهية
الكبرى والبليّة العظمى أم لا (أجاب) هذه المسئلة تحصل مجلدا فمجدداهم ان نشفع
القول عليها ولكن هنا كلام مختصر الى العاية وفيه ان شاء الله تعالى في شأن هذه المسئلة
الكفاية اعلم أنه قد صرح في البرازية وكثير من الكتب بأن الكفار اذا شرب الخمر فمعه عليه أقر بأوله
الدراهم كفر واوكذا لو قالوا مباركة باد وعلى هذا اذا أخذ أحد المكس والشرائب مقاطعة فقالوا
مبارك باد ووقعت يسراى الجديدة واقعة وهي أن واحدا قاطع على مال معلوم احتسابا سما أعنى
الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فضرّبوا على بابه طبولات وبوقات ونادوا بمبارك باد مقاطعة
الاحتساب وكان امام الجسام قائما متنعنا عن الصلاة خلفه حتى عرص على نفسه الاسلام أخذ من
هذه المسئلة انتهى وأنت لا ترى فرق بين مقاطعة الاحتساب ومقاطعة القضاء لأن كلاهما
في الاصل طاعة اقامتها واجبة على المسلمين فعلى المقاطع على القضاء ما على المقاطع على الاحتساب

ولا يسأل عن جواز بيعه بل يسأل عن كفره مستحله ومتعاطيه وان كان ظاهرا أيضا غير خاف
 الاعلى عاى ماشم للفقهاء رائحة وشيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين الحانوقى كلام فى المحصول
 المتجمل للنائب من كتابة الحجج والسجلات فيه أن دعوى المستنيب عليه به لا تصح لأن الدعوى
 لا بد وأن تكون بحق ثابت لمعلوم الجنس والقدر وهذا المدعى ليس حقا لأنه ان كان فى مقابلة
 الحكم لا يجوز أخذه لامن النائب ولا من المستنيب وان كان على كتابة الصكوك والحجج بقدر ما يلحقه
 من المشقة فهو للنائب لا للمستنيب فطالبته به غير جائزة بوجه من الوجوه هذا حاصل كلامه رحمه الله
 تعالى وما اخلصه من جهة قواعد الفقه ولا شبهة ان أخذ القضاء مقاطعة ان كان مستحلا فهو
 كافر بلا شبهة فكيف تنفذ أحكام الكافروان كان غير مستحل له فهو ومن نولى القضاء بالرشوة
 سواء وقد كثر نقل ذلك فقالوا قاطبة من أخذ القضاء برشوة فالصحيح أنه لا يصير قاضيا ولو قضى لا ينفذ
 حكمه قال فى الخلاصة وبه يفتى اذا الامام لو قد برشوة أخذها هو أو قومه وهو عالم به لم يجز تقليده
 كقضاءه برشوة ولا شبهة أيضا فى أنه يجب على السلطان نصره الله تعالى منع متعاطى ذلك ومعاقبته
 بأشد العقاب لأنه من الامور المخلة لهذا الدين التين ويجب على كل من له قدرة على اعلامه ان يعلمه
 بذلك لأنه من مهمات الدين ولا خلاص له فى السكوت واذا علم الامام أصله الله تعالى وأصلح به ذلك
 جازله أن يترقى فى عقوبتهم الى القتل لينزجروا عن مثل هذه المصيبة المهلكة والنازلة الموبقة
 وما أقرب هذه المسألة من مسألة السعاة والاعونة وقد قالوا فيها وفساد الملك بسبب السعاة
 والاعونة اقبلوا بأنه يثاب قاتلهم وأتقى السيد أبو شجاع بكفرهم وهؤلاء أشد فسادا منهم بلا شك
 ولا ريب وقد أشد بعض عباد الله تعالى فى طائفة القضاة عند قول ائمتنا لا يكره التقليد لمن هو آمن
 من الظلم

كيف السلامة منه وهو بعصرنا * يعطى مقاطعة بمال يؤخذ
 ويقول أخذه على كذا كذا * من أين اجعته اذا لا أخذ
 ويقول هذا شرع طه المصطفى * من ذا يقول لحكمنا لا ينفذ
 قبللى أحوال الفقه القويم حقيقة * فى كفرهم بالله يخفى المأخذ

مطالب اذاولى الحكم مذهب
 أى حنيفة فحكم بغيره يكون
 مخالفا ولا ينفذ

والله سبحانه وتعالى يطهر الدين من كل دنس ويظهره ويؤيده بأئمة العالمين العاملين أمين أمين
 يارب العالمين (سئل) فيما اذاولى السلطان قاضيا حنفيا ليحكم فى بلدة معينة بمذهب أبى حنيفة
 رحمه الله تعالى فحكم بمذهب ابن أبى ليلى فى قضية محالقة لمذهب أبى حنيفة وصاحبه أئنفذ
 حكمه فيها أم لا (أجاب) لا ينفذ لأن السلطان انما ولاه ليحكم بمذهب أبى حنيفة فلا يملك
 المخالفة فيكون معزولا بالنسبة الى ذلك الحكم كما صرح به فى فتح القدير وغيره وسواء كان القاضى
 عالما او جاهلا مقلدا او مجتهدا ناسيا أو عامدا وقد صرح تحت العلماء قاطبة بأن القضاء يخص
 بالزمان والمكان والحوادث والاشخاص فاذا خصه السلطان برمان او مكان أو واحدة او شخص
 تخصص وذلك لأن ولاية القاضى انما هى مستفادة من السلطان فلا ينفذ قضاؤه فيما منعه عنه
 وحكمه فيه حكم ببقية الرعايا الذين لم يؤذن لهم من جانب السلطان بالقضاء وهذا يجمع عليه لا خلاف
 فيه انما الخلاف فيما اذا اطاق له وحكم بخلاف مذهبه وهى المسألة التى اكرت علما ونا من ذكرها
 وساقط الخلاف والتفصيل واختلف فيها الاقواء والرجح والاصح والتصحيح وقال

وأيضا السؤال بهذا النمط * ينادى هلموا هذا القلط
 وان القيامة قامت على * براع الى رقبته قد نشط
 فان ذوى العلم قد اجمعوا * على أن صاحبه قد خلط
 فهل مؤمن يتواخى الجزا * ويعلم مفتى الورى بالشطط

ليدري ببعض الذي واقع * عليهم فيرفع هذا الضم
 وشرع الرسول مصان فلا * يمان بمن ان تولى خط
 والله في خلقه ما يشاء * وفي علمه عز ما لم يحيط

مطالب السافيد الواقعة
 برما سافيد رجليين
 بر معتبرة

فأفهم والله أعلم (سئل) في التسايف الواقعة في زمان سافيد شاهدين على ما في الصك بعينة
 الخصم هل هي معتبرة شرعاً أم لا (أجاب) قال في البحر في شرح قوله وإذا رفع اليه حكم حاكم
 امضاء معني قوله امضاء حكم بمقتضاه بعد دعوى صحيحة من خصم على خصم وكذا قال في البرازية
 وان أرادوا ان يشترطوا حكم الخليفة على الاصل لا بد من تقديم دعوى صحيحة على خصم حاضر واقامة
 البينة كما لو أرادوا اثبات قضاء قاض آخر انتهى فالاحاصل أن الحكم المرفوع لا بد أن يكون في حادثة
 وخصومة صحيحة كما صرح به العماد في الفصول والبرازي في الفتاوى قالوا وهذا شرط لنفاذ القضاء
 في المجتندات وهو أن يصير حادثة تجري بين يدي القاضي من خصم على خصم حتى لو فات هذا الشرط
 لا ينفذ القضاء لانه فتوى انتهى قال ولا بد في امضاء الثاني لحكم الاول من دعوى أيضا كما سمعت
 ثم نقل عن البرازية قاضي بلدة حكم على رجل بعمال وسجل ثم مات القاضي ومثله عرله وأحضر المدعي
 المحكوم عليه عند قاض آخر ورهن على قضاء الاول أجبره الثاني على اداء المال ان كان الحكم الاول
 صحيحا انتهى فانظر الى قوله وأحضر المدعي المحكوم عليه فيه اشتراط احضار المدعي عليه صحة القضاء
 عليه ثم قال ولو شهدوا أن قاضيا من قضاة البلدة قضى بهذا المال لا يحكم به ثم قال في البحر اذا علمت
 ذلك طهر أن التسايف الواقعة في زمان غير معتبرة لعدم دورها بلا دعوى وحادثة واعيا بغير صاحب
 الواقعة بينة تشهد على حكم القاضي الاول فلان ليكتب له القاضي الثاني أنه اتصل به حكم الاول
 ونفذه ولا شك أن دعوى القضاء حادثة من الحوادث فيشترط فيها ما يشترط في جميع الحوادث
 وهو أن تكون من خصم على خصم حاضر وقد نقل الشيخ قاسم في فتاواه الاجماع على أن حضور
 الخصم المدعي عليه شرط في نفاذ القضاء عليه وفي فتاوى قاضي خان اعيا ينفذ القضاء عند شرائطه
 من الخصومة وغيرها فاذا لم توجد لم ينفذ انتهى وقد ذكر في الفواكه البدرية قد كنت ابييت بشيء
 من الحكم قبل التصور وكدت لذلك أن أخذ بعبط واخر من الهذو والتور الى ان توجه العسكر
 بتوفيق الله سبحانه الى تحصيل بعض الغرض من هذا الباب ومن أجل الدم في المطريات الشرعية
 الهام الصواب فسلطت هذين البيتين ضبط الاطراف القضايا الحكمية وجعل الابواب الحوادث
 الشرعية البيتان هما

اطراف كل قضية حكمية * ست يلوح بعدها التحقيق
 حكم ومحكوم به وله ومحكوم عليه وحاكم وطريق

ثم قرر في بحث الطريق فقال وبما قرره به يعلم قولهم ان شرط نفاذ القضاء أن يصير الحكم حادثة أي
 في حادثة والمراد بها الخصومة الصحيحة وهي اعما تكون بالدعوى الصحيحة من خصم شرعي على خصم
 شرعي ويشترط لاعتبار حضور الخصم المدعي عليه الى آخر ما ذكره عمال النزاع لاحد فقيه والله أعلم
 (سئل) فيما اذا مات القاضي المأذون له بالاستخلاف هل تنعزل نوابه أم لا (أجاب) قد قطع
 فقيه النفس قاضي خان في فتاواه بأنهم لا ينعزلون بموته وعبارته واذا مات الخليفة لا تنعزل قضاة
 وعماله وكذلك كان القاضي مأذونا بالاستخلاف فاستخلف غيره مات القاضي لا ينعزل خليفته
 انتهى وفي البرازية وفي المحيطات القاضي انعزل خلفاؤه وكذا امرأه الماحية بخلاف موت الخليفة
 اذا عزل القاضي قبل انعزل نائبه واذا مات لا لا فتوى على أنه لا ينعزل بعزل القاضي لانه نائب عن
 السلطان والعمامة وبعزل نائب القاضي لا ينعزل القاضي وفي الاشياء والبطائر بعد ذكره لجملة
 من المقول قال فتحرر من ذلك اختلاف المشايخ في عزل النائب بعزل القاضي وموته وقول

البرزى القنوى على انه لا ينزل بعزل القاضى يدل على ان القنوى على أنه لا ينزل بموته بالاولى
 لم يكن على بأنه نائب السلطان فيدل على أن النواب الآن ينزلون بعزل القاضى وموته
 لانهم نواب القاضى من كل وجه فهو كلو كميل مع الموكل ولا يفهم أحد الا أن أنه نائب
 السلطان ولهذا قال العلامة ابن الغرس ونائب القاضى في زمانه ينزل بعزله وموته فانه نائبه من
 كل وجه انتهى فهو كلو كميل مع الموكل لكن جعل في المعراج كونه كوكيل قاضى القضاة هو مذهب
 الشافعى وأحمد وعندنا أنه نائب السلطان وفي التتارخانية أن القاضى انما هو رسول من السلطان
 في نصب النواب انتهى وفي وقف القنينة لومات القاضى أو عزل يبق من نصبه على حاله ثم رقم ببق قيا
 انتهى كلام الاشباه فتقوله لكن جعل في المعراج الخ رداء قاله ابن الغرس وكيف لا يرد كلامه
 وقد قال في انفع الوسائل نقلا عن البدائع ولو استخلف القاضى باذن الامام ثم مات القاضى
 لا ينزل خليفته لانه نائب الامام في الحقيقة لانائب القاضى ولا ينزل بموت الخليفة ايضا كما
 لا ينزل القاضى ولا يملك القاضى عزل الخليفة لانه نائب الامام فلا ينزل بعزله كلو كميل فانه لا يملك
 عزل الوكيل الثاني انتهى يعنى بالوكيل الثاني الذى وكله الاول باذن الموكل لانه صار في الحقيقة
 وكيلا عن الموكل لاعتن الوكيل الاول وقد علا واعد عز القاضى بموت الخليفة بأن الخليفة
 نائب عن المسلمين في تقليده للقضاء والمسالمون على حالهم فلا ينزل القاضى بموت النائب
 يعنى السلطان الذى هو نائب عن المسلمين فأنى يتجه قول ابن الغرس انهم نواب القاضى من كل
 وجه مع صريح كلامهم قاطبة بأنه في الحقيقة نائب عن السلطان حيث أذن له بالاستخلاف ومع
 قوله في المعراج كونه كوكيل قاضى القضاة هو مذهب الشافعى وأحمد وعندنا انه نائب السلطان
 وما معنى قول صاحب الاشباه ولا يفهم أحد الا أن انه نائب السلطان مع تصريح جهابذة
 العلماء بأنه اذا كان القاضى مأذونا له بالاستخلاف فهو في الحقيقة نائب السلطان اللهم الا
 اذا صرح السلطان بعزل النواب بموته أو عزله بأن قال في منشوره اذا مات أو عزت فقد عزلت
 خلفاء فاتهم ينزلون بعزله لان القضاء والعزل منه يقبلان التعليق ومحاصر جوابه ايضا ان
 القضاء يقبل التخصيص بالزمان والمكان والحوادث والاشخاص ولا يملك نصب القضاة وعزلهم
 الا السلطان ومن اذن له السلطان اذ هو صاحب الولاية العظمى فلا يستفاد القضاء والعزل الا منه
 والله أعلم * (سئل) * في مفت ينفع المسلمين بالقنوى وغيرها بالنقول الصحيحة من الكتب
 المعتمدة باجازات مشايخه الذين علموا العلم والعمل به ولم يعلم بوجه ما كونه ما جناه فهل للقاضى او غيره
 أن يجبر عليه ويمنعه عن نفع المسلمين بالقنوى ام لا يجوز له ذلك وهل فعل القاضى هذا شرع محمد بن
 عبد الله أم شرع الجهال باليمن وهل اذا كان ما جناه وثبت عليه ذلك وجبر عليه القاضى وأفتى بعد
 الجبر تجوز فتواه ويعمل بها كما صرح به في الدرر والغرر نقلا عن البدائع ام لا والحال ان المفتى
 في بلاد خلت عن مثله علما وعملا وما يستحق من يسعى في الجبر عليه ومن يعينه على ذلك من الله تعالى
 دينا واخرى وهل يؤجر ويثاب من يعين ذلك المفتى على نفع المسلمين بالقنوى من الحكام وغيرهم
 ام لا بينوا لنا الجواب الواضح ليفهمه كل صالح وطالح وهل اذا خلت بلاد من عالم ترجع المسلمون
 في أمور دينهم وديارهم اليه تجوز المهاجرة منها الى بلاد فيها يوجد العلم ام لا (اجاب) لا يجوز
 منع المفتى الموفق به في دينه وعفافه وعقله وصلاته وعلمه وفهمه بالسنة والاثر ووجوه الفقه
 والتحصيل والاختيار لان فيه منع التكلم بما انزل الله تعالى العزيز الجبار ومن كتم علما ألجم الجلام
 من نار وكفى في منع ذلك قول الله تعالى ان الذين يكتمون ما انزلنا من البينات الاية ومثلها كثير
 في افادة حرمة المنع من الآيات الزاجرة المانعة من اخفاء الحق والقنوى جعلت لاستبلاء ما خفي
 ودق عن افهام المكاتبين واذا تعين شخص لها صارت فرضا في حقها يبين فكيف يمنع عما هو

مطلب في جبر القاضى
 على المفتى ما جناه أو غير
 ما جناه وفي فتواه بعد الجبر

مطلب في بلاد خلت من
 عالم يرجع اليه المسلمون هل
 تجوز المهاجرة منها

فرض عليه لا فائله من السليم ولا جاءت به شريعة من الاقايين والاشترين واذا ائتمى عامه
الصواب بعد الخرج ما روله الثواب واذا ائتمى قبل الخرج بالخطا لا يجوز ان نعمده فعليه العقاب
واذا كان الملقى بالوصف المرقوم فلا شبهة في حرمة الخرج عليه والاثبات الاثم لمن خرج من امان
وأوصل الاذية اليه ومن لم يكن موصوفاً بعد كركو كان ما جازاً فالخرج عليه من باب الامر بالخير
والهي عن المنكر والخبر فيه حتى وليس المراد المعنى الشرعي المانع من هذا التصرف شرعاً
وأما المهاجرة لتعلم العلم الواجب فهي واجبة وتعلم المسدوب مندوبة والا فانه على الطاعة
طاعة والقوى طاعة والاعانة عليها مثلها والكلام يطول على ذلك فلتنصر على ما هو المسؤول
والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر وكالة عامة عن زيد العائيب تواطوا جميعاً بالبيع ولا
الى اكل ماله فأبكرها المدعى عليه فأقام المدعى بيته بذلك وحكم بها القاضي المدعى لديه فأحد
المدعى في الدعوى على غرماء العائيب وقضى ديونه والا فاداروا الاراء والامكار حتى اتلف العائيب
من اموال العائيب دل ينقد حكم القاضي في ذلك وينقد تصرفات الوكيل على العائيب ام لا
(اجاب) دعوى الوكالة على العائيب مجزئة عن دعوى عبي أو دين على المدعى عليه لا تنفع
ومسألة الدعوى على العائيب مشهورة وفي غالب مكتب المذهب مذكرة واختلاف التجميع
والا فانه فيها في مجمع الصاوي نقلا عن المستق انه لو قضى على العائيب لا ينقد وعليه الفتوى ومثله في
كثير من الكتب وفي الريلعي ان قضاء القضاء على العائيب يتوقف على امضاء قاض آخر وصحبه وتبعه
المحقق ابن الهمام في شرح الهداية وقال بعضهم لا ينقد ولو امضاء ألف قاض لا يخلطه والى عدم
مذهب أصحابنا مداري الخلاصة والرازية والعبارة للبرازية في السابع من كتاب أدب القاضي
ادعى أنه وكيل العائيب بقص الدين أو العائيب ان برهن على الوكالة والمال قبلت وان اقر بعنى المدعى
عليه بالوكالة وأبكر المال لا يصير حتماً ولا تغفل البيعة على المال لانه لم يشتك كونه حتماً
فاقرار المطلوب لانه ليس بمحتم في حق الطالب وان اقر بالمال وأبكر الوكالة لا يستحق على الوكالة
لان التليف يترتب على الدعوى الصحيحة ولم توجد لعدم ثبوت الوكالة وذكر الحياص انه يحلف
على الوكالة والا قول اصح ولو أبكر الكل فهو كابتكار الوكالة وحدها انتهى وقوله كابتكار الوكالة
وحدها أى في الاستحلاف وحريان الخلاف فانظر الى قوله لان التليف يترتب على الدعوى الصحيحة
ولم توجد هذا مع دعوى قص دين أو عيب فكيف في مستثنى المجزئة عن دعوى احدهما
فالواجب على اهل الديانة القضاء والا فانه بعدم قضاء المذكور لكونه وسيلة الى اهلاك
مال العائيب وقد صرح العلماء فاطمة بوجوب التقاضي الى العائيب خشية التواطؤ على اهلاك
ماله بالاقتعالات والله اعلى الباطلة والله أعلم (سئل) من اسامول دار الملك بما صورته فيما
اذا وكل زيد عمراً وكالة مقيدة بمصومة قص دين في ذمة بكر وكفيله القاطنين يومئذ في بلدة أخرى
وكتب الوكالة في مكتوب قاضى بلدة الى قاضى بلدة بكر وكفيله وأمر زيد وكفيله أنه لا يدعى
بعبر الوكالة المقيدة بحالف عمرو وأمر موكله وكتب مكتوب القاضي وأقام بيته وادعى بها وكالة عامة
عن زيد فأبكر بكر ذلك فثبت عمرو والوكالة العامة في وجه بكر وحكم بها القاضي فهل تكون
دعوى عمرو وبجلاف أمر موكله زيد فوض ولا وحكم القاضي في ثبوت الوكالة العامة صحيحة وان ادا
في ذلك وفي هذه الصورة شاء على الوكالة العامة لو تعدى عمرو والوكيل وأخرج الكفيل من الكفالة
وأرأدته بكر من بعض الدين المرور لزيد وقضى من بكر مقداراً وقسط الباقي الى سنين عديدة وأقر
عمرو أنه لم يتأخر موكله زيد سوى الملغ المقسط على بكر لا غير وأرأدته وذمة كفيله من كل حق لزيد
قبلهما وحكم بها القاضي مع أن لزيد ما لا على بكر غير الذي وكله به عمرو وقول يدين عمرو ما ألتفه وأرأ
مه دم المدويين بتعديه بعد حكم القاضي في ذلك ام لا (اجاب) دعوى الوكالة المجزئة عن شخص

مطلب ادعى على آخر وكالة
عن زيد العائيب

مطلب التمس على العائيب
لا ينقد

مطلب ادعى انه وكيل
العائيب بقص الدين
او العائيب الخ

مطلب الواجب القضاء
والا فانه بعدم قضاء القضا
على العائيب

مطلب وكل زيد عمراً وكالة
مقيدة بمصومة في بلدة
أخرى الخ

غائب من غير خصم لا تصح فاقامة عمر والمذكور بينة وادعائه بها وكالة عاتية عن زيد وانكار بكر ذلك أى كونه وكيلة وكالة عاتية مما لا تدخل تحت الحكم فلا يصح الحكم المذكور وفي الخلاصة والبرازية واللفظ لها ادعى أنه وكيل الغائب بقبض الدين أو العين أن برهن على الوكالة والمال قبلت وإن اقر بالوكالة وأنكر المال لا يصير خصما ولا تقبل البيعة على المال لأنه لم يثبت كونه خصما باقرار المطالب لأنه ليس بحجة في حق الطالب وإن اقر بالمال وأنكر الوكالة لا يستخلف على الوكالة لأن التحليف يترتب على الدعوى الصحيحة ولم توجد لعدم ثبوت الوكالة وإن أنكر الكل فهو كأنكار الوكالة وحدها انتهى فتقوله لأن التحليف يترتب على الدعوى الصحيحة ولم توجد دليل على عدم صحة الدعوى في مسئلتنا بالأولى فافهم ومن صرح بأن التوكيل لا يدخل تحت الحكم صاحب جامع الفصولين في الفصل الخامس في القضاء على الغائب راعى الفتاوى الصغرى وفي معين الحكم للطلابى في الفصل الأول من القسم الثالث من الركن السادس من الباب الخامس من القسم الأول ثم الدعوى الصحيحة أن يدعى شيئا معلوما على خصم حاضر في مجلس الحكم دعوى تلزم الخصم أمرا من الأمور قال وانما شرطنا كون الدعوى ملزمة حتى أن من ادعى أنه وكيل فلان وأنكر فلان لا تسمع هذه الدعوى لأنه عقد غير لازم يمكن عزله في الحال فلا تنفيذ هذه الدعوى فأنتهى انتهى أقول تعالاه يعلم ذكر أمر أولا وهو ظاهر في الموكل ولو كانت الدعوى على غير الموكل فالشرط ذكر أمر يتصور الحكم فيه فافهم وحيث قلنا بأنه لا تصح الدعوى ولا الحكم لا يصح شيء مما فعله الوكيل لأنه قضاء على الغائب بغير طريق شرعى يستند إلى دليل إذ علما ونارجهما الله تعالى لا يسمعون بالقول يجوز القضاء على الغائب ولو أمضاه ألف قاض أذلو سمعوا به لتوصل الناس إلى أموال الغائبين بمثل هذه الاحتمالات الباطلة وهذه الوجوه الفاسدة والتخذه ذريعة للباطل وطريقة موصلة إلى أموال الغائبين لا سيما في هذا الزمان الخفاف لزمان الاوائل فإن السلف كانوا أقوما صالحين يؤمن معهم من التزوير والتلبس والافتعال والتدليس فالواجب على أهل القضاء والافتاء الآن الدفع في نحو هذه الضلالات الموبقة والمحالات المضرة لعباد الله تعالى هذا وأما السؤال عن ضمان عمر فالجواب عنه أن كل شيء أنلفه مباشرة بفعله فهو ضامن له ومع الضمان يلزمه التعزير والهوان لا رتكابه المعصية الموجهة لغضب الديان وأما ما تاف بسبب حكم القاضى فلا يلزمه الضمان ويكفيه عذاب النيران وعند الله تعالى يجتمع الخصوم والله أعلم (سئل) في رجل أقام عند القاضى شاهدين شهدا أنه وكيل عن فلانة الغائبة في بيع محدود ووباعه فأنكرت الوكالة هل القول قولها يمينها ولا تمنعها الشهادة المذكورة أم لا (أجاب) القول قولها يمينها ولا تمنعها الشهادة المذكورة لما تقر في المذهب من أمر الشهادة على الغائب والحكم عليه وقد ذكر في الخامس من جامع الفصولين ما ينشئ الغليل وينشئ الجهل عن هو به غليل والله أعلم (سئل) في رجل مات مديونا لغرماء متعددين وقد كان رهن بدين أحدهم مشاعا لدى نائب قاض شافعى وأظهر المرتهن محضرا كتب إليه وفيه الحكم بصحته ولزومه هل إذا رفع لقاض حثني بحكمه بجزءه ويحتص المرتهن به في وفاء دينه أم لا (أجاب) المقرر عند علماء الحنفية أنه لا اعتبار بجزءه لا نظ ولا التفات إليه أذ حجج الشرع بثلاثة وهي البيعة أو الاقرار أو النكول كما صرح به في اقرار الخانية فلا اعتبار بجزءه المحض المذكور ولا التفات إليه إلا إذا ثبت مضمونه بالوجه الشرعى اعنى بأحدى الحجج الشرعية المشار إليها وان حكم الشافعى بعد دعوى صحيحة شرعية فإن لم يكن كذلك فلا يعتد بحكمه وجعل العلامة قاسم الاجماع عليه وفي الاشياء والنظائر في قاعدة الاجتهاد لا ينقض بثلاثة مائه الثالث لا فرق بين الصحة والحكم بالموجب باعتبار الاستواء في الشرط بأن وقع التنازع بين خصمين في الصحة فحكم بها كان الحكم بها صحيحا وإن لم يقع تنازع بينهما فلا انتهى وقد ظهر بذلك أنه ان وقع التنازع في صحة الرهن المذكور

مطلب ادعى أنه وكيل
الغائب بقبض الدين أن
برهن عليهما تقبل وإن الخ

مطلب في الدعوى الصحيحة

مطلب علما ولا يسمعون
بالقول يجوز القضاء على
الغائب ولو أمضاه ألف
قاض

مطلب أقام شاهدين أنه
وكيل عن الغائبة في بيع
محدود ووباعه فإذا أنكرت
الوكالة القول قولها

مطلب في رجل مديون
رهن تحت يد أحد الغرماء
مشاعا وأظهر المرتهن الخ

مطلب حجج الشرع ثلاثة
مطلب حكم الشافعى
لا يعتد حكما إذا وقع بعد
دعوى صحيحة

بين يدي القاضي المتداعي اليه فحكم القاضي به بعده صح وارتفع الخلاف والا فلا يختص المرتين
 به اذ لم يوجد ذلك والله أعلم (سئل) في رجل مات وعليه دين وترك ثلث بيت لا غير فما الحكم
 (أجاب) يأمر القاضي ورثته ببيعه ووفاء الدين من ثمنه فان اشعروا من بيعه حبسهم لبيعوا واذا
 لم يبيعوا بيعه القاضي نفسه أو نصب وصيا يبيعه وقيل يجبرهم القاضي على بيعه اذا طلبت رعيه
 ذلك والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من وكيل امرأته شقة من عقارات كلن أخذها لها
 وكيل آخر عنها بالشفعة وتصرف فيها مدة سنين فادعى المأخوذ منه بالشفعة على الوكيل الاخذ
 بالشفعة بطلانها لكون الارض وقفا وليت المال فبمعترده عوا عليه بذلك حكم بطلان الشفعة
 من غير ينة تشهد له بمقتضاه ومن غير اصدار دعوى على المشتري المتصرف هل يصح هذا الحكم
 والحال ههنا لا (أجاب) لا يصح هذا الحكم لانه حكم على غير الخصم اذ الخصم هو المشتري
 الذي بيده المبيع لا الوكيل المذكور فلا يصلح مدعى عليه كما هو واضح الظهور وهذا مع قطع النظر
 عما هو لازم الدعوى من اليقظة أو الاقرار أو النكول فان الحكم بغير واحد منها لا يجوز اذ هذه
 الثلاثة في كل حكم هي الاصول والله أعلم (سئل) في وارث لم يجد خلف مورثه سوى دار
 وزوجة الميت تطلب مهر خاتمه من الوارث والوارث يقول ابيع حصة في الدار واقضى ذلك
 هل يجبر ام لا (أجاب) لا يجبر والحال هذه والله أعلم (سئل) في كروم مشتركة بين
 جماعة فيهم يتيمة باع طائفة منهم حصصا لهم مشاعة أرضا وعرا من شخص وكتب بذلك صلدي
 القاضي بلغت الصغيرة وطلبت الاخذ بالشفعة فورد بلوغها حكم القاضي لها بذلك مستوفي
 الشرائط ثم وكلت رجلا في بيع ما أخذته بالشفعة لرجلين فباعهما وكتب به صلدي القاضي
 فادعى المشتري الاول المأخوذ منه بالشفعة على أحد المشتريين لدى فاض ان الاخذ بها باطل بسبب
 ان الارض خراجية وبها قيراط وقف خارج عن المبيع وذلك موجب لبطلان البيع الصادر
 بعد الاخذ بها وسأله الحكم فحكم بطلانها وبطلان البيع الصادر بعد ما عقدها على كون
 الارض خراجية وبها قيراط واحد موقوف فهل حيث كان اعتماده في الحكم على عدم صحة بيع
 الارض الخراجية وان فيها قيراطا وقفا يتقص شرعا ام لا (أجاب) نعم ينقض والحال هذه
 باجاء علمائنا على ان الارض الخراجية مملوكة لا لها لا يجوز بيعها ووقفها وتكون ميراثا عن الميت
 وتؤخذ بالشفعة والموتون والشروح والصنواي قاطبة قد صرحوا بصحة اخذها بالشفعة وكذلك
 صرحوا بأن العقار الذي بعضه ملك وبعضه وقف اذا بيع الملك ففيه الشفعة واذا بيع الوقف
 لاشفعة فيه بطلان بيعه واذا بيع مجوار ملك لاشفعة له بالجوار وانما الشفعة بالملك واذا كان بعض
 العقار وقفا وبعضه ملكا وبيع الملك يؤخذ بالشفعة اذا كان طالب الاخذ بالشفعة له ما يستفيع
 به كشركة في المبيع وفي حق المبيع او جوار وأما الوقف فلا يؤخذ بها ولا يؤخذ بها وفي
 التنازعية في فصل احيا الموات من كبا الشرب وأرض المراح مملوكة وكذلك أرض العشر
 يجوز بيعها وايقافها وتكون ميراثا كسائر املاكه كما في فتاوى العتامة انتهى وأما الاراضي التي
 لا يجوز بيعها ولا وقفها فهي أراضي بيت المال فافهم والله أعلم (وسئل) عنه أيضا ما صورته
 في كرومها قيراط وقف والباقي ملك بين جماعة فيهم يتيمة باع بعضهم ما يملكه أرضا وعرا لرجل
 لدى فاض قبلت اليتيمة وطلبت الاخذ بالشفعة فورا لدى القاضي فحكم لها ثم باع ما أخذته
 بها من رجلين لدى فاض ثان وحكم بصحة بيعها الواقع بعد حكم القاضي الاول بالشفعة ثم ادعى
 المشتري المأخوذ منه بالشفعة على أحد المشتريين منها لدى فاض ثالث بطلان الاخذ بالشفعة بسبب
 ان أراضي الكروم خراجية وان قيراط الوقف يمنع صحة البيع في الملك والاخذ به بالشفعة لشيوخه
 فحكم القاضي المذكور بطلان الشفعة اعتمدا على ذلك ونقض الحكم السابق ورد المبيع

فمقلب اذا مات وعليه
 ديون وله ثلث بيت يأمر
 القاضي ببيعه فان امتنع
 الوارث ببيعه القاضي الخ
 مطلب في رجل اشترى
 من وكيل امرأته شقة
 من عقارات أخذها لها
 وكيل آخر بالشفعة فادعى
 المأخوذ منه بطلانها الخ

مطلب في امرأة طلبت
 مهرها من وارث زوجها
 ولم يترك الادار الا يجبر
 لبيعها

مطلب اذا حكم حاكم
 بالشفعة فحكم آخر بعدم
 صحتها مستندا الى ان
 الارض الخراجية لا تنفع
 الشفعة بم الحكم الاخر غير
 صحيح والاقول على حاله وسيأتي
 ما يفي في سؤال آخر

مطلب اذا كان بعض العقار
 وقف وبعضه ملكا فان بيع
 الملك ففيه الشفعة

مطلب ارض المراح
 والعشر مملوكة يجوز بيعها
 ووقفها وتورث وأما أراضي
 بيت المال لا يجوز وقفها
 ولا بيعها

على المشتري الاول هل نقضه للحكم المتقدم بسبب ما ذكر صحيح واقع في محله ام لا (اجاب)
 حيث كان الحكم المزبور بسبب الاستناد الى كون الارض خراجية وان بها قيراطا وقفاه وغير
 صحيح اذ حق الشفعة ينبغي على صحة البيع والارض الخراجية ملك لا يحل بيعها بغير اذنهم بيعها
 ووقفها وتكون ميراثا وتؤخذ بالشفعة باجماع علماءنا وكذلك بيع الحصة الشائعة المملوكة
 مطلقا جائز سواء كان الباقي مملوكا او وقفنا فتؤخذ بالشفعة باجماع الكل سواء قلنا بصحة وقف
 المشاع أم لا اذ البيع وقع على الحصة المملوكة لا على الوقف ولا فأنل بعدم صحة بيع حصة المالك
 حتى تمنع الشفعة فيها ولو طلب المالك القسمة مع الواقف اوقفه يجب ان يوجب الى القسمة واذا باع المالك
 قبل القسمة ملكه جاز والشيوع باق كما كان ولا يضر ابتداء ولا بقاء في صحة بيعه على قول
 الكل أما على قول أبي يوسف فليكونه قائلا بصحة وقف المشاع وأما على قول محمد فليكونه يقول
 بعدم صحة وقف المشاع من أصله وأما بيعه فجمع على صحته والعجب من الحكم ينتقض الحكم
 السابق ورد البيع على المشتري الاول ولو ضرر الشيوع لما ردت عليه والحكم السابق لا ينتقض
 باللاحق مع توفر شروطه لاسيما مع بطلان الاستناد المذكور فالحكم السابق والحالة هذه ماض
 لا يرد عليه باللاحق اتقاض والامر فيه أوضح من ان يشرح والله أعلم (سئل) في امرأة حبسها
 القاضي بدين لرجل فهرت من السجن هل يضمن السجن ما عليها من الدين لرب الدين أم لا
 (اجاب) لا يضمن السجن لعدم موجب الضمان اذ ليس هنا ما يوجب من بدل عين مستهلكة أو عمل
 كاجرة او عقد كبيع وقول بعض علماءنا سجن القاضي خلى رجلا من المسجونين حبسه القاضي
 بدين عليه فرب الدين ان يطالب السجن باحضاره لارائحة فيه ثبت الضمان لما بذمتها لان ذلك عند
 التقصير في الحفظ والتخليه من غير حفظ ملزمة بمطالبة الاحضار لا بما بذمته المحبوس اذ لا وجه لضمانه
 له شرعا فافهم والله أعلم (سئل) في رجل مات في غير بلدته بشاحية معينة وله ابن قاصر في
 بلدته فنصب قاضي الداحية التي مات فيها الرجل المذكور وصيا على ابنه المزبور ونصب قاضي البلدة
 التي فيها القاصر وصيا أيضا فأى الوصيين يقدم على الآخر والحال أن كلا من القاضيين مولى من
 قبل السلطان في محل ولايته مختص بهادون الآخر (اجاب) أما نصب قاضي البلدة التي فيها
 القاصر وصيا فلا كلام في صحته وأما البلدة الاخرى فشرط صحة نصب القاضي وجود التركة
 أو بعضها فيها فان لم يكن به اثر تركه لا يصح نصبه قال في التتارخانية راضى اللحيط واذا نصب القاضي
 وصيا في تركه الايتام والايام في ولايته ولم تكن التركة في ولايته او كانت التركة في ولايته والايام
 لم يكونوا في ولايته او كان بعض التركة في ولايته حكى عن الشيخ الامام شمس الائمة أنه قال يصح
 النصب على كل حال ويصير الوصى وصيا في جميع التركة انما كانت التركة وقال القاضي الامام
 ركن الاسلام على السخدي ما كان من التركة في ولايته يصير وصيا فيه وما لا فلا انتهى وشرط
 صحة نصب القاضي الوصى ان يكون ذلك منصوبا عليه في منشوره من السلطان كما صرح به في
 جامع الفصولين وغيره والله أعلم (سئل) في بكر بالغه عاقلة وكنت رجلا أن يزوجه من رجل فزوجها
 مع وجود أبيها الصالح للولاية ودخل بها وطلقتها ثلاثا فزوجه الالب قبل المحلل فحكم الشافعي
 بصحة النكاح الثاني هل يتقد ويرتفع الخلاف ولا يجوز لاحد نقضه أم لا (اجاب) قد أجمع
 العلماء أن القضاء في المجتهدات اذا صدر عن يراه نافذ واذ ارفع الى من لا يراه لا يجوز أن يطله والمحل
 القابل للاجتهاد ما لم يخالف الكتاب والسنة المشهورة والاجماع وهذه المسئلة مما هو محل
 الاجتهاد وصرح كثير من علماءنا في النكاح بلاولى لوطقتها ثلاثا وبعثه الحنفى الى شافعي ليعقد
 بينهما قبل المحلل ويحكم بالجمعة جاز لو لم يأخذ الامر والمأمور شيئا وبهذا الحكم لا يظهر أن النكاح
 الاول حرام أو فيه شبهة وقد صرح بذلك في جامع الفصولين راضى المختلصات القديمة للمناج

مطلب اذا طلب المالك
 القسمة مع الواقف يجب
 لذلك

مطلب لضمان على السجن
 اذا هرب المديون من الحبس

مطلب في رجل مات في غير
 بلدته وله ولد قاصر في بلدته
 وكل من قاضي البلدين
 نصب وصيا

مطلب ليس للقاضي نصب
 الوصى الا اذا نصر له على
 ذلك في منشوره

مطلب في بكر بالغه تزوجه
 وكيلها مع وجود أبيها
 فطلقتها ثلاثا فزوجه أبوها
 قبل المحلل فحكم الشافعي
 بصحة النكاح نفذ حكمه
 وارتفع الخلاف

مطلب في التقليد

وقتاوى السنى والله أعلم (سئل) في العرب والتركان الذين يقتنون الكلاب لاجل الاصطياد وحراسة البيوت وحفظ المواشي قتل في اوائهم هل اذا قتلتم بانها عند الائمة الثلاثة ابي حنيفة والثاني واحمد تجب ما اصابته بقسمها او بال اصاب جلدها ونجاسة سورها وعند الامام مالك كل ذلك طاهر وكذلك بقية ما اكلت واشربت طاهر واعمال يغسل الاناء سبعة ابداء يجوز ان ذكر تقليد الامام مالك في ذلك حيث دعت الضرورة الى ذلك ولا مندوحة عنه ام لا وما حقيقة التقليد ان اراده في مسألة اضطر اليها على خلاف مذهبه (اجاب) نعم يجوز ان ذكر تقليد الامام مالك لانه يجوز للعامة تقليد غير امامه من الائمة الثلاثة رضي الله تعالى عنهم فيما تدعو اليه الضرورة بشرط ان يستوجب جميع ما يوجه ذلك الامام في مثل ذلك مثلاً اذا قلنا الامام الثاني في الوضوء من التقليد فعله ان راعى النية والترتيب في الوضوء والساتحة وتعديل الاركان في الصلاة بذلك الوضوء والا كانت الصلاة باطلة اجماعاً قل ذلك الشيخ عبد الرحمن العمادى الدمشقى في مقدمته المسماة بهدية ابن العماد لعباد العباد وكذلك يقال اذا قلنا مالكاً في مسألة الماء الذي تبلغ فيه الكلاب اقله تطهره وطهارة الكلاب فعله ان يلتزم جميع ما يوجبه الامام مالك في ذلك ومع هذا الاحتياط والتزهد عن ذلك ابلغ في الدنيا والآخرة وأمسك في الصيانة والسلامة عن تتبع الرخص والكف وعدم الاختد في كل مسألة بقول يجهل قوله اخف فان ذلك موجب القسق والوقوع في الاتهام كما نصت عليه الائمة الثقات الاعلام ووقع في الاصول والفروع في ذلك كثير المقاتل وسرى بين القبول من العلماء عظيم الجبال فلا نيل به كذا ذلك وأما التقليد فهو الاختد بقول الغير من غير معرفة دليله كما صرح به أصحاب الاصول حنيفة وشافعية واهل اعلم (سئل) فيما اذا ثبت بالمينة الشرعية ان غلة الوقف في رما معلوم سوية بين زيد وعمرو وقضى الثاني بذلك بينهما النوبت القرابة الموجبة للمساواة في الاستحقاق وكان المحكوم عليه وهو زيد يتناول من حصه المحكوم له وهو عمرو زيادة على ما يخصه مدة سنين هل يرجع عليه بالرائد الذي تناوله من حصه ام يقتصر على ما بعد القضاء وليس له الرجوع به (اجاب) نعم يرجع عليه بما تناوله رائد اعن حقه مدة السنين الماضية والقضاء هناك مظهر ومعي لكونه كاشفاً فيستند لاثبت وعامل حتى نقول يقتصر كما فزروه أصحاب الاصول والفروع ايضا فيطالبه به ويحبسه عليه اذا هو استمع والله أعلم (سئل) عن بيع المدر اذا حكم بجوازه حاكم براء هل ينفذ ام لا (اجاب) نعم ينفذ حكمه ويثبت بذلك ملك المشتري له قال في الطهيرة فان باعه وقضى القاضي يجوز بيعه نفذ قضاءه ويكون ذلك قسماً للتدبير حتى لو عاد اليه يومان الدهر بوجه من الوجوه ثم مات لا يعتق انتهى ومثله في كثير من الكتب وقد صرح غالب علماء سابقا بقضاء القاضي اذا قضى بجوازه حيث كان ممن براء لانه فصل مجتهد فيه والقضاء في مثله يرفع اختلاف بخلاف القضاء ببيع ام الولد فان الفتوى على انه لا ينفذ والله أعلم (سئل) فيما اذا عزل مولانا السلطان قاضيا او ناظرا على الوقف او مدرسا او صاحب وظيفة يعزل بالعزل هل يعزل بوصول العلم اليه او بمجرد عزل السلطان له قبل وصول العلم اليه (اجاب) يعزل عند وصول العلم اليه كما صرح حوايه في عزل الوكيل والقاضي والوصي في مواضع متعددة قالوا ثبت العزل بالمشاهدة به او بكتابه له كما ياعرفه او بارساله رسولا عدلا او غيره عدل حراً او عبداً صغيراً او كبيراً اذا قال له الرسول ارسلى اليك لا بلغك عرله ولو اخبره فضولى لا بد من أحد شرطى الشهادة اما العدد او العدالة وذلك لما في العزله قبل علمه من الانصرار وهو مدفوع مرفوع بالاختيار والله أعلم (سئل) في رجل غائب عن بيته لاجل مصالحه وشرويه ادعى عليه رجل لى قاض دينا او عينا او شيئا من الاشياء فأرسل القاضي له محضرا فاستن عليه فلم يجده هل يحل للقاضي ان يخرج امرأته وأولاده من داره ويحتجزها من غير طلب المذمى ذلك منه او يطلبه ما الحكم في ذلك

مطلب اذا اخذ احد المختصين رائدا عما يستحقه ثم طهر أنه لا يستحق كل ما اخذ وحكم بذلك يرجع عليه بالرائد في المدة الماضية قبل الحكم
مطلب القضاء ببيع المدر فانه بخلاف ام الولد

مطلب اذا عزل السلطان قاضيا الخ لا يعزل الا بوصول العلم اليه
مطلب ان كان المحبوس بالعزل رسولا ثبت العزل مطلقا وان فتوى لافلا بد من العدالة او العدد

مطلب في رجل ادعى على آخر فارسل له الثاني محضرا فلم يجده لاجل القاضى ان يخرج امرأته من بيتها ولو طلب المذمى ذلك

(أجاب) ليس له ذلك بمجرد عدم وجوده مع التفتيش لاحتمال العذر ومع احتمال امتنع الاضاربه وسواء طلب المدعى ذلك منداولا قال في الحاوي الزاهدي رامن القساوى العنصر على السعدى والعين الاثمة الكرياسى توارى المدعى عليه سبعة أيام او ثمانية فلم يجده المدعى فطلب من القاضى ان يخرج امرأته وأولاده من داره ويحتمها لايحييه القاضى الى ذلك انتهى وفي الخاتمة فان تعذر على القاضى استحضاره يكتب الى الوالى فى احضاره فان قال الوالى لاظفره وسأل المدعى من القاضى تسمير الباب وانظم عليه فالقاضى لايحييه الى ذلك الا ان يأتي بشاهدين أنه فى منزله وكذا صرح فى مجموع مؤيد زاده نقلا عن المحيط والمسئلة كثيرة الوجود فى كتب علمائنا ومحل السمر والنتج ان ثبت امتناعه بلا عذر أو ما اذا كان امتناعه بعذر فلا فائله والحال هذه والله أعلم

* (كتاب القاضى الى القاضى) * (سئل) هل لنائب قاضى القدس بالرمل ان يكتب لنائب القاضى بدمشق الشام نقل الشهادة ليحكم بها أم لا (أجاب) حيث ثبت أن السلطان نصره الله تعالى يفوض لقضائه الاستتابة ثبت صحة الكتابة بذلك اذ شرط كتاب القاضى من قاض مولى من قبل الامام علك اقامة الجمعية وعند التفويض بذلك كانت ولاية النائب مستندة لاذن السلطان فوجد الشرط قال فى شرح تنوير الابصار فى بحث كتابة قاضى رستاق الى قاضى مصر أقول الظاهر أن الخلاف بينهم فى هذه المسئلة مبنى على الخلاف فى أن المصير هل هو شرط لتنفيذ القضاء أم لا فحكوا عن ظاهر الرواية أنه شرط وعن رواية النوادر أنه ليس بشرط وبه يقتضى كفاي البرازية فبناء على هذا يقتضى بقوله من قاضى رستاق الى قاضى مصر أو رستاق انتهى على أنه فى الحقيقة كانه كتب قاضى القدس الى قاضى دمشق اذ كل قائم مقام مستتب كاصر حوايه فى بحث الاستتابة فظهر جواز الكتاب من نائب القاضى المذكور الى نائب القاضى المزبور والله أعلم

* (باب التحكيم) *

(سئل) فى العين اذا جعل بينه وبين زوجته محكمين فأجلوه سنة ومضت هل لهم أن يقرقوا بينهم اذا طابت أم لا (أجاب) نعم يصح التحكيم فى مسئلة العين لانه ليس بجدة ولا قود ولا دية على العاقلة ولهم أن يقرقوا بطلب الزوجة والله أعلم

* (باب خلل المحاضر والسجلات) * (سئل) فى محضر حاصله حضر فلان شيخ المغاربة وذكر للعالم أنه تشاجرت المغاربة بسبب المشيخة وان شيخ المغاربة المذكور كان بالخلعة فجاءه فلان وفلان وفلان الثلاثة سماهم والعصى بأيديهم وضربوه وشجوه ورضوا أضلاعه وكشف عن رأسه فوجد به ثلاث شجرات ثم حضر فلان المغربى سماه وأخبر الحاكم بأنه رأى الجماعة المذكورين متشاجرين وفترق بينهم وطردهم وسطر ما هو الواقع بعد الطلب حل هذا المحضر بغير شرع او يلتفت اليه او بما ينبغي كتابته وهل يوجب على الثلاثة المخبر عنهم عقوبة بدنية او غرامة مالية (أجاب) ايسر به فى دين محمد صلى الله عليه وسلم اعتبار الاعداء والانتقام والاعتبار بل تسميته محض ابتعاد أن يكون منكرا وهو من موجبات الانتقاد عند العوام خلفه عن العلماء النقاد فقد صرح العلامة خببر وغيره فى تعريف المحضر أنه ما كتب فيه حضور الخطمين عند القاضى وما جرى بينهم من الاقرار والانتكار من المدعى عليه او النكول منه والى الحكم بالينة للمدعى على وجه يرفع الاشتباه وأين الدعوى هناك من المدعى وأين الاقرار أو الانتكار أو النكول من المدعى عليه وأين الحكم بالينة فكيف يسمى محضرا ولا طرف من اطراف القضية المحكمة موجود فيه وقد قال ابن الغرس فى الفواكه البدرية

اطراف كل قضية حكمية * ست يابح بعدها التحقيق

مطلب كتاب القاضى

الى القاضى

مطلب لنائب قاض

ان يكتب لنائب قاض آخر

نقل الشهادة ان فوض

السلطان لقضائه الاستتابة

مطلب اذا حكم العين

وزوجته رجلا فأجل سنة

صح

مطلب خال المجامع

والسجلات

مطلب المحضر اذا المستوفى

الشروط لا يعتبر

مطلب فى المحضر المستوفى

لشروط

حكمهم وتحكمهم به وله * وتحكمهم عليه وحكمهم وطريق

فلاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ان الله وانما اليه راجعون والله أعلم (سئل) في مختصر
كشف حاصله حصر فلان ود كر لهما كم أن داره الثلاثة انهم عدم جدارها وتكسرت الميازيب التي
كانت مركبة عليه وطلب الكشف لاعادة الميازيب على الاسلوب حصل الوقوف على الجدار
المهدم والميازيب الثلاثة المركبة على الجدار المسد كور فاذا هو بالصقة المشروحة فأذن الخياكم
المذكور له بعمارة داره وحيطانها واعادة الميازيب على الرقاق العبر النافذة على الاسلوب القديم اذا
صحها شرعا هذا حاصل المختصر فهل عمر ذلك يثبت قدم الميازيب وجواز تسهيل ما فيها في الرقاق
الغير السافذ أم لا وهل يجوز الاذن من الحاكم المذكور وحكم على أهل الرقاق بغير مينة شرعية
بوجودهم او اقرارا ومكول منهم بل يجوز رؤية جدار منهم وميازيب منكسرة مطروحة عليه أم لا
(اجاب) لا يثبت بذلك قدم الميازيب وجواز تسهيل ما فيها في الرقاق المذكور ويجوز الاذن
من غير شئ حتى التسهيل لا عبرة به ولا بد لاثباته من بينة تقوم على أهل المحلة بوجوبهم او اقرارهم
او مكولهم عند طلب البين كسائر القضايا الشرعية والحوادث الحكيمة ولا قائل بنبؤة رؤية جدار
منهم وميازيب منكسرة بل ولا يعقل ذلك وحيث كان مختصر الكشف بهذه الصورة فوجوده وعدمه
سواء والله أعلم (سئل) في مختصر حاصله ادعى رجل على جاره حدود ميازيب مركبة على طبقة
عائنه يرى ماؤها في الرقاق المشترك وطلب رفعها فأجاب بأنها كانت قديما على ايوان عدمه وجدد
بناؤه وأحدث على ظهره الطبقة ونقل الميازيب التي كانت قديما على الايوان ووضعها على الطبقة
وشهد له جماعة بقدوم الميازيب التي كانت على الايوان فسع نائب القاضى المدعى من التعرض له
لكونها كانت قديما على الايوان وأبقاها فهل الميع والابقاء كل منهما صاف محله الميرعى
المخصوص عليه في كتب الحنفية أم لا (اجاب) لم يصادف المصوص عليه في كتب الحنفية
بل هو معاصم لما فيها فقد صرح في الخلاصة ومثله في البرازية في كتاب الحيطان لو أراد أن يجعل ميازيبا
اطول من ميازيبه أو أعرض أو يسيل ماء سطح في ذلك الميزاب ليس له ذلك وكذلك لو أراد أن ينقله
عن موضعه أو يرفعه أو يسقه لم يكن له ذلك وفي الخاتمة ما هو صريح في منعه من ذلك وذلك لانه
تصرف في المشترك بغير إذن الشريك هذا مع كون الماء كلما كان شاهقا كان أشد وقعاً وأبعد
رميا فيتبع انتشاره ويكثر انتشاره ويحفر من الأرض ما لا يحفر المتسفل فيمنع عنها شرعا وليس له
أن يسيل ماء طبقة عائنه في الرقاق المشترك بإجماع علماء شافهرا على شركائه وان ثبت قدم
ميازيب الايوان لأن سطح الايوان غير سطح الطبقة وقد علمت بصريح النقل عدم جواز النقل فكل
من المنع والابقاء لم يصادف محله بل يصادف ما صرح به هؤلاء الابطال وما بعد الحق الا الضلال
وما لا شر را إلا أن زال وقد انكشف الحال والله أعلم (سئل) في مختصرين حاصلهما حصر فلان
المتولى الخاص على جاب من الوقف الملا في وذكر لسائب الحكم أنه انتم عليه تولية وقص غلته
وتساول وتغيبته منه وارسل ما بقى للمتولى عليه الكبر أو بعدم تعرض المتولى الكبير بآخرة معلومة
دفعتها وهي علوقته وبدفعها محالها للامر الشريف يضمن المدفوع فأمره الحاكم بدفع ذلك ثانيا
لفلان المذكور نظير علوقته المحول به على القرية فدفعه اخذ وتبذ بالزام من الحاكم المذكور لكونه
وصكيلا وكفيل عنه في ذلك هذا حاصل ما في المختصرين فهل هو واقع موقعه الشرعى الموافق
لقواعد المذهب المحرر الميرعى أم لا (اجاب) ليس ماد كرو الحال هذه بواقع موقعه الشرعى
ولاموافق لقواعد المذهب المحرر الميرعى اذ لا يتخاوا ما ان تكون الاجارة من المتولى الكبير وقعت
صححة نافذة لكونها على كمالها أم لا فان كان الاول قد برئت ذمة زيد المستأجر بدفع الاجرة السمتة
في العقد فلا يصح تقسيمه وان كان الثاني فكيف يأمره الحاكم بدفعها ثانيا والواجب في غير

مطلب في مختصر مقصودة
أن داره ثلاث أنهدم جدارها
وله ميازيب مركبة عليه
تسيل على الرقاق فاذا اذن
له الحاكم بالعمارة على
الاسلوب المرسوم عمر ذلك
لا يعتبر اذنه

مطلب ليس لصاحب الميزاب
أن يرفع ميزابه أو يسفله الخ

مطلب في مختصرين

الصحة النافذة أجزأ المثل لا المسمى باجماع ائمتنا وان ألحقنا الناظر الكبير بالفضولي في عقد
الاجارة وجعلنا فلانا المتولى الخاص بطلبه الاجرة مجزأ فلا اجارة الا حققة كالو كالة السابقة
وبه يصير المتولى الكبير كالو كيل عنه والقبض للو كيل لا للموكل في بيع الاعيان والمنافع فيبرأ
المستأجر بالدفع اليه باجماع اصحابنا وقد أجمعت المتون والشروح والفتاوى على أن الحقوق
فما يضيفه الوكيل الى نفسه كالبيع والاجارة تتعلق بالوكيل كتسليم المبيع والمستأجر وقبض
الثمن والاجرة والرجوع عند الاستحقاق والخصومة في العيب وغير ذلك فكيف يضمن الاجرة وقد
أوصلها الى من له ولاية قبضها هذا ولا يتعلل كون المدفوع للمتولى الكبير علوقته بعينه لعدم تعيين
النقود في العقود وان عينت فكيف يضمنه ما لم يقع ملكه عليه ومثل هذا لا يقع عن تصور بل عن محض
تهوؤ وحيثما كان المحض ان هذه الصفة المشروحة فهم باطلان اذا لا وجه للضمان والله أعلم
(سئل) في صورة محضر مقيد في السجل ملخصه ثبت لدى متوليه خلافة مولانا القاضي فلان
بشهادة فلان بن فلان وفلان بن فلان الذين عرفهم ما القاضي وقبل شهادتهم ما بعد التزكية
بمعرفة ما افلانة بنت فلان وأنها تستحق في ربيع وقف جدتها لاتها فلان بن فلان انتقل لها عن
والدتها فلانة بنت فلان الواقف وان الحرمة المذكورة والدة فلانة بنت فلان الواقف المزبور
ثبوتاً شرعياً وحكم بموجب ذلك حكما مستولافيه بعد تقدم دعوى من فلان بوجه فلان
ابن فلان مستأجر المعصرة الفلانية بالمحلة الفلانية الجارية في الوقف وبطالته بقرش واحد
من اجرة المعصرة من استحقاقه في الوقف واعترف المستأجر بالاجرة وأنها في ذمته وانكاره
استحقاق المدعى المذكور وسؤال وجواب واعذار شرعى في ذلك واعتبار ما وجب اعتباره شرعاً
وذلك بعد اطلاع الحاكم المذكور على دفاتر الوقف المذكورة المقيدة في السجل فوجد بها اسم
الحرمة المذكورة جدته المدعى في ربيع وقف جدته لاته الواقف المذكور انتقل ذلك عن والدتها بنت
الواقف فلما كان الحال على هذا المنوال وثبت مضمون ذلك بشهادة الشاهدين المذكورين
أمر مستأجر المعصرة بدفع القرش المعترف به من الاجرة للمدعى المذكور فادّعى ذلك المستأجر
المدعى كورا مثلاً لا شرعياً جرى ذلك في تاريخ كذا فهل هذه الدعوى الصادرة على مستأجر المعصرة
المدعى كورة صحيحة أم لا فيكون المحضر المذكور صحيحاً أم لا فلا يكون صحيحاً وهل يثبت الاستحقاق
بمجرد الدفاتر التي هي خطوط منقوشة في السجل بغير برهان أم لا (اجاب) لا تصح الدعوى على
مستأجر المعصرة باجماع علماءنا رحمهم الله تعالى لاسيما مع اعترافه أنه مستأجر وهذه المسئلة من
مسائل خمسة كتاب الدعوى وأطبقت المتون والشروح والفتاوى على أنه اذا اقر المدعى ان المدعى
عليه مستأجر لا نسع عليه الدعوى ولا تقبل الشهادة عليه لعدم صلاحية خصما للدعوى ودعوى
الوقف واستحقاق الغلة انما هو على الناظر المتكلم عليه لا على مستأجر الوقف فلا يكون المحضر
المذكور صحيحاً لانه حكم على غير خصم اذا استحقاقه الغلة موقوف على ثبوت نسبه بالواقف
ودعواه على المستأجر باطله لاجماع ائمتنا لعدم ثبوت نسبه بالشهادة على المستأجر لانه ليس
خصماً في ذلك بالاجماع على أنهم صرحوا بأن المستحق لدعوى له على متقبلي حوائث الوقف
باستحقاقه في غلته ما هو متقبله انما يكون ذلك للناظر أو ما ذونه ولا ناظر هناك ادعى عليه ولا ما ذونه
في نفس الغلة فما باله في عين الوقف فكيف يثبت يدعواه أنه مستحق عليه دفع الغلة ما ادعاه
من السهام فيما عليه والمتقبل لا يدخل له في اثبات النسب ولا علاقة بوجه من الوجوه فالمحضر
بلا ريب باطل لم يثبت به حق للمدعى والحال هذه وانظر لا يعتمد عليه ولا يعمل به ولا يعمل بكتوب
الوقف الذي عليه خطوط القضاة الماضين لان القاضي لا يقضى الا بالحق وهي البينة والاقرار
او النكول كما في اقرار الخائنة وقد نقله الشيخ زين في اشباهه وتطائره في أول كتاب القضاء

مطلب في محضر

مطلب الخط لا يعتمد عليه
ولا يعمل به

والشهادات وأئند

فما طمست مخمة الدعاوى * بل امتلأت بها كتب الفتاوى

كذلك في المتن مع الشروح * على الوجه الصحيح بلا جرح والله اعلم
(سئل) في محضر ورد من نائب الحكم بمدينة السيد الحليل عليه وعلى سائر الانبياء والمرسلين صلوات
المهيمن الجليل ادعى ملان بن فلان على فلان بن فلان بأنه جحد كرمه وقطع اعصان دواليه بأرض كذا
وقد أضر ذلك بحاله فسئل المدعى عليه فأمر فطلب من المدعى البيعة فاحضر رجلين من قرية خلحول
شهدا بأنه أقر لهما بذلك فعزفه الحاكم أنه لزمه التعزير فهل المحضر المذكور صحيح سالم من الحل أم لا
(أجاب) المحضر المذكور غير صحيح اذ حلقه ظاهر كالشمس لأن مجرد قوله فيه فعزفه الحاكم أنه
لزمه التعزير ليس من قضاء القاضي بل هو مجرد اعلام عما أرم به الشرع في نفس الامر بدون
القاضي فيرجع الى المعنى الذي هو خطاب الله تعالى بل قوله ثبت ذلك عندي جريان ذلك لا يكون
حكما حيث وقع على مقدمات الحكم وبعضها باطل بقوله فعزفه أنه لزمه التعزير الذي هو صريح
في الذي أرم به الشرع فادان فقررتك ذلك وعرفته ظهرك أن احداً طرف هذه القضية وهو الحكم
مفتود ومما نظم ابن القواكه البدرية.

مطلب جذا الكرم

اطراف كل قضية حكمية * ست يلوح بعدها التحقيق

حكم ومحكوم به وله ومحكوم عليه وحاكم وطريق

وبشدة واحد من اطراف القضية يفقد الحكم وبذلك يعرف بطلان المحضر المذكور فافهم والله اعلم
(سئل) في محضر حاصله ادعى رشود بن رشيد ومرفوق بن مينا على مراد بن ابراهيم الحاشي
معهما وذلك بحضور يونس المحتسب وقال في دعواهما ان مراد باعهما رطلين بنقرشين فوزنه
بارار باشا فوجده عشر اواق ونصف اوقية وطالباه بالبيعة فأمر فطلب من المدعيان أن مراد باعهما
البن بنقرشين الياسي الشرعي ثم حصر رجب بن الحاشي وأقر أنه الذي باع لهما البن المذكور وصيرة
بلا وزن فلما ظهر وتبين للعالم الشرعي أنهما باعا البن الرطل عشر اواق ونصفا وانكارهما والاقرار
بعده عزفها أنه يلزمهما التعزير فطلب الدوابني تدبير ذلك بعد الذي اليه به بما قبل يلزم الساعي
التعزير المبلغ وصحان ما عر ما شرعا أم لا (أجاب) اهلم ان المحضر المذكور لم يؤسس على الوجه
الشرعي المشهور لأن المدعين ذكر في دعواهما أنه باعهما رطل بن يقرشين وهو من قسم الموزون كما
تشاهده ولا يتم ذكر نوعه وصفته ولا يعلم ذلك بقوله فوزنه بارار باشا لا احتمال انقراده وكل ما ذكرناه
شرط صحة الدعوى وقوله خلف المدعيان بعد قوله فأمر فطلب على الجهل المفرط في كاتب وقاضيه
اذ يجري التحالف في مثله قال في البحر في شرح قوله وان مجرد ادعى عن البرهان ولم يرضى الخ ومن
الاختلاف في القدر وما في الخلاصة معزيا الى المحيط قال أبو سليمان سمعت أبا يوسف في بيع طعاما
بعينه بمشرة وقال بعثك جراف بمشرة وقال المشتري اشتريت مكالبة ينحالفان وكذا كل ما يكال
او يوزن انتهى فأوجب التحالف في مثل هذه الواقعة فكيف ثبت بخلف المدعى وقوله ثم حصر رجب
ابن الحاشي وأقر أنه الذي باع لهما البن صيرة بلا وزن فلما ظهر وتبين للعالم الشرعي أنهما باعا البن الرطل
عشر اواق ونصفا وانكارهما والاقرار بعده عزفها ما أنهما يلزمهما التعزير الخ ليت شعري من أين
ظهر وتبين وقد خالف الشرع ولم يجز التحالف فعلى تقدير صحة الدعوى باتيان جميع شرائطها لا يسوغ
له الحكم بخلف المشتريين ما لم يجز التحالف حسانا في الحديث لأنه مخالف للحديث الشريف اذا
اختلف المتبايعان تحالفوا وإذا لم يكن في الحديث دلالة على وجوب التعزير بمجرد خلف المدعيين
مع أنه يحتمل الكذب مع أن علماء ناصروا بأن الاصح في مسألة خلف المدعى عليه واقامة البيعة
بعد عينه عليه بالمدعى أنه لا يظهر كذبه فلا يعاقب ولا يعزرف كيف بما ذكره عزير الرجلان المذكوران

مطلب التحالف

هذا لا قائل به وأما حكم الساعي في الضمان والتعزير والهوان فشهور في الكتب مسطور وخول
التأخرين اقتوا بجواز قلة حتى قال ملك الملوك الناصحي رحمه الله تعالى

* القتل مشروع عليه واجب * زجره والقتل فيه مقنع *

شاهدان شهد ملك الملوك أبو العلا * نظم الجواب لكل من هو يبرع والله أعلم

مطلب محضر في الشركة

(سئل) في محضر حاصله ادعى زيد على عمرو أنه كان هو والمدعى عليه وخالده عقدوا شركة على أن يضع
كل مبلغا وأن زيد أسلم عمرا المدعى عليه خمسمائة قرش وسبعين قرشا وخالده أسلمه نظيرها وأن يضع
عمرو ثلثمائة قرش وخمسين قرشا وأن خالدا المذكور أخذ ماله المزبور وأن فصل من الشركة واستقر
هو والمدعى عليه شركة بأن يبيعا ويشتريا ويعاسلا ومهما فتح الله تعالى للمدعى الثلثان وللمدعى عليه
الثالث وان المدعى عليه بأعصية حنطة في داخل بيت في بيت المدعى المزبور يملكه بمائة قرش وقاشا
مصر ياتبعين قرشا وقاصصة بذلك من رأس المال الذي سلمه منه وتأخر له من مال الشركة أربع مائة
قرش من ذلك ثلثمائة قرش وقطعا مصرية ومائة قرش اسديية ويطلبه بالأربع مائة قرش الباقيته
من مال الشركة وسأل سؤاله عن ذلك فأجاب بأنه عقد الشركة هو والمدعى وخالده المذكور وأن خالدا
أخذ ماله وأن فصل عنهم وأنه وضع في الشركة خمسمائة قرش واثنين وخمسين قرشا وأن خالدا أسلم مال
الشركة وأنكر أنه تسلم من المدعى المذكور المبلغ المدعى به وإن ثبت ما يدعيه فأحضر كلام من
فلان وفلان فشهدا بأن المدعى والمدعى عليه تحاسبا بحضورهما بتاريخ كذا على مال الشركة
فكان آخر ما تأخر بعد كل حساب للمدعى بذمة المدعى عليه من مال الشركة أربع مائة قرش
منها ثلثمائة قطعا مصرية ومائة اسديية وقبلت شهادتهما بعد التزكية وما ثبت لدى الحاكم المترافع لديه
بشرا وشريا وحكمهم بموجبهما حكما صحيحا مرعيا طلب المدعى الزام المدعى عليه بالمبلغ المذكور وقرره
أربع مائة قرش فأزم بذلك الزام شرعا تاما معتبرا مرعيا وعلى ما هو الواقع سطر فهل هذا المحضر صحيح
خال من الخلل والفساد أم هو غير صحيح أو نحو النام فيه وأجيبوا عما يجتوبه بأحسن إيضاح وأفصح
جواب (أجاب) خلل هذا المحضر أوضح من أن يذكر وذلك لما في المذهب قد تقر من أن مال
الشركة في يد الشريك أمانة وأن النقد يتعين في الأمانات والشركات والغصب والمضاربات وأن قبض
الامانة لا ينوب عن قبض الضمان وأن شهادة الشاهدان تقبل على السبب لأعلى الحكم وإن الشهادة
المنترية على الدعوى الفاسدة فاسدة وأن الشهادة بسبب حساب جرى بين المتداعين غير صحيحة
كالدعوى بسبب ذلك لأن الحساب لا يصلح سببا للجواب المال كما هو مصرح به في كثير من الكتب
فاذا علمت أن مال الشركة أمانة في يد الشريك فلا يتخلوا ما إن يكون قد تصرف في دراهم الشركة
بشراء الأعيان ودفعها في ثمنها أو لا يكون فإن كان قد تصرف فيها لاتصلح دعوى عينها بعده لانه
قد صرفها فيما هو مأذون له به من قبل شريكه فكيف يصح دعوى عينها وإن لم يكن قد تصرف فيها فهي
أمانة في يده والواجب ردها بعينها إن تفاخضا الشركة فكيف تصح الدعوى بها والشهادة عليها
بأنها في ذمته وقوله بأعصية حنطة في داخل بيت في بيت المدعى وقاشا مصر ياتبعين قرشا وقاصصة
بذلك من رأس المال الذي تسلمه وتأخر له كذا فأولا الامانة لا تجوز للمقاصصة بها وثانيا قبضها
لا ينوب عن قبض ثمن المبيع الثابت في ذمة المدعى كما هو مقرر مشهور وفي غالب كتب المذهب
مسطور لانها عينه وثمر المبيع غير متعين فالواجب فيها ردها بعينها حتى قال بعض ائمتنا ينبغي
للمدعى في مثل ذلك أن يطالب المدعى عليه أولا بأحضار تلك الدراهم فيقيم اليقينة عليها كسائر
التقليات فالمدعى المذكور لم يذكر تصرف الشريك بالشراء بها حتى يكون حقه في المشتري ولا عدمه
وفسخ الشركة حتى يكون حقه في رد عين تلك الدراهم وقوله واستقر هو والمدعى عليه شركة بأن يبيعا
ويشتريا ويعاسلا رعا يفهم من ظاهره التصرف وقوله وتأخر له من مال الشركة أربع مائة قرش الى آخره

مطلب الامانة لا تجوز
المقاصصة بها ولا ينوب
قبضها عن قبض ثمن المبيع

بعد قوله باعه صبر فحطه بمائة قرش وقاشا تسعين قرشا ربا يفتحهم منه عدمه وقول الشاهدين
 تخاسبا وكان آخر ما تأخر بعد كل حساب للمدعى بدعة المدعى عليه شهادة بالحكم وهي كما علمت
 لا تصح وكون آخر ما تأخر بعد كل حساب للمدعى بدعة المدعى عليه الخ مسيبا عن قوله ما تخاسبا
 قد علمت عدم صلاحية مسيبا عنه وإذا لم تصح الدعوى بسبب كون مال الشركة أمارة
 لا يثبت في ذمة الشريك بلا موجب لثبوته لالمال المدفوع ولا المشتري به لا تصح الشهادة المترتبة
 عليها إلا بدلة الشهادة ولو قدر أنهم استفتوا من الدعوى الصحيحة إذا سمعها مني على صحة الدعوى
 وقد علمت عدم صحتها فإن قلت إنكاره التسليم من المدعى موجب للضمان والنيبوت في الدعة قلت نعم
 لكن لم يجز فيه بخصوصه خصوصية شرعية وانصباب حكم عليه بعد دعواه وما زعته فيه والدعوى
 التي انصب عليها الحكم مجرد تسليم المال بعد عقد الشركة والمطالبة به لا الضمان بسبب الامتياز
 لأنه لم يلاحظ لالمدعى ولا للشاهد ولا لغيرهما وهو الاصل في تأني الثبوت فيها ولم يقع الدعوى به
 ولا الشهادة عليه ولا انصب الحكم عليه وكيف يتأني ذلك ولم يكن هو المدعى وعلى تقدير الدعوى به
 شهادة الشاهدين بأن المدعى والمدعى عليه تخاسبا بحضورهما بتاريخ كذا على مال الشركة
 فكان آخر ما تأخر بعد كل حساب للمدعى بدعة المدعى عليه من مال الشركة أربعة مائة قرش الخ
 غير مطابقة للدعوى مع كونها شهادة بالحكم وهو ليس لهما وأعمالهما الأسباب كما شرح هذا مع
 أن تسعة أعشار المحضر أو أريد حصولا حاجة اليه ومن صبغ أصبعه في القهقه ظهر له خله كملق
 الصبح والله أعلم (سئل) في محضر صورته أذنى فلان أصالة عن نفسه وولاية عن اخيه ابنه
 الصغيرين على رجل أنه قتل أباهما الذي دوا به عدا فأما كرفيرش الاب على ما أذنى فكاتب
 القاضي أنه عترف أنه يلزمه القصاص تعريفه لكون التعريف المد كور حكا يمنع المحالف
 القاتل بتأخير القصاص الى بلوغ الصغيرين عن الحكم بتأخير القود الى بلوغ الصغيرين وهل يكون
 القصاص موروثا على فرائض الله تعالى حتى يكون للزوجة فيه حق فيسترد حذو الكل على
 طلب القصاص أم لا (أجاب) ما ذكر من التعريف ليس حكما لأن الحكم انشاء الزام أو اطلاق
 وعرفته في الدواكه السدربة أنه الالزام في المظاهر على صفة مختصة بأمر فاني لرويه في الواقع شرعا
 حال وقوعه على صفة مختصة فصل احترازه عن مطلق الالزام إذا اعتبر هذا الالزام بالصيغة الشرعية
 كالموت وقضيت وحكمت وأنفذت عليك القضاء وفي معنى الحكم لظرا بلدى بعد تقرير كلام كثير في
 الثبوت هل هو حكم أم لا فالقول بأن الثبوت حكم في جميع الصور خطأ قطعاً هذا في قوله ثبت عندى
 فكيف إذا كتب عترفه أنه يلزمه على ذلك القصاص وكل أحد يعرف أن قاتل النفس المعصومة عدا
 بغير حق يقتل يكون حكما والمسئلة فيها خلاف في قتله قتل بلوغ الصغيرين بأصحابا يقولون يقتل
 ولا يقتل بلوغ الصغيرين والشافعي يقول يقتل بلوغهما كما حكاه الربيعي فلو حكم تأخير حكمه
 لا يمنع التعريف من نفاذ حكمه لأنه ليس من صنع الحكم في شيء من ذلك فلم يقع فيه بخصوصه حكم يمنع
 المحالف والمقرر أن القصاص يجري على فرائض الله تعالى فتستحق الزوجة فيه والام كالأموال
 ولا بد من اجتماع الكل في طلب القصاص فلو بما يعفو البعض فيسقط القصاص ويقتل نصيب
 السابق مالا ويجرم التعرض للقاتل بالقتل بذلك لسقوطه بعفو العاقل قتل نصيبه أو كثر والحاصل
 أن التعريف ليس حكما وأن القصاص يجري على فرائض الله تعالى فكل من له نصيب من الارث
 في ماله فله منه في قصاصه ولما كان لا يجزى يسقط بعفو أحد منهم فلا بد من حضورهم جميعا حتى
 الروجة لأجل استيفاء القصاص وكن الواجب السؤال عن الشهود ورتبته لا سيما في القصاص
 فإنه باجماع علماء واجب والحاصل أن احتياط العلماء في الحدود والقصاص مشهور وفي غالب
 الكتب مشهور والله أعلم (سئل) في محضر ورد عليه من دسق الشام صورته مع محمد أفندي

مطلب محضر في دعوى
 قبل

مطلب القصاص يجري
 على فرائض الله والاحتياط
 واجب فيه

ابن احمد الحنفي ابراهيم بن يحيى الوكيل عن عمر بن احمد الناظر على وقف جدته محمد بن صاحب
القانون المستحق لريعه مع من يشركه الثابت في ذلك والحاج ناصر بن شمس الدين
الوكيل عن زوجته فاطمة بنت محمد الثابت في ذلك وفي غيره بموجب حجة سابقة
وموكليهما وجهة الوقف المرقوم من معارضة جهة وقف شهاب الدين بن الناصري المستقر تحت نظر
احمد افندي ابن محمد واستحقاقه في ريعه مع من يشركه في جميع الجنيينة الكائنة بأراضي مقرى
المحدودة بكذا وكذا الجريانها في وقف شهاب الدين المرقوم الشاهد له بذلك كتاب الوقف المؤرخ
المتصل التنفيذ على العادة وأبقى الجنيينة بمحدودها في جهة الوقف المرقوم ويمكن أحمد الناظر
المزبور من التصرف فيها بالجهة وقف جدته اوقع ذلك على وجه الوكيلين المذكورين بالتماس من وكيل
احمد الناظر المدعى مصطفى جلبي وفي المحضر المذكور رد عوى الوكيلين المذكورين على مصطفى
الوكيل المزبور بأن محمد بن محمود فلاح الجنينتين ازال الفاصل بينهما وضمهما بغير طريق شرعى وأن
باب أحدهما موجود وهو الآن مسدود وأن أحمد افندي الناظر الذى هو موكل مصطفى جلبي
يعارض الموكلين المذكورين ويقول ان الباب المسدود الذى هو الآن موجود بجنيينة جرباش
وان حدها شرقاً بجنيينة الشاردية كما هو معين في الوقفية المبرزة للحاكم الموحى اليه فابرز ابراهيم
أيضاً كتاب الوقف الموكل فيه من السجل فوجد فيه الحد الشرقي بجنيينة الشاردية والباب المتنازع
فيه من جهة الشمال وكتاب الوقف يشهد بمحمد الشاردية من الجانب الغربي بجنيينة جرباش ومن
الشمال الطريق وطال النزاع بينهما والتمس كل منهما من الحاكم ان يعين من جهته للكشف من
يعتمد عليه فعين شعبان افندي قوجه ومعه جماعة من المسلمين فوجد بجنيينة جرباش مشتملة
على أرض منخقة قبليّة وأرض عالية شمالية ووجد بجنيينة الشاردية أرض منخقة وشمالية أرض
وهي في علو من الجانب الغربي ووجد كذا وكذا فطلب الكشف البينة من المتداعيين المذكورين
بالحد الفاصل وبالباب المتنازع فيه فحضر ابراهيم بن فلان والحرمه فلانة بنت فلان واختها فلانة
وشهدوا بأن الباب الموجود الآن بجنيينة جرباش وان الحد المتنازع فيه الذى هو شرقي بجنيينة جرباش
غربي بجنيينة الشاردية كان حداً فاصلاً بين الجنينتين بالقرب من الاصول التوت الشاميات الموجودة
يومئذ وازيل وأن باب الجنيينة الشاردية ازيل من مدة مديدة لكونه هدم في وقت السيل ثم وقف
الحاكم على رأس المكان الذى كان به الجدار من الجانب القبلي فوجد كوماً من التراب فاخبره
ابراهيم بن عثمان بأنه تراب الجدار المزبور كان فاصلاً وأنه جرف وترك في محله وعاد الحاكم الكشف
واخبر الحاكم الموحى اليه اخباراً شرعياً وحضر لدى الحاكم الموحى اليه الحاج سري الدين بن
ابراهيم البعلبي وشهد على وجههما بالحد الفاصل بين الجنينتين بالجدار الذى كان بالجلس بالقرب من
الاصول التوت الشاميات وان الباب المسدود بجنيينة جرباش وان باب الشاردية ازاله السيل من
قديم الزمان شهادة شرعية مقبولة فلذلك منعهم من معارضة جهة وقف جرباش وأبقى ذلك بيد
الناظر ويمكنه من التصرف فيه كما ذكر أعلاه فهل هذا المحضر صحيح معتمد عليه شرعاً أم لا (أجاب)
هذا المحضر فيه خلل من وجوه متعددة منها أنه لم يذكر فيه الخارج من ذى اليد وكذلك لا بد منه
كما صرح به في الاشهاد والنظار فراجع ان شككت ومنها قوله فيه الثابت بموجب حجة سابقة
والجدة في كلامه كاغديه رقوم ومثله الجدة لاتقوم ومثله قوله الشاهد له بذلك كتاب الوقف المؤرخ
المتصل التنفيذ على العادة وكتاب الوقف خط في كاغد وقد نصوا على أن الخط لا يعمل به فلا يعمل
بمكتوب الوقف الذى عليه خطوط القضاة الماضين لان القاضى لا يقضى الا بالجهة وهي البينة
او الاقرار او الشكول وانت على يقين أنه اذا لم يعلم ذوا اليد من الخارج فالقاضى لا يدرى المدعى من
المدعى عليه واذا لم يعلم ذلك لا يدرى البينة على من منهما ودعى الوقفين كدعى المالكين كما صرح به

في بايع التسوليين وغيره ومترج في البحر في مواضع متعددة أنه لا يعمل بالتشافيد الواقعة
في زمانه لعدم استيفائها الشرائط الحكمية وهي كونها حادثة وقع فيها إراغ من ختم على ختم
واستوفيت أطرافها الست التي نص عليها ابن القوس في القواكه البدوية بقوله
أطراف كل قضية حكمية * ست بلوح به هذا التصديق
حكم وعكسكم به وله وعكسكم عليه وحكم وطريق

ومنها دعوى الوكيلين على مصطفى بأن محمد بن محمود قلاخ الجبطين أزال الفاصل ومنعهما بإبصار
طريق شرعي وإن باب احداهما موجود وهو الآن سد ودوان أحد القدي الساطر الذي هو الموكل
بعارض الموكلين فليت شعري هل هو خارج حتى يعارض الموكلين فإن كان كذلك فكيف يصح قوله
في آخره وأبقى ذلك بيد الساطر وإن كان ذايد كيف يصح قوله يعارض الموكلين فهو صادر عن غير
تعقل ومن يخس الوجه الثاني قوله فيه وارز إبراهيم أيضا كتاب الرقب من السجل فوجد فيه كذا
وكذا وليس الموجد فيه سوى خط في ورق ليس من صحج الشرع في شيء ومنها قوله فطلب الكشاف
البينة والأمور بالكشف ليس له طلب البينة لأنها للعالم ولا يصح الحكم منه ومنها قوله يخضر إبراهيم
والطرمة فلانة واختها فلانة وشهدوا بأن الباب الموجود الآن بجنيئة جرباش هذا بالهذان أشبه
إذا مدعى كونه وقف فلان على الجهة الشمالية لا كون الباب للجنيئة كما لا يخفى وهذه اللام لا تفسح
أن تكون للملك ولا وقف وإن كانت الاختصاص فهو غير المذموم ومثله قوله وإن أخذ المتنازع فيه الذي
هو شرقي جنيئة جرباش غربي جنيئة الشاردية كان حدا فاصلا بين الجبطينين بالقرب من الأصول
إلى آخره أذهى شهادة بأنه بعد فاصل فلا اثبات فيه ولا نفي للمدعى هذا مع كون القرب بمجھول المقدار
وقوله وإن باب الجنيئة الشاردية أزيل شهادة بأزائه لا بشئ مما يدعيه المدعى وقوله ثم وثب الحاكم
المذكور القاهران مراده به الكشف المذكور بدلالة قوله بعده وعاد الحاكم الكشف أخيرا
الحاكم الموصى إليه في وجه المدعين المذكورين أخبارا شرعية حكاية حال لا تتعلق بالمذموم بحال
وقوله وحضر بين يدي الحاكم الحاج سري الدين بن إبراهيم وشهد على وجهه ما بأن الحد الفاصل
بين الجبطينين الجسدار الذي كان يجلس بالقرب من الأصول وإن الباب المسدود للجنيئة جرباش
وإن باب الشاردية أزاله السبل من قديم الزمان شهادة شرعية ليست كذلك فلا تعلق أهمها المتنازع
فيه وهو كونه جاريا في وقف فلان بن فلان على الجهة الشمالية بل شهادة بأنه الفاصل بين الجبطينين
ففي أجنيئة عن المتنازع فيه كما لا يخفى على فقيه إلى غير ذلك من وجوه الخلل التي هي أظهر من أن تذكر
وما أرى هذا المحضر إلا محض هذيان من غير تعقل على اللسان والله أعلم

(كتاب الشهادات)

مطلب كتاب الشهادات

(سئل) فيما إذا شهد الشهود على رجل بالجرح المجرد هل تقبل منهم على سبيل الشهادة الشرعية أم لا
تقبل (أجاب) لا تقبل منهم على سبيل الشهادة الشرعية كما أفتى به شيخ الإسلام أبو السعود العمادي
رحمه الله تعالى وأنتم بما أفتى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع دابة وسلمها لأم شترى ثم أعادها
إنسان وشهد له البائع وقال بعت مالا أملاك وفي لهذا المدعى حل تقبل شهادته والحال هذه أم لا
(أجاب) لا تقبل شهادة البائع بكون المبيع ملك المدعى كافي المزانية والخاصة وغيرهما فلا يلتفت
إلى قوله بعت مالا أملاك وعلى مدعى الدابة البيئة والله أعلم (سئل) في الشاهد الفرد هل يشترط به
حق أم لا وهل يشترط في قبول الشهادة عدالة الشاهد أم لا وهل يجب على القاضي السؤال عن
عدالته سرا وعلانية طعن الخضم أم لا (أجاب) شهادة الواحد كعدم وإذا تم نصاب الشهادة
فلا بد من العدالة ولا يقتدر الحاكم على ظاهر عدالة الملم بل لا بد أن يسأل عنها سرا وعلانية في جميع
الحقوق وسائر الحوادث طعن الخضم أو لم يطعن على ما عليه الفتوى لأن الزمان زمان الفساد

مطلب الشهادة على الجرح
المجرد لا تقبل

مطلب شهادة البائع أنه
باع مالا أملاك غير مقبولة
وعلى المدعى البيئة

مطلب شهادة الفرد كعدم
وإن تم النصاب يسأل
القاضي عن عدالته سرا
وعلانية من الخضم أو لم يطعن

والله أعلم (سئل) في شهادة الشريك شركة ملك لشريكه هل تجوز حيث كان المدعى ليس فيه شركة للشاهد ولم تجز الشهادة لتعالي الشريك الشاهد أم لا (أجاب) انما الممنوع شهادة الشريك لشريكه المفاوض وكذا شريك العنان والملك اذا كان المشهود به مشتركا أو ما اذالم تنفع في المشترك فهي مقبولة كما هو متبذل في المتون والشروح والقناني والله أعلم (سئل) في شهادة وقعت مخالفة للدعوى ثم أعيدت الدعوى والشهادة على وفقها هل تقبل أم لا (أجاب) نعم تقبل قال في البحر والبرازية لو وقعت المخالفة بين الدعوى والشهادة ثم أعادوا الدعوى والشهادة وانفصلا تقبل والله أعلم (سئل) في رجل من أعوان حكام سياسة زما شاهرل تقبل شهادته أم لا لكونه لا يتوقف عن الحرام ولا يباي من أين اكتسب المال (أجاب) لا تقبل شهادته والحال هذه والله أعلم (سئل) في شهادة مشايخ البلاد هل تقبل أم لا (أجاب) لا تقبل وقد صرح في البحر عازي الفتح القدير ان شهادتهم وشهادة المعرفين في الممالك والعرفاء في جميع الاصناف وضمائم الجهات لا تقبل وأقول لا شك أنهم فسقة مردودون الشهادة لما يشاهد ويرى من أحوالهم مما لا يكاد يوصف والله أعلم (سئل) في شهادة مشايخ القرى وجبة المحلات والعرفاء هل هي مقبولة أم لا (أجاب) هي غير مقبولة كما صرح به في البحر نقلا عن فتح القدير والله أعلم (سئل) في شهادة الدروز على السائين (أجاب) لا تقبل اذهم كفار بلا انكار وقد أفق بعض العلماء العالمين بأحوالهم بأنه لا تحل ذبائحهم ولا مناسكهم كالنجوس بل هم شر منهم ان صح ما نقل عنهم والله أعلم (سئل) في رجل تزوج بنت بالغة من ولها وعقد عليها عقد اشريعيا ودفع صداقها بتمامه فلما أراد الدخول به ادى رجل اسمه صالح بأنه عقد على البنت المذكورة عقد اقبل هذا واقام بينة وكذب بذلك فجعل في فاضي الرحلة والبيئة المذكورة رجعت عن شهادتها من غير اكرام بحضرة جميع من المسلمين وقالوا صريحا أن ذبائح شهادتها في محل حيث رجعوا عن الشهادة وظهر كذبهم تكون المرأة للرجل الذي عقد عليها ودفع الصداق ويتقض الحكم لأنه لم يصادف محلا ام كيف الحال (أجاب) لا يتقض حكم الحاكم برجوع الشهود ويلزمهم التعزير والجزاء عليهم في اليوم المشهود وشرط الرجوع عن الشهادة الذي تترتب عليه أحكام الرجوع ان يكون عند قاض فلا اعتبار به عند غيره ولو كان الغير شرطا والتعزير لازم لهم على كل حال لا ريب فيهم المصلحة وهي موجبة للتعزير ولا ضمان على الزوج المشهود له لعدم سرمان رجوعهما عليه والله أعلم (سئل) في شاهدة طلاق ثلاث أخر اشهادتهم الى مدة تبلغ اثنين وخمسين يوما ولا عذرهم - فامع مشاهدتهم - فالزوجين وهما يتبعان اجتماع الزوج هل يفسقان بناخير الشهادة وترد شهادتهما أم لا (أجاب) نعم يفسقان بناخير الشهادة وترد شهادتهما والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما اذا طلبت الشهود للشهادة في مكان بعيد مسافة يومين واحتج الى الركب فادى المدعى للشاهدين اجرة دأبتهما هل تسقط شهادتهما بذلك أم لا (أجاب) لا تسقط شهادتهما بذلك كما جزم به في الملتقط والله أعلم (سئل) في ما كورة مشقة على غراس زيتون وغيره مشتركة بين جماعة شركة ملك أرضا وغراسا ادعى أحد الشركاء على الشركاء الحاضرين والغائبين ان أرض الحاكورة وقف وأتى بشاهدين أحدهما أعنى يشهد على الحاضرين والغائبين بانها وقف هل تقبل هذه الشهادة على الحاضرين والغائبين أم على الحاضرين فقط أم لا ولا (أجاب) لا تقبل لا على الحاضرين ولا على الغائبين أما على الغائبين فظاهر لان في شركة الاملاك لا ينصب أحد خصما عن الآخر وأما على الحاضرين فلان شهادة الأعي لا تقبل مطلقا ودخل تحتها ما كان طريقه السماع كما صرح به في تنوير الابصار وغيره والله أعلم (سئل) في شهادة الأعي والقروى وارباب الصناعات الدنية كالربال والحائك والقناني والاعراب اذا كان عدلا هل تقبل شهادته حيث كان عدلا ولو كان المشهود عليه طالب

مطلب شهادة الشريك
المفاوض غير مقبولة وكذا
شهادة شريك العنان والملك
ان كان المشهود به مشتركا
مطلب الشهادة المخالفة
للدعوى لا تقبل الا اذا أعيدت
الدعوى ووافقت الشهادة
مطلب اعوان حكام
السياسة لا تقبل شهادتهم
مطلب شهادة مشايخ
البلاد وضمائم الجهات
والعرفاء لا تقبل
مطلب كالذي قبله
مطلب شهادة الدروز
لا تقبل ولا تحل ذبائحهم
ولا مناسكهم كالنجوس
مطلب في رجل تزوج بنت
فادى آخر أنه تزوجها قبله
وابت ذلك وحكم الحاكم
فرجع الشهود لا يتقض
الحكم
مطلب اذا رجع الشهود
يعزرون وشرط صحته
ان يكون لدى قاض
مطلب اذا اركب المدعى
الشهود لبعده المسافة لا تبطل
شهادتهم بذلك
مطلب شهادة الاعيان غير
مقبولة ولو فيها ثبت بالتسامع
مطلب شهادة القروى
والاوي وارباب الصناعات
الدنية مقبولة حيث كانوا
عدلا

علم أم لا (أجاب) نعم تقبل شهادته حيث كان عدلا ولو على طالب العلم قال في البحر في شرح
قوله أو يبول وليس منها أي ليس من الأشياء التي تحتل بالمرءة فتسقط بها العدالة الصنعة الدينية
كالقنوق والزبال والحائك فان الصحيح قبول شهادته إذا كان عدلا ومثله الخساون والدالون
والعامة على قبول شهادة الأعرابي والقروي إذا كان عدلا أي هي فان العبرة بالعدالة وهذا الذي
يجب أن يعول عليه وبقي به فامرى كثيرا من أبواب الصناعات الدينية عنده من الدين والتقوى
ما ليس عند كثير من أبواب الوجاهة وأصحاب المناصب وذوى المراتب قال الله تعالى إننا أكرمكم
عند الله اتقاكم والله أعلم (سئل) في جماعة شهدوا على خمسة نفر من طائفة بينهارين اليهود
تعصب بظاهر بأنهم أناروا قننة ذهبت فيها اقدس وأنهم ملوا حرم سيدنا الخليل عليه الصلاة والسلام
للأشقياء وضربوا فيه بالبارود وأنهم قاتلوا صوابشي المدينة وأن قصدهم يجمعون العصاة ويهجمون
المدينة هل تقبل شهادتهم أم لا (أجاب) لا تقبل هذه الشهادة إذ قبولها يفتي على الدعوى
الصحيحة وابن هي هنا وعلى تقديره فالتعصب موجب لردّها وعدم سماعها في الخلاصة والبرازية
من أدب القاضي أصل الشهادة لا تقبل عند التعصب فالجرح أولى وفي البحر من الشهادات وعلى هذا
كل متعصب لا تقبل شهادته وفي معين الحكم من موانع قبول الشهادة قال ومنه العصبية وهو أن
يغضب الرجل الرجل لانه من بني فلان أو من قبيلة كذا والوجه في ذلك ظاهر وهو ارتكاب المحرم في
الحديث ليس ماسن دعا الى عصية أو قاتل عصية وهو موجب لله سق ولا شهادة تملر تكبه والله أعلم
(سئل) في رجل ادعى على آخر ثلاثة وعشرين قرشا وثلاث قرش فادكر المدعى عليه فأقن بشاهدين
شهد أحدهما بثلاثة وثلاثين قرشا وشهد الآخر بثلاثة وعشرين قرشا هل تقبل شهادتهما مع
المخالفة المذكورة أم لا لاسيما مع اطلاق المدعى والشاهدين القروش مع تنوعها (أجاب)
لا تقبل والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) فيما إذا شهد شاهد على ظالم لا حرا يأخذ ماله
وشهد المشهود له لشاهده هل تقبل شهادته وإن كانا من قرية واحدة أو محلة واحدة كما تقبل
شهادة بعض قائله لبعض على قطاع الطريق أم لا (أجاب) نعم تقبل شهادته له ولا يمنع من ذلك
شهادة الآخر له أو لا ياتصاق العلماء وقد ترادف المتون والنسوح والتساوى على ذلك قال في الهداية
وإذا شهد رجلان رجلين على ميت يدين ألف درهم وشهد الآخران للأولين بمثل ذلك جازت شهادتهما
ومثله في تمالك الكثر وملحق البحر قال غالب الشراح في مسئلة المتون في طرف الدليل والزام المخالف
في دين الميت فصار كما إذا شهد القرصان في حال حياته وفي طرف المخالف الآخر بخلاف الشهادة في
حال الحياة لأن الدين في ذمة الحي لبقاء ذمته لا في ماله فلا تتحقق الشركة وقد اتفق الامام وصاحبا
على جواز ذلك في الحي ومستند ادعوى على الحي فوجب قبولها والله أعلم (سئل) في دارين
آخر بالسكنى ويسد آخر مفتاح بيت منها هل تكون اليد لساكن أم للذي يسه مفتاح بيت منها
وهل يثبت الملك لمن يسه المفتاح في البيت إذا شهد له شاهدان بوضع اليد عليه أم لا (أجاب)
اليدان له السكنى لأن يسه مفتاح بيت منها ولا يثبت الملك في البيت بشهادة شاهدين بأنه ذو يد عليه
إذ ليس من لازم وضع اليد الملك لانها متنوعة يستعارة ويدها استيداع ويدها استيجار ويدها
ويد غصب ويده ملك وغير ذلك فلا يحكم القاضي بالشهادة بمجرد وضع اليد والله أعلم (سئل)
في رجل ادعى على آخر أنه تعدى على مهرته الثلاثية وأدخلها في داره بلاذنه ونخرج على فرسه
للطاحونة فنبعث المهره فأدخلها للطاحونة فوقع في الشاغر وهلك وأقام بينة باقراره بذلك
هل تسمع ويضمن أم لا (أجاب) نعم تسمع ويضمن أما الضمان فقد صرح حوايان من أخذ حمار
غيره فتبعه بحماره فأكله الدب أن ساقه أو تعرض له بشئ ضمن والا لا وهذا قد تعرض لها بالادخال
في الموضوعين فتقرر عليه الضمان وأما قبول الدية فقد صرح في جامع الفصولين وكثير من الكتب

مطلب شهادة المتعصب غير
مقبولة

مطلب إذا وافق أحد
الشاهدين وخالف الآخر
لا تقبل عليه

مطلب شهادة رجل لا
شهادة يثبت تلك مقبولة

مطلب اليد لساكن الدار
لأن يسه مفتاح بيت منها
ولا يثبت الملك له بالشهادة
أنه ذو يد لنوعها

مطلب ادخل مهره الغير
داره وطاحونه فهلك
في الشاغر تسمع البينة على
اقراره بذلك ويضمن

مطلب الشهادة على الاقرار
بالغصب مقبولة
مطلب شهادة ابن الموكلة
أن أمه وكنت فلانا قبض
حقوقها من فلان وخصومته
لا تقبل

مطلب شهادة اليهود على
النصارى وبالعكس مقبولة
مطلب في اثبات شهادة الزور

مطلب اذا أقام بينة أن
الشاهدين فالاعند قاض
آخر رجعتنا عن شهادتنا
اوشهدنا بزور تقبل
مطلب لو باع حصة من فرس
وسلم لشريكه وكفى للضمان
ولا يشترط صحة الشهادة
ببانه لون الدابة

مطلب شهادة فرعين مع
أصل مقبولة الخ

مطلب شهادة من بدت
منه العداوة غير مقبولة

بأنه لو ادعى الغصب فشهدا على اقراره به تقبل والله أعلم (سئل) فيما اذا شهد ابن الموكلة أن أمه
وكنت هذا في قبض حقوقيها من فلان وفي خصومته هل تقبل شهادته أم لا (أجاب) لا تقبل
شهادته كما صرح به البزارى وغيره والله أعلم (سئل) في شهادة اليهود على النصارى وعكسه
هل تقبل أم لا (أجاب) نعم تقبل كما صرح به غير واحد من علماءنا والله أعلم (سئل) في شهادة
الزور التي عدلت الاثر بالله تعالى بنص حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال أيها الناس
عدلت شهادة الزور الاشرار بالله تعالى تالينا قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان واجتنبوا
قول الزور وقد صرحوا بأنها لا تثبت بالبينة معللين بأنها من باب النفي واقرار الشاهد على نفسه
بأنه شهد زورا من انذر ما يكون واضرارها للناس بهما عظيم فيلزم سد باب اثباتها وتجزى العوام الذين
هم كالانعام عليها فيضر عباد الله تعالى بهم فيهل لها طريق غير الاقرار فقلته تعالى ان تشفوا الغليل
بما يؤدى الى حسم مادة التزوير ولكم الاجر الوافر الغرير من الله العليم الخبير (أجاب) صرح
الزبلي رحمه الله تعالى في شرح الكنز بأنه اذا اقام المقتضى عليه البينة أنهم ما رجعا عند قاض آخر غير
الذى كان قضى بالحق تقبل بينته لانه ادعى رجوعا صحيحا وذكرك قبله أن ركن الرجوع أن يقول رجعت
عما شهدت به اوشهدت بزور فيما شهدت وشروطه ان يكون في مجلس القاضى فيه ظهر أنه اذا اقام
البينة عند القاضى بأنها فالاعند قاض آخر شهدنا بزور وقد رجعتنا لاني بذلك وطلب موجه
من الضمان والتعزير تقبل بينته ويقضى عليه بموجبه كما هو صريح كلام الزبلي وهو طريق الى
اثباتها بالبينة لكنه راجع الى اقرار الشاهد اذا ثبت بالبينة كالنائب عينا فان كان القاضى بهذه
البينة عاين اقرارهما بشهادة الزور فافهم ذلك والله أعلم (سئل) في رجل باع حصة في فرس مشتركة
لرجل وسلمها له هل يضمن بتسليمها له ام لا وهل اذا انكر ورثة البائع البيع والتسليم وشهدت شهود
بالبائع والتسليم يكفي في وجوب الضمان أم لا وهل تكلف الشهود الى بيان لون الدابة واسم المشتري
أم لا يكفون وهل اذا سألهم القاضى عن لونها فقالوا لا ندري لو نهازت شهادتهم بذلك أم لا (أجاب)
نعم يضمن الشريك بالبائع والتسليم للمشتري حيث سلم بغير اذن الشريك ولا تكلف الشهود لبيان
لون الدابة ولا لاسم المشتري لعدم الحاجة الى ذلك اذا دخل في ذلك فيما يتعلق بالضمان ولا ترد شهادة
الشهود اذا قالوا لا نعرف لون الدابة ففي جامع النصولين القاضى لو سأل الشهود قبل الدعوى
عن لون الدابة فقالوا كذا ثم عند الدعوى شهدوا بخلاف ذلك اللون تقبل لانه سأل عمالا يكاف
الشاهد ببيانه فاستوى ذكره وتركه وتخرج منه مسائل كثيرة انتهى والله أعلم (سئل)
فيما اذا شهد رجلان على شهادة رجل واحد في غير حد وقود مع شاهد أصلي وأتيا بالشينات على
أصلها هل للقاضى ان يحكم لاه شهود له بالشهود به أم لا وهل يشترط في صحتها ان يكون الشاهد
الأصلي بعيدا عن محل الشهادة مدة السفر أم لا (أجاب) مسئلة الشهادة على الشهادة أفردت
بسبب مسئلة في كتب الفقهاء ومخلص القول فيها أنها تقبل فيما لا يسقط بالشبهة وأنهم على كل
أصل فرعان ولو شهد واحد أصل وآخران فرعان على شهادة أصل غيره جاز والاشهاد أن يقول اشهد
على شهادة انى أشهد أن الامر كذا وكذا وأداء الفرع أن يقول أشهد أن فلانا أشهدنى على شهادته
ان الامر كذا وكذا ولا شهادة للفرع الا بوجوه أصلا او مرضه او سفره هذا ما است عليه متون المذهب
وعن أبي يوسف ان كان في مكان لو غدا الاداء الشهادة لا يستطيع أن يبيت في أهل صحاح الاشهاد احياء
لمقوق الناس قالوا الاول أحسن وعوظا ظاهر الرواية كما في الحاوى والثاني ارفق وبه أخذ الفقيه
أبو الليث وكثير من المشايخ وقال نضر الاسلام انه حسن وفي السراجيه وعليه الفتوى كذا
في البحر وغيره والله تعالى أعلم (سئل) في صهرين يتخاصما فدخل رجل أجنبي بينهما منتصرا
لاحدهما وضرب الآخر تعديا ثم ان الصهر المنتصرا له اشتكى المضررب الى القاضى وقال انه بصق

في وجهه وأقام المصرب ورواه شيا حد بر له بما اذني هل تقبل شهادته مما أم لا تقبل حيث بدت
 العدواة والعصاة والتعصب هم ما عليه وهل ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل يا رسول الله
 ما أكبر الكبائر فقال الشرك بالله وعقوق الوالدين وكان متكئا فجلس وقال ألا وشهادة الزور وسئل قال
 السائل ليتني لم أسأل (الجواب) لا تقبل شهادة من طهرت منه هذه الآية ورأى عليه السلام لا يؤمن
 عليه من شهادة الزور وهذا ظاهر في غالب كتب الفقه مقترن بشهور وأما الحديث فيقال العنبري
 في صحيحه حدثنا عن محمد بن عمار عن الفضل بن محمد عن أبي بصير عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه
 رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم ألا ما كنتم ما كنتم الكبائر ثلاثا قالوا يا رسول الله
 قال الاشرار بالله وعقوق الوالدين وجلس وكان متكئا فقال ألا وقول الزور قال ما زال يكررها
 حتى قلنا ليته سكت وقال الدورى في أدكاره وروى عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بكر عن أبيه
 ابن الحارث رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا أنبئكم ما كنتم الكبائر ثلاثا
 قلنا يا رسول الله قال الاشرار بالله وعقوق الوالدين وكان متكئا فجلس فقال ألا وقول الزور وشهادة
 الزور فما زال يكررها حتى قلنا ليته سكت وفي التعريب والترتيب للمذري رحمه الله تعالى وفي
 يبرين فامد رضى الله تعالى عنه قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الصبح فلما انصرف
 قام قائما فقال عدلت شهادة الزور الاشرار بالله ثم اتى ثلاث مرات ثم قرأ فاجتنبوا الرجس من الاوثان
 واخشوا قول الزور حذوا الله غير مشركين به ورواه أبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه ورواه
 الطبراني في الكبير موقوفا على ابن سعد باسناد حسن ثم قال وعن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تركوا ما تركوا من الكبائر لم يتركوا ما تركوا من الكبائر
 ابن ماجه والحاكم وقال صحيح الاسناد ورواه الطبراني في الاوسط ولعله عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال ان الطير لتصرب عساقيها وتحتلها دمايمها من هول يوم القيامة وما يتكلم به شاهد الزور
 ولا تصارق قدماء على الارض حتى يمدف به في النار والاحاديث الواردة في قبح شهادة الزور وشفاة
 مرتكبيها كثيرة وكلام العلماء في ذلك قاطع لو تير الهادي عن ابيها العباس بن علي بن ابي طالب
 أعاد ما لله تعالى والمسلمين من غصبه آمين (سئل) في الشهادة بالوقف بلا بيان واقعه هل تقبل أم لا
 واذا قال الشهود معناه أنه وقف ولم يلفظ بالشهادة هل يثبت الوقف بذلك أم لا (أجاب) أما
 الشهادة بالوقف بلا بيان واقعه فيها خلاف ذكره أكثرها ما ساقيل تقبل وقيل لا تقبل بالتحصيل
 ان قد بما قبلت والا لا قال في العرازية شهد وأنه وقف ولم يسموا الواقف تقبل قال الامام طهري الدين
 حد اذا كان الوقف قديما وقيل لا يثبت من بيان الواقف على كل حال وهو الصحيح انتهى وأما اذا قال
 الشهود معناه أنه وقف ولم يلفظ بالشهادة فلا يثبت الوقف بذلك لان فعل فيه خلافا بعد علماء الله أعلم
 (سئل) في جماعة شهدوا بوقف قائلي شهد بالسماع لا ما سمعوا من الثقات أن الحكم الصلاني
 وقف ومع ذلك لم يعينوا الجهة الموقوفة عليهم فقبل تقبل هذه الشهادة والحالة هذه أم لا (أجاب)
 يعلم أولا أن المسئلة الشهادة بالوقف بالسماع أصلا وشروطا ثم تذكر في طاهر الرواية وأما فاسمها
 المشايخ على الموت كما في الخلاصة واختلاف المشايخ فيها الاختلاف يطول ذكره كما هو دأبهم في أغلب
 مسائل الوقف فنذكر شيئا مما رجع من يعتبر ترجيحهم قال في الحاشية والخلاصة والبرانية لو قالوا شهدنا
 بذلك لا ما سمعنا من الناس لا تقبل شهادتهم وفي البحر في شرح قوله وان يسمي لقاضي أنه يشهد له بالسماع
 لا الخ حداهو الصحيح ثم قال ومعنى التفسير أن يقولوا شهدنا لا ما سمعنا من الناس وقد استثنى ممكن
 في شرحه الموت والوقف فتقبل فيه ما ولو يسمي لقاضي أنه أخبره من يتق به واستثنى العبادي
 في فصوله الوقف وهو مختاف لا إطلاق الحاشية والخلاصة والبرانية وكثير من الكتب وفي غاية البيان
 قال الشيخ الامام طهري الدين اذا لم يكن الوقف قديما لا يثبت من ذكر الواقف واذا شهدوا على

مطلب في حديث شهادة الزور

مطلب الشهادة بالوقف بلا بيان الواقف بها خلاف والصحيح أنه لا يثبت

مطلب في الشهادة بالسماع بالوقف

أن حذره الضيعة وقف ولم يذكرها الجهة لا تجوز ولا تقبل بل يشترط أن يقول وقف على كذا انتهى
وفي البرازية شهدوا أنه وقف ولم يبينوا الواقف تقبل قال الامام ظهير الدين هذا اذا كان الوقف
قد رما وقيل لا بد من بيان الواقف على كل حال وهو الصحيح انتهى وفي جامع الفصولين لو ذكر الواقف
لا المصروف تقبل لو قديما وبصرف الى الفقراء وفيه لو صرح بالسماع تقبل اذا الشاهد ربما يكون سنه
عشرين سنة وتاريخ الوقف مائة سنة فيحقق القاضي أنه يشهد بسماع فاذا افرق بين سكوت وافصاح
بخلاف سائر ما تجوز فيه الشهادة بسماع انتهى وهو يعمل الى القول الفارق بين القديم وغيره والحاصل
ان المسئلة وقع فيها اختلاف كثير ويتبع أن لا يعدل عن كلام قاضي خان الذي قدسناه في صدر
الكلام والله أعلم (سئل) في الشهادة على الوقف بالتسماع هل يشترط في قبولها تقدم الوقف
ومباحة التقدم وهل يشترط أن يقول الشاهد سمعت من فلان وفلان سمع من فلان الى أن يصل الى
من يشهد بالتمت على الوقف أم يكفي قطعه بالشهادة بناء منه على ما اشتهر عنده من أخبار الثقات من
غير بيان من سمع منهم (أجاب) أطلق أصحاب المتن في قبولها قال في الكنز ولا يشهد بسماع بعبارة
الافى بالنسب والموت والنكاح والدخول وولاية القاضي وأصل الوقف ومثله في المختار وتنوير
الابصار وفي الهداية وأما الوقف فالصحيح أنه تقبل الشهادة بالتسماع في أصله دون شرائطه لان أصله
شوا الذي يشتهر والكل من هؤلاء أطلق فعم المتقدم وغيره فان قيل علوا ذلك بيده الشهود وفناء
الاوراق فكان هو المذهب للحكم قلنا اتقاؤا ولا يفتي بالحكم بعبارة غيرها كما صرح به أصحاب الأصول
ان انتهاء العدة لا يوجب انتهاء الحكم عند تدها وأما التقدم فقال أهل اللغة قدم الشيء بالضم
قد ما فهو قديم وتقدم مثله فهو ما بعده الناس قديما ولا يشترط أن يقول الشاهد سمعت من فلان
وفلان سمع من فلان بل ربما قيل الشهادة عند بعض العلماء وان كان رده بعض المحققين كآين الهمام
وقطعه بالشهادة كافى والله أعلم (سئل) في جماعة شهدوا وشهادة بالسماع وفسروا قائلين تشهد
بالسماع لاناسه عنان النياس ومع ذلك ظهر وتبين شرعا تعصمهم في هذه الشهادة وأنهم قصدوا بذلك
ضرب رجل معلوم وايداء فهل هذه الشهادة مقبولة أم لا وما يترتب عليهم بسبب ما شرح (أجاب)
هي غير مقبولة كما صرح به في الخاتمة والخلصة والبرازية وكثير من الكتب المعتمدة وهذا هو الموافق
للقياس في أصل جواز الشهادة بالسماع من غير تفسير قال غاب الشراح في شرح كلام المتن بعد
قولهم ولا يشهد بسماع بعبارة الافى كذا وكذا والقياس أن لا يجوز لان الشهادة لا تجوز الا بعلم على
ما يبين من قبل ولا يتحقق العلم الا بالمشاهدة والعيان والخبر المتواتر ولم يوجد فصيح كالبيع والإجارة
بل اولى ولهذا الوقف للقياس لا تقبل فعلم من هذه العبارة أن عدم القبول عند التصريح بالسماع
هو القياس والاستحسان الموافق لما صرح به قاضي خان وكثير من المشايخ ولا ريب أنهم يعزبون
وكيف لا وهم فيهم متعصبون قصدوا بهما ضررا للشهود وعليه والله أعلم (سئل) في شهادة الفقيه
الذي يلحق الايجاب والقبول للمتنا كين هل تقبل لاحدهما عند التجاحد في أصل النكاح
او في مقدار ما سعى من المهرام لا (أجاب) تقبل لان النكاح يتم بهما لا بقتل الفقيه والله أعلم
(سئل) في امرأة ماتت عن زوج وعن ابن عمية لاب وأتم وابن عمية لام فهل بعد فرض الزوج يرث
ابن العمية لام أم لا يرث ويكون النصف الباقي من الميراث لابن العمية من الابوين وهل اذا ادعى ورثة
زوج المرأة بعد موته أنها خلقت ولدا او ماتت وقامت بينة تشهد لهم بذلك وأقام ابن العمية بينة تشهد
أن الولد مات قبل وفاة فأى من البيتين تسمع (أجاب) ابن العمية من الابوين اولى بالميراث من ابن
العمية لام فقط للقة كما صرحوا به في اولاد النصف الرابع جميعا وأما مسألة إقامة البيتين المذكورتين
فلا شبهة في عدم العمل بهما لعدم دخول يوم الموت تحت القضاء وعلى القول بالدخول فهم مردودتان
لان احدهما كاذبة يبين وليست احداهما بأولى من الاخرى واذا ردتا رجعتا الى ما هو ثابت بيقين

مطلب لا يشترط في الشهادة
على الوقف بالتسماع تقدم
الوقف ولا قول الشاهد
سمعت من فلان وفلان الخ

مطلب في الاشياء التي
تقبل الشهادة فيها بالتسماع

مطلب لو فسروا للقاضي
انهم يشهدون بالتسماع
لا تقبل شهادتهم

مطلب شهادة الفقيه الذي
يلحق المتنا كين مقبولة
في أصل النكاح وفي قدر
المسعى من المهر

مطلب ماتت عن زوج
وابن عمية شقيقة وابن عمية لام
فالباقى بعض فرض الزوج
لابن العمية الشقيقة ولو
أقام كل من ورثة الزوج
وابن العمية بينة الخ

وهو اثنان من العمة من الابوين المتيقن موتها في حياته ولا يترك المحقق لاجل الموهوم كما هو لم يصح
 انما في الفقه طاهر معلوم والله أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنت وابن عم عصبة ادعى على البنت
 بيتا أنه خلف عنها وله نصه انما فادعت شراءه من ابنة العمة وادعى أنه في المرض وبرهنت على دعواها
 وحكم لها به ثم وجد بينة انه كان في المرض هل تسمع ويتقضى الحكم السابق أم لا (اجاب) لا تسمع ولا
 يتقضى الحكم السابق لان بينته هي المقدمة فنافقها الطاهر وهو ان الحادث يضاف الى اقرب أو قناه
 والبينة من يثبت خلاف الطاهر والله أعلم (سئل) في شهادة البائع للمشتري هل تقبل أم لا
 (اجاب) لا تقبل والله أعلم (سئل) فيما لو رد القاضى شهادة رجل ثم شهد عنده في تلك الواقعة هل
 يجوز له ان يقاضى آخر قبول شهادته في تلك الواقعة اذا زال سبب الرد عنه أم لا (اجاب) ان كان رد
 الشهادة لغبرته هي عدم العدالة بل كان لعدم المرافقة او لمعنى لا يوجب الخلل في عدالته باعتبار
 عدم الاتيان بما هو شرط القبول من الاضاط يجوز قبولها اذا أتى بما هو شرط وان كان لشبهة
 في الدين او المروءة لا يجوز قبولها ومن سرح بذلك استاذنا العلامة شيخ الاسلام الشيخ محمد بن سراج
 الدين الحانوتي والله أعلم (سئل) في مخدرة معتدة عن وفاة عوف بها من يجوز تعريفها اشراجا بمسرة
 شهود اقرب بأشياء من قبض مهرها من زوجها المتوفى ونحوه فهل اذا شهدت الشهود والحاضرون
 للتعريف على فلانة بيت فلان من المشاهير الاعيان المعترف بها أنها اقربت بحضور تايكذا يجوز ذلك
 أم لا (اجاب) قال علماؤنا في تحمل الشهادة على المتنبه أقوال بعضهم سهل ووسع في ذلك وقال
 يفسح وان لم تفسر عن وجهها عند التعريف وقال تعريف الواحد كاف كما في المذكر والمترجم
 والاشان أحوط على الخلاف الذي عرف في تلك المسئلة والى هذا القول مال الشيخ خواهرزاده
 كذا نقله في التارخانية وبعضهم شرط فيه جماعة لا يتواطون على الكذب وهو قول الامام وبعضهم
 شرط رجلين أو رجلا وامرأتين قال في الحاوى وهو القول المعتمد عليه وقال بعضهم وعليه الفتوى
 وهذا كله بعد الموت أى موت المرأة المشهود عليها أما اذا كانت حية وأشار الشهود اليها وقالوا
 هذه تشهد عليها ونعرفها قيات شهادتهم ما ولو قالوا اتحملنا الشهادة على فلانة بنت فلان ولكن لا ندري
 هل هي هذه المدعى عليها بعينها أم لا صحت شهادتهم وكان على المدعى إقامة البينة أن هذه هي التي
 سموها ونسبوها كذا في التارخانية أبصار غيرها ومن قولنا أما اذا كانت حية الخ يعلم
 الحكم في المسئلة المستول عنها حاصله أن الشهود الذين يؤدون الشهادة عليها ان قالوا يعرفها
 قبلت ولا حاجة الى شيء غيره وان قالوا لا نعرف انها فلانة بنت فلان التي تحملنا الشهادة عليها قبلت
 أيضا لكن يحتاج المدعى الى إقامة بينة انها تلك بعينها انظر الى كتب الفتاوى يظهر لك ذلك والله
 أعلم (سئل) في العائلة الواحدة ما بين أخ وابن أخ وعم وابن عم ومنافع الاملاك بينهم متصلة
 ومساعدتهم لبعضهم في المعاوى مشهورة هل تقبل شهادة بعضهم لبعض أم لا وهل اذا شهد المودعان
 للمودع في فرس الودعة أن ملا باجر حها فماتت وهي بيدها ماتت قبل شهادتهما أم لا (اجاب)
 لا تقبل كما سرح به في البحر في الاولى بقوله وفي خزنة الفتاوى اذا اتخاض الشهود والمدعى عليه
 تقبل ان كانوا عدولا انتهى ويتبع جملة على ما اذا لم يساعدوا المدعى في الخصومة او لم يكن ذلك منهم
 توفيقا انتهى كلامه وفي الشابة بقوله ولا تقبل شهادة المودع والمستعير والمستأجر للمدعى قبل
 الرد انتهى وهذه شهادة له قبل الرد وقد صرح حوا بأن شهادة الاجير والتليذ لاستأذه لا تقبل
 وفسره اى التليذ في الخلاصة بالذى يأكل مع عياله في بيته وليس له اجرة خاصة وأما الاجير فان كان
 ناصلا لم تقبل والاقبل ومنه يعلم حكم من كان معه في عائلة واحدة من أخ ونحوه بالاولى والله أعلم
 (سئل) فيما لو ادعى ببلغ معلوم وشهدت البينة بأنه دفع للمدعى عليه صرة من الدراهم مجهولة
 العدد لا نعرف كم هي فهل يثبت المدعى بهذه الشهادة أم لا (اجاب) لا يثبت ذلك اجماعا نطما

مطلب ادعى احد الورثة
 على آخر انك اشتريت هذا
 الشيء من المورث في المرض
 وادعى الاخر انى اشتريته
 في الحية وكل أقام بينة البينة
 له شترى في الحية
 مطلب شهادة البائع
 للمشتري لا تقبل
 مطلب اذا ردت شهادة
 الشاهد لعدم العدالة ليس
 لم رد ها ولا لغيره ان يشهدا
 بخلاف ما اذا ردت لغير ذلك
 مطلب في الشهادة على
 المخدرة وما فيها من الخلاف

مطلب في شهادة من كانوا
 في عائلة واحدة بعضهم
 لبعض
 مطلب الشهود اذا اخاصوا
 المدعى عليه تقبل شهادتهم
 أن عدولا مال لم يساعدوا
 المدعى في الخصومة
 مطلب لا تسمع شهادة
 المودع والمستعير والمستأجر
 قبل الرد
 مطلب شهادة التليذ
 لاستأذه غير مقبولة وكذا
 الاجير وكذا من في عياله
 مطلب ادعى مبلغا معلوما
 وأقام بيته يشهدون أنه دفع
 للمدعى عليه صرة لا يعلمون
 قدرها لا تقبل

مطلب في دفع اعيان ما
وقع في الفتاوى الخ

مطلب في رجل وقف على
نفسه واولاده الخ فادعى
رجل أنه من اولاد ابجد
الواقف واقام بينة على ذلك
لا تسمع

مطلب في امرأة اسمها غزال
ماتت عن زوجها وهي
واضعة يدها على كرم ادعت
خديجة بنت ابي جهم
غزال أنه وقف الخ

ولا يؤهم خلافه ما في الخاتمة والخالصة والبرازية وغيرها ادعى على ورثة ميت مالا وأحضر شاهدين
فشهدا أن المتوفى أخذ من هذا المذعي متديلا فيه دراهم ولم يعلم كم وزن الدراهم قالوا ان علم
الشاهدان أنه كان في الصرة دراهم حرروها ثم يشهدون بمقدار ما يتيقن عندهم فيها من الدراهم
قالوا وينبغي أن يعلموا بجودتها لاحتمال أنها تكون موهبة فاذا علموا ذلك جازت شهادتهم انتهى لانه في
حل الاقدام على الشهادة بالمقدار بعد يتيقن ما فيها من المقدار والجودة لا في قبول الشهادة بالمجهول
والحكم بهم فليتيقن ذلك اذ لا بد من العلم بالحكم به ليحكم به والله أعلم (سئل) في وقف حاصل
كاتبه الشابت بعد ذكر الموقوف انشأ الواقف المدعو حسن بن اسماعيل بن محمد بن خريص وقفه هذا
على نفسه وعلى زوجته فلانة بنت فلان ثم على اولادهما الذكور والاناث بينهم على الفريضة الشرعية
ثم من بعدهم على اولاد الذكور وبنات فلان ثم على اولاد الاناث ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد
اولادهم ثم أنسألهم الذكور ثم ثم انحصر الوقف في شخص يدعى منصورا فتصرف فيه بالاستغلال
مدة حياته متلقيا ذلك عن أبيه ثم مات منصور فادعى رجل بالوكالة عن والده يسمى علوان على
ابن منصور المذکور المنصرف فيه بعد أبيه قائلا في دعواه ان أباه الموكل له من اولاد الذكور ورواه
يستحق نصف ريع الموقوف المذکور فأنكر المذعي عليه كون الموكل من اولاد الذكور فقام
المذعي شاهدين شهدا بأن الموكل المزبور ابن عطاء الله وعطاء الله من اولاد خريص من اولاد
المذکور فهل به هذه الشهادة يثبت للموكل استحقاق نصف البيع من ابن منصور وكون الموكل
المذکور من ذكور اولاد حسن المنصرف وطالهم الربع أم لا يثبت لان شهادتهم ما قاصرة على
أن الموكل الذي هو علوان ابن عطاء الله وعطاء الله بن خريص وخريص ليس هو الواقف بل الواقف
حسن الذي هو ابن ابن ابن خريص فجاز ان يكون من ذرية اولاد خريص واولاد اولاده فيه كون
من ذرية أخى الواقف او من ذرية ابن أخى الواقف وعلى كل لا يستحق من ريع الوقف شيئا فكيف
يثبت بها استحقاق علوان المذکور وكونه من اولاد حسن الواقف الذي هو ابن خريص
(أجاب) شهادة الشاهدين المذکورين لا يثبت بها استحقاق علوان في وقف حسن المذکور
اذ لا يلزم من كونه من اولاد خريص ان يكون ابن ابن ابن حسن الواقف والشهادة في مثله انما
يثبت بها استحقاق المذعي في وقف حسن اذا جرت الى حسن لا الى جد حسن فلا يعمل بها
ولا يقتضى له بنصف ريع الوقف مع من يتصل بحسن الواقف من غير تحلل ان في نسبته فافهم والله
أعلم (سئل) في امرأة اسمها غزال انتقلت بالوفاة عن زوج صغير اسمه محمد وهي واضعة يدها على
الكرم المحوز المحدود بمحدود أربعة الذي حده الغربي كرم خديجة بنت أخت جدة غزال المذكورة
فوضع محمد والد محمد الصغير المذکور يده على ما خص ابيه منها بالارث الشرعي وهو النصف
فعارضته خديجة المذكورة في ذلك وادعت لدى حاكم شرعي انه وقف من قبل جدتها لامها
الواقفة وقد انصرف فيها بموت غزال المذکور موت جميع من شرطه الواقف استحقاقا من الاولاد
واولاد الاولاد سواها وكتب بذلك محضر حاصله ادعى محمد بالولاية الشرعية على خديجة المذكورة
بأنها تعارضه في هذا الكرم المحدود بالمحدود الاربعة المذكورة وتدعيه وقفا من قبل جدتها لانهما
فلانة وسلمات البرهان على ذلك فجبرت فتعها الحاكم المذکور من المعارضة لعدم البينة وبعد مضى
زيادة عن سنة ونصف سنة جددت خديجة المذكورة الدعوى في ذلك موكة زوجها فادعى على
محمد الولي المذکور ذاكرا في حذمه عاه الغربي كرم خليل بن عبد الله وهذا الحد شامل لما وضع محمد
يده عليه ولما لم يضع يده عليه وهو كرم المذعي عليها المذکور في الدعوى السابقة وكتب بمحضر
بما حاصله ان هذا المحدود الشامل لهما وضع المذعي عليه يده على نصفه وهو وقف كما شرع في الاولى
وأقضى شاهدين شهدا بأنهم اسمعيا عامسة فتعها واخيرها النقات وغيرهم ممن لا يمكن توطؤهم على

الكذب أن هذا الكرم المحدود وقف فلانة بعدة المؤكدة وفيه حكم بجمعة الوقت المبرور وان المصنف
أحضر جمعة لم يذكر فيها مدعى ولا مدعى عليه صاحبها ثبت بشهادة فلان وفلان وفلان معرفة المحكم
الفتاوى وانهم سمعوا ممن يوثق به أنه وقف هل يمثل هذه الدعوى والشهادة ثبتت الوقت لم لا يثبت
لأنهم شهدوا بآبائهم سمعوا أنه وقف ولم يشهدوا بأنه وقف لأنهم سمعوا وأولادهم كلهم دعوى
الزوج وضع يد محمد على نصف المحدود في مدعاه والشهادة بذلك باطلة لكونه أدخل في دعواه ما
لم يكن له عليه وضع يد أصلا وهو كرم المؤكدة المحذور بجانب الغريب من الكرم المدعى وادعى وضع
يده على نفسه وهو كذب يتقر به المدعى إذا سئل عنه ولأن المتنازع فيه كونه وقفًا أو ملكًا وقد
حكم القاضي بجمعة الوقت وهو حكم في غير المتنازع فيه ولا شبهة لذي فهم أن دعوى أصل الوقف
غير دعوى صحته (أجاب) لا يثبت الوقف بهذه الشهادة بلا شبهة بإجماع علماء المالكية لا يثبت
بشهادة على الوقف بالسمع وانما هي شهادة على السماع بالوقف والشهادة على الوقف بالسمع
أن يقول الشاهد أشهد به لاني سمعت من الناس أو بسبب أني سمعت من الناس ونحوه وفيه مع ذلك
خلاف فالمتون فاطمة قد أطلقت القول بأن الشاهد إذا نكر أنه يشهد بالسمع لا يقبل وبه صرح
قاضي خان وكثير من علماءنا وعبارة قاضي خان ولو قالوا شهدنا بذلك لأننا سمعنا من الناس
لا يقبل شهادتهم فكيف وعبارة الشاهدين على ما هو في المحضر أنهم شهدوا بآبائهم سمعوا أنه وقف
ولم يشهدوا بآبائهم سمعوا ولا قائل بأن هذه شهادة على الوقف بالسمع وهذا الوجه كان
في رد المحضر المذكور فكيف وقد انضم إليه ظهور كذب المدعى بظهور عدم وضع يد محمد
المذكور على شطر الكرم الغريب بالكلية وكون الحكم انصب على غير المتنازع فيه وهو أصل الوقف
لا صحته ومثل ذلك لا يخفى على فقيه أسر عيون في طلب النقص وكرع في صافي وردده على الله أعلم
(سئل) في شهادة الاعي في السب هل هي مقبولة أم لا (أجاب) اختار صاحب الخلاصة
القبول وعزاه إلى التصاب بإزمائه من غير حكاية خلاف كما نقله في البحر ووجهه أن ما طرقة الجماع
غير مقتصر إلى الرؤية وقد صرح العلامة يعقوب باشا في حاشيته لشرح الوقاية لوقيل القاضي شهادة
الاعى يعنى فيما ليس طرقة الجماع الذى هو محل الكلام وحكم بها بصرح حكمه لأنه يجتهد فيه حيث
قال مالك تقبل شهادته مطلقا كالصير وصرح بهذا في الكتب والله أعلم (سئل) في شهادة الاعى
وقول بعض أصحاب المتون انها جائزة عند أبي يوسف هل هو على إطلاقه أم هو مقيد بما إذا عملها
بصيرا وإذا ما أعي وبما يجرى فيه السماع وهل الاقرار بما يجرى فيه السماع وهل للقاضي أن يحكم
بجمعة شهادته على الاقرار زاعما أنه قول أبي يوسف مع أن السلطان نصره الله تعالى انما طرده القضا
ليحكم بأصح أقوال أبي حنيفة رحمه الله تعالى لكون القضاء يختص بالطوائف والمان والمكان
والاشخاص أم لا (أجاب) المذهب الصحيح المقتضى به الذى ثبت عليه أصحاب المتون الموضوعه
لقول الصحيح من المذهب الذى هو ظاهر الرواية أن شهادة الاعى لا تنص مطلقا سواء كان بصيرا أو
التحمل وأعى وقت الاداء أو وقتها أو كان بصيرا أو قتها وعى قبل القضاء وسواء كان فيما طرقة
السمع أو لا هذا هو المذهب الذى لا يعدل عنه إلى غيره وما سواه روايات خارجة عن طاهر الرواية
وما خرج عن طاهر الرواية فهو من جوع عنه لما قرره في الاصول من عدم إمكان صدور قول
محتلفين متساويين من مجتهد والمرجوع عنه لم يبق قول له كما ذكره وحيث علم أن القول هو الذى
تأردت عليه المتون فهو والمعتد المعمول به إذ صرحوا بأنه إذا تعارض ما فى المتون والفتاوى فالمعتد
ما فى المتون وكذا يقدم ما فى الشروح على ما فى الفتاوى والمتزاد أيضا عندنا أنه لا يفتى وبه
الابقر الامام الاعتصم ولا يعدل عنه إلى قولهما أو قول احدهما وغيرهما الا لشرونا
كسئلة المزارة وان صرح المشايخ بأن الفتوى على قولها لانه صاحب المذهب والامام المتد

مطلب في الفرق بين الشهادة
على الوقف بالسمع
والشهادة على السماع
بالوقف

مطلب في شهادة الاعى
في السب

مطلب شهادة الاعى غير
مقبولة وفيها كلام طويل
وخلاف

مطلب لا يفتى بغير قول ابي
حنيفة وان صحبه المشايخ

إذا قالت حذام ففسد قوها * فان القول ما قالت حذام

وأما قول بعض أصحاب المتن أنها جائرة عند أبي يوسف فلا يقتضي ترجيحاً لقوله ولا يؤذن بتعحيح
انما هو حكاية قول أبي يوسف فقط وذلك كقوله في ملحق الأجر لا تقبل شهادة الاعشى خلافاً
لأبي يوسف فيما اذا تحملها بصيرا انتهى وبه يعلم أنه ليس على إطلاقه بل هو مقيد بما اذا تحملها بصيرا
وأما تقييده بما يجري فيه السماع فهو قول زفر وهو رواية عن أبي حنيفة رجه الله تعالى وقد عات
مرجوحيتها وعبارة بعض المتأخرين توهم أنه قول أبي يوسف وقيد في الذخيرة أي نقول أبي يوسف
بما اذا كانت شهادته في الدين والاعتبار أما في المنقول فأجمع علماءنا أنها لا تقبل انتهى وقد اضطرب
كلامهم فيما يجري فيه السماع ومع ذلك تضرب في نحر الاضطراب لانه في الرواية الخارجية عن ظاهر
المذهب فلا يلتفت اليه ولولا الاطالة لذكرناه فاذا انتزعت هذا فلا يتقد قضاء القاضي بخلاف ما عينه له
السلطات نصره الله تعالى لانه معزول عنه فهو فيه رعية لان القضاء يخصه وأما كون الاقرار
بما لا يجري فيه السماع فهو بدعي والله أعلم (سئل) هل يصح أن يعرف بالمرأة غير محررها
او زوجها وهل يصح من الاجنبي ككونه جارا لها أم لا (أجاب) نعم يصح التعريف من غير المحرم
والزوج ويصح من المرأة والمحدود في القذف ومن آيها وابنها وزوجها ومن لا تقبل شهادته لها
سواء كانت الشهادة لها او عاينها على الاصح لان التعريف ليس بشهادة اذ لا يشترط فيه لفظ
الشهادة ككونه خبرا محصوا والمحاجة الى اخبار من يؤثق بخبره والقول المعتمد في تعريفها أن يشهد
على معرفتها رجلان عدلان أو رجل واحد وان لم يقل أحد باشتراط كون المعرف محرما لها ولا جارا
بل يجوز من الاجانب والاقارب والجار وغير الجار متى عرفها الشاهد مطلقا حل له أن يعرف بها
ولا يلزمه بقوله اعرفها واعرف بها محظور حل له نكاحها كإبن العم والعمة وابن الخال والخاله
اولم يحل كالم والخال بل يصح من الاب والابن كما سبق سواء كانت الشهادة عليها او لها على الاصح
المفتي به وكل ذلك مخرج به علماءنا كصاحب معين والحكام والظهيرية والبرازية وجواهر الفتاوى
وغرها في كتاب القضاء والشهادة والله أعلم (سئل) في مدع أقام بينة على ملك بهيمة مطلقة وأراد
المحكوم عليه الرجوع بآثني على بائعه فأقام بائعه بينة على التناج ودفع المدعى هل يلزمه وشهوده
تعزير أم لا (أجاب) لا يلزم المدعى ولا شهوده تعزير قال في البحر لو ردت شهادته لثمته او لمخالفة بين
الشهادة والدعوى او بين شهادتين لا يعزرفا لانه لا يدرى من هو الكاذب منهم المشهود له او الشاهدان
او اخذهما والله أعلم (سئل) في شهادة الراعي لصاحب بقرة كانت في باقورته فسرت هل
تقبل اذا انضم اليه آخر أم لا (أجاب) الراعي كالمودع عند أبي حنيفة وشهادة المودع بالملك
للمودع مقبولة فاذا تم تصاب الشهادة ووجدت العدالة يحكم للمدعى بالمدعى والله أعلم (سئل)
في شهادة العدو على عدوه بسبب الديار هل تقبل أم لا تقبل (أجاب) لا تقبل شهادة العدو على
عدوه بسبب الدنيا قال العلامة يعقوب باشا في حاشيته على صدر الشريعة ولا يصح للقاضي ان
يحكم بشهادته على من يعاديه لانه ليس بمعتد فيه انتهى والله أعلم (سئل) في جماعة بينهم وبين
شخص عداوة دينية وتعصب ظاهر هل تقبل شهادتهم عليه بغيبته او حضرة أم لا (أجاب)
لا تقبل شهادتهم عليه للتممة مطلقا ولا على غيره حيث كانت قد قال ان الفسق لا تجزى وأما قولهم
يسمع الاخبار بكونه شريرا يتر الناس بيده ولسانه أي حيث كان المخبرون عدولا او مستورين
ولا عداوة بينه وبينهم ولا تعصب اما اذا كان بينه وبينهم عداوة دينية وتعصب لا يوجب الفسق
فرد شهادتهم بخصوصه قال في البحر اثنان في شرح قوله والعدوان كانت عداوته دينية تميمات
حسنه لم أرها غيره يعني ابن وهبان الاول والذي يقتضيه كلام صاحب القنية والمبسوط أنا اذا
قلنا ان العداوة قاذحة في الشهادة تكون قاذحة في حق جميع الناس لا في حق العدو فقط وهو الذي

مطلب يصح التعريف
للمرأة من المحرم والاجنبي
سواء كانت الشهادة لها
او عليها

مطلب اذا أقام المدعى بينة
على المشتري أنها ملكه واقام
البائع بينة انها تبعت عنده
لا تعزير بينة المدعى

مطلب شهادة الراعي بالملك
لصاحب الدابة مقبولة
وكذا المودع للمودع

مطلب شهادة العدو على
عدوه بسبب الدنيا لا تقبل

مطلب في شهادة العدو على
عدوه وعلى غيره وفي القضاء

بها

بمقتضيه العفة فان الفسق لا يقبض حتى يكون فاسقا في حق شخص عدل في حق آخر اتيه ووجدته قد كذب على حاشيته فيما غبر من الزمان اقول بل الظاهر من كلامهم ان عدم القبول انما هو لثبوت لا للفسق وبؤيده ما يأتي به عن ابن الكمال وما صرح به يعقوب باشا وكثير من علمائنا ان شهادة العدو على عدوه لا تقبل فالتشديد بكوشها على عدوه ينفي ما عداء وهذا هو المبادر للافهام تحصل من ذلك ان شهادة العدو على عدوه لا تقبل وان كان عدلا وفي معين الحكام في موافق قبول الشهادة قال رحمه العصبية وهو ان يفض الرجل الرجل لانه من بني فلان او من قبيلة كذا وصرح يعقوب باشا في حاشيته بعدم نفاذ قضاء القاضي بشهادة العدو على عدوه والمسئلة دوارة في الكتب والله أعلم (سئل) في شهادة القيسي على اليماني في بلاد ناهل تقبل أم لا لما شاهد فجا ينهما من العصبية (أجاب) لا تقبل فقد صرح في معين الحكام وغيره بأن من موافق قبول الشهادة العصبية وهو ان يفض الرجل الرجل لانه من بني فلان او من قبيلة كذا انتهى وفي البرازية في الجنائز منما والمقتول بالعصبية كالكلاباذي والدروازكي بخاري واليماني والقيسي بالشام فثبت العصبية بينهما فلم يعدم قبول شهادة احدهما على الآخر والله أعلم (سئل) في سندی شهد عليه هندیان وهما عدوان للسندی أيضا والد اوة بينهم ظاهرة وكذلك التعصب هل تصح شهادتهما عليه أم لا (أجاب) لا تقبل شهادة العدو على عدوه اذا كانت العداوة دينوية وصرح يعقوب باشا في حاشيته بعدم نفاذ قضاء القاضي بشهادة العدو على عدوه وفي الجيران قلنا عدم قبولها لمعنى آخر غير الفسق وهو التهمة لا يصح قضاءه قال وذكر ابن الكمال في اصلاح الايضاح ان شهادة العدو وعدوه جائزة عكس شهادة الاصل لفرعه انتهى وهذا يدل على انهم لم تقبل لالتهمة لا للفسق انتهى فقد علم بما قررناه عدم نفاذ القضاء بشهادة العدو على عدوه والله أعلم (سئل) في ميت ورثته جميعهم بكار شهد رجلان منهم للمدع عينا في التركة بأنهما ملكه هل تقبل شهادتهما أم لا (أجاب) نعم تقبل وتتخذ على جميعهم والله أعلم (سئل) في رجلين وارثين شهد الوارث آخر بعين هل تقبل شهادتهما له وتتخذ على البقية أم لا (أجاب) نعم تقبل والله أعلم (سئل) في شهادة أهل المحلة يوقف عليها هل تقبل أم لا (أجاب) نعم تقبل قال في الجروفي وقف الظهيرية بعد ان ذكر مسئلة وقف المدرسة وشهادة أهلها وشهادة أهل المحلة في وقف على المحلة مانعه وكذلك الشهادة على وقف مكب وللشاهد صبي في المكب لا تقبل وقيل تقبل في هذه المسائل كلها وهو الصحيح انتهى وهكذا صحح القبول في البرازية في مسئلة المكب وشهادة أهل المحلة يوقف المسجد وشهادة الفقهاء على وقفية مدرسة كذا وهم من أهل تلك المدرسة والشهادة على وقف المسجد الجامع وكذا ابناء السبيل اذا شهدوا بوقف على ابناء السبيل المحل فالمعتمد القبول في الكل والله أعلم (سئل) في شهادة أهل القرية المزارعين بأرض في مزارعتهم لاوقف هل تقبل أم لا (أجاب) صرح في الحاروي الراهدى بأن شهادة أهل الارض لو كبل الرعية والشحنة والرئيس والعامل لا تقبل لجهلهم وميلهم خوفا منهم وكذلك شهادة المزارعين بآل الارض واختلف فيها والمعتمد عدم القبول لفساد الرماء والتهمة وقد نقل عن نجم الاعمة البخاري انه كلن يقبل تقبل ثم رجع عنه وقال لا تقبل لفساد الزمان والله أعلم (سئل) في الشهادة بالتسب علويا كان او غيره اذا قال الشهود اشهر عندنا ذلك هل تقبل أم لا وهل يحل للشاهد اذا أخبره عدل ان به الشهادة اعتمادا على اخبارهما أم لا (أجاب) اجمع أصحاب المتون على ان للشاهد ان يشهد في التسب والموت والنكاح والدخول وولاية القسائي وأصل الوقف وان لم يعاين قالوا ألا ترى اننا نهد بنسبه صلى الله عليه وسلم وأصحابه ومجوت الخلفاء الراشدين وان عليا تزوج فاطمة ودخل بها وان شريحا كان فأضيا اذا أخبرهم بامن يتق به ونفس في الخلاصة أنه لا بد في التسب والنكاح من اخبار عدلين بخلاف الموت وصح في الظهيرية أن الموت كغيره واختار في فتح القدير الاكتفاء

مطلب شهادة القيسي على اليماني غير مقبولة وكذا الخ

مطلب في هندیين شهدا على سندی وبينهم عداوة وفي القضاء بشهادة العدو مطلب شهد رجلان من الورثة للمدع عينا في التركة تقبل وتتخذ على الجميع مطلب شهد وارثان لوارث آخر بعين تقبل وتتخذ على الجميع

مطلب شهادة أهل المحلة يوقف عليها وشهادة الفقهاء يوقف مدرسة هم من أهلها مقبولة وكذا الخ مطلب شهادة أهل الارض لو كبل الرعية والشحنة والرئيس الخ لا تقبل وكذا شهادة المزارعين لرب الارض

مطلب تجوز الشهادة بالتسب والموت والنكاح والدخول وأصل الوقف وان لم يعاين وفيه كلام قيس

فيه بالواحد والحاصل أنه إذا أخبره عدلان في النسب لا كلام في جواز الشهادة وإذا خسر الشاهد
أنه يشهد بالجماع لا تقبل شهادته قال الزيلعي ثم ينبغي أن لا يقصر عنه يشهد بالتسامع فلو فر لا يقبله
كعناية شئ في يد إنسان يطلق له الشهادة وإذا خسر لا تقبل انتهى أما لو قال اشترى عندي فهو مقبول
قال في الخلاصة ولو شهدوا بالشبهة في هذه الفصول وقالوا لم نعاين ولكن اشترى عندي فمقبول ومثله
في الخاتمة والبرازية وكثير من الكتب قال في البرازية وكثير من الكتب ولكن العبارة لها الواسع أنه
فلان بن فلان الفلاني له أن يشهد أنه ابن فلان وإن لم يعاين الولادة لا ترى أنا شهد أن الصديق
رضي الله تعالى عنه ابن أبي تحافة انتهى وفيها وكذا يشهد على النكاح بالشبهة إذا سمعوا بعرضه
وزفافه أو أخبره عدلان أنها امرأة فلان وكذا في النسب إذا سمع من الناس يقولون أنه ابن
فلان انتهى والحاصل من كلامهم أن الشبهة في باب النسب مسوغة للشهادة سواء كانت حقيقة
كجماعه من لا يوثقهم اتفاقهم على الكذب من غير اشتراط العدالة لفظ الشهادة أو حكمية
كشهادة عدلين عنه أو رجل واحد أو اثنين عدول بلفظ الشهادة على ما نص عليه البرازي وفيه
لصاحب البحر كلام قال وقوله إذا أخبره يدل على أن لفظ الشهادة ليست بشرط في الكل أما الذي
يشهد عند القاضي فلا بد له من لفظه وشرط في العناية لفظ الشهادة على ما قالوا كذا في الخلاصة
وأشار المؤلف رحمه الله تعالى بقوله من يثق به إلى عدم اشتراط عدد وذكره في الخبر
ولكن في الخلاصة في النكاح والنسب لا بد أن يخبره عدلان بخلاف الموت انتهى كلام البحر
والله أعلم

* (كتاب الوكالة) *

مطلب لا يجوز للاب أن يمنع
ابنته من وكيل الزوج بتقلها
وان منع يعزر

(سئل) في رجل وكل أمه نقل زوجته إلى محل طاعته فهل لا ينهاه أن يمنع من ذلك أم لا وهل
إذا منعه من نقلها بغير وجهه شرعي يعزر وهل على الأخ الوكيل ما أخذ في نقلها أم لا (أجاب)
قد كثرت في كلام علماء التوكيل بنقل الزوجة وجوازها سواء كان أمها أو أختها أو غيرها من غير طلب الوكيل
بالنقل كطلب الموكل فلا يجوز للاب منعها عنه ومنعه بصير أمه أو غيرها من غير طلب الوكيل
وإذا ارتكب مثل ذلك يعزر ولا قائل بمؤاخذه الأخ في مثل ذلك إذ ليس في فعله معصية بل ذلك منه
طاعة من طاعات الله تعالى حيث قصد قضاء حاجة أخيه المسلم واجابة سؤاله فيما لا معصية فيه
والمثوهم لحصول ما أخذ عليه أو أم في ذلك مبالغ في الجهل والله أعلم (سئل) فيما لو أراد الزوج
السفر فقال وكيل زوجته الذي هو والدها أنت تريد السفر وتبقي زوجتك بلا نفقة ولا منفق
شرعي فقال مجيبه إن غبت عنها سائتين وتركتها بلا نفقة ولا منفق شرعي يكن أخي وكيلا عني
في طلاقها إن أبرأتني من مهرها المؤخر لها وأشهد عليه بذلك فغاب الزوج مدة تريد على المدة التي
عنها فهل إذا أبرأته من مهرها المؤخر وطلق أخوه الوكيل بعدم مضي مدة أكثر مما عينا يقع الطلاق
أم لا (أجاب) نعم يقع الطلاق المفوض للأخ لأنه توكل به محض فلم يقيد بالمجلس ولا يشوبه
تمليك فحكمه حكم التوكيل والله أعلم (سئل) فيما إذا وكل أهالي بلدة رجلين منهم في تعاطي
سائر أمور بلدتهم من قبض وصرف واخذوا عطاء وغير ذلك وانهم رضوا بأقوالهما وأفعالهما
وكتب بذلك حجة شرعية تقتصر الوكيلان المرقومان على الوجه المشرح ثم بعد مضي مدة
يسيرة أشهد عليهم أهل البلدة المرقومة أنهم عزلوا الوكيلين المرقومين من الوكالة المرقومة فهل
يكون تصرف الوكيلين المرقومين بعد العزل غير صحيح ولا يعتبر قولهما في جميع ما صرفاه بل
لا بد فيه من البيان وإذا حكم حكم بأنه لا يلزم الوكيلين المرقومين في جميع ما تصرفاه بعد عزلهما
غير عين فقط فهل يكون حكمه غير صحيح فلا يعول عليه أم لا (أجاب) تصرف الوكيلين المرقومين
بعد عزلهما بالعزل غير صحيح إجماعا وما اعتبر قولهما بعد العلم بالعزل فإن كان في عقد لا يملك

مطلب أراد الزوج السفر
فقال أبو البنت تريدان
تتركهما من غير نفقة فقال
الزوج الخ

مطلب وكل أهل بلدة رجلين
منهم في تعاطي أمور بلدتهم
ثم بعد مدة عزلوا أحدهما
بعد العزل غير صحيح وقوله
فيه تفصيل

استثنائه في الحال لا يقبل قولهما كالبعض والايقبل حيث كان ذلك لدفع النعمان عن نفسه ما
نقط وهذه قاعدة كلية تنفرع عليها احكام الوكيل وقد سئل عنها شيخ الاسلام الشيخ علي بن
غاثم المسمى شارح الكفر المنظوم فقال هذا السؤال حسن وقد كان يحتج في خاطري كثيرا
ان اجمع في تحريره كلاما يشرح اشكالا ويوضح مراما لكن الوقت الآن يضيق عن كمال التحقيق
ثم ذكر القاعدة المذكورة اعلاه وقرع عليها قائلا التأمل في مقالهم والتقصص لا فوالهم بعيد ان
الوكيل بعد العزل يقبل قوله في بعض المواضع دون بعض وذلك ما حاصله انه ان كان واجبا الى ما يقضي
النعمان عن نفسه يقبل كالوكيل يقبض الوديعة فيما يحكي بثنى النعمان عن نفسه فيصدق بيئته
والوكيل يقبض الدين يوجب النعمان على الموكل وهو ضمان مثل المشبوض فلا يصدق في اتهم ومنه
الساعدة ظاهرة والتفريع عليها سهل فاسرفاه ان كان لثى النعمان عنهما قبل باليمين وان كان يوجب
النعمان على الموكلين لا يقبل فافهم والله اعلم (سئل) فيما اذا دكت زوجها في قبض مال قبضه
ودفعه لها ثم مات فهل يقبل قوله بيئته في دفع ذلك أم لا (اجاب) ان كان الموكل فيه قبض وديعة
وتحوها من الامانات فالقول قوله بيئته في القبض والدفع لها وان كان قبض دين وأقرت بقة
الورثة بالقبض وانكرت الدفع فكذلك القول قوله بيئته في الدفع وان انكرت القبض والدفع
لا يقبل قوله الابينة واذا لم تقم بينة رجعت الورثة بحصتها منه على المدينون ولا يرجع المدينون على
الزوج لان قوله في براءة نفسه مقبول لاني ايجاب النعمان على الميت والزوجه فيما يجزى بوجوب ذمة
الزوجة مثل دينها على الغريم لما تقر بأن المدينون تقضى بأمثالها وقد عزل عن الوكالة بموتها
فهو لا يملك استئناف القبض بخلاف ما اذا كانت حية او كان الموكل فيه وديعة لانه في الاول يملك
الاستئناف ذلك الاخبار وفي الثاني ليس فيه ايجاب النعمان عليها وهذه المسئلة فذلك فيها
اقدام وانعكست فيها أقسام وقد ذكر بعض معاصري مشايخنا بأنها تحتاج الى التبرير واعتذر
بعضهم عنه بضيق الوقت لا بالتقصير فقال كان يحتج بخاطري كثيرا ان اجمع في تحررها كلاما يزيل
اشكالا ويوضح مراما لكن الوقت الآن يضيق عن كمال التحقيق ولكن بفضل الله تعالى رنته
وفقت لتحريرها على الوجه الاتم وأرسلت على كل فرع منها منزلة في أصله وكتبت على حواشي بعض
الكتب ما حاصله اعلم اولاً أن الوكيل يقبض الدين بصير مودعا به فقبضه فقبضه عليه أحكام
المودع وان من أخبر بشئ يملك استثنائه يقبل قوله وما لا فلا وان الوكيل بعزل بموت الموكل
وان من حكى أمر الایك استثنائه ان كان فيه ايجاب النعمان على الغير لا يقبل قوله على ذلك الغير
والايقبل ومن حكى أمر الایك استثنائه يقبل وان كان فيه ايجاب النعمان على الغير فاذا علمت ذلك
فاعلم انه متى ثبت قبض الوكيل من المدينون بينة او تصديق الورثة له فيه فالقول قوله في الدفع بيئته
لانه مودع بعد القبض واذا لم يثبت القبض لا يقبل قوله في ايجاب النعمان على الميت ويقبل قوله في
براءة نفسه فترجع الورثة على الغريم ولا يرجع الغريم عليه لانه لا يملك استئناف القبض لعزله بالموت
وقبضه لدين الغريم ثابت فهو بالنسبة اليه مودع فتأمل ذلك واعتمده فانه مفرد ولو اراد الوكيل
تحليف الورثة على نفي العلم بالقبض والدفع او اراد المدينون ذلك فله ذلك ولو ضمنوا المدينون بعد
الحلف واراد أن يحلف الوكيل على الدفع للموكل الظاهر أن له ذلك لما تقر ومن ان الوكيل بالقبض
خادم ومن ان المال في يده أمانة وكل أمين ادعى اصال الامانة الى مستحقها فالقول قوله وأن كل
من قبل قوله فعليه اليمين وقوله في حق براءة نفسه مقبول وان لم يشل في حق ايجاب النعمان على
غيره وايضا كل من أقر بشئ يلزمه فانه يحلف اذا حواكمه الى غير ذلك من الضوابط والشواهد ولا أن
المدينون له أحد المالكين اما الذي دفعه للوكيل واما الذي للورثة والذي دفعه للورثة اذا عادوا
الى تصديق الوكيل يستردده وكذلك الذي دفعه للوكيل اذا أقر الوكيل بعد أن دفعه المدينون للورثة

مطلب في تحقيق مسئلة
الوكيل بالقبض فانه امان
يكون بقبض وديعة او دين
واما ان يدعى الدفع الى
موكله في حياته او بعده وموته

بأنه لم يدفعه للموكل وأنه باق عنده أو استهلكه بده على الدافع هذا ما ظهر لي من كلامهم وتفقهت فيه ولم أر من اشبع القول على المسئلة ولا من اعطاها حقها في الاستقصاء وأرجو الله تعالى أن يكون هذا التفقه صواباً والله الموفق (سئل) في رجل تزوج امرأة وسعى مهرها ودفعه إلى أخيها ليدفعه لها ثم إن الزوجة ماتت عن الزوج وعن ولد ذكر والزوج يدعي أن أخاه لم يدفع المهر لها فهل والحالة هذه إذا لم يكن للاخ مينة بالدفع لها يكون القول قوله مع عينة أم لا (أجاب) القول قول أخيها في حق منع الزوج الدافع له فلا طلب له عليها لأنه أمين في حقه والقول قول الأمين باليمين في حق مؤتمنه باجماع أئمتنا والله أعلم (سئل) في رجل دفع لاخر شيئاً من الدراهم وأمره أن يشتري به الهذرة أو ما يتيسر له من الحبوب فاستهلك المأمور الدراهم ثم اشترى لنفسه خنطة مخلوطة بالشعر بنسبته ويقول لرب الدراهم خذ بدراهمك من هذا وهو يتعسف ويقول ما أخذ الا مثل دراهمي ولا أخذ به شيئاً هل يجبر على الأخذ من الحبوب أم لا يجبر وله أخذ مثل دراهمه أم كيف الحال (أجاب) لا يجبر على الأخذ من الحبوب بدراهمه بل له المطالبة بمثل دراهمه التي استهلكها المأمور قال في البرازية في الخامس في الوكالة بالشراء الوكيل به أنفق الدراهم على نفسه ثم اشترى ما أمر من عنده بدراهمه فالمشتري للوكيل لا للأمر في الاختار فإذا كان كذلك في هذه المسئلة فما بالك بالمسئول عنها ويضمن مال الموكل للتعدي والجلال هذه والله أعلم (سئل) في امرأة دفعت لزوجها مصاغاً من ذهب في سنة الغلاء ليبيعه وينتفع ويرد مثله عليها ففعل واختلف الآن مع الزوج في قيمته هل القول قول الزوج في قيمته أم قول الزوجة (أجاب) حيث أمرته يبيعه صار وكيلاً عنها فيه ولها ما غنه الذي باعه به والقول قوله في مقداره قليلاً كان أو كثيراً بيمينه وشرط رد مثله مصاغاً غير صحيح وإن لم تأمره يبيعه فهو قرض فاسد مضمون بقيته من خلاف جنسه وهو الفضة والقول قول الزوج في مقداره والله أعلم (سئل) في جماعة أسباهية بمدينة نابلس قيل لهم كتبتم للسفر فاذنوا الزعماء المتوجهين للسفر أنهم إذا اجتمعوا بحضرة صاحب السعادة حاكم دمشق المأمور بالسفر واطلعوا من جانب سعادته ما ينبغي بيورلدي بعدم سفرهم بموجب الأمر الشريفهم ما جعلوا بجانب دولته من الدراهم قليلاً كان أو كثيراً يدفعوه لهم سوية هل إذا تبين عدم كتابتهم يلزمهم المجمعول أم لا يلزمهم شرعاً (أجاب) لا يلزمهم ذلك حيث علقوه بكتبهم للسفر ولم يكونوا كتبوا الآن اذنهم بالجعل مشروط به فإذا عدم الشرط عدم المشروط كما هو ظاهر والله أعلم (ثم سئل عنه) بما صورته فيما إذا أفدت من أهل العطاء المعروفين الآن بالسباهية إذا قالوا الجماعة من كبارهم أن كذا كتبوا للسفر فادفعوا عننا ما بيده الحل والعقد مبلغاً من المال قليلاً كان أو كثيراً ونحن ندفعه لكم وتبين عدم كتابتهم أم لا يلزمهم ما دفعوا لتقيدهم الدفع بكتابتهم للسفر حيث عدم الشرط عدم المشروط هل إذا تبين كتابتهم للسفر وما منع عنهم السفر إلا دفع مبلغ من الدراهم ووجد الشرط يلزمهم دفع ذلك أم لا (أجاب) لا شك في أن المفتي إنما يفتي بما إليه السائل انتهى وإذا ثبت وجود الشرط للرجوع لا شك في الرجوع قالوا إذا رفع السؤال يبيع مال * باعه ذو المال جازبلاً مرا صرح أنه إن كان مجبوراً فلا * أحديقول بأنه صح الشراء والله أعلم (سئل) في رجل دفع لاخر مبلغاً من القروش وأمره أن يشتري به شيئاً من الخبز أو من الخواص ومعه ما تبقى عليه من الثمن يدفعه له فاشترى سبعة قناطير عن اثنين وأربعة وسنتين قرشاً لكل قنطار بمائة وثلاثين قرشاً كما أمره وسلم المأمور الآخر الخبز ففعل بعد أن أخبره بثمنه فاستغلاه وقال لا احسبه الا باثنين وثلاثين القنطار ومات وطالب الوكيل ورثته بأن يكملوا له الثمن من تركته فأبوا وقالوا لا نقبله الا بما قال الميت هل لهم ذلك أم لا ويلزموا بدفع الثمن الذي اشتراه به كما أمره به (أجاب) يلزم ورثته دفع الثمن الذي اشتراه به كما أمره من تركته ولا عبرة بقوله لا احسبه الا باثنين وثلاثين

مطلب لو استهلك الوكيل
بالشراء مال الموكل ثم اشترى
بمال نفسه يتقذ عليه ويضمن
مال الموكل

مطلب دفعت لزوجها مصاغاً
ليبيعه وينتفعه واختلفا في
قيمه فالقول له

مطلب قيل لجماعة سباهية
كتبتم للسفر فأرسلوا جماعة
ليخرجوا لهم امرأ بعدد
السفر الخ

مطلب ارسل جماعة من
السباهية جماعة منهم
واحد وهم ان يدفعوا مالا
لوالى في مقابل عدم سفرهم
حيث كتبوا للسفر فدفعوا
فلا يلزمهم المال الا اذا
كانوا كتبوا للسفر

مطلب في مسألة الوكيل
بالقبض

قرشاً ولا يقول ورثته حيث امره بالشراء بثمانية وثلاثين أو أطلق له الشراء والله أعلم (سئل)
في الوكيل قبض الدين إذا مات موكله فقال قبضته في حياته ودفعته له فصدقته الورثة في القبض
وأنكروا الدفع للميت هل يقبل قوله بيمينه أم لا (أجاب) نعم يقبل قوله بيمينه حيث صدقته الورثة
في القبض وهذه المسئلة زالت فيها أقدام وضلت فيها أفهام مع قرب مأخذها وسهولة مصداقها فهي على
واجب فهمك قال في الولوالية في الفصل الرابع من كتاب الوكالة ولو وكل بقبض ودبعة ثم مات الموكل
فقال الوكيل قبضت في حياته وحك وأتكرت الورثة أو قال دفعته إليه صدق ولو كان ديناً لم يصدق
لأن الوكيل في الموضوعين حكى أمر الائتلاف استثنافه لكن من حكى أمر الائتلاف استثنافه أن كان فيه
إيجاب الضمان على الغير لم يصدق وإن كان فيه تنقي الضمان عن نفسه صدق والوكيل بقبض الدبعة
فيما يحكي تنقي الضمان عن نفسه صدق والوكيل بقبض الدين فيما يحكي وجوب الضمان على الموكل
وهو ضمان مثل المقبوض فلا يصدق انتهى وفي فروق الكرايس إذا وكل وكيل بقبض الدين لخات
الموكل فقال الغريم قد أدبت الدين إلى الوكيل وقال الوكيل قد كنت قبضت المال ودفعت إلى الموكل لا
يصدق الغريم ولا الوكيل ولو أودع عند إنسان ودبعة فوكل وكيل بقبضها لخات الموكل فقال المودع
قد رددت الدبعة إلى الوكيل وقال الوكيل قد قبضت ورددتها إلى الموكل فلا ضمان على المودع
والقول قول الوكيل والفرق بينهما أن الوكيل أقرب ما ليس له أن يدأ به فيفعله فلم يصدق في إقراره
كالوكيل إذا قال بعد العزل قد كنت بعث لم يصدق كذلك هذا وفي باب الدبعة أقرب ما ليس له
أن يدأ به فيفعله فلم يصدق على القبض إلا أن المودع أمين فيه وقد أقرب بالدفع إلى من جعل له الدفع إليه
فإن لم يصدق لم يغرمه فيجعل كالتسليم التالف في يده ولو تلف في يده لم يضمن كذلك هذا انتهى والمسئلة
مذكورة في العمادية وجامع الأصولين وكثير من الكتب وقد فهم بعض الناس من كلامهم أنه لا فرق
بين أن تصدقه الورثة في القبض أو تنكذه في مسألة الدين وليس كذلك بل إنما لا يصدق في صورة
انكارهم القبض أما إذا صدقوه فلا شك أنه يصدق في الدفع إن أنكره بيمينه لأن يده كيد موكله
وهو أمين ادعى إيصال الأمانة إلى أهلها حيث اعترفوا بقبضه ولا شك أن ضمان مثل المقبوض
يقع بقبض الوكيل أذيد كيد ولا يتأخر ذلك إلى قبض الموكل فإذا أقتر الورثة بقبض الوكيل فقد
أقتروا بضمنان مثل المقبوض على مورثهم اقتضاء بل اتفق به أن يكون حاكماً أمر الائتلاف استثنافه
وكان نافذاً عن نفسه الضمان فأفهم والله أعلم (سئل) في بالغة عاقلة وكلت زوجها في قبض ما قبضه لها
وصيها حال صغرها من تركه والديها ثم ماتت فطلبت بيمينه ورثتها منه ما خصها فأدعى دفعه لها حال
حياتها هل يقبل قوله بيمينه حيث صدقوه على القبض وأنكروا والدفع أم لا يقبل الإيمنة (أجاب)
لا شبهة في قبول قوله بالإيمنة فقد قال في الولوالية ولو وكل بقبض ودبعة ثم مات الموكل فقال
الوكيل قبضت في حياته ثم هلك وأنكرت الورثة أو قال دفعته إليه صدق انتهى وفي جامع الفصولين
وكيل قبض ودبعة أو عارية ينزل بعون موكله فلو قال قبضت في حياته ودفعته إلى الموكل صدق
أنه لا شك أن المال في يد الوصي أمانة حكمه حكم الوديعة عندنا إنما الشبهة في مسألة الوكيل
بقبض الدين إذا قال قبضته في حياته الخ وقد سئلت عن مسألة الدين قبل الآن فأقيمت بأنه إذا صدقته
الورثة في القبض وكذبوه في الدفع فالقول قوله أيضاً لأنه بالقبض صار أميناً وقد صدقوه بأنه قبض
في حال عتاك القبض فيها قبل وجود العزل الحكمي بالموت فكيف لا يقبل قوله مع تصديقهم في مسألة
الدين وإنما لا يقبل قوله إذا أنكروا القبض والدفع وقد زلت أقدام كثيرين في هذه المسئلة وأخطأ
جماعة من المتأخرين حتى من تصدى للتصنيف وأما مسألة الوكيل بقبض الأمانة فلا شبهة فيها
وهي واقعة الحال كما نص ويبر في هذا السؤال والله أعلم (سئل) في الوكيل بقبض الدين
إذا ادعى بعد عزله القبض والدفع ولم يصدق الموكل فيه ما لنا الحكم ثم في هذه الصورة إذا أقام

مطلب في بالغة وكلت زوجها
في قبض ما قبضه الخ

مطلب لو ادعى الوكيل
قبض الدين القبض والدفع
إلى الموكل قبل العزل صدق
وبعده لا الإيمنة

المديون بينة على أن الوكيل قد أقر بأنه قبض منه حين كان وصي لاهل تندفع عنه الخصومة أم لا
 (أجاب) صرح في البحر وغيره أنه يقبل قول الوكيل في القبض والهلال في يده والدفع الى موكله
 في حق براءة المديون ولكن قبيل العزل وأما بعد العزل فلا يقبل قوله لانه حينئذ حكى امره الا يملكه
 للعمال كما صرح حوايه في مسئلة البيع لو قال الموكل يبيع عبدك مثلاً لو كره له قد أخرجتك عن الوكالة
 فقال قد بعته أمس لم يصدق لانه حكى امره الا يملك استثنائه للعمال وأما إقامة البينة من المديون بعد
 دعواه الدفع على اقرار الوكيل قبل العزل بقبضه الدين منه حالئذ فهو دفع صحيح من المديون ويكون
 القول قول الوكيل بينه في الدفع لانه أمين بعد ثبوت قبضه حال وكالته والقول قوله لانه أمين ادعى
 أيضا الامة الى صاحبها فيقبل قوله باليمين حيث ثبت العزل له قبل عزله والله أعلم (سئل) في رجل
 ادعى بالوكالة عن ابن عمه على آخر أن بذمته لموكله كذا من القروش دفع له كذا منها وبقي له ذمته كذا
 منها وطالبه به فأبى الوكيل وكاله واعترف بالدين فطلب منه اثبات ما قام شاهدان شهدا بأنه وكاله
 بخلاف المبلغ هل بذلك يملك القبض منه أم لا (أجاب) صرح علماؤنا رحمهم الله تعالى بأن
 وكيل الخصومة والقاضي لا يملك قبض الدين في متونهم وشروطهم قال في الهداية الفتوى أنه لا يملك
 القبض اظهرنا لبيان في الوكالة وقد يؤمن على الخصومة من لم يؤمن على المال فلا يجبر المقضى عليه
 بدفع المال حشية أكله وخوف خيائته فيه فلا يلزم بدفعه له على ما هو المنتهي به والحال هذه لاسيما
 وفيما نص في السؤال من اطلاق المدعى دعوى الوكالة ومخالفة للشهادة بأنه وكاله بخلاف المبلغ قلم
 تطابق الشهادة الدعوى وهو من جملة الردود عندهم رحمهم الله تعالى والله أعلم (سئل) في امرأة
 وكلت رجلا في قبض ما خصها بالارث الشرعي من زوجها بأجر مسمى فذعه والآن تنكر اتصال ما
 خصها وتمتنع من دفع الاجر المسمى فما الحكم (أجاب) الوكيل امين والقول قوله باليمين ودفع ما قبض
 لها والجمعول له من الاجر لازم عليها حيث كان العمل معلوما وان لم يكن كذلك فلا أجر المثل لا يتجاوز
 المسمى رضاه به والله أعلم (سئل) في رجل وكله جماعة في قبض صرة صدقة من ديوان السلطان
 بمصر ثم أن الوكيل قبضها وأتى بها لمجلس الشرع الشريف ووضعها بين يدي المولى حاكم الوقت
 وعدّها وسلمها له كما جرت به العادة ثم ان القاضي صرفها على مستحقها بموجب الدفتر المقيد
 بالسجل المحفوظ وقبض القاضي استحقاق بعض الموكلين يسده العالمية قهرا على الوكيل لغيتهم
 ووضعها أمانة تحت يده تابعه وقال القاضي أنا الناظر العام وهذا المبلغ عليه خصام بين فلان وفلان
 وهو تحت يدي أمانة حتى يأتي الخصمان فهل والحالة هذه يضمن الوكيل ولا ضمان عليه (أجاب)
 لا وجه لضمان الوكيل والحال ما ذكر وكيف يضمن وقد جرت العادة بتسليمها للمولى فلي تقدر حجة
 الوكالة بتبضها يكون التسليم له ما ذنوبه في غير الوكيل بذلك لثبوت الاذن فيه دلالة كما هو ظاهر
 وانما قلنا على تقدير حجة الوكالة لان المتصدق عليه لا يصح تركه بأخذ الصدقة وصرح حوا قاطبة
 بأن التوكيل بأخذ المباح باطل وصرحوا بأنه لا يتعين التقدير ولا الدرهم ولو عين فلان عينه لذلك
 ان يصرف لغيره فأصل الوكالة على مقتضى قواعد مذهبنا باطل وفي الحاوي الزاھدي لو أمره
 ان يصدق به على فقير معين فدفعه الى فقير آخر لا يضمن انتهى فكيف يضمن الموكل وكي له بشي لم يدخل
 ملكه ولم تصح وكالته به وسلمه الوكيل للحاكم الشرعي هذا الا قائل به والله أعلم (سئل) في الصحيح
 الجسد المقيم في البلد اذا اراد أن يوكّل وكيله عنه ليدعى بحق على آخر هل للمدعى عليه ان يأبى حتى
 يحضر الخصم فمدعى بنفسه لنفسه أم لا (أجاب) صرح علماؤنا قاطبة متونا وشروحا بأن الوكالة
 في الخصومة لا تكون الا برضى الخصم الا ان يكون الموكل مريضا أو غائبا مدة السقرا أو مريدا للسفر
 أو مجذرة ووجه ذلك أن الجواب مستحق على الخصم ولهذا يستحضره والناس متفاوتون
 في الخدمة فلو قلنا بلزومه يتضرر به فيستوقف على رضاه وهذا مذهب أبي حنيفة واختاره المحبوبي

مطلب الوكيل بالخصومة
 لا يملك القبض وكذا لو أطلق
 الوكالة

مطلب وكلت رجلا ليقبض
 لها ما يخصها من الارث
 باجرة معاومة الخ

مطلب وكل جماعة رجلا
 في قبض صرة صدقة ولم يصل
 لبعضهم نصيبه الخ

مطلب التوكيل بأخذ
 المباح باطل
 مطلب لو أمره ان يتصدق
 به على معين فخالف لا يضمن
 مطلب اذا وكل آخر لخصام
 عنه لا يجوز الا برضى الخصم
 الا ان يكون الموكل الخ

والثاني مصدر الشريعة وأبو الفضل الموصلي ويرجى دليله في كل مصنف وغالب المتون عليه فليزم العمل به لدفع الضرر لاسيما في هذا الزمان الفاسد والله أعلم (سئل) في امرأة مخدرة وكلت زيدا في دعوى شرعية بحق على آخر فأحضر للدعوى فقال لا أرضى بتوكيل زيد تعنتامنه فهل يعتبر برضاه أم كيف الحال وإذا قلتم لا حيث كانت مخدرة فهل إذا كانت برزوة يكون الحكم كذلك أم لا (أجاب) لا يعتبر برضاه كما هو اختيار المتأخرين وعليه التسوية كما سرح به في فتح القدير وغيره وأما إذا كانت برزوة فهي كالرجل لا يجوز لها التوكيل إلا برضى الخصم قال في الجوهرة المرأة إذا كانت مخدرة يجوز لها أن توكيل بغير رضى الخصم لأنها لم تألف خطاب الرجال فإذا حضرت مجلس الحكم اتفقت فلم تنطق بيمين الحائنها أو بما يكون سببا لفترات حقها وهذا شيء استحسنته المتأخرون جعلوها كالمرئى وأما إذا كانت عادية ان تحضر مجلس الرجال فهي كالرجل لا يجوز لها التوكيل إلا برضى الخصم اهـ بخلاف المخدرة فإن الزامها بالجواب تنصيص لحقها إذ لو حضرت مجلس القاضي لا يمكنها ان تنطق بحقه بالمبايعت من الحياة والجل قال في فتح القدير وهذا شيء استحسنته المتأخرون وعليه التسوية انتهى وقد منى عليه في الكثرة ملتي الأبحر ومصدر الشريعة وكثير من المتون وفي الحقائق وكذا من المخدرة وهي التي لم تحالط الرجال بكرا كانت أو ثيبا وعليه الفتوى وكذا إذا علم القاضي ان الموكل عاجز عن البيان في المصومة بنفسه وهذا الذي ذكرناه هو المقرر المشهور وليس للقاضي ولا للفتوى ان يتعداه للاختيار المذكور والله أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر دراهم ليشتري له جهازا ويطنجه صابونا فأمسك المأمور دراهم الآمر كما هو الوجود الرف في بعضها وأدى دراهم الثمن من عنده وأشهد أنه يشتري الآمر وبلغ الآمر فأجاز ففعله هل للمأمور حبس الصابون عنه لاستيفاء ما دفع من ماله أم لا وهل لأمين المصينة دفع الصابون للآخر بغير إذن المأمور أم ليس له ذلك وعليه حفظه حتى يأذن له المأمور بدفعه له وان دفعه له بغير إذن المأمور للمأمور وأن يكافئه رقبه حتى يستوفى حقه أم لا (أجاب) نعم له حبس الصابون عنه لاستيفاء حقه فسد صرح علماء زماننا وكيل النصارى جبر المبيع لاستيفاء الثمن سواء أدامه لاسائع أم لا وليس لأمين المصينة ان يدفع الصابون المذكور للموكل المذكور وان كان هو المالك إذ لو كسل بمغزلة البائع منه فيحبس المبيع الى ان يستوفى الثمن فكيف يجوز للامين تسليمه لغيره من سلمه اليه وهو الموكل وان فعل ذلك كان فيه شذوذا وبطلان برده وتسلمه له حتى حبه الى استيفاء حقه والله أعلم (سئل) عن وكيل تاجر دفع لوكيله آخر شيئا بغير إذنه هل يقبل قوله عليه إذا هو أنكر (أجاب) نعم ينضم ولا يقبل قوله عليه لانفراد كل منهما بما وكل به والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل وكل آخر في خلع زوجته فخلعه الوكيل بعد عزل الموكل له هل والحالة هذه يصح الخلع وتبين أم لا (أجاب) لا يصح خلع الوكيل بعد عزل الموكل له فلا تين منه قال الريلي قال بعض المشايخ إذا وكل الزوج وكلا يطلاق زوجته بالتامسها ثم غاب لا يملك عزله وليس بشيء بل له عزله في الصحيح لأن المرأة لا حق لها في الطلاق انتهى والخلع طلاق بائن والله أعلم (سئل) فيما إذا جرت عادة التجار ان يبعث بعضهم الى بعض بضاعة يبيعها ويشتريها مع من يختاره ويعتقد أماته من المكارية بحيث اشتهر بذلك بينهم اشتراا راشا فهم وباع المبعوث اليه البضاعة المبعوث في مدينته وأرسل مع من اختاره منهم لبايعته على دفعه متعددة حسب ما تيسر له وأنكر المبعوث اليه بعض الدفعات هل يكون القول قول بائع الثمن بين وان لم يعلم تفاصيل ذلك لطول المدة أم لا بدله من البينة (أجاب) القول قوله يمينه أذله بعنه مع من يختاره ويراه أمينا لأنه أمين لم تبطل أماته والحالة هذه بالأوسال مع من ذكر وقد ذكر الازهدى زاهر مخ لكر خوار زاد جرت عادة حاكم الرستاق أنهم يعنون الكرايس الى من يبيعها لهم في البلد ويعدون بائعها لهم يمد من شاء ويراه أمينا فإذا بيعت البائع عن الكرايس يمد شخص طنه أمينا وأبني ذنبا

مطلب المخدرة لها التوكيل
بغير رضى الخصم وكذا إذا جاز
عن الجواب

مطلب وجد الوكيل أيضا
في مال الموكل فاشترى من
مال نفسه فأجاز الآمر ذلك
للمأمور ان يحبس ما اشتراه
حتى يدفع له الثمن

مطلب ليس لأمين المصينة
ان يدفع الصابون الى الموكل
إذا حبه الوكيل

مطلب إذا دفع احد وكيلي
رجل للوكيل الآخر شيئا
بلا إذن وكاهما يضمن
مطلب لو وكل رجلا في خلع
امرأته فخلعهما بعد عزله
لا يصح

مطلب عادة التجار ان يبعث
بعضهم الى بعض تجارة لبيعها
ويشتريها الخ

الرسول لا يضمن الباعث اذا كانت هذه العادة معروفة عندهم قال استاذنا رجسة الله تعالى وبه
أجبت أنا وغيري انتهى وقد عُدَّ بقوله المعروف عرفا كالمشروط شرطاً والعادة محكمة والعرف
قاضٍ الى غير ذلك من كلامهم والله أعلم (سئل) في رجل وكل رجلاً ان يعامل دائنه بالمرابحة
اذا حصل الدين عليه بشراء الاشياء له على وجه الحسنة المعهودة في مثله هل يصح توكيله وينفذ فعل
الوكيل عليه أم لا (أجاب) نعم يصح وينفذ فعل الوكيل عليه لانه توكيل بشراء الاشياء مرابحة
وهو جائز ولو كُيِّلَ بمطالبة الموكَّلِ والله أعلم (سئل) في رجل وكل وكيلًا في بيع شيء وقال له لا تبعه
الا بمحض فلان فباعه بغير محضه هل يجوز ذلك عليه أم لا (أجاب) لا يجوز كما صرح به في الخاتمة
بقوله ولو وكله بالبيع ونهاه عن البيع الا بشهود او الا بمحض فلان لا يملك البيع بغير حضور الشهود وبغير
محض فلان انتهى ومثله في البرازية وكثير من الكتب ومعنى محض فلان بحضوره او على يده او بعرفته
وما أشبه ذلك والله أعلم (سئل) في الوكالة العامة هل تصح أم لا (أجاب) قد وضع الشيخ زين الدين
له رسالة مستقلة حاصلها أنها تصح ويمكِّن الوكيل فيها كل شيء الا الطلاق والعقاق والهبة والصدقة
على المفتي به ويمكِّن التزويج ولو بمطلقة اعموم قول قاضي خان تناسول البياعات والاكتبة فيلزم أن
يرتجبه امرأه بعد أخرى فارجع اليه ان شئت والله أعلم (سئل) في رجل وكل آخر في تعمير دار
ورجل آخر من قبل آخر بالانفاق على أهل بيته وصرف الوكيل من ماله في تعمير هذه الدار ألف درهم
وأنفق المأمور من ماله على أهل بيت الآخر ألف درهم ثم طلب كل منهما ما صرفه على الوجه المرقوم
ولم يصدق كل من الموكَّلِ والامر الوكيل والمأمور على جميع ما صرفه بل صدقاهما على نصف ما ادعيا
صرفه فهل يصدقان بقولهما في جميع ما ادعيا صرفه يأخذ كل منهما ما صرفه وهم ألف درهم أولاً
من ثبوت الزيادة بالبينة وهل في هذا فرق بين أن يكون الانفاق والصرف من مال الموكَّلِ والامر وبين
أن يكون الانفاق والصرف من مال الوكيل والمأمور أم لا (أجاب) لا بد من اقامة البينة اذا أراد
كل منهما الرجوع على الآخر بالزيادة وان لم يرد الرجوع بأن كان الصرف من مال الموكَّلِ والامر
وأراد الخروج عن الضمان فالقول قولهما باليمين ووجهه أنه ما في الصورة الاولى يتدعيان الدين
والموكَّلِ والامر يتكرران والمينة على المدعي واليمين على المنكوفي الصورة الثانية هما أمينان يتكرران
الضمان ويتدعيان الخروج عن عهده الا مائة والقول قول الامين باليمين وقد صرح بذلك في التتارخانية
قال ناقلاً عن البينة سئل علي بن أحمد يعني عنه فقال هذا على وجهين ان كان يريد الرجوع فلا بد من
اقامة البينة وان أراد الخروج عن الضمان فالقول قوله انتهى فقد ثبت الفرق بينهما كما ترى ثم اني
ازددت مطالعة في المسئلة ونشرت عليها بالامعان في المراجعة والنظر فرأيت الاول وهو ما اذا اراد
الرجوع لا يقبل قوله أجمعاً ورأيت في الوجه الثاني قولين فبعضهم جعل القول للامر ونقله
عن نوادر هشام عن محمد قال دفع دراهم لبينة عليها على أهل كل شهر كذا فشقنا انفق كذا وقال الموكَّلِ
كذا دون ما قال الوكيل القول قول الدافع ولا يشبه هذا الوصي انتهى أقول كان وجهه أن الوكيل
بالانفاق وكيل بالشراء والوكيل بالشراء يجب له على الموكَّلِ مثل ما وجب عليه للبائع كما صرح حوايه
في كتاب المضاربة فهو مدعي ديناً عليه فلا يقبل والقول الثاني قبول قوله لانه وان كان كذلك غير
أنه يدفع الدراهم له قبل الانفاق امين محض لانه لم يجب عليه وقت الدفع شيء فالقول قوله وهذا الذي
يجب أن يقول عليه والله أعلم (سئل) في وكيل البيع اذا مات مجهلاً للثمن بعد قبضه هل يضمن أم لا
وهل يقبل قول ورثته أنه دفعه في حياته بلا بينة أم لا (أجاب) نعم يضمن ولا يقبل قوله ورثته أنه دفعه
في حياته بلا برهان لانه يموت عن تجهيل تنزير في تركه الضمان فلا بد للخروج من عهده عن البيان
والله أعلم (سئل) في رجل اشترى مملوفاً من وكيل شخص ببيعته والمشتري على الموكَّلِ دين هل تقع
المقايضة وليس للوكيل مطالبة بالثمن أم لا (أجاب) نعم تقع المقايضة عن الموكَّلِ فيتنق

مطلب وكل ان يشتري له
بالمرابحة عند حلول دين
دائنه فنفع الوكيل
مطلب وكل رجلاً ببيع شيء
وقال له لا تبعه الا بمحض
فلان

مطلب الوكيل بوكالة عامة
يمكِّن كل شيء الا الطلاق الخ

مطلب الوكيل في العمارة
لوانفق من مال الموكَّلِ

مطلب الوكيل بالبيع
اذا مات مجهلاً للثمن يضمن

مطلب اذا باع الوكيل بالبيع
الشيء الموكَّلِ ببيعته من رجل
له دين على الموكَّلِ تنق المقايضة

عن الوكيل مطالبة المشتري قال في جامع القصولين في السابيع والعشرين ولو كان للمشتري دين على
 موكل البيع يصير قصاصا بالثمن وكذا في الخاتبة وكثير من الكتب شرحوها فتاوى والله أعلم (سئل)
 في رجل وكل آخر بأن يزوج ابنته الصغيرة من فلان بكذا بشرط أن لا يعقد نكاحا عليه حتى يقبس
 الصنف منه حشية المثل تخالف الوكيل وعقد قبيل قبضه هل ينفذ أم لا ينفذ (أجاب) هذه
 وكالة مضافة إن لم يوجد الشرط الذي هو قبض نصف المهر المتفق عليه لا يصير وكيلًا بالنكاح قال
 في الحاوي الراعي راجع القاضى خان وكلته أن يزوجها من نفسه بشرط أن يطلق زوجته سم
 وهذه وكالة مضافة حتى لو لم يوجد الشرط لا يصير وكيلًا بالنكاح فلا بد رد النكاح إذا حكمه حكم
 نكاح القصولي والحالة هذه والله أعلم (سئل) في ذي منصب أرسل مندوبه لرجل يستقرض منه
 مالا ويشتري له منه بصاعة وأوقع التاجر مع المرسل حسابا وكتب له المرسل به أنه يبقى له عندنا آخر
 كل حساب من عن البصاعة كذا ثم مات ذو المنصب والآن التاجر يطالب المندوب هل له عليه
 طلب أم لا (أجاب) ليس له على المندوب طلب إذا هو سفير ومعبر ومن كان كذلك لا طلب
 عليه في الخلاصة أمرأة اشترت شيئا وقالت كنت رسول زوجي إليك ولا تخن لك على وقال البائع
 اتابعك منك والثن عليك فالقول قولها وعلى البائع اليقينة ومثله في البرازية وجامع الفتوى المذكور
 وفي الخاتبة في آخر كتاب البيوع أمرأة اشترت شيئا من رجل ثم اختلفا فقالت المرأة كنت رسول
 زوجي إليك وكان البيع على وجه الرسالة وليس على الثمن وقال البائع لا يلزمك أنتك ولعلك
 كان القول في ذلك قول المرأة واليعة للبائع ومثله كثير في كتب اعتبار المعقود وهذا أمر شيخ
 في واقعة الحال أذ قول التبايع كنت رسول صاحب المنصب إليك فلا تخن لك على كقول الزوجة
 كنت رسول زوجي الخ فالقول قوله لا سيما مع أيقاعه الحساب معه في ذلك وكذا البذكرة وبها
 الباقية وكل حساب من المبيع فلا تخن كذا وكذا النسب الضاعة فهو اقرار منه بأنه رسول ولا طلب
 على الرسول والله أعلم (سئل) في اخوين أمرأتهما الاخران يزوجهما أمرأة ويقبض المهر عنه
 ففعل وقضاه من مال مشترك هل له الرجوع بحصته منه أم لا (أجاب) نعم له الرجوع إذا اقترع
 في الكتب الفقيهية ان من أمر غيره بقضاء دينه يرجع وان لم يشترط الرجوع والله أعلم (سئل)
 في رجلين حضرا بمجلس الشرع وأشهد أحدهما على نفسه أصالة وعلى أخوته وكالة وشهادة
 جماعة بغيره أخوته أنهم وكلوه في الأشهاد على أن الدار التي في القرية الفلانية لاحق لهم فيها هل هي
 حلاك للأخر الحاضر معه بالمجلس الشرعي فلما علم أخوته بما فعل انكروا وتوكل ائمتهم في ذلك هل يصح
 الحكم عليهم بالأشهاد المذكور أم لا (أجاب) القول قول الاخوة الغائبين عن مجلس الشرع
 الشريف انهم لم يوكوا أختاهم في ذلك هذا وقد أوجب صاحب الاشياء والطائر فساد الحكم بالملك
 للمدعي بسبب عدم ذكره البتة وله المدعي عليه في الحادثة وأجاب كثير من العلماء بأن الوكالة
 لا تدخل تحت الحكم وبأنه لا تصح الدعوى فكيف يحكم على الاخوة الغائبين بأشهاد أخيم عليهم
 في جهة غيبتهم هذا لا فائده والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل وكل ابنه البالغ في شراء
 عقار بعينه فاشتراه لنفسه وذكر في صلح التبايع من ماله وماتا هل يكون العقار ميراثا عن الاب الموكل
 او عن الابن (أجاب) يكون ميراثا عن الاب حيث عين العقار لابنه في توكيله ويقع الشراء للاب
 وان عينه لنفسه قال في الكثر ولو وكله بشراء شيء بعينه لا يشتريه لنفسه قال شارح الزباني معناه
 لا يتصور أن يشتريه لنفسه بل لو اشتراه بنوى بالشراء لنفسه أو تملك بذلك يكون للموكل لأن فيه عزل
 نفسه وهو لا يملك عزل نفسه والموكل غائب انتهى وقوله غائب يعني عن مجلسه والمسئلة متون المذهب
 وشرحه طائفة بها فإذا ذكر في الجهة اشتراء لنفسه من ماله حذر لا اعتبار به والله أعلم (سئل) في رجل
 اتهم بقتل أخيه فنتش حاكم السياسة عليه وعلم قطعا أنه يقع في يديه ولا خلاص له الا بدفع مال فأذن

مطلب اذا وكله ان يزوج
 ابنته من فلان بكذا ولا يعقد
 عليها الا بعد قبض الصنف

مطلب أرسل مندوبه لرجل
 ليستقرض له مالا ويشتري
 به بضاعة ففعل فبات المرسل
 لاضمان على المندوب ومثله
 المرافعة اشترت شيئا وقالت
 ارسلني زوجي

مطلب اذا أمر احد
 الاخرين أخاه أن يزوج
 امرأة ويدفع مهرها فدفع
 من مال مشترك له الرجوع
 بقدر حصته

مطلب اذا أثبت وكالة عن
 أخويه في مجلس الحكم
 بالأشهاد أن الدار الفلانية
 لاحق لهم فيها هل هي لفلان

مطلب وكل ابنه في شراء
 عقار بعينه فاشتراه لنفسه

مطلب اتهم بقتل أخيه
 فأمر أخاه أن يدفع مالا
 لحاكم السياسة

لا تخيه الحى ان يخلصه من مصادره بحال يدفعه اليه بخله هل له ان يرجع بذلك عليه وان مات الدافع
قبل اصال المبلغ اليه هل لورثته المطالبة بما دفع مورثهم عنه باذنه ام لا (اجاب) نعم لورثته الدافع
المطالبة بما دفع مورثهم للحاكم السياسى باذن المتهم المذكور ولولم يذكر الرجوع كما سرح به غير ما واحد
من علمائنا والله اعلم (سئل) في ناظر وقف وكل وكيل في قبض غلة الوقت فعزل الناظر
هل ينزل ويكبل بعزله ويظل تصرفه في الوقف أم لا (اجاب) نعم ينزل بعزله لانه يشترط
لدوام الوكالة ما يشترط لابتدائها كائن عليه في البحر والله اعلم (سئل) في رجل وكل آخر يقبض
حقوقه وغلات عقاره فقبض كما أمره الموكل وماتا بعد أن اوصل الوكيل ما قبضه للموكل ثم ظهر
مستحق في جزء معين من الغلة واختار اثنين الوكيل في ارثه هل لورثته الوكيل الرجوع في ارث
الموكل حيث استهلك ذلك أم لا (اجاب) نعم قرار الثمنان على المستهلك والحال هذه وانظر
ما كتبه الاثمة في الوكالة والغصب يشترط ذلك والله اعلم (سئل) في رجل له على آخر دين
طالبه به فدفع له ثوبا وقال بيعه وخسدتك من ثمنه فباعه كما أمره ويقول الوكيل لم يقبض من الثمن
شيئا ويطالبه بدينه والموكل متمنع عن ايقانه محتجا بأنه عين له دينه من ثمن المبيع هل تسقط مطالبة
الوكيل بسبب ذلك أم لا والقول قوله انه لم يقبض عنه أم لا (اجاب) لا تمتنع مطالبة الوكيل
بدينه على الموكل فله حبه اذا امتنع والقول قوله في عدم قبض الثمن من المشتري ولا يمنع بيعه
الثوب من المطالبة والحال هذه والله اعلم (سئل) في رجل اودع آخر ناقين ثم وكله ببيعهما
واطاق فباعهما من رجل معروف الى أجل متعارف فلما حل الاجل طالب المشتري فلم يوجد هل يلزم
الوكيل دفع الثمن من ماله أم لا واذا قلتم لا فهل اذا دفع بناء على لزومه ليكون الثمن له هل له الرجوع به
أم لا (اجاب) نعم اذا قضاه من ماله ليكون المال الذي على المشتري له لم يجوز رجوع الوكيل
بما دفع كما في جامع التصولين وغيره والله اعلم (سئل) في وكيل عن غائب يبيع عقاره أمره صنفق
اللاواء ببيع ذلك العقار لشخص من توابعه فباعه خوفا على نفسه او ماله من ذلك الصنفق بما مقداره
نصف القيمة او ثلثها هل يجوز هذا البيع أم لا يجوز ان يكون مكرها بأمر الحاكم المذكور ولو لم يكن
بالغبن الفاسح وهل اذا كتب في صك التبائع أنه لا عين فيه وكان الواقع خلافه هل يعتبر ما في الصك
او ما هو الواقع في نفس الامر (اجاب) صرح الفقهاء بأن أمر السلطان اكرامه وان لم يتوعده
وامر غيره لا الا ان يعلم بدلالة الحال أنه لو لم يمثل أمره بقتله او يقطع يده او يضربه ضربا يخاف على
نفسه او تلف عضوه والحاكم المذكور داخل في اسم السلطان لقولهم في كتاب الاكرام وشروطه قدرة
المكرم على ايقاع ما هدد به سلطانا او لصا وفي القاموس السلطان الجبة وقدرة الملك وتبئهم لاه والوالى
انتهى فاد اعلم ذلك فخرج رد أمر المذكور اكرامه وان لم يتوعد المأمور بما يعدم الرضى للعلم بدلالة الحال
بايقاعه عند الامتناع ولذلك كان التحقيق ان السلطان وغيره سواء في اشتراط ذلك هذا او ما يبيع
الوكيل بالغبن الفاحش فهي مسئلة خلافية بين الامام وصاحبه هما يقولان بعدم الجواز وهو به وفي
البرازية ويفتى بقولهم في مسئلة يبيع الوكيل بما عزوهان وبأى ثمن كان نقله في البحر فيقطع النظر عن
كون الوكيل مكرها لوقته بعدم جوازها على قولهما بالغبن الفاحش جاز لما علمت والعبرة لما في نفس
الامر لا لما كتب في الصك صرح به في البحر في كتاب الوقف وغيره والله اعلم (سئل) في بيع الوكيل
بالبيع بما عزوهان وبأى ثمن كان (اجاب) مذهب الامام أنه يصح ومذهبهم خلافه قال في البرازية
ويبقى بقولهم ما وفي تصحيح التدوير ورجح دليل الامام وهو المعول عليه عند التسنى وهو اصح
الا فويل والاختيار عند المحبوبي ووافقه الموصلي وصدر الشريعة انتهى اقول وعليه استحباب المتون
الموضوعة لنقل المذهب بما هو ظاهر الرواية والله اعلم (سئل) في رجل قال لا آخر اضرورة وقعت
عليه خذلى من أحد بضاعة نسيئة وبعها فاشتري له من رجل زيتا ثمن معلوم مثلكا لاه وباعه فربح

مطلب اذا عزل الناظر
ينزل ويكبل بقبض غلات
الوقف

مطلب وكل آخر يقبض
حقوقه وغلات عقاره فباعت
الح

مطلب امر المديون الدائن
يبيع لو يلاجل دينه فباعه
الح

مطلب اودع رجلا ناقين
ثم وكله ببيعهما وأطلق
فباعهما الى أجل الح

مطلب لو اكره الوكيل ببيع
عقار الغائب على بيعه بخصه
للقيمة لا يصح وأما الح

مطلب الوكيل بالبيع لو باع
بغبن فاحش فيه خلاف

مطلب أمر غيره ان يشتري
بضاعة نسيئة ويبيعها ثم
يشتري بها شيئا ففعل وربح
فأربح لا أمر

فيه هل الزيج لا وكيل أم للموكل المميز فله (أجاب) الرجح للموكل كما أن التمسر ان عليه وقد صرح
 علماؤنا بصفة الوكالة اذا علم الموكل بقوله استع لي ما رأيت فوقع الشراء للموكل فالرجح له وانتمسرا ان عليه
 والله أعلم (سئل) في رجل وكل آخر يقص دينه من فلان ومخاضته ان احتاج الامر اليها
 وخاصة الوكيل لا احتياجه اليها وصله على بعض الدين هل يصح صلته أم لا يصح ويرجع عليه
 بصفة الدين (أجاب) لا يصح صلح الوكيل المذكور فيرجع على المدين ببيعة الدين والله أعلم
 (سئل) في رجل قال لمدينه ابعت بالدين مع فلان ففعل قضاة ولم يصل اليه هل يبرأ المدين
 من الدين أم لا (أجاب) لا يبرأ كما في النزائية من كآب الوكالة في نوع في المأمور بدفع المال لصاحبه
 الدين وغيره والله أعلم (سئل) في وكيل عن غائب اسير يريد خال الغائب التصرف في ماله ووقع
 يده عن تصرفه محتجا بأنه اشفق منه هل ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك ويدوم على تصرفه
 ما لم يفتد الغائب ويدوم على الحفظ لا التصرف وانما قلت ذلك لما صرح به في الجرح وقوله وموت
 احدهما وجنونه الخ من أن الوكالة تبطل بفقد الموكل في حق التصرف فراجع ان ثبت
 والله أعلم (سئل) في جماعة وكلوا رجلا في قبض معا اليهم من ناطر على وقف ذات الرجل وادعوا أنه
 قضها ماله ومات بجهل لا فاضح وانكرت الورثة العلم بقبضه هل القول قولهم بينهم على تقي العلم حيث
 لا يبرهان سوى دعوى الناطر المدفع له أم لا (أجاب) هذه دعوى دين في التركة وقول الناطر
 لا يغناها بالدين وان كان قوله مقبولا في الصرف فهو في حق براءة نفسه لا في حق اثبات دين على الغير
 نظيره المودع اذا أمر المودع بدفع الوديعة الى فلان فادعى المودع الدفع لفلان فاسكر فالقول قول
 المودع في براءة نفسه والقول قول فلان في عدم القبض ولا شبهة أن الورثة دائيون عن الميت فالقول
 قولهم بينهم على تقي العلم قبض الميت ولا عبرة لدعوى القبض بلاينة شرعية وهذا الحكم يظهر
 مما ذكره الطحاوي في محصره والاستيعابي في شرحه ولا يخفى وجهه على الفقيه والله أعلم (سئل)
 في رجل أرسل الى آخر فردة قماش مصري وفي داخلها أربعمائة غر شال يبيع القماش ويشتري به
 وبالأربعين ثيابا معلومة لهما ويرسلها الى مصر فباع غالب القماش وبقي عنده القليل ومات عن غير
 تجهيل بل بين الورثة غاية التيقن والعادة فيما بينهم ان يبيع تارة بن من محجل وتارة بن من مؤجل الى
 أجل قريب كما يبرهن به عادة جميع التجار فهل لورثة الميت مطالبة المشتريين عند حلول الأجل أم لا وهل
 اذا لم يقدر روائع الاستيفاء منهم فيستوفون الثمن أم لا (أجاب) نعم لهم مطالبة المشتريين بالثمن الذي
 تقروا ببشارة الميت في ذمهم لأن حقوق العقد المشروح عائدة الى الوكيل فتورث عنه ولا ضمان عليهم
 فيما سوى عليهم وألحال هذه والله أعلم (سئل) فيما اذا وكلت الكرا بالبالعة امها في قبض مهرها
 وقضته هل يكون القول قولها في ايصالها اليها أم لا وهل ادانيتها لها على امتدادين تجس فيه أم لا
 (أجاب) نعم القول قول الام في ايصال ما قبضته الى ابنتها حيث صدقتها في القبض من زوجها
 وكذبته في الايصال اليها لانها امينة تدعى ايصال الامانة الى صاحبها ولا شبهة أم لا لا تخمس
 في دينها لا طاق المتون والشروح والقشادى على أنه لا يجس أصل في دين فرعه والله أعلم (سئل)
 في رجل زوجه أبوه بالوكالة عنه ومات الزوج لاعت تركه ثم مات الاب المروح من ابن وتركه هل
 يطالب هذا الابن بمهر زوجته أخيه في تركه الاب أم لا حيث لم يكن الاب ضامنا أجاب المتراب الاب
 لا يطالب بمهر زوجته ابنة اذا يابشر عقد السكاح بولاية او وكالة الا اذا ضمنه فلا يطالب وارثه
 وألحال هذه والله أعلم

(كتاب الدعوى) *

(سئل) في امرأة ادعى وانزاعا على ابن زوجها المتوفى قبلها بعد مضي عشرين سنة بفاصل مهرها
 فاقتربه بناء على بقائه بذمة أبيه فاخبره العدول بأنها ابرأت زوجها منه في حال صحته قبل وفاته ابرأه

مطلب لو وكاه بقبض دينه
 واعاضة ان احتاج لخاص
 الوكيل وصالح على بعض
 الدين فالصلح غير صحيح

مطلب قال لمدينه ابعت
 الدين مع فلان ففعل قضاة
 لم يبرأ المدين

مطلب ليس نكاح الغائب
 وضع يد الوكيل عنه
 في التصرف في ماله

مطلب وكل جماعة رجلا
 في قبض استحقاقهم من ناطر
 الوقت الخ

مطلب اذا أمر المودع
 المودع بدفعها لفلان فقال
 المودع دفعتها صدق في براءة
 نفسه فقط

مطلب أرسل رجل الى آخر
 قماش ليبيعه وحررت العادة
 بالبيع سنة ومجملات
 له ضمان على ورثته للمرسل
 ما سوى

مطلب وكلت البالعة امها
 في قبض مهرها من زوجها
 فالقول للام في دفعه اليها

مطلب لا تجس الام في دين
 ابنتها

مطلب لا يلزم الاب مهر ابنة
 الا اذا ضمنه

مطلب ادعى وارث الزوجة
 على ابن زوجها فاضل المهر
 فاقتره ثم اخبره الخ

محبها هل تسع دعواه عليه البراء لكونه خفي عليه أم لا (اجاب) تسع دعواه لانه محل الخفا
 كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في امرأة اشهدت في حال مرض زوجها انه ليس له زوجة اخيل
 ولا غم ولا بقر ولا جاموس ولا ولا ومات فقين بعد موته ان له اشياء من هذه الانواع وغيرها هل يتبعها
 هذا الاشهاد عن دعوى الارث في ذلك وفي جميع ما يظهر ام لا (اجاب) جميع ما يظهر للميت
 يجب فيه حقه الذي فرضه الله تعالى اهلها ولا يتبعها مجرد هذا الكلام من دعوى ارثها فيه كما هو ظاهر
 وليس في هذه الصيغة ابراء يمنع ولا صلح يدفع فلا وجه لمنعها عن حقه فيه بل قالوا فيها هو ابلغ من ذلك
 لو صلح أحد الورثة وبراءا عاما ثم ظهر شيء من التركة لم يكن وقت الصلح الاصح جواز دعواه في حصته
 كما صرح به في صلح البرازية وكثير من الكتب فهذا مع البراء فكيف مع مالا ابراء فيه ولا صلح بأى
 وجه يستقط حقه وهذا عاما لا يتوقف فيه والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل توفي عن غير وارث
 شرعى هل توضع تركته في بيت المال ويقبضها من جعل السلطان ولاية قبضها له وهل اذا ادعى رجل
 أن هذا الميت ابن ابن اخته شقيقة فهو أعمى المذبحى خال أبيه يقبل مجرد دعواه أم لا بدله من بينة
 تذكر اسم الميت واسم أبيه واسم أمي أبيه ليحصل التعريف للقاضي أم لا (اجاب) حيث لا وارث
 بجهة من الجهات يوضع في بيت المال جميع الميراث واذا شهدت شهود المذبحى لابد من ذكر الاسماء
 الموصلة الى تعريف القاضي في جامع القمولين ادعى بنو عالم ولم يذكر الجدة لا يصح لانه لا يحصل العلم
 للقاضي بدون ذكر الجد ومثله في كثير من كتب الفتاوى والله أعلم (سئل) في محدودية توارثه اناس
 بعد اناس ماتت امرأته منهم فوضع ابن عمها عصبته بايده على حصتها منه لكونه عصبته وهم من ذوى
 الارحام فنازعوه فيه وادعوا أنه وقف معسوف على ما صرفه الواقف وانهم مصرفه دونه وهو ينكر
 كونه وقفا ويدعى انه ملك يقسم على فرائض الله تعالى ولا تمسك لهم بشئ سوى تذكرة مكتوب فيها
 هذا وقف زيد لا غير ولها صورة بالهجل ويقولون هذه تذكرة كاتب الولاية ويريدون منعه عن الارث
 بمجرد التذكرة هل يقضى له بالارث ولا يمنع بمجرد التذكرة الابينة عادلة تشهد أنه وقف فلان عليهم
 بشروطه المانعة لابن العم عن الارث فيه (اجاب) يقضى لابن العم بالارث لنفسه بالاصل
 وهو الملك والوقف طارئ عليه ما لم تقم بينة عادلة تشهد بالوقف بشرطه كما ذكر ولا يقضى لهم بمجرد
 التذكرة نظرونها عن حجج الشريعة الثلاث التي هي البينة والاقرار والتكول اذ هي كالحديث خطيست
 واحدا من الثلاث المذكورات كما هو واضح والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر انه ضرب
 مورثه بعضا ومات بضربه واقام على ذلك بينة فاقام الاخر بينة على صحته بعد ضربه وموته حنف
 أنه لا بضربه هل بينة الموت بضربه اولى بالقبول أم بينة الصحة منه اولى (اجاب) بينة الصحة
 منه اولى بالقبول كما صرح به في الخلاصة والحاشية والبرازية وكثير من الكتب والله أعلم (سئل)
 فيما لو باع شيئا وبعض آثاره بطلع على بيعه وقبضه ونصرف المشتري فيه زمانا ثم ادعى فيه ملكا
 هل تسع دعواه أم لا (اجاب) قال كثير من علماءنا اذ اباغ شخص عقارا او حيوانا او ثوبا او نحو
 ذلك وقبضه المشتري ونصرف في ملكه وبعض آثاره بطلع على ذلك ثم ادعاه او ادعى بعضه
 انه ملكه لا تسع دعواه لان ذلك اقرار منه بأنه ملك المباع قطعاً لا طماع الفساد وسد الباب
 التزوير والتليس وبه قطع كثير من أصحاب المتون والشروح والفتاوى والله أعلم (سئل) في رجل
 رجل من قريته الى قرية اخرى عن بيت كان هو والد يسكنه فاستعاره رجل من عم الراحل ليتن فيه
 فأعاره ثم رجع الراحل وطالب المسكن في بيته فادعاه المستعير أنه ملكه بالارث عن أبيه فهل تمنعه
 الاستعارة عن هذه الدعوى وترفع يده عنه وتعادي الراحل عليه كما كانت أم لا (اجاب) نعم تمنعه
 الاستعارة عن هذه الدعوى فيه ففي جامع القمولين الاستعارة من المذبحى عليه او من غيره تمنع من
 دعوى الملك لنفسه واغيره انتهى ومثله في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل واطع يده على

مطلب اشهدت في مرض
 زوجها انه ليس له خيل الخ
 فظهر بعد موته أنه يملك شيئا
 فماذا كر تستحق فيه

مطلب لو صلح أحد الورثة
 وبراءا عاما ثم ظهر شيء
 لم يكن وقت الصلح
 مطلب مات عن غير وارث
 توضع تركته في بيت المال

مطلب في محدودية توارثه
 اناس بعد اناس فادعى
 جماعة بأنه وقف يقضى به
 للوارث الخ

مطلب ادعى انه ضرب
 مورثه بعضا ومات بضربه
 وادعى الاخر انه صحب
 ضربه ومات الخ
 مطلب لو باع شيئا وبعض
 آثاره بطلع على البيع
 والقبض ثم ادعى الملك لا تسع
 دعواه
 مطلب اذا استعار شيئا
 ثم ادعى الملك فيه لا تسع
 دعواه

لمطلب في واضع يده على
عقار متين سنة ادعى
رجلان حصة قبل لا تسمع
دعواهما

مطلب استعارة شياً
ثم ادعى المالك لا تسمع دعواه
لنفسه ولا لموكله

مطلب تنازعاً في محدود
قاضي احدهما وهو ذؤيب
الملك عن جده والاخر انه
يستحقه بجهة الوقت الخ

مطلب يشترط في دعوى
العقار المرهون - حضرة الخ
مطلب لو ادعى على المشتري
أن السائع أجزاوه من منه
قبل البيع لا تسمع الا بحضرة
البائع

مطلبه وهن عند اخر شياً
وغاب الراهن فادعت
زوجته أنه ملكها لا تسمع
دعواها اذا حضر

مطلب في ساحة متصلة
بالطريق أقام اهلها بينة انها
منه وشهد آخرون الخ

عقار مدة تزيد على ستين سنة والآن يدعى رجلاً من أقاربه حصة في ذلك والحال انهما مقيمان ببلدة
الدعوى المدة المذكورة ولا مانع لهما من الدعوى فهل لا تسمع دعواهما للورود الامر السلطاني
بعدم سماع كل دعوى معني عليها خمس عشرة سنة أم تسمع (اجاب) لا تسمع دعواهما
والحال هذه فقد ثبت عند العلماء لاختلاف الكون منهم أن القضاة يتخصص بالزمان والمكان والاشخاص
والحوادث فالسلطان اذ امتنع عن سماع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة امتنع على القضاة سماعها
ولو قصر اقيامهم ذلك لا ينفذ لانهم معزولون عن سماعها والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل
استعار من شقيقته حلياً الحاجة في نفسه وحلف لها بما يميناً أنه لا يبيعه عند ما لا يلبه واحدة فلما عارته ثم
طلبت منه استرداده فادعى ملكيته لنفسه او لغيره هل تسمع دعواه أم لا ويسترقضه (اجاب) لا تسمع
دعواه لان هذه الاستعارة اقرا بالملك لهما كما صرح به في العدة ويختص اصول الزادات ونوادير
هشام وصحبه أبو الليث فلا تسمع لنفسه ولا لموكله او موكلته ويستردت والحال هذه كما صرح به
علماؤنا والله أعلم (سئل) في رجلين تارعا في محذور فادعى احدهما وهو ذؤيب أن جده لايه ملك
لايه وسأله وان أباه مات وتركه ميراثه وادعى الآخر وهو خارج وابن خال للأخوان الجدة المبرور
وقفه على ابنائه وبناته واولادهم وأنه يستحق معه فيه كذا وبين وجه الاستحقاق بموت امه ومع
كل وثيقة بما يدعيه من الحكم (اجاب) ذكر في جامع الفصولين في النام من في دعوى الطيار
مع ذي اليد أنه لو اجتمع الهمة مع القبض والصدقة مع القبض فهو كما اجتمع شرا أن فاعلم ذلك أو لا فادعا
عليه فاعلم ان حكم المشبهة في هذه المسئلة انه اذا أقام كل من المتدعين بينة من كان تاريخ بينه
أسبق فهو الاخر وهذا اذا أرخا فان لم يؤرخا أو أرخ أحدهما لا أثر له في اليد هذا أما
بجزء الوثيقة فلا يعمل بها يلاينة والعبارة لتاريخ نفس المتنازع فيه وهو التليد والوقف لا بكتابة
صكه الذي يجوز تأخير الكتابة عنه ولا شبهة ان هذه المسئلة من مفردات مسائل اختلاف الرجلين
المتدعين وقد أوسعت فيه علماؤنا القول في كتبهم والتقى من واحد وأحد المتدعين داخل والآخر
خارج هو موضوع المسئلة المسؤول عنها بطراحي جامع الفصولين وغيره من الكتب الشهيرة
فان في بعضها التصريح بها وفي بعضها ما هو في حكم التصريح والله أعلم (سئل) في دعوى العقار
المرهون هل يشترط حضرة الراهن أم لا أم (اجاب) نعم يشترط طال في جامع الفصولين وفي دعوى
المرهون يشترط حضرة الراهن والمرهون وفاقافه راها للدخيرة والفتاوى الصغرى باع منه شياً
فادعى ثالث أن البائع أجزأه من المبيع او رهنه منه قبل بيعه لا يصير المشتري خصماً ولو حضر البائع
فبرهن عليه المذعي الآن تفصل بينه ثم رمز الفتاوى الظهيرية بما يحال له وقد سرح في الحاشية بتفصيله
فبعض انبث في المسئلة اختلاف الروايتين وبعض جعل الاقل على سهو الكاتب ومال ثمن الاثمة
الى عدم سماع البينة بعينه الراهن والحاصل ان المسئلة قد وقع فيها اضطراب واختلاف حوا
وقد وافق قاضي خان الامام الخصاص في حيله وقاضيهان من أهل الترجيع كائنص عليه الشيخ فليس
في التصحيح فليفتن هذا التحرير قاته مع اختصاره ليس له تليد والله أعلم (سئل) في رجل رهن عند
آخر متعبداً على دراهم معلومة ثم من وغاب الراهن والآن تدعى زوجته أنه ملكها وابنه رهنه عنده
بغير اذن اهل تسمع دعواها في غيبة زوجها أم لا (اجاب) لا تسمع دعواها بعبية زوجها الا بشترط
في دعوى المرهون حضرة الراهن والمرهون وفاقافا كما سئل في جامع الفصولين وغيره والله أعلم (سئل)
في ساحة متصلة بالطريق العام جارية في وقف راسا جرح رجل بعضاً من ماله من ماله السائمة بها
جمع أهل الطريق متدعين أمها من جملة الطريق فشهدت بينة شرعية أنهم اوقف على الرائد كوراني
الحاكم الشرعي وحكم بجريئها في الوقف بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة هل ينفذ حكمه حيث
صدر على وجهه المعبر شرعاً أم لا (اجاب) نعم ينفذ حكمه ويجعل وقفاً ولو أن شهدوا شاهدوا أمها

من الطريق وشهد آخرون أنهم واقف بالشهادة القائمة على الوتف اولى لانه انص قال في الفتاوى
العناية ولو شهدوا على بقعه متصلة بالمسجد أنهم امنه وشهد آخرون أنهم امن الطريق فالمسجد اولى لانه
انص ويجعل ذلك مسجدا انتهى والله أعلم (سئل) في امرأة اختلفت مع زوجها حال قيام
النكاح وبعد الدخول في مقدار المهر ولهائينة هل تقبل بينتها على الزيادة أم لا (أجاب) نعم تقبل
والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل ادعى بالوكالة عن أحد أولياء دم عمه لدى نائب
سككم مقلد ليحكم بالصحيح من مذهب أبي حنيفة على ثلاثة أنهم قتلوا أبا الموكل تعدياً فأكرهوا فأقام
شاهد على اقرار معينين منهم بأنهم قتلوه بضرب سكين ثم احضر شاهداً آخر شهد بقتله فألزم النائب
المذكور المشهود عليهم ما بديته ظاناً أنهم سوجب القتل المذكور غير معين نوعاً من أنواعها مع ابائهم ما
لهما فهل يصح هذا الاكراه أم لا يصح لكونه خطأ مخالفاً لاجماع المذهب صادر من قيد له الحكم
بمذهب أبي حنيفة النعمان (أجاب) لا يصح هذا الاكراه ما تقرر عندنا الاعلام في باب
ما ينفذ من الاحكام بأن القضاء يختص بالحوادث والزمان والامكان ومنه التخصيص
بمذهب كذهب أبي حنيفة النعمان فيكون القاضي معزولاً بالنسبة لما عداه فلا يصادف محل قضائه
اذا هو مخالف ما خصه به من ولاه ولا شبهة ان ما حكم به النائب المذكور مخالف لاجماع المذاهب
وليس موافقاً للتول صحيح فيه ولا مهجور مع تصريحهم فاطبة بأن الحكم الصادر بمخالفة المذهب
من يزعم أنه المذهب جاهل به وليس له مذهب غير نافذ فانظر لما في الولوية والتاريخية وغيرهما
يظهر لك ذلك مع كون الامر فيه واختلاف في شمر رائحة الفقه والله أعلم (سئل) في صلح حاصله
ادعى زيد على عمرو أنه اسلمه في ثلاث وخمسين جرة زيتاً بالبصرة وطالبه به فأنكر ذلك وذكر انه كفل
بكره اعنده في الزيت المدعى وأن بكره ادفعه جميعه له فاعترف زيد بوصول البعض وانكر البعض فطلب
من عمرو اثبات ذلك فذكر أنه لا يثبت له فألزم ببقية الزيت وبالرجوع على بكره هل هذا الاكراه صحيح
ويكتفي في دعوى السلم بما ذكر أم غير صحيح لعدم ذكر شروطه وعدم ثبوت المدعى وهو أصالة عمرو فيه
مع عدم تصديق زيد له على الكفالة ولكن زيد هو المكلف بالبيئنة على السلم لانه متدع لا عمر ولانه
مدعى عليه ولم يذكر له الكفالة بأذن المكفول عنه او بغير اذنه ليترب عليه الرجوع وعنده ولم يذكر
الزيت الواصل أنه من عمرو أو من بكره ولم يذكر في الدعوى رأس مال السلم ما هو وما مقداره وغير ذلك
مما هو ظاهر مثلكم (أجاب) الاكراه المذكور غير صحيح والحال هذه لعدم شرائط صحة دعوى السلم
قال في جامع الفصولين في الفصل السادس ويذكر في السلم بيان شرائطه من اعلام جنس رأس المال
وغيره ويذكر نوعه وصفته وقدره بالوزن لو وزنيًا واتقاده في المجلس حتى يصح عند أبي حنيفة رجه
الله ولا يكتفي بقوله بسبب سلم صحيح شرعي على المختار اذ السلم شرائط كثيرة لا يتف عايم الا ان خواص
ومثله في البرازية والخلاصة وغيرهما من كتب المذهب ولم يذكر في الصلح المذكور رأس المال وكان
الواجب طلب البيئنة من مدعى السلم على عمرو أصالة اذا عترفه بالكفالة وذلك غير المدعى اذا المدعى
الأصالة عليه لا الكفالة له ولم يصدق عليه ولا بد في الاقرار من التصديق وذكر فيه الرجوع على
بكره ولم يثبت اذنه بل ولم يثبت أصل الكفالة فكيف يحكم له برجوعه عليه والحال هذه ولم يذكر له
بيان الا بقاء ولا بد منه لصحة الدعوى المذكورة فتتزعان التزاع كما في جامع الفصولين وغيره والحاصل
أن أكثر الشروط التي لا بد منها لصحة الدعوى المذكورة غير مذكور فلا تصح واذا لم تصح لا يصح
الاكراه المذكور لانه مترتب عليهم والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر دراهم
وديعة وقطناً بثمنه ومخلوجاً فانكر المدعى عليه وحلف فيه عن المدعى على دعواه هل يظهر كذب
المدعى عليه فيعزز أم لا (أجاب) الفتوى على عدم تعزيره لانه لا يظهر كذبه بأقامة البيئنة لأن
البيئنة حجة من حيث الظاهر والله أعلم بالسراير والله أعلم (سئل) في مصبغة بها خوابي ملتصقة

مطلب تقبل بينتها على الزيادة
اذا اختلفت مع زوجها
في مقدار المهر

مطلب لو حكم لاولياء
العمد بشهادة اثنين باقرار
المدعى عليه بالقتل لا ينفذ
حكمه

مطلب في صلح حاصله دعوى
سلم ولا بد لصحتها من بيان
شرائطه

مطلب اذا انكر المدعى عليه
الوديعة وحلف ثم أقام
المدعى بيئنة لا يعزز المدعى عليه
مطلب اذا اختلف الناظر
والمستأجر في الخوابي الملتصقة
بأرض المصبغة فالقول
لناظر

بأرضها بالبناء اختف المستاجر مع ناظرها فبأيدي المستاجر أنهم ملكه وبناؤه والناظر
 شكر هل القول قول الناظر أم لا (أجاب) لا شبهة أن القول قول الناظر لا قول المستاجر
 كما يعلم من مسئلة الكائن بالاولى وهي كائن في منزل رجل وعلى عنقه قطعة يقول الذي هي على عنقه
 هي لي وأدعاهما صاحب المنزل فهي لصاحب المنزل فبالك بالتصل بأرض الوقف والله أعلم (سئل)
 في رجل ادعى بالوكالة عن زوجته على آخر أن الحدود الفلاني الذي يملك موكلي بالارث عن
 أبيها المشتري له وأن أباه اشتراه من وصيك حال صغرك فأجاب أن الشراء كان بغين فاحش ولم يشتر
 فأنكر الوكيل الغبن نوعيه فطلب الشاخي من مدعيه البيعة فأقامها بوجهه فحكم القاضي بفسخ
 البيع لذلك فهل إذا ادعى الوكيل مستأنفا لها على المدعي عليه تجمع دعواه أم لا (أجاب)
 لا تجمع دعواه بإجماع علماءنا ولا تقبل بيته أذن المصرح به عدم جواز استئناف الدعوى بعد
 انفصالها على الوجه الشرعي بحكم القاضي وغاية أمره أن يقيم بيته على أن البيع كان بمثل القيمة
 وقد صرحوا عند تعارض البيتين في ذلك أن بيته الفين أول بالقبول لأن بمعناه زيادة العلم به فلا فائدة
 في استئنافها ثانيا فلا يجوز سماعها والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر عا ولا حضرة
 تذكر بخطه وختمه به هل يقضى عليه بذلك أم لا وإذا طلب منه على الخط وانظم بحلف أم لا
 (أجاب) لا يقضى بالخط وانظم ولا يحلف عليهما كما صرح به في الخباية وأعلم أنه لا يعتمد على الخط
 ولا يعمل به فلا يعمل بمكتوب الوقف الذي عليه خطوط القضاء الماضي لأن القاضي لا يقضي إلا بالخط
 وهي البيعة أو الاقرار أو النكول كما في اقرار الخباية نقله في الاشياء وفيها لو حضر المدعي خط اقرار
 المدعي عليه لا يحلف أنه ما كتب وانما يحلف على أصل المال كما في قضاء الخباية انتهى ولا شك أن الخط
 أعم من أن يكون بالقلم أو بالطابع الذي هو انظم فافهم والله أعلم (سئل) في رجل له حمز في كرم آخر وقد
 اختلف معه في قدره فرب الكرم يريد أن يجعل له ذراعا أو ذراعين وصاحب الكرم يطلب مقدرا ما بيع
 دوابه الموقرة بأجماله دخولا وخروجا فالحكم (أجاب) يحكم أصاحب المزمع مقدرا ما كان
 الأعظم للكرم فقد نصوا على أنه لو كان لرجل طريق في دار رجل فأراد صاحب الدار أن يني في ساحة
 الدار ما يقطع به طريقه لم يكن له ذلك وينبغي أن يترك في ساحة الدار عرض باب الدار أو الأعظم فكذا
 نقول في رجل له طريق في كرم رجل أراد صاحب الكرم أن يقرس في أرض الكرم ما يقطع به طريقه
 لم يكن له ذلك وينبغي أن يترك له في الأرض عرض باب الكرم الأعظم ولا شك أن النص على ذلك في الدار
 نص عليه في الكرم كما لا يخفى على ذي فقه والله أعلم (سئل) في أم جهزت ابنتها جهزا ودفعته لها
 ثم ماتت الأم فادعى بقية ورثتها على البنت بالجهاز أنه عارية وأدعت هي الله ملك والام من تدفع ذلك
 ملكا لا عارية هل القول قولها أم قول بقية الورثة (أجاب) المختار للقوى أنه إن كان العرف
 مستترا أن الأم تدفع ذلك الجهاز ملكا لا عارية لم يقبل قول بقية الورثة أنه عارية والقول قول البنت
 في ذلك لأن الظاهر شاهد لها والحال هذه والمنظور إليه العرف وقد صرح بذلك غير واحد من علماءنا
 والله أعلم (سئل) في رجل ماتت زوجته عن أسباب لها متصرفه فيها وتدعى انها في بعضها
 أنها لها كانت دفعته عارية والزوج يشكر كون ذلك للام هل القول قول الزوج بيمينه وعلى الأم
 البيعة أم على العكس (أجاب) القول قول الزوج بيمينه على نفي العلم والبيعة على الأم والله أعلم
 (سئل) في أم ماتت بنتها فنقلت ما في بيت زوجها من المصاغ والامعة متعصبة أنها كانت
 عارية عند هوابات شيأ من تركتها بغيره ودفت معها من المصاغ والامعة فما الحكم (أجاب)
 القول قول الزوج في أنها تركه مطلقا وفي أنها ملكه فيما يصلح له خاصة وفيما هو مشتركه الصلاحية وفيما
 هو خاص بالتساق في أنه تركه بيمينه ولا يتذيعها في حصة الزوج لغير ضرورة وتضمن حصة الزوج
 فيما دفعته معها أنها ان تلفت به ولا ينش عليها بطلبه لحقه كما هو صريح كلام العلماء في الخباية والله أعلم

مطلب القول لرب المنزل
 في القطيعة التي على عنق
 الكناس

مطلب حاصله أن امتناف
 الدعوى بعد الحكم لا يقبل
 وإن بيته الغبن الفاحش
 مقدمة

مطلب لا يقضى بالخط وانظم
 ولا يحلف عليهما بل على أصل
 المال

مطلب لا يعمل بمكتوب
 الوقف الذي عليه خطوط
 القضاء الماضي

مطلب رجل له حمز في كرم
 اختلف مع صاحبه في مقداره
 يجعل بقدر الباب الأعظم
 للكرم كما إذا كان في الدار

مطلب جهزت ابنتها جهزا
 ثم ماتت فادعى ورثتها
 العارية فالمدار على العرف

مطلب ادعت الأم شيأ
 من اعيان تركها ابنتها عارية
 فالقول للزوج

مطلب باعت من تركها ابنتها
 شيأ ودفت شيأ واخذت
 شيأ

(سئل) في امرأة ماتت في بيت زوجها الذي به اسبابها فتهجمت اثمها وضرتها على البيت ونقلنا جميع ما فيه وسلمناه لانيها وطلب الزوج منه ما فرضه الله تعالى له من اسبابها المذكورة فادعى الاخ انها كانت عارية بيد هاتفا الحكم (اجاب) القول قول الزوج مع يمينه انه ملك زوجته اذا قسى ما يستدل به على الملك وضع اليد وقد وجد وضع يدها عليها واليمين على الزوج على نفي العلم بأنه لا يعلم انه لمديعها واليمنة على المدعي والله أعلم (سئل) فيما لو كان في البلدة قاضيان فوكت انحصومة بين المتداعيين فالمدعي يريد ان يحاصمه الى قاض منهما والمدعي عليه يريد الاخر فلن يكون الخيار (اجاب) الخيار للمدعي عليه عند محمد وعليه الفتوى قال في البحر وهو باطلا لا يشمل لما اذا اراد المدعي قاضي محله المدعي عليه واراد المدعي عليه قاضي محله المدعي وما اذا تعدد القضاة في المذاهب الاربعة وكثروا كما في القاهرة فأراد المدعي شافعيًا مثلاً والمدعي عليه مالكيًا مثلاً ولم يكونا من محله ما فان الخيار للمدعي عليه وهذا هو الظاهر وبه اقيت مراراً انتهى كلام البحر أقول وقد أقيت به أيضاً مراراً كثيرة والله أعلم (سئل) فيما اذا بنى مستأجر حمام وقف من ماله بناءً باذن نائب الحكم ليجب ما انفقه من الاجرة واختلف مع ناظره في مقدار ذلك هل القول قول المستأجر أم قول الناظر واذا كان القول قول الناظر هل يكون مع اليمين ام بغير يمين (اجاب) لا يكون القول قول المستأجر بالاجماع لانه يدعي بذلك ديناً على الوقف والقول قول الناظر بلا يمين لانه خصم في حق سماع اليمنة لا في حق اليمين لان اقراره على الوقف لا يصح واذا كان المستأجر مدعيًا لا يعمل بمجرّد دعواه ما لم يتورها باليمنة كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في مستأجر حمام ابرزجة مشقة على الاذن بالبناء وثبوت وحكم القاضي به وبرهن على الحكم المستوفى لشرائطه شرعاً هل يعمل به أم لا (اجاب) نعم

بمجرد الدعوى بغير بيان * لا يدفع المطلوب من انسان
فاذا اتى البرهان يدفع للذي * قد تورّط دعواه بالبرهان
وحدث سيدنا بهذا ناطق * يرويه عنه كل ذي عرفان
فيه الجواب عن السؤال وغيره * انذالك قاعدة من الاركان
قد قاله الرملي خير الدين لا * حرمت امانته من الاحسان والله أعلم

(سئل) في رجل دفع لزوجه قيصا وازارا ومنشفة ثم حصل بينه وبينها خصامة فقال ما اعطيتك الا بئس وفات بل اعطيتني هبة هل القول قولها او قوله (اجاب) القول قولها لا قوله لانه يدعي الغنم ان عليها وهي تنكره والله أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر خمسة عشر قرشاً ثم ادعى المدفوع له انها هبة والدافع انها قرض هل القول قول الدافع أم قول المدفوع له (اجاب) القول للمدفع له في ذلك بيمينه والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر ثوباً بئس معاً ولم يسلم له ثم طالبه بئس فأنكر شراءه وادعى أنه وهبه له وانكر هبته وطلب ردّه عليه بيمينه او دفع عنه فامتنع عن ردّه عليه ثم مات عنده هل القول قول البائع أنه ما وهبه له او قول مدعي الهبة بيمينه (اجاب) بمنعه الثور عن مال كذا يضمن قيمته ان لم يثبت بيعه بالثمن الذي ادعاه عليه فان اثبت بيعه له فله الثمن الذي قامت عليه اليمنة والمدعي الهبة على مدعي البيع المبين لانكاره أمره لو اقرب له لزمه ان لم يكن له يمنة عليها وان اقام كل منهما بينة على ما ادعى فيينة البائع مقدّمة لان البيع أقوى لكونه اسرع فنادى من الهبة لانها لا تصح الا بالقبض والبيع يصح بدونه والله أعلم (سئل) في أهل قرية عليها عوارض سائمة يدعي بعضهم لبعض في دفعها لمن يتناولها ويشهد الاخر اسمع شرعاً أم لا (اجاب) ان جاءوا معاً وشهدوا فالشهادة باطلة اللهم صرح به الزياحي قال لانهم ما اذا جاءوا معاً

مطلب القول للزوج في تركة
الزوجة لو ادعى الملك
مطلب اراد المدعي عليه
قاضيًا و اراد المدعي غيره

مطلب لو بنى المستأجر في حمام
الوقف بالاذن قال قول
في المقدار الذي صرفه للناظر
بلا يمين

مطلب في مستأجر ابرزجة
مشقة على الاذن بالبناء

مطلب اختلف الزوجان
في شيء فقال اعطيتك كذا بئس
وقالت هبة

مطلب دفع لآخر دراهم
فقال الدافع هي قرض
وقال الاخر هبة
مطلب باع لآخر ثوباً فأنكر
الشراء وادعى الهبة

مطلب قرية عليهم ثواب
سلطانية شهد بعضهم لبعض
بالدفع لمن يتناولها

كان ذلك بمعنى المعاوضة فتصاحب التهمة فتدبر والله أعلم (سئل) في شاب أمر دكره خدمة من هو في خدمته لمعنى حراً علم شأنه وحقيقته فخرج من عنده فقامه أنه عمد إلى سبته وكسره في حال غيبته واخذ منه كذا مبلغاً سماه وقامت أماره عليه بأن عرضه بذلك استبقاه وامتنع من إيداعه على ما يتوخاه هل يسمع القاضي والحال هذه عليه دعواه ويقبل شهادة من هو متقيد بخدمته وإكراهه وشربه من طعامه ومركته والحال أنه معروف بحب العلمان الجواب (الجواب) قدسقى لشج الاسلام أبي العود العبادي رجه الله تعالى في مثل ذلك فتوى بأنه يحرم على القاضي سماع مثل هذه الدعوى معللاً بأن مثل هذه الحيلة معهم وتقيماً بين العبرة واختلافاتهم فيما بين الناس مشتهرة ومن لعله رجه الله تعالى فيها لا بد للحكام أن لا يصعروا إلى أمثال هذه الدعاوى بل يعزروا المدعى ويحجزوه عن التعرض لمثل ذلك العر المتحدع ومثله أتى شيخنا المرحوم مولانا الشيخ محمد بن عبد الله القزويني صاحب تنوير الابصار لا تشارك ذلك في غالب القري والاممار ويؤيد ذلك مروع ذكرت في باب الدعوى تتعلق باختلاف حال المدعى وحال المدعى عليه ويريد على ذلك فيما بعد شهادة من يشاء يتعنى وبعده يتغذى فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم اما الله واما اليه راجعون ما شاء الله كان وما لم يشأ لا يكون (سئل) في امرأة وقف ابوها أما كن على أولاده التي هي من جلتهم وماتت الواقف بعد الحكم بحصة الوقف ولرويه فادعت بعد مدة تزيد على خمس عشرة سنة أن بعض الموقوف ملك أمه وان وقفه لم يصادف محلا حتى تشاهد التصرف في الاماكن المذكورة على ما شرط ابوها الواقف وتقدض ما يخصها من الوقف هل تسع دعواها بعد مضي هذه المدة أم لا (الجواب) لا تسع لامور منها علمها بوقف ايها الاماكن التي تدعيها وتسألها ما يخصها من الوقف بشرط الواقف وتركها المازعة في ذلك ولمع حضرة السلطان نصره الله تعالى عن سماع ما يعضي عليه خمس عشرة سنة فان منعه للقصة عن سماعها يلحقها بالربعة في منعهم عن القصا في الحادثة المتصفة بهذه المدة فتقع شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في وريثة اقتسموا غلة كرم ثم ادعى احدهم الكرم ان والده ملكه له في حال صحته وسلمه له وهو لم تسع دعواه وتقبل بيته ولا يمنع من ذلك اقتسام العلة بينهم والكرم لا احد لهم وقد صرح بذلك في البرازية والخلاصة وانتارخاية وجميع الشاوي فقلا عن القاضي الامام وغيره من كتب المذهب قال في الخلاصة لو ادعى ثبوت اقتسالم المدعى عليه ساوم في غرته أو اشترى في لا يكون دفعاً لجواز أن يكون الشجر له والثمرة لقبه انتهى والله أعلم (سئل) في محتسب على قرية يدعى الذي قاطعه على احتسابها عمال معلوم عليه بعد أن تم حول القاطعة وولى غيره ثم غاب حولا لا منكسر عليه ثم عليه وهو مكسر ويقول مالك على شيء هل تسع دعواه عليه أم لا وهل القول قول المحتسب المقاطع ولا يلزمه بين (الجواب) لا تسع دعوى المدعى المذكور بما يدعيه عليه من مال مكسور لأن المقاطعة على الاحتساب لا تجوز بإجماع الأئمة والاصحاب قال في البرازية في السابع من كتاب القساط تكون اسلا ما وكفرا وخطأ بعد ان قد تم فرعا تقسم من سماعه الايدان وعلى هذا اذا أخذ أحد المكس أو الترائب مقاطعة فقالوا مبارك باد ووقعت بسرأي الجديدة واقعة وهي أن واحدا قاطع على مال معلوم احتسابها أعني الأمر بالمعروف والهسي عن المنكر فضربوا على بابه طبولان وبوقات ونادوا مبارك باد اقاطعته الاحتساب وكان امام الجامع فاستغنا عن الصلاة خلفه حتى عرس على نفسه الاملام أخذ من هذه المسئلة اتى وقد انعقد الاجماع على حرمة ذلك فكيف تسع الدعوى به والاجماع منه قد على عدم جواز ولو ادعى عليه من تسع دعواه عليه وهو المأخوذ منه المال قاله قول المحتسب لأنه منكسر والمأخوذ منه المال المدعى واما المقاطع المذكور فلا تسع دعواه بإجماع المسلمين والله أعلم (سئل) في رجل

مطلب في شاب أمر دكره خدمة من هو في خدمته لمعنى يعلمه منه الخ

مطلب في امرأة وقف ابوها اما كن ثم ادعت ان بعضها وقفاتها لا تسع

مطلب في وريثة اقتسموا غلة كرم ثم ادعى أحدهم انه ملكه أبوه

مطلب في محتسب على قرية يدعى الذي الخ

ادعى على آخرانه تعدي على فرسه وركبها في المرقى وحلكت فأجاب انه لم يتعد عليها ولم يركبها
وانما رآها في المرقى وأراد أن يركبها للحاجة عرضت له فلم يرفها صلاحا لركوبه فهل جوابه هذا
يوجب الغنم أم لا (أجاب) هذا الجواب لا يوجب الغنم اذ الرؤية والارادة في هذا
الباب لا يمتريان والله أعلم (سئل) في رجل ثبت عليه اعتراف بأنه تعدي على فرس فلان لدع
وركبها بغير اذنه وألزمه القاضى بضمن قيمتها هل القول قول المقر في مقدار قيمتها قليلا كان او كثيرا
وعلى المقر له البينة على دعواه الزيادة أم لا (أجاب) القول في مقدار القيمة قول المتعدي بيمينه
وعلى المقر له البينة على الزيادة التي يدعيها وهذا باجماع علماءنا والله أعلم (سئل) في رجل بخی في
أرض يزعم شخص أنها ملكه وهو ساكت فهل اذا ثبت ان ملكه يكون البناء للباني أم سكوته
يكون اذا وادى يكون البناء للمالك (أجاب) لا ينسب لساكت قول الا في مسائل ليست هذه
منها فالبناء للباني وللمالك الرفع الا ان ينسب بالارض فله تملكه بقيمة مقلوعا والحال هذه والله أعلم
(سئل) في امرأة سافرة نازوجها فزارا من نذته في عام سنة تخافت الهلاك فانتقلت عند
أهلها وتركت بنتا صغيرة فطمع لها من عند أهلها فادعى على أهلها انكم فرقم بين زوجتي
وبنتها وماتت بسبب ذلك فعليكم ديتها هل تسمع دعواه بذلك أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه
والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اقترع على نفسه بمال وأشهد بذلك ثم بعد الاقرار ادعى
ان بعض هذا المال قرض وبعضه ربا عليه هل اذا أقام على ذلك بينة تقبل أم لا واذا لم تقم
البينة هل يحلف المقر له أم لا (أجاب) تم تقبل دعواه وتسمع بينته ولا يمتنع الاقرار السابق
كافي الاشياء نقلها عن القنية حتى قال وقد أقيمت أخذ من الاولى بأن الشهود اذا شهدوا وبأن
البعض لاحقية له وانما هو فعل مواطاة وحيلة تقبل انتهى وحيث فقد مدعى الربا البينة فعلى
الطالب البين لأنه ادعى عليه فعلا أو اقترعه لزمه فاذا انكر يحلف والله أعلم (سئل) في بقرة تتنازع
فيها خارج وذو يد كل يدعى الشراء فهل اذا ارتحنا وتاريخ ذى اليد أسبق ترجح بينته أم بينة الخارج
المتأخرة التاريخ (أجاب) يعمل بالأسبق تاريخا والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل
ادعى لدى قاض ان فلان بن فلان المتوفى بمكان كذا بشاريح كذا والده وانه لا وارث له غيره وشهد
عدلان بذلك وحكم بينته لدى خصم بطريقه الشرعى فادعى الابن لدى قاض آخر على من يسيده شيء
من التركة ذلك فأدعى كونه سببه فأقام شاهدين شهدا ان قاضى بلد كذا أشهدنا على حكمه ان هذا
الرجل ابن فلان ووارثه لا وارث له غيره فهل يقبل ذلك ويجعل وارثا أم لا (أجاب) نعم يقبل ذلك
ويجعل وارثا في جامع القصولين وغيره لو ادعى انه وارث فلان الميت وشهدا ان قاضى بلد كذا أشهدنا
على حكمه أن هذا الرجل وارث فلان الميت لا وارث له غيره يجعل وارثا وتذكر وامل هذا فاما
لو شهدا أن قاضيا من القضاة أشهدنا أنه قضى لهذا على هذا بألف أو بحق من الحقوق او قالوا نشهد أن
قاضيا من القضاة حكم له عليه به او شهدا أن قاضى الكوفة فعله الى غير ذلك وعند تسمية القاضى
وذكر تسمية خلافه في قبول مثل ذلك والله أعلم (سئل) في رجل ادعت عليه زوجته بغيرها
المجمل وهو مقرب ونقد ظاهر وطلبتها فاستنعى لذلك هل للقاضى ان يسأل من يجيرانه عن عمرته عاجلا
ويحلى سبيله أم لا (أجاب) نعم للقاضى ذلك والحال هذه كما نقله الطرسوسى في انفع الوسائل
والله أعلم (سئل) في رجل باع بقرة لانسان فادعاها آخر فأقام المشتري بينة على المدعى
انه باعها للبائعه هل تقبل بينته أم لا (أجاب) نعم تقبل بينة المشتري على انه باع الذي لبائعه
والله أعلم (سئل) في محلة قسمت بين ورثة فادعى رجل على واحد منهم بمحصة شائعة فيها عينا
وأقام بينة والاخر غائب هل ينفذ الحكم فيما في يد الغائب أم لا (أجاب) لا ينفذ فيما في يد الغائب
وانما ينفذ على الحاضر فيما في يده كما في جامع الفصولين في الرابع والله أعلم (سئل) في امرأة ادعت

مطلب في رجل ادعى على
آخرانه تعدي على فرسه
وركبها

مطلب في رجل ثبت عليه
باعترافه أنه تعدي على فرس
فلان الخ

مطلب بخی في أرض غيره
وهو ساكت الخ

مطلب في امرأة سافرة نزل
زوجها فانتقلت عند أهلها
الخ

مطلب في رجل اقترع على
نفسه بمال ثم بعد ادعى
أن بعضه قرض وبعضه ربا الخ

مطلب تنازع خارج وزويدة
في بقرة الخ

مطلب في رجل ادعى
أن فلانا المتوفى والده وانه
لا وارث له غيره الخ

مطلب في رجل ادعت عليه
زوجته بغيرها المجمل وفقره
ظاهر

مطلب في بقرة باعها لانسان
فادعاها آخر

مطلب في محلة قسم بين ورثة
فادعى رجل على واحد منهم
بمحصة الخ

على زوجها بعد الدخول انهم لم يقبض مهرها الذي شرط تعجيله لها هل تسع دعواها او دعوى من يقوم مقامها في ذلك وفيه قضى لها بما لا يقضى لها حيث سلمت نفسها (اجاب) حيث سلمت نفسها لا تسع دعواها فيما شرط تعجيله على المتي به والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر شاة وانها في يده المتدعي عليه غيب فادعى الايداع هل تندفع دعوى المتدعي أم لا (اجاب) لا تندفع الدعوى في هذه الصورة وان أقام ذوال اليد البينة على الايداع في الصحيح كما في جامع الأصول والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر ثلثي فرس وتسليمها منه فادعت امرأة ان لها ربهما فيا وصدقته على ان الثلثين شراء من البائع المذكور فهل تسع دعواها على المشتري المذكور ببيعة البائع أم لا تسع الاعلى البائع ولا يكون المشتري خصما (اجاب) لا تسع دعواها على المشتري حيث صدقته على الشراء المذكور أو وكذبه وأقام برهانا على ذلك اذ المشتري ليس بخصم والحال هذه لكونه مودعا في القدر المتدعي عن الغائب كما صرح به في جامع الأصول في الفصل الرابع في قياس بعض أهل الحق عن البعض في الدعوى والخصومة وغيره والله أعلم (سئل) في حصان بين اثنين لاحدهما الربع وللآخر ثلثه فباع الخ مطلب في رجل تلقى يتا عن ابيه وتصرف فيه مدة ثم ادعاه الخ مطلب رأى غيره يتصرف في أرض زمانا ولم يدع لا تسع دعوى ولده بعده مطلب ادعى ولادة الداية في ملك بائع بائعه الخ مطلب تسع الدعوى على العاصب وان لم يكن المتدعي في يده مطلب ادعى كل من الخارج وذى اليد الملك المطلق مطلب ادعى العاصب أنه نتاح بقرته وذوال اليد أنه نتاح بقرته بائعه مطلب ادعى ذوال اليد الشراء والخارج الملك المطلق وقضى له الخ مطلب في رجل ضاع له جمل متعصوس به وسم وغاب عنه أياما ونبت الشعر عليه فسمع انه بالمحل الغلابى قضى اليه فلما رآه اشتبه نسات الشعر عليه فقبال ما هو جمل في غير محل النزاع ثم تبينه فعلم انه بجمله هل اذا ادعاه وأقام عليه عدلير شهد اليه تسع دعواه وتقبل بيته أم لا (اجاب) في المسئلة لا لخصاب كلام حاصله اختلاف واضطر اب ويقتضى التفصيل فيقال ان لم يكن هناك دعوى ونزاع وأقر أنه ليس له ثم ادعاه

مطلب في امرأة ادعت على زوجها بعد الدخول انها لم تقبض مهرها المحل مطلب في رجل ادعى على آخر شاة وانها غيبها مطلب في رجل اشترى ثلثي فرس فادعت امرأة ان لها

مطلب في حصان بين اثنين لاحدهما الربع وللآخر ثلثه فباع الخ مطلب في رجل تلقى يتا عن ابيه وتصرف فيه مدة ثم ادعاه الخ مطلب رأى غيره يتصرف في أرض زمانا ولم يدع لا تسع دعوى ولده بعده

مطلب ادعى ولادة الداية في ملك بائع بائعه الخ مطلب تسع الدعوى على العاصب وان لم يكن المتدعي في يده

مطلب ادعى كل من الخارج وذى اليد الملك المطلق مطلب ادعى العاصب أنه نتاح بقرته وذوال اليد أنه نتاح بقرته بائعه

مطلب ادعى ذوال اليد الشراء والخارج الملك المطلق وقضى له الخ

مطلب في رجل ضاع له جمل متعصوس الخ

لنفسه تنبل وان كان حال الدعوى والنزاع لا تقبل وبذلك وفق في جامع الفصولين بقوله ويلجأ الى أن
 الخلاف واقع فيما لا أثر للمدعى قبل النزاع وأما قوله مع وجود النزاع ينبغي ان يظل دعواه ونفاها على
 عكس ذي اليد ثم قال هذا ما ورد على الخاطر الفاتر في تحقيق هذا المرام على حسب ما اقتضاه الوقت
 والمقام والحمد لله عليهم السواب ومسهل الصعاب اهـ والله أعلم (سئل) في امرأة كانت تتناول
 قدر معلوم من وقت جدها مدة سنين شات من أين التفتي فقلت من جدتي ثم سئلت ثانيا عن ذلك
 فقلت تلقينه عن ابن ابن الواقف وأقامت على ذلك بينة هل تقبل بينتها ولا بعد هذا اتناقنا (أجاب)
 نعم تقبل بينتها ولا بعد هذا اتناقنا منها في البرازية من التناقض يعني فيما يجري فيه الخلفاء والله أعلم
 (سئل) في رجل اشترى عنب كرم من هو واضح يده على الكرم بغير معلوم فادعى شخص بعد مضي سنة
 على مشتري العنب أن الكرم كرمه كان اشتراه من بائع العنب وان العنب نزل كرمه ويطلبه بغير العنب
 وأظهر حجة شاهدة له بأنه اشتراه منه فهل تسمع دعواه المذكورة على مشتري العنب أم لا (أجاب)
 ليس له دعوى مسموعة والحالة هذه اذ يطلبه الثمن اجازة فمناوحي كالمالك السابقة والطلب فيها
 لمباشر البيع لتعلق الحقوقي به دون المالك والمالك يتبع البائع فاذا اتبعه فلا يحلوا ما ان يعترف له
 بالملك فيجب عليه دفع ما قبضه اليه واما ان يشكر فيكون البرهان على المدعى واليمين على المدعى
 عليه أما برهان الاقول فقد صرح في جامع الفصولين واكثر كتب المذهب بأن طلب الثمن ودفعه وقبضه
 اجازة لبيع الفضولي وأما برهان الثاني فلما فيه وفي اكثر كتب المذهب بأن الاجازة اللاحقة كالمالك
 السابقة وأما الثالث فلما في أكثر المتون والشروح من أن المطالبة بالثمن لمباشر العقد للمالك
 قال في جامع الفصولين وغيره لو أراد المالك أخذ ثمنه من المشتري ليس له ذلك الا اذا ادعى أن الفضولي
 وكاهه بقبض ثمنه وهذا كله ظاهر لمن له أدنى المام بالمذهب هذا ولولم يطلب الثمن وطلب تضمينه العنب
 ابتداء فلا بد من تعيين وزن العنب المدعى به وبيان نوع العنب لكونه مثليا وبيان ذلك في المثل شرط
 لائحة الدعوى قال في جواهر الفتاوى رجل ادعى على اخيه عصب من كرمه وقران من الاعناب وقطع
 من أشجاره كذا وقران من الحطب قيمته كذا فاستدل كفاه لا تصح هذه الدعوى بهذا القدر ولا بد
 من بيان نوع العنب والحطب فان قيل ان كان في العنب يشترط هذا لانه مثلي فلماذا يشترط في الحطب
 المستمك وهو مضمون بالقيمة وقد بين القيمة قلنا لان القيمة تتفاوت بتفاوت النوع والصفة انه من الجوز
 أو الفرصاد أو غير ذلك وأنه رطب أو يابس ولم يبين مقدار ولا يعرف أنه صادق في بيان هذا ولا بد
 من بيان ذلك انتهى فقوله ولم يبين مقداره لان الوقف يختلف واذا شرط ذلك في الدعوى شرط
 في الشهادة وذلك ليتصور للحاكم ما يحكم به للمدعى والله أعلم (سئل) فيمن اتهم بضرب آخر فراجع
 اليه فأشهد أنه لا يستحق قبله حقا وأبرأه عما ومكث مدة ومات هل تسمع دعوى اوليائه وتقبل بينتهم
 بأنه كان ضربه قبل ذلك الاشهاد ومات به أم لا (أجاب) لا تسمع دعوى اوليائه والحال هذه
 كما هو ظاهر البيان لمن صبغ طرف الغملة من أنامله في ذمة النعمان والله أعلم (سئل) في ثلاثة
 أخوة اشقاء عائلتهم واحدة وكسبهم على اختلاف نوعه بينهم وكل مفقوض لاختيه بيعا وشرا وجميع
 التصرفات مات احدهم عن ثلاثة بنين كبار ومضوا على أمرهم فاجتمع لهم أموال ثم اختلفوا فادعى
 عنهم ان البستان القلاني والبدن القلانيين له خاصة دونهم وأبرز صكوكا كتب فيها اشترى لنفسه
 دون غيره وصدقته أخوه وأولاد أخيه سوى واحد ادعى حصته فيها فأنكر وحلفه الحاكم لكونه زايد
 ظاهرة ومنع ابن الاخ والا أن يريد اقامة برهان شرعي بينة عادلة تشهد أنهم كانوا عائلة واحدة
 وكسبهم بينهم وكل مفقوض للا تخريبعا وشرا وسائر التصرفات كما شرح أعلاه وأنهم مضوا على أمرهم
 بعدم موت الاخ كما كانوا اهل تقبل بينته وثبت حقه في العقار المذكور وان كتب في حجج الصكوك
 اشترى لنفسه دون غيره أم لا (أجاب) اذا ادعى الحصة بشركة المفاوضة وأقام بينة انما

مطلب في امرأة كانت

تتناول قدرا معلوما فتالت

تلقينه الخ

مطلب في رجل اشترى عنب

كرم من واضح اليد ثم ادعى

شخص على مشتري العنب

أن الكرم كرمه ويطلبه الخ

مطلب رجل ادعى على آخر

انه عصب من كرمه وقرا

من العنب او الحطب الخ

مطلب فيمن اتهم بضرب آخر

فأشهد أنه الخ ثم مات هل

تسمع دعوى الخ

مطلب في ثلاثة أخوة في عائلة

مات أحدهم عن ثلاث بنين

الخ

من الشركه بفعل ويجزم له بحسنه وان كتب في صك التبايع انه اشترى لنفسه اداة تزرع احد
 المساويع لا يملك الشراء لنفسه خاصة في غير طعام اهل وكسوتهم وقد تقرر ان اياه لا شرط في مركه
 المساويعه التصبص عليها بل يكفي ذكره ما لا ولا يعهده متع الساسي السابق لانه ساء على عدم
 البسه والله أعلم (سئل) في حقه ما ظهر واعلى بيت رجل واحد والله اموالا وتوابا ثم انه وجد
 اثمن من الجسه الاثدين فهل له مطالعة الاثمين بمسح ما احدثه من الاسوال والانوان وقصر
 ذلك كله منهما (احاب) ان كانت تلك الامور جمعه في ايدي الاثمين فلم يدعوا عليهم ما جمعها
 ومطالبة ما ردها عليه وان لم يكن تأييديا ما اراد المالك احدثها عليها ولا يسمع الدعوى شئ منها
 الاعلى من هو سنده وان اراد التمسك بالاستيلاء على وجهه الاثمين بمسح ما احدثه من الاسوال والانوان وقصر
 شرائط الدعوى بالنسبة الى الثمن عليهم محاسبه وان ثبت باقرار الجسه وكذلك وان ثبت باقرار الاثمين
 فان االا اعتصمنا او احدثنا كذا وكذا حجة قضى عليهم ما امارا من الاول فلما صر حوايه فاطمه
 ان دعوى المالك المطلق لا تصح الاعلى دي البدود دعوى الصغار تصح على عردى اليد فيسقط دي دعوى
 المتدعي عما دام يعمل معه عما ذكره وأما ما رخص الساسي فلما صر حوايه انصاف الاصول والفروع
 من ان اشترى الجماعه فيها لا يتجزي يوجب التكالي في حق كل واحد منهم فيصاف الى كل واحد منهم
 كلاكه لانه ليس معه غيره كولاية الاسكاح وقتل الجمع واحد او فيما يتجزي يوجب التوزيع وما يحس
 فيه من فضل الساسي كالاقتداء على الصيد ويخبره والاشترى له هاتين ايديهما وهو متصور حتى
 لو قدرنا أنهم حين ظهوروا أحد كل واحد شيئا باهراده فالصالح لذلك الشئ على أحده خاصة
 حيث لم يعاف أيديهم عليه حتى لو ثبت بعاقبتهم عليه فالصالح محير يصرف من شاء وترجع المسئلة
 الى مسئلة العاصب وعاصب العاصب ولا بأس بذكر شئ من الفروع شاهد على ما ذكره فصول
 قال في جامع الأصول في الفصل الثالث راعيا لصاوي رشيد الدين عصب فاهره من عليه آخر
 أنه منه قضى له ثم ان المعصوب منه رهن على عاصبه أن الصن ملكي لا تغلب بنبته ادعوى المالك المطلق
 لا تصح الاعلى دي اليد لكن لو ادعى على عردى اليد املك عصمت من تصح في حق النعمان ألا ترى
 أن دعواه على العاصب الاول تصح ولو كانت العين في يد عاصب العاصب ولو رهن المعصوب منه على
 المعصى له أن هذا القرض ملكي بقل الخ ومثله في كثير من كتب المذهب وفي الدين في
 الشركه الماسده مع لا لا استوائهم في المباح الماحود تأييديا لاهم بما استويا في المكسب
 وفي كونه في ايديهم ما فكان في يد كل واحد منهم نصف طاهرا لا يصح في فيما اراد عليه الاسنة
 وهو صريح في محرمي اليد الذي هو المتدعي ونوبده أهمهم سر حوا فاطمه بأن الفتوى على تصور
 عصب المشاع وهو بما يقطع الشعب وفي التساخرانية من باب العصب بقلا عن السراحيه رجل قال
 اعصما من فلان ألف درهم وكا عشرة قسي عليه بجميع الاقباسي ووجهه انه ادعى الاشتراك
 في العصب ومن لوازمه وصح يده على المعصوب وقد ردا اقراره على غيره وفي اقراره على نفسه تمت
 على الجميع بخلاف ما لو ثبت ذلك بالنسبة له عديم ما كما مر أن حجة الاقرار فاصرة وحجة البسه
 متعديه وقد تقرر وجوب النعمان بسبب البسه الظالمه المريه ليد المالك الحقيقية والحكمه
 فالحيثية مثل فعل العاصب والحكمية مثل فعل عاصب العاصب بخلاف ما اذا اتفقا كروا
 العصب مثل المبع كالحق وحرز في محله والكلام فيه بطول والله أعلم (سئل) في ميت لا وارث له
 في الظاهر وعليه ديون لانه فهل دعواه م على وكيل بيت المال أم ينتم العاصبي وصيا يتدعي
 عليه أم لا (احاب) قد رجع مثل هذا السؤال لاسنادنا شيخ الاسلام الشيخ محمد بن الشيخ
 سراج الدين الخاوي فأجاب بهرله المعصون عليه أنه لو لم يكن للميت وارث فامتنع الدين على الميت

مطلب في حقه أحد وان
 بيت رجل اموالا فظهر باثمين
 منهم سمع دعواه عليها
 ان كل الخ

مطلب دعوى المالك لا تصح
 الاعلى دي البدود دعوى
 الصغار تصح على غيره
 مطلب الاشتراك فيما لا يتجزي
 يوجب التكامل

مطلب رهن على عاصبه
 أنه ملكي لا يصل

مطلب الفتوى على تصور
 عصب المشاع

مطلب في أرائه البد الحقيقية
 او الحكمية أو أرائها

مطلب في ميت لا وارث له
 وعليه ديون لانه الخ

نصب القاضى وصيالا دعوى انتهى قال وظاهر هذا أن وكيل بيت المال ليس بخصم اذ لو صلح لكونه
 خصما لما احتاج الى نصب القاضى خصما مع وجود وارث انتهى والله أعلم (سئل) فى رجل
 ادعى عقارا فى يد خاله ارنا عن امته فادعى الخال الشراء منها وقبضها الثمن وأحضر شاهدين شهد
 أحدهما باقرار الامة ببيعها له وقبض ثمنها منه وشهد الآخر له بالشراء والتسلم وقبض الثمن وهو كذا
 هل تقبل هذه الشهادة ويعمل بها شرعاً أم لا (أجاب) نعم تقبل شهادتهما قال فى جامع القصولين
 ادعى شراء وشهد أحدهما به والاخر أنه اقربته تقبل انتهى وقال فى البرازية وفى الاقضية شهد ا على
 البيع بالبيان الثمن ان شهد ا على قبض الثمن تقبل وكذا لو بين احدهما وسكت الاخر انتهى فلا شأن
 فى قبول مثل هذه الشهادة المذكورة لاتفاقهما على قبض الثمن فلا حاجة الى بيانه والحال هذه والله
 أعلم (سئل) فى ابن كبير ذى زوجة وعيال له كسب مستقل حصل بسببه أموالا ومات هل هى لوالده
 خاصة أم تقسم بين ورثته (أجاب) هى للابن تقسم بين ورثته على فرائض الله تعالى حيث كان له
 كسب مستقل بنفسه وأما قول علماءنا اب وابن يكتسب فى صنعة واحدة ولم يكن لهما شئ ثم اجتمع
 لهما مال يكون كله للاب اذا كان الابن فى عياله فهو مشروط كما يعلم من عبارتهم بشرط منها اتحاد
 الصنعة وعدم مال سابق لهما وكون الابن فى عياله فانه لا يملك كسب الابن كسب الابن
 للاب واقترا الى ما علاوا به المسئلة من قولهم لان الابن اذا كان فى عياله لا يكون معياله فيما
 يصنع فدار الحكم على ثبوت كونه معياله فيه فاعلم ذلك والله أعلم (سئل) فى رجل مات
 عن ابن كبير وابن صغيرين لاعت تركه فرباهما الكبير ونشأ فى خدمته ومن جملة عائلته مع ابنه
 المقارب لهما فى السن وحصلوا جميعا بالكسب والعمل ما لا ولم يكن لهم مال واختلفوا فيه فالكبير
 يدعيه كله لنفسه وانهم كانوا معنيين له بالعمل وابنه يدعى ربعه بعمله واخواه يدعيان ثلثيه بعملهما
 وان ابنه لاختص له معهما لكونه معينا والده فالحكم فى ذلك (أجاب) ان ثبت كون ابنه
 واخويه عائلته عليه وامرهم فى كل ما يفتونه اليه وهم معيّنون له فالmaal كله والقول قوله فيما
 لديه يمينه وامتنق الله فالخزء أمامه وبين يديه وان لم يكونوا بهذا الوصف بل كان كل مستقلا
 بنفسه واشترى كوا فى الاعمال فهو بين الاربعة سوية بلا اشكال وان كان ابنه فقط هو المعين
 والاخوة الثلاثة بأنفسهم مستقلون فهو بينهم انلا يابقيين والحكم دائر مع علقته باجماع أهل
 الدين الحيا ملين لحكمته والله أعلم (سئل) فى أخوين لاب كلاهما فى عيال الاب غرس أحدهما
 شجرة تين وهو فى عياله ثم مات الاب هل هى للغارس أم تكون ميراثا بينهما (أجاب)
 تكون ميراثا عن الاب الذى هو فى عياله اذ هى للاب ولو غرسها الابن المذكور قال علماءنا فى الابن
 والاب اللذين يكتسبان جميع ما اكتسبا للاب لان الابن يعد معيالا به حيث كان فى عياله ألا ترى
 أنه اذا غرس شجرة تكون للاب صرح به فى الخلاصة والبرازية وجميع الفتاوى وغيرهما من الكتب
 فيقسم على فرائض الله تعالى نصفها للغارس ونصفها لاجته حيث لا وارث له غيرهما والله أعلم
 (سئل) فى رجل سلك بيت أبيه وفى جملة عياله يعينه يتعاطى اموره ولا يعرف له مال
 مخصوص به مات هل يكون ما بين يديه وما يوجد عنده ملكا لايه ولا يجرى فيه ارث أم يجرى فيه
 الارث (أجاب) حيث كان من جملة عياله والمعين له فى اموره وأحواله فجميع ما تحصل
 بكسبه وجمعه بكتفه وتعبه فهو ملك خاص لايه لاشئ له فيه حيث لم يكن له مال ولو اجتمع له
 بالكسب جملة أموال لانه فى ذلك لايه معين حتى لو غرس شجرة فى هذه الحالة فهى لايه نص عليه
 علماءنا رجهم الله تعالى ولا يجرى فيه ارث عنه لكونه ليس من مسر وكاته والحال هذه والله أعلم
 (سئل) من غزوة من الشيخ صالح ابن صاحب التنوير عما نقل فى البرازية فى كتاب النكاح
 فى الفصل التاسع فى نكاح البكر بربع شيا وزوجته او بعض أقاربه حاضر ساكت ثم ادعاه

مطلب فى رجل ادعى عقارا
 فى يد خاله ارنا عن امته وادعى
 الخال الشراء منها الخ

مطلب فى ابن كبير له كسب
 مستقل يكون بعد موته لورثته
 لا لايه

مطلب يشترط فى كون كسب
 الابن للاب اتحاد الصنعة
 وعدم مال الخ

مطلب فى رجل مات عن ابن
 كبير وابن صغيرين ولا كبير
 ولد فاكسبوا ما لا ثم اختلفوا
 الخ

مطلب فى أخوين كلاهما
 فى عيال الاب غرس أحدهما
 الخ

مطلب فى رجل ساكن بيت
 أبيه ولا يعرف له مال مخصوص
 هل يكون الخ

مطلب حاصله أنه لو باع بجنحة
 قريه او زوجته ثم ادعى ملك
 المبيع لسمع بخلاف الاجنبى
 ما لم يتصرف المشتري

لا تسع واختار القاضى فى فتاواه أنه تسع فى الزوجة لافى غيرها واختار ائمة خوارج ما ذكرناه
 بخلاف الاجنبى فان سكونه وقت البيع والتسليم ولو جارا لا يكون رضى بخلاف سكوت الجار وقت
 البيع والتسليم وتصرف المشتري فيه زرعاً وبناً حيث تسقط دعواه على ما عليه الفتوى قطعاً لا طماع
 الفاسدة انتهى كلام البرازى وعما فى الفتية من كتاب الدعوى فى باب ما يطل دعوى المدعى باع
 أرضاً واهلها الى المشتري وتصرف فيها مدة زرعاً وبناً وجاراً ساكت ثم لا يندى انها ملكة لا تسع
 دعواه ان كان حاضر وقت البيع والتسليم وساكت وقت تصرف المشتري قيل له فلو لم يتصرف فيها
 المشتري ولكن كان ساكتاً وقت البيع والتسليم قال لا تسقط دعوى الجار بهذا القدر بخلاف
 ما اختاره المتأخرون فيما اذا باع وسلم وولده او زوجته حاضرة ساكتة حيث تسقط بهذا القدر
 دعواهما انتهى والمعروض على جناب حضرة مولانا سيدنا بعد اهداء وافر الدعاء والتناء فى كل صباح
 ومساءً أن المفهوم من العبارتين أن الاجنبى غير الجار لا يصير كالجار فى سقوط دعواه بتصرف المشتري
 فى البيع زماناً لتخصيصهم الاجنبى بالجار بعد استئناسهما الاجنبى من القريب والمطلوب من جنابكم
 انه ان وجد نقل صريح بأن الاجنبى كالجار فى سقوط الدعوى بتصرف المشتري زماناً لتفصيله دون
 ذلك وتشعرون من أى كتاب نقل وفى أى محل ذكر حتى تنظر لانه وقع فى ذلك اختلاف بين الاصحاب
 لا زلت ملجأً للاحباب (الاجاب) قال فى شرح تنوير الابصار المسمى بمنح الفقار فى مسائل شتى فى آخر
 الكتاب باع عتاراً اوحياً انا او ثوباً وابنه وامر أنه حاضر يعلم به ثم ادعى الابن انه ملكة لا تسع دعواه
 بخلاف الاجنبى ولو جارا الا اذا تصرف المشتري فيه زرعاً وبناً فلا تسع دعواه انتهى فقوله
 الا اذا تصرف فيه المشتري الخ استثناء من قوله بخلاف الاجنبى ولو جارا فهو صريح
 فى مساواتهما أى الجار والاجنبى فى الحكم وبه اتفق شيخ الاسلام شهاب الدين أحمد الحلبي
 المصرى وهى فى فتاواه فى كتاب السويع وبه هم التساوى بينهما فى الحكم من عبارة الاشياء فانه بعد
 أن ذكر مسألة القريب والزوجة قال الخامس والعشرون رأه يبيع عرضاً او داراً فتصرف المشتري
 زماناً وهو ساكت تسقط دعواه انتهى فقوله رأه التمييز فيه راجع لغیر القريب والزوجة وهو شامل
 للجار فان مسألة القريب والزوجة هى الرابع والعشرون وأعقبها الخامس والعشرين فهى غيرها
 ولا ريب فى مساواتهما فى الحكم لا شترأ كما فى العلة وأما عبارة البرازية والفتية فلا دلالة فيها على
 الفرق بينهما فى الحكم أما عبارة البرازية فموجب قوله فيها بخلاف الاجنبى فان سكونه وقت البيع
 والتسليم ولو جارا لا يكون رضى تساوى الاجنبى والجار فى هذا الحكم وقوله بخلاف سكوت الجار
 وقت البيع والتسليم وتصرف المشتري فيه زرعاً وبناً فيه اثبات هذا الحكم للجار وهو لا ينافى فى الحكم عما
 عداه كما تقتضى رعاية ما فيه أنه سلك فى العبارة مسلكاً غير ملجئ فان حقه أن يقول بعد قوله ولو جارا الا اذا
 تصرف فيه المشتري زرعاً وبناً كما هى عبارة تنوير الابصار وأما عبارة الفتية فمن أول الامر وضعها فى
 الجار ولا ينافى غيره والذي يشهد بشاويهما ذكر الحيوان والثوب مع الفقار والجار والمجار ومقرب
 من المسارل وذكر الجار لدفع توهم الحاقه بالقريب مع دخوله فى سمي الاجنبى فان المراد به خلاف
 الزوجة والقريب كما هو ظاهر وقد كثر افتاء المفتية عن علماء مصر يتساوى الجار مع الاجنبى فى الحكم
 المذكور لا شترأ كما فى العلم والعلة الموجبة لعدم سماع دعوى الجار بعد تصرف المشتري فيه زرعاً
 وبناً على ما عليه الفتوى قطعاً لا طماع الفاسدة وسد باب التزوير والتليس وهذا قدر مشترك بين الجار
 والاجنبى واشترط فيهما تصرف المشتري زماناً بخلاف الزوجة والقريب لما أن الحال اكشف للزوجة
 والقريب من الجار والاجنبى فاكتفى فيها بالحضور والسكوت واشترط فى الجار والاجنبى تصرف
 المشتري زماناً زرعاً وبناً ليتأكد عند الحاكم ظهور والتليس منهما بعد هذه الحالة فيمنع دعواهما انظرا
 للمدعى عليه لترجيح جانب الحق بجانبه اذا المفروض على الحاكم ان يدور مع الحق كيفما دار ولا دفع

ما يقال ان الجار للعمال ككشف من الاجنبي فينبغي الحاقه بالزوجة والقريب قالوا بجناب
الاجنبي ولو جارا لقصور حاله عن الزوجة والقريب في ذلك فألحق بالاجنبي وهذا هو القول الراجح
في المسئلة وهناك أقوال اخر سمع الدعوى في الكل مطلقا اشتراط تصرف المشتري في الكل
الحاق الزوجة بالاجنبي دون القريب وغيره ذلك والله أعلم (سئل) في رجل مات وترك
عشرا وزوجة وابنا وبنتا فادعى وكيل الزوجة على الابن ارثا فيه فادعى شراءه من أبيه وأقام
بينة شهدت بوجهه وحكم له به ومنع من معارضته ثم أقر المقتضى له للبنت بحصة فيه بالارث
وصدقته فهل اذا ثبت اقراره بذلك لها يلزم به ويحكم عليه دواخذله باقراره أم لا (أجاب) نعم
يحكم عليه بذلك وتسمع مثل هذه الدعوى من البنت او من ورثتها فقد قال في جامع الفصولين الدفع
من غير المدعى لا يصح الا ان كان المدعى عليه أحد الورثة فبهرن الوارث الاخر ان المدعى قال
أنا مبطل تسمع انتهى وفي البرازية أقر المقتضى له بعد القضاء أنه حرام وأمره بأن يشتري له من المقتضى
عليه يبطل القضاء أصله من أن هذا العين له بالشراء والارث وقضى ثم قال لم يكن لي بطل القضاء وقد
علم بما سبق أن أحد الورثة وان لم يدع عليه حقيقة وكانت الدعوى على غيره من الورثة فالقضاء
عليه قضاء على الآخر فدخل فرعنا في منقول البرازية فاذا اتى بهذا الدفع قبل منه ولو كان بعد
الحكم يصح اقراره وبطل عليه وسواء كان يصريح قوله هو ارث عن أبي وكذبت في دعوى الشراء
او بأمره لغيره بالشراء منه بعد قوله هو حرام او باستشرائه منه بنفسه بعده كما يعلم بالاولى وقد أكثر
في جامع الفصولين من الفروع الدالة على ذلك والله أعلم (سئل) في ميزاب يصب في دار آخر
فاختلف صاحب الدار مع صاحب الميزاب في كونه حادثا وقد عيما ويريد صاحب الدار رفعه
لها الحكم (أجاب) لو كان يسيل منه الماء وقت الخصومة ترك والقول قول صاحبه بيمينه
أنه ما هو محدث ولو لم يكن سائلا وقتها فعليه البينة أنه مسيل قديما ومسيل أبيه او مسيل بآلعه
اشتراه بذلك المسيل وان جهل حاله فلا يعرف قدمه ولا حديثه ان لم يحفظ جيرانه وأقر انه وراء هذا
الوقت كيف كان يجعل قديما ويقي والحال هذه كما صرح به غالب علماءنا والله أعلم (سئل) في رجل
ادعى وشقصا معلوما في محدود على جماعة ذوى ايدار ثا عن أبيه فأجابوه بأنا اشترينا من زيد بكذا
ووقع التقابض بيننا وبينه وزيد اشتراه من أبيك وتقابضا كذلك هل اذا ثبت ذلك بالبينة يدفع
المدعى أم لا وهل اذا طلب احضار صك شرائهم من زيد وصك شراء أبيه يلزمهم ذلك أم لا وهل
يكافون الى بيان الثمن الذي اشترى به زيد من أبيه أم لا يكفون لذلك ولا يكلف منهم ذلك أيضا
(أجاب) اذا ثبت شراء المدعى عليهم من زيد بعد شرائه من أبيه اندفع المدعى المذكور
بلا شبهة ولا يلزمهم احضار صك شرائهم من زيد ولا احضار صك شرائه من أبي المدعى بالاجماع لان
الشخص قد يشرى ولا يكتب صك بالشراء ويان الثمن انما يحتاج اليه لو احتج الى القضاء به للمدعى
ولا حاجة اليه هنا اذا المدعى عليهم يدعون الشراء من أبيه لا من أبيه فلا يلزم المدعى عليهم
ولا منهم ودعهم تسمية الثمن الذي اشترى به زيد من أبيه كما هو ظاهر ان ينطق عليه اسم الفقه والله أعلم
(سئل) فيما اذا ادعى على عمه بركة جده فقال كان أبوك في عيال أبي ومات قبله بتركه هل القول
قوله أم لا (أجاب) القول قوله بيمينه فيما هو تحت يده لان أقصى ما يستدل به على الملك وضع
اليده ولادعى عليه غريم من غرماء أخيه فكذلك الجواب والاصل في هذا الجنس أن الورثة متى
اختلفت في موت الاقارب فالبينة بينة من يدعى الارث والزيادة فيه والقول قول من ينكر والخارج
هو المدعى وذو اليد هو المنكر لان الاول يدعى خلاف الظاهر والثاني يدعى الظاهر اذ يدل على الملك
فانكار ابن الاخ هو الواضع اليد دون عمه كان القول قوله ولو كان المدعى في ايدها متساويا ولو كان
في يدها ثا وأقر بأنه مال الاب الذي هو جده المدعى فعلى ابن الاخ البينة لان ابن محقق وارث

مطلب في رجل مات وترك
عشرا وزوجة وبنتا فادعى
وكيل الزوجة على الابن
ارثا لم يتم أقر للبنت بحصتها
ارثا لم يتم

مطلب في ميزاب يصب في دار
آخر فاختلف صاحب الدار
مع صاحبه الخ

مطلب في رجل ادعى شقصا
ارثا في محدود جماعة فأجابوه
بأنا اشترينا من زيد وبزيد
اشترى من أبيك الخ

مطلب ادعى على عمه بركة
جده فقال كان أبوك في عيال
أبي ومات قبله الخ
مطلب في حاصل فيه بيان
من عليه البينة وبيان
من يصدق بيمينه

مطلب المقتطع له أرض
من بيت المال لا يكون خصما
لأدعي ملكيتها الخ

مطلب في متول على وقف
يدعي على أسباهي أنه يقسم
من أرض الوقف الخ

مطلب دعوى السباهي
على مثله أرضا أنها في تيماره
لا تسمع
مطلب وكيل بيت المال
لا يصلح خصما سواء ادعى
أو ادعى عليه إلا بأذن السلطان

ابن الابن فيه شك والحاصل أن من ادعى خلاف الظاهر لكونه سارجا أو شكا في أرضه فعليه البينة
ومن شهد له الظاهر بوضع اليد ونحوه فالقول قوله بيمينه وهذا هو الأصل الذي تبنى عليه الدعاوى
وترتب عليه البينات والإيمان والقبول لا يفتي عليه من كان اليقين في بانيه ومن البينة عليه بعد أن
يقتل النظر الصحيح والله أعلم (سئل) في أراضي بيت المال التي يقتطعها السباهي تطير عطاها
في الديوان هل يتصب السباهي فيها خصما للأدعي رقبته ملكا أو وقفا ولا يتصب خصما لكون يده
عليها ليست يده ملك (أجاب) لا يتصب خصما للأدعي ملكا أو وقفا لعدم ملكه لها لأن السلطان
ما جعل له فيها إلا الخراج الذي كان يحمل لبيت المال فلا ملك له في رقبته ولذلك لا يجوز منه ولا يصح
منه وقفها ولا تصرفه فيها بما يخرجها عن ملك بيت المال ولا تورث عنه والسلطان أن يخرجها عنه
إلى غيره فبده عليها بأمانة فترجع إلى محجة كتاب الدعوى الشهيرة وهي دقارة في كتب علمائنا
وانظر إلى كلام الشيخ شهاب الدين أحمد بن النقيب وإلى كلام الشيخ قاسم بن قطلوبغا وإلى كلام
الشيخ زين بن نجيم في مسائلهم الموضوعة في الأقطاعات فإنه صريح في المسئلة فمن راجع كلامهم
وكلام علمائنا جميعا في محجة كتاب الدعوى ارتفع عنه الشك ووقف في المسئلة على اليقين وأما
أعلم (سئل) في متول على وقف يدعي على رجل أسباهي أنه يقسم بعض أراض من الأراضي الوقف
بغير طريق شرعي ورفع أمره إلى حاكم التمرع الشريف وطلب من بانيه الكشف على ذلك والنظر
في حدودها بموجب شرط الواقف اغلغل يده فندب من بانيه نائب الكشف على ذلك بوجه الاستباهي
المتصرف في الأرض فذكر الاستباهي أن الكشف والتحديد لا يصدران في وجهه وإنما يصدران في
وجه الدفتر دار ومراعاة الامتناع من ذلك فهل تصدر الدعوى في وجهه والكشف والتحديد أم لا
(أجاب) مجرد الكشف والتحديد غير ممنوع مطلقا إذا تجردا عن دعوى رغبة الوقف لأنهما مجرد
أطلاع وأما سماع الدعوى في ذلك في السباهي الذي هو المقاطع للأرض تطير عطاها في الديوان
لا يصلح خصما لأنه ليس بمالك للأرض بل إنما جعل له الخراج الذي كان يحمل لبيت المال وإذا لا يجوز
وقفها ولا تصرفه فيها تصرفا يخرجها عن ملك بيت المال ولا تورث عنه والسلطان أن يخرجها إلى
غيره فبده عليها بأمانة فترجع إلى محجة كتاب الدعوى الشهيرة وهي دقارة في كتب علمائنا ومن أراد
أن يقف على المسئلة يصريح النقل فعليه برسالة الشيخ شهاب الدين بن النقيب ورسالة الشيخ
قاسم بن قطلوبغا ورسالة الشيخ زين بن الموضوعات في الأقطاعات ومن كان له فقه لا يتوقف في المسئلة
لأنه وروها ووضوحها من كلامهم فيما يصلح خصما وما لا يصلح خصما والله أعلم (سئل) في سباهي
ادعى عليه مثله أرضا في يده أنها جارية في تيماره ويريد أن يقيم البينة عليه بذلك هل تسمع هذه الدعوى
أم لا تسمع في عين الأرض (أجاب) لا تسمع لأن الأراضي ليست ملكا حتى يدعيها بالملكية وواضح
اليد كذلك ليس له فيها ملك وإنما هو أمور يتناول خراجها مقام حصة أو وظيفة إلا أن يوكله السلطان
في الدعوى بها فملك ذلك بتقويضه وقد سئل شيخنا السراج الحانوتي عن دعوى وكيل بيت المال
فأجاب بأنه لا يصلح خصما إلا أن ينصبه السلطان خصما فيصير به خصما على المنازعة وبمنزلة صرح
صاحب البحر في مسائل شتى وبغير إذن من السلطان لا يجوز الدعوى من وكلاء بيت المال إلا إذا أقرض
لهم السلطان الدعوى فينشد تصح الدعوى منهم وعليهم حيث أذن لهم السلطان والله أعلم
وكتب أيضا على مثله ما صورته لا يكون خصما يدعي عليه أو يدعي هو على غيره لأنه ليس له
في الأرض ملك ولا شبهة ملك يسوغ الدعوى عليه وله وقد صرح علمائنا بأن وكيل بيت المال
ليس يخصم يدعي أو يدعي عليه ما لم يأذن له السلطان بالدعوى وقد أفق بذلك استاذنا السراج
الحانوتي وحي في فتاواه ولنذكر ما هو شاهد لعدة ما أفق به استاذنا وهو ما صرح به
في جامع الفصولين في أوائل الفصل الثالث وهو ادعى عليه أنه استأجر الدابة قبله أو أنها ملكه اختلف

ففيه المتأخرون فبطل انه خصم لانه يدعى ملك المنفعة ومن يدعى الملك لنفسه في شيء يصب خصما لمن
يدعيه ثم قال وقيل لا يمتصب خصما الا اذا ادعى الفعل عليه بأن يقول غصبته مني أما بدون دعوى
الفعل عليه بأن قال مثلاً استأجرتك قبلك وسلمها اليك لا إلى لا يمتصب خصما وبه أفق (ط) وقال (مخ)
هو الصحيح اذا لا يدعى ملك العدين كسنة غير فلا يكون خصما انتهى أقول اذا واكله السلطان بأن يدعى
ويدعى عليه تسع منه وعليه لانه فوض اليه ما يملكه وقد ظهر الحكم واستبان وانقل من الاخبار
الى العمان والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر بهيمة فادعى عليه شخص خارج
انها ملكه وأخذها بلا حكم وهي نتاج البائع هل اذا أقام المشتري بينة انها نتاج بائعه يندفع المدي
ولو أقام بينة بالملك المطلق او النتاج لكونه خارجا وكذلك البائع اذا أقام بوجه المشتري منه بينة
بذلك يندفع (أجاب) البينة في النتاج لذى اليد ولو أقام الخارج بينة على النتاج وبرهان المشتري
على نتاج بائعه ببرهان بائعه ويندفع المشتري عن البائع باقامة البائع البينة بذلك عليه
والله أعلم (سئل) في رجل باع جارية لاخر فظهرت حامله فادعى البائع المدكور الحمل منه
فما الحكم (أجاب) ينظر ان ولده لا قل من ستة اشهر من وقت البيع يثبت نسبه منه وتصير
أم ولده ويطل البيع السابق ويسترد هاتين المشتري بالثمن ويلزمه العقر وهو مهر المنزل ان كان
المشتري وطها ويثبت عليه ذلك بخوارقاره اذا لا يخلو وطء في دار الاسلام من مهر أو عقر والله أعلم
(سئل) في رجل ادعى على آخر أن زوجته موروثة بعد موته دفعت له كذا من النقود ومن تركته تعديا
بغير اذنه فانكره فأقام عليه بينة أنه أقتر بكذا فادعى المدي عليه أنه أقتر بعده أن لا شيء له قبله من تركته
ولا قبل زوجته المزبورة هل تقبل دعواه وتسمع بينته بذلك ويندفع خصمه عنه أم لا (أجاب)
نعم تقبل دعواه وتسمع بينته بذلك ويندفع عنه خصمه فقد قال في جامع الفصولين راضر اللذ خيرة
طوبى من على مال وحكم له به ثم برهن خصمه أن المدي أقتر قبل الحكم أنه ليس له عليه شيء يطل الحكم
ومثل في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في تيم باع جدته أبو ابيه عقاره بغير مسوغ فطلب
استرداده من المشتري فادعى مسوغا وانكر اليتيم هل القول قوله أم قول اليتيم (أجاب) بيع عقار
اليتيم لا يجوز والحال هذه وصريح في التنازع خاتمة نقلنا عن المشتري أنه باطل وصريح جوابا انه اذا وقع
الاختلاف في صحة البيع وبطلانه فالقول المدي البطلان والله أعلم (سئل) في زيد ادعى على
عمر ولدى حاكم شرعى وقال في تقرير دعواه ان الادار القلانية النكاحنة بالقدس الشريف بمجعله الشريف
المحدودة بحدود أربع عينها موقوفة عليه وعلى من يشاركه من أقاربه من قبل صلاح الدين بن بدر
الدين حسن العجاوى وان صلاح الدين وقت الادار المذكورة على محمد بن شمس الدين محمد بن أحمد
شهاب الدين بن ربيع مدة حياته ثم من بعده على أولاده ثم من بعدهم على أولادهم وان المدي عليه
المزبور واضع يده على الادار المذكورة وأنه ليس من المستحقين في الوقف المزبور وأنه ساكن بالدار
المزبورة بغير طريق شرعى وطالبه بتقريرها وتسليمها اليه وسأل سؤاله عن ذلك فسئل فأجاب
بأن الادار المذكورة في يد زوجته الحرة فاطمة بنت تقي الدين بن ربيع ولم يعلم بأن للمدي فيها
استحقاقا فأبرز المدي من يده كتاب وقف فمعه موافق لما ادعى فلما تأمل الحاكم الشرعى المدي
لديه حين صدور الدعوى أمر المدي عليه بتقرير الادار المزبورة وتسليمها للمدي حيث لم يكن
المدي عليه مستحقا للوقف المزبور فهل حيث لم يكن عمر والمذكور خصما شرعا حيث أجاب
بأن الادار بيد زوجته وأنه ليس له استحقاق فيها لا تكون اللجنة المكتبة في وجهه حجة على غيره
أم لا (أجاب) حيث كان أمر الحاكم المدي عليه بتقرير الادار وتسليمها للمدي مرتب على
ما ذكره هو فاسد والسكابة به لا اعتبار بها لافي حق عمر ولا في حق زوجته وقد تقر أن اليد في العقار
لا تثبت بتصادق المتداعين الا اذا ادعى الغصب او الشراء فالخصومة منتقمة ولو أجاب بأن الادار يده

مطلب هل يكون المستاجر
خصما لمن يدعى عليه أنه
استأجر قبله او انما ملكه
مطلب لو اشترى بهيمة
فادعاها آخر فأقام المشتري
بينته انها نتاج بائعه يندفع
خصومة المدي
مطلب في رجل باع جارية
فظهرت حامله

مطلب ادعى الوارث على
آخر أن زوجته المورث دفعت
له كذا من الخ

مطلب باع الجد ابوالاب
عقار اليتيم بلا مسوغ

مطلب حاصله أن رجلا ادعى
على آخر أن الادار الفضلانية
وقف عليه وعلى أقاربه
وبنده كتاب وقف فحكم له
بالادى بمجر ذلك الخ

مطلب اليد في العقار
لا تثبت بتصادق المتداعين

ولوائت المذني يده بالبينة لا تمتدفع دعواه بقول المذني عليه ان الدار بيد زوجتي لما علم في شجرة كتاب
 الدعوى لما لم يثبت المذني بالبينة يد المذني عليه على المذني استفت صحة دعواه فالامر بالمسرة عليه
 غير صحيح ويوضحه ما في جامع المصولين اذ هي مستقولا فافتر المذني عليه أنه بيده يقبل امراره لاق العقار
 حتى يبرهن ولو اكر البند ولم يكن للمذني بينة يحلف (حكم) امكر المذني عليه كونه العقار بيد يحلف
 حتى يبرهن ولو اقر بالبند حلف على الملك ولو اقر به يؤمر بترك التعرض ولو برهن المذني بعد اقراره بالبند أنه
 له لا تقبل بينة المذني على الملك لما لم يبرهن أنه في يد المذني عليه فلو لم يبرهن على يد المذني عليه وبرهن
 على الملك بعد اقرار المذني عليه بالبند وقسمي به للمذني لا ينفذ حكمه ما لم يبرهن او يعرف القاضى انه
 في يده ثم رخص وقال انما بشرط الشهادة بأن العقار بيد المذني عليه لتوحيده الحكم وسماع البينة
 اموالوا كرم من الانتداء كونه بيده يحلف (طه) لا بد من معرفة القاضى كون العقار بيد المذني عليه
 قيد كرم المذني انه بيده اليوم بعير حق وفرقوا بينه وبين غيره بأن المذني عليه في غير العقار ينتصب خصما
 بذاته من غير امر آخر وفي العقار لا ينتصب خصما الا باعتبار يد معالي يثبت عند القاضى بيده لا يجعله
 خصما ولو شهد اهلكة الدار للمذني ولم يشهد انه بيد المذني عليه يقبل عند محمد درجة الله تعالى
 لاق طاهر الرواية ولو شهد للمذني لا بيد المذني عليه وشهد آخر ان بيد المذني عليه يقبل كلاهما
 اذا الحاجة الى شهادة يده ليصير خصما في اثبات الملك ولا فرق بين ان يثبت كلا الحكمين بشهادة مربي
 او فريقي ثم اذا شهد ايده بسألهما القاضى عن سماع شهدا يده او عن معاينة لانهم سارحما سماعا
 اقراره أنه بيده وطأ أنه يطلق له ما الشهادة وهذه تشته على كثير من الفقهاء أنه محقق اقراره هل يثبت
 بيده حكما لم يذكر الما عاينا يده لا تصل ثم رخص بعد اسطر (عده) وقال تاز على اليد فأراد احدهما
 تخليف الآخر يعني ان يحلف لانه يظهر مسكوله يده في حق الساكن بترك التعرض الى ان يبرهن على
 اليد انتهى هذا وعمل القاضى بكتاب الوقف مجتزعا عن حجة من حجب الشرع المقررة يريد الامر نجما
 ويوجب للذات تقبلا فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والله اعلم (سئل) في رجل عليه
 دين هلك لاهل ارض وله اخوة ولم يكملوه فيه هل يطالبون بدينه ام ليس عليهم طلب به (اجاب)
 لا يطالبون بدين أخيهم الهالك مطلقا اذ لم يكملوه مات عن ارض أم لا حيث لم يصعوا أيديهم على تركه
 أما اذا ترك ما لا ورضعوا أيديهم عليه فحينئذ يطلب الدين منهم ليوافوا من تركه والحال هدمه والله اعلم
 (سئل) في رجل باع او قسم ثم ادعى أنه كان فصوليا وان الملك لكان ولم يجوز هل يقبل قوله ام لا
 (اجاب) لا يقبل قوله والله اعلم (سئل) في رجل له اولاد كبار وشوا في مصالحه وخدمته وهو
 مطلق لهم التصرف في أمواله بالبيع والشراء وقبض ديونه وسائر التصرفات والتعاملات مات وفي
 أيديهم من أمواله نحو الدواب والمساكن وغير ذلك هل ذلت جميعه ارض عنه أم لا (اجاب) نعم هو ارض
 عنه والحال هذه والله اعلم (سئل) في مدع دينا منه لو ما في تركه ميت ائنه بالرهان هل يحلف
 المذني على أنه ما استوفاه ولا شيئا منه وان لم تدع الورثة الاستيفاء أم لا (اجاب) نعم يحلف
 وان لم تدع الورثة وان أبوا يحلفه كما في البرارية والمية وفي الخباية يحلفه القاضى بالله ما استوفيت
 منه شيئا ولا اراه يحلفه على هذا الوجه نظر الميت والوارث الصغير وكل من يحزر عن النظر لنفسه
 بنفسه وفي الخلاصة واجمعوا على أن من ادعى دينا على الميت يحلف من غير طلب الوصي والوارث
 بالله ما استوفيت دينك من المديون ولا من احدا دام اليك عنه وما قبضه لك قابض بأمر له ولا اراه
 ولا شيئا منه وما احلت بدلك ولا بنى منه على أحد ولا عدل به ولا شئ منه رخص حكما في أحب الصلاني
 للنصاف والصدرا الشهيد والله اعلم (سئل) فيما اذا ادعى زيد أن له دية عمرو دينا معلوما وذلك
 في وجه وصي أو لاد عمرو المتوفى وانت زيد المذكوور ذلك والحال أن الوصي لم يحلف زيد المذني
 المبرور أن هذا المال باق في ذمة عمرو ولم يقبض منه شيئا ولم يعرض عنه عوضا ومضت مدة بعد ذلك

مطلب بشرط لصحة التقضاء
 البينة من المذني انه في يد
 المذني عليه

مطلب بشرط لصحة
 الشهادة بأن العقار في يد
 المذني عليه المعاينة

مطلب مات المديون عن
 أحوه لم يطالبوا بدينه

مطلب لو قال بعد البيع
 او القسمة كنت فصوليا
 لا يقبل منه

مطلب مات عن أولاد كبار
 نشأوا في خدمته وفي أيديهم
 الخ

مطلب اذا أثبت الدين
 في تركه ميت لا بد من تخليفه
 انه ما استوفاه الخ

مطلب اذا أثبت زيد الدين
 في تركه الميت بالبينة في وجه
 الوصي لا بد من تخليفه أيضا

الاثبات والا ن بطلب وكيل زيد المدعي المزبور المال من وصي ايتام عمرو المتوفى فتسلك الوصي
عن الاعطاء لكون اليمن من تساعلى المدعي وهو يمين الاستظهار والحال انه لم يتعرض في الدعوى
لليمين بوجه من الوجوه والا ن رب الدين غائب فهل يسوغ للوصي دفع المال من غير يمين أم لا
(أجاب) صرح علماؤنا راجعهم الله تعالى بأنه لا بد في ذلك من اليمين ولو أتبته الورثة لحق الميت
اذ عساه ان يكون بذمته دين فيحتاج لوفائه نظرا له وللاوارث الصغير والحكم المذكور وهو
عدم الدفع بفهم من كلام الخانية وغيرها فلا توقف فيه والله أعلم (سئل) في رجل أقر بقبض
ودية من فلان ثم ادعى ان أقراره كان كاذبا هل يحلف المودع انه ما أقر كاذبا أم لا يحلف (أجاب)
لا يحلف عندهما اذ التحليف يترتب على دعوى صحيحة ولم تصح هنا للتناقض وعلى قول أبي يوسف
يحلفه وفي جامع النصوين (خ) الشافعي مع أبي يوسف رحمه الله تعالى في التحليف فلما اختلف
فيه يفوض الى رأى القاضى والمفتى واختار المتأخرون قول أبي يوسف وعليه الفتوى (سئل)
في رجل باع كراما وتصرف المشتري فيه زمانا ومات وتلقته ورثته من بعده وتصرف فيه
مدة سنين والا ن تدعى امرأته أنه ملكها هل تسمع دعواها مع اطلاعها على ذلك أم لا (أجاب)
لا تسمع دعواها والحال هذه والله أعلم (سئل) في صك بيع شرعى حاصله اشترت فلانة من فلان
فباعها ما هو له وجار في ملكه وطاق تصرفه وحيازته الشرعية ويده واصله عليه الى حين صدور هذا
البيع وذلك جميع الحصة الشائعة وقدرها كذا في المحدث والفلا في شركة زيد بحق الباقي بمن
سمى وصدقت أخت البائع لايه والدمها على صحة البيع المذكور على حكمه المزبور وصد من أهل
في محله وانه لا مطعن له ما في ذلك بوجه من الوجوه أصلا ووعدت المشتريه البائع بردها المبيع اليه
اذا جاء اليها بنظر الثمن المسطور بعد مضي سنة وعدا شرعا وقبضت المشتريه المبيع وتصرف فيه
مدة سنين وأعادته الى البائع بعد دفع نظير الثمن المزبور والا ن الأخت واتها المذكورتان يتعيان
حصة في المبيع بطريق الارث عن والد البائع هل تسمع دعواها أم لا (أجاب) حيث صرح
بأنه يبيع ملكه وقت عقد البيع كاذ كفى الصك وحضرنا وصدقنا كاذ كرفيه لا تسمع دعواها عليه
اذ فيه صريح الاعتراف منهم بأنه باع ملكه فدعواها ما الملك فيه بعده مناقضة منهما فلا تسمع كما هو
ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل تزوج صغيرة من ابها على مهر مسمى بعضه مجمل وبعضه مؤجل
وأقر الاب بقبض المجل في حال صغر الزوجة كما هو مكتوب بكتاب الزوجية ودخل الزوج على الزوجة
ومضى على ذلك سنون ثم مات أبو الزوجة وبعد مدة من موته ادعت الزوجة على الزوج بمجمل
المهر وذكرت أنه لم يصل اليها شيء منه فهل بعد الدخول ولو غها وتسليمها نفسها للزوج وموت أبيها
المهر بقبض مجمل مهرها حال صغرها ولا يته الشرعية عليها ومضى السنين العديدة على ذلك تسمع
دعواها على الزوج بمجمل مهرها أم لا (أجاب) صرح علماؤنا المتأخرون وأبو الليث الذي
هو من الكشيبة السلسلة وكثير من اضرابه بان الزوج اذا بنى بزوجته أى دخل بها يمنع منها مقدار
ما جرت العادة لتجمل به ويكون القول قول الزوج في ذلك قال في الخانية من الوصايا قال الفقيه
أبو الليث رحمه الله تعالى اذا كان الزوج بنى بها فانه يمنع منها مقدار ما جرت العادة بتجمل به ويكون
القول قول الورثة في تجمل ذلك القدر وقال في متر تنوير الابصار فان سلت نفسها ووقع الاختلاف في
الحالتين أى حالة الحياة وحالة الممات لا يحكم بهر المثل لانا لم ان المرأة لا تسلم نفسها من غير ان تجمل
من مهرها شيئا عادة بل يقال لها لا بد أن تقرى بما تجملت والاقضينا عليك بالتعارف قال في شرحه
ذكره في المحيط قال مشايخنا وأقره عليه الشارحون قال مولانا في بحره بعد نقله لما ذكرناه
ولا يخفى ان محله فيما اذا ادعى الزوج ايصال شيء اليها ما لم يدع فلا ينبغي ذلك انتهى والمسئلة
مشهورة وفي غالب الكتب مذكورة وسبب ذلك من المتأخرين رؤياهم فساد الزمان وقطع شأفة

مطلب اذا أقر بقبض
الوديعة لا يصدق في قوله
أقرت كاذبا
مطلب اشترى كراما وتصرف
فيه زمانا وتلقته عنه ورثته
والا ن الخ

مطلب في صك بيع شرعى الخ

مطلب اقر الاب في حال
صغرا بنته أنه قبض من
الزوج مجمل مهرها
ثم ادعت الخ

مطلب ادعى الزوج بعد
بلوغها ان أباه أو شق
مهرها حال صغرها وأقام
بينة الح

مطلب أقدم لان أنه استوفى
من فلان ما كان له بدنه
وانه أبراه من جميع الحقوق

مطلب حاصله أن القاضي
لو حكم بصفة البيع لعدم
ثبوت العين الصاحبة ليس
لا سرا أن يحكم بخلافه
مطلب حكم الحنفى
في موقوف بصفة الاستبدال
بعد ثبوت مسوغاته ثم حكم
آخر بعوده لجهة الوقف
لا ينفذ حكمه

التزويروا والمتمان والله أعلم (مسئل) في امر أذاعة عاقلة طلعت مهرها من زوجها فاشال الروح
دعوت الى ايلك حال صغرك والاب ميت وأقام بينة على اقرار الاب بالقض حال صغرها لا على التقص
ببينة فهل هذا الاقرار كقرار الاب بعد بلوغها الله قصه حال الصغر فلا يصح عليها أم كالبينة على قص
الاب ببينة في حال الصغر (اجاب) لا يصح عليها ادعى الآن بالبينة ولو أقدم الاب بعد بلوغها
أنه قصه حال الصغر لا يصح عليها والنسب بائنة كالسبب عيانا فكما ما عيانا مقرر بعد بلوغها
بالقض حال صغرها ودوا لا يصح عليها كما هو ظاهر والله أعلم (مسئل) في رجل كتب عليه في صك
أقتر ملا أن استوفى من فلان ما كان له بدنه وانه أبراه من جميع الحقوق ومن المين وان وجبت
ادعى أنه كاذب في اقراره فهل له استخلاف خصمه أنه صادق في اقراره ولا يقدر في ذلك قول المورث
ومن المين وان وجبت لكونها اعمال يجب بعد دعواه انه كاذب في اقراره أم لا (اجاب) الاراء
استطه والساط لا يعود وليس من باب زوال المانع اذ عدم المقتضى وهو بناء الدين في الدقة وحث
عدم المقتضى فهو من باب الساقط وليس له استخلافه في أمر سقط عنه بالاراء والله أعلم (مسئل)
في دار مشتركة بين ثلاثة احوه مات احدهم وعليه دين مستغرق لتركته فلم شرع بسبب ذلك بيع
حصته فباعها الوصى بمويرة لاخويه وفي بثما ما كان عليه بأمر الحاكم الشرعى والرأفة موافق
لمقتضى الشرع واحكامه ومات الاخ السابى ببيع وارثه نصحه المورث له وخلصت الدار للثالث
وتصرف فيها مدة تزيد على عشرين سنة وبلغ ابن الاول وأشهد حال بلوغه انه لا يستحق فيها وارثه
من كل دعوى وتظلم وشكوى اراء عاتما جازما قاطعا ساجدا ومات المم المربور عن صغير اسمه هبة الله
وصغيرة وزوجة وكان قتل موته أمسكن ابن أخيه المشهد ببناء واستقر به ساكنا بعد موته فادعى عليه
الوصى على هبة الله باجرة مثله للقيم المربور فاسكر بيع ثلث أليه المتقدم شرحه قائمته الوصى بالبيعة
الشرعية وألزمه بإسرة المثل له بعد ان حكم بصفة البيع وزومه وكتب بجميع ذلك صك شرعى مطلب
استجبار البيت فلم يتفق له ذلك ثم ادعى أن بيع ثلث أليه كان باطلا ~~لأنه~~ كونه كان بالقض الفاضل
فقامت بينة أنه بصفة المثل بحكم القاضي بصفة البيع وتعادده وسعه ثم بعد مدة استأنف الدعوى
بالقن الساحس لدى الحاكم فجمع دعواه وإطل السبع باستحار المعمار بجهة بأنه بالقن من غير ان يأوا
بلفظ الشهادة هل يصح ابطاله بعد وجود ما تقدم شرحه أم لا (اجاب) لا يصح قص الحكم الاول
لأنه بعد تأكده بالحكم السابق لا يفسخ ولا يحول فقد صرح علما أو ما في دعوى الرجلين ككاح
امرأة بأه لورهر أحد هما وقضى له به ثم رهن الآخر لا يقبل كالحق الشراء اذا اذاعه من فلان وبرهن
عليه وحكم له به ثم ادعى شراءه من فلان أيضا وبرهن لا يقبل لما سكره وفي فتاوى شيخ شيوخنا
الشهاب الحلبي رحمه الله تعالى سئل في موقوف استبدل وحكم به حتى بعد ثبوت مسوغاته لديه
فأقيمت بينة بعد الحكم بأنه ذور بيع لم يتعطل بسبب من الاسباب السابقة لذلك وحكم حاكم عوجبه
بعد تقدم دعوى شرعية صدرت من مدعى شرعى لدى الحاكم والنق الاستبدال الاول وحكم بعوده
لجهة الوقف ليصرف في مصارفه على حكم شرط واقعه هل يلحق بمقتضى ما شرح أم لا اجاب
لا يلحق الاستبدال السابق أولا لان القضاء يصان عن الاعلام ما أمكن اذ البينة السابقة قد رتحت
باتصال القضاء بها وبشهادة ما ذكر ولو شهدت بينة يقتل زيد يوم الخميس بحكم الحاكم بها ثم شهد
اخرى يقتل يوم الخميس بالكوفة لا تنفع لان الاولى رتحت باتصال القضاء بها انتهى قال الريلى في ذلك
ذلك لانه لما حكم بانه قتل بحكم صار ذلك حكما كأنه لم يقتل في غيرها اذ قل شخص واحد في سكاين لا
يتصور انتهى وفي مسئلتنا كذلك لا يتصور بيع واحد على القيمة وعين فاحش لتساى هذا مع الحكم
بمجرد اخبار المعمار بجهة مع أن الاثبات بلفظ الشهادة ركن لا بد منه وهو ان يقول الشاهد أشهد
بكذا ومع تقدم الاراء العامة بقوله لا حولي ولا دعوى قبله ومع تقدم الاستحار وهو اقراره بأنه

ملك المؤجر وانه لا ملك له بانفاق الروايات فكيف يتنص الحكم السابق مع هذه الامور فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم أقول

بحسب اقتضاى ماله المام * بالنفقة يقضى والقضاء حسام
اذ سله جلا يعدم فكما ولا * يرضى به حاشا الاله امام
قد قاله الرملى خير الدين لا * زلت به يوم الجزا أقدام

مطلب حاصله ان دفع الدق
مقبول وان بينة البيع بالغبن
الفاحش اولى من بينة البيع
بمثل القيمة

(سئل) فيما لو ادعى خاله على بكر أنه واصل يده على العقار الفلاني بغير حق لكونه ملكا من أملاك مورثي فأجاب بكر بأن وضع يده عليه لكونه ملكا من أملاك والدي تلقينه بالارث عنه فدفع خاله بأن مورثي اشتراه من وصيك بمسوق شرعى وأبرز من يده حجة بذلك فدفع بكر بان البيع وقع بغبن فاحش وهو غير صحيح وقيمة بينة شرعية تشهد بذلك فلم يسمع القاضي هذا الدفع ولم يطالب خاله بالاثبات بموجب الحجة المذكورة ففسخ القاضي بكر من وضع يده على العقار وكتب بذلك حجة فهل يسوغ لقاض آخر أن يسمع هذا الدفع من بكر أم لا (أجاب) لا يسوغ منع القاضي عن هذه الدعوى لأن دعوى الغبن الفاحش لا قائل به عدم صحته بل لو أقامها المدعى وأقام المدعى عليه بينة أن الثمن مثل القيمة قدمت بينة الغبن لأن البينة بينة من يدعى خلاف اظهروا البين على من يدعى الظاهر والاصل وقوع البيع بمثل الثمن فالقول قول من يدعيه والبينة على من يدعى كونه بالغبن الفاحش فيسوغ اقتضاى آخر سماع دعوى الغبن الفاحش وباطال بيع عقار اليتيم بذلك بل المصرح به في كتب علماءنا فاطبة عدم جواز بيع عقار اليتيم بغير ضرورة النفقة أو خوف ظالم متغلب عليه أو بيع بضعف قيمته أو إيدى على الميت لا وفاقه له إلا منه أو كان في التركة وصية من سله لا نفاذ لها إلا منه أو غلته لا تزيد على مؤنته أو خشي عليه النقصان فإذا ادعى اليتيم أن الوصى باعه لواله واحدة من هذه وهو لا يجوز يسمع القاضي منه ذلك بعد بلوغه وإن لم يدع الغبن والله أعلم سئل في امر آدمات عن عقار فتنازع فيه ابن شقيقها وزوج بنتها المتوفية وأظهرا بن الشقيق حجة باقراره حاله في صحته انه ملك من أملاكه وأظهر زوج البنت حجة مقدمة التاريخ بأنهم أوهبت بنتها المزبورة وحجة الاقرار ثبت مضمونها لدى قاض شرعى بمحضرة خصم شرعى يدعيه اثناعن معتق بدنه ونهوهود هاموجودون والاخرى خالية عن الحكم وعن النهود فهل يعدل بها ويحكم بموجبها بمجرد هامهم يعمل بحجة الاقرار الثابتة بالشهود الاختيار (أجاب) يعمل بحجة الاقرار حيث ثبت بالبرهان ولا عبرة بمجرد الخط والكاغد بلا بيان فقد سر حوا فاطبة بأنه لا يعتمد على مجرد الخط ولا يعمل به بل هو خارج عن حجج الشرع الشريف والقاضى لا يقضى الا باحدى حججه وهى البينة والاقرار والنيكول هذا شرع محمد سيد ولد عدنان لا الرسم في الورق من أى كائن كان والعبرة لما هو الواقع لما كتب بالخط من الوقائع اذ لم ينص عليه الشارع ولا اعده امام بارع يستند فيه الى نص قاطع وحيث ادعى أنه ملكه وهذى أقربت به تصح دعواه وتسمع البينة على اقرارها ويقضى له بالملك ولا عبرة بحجة الهبة من غير شهود يشهدون عليها حقيقة وإن كتبت اسماء وهم فيها وكتب تاريخ سابق لما قدمناه من اعتبار مجرد الخط هذا وقد قال في جامع الفصولين في الفصل الاربعين في خلل المحاضر والسجلات بعد أن رمز (تم) للتمتع عرض على محضر كتب فيه ملكه عليه كما صحى ولم يبين انه ملكه بعوض لولا عوض قال اجبت أنه لا تصح الدعوى غير رمز (طعم) لشروط الحاكم اكتفى في مثل هذا بقوله وحب له هبة صحيحة وقبضها ولكن ما أقاد (تم) أجود وأقرب الى الاحتياط والله أعلم (سئل) فيما اذا ادعى زيد على عمرو بأن بنته فلانة زوجة عمر والمتوفية كانت دفعت له كذا فروشاً مبلغاً معيناً فأنكر وحلف فنفعه الحاكم ثم ادعى عليه ثانياً بأن بكر أزواج ابنته السابق عليه كان دفع المبلغ المدعى لابنته ومات وهو بذمتها هل تسمع هذه الدعوى الثانية أم لا (أجاب) لا تسمع لأن الحق لا يستوفى من اثنين كما لا يتخاصم مع اثنين بوجه واحد مصرح به في البرازية وكون المبلغ

مطلب المسوغ لبيع عقار
اليتيم النفقة أو خوف ظالم
الخ
مطلب حاصله انه لا يعمل
بمجرد الخط وليس من حجج
المشعر

مطلب ادعى الاب على زوج
ابنته المتوفية مبلغاً معيناً
من جهتها ثم ادعاه بذمتها الا
تسمع للتناقض

مطلب لو دفع أحد المدينين مبلغا وقال الدائن أنه قد برأه في ذمة صاحبه يتقبل قوله

مطلب ادعى انه دفع الاجرة لساطر الوقف وبرهن ثم مات الساطر فطلب ورثته يدين المستأجر بحلف ايضا

مطلب ولدت غلاما وماتا فادعى الروح تقدم موتها وعكس ورثتها فالقول لمروح

مطلب ادعت مهراتها وتركه والد هاودفعها ووصى اخيها بموتاتها الخ

مطلب تنازعت الروجة مع وصي الايتام فيما يصلح للروح

مطلب ادعى جاني الوقف المزول على جايه الا ان انه صرف سنة توليته زيادة عما حصل من الوقف

بثته يشترى منه شيئا كونه يذمتها يستوفى من تركها به منه فهو متساقض ولا تسع شرعا واقعه أعلم
(سئل) في مدوني رجل دفع احدهما مبلغا وادعى الدافع انه سطر ما في ذمة المدين الا ان
قاتلا دنا في دفعه لك وقال الدائن هو نظير ما في ذمتك انت فهل القول قول الدافع في ذلك أم الدائن
واذا قلتم القول قول الدافع في ذلك سميت هل يبرأ ذلك المدين الا ان لا (اجاب) نعم القول قول
الدافع في ذلك بلا شبهة اذ هو ملك والقول قول الملك في جهة التملك فني جامع المصولي وراهما
لصاوي رشيد الدين شري من دلال شيئا فدفع اليه عشرة دراهم ويقول هي من التمس وقال الدلال
دفعت الى الدلالة صدق الدافع بيمينه لانه الملك وفي الاشياء والتناظر القول للملك في جهة التملك
ولو كان عليه دينان من جنس واحد فدفع شيئا فالتعين للدافع انتهى وفي جامع المصولي ايضا تبرع
رجل بأداء دين بلارضى من عليه صبح انتهى فلا شك في برأه المدين الا ان المدفوع عنه والحال هذه
والله أعلم (سئل) فيما اذا استأجر زيد من عمر والمتكامل على وقف جهة معينة من جهة اعلام الوقف
مدة معلومة باجرة معينة فجميع الاجرة مقدوس بيد عمر والمؤجر المبرور بحضور تشهد والصك لمعاينتهم
لقتضيه منه وثبت منه من الصك المرقوم لدى قاض حتى في وجه وكيل شرعى عن عمر والمؤجر المرقوم
ماتت عمر وتكلفت ورثة زيد المستأجر أن يحلف لهم الميمين الشرعى أن جميع مبالغ الاجارة قسمه عمرو
مورثهم منه فهل لهم ذلك مع وجود الصك الذي جرى القبض بحضورهم ومعاينتهم أم لا (اجاب)
قال العلامة القسبة الشيخ زين بن نجيم في بحره ولم أر حكم من ادعى انه دفع لمبت دينه وبرهن على
يحلف وينبغي ان يحلف احتياطاً انتهى قال العلامة الفزى أقول ينبغي أن لا يتردد في التحلف
أخذ من قولهم المدين تقضى بأمثالها لا باعياها وادان كان كذلك فهو قد ادعى حقا على المبت
انتهى والله أعلم (سئل) في امرأة ولدت غلاما حيا وماتت هي والعلام فادعى زوجها انها تقدم موتها
على العلام وادعى اخوته لا يوجبها عكسها الحكم (اجاب) القول قول الروح بيمينه والبينة
على الاخوة اذ الروح يشكر ارضهم وهم يذعنونه والقول قول المسكر بيمينه والبينة على المدعى قال
في القسبة ماتت عن زوجة واخ وابن ماتت ايضا فقال الاح ماتت أخي بعد موت ابنته وقالت الزوجة
بل ماتت أخوك قبل موت ابنته فالقول للمرأة والاصل في هذا الجس أن الورثة متى اختلفت في تاريخ
موت الاقارب فالبينة بينة من يدعى زيادة الارث والقول قول من ينكر ابتدى أى ينكر الزيادة
وبالاولى اكار الارث بالكلية وهذه المسئلة جعلت قيم بارسالة تكاد أن تكون مفردة واقعه أعلم
(سئل) في امرأة ادعت مهراتى تركه والد هاودفعها بالقرى ووصى اخيها الصغير يتدعى دفعها
بموتاتها عشرين سنة ومضى خمسة عشر سنة على دعواها عليه متذيلوعها ولا تسع للأمر السلطاني
وهي تنكر مصى المدة المذكورة هل القول قولها فيسوغها الدعوى أم قول الوصى فلا يسوغ لها
الدعوى وهل يقبل من الوصى بيعة على تاريخ يوم موت الأم أم لا (اجاب) القول قولها
لما قرأ أن الحوادث يضاف الى اقرب اوقاته فيسوغ دعواها والحال هذه ولا تقبل البيعة على تاريخ
الموت والحال هذه اذا المقرر أن يوم الموت لا يدخل تحت القضاء بخلاف يوم القتل كائن عليه
في العمادية والنظيرية والولوية والبرازية وغيرها من الكتب والله أعلم (سئل) عن امرأة
كان لها زوجان اخوان وماتت عن عاين ايتام منها ومن غيرها وتدعى جميع ما يصلح للزوجين أنه
ملكها ووصى الايتام يتدعى ارباؤها وأقامت بيعة وأقام الوصى بيعة من المريج منها (اجاب) المريج
بيعة الوصى لانه لا يبيعه الخارج معنى وبيعة المرأة يبيعه ذات اليد ولا تعارضها والله أعلم (سئل)
في ذى جباية على وقف سافر ليحيى ماله ببلده فادعى عليه لدى قاض رجل كان متوكليا عليه سنة
وعزل انه صرف في سنة كذا من ماله زائدا عما حصل من الوقف وارردت محاسبة محسبى بامانة
قاض بالزيادة وطالبه بدفع ما قبضه بالجباية له نظير ما صرفه زائدا فسأله القاضي المدعى لديه عن ذلك

فاجاب بانه جاب لادراية له بهذا الحساب ولا اذن له في مال الوقف بقضاء دين ولا سرف ولم يكن وكيل
 في سماع دعوى تصدر على الوقف وغاية امره انه مأور بقبض ما على متقبلي الوقف ومن ارعبه
 فلم يلتفت القاضي الى كلامه وحكم بالزامه وأمره بدفع ما جباها سماعا للدعوى معتمدا على ما في دفتر
 المحاسبة المدنى غير ناظر لشروط الاستدانة على الوقف فهل هذا الالزام صحيح ام غير صحيح
 (اجاب) هذا الزام غير صحيح لطباق علمائنا على أنه لا تصح الدعوى في الوقف على غير ناظره
 كالأكار وغلة دار قال في جامع الفصولين والمادون بالاستغلال ليس بمتول والمتولى من يلى
 التصرف في الوقف ولذا لم تحجز الدعوى على اكار الوقف وغير الوقف وكذلك غلة دار الوقف
 وغلة الوقف وغير الوقف اذ انبت انه اكار أو غلة دار ومثله في أساسان الحكم لابن الشحنة وغيره
 ولانه لا يجوز للنظر أن يستدين على الوقف ليظلم به المستحقين وانما الاستدانة لعمارة الوقف
 بأذن القاضي على الصحيح فاذا صرف من ماله قدر ازاله على المستحقين مطلقا وعلى العمارة
 التي لا بد منها بغير اذن له من القاضي فهو متبرع ليس له الرجوع به كما صرح به علماءنا فاطبة اذ ليس
 للوقف ذمة صالحة لتعلق الدين الا اذا احتاج الى التعديل فأجاز الاستدانة باذن القاضي للضرورة
 استبحانا وحدث قلنا الجاني ليس بخصم فالحكم عليه بدفع ما قبض غير معتبرا صرح به جميع
 علماءنا فاطبة من ان الحكم على غير خصم غير معتبر قال شيخ شيخنا في فتاواه كان الواقفون
 في الزمن المتقدم ينصبون للوقف ناظرا فقط ويطلقون يده فيما يفعل ويصدقون يده في القبض
 والصرف لدياتهم وخيرهم وخوفهم من الله عز وجل فلما تنقصر الزمان وظهر قلة الدين من
 المتكلمين على الاوقاف من الكذب والخيانة والايان الباطلة وقلة الخوف من الله تعالى
 سيما في زماننا قال مشايخنا لو استقرض الناظر لمصالح الوقف فهو على نفسه وقال بعض مشايخنا
 لا يصدق الناظر في زماننا هو ومشاهد انتهى وفي جامع الفصولين في أحكام الوكلاء امرنا (عز)
 وكمال اجارة الدار وقبض الغلة ادعى بعض السكان أنه يحمل الاجرة لموكله وبرهن توقف ولا يحكم
 بقبض آخر حتى يحضر الغائب انتهى واعلم ان ما في (عز) مبني على الرواية الثانية عن أبي
 حنيفة التي رواها الحسن عنه وهي ضعيفة لان الوكيل بقبض الغلة وكيل بقبض الدين والخلاف
 فيه بين الامام وصاحبيه مشهور فأتى الله أعلم (سئل) في جماعة يضربون بالبندق
 حول مظهر أصابت بندق وجهه صغير فضمته ولا يعلم الضارب فما الحكم (اجاب) حيث لم يعلم
 الضارب ولم يعين لا تسمع الدعوى على جميع الضاربين حيث لا تتصور الضرر منهم باجمعهم لان ذلك
 محال والله أعلم (سئل) في دعوى النسب المجردة عن حق للمدعى او دفع ضرر عنه هل تسمع
 شرعا أم لا (اجاب) لا تسمع لان الدعوى قول مقبول يقصده به طلب حق قبيل غيره او دفعه
 عن جنى غيره ودعوى النسب المجردة عن ذلك ليس فيه ذلك وبه يعلم عدم سماع دعوى نقباء الاشراف
 أنه شريف او ليس بشريف والله أعلم (سئل) فيما اذا عذرت الدعوى لغيبة المدعى عليه ثم وجد
 بعد خمس عشرة سنة هل تسمع بعدها أم لا (اجاب) نعم تسمع لان السلطان نصره الله تعالى فيما
 اشترع عنه انه استثنى مع المنع ثلاث مسائل من الدعاوى تسمع بعد المدة المذكورة مال اليتيم
 والوقف والغائب ومن المقر أن الترك لا يتأتى من الغائب له وعليه لعدم تأتى الجواب منه بالغيبة
 والعلة خشية التزوير ولا يتأتى بالغيبة الدعوى عليه فلا فرق بين غيبة المدعى والمدعى عليه والله أعلم
 (سئل) في رجل ادعى على آخر ادعى عليه في الحكم أنه ضاع له صندوق فيه اسباب له واسباب
 لاهله وولده مكتوبة بدفته وقد وجد مع المدعى عليه درايمن الاسباب التي كانت به وطالبه
 باحضارها فاحضرت وسأل سؤاله عنه فأجاب بأنه اشتراها من فلان يدا كذا وكذا من الثمن من سوق
 السلطان على يد فلان الدلال فكلف المدعى لاثبات ما ادعاه فأقام بيينة بأنهم داريا المدعى كانت

مطلب جماعة يضربون
 بالبندق فأصابت بندقه
 وجهه صغير

مطلب دعوى النسب المجردة
 لا تسمع

مطلب اذا وجد المدعى
 عليه بعد غيبته خمس عشرة
 سنة تسمع الدعوى عليه

مطلب ضاع له صندوق فيه
 اسباب فوجد بعضها
 مع آخر فادعى الآخر أنه
 اشتراها من فلان الخ

مع الاسباب التي بداخل الصندوق فأمر بتسليمها للمدعي وسأله احضار بائعها فاحضره فساله من أين وصلت لك فأجاب بأنه اشتراها من صابري فكلها السائب اثبات شرائه من الصابري بالينة الشرعية فاستعمله فأمره ومضت أيام المهلة ولم يأت بها فألزمه بدفع جميع الاسباب التي ادعى أمها كانت في الصندوق من جلها الدرايا اوجيع قيمتها بموجب اعترافه ببيع الدرايا للمدعي عليه التي وجدت معه الدرايا المذكورة وعدم اثباته شرها من الصابري فهل الالتزام صحيح شرعاً أم لا (أجاب) الالتزام بدفع جميع الاسباب التي كانت في الصندوق أو قيمتها بسبب مناجتها للدرايا وبمجاورتها منابذ المذاهب بجملة ما هو غير صحيح لعدم موافقته لقول ضعيف خلافة عن قول صحيح والله أعلم (سئل) في ورثة جري بينهم صلح وأبرأ كل الاثنى عن دعواه بطريق التعميم على وجه الانشاء وظهور فساد الابراء وأراد كل مدعى أن يعود الى دعواه هل له ذلك أم لا وهل يصح الابراء عن الارث الكائن في الاعيان أم لا (أجاب) نعم له أن يعود الى دعواه اذا ابراء عن الارث لا يصح والاحال هذه في القضية وغيرها اترق الزويان وأبرأ كل منهم ما صاحبه عن جميع الدعاوى وللزوج اعيان قائمة لاتبرأ المرأت منها وله الدعوى لأن الابراء انما يشترط الى الدين لا الاعيان وفي البرازية جرى الصلح بين المتداعين وكتب الصلح فيه ابرأ كل منهما الاثنى عن دعواه او كتب وأقر المدعي أن العين للمدعي عليه ثم طهر فساد الصلح بقتوى الاثنية وأراد المدعي العود الى دعواه فيسأل لا يصح للابراء السابق والخيار أنه يصح الدعوى والابراء والاقرار في ضمن عقد فاسد لا يمنع صحة الدعوى لأن بطلان التضمن يدل على بطلان التضمن ومسئلة الابراء عن الارث مشهورة وفي كثير من الكتب مذكورة والله أعلم (سئل) في رجل باع اجته يتامع لوما بثمن معلوم يعرفه الحاكم الشرعي وأقر بقبضه لديه وكتب صلح البيع والاقرار ثم الاثني يدعي أنه أقر كاذباً هل تسمع دعواه أم لا واذا قلتم بسماع دعواه فاذا يلزم شرعاً (أجاب)

مطلب اذا جرى الصلح والابراء العام بين الورثة فلكل أن يعود في دعواه

مطلب باع ابنته يتامع لوما بثمن معلوم وأقر بقبضه والاثني يدعي أنه أقر كاذباً

عند الاسام الاعظم * والثالث المكرم * لا تسمع للدعوى له * ولا يراعى قوله *
* لانه منقضى * يمنع التناقض * وعند يعقوب الدنف * يلزم في هذا الطلب على التي لها اثر * ان كان الاما المستقر * وهو الاصح المتخذ * اذا الزمان قد فسد *
* حزره في حينه * العبد خير دينه * يصلح سلسلا * مجبلا مكرما والله أعلم (سئل) في امرأة باعت داراً ثم ادعت انها وقفت هل تسمع دعواها أم لا (أجاب) لا تسمع دعواها قال الزبلي ولو باع ضبعة ثم ادعى أنها وقفت عليه وعلى أولاده لا تسمع دعواه للتناقض لأن اقدامه على البيع أقرارته وان أراد تخليف المدعي عليه ليس له ذلك وان أقام البينة على ذلك قبل تقبل وقبل لا تقبل وهو أصوب وأحوط لانه باقامة البينة ان الضبعة وقفت عليه يدعي فساد البيع وحقق نفسه فلا تسمع للتناقض الصريح وذكره في مسائل شي وفي الخاتمة رجل باع عقاراً ثم ادعى أنه وقف فختلف المشايخ فيه والصحيح أنه لا تسمع وقول الزبلي أصوب للتناقض الصريح بالبيع ثم دعوى الوقف وقوله أحوط لما في حجاجها من الاضرار بالناس باحتيال أهل الحيل والتخادع ببيع الوقف واطهار البائع أنه ملك ثم انعطافه عليه بدعواه والزامه باجورته لمدة وضع يده عليه وربما استغرق اضعاف ثمه فيجب عدم القبول حكاما مادة الفساد والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من جماعة نصف كرم أرضه سلطانية ليت المال بثمن معلوم ثم ادعى ابعده البيع انه وقف فما الحكم (أجاب) الصحيح لا تسمع دعوها كما سرح به قاضي خان ونص عبارة رجل باع عقاراً ثم ادعى أنه وقف فختلف المشايخ فيه والصحيح أنه لا تسمع وفي الزبلي وان أقام البينة على ذلك قبل تقبل وقبل لا تقبل وهو أصوب وأحوط ومثل ما في الخاتمة في التنازع في العمدانية فصل بين كونه مسجلاً أي محكوماً به بتقبل البينة وبين كونه غير مسجل فلا تقبل وذكره تفصيلاً آخر بين كونه على قوم بأعيانهم فلا تقبل وبين كونه

مطلب اذا باع ضبعة ثم ادعى أنها وقفت لا تسمع دعواه

مطلب رجل اشترى من جماعة نصف كرم أرضه سلطانية ثم ادعى ابعده ووقفه لا تسمع

على الفدراء او المسجد فتقبل وفيها قبل هذا رجل باع دارا ثم ادعى أنها كانت وقفها هو قبل البيع فان أراد تخليف المذبح عليه ايسر له ذلك لان التخليف يعتمد صحة الدعوى ودعواه لا تصح للنساقض وأما وقف الارض السلطانية التي لبيت المال لا يصح لعدم ملك الواقف لها ووقف الشجر بانقراده فبغير خلاف نقل الطرسوسي في انفع الوسائل عن الذخيرة وقف البناء من غير وقف الاصل لم يجز هو الصحيح لانه منقول ووقفه غير متعارف ثم قال والشجر نظير البناء من حيث ان قيامها بالارض وهو يتبع بحكم الاتصال كالبناء انتهى هذا وان ثبت أنهم اوقف وحكم به حاكم فالمشتري يرجع على من باعه أصيلا كان او وكلا يجتمع الثمن الذي دفعه اليه والله أعلم (سئل) في رجل وكل شخصا ليشتري له نصف اشانعام من محدود ولا امرأة فاشتراهم لو كاه من ابنها بالوكالة الثابتة عنها شرعا بنين معلوم وتقباضهم استأجر وكيل الرجل المذكور بالوكالة النمرعية لو كاه المزبور من الوكيل عن امه المذكورة الثابتة وكالته عنها جميع النصف الباقي عشرين سنة بعشرين من القروش وصدر عقد التواجر بينهم ما يوجب وقبول شرعيين وتسليمه وتسليمه وحكمهم بموجبه حكما صحيحا شرعيا والآن يدعي وكيل الاثم أن النصف المبيع والنصف المستأجر ملك أبيه المتوفى ولم يصح بيعه ولا اجارته فيه فهل تصح دعواه أم لا والبيع والاجارة المذكوران صحيحان شرعيا (اجاب) لا تصح دعواه لتناقضه الذي لا يجتمع البيع والاجارة كل منهما صحيح اذا جارة المشاع للشريك صحيحة بالاجماع في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى والله أعلم (سئل) في ناظر وقف ذي يد على محدود تحت تكلمه بلجهة الوقف ادعى عليه متول آخر على وقف آخر أنه جارف وقفه الذي تحت تكلمه من جهة وطالبه برفع يده وتسليمه فأنكر فأقام المذبح بينة شرعية شهدت بما ادعى وحكم القاضي به بلجهة وقفه ثم بعد الحكم عليه أقام بينة أنه وقف من جهة واقفه هل ينقض الحكم السابق بينة الخارج ويحكم به بلجهة وقف ذي اليد أم لا (اجاب) لا ينقض الحكم السابق باقامة بينة ذي اليد المذكور اذا البينة ليست له وانما هي للخارج وقد أقامها وقضى له بها فلا يجوز نقضها باقامة بينة ذي اليد كما لا يخفى على ذي فهم وقد صرحوا بأن من صار مقضيا عليه لا تسع دعواه بعده الا في مسائل ليست هذه منها وفي الكافي من كتاب الشهادة اذا تضمنت الشهادة نقض قضاء ترد بينة ذي اليد في هذه المسئلة تضمنت نقض قضاء استوفى شروطه فترد ولا تسع وسواء قلنا بأن القضاء بالوقف قضاء جزئي او كلي أي على الناس كافة او مختص والصحيح المقتضى به أنه جزئي ولكن قد صار ذو اليد مقضيا عليه وبينته لم تند غير ما أفادته اليد فكيف ينقض بها القضاء بالبينة المقيدة المثبتة خلاف الظاهر ولذا جعلت البينات والمقتضى بالوقف كالتضاء بالملك وفي القضاء بالملك اذا صار ذو اليد مقضيا عليه لا تسع بينته بأنه ملك لما قلنا وهذا لا توقف فيه من خمس رأس خنصر وفي الفقه والله أعلم (سئل) في محضر حاصله ادعى فلان على فلان الوكيل عن فلانة وأختها فلانة بنتي اخت المذبح الثابتة وكالته عنهما بشهادة كل من فلان وفلان بأن اباه مات وخلف فرسين احدهما شهباء والاخرى حمر او جارية بيضاء وعشرة قناطير دبسا وأن اخته أم الموكتنين وضعت يدها على ذلك ونصرفت فيه بعد وفاة أبيه وهو صغير وله من الارث ثلثا ومائتا درهم ووضعتا ايديهما على تركتهما ويطالبهما بما يخصه من ميراثه من ثمن الفرسين والجارية والدبس لكون اتهم ما باعت جميع ذلك ونصرفت فيه وسأل سؤاله فأنكر فطلبت منه بينة فأقام كلا من فلان وفلان شهدا بطلب الدعوى فأمر الحاكم المذبح عليه ان تدفع موكتنا له ما يخصه من مخلفات امه ما أمر امرائهم اهل هذه الدعوى صحيحة والشهادة على مثل ذلك مستقيمة أم لا لعدم ذكر قيمة المذبح التي ذكرها شرط لسماع الدعوى بالاجماع لينا في انصباب الحكم على شيء معين من المال وهل اذا دفع شيئا بناء على أنه لازم له ثم ظهر عدم لزومه له ان يرجع فيه أم لا (اجاب) هذه الدعوى غير صحيحة وكذلك الشهادة المترتبة عليها لان

مطلب وقف البناء والشجر
من غير ارض الصحيح انه
لا يصح

مطلب باع ابن امرأة
بالوكالة عنها نصف محدود
لها وأجر الباقي من رجل
ثم ادعى ان المحدود ملك أبيه
لا تسع دعواه

مطلب ادعى ناظر وقف
على ناظر وقف آخر ان هذا
المحدود الذي تحت يده لجار
في وقفي الخ

مطلب في محضر

معلومية المدعى شرط قال أصحاب التون كالكر وغيره فان تعذر رأى احضار العين المتعاضد بها كمالها
او غيبتها ذكر قيمتها قال الشراح لصبر المدعى معلوما لان العين لا تعلم بالوصف والقيمة تعمر قابله
وقد تعذر مشاهدة العين فلا بد من ذكر القيمة لبيان الحكم بشئ معلوم ولم يذكر قيمة الفرسين
والجارية والديس والكل عند ما يقبى حتى الديس كما صرح به في مخ الغفارة نقلا عن جواهر الفتاوى
مع لاله بان السارعت فيه ولهذا لا يجوز السلم فيه فليت شعري بأى قدر حكم به الحكم على المدعى
عليه من قيمة الفرسين والجارية والديس والحكم لا بد أن يعلم ما يحكم به واذا علمت اشتراط ذكر
القيمة لفحص الدعوى في ذلك قطعت بعدم صحة الشهادة واذا قطعت بعدم صحتها قطعت بأن المدعى
عليه اذا دفع شيئا بناء على أنه يلزمه فظهر عدم لزومه رجوع فيه كما هو ظاهر وفي المحضر
خلل أيضا من وجوه كثيرة غير هذا منها أنه لم يبين وضع الواضع هل هو بطريق التعدي
او بغيره ليرتب الضمان او عدمه ومنها قوله من عن الفرسين الخ ولم يذكر أنها باعته المدعى من
كذا وأجاز بيعها ولم يجز وأن الاجازة قبل هلاك البيع او بعده والحكم يختلف في ذلك باختلاف
الاحوال وأما ما يطول ذكرها والحاصل أن هذا الصك على تقدير بثوته لا يلزم به شئ ما لم يستوفى
الشروط المخصصة للحكم وينصب على شئ معلوم ثابت بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة والله أعلم
(سئل) في رجل ادعى على امرأة قد راس الزيت والدرهم وديعة فأنكرت وشهدت البينة
بأقرارها بها هل تقبل أم لا وهل اذا ادعت أن أقرارها كان فارغا لا اصل له يحلف المقر له أم لا
(أجاب) تقبل البينة كما صرح به في جامع الفصولين وغيره وعبارته ادعى الوديعة وشهد أن المودع
أقر بالابتداء تقبل كما في الغصب انتهى وأما تحلف المقر له اذا ادعى المقر أن الأقرار كان كذا فافتد
صرحت به أصحاب التون قال في الكراقرذين وغيره ثم قال كت كذا بما فيها أقررت حالف المقر له
على أن المقر ما كان كذا بما فيها أقر واست بطل فبما تدعيه عليه انتهى وهذا استحسان وعليه الفتوى
والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على قن جناية موجهة للدفع او اهداء هل اذا أقر النس أو نكل
عن البين ينفذ على مولاه ويلزمه دفعه او فداؤه أم لا وهل اذا ادعى المجنى عليه على المولى يحلف أم لا
وهل اذا حلف يحلف على نفي العلم ام على الدب واليقين اثبتا مائتين (أجاب) أقرار القن المحجور
بجناية فوجب دفعه او اهداء لا ينفذ على مولاه وكذلك المكول لا يوجب ذلك واذا ادعى على المولى
ذلك فيمسه على نفي العلم بذلك اذ هو على فعل الغير كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل مات عن
أخت شقيقة فقط وعليه دين لا تسر هل اذا أقرت الأخت بحضوره شهد ويؤخذ به على تركته يلزمها
وفاء ما عليه من الدين منها مقدما على الارث أم لا (أجاب) قد تقرر لدى العلماء أن وفاء الدين مقدم
على الارث فتؤمر الأخت المحضرات الميت فيها بوفاء الدين من التركة فان فضل شئ فله ولها ولا تؤمر
بالوفاء من مالها ولها اخذ التركة لنفسها ودفع الدين من مالها فان امتنع عن البيع ووفاء الدين
تجب حتى تبسع او توفي الدين من مالها ان امتنع عن البيع والله أعلم (سئل) في رجل مات
وعليه دين مسعر أو غير مسعر فآرادت الورثة او بعضهم اداء دينه لتبقى تركته لهم فتحملوا
قضاء دينه من مالهم هل لهم ذلك أم لا (أجاب) نعم لهم ذلك ويجوز رب الدين على قوله اذ لهم حتى
الاستخلاص والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات مديونا تركته تضيق عن وفائه وقد قبض بعض
غرمائه دينه مدعيًا أنه قصه قبل موته واذا ادعى احد غرمائه أنه بعده هل اذا أقام بينة تقبل ويرجع على
القابض بقدر ما يخصه مما قبضه المدعى عليه أم لا (أجاب) نعم وتقبل بينه ويرجع على القابض
بقدر ما يخصه مما قبضه المدعى عليه كالدائن المبترك والله أعلم (سئل) فيما اذا نصب القاتل
مسخرًا عن القاتل وحكم عليه وهو يعلم أنه مسخر هل يجوز الحكم عليه أم لا (أجاب) صرح
في التتارخانية وكثير من الكتب أن القاتل اذا نصب مسخرًا عن القاتل لا يجوز ولو حكم على

مطلب ادعى على امرأة
قد راس الدين وديعة وأقام
بينة على أقرارها بالوديعة
تقبل

مطلب اذا أقر القن بجناية
فوجب الدفع لا يسرى على
مولاه

مطلب مات عن أخت
وعليه دين وأقرت الأخت
بأن تركته تحت يدها تؤمر
الأخت بوفاء الدين

مطلب اذا آرادت الورثة
دفع الدين وإبقاء التركة لهم
ذلك

مطلب اذا ادعى احد
الغرماء على غريم آخر أن
قبض دينه بعد موته الخ
مطلب اذا نصب القاتل
مسخرًا عن القاتل وحكم
عليه لا ينفذ

نائب لا يجوز حكمه عليه وتفسير المسخر أن يتصب القاضى وكى لاعتن الغائب ليسمع الخصومة
 لقاضى يعلم أن المحضر ليس بختم فالقاضى لا يسمع الخصومة عليه وفي الولو الجنية القاضى
 اذا نصب مسخر او هو يعلم أنه مسخر لا يجوز الحكم عليه وكذا اذا ادعى انسان على آخر والقاضى يعلم
 أنه مسخر لا يسمع الخصومة انتهى والحاصل أنه حكم على الغائب وهو لا يجوز عندنا باجماع
 علماءنا وفي جميع الفتاوى بالعز والى المتنى أن القضاء على الغائب لا يتقدم به يفتى انتهى وصريحنا
 بأن القضاء على المسخر قضاء على الغائب فلا ينفذ لئلا يتلذذوا الى هدم مذهب أصحابنا قال في البحر
 اعلم أن نصب المسخر عند القائل به شرطه أن يكون الغائب في ولاية القاضى اذا جعل نائباً عن
 الغائب هل تسمع عليه الخصومة ويسمى هذا المسخر واذا كان الغائب ليس في ولاية هذا القاضى
 لا تصح هذه الانابة وليس لهذا طريق عند علماءنا انتهى فعلى هذا اذا كان الغائب بالقدس ولو احمق
 ووافقه ليس لقاضى دمشق ان يتصب مسخر عنه وليس له طريق فافهم والله أعلم (سئل) في رجل
 ادعى على آخر غصب فرس له فأكره فأقام بينة على اقراره بغصبها هل تقبل أم لا (اجاب) نعم تقبل
 كما صرح به في جامع الفصولين وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) في امرأة توفى عنها زوجها
 وأبانت ذمتها من جميع ما تستحقه في ذمتها من ارث ومهر وغير ذلك فهل ابرأؤها من ذلك صحيح أم لا
 وهل اذا ادعت على الورثة بعد البراء بما يخصها من ارثها وغيره يكون لها ذلك أم لا (اجاب)
 ابرأؤها عن المهر وعن كل دين بذمة الزوج صحيح لانه حق يسقط بالاسقاط ويقبل البراء وأما عن
 الارث فلا يصح لانه لا يقبل الاسقاط ولا يصح البراء عنه فافهم والله أعلم (سئل) من اسلامبول
 في جماعة وضعوا اسباباً بالهم وأواني من الذهب والفضة وتقدوا من الذهب والفضة مسكوكه في
 صناديق من الخشب في مكان أمانة ثم ان المكان الذي به تلك الصناديق احترق واحترقت
 الصناديق الموضوع بها ذلك وصاروا في الذهب والفضة وبعض النقود المسكوكه سبائك وبعض
 النقود بقي على حاله فجمع الموجود من السبائك والنقد بعض أصحاب ذلك ووضعوا ذلك أمانة
 عند رجل آخر ثم حضر بعض أصحاب الاسباب والأواني والنقود ويريد الدعوى بأن بعض
 السبائك الموجودة والنقود ملك له فهل له الآن الدعوى بحضور من حضر من بعض الملاك
 أم ليس له ذلك ولا تسمع الدعوى بما يذمعه الا بحضور جميع الملاك لالتباس الحال في ذلك
 (اجاب) أما الدعوى على المودع في حق الغائبين فلا تسمع لما علم من خمسة كتاب الدعوى الشهيرة
 الدائرة في الكتب وأما الدعوى على بعض أصحاب الاسباب الذين يتدعون ملك عين من الاعيان التي
 لم يخلط بغيرها من اودعها عند الرجل المذكور فيه فسمع لانها دعوى احد المتخاصمين المالك فيها على
 الآخر حيث اعترف الرجل المذكور بالاستيداع لهما اولاً فلهما اذ لا مانع يمنع من ذلك شرعاً
 لانها قضية حكمية صدرت من خصم شرعي على خصم شرعي فبحر في أحكام القضايا
 الحكمية وكلية علماءنا رجحهم الله تعالى متظافرة على ان كل من ادعى المالك في شيء فهو خصم
 لكل من يذمعه وهذا كذلك ولا تتوقف الدعوى على حضور الجميع لما فيه من الاضرار بالخاصين
 مع وجود المسوغ الشرعي ولو قدرنا أنه وجد اختلاط بحيث لا يتميز شيء عن شيء أصلاً او يتميز بعد
 عسر صار كاختلاط الخنطة بالخنطة واختلاط الخنطة بالشعر والحكم في ذلك شيوثة الشركة فيه للكل
 وكل واحد منهم بمنزلة الاجنبي في نصيب الآخر وتكون شركة ملك باتفاق لانها تثبت بالاختلاط
 لا بفعل احد منهم والشركة بخلاف بين أبي يوسف ومحمد أبو يوسف يقول شركة ملك ومحمد
 يقول شركة عقد ولكل حكم من قال شركة عقد كان الرجح على ما شرطنا اذا بيع المشترك لمخلطهم
 وفي صورة الاختلاط لا يصح لاحد الزيادة عن الآخر ولو شرط له كما صرح به الميرخسي في مبسوطه
 وغيره فاذا كان الاختلاط في ذهب وفضة يضرب بقيمة يوم التسعة واذا كان في ذهب وذهب او فضة

مطلب البينة على الاقرار
 بالغصب مقبولة

مطلب ابرأت زوجها المتوفى
 عما تستحقه من ارث ومهر
 ودين صح ذلك الا في ارث

مطلب وضع جماعة ذهابا
 وفضة وأواني منها أمانة
 عند رجل فاحترق المكان
 وصار المذكور سبائك فجاء
 بعض أصحاب

وفضة قبل الوزن واذا اختلفت وافيه فعلى مدعى الزيادة البينة وعلى الآخر الجحش فاذا حلف ثبت مدعاه وان نكل لزمه دعوى صاحبه لان اليد متساوية اذ مدعى الاكثر ذويد والاخره له في اليد وان كانت الاعيان كلها ماصارت عيناً واحداً فلا بد من اجتماع الكل لان الحاضر لا يملك أخذ مال الغائب ويد مودعه يد امانة على الغائب فلا تسع الدعوى عليه ولا تجوز القسمة في غيبته لان كل عيب في الاصل يجتمع اجرائها ليس للاخر فيها شيء ولا قدرة له على تسليمها الا بخلوطة بنصيب الاخر والقسمة فيها مبادلة كالبائع فيشعاع وفيه العلل طهر الوجه في الاحكام المذكورة فتأمل والله أعلم (وسئل) عن ما أوصى به في رجل اودع عند رجل صندوقاً فمفقده ولا يحتو ما لا يعلم المودع ما فيه ثم جازيد وعرو بصناديق مفقولة محتومة لا يعلم المودع ما فيها ووضعها صناديقه ما فوق صندوق المودع برضى المودع فاحترق البيت الذي فيه الصناديق ووجد تحت الصناديق المحترقة صبرة فضة ادعى المودع الاول أم الله وانها كانت دارهم مسكوكه وادعى زيد وعمر وأم الله وانها اصلها دارهم مسكوكه وكل واحد من المودعين يقول دراهمى كذا وكذا الخ الحكم الشرعي في هذه الصبرة هل هي للمودع الاول أم للمودعين والحال أن المودع لم يصدق واحداً منهما بأنه كان في صندوقه دراهم بل يقول هذه الصبرة لا ادري لمن هي ولا في أى صندوق كانت (اجاب) صرح علماً بما في مثل هذه المسئلة بأن من اثبت شيئاً بحكم له به ومن لم يثبت شيئاً لا يحكم له بشئ فاذا ادعى أحدهم على الآخر منهم أن هذه الفضة فضته وأنكر الآخر المودع بأنها كانت في صندوق من هذه الصناديق التي استودعها منهم ولا ادري أى صندوق من هذه الصناديق ولا أعلم ان هي منهم صحت دعواه ورجعنا الى البينة واليمين فمن قامت له بينة عمل بها واذا لم تقم بينة ونكل أحدهم عن اليمين التي لزمته يقضى لخصمه وان حلف كل لخصمه ان ليست لكل قصى بالزركة بينهم كشيء في يد اثنين كل واحد منهم ما يدعيه ولا يثبت له عليه في جامع القبولين لو كانت العين في يدهما يجعل في يد كل منهما نصفه ويجعل كل منهما مدعيهما في يد صاحبه مدعى عليه فيما يدعيه فيجوز على كل أحكام المذمى فيما يدعيه صاحبه وأحكام المذمى عليه فيما يدعيه حيث اعترف المودع بأنها كانت في صندوق لا عرفه منها وان انكر كونها كانت في صندوق من الصناديق فقد أنكره ما معاً فلا تسع دعواه ما عدا ما علمه لانه مودع انكر الابداع رأساً واحداً فينعان ان ادعى انها ودعة لغيرهما عنده ويرهن وان لم يرهى وانما الابداع عليه بالبينة لزمته دعواه ما وكذا لو ادعى احدهما انه اودعه وأقام عليه البينة وللآخر الخصومة معه والله أعلم (سئل) في رجل قبض من آخر قرشاً عن ثوب ثم بعد مدة أتى به للدافع ليرده وادعى أنه زيف فأنكره قرشه المدفع فما الحكم (اجاب) القول قول القابض انه قرشه الذي قبضه منه عن الثوب بيمينه صريحه فإرى الهداية في فتاواه أخذ من قولهم القول قول القابض فحينما كان أو أمنا وفي فتاوى ابن نجيم سئل عن البائع اذا قبض الثمن ثم جاء الى المشتري وأراد أن يرده عليه شأمنه زاعماً انه شحاس وأنكر المشتري ان يكون ذلك من دراهمه فهل القول للبائع ام للمشتري أجاب ان اقرباً استيفاء حقه لا يقبل قوله ولا يلزم المشتري عوض ذلك ولكن ان طلب بين المشتري على نفي العلم بحجاب ويحلف فان نكل لزمه الرد والله أعلم (سئل) رضى الله عنه نطقاً

مطلب في رجل اودع صندوقاً عند رجل وادع رجلان عنده صناديق ووضعها على الاول فاحترق البيت الخ

مطلب اذا اراد البائع رد الثمن على المشتري مدعياً انه زيف فأنكر المشتري كونه هو فالقول للبائع

مطلب اذا ثبت نكاحها في وجه ايها فادعت انها حينئذ كانت بالغت تريد ابطال الحكم الخ

ايا من ينصير المسائل وامق * ومن فهمه للصخران رام فالتق
* لانت امام عالم متبحر * وجيد فريد بالقرائن ناطق
وخير لدين الله تهدي لشرعه * وأنت على أهل الفضائل فائق
اذا قام برهان بتر وبيح فاسر * لها من ايها وهو في الجحد عائق
على وجهه بعد السؤال ونكره * ولم يبدع ذراحين صار التناطق

وقد حكم القاضي كذا بشكاها * يغيبها والزوج بالحكم واثق
 فهل بعد هذا الحكم لو أنها ادعت * بلوغا قبيل الحكم للحكم سابق
 وأن أباهما ليس خصما وانها * هي الخصم فيما يدعى ويشاقق
 به ينتفى الحكم الذي قد جرى له * فأوضح لنا عن ذابما هو فارق
 وسامع عبيدا عاجزا ومقصرا * كثيرا الخطايا وهو في الذنب غارق
 وإني ابن عثمان الشهير بكاتب * لشرع رسول جاء والكفر ماحق
 عليه صلاة الله ثم سلامه * مدى الدهر والايام مالا حبارق
 كذا الاكل والحبب الكرام وتابع * ومن لهم في الخير والدين لاحق

* (اجاب) *

نعم ينتفى الحكم الذي قد جرى له * لان اباهما ليس خصما يشاقق
 اذا ما احتملات البلوغ تأكدت * عليها ولاحت للبلوغ بوارق
 ويقبل منها الدفع من بعد حكمه * كذلك دفع الدفع والزيد لاحق
 وهذا من الدفع الصحيح الذي حكموا * على الاشبه المختار وهو الموافق
 * (ونظم ثانيا أيضا فقال) *

لك الحمد يا من للبرية رازق * ومن للثوى والحب لا ريب فائق
 بئسك استتار العون في كل حادث * وإني بما املتته منك واثق
 اذا كان سنن البت محتملا لما * له تدعى وهو البلوغ الموافق
 فقامت نكاحي غيرت وان اتي * على صغري من عاقبه التصديق
 وما والدي خصم فيك في حضوره * وما الخصم في الدعوى سوى من يشاقق

نحاج الى دعواه والقول قولها * وبطل دعوى المدعى وهو مارق والله اعلم
 (سئل) في بكر بالغة ادعى زيد عليها نكاحا مؤرخا فأنكرت فأقام بشا عدين بذلك وادعى عرو نكاحا
 وأن زيد المدعى الاول أقتر أنه لا عقد نكاح له عليها بعد تاريخ نكاحه الذي ادعى به فهل يصح ذلك أم لا
 (اجاب) يصح وتسمع الدعوى منه والدفع وكذا يسمع الدفع منها بعد الحكم عليها في الظهيرية
 رجل ادعى نكاح امرأته وهي تجحد فشهد الشهود وأنها امرأته وقضى القاضي بها ثم جاء آخر وأقام
 البينة على مثل ذلك لا يلتفت الى الثاني لان القضاء صح ظاهرا فلا يطل ما لم يظهر خطأ أو يبين وذلك
 بأن يؤقت الثاني وقتا يكون قبل الاول وفي جامع الفصولين راجع المحيط برهن انه تزوجه في غرة شهر
 كذا وبرهنت انه أقتر بعد هذا التاريخ بثلاثة اشهر بأنها حرام عليه وليست بأمرأته فهذا دفع صحيح
 حتى يخلف أنه لم يرد به الطلاق فلونكل تندفع وصريح كثير من العلماء ومنهم صاحب الذخيرة بأنه يصح
 الدفع ودفع الدفع ودفع الدفع وما زاد عليه وهو المختار وقبل إقامة البينة وبعد هار قبل الحكم
 وبعده فعلم من ذلك كله أن المدعى كورة متى أقامت بينة بأنه أقتر بعد تاريخه المدعى كور بأنه لا نكاح له عليها
 او لا عقد نكاح له عليها او ما أشبه ذلك من الالفاظ تسمع بينها ويطل الحكم المذكور ومثله لو أقام
 الزوج الثاني بينة بذلك يطل به الحكم المذكور كما هو صريح هذه النقول فافهم والله أعلم (سئل) في
 امرأة اشترت من زوجها محمد ودات ومنقولات بثمن معلوم قبضه بالحضرة والمعاينة واعترفت بتسليمه
 وكتب بذلك صك شرعي وبعد اشهر أقتر لها بصدقه المؤخر وعرضها عنه منقولات وبجرى بينهما ابراء
 عام وكتب به صك شرعي ومات بعد سبع سنين واشهر والزوجة تتصرف في جميع ماله كفاية بعض
 ورثته غلى وكيلها لى قاض بأن جميع ذلك تركه فطالب استحقاقه منه لكونه في مرض الموت فابرز
 الوكيل اليك المذكورين وأقام على كل منهما بينة شرعية فقمعه منه لشرع عيا ثم ادعى آخر من الورثة

مطلب في بكر بالغة ادعى
 زيد نكاحا وعمر وادعى
 نكاحا

مطلب في امرأة اشترت
 من زوجها محمد ودات
 ومنقولات ثم مات بعد ذلك
 بسبع سنين فادعى بعض
 الورثة الخ

على الوكيل المذکور لدى القسائي المزبور عدم صحة البيع لكونه في مرضه وأقام على ذلك بيعة
فهل اذا ثبت انه كان مفلوجا يخرج ويحيى في حوائجه يكون حكمه حكم الصحيح ولا يدرى
شراعية ذلك عليه جميع ذلك أم لا وهل اذا عارضت بيعة الصحة وبيعة المرض فأى البيعتين ترجح منهما
(أجاب) المصرح به في غير ما كتاب من كتب الخفية ان المقعد والمفلوج والمسلول اذا انفك
كل داء منهم بالطول حكم تصرف كل واحد منهم حكم تصرف الصحيح كما صرح به في الجامع الصغير
فكان هو الصحيح فاذا علمت ذلك علمت ان المدة المذكورة فوق ما قدره واضعا فانما هي باعتبار دور
المرض الذي يطول بهام والمدة سبعة اعوام والاشهر الزوائد وقع زائد بها ايضا فالاستبعاد كونه
يخرج ويحيى في حوائجه ويقضى من ذلك بعض مصالحه فاذا ثبت ذلك لدى الحاكم الشرعي صح جميع
ما صدر منه مع زوجته واذا عارضت بيعة الصحة والمرضى فالبيعة الصادرة من الزوجة بأنه كان
في صحته حرجة لانها المذمومة والورثة ينكرون والبيعة للمدعي لا للنيكاح صرح به غير ما واحد من
علمائنا وحيث طال ما به واتصف بما فهمناه * فقد جيع تصرفه مع زوجته * باتفاق أهل المذهب
وأئمتنا والظن ان العمل بعبارة المكلف أولى من اهدارها * والحاقه بالحيوانات وكلامه يجوز اما
والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر انه اشترى رطلين بئنا بكذا فاجاب بأنى تسلمت منك
رطلين بنا لا وصلهما الى ابى فوصلتهما الى هل القول قوله ولا نتمان عليه أم لا واذا قلتم بالضممان
عليه هل يضمن له مثل البن أم قيمته أم غنمه (أجاب) حيث لا يئنه للمدعي التمس على الوجه المذکور
يشتمل مثل البن لانه يشكر شراؤه منه والقول قوله فيه يمينه ومدعى الشراء يشكر الاذن بايصاله الى يمينه
والقول قوله يمينه فيه فيضمن المدعى عليه مثل البن لا غنمه ولا قيمته والله أعلم (سئل في زيد ادعى على
عمرو بجارية صغيرة أنها ملكه وبنت أمته وان والده دفعها للعمى وليد خلفها الى داره لتعلم الادب
وان الجارية المرقومة تحت يده وطالبه بها فاجاب بالانكار وان الجارية موروثة عن والده فاقام زيد
بينة أنها جاريته وبنت أمته وثبت له بالوجه الشرعي بعد حلفه بالله العظيم انه لم يتقبل عن ملكه
بوجه شرعي ثم ادعى عمرو بعد الاثبات ان والده زيد وهبت الجارية المذكورة لشقيقها والد عمرو
المذکور وردها عليها ثم جاءت به امرأة ثانية فوهبتها له بحضور ولد هازيد المدعى وهو ساكت مصدق
اهبتها فاجاب زيد بالانكار عن حضور هذه الهبة وادعى أن الهبة انما وقعت من والده لوالد عمرو
شقيقها بغير حضوره وبغير رضاه فهل اذا قامت بيعة على حضور زيد الهبة المزبورة الواقعة من والده
وتصديقه في هبتها لشقيقها والد عمرو تقبل البيعة وتكون الجارية موروثة عنه وهل اذا ادعى زيد
أن الهبة انما وقعت من والده لوالد عمرو وبغير رضاه وأقام على ذلك بيعة بعد ذلك تسع أم لا وهل على زيد
ومن شهد له مواخضة يستحق بها التعزير أم لا سواء استقرت الجارية في ملكه او ملك عمرو
(أجاب) نعم تقبل البيعة فقد صرح علمائنا في كتبهم في باب دفع الدعوى من الخصم على الخصم
انه يسمع الدفع فضا لو ايسر الدفع ودفع الدفع وكذا دفع دفع الدفع وما زاد عليه يصح وهو المختار
وكما يصح قبل اقامة البينة يصح بعدها وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعده حتى لو برهن على مال
وحكم له به ثم برهن خصمه ان المدعى اقرب قبل الحكم أنه ليس له عليه شيء يطل الحكم كذا في الذخيرة
وهكذا في جامع الفصولين رامن الها وفيه رامن اذى البراءة واستعمل يومين فلم يأت بالدفع وحكم
عليه ثم برهن فالتخا وأنه يقبل ويطل الحكم انتهى واعلم ان معنى قولهم يسمع الدفع الخ أى اذا كان
الدفع صحيحا أما اذا كان فاسدا لا يصح مثاله في الفاسد ما ذكر من دعوى زيد أن الهبة انما وقعت
من والده لوالد عمرو وبغير رضاه فان ذلك دفع غير صحيح لانه على نفي رضاه والدفع الصحيح الذي يسمع هو
دعوى زيد أن عمرا اقرب قبل الحكم أنها ملكه ليس له فيها حق فهذا دفع يسمع لصحته ويحكم به
والرقيق من قسم المال وليس عليهم مواخضة يستحقون به الا الهانة والتعزير قال الزيلعي في كتاب

مطلب ادعى على آخر أنه
اشترى منه رطلين بئنا فاجاب
بأنى تسلمت ما لا وصلهما
الى أبى
مطلب حاصله أن المختار
ان الدفع يصح وكذا دفع
الدفع ودفع دفع الدفع
وما زاد عليه

الدعوى بعد أن ذكر أن البيئة تقبل بعد اليمين وهل يظهر كذب المنكر بأقامة البيئة والصواب أنه لا يظهر كذبه حتى لا يعاقب عقوبة شاهد الزور ولا يحث في عيئه أنه ان كان افلان على ألف درهم فادعى عليه فأنكر فحلف ثم أقام المدعى البيئة ان له عليه ألفا ومثله في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في امرأة خطبت لابنها بكر او دفعت امتعة لابويها تارة بنفسها واخرى بباينها ومات الابن عنها وعن ابني عم عصبة يدعيان ان المدفوع من مال الميت وله ما فيه الثلثان ارناوهي تدعى أنه ملكها لاشي فيه لابنها هل القول قولها فيه ام قولها (اجاب) القول قولها بيمينها لان اليد لها وعليها البيئة كما هو الاصل في الدعوى ان القول قول ذي اليد باليمين وعلى المدعى البيئة كما اجعت عليه اثبتارهم الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل تولى القضاء بشاحية من النواحي مدة وهو يأتي المستنيب في كل شهر عما تجمد معه من معلوم الخبز والسجلات فطالبه مستنيبه بقدر رزائه على ما تجمد له وأراد الدعوى عليه عند حاكم شرعي فهل تسمع الدعوى عليه في خصوص ذلك من مستنيبه أم لا تسمع عليه دعوى منه انكون معلوم الخبز والسجلات ليس ماله وانما هو في الحقيقة مال الغير (اجاب) قد سئل شيخنا الحنفوني سقى الله تعالى عهده ورفع في الدين مجده عن هذه المسئلة بعينها فلم تأخذه في الله لومة لائم اذ ليس الضلالة الا في عينها فأجاب بقوله ليس للمستنيب الدعوى عليه لان الدعوى لا بد وأن تكون بحق ثابت له معلوم الجنس والقدر وهذا المدعى ليس حقه اذ القاضي ليس له أخذ الاجر على القضاء ولو فرض أنه قال احد يصححه فهو ان باشر القضاء وهو النائب لا المستنيب فقد ظهر ظهور الشمس أنه ليس للمستنيب حق بوجه من الوجوه حتى يسوغ له على النائب الدعوى فطالبت له غير جائزة شرعا انتهى كلام شيخنا رحمه الله تعالى أقول هذا الذي أدين الله به واقدر نطق بالحق من قال

تردد حكمة متى * ودع قلا ودع قالا

فساد الدين والدينا * قبول الحاكم المالا

أرى من أثر المالا * لمحض الجور قد مالا

بلا ريب ولا شك * فدع من في الوري مالا

وأقول

والله سبحانه وتعالى ناله صلاح الاحوال وحسن الخاتمة اذا ان الارتمال والله تعالى أعلم (سئل) في دعوى صدرت عن وكيل دفتر دار خزينة الشام المأذون له في ذلك على متولى وقف بخصه ووص أرض سررعة واقعة ضمن ما هو جار في الوقف من الاراضي فحصل التمير في ذلك من قبل حاكم شرعي وكشف واطلع على تلك الاراضي الجارية في الوقف ولم يثبت ما ادعاه الوكيل وكتب بذلك صل شرعي بثبوت أراضي الوقف بحدودها والا أن قدم وكيل آخر عن دفتر دار آخر بعد مضي ثيف وعشرين سنة يدعى بأراضي خرب داخلية في حدود ما اشتمل عليه الصك المزبور فهل بعد ثبوت أراضي الوقف الحدودية الشابتة تسمع دعواه بعد منعه المدعى السابق وثبوت أرض الوقف المزبورة (اجاب) قد تقرر وتسطر في كتب علماءنا الحنفية أن دعوى الوقف من قبيل دعوى الملك المطلق باعتبار ملك الواقف وان أراضي بيت المال جرت على رقبته أحكام الوقف المؤبدة فكان النزاع وقع بين ناظري وقفين مختلفين أحدهما ذويد والاخر خارج والبيئة عليه لا على ذي اليد والقضاء إذى اليد قضاء ترك لا قضاء استحقاق اذ لا يكلف للبيئة لا أقصى ما يستدل به على حقيقة كلامه وضع يده اذ هو غير محتاج الى البيئة وأما معاد الدعوى بعد المدعى السابق فهو ممنوع الى ان يبرهن اللاحق بشهادة عدول فتقبل بيئته لانه خارج وبدونها لا تسمع قال في البحر والماصل أن دعوى الوقف من قبيل دعوى الملك المطلق وقرع على ذلك فراجع ان شئت والله أعلم (سئل) في رجل أشهد على نفسه في صحته وجواز تصرفه بأنه ليس له عند زيد ولا في ذمته حق ادعى عليه بوديعة فأنكرها

مطلب خطبت لابنها بكر
ودفعت امتعة لابويها فمات
الابن عنها وعن ابني عم يدعيان
أن المدفوع تركه وادعت الخ

مطلب اذا أتى النائب
لمستنيبه بما تجمد من معلوم
الخبز والسجلات فادعى
قدر رزائه لا تسمع

مطلب ادعى وكيل دفتر دار
خزينة الشام على متولى
وقف أرضا ولم يثبت ما ادعاه
والا أن يدعى وكيل آخر الخ

مطلب أشهد على نفسه
في صحته أنه ليس له عند زيد
حق ثم ادعى عليه بوديعة
لا تسمع دعواه

مطلب في صلح المصادقة

فأقام عليه ينتهيا هل تقبل أم لا (أجاب) لا تقبل إلا براء العام بقوله ليس في عنده الخ في المبسوط وغيره ويدخل في قوله لا حق في قبل فلان كل عين أودين وكفالة وجناية واجارة وسد فان ادعى الطالب بعده حقالم تقبل ينته عليه الا ان يشهدوا عليه بأنه ثبت عليه بفعله بعد البراءة والله أعلم (سئل) في صلح مصادقة صورته تصادق صالح بن حسين وابن عمه عبد النبي بن عبد الرحمن وكلاهما بالاموصاف المعتمدة شرعا بأن الذي يستحقه صلح في السار الفلانية جميع العائتين والايوان والبيت السفلى المعروفان بمجدودها وأنه حق من حقوقه والذي يستحقه عبد النبي بمفرده جميع الغرقين والثلاث غرف أيضا والعلية الكبيرة والثلاث خلاوى مع الحاكورة والمطبخ والمرتقى وساحة السار سوية بينهما هذه عبارة الصلح وعرف كل بمجدوده وقدمه على تاريخ المصادقة مدة سنين وصالح مستقل بوضع يده على ما عين له اعلاه وعبد النبي مستقل بوضع يده على الغرف بأسرها والعلية الكبيرة والثلاث خلاوى مع الحاكورة وأما المطبخ والمرتقى وساحة الدار فهما في التصرف ووضع اليد عليهما سوية والآن اختلما فصالح يدعى أن الثلاث غرف وما عطف عليها سوية بينهما وأن له النصف فيها ولعبد النبي النصف فقط وعبد النبي يدعى ان جميع المتعاطفات ما عدا ساحة الدار له خاصة فهل القول قول صالح في يده عليه أو قول عبد النبي فيه أم القول قول كل قهيا هو واضح يده عليه ومتصرف فيه بإشراة مدة سنين وما هو في تصرفه ما معان المطبخ والمرتقى وساحة الدار يكون مشتركا (أجاب) كل من في يده شيء يتصرف فيه خاصة دون الآخر فالقول قوله فيه بيمينته أنه ملكه وكل شيء كان فيه سواء في التصرف ووضع اليد لا ترجح لاحدهما فيه على الآخر فيترك كل ذي يد على تصرفه ويمنع عنه الا ان حيث لا برهان له عليه شيء يوجب الملك له خاصة او يوجب الشراكة اذا ادعاهما لان العلماء رضى الله تعالى عنهم قالوا انقضى ما يستدل به على الملك وضع اليد وأما قوله سوية بينهما وان صلح ان يكون خبرا لقوله وساحة الدار فقط فيكون التساوي فيه خاصة يصلح ان يكون لما قبله أيضا وان كان الاقول هو الاصل لانه الاقرب فوضع اليد لكونه أقوى هو المعتبر بلا شبهة فيقضى لصالح والحال هذه بالعليتين والايوان والبيت السفلى ليدعه ولعبد النبي بالغرف كاهما والعلية الكبيرة والثلاث خلاوى مع الحاكورة ليدعه ولهما بالمطبخ والمرتقى والساحة طبق ما هما عليه من وضع اليد بالتصرف المذكور ما لم يقره ان شرعى على خلاف ذلك فيقضى به ولا شبهة في أن المتعاطفات قبل قوله وساحة الدار مستغنية عن الخبر الذي هو قوله سواء بينهما فلا ضرورة الى جعله لما قبله حتى يوجب الاشتراك كما صرح به الاصوليون في بحث الحروف عند الكلام على الواو والله أعلم (سئل) في أرض كان بها زيتون بمسجد يستقله الولاة عليه وبصرفون غلاته على مصالحه لا يعرف للأرض والزيتون متصرف الا لولاة المسجد في الزيتون وبقيت الأرض قرا حاورا لجل بجانبها أرض فضيها الى أرضه وصار يزرعها مدة ثلاثين سنة والآن ادعى عليه متولى الوقت حالاً بأنه أحدث يده على الأرض بعد قضاء الزيتون مع أنه للمسجد واليد لساطره عليه قديما هل اذا شهدت بينة بمجدود يده على الأرض بعد قضاء الزيتون تنزع من يده ويمكن منها ناظر المسجد حتى يثبت كونها له بطريق من الطرق الشرعية وثبت اليد للوقف بثبوت الزيتون مع ان السجلات القديمة ودفعه كاتب الولايات تطبق بذلك أم لا (أجاب) اذا برهن المتولى على احداث يد المدعى عليه وان يد الوقت سابقة بشجر الزيتون على يده تكون اليد للوقف والمدعى عليه سارج فيطلب منه البيعة على انه ملكه فان أقامها على وجهها الشرعى حكم بها والانتزع من يده وتسكون للوقف لثبوت كونه ذائدا اذا دعوى في الوقت والمالك سواء في انه يطلب البرهان من الخارج ولا يطلب من ذى اليد في جامع الفصولين وغيره والعبارة غصب أرضا وزرعها فادعى رجل أنها الى وغصها من فلان برهن على غصبه واحداث يده يكون هو ذائدا والزارع سارجا ولم يثبت احداث يده فالزارع ذواليد والمدعى هو الخارج انتهى وصريحه حواطة

مطلب في أرض كان بها زيتون لمسجد ففي الزيتون فاحداث رجل يده عليها وصار يزرعها مدة ثلاثين سنة الخ

بأن صاحب البناء والشجر في الأرض ذويد والثابت بالينة كالثابت عيانا فافهم والله أعلم (سئل)
 في امرأة أجرة رجل يتيافسكتة بالاجارة مدة ثم ادعت انه ملكها مستدلة بوضع اليد هل اذا ثبت
 استتجارها نددفع ويثبت ملك المؤجر له بذلك أم لا (اجاب) الاقدام على الاستتجار اقرار
 بأنها لا ملك له فيه بالاتفاق فتدفع بالاتفاق ويقضى به للمؤجر والله أعلم (سئل) فيما اذا ادعى
 شخص خارج على آخر ذي يد أن الجارية المشار اليها بالادعى ملك له وهكذا أقترل بها وأقام بينة
 على ذلك هل تقبل ويحكم له بها أم لا (اجاب) نعم تقبل ويحكم له بها اذا ثبت بالينة كالثابت
 عيانا هكذا كلة علمنا وأؤتمنا فكانه يقتر مجلس الحكم أنها ملكه والله أعلم (سئل) في رجل
 اقدم آخر بمصينة ليكتب ما يرد لها من الزيت ويحرس ما بها ويسمى أميناً يؤمر باستقبال الزيت
 بمن يوصله اليه ويضعه في محلاة المعلومه مات هذا المأمور المسمى بالأمين بعد أن اوصلت ارباب الزيت
 زيتها على جهة طبخه على ما هو المعتاد فادعى رجل على ورثته أنه اوصل زيتا قدره كذا للصبابة
 يريد تضمينهم هل له ذلك أم لا (اجاب) لا وجه لتضمين ورثته والحال هذه اذ فعل ما هو المأمور به
 من جانب رب الزيت ومن جانب رب المصينة نعم لو ادعى أنه استهلكه وأقام على ذلك بينة ضمنه
 في تركته وأما مجرد دعواه أنه اوصل للمصينة التي هو بها كذا من الزيت فلا تسع منه لكونه
 لا يوجب عليه شيئا من النعمان ولوضع جميع ما بها الا يلزمه ضمانه من غيرته ثم منه عليه ولا يفريط
 في حفظه كما هو ظاهر والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل استام بهما من يد آخر ثم ادعى
 أنه ملكه هل الاستيام اقرار بالملك لذى اليد ولا تسع دعوى المساوم المذكور في البهيم
 أم لا (اجاب) المساومة مانعة من الدعوى لتضمنها الاقرار بأن المدعى لذى اليد كذا اقتصر
 في البرازية في الدعوى في نوع المساومة ولم يحك خلافا وجامع الفصولين في واسط الفصل العاشر
 حكى في كونه اقرار الذي اليد قولين صحيحين رامن الفتاوى الصغرى وحكى اتفاق الروايات بأنها
 اقرار بالملك لذى اليد رامن الزيادات وقال رامن الفتاوى رشيد الدين الاستسراء والاستتجار اقرار
 بالملك لذى اليد ولم يحك عنه خلافا والله أعلم وأجاب مرة أخرى لا تسع دعواه بعد سبق المساومة منه
 كما في البرازية وجامع الفصولين وغيرهما والله أعلم (سئل) فيما اذا ادعى زيد على عمرو
 محمداً أنه ملكه ورثه عن والده فأجابه المدعى عليه من والده وعمك المورثين لك بكذا
 واني ذويد عليه من مئة تزيد على أربعين سنة وأنت مقيم معي في بلدة ساكت من غير عذر يمنعك عن
 الدعوى هل يثبت ذلك من باب الاقرار بالتلق من مورثه فيحتاج الى بينة تشهد له بالشراء ولا يتفعه
 كونه واضعا يده عليه المدة المذكورة ولا تكون الحادثة من باب الدعاوى التي مر عليها خمس عشرة
 سنة مع صريح اقراره بأنه تلقاها عن المورثين المذكورين أم لا (اجاب) نعم دعوى ذلك
 التلق عن أب المودع ودعوى تلقى المالك من المورث اقرار بالملك له ودعوى الانتقال منه اليه فيحتاج
 المدعى عليه الى بينة وصار المدعى عليه مدعيًا وكل مدع يحتاج الى بينة يتوربهم ادعواه ولا يتفعه وضع
 اليد المدة المذكورة مع الاقرار المذكور وليس من باب ترك الدعوى بل من باب المواخذة بالاقرار
 ومن أقترل بشئ غيره أخذ باقراره ولو كان في يده احتياجا كثيرة لا تبعث وهذا اما لا يتوقف فيه والله أعلم
 (سئل) في دار مشتملة على بيتين وساحة سماوية معدة للارتفاق ووضع الامتعة وما هو من ضرورات
 السكنى باع المالك لها بيتا من البيتين لرجل يبيعها صحيجا شرعيا بحقوقه وطرقه ومنافعه وما عرف به
 ونسب اليه ومات البائع فباع ورثته البيت الثاني لرجل آخر يبيعها صحيجا شرعيا كما شرح في الاول
 ويريد أن يبنى في الساحة بيتا يلزم منه الضيق على المشتري الاول ومنع الارتفاق وسد الهواء وتقصان
 الاضاء هل له ذلك أم لا ويمنع شرعا (اجاب) لا شبهة في ان الساحة المذكورة مشتركة بينهما مانصة
 وللشريك منع شريكه من البناء في المشترك وان لم يكن في البناء تضيق على الشريك ولا سد الهواء

مطلب استأجرت بيتا ثم
 ادعت أنه ملكها لا تسع

مطلب ادعى على ذي اليد
 أنه أقترل بهذه الجارية

مطلب مات أمين المصينة
 فادعى رجل على ورثته
 أنه الخ

مطلب دعوى المالك بعد
 الاستيام والاستتجار لا تسع

مطلب ادعى زيد على عمرو
 محمداً أنه ورثه عن والده
 فأجابه المدعى عليه انه
 اشتريته الخ

مطلب رجل له دار مشتملة
 على بيتين وساحة سماوية
 باع كلا من البيتين من رجل
 بجهة وقطعة الخ فأراد
 المشتري الثاني ان يبنى الخ

والأضاعة فيمنع عن ذلك مطلقا والحال هذه إذا طلب التسمية في الساحة أو طلب أحدهما تقسم انصافا
وقد صرح علماؤنا بأنه إذا كان في يد إنسان عشرة آيات من دار وفي يده أخرى واحدة فالساحة
بينهما نصفان والله أعلم (سئل) في اختلاف غول الزمان فيما اختلف فيه الروبان وسردا معاد
النايف أقوالهم مجردة عن التصحيح أي الأقوال في حالة الموت يحل بالترجيح (أجاب) المحلى
بالترجيح والمولى بالتصحيح قول الامام المتقدم واليهام المعظم أبي حنيفة النعمان السابق
في حلة الاجتهاد على سائر الفرقان الذي أفردت بالجلدات منساقه وعلمت في الدنيا والاخرة
درجاته ومراتبه قال الشيخ العلامة أبو العدل قاسم بن قطلوبغا به دق قول القدوري وإذا اختلف
الروبان في متاع البيت فما يصح للرجل فهو للرجل وما يصح للنساء فهو للمرأة وما يصح لهما فهو
للرجل فان مات أحدهما واختلفت ورثته مع الآخر فما يصح للرجل والنساء فهو لهما وما قال
أبو يوسف يدفع امرأة ما يهبه من مالها والباقي للزوج ماصورته وقال محمد ما كان للرجل فهو للرجل
وما كان للنساء فهو للمرأة وما يكون لهما فهو للرجل ولورثته والطلاق والموت سواء قال الامام
الاسيحاوي والتصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى واعتمد السني والجمهور وغيرهما انتهى أقول
وعلى قول الامام تمت أصحاب المتون قاطمة ويكفي ذلك في الترجيح اذ المتون موضوعة لطاهر
المذهب الصحيح وما فيها مقدم على ما في الفتاوى والشروح كما وضعه الطرسوسي في دفع الوسائل
الى تحرير المسائل واذا ماتا فاختلفت ورثتهما فالقول قول ورثة الروح في قول أبي حنيفة ونجد
وعند أبي يوسف القول قول ورثة المرأة الى قدر جهازها كما هو أصله وفي الباقي القول قول ورثة
الروح لأن الوارث يقوم مقام المورث فصار كما لو رثت أحدهما وبقيت لهما وهو ما حيان في حال قيام
التكاح ولو كان كذلك كان على هذا الخلاف فكذلك به دسوتهما في لسان الحكماء وقد
استقصى فيه في مسألة اختلاف الزوجين في حياتهما وبعد ممات أحدهما وقبل التكاح وبعد
وبعد الموت وما إذا كانا حزينين أو أحدهما أو عبيدين فراجع ان شئت وليكن اعتمادك على قول
الامام أبي حنيفة رحمه الله تعالى والله أعلم (سئل) فيما إذا حكم القاضي على الخصم التناكل
بالكول ثم أراد أن يحاق هل يلتفت اليه ويحلب ويطل القضاء أم لا (أجاب) لا يلتفت اليه
ولا يطل القضاء قال في الخانية لوقضي عليه بالكول ثم أراد أن يحاق لا يلتفت اليه ولا يطل القضاء
ومثله في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل أذى على آخر كفالة بدين فأكثرها فأوام
لينة عليه بها فأذى الابراء منها هل تسمع دعواه الابراء عنها مع انكاره مدورها أم لا (أجاب)
لا تسمع لتناقضه الطاهر والامر في ذلك بين طاهر والله أعلم (سئل) في ثلث كرم زيتون يتقاسم
غايه رجل مع أولاد أخويه يأخذون ثلث هذا الثلث ويأخذ أولاد كل أخ ثلثه يتقاسمونه بينهم فكذا
مدة تزيد على خمس عشرة سنة بلا منازعة والآن الم يقول لاحق في هذا الثلث لأولاد أخ فلان
لموت أبيهم في حياة أبيه بل نصفه لأولاد أخى الآخر وانما كت اسلم لأولئك يتناولونه هذه
السنين على وجه التصديق عليهم هل تسمع دعواه مع مقاسمتهم لهم ذلك كذلك ومع منع السلطان عن
سماع ما مضى عليه من الراس مثل ذلك (أجاب) لا تسمع دعواه والحال هذه والله أعلم (سئل)
في يقيم يتكلم عليه جده أبو أخته أقر له بأشياء من ديون وغيرها وصار يبيع في أمواله ويكتب
الدين باسمه في السجل وكلما سئل يقول هذا المعلن ابن بنى اليتيم مات اليتيم عن ورثة فطلبوا ذلك
فقال المال والدين الذي كنت أقررت به ماله انما هو مالي وكنت أقر له بثلثة هل يلتفت الى كلامه
اولا يلتفت الى كلامه لتكذيبه نفسه في ذلك (أجاب) لا يلتفت الى كلامه لتناقضه ويجب عليه
دفع ما أقر به لورثة اليتيم ولا يمين على الورثة لانه ما كان اقراره بثلثة الا على رواية عن أبي يوسف ان
ورثة المقر له يحلفون أما ما نعلم أنه كان كادبا والله أعلم (سئل) في فرس لرجل غائب تركها بيد أولاده

مطلب في متاع البيت اذا
اختلف فيه الزوجان

مطلب لوقضي عليه
بالكول ثم أراد الخلف
لا يلتفت
مطلب اذعى الابرء
عن الكفالة عن الدين بعد
انكارها لا تسمع
مطلب رجل يتقاسم
مع اولاد اخوته ثلث كرم
زيتون مدة تزيد على خمس
عشرة سنة ثم بعد ذلك
اذعى الخ
مطلب اقرباوم اليتيم له
بديونه مات اليتيم عن ورثة
فطلبوا ذلك فقال الخ
مطلب اذا اذعى رجل
فرسا في اولاد الهائب
لا تسمع

يريد آخر أن يدعى على الغائب بحضور أولاد الغائب بجهة فيها هل تسمع دعواه أم لا (أجاب)
 لا تسمع الدعوى على الغائب بحضور أولاده والله أعلم (سئل) في رجلين تنازعا في محدود
 أحدهما خارج يدعى الشراء من زيد والآخر ذويد يدعى الشراء من عمرو والمشتري من زيد المذکور
 برهن الخارج أن زيد الملتقى منه أقر قبل شراء بائعك منه أنه باعني المحدود المذکور بكذا فاشترى بائعك
 لم يجز لأنه كان في بيعي فكذلك شرائك المرتب عليه هل تقبل بينته بذلك أم لا (أجاب) نعم تقبل
 كما أشار إليه في جامع الفصولين وغيره والله أعلم (سئل) في محدود موروث باع بعض الورثة
 حصته فيه ووضع المشتري يده عليه وصار يصرف فيه مدة سنين وبعض الورثة يراه ولكنه كان جلا
 في بطن أمه يوم بيعه وهو لا يدري بحقيقة أمره فلما كبر أخبر بأنه ميراث عن أبيه هل تسمع دعواه
 ولا يمنع سكوته ورؤياه أم لا (أجاب) لا يطل دعواه بسكوته ورؤياه ويعذر بمثل ذلك والقول قوله
 في عدم العلم بينه وقد صرح في الخبر بأن الأصح قبول الدعوى في من قدم بلدة واشترى أو استأجر
 دارا ثم ادّعى قائلا بأنه دار أبيه مات وتركهما ميراثا وكان لا يعرفه وقت الاستيلاء فإذا كان هذا مع
 الشراء أو الاستئجار فكيف مع السكون المجرد والله أعلم (سئل) في رجل تكرر دعواه على
 آخر بدین له في ذمته ولم يتخلل بين دعوى ودعوى خمس عشرة سنة لكن لوجع السهل بلغ خمس عشرة
 سنة هل يمنع المتدعي من الدعوى لمنع السلطان الدعوى بعد هذه المدة أم لا لكونه لم يترك دعواه
 خمس عشرة سنة (أجاب) لا يمنع لعدم الترك المدة التي منع السلطان من سماعها بعدها كما هو
 ظاهر والله أعلم (سئل) في دار وقف أهلي وجد فيها بئر به زيت قديم وهي في يد المتولي عليها من ذرية
 الواقف يدعيه للوقف وآخر يدعيه لوقف آخر فهل الزيت يكون للوقف الأول لو وضع يده متوليه أم لا
 (أجاب) القول فيه للمتولى على الدار لأنه ذويد وغيره خارج والله أعلم (سئل) في شريكين
 شركة مفوضة سافرا للبحار بقول وباعا بعضه للعرب بثمان في ذمتهم وبقي بعضه فوضعه في موضعين
 ودبعت ومات أحدهما فادّعت ورثته على الشريك بأنه ضامن للثمان الذي بذمه العرب وأنه أيضا كافل
 لما بقي من القول عند المودعين هل تصح دعوى الورثة بكفالة الشريك للثمان والقول المذکورين
 أم لا تصح دعواهم ولا يجوز الزامهم بشئ منها (أجاب) لا تصح دعواهم بذلك إذ كفالة الشريك
 بدین مشترك للشريك باطلا لأنه ما من جزء منه إلا وهو مشترك بينهم ولأنه يؤدي إلى قسمة الدين قبل
 قبضه وأنه لا يجوز وما تظاهرت عليه المتون والشروح والفتاوى عدم جواز الكفالة بالامانة
 إذ لا يمكن جعلها مضمانة على الكفيل وهي غير مضمنة على الأصل فكيف يجوز الزام الشريك بسبب
 ذلك بشئ والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما لو قاطع زيد على قري ومزارع من متصرفها ثم أن
 بعض متكلمي القري المزبورة استقرضوا من عمرو مبلغا دفعوا له بالمقاطع ليحسب لهم المبلغ من
 محصلهم الذي لا يقاطع بزمهم وكتب بذلك سجل ثم أن عمر اطلب من المتكلمين المزبورين ما كان
 أقرضهم إياه لدى حاكم فأجابوا أن القرض لاحقية له وإنما زيد المقاطع حذدهم بالحكام ونالهم صرة
 مجهولة وأفاسوا على ذلك شاهدين أحدهما من رعيا القرية المذكورة فنع الحاكم إذ ذاك عمر وعرفه
 أنه حيث كان الأمر كذلك فلا طلب لك على المتكلمين المذکورين بل ما تدعيه لازم على زيد المقاطع
 المذکور فهل لعمر وبعد اطلب من المتكلمين والدعوى عليهم الدعوى على زيد والطلب منه وهل منع
 الحاكم ونعريفه المتدعي أنه لا طلب له على المتدعي عليهم وإن ما يدعيه لازم على زيد واقع في محله شرعا
 وهل الخبة والشهادة المذكورة حكم شرعي يعتمد عليه شرعا أم لا (أجاب) إذا ثبت الاستقراض من
 عمرو ولا ينظر إلى جوابهم المذکور لأن حاصله الانكار ومع الشبوت بأحدى الخبج الثلاث لا يفيد
 الانكار ولا وجه لزوم بدل القرض لزيد والحال هذه وإن قلنا بأن المقاطعة على القري والمزارع على
 الوجه الذي يفعل الآن ليس أمرًا شرعيا إذا استقرض من نفسه أمر شرعي يثبت بدل القرض دينًا

مطلب في رجلين تنازعا
 في محدود أحدهما يدعى
 أن بايعي المشتري من زيد
 والآخر يدعى أن زيد أقر

الخ

مطلب إذا مات أحد
 الشريكين فادّعى ورثته على
 الآخر أنه كفيل عن المبيع
 لا تسمع دعواهم

مطلب استقرض بعض
 متكلمي القري مبلغا من
 عمرو ودفعوه لزيد المقاطع
 فطلب عمرو والمبلغ منهم فأجابوا

الخ

لازماً في ذمة المستقرض وان صرفه في أي شيء كان فاذا ثبت الاستقراض بذمة مستكفي بعض القرى
 بأحدى الطبع الشرعية لا يتصور بثبوته بعينه في ذمة زيد به وقد تقرر في المنون كائنه عدم صحة التوكيل
 بالاستقراض المطلق فلا يمكن التوفيق بين دعوى القرض على المتكلمين وبين الدعوى على
 زيد بالقرض الذي ادعاه عليهم بعينه لانفاة بين كونه اقترضه لهم وبين كونه اقترضه بعينه له فليس له
 الدعوى على زيد بعد دعواه عليهم لانه كانه قال المال الذي استقرضتموه مني واستقرضتكم بذهبتكم
 استقرضه بعينه زيد لانتم ولا شبهة في ان ذلك تناقض يمنع من صحة الدعوى وجوابهم ان القرض
 لاحقة له امكار والمثرا لا يثبت عليه فكيف يثبتون على ذلك شاهدين والقول قولهم انما استقرضنا
 نفع الحاكم عدم يثبت لهم عليه لا يوجب كون ما يدعيه لازماً على زيد فكيف يكون لازماً عليه
 بمجمودهم الاستقراض وحيث بنى الحكم على مجزء ما هو المشروح في السؤال فليس حكماً شرعياً قطعاً
 وما يقطع الشغب ما ذكره البرازي في الدفع ادعى ما لا واصله ثم ادعاه على خالد وزعم ان دعواه على زيد
 كان طاملاً لا يقبل لان الحق الواحد كما لا يستوفي من اثنين لا يخاصم مع اثنين بوجه واحد انتهى فهذا
 صريح في واقعة الحال قطعاً من غير اشكال والله اعلم (مسئل) في محضر حاصله حضر مجلس الشرع
 الرجل المدعى مسلم بن غنيم الوكيل عن ابنته صفية الحاضرة به وقول كمالها له بعد تعريف عها
 سليمان بن غنيم وأشهد على نفسه أنه أبرأ ذمة عبد القادر بن محمد من صداق ابنته ومن سائر حقوقها
 بادنهم بالاجلس وأنتم بالانستحق قبله حقاً ثم أشهد على نفسه الرجل المدعى غنيم بن فوجيع الوكيل
 عن عبد القادر الزوج المذكور الثابت وكالته عنها فيما يأتي ذكره بشهادة أحمد بن جابر وفرحات
 ابن محمود أنه طلق صفية زوجة عبد القادر بعد الاذن له منه بشهادته ما ثلاث تطلقات فهو يجب ذلك
 بآب صفية عن عصمه زوجها المذكور فلا تتحل له حتى تنكح زوجاً غيره وذلك بعد اعتبار ما وجب شرعاً
 وثبت ذلك لدى الحاكم ثم وثقنا شرعاً وحكم بموجبه حكماً شرعياً بهذه صورة المحضر وذلك كله بغيره
 الزوج فهل ثبت الوكالة المذكورة المجردة عن دعوى الزوجة او وكيلها حقاً يدخل تحت الحكم
 كدعوى نفقة العدة او غيرها من الحقوق أم لا يثبت وهل الحكم على الغائب بالطلاق المذكور بمنزلة
 ذلك ينفذ ويكتفي بمجزء قول الموثق وذلك بعد اعتبار ما وجب وقوله وثبت ذلك لدى الحاكم وحكمهم
 بموجبه أم لا (اجاب) التوكيل لا يدخل تحت الحكم كما صرح به في جامع الفصولين وغيره وقد ذكرنا
 قاطبة في حيلة اثبات الحرمة على الغائب دعوى كفالة المهر على حاضر او دعوى ضمان نفقة العدة
 مع ثبوت وقوع الفرقة وتطالب بالاداء وتبرهن على ذلك ويحكم بالفرقة والنفقة ومع ذلك نظر واقع
 وقالوا المتدعي على الغائب شرط لا سبب وفي مثله لا يتصب الحاضر خصماً عن الغائب عند عامة
 المشايخ فينبغي ان يرضى في مثله بالمهر والنفقة على الحاضر لا بالامانة على الغائب اذا المتدعي على
 الغائب ليس سبباً للمدعى على الحاضر وفي الجبر وأما حيل اثبات طلاق الغائب فكما على الضعيف
 من أن الشرط كالسبب فكيف بما هنا ولا شرط ولا سبب بل ولا دعوى ولا يكتفي بمجزء قول الموثق
 وذلك بعد اعتبار ما وجب الخ قال في الخلاصة وكثير من الكتب الاصل في الحاضر والسجلات
 ان يبالغ في الدكر والبيان بالصريح ولا يكتفي بالاجمال وفي الاشياء والنظائر ولو قال الموثق وحكم
 بموجبه حكماً صحيحاً مستوفياً شرعاً فله الشريعة فهل يكتفي به فأجبت مراو بأنه لا يكتفي به ولا بد من
 بيان تلك الحادثة والدعوى وكيفية الحكم اما في التقط من كتاب الشهادات ولو كتب في السجل ثبت
 عندى بما ثبت به الحوادث الحكمية أنه كذا الا يصح ما لم يبين الامر على التفصيل انتهى هذا والحادثة
 في قرح وقالوا في مسئلة الشرط المتقدمة الاصح أن هذه البينة لا تقبل اذ في قبولها البطلان حق
 الغائب وكيف ثبت البينة الكبرى بالشهاد الوكيل الذي لا يصح القضاء له بالوكالة المجردة وشهادة
 الشهود غير صحيحة كالدعوى بها مجزء فلم توجد الدعوى بها الصحيحة التي تطلب بعدها الشهادة

مطلب محضر حاصله
 ان التوكيل لا يدخل تحت
 الحكم

فلا يؤثر الحكم والحال هذه والله أعلم (سئل) في زيد ادعى ان له بذمة عمرو ديناً معلوماً وذلك في وجهه وصى ايتام عمرو والمتوفى المذكور وأثبت المدعى ذلك والحال أنه لم يحلف المدعى ان هذا المال باق في ذمة عمرو والمزبور ولم يقبض منه شيئاً ولم يتعوض منه عوضاً ومضت مدة بعد ذلك الاثبات والآن يطلب وكيل زيد المدعى المال من وصى ايتام عمرو فتمسك الوصى عن الاعطاء لكون اليين حراً تباع على المدعى وهويين الاستظهار والحال انه لم يتعرض في الدعوى للييز والآن رب الدين غائب فهل يسوغ للوصى دفع المال من غيريين أم لا (اجاب) صرح علماؤنا رحمهم الله تعالى بأنه لا بد في ذلك من اليين ولو أبت الوريثة لحق الميت اذ عساه ان يكون بذمته دين فيحتاج لو فاته نظره والوارث الصغير والحكم المذكور وهو عدم الدفع يفهم من كلام الحاشية والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر ديناً فدفعه بأنه حال به عليه فلا بد من يدين لها على الخيل وأقام عليه بذلك البرهان هل يدفع أم لا (اجاب) نعم يدفع كما صرح به في جامع الفصولين والله أعلم (سئل) عن اشتري من آخر ثوباً فاستحقته امرأته بالينة فأراد المشتري الرجوع على البائع بمثله فادعى البائع انه ابن بقرته وأقام بينة هل تسمع دعواه وتقبل بينته سواء كانت المرأة حاضرة أو غائبة (اجاب) تسمع دعواه وتقبل بينته بحضور المرأة اجماعاً وبغيرتها على الاظهر الاشبه واذ ثبت ذلك فالمشتري يسترد الثوب من المرأة ولا يتعرض للبائع والله أعلم (سئل) في ابن في عيال ابيه دفع له الاب مالا تقداً يجزئيه وأذن له بالنفاق على نفسه من مال التجارة فلج منه بغير اذنه واشترى لنفسه منه اواني نحاس ومات الاب بعد أن أقر في صحته انه ليس له عندي سوى مائة قرش فما الحكم في ثمن النحاس وفيما انفق في الحج بغير اذنه وفي اقراره اذا ادعى عليه ببقية الوريثة انه كان فارغاً (اجاب) أما ثمن النحاس فهو دين على الابن متعلق بذمته يشترط فيه وريثة ابيه ويجزئ على قرائض الله تعالى ومثله المال الذي انفق في الحج وأما اقراره بأنه ليس له عندي سوى مائة قرش فهو غير مانع للدعوى عليه باكثر منها كيف لا وقد أعقب صحته مرضه ومرضه موته قافهم وجه الاولين أنه بشرائه لنفسه وانفاقه في الحج بغير اذن والده صار متعدياً على المال الذي في امته فصار غاصباً فتعلق بذمته فلا يبرأ منه الا بدفعه لمالكه وابرأه ذمته منه ولم يوجد وجه الثالث أنه اعنى اقراره لا يستغرق الا ذمته وأعظم من ذلك ما صرح حوايه من انه لو دفع الوصى جميع تركه الميت الى واريته وأشهد على نفسه أنه قبض منه جميع تركه والده ولم يبق من تركه قليل ولا كثير الا استوفاه ثم ادعى داراً في يد الوصى أنها من تركه والدي لم يقبضها تقبل بينته ويقضى بها وأثبت ان قال قد استوفيت جميع ما ترك والدي من دين على الناس وقبضت كله ثم ادعى على رجل ديناً لا يسه تقبل بينته ويقضى له بالدين صرح به في جامع الفصولين في الثامن والعشرين والله أعلم (سئل) في ذي يد على أمان ادعى عليه خارج انهما ملكه تجب عنده وقد ضاعت منه منذ خمس سنين فادعى ذوال اليد الشراء من زيد منذ كذا المدة سماها فأقام مدعى النسيان بينة على مدعى الشراء هل يقضى به المدعى النسيان أم لا وهل لتاريخ الضياع من المدعى والمدعى عليه اعتبار كما يزعمه بعض الناس أم لا (اجاب) نعم يقضى به المدعى النسيان وأما تاريخ الضياع فلا التفات اليه ولا تعويل عليه قال في جامع الفصولين لو قال في دعوى الجارية غاب عني منذ شهر فقال المدعى انا أبرهن أنه ملكي وفي يدي منذ سنة او نحوه يحكم به للمدعى ولا يلتفت الى بينة المدعى عليه لان ما ذكره المدعى من التاريخ تاريخ غيبة الجارية لا تاريخ ملكه ومثله في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل تصادق مع زوج ابنته المتوفاة عنه وعن أمها زوجته وعن زوجها فلان على أنه قبض من الزوج ما خصه وخص زوجته من متروكاتها التي تحت يد الزوج المزبور وكتب محضر بذلك وفيه أشهد يعني الاب عن نفسه أصالة وعن زوجته وكالة أنه قبض منه ما خصه منها واستوفاه فهل يمنع هذا الاشهاد دعوى الزوجة أم لا مع عدم ثبوت الوكالة

مطلب لو أثبت زيد في وجهه وصى ايتام عمرو وان له بذمة عمرو ديناً ولم يحلف زيد الخ مطلب دفع المدعى عليه المدعى بأنه حال الخ

مطلب اذا استحق الثوب المبيع فأراد المشتري الرجوع على بآئمه فادعى الخ

مطلب دفع لابنه مالا لينجر فيه فحج منه واشترى اواني بغير اذن ابيه ومات الاب بعد اقراره الخ ثم ادعت بقية الوريثة الخ

مطلب دعوى الوارث على الوصى داراً أنها من تركه والده بعد أشهاده على نفسه أنه الخ مسبوقة مطلب ادعى خارج انا ناعلى ذي يد أنها تجب عنده وادعى ذوال اليد الشراء من زيد

مطلب اذا تصادق الاب مع زوج ابنته المتوفاة أنه قبض ما خصه وما يخص أمها فهذا لا يمنع الام من الدعوى

(أجاب) لا يمنع دعوى الزوجة التي هي أم الميتة بنى بما تركه ابنتها ووضع الزوج يده عليه
 اذ هو اشهاد بقبض ما خصه ما مشا ظاهرا فاذا اتين شي آخر فحقها باقي فيه لمسا طلبه ومما يشرح به
 ما ذكره في أو آخر الفصل الثامن والعشرين من جامع الفصولين راجع الما مشق حيث قال وفيه دفع
 جميع تركه الميت الى وارثه وأشهد على نفسه أنه قبض منه جميع تركه والده ولم يبق من تركته قليل
 ولا كثير الا استوفاه ثم ادعى دارا في يد الوصي أنها من تركه والذي ولم يقبضها قال أقبل بينته
 وأقضى لي بها ارايت ان قال قد استوفيت ما تركه والذي على الناس وقبضت كله ثم ادعى على رجل
 ديني لاييه ألم أقبل بينته وأقضى له بالدين انتهى هذا مع ثبوت الوكالة فكيف مع عدم ثبوتها
 والله أعلم (سئل) فيما لو استأجر زيد من عمرو دارا والحال ان عمر كان وصيا عليه من قبل
 ولما كبر زيد حصل بينه وبين عمرو مبارأة عامة ثم ادعى زيد المدة كونه الاستئجار ان تلك المدة املك
 من أملاك مورثه فهل يسمع القاضي منه هذه الدعوى ولا يثبت ذلك متناقضا أم لا (أجاب)
 لا يثبت ذلك متناقضا لكان الخفاء في الاستئجار ولعدم صحة الإبراء عن الاعيان قال في البحر في باب
 الاستحقاق في شرح قوله لا الحزمية والتب والطلاق في العيون قدم لمدة واشترى او استأجر
 دارا ثم ادعاها فثلا بآه ادا رايه مات وتركها اميراثا وكان لم يعرفه وقت الاستيلاء لا تقبل
 قال والقبول أصح وفي جامع الفصولين دفع يعنى الوصى جميع تركه الميت الى وارثه وأشهد على نفسه
 أنه قبض منه جميع تركه والده ولم يبق من تركته قليل ولا كثير الا استوفاه ثم ادعى دارا في يد الوصى
 أنها من تركه والذي ولم يقبضها قال أقبل بينته وأقضى لي بها ارايت ان قال قد استوفيت ما تركه والذي
 على الناس وقبضت كله ثم ادعى على رجل ديني لاييه ألم أقبل بينته وأقضى له بالدين انتهى
 ذلك فاقهم والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر ثمانية وأربعين قرشا بقية قماش من أصل
 مائة وسبعة وسبعين قرشا فادعى المدعى عليه وصول العشرين منها ولم يبق له بدنته سوى ثمانية
 وعشرين قرشا فانكر وصول العشرين فخلقه عليها هل اذا أقام المدين عدلين شهدا الذي الحكم
 الشرعى على أنه قال له لى المطالبة مالى عندك من ثمن القماش المنسروح سوى ثلاثين قرشا تقبل
 أم لا (أجاب) نعم تقبل شهادة العدلين على اقراره بأنه ليس له من ثمن القماش المنسروح سوى
 ثلاثين قرشا حيث صدقهما المدينون في ذلك وثبت عدايتهما بالوجه الشرعى اذ لا مانع منها شرعا
 والله أعلم (سئل) في امرأة اشترت من آخر دارا علوية ثمن معلوم وتفترق فاعن تقايض وتراض
 فتراكم المطر الغزير عليها فنزل الماء منها على السفلى فتخلل بناؤها وتريد ردها على بأنه هاهل اها ذلك
 أم لا وهل تسمع دعواها به أم لا وهل لها ردها بغير رد دعواها الجهل والغبين الفاحش مع عدم التغير
 أم لا (أجاب) لم يقل احد من العلماء بأن لها الرده بحدوث التخلل المذكور فلا تسمع هذه الدعوى
 منها والعجب عن يسميها وكيف يجبر على الرده وقد ساهما الدار غير متخلل بناؤها وترد عليه جبرا متخللا
 بناؤها لا فائلا بذلك من العلية وأما مسئلة دعوى الغبن الفاحش بخواب طاهر الرواية منع الرده مطلقا
 سواء غره الآخر أو لم يغره وظاهر الرواية طاهر الرواية وادركا مشايخنا يفتون بالرذات غره
 والا لا وهذا لا يكون في مسئلتنا مع حدوث العيب بالتخلل لما اشترى في المتون والمنسروح والفتاوى
 في مسئلة حدوث العيب في المبيع في يد المشتري أنه يمنع من الرده فلا تسمع منها دعوى الرده معه ودعوى
 الجهل باطله عند أهل العلم فاطبة والله أعلم (سئل) فيما اذا ادعى البراءة في المقول والعتار على
 آخر فخلعه الحكم الشرعى عن هذه الدعوى ثم أعاد الدعوى ثانيا على الوجه السابق هل تسمع دعواه
 أم لا (أجاب) الإبراء عن الاعيان باطل منقولا كان او عقارا فلو قال لا استجنى قبله حقا
 مطلقا ولا استجنى قاطبا ولا دعوى يمنع عن الدعوى بحق من الحقوق قبل الاقرار عيا كان او دينا لانه

مطلب دعوى الارث بعد
 الاستئجار والشراء مقبولة

مطلب ادعى على آخر مبلغا
 من ثمن قماش فادعى المدعى
 عليه وصول كدائه ثم أقام
 بينة ان المدعى قال الخ

مطلب في امرأة اشترت من
 آخر دارا علوية فتراكم المطر
 ونزل منها على السفلى فتخلل
 البنا فأرادت ردها الخ

مطلب دعوى البراءة
 عن الاعيان غير مقبولة لان
 البراءة عنها لا تسمع بخلاف
 البراءة عن دعواها

ابرا عن دعواها لاعتبارها بخلاف قوله ابرأتك عنها فان له ان يدعيها والذي تعطيه عبارة الكتب المشهورة ان كان الابرأ عنها على وجه الانشاء فاما ان يكون عن نفس العين او عن الدعوى بها فان كان عن نفس العين فهو باطل من جهة ان له الدعوى بها على المخاطب وغيره صحيح من جهة الابرأ عن وصف الضمان فالابرأ الصادر في المنقول والعقار ابرأ عن الاعيان لا يمتنع الدعوى بأدواتها على المخاطب ولا على غيره فافهم والله أعلم (سئل) في رجل دفع لزوجه غزلا وصوفا لتغزلها فغزلت ما قد فغته للنساج فتسجبه غطاء ثم ماتت الزوجة واختلف الزوج مع ورثتها هم يدعون ملك الغطاء والزوج يدعي ملكه قال قول قول من (اجاب) الغزل للزوج قال الفقيه الحريان العادة ان الزوج يدفع لها وهي تغزل لاجل الزوج فصار الغزل كخدمة البيت من الخبز والطبخ وكيف يكون ملكها لو قد تسجبه غطاء هذا لا فائده والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على جماعة من أهل الذمة ان له بذمتهم على سبيل القرض الشرعي كذا من القروش تسلموها ودفعوها لجاويز الكائنات فانكر واظلم القاضي منه بينة شرعية فذكر أنه لا يثبت له والنسأ يمانهم خلفوا فندعه الحاكم الشرعي عنهم ثم ادعى عليهم آخر بعبية المذعي السابق أن المال الذي ادعى به المذعي السابق هو مالي وصل لهم على يد فلان المذعي المذكور قرضاهل تقبل دعواه أم لا (اجاب) لا تقبل دعواه قال في خلاصة الفتاوى ادعى عليه قرض ألف درهم وقال وصل اليك بيد فلان وهو مالي لا تسمع الدعوى ومثله في البرازية ووجهه أن فلانا غائب ونظمت كلمة المذعي على أن دعواه لما ادعاه فلان الغائب بقوله ان المال المذعي به فلان مالي أقرضه للمذعي عليهم فاندفعت خصومته عنهم بذلك فلا تسمع والله أعلم (سئل) فيما لو ادعى على زيد لدى قاض فحكم القاضي له بموجب الشرع الشريف ومنع الخصم عنه من التعرض له ونفذ حكمه قاض آخر ثم بعد مضي مدة من الزمان طلب المذعي من قاض آخر استئناف الدعوى هل يجيبه القاضي الى ذلك أم لا (اجاب) ينظر في دعوى المذعي ان كان اتى بهامع دفع أقام عليه بينة تسمع ويقبل منه الدفع وكذلك لو منع الخصم من التعرض له لعدم بينة قامت منه على خصمه ثم اتى بهامع تسمع وان لم يكن كذلك لا تسمع دعواه حيث لم يزد على ما صدر منه أولا وهو مقصود العلماء في قولهم لا تستأنف الدعوى قال مشايخنا في كتبهم كالخيرة وغيرها كما يصح الدفع يصح دفع الدفع وكذا يصح دفع دفع الدفع وما زاد عليه يصح وهو المختار وكما يصح قبل إقامة البينة يصح بعدها وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعد الحكم وفي الذخيرة برهن الخارج على تساج حكمه ثم برهن ذوا اليد على التساج يحكم له به انتهى فاذا كان هذا في بينة مثبتة ولها اعتبار وحكم بها وسمع بعدها دعوى المحكوم عليه وبطل القضاء على المحكوم عليه فكيف لا تبطل بينة ذي اليد فيما الحق بالملك المطلق وان حكم القاضي له بظاهر اليد المخفية له عن البينة فكيف بينة غير مثبتة لأن عنها غنى باليد ولا حاجة للحكم بها اذ القضاء للمذعي عليه عند عدم بينة الخارج قضاء ترك لا قضاء استحقاق فنقول ان أعاد الخصم الدعوى ولا بينة معه بما يدعي لا تسمع دعواه لانها عين الاولى حيث لم يقم بينة ولم يأت بدفع شرعي يقبل شرعا وقد منع أولا لعدم أقامتها فما أتى به تكرر محض منه وقد منع بما سبق فلا يلتفت اليه ولا يسمع منه اجماعا وقد أكثر علمائنا من ذكر هذه المسئلة في باب ما يدعيه الرجلان وهو باب واسع او صله بعض علمائنا الى خمسة عشرة فصلا وذكر في مسئلتنا ما اقتدينا به فنراه نلبي ارجع الكذب والباطل والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر ستة اذرع من أرض يسه البائع وبني بها بناء وتصرف فيه ثم بعده ادعى رجل على الباني المذکور أن له ثلاثة قراريط ونصف قراريط في المبيع المذكور اثناعين اتمه ويريد هدمه والحال ان اتمه تنظره يتصرف بالبناء والاتقاع المذكورين هل له ذلك أم لا وهل تسمع دعواه مع تصرف المشتري برؤية امه له وأطلاعها على الشراء المذکور والتصرف في

مطلب دفع لزوجه شعرا
وصوفا فغزلته ثم تسجبه غطاء
ثم ماتت واختلف الزوج الخ

مطلب ادعى على جماعة
من أهل الذمة مبلغا قرضا
فأنكر واخلفهم الحاكم لعدم
بينه معه ثم ادعى عليهم آخر
ان المال الخ

مطلب لو منع القاضي المذعي
عن دعواه بموجب الشرع
ثم أراد المذعي استئنافها
عند آخران أتى بهامع دفع
تسمع وان كانت عين الاولى
لا تسمع

مطلب اشترى من آخر ستة
اذرع وبني بها ثم ادعى رجل
ان له فيها ثلاثة قراريط ونصف
اثناعين اتمه ويريد هدمه
الحال ان اتمه تنظره يتصرف بالبناء
والاتقاع المذكورين هل له ذلك
أم لا وهل تسمع دعواه مع تصرف المشتري برؤية امه له وأطلاعها على الشراء المذکور والتصرف في

الزهر ومدة مديدة أم لا (أجاب) لا تجمع دعواه والخال ما نص أحمد لأنه لا نص في
 متونهم وشروطهم وقتا وأهم أن تصرف المشتري في البيع مع اطلاع الخصم ولو كان اجنبيا بنحو
 البناء والفرس والزرع يمنع من سماع الدعوى قال صاحب المنظومة انشأ استيذا على أنه
 لا تجمع دعواه ويجعل سكوت رضى البيع قطعاً للتروير والاطماع والحيل والتلبس وجعل الحضور
 وترك المسازعة اقراراً بأنه ملك البائع وقال في جامع الفتاوى وذكر في منية الفقهاء وأى غيره
 يبيع عروضا فقبضها المشتري وهو ساكت وترك منازعته فهو اقرار منه بأنه ملك البائع انتهى فاعلم
 بذلك أن الام لو كانت حية ثم ادعت بعد ذلك لا تجمع دعواها وما منع المورث في مثله منع الوارث
 بالاولى وذلك كله لأجل الدفع والقطع لمادة التروير والتلبس * والحاسم لطريقة الاحتيال وقطع شأفة
 الاطماع بالتلبس * في زمان غلب على أهله ارتكاب الباطل وتعاطى العاقل * لبس الواس الدنيا
 الدنية نوع باطل * ترى الواحد منهم على خصمه كالسمع الحائل * فحسموا سماع مادة مثل هذه الدعوى
 لما رأوا من فساد أهل الزمان * بارتكابهم باطل العدوان والميل للدينار التي هي حبال الشيطان * فيجب
 منع ذلك إذا لمساعدة التي اجتمعت على صحتها أهل المذهب دور المقاسد اولى من جلب المصالح بدخل
 هذه الواقعة فيما استقلت عليه من المفردات فيجب العمل بها في دفع الظاهر الذي ينصرف الزمان
 وفساد أهله الذي نطقت الاسانيد بشهرهم وقبح حال اكثرهم والله أعلم (سئل) في حائط بين شخصين
 تنازعاهما ولا يئنه اهما ولا حدهما ابيان متصل تربيعا على وجه التشارك ولا آخر عقد عليهما
 هل يقضى بهما أم هي لصاحب العقد أم لصاحب الاتصال في طرفي الحائط (أجاب) الحائط
 لصاحب التريبع لسبق استعماله لهما على صاحب العقد اذ هو كوضع الجذوع وقد صرحوا
 بأنه لو كان لاحدهما تريبع ولا آخر جذوع فذو التريبع اولى عليه عامة المشايخ مع العلم بأن الاستعمال
 بالبناء عند التريبع يسبق على الاستعمال بجذوع وتفسير اتصال التريبع ان تكون انصاف اللين
 داخل في انصاف لين الحائط المتنازع فيه ولا شك ان استعمال ذي العقد مستأجر واذا ارنبت
 في المسئلة فارجع الى جامع الفصولين والله أعلم (سئل) في سفلى وعالو كل واحد منهما
 في يدرجل بتصرف فيه مدة ستين تصرف الملاذ بلا تنازع والآن صاحب السفلى يدعى شيئا
 من العلوى نفسه انه ملكه هل القول قول واضع اليد وعلى صاحب السفلى البينة حيث توافقا على
 بقية العلوى أنه لصاحبه أم لا (أجاب) القول قول واضع اليد وهو ذو العلوى بمنه وعلى الآخر
 البينة والله أعلم (سئل) في سفلى اتهم وصاحب العلوى ببناء البناء ليتوصل الى حقه في الحكم
 (أجاب) اذا امتنع صاحب السفلى عن بناء السفلى لا يجوز لكن يقال لصاحب العلوى ان السفلى
 ان شئت وامنع عن صاحبه حتى يوثق بقية البناء او ما انفقت على الاختلاف وقيل ان بأذن
 القاضي فيما اتفق والافيا القيمة وعليه الفتوى كذا في فتاوى شيخنا السراج الحانوتى وفيها وتعتبر
 القيمة يوم البناء لا يوم الرجوع اه والله أعلم (سئل) في صاحب علو اراد أن يبنى في علوه بناء
 لا يضرب السفلى هل له ذلك أم لا (أجاب) نعم المختار لا فتوى أن لذى العلوى أن يبنى على علوه اذ المبنى
 اجماعا على قول الامام وصاحبه وان نقل عن الامام المتع على الاطلاق فهو بخلاف المختار والضرر
 وعدمه يعلم بقول رجلين من أهل البصرة في ذلك وسأله ان الضرر ان علم يقينا فجمع وان علم عدمه
 يقينا فلا يمنع وان اشكل يمنع الا برضى ذي السفلى والله أعلم (سئل) فيما اذا الحق الضرر بما لا
 البيت السفلى وكان ذلك بسبب مالك العلوى هل عليه منع ضرره أم لا (أجاب) الفتوى على
 ان الضرر ان تحقق او اشكل أنه يضرب أم لا يمنع ذو العلوى منه واذا علم أنه لا يضرب لا يمنع واعلم ان سقف
 السفلى وجذوعه وهو اديه وبوابه وطينه لصاحب السفلى غير أن لصاحب العلوى سكتة في ذلك كما قلناه
 صاحب الجعر عن الذخيرة فاذا علمت ذلك فاعلم أن تعيينه لا يجب على واحد منهما ما اذا والعلو فلعلم

مطلب السفلى في يدرجل
 وعلو في يدرجل وكل يتصرف
 تصرف الملاذ والآن
 صاحب السفلى يدعى الخ

مطلب سفلى اتهم وصاحب
 العلوى ببناء البناء الخ

مطلب لو اراد صاحب
 العلوى أن يبنى في علوه بناء
 لا يضرب السفلى له ذلك

مطلب يمنع ضرر صاحب
 العلوى عن صاحب السفلى

وجوب اصلاح ملك الغير عليه وأما ذوالسفل فلعدم اجباره على اصلاح ملكه فان شاء طينه ورفع ضرر وكف الماء عنه وان شاء تحمل ضرره اذ ضرر حوا بأنه لا يجبر المالك على اصلاح ملكه واذا تلف الطين المانع لكف الماء بسبب السكن المأذون فيه شرعاً لا ضمان على الساكن وان تعدى بان أزاله وجب الضمان وانما زدت هذا لاني بلغني ان بينهما تنازاعاً في سطح حضير سكنه لذى العلو يطالبه ذوالسفل بتطيينه ليدفع وكف الماء والله أعلم (سئل) في ذي يد وخارج تنازاعاً في بهيمة فادعى ذواليد شراءها من زيد منذ ثلاث سنين وادعى الخارج شراءها من عمر ومنذ سنتين فيا الحكم (اجاب) المسئلة فيم الاختلاف الرواية والاكثر على ان سابق التاريخ اولى وعليه اقتصر في الخلاصة والبرازية ونقله في البحر عن غاية البيان وخزانة الاكل ونقله في جامع الفصولين عن المبسوط وان صوب عدم اعتباره بقوله الا صوب عندي ان لا يعتبر التاريخ في دعوى تاريخ الملك من اثنين مالم يؤرخ ملك من الملك من جهة ولكنة من اعتمده واقتصر عليه عولت عليه واقفيت به سابقاً والله أعلم (سئل) في رجل اختلف مع والذ زوجته فقال سمينها كذا مهر او قال الاب لم تسم شيئاً وهي في وقت النكاح صغيرة وفي وقت الاختلاف بالغة وذلك قبل الدخول ولا ينة للزوج فيا الحكم (اجاب) القول قول الاب ولا عين عليه وله مهر مثلهما والله أعلم (سئل) في دار بين أخ وأخت اثنان من ابيهما ماتا فادعى ابن الاخ على ابن الاخت ان أباه كان في حياته اشترى حصتها بكذا حال حياته وأقام بيئته وقضى له فادعى المدعى عليه على المدعى المذكور بعد الحكم المزبور انه استأجره في المدعى ودفع له فيه عشرة قروش او يوجره له بقرش كل سنة وان ذلك اعترف منه بأنه لا ملك له فيه فهل تسمع دعواه بذلك وتقبل بيئته ويحكم له به أم لا (اجاب) بقوله صرح علماً وناظبة بأن الاستيلاء اعترف بأنه لا ملك له في العين وانه دفع صحيح والدفع يصح بعد الحكم قال في جامع الفصولين في اواخر الفصل العاشر رامن الذخيرة كما يصح الدفع يصح دفع الدفع وكذا دفع دفع الدفع وما زاد عليه يصح هو المختار وكما يصح الدفع قبل إقامة البيئته يصح بعد ها وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعد الحكم حتى لو برهن على مال وحكم له ثم برهن خصمه ان المدعى أقرب قبل الحكم انه ليس له عليه شيء يطل الحكم ثم رمن بعده لفتاوى رشيد الدين وقال حكم له بمال ثم رفع الى قاض آخر وجاء المدعى عليه عند هذا القاضي بالدفع تسمع ويطل الحكم الاول وفي الاشياء دفع الدفع صحيح وكذا دفع دفع الدفع وما زاد عليه يصح هو المختار وكما يصح الدفع قبل إقامة البيئته يصح بعد ها وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعده الا في المسئلة الخمسة كما كتبناه في الشرح وكما يصح عند الحاكم الاول يصح عند غيره وكما يصح قبل الاستيلاء يصح بعده هو المختار انتهى ومثله في كثير من الكتب فاذا علمت ذلك قطعت بصحة دعوى المحكوم عليه بذلك وقبول بيئته والحكم له ودفع خصمه والله أعلم (سئل) في رجل لأولاد له وله أقارب عصبة خمسة احضرهم عند ما مرض مرض الموت واوصى لهم بزيوتون معلوم له ولهم وقال اقسموه خماسة ينسكم لا يفضل واحد على آخر فاقسموه خماسة كما اوصى وتصرف كل فيما أصابه بالقسمة مدة تبلغ ثلاثين سنة والا آن يدعى واحد منهم باشر القسمة بنفسه انه اقرب درجة الى الميت منهم رانه احق بالزيوتون كله هل تسمع دعواه أم لا لمباشرة القسمة ولتبع السلطان عن سماع ما مضى عليه من الدعاوى خمس عشرة سنة فأزيد (اجاب) لا تسمع دعواه لان الاقدام على الاقسام اعتراف بأن المقسوم مشترك كما صرح به الزيلعي وقاضى خان والعمادى والبرازى لا سيما مع منع السلطان عن سماع كل دعوى قضى عليها هذه المدة والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا ادعى الخارج على ذي يد في محدود أن ذا اليد باعه المحدود بالوكالة عن فلان الغائب بكذا وانقذه الثمن ويطلب تسليم المحدود منه فأذكر المدعى عليه الوكالة والبسع وقبض الثمن فهل تسمع دعوى المدعى وتقبل بيئته على ذلك جميعه في غيبة المالك أم لا (اجاب) نعم تسمع دعواه لكونه خصماً

مطلب اذا قال الزوج سميناً
للرأة كذا وقال الاب الخ

مطلب ابن وبنت ورنادارا
عن ابيهما فادعى ابن الاخ
على ابن الاخت ان أباه
اشترى حصته امها في حياته
فادعى المدعى عليه على
المدعى الخ

مطلب يصح الدفع قبل
اقامة البيئته وبعدها وبعد
الحكم وبعده وعند غير
الحاكم الاول الخ

مطلب اوصى لعصبته
الخمس بزيوتون معلوم له ولهم
من غير تفاضل فاقسموه ثم
بعد نحو ثلاثين سنة ادعى
الخ

مطلب ادعى الخارج
محدوداً على ذي يد أنه باعه
له بالوكالة عن الغائب
فأنكر ذواليد الخ

قال في جامع المصولين وهذا وجه آخر وهو أن يبيع فيقول اني ففوري ولا اسم المبيع فيه المشتري
انه وكيل فلان بالبيع فهو خصم فيثبت أنه وكيل بالبيع انتهى فهو ذا صريح في مشائنا قائل وانه
أعلم (سئل) في ميت مات عن زوجة وابن وبنت فوضع الابن يده على شدة ود كان له مدعي
شراء منه بمن عينه فأقامت زوجة الميت معها وكيل يده عليه بمن آمنه فأدعى لدى الحاكم الشرعي
فأدعى الابن ميتة شرعية شهدت بالشراء منه بوجه الوكيل على الوجه الذي حكى له الحاكم المذكور
بشأن ومنع من معارضته فيه وبقي يده عليه وضمت له ثلثات الميت عن زوج وصغيرين منه فأدعى
هذا الزوج على الابن المذكور لدى القاضي المذكور أن اخذ ود مختلف عن الاب ومطلب استحقاقه
واستحقاق ولديه التميز لهم من ثلث الميت الاقل فيه فأجاب الابن المذكور بما أجابه أو لا فكيف
القاضي المذكور المدعى المزبور ميتة تشهد بأنه شغل عن والده فأحضر رجلين شهدا له به بوجه الابن
ان والده مات وهو باق على ملكه لم ينقل عنه بناء قل وانما سمعنا من علماء ما ينافي ذلك وقبل القاضي منه
شهادته ما وحكم بكون المحدث والمذكور انما فهل يصح ذلك مع الحكم المتقدم منه أم لا يسمع (أجاب)
لا يسمع ذلك مع الحكم المتقدم منه ولا وجه للمطلب البينة المذكورة من المدعى المذكور وأعلم ان كفة
علم ما في سائر كتبهم تضافرت على ان كل واحد من الورثة يكون خصما على الميت وان في دعوى انشراء
من المورث الموصومة متوجهة على الميت وكل واحد من ورثته خصم عنه فإذا ثبت في حق واحد منهم
ثبت في حق بقيتهم لقيامه مقامه كان الميت خصما بانه فيثبت المدعى عليه المدعى الشراء قال في جامع
المصولين مات وترك اذارا وثلاثة بنين فقاب اثنتان وبني واحد والده اريد له نصيبه ونصيب القاضيين
وديمة عنده والده اربعة مقسومة فأدعى رجل كل الدار فلو ادعى ملكا من سلا واذا في الشراء من أبيه
يحكم له بالدار اربعة من الورثة خصم عن كلهم اذا الموصومة توجهت على الميت وكل واحد من الورثة
يكون خصما عن الميت انتهى ومثل في اغلب الكتب فانظر الى قواهم الموصومة توجهت على الميت
وقواهم بعض الورثة خصم عن كلهم فإذا علمت ذلك علمت ان الحكم المتقدم هو الصحيح النافذ وان
المتأخر لا اعتبار به لاشتماله على ابطال الاول والحكم الصادر على وجه الصحة لا يجوز نقضه ومن
قواعدهم القضاء محمول على الصحة ما يمكن ولا يجوز نقضه بالشك ولا شك ان الحكم كونه ميراثا يلزم
منه ابطال الحكم السابق بكونه ملكا للابن بالشراء السابق من أبيه وهذا لا يجوز وقوع وقوع الاول
صحيحا بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة فاني سئل والحال هذه والله أعلم سئل في رجل دفع لاحد
بنه غنما واقرده عن نفسه وبقيته أولاده ومات واذا في الابن على اخوته بما يدهم من الركة بخصته
فما لحقه على شيء منها ودفعوه له واشهد على نفسه وابرا عاتقا ثم مات هو واخوته والا ان أولاده يدعون
على أولاد اخوته باستحقاق أبيهم من الركة هل تسمع دعواهم مع صلح والدهم أم لا (أجاب)
لا تسمع دعواهم والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأة أقرت باستيفاء ما خصها من تركته والدها
واشهدت ان لاسق ليا قبل اخوتها وماتت فأدعى احد أولادها على اخوتها انفعه الحاكم وقتى عليه
بوجهه هل هو قضاء على البقية من أولادها أم لا (أجاب) القضاء على أحد الورثة قضاء على الكل
اذا الموصومة توجهت على الميت فلا تسمع دعوى البقية والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل
اشترى حمرا وسافر به فوجد به عيبا فرفع أمره الى الحاكم بثلث البلدة في غيبة البائع وحكم بالرد
بغيره ولم يضعه عند عدل بل استقر في يده المشتري حتى مات عند عدل له ان يرجع بالنسبة على البائع
أم لا (أجاب) ليس له ان يرجع بالنسبة على البائع والحال هذه اذ هو قضاء على القاتل ولا ينفذ
على ما عليه الفتوى ولو قلنا بنفاذه على القول المقابل لما عليه الفتوى فشرط الرجوع بالنسبة فلا كراهة
عند العدل لتكون يده كيد البائع حكما مالا وحدث عند المشتري فلا رجوع له على البائع فلا راد احد
قال في جامع المصولين في الخامس والعشرين في الخيارات بعد ان رجع رشيد الدين وجد عبا

مقلب وضع ابن الميت
يده على حدود فادعت
الزوجة ثم فادعى الابن
الشراء من أبيه وأقام ميتة
وحكم له ميتة ثم ادعت عند
حاكم آخر الخ

مطلب صالح بعض الورثة
وأشهد على نفسه رابرا
اراء عامات مات والا ان
أولاده يدعون الخ
مطلب أقرت باستيفاء
ما خصها من تركته والدها
فماقت فادعى أحد أولادها
على اخوتها الخ
مطلب اشترى حمرا وسافر به
فوجد به عيبا فرفع أمره
الى الحاكم بثلث البلدة مع
غيبة البائع حكى له باردا الخ

وبأنه غائب واثبت عند القاضي عيبه وشراءه فوضعه القاضي عند عدل فأتى في يده هالك على
المشتري اذا رد على بائعه لم يثبت لغيبته ثم رمز لفتاوى الاستروشي وقال ينبغي ان يكون هذا
فيما لم يتخذ بالرد على البائع أما لو قضى به ينبغي أن يملك من مال البائع اذا غاب عنه حكم على الغائب
بالاخصم ولكنه ينبغي في ظاهر الرواية ان يتهى فيه علم ان واقعة الحال ليست موضع الخلاف لاهل
البيع عند المشتري والله أعلم (سئل) في رجل ادعى لدى قاضي غزوة على آخر بأنه باعه حجارا بها
وسافر به الى العريش فوجده عيبا واحضره لحاكم العريش وأشهد على رده به وانه اثبت العيب
واختار الفسخ وحكم به حاكم العريش في غيبة البائع فكلفه قاضي غزوة الى البيان فاحضر رجلين
شهدا بوجه البائع لديه أن المذعي استخار الفسخ لدى قاضي العريش فهل يملك ذلك يثبت الرجوع
للمشتري بالثمن أم لا (اجاب) لا يثبت اذا لا بد من تسمية القاضي الذي حكمه ولان شهادة
الشاهدين انما هي باستخارة المشتري الفسخ لا بالحكم بالرجوع ولان الحكم على الغائب لا ينفذ
على ما عليه الفتوى ومن قال بنفاذه في الاظهر فذلك اذا كان شافعا أما اذا كان خفيا فلا كما ذكره
في البحر والله أعلم (سئل) فيما اذا اختلف المتعاقدان فادعى المشتري أن البيع بات والبائع
انه بيع وقاء فهل القول قول البائع وهل اذا أقام المشتري بينة ان البيع بات والبائع بينة انه بيع
وقاء فأى البينتين تثبت (اجاب) هذه المسئلة ذكر علماء فافهم الاختلاف كثيرا والراجح فيها ما اقتصر
عليه في الخلية في أحكام البيع الفاسد بقوله وان ادعى أحدهما بيع الوفاء والاخر بيعا باتا كان
القول لمن يدعى البات والبيعة بينة الوفاء انتهى وقد علوا له بأن البينة لمن يدعى خلاف الظاهر
وبيع الوفاء خلاف الظاهر في البياعات فكانت البينة بينة من يدعيه واعترض بأنه رهن في الحقيقة
وبينة البيع مقدمة على الرهن واجب بما حاصله صورته صورة البيع وفيه شرط زائد بخلاف الرهن
فاعتزم هذا التحرير فقد قل من تعرض له والله أعلم (سئل) في حجة اشهاد حاصلها اشهد عليه فلان بن
فلان بالوكالة عن بنت عمه فلانة بنت فلان البكر البالغة الثابتة وكلته عنها في ذلك وتوابعه وسائر
ما ينسب اليها فعلمه عنها على الوجه الذي سيشرح فيه لديه بشهادة فلان بن فلان وفلان بن فلان
العارفين بها في وجد الخصم الجاحد للتوكيل هما المشهد لهما الا في ذكرهما فيه اشهادا شرعيا
في العدة أن لا حق للوكالة ولا استحقاق مع عيها فلان وفلان هما الجاحدان للتوكيل في جميع
الاسباب المسماة الغائبية عن مجلس الاشهاد المعلومة عندهم ملك ولا شبهة ملك وأن المشهد لهما
يستحقان ذلك دونها وأن ذلك تحت يد الوكالة على سبيل العارية وقبل ذلك أحد العمين اصالة
عن نفسه ووكالة عن أخيه المرقوم وتصادق على ذلك كله التصديق الشرعي فهل يعمل بهذه الحجة
ويحكم بمجردها عند المحجة مع جحد المشهد لهما التوكيل أم لا (اجاب) لا عبرة بهذه الحجة ولا يثبت
مجردها الجاحد التوكيل حق في الاسباب المسماة الغائبية عن المجلس عند المنازعة الشرعية فيها
والخصم الشرعي في ذلك بنت المذكرة ان كانت حصة وان كانت ميسة فالخصم وارثها وزوجا كان
او غير واثبت شعري كيف يجحد العمان التوكيل وتسمع الشهادة لهما به وجودهما متضمن لتكذيب
المشهد الذي هو الوكيل وتكذيب شاهديه والاشهاد منه وشهادة الشاهدين للعمين المذكورين فهذا
أمر عجيب نعوذ بالله من الزيف والضلال ونسأله سبحانه وتعالى اصلاح الاحوال والله أعلم (سئل)
في ارز مشرك بين اثنين مات احدهما فلحق ورثته الميت خسران بسببه هل على الشريك الاخر منه
بقد رحمة أم لا (اجاب) ليس عليه شيء من ذلك قال في جواهر الفتاوى ابن وبنت ورثا دارا فادعى
متدع على الابن فيها ولحقه خسران بسبب الدعوى لا يرجع انتهى وهذا اذا لم تقل الاختمهما
غرمت فعلى منه الثلث بقدر حصتي وشواهد ذلك كثيرة والله أعلم (سئل) في رجل مات
عن زوجة واب وابنت هل للزوجة او وكيلها على مديونه او مودعه او شريكه المهرها وتلزمه بدفع

مطالب اثبت العيب في غيبة
البائع عند قاض واخذه
الفسخ ثم أقام بينة بذلك عند
قاض آخر بوجه البائع

مطالب اذا ادعى المشتري
أن البيع بات والبائع
وقاء فالقول للمشتري والبيعة
للبائع

مطلبه في وكيل أقل على
موكلته ان لا يستحقا لهما
مع عيها والعمان يشكران
وكالة المفتر

مطالب لو مات أحد الله يكن
فلحق ورثته خسران لا شيء
على الشريك الاخر
مطلب لا تسمع دعوى زوجة
الميت بمهرها على مديونه
ومودعه وشريكه

الوديعه او الدين او مال الشركه لها ولو كياها من مهرها أم لا تسمع لها ولو كياها دعوى في ذلك
 (أجاب) ليس للزوجه ولو كياها الدعوى بمهرها على مديون الميت او على مودعه او على شريكه
 فقد سرحوا بأنه لا يجوز للذات اثبات دينه على مديون الميت ولا على مودعه ولا على شريكه انما
 الدعوى على وصيه او على وارثه والزوجه دائمة فلا دعوى لها بمهر او دين مما الاعلى الوارث
 او الوصى والله أعلم (سئل) في متازعين في نصف كرم احدهما سارح والاخر ذويد أقام الخارج
 بينة انه أى النصف كان لاييه هل تقبل أم لا تقبل (أجاب) لا تقبل البينة على هذه الكيفية
 لما سرح به في البحر وغيره من ان شرط الجز صحة الدعوى وقبول الشهادة قال في البرازية من كآب
 الشهادة شهد أن هذه الذار كانت بخله لا تقبل لعدم الجز وفي الكثره ملك المورث لم يقض لوارثه بل اجر
 الا ان يشهد ابله او ابيده او يدم مودعه او يدم مستعيره وقت الموت قال الزيلعي والاصل فيه أن الجز
 شرط وهو أن يقول الشاهد مات وتر كها ميراثا لها ولكن اذا ثبت ملكه او يدمه عند الموت كان برا
 ومثله الجز مشهورة وفي اغلب الكتب مذكورة والله أعلم (سئل) في رجل وكل آخر في بيع نصف
 فرس له يد آخر غاب فباعه لرجل وسلمه ومنى زمن فحضر شخص وادعى على الوكيل شراءه من الموكل
 بعد توكيله ويريد الزامه باحصار الفرس او قيمة النصف الذي اشتراه هل له ذلك أم لا (أجاب)
 لا تسمع دعواه على الوكيل لأنه لا يصلح خصمه لافي النصف ولا في قيمته قال في جامع المصنفين المقتربان
 ما في يده فلان لم يصير خصما للمشتري لا تضاقه ما أنه للغير وانما خصمه في ذلك المشتري منه وكل من اثبت
 منهم الشراء بتاريخ اسبق حكم له به وترجع المسئلة الى مسئلة تلقي الملك من واحد لتقيام
 الوكيل مقام موكله في ذلك فاذا علم ذلك علم أنه لا سبيل لهذا المدعى على الوكيل المذكور
 لافي دعوى النصف ولا في قيمته والله أعلم (سئل) في امرأة تزمتها بغير شرعية لذى قاض شرعى
 هل تحلف في بينها أم تختصر مجلس القاضى ليحلفها (أجاب) ذكر في البرازية نقلا عن المشتق
 عن الثاني رحمه الله تعالى ان المطلوب اذا كان مريضا وامراة تبعت من يستحلها وقال الامام رحمه
 الله تعالى لايهت وفيه بعد هذا اذا ادعى أنهم غير مخدرة وزعم وكياها أنها مخدرة بشرط ان كان من رأى
 القاضى احضارها ليحلفها في وقت وجوبه لافائه في الدعوى واقامة البينة على أنها مخدرة أولا
 فيحضرها وان كرم اولياؤها وان كان من رأيه ان لا يحضرها ان مخدرة فان كانت بكرا او من بنات
 الاشراف فالقول قول وكياها بلايين ان مخدرة وعلى المدعى البينة وان كانت من بنات الاوساط وعلى
 ثيب فالقول قول الخصم على أنهم غير مخدرة مع البين وعلى الوكيل البينة على أنها مخدرة والتعويل فيه
 على العادة فار الابكار التي من بنات الاوساط بعد الرفاف بمدة يتولين الاعمال ويخرجن الى
 العرس والمأتم وبنات الاشراف ولو بعد الرفاف بمدة يحققن عن الخروح الى هذه المواضع الا نادرا
 فيما يستقيح وتلام على الترتل كعرس الاخت او العمة اذا كانت لا تخرج الا في تلك الجهة كانت
 مخدرة فان كانت تخرج فيما لا يند تخرج ما رخرح اها عاودة لا تبقى مخدرة وكذا افاده الامام
 الحلواني رحمه الله تعالى وفيما قبل هذا المرأة البرزة كالرجل وان كان المدعى عليه مريضا ومخدرة
 لم تعهد الخروح لا تختصر بل يذهب بنفسه مع الخصم او يرسل مأثما ان كان مأذوبا بالاستحلاف وكلا
 النوعين فعلى عليه الصلاة والسلام الا أنه لا يذهب بنفسه في زمانا كلياتل حشمة القاضى والآداب
 تختلف باختلاف العادات انتهى والله أعلم (سئل) في رجل قيل له لك شجرة زيتون ارنا ع أبيك
 في قرية كذا فابعها الى فباع بناء على قوله فظهر أن له شجرات متعددة واختلف مع المشتري فالمشتري
 يدعى شراء الكل والبائع يدعى ما تقدم وهو بيع واحدة لا بيعها الحكم (أجاب) كل من أقام
 بينة على دعواه مهما ثبتت فان أقامها فالبينة بينة المشتري فان لم يقمها بينة التحالفا كافي الصحيح لانه
 يسلك بفساد العقود مسلك صحيحها ويبدأ بيمين البائع هنا لان الاختلاف في البيع لافي الثمن ومن نكل

مطلب تنازعا في نصف كرم
 ادعى الخارج أنه كان لاييه
 وأقام بينة لا تقبل

مطلب لو وكل آخر في بيع نصف
 فرس له فباعه لشخص غاب
 آخر وادعى على الوكيل شراءه
 من الموكل لا تسمع دعواه
 عليه

مطلب في امرأة تزمتها بغير شرعية
 هل تحلف في بينها أم
 تختصر مجلس القاضى

مطلب لو باع شجرة في محل
 كذا فظهر ان فيه اكثر منها
 فادعى المشتري الكل فالقول
 للبائع والبينة للمشتري

مطلب اذا اختلف المتبايعان
في الثمن وعجز زاعن أقامته
البينة يتخالفان

مطلب ادعت امرأة على
ورثة رجل انها باعت الارار
لايهمم بكذا ولم تقبض الثمن
وادعوا ان الثمن أقل
من ذلك الخ

مطلب ادعى ساكن الارار
تبرعاً ان الخلل الذي فيها
ملكه فالقول للمالك

منهم الزمهم دعوى الآخر واذا اثبت بالمشترى خالف يفسخ البيع الواقع بينهما على أى صفة كان
ويتراذان الثمن والمبيع فتأمل والله أعلم (سئل) في المتبايعين اذا اختلف في ثمن المبيع فادعى البائع
لدى الحاكم الشرعى ثمناً والمشتري أقل منه وعجزاً عن إقامة البينة ولم يرضيا بدعوى أحدهما
هل يتخالفان ويفسخ القاضى البيع يطلب أحدهما ويتراذان أم يحلف المشتري فقط لانكاره الزيادة
ويقتضى له بما ادعى أم لا (أجاب) مسألة اختلاف المتبايعين كتب المذهب طائفة بهامتنا
وشروحا وفتاوى وصرت حواياً بأنهم ما عند العجز عن البينة وعدم الرضى بدعوى أحدهما يتخالفان
ويبدأ بين المشتري في مثل مسئلتنا فان حلف كاف الآخر الحلف فان حلف فسخ القاضى البيع
يطلب أحدهما وترادأ وفيه الحديث الشريف اذا اختلفا البيعان تحالفا فواترأ والمسئلة شهيرة
والقول فيها كثره والله أعلم (سئل) في امرأتا اختلفت مع ورثة رجل في قدر ثمن دارباعتها
لايهمم فقتالت بعتها له بعشرين قرشاً وسلمته له ولم يقبض العشرين وقالت الورثة بعتيها له بخمسة
ووزنين قلنا بقشره وسلمك ذلك في حياته هل يقبل قول الورثة في قدر الثمن وفي قبضه أم في قدر الثمن
لا قبضه أم يجزى بينهما المتخالف ويفسخ البيع ما لم تقم بينة على مقدار الثمن من أحد الجانبين أم لا
(أجاب) بعدموت المشتري لا يجزى المتخالف بين البائعة وورثته والحال هذه أعنى ككون
الدارى أيديهم والمقول قولهم في قدر الثمن باليمين على العلم والبينة على البائعة فيما تدعيه بدعواها
الزيادة وانكارهم لها وأما في قبض الثمن فالقول قولها باليمين فافيه والبينة على الورثة والمسئلة
صرح بها في التتارخانية وغيرها والله أعلم (سئل) في رجل بدار رجل اختلف فيه الساكن
تبرعاً ومالك الارار كل يدعيه لنفسه فالقول لمن منهما (أجاب) القول قول المالك يمينه أنه
ملكه لاتصاله واستقراره بها النظر لما نقله الشيخ زين الدين في المتخالف وتبعه شيخ الاسلام
حولنا الشيخ محمد بن عبد الله القزويني في مخ الغفار والله سبحانه وتعالى أعلم

(كتاب الاقرار) *

مطلب أقتر لا تحربانه له عنده
طبخة زيت طبخ صابونا
واشترها منه بقدر معلوم
ثم تعلق بأنه اشترى منه ما
لا وجود له

مطلب تحاسب المتعاملان
وفضل بذمة أحدهما مبلغ
بعد المقاصصة بثن البضائع
واعترف به ثم الآن يقول
الخ

مطلب أقتر ان استحقاقه
بالارث كذا من غير ان يعلم
ما يخصه والحال ان استحقاقه
اكثر

(سئل) في رجل بالغ عاقل أقتر طائعا مختاراً لا سخران له عنده طبخة زيت طبخها صابونا
واشترها منه بقدر معلوم من القروش دفع بعض الثمن واجل بعضه أجلا معلوما طالبه البائع عند
الجل فأجابته المشتري بأنه اشترى منه ما لا وجود له في الخارج هل يؤخذ بأقراره ويلزمه الحاكم
الشرعى بما أقتر به طائعا مختاراً أم لا (أجاب) نعم يؤخذ بالمقر بأقراره بإجماع علماء المسلمين ونص
علماء الحنفية أقتر ثم قال كنت كاذباً فيما أقترت به يحلف المقر له أنه ما كان كاذباً فيما أقتر ولا يبطل فيما
أقتر به كنت كاذباً فيما أقتر ولا يبطل فيما أقتر به وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو استحسان
وأما أبو حنيفة وشيخنا رحمه الله تعالى فمسألة لا يحلف المقر له بل بعد الاقرار يلزم المقر بما أقتر من غير
يمين على المقر له ويحبس حتى يوفي ما أقتر به والله أعلم (سئل) في رجل بينه وبين آخر معاملة
واخذ واعطاء تحاسب معه وفصل بذمة الآخر مبلغ بعد المقاصصة بثن البضائع التي بجهة كل منهما
واعترف به لدى جماعة ثم الآن يقول لا اقيم لك بضاعتك الا بكذا انقص مما وقع أقولا هل لذلك
أم لا والاعتراف السابق ماض عليه (أجاب) يؤخذ بما اعترف به وما وقع عليه الاتفاق
والمقاصصة ماض لا ينقض بمجرد قوله لا اقيم بضاعتك الا بكذا والله أعلم (سئل) في تركه فيها
منسوخة لا يدري كل واحد من أهل الارث مقدار حصته أقتر أحدهم وأشهد ان استحقاقه بالارث
فيها كذا الا غير والحال ان استحقاقه اكثر فهل يصح اشهاده والحال ما ذكر أم لا وهل اذا ادعى
خصمه انك أشهدت بكذا وانكر يحلف أم لا (أجاب) الاقرار اذا كان محالاً شرعاً باطل ومنه
الاقرار بسهام زائدة لوارث على حقه من الفريضة الشرعية كما أفتى به الشيخ زين بن نجيم وهو في الاقرار
في فن الفوائد من الاشياء والظواهر فاذا علمت ذلك فلا يمين اذا انكر الخصم الاقرار المذكور اذا فائدة

اليمين التشاء بالسكول وهو لو أن به لا يشئ عليه فكيف يحلف كما هو ظاهر والله أعلم (سئل)
 في يمين دفع له وصيه ماله بعد ثبوت بلوغه ورشده وأشهد على نفسه أن لا يستحق قبله حقا مطلقا
 ولا استحقاقا وإبراء عما عن سائر الدعاوى مخبرا فهل له بعده دعوى على ورثته الوصي المذكور
 أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه قال في البحر الرائق وإن كان الإبراء على وجه الاخبار كقوله هوري
 محالي قبله فهو صحيح متناول للدين والعين فلا تسمع الدعوى وكذا إذا قال لا ماله لي في هذه العين
 ذكره في المبسوط والمعيط فعلم أن قوله لا يستحق قبله حقا مطلقا ولا استحقاقا ولا دعوى يمنع
 الدعوى بحق من الحقوق قبل الإقرار عينا كان أو دينا قال في المبسوط ويدخل في قوله لاحق لي
 قبل فلان كل عين أو دين وكل كفالة أو جناية أو جارة أو حدة فإن ادعى اطلب بعده ذلك حقا
 لم تقبل يمينه عليه حتى يشهد وأنه بعد البراءة لأنه في اللفظ استناد البراءة على العموم اهـ وليس
 هذا من باب الصلح حتى يدخل في قوله لم يظهر فساد الصلح يقتوى الاثمة هل يبطل الإبراء المترتب عليه
 أم لا أو يقال إذا طهر شي لم يكن طاهرا وقت الصلح هل أن يدعيه أم لا كما هو ظاهر والله أعلم (سئل)
 في مريض مرض الموت أقر لغير وارث بدين يحيط بجميع ماله هل يسع أم لا (أجاب) نعم يسع
 لكن يؤخر عن دين العمة وعاميه معلوم والله أعلم (سئل) في زيد أقر أنه لا يستحق عند عمر
 شيئا من زيد ادعى التسيان في الإقرار وقال كت ناسيا في بعض الذي أقرت به أنه وصلي فهل
 يقبل قوله زيد أم لا وهل يلزم الإقرار له يمين بأن المقر صادق في أقواله أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه
 التسيان كما هو ظاهر الرواية وعلى الرواية التي اختارها المتأخرون أن دعوى الهزل في الإقرار تسمع
 ويحلف المقر له على أن المقر ما كان كاذبا في أقواله إذا لم يصير محكوما عليه بالإقرار وإن صار محكوما
 عليه بالإقرار لا يحلف كما هو مخرج كلام البرازي وغيره والله أعلم (سئل) في رجل باع
 لا حردا ربح من معلوم وأقر بقبضه والحال أنه قبض البعض دون البعض فحلف المقر له وأنه قبض على
 ورثته فاحتجوا عليه بأقراره هل يحلفون أم لا (أجاب) نعم يحلفون في متن تنوير الأبصار وإن
 كلف الدعوى على ورثته المقر له فاليمين عليهم بالعلم أم لا تعلم أنه كان كاذبا وقد ذكره في شرح الوقاية مصدر
 الشريعة وتصر على أنه الأصح والله أعلم (سئل) فيما إذا كان لوقت مسجد بيت وبتى رجل
 واقع الدعة عليه أن يثاء البيت له وإن أرضه لوقت المسجد بناء على أنه في كل سنة يأخذ منه ما طر
 الوقت حكر الأرض وتولى على وقت المسجد ما طر حصد فهل يصوغ للناسط المربو ومطالبة الرجل
 بتمسك يشهد له بالاستحكار وإذا لم يكن مع الرجل تمسك يشهد له يقضى بالبيت لوقت المسجد أم لا
 (أجاب) الإقرار بأن الأرض للمسجد أقرار بالبناء أيضا أنه له فيقتضى بالبيت للمسجد أرضا بناء
 وقد مخرج علما وأن الإقرار بأن المقر لو قال أرض هذه أدار فلان وبناءها على كان الكل فلان لأنه
 لما أقر بالأرض له ملك البناء تبعه فلا يقبل قوله فيه بعد ذلك أنه لغيره والمسئلة في أغلب الكتب متونا
 وشروفا وفتاوى والله أعلم (سئل) في امرأة كبيرة تزوجت برؤيتين واحد بعد واحد وورثت
 منهما أموالا وقبضت منهما الشياء من مهرها وزوجت من ثالث فقال لها أيها لا ادخلك عليه حتى
 تقر بجميع ما ملكته لي فقالت كل ما في يدي والذي هل يسع أم لا (أجاب) قال في البرازية في
 الدعوى في نوع آخر في الدفع في قول الشخص كل ما في يدي له لأن هذا الكلام محمول على البر والكرامة
 على اختياره شايخ خوارزم وعليه الفتوى فلا يأتى النزاع وقال في الإقرار قال في حصة كل شيء في
 يدي أرجع ما أملكه لولدي هبة وقد ران العرف في بلادنا على خلافه فيجعل على البر والكرامة
 اتى وعلى تقدير العمل بأصل الرواية وجعل ذلك هبة فشرطها في الموهوب أن يكون مقبوضا غير
 مشاع محزا غير مشغول فلا يملك المقر له مال يشته بجزء هذه المقولة والحال هذه والله أعلم (سئل)
 في امرأة أبي أقر بأؤها تزويجها إلا أن تقر بفتحها بكذا وتشهد به على نفسها ففعلت والآن تدعى أن ليس

مقلب دفع الوصي مال
 اليمين له بعد ثبوت بلوغه
 وأشهد على نفسه أنه لا يستحق
 قبله حقا وإبراء عما
 ثم أراد الدعوى الخ

مطلب أقر في مرض الموت
 لغير وارث بدين يحيط
 بمطلب أقر زيد أنه لا يستحق
 عند عمر وشيئا من ادعى فيد
 التسيان لا يقبل منه

مطلب أقر بقبض الثمن فحلف
 المقر له فادعى المقر على ورثته
 أنه لم يقبض الكل فاحتجوا
 عليه بأقراره فطلب عليهم الخ

مطلب الإقرار بالأرض
 أقرار بالبناء

مطلب قالت كل ما في يدي
 والذي لا يكون أقرارا

مطلب ادعت بعد الإقرار
 لا بنتا بكذا أنها كاذبة أيها
 أن تحلف ابنتها أن الإقرار
 حق

في باطن الامر لبنتم اشي في ذمتها هل تسمع دعواها ولها تخليف ابنته با بان ذلك حق في باطن الامر
 ثابت بذمتهم أم لا (أجاب) نعم تسمع دعواها ان اقرارها كان كذا فافتحاف ابنته انها لم تكن كاذبة
 فيه فان حلفت والابطل اقرارها وامتنع الزامها بما أقرت على ما عليه الفتوى والله أعلم (سئل)
 في امرأة أقرت ان جميع ما عندها وما تحت يدها من الحلى والامتنعة والدور ملك لوالدها وأنه عارية
 تحت يدها هل يصح حيث لم يكن المقام مقام الكرامة بل كتب به صك لدى قاض باذنها (أجاب)
 نعم يصح ذلك والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما لو تزوج رجل بنته لا تروا أراد الدخول
 فنفعه الاب عن الدخول حتى تقر له بغيرها واسد بابها فاقرت هل يصح اقرارها أم لا وفيما لو اكره
 موليته وهو قادر عليها حتى تقر لانيه الصغير بما ورثته من ابيها فاقرت هل يصح أم لا (أجاب)
 لا يصح اقرارها والحال هذه قال في التارخانية نقل عن النسيب قال أبو جعفر لو منع امرأته
 عن الزيارة حتى تهب مهرها منه ففعلت لم تصح الهبة ومثله في الخلاصة والبرازية وغيرهما وعبارة
 الخلاصة باللفظ منع امرأته عن المسير الى أبيها حتى تهب وعلل بأنها بمنزلة المكره وقد اتفق المتأخرون
 على ان الاكره يتحقق في زمان تاسم غير السلطان وان الزوج سلطان زوجته وشيخ الاسلام
 أبو السعود العمادى مفتى الديار الرومية استنبط من ذلك ان الرجل اذا زوج ابنته من رجل
 فلما أرادت ان تخرج من بيته الى زوجها منعها الاب الى ان تشهد عليها انها استوفت منه ما نصرت
 فيه من ميراثاتها فاقرت بذلك ثم اذن لها في الخروج عدم صحة الاقرار وقد اتفق به شيخ الاسلام
 المذكور واذا علم ان الاكره يتحقق من كل من قدر على تحقيق ما هدد به وعلم ان منعها عن زوجها
 اكره وكذا منعها عن أبيها لم يتوقف في عدم صحة الاقرار في واقعة الحال والله أعلم (سئل)
 في رجل شتمه آخر وتكلم في عرضه فطلق زوجته رجعيًا ثم تعرض له الشاتم ثانياً فقال له المشتموم
 ألم يكف أنى طلقت زوجتي من اجلك وكثر ذلك القول مرارا ثم أن المطلق توجه لئائب القاضى
 وذكر له صورة الواقعة فقال له النائب طلقت منك ثلاثا ولا امر ارجعة لك واخبر اخا الزوجة بذلك
 فهل قول النائب صحيح أم لا وهل يعمل باخباره أنه طلق ثلاثا أم لا (أجاب) قول النائب غير
 صحيح بل خطأ صريح حيث كان كلام الخالف هكذا اذا استفتيها ان الانكارى انما يكون
 لما وقع وتقرر فالعنى ألم يكف طلاق زوجتي المقر السابق وهو الموصوف بأنه واحد رجعي فكيف
 يصير ثلاثا بل ذلك اذا كثره وان كان بخلافه فلا بد من يثبته ولا يكفي اخبار القاضى اخا الزوجة بأن
 الزوج طلقها ثلاثا بل لو أخبره أنه قضى عليه به فهو باطل قال في البحر والاخبار بالقضاء منه كالأشياء
 لا بد له من الحضرة قال في شهادات القنية أشهد القاضى شهودا أنى حكمت لفلان على فلان بكذا
 فهو اشهاد باطل والحضور شرط ثم قال وفي تهذيب الفلانى اذا قال القاضى حكمت على فلان بكذا
 وهو غائب لم يصدق انتهى فاذا كان هذا فى الاخبار بأنه قضى فكيف بالاخبار بأن فلانا وقع منه كذا
 والقاضى في زماننا ممنوع عن القضاء بعلمه وقد صح رجوع محمد عنه فلو قدر أنه قضى في مسئلة ثالثة لم
 لا يعتبر هذا وقد قال في البرازية جرى الخلع بين الزوجين مرتين عند القاضى فقال نائبه كان قد جرى
 عندي مرة أخرى والزوج يشكر فقال القاضى الامام لا يقضى القاضى بالحرمة الغليظة بكلام
 النائب أما النائب يقضى بكلام القاضى اذا أخبره انتهى فهذا قاطع للشعب في مسئلتنا والفروع
 الدالة على ما قلنا أكثر من ان تحصر ويطول بذكرها الكلام وفيما قلناه كفاية لذوى الافهام
 والله أعلم (سئل) في رجل أقر وهو بحال تعتبر شرعا بأنه لا حق له في المكاين الفلانيين وانهم
 من حقوق فلان وفلان وتغرض عن نظير الاشهاد بذلك شيئا معلوما وقبضه والا ن بعد مضى مدة
 يزعم ان الاشهاد ليس بصحيح لكونه لم يصرح بمقدار الحصة المصالح عليها فهل لا التفت الى زعمه
 والاشهاد وقع موقعه بحيث انه لا يملك نقضه ولا يحتاج الى تنصيص بمقدار الحصة المصالح عليها

مطلب أقرت ان جميع ما
 عندها من كذا وكذا
 لوالدها وأنه عارية تحت يدها
 صح
 مطلب اذا منع الاب ابنته
 من الدخول على زوجها
 وكذا الزوج اذا منعها
 من زيارة أبيها حتى تقر
 بكذا ففعلت لا يصح لانه
 اكره والهبة على هذا

مطلب طلق زوجته رجعيًا
 فقال لئائبه ألم يكف
 أنى طلقت امرأتى من اجلك
 وكثر ذلك القول فقال له
 النائب الخ

مطلب اخبار القاضى
 بالقضاء باطل وكذا لو أشهد
 أنى حكمت على فلان

مطلب اذا أشهد على نفسه
 أنه لا حق له في المكاين
 الفلانيين وانهم الفلانى الخ
 وعرض قدرا معلوما صح
 ولولم يبين الحصة المصالح
 عليها

اذني داخل في العموم والحال هذه أم لا (أجاب) لا يحتاج الى التمسك بمقتدار الحصة والمساخ
عليه بل يصح الصلح مع جهاته كما ذكره الشراح قاطبة والله أعلم (سئل) في أمشي أنما مينة
شهدت على مريضة مرض الموت بوجه وارثها بعد موتها أنهم أقرت باستيقاع من ما باعته له في مرضها
والوارث يقول الاقرار والبيع تلجئة لا اصل له في الباطن وإنما هو حيلة لحرمان الوارث والمقر له
يقول بل هو صحيح باطله كظاهره هل يختلف أنهم إما كانت كذبة في اقرارها بالاستيفاء أم لا (أجاب)
نفس الاقرار بالامتناع والحال هذه مختلف فيه لكن الرأى محتمل حيث لم يكن دين على الميت
ولا مال له سواء أو كان ولا يوفي الا به فقدم الدين المعروف والثابت بجعاشة الله ودفعه اذا اذني
الوارث أن ذلك كان تلجئة يخفف المقر له أنه ما كان كذلك والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل
اشترى من آخر ذى رضى بثمن قدره ستون قرشا وأقر بقبضها ومات فادعت ورثته أن الاقرار
بقبض الثمن كن تلجئة ولم يقبض منه شيئا الحكم في ذلك (أجاب) يلزم المقر له الحلف بالله تعالى
لقد أقرت اقرارا صحيحا فان حلف على ذلك منعه الحاكم الورثة عنه وان نكل عن الحين لزمه ما ادعته
الورثة وان أقامت الورثة المذكورون البينة على ما ادعوا قبلت والله أعلم (سئل) في الوكيل
بالشراء اذا أقر بقبض المبيع المعين من وكيل آخر بالبيع ثم بعده أنه أنكر قبضه بعد دفعه بعض الثمن
مدعى أن اقراره كان كاذبا لعلة الرجاء منه ان يقبضه فلم يقبضه هل تجمع دعواه على وكيل البيع أم لا
(أجاب) يلزم الوكيل البائع المعين على أن وكيل الشراء المذكور ما كذب في اقراره بالقبض
على ما اختاره المتأخرون وهو مذهب أبي يوسف وعليه الصوى لتغير أحوال الناس وكثرة الخداع
والخبايات والمسئلة في غالب الكتب ومن المقر أن وكيل الشراء ووكيل البيع ترجع الحقوق
إليه الا الى الموكل والله أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة صغار وكبار وخلف تركته فاتفقوا في
الشراء على ان يقر واظهارا بأن جميع ذلك المال لفلان أحد أبناء الميت خوفا من ظلمة الولايات وأنهم
المقر له على نفسه شهودا في السر ان المال تركه عن الميت يجزى على فرائض الله تعالى بينهم وان
اقرارهم به تلجئة خوفا من الظلمة هل اذا شهد لهم شهود السريد للقبول قبل شهادتهم ويطل اقرارهم الذي
في العلانية له أم لا (أجاب) نعم تقبل شهادتهم ويطل اقرارهم الذي في العلانية وهذه مسائل
التلجئة وقد ذكرها كثير من علماء في باب البيع الفاسد ومنهم من ذكرها في باب الاقرار وهي في الخيانة
والاختيار والبرازية وجامع الفتاوى وغيرهما من الكتب وقد مر جوابان مدعى التلجئة اذا أقام
بينة عليها تقبل لأنه أى المدعى عليه ذلك اذا عايناه يعترف به الزمان بوجهها فكذا اذا برهن
عليه خصمه بذلك اذا الثابت بالبينة كالثبات عيانا وهذا لا يجاع لانعلم فيه خلافا بين الأشعة
وهو موافق للقياس والاستحسان وكثيرا ما يفعله الساس خشية من الظلمة لاسيما في هذا الزمان
والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر أنه دفع له خسين قرشا على زيت كل جرة بقرش ونصف
فأنكر ذلك وادعى أنه اعادوا كله في خلاص خسين قرشا من زيد فأنكروا صرقته على الحكم أناسيل
به وأنه استخلص من زيد المبلغ المذكور وصرف منه ثمانية عشر قرشا محصولا ودفع له عشرين قرشا
فأنكر المدعى المذكور ذلك فما الحكم (أجاب) جواب المدعى عليه انكار لاخذ الخسين قرشا
على زيت كل جرة بكذا ودعوى وكالة في خلاص خسين نكرة فكادت دعوى مستقلة منه فطلب من
المدعى الاول وهو مدعى دفع الخسين على زيت البينة فان أقامها الزم بالقرش والخسين ان كان السلم
فاسدا وان لم يشهدا طلب منه الميعن على أنه ما استلم منه ذلك ثم هو على دعواه ولا تمنع بينه الدعوى
ففى أقامها قبلت ثم دعوى المدعى عليه الوكالة وقض المبلغ وأنه صرف منه كذا وبقي معه كذا الاقرار
منه بنى آخر لكن رد رد المقر له فان عاد الى الاقرار بعد تكذيب المقر له ما يوافق فيه بعده لزمه
ويكونان قد توافقا عليه ومادام على تكذيبه كلما أقر فلا شيء له بما أقر به أنه باقى له عنده من الخسين

مطلب أن المريض مرض
الموت باستيفاء من ما باعه
صح

مطلب أن يقبض عن ما باعه
ثم مات صح ويلزم المقر له البين
بأن الاقرار صحيح

مطلب أن الوكيل بالشراء
يقبض المبيع من الوكيل
بالبيع صح

مطلب أنقرت الورثة بأن
جميع التركة لا حدهم خوفا
من الظلمة وأنهم المقر له في
السر أنها تركه

مطلب ادعى على آخر أنه
دفع له خسين قرشا على زيت
فادعى المدعى عليه أنه اعادوا
وكله بقبض خسين قرشا
من زيد

مطلب اقترن الزوج وابان
جميع ما في البيت ملك للزوج
الا اسبابا عينها نخات
ثم ادعت شيئا غير ما عينته
مدعية تجديده بالقول لها

الموكل في قبضها فليست به لذلك والله أعلم (سئل) في امرأة اقترن ان جميع ما هو في بيت زوجها ملك له سوى اسباب عينها وكتب بذلك حجة ثم مات الزوج فادعت الزوجة اسبابا لم تكن مما عين لها في الحجة زاعمة انها جددتها بعد الاقرار وبقية ورثة الزوج يقولون انها كانت موجودة وقت الاقرار هل القول قولها يبينها واليمنة عليهم أم قولهم واليمنة عليها (اجاب)

الحمد لله ولي الحمد * اسأله التوفيق فيما بدى
القول قول الزوجة المذكورة * وهذه مسئلة مشهورة
تص عليها صاحب الخاوية * معلا بـ لا جليه
كون المقر أنكروا الدخولا * فيما أقر فاعتدى مقبولا
قان انوا بجمعة اندفعت * لأن دعواهم بها تنزوت
ثم هنا دقيقة تسام * ان لم تكن بينة تسام
وكان لا يصلح الا للرجال * فهو من الميراث عنه لا محال
ان لم تكن بينة لها به * والعكس في العكس وفي المشتبه
قد قاله الفقير خير الدين * معليا على النبي الامين
الحنفي الازهرى الرملى * عامله المولى بمحض الفضل
يارب واختم يا الهى عمله * بالخبر يارباه حقق امه

وصورة ما في الخاوية في الاقرار قال ما في يدى من قليل وكثير أو متاع أقلان صح اقراره لانه عام وليس بمجهول فان جاء المقر له لياخذ عبدا من يد المقر واختلفا فقال المقر له كان في يدك وقت الاقرار فهو لى وقال المقر لا بل ملكك هذا بعد الاقرار كان القول قول المقر الا ان يقيم المقر البينة انه كان في يد المقر وقت الاقرار لان المقر ينكر دخول هذا العبد في الاقرار فيكون القول قوله انتهى وأنت على علم اذا قبل قول المرأة انه حدث بعد الاقرار رجعت المسئلة الى مسئلة اختلاف الزوجين وقد نصوا فيها على أن القول قول الحى منهم ما فيما لا يصلح الا له وفي المشتبه فاعلم ذلك وتنبه ليلتقع في الشبهة والله أعلم (سئل) في مريضة مرض الموت أبرأت بنتا من دينها الثابت لها عليها أو أشهدت بأنها قبضته هل يصح أم لا يصح (اجاب) لا يصح قال في جامع الفصولين مريض أبرأ وارثه من دين له عليه أصلا أو كفالة يطل وكذا اقراره بقبضه واحتيا له به على غيره وكذا في غيره والله أعلم (سئل) في رجل قال في صحته ان الارز الذي يبدى باسكاة يا قاف وغيره أو سائر ما يبدى من قليل وكثير لبني الاربعة وسماهم سوية بينهم لا ملك لى فيه ولا حق وانما انا مستقرض وعامل متبرع بعسملى لا ولادى المذكورين هل يصح ذلك ويقضى به لهم أم لا (اجاب) نعم يصح ولا يقتضى ان يقتضى به والحال هذه قد حصر جوابا قول الرجل جميع ما يبدى أقلان أو جميع ما يعرف بى وينب الى فهو وأقلان أو جميع ما يبدى من قليل أو كثير من عبيد أو غير ذلك لأقلان اقرار صحيح واقرار الصحيح لوارثه كاقراء للاجنبي قبيحة فى وفي الخاوية ولو قال بعنى في صحته جميع ما هو داخل في مسنرتى لا امرأتى غير ما على من الثياب ثم مات فادعى ابنه ان ذلك تركه أبيه قال أبو القاسم ههنا حكم وقضى فالحكم اذا ثبت هذا الاقرار وجب القضاء لها بما كان في الدايوم الاقرار وفى الفتوى اذا علمت المرأة ان الزوج صادق في اقراره وان جميع ذلك كان لها يبيع أو هبة أو ما أشبه ذلك فهي في سعة من ان تمنع ذلك عن الوارث وما لم يكن ملكا لا الا يصير ملكا لها بالاقراء الباطل انتهى وهي صريحة في واقعة الحال فاذا ثبت هذا الاقرار وجب القضاء لهم بما أقر به والادهم في صحته والله أعلم (سئل) في مريض أقر بعقار وامتنعة معلومة أنها لابنه وابن ابنه فلان شركة بينهما وأنهم اسلكهم ما لا حق له فيها ومات فادعت بنته فيها اربعة

مطلب ابراء المريض مريض
الموت وارثه غير صحيح

مطلب اقرار الرجل لوارثه
في حال الصحة صحيح

مطلب أقر لابنه وابن ابنه
بعقار وامتنعة معلومة

هل تجمع بعده أم لا (أجاب) حيث لم تكن في يده وليس ملكه فيها ظاهر الا تستمع لخصه اقراره
 أما اذا كانت في يده أو كان ملكه فيها ظاهر افاقراره لها باطل لما صرح به في جامع الفصولين وغيره
 بأن اقراره بعين في يده لو ارثه لا يصح ولما في التشاركية من أن اقرار المرص يدين مشترك أو عين
 مشترك لو ارثه ولا يجني بطل والله أعلم (سئل) في أيتام ثلاثة أشهاد اثنان منهم بعد بلوغهما
 ايهما لا يستحقان قبل فلان وفلان اليه ودين ولا قبل كفلانها حقا مطلقا هل يسمع أشهادهما
 الساكت من الدعوى عليهما أم لا وهل اذا كتب في ملكه فيه دعواهم عليهما يبلغ معين ماصورته
 ويجوز بذلك برئت ذمتهم ودمت كفلانهم من المبلغ المذكور وثبت لدى مولانا الخ يمنع من الدعوى
 فيما بعد المبلغ المذكور أم لا وهل اذا تكرر من أحد اليه ودين اقرار في مجلدين أحدهما صورته أنظر
 بأن لهم في ذمته أربعة مائة وخمسة وستين والثاني أقر هو وفلان وفلان بأن يذمتهم لهم سوية عليهم خمسة مائة
 وخمسة وثلاثين أصل ما لهم المرتب بذمتهم أربعة مائة وخمسة وستون عن مبيع عين فادعى الساكت
 المذكور أو وكيله أنهم ما يدينان أحدهما خاص به كما كتب عليه والثاني مشترك كما كتب عليهم وادعى
 المنقر أن الأربعة مائة وخمسة وستين التي ذكرت في المشترك هي التي ذكرها في الخاص يكون القول قول
 الساكت عن الأشهاد المتقدم أم قول اليهودي المقر بالحكم (أجاب) لا يسمع أشهادهما
 الساكت عن الدعوى عليهما لأنه اقرار وهو حجة قاصرة على المقر لا تدرأه والبراءة من المبلغ المذكور
 لا تمنع الدعوى بغيره كما هو ظاهر وإذا تعدد الاقراء ووضعين لزمه الشبان كائن علم في الاشياء
 في الاقراء وعلى الخصوص اذا كان بكل اقرار ملك فقد نص في الثانية والتاريخية وغيرهما أن
 اختلاف الصك بمنزلة اختلاف السبب قال في الثانية وان عقد على نفسه صكين كل صك يألف دهرهم
 وأشهد على ذلك لزمه المالك على كل حال واختلاف الصك يكون بمنزلة اختلاف السبب انتهى
 وواقعة الحال اولوية فان الدين الخاص خلاف المشترك وقد كتب بكل صك وهما في موضعين أي
 مجلدين مختلفين ومن طالع في كتب المذهب وفهم المراد من كلامهم ظهوره ذلك والله أعلم (سئل)
 في امرأة قالت لا استحق في متروكات أبي حقا مات هل تصح دعوى ورثتها باستحقاقها فيها
 أم لا (أجاب) ان كان صدر منها هذا القول مع وجود المنازع الشرعي صح فلا تجمع دعواهم
 فيه وان صدر مع عدمه لا يصح فتسمع كسماها منها لو كانت حية وذلك لما صرح به في جامع الفصولين
 من أن نفي المالك ملكه عن نفسه من غير إثباته لغيره لا يجوز وإذا كان مع النزاع فهو اقرار ودلالة بقرينة
 النزاع وقيل انه لغو والله أعلم (سئل) فيما اذا أقرت امرأ بالغة عاقلة بقبض كذا يعني مهرها قبل
 عقد النكاح هل يصح اقرارها أم لا وهل اقرار وكيل السكاح بقبض مهر المسكوة يصح عليها سواء
 كان قبل النكاح أو بعده أم لا (أجاب) اقرار المرأة العاقلة بقبضها كذا على جهة النكاح قبل
 وقوعه صحيح وتلزم برده ان لم يتم السكاح وان تم حسب من المهر وأما اقرار وكيل النكاح بقبض مهر
 المسكوة فلا ينعقد عليها باجماع علماء أسواء كان قبل العقد أو بعده لأنه سفير ومعبّر والله أعلم (سئل)
 في رجل مات عن أم وأولاد وزوجة وترك ميراثا قبل قبضته أشهدت الأم على نفسها انها لا تستحق
 قبلهم حقا ولا ارثا وأرأت ذمتهم ولم تعرض لاسقاط ما تستحقه من التركة فهل هذا البراءة يشمل ما
 تستحق من التركة قبل قبضتها (أجاب) صرح علماء وأما بيان الارث لا يصح اسقاطه اذ هو جبري لا سيما
 في الاعيان فقوله لا استحق ارثا معارض بقوله تعالى ولا يوبى لكل واحد منهما الدم فبطل به
 قولها لا استحق ارثا وفي الاشياء والنظر لولا قال وارث تركت حتى لم يبطل حقه وفي جامع الفصولين
 لو قال احد ورثته برئت من تركه أبي يبرأ الغرماء عن الدين بقدر حقه لأن هذا البراءة عن الغرماء بقدر
 حقه فيصح ولو كانت التركة عيناً لم يصح ولو قبض احدهم شيئا من بقية الورثة وبرئ من التركة وفيه اديون

مطلب أقر اثنان بانهما
 لاحق لهما قبل فلان وفلان
 لا يسرى على اخيهما الساكت

مطلب قالت لا استحق
 في متروكات أبي حقا مات ادعى
 ورثتها الخ

مطلب اقرارها بقبض
 المهر قبل العقد صحيح بخلاف
 اقرار الوكيل بالسكاح

مطلب قول الوارث
 لا استحق ارثا غير صحيح وكذا
 اذا أبرأ أحد الورثة بقبضهم
 من اعيان التركة

على الناس لو أراد البراءة من حصه الدين صح لا لو أراد عليك حصه من الورثة لتلك الدين عن لاعليه
ولو قال وارث تركت حتى لم يطل حصه لان الملك لا يطل بالتارك فهو صريح بأنها أي الامه لو تعرضت
لاسقاط ما تستحقه من التركة لا يطل حصه من الارث والله أعلم (سئل) في امة اعترف
سيدها بأنه وطئها فأنبت بنت بعد اعترافه بالوطء هل يثبت نسبها منه وورثته في تركته مع بقية ورثته
أم لا يثبت نسبها منه ولا ترث (اجاب) لا يثبت نسب ولد الامه من سيدها بمجرد قوله قد وطئتها
الا اذا ادعاه لنفسه فاذا مات السيد لا ترث البنت المذكورة من ماله الا اذا ثبت بينه شرعية معتدلة
دعوى السيد لها واذا لم تثبت فالبت من جلة ماله الموروث عنه لورثته والحال هدم والله أعلم (سئل)
في امرأة أشهدت على نفسها انها لا تستحق قبل اخيها حقان مستروكها والدها وان الذي قبضه
اخوها من الديون الخلفة عن والدها وصلها استحقاقها منه وهو ثمانية وأربعون قرشاً فهل يمنعها
ذلك من الدعوى بحصتها على مديون ما من مداين والدها واذا اعترف اخوها أنه من جلة ما قبضه
وأشهدت به يقبل قوله في حقها أم لا وهل اذا اعترفت أنها اقترضت منه كذا ثم ادعت انها اقترت به
ولم تكن قبضته يحلف لها أم لا (اجاب) لا يمنعها الاشهاد المذكور عن الدعوى بدين على مديون
عليه دين لو ادعا ولا يصدق اخوها أنه قبض منه وشمله اشهادها قال في آخر الفصل الثامن والعشرين
من جامع الفصولين مستشهداً ارباب ان قال قد استوفيت جميع ما ترك والدي من دين على الناس
وقبضت ذلك كله ثم ادعى على رجل ديناً لا يه أنى اقبل بينه وأقضى له بالدين اه وأنت خير بأن واقعة
الحال اولوية واذا قالت اقترت بالمال ولكن ما قبضته يحلف اخوها انها ما اقترت كاذبة كما أفق به
المتأخرون واستقرت كلمتهم عليه والله أعلم (سئل) في رجل ادعى بالوكالة عن آخر على واحد
من ورثة الميت بدين عليه فأقر له بالوكالة وأنكر الدين ثم اثبت في وجهه المدعى عليه الذي هو أحد
هل يؤخذ من جميع التركة أم يلزم المدعى عليه فقط (اجاب) ان شهد مع المقر بالوكالة رجل آخر
يؤخذ من جميع التركة والا لا قال في مجموعة مؤيد زاده نقلا عن الزيادات ان أنكر الوارث الدين على
ابيه وأقام المدعى بينة يقضى بالدين ويستوفي من جميع التركة لا من نصيب هذا الوارث وهذا
لان القضاء على الوارث يكون قضاء على الكل فان أقر هذا الوارث بالدين وكذب سائر الورثة
فلم يقض القاضى باقراره حتى شهد هذا الوارث وأجبت بالدين على الميت جازت شهادتهما ويقضى
بالدين ويكون ذلك قضاء على جميع الورثة انتهى وهنا اقراره بالوكالة ينفذ على نفسه لاعلى بقية الورثة
فهو خصم في حقه لا في حق غيره اذا اقراره بالوكالة نافذ عليه لاعلى البقية فيؤخذ من المصدق
ما يخصه من الدين وهو قول الفقيه الشيعي والبصري ومالك وابن أبي ليلى قال وهذا اعدل واحسن
والله أعلم (سئل) فيما اذا أقر بحضرة بينة شرعية في مرضه بأن في ذمته لزوجته خمسة وعشرين
دينار ذهباً مهرامو جلا وصدقته فيه وباعها نصف دار له به وصدق على ذلك بعد موته بعض ورثته
وكذب البعض فهل الاقرار والبيع المذكوران صحيح أم لا (اجاب) أما الاقرار بالمهرامو فصحيح
حيث كانت ممن يؤجل لها مثل المقر به كما صرح به في جامع الفصولين وغيره معللاً بقوله اذ يقبل قولها
الى تمام مهر مثلها بلا اقرار الزوج وأما البيع فلا يجوز قال في جامع الفصولين اعطاها بيتاً عوضاً
مهر مثلها لم يجز اذ البيع من الوارث لم يجز في المرض ولو بمن المثل الا اذا اجاز ورثته والحاصل
ان الاقرار لها بالدين المذكور كونه مهرامو صحيح حيث لا زيادة فيه على ما يؤجل لمثلها ولا يحتاج فيه
الى تصديق الورثة وان كان فيه زيادة لا يصح بها الا به ويصح فيها مهر مثلها وان البيع لها لا يصح
الا برضى الورثة فان رضى البعض ورد البعض جاز في حصه من رضى ولم يجز في حصه من لم يرض
وهذه الاحكام كلها صرح بها في جامع الفصولين في أحكام المرضي والله أعلم (سئل) في رجل
أقر في مرض الموت بعشرين قرشاً من المهر المشروط تعجيله لزوجته المدخولة انها باقية لها في ذمته

مطلب لا يثبت نسب ولد
الامة بقول السيد وطئتها

مطلب اقرارها بان الذي
قبضه اخوها من الديون
الخلفة عن والدها وصلها
لا يمنعها من الدعوى على
احد المديونين

مطلب ادعى رجل بالوكالة
عن آخر على أحد الورثة ديناً
على الميت فأقر بالوكالة وأنكر
الدين ثم اثبت الخ

مطلب أقر لزوجته في مرضه
بكذا مهرامو جلا وباعها
نصف دار له به

مطلب أقر لزوجته بكذا
مهرامو جلا وباعها بزيوتنا

وباعها به ذيتو ما مرهونا عنده لغيره حل يصح اقراره في تلك الحالة وبيعه لاريتون الرهن
 أم لا (أجاب) لا يصح اقراره لها يقيم شي من مهرها المشروط عليه تحصيله قبل الدخول بها
 اذ دعواها به بعد الدخول لا تنفع منها فاقراره لها به لا يصح لانه اقرار لوارث وهو لا يصح في مرض
 الموت وبيعه لاريتون الموهون عدم صحته اظهر من الشمس والله أعلم (سئل) في رجل يذهب ويحيى
 في حوائجه الداخلية والخارجية غير أن في وجهه اضطراب في جسده تعسيرا لا يتبع ذلك عن الطروح
 لما ربه من بلده الى بلد آخر أو في هذه الحالة غير ذى فراش ان يجتمع ما في يده لاختيه فلان هل
 يصح اقراره ويعمل به شرعا أم لا (أجاب) نعم يصح اقراره ويعمل به شرعا وحكمه حكم الصحيح ولا يلزم
 من اضطراب الوجه وتعسير الجسد الحاقه بالمرضى الذى يختلف أحكامه عن أحكام الصحيح
 فان الانسان لا يخلو عن مرض ما مادام يخرج في مصالحه لا بعد مرضا عاده قال في الجامع
 الصغير صاحب السل والدق مالم يضر صاحب فراش فهو كالصحيح فاداعلم ذلك علم أنه كقرار الصحيح
 وقد صرح حوايا بن الصحيح اذا قال جميع ما في يدي اوجيع ما يعرف بي اوجيع ما ينسب الى له لان
 يكون اقرار الالة حتى لا يشترط فيه شرائط الالة قال في الحاشية قال ما في يدي من قليل او كثير
 او بعد او متاع لئلا يصح اقراره لانه عام وليس عجول انتهى فكل شئ ثبت أنه كان يسهل يحكم له به
 الحاكم الشرعى كما هو صريح كلام علماء الحال هذه والله أعلم (سئل) في اخو زكوت
 منهما الدعاوى والمحاصنات لقريب لهما الذى نائب الحكم فرفع أمره الى القاضي الكبير المستيب
 فهم نائبه عن جماعة دعواهما عليه قائلا وان أراد الدعى عليه ترسله الى هذا الجواب ولا نسمع عليه
 دعوى فادعيا عليه لدى النائب فقال على سبيل الاسكار منهم ما واستبعاده ذلك عنهما ما قلت
 أبأ كما وأخا كما يعنى بذلك غاية الاستسكار والاستبعاد حل يكون اقراره بقتل ابيهما وأخيهما أم لا
 ولو أعاد ذلك وأقر به شهد عليه شهود به أم لا (أجاب) لا يكون ذلك اقرارا بالاجماع وانما هو استبعاد
 منه لصدور المحاصنة له منهما والدعاوى عليه وايصال الاذية اليه كما هو جار على السنة عداوية
 من هو محسن لغيره لمسا بته بضد ما تأكل منه من مجازاة المحسن بالاحسان لا بالاساءة وهذا
 مما هو مجمع عليه أى عدم كونه اقرارا بالقتل والله أعلم (سئل) في رجل دفع له آخر على يده
 ولده صابون ما وثيا باربعة اوديعه وأذن له في بيع الصابون والسياب بمصر ففعل ودفع ثمنه له وتوفى الآخر
 بعد وفاة ولده المدكور فادعى وكيل زوجة الولد على ان كلا من الصابون والسياب والمقدم ملك للولد
 دون والده وطالبه بما يخصه يعنى زوجة الولد بالارث منه فأجاب المدفوع له باسكار كونهم سائلكا للولد
 قائلا هي للوالد سلمها الى ولده المدكور يعنى كان مأمورا في ذلك هل تكون للوالد فتجربى على فرائض الله
 تعالى اثناعنه أم للولد فتجربى على فرائض الله تعالى اثناعنه واذا قلتم هي للوالد هل لو قسمها حاكم
 وبين ورثة الولد والحال هذه تبطل قسمته لمسا بته له ووضع الشرعى أم لا (أجاب) هي للوالد
 لا للولد فقد صرح حوايا طلبة بأنه اذا قال هذا الزيد دفعه الى اوسله الى عمرو فهو وليد صريح به في الخلاصة
 والبرارية والتارخانية وغيرها ولا شبهة في وجوب ابطال القسمة والحال هذه لما ذكر اذ هو قسمة مال
 العير على العير فلا يجوز والله أعلم

(كتاب الصلح) *

(سئل) في قوم لهم قوة ومنعة لثموا أهل قرية باغراق آدمى في بئر وعجز أهل القرية عن دفعهم
 عن أنفسهم وأموالهم الا بسدلى شئ من المال ففعل رؤساء القرية وجعلوا لهم مالا لاجل انظام مال
 القرية فهل يلزم الجميع بسدوى أهل البئر وغيرهم في ذلك أم يخص بأهل البئر (أجاب) حيث
 لم تكن لهم قدرة على منعهم وكان أحدهم كذلك قسر اعل وجه التعريم فالعرامة على الجميع والحال
 هذه ولا عبرة لكراهة بعضهم وامتناعه وفي مثله قال الساروق لو تركتم لعنت اولادكم وهذا مستط

مطلب اقرار من توجهه
 اضطراب وجهه تغير صحيح

مطلب قول المذمى عليه
 لامة عيب انا قلت ابأ كما
 وأخا كما يعنى بذلك غاية
 الاسكار غير اقرار

مطلب في رجل دفع لآخر
 ما بونا على يده ولده لبيعه
 في المصرفات الوالد بعد
 موت ولده فادعى وكيل
 زوجة الولد الخ

مطلب انهم قوم ذو منعة
 أهل قرية باغراق آدمى في بئر
 ولم يقدروا على منعهم
 الا بسدلى الخ

مطلب النزول عن التيارات
بمال غير صحيح ولمعنى المال
الرجوع

من فروع متعددة ذكرت في التسمية والاجارة والكفالة والله أعلم (سئل) في النزول عن التيارات بمال
يعطى لصاحبها كما هو الواقع في زماننا هل يجوز أو أنه لنزول له وقبض منه المبلغ ثم أراد الرجوع عليه به
هل يملك ذلك أم لا (أجاب) الاستحقاق للتيارات باعطاء السلطان لادخل رضى الغير وجه له
فلا اعتبار من غيره لا يجوز والدليل على ذلك ما قاله في البرازية وغيره في كتاب الصلح له عطاء في الديوان
مات عن ابنه فاصطلم على ان يكتب في الديوان اسم احدهما وبأخذ العطاء والاخر لاشئ له
من العطاء ويبدل لمن كان له العطاء مالا معلوما فالصلح باطل ويرد بدل الصلح والعطاء للذي جعل
الامام العطاء له لان الاستحقاق بالعطاء باثبات الامام لادخل رضى الغير وجعله انتهى فهو صحيح
في عدم جواز النزول عن التيارات وأن النزول له يرجع بمابذل كما هو ظاهر وان كان نزوله عزلا لنفسه
منه وقد رأيت لشيخ الاسلام الشيخ علي المقدسي عند قول صاحب الاشياء في النزول عن الوظائف
ماتت له والفتوى على عدم جواز الاعتياض عن الوظائف وقواهم الحقوق المجردة لا يجوز
الاعتياض عنها حتى الشفعة وغيرها صريح في رد قول من قال يجوز النزول عن الوظائف فالاصل
ان التيارات عطاء المقائل وجامكيته في بيت المال وولاية الاعطاء والمنع في ذلك للسلطان لامن
هو مكتوب عليه فيعده والنزول عنه بمال غير صحيح فلان دفع المال ان يرجع فيه ويسترد من دفع له
كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجلين تخاصما على حصة بلدة فبذل أحدهما
الحصة كذلك ثم اصطلم على ان يبذل أحدهما مالا لاخر وتكتب على اسمه في الديوان
ولا يعترض له فيها هل يصح ذلك أم لا ويسترد ما دفعه اليه (أجاب) لا يصح ذلك وله ان يسترد
ما دفعه وعلى الاخذ بركه والصلح على نحو ذلك باطل كسئل من مات وله عطاء في الديوان فاصطلم ابنه
على كتب اسم أحدهما في الديوان ويبدل لآخيه مالا في مقابله وكسئل السارق اذا أخذه
شخص فدفع له مالا لكف عنه فهو باطل ويرد البذل الى السارق والله أعلم (وسئل) مرة أخرى
بما صورته في رجلين تخاصما على حصة بلدة بالمقاطعة بمال خبير من الخصامة فدفع احدهما
للاخر مبلغا على أنه مق طلب الحصة المذكورة بنفسه او بنائبه فالمبلغ المدفوع في نظير اسقاطه
حقه من الحصة المرقومة يكون في ذمته ليرجع به تصالحا على ذلك وإبرأ كل الاخر ابراء عاما
وأشهد كل على نفسه أنه لا يستحق قبل الاخر حقا ولا استحقاقا كما جرت العادة في الصكوك وبعد
ذلك تعترض له في الحصة المرقومة فهل لمن دفع المبلغ ان يرجع به والحال أنه مقر بأنه أخذه في نظير
تركة الحصة المذكورة وعدم تعرضه فيها (أجاب) للدفع الرجوع بمادفع والحال هذه
اذ الصلح على مثل هذا باطل اجماعا اذ المقاطعة على الاحتساب لا يجوز شرعا وللبرازي في المكفرات
على فاعلى ذلك كلمات تقوم به القيامة عليهم والابراء العام الواقع في ضمن صلح فاسد لا يمنع الدعوى
صراحة فاطبة وخصوصا مع اقراره بعده أنه أخذ المبلغ المذكور في نظير اسقاطه حقه من الحصة
المذكورة ولا حق له وعلى تقدير أن يثبت له حق في ذلك فقد قالوا الحقوق المجردة لا يجوز الاعتياض
عنها حتى الشفعة فلو صالح عنه بمال اختاره بطل ولاشئ له ولو صالح احدهما زوجته بمال لترك
نوبتها لم يلزم ولاشئ لها وكذلك الصلح عن حق المروفي الطريق والشرب على المختار في هذين لا يجوز
نما بالاك في المكوس والضرائب والمقاطعة عليهم ما وخصوصا على الابراء بشرط وتعليق الابراء غير
صحيح كما في المتون والشروح والفتاوى وأصل تناول المبلغ المرقوم على الوجه المسطور حرام لا وجه
لحله فهو والربا سواء وقد صرحوا بأن الابراء عن الربا لا يصح وتسمع الدعوى به وتقبل البيعة هذا
واقراره بعد الابراء العام بأنه أخذه نظير تركة الحصة بمنزلة اقراره بعده أنه لا شئ له في ذمته وقد أفتى
ابن نجيم في ذلك بسماع الدعوى وقبول البيعة وعدم منع الابراء العام ذلك أخذ من كلام قاضي خان
في الصلح صرح به في الاشياء في كتاب القضاء ومما صرح حوايه ان كل صلح حلل حراما او حرم سلا لا

مطلب في رجلين تخاصما على
حصة بلدة فبذل أحدهما
دراهما لاخر لتكتب باسمه
فلما بذل الرجوع

مطلب تخاصما على حصة
بلدة فدفع احدهما صاحبه
مالا على ترك طلبها فله
الرجوع بمادفع

فهو باطل والحاصل ان المبلغ الذي تناوله الرجل المذكور في مقابلة التركة المزبورة لا قائل بحله ولا مسوغ له شرعا فالواجب على من بسط الله له يدا في الحكم رده الى مستحقه والله أعلم (سئل) فيما لو اعترفت الورثة بان ما في ذمة فلان لمورثهم من المبلغ كذا وكذا العدم اطلعهم على ما مورثهم من الدين وكتب بذلك حجة وقبضوا المبلغ ثم ظهر ان بذمة لمورثهم ازيد منه هل لهم الدعوى بما ظهر واقامة البيعة عليه أم لا وهل اذا جرى الصلح بينهم وكتب به صلح وفيه ابراء كل منهما الا سترعن دعواه ثم ظهر فساد الصلح يقتوى الائمة وأرادت الورثة العود الى دعوى الزائد هل تصح دعواهم أم لا (اجاب) نعم لهم الدعوى بما ظهر واقامة البيعة على الزائد المدعى ومن له لقب له ان يدعى منها بأربع ثم اذا ادعى بعد ذلك ببقيتها او بشئ منه وعينه لا يمنع ان يدعى فيه تناقض ولا راحة تعارض كما هو ظاهر وأما العود الى الدعوى بعد البراءة فالصلح في البرازية في آخر التاسع من كتاب الدعوى جرى الصلح بين المتدعين وكتب الصلح وفيه ابراء كل منهما الا سترعن دعواه او كتب وأقر المدعى ان العين للمدعى عليه ثم ظهر فساد الصلح يقتوى الائمة وأراد المدعى العود الى دعواه قيل لا يصح للبراءة السابق والاختار انه تصح الدعوى والبراءة والاقرار بمن عقد فاسدا لا يمنع صحة الدعوى لأن بطلان المتضمن يدل على بطلان المتضمن ولدفع هذا اختار ائمة خوارجهم ان يحرم البراءة العامة في وثيقة الصلح بل فقط يدل على الاستئناف بأن يقر الخصم بعد الصلح ويقول ابراءة ابراءا عاما غير داخل تحت الصلح او يقر بان العين له اقرارا غير داخل تحت الصلح ويكتبه كذلك فان كانا لو حكم بطلان هذا الصلح لا يمكن المدعى من إعادة دعواه انتهى ومثله في غير البرازية والله أعلم (سئل) في تركه الميت اذا كانت مستقرقة بالدين فصولحت الزوجة عن أرثها ومهر حاشئ من التركة هل يصح الصلح أم لا (اجاب) استغراق التركة بالدين يمنع الورثة من المالك في التركة فلا يصح صلحهم ولا قسمتهم كما صرح به في الهداية وغيرها والله أعلم (سئل) عن المتخارجين هل لاحد من اهل بيعة بعدهم أم لا (اجاب) ليس له ذلك حيث وقع صححا والاصل صحته في البرازية لو مثل عن صحته يبقى بغيره خلا على استيفاء الشرائط اذا المطلق يحمل على الكمال الخالي عن الموانع للصحة والله أعلم (سئل) في تركه بين زوجة وأخ صالحت الزوجة الاخ واخرجته من التركة على شئ معلوم وكتب ذلك المتخارج بينهما ومات الاخ هل لاولاده ان يدعوا في التركة شيئا كان ظاهرا وقت الصلح أم لا (اجاب) ليس لاولاد الاخ ان يدعوا في التركة شيئا بعد التخرج المذكور والله أعلم (سئل) في رجل أخذ عن آخر كتابة وقف بأمر سلطان فادعى الاخذ على المأخوذ منه انه أخذ دعواه اليكابة في زمنه فصالحه على مال دفعه له على صلح الصلح وبسحق المال أم لا يصح ويرجع به عليه لكون العوائد انما هي شئ يدفعه المزارعون من مالهم للكتاب لان مال الوقت (اجاب) الدعوى المذكورة دعوى باطلة والصلح عن الدعوى الباطلة باطل ويرجع بمادفعه له والمال هذه كالصلح عن تحليل الحرام او تحريم الحلال وهذا ظاهر لا غبار عليه وقد صرح به كثير من علماءنا والله أعلم (سئل) في متدعين جرى بينهما عقد صلح وكتب ذلك الاشهاد والتباري بينهما ثم بان فساد الصلح وأراد المدعى العود الى دعواه هل له ذلك أم لا (اجاب) نعم له ذلك في المختار كما ذكره البرازي في الدعوى في التاسع من دعوى الصلح والله أعلم (سئل) في ورثة تقاضوا الارث وأشهد كل منهم أنه وصله حصة من التركة ثم ظهر شئ من التركة لم يكن وقت الصلح هل تصح دعوى الورث الم شهد على نفسه في حصته منه أم لا (اجاب) نعم تصح دعواه في حصته مما ظهر ولا ينسره في ذلك تقدم الاشهاد المرقوم قال في الاشياء والتفريق اوائل كتاب القضاء والشهادات والدعوى صالحة أحد الورثة وأبرأنا ثم ظهر شئ من التركة لم يكن وقت الصلح الاصح جواز دعواه في حصته كذا في صلح البرازية انتهى وفي كثير من الكتب مثله فاذا كان هذا مع البراءة العامة فكيف لا تصح دعواه به مع عدمه فانهم

مطلب اعتراف الورثة بان ما بذمة فلان لمورثهم كذا وكذا لا يمنعهم من دعوى الزيادة وكذا البراءة بعد الصلح الفاسد لا يمنعها

مطلب استغراق التركة بالدين يمنع صحة الصلح عنها وكذا القسمة

مطلب ليس لاحد المتخارجين الرجوع

مطلب اذا صالح أحد الورثة صاحبه ليس لاولاد المصالح ان يدعوا شيئا كان ظاهرا وقت الصلح

مطلب رجل أخذ عن آخر كتابة وقف فادعى الاخذ على المأخوذ منه انه أخذ دعواه اليكابة في زمنه فصالحه الخ مطلب اذا ظهر فساد الصلح فالمدعى العود الى الدعوى

مطلب تسمع دعوى الوارث في شئ ظهر من التركة بعد الصلح ولو حصل البراءة العامة

مطلب تسمع دعوى الخ
ما قبله بالفضل

مطلب صالح اولياء المقتولين
المتهمين على مبلغ وانفقوا
على أخذ بنتين

مطلب رجل مات وبذنته
قدروا من الزيت فصالح اخوه
رب الزيت على مبلغ صح
الصالح

مطلب رجل له على آخر دين
فطالبه به فقال لا أقرك به
حتى تؤخره عنى

مطلب اذا صالح ولى
المقتول القاتل على أقل
من الدية بعد القضاء بها فبدل
الصالح على العاقلة

والله أعلم (سئل) فيما اذا صالح أحد الورثة عن التركة وابرأ عاتما ثم ظهر في التركة شيء لم يكن وقت الصلح هل تجوز دعوى حصته منه أم لا (أجاب) هذه المسئلة ذكرها كثير من علماءنا وعن ذكرها صاحب الخلاصة والبرازية وقال لا رواية فيها ولقائل أن يقول تجوز دعوى حصته منه وفي البرازية وهو الأصح ولقائل أن يقول لا انتهى وحيث ثبت الأصح لا يعدل عنه والله أعلم (سئل) في قوم قتل بينهم قبيلان فصالح اولياؤهما المتهمين بهم على قدر من المال وانفقوا على أخذ بنتين به فعد على احداهما ولم يعقد على الاخرى هل يجبرون على نكاح الثانية بالمبلغ المتفق عليه أم لا ولهم المطالبة بالمبلغ من المال الذي وقع الصلح عليه (أجاب) لا يجبرون على ذلك والصلح عن الجناية بالمال جائز بالاجماع ولا يجزى بالحرة ولا بما ليس بمال بالاجماع والله أعلم (سئل) في رجل له عند آخر قدر معلوم من زيت الزيتون مرض الاخر ومات بعد أن أعلم أخاه بماله عنده فصالحه عنه بمبلغ معلوم من الدراهم سلمه له صلحا بما بذمة أخيه ومضت مدة تزيد على سنة أو تزيد ومات رب الزيت الصالح والا أن يريد الاخ المصالح الرجوع على ورثته الا اخ المصالح هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك والحال هذه وقد مضى الصلح لحصل العقود على الصحة ما أمكن وقد أمكن فيحمل على الصحة والله أعلم (سئل) في رجل له على آخر دين مكتتب في محكمة طالبه به فقال لا أقرك بك حتى تؤخره عنى ففعل هل يلزم التأخير أم لا (أجاب) ان قاله علانية بحضور التهودي وخذه في الحال وان قاله سرا صح التأخير وليس له ان يطالبه حتى يحصل أجله الذي أجله كما صرح به في الهداية والكافي والدرر وملقى البحر وغيره من الكتب المعتمدة والله أعلم (سئل) فيما لو أقام ولى المقتول على القاتل بنية بقتل يوجب الدية على العاقلة فقتل بها ثم اصطلمها على أقل من الدية من جنس الدراهم هل يصح الصلح عن ذلك ويكون على العاقلة والقاتل كأحدهم أو يكون الكل على العاقل وحده (أجاب) يكون على العاقلة ولا يتحول عنها بالصالح المذكور بعد تقررته لانه اسقاط للبعض من الدية المقررة والباقي على حاله وليست هذه مسئلة ماوجب صلحا فهو على القاتل المصالح لان الواجب فيها تقرر بقضاء القاتل لا بصالح المصالح كما هو ظاهر ومسئلة ماوجب صلحا وصورتها صالح ابتداء قبل القضاء بها ففيها لا تتحملها لان صلحه لا يسرى عليهم اما قضاء القاضي فهو سار عليهم لولاية العاقلة ولولاية للقاتل عليهم وله على نفسه ولاية التزام فينفذ عليهم خاصة فافهم والله أعلم

* (كتاب المضاربة) *

(سئل) في مضارب بالربع في مائتين اشترى بها ما حلجا وأوعاه في اثني عشر عدلا وكسد فقومه رب المال بما زاد عليهم ما واشترى من المضارب ثلاثة منها بغير عينها ونقض المضاربة هل يصح الشراء والنقض أم لا والمضاربة باقية (أجاب) لا يصح الشراء ولا تنقض المضاربة اما الاول فلجهالة المبيع كبسع ثوب من ثوبين والا فاصل البيع من رب المال اذا استوفى الشروط جائزا وما الثاني فلما صرح حوايه ان رأس المال اذا صار عرضا لا تنقض المضاربة بصريح النقص ولا ببيع العرض والله أعلم (سئل) في مضارب ادعى هلاله مال المضاربة هل القول قوله بيمينه أم لا (أجاب) القول قوله بيمينه والله أعلم

* (كتاب الوديعة) *

(سئل) في رجل اودع عنده اهل قرية استعتم وابلهم زمن الفتنة اذ قصدهم باغ جائر رجاء ان تسلم من يده فلما حضر ذلك الباغي سمع بابل الوديعة فطلبها من المودع طلبا حثيثا وامره باحضارها بحيث لو لم يدفعها لوقع فيه قتلا وانلاف عضوا وأخذ جميع ماله فدفعها المودع خوفا على نفسه مع جعل له هل يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن المودع بالدفع حيث علم بدلالة الحال انه لو لم يمتثل أمره يقتله او يقطع عضو منه او يضربه ضربا يخاف على نفسه او عضوه او يثقب جميع ماله ولا يترك له قدر كفافته

مطلب اكره المودع على دفع
الوديعة لغير مالها لا يضمن

مطلب المودع المأمور
بإصال المودعة الى زيد تبرأ
ذمته بدعوى الإيصال
ولو مع أخيه
مطلب اذا قضى الاب مهر
انته الصغيرة ثم مات لارجوح
لهما تركته على ما فيه من
الخلاف

مطلب اذا قبض الاب محل
صدقا و انت الصبيرة ثم مات
تأرادت الرجوع في تركته
فادى الورثة الخ

مطلب وجعل ارسل الى آخر
 جعل قاس فاصابه ما مشره
 المرسل اليه فالقول له اذا
 اتمة المرسل باحدثي
 مطلب حراث دفع ثورا
 الى بقار صاع في يده لا يمين
 مطلب دفع لا خرد را هم
 ليوصله الى أم مخطوته لا يلزمه
 استردادها اذا لم يتركها
 مطلب لواودع المودع
 الوديعه نهي

كأعلم من كلام العلماء والله أعلم (سئل) في رجل أودع امرأته المصدق وأمرها من العبي كذا
وأمره بأن يوصلها ليدفأ وصله النقد وتآمرت العبي عنده لعددا المرصن أياما فأمر أساءه بإبصارها إليه
لعددا المرصن فأرسلها ومات المرسل إليه فأدعى المودع أن العبي لم تصل إلى ريد هل القول قول المودع
بيمه أم لا (أجاب) القول قول المودع في رآة نفسه عن النعمان ولا يضمن بالارسال مع أخيه
الذي يحتفظ به ماله كما هو الملقى به نص عليه في الهاية والله أعلم (سئل) في بكر صغيرة تزوجها
والدخامس رجل بالولاية وقبض مهرها ومات الاب ثم ان الصغيرة سكوت وطالت الروح بالمر
فأنت الزوج أنه دفع مهرها لآبها وقبضه أيها هو بكر فأدعى مهرها لآبها الرجوع بطريق ما مضى
أبوها من المهر من مخلصاته أم لا (أجاب) هذه المسئلة واجبة إلى موت الامين عن تجهيل
وقد نصوا على ان الامانات تقبل مصونة بالموت عن تجهيل الا في مسائل منها الاب اذا مات مجهلا
مال ابنه وقد ذكرها في الاسماء والمطائر ما فلا عن جامع العصولين وذكرها شيخ الاسلام مولانا
الشيخ محمد بن عبد الله الترمذاني في الفري ناعلا عن الفصول العمادية وأنه ذكر فيهما قولين ففرق في
بين الوصي فقال وفي الفصول العمادية والوصي اذا مات مجهلا لا يضمن واذا اخطأ به مال يضمن والاب
اذا مات مجهلا يضمن وقيل لا يضمن انتهى فمقرر ان في المسئلة قولين والذي يظهر أرجح عدم النعمان
لان الاب أقوى مرتبة من الوصي فادى الم يضمن الوصي فأن لا يضمن الاب أولى وقد نقل في الوصي أيضا
قول بالنعمان واقتصر على عدم النعمان في الاب كثير من العلماء فاذا انقضى ذلك فاعلم أنه ليس لها الرجوع
على الرايح في محلفات أبيها ما لم تثبت بالرهان الشرعي أنه استهلكه عيا وصار دينا مترا بدينته
بسبب الاستهلاك واذا لم يكن رهان فالقول قول الورثة بينهم على نفي العلم باستهلاكه ولا يطالبون
بدفعه من تركته والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل زوج ابنته الصغيرة وقبض مجمل
صداقها ومات بلا بيان فطلبته من تركته فأدعى بقية ورثته ان أباهما جهزها به هل يقبل تجزؤ قولهم
أم لا بداهم من يسة على ذلك (أجاب) لا يقبل قواهم بلا يسة اصير ورثته دينا لها بدلت كما صرح به
في جامع المتاوى وهو ظاهر كلام الحاشية وجامع العصولين وكثير من الكتب اما كلام الحاشية فلعدم
استثناء الاب في مسئلة الموت عن تجهيل وقيل على من استثنى أحد المتعاضين وأما كلام جامع
العصولين فلأنه قال بعد أن رمى (ح) للمتقضى وضى الاب بجوته مجهلا قليل لا كرمى فاساقه بضبعة
القرص وقال في الثالث والثلاثين راعى المختصر مات المودع مجهلا ولم تدركه الوديعة بعينها صار دينا
في ماله وكذا كل شيء أصله أمانة انتهى ولا سيما في بلاد ما كان اكثر الناس خصوصاً من نفي العفالة
ياكلون مهووم ولباسهم ولونهم واع ذلك لا ينفون والذي يظهر فيما عدا ما طرأ الوقف والسلطان
والقاضي والوصي النعمان بالموت عن تجهيل لان عدمه في هؤلاء ثلاث يتوقف عن الولاية بسبب النعمان
والله أعلم (سئل) في رجل أرسل إلى بواب وكالة الرملة لاجل من الثياب الصرسية فوقع الخجل
في ماء ففرق فحقق البواب أنه ان تركه بلا نشر في الهواء تلف فشره حتى جف وأعادها كما كان فأدعى ربه
على البواب أنه قبض منه كذا ما الحكم (أجاب) القول قول البواب بينه أنه لم يتعد على
الاثواب بأخذ شيء منها ولا يكون متعديا بشرها لاصلاح امرها لانه فعل جليل ما على المحسين
من ميل والله أعلم (سئل) في حرث سلم الوور للفقار فضاع في يده من غير تعذر هل يضمن أم لا
بغير ان العادة بالدفع اليه لاعلى وجه الاطراد الذي لا يختلف من أهل قرية من قري السلاط
(أجاب) لا يضمن والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر ثلاثة قروش قطعاً
مصريه ليوصلها إلى فلانة التي خطب بنتها دفعها ثم احتلها هل يلزم الدافع استردادها من الاثم أم لا
(أجاب) لا يلزم الدافع استردادها والحال هذه لانه أمين وقد أدى امانته بالدفع إلى أمر بالدفع
اليه وتم عمله فلا يكلف الى الاسترداد من دفع اليه والله أعلم (سئل) في رجل أودع آخر نوراً

ثم ان المودع اودعه عند آخر بغير اذن المودع وهلك هل يضمن المودع الاول قيمة الثور يوم الايداع
 من الثاني أم لا (اجاب) نعم يضمن قيمة الثور يوم تعدي عليه بالايداع وغاب عنه والله أعلم
 (سئل) في امين بقرضة سلطانية يرد اليها السفن فيلحق وسقها بساحلها رست سفينة بهم او من جله
 وسقها اليكاس بها القشة قال سقنا من الامين القرصة اذا حضر أهل الاكاس او ورد مكتوب من أحد
 منهم يطلب ما هو له فلكنه من أخذه فحضر جماعة من أهل الاكاس وأخذوا مالهم وبقى كيسان
 فحضر رجل معه مكتوب به ما فأخذهما مع رقة الامين واسقهما في مركب فانكسرت المركب وغرق
 ما فيها وهما من جلته هل اذا ظهر أن أخذهما غير المالك يضمن الامين أم لا (اجاب) لا يضمن
 الامين اذ لا وجه لضمنه لانه حيث ظن الاخذ له ماله حق الاخذ لم يكن مقرطاً في الحفظ كسئلة
 الجاهلي يظن أن رافع الثياب مالكة لا يضمن اذ لم يترك الحفظ لما ظن ان الرفع ماله كها فكذا هنا
 لما ظن الامين ان الاخذ له حق الاخذ فافهم والله أعلم (سئل) في مودع اودع الوديعة عند
 رجل وفارقه فضاقت من المودع الثاني هل يضمن المودع الاول بفارقه أم يضمن المودع الثاني
 (اجاب) يضمن المودع الاول عند أبي حنيفة لا الثاني لتعدي به بفارقه كما ذكر في السؤال
 والله أعلم (سئل) في رجل اودع آخر دراهم فطلبها المودع فقال له المودع اودعها عند فلان
 ثم ردها علي فضاقت عندي وكذبه المودع فما الحكم الشرعي (اجاب) يضمن اذا كذبه
 المودع ولم يبرهن المودع لانه أقرب وجوب الضمان عليه ثم ادعى البراءة فلا يصدق الا ببينة والله أعلم
 (سئل) في رجل من العرب اودع عنده آخر دابة وربطها بحبلها بيته وحفظها بما يحفظ به ماله
 كما هو العادة المستمرة بينهم فخلع رباطها من رأسها وسرق هل يكون متعدياً يضمن أم لا (اجاب)
 لا يضمن حيث حفظها بما يحفظ به ماله لان الواجب عليه حفظها كذلك وليس عليه ما لا يتدرع عليه
 والله أعلم (سئل) في امرأة دفعت وديعة لرجل مع اخ زوجها بغير اذن من ربها ليوصلها
 له فظالمها وادعى عدم الوصول اليه هل القول قوله في ذلك وتضمن حيث لم يأذن لها بالدفع له أم لا
 (اجاب) نعم تضمن بارسالها مع اخ زوجها والقول قوله انها ما وصات اليه لانها صارت ضامنة
 بارسالها معه والله أعلم (سئل) في رجل اودع آخر سواراً ثم مات المودع فطلب الوارث السوار
 من المودع فادعى دفعها للمودع هل القول قوله بيمينه أم لا (اجاب) القول قول المودع أنه رده
 الوديعة الى المودع بيمينه وليست مسئلة الامانات تقلب مضبوطة عن تجهيل فافهم والله أعلم
 (سئل) في رجل سلم ثوره لا كاره ليحفظه ويحرق عليه فصار يمينه في دار غيره ولا بيت عنده فأصبح
 مقبوع العصبين هل يضمن هو ام صاحب الدار أم لا ضمان عليهما (اجاب) يضمن الاكار لا صاحب
 الدار لان الاكار أمين كالمودع ووضعه في دار الاجنبى ايداع وهو لا يملكه فيضمن والله أعلم (سئل)
 في مودع استهلك الخنطة الوديعة في زمن الغلاء فطالبه المودع في زمن الرخاء بقيمتها يوم الاستهلاك
 هل يلزمه قيمتها يومه او يلزمه حنطة مثلها (اجاب) يضمن مثلها لا قيمتها يوم الاستهلاك والله أعلم
 (سئل) في مودع ردت الوديعة لربها فوجدناها ناقصة فساءلها فقلت ان زوجي أخذ منها في
 حياته من غير علي فما الحكم (اجاب) اقرارها ينفذ في حصتها من تركته ولا ينفذ على بقية ورثته
 فان وقت حصتها لم ينفذها الا فلا يلزمها فيما زاد عنها ولا يلزم بقية الورثة شيء باقرارها والله أعلم (سئل)
 في رجل اودع آخر بلادة ومات المودع فكسر الدال فادعى وارثه به اعلى المودع بفتح الدال فقال دفعها
 لربها هل القول قوله في الدفع بيمينه ويبرأ عن الضمان أم لا (اجاب) القول قوله بيمينه ويبرأ عن
 الضمان قال في الاشياء والنظائر في كتاب الامانات كل امين ادعى اصال الامانة الى مستحقها قبل قوله
 والمودع امين ادعى اصال الامانة الى مستحقها قبل قوله والله أعلم (سئل) في دلال ادعى ضياع
 المتاع هل يضمن أم لا ويقبل قوله بيمينه (اجاب) هو أمين لا يضمن بالضياع والقول قوله بيمينه فيه

مطلب وضع صاحب
 السفينة اليكاس فيها القشة
 عند امين الساحل واهره
 بدفعها لاربهم عند بحري
 أحد منهم او كتاب

مطلب اودع الوديعة
 فضاقت ضمن الاول

مطلب يضمن المودع ان كذبه
 المودع في قوله اودعها
 واستردتها ثم ضاقت
 مطلب اذا سرق الوديعة
 والمودع يحفظها بما يحفظ به
 ماله لا ضمان عليه

مطلب دفعت الوديعة الى ربها
 مع اخ زوجها فالقول لربها
 في عدم الوصول
 مطلب القول للمودع
 في أنه ردها لربها عند طلب
 وارثه

مطلب اذا ثبت الاكار للشود
 في بيت غير صاحبه فهلك
 يضمن
 مطلب استهلك المودع
 الخنطة الوديعة يجب عليه
 مثلها

مطلب قالت المودعة
 ان زوجي أخذ من الوديعة
 في حياته

مطلب يصدق المودع في قوله
 ردت الوديعة على ربها
 في حياته

مطلب ضياع ما في يد الدال

وانته أعلم (سئل) في امرأة دفعت الى دلال ثيابا بيضاء وان لم تبس في يومها ردها عليها فحبسها عنده أياما مع قدرته على الرد في يومه فهل كتبت هل يضمن أم لا (أجاب) نعم يضمن لخالفته الشرط الذي شرط عليه مع قدرته والله أعلم (سئل) في مودع الغاصب اذارة المقصوب على الغاصب هل يبرأ أم لا (أجاب) نعم يبرأ كما يبرأ غاصب الغاصب بالرد على الغاصب والله أعلم (سئل) في رجل اودع آخر قوسا فادعه المودع لرجل آخر ونصرف فيه المودع الثاني بغير اذن المالك هل للمالك القوس ان يضمن الثاني قيمة القوس أم لا (أجاب) نعم له ان يضمن الثاني والحال هذه والله أعلم (سئل) في مودع قامت عليه لصوص مع جلة القاذفة التي هو فيها فلما توجهت اللصوص نحوهم وضع الوديعة في جدر شجرة وأخضاها عن الاعين حذرا عليها لما يرجع في وقت أمكنه فيه الرجوع اليها لم يجد حافي الموضع الذي وضعها فيه هل يضمن أم لا (أجاب) وضع الوديعة واخضاها في جدر شجرة مماثلة في المشافة عند توجه اللصوص الى المودع غير موجب للاسكان قطعا اذ يرجع اليها في وقت أمكنه الرجوع فيه اليها من غير تأخير اذ عين الحفظ فيها كدفعها الاجنبي عند وقوع ضرورة كحرق واذا علم خروج اللصوص على المشافة قبل قول المودع في ذلك كما قبل في وضعها عند اجنبي اذا علم وقوع الحريق في بيته كما هو مفاد كلام المشايخ فاطبة والله أعلم (سئل) في رجل اودع آخر دراهم فاتفق المودع بعضها وذلك الباقي من غير تفريط هل يضمنه وهل القول قوله في مقدار ما اتفق منها وما بقي بيته أم لا (أجاب) يضمن ما اتفق فقط والقول قوله فيه بيته (سئل) في راع اذن له مالك شاة ان يوصلها مسوحة الى زيد فأرسلها مع راع فأكلها الذئب ولم يتعد هل يضمن هذا الثاني أم لا (أجاب) لا يضمن وهو كودع المودع والله أعلم (سئل) في رجل اودع مكاريا جارا عليه بحجة يوصلها لاخته بمكان كذا فججز الجار في اثبات الطريق عن حملها فحملها المكاري على جماره وسقط له جمار آخر في اثناء الطريق فاشتغل به فذهب الجار الذي عليه الحجة وضاعت الحجة هل يضمنها أم لا (أجاب) لا يضمنها والحال هذه ففي جامع القصولين وكثير من الكتب واقعة الفتوى استأجر جارا وحمل عليه وله آخر فسطح جماره في الطريق فاشتغل به فذهب الجار المستأجر وحمل فلو جبال لوانع الجار المستأجر حمل جماره ومتاعه لم يضمن والاضمن استدلالا بما ذكره في الذخيرة ان الامين انما يضمن بترك الحفظ لو كان بلا عذر أما لو بعد فلا يضمن اه فاذا كانت واقعة الحال هذه بحيث لو اتسع جوار الحجة يخاف ضياع بقية الجار لاشتمان عليه لقوله في الذخيرة وغيرها ان الامين انما يضمن بترك الحفظ لو كان بلا عذر أما بعد فلا والله أعلم (سئل) في امرأة اودعت أخرى سوارا فلما طلبته قالت عندي امهلي على ثلاثة أيام وأخضرت لك فلما مضت ادعت أنه ضاع قبل قولها عندي واعا استعملت رجلا ان يجده هل يضمن أم لا (أجاب) نعم قال في البرازية استعار كتابا وضعه فجاءه مالك كدفلم يخبره بالضياع ان لم يكن آيسا من وجوده لاشتمان عليه ولو كان آيسا من وجوده يضمن قال الصدر الشهيدي هذا التفصيل خلاف ظاهر الرواية فانه اذا وعد الرذم ادعى الضياع يضمن للتناقض اذا كان دعوى الضياع قبل الوعد كما مر وبه يفتي انتهى وحكم الوديعة حكم العارية والله أعلم (سئل) في امرأة اودعت عند أخرى دراهم ثم طلبتها فوعدها بالرد ثم طلبتها فوعدها بها ثم طلبتها فقالت ضاعت هل يضمن أم لا (أجاب) نعم والحال هذه على ما عليه الفتوى حيث ادعته قبل الطلب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اودع رثا موجه الى سمط سيدنا الخليل على نينا وعليه صلاة الملك الجليل فوضعه في مكان مضيق بيت خراب وعرضه للهلاك حتى هلك بوقوع الامطار عليه فهل يضمن مثله أم لا (أجاب) نعم يضمن والحال هذه اجماعا والله أعلم (سئل) في رجلين اشترى جاموسا وأودعه من البائع بعد قبضه وغابا ثم حضر أحدهما وأخذ الجاموس من البائع ونقله الى قرية أخرى

مطلب قبل الدلال ان لم تبس
الثياب في يومها فردها
مطلب للمالك ان يضمن
المودع الثاني

مطلب وضع المودع الوديعة
في جدر شجرة حين قامت
عليه اللصوص

مطلب اتفق بعض دراهم
الوديعة وضاع الباقي
مطلب اذن المالك لراعي
ان يوصل شاة لزيد فارسلها
الراعي الخ

مطلب رجل اودع مكاتبا
جمارا عليه بحجة يوصلها
لاخيه فججز الجار فحملها
المكاري على جماره الخ

مطلب طلب الوديعة
صاحبها فقال له المودع
امهلي ثم ادعى الضياع الخ

مطلب كالذي قبله

مطلب يضمن المودع الوديعة
اذا وضعها في مضيق

مطلب اشترى جاموسا وادعاه
من البائع فدفعه لاحدهما
بغيبه الآخر ضمن

وأودعه عند رجل فسرق هل يضمن أم لا (أجاب) نعم يضمن قال في جامع الفصولين راضى السير
الكبير سئل مولانا عن مواسلها فجاب أحدهما فدفع الشريك الآخر كلها إلى الراعي هل يضمن
نصيب شريكه أجاب أنه يضمن إذ يمكنه حفظها بيد أجيره فلا يصير مودعا غيره إلى آخر ما ذكره ومستلنا
بالأولى إذ الشريك فيها ليس بمودع فيها وفي مسألة السير مودع فضمن بالأيديع والله أعلم (سئل)
في أربعة شركاء في ساقية اشتروا أربعة أرباع من بزر النيلة وأودعوه عند أحدهم وأذنوا له بدفعه لقيم
الساقية وصار يزرع منه شيئا فشيئا والألآن قيم الساقية يقول ملازعة الأربعة ونصف ربيع
والشريك المودع يقول سلتك الجميع ولا أدري ما صنعت به فهل يلزم الشريك المودع ما نقص البزر
أم لا وهل القول قوله بيمينه أم لا (أجاب) لا يلزمه ذلك والقول قوله بيمينه أنه دفع الجميع للقيم
ولا يلزم القيم بقول المودع حاصلا القول قول كل منهما في نقي الضمان عن نفسه والحال هذه والله أعلم
(سئل) في فرس مشترك بين اثنين أعارها أحدهما بغير إذن الآخر لرجل ليركبها إلى مكان
معين فركبها وتجاوزته وهلك تحتها وكان المعير أرسلها مع رجل ودية ليوصلها إلى المستعير فأوصلها
فاختار الشريك الذي لم يأذن تضمن شريكه لكونه أعارها بلا إذنه والمعير ضمن المستعير بسبب المجاوزة
عما عين له والمستعير يريد أن يضمن رسول المعير هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس على الرسول
ضمان والحال هذه والله أعلم

(كتاب العارية) *

(سئل) في رجل سطح بيته لصيق بيوت آخر استأذن الثاني الأول أن يبنى سائرا على بيته
بمنعه إذا طلع عن الاطلاع على عورة الآخر فاذن له فبناى البيت هل لورثته رفع بناء الثاني عنه
أم لا (أجاب) نعم لورثته رفع بناءه عن ملكهم ولو أذن له مورثهم لأنه بمنزلة العارية والمعير إذا مات
لورثته استرداده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استعار من آخر سيفاً وهلك المستعير
ولم يبين حال السيف والورثة تقول لا نعلم ما فعل بالسيف هل يكون السيف مضموناً ويؤخذ قيمته
من تركته أم لا (أجاب) حيث مات ولم يبين حال السيف ولا يعلم أن وارثه يعلمه فهو مضمون في التركة
فتجب قيمته فيها والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى فرساً وتسليمها ثم أركبها لرجل
عارية وأمره بمجرّد وصولها إلى مكان كذا يردها عليه فلما وصل إلى المكان المعين دفعها إلى ولد البائع
ليركبها إلى موضع آخر فركبها فهلك تحتها هل تضمن قيمتها للمشتري وله الخيار في تضمين المستعير الأول
أو الثاني الذي هو ولد البائع ما الحكم الشرعي (أجاب) نعم يضمن وللمالك الخيار إن شاء ضمن
المستعير الأول وإن شاء ضمن الثاني ولا رجوع له على الأول والحال هذه والله أعلم (سئل) في
مستعير اشتمل قيد بهيمة العارية معه فذهب وهو يصورها حتى غابت عن عينه ثم تبعها هل يضمن أم لا
(أجاب) نعم يضمن والحال هذه والله أعلم (سئل) في المعير والمستعير إذا اختلفا في الاطلاق
والتقييد ولا بينة فلا يهما القول مع يمينه (أجاب) الاختلاف في الاطلاق والتقييد متوقف على
أنواع شتى في الأيام أو في المكان أو فيما يحمل عليه فالقول قول رب الدابة مع يمينه وإذا قال اعترني
دائبتك وهلكت وقال المالك غصبتها مني فلا ضمان عليه إن لم يكن ركبها فإن كان قد ركبها فهو
ضامن وإن قال اعترني وقال المالك آخرتكها وهلكت من ركوبه فالقول قول الرابك ولا ضمان
عليه كذا ذكره كثير من علمائنا وباب الاختلاف في الاطلاق والتقييد واسع فلا نطلق عنان القلم
فيه إلا إذا رفع السبيل الواقع فتظهر به العلامة الموجبة للضمان وغيره والله أعلم (سئل) في رجل
بنى بناء في دار زوجته باذنها ورضاها فهل يسوغ له البناء في ملكها ويصير البناء لها أم لا (أجاب)
نعم يسوغ فقد صرح علماؤنا وغيرهم بأن الاذن من المالك بالبناء لغير المالك يبيح البناء وقالوا كل من بنى
في دار غيره بأمره فالبناء لا أمره ولو بنى لنفسه بلا أمره فهو له وله رفعه قالوا لو عمرها له إلا إذا بنى قال

مطلب اشترى وبرزوا وادعوه
عند أحدهم وأمره
أن يدفعه لقيم
فأقول له في أنه دفع الكل

مطلب أعار أحد الشريكين
الدابة بغير إذن شريكه
وارسلها المعير مع رجل الخ

مطلب استأذن رجلاً
من صاحب سطح أن يبنى
عليه سائر الورثة الاذن
الرجوع

مطلب رجل استعار سيفاً
ثم مات ولم يبين
مطلب إذا اختلف المستعير
بأمرته فهلكت في يد الثاني
فالمالك بالخيار في التضمين

مطلب اشتمل قيد البهيمة
العارية فذهب
مطلب اختلاف المعير
والمستعير في الاطلاق
والتقييد فيه تفصيل

مطلب في البناء في دار
زوجته

التي ترجع الله تعالى العادة لها ولا شيء عليها من الفتنة فانه متبرع وعلى هذا سائر املا كما
ولو اتفقت معه على ان يعمر ويكن قعور وسكن مدة يسقط عما اتفق عند راجرة المثل وان لم يقع الاتفاق
على ذلك فهو متبرع بما اتفق وانفق على أنه لو اقترانه بن متبرع ما كان متبرعا وأنه ان اقترانه بن
ليسكن تليد بناته انه يلزم عليه اجرة المثل للسكن لانها ما وضعت متبرعة حيث جعلت ذلك ليسكن
أى نظير عمارته وان انكرت الاذن قال قول قوا لها وان قال قوا لها الذن لى وقالت اذنت قال قول
لان الاصل عدم الاذن واذا ثبت عدم الاذن برفع ياتوه ويلزم به وان ثبت الاذن له وتصادق على انه له
كان كالمستعير يرفع بطلبها وان تصادق على أنه بنى اها يرجع بما اتفق ويرجع بما اتفق وقد جعل الجواب
في كل فرع من فروع المسئلة بما قاله علماءنا والله أعلم (سئل) في رجل استعار من آخر ارضا
اربعها ما شاء فزرعها قطناً على حول فاسترد المير الارض وفيها ثمر القطن وحرث عليه واستمر
بأبقاى الارض حتى اثمر فهل الثمر لصاحب الارض أم للمستعير الذي أصل البزيمه (أجاب) ثمر
القطن وثمرته للمستعير الذي بد رجه ولا شيء للمعير فيه والحال عنده والله أعلم (سئل) في رجل
استعار من آخر موصفا وتركه في بيته وخرح الى بعض اشغاله فسرقت من غيره فربط منه هل يضمن أم لا
(أجاب) لا يضمن حيث لم تكن العارية موقفة واما اذا كانت موقفة وحلكت قبل مضي الوقت
فكذلك وان بعده يضمن حيث امسكها بعد مضيه مع امكان الرد والله أعلم (سئل) في رجل استعار
من آخر فرسا وردحها عليه بعد ان طفرت عند المستعير وقطع اها ثم مات عند المعير ويدعى ان موتهما
بسبب القطع الذي وجد عند المستعير والمستعير شكر فهل القول قوله بينه ولا ضمان عليه أم قول
المعير (أجاب) القول قول المستعير أنها لم تقط بسبب القطع بينه وعلى المعير المينة ولو ماتت بسبب
القطر لا ضمان على المستعير لعدم التعدي منه كونهما تحت اهما والله أعلم (سئل) في رجل
استعار جارية لجل معين وأمره مالكها بردها حال وصواها وعدم ياتى اها فامسكها بعد الوصول
من غير عذر ويطلبها عنده فضاقت هل يضمن أم لا (أجاب) نعم يضمن بالامساك عنده والله أعلم
(سئل) في المستعير استعارة مطلقة هل يملك الايداع عند اجنبي أم لا واذا كان يملك
وضاع المستعير بلا تعد من المودع يضمن أم لا (أجاب) هذه المسئلة اختلف فيها علماءنا فمن
قائل بأنه يملك ذلك ولا يضمن وهم مشايخ العراق قال بعضهم وبه أخذ أبو الليث ومحمد بن الفضل
وعليه الفتوى وقال بعضهم لا يملك ذلك فيرى القماني رأيه لان الترجيح متساو والله أعلم بالصواب

*(كتاب الهمة) *

(سئل) فيما اذا ملك زوجته نصف جبل ونصف بقرة ونصف غراس زيتون وربيع بدو وشاة فملكنا شرعا
بأيجاب منه وقبول منها وقبضت الرويحة الانعام المذكورة ان يوضع يده عليها كما قبضت العقار ونسبت
ذلك كله بعد التولية من زوجها ثم مات الزوج ويريد وارثه ان يجعل الملكات ميراثا بينه وبين الرويحة
فهل حيث خرجت المذكورات عن ملكه بتولية صحيح لا يصح كون ميراثا عنه بل هى للرويحة بالتولية
المذكورة (أجاب) هى ملك للزوجة المذكورة بالتولية على الوجه المذكور وليس ميراثا عن الميت
هذا وقد تقرر أن هبة المشاع الذي لا يحتمل القسمة صحيحة وما ذكر منه سوى الغراس أن احتملها بأن
امكن التساوى فيه والا فهو مما لا يقسم فتصح هبة النصف منه والحال هذه والتدبها لا يقسم
كالطاحونة والحمام فتصح هبة المشاع فيه وكذا الجبل والبقرة والشاة مما لا يمكن قسمة الواحد منها
فصح فيها الهبة المذكورة والله أعلم (سئل) في شخص وهب ابنه وابن ابنه محدودا وغيره من جميع
ما يملك مما يقبل القسمة ومما لا يقبل بعد واحد هل يجوز أم لا (أجاب) ان حكم حكم بوجبه
جازوا الا عند الامام وهى مسئلة هبة الواحد من الاثنين والله أعلم (سئل) في امرأة جنت
بعد دخول زوجها بها فطالب زوجها من أبيها ما دفع من مهرها وبطلته فادفعه هل له استرداده أم لا

مطلب اذا استرد الماعير
الارض وفيها ثمر قطن وهو
للمستعير
مطلب اذا سرق محقق
العارية من غير تفريط
فلا ضمان
مطلب رد المستعير الفرس
بعد ان طفرت وقطع اها
ثم ماتت فاحتلها الخ

مطلب أمر المعير المستعير ان
يردها بمجرد الوصول
مطلب اختلفوا في ملك
المستعير استعارة مطلقة
الايداع

مطلب ملك زوجته نصف
جبل ونصف بقرة ونصف
غراس وربيع بدو وشاة وقبضت
ثم مات فأراد الوارث جعلها
ارثا

مطلب وهب ابنه وابن ابنة
محدد وغيره
مطلب دفع الاب ما قبضه
من الزوج من المهر ليلتها

(أجاب) نعم له استرداد منه وقد صرحوا بان الاب لا يملك حبة مال ولده ولو بعوض ولا شك ان هذا مال الغير دفعه الغير للغير بغير حق فيسترد والاحمال هذه والله أعلم (سئل) فيما يرسله الشخص الى غيره في الاعراس وشئ مما يدل يكون حكمه حكم القرض فيلزم الوفاء به أم لا (أجاب) ان كان العرف قاضيا بأنهم يدفعونه على وجه البذل يلزم الوفاء به ان منسباً فبه انه وان قيمياً فبنيته وان كان العرف بخلاف ذلك بأن كانوا يدفعونه على وجه الهبة ولا يتفكرون في ذلك الى اعطاء البذل فحكمه حكم الهبة في سائر أحكامه فلا رجوع فيه بعد الهلاك والاستمالة والاصل فيه ان المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً والله أعلم (سئل) فيما اعتاده الناس في الاعراس والافراح والرجوع من الحج من اعطاء الثياب والادراهم وينتظرون بدله عند ما يقع لهم مثل ذلك ما حكمه (أجاب) ان كان العرف شائعاً فيلزمهم انهم يعطون ذلك لئلا يأخذوا بدله كان حكمه حكم القرض فاسد كذا سده وصححه كصحة اذا المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً فطالب به ويحبس عليه والله أعلم (سئل) في أتم وهبت لابنهما الصغيرين بيوتاً لهذا النصف ولهذا النصف ولهما جدة أب أب وهي سكة كتبت لهما هل تصح أم لا ولا تنفيذ المالك (أجاب) لا تصح ولا تنفيذ للملك للشيوع والنقل والله أعلم (سئل) في مريض مرض الموت ملك معتوقه داراً وحاصلاً فيها ما متاع الواهب وامسك بلباسه دوابه وما يتحصل من محصول قريبي كذا ومات هل تصح هذه الهبة أم لا (أجاب) لا تصح قال في الخاتمة رجل وهب داراً لرجل وتسلمها وفيها متاع الواهب لا يجوز لأن الموهوب مشغول بما ليس بهبة ومثله في كثير من الكتب وبهذا علم عدم صحة حبة ما يستحصل من محصول القريتين بالاولى لأن الواهب نفسه لم يقبضه بعد فكيف يملكه وهذا ظاهر وفي الخاتمة مريض وهب شيئاً ولم يسلم حتى مات بطات حبة لأن حبة المريض حبة حقيقة فلا تتم بدون القبض وقد صرحوا قاطبة بأنه اذا وهب لرجل داراً والواهب ساكن فيها لا تصح الهبة بخلاف ما اذا وهبت الزوجة لزوجها وهي ساكنة فيها لانهم اوما في يده وبخلاف الابن الصغير اذا وهب له أبوه داراً وهو ساكن لأن قبض أبيه قبض له والله أعلم (سئل) في رجل وهب وجلاً زرعاً محصوراً بنفسه او بوكيله فداسه ونقاه وخرن حنطته وتبته هل له بعد ذلك رجوع في هبته أم لا لزيادة قيمته (أجاب) لا يصح رجوعه في هبته والاحمال هذه اذا الموهوب زرع وقد صار بقوله حنطة وتبنا والله أعلم (سئل) في رجل يرعى انصره والله زوجته ملكه شجر اعمد ما في حياته وجس الشجر عن مستحقه هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك وقد تقر أن هبة الشجر يدون الارض كهبة المشاع المحتمل القسمة وهي لا تصح والله أعلم (سئل) في امرأة أراد أن يتزوجها الذي طلقتها فأتاها الا تزوجك حتى تميني مالا على من المهر وهو عشرة قروش فوهبته فتزوجها ثم طلقها بانها هل يبرأ عن العشرة قروش التي بذمتها أم لا (أجاب) لا يبرأ كما صرح به في الخاتمة ونقله عنها في البحر والله أعلم (سئل) في افراس معلومة لشخص في كل فرس منها حصة معلومة المقدار وهبها لابن بنته الصغيرين وقبل لهما أبوهما وتسلم ذلك والافراس مختلفة القيمة هل يصح ذلك ويلزم شرعاً أم لا (أجاب) نعم يصح قال في المبسوط للشيخ الاسلام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى ولو وهب لرجل اثنين نصف عبدان أو نصف ثوبين مختلفين أو نصف عشرة أو ثوب مختلفة زطى ومروى رهروى وشئ من ذلك جاز لأن مثل هذه الثياب لا تقسم قسمة واحدة فكانوا هباً لنصيبه من كل ثوب وكل ثوب ليس بمشتمل للقسمة في نفسه وكذلك الدواب المختلفة على هذا والافراس المذكورة من هذا القسم والله أعلم (سئل) في حبة مشاع يقسم هل تصح ولو صدق النظم على صدورهما من المورث أم لا تصح ولا توجب الملك عند أبي حنيفة ولو حكم بها نائب الحكم المأمور بالقضاء بالاصح من مذهب الامام أبي حنيفة (أجاب) لا تصح هبة المشاع الذي يشتمل القسمة كالدار والارض ولو صدق الوارث على صدورهما من المورث فيه لأن تصديقه

مطلب فيما يدفعه الشخص لغيره في الاعراس

مطلب منجونه منجونه ما قبله

مطلب وهبت لابنهما الصغيرين بيوتاً على السواء

مطلب لا يجوز هبة ما هو مشغول بمتاع الواهب

مطلب ليس لواعب الزرع ان يرجع بعد دوسه وتنقيته
مطلب هبة الشجر يدون الارض لا تصح

مطلب قال لهما بعد طلاقها لا تزوجك حتى تميني الخ

مطلب اذا وهب حصة من افراس معلومة لابن بنته الصغيرين صح

مطلب لا تصح هبة مشاع يشتمل القسمة

لا يصير السادس صحيحا وكذا لا تصح هبته من الابن حتى لا تنسخ من الشريك كما في اغلب الكتب ولا عبرة
 بين شذ بمخالفتهم ولا تنفيذ الملك في ظاهر الرواية قال الزيلعي ولو سلمه شائعا لا يملكه حتى لا ينفذ نفسه
 فيه فيكون مضموما عليه وينفذ فيه تصرف الواهب ذكره الطحاوي وقاضي خان وروى عن ابن رستم
 مثله وذكر عصام أنها تنفيذ الملك وبه أخذ بعض المشايخ انتهى ومع افادتها للملك عند هذا البعض
 أجمع الكل على أن الواهب استردادها من الموهوب له ولو كان ذارحم محرم من الواهب قال في
 جامع الفصولين راجعا لفتاوى الفضلي ثم اذا هلكت اقيمت الرجوع للواهب هبة فاسدة لذى رحم
 محرم منه اذا القاسدة منقولة على ما مر فاذا كانت منقولة بالقيمة بعد الهلاك كانت مستحقة الرد
 قبل الهلاك انتهى وكما يكون للواهب الرجوع فيها يكون لو ارته بعد موته لكونها مستحقة الرد
 وتضمن بعد الهلاك كالبيع الفاسد اذا مات أحد المتبايعين فلورثته بقصه لانه مستحق الرد ومضمون
 بالهلاك ثم من المقرر أن القضاء يتخصص فاذا ولي السلطان قاضيا يقتضى بمذهب أبي حنيفة
 لا ينفذ قضاؤه بمذهب غيره لانه معزول عنه بتخصيصه فالحق فيه بالرعية نص على ذلك علماء نازحهم
 الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل أشهد على نفسه أنه ملك أولاد ابنه وسماهم في حجة جميع
 الستة قرايط في الدارين الفلايتين اللتين احدهما بابل والآخرى بالقدس لدى الحاكم الشافعي
 بحضور الحاكم الحنفي ثم رجع عن ذلك لدى الحاكم الحنفي وحكم للواهب بالخصصة المذكورة هل
 حكم الحنفي صحيح واقع في عمله أم لا (أجاب) نعم حكم الحنفي صحيح واقع في عمله وحكم الشافعي
 غير واقع في عمله اذ هو حكم بلا خصم شرعي فلم يرفع الخلاف والحنفي لا يرى جواز هبة المشاع فكان
 قضاؤه قضاء ترك لان الملك لم يخرج عن الواهب والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأة
 وهبت إحدى ابنتيها دارا وسلمت له ثم مات عنها وعن شقيقه المذكور ثم وهبتها للشقيق وسلمت له
 ومات عنها وعن زوجة وأربع بنات منها وابن من غيرها فالق الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) أما هبتها
 لابنتها الاولى فصحة لاستيفاء شرائطها وأما هبتها لابنتها الثانية قبل تغيير نصيبها من نصيبه بالتقسمة فغير
 جائزة لان هبة المشاع ولو من الشريك لا تجوز كما هو المذهب فيكون نصيبها الموروث لها من ابنتيها
 الاولى باقيا على ملكها بالورثة عنه لم يدخل في ملك ابنتها الثانية لقصد الهبة وانقسم ما أصابه
 من ثلثي الدار ثلثا عن أخيه على زوجته وابنته وبناته الاربع وأمه المذكورة فكان ما اجتمع لها من
 ابنتيها عشرة قرايط وثلثي قيراط ولزوجة الابن قيراطان ثمن ما كان له ولا بنت ثلاثة قرايط وسبعة انصاع
 قيراط ولكل بنت من بناته الاربع قيراط وغاية انصاع قيراط والله أعلم (سئل) في رجل
 وهب لابنه الصغير بيتا معلوما محدودا هل تصح الهبة بلفظ واحد وتلزم أم تحتاج الى قبوله (أجاب)
 نعم تصح الهبة وتلزم وتتم بلفظ واحد قال في البرازية هبته من ابنة الصغير تتم بلفظ واحد ويكون الاب
 قابضا لكونه في يده او يد مودعه او مستعيره لا بكونه في يد غاصبه او مرتهنه او المشتري منه شراء فاسدا
 وهذا اذا علمه وأشهد عليه والاشهاد لا يحرز عن الجود بعد موته والاعلام لازم لانه بمنزلة القبض
 والوصي كالأب والله أعلم (سئل) في الجدة أم الأم اذا كانت بنت بنتها في حضانتها فوهبتها
 امته معلومة ووضعها في صندوق ثم ماتت تلك الجدة فهل تمت هبتها بمجرد الايجاب كما في هبة الأب
 لطفله أم لا تتم الا بقبض ولها (أجاب) نعم تتم الهبة بقبض كل من له ولاية على الطفل في الجدة
 كالأب والجدة أم الأم وكل من يعوله لوجود الولاية في التأديب والتسليم في الصناعة بصرح به
 في البحر وتقرير الابصار وغيرهما والله أعلم (سئل) في شيخ قرية طلب من جماعة ما ليلدفعه لقسم
 القرية على شرط ان ما يجازيه عليه به يكون بينهم سوية فدفعوا على الشرط المذكور هل اذا دفع
 القسم شيئا يكون بينهم أم لا (أجاب) حكم ذلك حكم الهبة الفاسدة وهي مضنونة بالقبض
 كما صرح به في الملاءمة والبرازية وكثير من الكتب ويضمن شيخ القرية ما تناوله من الجماعة ولا يصح

مطلب اذا ملك لأولاد ابنه
 ستة قرايط في دارين وحكم
 الشافعي بذلك فله ثلثي نقضه

مطلب امرأة وهبت احد
 ابنتيها دارا وسلمت له ثم مات
 عنها وعن شقيقه ثم وهبتها
 للشقيق الخ

مطلب هبة الأب لابنه الصغير
 تتم بلفظ واحد

مطلب هبة أم الأم لابن
 ابنتيها تم بلفظ واحد وكذا
 كل من يعوله

مطلب أخذ شيخ القرية
 من جماعة ما ليلدفعه لقسم
 القرية على شرط الخ

الشرط المذكور والله أعلم (سئل) في رجل وهب ابنه بالانصاف مائة وأولاد ابنه المتوفى قبله القاصرين النصف الآخر وأحرم ابنه آخر هل تصح هذه الهبة أم لا (أجاب) الهبة باطلة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال في مشقة الاحكام نقلا عن تسمية الفتاوى ان هبة المشاع باطلة وهو الصحيح انتهى واذا قلنا بطلانها على الاصح فأتى الوهاب المذكور يجرى على فراض الله تعالى ووجهه الشيعي والله أعلم (سئل) في رجل وهب لابنه حصه شائعة في كرم مشتركين الوهاب وبين غيره هل تصح هبته له ويملك الموهب أم لا يملك الموهب ولو باعته الموهب له لا يصح (أجاب) هبة المشاع فيما هو محتمل للقسمه وهو ما يجبر القاضي فيه الا ترى على القسمه عند طلب شريكه لها لا تقيد الملك للموهب له في المختار مطلقا شريكا كان او غيره ابنا كان او غيره فلو باعه الموهب له لا يصح لعدم الملك والحال هذه كما صرح بذلك كله صاحب البحر نقلا عن المبتغي بالمنجى وغيره والله أعلم (سئل) في هبة الدين من عليه الدين هل الوهاب الرجوع ام لا (أجاب) ليس له الرجوع كما صرح به في التتارخانية نقلا عن السراجية ونص العبارة وفي السراجية وهب دينه عليه لم يرجع انتهى أقول وهو ظاهر لانه ابراء في الحقيقة ولا رجوع فيه والله أعلم (سئل) في مبنية ابراء باتم من مهرها ودينها عليه بشرط امسالك بنهما منه عندها الى ان تترجح البذ او تموت ولم يوف بالشرط هل يبرأ منه أم لا (أجاب) لا يبرأ ولها مطالبة فقد صرح حوا بأن البراء عن الدين لا يصح تعليقه ويطل بالشرط الفاسد ومن صرح به صاحب الكنز وغيره والله أعلم (سئل) في رجل وهب لابن اخته بيتا وسلمه له ثم مات الوهاب هل لورثته الرجوع فيما وهبه لابن اخته أم لا (أجاب) ليس لهم الرجوع فيما وهبه الميت لما عني لو وجد أحدهما لكن في المنع الاول الرحم المحرم والثاني موت الوهاب والله أعلم

(كتاب الاجارة) *

مطلب اذا تنفسخ الاجارة بموت المتولى وكذا القاضي والاب والوصي

مطلب اذا استأجر جاما فنفق الناس تسقط الاجرة
مطلب استأجر ثلاثة جاما في قرية على ان لكل واحد منهم ثلثا فيه فحكم الحنفى بفساد الاجارة بسبب الشيعي

(سئل) في متول على وقف أهلى عقد اجارة على حافوت الوقت ثم مات هل تنفسخ الاجارة بموته أم لا (أجاب) لا تنفسخ الاجارة بموته كما صرح به علماءنا قاطبة وقد قال في الاجناس بموت المتولى لا تنفسخ الاجارة وان كان المتولى هو الذى أجر وكذا القاضي لو أجر ومات وكذا الاب او الوصى اذا أجرد دار الدغير ومات لا تنفسخ الاجارة وكذا كل من عقد الاجارة لغيره اذا أجز الوقت بنفسه ثم مات لا تبطل الاجارة على الاصح والله أعلم (سئل) في رجل استأجر جاما في نابلس فوقع الجلاء بها فنفر مع جلة الناس فهل تسقط الاجرة عنه في مدة الجلاء أم لا (أجاب) نعم تسقط كما صرح به في لسان الاحكام وغيره والله أعلم (سئل) في ثلاثة استأجر واجاما في قرية على أن لكل واحد منهم ثلثا فيه ووقع في القرية طاعون وانقطع أهلها عن دخوله لاستغاثهم بالاموات ورفعوا أمرهم الى الحاكم الشرعى فحكم بفساد الاجارة على قاعدة مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى بسبب الشيعي مراعىا لشرائط الحكم هل تنفسخ الاجارة بالحكم المذكور أم لا وهل اذا أجز بعده بأقصر من الاجرة السابقة وكانت اجرة المثل تصح اجارته بذلك ولو على النصف من الاولى أم لا وهل تلزم اجرة زمن انقطاع الناس عنه أم لا (أجاب) نعم تنفسخ الاجارة بسبب ما ذكره فصرح في جامع القصولين في الفصل الحادى والثلاثين في مسائل الشيعي راجع الصدر الشهيد رحمه الله تعالى بأنه أعنى المؤجر سواء كان مما يحتمل القسمه أو لا لو كان كله للمؤجر فأجزه من اثنين فان أجزل وقال أجزت الدار منك كما جاز بالاتفاق ولو فصل بقوله نصفه منك ونصفه منك أو نحوه كثلث وربع يجب ان يكون عند أبي حنيفة على اختلاف مرفيها اذا كان كله بينهما وأجز أحدهما النصف من أجنبي ينبغي ان يجوز في رواية لافي رواية ثم روى للاسيجاى وقال أجز داره من اثنين جاز لتوحد العقد حتى لو انفرد أحدهما بالقبول لم يصح انتهى وانت على علم من أن اطلاق المتون

فاطية فساد اجارة المشاع الا من الشريك مدخل للمسئول عنه واطلاق بعضهم صحتها من اثنين شمول
على حالة الاجال لتعاليمهم العضة بشوحد العقد فحكم الحاكم بفساد الاجارة المذكورة واقع مرقعه
الشريعي فيستدوحث وقع كذلك فاجارته بعده باجرة مثله وقتئذ ولو على النصف من الاجرة السابقة
سواء قلنا بانها صحيحة او فاسدة يجب فيها المسح لانها ان كانت صحيحة فهو واضح وان كانت فاسدة
فوجبها اجرة المثل وقد سمي ولا يقاس وقت الرغبة وزيادة الاجرة بسببها في وقت قلت فيه وبرت
الاجرة بسبب ذلك كما هو ظاهر واما انقطاع الناس عنه بسبب الطاعون فان اتسع الناس عنه
بالكلية سقط الاجر بقدره كمثله الجلاء المصريح به في كلامهم والله اعلم (سئل) في بيتيم
استعمله زوج أمه في أعمال شتى من جملتها الحرث على فدان والزروع في أرضه مدة سنتين بلا اجارة
وبلا اذن القاتني هل له مطالبة بعد البلوغ باجرة المثل ان كان حيا وان كان ميتا يتبع تركته
أم لا (اجاب) له ذلك كالمدين كما يعلم مما ذكره في الاجارة والله اعلم (سئل) في بيتيم
استخدمه رجل مدة سنتين وكان ما يطعمه ويكسوه لابسا وى أجر مثله ولما بلغ دفع له نصف نرس
في مقابلته خدمته وتسلمه او يريد ان يرجع فيه هل له ذلك أم لا (اجاب) لا والله اعلم (سئل)
في رجل استخدم بتياما مدة على ان يطعمه أجره خدمته ولم يعين له شيئا هل له اجرة مثل عمل أم لا
(اجاب) نعم له اجرة مثله قال في القضية يتيم ليس له أب ولا أم ولا عم استعمله اقرأوه بغير اذن
القاتني وبغير اجارة عشر سنتين فله بعد البلوغ ان يطالبهم بأجر مثله فيماتوا انتهى وقد تقرر وأنه ليس لغير
الاب والجد والوصي استعمال الصغير بلا عوض ومثله السائل لا كلام فيها حيث أجره
من حوفي حجره وان كانت اجارة فاسدة قضيا أجر المثل وان لم يكن أجره من حوفي حجره واستعمله بغير
اجارة يجب أيضا اجرة مثله كما هو صريح كلام القسيسة والله اعلم (سئل) في مؤجر امتنع
عن تسليم العين المؤجرة اجارة صحيحة هل يجب حتى يسلمها أم لا (اجاب) نعم يجب في كل حق
امتنع المطلوب عن تسليمه عينا كان او دينا والله اعلم (سئل) في مؤجر حبس العين المؤجرة
عن المستأجر حتى مضت مدة من الاجارة بما الحكم (اجاب) يسقط عن المستأجر اجرة
ما مضى بحسابه والله اعلم (سئل) في بدين ثلاثة يعملون فيه بزيت مما يخرج من الزيتون يعلمهم
عمل كل في زيتون الاسترخاء بالاجرة المعتادة من الزيت الخارج بعملهم هل ذلك صحيح أم فاسد ولا يستحق
واحد منهم بعمله زيتا بل له اجرة مثل عمل دراهم (اجاب) لكل فيما عمل لا حرق في زيتونه الخاص به
اجرة مثل عمل غيره من جنس الدراهم لان الزيت الخارج بعمله لانه في معنى قفيز الطحان والله اعلم
(سئل) في رجل أجر آخر بيتين فانهم أحدهما هل له فسخ الاجارة أم لا (اجاب) نعم له فسخ
الاجارة قال علماؤنا لدار اذا تهدم بعض بنائها فلا مستأجر الحيار يعيب ينقص السكنى والله اعلم
(سئل) في رجل استأجر أرضا وقفا من متوليه تسعين سنة باجرة معلومة لدى قاض شافعي حكيم
يلزمها ومات المستأجر هل للفقهي فسخ الاجارة وهل تعتبر التساقيس بلا دعوى ولا حادثة أم لا
(اجاب) نعم للفقهي فسخ الاجارة اذ حكم الشافعي بيلوم الاجارة لا يكون حكما بعدم انها
لعدم حادثة الفسخ وقت الحكم واما امر الانصالات والتنافيذ الواقعة في زماننا المجردة عن الدعاوى
ليست حكما وانما هي افتاء وقائدها تسليم الثاني الاول قضاء مبرح بذلك الشيخ زين رجه الله تعالى والله
اعلم (سئل) في رجل استأجر أرض وقف من المتولي باجرة معلومة لمدة معينة ليبنى وبغرس مائة
هل اذا ظهر بطلانها لدى حاكم شرعي يؤمر بالفسخ ام له الاستبقاء باجر المثل وان ابي المتولي الا للقلع
(اجاب) نعم له الاستبقاء باجر المثل وان ابي المتولي الا للقلع لان ابقاء الفعل ليس فلما قال في مجمع
الفتاوى وفي كتاب الفضلي وصي او متول اجر منزل البيت او منزل الوقف بدون اجر المثل يلزم المستأجر
اجر المثل ام يصير غاصبا بالسكنى فلا يلزمه اجر بالسكنى ذكره ههنا انه يجب على اصول علماؤه ان يصير

مطلب اذا استعمل البيت
زوج امه في أعمال فله ان
يرجع عليه بعد البلوغ باجرته

مطلب استخدم بتياما بعد
بلوغه الخ
مطلب استخدم بتياما مدة له
أجر مثل عمله وليس لغير الاب
والجد والوصي استعماله
بلا عوض

مطلب يجب للمؤجر على
تسليم العين المؤجرة
مطلب تسقط عن المستأجر
الاجرة يجب للمؤجر العين
مطلب اتفق العاسلون
في بدعي أخذ اجرتهم من
الزيت الخارج بعملهم

مطلب للمستأجر فسخ
الاجارة بانهدم أحد البيتين

مطلب استأجر رجل أرضا
وقفا من متوليه تسعين سنة
وحكم الشافعي بيلزومها
ثم بعده حكم الحنفى بفسخها

غاصبا ولا يلزمه الاجر قال وذكر الخصاص في كتابه ان المستأجر لا يكون غاصبا ويلزمه اجر المثل وجعل حكمه حكمه الاجارة الفاسدة فتبطل له انفق بما ذكر الخصاص قال نعم انتهى والله أعلم (سئل) غيما لو استأجر أرضا وقفا وبني فيها وانقضت مدة الاجارة هل للمستأجر استبقاؤها بأجر المثل (أجاب) بأن اطلاق المتن يقتضي أنه ليس له ذلك ويكف بالقلع ونقل في البصر عن القنية وأوقاف الخصاص بأن له ذلك حيث لا ضرر وان أبي الموقوف عليه ليس له ذلك فراجعه والله أعلم (سئل) في رجل علم صغيرا القرآن ولم يشترط له أبوه أجرة هل يقتضى له بالاجرة أم لا لعدم تسميته (أجاب) لا يقتضى له بالاجرة حيث لم تعد تقيدهم وملها ولكن مجازاة الاحسان بالاحسان من غير شرط ضرورة والله أعلم (سئل) في رجل دفع ولده الصغير الى مؤدب الاطفال ليعلمه القرآن العظيم فعلمه ذلك المؤدب حتى اذا قارب النصف مثلا استخلصه أبوه منه فرار من اعطائه ما تعرف عند وصوله الى البيت الذي كان له من قبل ثم لم يرد له الا ما كان له من قبل (أجاب) ذكر شيخ الاسلام مولانا الشيخ محمد بن عبد الله القزويني في متنه المسمى بتنوير الابصار أنه يجبر على الحاوي الموسومة قال في شرحه في منغ الغفار الحاوي بفتح الحاء غير المجبة هدية تدمي الى المعلمين على رؤس بعض سور القرآن قال قلت وهي المسماة في عرف ديارنا بالصراقة فان المؤدب في يوم أخذها يصرف المتعلمين عنده في اقل النهار فيفرحون بذلك اليوم رغبة في الراحة والبطالة ثم قال ومشايخ بلج جوزوا هذه الاجارة حتى حكى عن محمد بن سلام أنه قال أقضى بتسليم باب الولد لاجرة المعلم وفي زماننا انقطعت عطياتهم ونقضت رغبات الناس في الاسخرة فلو اشتغلوا بالتعليم مع الحاجة الى مصالح المعاش لاحتل معاشهم فتدلنا بصحة الاجارة وجوب الاجرة للمعلم بحيث لو امتنع الوالد من اعطاء الاجرة يحبس فيه وان لم يكن بينهما شرط يؤمر الوالد بتطبيق قلب المعلم وارضائه انتهى والله أعلم (سئل) في مؤدب اطلقه سال نصب نفسه للتعليم بالاجرة فكث مدة يعلمهم ثم خرجوا من عنده فهل له على آباءهم اجرة أم لا (أجاب) قال في البرازية يؤمر الوالد بتطبيق قلب المعلم وارضائه وقد صرح في التاتارخانية نقلا عن المحيط بأنه عند عدم الاستحجار أصلا يجب اجر المثل والله أعلم (سئل)

يا خير دين الله أفنى سائلا * يجميل فضلك دمت بالاحسان
يا عاملا بالله علم يامن قد حوى * كل العلوم من العظيم الشأن
يا عالما يا فاضلا شهدته * كل الخلائق انفسها والجان
يا أفضل العلماء يامن فضله * شرفت به العادات في الاكوان
أصل السؤال وما جرى في قصتي * سأصرح حتى به بلا كتمان
فصر يحكه أني فتير عاجز * وأعلم الاطفال للقرآن
علت طفلا من أهالي خبيرة * للخط والقرآن والانتقان
وتعبت في تعليمه ياسيدي * حتى انتهى في الخط والعرفان
وطابت أجرى من أبيه والجزا * فأبى ولم يعطى جزا الاحسان
فاذا انيت الشرع يامن في الوري * فطلبت منه عادة الصبيان
هل ذلك يلزم لي عليه سيدي * أم لا أفندي بالنبي العبدان
وأبن وأوضخ لي جوابا شافيا * لازلت في مدد من الرحمن
وكفيت من سوء الحساب وشتره * وحشرت في الاخرى مع الاعيان
وملأه رب العرش ثم سلامه * دو ما على من خص بالقرآن
والال والانتخاب ارباب الولا * من امهروا الاعداء في الميدان
ملاح من قبر المعبد نوره * وترنم القسمرى على الاغصان

مطلب استاجر أرضا وقفا
وبني فيها ثم انقضت المدة

مطلب علم صغيرا من غير
اشترط اجرة

مطلب دفع ولده الى المؤدب
ليعلمه فعلمه الى ان قارب الى
النصف فاستخلصه فرار
من اعطائه

مطلب مكث الاطفال مدة
عند مودبهم ثم خرجوا
من عنده

مطلب في مؤدب علم صغيرا
القرآن والخط فطلب الاجر
من أبيه فلم يعط

• (اجاب) •

لله حمد دائم الازمان * وصلاة ربي للنبي العبدان
 خذ علم ما قدرته بتمامه * عن لديه علمه بيان
 نص الافاصل فيه عدائمه * سادوا وشادوا مذهب الدهمان
 سوق الخلاف على الجواز وفيه * والاقدمون على اعتماد الثاني
 والاحرون على الجوار لانه * في عصرهم قد بان محض توان
 وعليه قوى الناس اذ في تركه * اخوف الضياع وغاية الخسران
 وعليه ان صحت بكل شروطها * يجب الذي سمى بلاقصان
 اولافأبر المثل مثل سواء من * كل العقود كلاهما سمان
 وعلى الولي الدفع حتما لازما * قادا آتيا فالحق جبر الحثاني
 وكذا على العبدى يوم تجبه * والحلوة الموسومة التبيان
 واذا أريد على الوفاق جوازها * يستأبر القدر القدر زمان
 فيعلمون بأمر صاحب أمرهم * نوع القراءة بجملة الصبيان
 نخذ الجواب مفصلا في نظامه * مستوفى الاحكام في ذالشان

واختم الهى بالنبي محمد . أعمال خير الدين بالاحسان

(سئل) في رجل دفع ولده لفقير يعلم القرآن ولم يذ كر امة وشرط له خمسة عشر قرشاً على تعليمه القرآن ودفع له بعضها وبقي بعضها اقتصد بتعليمه فوصل الى الساعات فتنازع مع والده فيما دفع من الاجرة وما بقي منها فاحكم هذه الاجارة وما حكم الذي دفعه من الاجرة السبعة والذي بقي منها (اجاب) يجب له اجر مثل عمله لان الاجارة والحال هذه فاسدة والحكم في كل ما هو كذلك منها ان فيه اجر المثل فان ساوى المدفوع خرجا سواء وان زاد اجر المثل عليه يكمل له وان نقص عنه يسترد وان اختلفا في قدر العمل فالقول لابي الولد يمينه وعلى الفقيه البيهقي والله اعلم (سئل) في مستأجر رعى ما سنة تحت الرعاة يشترط دوران الخرج الحامسي الذي بها وشرط الا اجر على المستأجر محصول الاقصدى فادارها المستأجر مدة ولم يدر الخرج الحامسي وقيل الماء في الحكم الشرعي (اجاب) الاجارة المشروحة فاسدة باجماع علماءنا والحكم في الاجارة الفاسدة اجر مثلها لا المسمى على حسب الاستعمال فيتطرأ اجر المثل لاستعمال ما عدا الخرج الحامسي باخبار عدلين يدفع ولا يلزم الا اجر المسمى وله اعنى المستأجر فيسخ الاجارة بل يجب عليه حرمة الاستعمال في العقد العائد والله اعلم (سئل) في رجل استأجر حماراً ثلاث سنوات فحقول عن هذه الحرفة الى غيرها هل يكون عذرا وله رد الحمار به أم لا- (اجاب) يكون عذرا وله رد الحمار كما صرح به في جواهر الفتاوى في الباب الاول من كتاب الاجارة وصرح كثير من ائمة بعده كالولاء الجي والبرازي والخاني وغيرهم والله اعلم (سئل) في رجل به داء في انفه اتفق مع طبيب على مداوانه وجعل له اجرة ولم يشرب لذلك مدة وداواه فالحكم (اجاب) للطبيب اجرة مثله وما اتفق في ثمن الادوية لسداد الاجارة على الوجه المذكور والله اعلم (سئل) في تيارى من جلة نيماره ارض بها بئر من دم هل يجوز له اجارة الارض مع البئر لمن يرغب في استجارها أم لا (اجاب) لم يجوز له اجارتها وهذه المسئلة ترجع الى اجارة المقتطع وفيها للشيخ فاسم بن قسطنطينية لكمال بن الهمام رسالة مختصرة من اخرى لغيره فيها وكذا للشيخ زين بن شيمم رسالة فيها وحاصل لكل جواز الاجارة ويسأل الشيخ فاسم وقيد أوصل له من مدينة غزة هل يجوز للجدى ان يورث ما اقتطعه الامام الاعظم من اراضي بيت المال أو لا يجوز اجاب نعم له ان يورث ما اقتطعه الامام

معالي دفع ولده لتقريبه يعلمه
القران ولم يذكرا مدة وشرط
له كذا اجل واصل

• طلب استناده روحی ماء
بشرط دوران الجرا الحماسی
ولم یدرقله الماء

طلب استاجر جاما ثلاث
سنوات ثم عن هذه الحرقه
الى غيرها

مطلب اتفاق مع طیب علی
مداوہ و جعل له أجره من
بیان مدہ

مطلب اذا كان في أرض
التياري، ثم منهدم بجوزله
اجازتها

ولا أثر بلواز الخراج الامام له في اثنا المدة كالأثر بلواز موت المؤجر في اثنا مدة ما أبرم ثم قال
 واذا مات المؤجر او اخرجته الامام عن الارض تنفسخ الاجارة ثم قال وقد وقعت على جواب لبعض
 الحنفية من أهل العصر أنهم لا تنفسخ بالموت ولا باقطاع غيره فان الامام جعله كالوكيل عنه في ذلك
 وتبقى بالمسعى الذي وجد فيه شرط الزوم ويشهد لذلك قواعد علماءنا والحالة هذه ثم نازع في عدم
 الانفساخ بهم ما واستظهر للانفساخ بأشياء والحاصل ان صحة الاجارة لا كلام فيها وأما لزومها
 ففيه كلام قد عرفته بمسألة به هذا الاختصار العجيب فان فيه معظم ما في الرسائل فليعلم ذلك لانه مفيد
 جدا والله الموفق للصواب (سئل) في قرية نصفها وقف على جهة بركة ونصفها وقف على جهة
 بئر أخرى أبرم المتكلم عليها انهم اشاءوا الرجل سنة بما ليقنوا ما يتحصل من الثلث المذكور ومن الغلال
 صديق الوستوم اهل هذه الاجارة تحببهم أم باطلا لا يجوز معها الاستأجر ان يتناول شيئا من الغلال
 ما الحكم الشرعي (اجاب) الاجارة المذكورة باطلا غير منعقدة لما صرح به علماءنا فاطبة
 من ان الاجارة اذا وقعت على اتلاف الاعيان قصد الاتعة ولا تنفيذ شيئا من أحكام الاجارة فاذا علم
 ذلك فليس للمستأجر ان يتناول شيئا من الغلال بل ذلك للمتكلم على الوقف ان كان حاضرا وان كان
 غائبا يختص على الغلة الضياع بانتظاره ينسب الشئ رجل لا يثبت حصص وقفه ويحفظه الى حضوره
 فيدفع له ليصرفه في وجوهه المعينة والله أعلم (سئل) في رجل ماتت زوجته عن وصية
 فأتى بها الخاتنها وقال لها ارضعيها وتعهدي امرها وربيها على ان لك نصف مهرها ففعلت معها ذلك
 مدة فما الحكم (اجاب) لها أجر المثل كما في الاجارة الفاسدة والله أعلم (سئل) في محدود
 بعضه وقف وبعضه ملك لجماعة استمرت فأذن من له ولاية على الوقف ومن له الملك لرجل منهم ان يعمره
 ويصرف عليه من ماله ويرجع به عليهم ففعل واستمرت ما صرفه ديسا عليهم وسكنه مدة سنتين بغير
 اجارة سوى السنة الاولى فانه استأجرها بأجرة معينة ثم أبرم الجميع حصصهم ما عداه لامرأة بأجرة
 زائدة عن سنة اجارته بغير اجازته ويريدون ان يأخذوا منه اجرة تلك السنتين بحسابها اهل اهم ذلك
 أم لا وهل اجارة المرأة تحببهم أم لا وهل له مطالبتهم بما أنفق على العبارة حال ولولو وعدهم بأن يحسبها
 من الاجرة فيما يسكن وهل اذا ادعوا أن اجرة المثل كذا يكون القول قوله في ذلك أم قولهم ما الحكم
 في جميع ذلك (اجاب) أما احتساب الملك فلا أجرة لهم أصلا فيما سكن الشريك بغير اجارة فان علماءنا
 صرحوا فاطبة بأن أحد الشريكين اذا سكن في المشترك لا اجرة عليه في الملك أما الوقف فيلزم الشريك
 أجرة المثل على اختيار المتأخرين قال في الاشياء والنظار من كتاب الغصب منافع المعتد للاستغلال
 ممنونة اذا سكن بتأويل ملك او عقد كبيت سكنه أحد الشريكين في الملك أما الوقف اذا سكنه
 أحدهما بالغلبة بدون إذن الآخر سواء كان موقفا للسكنى او للاستغلال فانه يجب الا براتين يريد
 أبر المثل وصرحوا فاطبة بأن القول قول المستأجر بيمينه لانكاره الزيادة ولا يلزم من استئجار
 المرأة بالزيادة ان تكون أجرة المثل في نفسها كذلك لان الاجارة قد تقع بالمثل والزيادة والنقصان كالبيع
 فلا يحكم ذلك أعني فيما وجب للوقف ولا بد فيه لمذعي الزيادة على ما يدعي المستأجر أو الغاصب
 من البيعة واجارة المرأة فيما عدا حصنة الرجل اجارة المشاع لغير الشريك واطباق المتون على عدم
 جوازها كما هو مذهب أبي حنيفة وقد جعل قاضي خان في فتاواه القوي عليه وذكر العلامة قاسم
 في تصحيحه بأن ما في المعنى من ترجيح قوله ما شاء مجهول القائل فلا يعول عليه وله المطالبة بما أنفق
 على العبارة سالوا ان وعدهم بحسبها من الاجرة لانه في حكم الترض والحال هذه وهو لا يتأجل
 بالتأجيل ولا يلزم الوفاء بهذا الوعد ولو شرطه في الاجارة فسدت لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة
 لاحد العاقلين وكل هذه الاحكام مصرح بها في غالب كتب اثنا الاعلام بجزاهم الله تعالى أحسن
 الجزاء والله أعلم (سئل) في رجل يخرج الماء من بئر عميق بالكات ورجال ويسقي بئر القرية

مطلب قرية وقف أبر المتكلم
 عليها نصفها لرجل ليكون له
 ما يتحصل منه من الغلال

مطلب شرط لخالة ابنته نصف
 مهرها لاجل تربيتها

مطلب محدود بعضه وقف
 وبعضه ملك لجماعة اذن
 المتولى ومن له الملك لرجل
 بالعمارة ليصرف عليه من
 ماله ويرجع ففعل ثم سكنهم
 الخ

مطلب رجل يخرج الماء
 من بئر ويسقي بئر القرية
 شارطا على كل رأس مقدارا
 من الحنفية

وما يحتاجونه في يومهم واكرتهم سنة كاملة شارط على كل رأس من البقر مقدارا معلوما
من الحطة والآن يريدون دفع المشروط فما الحكم في ذلك شرعا (أجاب) اللازم قيمة الماء لانه قبي
على الاصح فيسار الى ما يأخذ الاخذ منه ويقوم فيعطي آخذ المتفع به قيمته قليلا كان او كثيرا
ولا يصح التشرط المذكور ليهول في ذلك واقه أعلم (سئل) في رجل أقرض آخر طريق الخ
مبلغا على ان يجعله على دابته ويطعمه من خبزه وعمرته نظير فائدة ما الحكم في ذلك (أجاب)
يجب اجر المثل لكونه وقيمة خبزه وعمرته والحال هذه اذا ما جعله من الرزق اجرة غير صالح لها
شرعا وقد نهي عن كل قرض جزئها والله أعلم (سئل) فيما لو قطع وكيل السلطان زيدا على مكان
متعلق بكوكة في كل سنة بجمع معلوم فزاد عليه في المقاطعة المزبورة بكرة واقتضى الحال انه اشترك
زيد معه بالزيادة المربوبة مدة من الزمان ثم ان بكر اذا زادت اخرى ثم زاد زيادة اخرى فاصد ان ذلك
الحسلة في رفع يد زيد هل اذا قبلها زيد بالزيادة المذكورة الاخيرة يجاب الى ذلك أم لا وهل اذا كان
بكر تصرف في ذلك مدة من السنين قبل اشتراكه مع زيد وكان يؤدي المقاطعة المربوبة بالقصان
يلزمه ان تمامها أم لا (أجاب) ان كانت المقاطعة بحال واقعة على سراج الخارج من الارض
وتجار الاشجار وما يستحق لجهة بيت المال من عشر وزكاة ونحوها هي باطلة من أصلها وان كانت
للاستغلال والمضعة وشرط في مقابلتها المال روى فيها شروط الاجارة والطاهر ان المراد بها
في السؤال الاول لانه المعتاد الجاري في هذه البلاد ولا صحة لذلك شرعا للاول ولالثاني فلا يطاق به
حكم من الاحكام الشرعية الجارية في العقود الصحيحة الشرعية حتى يجاب بالاجابة اذ لا صحة ولا روم
اذا لا عقد منتف بوضعه والله أعلم (سئل) في اجارة الثرى والاراضى التي في ايدي المزارعين
لأخذ المستأجر الحراج الحاصل بالمقايمة منها والعوائد الطلية كالعبدية والمجسية ونحوها
هل هي جائزة أم لا (أجاب) اعلم ان الاجارة اذا وقعت على انلاف الاعيان قصد اكمال باطلة
فلا يملك المستأجر ما وجد من ذلك الاعيان بل هي على ما كانت عليه قبل الاجارة فيؤخذ من يده
اذا تناولها ويضمنها بالاستملاك لان الباطل لا يؤثر شيئا فيجزم عليه التصرف فيها لعدم ملكه
وذلك كاستحواذ بكرة لشرب لبنها او بستان لبياكل ثمره ومثله استحواذ ما في يد المزارعين لا كل خراجه
الذي يحصل بالمقايمة فانه عين وقع عليها الاستحواذ قصد اكماله باطل كما علمت لاسيما وقد اضيف اليه
ما لا يتسوغ شرعا للمؤجر قبل المستأجر وهو تناول العوائد الطلية التي يجب اعدادها لا تفرغها
فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم واقه أعلم (سئل) في شريكى عمل اشترى لنفسه رجلا عماله
جلودا ليخذهما قرا يا واشترى جميع ما يحتاجه حرفة سعاه نصف الربح الرائد على التثنية عماله
ولهما النصف منه بعد ملهما وبيعت القرب فهل له ولهما من الربح ما شرط أم لا (أجاب)
ليس للعاملين الا الحرة عملهما بالغة ما بلغت والباقي جميعه لرب المال اذ هذه اجارة فاسدة
وفيها وجوب اجر المثل بالعام ما بلغ حيث فسدت التسمية كما هو هذا الاشكالية واقه أعلم (سئل)
في وصى آخر حصصه اليقيم من شريكه بدون اجر المثل ما الحكم (أجاب) * اختلف المتأخ
في هذه المسئلة والقوى على انه يلزم المستأجر تمام اجر المثل وبه أفتى صاحب البحر ومخ الغضار
وعليه المتأخرون صيانة المال اليقيم واقه أعلم (سئل) * في رجل سكن دارا أيام بلا اجارة
مدة سنتين ولم يكن شريكا لهم فيها هل يلزمه اجرة المثل للمدة التي سكنها أم لا (أجاب) نعم يلزم
السكن اجرة المثل على ما عليه الفتوى والله أعلم (سئل) في ثمر عذرتن الغلال بالاجرة بين
يقيم وبائع آجره البائع باذن الولى هل يلزم دفع حصة اليقيم من الاجرة لوليه أم لا (أجاب) نعم يلزم
بل لو استعمله الشريك لنفسه بلا اجارة يلزمه مثل اجرة حصة اليقيم كما أفتى به المتأخرون الحاقالة
بالوقف صيانة له واقه أعلم (سئل) * في رجل له جبل فدفعه لرجل ليوقع عليه الرزع من المزارع

مطلب رجل أقرض آخر
دارهم ليحمله على دابته

مطلب قاطع وكيل السلطان
زيدا على مكان في كل سنة
بكذا امراد عليه بكر فاشتركا
في الزيادة ثم زاد بكر الخ

المطلب اجارة الثرى
والاراضى التي في ايدي
المزارعين لأخذ المستأجر
الحراج الحاصل منها باطلة

المطلب اشترى رجل جلودا
بماله ودفعها لشريكى عمل
ليخذهما قرا يا وشرط لهما
نصف الربح

مطلب أجر الوصى عتار
اليقيم بدون أجر المثل
مطلب يربين بالغ ويقيم آجره
البائع باذن الولى يلزمه دفع
الاجرة لولى

مطلب رجل له جبل فدفعه
لاخر ليرفع عليه الزرع
وما حصل بينهما

الى البساد بالاجرة على ان ما يتحصل من الزرع بينهم ما هل يصنع أم لا (اجاب) لا يصح ذلك وجميع
 المتحصل لصاحب الجبل ولا تستأجر اجرة مثله قال في البحر معزيا الى المحيط دفع دأته الى رجل بواجرها على
 ان الاجر بينهم فافاد الشركة فاسدة والاجر له صاحب الذاب ولا تستأجر اجرة له وكذلك في السفينة والبيت اه
 ومثله في كثير من كتب المذهب والله أعلم (سئل) في جبال دفع جماله الى جبال ليواجرها وثلاث الاجرة
 للجمال والباقى لصاحب الجبال فقام الجبال عليها مدة وانتزعها بعد هانمته صاحبها فويل للجمال اجرة
 مثله لا ثلاث الاجرة أم لا (اجاب) نعم للجمال اجرة مثله ولا تصح الشركة بالثلث ونحوه في ذلك
 والمتحصل من المكارات لصاحب الجبال والله أعلم (سئل) في رجل يعمل بالثلث على جبال
 آخر فحصل من اجرتها حنطة وشعير يسمى علق الجبال ويريد الجبال الاختصاص به هل له ذلك أم لا
 (اجاب) ايس للجمال ثمن من ذلك بل النكل لب الجبال والجمال اجرة مثله صرح به صاحب البحر
 نقلا عن المحيط والله أعلم (سئل) هل قبض الاجرة له تولى المنصوب او له عزول فيما اجره المعزول
 وهل اذا دفع المستأجر له عزول يطالب به ثانيا أم لا (اجاب) نعم قبض الاجرة للمنصوب لا للمعزول
 وان تبر المعزول على الاصح واذا لم يصح قبضه يطالب المستأجر بالاجرة ويرجع على المعزول بها الكون
 أخذه منه بغير حق والله أعلم (سئل) في رجل اتصّب لعمل الحراسة وحفظ الاماكن بأجر وعلم
 ذلك بين الناس قال له رجل احفظ هذا المكان واحرسه ولم يسم له شيئا هل يلزم له اجرة أم لا
 (اجاب) نعم حيث اتصّب بذلك فله اجرة المثل على قول محمد وعليه الفتوى كما في البزاية والجوهرية
 وغيرهما والله أعلم (سئل) في رجل قال لا تراعمل معي بقرق في أرضي على ان اصنع معك المعروف
 الفلاني فعمل بقرقه ولم يفعل معه المعروف المذكور هل له اجرة المثل أم لا (اجاب) نعم له اجرة
 المثل حيث لم يكن المعروف الذي عينه يصلح اجرة او جهات مدة العمل المستأجر عليه او حصل
 الفساد بوجه من وجوهه ومتى حصل الفساد بطهالة الاجرة يجب أجر المثل بالغاما بالغ والله أعلم
 (سئل) في رجل استأجر دكانا مدة سنة مثلا ثم ادعى انه افلاس ويريد فسخ الاجارة لعذر الافلاس
 فهل يقبل قوله بجمرده في ذلك أم يحتاج الى اقامة بينة تشهد بافلاسه والحال ان رب الدكان لم يصدقه
 في دعوى الافلاس (اجاب) القول قول مدعى الافلاس بيمينه لانه الاصل وقد قالوا قال
 المستأجر اريد السفرو وكذبه الاتجر حلف المستأجر على انه عزم على السفر كما ذكره الكرخي
 والقندوري وقالوا الانتقال من البلدة عذرا لان يكون الخروج يتمثل ان يكون حيلة التوصل
 الى الفسخ فيحالف المستأجر وسئلنا اولوية بالحكم المذكور كما هو ظاهر والله أعلم (سئل)
 في رجل استأجره جماعة ليرعى لهم بقرهم كل رأس بكذا سنة شارطين عليه سنته بيوم ويومه بسنة
 يعذون ان لم تتم سنتك فلا أجر لك وان اتممتها فلك الاجر وعمل خمسة أشهر وعجز عن العمل ببقية السنة
 هل له اجرة لما على أم لا اجرة له (اجاب) له اجرة مثله لما عمل في ائدة المذكورة بحسابه ولا يتجاوز به
 حساب المسمى لها والاصل هذه والله أعلم (سئل) في رجل استأجر أرضا وقفا من له ول عليه اجارة
 طويلة وغرس فيها ثم مات المستأجر قبل انتهاء المدة فهل تنفخ بعوته على قول من جوزها في الوقف
 للضرورة واذا قلتم نعم فاحكم الغرس (اجاب) قال في الهداية في الاوقف لا تجوز الاجارة الطويلة
 كيلا يدعى المستأجر ملكها وهي ما زاد على ثلاث سنين وهو المختار انتهى واذا قلنا يجوزها على
 القول المقابل لهذا تنفسح الاجارة بموت المستأجر والاصل هذه فيكف وارثه قلع الاشجار ان لم يضر
 بأرض الوقف فاذا ضرر بتملكه الناظر ببقية مستحق القلع لا وقف هذا هو المختار كما نص عليه الاثمة
 الاخيار وعاسيه أحصاها المتون وقد صرح في القنية ان له ان يستبقها بأجرة المثل وان أبي الموقوف
 عليهم وبذلك صرح الخصاص وهو خلاف ما في المتون والله أعلم (سئل) في دار موقوفة على مسجد أجرها
 نائب الشرع الشريف لرجل اذا ناظرها بأجرة معلومة وأذن له ان يتفق على عمارتها ان احتاجت

مطلب اذا دفع جماله الى آخر
 ليواجرها على ان له ثلث
 الاجرة وله اجرة مثله

مطلب أراد العامل على جبال
 آخر الاختصاص بما يتحصل

من الخ

مطلب قبض اجرة ما أجره
 المعزول له تولى لاه

مطلب رجل عرف بالحراسة
 فأمره رجل بحفظ مكان
 استحق الاجر عليه وان لم يسم

مطلب قال لا تراعمل معي
 بقرق في أرضي على ان اصنع
 معك المعروف الفلاني

مطلب الافلاس عذر فسخ
 به الاجارة والقول للمستأجر
 في الافلاس

مطلب استأجر جماعة رجلا
 سنة ليرعى لهم بقرهم
 شارطين أنه ان لم يتم سنته
 فلا أجر له

مطلب استأجر رجل أرضا
 الوقف اجارة طويلة وغرس
 فيها ثم مات

مطلب أجر نائب الشرع
 حيث لا ناظر واذن له بأن
 يتفق عليها ان احتاجت
 ويحسب من الاجرة

الى التعمير ويحسب له من الاجرة فهل يحسب له ما انفق حيث عمر على الوجه المذكور أم لا
(اجاب) يحسب له ما انفق من الاجرة وان اختلف مع من له خصومة في أصل البناء فمثال بينه
واستكر انفسهم فالقول للنفس وعليه البينة وان وقع الاختلاف في قدر ما انفق يرجع لاهل البينة
فان اتفق جميعهم على قول واحد فالقول له وان كان البعض والبعض يعتبر الدعوى والانتكار كما
أفاده البرازي والله أعلم (سئل) في دار وقوفة على مصالح المسجد الانفى استمرت فاستأجرها
يهودي من متولى الوقف بمائة قروش كل سنة عقود متعددة معلومة بأذن الحاكم الشرعي
فمرتها على ان يكون جميع ما يصرفه على العمارة يتساعى رتبة الوقف قبلت المصارف على الوقف
بأخباره قدر ما معلوما وكتب بجميع ذلك حجة فصارت اجرتها التي هي أجرة مثلها بذلك الترخيم اصناف
الاجرة المعينة لها وسكن بها مدة سنتين وهو يدفع كل سنة تلك المائة قروش فهل يلزمه أجرة
مثلها بالعة ما بلغت فيطالب بما انتقص عنها أم تستمر بالاجرة المدة لها من غير زيادة بسبب المدين
المذكور أم لا (اجاب) اعلم أولاً ان ما صرف في العمارة يكون ديناً يوفى من مال الوقف لذلك
الموجب له لصيرورتها للوقف بذلك واذا صارت للوقف وبلغت أجرة مثلها اصناف الاجرة المسماة لم
اليهودى أجرة مثلها لا سيما مع فساد الاجارة المذكورة لكونها أطول ولتن وقعت على الوجه الذى
ذكره علماء زمانى كتبهم ان تجعل عتق وامتزاجه كما ذكر في السؤال فالعقد اللازم هو الاول والباقي غير
لازم قال في جواهر الفتاوى في الباب الاول من كتاب الاجارة رجل آير بضبعة ثلاثين سنة
وكتب في الصلح انه آير ثلاثين عقداً كل عقد عقيب الاخر والضبعة وقف فانه لا تصح الاجارة هكذا
ذكر وهو الصحيح وذكر في التوازل اختلاف المشايخ وقول الهندواى واختار الفقيه أبو الميثاق
أنه لا تصح الاجارة للصيانة الاوقاف وعليه الفتوى وفي الباب السادس منها قال سئل ملئ الملوك
أبو العلاء من أجرة دارموقوفة مائة سنة لواحد من المسلمين هل يجوز فأجيب
أفتى بالان الاجارة معشر * من زمرة الفقهاء قطعاً لا زماً
وبذلك أفتى للثنين حصة * كى لا تكون بما حذر نظام

مطالب أجرة متولى الوقف
دار الوقف من رجل عتق دار
مدة مائة باجرة معلومة وأمره
ببرها ليكون ما انفق ديناً
على رقبة الوقف فصارت
أجرته اصناف اجرتها قبل
الترخيم

وقد صرح علماء ومارجهم الله تعالى ومنهم صاحب الحاوى القدسي بأنه يفتى بكل ما هو أضع للوقف
فيما اختلف العلماء فيه حتى نقض الاجارة عند الريادة الصاحبة نظراً للوقف وصيانة لمحق الله تعالى
وأبقاء الخيرات فالواجب على اليهودى المذكور أجرة المثل بالغة ما بلغت قبل العمارة وبه دهاوله
الرجوع بما صرف ولا يعمل بغيره قوله الا اذا اتفق أهل الضبعة عليه وأنه لا ينتقص عنه والرجوع له
في غلة الوقف فان لم يكن فليترصص الى دخولها والله أعلم (سئل) في دار وقف على ذرية شخص
سكنت بها امرأة من ذرية الواقف مع زوجها وقد غيّر زوجها طائفة من معالم الوقف فأذهب الحشر
وجعل مكانه حماماً وحصل بذلك ضرر على السكان فهل يؤمر بإعادة ما كان الى ما كان أم لا (اجاب)
ما غيره يلزم عليه اعادته الى ما كان عليه كما أفتى به شيخ الاسلام الشيخ شهاب الدين الحلبي وقد ذكرت
وجهه في حاشية كتبنا على جوابه فراجعوه وتأمل فيما كتبه والله أعلم

مطلب وقف داره على ذريته
فسكنها امرأة من ذرية
الواقف مع زوجها فغير معالم
الوقف

ومروءة ما كتبه قوله يرفع أمر الشخص المذكور الى ولي الامر فيأمره بدم ثأته واعادة الوقف الى
ما كان وقوله في جواب السؤال الذى على هذا جميع ما غيره يلزم اعادته على ما كان عليه وقوله في
جواب السؤال الذى بعدهما يلزم الشخص المذكور إعادة الحائط الذى دهمها صريح في أنه
يلزم بدم حائط الوقف الاعادة لا نقصان وهو محال لقياس اذ الحائط ليس من ذوات الامثال قال
في البرازية دهم حائط غير مذكور مالكة بين اثنين قيمة الحائط وتسليم النقص له وبين ان يأخذ ويصونه قيمة
النقصان وليس له الجبر على البناء كما كان لانها ليست من ذوات الامثال لان كل ما سكن من صنم
العبيد لا يملكهم فيه المأنة لتفاوتهم في الخدافة وقيل ان كان الحائط جديداً أمر بإعادته انتهى فيكون

قوله وصورة ما كتبه الخ هذه
الحالة سابقة من أكثر النسخ
ولما وجد في بعض
النسخ فأبقيتها لما فيها
من العوائد اهـ معجمه

وجوب الاعادة استحيانا كما في هدم حائط المسجد وقول البرازي خير ما لك صريح في ان الحائط ملك وقد قال في الاشياء والنظر في الغصب من هدم حائط غيره فانه يضمن نقصانها ولا يؤمر بالعمارة الا في حائط المسجد كما في كراهة الخانية قال شيخ الاسلام القزويني اقول لم اقف على ذلك في كراهة الخانية لكن وقت عليه في فصل في المسجد منها واقله ثمة رجل حفر بئرا في فناء المسجد او هدم حائط المسجد فانه يؤمر بالتسوية ولا يقضى بالنقصان وكذلك حفر بئرا في فناء قوم يؤمر بالتسوية ولو هدم حائط دار رجل ملكه او حفر فيها بئرا يضمن النقصان انتهى كلام الخانية ونقل الشيخ واقول قوله على هذا الملك قد احتراز عن حائط الوقف فقوله في الاشياء الا في حائط المسجد اما قاصر ليكون حائط الوقف كذلك او المراد بحائط المسجد مطلق حائط الوقف والمسيح مثاله ولم ارمي ذكر حائط الوقف صريحا من أصحاب الكتب السابقة والظاهر ان صاحب هذه الفتاوى ذكر ذلك تنقيها وهو ثقة حسن لا نال العلة التي في حائط المسجد وهو وجوب صيانتها من الهدم وحفظه من الضاع موجودة في حائط الوقف لوجوب صيانتها وحفظه فتأمل والله أعلم (سئل) في رجل أجر بيتا كل شهر بكذا وسيله ثم باعه في اثناء الشهر الاول لا خرفه فكم له المستأجر مدة هل يجب الاجر لتلك المدة أم لا (اجاب) ان لم يكن تقاضاه لا يجب له أجره الا اذا كان معه الاستغلال والاستنباط من كلامهم وانح ايس فيه اشكال فراجع ان استريت وتأمل ان استدركت والله أعلم (سئل) في رجل استأجر أرض بستان موقوف على جهة برعة وقد مترادفة وتسلم المؤجر واستمر في يده سنين ثم عجز عن الانتفاع به لعدم قدرته على ادارته فقره فهل والحالة هذه يكون ذلك عذرا نقضيا لنسخها في المدة الباقية من عقود اجارته أم لا وما الحكم الشرعي (اجاب) الاجارة على هذا الوجه فيها اختلاف المشايخ واختار الفقيه أبو القاسم في الفتاوى وعليه الفتوى وذكر في جواهر الفتاوى اذ اقضى القاضي بعمتها يجوز وفي فتاوى قاضي خان فان احتاج القيم ان يؤجر الوقف اجارة طويلة قالوا الوجه فيه ان يعقد عقودا مترادفة كل عقد على سنة ويكتب في الصلح استأجر فلان بن فلان أرض كذا اودار كذا ثلاثين سنة بثلاثين عقدا كل عقد سنة بكذا من غير ان يكون بعضها شرطافي بعض فيكون العقد الاول لازما لانه ناجز والباقي غير لازم لانه مضاف اه فاذا علم ذلك علم انه لا حاجة الى العذر في فسخها لانها غير صحيحة اصلا كما هو الصحيح فهي واجبة الاعداد لا التقرير واما انها صحيحة على طريق تصحيح الاجارة المضافة وهي غير لازمة على المفق به بل لكل من المتأجرين نقضها في اول دخول العقد وقبله نعم على هذا القول لو دخل العقد ولم يعدم نقضها في اوله يفسخ بالعذر وفقر المستأجر وعدم قدرته على الارض عذرا في فسخها كما في البرازية وغيرها واما بقية عقود الاجارة فهي غير لازمة فاعلم ذلك والله أعلم (سئل) فيما اذا أجر الموقوف عليه المشروط له النظر من قبل الواقف دار الوقف لرجل عشرين عقدا كل عقد ثلاث سنين وأقر بقبض أجره جميع العقود ومات الاجر وانتقل الاستحقاق لغيره فما حكم الاجارة السابقة والاجرة المقبوضة وهل تنسخ الاجارة بموت الاجر المذكور اذا قلتم بفسخها وهل اذا ادعى المستأجر على الوقف وهو ابن المؤجر ان الاقرار بالقبض كان تلجئة يحلف المقر له ما كان اقراره كاذبا واذا كان احدث بسا في الوقف هل يهدم أم لا وهل الواجب المسمى من الاجرة أم أجره المثل (اجاب) الفتوى على ان اجارة دار الوقف أكثر من سنة لا تصح كما صرح به في ملحق البحر وغيره وأفتى به قارئ الهداية فتجب الماضى من العقود أجرة مثلها بالغة ما بلغت ويرجع المستأجر باقى من الاجرة المدفوعة على تركه الاجر ان كان له تركه والا تأخرت المطالبة الى يوم القياسه واذا ادعى ابن الاجر ان الاقرار كان تلجئة لزم المستأجر يمين بأنه غير تلجئة فاذا انكسر لزمه دعوى المدعى والمالك على الوقف انتزاعه من يد المستأجر والزامه بدم بنائه وتفرغ الوقف من الملك وتسليمه فارغ منه ان لم ينسأ بأرض الوقف فان شرطه ملكه الناظر بتمتعته مقاولا للوقف وعلى القول

مطلب رجل أجر بيتا كل شهر
بكذا ثم باعه لا خرفه فكم له
المستأجر مدة

مطلب استأجر رجل أرض
بستان موقوف عقودا
مترادفة وتسلم المؤجر واستمر
سنين ثم عجز عن الانتفاع به
لعدم قدرته

مطلب أجر الموقوف عليه
المشروط له النظر دار الوقف
لرجل عشرين عقدا كل عقد
ثلاث سنين وأقر بقبض أجره
جميع العقود ثم مات

جوار اجارة الدور ثلاث سنين وبعدة العقود المتعددة لانهم الاجارة الا في العقد الاول اذا ساءلهم
 حنكاف ولا يلزم المضافة على ما عليه الفتوى وفي جوار العناوى من كتاب الاجارة رجل آجر ضيعة
 ثلاثين سنة وكتب في العقد أنه آجر ثلاثين عقدا كل عقيد عقيب الا حروا الضيعة وقت فانه لا تسبح
 الاجارة هكذا ذكر وهو الصحيح وذكر في الدوازل اختلاف المتأخرين وقول الهندواي وانتشار المنفعة
 أبو الياث انه لا تسبح الاجارة له - بانه الاوقاف وعليه الفتوى واما ان يسأله عوت الاجر من حيث
 انهم ساقفت صحيحة فذكر في الفقيه انه ساقف مع عوته اذا كان هو المصرف فقط وذكر في الفقيه الهندي
 خلافه والواجب في الوقف اجرة المثل على تقدير الفساد ومن جهته الاجارة بدون أجر المثل وان
 وقعت به ثم غلت في أثناء المدة وكانت صحيحة فالمتولى مضجها على ما عليه الفتوى واما ما يشعح كان على
 المستأجر المسمى كما في الفقهى والله أعلم (سئل) في المكاري اذا عيّن له رب الاجمال وروا وحلف
 بالطلاق أنه كذا الحسمه المكاري بنده وعطلت بعض دوايه ورزته عند انهما الحمل فوجده زائدا هل
 ينبغي ويقع طلاقه أم لا (اجاب) لا ينبغي كما صرح به في العمادية لانها بشر الحمل بيده وكان ينبغي له
 ان يزن أو لا فهو معتق لا معرور ولا يقع طلاقه لاحتمالات الساقفة عنه الوقوع والله أعلم (سئل)
 في سكار رجل المتاع بعض الطريق وخوف القافلة فأعاد المكاري المتاع الى الموضع الاول هل له
 أجره من المتاع لذلك المكان الذي أعاده منه أم لا (اجاب) لا أجر له فقد قال في البرازية المكاري
 اذا حمل بعض الطريق وخوفه فأعاد الحمل الى الموضع الاول لا أجر له انتهى والله أعلم (سئل) في
 زبل استأجر مكار يبيع له حوالات من مكان كذا الى مكان كذا على ان يعطى المكاري ما يشوب
 الاجال من الاغفار من ماله هل تجوز الاجارة أم لا (اجاب) لا (اجاب) الاجارة
 على الوجه المذكور فاسدة والمستأجر مضجها والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل
 استأجر مكار يبيع له من غرة الى دمشق ذهابا وايابا فصاع منه حال سفره من غير تصرف يطفى حفظه هل
 يضمن ولو كان ضياعه حال نومه أم لا (اجاب) لا يضمن والحال هذه ولو كان ضياعه حال نومه ولا
 فرق بين كونه مضطجعا وبالساقى السفر كما صرح به في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل
 استأجر آخر عمل معاهم بأرطال مسماة قطما في قشره مؤجلة الى خروج القطن ثم بعد مجيء الحبل طالبه
 فاستمهل فلم يمهله فاشتري منه القطن الذي جعله أجره في الذمة بفن معلوم فهل يبيع ويلزم التين أم لا
 ويلزمه القطن أم لا يلزمه واحد منهما وما عاله أجر المثل (اجاب) لا يلزمه القطن ولا فقهه وانما يلزمه
 أجر المثل ولا يتجاوز به المسمى اذا الجاهلة المؤثرة في البيع مؤثرة في الاجارة سواء كانت في العين والمدة
 او الاجرة كما في البرازية وغيره فافى فاسدة وحكم الفاسدة ما ذكر والله أعلم (سئل) في رجل
 استأجر أكل شهر بقرشين فاشتعل شهرين وبعضا من الثالث وطالبه باجرته فعجز عنها فقال له
 يكون لك الربع في الزرع على ان تتكامل العمل بقية سنتك فأخذ في العمل وعشب وحصد ونقل الزرع
 وداسه وذراه وعمل جميع العمل المعتاد على الاكرة فهل يستحق الاجرة لعمله أم يستحق ربع
 الخارج (اجاب) يستحق الاجرة لجميع عمله السابق على جعل الربع والا حق له ولا شيء له في
 الخارج لانه يبيع ربع الخارج بما في ذمة المستأجر بشرط العمل بقية السنه وهو يوجب المصاد
 والله الموفق الهادي لطريق الرشاد والله أعلم (سئل) في مرتين سكن دار الرهن مدة سنين ثم توفى
 الراهن عن ورثه فيهم يقيم فاستقر المرتين ساكنا دار الرهن مدة سنين هل تلزمه أجره المثل السكنية مدة
 حياة الراهن وبعد الورثة البكار واليتيم بقدر حصصهم أم لا (اجاب) لا يلزمه شيء السكنية حال
 حياة الراهن ولا السكنية بعد وفاته أما حال حياته والبكار من ورثته بعد مماته فاجماع علماءنا وسوا
 اذن الميت والبكار بعدهم ولم يأذوا أو آما في حصص اليتيم فلا اختلاف الترجيح والاتفاق في ذلك بين
 المتأخرين ومذهب المتقدمين عدم وجوب الاجرة حتى قيل ليعم الائمة ما تختار فيمن سكن دار اليتيم غير

مطلب عين رب الاجال
 له مكاري وروا حمل المكاري
 بفسده وعطلت
 مطلب لا حروا مكاري اذا
 حمل المتاع بعض الطريق
 ثم رده الى الموضع الاول

مطلب اشراط غير الاجال
 على المكاري ففسد الاجارة

مطلب استأجره بما فاضاع
 منه ولو في حال نومه لا ضمان
 عليه

مطلب اذا استأجره بارطال
 قلى معلومة مؤجلة الى
 خروج القطن فالاجارة
 فاسدة

مطلب استأجره اكل شهر
 بكذا فطلب الاجرة بعد
 شهرين فحجز المستأجر عنها
 فقال له الربع الزرع الخ

مطلب في مرتين سكن دار
 الرهن في حياة الراهن سنين
 وبعد وفاته سنين وفي الورثة

يتم

الشريك بغير عقد قال اختار عدم لزوم الاجر بخلاف الوقت والامام ظهير الدين أفتى بأجرة المثل في
دور الوقت لأني دور اليتيم والله أعلم (سئل) فيما إذا أجرنا ظرف وقطعة أرض منه بحق شربها
من الماء لزيد اجارة للزراعة والغراس والبناء والتعلي على ان يكون ماسيغرسه زيد له والحال ان في تلك
الناحية من يغارس على الارض الموقوفة على ان يكون النصف لجهة الوقف تعالارضه والنصف
الاخر للغراس نظير غرسه وعمله فأجر زيد الارض الموقوفة اعمر وكذلك على ان يكون حصة معينة
من الغراس لزيد تعالارض الموقوفة وحصة معينة للغراس نظير غرسه وعمله فما الحكم الشرعي
(اجاب) حيث استأجر زيد ليكون ما يغرسه له فالغراس كله له بل لو غصب الارض وغرسها كان له
ايضا وسواء كانت الاجارة صحيحة او فاسدة وسواء في ذلك الوقت والمالك ويختلف الحكم في القلع وعدمه
فالعرفي الظالم ليس له قرار وما وضع بحق فله الاستقرار ولا دخل للعرف مع ما ذكر في صدر السؤال
من قوله على ان يكون ماسيغرسه زيد له وأما اجارته لعمر وعلى ان يكون له كذا اوله كذا قال الغراس بينهما
على ما اتفقا كالأربعة اذ مالك المنفعة في الاجارة له ان يملكها غيره وهذا الحكم في الغراس وأما حكم
الاستبقاء وغيره فليس في السؤال طلب الجواب عنه وهو طويل الذيل فلا نشغل بالجواب عنه لعدم
طلبه والله أعلم (سئل) في رجل استأجر ذميا لتعمير ما انهدم وترميم ما استتر من البئر الا في بكذا
من الاجرة على ان يستأجر فعولا عنها بشرط انه مهمل ما حدث في البئر من شيء الى عشر سنين فهو قائم به
وكذلك في ذلك ذمى آخر ايضا فعمل ما امر به من التعمير والترميم هل اذا انهدم البئر أو شيء منه او حدث
فيه لا ينفذه حادث يضمن الاصيل او الكفيل وبأخذ بعمارته أم لا لعدم صحة الشرط المذكور
(اجاب) لا ضمان على الاصيل ولا على الكفيل لعدم صحة الشرط المذكور اذ هو بمنزلة قول الانسان
لغيره ان انهدم بناؤه فأنا ضامن له وهذا التزام ما لا يلزم فانه لو انهدم لا يلزمه شرعا فاذا كفل به شخص
فقد كفل شيئا لا يلزم الاصيل فكيف يلزم الكفيل والله أعلم (سئل) في رجل استأجر حيا موقفا باثنين
وعشرين قطعة مصرية اجارة صحيحة شرعية من ناظر الوقف بمعرفة حاكم الزرع فزاد عليه رجل قطعة
او قطعتين هل تفسخ الاجارة بهذه الزيادة ويؤجر للذي زاد أم لا لكونها اضرارا وتعتا وما يدخل تحت
تقويم المقومين لانهم سادون الجنس الذي يعتد في العقار غيبا فاحشا (اجاب) لا تقبل منه الزيادة
على المستأجر المزبور فلا تفسخ اجارته بهذه الزيادة كما نض عليه من علمائنا الجمهور والله أعلم (سئل)
في رجل دفع لآخر يتأجر بكنه ويرته فرتحه وستفقه بجنس من عنده على طريقة سقائف الفلاحين
وسكن مدة وأخرجه ما لا يكتفيه هل له أخذ خشبه أم لا (اجاب) نعم له أخذ خشبه لانه مستعير
لا مستأجر اذ لم يجعل له بدلا والحال هذه والله أعلم (سئل) في المكاري اذا دفع عن حوالات
مستكره ما لا مان مشى معه حتى يحتملها من اللصوص بغير اذنه هل يكون متبرعا ولا يلزم ضمانه أم لا
فيلزمه (اجاب) يكون متبرعا ولا يلزم المستكرى ما اذى المكاري ان مشى معه الا ان يتبرع له
بشيء بحسن اختياره على وجه مجازاة الاحسان بالاحسان بالمكافأة والحال هذه والله أعلم (سئل)
في امرأة لها حصّة في عقار غير معلومة عندها أجرتم الاضيء مدة بأجرة معلومة مقبوضة دون أجرة
مثلها هل تكون الاجارة صحيحة أم فاسدة واذا قلتم فاسدة هل يجب أجرة المثل بالغما بلغ أم لا يراد على
قدر المسمى (اجاب) حيث لم يتبين نصيبها فالاجارة فاسدة اذ شرطها بيان البدل والمبدل ويجب
أجر المثل بالغما بلغ لفساد المسمى وهو عدم بيان التدر المؤجر والله أعلم (سئل) في رجل أجر
محدودات بمائة كة مشتركة وتناول أجرهما مدة سنين والا ان الشراكة يطالبونه بحصتهم منها هل يحكم
القاضي عليه بهما أم لا حيث لم يكن ذلك بوكالة سابقة على العقد ولا اجارة لاحقة بعده (اجاب)
لا يقضى عليه لهما بحصته منها لان المنافع لا تقوّم بالا بالعقد وهو صادر منه بلا وكالة سابقة ولا اجارة
لاحقة فملكها الشريكين العاقد لكن ملكه في غير ملكه ملك خبيث فيجب عليه التصدق به او دفعه

مطلب اذا استأجر ارض
الوقف ليغرس فيها ويكون
الغرس له فهو له ولو ارف
بخلافه

مطلب استأجر ذميا لتعمير
ما انهدم من البئر بشرط مهمل
حدث في البئر فهو قائم به
وكفله ذمى آخر بذلك

مطلب اذا استأجر رجل
حما موقفا وزاد عليه آخر
زيادة تدخل تحت تقويم
المقومين لا تقبل

مطلب دفع لآخر يتأجر بكنه
ويرته ففعله ثم أخذه

مطلب اذا دفع المكاري
لن مشى معه ما لا للحماية
لا يلزم المستكرى

مطلب اذا وقعت الاجارة
على حصّة غير معلومة كانت
فاسدة

مطلب اذا أجر محدودات
مشتركة وتناول أجرتها
لا يقضى عليه بحصة الشركاء
عند المتقذين ولكن مختار
المتأخرين خلافه

لمقلب اجر الشريك في دار
فما لم فيه واحد منهم كل
سنة باجر معلوم فالتين الخ

مطلب اذا استأجر بطلا
ليعمل عليه فدفعه لرفيقه
لاشغاله بجماره فذلك

مطلب اذا استأجر دار الوقت
وعمر ما استمر فيها ثم أجزاها
بربارة عما استأجر فزيادة
والقول ان الاجرة اجرة
المثل

مطلب له استأجر ان يؤجر
وتطيب له الزيادة ان بخلاف
الجنس او عمل عملا به كبناء
مطلب اذا سكن المستأجر
زيادة على المدة لا يجب الاجر
لترامد

مطلب سكن الشريك بغير
عقد فدفع الاجرة للشريك
بناء على انه التزم له الرجوع

مطلب اذا التزم ما لا على
احتساب قرية لا يطالب به
ولا يحل للقاضي سماع مثل
حده الدعوى

مطلب اذا قاطع على مال
معلوم احتساب قرية وكل
به شخص فكل منهما باطل

لشركائهم وتروى من الاثر والشاى اقتضت لمروجه من الخلاف ايضا والله أعلم (سئل) في شركاء
في دار آجروا واحدا منهم مالهم فيما سئله باجر معلوم فالتين كل سنة مكنتها بعد ما آجروا بجرتها مثلها فلكها
سنتين هل يلزمه المسمى لتلك السنين أم لا (أجاب) نعم يلزم المسمى لتلك السنين وفي مسئلة من آجر
دارا كل شهر يرد درهم مع في شهر فقط الا ان يسمى الكل وكل شهر سكن منه ساعة دفع فيه وهي دوايرة
في الكتب والله أعلم (سئل) في رجل استأجر بطلا وحمل عليه وله حمار فقط حماره في الطريق
فاشتغل به فدفع البطل لرفيقه شوقا عليه ولعدم قدرته على حفظه مع الاشتغال بحماره ولوا تباع
اليقل ذلك حماره ومتاعه فهلك البطل هل يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن والحال هذه ارجع
الى جامع الفصولين وغيره يظهر لك ذلك والله أعلم (سئل) في رجل استأجر من ناظر دارا سنة
وعمر ما استمر منها وأجزاها باكثر مما استأجر هل الزيادة له أم لا وقت وهل اذا ادعى الناظر ان الاجرة
الاولى دون اجرة المثل وانكر المستأجر يكون القول قوله ولا تكون اجارته بأكثر من حجة الناظر
(أجاب) الزيادة له لا للوقت وقد مر حوايا به اذا آجر باكثر مما استأجر بعد أن عمل به عملا كبناء
تطيب له الزيادة ومن سرح به البرازي في جامعه وكثير من علماء القول قول المستأجر ان الاجرة
أجرة المثل لا سكاره الزيادة وعلى الناظر البينة ولا تكون اجارته بأكثر من حجة الناظر على دعواه للعمل
المذكور ولان عقد الاجارة يقع بالمثل وبالزيادة وبالبينة فلا دليل في ذلك لمتاعه اعماهى من جملة
الدعوى التي فيها البينة على المدعى واليمين على المنكر والله أعلم (سئل) في المستأجر اذا آجر
المستأجر هل يجوز أم لا (أجاب) نعم يجوز بالمثل وبالاقل وبالاكثر ولا تطيب الزيادة بل يجب
التصديق بما زاد الا اذا كان بخلاف الجنس او عمل به عملا كبناء فتطاب سرح به في الاشياء نقلها
عن الرازي والله أعلم (سئل) في دارين رجلين استأجر أحدهما حصا الاخر سنة باجرة
معلومة فكهما سنتين هل لأبى السنة الثانية التي لم يعقد لها عقد اجارة (أجاب) لا اجرتها
بلا شبهة اذ سكاها بهما يتناول المثل وفي الخلاصة والبرازية مثله في الاجتناب خلفه عن الشريك
والله أعلم (سئل) فيما اذا سكن أحد الشريكين في الدار المشتركة ملكا مدة بغير عقد اجارة
فرع لزوم الاجرة عليه فدفع شيئا على أنه لازم عليه هل له ان يرجع به على شريكه أم لا (أجاب)
نعم له ان يرجع به والله أعلم (سئل) في رجل قاطع على مال معلوم احتساب قرية هل يصح ذلك
أم لا وما الحكم فيه (أجاب) لا يصح ذلك باجماع المسلمين فلا يطالب المحتسب بما التزمه من المال
ولا تصح الدعوى في ذلك ولا تنقام البينة عليه ولا يحل للقاضي سماع مثل هذه الدعوى وسواء وقعت
بفقط المقاطعة او الاتزام او الاجارة كما رأينا بخط الجهة وقد ذكر في البرازية وقت بسراى الجديدة
واقعة وهي أن واحدا قاطع على مال معلوم احتسابا أعنى الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فشرى
على باب طبولات وبوقات ونادى وامبارك باد المقاطعة الاحتساب وكان امام الجامع فاستغنا
عن الصلاة خلفه حتى عرض على نفسه الاسلام انتهى وهذا ما انفعده عليه الاجماع ولا حول ولا قوة
الا بالله العلي العظيم (سئل) في رجل قاطع على مال معلوم احتساب قرية وكله به شخص فهل
حده المقاطعة صحيحة شرعية والكفالة المترتبة عليها كذلك أم لا (أجاب) كل منهما باطل باجماع
العلماء فلا يطالب واحد منهما بشيء بل اذا دفع واحد منهما شيئا له الرجوع به باجماع المسلمين لكونه
دفع مال يتعاقب بدته شرعا على طن أنه متعلق بها وقد مر حوايا بأن من شروط صحة الكفالة يكون
المكحول به ذميا لازما فلا يجوز يسدل الكفاية لعدم لروحه مع أنه دين شرعى لكن لا يلزم مكلف
بما ليس شرعى ولا جائز وليس هذا من باب الموانب التي قال بعضهم بصحة الكفالة فيها أما على تفسيرها
بأنها ما يكون بحق كاجرة الحرائث وكري النهر المشترك والمال الموقوف لتجهيز الجيش وقضاء الامرى
فظاهر وأما على تفسيرها بأنها ما يأخذها المظلة بغير حق فالمراد ما يتوب كل شخص من التواب المرتبة

على الناس بغير حق وليس مال المقاطعة المذكورة من هذا القبيل فافهم والله أعلم (سئل)
 في الالتزام والمقاطعة على ما يتحصل من قرية الوقف من خراج مقاسمة وعداد شجر وغنم وغير ذلك
 بمال معلوم من أحد النقادين يدفعه الملتزم ويكون له ما يتحصل منها قليلا كان أو كثيرا هل يجوز أم لا
 وإذا قلتم لا يجوز هل إذا فعل ذلك وكيل الناظر على الوقف وقبض المال المقاطع عليه بظالمة
 الناظر أم بظالمة القابض (أجاب) لا يجوز المقاطعة على ذلك إلا لوجه لها شرعاً لكونها
 لا تصور شرعاً أن تكون يباعا لبعض المقاطع عليه معدوم وبعضه مجهول وبعضه ممنوع شرعاً
 كالرسوم الخارجة عن الشرع الشريف والدين المنيف ولا أن تكون اجارة لانها يبيع المنافع والواقع
 عليه في المقاطعة المشروحة اعيان لا منافع فهي باطلة بالاجماع وإذا وقعت باطلة كانت كالعديم
 وإذا كانت كالعديم فالطالب بالمال المتبوض فيها نفس القابض لا ناظر الوقف لاسيما إذا باشره بغير
 إذن الناظر إذا ذهبت بالتصرف في الوقف انما هو بما يسوغ له شرعاً لا فيما هو ممنوع محظور من سائر
 الامور والله أعلم (سئل) في استئجار محصلات الوقف النبوي من غلة كروم وأراضي
 ومسقعات على أن يكون مصرف الترميم لمستحق الترميم منها على المستأجر لها هل هو صحيح شرعي
 أم لا (أجاب) هو غير صحيح والحال هذه إذا الاجارة يبيع المنافع فيفسدها ما يفسده في الفصول
 العمادية وذكر ما في التجريد البرهاني في كل جهالة تؤثر في البيع تؤثر في الاجارة ويفسد العقد بها
 سواء كانت الجهالة في الاجارة أو في المدة أو في العمل المستأجر عليه ثم صرح بمسئلة اشترط المرتبة
 وانما تفسد الاجارة لانه لما شرط المرتبة على المستأجر صارت المرتبة من المستأجر من الاجر فيصير الاجر
 مجهولاً لفساد الاجارة وحكمها أعني الاجارة الفاسدة في هذه الصورة ان باشر ترميمها يحسب له وعليه
 الخروج مما قبضه من الغلة واجرة المثل لما انتفع به بالغما مبلغ لانه من الاجر والله أعلم (سئل) فيما
 إذا استأجر زيد من ناظر وقف أهمل جهات الوقف المشقة على قرى ومزارع وحوائث بحجة
 شرعية مدة معلومة باجرة معلومة مججلة وسلم الناظر زيد المأجور تسلم مثله شرعاً فوضع زيد يده على
 المأجور وقبض بعض غلته وسافر قبل انقضاء مدة التواجد ففسخ الناظر الاجارة بالزيادة وأجر
 المأجور من بكر ثم عاد زيد في انشاء مدة التواجد فرفع مع بكر لذي قاض فرفع بكر عن المأجور
 وحكم زيد بالتصرف وحسب المأجور تحت يد زيد بحجة شرعية لاستيفاء أجرته المججلة ثم بعد ذلك ترفع
 الناظر مع زيد لذي قاض آخر فرفع الناظر من معارضة زيد واكده حبس المأجور بحجة شرعية ثم عزل
 الناظر المذكور وولى على الوقف غيره ويريد الثاني ان يرفع يد زيد عن المأجور متعللاً بأن زيد قبض
 بعض المأجور فليس له ان يحبس المأجور فهل يمنع من ذلك ويعمل بحجة حبس المأجور وحكم القاضي
 والحالة ما ذكر أم لا وهل إذا كان للناظر شركاء في الاستحقاق من غلة الوقف ويريدون رفع يد زيد عن قدر
 استحقاقهم من غلة المأجور زاعمين بأن زيد حق حبس حصة الناظر المؤجر للوقف هل يمنعون
 من ذلك ولزيد حبس جميع المأجور لاستيفاء أجرته المججلة وليس لهم مطالبة المستأجر بشئ من ذلك
 أم لا (أجاب) ان كانت الاجارة وقعت على اتلاف الاعيان قصد فهي باطلة كما صرح به
 علماءنا فاطبقت وصار كمن استأجر بقصرة ليشرب لبنها لا تتعقد فاذا استأجر زيد القرى والمزارع
 والحوائث لاجل تناول ثمر الاشجار من بساتين القرى وحصة الوقف من الزرع الخارج فلا اجارة
 باطلة بالاجماع علماءنا لافرق بين زيد وبكر في ذلك لانها باطلة والحال هذه والباطل يجب اعدامه
 لا تقريره فترفع يد زيد وعمره عن القرى والمزارع والحوائث وان كانت الاجارة وقعت على المنافع كزرع
 الارض وسكنى الحوائث واستوفيت ثمراتها فلا ينيل الى قبض اجارة زيد ورفعه يده واجارته الى
 بكر بمجرد الزيادة ويجب ابقاء يده الى استيفاء مسدته ولو عزل الناظر المؤجر لانها لا تنفسخ بعزل

مطلب الالتزام والمقاطعة
 على ما يتحصل من قرية الوقف
 من خراج وعداد شجر وغنم
 لا يجوز

مطلب استئجار محصلات
 الوقف من غلة كروم وغيرها
 ذلك لا يصح

مطلب استئجار زيد من ناظر
 الوقف الاهلي جهات الوقف
 باجر معلوم وقبض زيد بعض
 غلة الوقف ثم سافر زيد قبل
 انقضاء المدة ففسخ الناظر
 وأجر من بكر ثم عاد زيد في انشاء
 المدة الخ

ولا يجوز ولا التفتت الى ما تعال به الناظر الثاني بالاجماع وليس له استحقاق مع الناظر الذي هو مستحق
معه دخل في رفع يد المستأجر اذ ليس لهم الا طلب استحقاقهم في غلة الوقت ولا مدخل لهم في
الاجارة أصلاً وانه أعلم (سئل) في قرية ليبت المال ضمنها من له ولايتها الرجل يعمل معلوم لكونه
خراج مقاسمتهم مات المصن وولي غيره فأخذ خراجها من أهلها هل يبرأون أم لا (أجاب) التمسير
المذكور باطل اذ لا يصح اجارة لوقوعه على اتلاف الاعيان قصد اولاً ليعالانه معدوم فوجوده وعدمه
سواء فصعح الدفع لثاني وليس له حصص عليهم مطالبة والله أعلم (سئل) في رجل قاطع رجل على
ما في مقاطعته بلهة الميرى من القرى والزارع بموجب حجة يده سنة كاملة لم يبلغ معلوم قبضه منه
ثم استحق ما في مقاطعته مستحق لها بالامر الشريف السلطاني بعد ان قبض العلة والواجب شرعا
وكان المزارعون بالقرى يتقدم القاطع بخدمة وتحمّل له عيديات وخيديات وشياً يقال له فتح الخيل
وغير ذلك مما تطلب به نفوسهم ولا تطيب فهل له الرجوع بالمبلغ المذكور الذي دفعه القاطع وليس
للمستحق الرجوع الاجمات اوله من العلة وبما هو واجب شرعا أم لا (أجاب) نعم للمستحق
عليه الرجوع على القاطع عاتقاً وله منه من المبلغ اعدم سلامة المدل فيرجع بالمدل وأما المستحق
فيرجع على المستحق عليه عما هو واجب شرعاً في مثله وهو العلة المستحقة وما يدور له أخذه شرعا
والقول قوله فيه وأما ما عداه فلا طلب له به شرعاً بالاجماع أهل شرع الله ادهو مال الغير لا حق له فيه لا به
لم يخرج عن ملك مالكه بمجرد الاخذ فكيف يطلب به وهو اجتنى عنه ويحرم عليه تعاطيه
فليس له ما ليس في الشرع حله * وما لم يجتزعه عالم وفقهه
وما كان بدعا به ومحض صلاة * وطالها بين الامام سفيه

وكل هذه الاسماء التي سميت ما انزل الله بها من سلطان وما لم يشأ الله لم يكن وما شاء الله كان
والله أعلم (سئل) ايضا تيماري آبر المتحصل من تيماره لا شرع يبلغ معلوم هل تنسخ أم لا
(أجاب) لا تنسخ وعلى كل واحد منها حارة ما تناوله والقول قول كل واحد فيما قبض بيده وعلى
الآخر البينة والله أعلم (سئل) في رجل استأجر من آخر نصف أرض بستان ملك ونصف
بستان وقت يجرى في الاستحكار بما استقلا عليه من آبار ونخيل وبركة معدة بلجع الماء واصطل
والآت ثلاثين عقداً كل عقد ثلاث سنوات بآبرة لكل سنة تقتضى أربعة قروش ثم مات المستأجر
هل تنسخ الاجارة وان وقعت صحيحة أم لا (أجاب) نعم تنسخ الاجارة بموت المستأجر
ولو كتب في صك الاجارة الحكم بعدم انفساخها بموته لعدم ضرورتها لاسدائه تقام عليها البينة
ويجوز عليها القضاء من حاكم يراه الله أعلم (سئل) في رجلين اتفقا على الررع بعملهما
وبقرهما ووزرهما ماسوية فلما خرجت العلة طلب أحدهما منها زيادة عن حصته التي هي الدفق
المتفق عليها بسبب حرشه الرائد عنه أياما هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك مطلقاً العمل
في المشترك ومن عمل في المشترك لا يستحق بعمله شيئاً ولو استأجره الشريف للعمل فيه فكيف
يستحق مع عدم الاستئجار له قال في الكفر في باب الاجارة العاسدة وان استأجره لجل طعام بينهما
فلا أجر له ومثله في منح القنار وأكثر الكتب وحل الطعام مثال ومثله حصص الزرع المشترك وحله
وتذريته وتقسيمه والحرف عليه اوله قافهم والله أعلم (سئل) في امامي مسجد له نصف معلومها
وللآخر النصف اتفقا على أن من غاب منهم ابنته صاحبه عنه غاب أحدهما مدة فسد الآخر عنه
ورجع العائيب ويريد صاحبه ان يختص بالمعين جميعه هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك شرعا
اذ لا وجه له فيوجب استحقاقه الجميع والحال هذه لانه مترع بعمله ونائب عنه فيه واخذ الاجرة
على الامامة لا يقول به المتقدمون أصلاً واستحسنه المتأخرون لا اشتغال الناس بعاشهم وقلة
من يعمل بحسبة لوجه الله تعالى وعليه العامل مشترع به على صاحبه فانه عدم وجه استحقاقه حصه

مطلب فمن رجل قرية ببت
المال من له ولايتها مات
ولي غيره يبرأ أهل القرية
بالدفع اليه
مطلب رجل قاطع
ما في مقاطعته بلهة الميرى
من قرى ومزارع سنة تملح
معلوم ثم استحق ما في مقاطعته
مستحق بالامر الشريف

مطلب لا تصح اجارة المتحصل
من التيمارات

مطلب تنسخ الاجارة بموت
المستأجر ولو حكم مدم
صحتها بموته

مطلب اذا اتفقا على الررع
بعملهما وبقرهما ووزرهما
سوية ليس لاحدهما ان يأخذ
زيادة عن ذلك

مطلب اتفق امامان في مسجد
على ان من غاب منهم ما يند
الآخر مسده يحصل ليس
للعائيب ان يختص بالمعين

مطلب الاجارة الواقعة على
الارض المشغولة بالاشجار
او على اتلاف الاعيان باطلا
ولو حكم بها

صاحبه الغائب وهذا بدعي الحكم والله أعلم (سئل) في صلح اجارة حاصل لدى الشرع حضرة
فلان واقرانه قبل تاريخه ابر فلان ما هو له وهو الربع في البستان المشتل على اشجار مستزعة تسعين
سنة بثلاثين عقدا اجماعة وثلاثين قرشا وصدة المستأجر وحكم بصحة الاجارة غيب اعتبار ما وجب
ثم رفع الى نائب حكم جنبي فكتب ما حاصله هذا ما أشهد على نفسه أنه ثبت عنده ما نسب الى الحاكم
من الثبوت والحكم ونفذ كل منهما على وجه فلان لرجل طلب المؤجر بزيادة قاذعي المستأجر عليه أنه
يعارضه فيه بغير طريق شرعي طالبا لفسخ اجارته وأخذ المؤجر بالزيادة فعرّفه أنه حيث استأجر كذلك
فالزيادة لا يحصل اهلها كون العقد صحيحا لا يفسخ بالزيادة ولا بغيره وحكم بصحته وعدم انفساخه
ولو جوت المتاجر من اوأحدهما ومكنه من التصرّف فيه وحكم بذلك في وجه الطالب للفسخ ووجه
المؤجر بالنقاس المستأجر فهل يعمل بالصلح المذكور مع أن الاجارة واقعة على ما يخص الحصة مما
يستخرج من غار البستان ومع كونها واقعة فصح كونهما وهل يضمن المستأجر جميع ما أكله من الثمار
مدة وضع يده أم لا (أجاب) لا يعمل به اذا الاجارة ان وقعت على الارض فهي فاسدة لشغلها بالاشجار
المذكورة وان وقعت على الثمار فهي باطلة فتدبر حوايا بأن عقد الاجارة على اتلاف الاعيان مقصودا
كن استأجر بقرّة ليشرب لبنها لا ينعقد وكذلك لو استأجر بستانا لياكل ثمره والمسئلة مضمرة بها في منج
الغناء وكثير من الكتب وفي الاجارة المذكورة أمور أخرى توجب فسادها خصوصا عندنا كالشروع
وطول المدة في الوقف ولا شبهة في عدم اعتبار حكم الجنبي والحال هذه اذ طلب الفسخ وأخذ
المؤجر لا يصير خصما شرعيا فبقى حكمه في غير محله لعدم الخصم والمؤجر لم يصد منه ولا عليه دعوى
لم يصب الحكم عليه وهذا على تقدير مخالفة الجنبي لانساق الاجارة الواقعة على الاعيان والارض
المشغولة والا مرقى ذلك واضح للفقهاء وفما ذكرنا له أدنى المام بالفتنة كفاية ولا شك في ضمان
المستأجر لجميع ما استهلكه من الثمار اذا الاجارة باطلة والحال هذه فوجودها وعدمها سميان والله
أعلم (سئل) في مدرسة وضع في خلوة من خلواتها عرضا مشتركا شركة ملك بينه وبين آخر
ومكث مدة وعزل عنها وغاب وولى غيره فطلب الغير من الشريك الآخر أجرة المكان الذي وضع
الشريك فيه المدة المذكورة هل يلزمه دفع أجرة المثل له المدة وضعه أم لا (أجاب) لا يلزم الشريك
أجرة باجماع علمنا فاطمة لعدم مباشرته وضعه انظر ما ذكر في الاشياء والنظائر وغيرها في القاعدة
العاشرة الخراج بالنعمان والحق احق ان يتبع والله أعلم (سئل) في رجلين أجرا أرضا معلومة
بمبلغ معلوم عشرين عقدا كل عقدا ثلاثون سنة وشرطا الخراج على المستأجر ومات الاخران
والمستأجر في اثناء المدة فما الحكم الشرعي (أجاب) الاجارة من أصلها واقعة فاسدة ولو وقعت
صحيحة تنفسخ بموت أحد العاقلين واذا قلنا بفسادها قالوا يجب فيما مضى أجرة المثل لا المسمى وما بقى
لا حكم له بعد الموت ولا يلزم ورثة المباشرين أجرة ولا اجارة والله أعلم (سئل) في رجل استأجر
قرى من له ولاية اجارته فأنفذه ظالم متغلب عن تسليها واخص هو بها هل تلزمه اجرتها أم لا وهل له
الرجوع بما دفع للمؤجر شرعا أم لا (أجاب) لا تلزمه اجرتها باجماع علماء ثنائان كان قد دفع
الاجرة او شيئا منها رجوع المستأجر به على المؤجر والله أعلم (سئل) في أماكن موفوفة معدة
للدباغة أجزها المتولى من اناس مدة معلومة بأجر معلوم ولها بالوعة يجري فيها الماء وقد منع
فضلات الدباغة ونحوها ساجرا بان الماء فهل تكون أجرة التعزيل عليهم كافي السكاسة والرماد أم لا
(أجاب) في فتاوى قاضي خان واصلاح بئر الماء والبالوعة والمخرج يكون على صاحب الدار
وان كان امتلا من قبل المستأجر وفي الجوهره ولا يجبر عليه اذا كان امتلا من فعل المستأجر
أيضا يعني أنه على المالك ولا يجبر المالك على اصلاح ملكه وفي التنازخانية وان امتلا خلاها ومجارها
من فعله فالقياس ان يلزمه نقله يعني المستأجر فأثبت فيه قياسا واستحسانا ومن المقرر العمل

مطلب مدوس مدرسة
وضع عرضا مشتركا بينه وبين
آخر في خلوة منها مدة
ثم عزل وولى غيره فاراد
أخذ أجرة المكان من الشريك
الاخر ليس له ذلك
مطلب أجر أرضا عشرين
عقدا كل عقدا ثلاثين سنة
وشرطا الخراج على المستأجر
ثم ماتا
مطلب استأجر قرى
من له ولايتها فأنفذه ظالم عنها
له الرجوع بالاجر
مطلب اصلاح بئر الماء
والبالوعة على المالك او الوقف
وللمستأجر فتحها ان استنج
المالك او المتولى

بالاستحسان الا في مسائل ليست حذو منها فاذا علمت ذلك فاحر تعز بلها على الوقت والمستأجر من
 ان يخرجوا منها اذ لم يفعل المتولى ذلك لتصرفهم بأنه عذر كما هو الاستحسان والحال هذه والله أعلم
 (سئل) في مرقلة لهم عطاء في بيت المال يحيلهم وكيل بيت المال على قري لياخذوا عطاءهم
 من متحصلها فاجبر واحد منهم ما يتحصل من تلك القري من قسوم ورسوم وزيت زيتون بها وغير ذلك
 مما جرت العادة بتداوله من أهل القري بملع فأق الجراد على الرعي وشجر الزيتون وغيره فلم يسلع المتحصل
 نصف ما عين عليه من الاجرة هل يضمن ما بقي أم لا يضمن شيئا وما الحكم في هذه الاجارة (أجاب) هذه
 الاجارة باطلة لان الاجارة بيع المنافع وهذه وقعت على الاعيان وهو المتحصل من القسوم والرسوم
 وقد انقضت علما وما على ان الاجارة اذا وقعت على مساو الاعيان او اتلافها فهي باطلة قال علماؤنا
 رحمه الله تعالى عقد الاجارة على اتلاف الاعيان مقصودا لكن استأجر بقرة ليشرب لبنها لا يعتقد
 وكذلك لو استأجر بيتا ماليا كل ثمرة فاذا علم ذلك علم الحكم في اجارة القري لتناول الخراج مقامه
 كان او وظيفة والله باطل وقد اقيمت بذلك خرا او صورة ما رفع الى في قرية آجرها المتكامل عليه الاخر
 لتناول ما يتحصل من خراجها ورسوم انكحتها وركاة مواشها هل يجوز فأجبت بأنها باطلة لا يجوز
 والقول قول المستأجر فيما وصل الى يده من ذلك ولا يضمن ما جعل عليه من المبلغ المذكور والله أعلم
 (سئل) في عقاره وقوف على جهة بتر آجره من له ولاية ايجاره لرجل مدة ثمان سنوات بأجرة
 سمائة فآجر المستأجر المذكور ما في ايجاره المدة المعبية من آخر ومضى على ذلك نصف مدة الاجارة
 والحال أن المؤخر الاول آجره بدون آجر مثله فهو له طلب أجرة المثل من المستأجر الاول ام من
 المستأجر الثاني (أجاب) له طلب أجرة المثل من المستأجر الاول لانه المباشر لعقد الاجارة
 الفاسدة وسواء قلنا بصحة عقد الاجارة الثانية او بفساده لجرى ان أحكام الصحيح في الفاسد كما
 صرحوا به قاطبة وانما قلنا سواء قلنا بصحة الاجارة الثانية أم لا للاختلاف الواقع في المسئلة
 فافتي بعضهم بأن المستأجر اجارة فاسدة لو آجر من غيره اجارة صحيحة تجوز في الصحيح وقيل لا يملك قال
 في الشمرات الاصح أنه لا يملك يعني فلا تكون صحيحة وعلى كل حال المطالبة للساطر على العاقد
 معه كما هو ظاهر لا يتوقف فيه فقيه والله أعلم (سئل) في بخارين تقبلان فدادين أهل قرية
 فسألهم ما آجر أن يدخلوا معهم ما فابيا فاستأجروا على فدادين معلومة فادعى أنه شرط عليها
 في عقد الاجارة أنه ما بقي غابا عن القرية ثلاثة أيام يكن له الثلث معها فهل استأجره على هذا
 الوجه صحيح أم لا وكذلك دعواه (أجاب) استأجره على الوجه المشروح فاسد باجتماع الساميين
 فالدعوى منه لا تصح والواجب في الاجارة الفاسدة أجرة المثل لعمله ودرهم فاذا اختلف
 مع المستأجرين في مقدارها فاقول قواؤه ما فيه ولا يصح التعليق الصادر منه فلا يستحق به الثلث
 وان غابا عن القرية ولا قال به من العلماء والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل استأجر
 أرضا لزراعة التين بشره من صهره ما فاقدم الصهر ببيع وغار ماؤه ما الحكم في ذلك (أجاب)
 لا شيء على المستأجر والحال هذه من الاجرة حيث فات التمكن من الانتفاع وان كان قد عمل له شيئا
 من الاجرة يرجع به عليه فانظر الثانية والاولى الجية وضح الفقار يتنفع لك الامر ويرتفع عن عين يمينك
 الغبار والله أعلم (سئل) في رجل استأجر سقيفة مدة معلومة باجرة معلومة فانه دمت قبل ان يسموا
 مدة الاجارة بترا داف الامساك هل للمستأجر فسخ الاجارة والرجوع بما دفع مجعلا عنها أم لا (أجاب)
 صرح القدوري بأن الاجارة تنفسخ من غير حاجة الى الفسخ وصرح في الكثر بأنها تنفسخ قال
 في الجوهر وفيه أي قول القدوري إشارة الى أنه لا يحتاج الى الفسخ وهو الصحيح ومن أجهلنا
 من قال ان العقد لا يفسخ يعني بل يفسخ المستأجر وفي تفصيل القدوري للشيخ فاسم قال ابو نصر
 من أجهلنا من قال ان ذلك يوجب فسخ العقد والصحيح هو الاول انتهى وعلى كلا القولين حيث فسح

مطلب جماعة لهم عطاء في
 بيت المال يحاولون به على قري
 لياخذوه من متحصلها
 من قسوم وغير ذلك آجره
 لواحد منهم فالاجارة باطلة

مطلب اذا استأجر عقار
 الوفاء باقل من أجرة المثل
 مدة ثم آجره المستأجر من آخر
 فالمطالب باتمام أجرة المثل
 هو الاول

مطلب بخارين تقبلان فدادين
 أهل قرية فاستأجرا آخر
 على فدادين معلومة وادعى
 أنه شرط عليها ان غابا ثلاثة
 أيام يكن له الثلث

مطلب استأجر أرضا
 بشره من صهره ما فابيا
 فاقدم الصهر ببيع ما فيها

مطلب تنفسخ الاجارة وقيل
 تنفسخ بانها دام المكان

مطلب باع كردار في أرض
وقف وسلمه للمشتري فاستعنته
زوجته البائع بعد موته
وتطالب له من المشتري أجرة
خارجة عن أجرة البقعة

المستأجر له طلب ما يحل من الاجرة لما سبق من المدة بحسبه والله أعلم (سئل) في رجل باع
كردار في أرض وقف وسلمه للمشتري فاستعنته زوجة البائع بعده وطلب له أجرة خارجة
عن أجرة البقعة من المشتري مدة وضع يده هل لها ذلك أم لا (أجاب) يلزم المشتري مدة وضع يده
على أرض الوقف والكردار الذي استحق به حق التمرار فيها أجرة الوقف لاحق التمرار الذي يصح
بيعه حيث كان معلوما كالمسرح به في الخلاصة والموازنة وغيره ما من الكتب فنظر الى أجرة المنزل
للبقعة بجزءه عنه فيجب للوقف وأما الكردار فلا لأنه سكنه بتأويل المالك ووجوب أجرة المنزل للوقف
صيانة له واختاره المتأخرون على خلاف القياس استقصانا فلا يلزم أجرة غيره بالاستحقاق
وقد صرحوا بأن المملوك المعتد بالاستغلال إنما تجب أجرة المنزل على الساكن فيه بغير عقد اجارة
اذا سكنه على وجه الاجارة دلالة ما اذا سكنه بتأويل مالك او عقد لشيء عليه بخلاف الوقف والله أعلم
(سئل) في رجل مات وله عاقوفة منكسرة عند متولى وقف من الاوقاف من جهة قراءة مرتبة
عليه في كل ليلة فأقام القاضي ولده مقامه فهل لولد الميت ان يطالبه بعاقوفة آبيه المنكسرة ويحججه
القاضي على اعطائه عاقوفة والده أم لا (أجاب) نعم له ذلك كما صرح به في انفع الوسائل وجعله
الاشبه بالله والعدل وعال بأنه عمل ليس بواجب عليه فعليه فكل ما يأخذ في مقابلته في معنى
الاجرة وقيل لا وقد علمت أن الاول اشبه بالله والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية او وقف معدة
لغراس العنب والتين والزيتون وغير ذلك من الاشجار وتبقى في ايدي غارسها باجرة المثل مادامت
الاشجار فيها ويدفع أجرة مثلهما أنشأ رجل بطائفة منها غراسا بعد أن استأجرها من له ولاية ذلك
مدة سنين عينها باجرة معلومة هي أجرة مثلهما ومات المؤجر قبل مضي المدة هل للمستأجر استبقاؤها
حيث لا ضرر على الجهة التي تصرف الاجرة عليها ويعظم ضرره بقلع غرسه ولا تؤجر بعد قلعه باكثر
من الاجرة المعينة لها أم لا (أجاب) نعم له الاستبقاء حيث لا ضرر على الجهة ولزم الضرر على
الغراس هذا وفي نسخ الغراس نقلا عن البحر وفي القنية استأجر أرضا وقفا فغرس فيها وبني ثم مضت
مدة الاجارة فلا مستأجر أن يستبقها بأجرة المثل اذا لم يكن في ذلك ضرر ولو أبقى الموقوف عليهم الا القلع
ليس لهم ذلك قال مولانا في شرح الكنز وبهذا يعلم مسألة الارض المحتكرة وهي منقولة ايضا في اوقاف
الخصاف انتهى وأنت على علم أن الشرع يأبى الضرر خصوصا والناس على هذا وفي القلع ضرر عليهم
وفي الحديث الشريف عن النبي المختار لا ضرر ولا ضرار والله أعلم (سئل) في رجل أجرة جمل
لجل قدر معين من العنب فزاد على القدر المعين فهل معه فالحكم (أجاب) ان اطاق البهيم حمل
الرائد وهلك بعد بلوغ المكان المشروط فلهما حبه الاجر كاملا وضمن من قيمته بقدر الزيادة وان لم يطق
ضمن قيمته كلها وان اختلفا في ذلك فالقول قول المستأجر لانكاره والله أعلم (سئل) في رجل
استأجر جمل لجل عنب على ان ما يبيع به من الثمن فنصفه أجرة جمل فمات الجمل واتبع ربه أنه مات بسببه
فهل على تقدير ثبوت موته يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن فقد تقر أنه يسلك بقصد العقود مسلكا
صح في مثل ذلك والله أعلم (سئل) في رجل استأجر أرضا للزراعة فزرع ومات المؤجر وهو بقل
هل يقطع أم يبقى الى ادراكه (أجاب) يبقى الى ادراكه بأجر المثل نص عليه في المانية وغيرها
والله أعلم (سئل) فيما اذا استأجر رجل أرض بستان الوقف مدة سنة لزراعة الباذنجان
والرطوبة والبقول ونحو ذلك مما ليس لانتهاه وقت معلوم ونضت مدة الاجارة هل يقطع من أرض
الوقف وتسلم أرض البستان لنظاره أم لا وهل اذا كان في البستانين يساح للمستأجر كله أم لا يساح
له ويضمن قيمة ما أكله منه (أجاب) نعم يقطع وتسلم الأرض لنظار الوقف كما صرح به الماتون
قاطبة في الرطوبة وما في معناها كالباذنجان وكل ما ليس لانتهاه وقت معلوم ولا شبهة ان المستأجر
ضامن لما أكل من ثمرة التين لعدم دخوله في الاجارة بل لو أدخله في الاجارة لا تصح لانه لا تصح اجارة

مطلب مات وله عاقوفة منكسرة
عند متولى وقف فأقام
القاضي ولده مقامه له طلب
المنكسر لآبيه

مطلب سلطانية او وقف معدة
لغراس العنب والتين وغير
ذلك أنشأ رجل بطائفة منها
غراسا بعد ان استأجرها
ثم مات المؤجر قبل مضي المدة

مطلب استأجر بهيما لجل قدر
معين ثم زاد عليه فهل

مطلب استأجر جمل لجل عنب
على ان مه ما يبيع فنصفه أجرة
جمل فمات الجمل

مطلب اذا مات المؤجر
والزريع بقيل يبقى باجر المثل

مطلب استأجر أرض الوقف
سنة لزراعة الباذنجان ونحو
ذلك ومضت المدة يقطع وتسلم
الأرض لنظار الرقعة

بستان لبأكل غرة شجرة لوقوعها على ائلاف الاعيان والله أعلم (سئل) في امرأة وكلت رجلا وكالة
 شرعية بموجب وثيقة شرعية في استخلاص ما يخصها بالارث من والدها وفي السعي على نكاحها من
 يشاء وجعلت له مبلغا معلوما نظير ذلك وأحلت له على الزوج من صداقها ثم حصلت مقارضة شرعية
 بين الوكيل والروح فيه ثم ماتت ومات الزوج بعدها ولم يدفع ما قورض فيه وادعى ورثة الروح أن
 الموكلة رجعت عما جعلته للوكيل وأخذته من زوجها فهل لها الرجوع في ذلك بعد استخلاص
 ما يخصها من الارث وتسليمه لها وبعد مباشرة عقد نكاحها وهل تصح دعوى الورثة الرجوع
 واستخلاصها المبلغ من زوجها أم لا (أجاب) أعلم أنه اذا كان العمل في الاستخلاص معلوما وذكر
 له مدة والسعي على النكاح كذلك ذكر له عمل معلوم ومدة وجب المبلغ المعين له ولا يصح رجوعها
 عنه ولا دعوى ورثتها به لعدم صحة وله المطالبة به شرعا والله أعلم (سئل) في أرض وقف آيها
 الناطر عليها مدة سنين للعرس وانتهت المدة واخرس باقي فما الحكم (أجاب) يلزم المستأجر قلع
 الغراس وتسليم الأرض فارعة ان لم تنقص الأرض بالقلع فان تقصت والناظر أن يتكلم الشجر للوقف
 بقيته حال كونه مقلوعا جبرا على صاحب الشجر وان كانت لا تنقص لا يتكلم جبرا ويلزم بالقلع وتسليم
 الأرض للناظر وان تراصيا على تجديد الاجارة وبقاء الغرس جاز والله أعلم (سئل) في رجل
 استأجر من جماعة قبو معصرة وجميع دكان ملاصق لها من جماعة بشرط ان يعمرها طاحون بقل
 ويزيل آلة المعصرة ويضع فيها آلة الطاحون وان يسد باب الدكان ويفتح له بابا يرفق بذلك ماشاء مدة
 ثلاثين سنة متوالية عشرة عقود بديل كل عقد ما قبله باجرة معلومة لكل سنة ومهما حدث من ترميم
 فعلى المؤجرين ومهما احتج من آلة الطاحون كاختاب وحديد وأججار رضى فعلى المستأجر وكتب
 ملك الاجارة كما شرح وحكم الحنبلي بموجبها وفيه ومن موجب الروم عقد التواجر وعدم الفسخ بغير
 الموت المستأجرين أو أخذهم الى انقضاء المدة ولم يبق من المؤجرين الا واحد فهل حكم الحنبلي بعدم الفسخ
 بموت المستأجرين أو أخذهم يرفع الخلاف فيمنع الفسخ أم لا يرفع الخلاف فلا يمنع الفسخ لعدم
 وقوعه في حادثة انصب الحكم فيها بعد خصومة شرعية وهل الاجارة من أصلها وقعت صحيحة أم لا
 (أجاب) الاجارة المذكورة غير صحيحة للشرط المذكور الذي هو تعميرها طاحونا ويزيل آلة المعصرة
 لأن الاجارة كالبيع يفسد الشرط الفاسد وهو كل شرط لا يقتضيه العقد ولا يلائمه وفيه منفعة لاحد
 المتعاقدين او العقود عليه والشرط المذكور داخل تحت التعريف المزبور وان كانت فائدة فعلى تقدير
 حياة المتعاقدين جميعهم يجب عليهم قسخته فكيف وقدمات الكل الا واحد وحكم الحنبلي من غير
 دعوى خصم على خصم لا يرفع الخلاف فلا يمنع الفسخ سواء صح ان مذهبه كذلك أولا اما اذا لم يكن
 مذهبه كذلك فظاهر واما ان كان مذهبه كذلك فلتخلف شرط كونه يرفع الخلاف وهو كونه في حادثة
 شرعية صدوت من خصم على خصم كما صرح حوايه قاطبة فتفسخ بالفساد وتفسخ بالموت كالصحيح
 لان فاسد العقود يجري مجرى صحيحها والله أعلم (سئل) في رجل استأجر حاما بربع قرش في كل يوم
 مادام الماء منقطع عنه ويقرش اذا جرى الماء بعد ان أذن له القاضي بتعميره ما توقف ادارته عليه
 من ماله والرجوع به فعمر ونصرف فيه مدة قبل جرى الماء ومدة بعده وزاد عليه جماعة وأخرج منه فدا
 الحكم في كل من الاجارة والامر بالتعمير مع الرجوع وهل يلزم المستأجر الزيادة في مدة جرى الماء
 وتكون قاضية عليه بأنهم الاجرة مثله في زمن ادارته (أجاب) عقد الاجارة على الوجه المشروح
 فاسد والحكم في الفساد وقفها وملكها أجرة المثل والقول قول المستأجر في قدرها اذا الاصل براءة الذمة
 فيما زاد ما لم تقم عليه بينة ولا تكون الزيادة من الجماعة المذكورة في قاضية بشئ في مدته اذا الاجارة من
 حيث هي تقع بأزيد وانقص وباجرة المثل فلا يكون لها اعتبار في تحكيم أجرة المثل اجماعا والعبرة في
 ذلك للبيعة التي هي إحدى جميع الشرع الثلاث ولا شك ان الرجوع بما صرفه في التعمير والحال هذه

مطلب اذا استأجر رجلا
 ليستخلص لها ما يخصها من
 ارث أبيها وللباشرة نكاحها
 صح ان ذكرت مدة

مطلب استأجر أرض وقف
 مدة سنين للغرس وانتهت
 المدة والغرس باقى

مطلب استأجر من جماعة
 قبو معصرة وجميع دكان
 ملاصق لها بشرط ان يعمرها
 طاحون بقل ومهما حدث
 من ترميم فعلى المؤجرين
 ومهما احتج من آلة طاحون
 فعلى الخ

مطلب استؤجر رجل
ليستخلص تركه الميت
في مدينة كذا ولم تسم التركة
ولم يأت بها وقد ذكر المؤلف
له انظار

كما هو غنى عن التقرير والله أعلم (سئل) في رجل ساكن بمدينة بقرص وله فيها زوجة وابن صغير منها
سافر الى مدينة مصر ومات فيها عن الزوجة والصغير فنصب قاضي بقرص وصيا على الصغير فاستأجر
هو والزوجة رجلا بأجر مسمى ليذهب الى مصر ويستخلص ماتركه الميت هناك ويأتي به الى بقرص
فذهب فوجد الميت قد نصب وصيا على ابنه وسلمه ما يملكه من سافل طلب الاجير ذلك منه ليوصله الى
بقرص فأبى وجعلها هو الى بقرص هل الاجارة صحيحة ويؤخذ ما سأل الاجير من الزوجة والصغير
بحسب ارضهم أو مناصفة (أجاب) ان لم تسم التركة فهي فاسدة وان سميت فهي صحيحة فان كان
الاول قسم اجر المثل على ذهابه لمصر واستخلاص التركة والاثبات بها الى بقرص ولزم له اجر الذهاب
فقط من غير تجاوز عن قسط المسمى وان كان الثاني قسم المسمى نفسه على ذلك ولزم قسط الذهاب
منه وما وجب على كلا التقديرين بحسب مالهما من التركة على الزوجة الخ منه والباقي على اليتيم
اذ القسمة في مثل ذلك على مقدار المال نصوا عليه في كتاب القسمة أما صحة الاستئجار من الزوجة
فلما له من الولاية على مالها ونصيبها وأما صحتها من وصي الصغير فلما له من الولاية بالوصاية المستفادة
بنصب القاضي اذ له ولاية نصب الوصي حيث كان اليتيم في ولايته لاسيما مع غيبة وصي الميت
فان قلت اقم شاهد اعلى ما ذكرت قلت أما من كسر عن حياض الفقه فهو غنى عن اقامة ذلك
فان المساوى لهذا من الفروع لا يكاد يعتد فذكر منه ما لا اعتبار عليه في البرازية وكثير من الكتب
استأجر رجلا ليحمل له غلة من مطمورة عيناها فذهب فلم يجده ورجع قسم الاجر المسمى على ذهابه
وجعله ورجوعه به ولزم اجر الذهاب لان الذهاب كان له وان كان لم يسم المطمورة لا يتجاوز عن قسط
المسمى للذهاب اجر المثل وفي مجمع الفتاوى وكثير من الكتب ومن هذا الجنس صارت واقعة
الفتوى رجل اشترى من آخر اشجارا ليقطعها وذهب بالاجراء ثم أنهم ما تقابلوا البيع في الاشجار فدخل
للاجراء شيء ينظر ان استأجرهم لينهبوا معه الى موضع الاشجار فلهم اجر الذهاب وان استأجرهم
ليقطعوا الاشجار في موضع كذا ولم يذكر الذهاب فلا اجر لهم لان المعقود عليه قطع الاشجار انتهى
وفي الخلاصة بعد ذكر مسئلة قطع الاشجار ناقلا عن مجموع النوازل قال رحمه الله تعالى وجدت
المسئلة في النوازل والجواب على خلاف هذا صورته رجل استأجر أجيرا على ان يقطع له اشجارا
بعيدة عن المصر على ان اجر الذهاب والرجوع على المستأجر قال لا أرى له اجر الذهاب ولا اجر الرجوع
لانه لم يعمل شيئا انتهى قوله لا يرى ظاهره التفقه فتأمله وكتب المذهب طائفة بخلافه والله أعلم
(سئل) في رجل من العلماء ربي شخصا وعلمه شيء من العلم وكان الشخص يخدمه ويتجمل له فيكافيه
العالم المربي في مقابلته عمله من النفقة عليه والكسوة والسكنى وغير ذلك من الوازم وزوجه زوجة
وقام بالوازمه ولو انه لم يجز بينهم ما عقدوا اجر في خدمته له ومات الشخص المذكور عن ورثة يريد
بعضهم مطالبة العالم بأجرة نخدمته هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك باجماع ائمتنا اذ لا عقد
يوجب الاجرة له ولا قرينة حال تدل على وجوبها والمنافع اعراض لا تقوم الا باحد منها والواقع
من التلمذ المذكور مكافاة وقد قال العلامة في الاسرار أجرا رجلا بأن يعمل له عمل كذا ولم ينطقا شيئا
من الاجر وعدمه ان كان العامل من قبل من يعمل له الاول الناس مثل هذا العمل بغير اجر كان متبرعا
وان كان يعمل بأجر فهو اجارة فاسدة فله اجر المثل بالغاما بالغ وكذا لو كان بينهما أخذ واعطاء لمثل هذا
العمل بصادون الاجر يجب اجر المثل بالغاما بالغ عند أبي يوسف وعند محمد كذلك وان لم يوجد بينهما
ذلك من قبل وعند أبي حنيفة لا يلزمه شيء ولو خدمه او فعل له فعلا عملا لا بد به بغير اجر ان كان قريبا له
فله اجر المثل وان كان من أهبل التبرع في مثله من قبل لانه انما يعلم باسم الاجر رجاء الزيادة على اجر المثل
وان كان اجنبيا كان متبرعا ان كان من أهله من قبل والاول اجر المثل بالغاما بالغ وفي الفتاوى الواقعات
منها انتهى وفيما قاله العلامة المذكور جواب المسئلة وهو عدم وجوب الاجر وهذا مما لا يشك فيه

مطلب رجل ربي شخصا
وصار الشخص يخدمه
ويتجمل له فيكافيه المربي فأت
وطلبت ورثته الاجرة من
المربي

واقه أعلم (سئل) في طاحونة ماء وقف خربت وتعلقت مدة أعوام نظرا لها وعدم الاتباع بها فاستحكرها جماعة من المتكلمين عليها بأجرة معلومة وعروها ثم ما تواروا خلفهم غيرهم من ذريتهم أو غيرهم فأبجروها بأجر المثل عامرة والآن المتكلمون على الوقف يدعون على متقبلها بأجرة المثل عامرة رعا على مالكي العمارة هل لهم ذلك أم لا (أجاب) ليس للمتكلم عليهم الدعوى على متقبلها بأجرها عامرة لأن العمارة ملك للمعمر وطلبه على المتكبر بأجرة مثلها حال كونها خرابا حيث لم تكن المدة قد مضت وهذه المسئلة أشبه بمسئلة الخانوت التي ذكرها القاضي خان بقوله في أجرة الخانوت أصله وقف وعمارة لرجل فابى صاحب العمارة أن يستأجر أصل الخانوت بأجر المثل قالوا إن كانت العمارة لو رقت يستأجر الأصل بأكثر مما يستأجره صاحب البناء يكتف صاحب البناء برفع البناء ويؤجر الأصل من غيره وإن كان لا يستأجر بذلك يتولى في يد صاحب البناء بذلك الإجماع ومنه علم الحكم في مسئلة الطاحونة واقه أعلم (سئل) في رجل آجر نصرايا طاحونة تدر ربما نهر يبلغ معلوم ولم يمين مدة الأجرة هل هي سنة أو أكثر أو أقل وكنت أوجرت لغيره بدون المبلغ المذكور أعلاه ولم تقع المصاحفة على الأجرة الأولى هل تلزم الثانية أم لا (أجاب) لا تلزم الأجرة الثانية بالأجماع سواء كانت الأجرة الأولى صحيحة أو فاسدة أما إذا كانت الأولى صحيحة فلا تملك مستأجرها الحق بها للزومها وأما إذا كانت فاسدة فلا تملك فاسدة فلا تملك في الصحيح في الأحكام فلا بد من المفاضلة بالقضاء أو الرضا فيها كما هو ظاهر واقه أعلم (سئل) في رجل استأجر قطعة أرض من متولى الوقف سنة ثلاثة قروش فأدخل المستأجر رجلا يعدل معه من أربعة بالنصف فاستأصل المدخل سائر الغلة ومنع المستأجر عن فعل من أجرة أرض الوقف وما للحكم في المزارعة بينهما (أجاب) طلب الأجرة على المستأجر لا على المستغل إذا استأجر أدخله باختياره وخطرا في صحة المزارعة وإلى فسادها فترتب عليه الحكم في كل ما والله أعلم (سئل) في شجرة زيتون في أرض موقوفة مشتركتين اثنين آجر أحدهما الشريك الآخر نصفه فيه عشرة سنين بخمسة مائة قرش ليأكل ثمره مدة العشر سنين فاكل المستأجر ثمره ست سنوات وهلك المؤجر بعد أن أخذ من المستأجر ثمانية مائة قرش وبعد بيع النصف لرجل فاستمر المستأجر على اكل الثمرة أربع سنوات والآن يطالبه المشتري بمائة قرش لسيبه هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك ولا يلى قبله فإن أجرة الشجر والمكرم بأجر على أن يكون الثمرة لا تتعقد بل تقع باطلا لأنها وقعت على اتلاف الاعيان ومتى وقعت على اتلافها لا تتعقد كما صرححت به علما ونافطية وكذلك بيع الثمرة قبل وجودها باطل لأنه يبيع المعدوم ولا فائز بجوانه وفاعل ذلك معقظ في الجهل المظلم الذي يعدد عا طيه على المسلم فإذا علم ذلك علم وجوب رد ما تناوله المالك بعينه إن كان باقيا وضمان مثله إن كان هالكا ومستمسكا وعلى الشريك المستأجر ضمان ما اكل من الثمرة والقول قوله بيمينه في مقدار ذلك وعلى مدعى الزيادة البينة الشرعية لأن القول قوله القايض ضميما كان أو أمينا فيما قبض والنسقل في جميع ما قلنا مستفيض فنذكر من النقل ما هو موجود في أيدي الناس غالبا من الكتب في الهداية عقد الأجرة لا يتعقد على اتلاف الاعيان مقصودا كما لو استأجر بقرة لشرب لبنها وفي الاشياء والنظائر ولا تجوز أجرة الشجر والمكرم بأجر على أن يكون الثمرة وكذا ألبان الغنم وصفها وفي مبسوط السرخسي والعين لا تتحق بعقد الأجرة وفي البرازية الأجرة إذ وقعت على العين لا تجوز وفي الخلاصة الاستئجار لا يجوز إلا لمصلحة مقصودة في العين والمتون والشروح والفتاوى مطبقة على أن الأجرة يبيع المنافع فكيف تجوز أجرة نصف شجرة الزيتون عشر سنين لا كل ثمره عشرة سنين بخمسة مائة قرش وأبلغ من هذا مطالبة المشتري من المؤجر للشريك المستأجر بعد موته ولم يقع بينه وبين المستأجر عقد صحيح ولا فاسد ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم والله وباليه واجعون (سئل) في امرأة عزمته على الحج فاستأجرت بها الإصحاح ويحمل

مطلب إذا استحكر جماعة أرض الوقف وعروها ليس للناظر طلب أجرها عامرة

مطلب خانوت أصله وقف وعمارة لرجل أبى صاحب العمارة أن يستأجر أصل الخانوت بأجر المثل

مطلب آجر طاحونة لرجل ثم أحرها لا تخر قبل انقضاء مدة الأولى

مطلب رجل استأجر أرض وقف وأدخل معه من أربعة فالأجرة على المستأجر

مطلب إذا استأجر من شريكه حصه في شجرة الزيتون المشتركة بينهما فالأجرة باطلة

مطلب استأجرت جمالا يحمل ادواتها للحج واشهدت أنها لا تستحق بدقته حقا فماتت في أشا التاريخ

دوام المعلومة باجرة معلومة ذهابا وايابا بخلافه فانما في اثناء الطريق هل لورثتها الرجوع بحصة ما بقى من الاستيفاء أولا واذا كانت قبل خروجها اشهدت على نفسها انما لا تستحق بذمتها حقايدخل ما تجدد في ذمته بموتها أم لا (اجاب) نعم لورثتها الرجوع بحصة ما بقى من استيفاء المشرق وطبوعها في اثناء الطريق بلا شبهة اذا الاشهاد صدر بما كان في ذمته لا بما تجدد بموتها كما لا يخفى والله أعلم (سئل) في رجل استأجر رجلا ليحمله من بلد ما الى الحج ذهابا وايابا وعمل له الاجرة بقاها فمرماه في الذهاب بمشقة ما عنده فحمله غيره فمالا يحكم فيما قبض من الاجرة (اجاب) للجمال اجرة حمله الى المرحلة التي حمله اليها ويرد عليه ما قابل المراحل التي امتنع عن حمله فيها ذهابا وايابا كل بحسب ما به على قدر المراحل ولا معتبر بالسهولة والوعورة فيها كما صرح به الطرابلسي في مناسكك وغيره وفي اجارات الظهيرية ما هو صريح في ذلك والله أعلم (سئل) في رجل استأجر سفينة لحمل غلال معلوم الى محل معلوم باجرة معلومة فوضع الغلال بها واسارت ولم يكن صاحب الغلال ولا وكيله فيها فافلتكسرت وكان دفع له بعض الاجرة هل يسترده أم لا (اجاب) نعم له استرداد ما دفع من الاجرة اذا لا اجرة له كما صرح به قارئ الهداية والله أعلم (سئل) بما صورته فيما سبق من جنابكم الشريف من افتاتكم النيف في المحضرين اللذين حاصلهما استأجر عروق قرية من الوقت من مولى له العام مع وجود مولى له الخاص من جهة السلطان ودفع الاجرة للمولى العام مع منع السلطان له بالتفصيل في المسئلة بين كون الاجارة صحيحة فيجب المسمى بعينه او فاسدة فيجب أجر المثل او بعد فصولي فيتوقف على اجارة المولى الخاص وغير ذلك من الاحكام لا مطلق اسم الاجارة فيما رفع لكم وحققتما مقصورة عند الاطلاق على ذلك والصحيحة هي المراد عند الاطلاق غالبا وافدتم الحكم الشرعي في ذلك حسبا انتهى اليكم فهل اذا كانت الاجارة تتناول محصولا من خراج وعداد اشجار تكون من هذه الاقسام تقع باطلا من أصلها وتكون عدا ما اذا لا يسلك بالباطل مسلك الصحيح باجماع العلماء واذا كانت باطلا فيما الحكم فيما تناوله المستأجر من محصول القرية وفيما دفعه للمولى العام من المبلغ الجواب موجبا معال مع النقل الصريح في ذلك (اجاب) المقر في كلام مشايخنا بأجمعهم أن الاجارة تملك نفع بعوض وانما اذا وقعت على استعمال الاعيان فهي باطلة وما صرحوا به ابن من استأجر بقره ليشرب لبنها او كرماليا كل غرة فهو باطل وما يقطع الشغب قولهم جعل العين منفعة غير متصور فاذا علم أن الاجارة اذا وقعت على استعمال الاعيان قصدا وقعت باطلا فعقد الاجارة المذكورة كورة حيث لم يقع على الاستيفاء بالارض بالزرع ونحوه بل على اخذ المنحصر من الخراج بنوعية أعنى الخراج الموظف والمقاسمة وما على الاشجار من الدراهم المضروبة فهو باطل باجماع ائمتنا والباطل لا يحكم له باطابق علما تناو اذا قلنا بطلانه لزم المستأجر أن يرد جميع ما تناوله من المزارعين من غلال ونقد وغير ذلك ولولاية قبض ذلك للمولى الخاص ولا يدخل للمولى العام فيه والخيال ما شرح والسؤال الاول لم يذكر لنا فيه أن الاجارة وقعت على تناول الخراج ونحوه من الاعيان ومبطلنا فيه عن الاجارة مطلقا فانصرفت الى تملك المنفعة وقبضنا الاحكام على الصحة وحكمها من وجوب المسمى وعلى الفاسدة وحكمها من وجوب اجرة المثل الى غير ذلك وما جئت كان الواقع أنها على ائلاف الاعيان التي يستوجب دفعها باطلا يرد المستأجر جميع ما تناوله بعينه ان كان قائما وضمانه ان كان مستهلكا او هالكالا لا يفسده على جهة التملك بعقد باطل لا يحكم له اذ هو غير مشروع بأصله ووصفه ويسترد من مؤجره ما دفعه له والجواب يختلف باختلاف الموضوع والله أعلم (سئل) في رجل استأجر مكاريا لحمل قطن معين من الرملة الى القدس باجرة سمائة عمل بعضها ولا يأتى له حمله بحمل بعضه ثم اشتغل عن بقيته بالمكاراة مع غيره فطالبه بحمل ما بقى فقال لا احمل ذلك الا اذا لم اجد كورة غير هذه الكورة هل له ذلك أم لا ويجبر على حمله قبل غيره (اجاب) حيث

مطلب استأجر رجل جمالا يحمله الى الحج ذهابا وايابا فمرماه في اثناء الطريق وامتنع من حمله

مطلب استأجر سفينة لحمل غلال الى محل معلوم وعمل الخ

مطلب اجارة قرية الوقت باطلا لانها اذا وقعت على استعمال الاعيان كانت باطلا فيجب على المستأجر رد ما تناوله قائما وقيمتيه هالكا ويسترد ما دفع

مطلب استأجر مكاريا لحمل له قطننا لحمل بعضه لعدم تأتى حمل الكل ليس له ان يحمل اقله قبل حمل باقيه

لم يأت له حله معا يجب عليه حل السابق لتقدمه على الاخير ومضى التي الحقان قدم اول الحقير اجابا
 بغير خلاف والله اعلم (سئل) في رجل اجر آخر مارسين من أرض بأجرة معلومة مدة سنتين ثم باعها
 لا حرج بطل الاجارة بهذا البيع (اجاب) لا تبطل الاجارة بهذا البيع بالايجاع وحكم البيع
 انه موقوف يبيع ولا يندد وليس لغير المشتري فضته والمشتري بالخيار علم اولم يعلم في الاصح وفي الثانية
 يتوقف على اجارة المستأجر في اصح الروايات والله اعلم (سئل) في رجل استأجر بيتا
 وقصا اليرع ماشاء فيه سنة كاملة بأجر معلوم اجارة صحيحة وتسلم وزرع فيه ماشاء فأكاه الجراد
 ونق من المدة ما يمكن من الزرع فيه هل يجب الايجار المسمى بالثمن ما بلغ أم لا (اجاب) نعم يجب
 الايجار المسمى من الاجرة بالثمن ما بلغت والحال هذه لانها في الحقيقة تعقد الفسخ من الاستيلاء
 لاحقة الاستيلاء فيجب الاجر بالغاما يبلغ وان أكاه الجراد بالايجاع والله اعلم (سئل) في رجل
 استأجر أرضا بوزن بأجرة معلومة مدة سنتين معلومة مكريم وزرعها اصفياء فلم يثب ودخلت منه ثاية
 فتعدى عليها المؤجر مكروبة وزرعها شويامع بقا مدة الاجارة مع الحكم في ذلك (اجاب) المؤجر
 متعديا ثم جعله مستحق لتعذر اذ هو في كل معصية لاحد فيها مقدر وهذه المعصية من هذا القبيل
 ويسقط عن المستأجر من الاجرة بقدره ولا تسفح الاجارة فيما بقي من مدة الاجارة بل هي باقية والزرع
 للراعي بالايجاع لانه غايبه وهو خالص ملكه وقد صرح علماء وبأبأن المسافح لا ينضم بالانلاف
 وقد أنلف المؤجر منفعة الأرض مكروية والكرباب وصف في الأرض غير متقوم بانفراد كلون الدابة
 بلوننا فحما ما بقى من قيمة الأرض وذلك لما ليكها المؤجر لها وتضمن المالك ما تقضى من ماله
 بفعله بحال فافهم والله اعلم (سئل) في جماعة استأجروا ابلا من بجاله لخل عماليك لهم معلومة
 وجولات لهم مخصوصة من دمشق الشام الى القاهرة بأجر معلوم على ان يكون جميع مالهم لهم
 من الاستفاد على الجملة فلو اوقع عليه الاستفاد ليهض المسافة فكأنوا اذا طلعت الاختار
 منهم دفعوها الى الجملة ليصلوها الى الخفيرة فهل الاجارة على هذا الشرط صحيحة أم فاسدة واداءتهم
 فاسدة هل يلزم الجملة ان يعضوا بهم بقية المسافة أم لا وهل يكون جميع ما دفعوه باذنتهم للخفيرة
 من مالهم أم من مال الجملة فيجب عليهم من اجرة المثل اللازمة لهم للمسافة التي حلوا اليها أم لا
 (اجاب) الاجارة على هذا الخط فاسدة يلزم فيها اجرة المثل للمسافة التي قطعت ولا تجاوزها
 عن حصتها من المسمى ولا يلزم المضي عليها بقية المسافة لان الفاسد يجب اعدامه لا تقريره ورجوع
 حادفعوه باذنتهم للخفيرة لاشئ منه على الجملة وانما هو من مال المستأجرين والله اعلم (سئل)
 في امرأة زنت بنا عند آخر على عشرة قروش فأجره المرتن باذنتها وحبس الاجرة فهل المقبوض
 من الاجرة له أم للمرأة الراحنة (اجاب) المقبوض من الاجرة للمرأة لاسها المالك وقد أجر المرتن
 باذنتها فبطل الرهن وصحت الاجارة ونفذت ولزمت المرأة الراحنة والله اعلم (سئل) في شيخ
 قرية استأجر أربعة نفر ليعفروا بئرها بكذا وكذا من الحنطة ففروه حتى ايسوا من خروج الماء
 هل يجب الاجرة المعينة لهم أم لا (اجاب) الذي يجب اجرة المنزل من جنس الشئ لا المسمى بفضته
 من الحنطة اذا الاجر حيث كان كليا بشرط الصحة بيان القدر والصفة ومكان الايفاء كفى في السلم
 كما صرح به في البرازية وغيرها والله اعلم (سئل) في رجل قال له أترع هذا البيت وامكه
 بعمارته فعمره ولم يسكنه هل يرجع عليه بما انفق أم لا (اجاب) نعم يرجع عليه بما انفق والحال
 حذو والله اعلم (سئل) في رجل استأجر حائطا من متولى الوقف مدة وبني بها بنايا باذن المتولى له
 بذلك ثم ان رجلا زاد على المستأجر المزبور وأخذ الدكان منه والحال ان رفع البناء بضرر الوقت
 وأبى المتولى الاذن ان يدفع اليه قيمة ذلك وبذلك البناء للوقف فهل كان البناء باذنه ييجر المتولى
 على دفع القيمة أم لا وهل اذا قلتم بعدم لزوم المتولى دفع قيمة البناء له يبقى بناءه ويصرف فيه بالمالك

مطلب أجر أرضا ثم باعها
 فالأجرة صحيحة والبيع
 موقوف

مطلب استأجر بيتا باليرع
 فيه ماشاء فأكاه الجراد وبقي
 من المدة ما يمكن للزرع فيه
 يجب المسمى

مطلب اذا استأجر أرضا
 مدة سنتين وكربها فتعدى
 المؤجر عليها وزرعها يستط
 يقدره ولا تنفسخ فيما بقي

مطلب يشترط في الاجر
 ان كان من الكلي ما يشترط
 في السلم

مطلب قال له عمر هذا
 البيت واسكنه بعمارته
 ولم يسكنه

مطلب استأجر رجلا لحائوتا
 من المتولى وبني فيها باده
 ثم زاد آخر على المستأجر
 واخذ الحائوت وأبى المتولى
 ان يدفع له قيمة ذلك

مطلب في اذن المتولى
 للمستأجر ان يعمر لنفسه

ويُدفع اجرة الارض الوقف المشتغلة بينائه أم لا (أجاب) ان اذن له المتولى في عبارة الحائوت
ليرجع بما اتفق على الوقف او قال له المتولى اذنت لك في عمارتها ولم يرد على ذلك كانت العماراة للوقف
ويرجع بما اتفق فان اختلفا فقال المستأجر اتفقت كذا وقال المتولى كذا دون ما ادعاه المستأجر
فان كان أهل الصنعة على قول واحد فالقول قوله وان اختلفت أهل الصنعة فالقول قول المتولى
ولا عين عليه وعلى المستأجر البينة لانه دعوى وانكار فيه يعتبر فيها ما يعتبر في الدعوى والانكار
كما ذكره كثير من علماء شافى الاجارة وان اذن له المتولى بالعمارة لنفسه فعمره في عرصه الوقف وبني
حائوته لنفسه فقد قال في الخانية والاسعاف وغيرهما رجل استأجر أرضاً موقوفة وبني فيها حائوتاً ثم
جاء آخر وزاد في غلة الارض وأراد ان يخرج الثاني من الحائوت ينظر ان كان أجره المتولى
مشاهدة فإذا جاء رأس الشهر كان للمتولى ان يفسخ الاجارة لان الاجارة اذا كانت مشاهدة يتجدد
انعقادها عند رأس كل شهر فإذا فسح الاجارة ان كان رفع البناء لا يضر بالارض كان لصاحب البناء
ان يرفع بناءه وان كان رفع البناء يضر بالارض ليس له ان يرفع البناء فبعد ذلك ان رضى المستأجر
أن يأخذ قيمة البناء ويترك البناء على المتولى كان له المتولى ان يدفع اليه القيمة ينظر الى قيمة البناء
مبنياً الى قيمته منزوعاً ايها ما كان أقل يملكه المتولى بذلك فيصير البناء وقفاً مع الارض وان كان
رفع البناء يضر بالارض وأبى المتولى ان يدفع اليه القيمة ويتملك البناء لا يجبر المتولى بل يترابص
صاحب البناء الى ان يتخلص ماله فأخذه انتهى كلام الخانية فهو كما ترى صريح في ان كلا
من المستأجر والمتولى لا يجبر اذا أبى ووجهه أنه معاوضة وهي متوقفة على التراضي كما هو ظاهر
أولاً يلزم المستأجر اجرة أرض الوقف بلا شبهة لان ابقاء البناء لمصلحة الوقف لا يخلطه ولولزمته
الاجرة لزمه ضرر ان أحدهما التزم به بفعله والآخر لم يلتزم به وهو ما ضرر المترابص الى وقت
التخلص وقد التزم به بفعله اذ أبى في أرض الوقف بحسن اختياره بناء لا يتخلص الا بضرر الوقف
فيلزمه ضرر لزوم الاجرة من غير اتساع بالارض ولم يلتزم به فلا يلزمه فحرم من هذا ان البناء
ملكه وان العرصه للوقف وقد قال في البرازية وغيرها ولو كان البناء ملكاً والعرصه وقفاً وأجر
المتولى باذن مالك البناء فالاجر ينقسم على البناء والعرصه وينظر بكم يستأجر كل فناء أصاب
البناء فهو ملك البناء انتهى وهذا كله اذا انشأ الحائوت من أصله وأما اذا استمر فأذن له بزمته
او تطينته ونحو ذلك فينظر ان زاد فيه من ماله ججراً او خشبة او شيئاً له قيمة بعد الرفع يدفع له المتولى
قيمة من غير تخيير ان صر الوقف رفعه فان زاد فيه شيئاً له قيمة له بعد الرفع كالتراب مثلاً لا يرجع بشئ
وان اتفق على نحو تطينته وصرته اجرة للاجرا باذن المتولى يرجع عليه بما اتفق في غلة الوقف لان عين
الحائوت كانت موجودة فأذن له بمرمتها واصلاح حيطانها وسقوفها والاذن موجب للرجوع فيرجع
بما اتفق في ذلك فغلبه لما حترته فانه مفرد واعتمده فانه اوحده والله أعلم (سئل) في رجل استأجر
ساحة مستحكرة للبناء بها باجرة معينة على أنها كذا من الذرع وحددت بمقدود أربعة
معلومة فظهر أنها لازيد من ذلك فما الحكم (أجاب) الذرع وصف زيادته ونقصانه لا يوجب
فساد في العقد ولا قسط للزائد منه ولا للفائت فالاجارة واقعة على المحدود بتمامه ولا قسط للزائد قال
في البرازية وكثير من الكتب استأجر أرضاً على أنها عشرة جرائب كذا فإذا هـي خمسة عشر أو تسعة له
يعني للمؤجر المسمى يعني لا يزداد في صورة الزيادة ولا ينقص في صورة النقصان ولو قال في عقد الاجارة
كل جريب بكذا الزمه كل جريب بدرهم والمسئلة في البيع ومسطرة في الاجارة وهي ظاهرة لا يتوقف
فيها والله أعلم (سئل) في رجل استأجر ساحة بداخل البلدة للبناء بها بمقدودها ومنافها
وعمرافها وما يعرف بها وينسب اليها مائة معينة باجرة معينة فظهر بها مهرج هل يدخل
في استحكاره أم لا (أجاب) نعم يدخل المهرج اذ هو مما يعرف بها وينسب اليها وهذا

مطلب استأجر ساحة
وقف للبناء بها على انها كذا
من الذرع فظهر أنها بالزيد

مطلب يدخل المهرج
في استأجر الساحة

عما لا شبهة فيه والاصل في ذلك ان الاستحكار عقد اجارة يقصده استيفاء الارض مقررة البناء
والفرس اولاحدهما والاجارة بيع المنافع حتى يدخل الطريق والشرب وان لم تذكر الحقوق والمنافع
وهذا مما لا يشك فيه والله أعلم (سئل) في رجل استكر من آخر أرضا يبلغ للبناء بها أحكر
المستحكر قطعة منها الرجل ومات المستحكر الاول فهل يطل الاحكار الاول والثاني بموته وللقيم ان
يطلب برفع البناء وتسليم الارض فارغة حيث لا ضرر على الارض بالرفع أم لا (أجاب) نعم يموت
المستحكر ينفسخ الاحكار الاول والثاني وللقيم ان يطلب برفع البناء وتسليم الارض فارغة
كما هو مستفاد من اطلاقهم والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر انه استأجره على
ان يكفل له ماعلى فلان وفلان من قرض بكذا فافسكرا الاستجار فاقام بينة شهدت على اقراره له بكذا
هل تصح الدعوى والشهادة المترتبة عليها أم لا (أجاب) لا تصح الدعوى ولا الشهادة المذكورة
لعدم صحة الاستجار على الكفالة اذ هي عليك تقع بعوض والكفالة ضم ذمة الى ذمة واذا فسدت
الدعوى فسدت الشهادة لان شرط صحته الدعوى الصحيحة والله أعلم (سئل) فيما اذا استأجر
زيد حصه موقوفة من بستان من المنكح عليه امدة معسومة باجرة معينة فيها غبن فاحس ثم اجر زينة
الحصة المزبورة مدة تستوعب المدة الجارية في نواجره رجل بأضعاف الاجرة التي استأجرها لها
في المدة المربورة من غير ان يزيد في المأجور المرقوم شيئا فهل يلزم زيد ادفع تمام اجرة المثل لجهة الوقف
أم لا (أجاب) نعم يلزمه تمام اجرة المثل على ما عليه الفتوى كما ذكره في مجمع الفتاوى والبحر اذ لا
عن تخصيص الفتاوى الكبرى وعبارته متولى أرض الوقف أجرها بغير أجر المثل يلزم مستأجرها تمام
أجر المثل عند بعض علماءنا وعليه الفتوى انتهى وكذلك في مخ الغفار وكثير من الكتب وقد قالوا
يفتى بما هو الاصح لجهة الوقف فيما اختلف فيه العلماء كما صرح به في الحاوى القدسي ونقله عنه في
مخ الغفار والله أعلم (سئل) في رجل استأجر ظئرا ترضع ولده الى ان يمسي ويجل الاجرة ومات
الولد بعد شهرين فما الحكم (أجاب) الاجارة فاسدة بجهة المدة يجب فيها اجرة المثل للشهرين
ويسترد ما راد عنها مما جعل لها والله أعلم (سئل) في رجل استأجر رحي ما يقطعي الماء وزاد زيادة
منعته عن التكن من الانتفاع على الوجه الذي قصده اربعين يوما هل تلزمه الاجرة لها أم لا (أجاب)
لا تلزمه والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما اذا انقطع ماء الرحي ولم يتمكن المستأجر من
الانتفاع به على الوجه الذي قصده بالاستجار هل عليه اجرة مدة الانقطاع أم لا (أجاب) لا اجرة
عليه لمدة الانقطاع كما صرح به الزيلعي وغيره والله أعلم

* (باب ضمان الاجير) *

(سئل) في رجل دفع للراعي المشترك ثلاثة من البقر فرد عليه اثنين وسأله عن الثالث فقال
لا ادري اين ضاع هل ينهن أم لا (أجاب) ثم ينهن قال البرازي في جامعه دفع الى المشترك ثوبا
للرحي فقال بعني الراعي لا ادري اين ذهب الثوب فهاهنا اقرار بالتضييع في زمانها انتهى يعني فيمن
على قوله نعم والله أعلم (سئل) في الراعي اذا أخذ الغنم الى الرعي فهلكت واحدة بقوله
انها وقعت في بئر أو أكلها الدب هل ينهن قيمتها أم القول قوله مع عينه أنها ضاعت منه ولو قال
ضاعت مني ولا أعلم كيف ضاعت (أجاب) عند الامام أبي حنيفة رحمه الله تعالى الاجير المشترك
أمين والقول قوله في الهلاك وعندهما ضامن فلا يدفع عنه الضمان بقوله واذا كان القول قوله
عند الامام فعليه اليقين والقاضي أفنى بقول الامام وكذا الامام الطهيري وفي تنوير الابصار ولا ينهن
ما هلك في يده وان شرط عليه الضمان وبه يفتي ولا ينهن بقوله ضاعت ولا ادري كيف ضاعت على قوله
ومن الساس من أفنى بقولها ومنهم من أفنى بالتسليم وأبو الليث ذكر أن الفتوى على قول الامام
وعليه أصحاب المتون والله أعلم (سئل) في راعي يرعى باقورة ضاع منها بقرة في رعي ملق بالاشجار

مطلب رجل استحكر أرضا
واحكر آخر قطعة منها فموت
الاول ينفسخ كل من
الاحكارين
مطلب لا يصح الاستجار
على الكفالة

مطلب اذا اجر المتولى بدون
أجر المثل يلزم المستأجر تمام
أجر المثل

مطلب استأجر ظئرا ترضع
ولده الى ان يمسي

مطلب اذا انتقطع ماء الرحي
لا اجرة عليه لمدة الانقطاع

مطلب دفع رجل للراعي
ثلاثة من البقر فرد اثنين

مطلب القول قول الاجير
المشترك في الهلاك على قول
الامام

مطلب اذا ضاع بقرة من الراعي
في محل لا يمكنه النظر الى كل
بقرة لا ينهن

هل يضمن أم لا إذا لم يكنه النظر إلى كل بقرة (أجاب) لا يضمن والحال هذه فقد صرح علماؤنا
 أن زاعي البقرة إذا كان مرعاه ملتقيا بالشجار ولا يمكنه النظر إلى كل بقرة فضاع منه شيء لا يضمن
 ومثل الاشجار لا يكات والاشجار ونحوها مما لا يمكنه النظر إلى كل بقرة والله أعلم (سئل) في بقرة
 صرفت في الباقورة فقبعتها الفحول فسدت بهن ولم يردها رعاة الباقورة مع قدرتهم على ردها
 فضاع عدة من الفحول هل يضمنون أم لا (أجاب) نعم يضمنون لأنهم في الحفظ المتعين عليهم
 مفترطون والله أعلم (سئل) في راع نذرت من باقورته بقرة صارف قبعتها فغلبت عليه وفقد
 من الفحول التي كانت معها خيل وجد عند رجل لا تصل إليه اليد فطلبه منه فقال أذكر ما دفعته
 من ثمنه هل يلزم الراعي ذلك أم لا (أجاب) الراعي أمين لا يضمن إلا بالتقصير وحيث غلبت البقرة
 عليه وخولها لا يضمن ما ضاع لعدم قدرته على ردها كالفارعة فلا يلزم عليه ضمان ولا دفع ما طلب
 الرجل الذي لا تصل إليه اليد والله أعلم (سئل) في ثلاثة رعاة تربي بقر القرية غاب اثنين منهم
 لعمل مشترك بينهم فندم من البقرة بقرة ولم يردها إلى الباقورة مع قدرته على الرد فضاقت فالحاكم
 (أجاب) الحاكم ضمان قيمتها لراعي ترك البقرة تربي ردها مع قدرته على ردها وعدم الخوف على
 ضياع الباقي والله أعلم (سئل) في بشار ترك البقرة تربي وذبح إلى بعض المقسات فسرق
 منها ثور هل يضمنه أم لا (أجاب) نعم يضمن لكثرة اللصوص وتركهم لدواب الناس في بلادنا
 وقوى عدم الضمان في بلاد يؤمن عليها في غيبته هذا هو العمد والله أعلم (سئل) في بقار
 يربي بقر قرية طال به رجل من أهل القرية بقرته فانكر تسليمها أصلا هل إذا أقام بها بينة على
 تسليمها أباها ثم ادعى البقرة الهلاك تسبى دعواه أم لا (أجاب) لا تسبى دعوى البقرة الهلاك
 حيث انكر تسليمها أصلا لعدم إمكان التوفيق والله أعلم (سئل) في بقار ضرب بقرته
 فكسرهما ومات من ذلك هل يضمن قيمتهما يوم كسرهما أو يوم موتهما (أجاب) لا شبهة
 في أنه يضمن قيمتهما يوم كسرهما ولا فرق فيه بين اجير الواحد والمشارك ولو ردها على صاحبها مكسورة
 فماتت عنده بسبب الكسر لم يمتد رر أنه إذا دخل في ضمانه لا يبرأ إلا بالرد على المالك سليما وقد
 سرحوا في مواضع كثيرة بفروع كثيرة دالة على ذلك منها ما في الخائصة في كتاب الاجارة رجل
 استأجر جارا وقبضه فأرسله في كرمه فسرق برده فأسأبه برده فزده على صاحبه فمات
 من ذلك المرض قالوا ان لم يكن الكرم حصينا وكان البرد جبال بضر بالجار مع البردة يضمن قيمتهما
 لأنه ضميم البردة بتركها في غير الحصن وضميم الجار بالترك في البرد المهلاك وإذا دخل الجار في
 ضمانه لا يبرأ إلا بالرد على المالك سليما انتهى فبذلك نقول دخالة البقرة في ضمانه بالكسر فلا يبرأ
 إلا بالرد سليما وضمان العدو ان تعتبر القيمة فيه يوم التعدي وفي الجوهره في كتاب الغصب فان
 زنت الجارية المغصوبة عند الغاصب أو سرقته فزدها على المولى فأخذت بذلك في يده فعلى الغاصب
 قيمتها لأنها تلفت بسبب كان في يده اه وانظر إلى قوله لأنها تلفت بسبب كان في يده وبه علم أنه لا
 فرق بين ان يردها الراعي إلى المالك أو لم يردها إلا دخولها في ضمانه وعدم برأته عن الضمان بالرد مع
 السبب المذكور تأمل والله أعلم (سئل) في بقار ضرب بقرته فسقطت فتجمل مالكها وأمر
 رجلا بذهبها وطرحها على البقار فأثله عليك ضمانها وتولى وادعى أنه ايس من حياتها ويريد أن
 يضمنه قيمتها حية والراعي ينكر اياس حياتها وكان تناول من لحما فهل القول قوله أم قول
 المالك وما الحكم (أجاب) لا يضمن الراعي شيئا بمجرد دعوى المالك والقول قوله في عدم الاياس
 ولا يضمن سوى ما تناول من اللحم والقول قوله فيه مقدار اوقية والله أعلم (سئل) في رجل
 ادعى على بقار أن بقرته ضاعت جمعه والبقار ينكر ضياعها معه هل القول قول البقار يمينه أم لا
 (أجاب) البقار لا يضمن ما ضاع معه بغير تقييد على ما هو المذهب فلم تصح الدعوى فلا يترتب عليه

مطلب تباع الفحول بقرة
 فسدت بهن ولم يردها الراعي

مطلب إذا تباع الفحول بقرة
 ولم يقدر على ردها لا يضمن

مطلب إذا نذرت بقرة ولم يردها
 مع قدرته يضمن

مطلب إذا ترك البقر فسرق
 منها ثور يضمن

مطلب إذا ادعى الراعي
 هلاك البقرة بعد انكار
 تسليمها لا تسبى

مطلب الاجير لو ضرب بقرته
 فكسرهما يجب عليه قيمتهما
 يوم كسرهما

مطلب استأجر جارا
 فسرق برده فأسأبه برده
 فزده على مالكه ثم مات

مطلب ضرب البقار بقرته
 فأمر مالكها رجلا بذهبها
 وادعى الاياس من حياتها
 يريد تضمن قيمتها البقار

مطلب ادعى ان بقرته ضاعت
 مع البقار والبقار ينكر

اليمين لانهم لا يتكفون الا بعد دعوى صحيحة والله أعلم (سئل) في حرث يده بقر المالك تركه ما معه من القر القاصلة ترى يجنب الارض التي يحرق بها حتى تأتي نوبتها فيحرق عليها كما هي عادة أهل البلد فضاء منها ثور هل يضمن أم لا (اجاب) لا يضمن والحال هذه والله أعلم (سئل) في حرث ذبح ثورا ايس من حياته بعير اذن من صاحبه هل يضمن أم لا واداك صكر صاحب الثور الا يمس من حياته هل يحاق واذا حاق يلزم الدايح قيمته يوم ذبحه والقول له في مقدار قيمته أم المالك (اجاب) حيث كان لا ترعى حياته لا يضمن الدايح بالذبح قيمته واذا اخذنا فقه مال المالك كانت حياته ترعى وقال الدايح لا ترعى فالبينة على الدايح واليمين على المالك فاذا انجز الدايح عن البينة وحلف المالك ضمن الدايح قيمته يوم الذبح والقول له في قدر القيمة بيمينه فاذا ادعى المالك زيادة عما يقول الدايح فعليه البينة والله أعلم (سئل) في حرث اشتغل عن البقر في التمشيب حتى غابت عن بصره وضاعت بتقريطه هل يضمن أم لا (اجاب) نعم يضمن والحال هذه والله أعلم (سئل) في مكرس لم المكارى الحمل المكترى فاكترى المكارى مكاريا آخر وسله الحمل وفارقه وضاع الحمل منه هل يضمن المكارى الا قول أم لا (اجاب) نعم يضمن المكارى الا قول والحال هذه اذ رب الحمل رضى بيده لا يبدغيره وصار كودع اودع والله أعلم (سئل) في مكارس بق القاصلة وليس مع الاجال المستاجر على حملها مالها وغاب المكارى عن الاجال وأمر أصحابه بدفعها الى الحمل فضاء من دوايه دابة مع حملها في تلك القبة وبعد أيام وجدت الدابة دون الحمل هل يضمن المكارى أم لا (اجاب) نعم يضمن المكارى والحال هذه اذ هو مودع وليس له ان يودع فيكون متعديا به فيضمن مثله ان كان مثليا وقيمه ان كان قيميا والله أعلم (سئل) في رجل استأجر بناء فانهدم جاب من بنائه بعد ما بناء هل يضمنه ويجب عليه ام لا وحل اذا كان خلع عليه خلعة على وجه التملك بالهبة المسئلة ليدفع قبضها بحضرة انه السالف العاقل فلما انهم دم البناء ادعى الابن انها ملكه هل تسع دعواه مع حضوره الهبة والتسليم أم لا (اجاب) لا يضمن وله اجرته المبنية ولا يجب عليه اعادة ما انهم دم مما بناء وسكوت الابن مع حضوره للهبة والتسليم مانع له من دعوى المالك كما في مسئلة البيع التي اطبقت عليها المتون وقوبلت من علماء المذهب بالتسليم والله أعلم (سئل) في رجل استأجر صييا من وليه ليرعى بقره خاصة فضاء منها ثور بغير تفریط هل يضمنه أم لا ولا ينقص من اجره (اجاب) لا يضمن ولا ينقص من أجره ثمى والله أعلم (سئل) في بقرة ضوت الى بيت صاحبها فوجدت بايده مقفلا فربح ليل الى مسارحها او موارد فبقر بطنها ذمبان صاربان هل على رعاة الباقورة ضمان أم لا (اجاب) لا ضمان على الرعاة لاسيما اذا كان العرف جاريا بأن الراعى اذا ادخل الباقورة الى البلدة كما هو في قريتي لذ والرملة يبرأ ويصدق بيمينه اذا ادعى أنه جابها الى القرية ولا يلزمه ان يدخل كل بقرة في منزل ربهما قال في جامع الفصولين زعم البقار أنه ادخل البقرة في القرية ولم يجد ربهما ثم وجدتها بعد أيام قد نفقت في نهر قالوا ان كان عرفهم ان يأتي بالباقورة الى القرية ولا يكلموه ان يدخل كل بقرة في منزل ربهما صدق البتار مع يمينه أنه جابها الى القرية انتهى والله أعلم (سئل) في بقار انتشرت باقورته في المرعى فوقعت في مبطخة انسان فالتفت جابستها بعد ان تراخى عن سوتها ترى هل يضمن ما التفت أم لا وهل اذا طن البقار أنه ضامن فاتفق مع ربهما على ان يرزعا بذور من عنده فان ثبت مثل ما كانت او أحسن برئ من ضمانها ولا يضمن له مقدار ما كانت تترك بقت ويكون المالك البقارها الحكم (اجاب) الاتفاق المذكور لا عبرة به شرعا فلا يلتفت اليه ولا يقول عليه ولا يضمن البقار الا بالارسال الباقورة في الزرع او بسوقها وقد أصابت الزرع في مشيتها والافهى بجماء وفعل التجمة بجبار بنص النبي المختار صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه الاختيار والله أعلم (سئل) في صانع يعمل وحده دفعت له امرأة فصة يتخذها جياصة فاذا هي أنها مرفت

مطلب اذا ترك الحرث البقر الفاضلة ترى فتناعت لا يضمن

مطلب ذبح الحرث ثورا فاختلف مع مالكه فالقول للمالك في عدم الايام من الحياة والحرث في القيمة

مطلب اشتغل الحرث بالتمشيب فضاعت البقر

مطلب اذا اكترى المكارى غيره فضاء الحمل يضمن مطلب اذا ترك المكارى دوايه على أصحابه وسبقها فضاء هل يضمن

مطلب استأجر بناء ليرعى قاصدهم جانب منه لا يجب عليه اعادته

مطلب استأجر صييا من وليه ليرعى بقره فضاء منها ثور

مطلب اذا وجدت البقرة بات صاحبها مقفلا فرحت ليل الى مسارحها فبقر بطنها ذمبان لا يضمن الرعاة

مطلب اذا التفت الباقورة بمبطخة انسان لا ضمان على البقار الا اذا كان يصنعه

مطلب اذا دفعت فصة لصانع يعمل لغير واحد فاذا هي أنها مرفت ففي ضمانه وعدمه احوال

هل يقبل قوله في ذلك ولا يضمن أم هو ضامن لما سرق من يده ولا يقبل قوله (أجاب) هذه المسئلة راجعة الى مسئلة الاجير المشترك وفيها ثلاثة أقوال بل أربعة أقوال عدم الضمان مطلقا وأنه أمين والقول قوله باليمين والضمان مطلقا ولا يلتفت الى قوله واختار المتأخرون الفتوى بالصلح على النصف جبرا عملا بالقولين وفي جامع الفوائد صاحب المحيط لو كان الاجير صالحا يبرأ بيمينه ولو كان بخلافه يضمن ولو كان مستورا يؤمر بالصلح فهذه أربعة أقوال كلها مصححة بمقتضى بها وما أحسن التفصيل الاخير والاول قول أبي حنيفة وقال بعضهم قول أبي حنيفة قول عطاء وطاوس وهما من كبار التابعين وقولهما قول عمر وعلي وبه بقي احتشاما لعمر وعلي وصيانة لاموال الناس والله أعلم (سئل) في رجل دفع الغسالة ثوبا للغسل بأجر فغسلته ونشرته على باب الدار ودخلت الدار وتركتها منشورا فاضاع هل تضمن حيث غاب بصرها عنه أم لا وهل اذا كانت تغسل اغبر واحد وأعدت نفسها لذلك فصارت بمنزلة الاجير المشترك ولم يوجد منها تفريط هل تضمن مع هذا التقدير أم لا (أجاب) اذا غاب عن بصرها تضمن جميع قيمته اتفاقا وان لم يوجد موجب الضمان وضاع من غير تفريط في الحفظ فالواجب على هذا التقدير الصلح على النصف جبرا كما أفتى به اكثر المتأخرين والله أعلم (سئل) في راعي بقرة بقرية استأذن اهلها في اقامة رجل معين مكانه فأذنه ثم أن الثاني أقام ثالثا رعى بغير اذن من أربابهم فاضاع ثور منها فعلى من ضمانه (أجاب) لا ضمان على الاول لانه مأذون له من أهلها فيما فعل وصاحب الثور بالخيار ان شاء ضمن الثاني وان شاء ضمن الثالث لتعدي الثاني بالدفع والثالث بالاختصاص الثالث اذا ضمن على الثاني والله أعلم

* (كتاب الولاء) *

(سئل) في معتق مات عن ابن معتقه وأبناء بني معتقه وأولاد من زوجة له مستولدة لرجل حتى قهرل ارثه لابن المعتق اوله ولأبناء بنيه سوية أم لا ولولده وزوجته (أجاب) ارثه لابن المعتق لألأبناء بنيه لكونهم محجوبين به ولا للزوجة ولا أولادها المذكورين لانها أم ولد لم تعتق بعد وحكم أولادها حكمها والله أعلم (سئل) فيما اذا مات رقيق عن ابن من صلبه وعن زوجة وعن ابن ابن سيده ثم مات ابن الرقيق عن أم وأخوة لأم وعن ابن ابن سيده والده ثم مات ابن ابن سيده والده عن شقيقة قبل ان يتناول تركه الرقيق لكونه لم يعلم أن الرقيق عقارا وظهر الآن للرقيق عقار فهل لشقيقة ابن ابن سيده المتوفى مطالبة بما يخص أخاها من تركه الرقيق والدعوى على ذي البدع على مخالفت الرقيق ان كان معتقا او باقيا في الرق ولو بعد خمس عشرة سنة أم لا (أجاب) الرقيق لا يملك شيئا وان ملك فكل شيء حصله من المال لما ملكه وان ثبت عتقه فكل شيء حصله بعد عتقه فهو موروث عنه فيقسم على فرائض الله تعالى لزوجه الثمن والباقي لابنه وبموت ابنه استحق ورثته ما ترك هذا الابن لأم سدسه ولا أخوته لانه الثالث والباقي وهو النصف لابن ابن المعتق وبموت ابن ابن المعتق جرى ما ورثه منه على ورثته فيكون نصفه لشقيقته وما فضل فلا قرب عصبة وان لم يكن له عصبة يرد على شقيقته المذكورة وأما الدعوى بعد خمس عشرة سنة فعدم سماعها اعراض الامر السلطاني لقبول القضاء التخصيص بالحوادث فان وقعت وكانت غير مستثناة من الامر السلطاني بالمنع لا تسمع والالتصاع والله أعلم

* (كتاب الاكراه) *

(سئل) في امرأة ماتت عن زوج وصغير منه وعن أبوين اكراه الزوج بعد وضع الابوين يدهما على مخالفتها على ان يقرب بأنه لا يستحق قبل نسيبه منها حقا هل يصح اقراره مع الاكراه أم لا وتقسم تركتهما على فرائض الله تعالى (أجاب) لا يصح الاقرار مع الاكراه بالايجاب وأيضاً الارث جبري

مطلب اذا اشترت الغسالة
ثوبا فاضاع تضمن جميع قيمته
ان غاب عن بصرها والا فنصف
القيمة

مطلب عين البقار رجلا
مكانه باذن رب البقر ثم الثاني
ثالثا بغير اذن فضاع ثور

مطلب مات عن ابن معتقه
وأبناء بني معتقه وأولاده
من زوجة مستولدة
مطلب مات رقيق عن ابن
من صلبه وعن زوجته وعن
ابن ابن سيده ثم مات الخ

مطلب اذا اكراه الزوج على
ان يقرب بأنه لا يستحق قبل والد
زوجته من مخالفتها حقا
لا يصح اقراره

فلا يصح قوله لا يستحق قبل نفسه من مخلفاتها شيئا ففي البرازية وكثير من الكتب لو قال تركت
حق من الميراث او برئت منه او من جميع لا يصح وهو على حقه لان الارث جبري لا يصح تركه
وفي جامع الأصول في الفصل الثامن والعشرين دفع جميع تركه الميت الى وارثه وأشهد على نفسه
أنه قبض منه جميع تركه وألده ولم يبق من تركته قليل ولا كثيرا لاستوفاه ثم ادعى داراني يد الوصي
انها من تركه والدي ولم يقبضها قال ألم اقبل يشته وأقضى له بها رأيت ان قال قد استوفيت جميع
ما تركه والدي من دين على الناس وقبضت كله ثم ادعى على رجل دينا لا يسه له ألم اقبل يشته وأقضى له
بالدين انتهى فقد علمت بذلك صحة دعوى الزوج بشئ وآه او علم به عند نفسه أنه مما تركت زوجته
فانهم والله أعلم (سئل) في أهل قرية أكرههم الحاكم بأن يكفلوه في مال لزمه من جانب السلطة
العلية وله يد عادية وقدرة على قتلهم ونهب أموالهم وغلب على ظنهم ايقاع ذلك بهم ان لم يكفلوه فكم يملوه
خشية ايقاع ذلك عليهم هل يلزمهم المال بذلك أم لا (اجاب) لا يلزمهم المال بذلك واهم الصبح
اذا زال الاكرام كالبيع ونحوه اذا علم بدلالة الحال أنهم لم يمتثلوا أمره يقتله او يقطع أيديهم
او يضربهم ضربا يجاقون على انفسهم او تلف عضولهم فيقتلوا يكون اكرامه ولو لم يكن الا مرططاما
على ما عليه القوي صرح به غالب علماء سارجهم الله والله أعلم (سئل) في ذي ولاية على قرية فار
على ايقاع ضرب وحبس مجتنبين بأهلهما طلب من رجل منها بيع عقار له بمائة فباعه فباعه ايقاع ذلك به
وأقر أنه قبض عنه كذلك مع ان قيمة المبيع اضعاف اضعاف الثمن هل يتفذه هذا البيع على هذا الوجه
أم لا وان كتب ملك لذي قاض على صفة الطوع والاختيار وعدم المقصد ويكون الاعتراف لما في نفس
الامر لا لما كتب (اجاب) حيث علم بدلالة الحال أنه لو لم يبعه يقع به ضربا شديدا او حبسا مديدا
فالبيع غير نافذ والاقرار غير صحيح فلم يكره فسخه والاعتبار لما في نفس الامر لا لما كتب في الصك
هذا وأما الرذالين القاصح فقد أفتى به كثير من علماء سارجهم الله تعالى مع القروا راجع المتأخرون عليه
وعلاو الاول بأنه ارفق بالناس فلوراء القاضي وحكم به تفذاد هو قول صحيح أفتى به كثير من علماء
والله أعلم (سئل) في رجل وكل آخر في بيع صابون معين وكلمة شرعية فباع الوكيل ما أمره
الموكل به بمائتين وخمسة وتسعين قرشا وسلمه للمشتري ثم ان الموكل ارغم الوكيل راكرهه وفذده
بالحكام وتحقق أنه ان لم يطعه فباع ما أمره به أو وقع فيه ما هذده به فقدرته عليه فكتب على نفسه ما أمره
به بموكله المولى اليه بأنه يستحق في ذمته خمسة ائة قرش وعشرين قرشا اقرارا كذبا لا وجه له شرعا من
الخوف وكمل به رجل هل اذا ثبت أن اقراره كان على الوجه المذكور يظل اقراره ولا يستحق منه
الا المائتين والخمسة والتسعين التي باع بها ولا يلزم الكفيل شئ (اجاب) الاكرام بعدم الاختيار
ولا صحة للاقرار مع الاكرام لان صحته تعتمد قيام الجيز وقد قامت دلالة على عدمه والاكرام فيه يكون
بأشياء منها اذا قال المتغلب لرجل امان تقر لي بكذا والا أقول انظالم الفلاني لقي مالا او وجد كثيرا
أو نحو ذلك قال في الحاروي الزاهدي في كتاب الاكرام بعد أن روى نص الامعة قال المديون له اني ادفع
الى القبالة وأقر أنه لا شئ لك على والا أقول ان ما في يدك ذهب خمس الملك فدفع وأقر أنه لا شئ له
عليه فذهاني معنى الاكرام وله ان يدعى عليه انتهى أقول فاذا كان الرجل له جراءة وهدوء بين يسمع
كلام النماز وقال ان لم تقر لي بكذا أي بشئ لا أصل له ايسر بك الى من يأخذك بعجز دكلاي وغلب على
ظن المهذذ ذلك فأقر كاذبا لا يلزمه ما أقر به على هذا الوجه كما هو صريح كلام الغساق واذ بطل بشون
الاكرام على الوجه المذكور عن الاصيل بطل عن الكفيل أدق من ان لادين على الاصيل يصح ان
يطالب به ولا صحة للكفيل من الكفيل بدونه والله أعلم (سئل) في ذي حرقته الكتابة على محل يكتب
ما يؤمر به مما يحصل اوقع القبض عليه حاكم المتكلم عليه وانتم به بأن سوباشي اودع عنده ثلاثة آلاف
من القروش فهدده بالضرب الفاحش حتى أقر لذي قاض بذلك فكتب عليه بذلك هل يتفذه اقراره

مطلب أنشهد الولد أنه قبض
جميع تركه والده من الوصي
ثم ادعى داراني يد الوصي

مطلب اذا اكره الحاكم
أدل قرية ان يكفلوه في مال
لزمه من السلطة لا يلزمهم

مطلب اذا اكره صاحب
الولاية رجلا على بيع عقاره
فالبيع غير نافذ والعبرة
لما في نفس الامر لا لما كتب

مطلب اذا اكرهه ان يقره
يكذافاقر وكفله بما اقر به
رجل فالأقرار غير صحيح
وكذا الكفالة

مطلب امان تقر لي بكذا
والأقول لانظالم الفلاني

مطلب اذا اكره الحاكم كاتبه
على ان يقر بسلطنة آلاف
اودعها عنده سوباشي فأقر
لا يتفذه اقراره

بذلك أم لا (أجاب) لا يشتد اقراؤه إذا الرضاء شرط لصحة الاقرار فيفسد الاقرار عند قوات الرضاء وهذا باجماع المسلمين فله الامتناع عن دفع المقتربة للمقترله ان لم يكن دفعه وله استرداد منه ان كان دفعه له مكرها والا كراه يعدم الرضاء ويفسد كل أمر توقف صحته عليه وقد دفع عن هذه الامة بقوله صلى الله عليه وسلم رفع عن امتي الخطأ والتسيان وما استكرهوا عليه ومساائل الاكرام لا تخفى على من اتقى الله تعالى وخشى الرحمن وعمل ليوم تشخص فيه الابصار فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم العزيز الجبار والله أعلم (سئل) في بكر منعها عما الحاجر علم باعند ارادة دخول زوجها الا ان تبعه ماله من عقار وروكوم ففعلت حين لم تجب بد من ذلك هل ينفذ بيعها أم لا وحكمها حكم المكرهه في ذلك (أجاب) لا ينفذ بيعها وحكمها حكم المكرهه قال علماؤنا منع الزوج زوجته من أهلها حتى تم له المهر تكون مكرهه والهبة باطله قال في مجمع الفتاوى وفي مله نظ السيد الامام عن الفقيه أبي جعفر من منع امرأته عن المسير الى أبويها الا ان تم به مهرها فوهبت فالهبة باطله ومثل ذلك في الخلاصة والبرازية وكذلك ذكر في التارخانية نقلا عن الشيايع ونظم هذه المسئلة صاحب التنوير الشيخ محمد بن عبد الله القزويني في منظومه المسماة بحفظة الاقران في ثلاثة ابيات مشتملة على الحشو فقال

ومعه لعرسه ان تذهب * لاهلها يا صاح تقضى ما ربا

الا اذا تسقط عنه المهر * فنعلها لاغ وذاق ذكرا

لانها قد نزلت في الحكم * منزلة المكرهه هذا فاعلم

ونظمها ونظيرتها في يتبين طالين عنه بقولي -

ومانع زوجته عن أهلها * لتم المهر يكون مكرها

كذلك منعه والدلبته * خروجها لبعولها عن بيته

وفي شرح تحفة الاقران قال قلت وبؤخذ من هذا اجواب حادثة الفتوى وهي ما لو زوج ابنته البكر من رجل فلما أرادت ان تخرج من بيته الى زوجها منعهها الاب الا ان تشهد عليها أنها استوفت منه ما تصرف فيه من ميراث انتها فأقرت بذلك ثم اذن لها في الخروج فان الظاهر أن الحكم فيه عدم صحة الاقرار لكونها في معنى المكرهه لما ذكر من المنع لاسيما والحياء يغلب في الابتكار وبه أفتى شيخ الاسلام أبو السعود العمادى انتهى وأنت على علم أن البيع والشراء والاجارة كالاقرار والهبة وان كل من يقدر على المنع من الاولياء غير الاب كالأب لعللة الشاملة فليس الاب قيدا وكذلك لفظة البكر كما هو مشاهد في ديارنا من أخذ مهرهن كرها عليهن وجبرا حتى من ابن ابن العم وان بعد موتى ما وجد منها منع ضربها ورعا قتلها وأهل الرضا يبق بعدون النساء تركه حتى يطلبون فيمن القسم كما يطلبون القسم في الاموال والله أعلم ولا حول ولا قوة الا بالله الكبير المتعال نسأله صلاح الاحوال (سئل) في مريضة باعت في مرض موتها كرها عليها وماتت عن ابن صغير هل ينفذ بيعها أم لا (أجاب) لوصى ابنها فصح البيع الواقع على جهة الاكراه وان تداولته الايدي بخلاف سائر البياعات اذ هو حتى العبد ونحوها والله أعلم

(كتاب الحرج)

مطلب منع الولى الزوجه
عن زوجها كراه وكذا منع
الزوج لها عن أبويها في بطل
البيع والشراء والهبة
والاقرار

مطلب باعت في مرض
موتها مكرهه وخلفت ابنا
صغيرا

مطلب اذا ادعت البلوغ
تصدق بلايمين ولا يشترط
حضور الوصى وأما دعواها
أنها رشيدة فلا بد من بيعة

*(سئل) في صغيرة لها وصى ادعت البلوغ في سن يمكن تصديقها فيه فهل تصدق بلايمين أم لا وهل يشترط حضرة الوصى عند دعواها البلوغ أم لا وهل تصدق في دعوى الرشد بمجرد قولها أو يؤمر الوصى بدفع مالها أم لا بد من بيعة لانه مما يخفى (أجاب) الظاهر من عباراتهم أنه لا عين عليها لعدم الفائدة في التكليف لان البلوغ والحال هذه ثبت بقولها والتكليف لرجاء الشكول وهي لو أقربت به

ثم قالت كنت كاذبة لا يصح رجوعها لتناقضها حيث كانت في سنن يستعمل البلوغ فيه كما في الزيلعي
 والملاحمة والتاوشانية والخانية وجامع العمولي وغيرها ونما يدل على ذلك بهله أقراروا بما
 وقد كتب صاحب البحر في شرح قوله وما لا يعلم الامتناع بالقول لها في حقها ما صورته ولم أره من يجا
 ان المرأة اذا قبل قولها في حقها في الحيض والحبة فهل يكون حينها أم لا بلا عين ووقع في الوفاية أنه قال
 صدقت في حقها خاصة ومطافره أنه لا يبيع عليها ويدل عليه قولهم ان الطلاق معلق باخبارها وقد وجد
 ولا فائدة في التحليف لانه وقع بقولها والتحليف لربها المكول وهي لو أخبرت ثم قالت كنت كاذبة
 لا يرتفع الطلاق لتناقضها كما سيأتي فله عن السكاكي فريسان شاء الله تعالى انتهى وبه يعلم أيضا عدم
 اشتراط حشرة الرمي عند دعواها البلوغ اذا لا فائدة له لانه لو كذبت فيه لا يلتفت اليه وأما دعواها
 الرشد فقد قال شيخ مشايختنا شيخ الاسلام شهاب الدين الحلبي في فتاواه التي أتى فيها بما هو الثابت
 المعول عليه عنده لا يثبت الرشد الا بحجة شرعية وهي رجلان او رجل واحد وامرأتان فان يثبت
 رشيدة سلم اليها مالها والا يسلم اليها حتى يوفى منها الرشد انتهى والله أعلم (مسئل) في المديون
 هل يبيع عرضه وعقاره ان لم يحصل الوفاء بعرضه حتى اذا كان له دستان من ثياب يبيع ساع دست منها
 ويقي له دست واحد واذا كان له ثياب يلبسها ويكتفي بدونها يبيع ثيابه ويقتضي الدين يبيع منها
 ويشتري بما بقي ثوباً يلبسه وهل اذا كان له ابن كفل ما يثبت له من الدين يطالب به ويحبس مع أبيه الاصيل
 واذا كان له مسكن يمكنه ان يجتري بمادونه يبيع ذلك المسكن ويشتري بالباقي مسكناً يكفيه وهل
 اذا امتنع من ذلك يبيع القاضى بنفسه ليقوى به دينه أم لا (أجاب) اكثر علماء المال في هذه
 المسئلة ووجدتني اقيت فيها امرار التكرار ووقعها وزادتها اكثر العلية الماطلين وضعف الدين
 وعدم الاعناء بوفاء الدين والتهاون في الاجتهاد على خلاص الدمنة منه مع أنه محبوب عن الجبة
 ما بقي عليه درهم فما اقتت به اولاً انه يحبس المديون الذي ليس له الاعتقاد حتى يبيعه بنفسه عند
 الامام رحمه الله تعالى وعندهما يبيع القاضى ويوفى الدين بتمنه قالوا وبقولهم ما بقي وفي صحيح
 الشيخ قاسم قول المصاحبين يبيع منقوله ولا يبيع عقاره وفي رواية يبيع الثمار كما يبيع المقول
 وهو الصحيح وما اقيت به ثانياً قال أصحاب المتن يحبس القاضى لبيع ماله ليدنيه قال الشراح
 لان قضاء واجب عليه ومبرأة في دينه وهذا عند أبي حنيفة وقال صاحبنا يبيعه القاضى براء لظلمه
 بالامتناع وعجزه عنه لتقصر الباع والقاضى نصب لخلاص العايز عن الوصول الى حقه لاسيما
 من خدم لا يسأل بالمطل الحرام ولا يكثر بل يوم التزام قالوا وبقولهم ما بقي وقالوا اذا كان له ثياب
 يلبسها ويكتفي بدونها يبيع ثيابه ويقتضي الدين يبيع منها ويشتري بما بقي ثوباً يلبسه لان قضاء الدين
 فرض عليه فكان اولي من التجهل قالوا وعلى هذا اذا كان له مسكن ويمكنه ان يجتري بمادونه يبيع
 ذلك المسكن ويقتضي الدين يبيع منه ويشتري بالباقي مسكناً يكفيه وعن هذا قال مشايختنا يبيع
 ما لا يحتاج اليه في الحال حتى يبيع اللب في الصيف والنطع في الشتاء ولا ريب أنه يحبس بالإصالة
 وابنه بالكفالة وفي البرازية من كتاب القاضى من العاشر في الجبر يمكن المكفول له من حبس الاصيل
 والكفيل وكفيل الكفيل وان كثر أقول وأمر الذين بالفتح انقل الاجال وأضر في الدين من خباث
 الاعمال وعلى الله تعالى اصلاح الاحوال والله أعلم (مسئل) في صغيرة لها جدة أم أم ثم تحرس
 على مالها واضعة يد هاعليه ولها اب مرفق مبدور يحتج على مالها لهنه اذا ارعه من يد يثقتها
 لاسرافه وتبذيره هل هي احق بحفظ مالها منه أم لا (أجاب) نعم هي احق بذلك اذا المتصف بذلك يمنع
 عن مال نفسه تمام وعشرين سنة عند أبي حنيفة وعندما احببه لا يدفع له ماله حتى يوفى منه الرشد
 ولا يجوز نصرفه فيه فكيف مال ولده والله أعلم (مسئل) في شخص لا ولي له ادعى البلوغ فتزوج
 ثم ادعى الآن انه لم يكن بالغاً فادعاه ذلك ولم يثبت أنه حينئذ كان من اهلها فهل يصح رجوعه عن الاقرار

مطلب يبيع المديون كل
 ما لا يحتاج اليه في الحال
 جبراً عليه واختلفوا في ان
 للقاضي ان يتولى البيع نفسه

مطلب الجدة احق بحفظ مال
 الصغيرة اذا كان الاب مسرفاً

مطلب ادعى البلوغ فتزوج
 ولاولى له ثم ادعى عدمه

بالبلوغ فيبتني عليه بطلان عقد النكاح لكونه عقداً لا يجزئه حين صدوره (أجاب)
ان كان حين ذلك بلغ سنه ثنتي عشرة سنة فلا ينفذ رجوعه ولا يصدق في أقل من سافلا ينفذ نكاحه
والله أعلم

(كتاب المأذون)

(سئل) في السيد اذا امر عبده بشراء شيء بعينه كالطعام والكسوة هل يكون مأذوناً حتى
اذا تعلق برقبته دين يباع فيه ان لم يقده السيد واذا رآه يبيع ويشترى فسكت يكون مأذوناً وهل
يكون مأذوناً قبل العلم بالاذن أم لا (أجاب) اذا امره بشراء شيء بعينه كالطعام والكسوة لا يكون
مأذوناً لانه استخداً ولو صار مأذوناً له لتضرر واذا لم يصير مأذوناً بذلك وتعلق برقبته دين لا يباع فيه
وأما اذا رآه السيد يبيع ويشترى فسكت فانه يكون مأذوناً له الا اذا كان المولى قاضياً كما في الظهيرية
ولا يكون مأذوناً قبل العلم بالاذن الا في مسألة ما اذا قال السيد لاهل السوق بايعوا عبدي ولم يعلم
العبد ذلك والله أعلم

(كتاب الغصب)

(سئل) في رجل أخذ لا تسكيناً بغير اذنه فانتطعت عنده ونقصت نقصاً كثيراً فاحشاها الحاكم
(أجاب) مالها مخير ان شاء أخذها مقلوعة وضمنه نقصانها وان شاء طرحها على الغاصب
وأخذ جميع قيمتها والله أعلم (سئل) في رجل استهلك مصاغاً مشتركا بينه واخت
زوجته بغير اذن من الاخت فاذا يلزمه (أجاب) يضمن قيمته من خلاف جنسه ان كان من الفضة
يضمن قيمته من الذهب وان كان بعكسه فبعكسه ولا يجوز ان يضمن قيمته من جنسه الا اذا ساوته وزنا
فرار من الربا وقد ارتكب معصية بالاستهلاك بغير اذن فيعزروا الحال هذه والله أعلم (سئل)
في بكر صغيرة زوجها ابن عمها بالولاية عليها وقبض من مهرها شيئاً واستهلكه ودخل بها زوجها وبلغت
عنده ومات ابن العم المزوج وبرز شخص يطلب من الزوج ما بقي عليه من المهر ويقول وكفى ابن عمها
قبل موته في قبض ما بقي من المهر وذلك على عادة الفلاحين وجورهم على حرمهم واكاهم لهو ورهن فهل
للمرأة ان ترجع على تركه ابن عمها بما تناوله من مهرها واستهلكه ويمنع هذا المتعوض عن
الزوج (أجاب) ما قبضه ابن العم واستهلكه مضمون عليه لانه متعده فيؤخذ من تركه ان كانت
وقول الرجل وكفى ابن العم قبل موته كلام مهمل باطل صادر عن جهل مفرط اذ لا ولاية لابن العم على
المهر في حال حياته فكيف يوكل به بعد مماته فالواجب على الحاكم زجر الجهال عن مباشرة مثل هذه
الافعال والله أعلم (سئل) في رجل اخرج فرساً من زرعه فاقتريه سها ذئب هل يضمن أم لا (أجاب)
ان ساقها بعد اخراجها ضمن وان لم يسقها بعده لا على ما هو المختار وعليه الفتوى كما في الخلاصة
والبرازية وجامع الفصولين وغيرها والله أعلم (سئل) في رجل اشترى ثوراً وقبضه ثم ظهر فيه
عيب فردّه على بائعه ثم ظهر له مستحق هل له ان يضمن المشتري أم لا (أجاب) ليس له ان يضمنه لانه
برئ بالرّد على البائع الغاصب والله أعلم (سئل) في رجل باع حصّة في فرس مشترك وسلمها
ثم ردها المشتري عليه فباعها لآخر وسلمها ثم ردها المشتري عليه فباعها لآخر وسلمها له فهلكت عنده
هل لبقيّة الشركاء ان يضعوا الذي اشترى وتسلم ثم ردها أم لا (أجاب) ليس لهم تضمينه وهم مخبرون
بين تضمن البائع والذي هلكت عنده حيث لم يأذونوا والله أعلم (سئل) في أجنبي ذبح ناقة
آخر مدعي الاياس من حياتها هل يقبل قوله أم لا ويضمن (أجاب) في الاجنبى اختلاف في جميع
وفتوى في الايمان وعدمه صحيح صاحب الخلاصة عدمه ونقل في جامع الفصولين رامن التنازل
وفوائد صدر الاسلام طاهر بن محمود أنه الاستحسان فعليه القول قول المالك في نفى الاياس بمينه
والبيئنة على الذابح فاذا لم يتم وحلف المالك ضمن قيمتها يوم الذبح والقول في التيمنة للذابح بمينه

مطلب اذا امر السيد عبده
بشراء شيء بعينه لا يكون اذنا
بخلاف ما لو رآه يبيع ويشترى
فسكت

مطلب أخذ لا تسكيناً
بغير اذنه فانتطعت
مطلب اذا استهلك مصاغاً
مشتركا يضمن قيمته من خلاف
جنسه
مطلب اذا استهلك شيئاً
من مهر بنت عمه ثم مات
يؤخذ من تركه

مطلب اخرج فرساً من زرعه
فاقتريه سها ذئب
مطلب لا يضمن مستحق
الثور المشتري ان رده على
بائعه ببيع
مطلب باع حصّة في فرس
مشترك فردّها المشتري
ثم باعها لآخر وسلمها له هلكت
مطلب ذبح ناقة آخر مدعي
الاياس من حياتها

والله أعلم (سئل) في رجل تعدي على رجل آخر وأخذ من منزله بغير إذنه وجعله حلالا من الحنطة
بعثه وعرج بسبب ذلك هل لصاحبه أن يسلك الجمل ويضمن المتعدي ما نقص من قيمته أم لا
(أجاب) نعم له أن يسلكه ويضمن المتعدي النقصان والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجلين احتجبا
على غصب ثور واستهلكا قصبين المالك أحدهما قيمته هل له أن يضمن صاحبه الذي استهلك المصنف
أم لا (أجاب) نعم له أن يضمنه ذلك والحال هذه والله أعلم (سئل) في بينة بين شخصين تعدي عليهما
آخر وحزبهما بغير إذن الآخر ثم زال التعدي ومكنت أيا ما صححت ثم ماتت حنط انفها هل يضمن حصة
شريكه أم لا ويكون كما ودع تعدي على الوديعه ثم زال التعدي (أجاب) حيث كانت في يده على
وجه الحفظ لحصة الشريك يزول النقصان برؤاى التعدي كالوديعه وإن كانت في يده على وجه العارية
لهما أن تطالب الورثة به أم لا (أجاب) لا يضمن الاب بموته مجهولا فلا مطالبة لهما في التركة والله أعلم
(سئل) في رجل تعدي على فرس متركة حامل وغصبها من يد أحد الشركاء متدعيان له عليه دين
وأوثقه على عادة الجهال فولدت ومات الولد عنده فهل يضمن نقصان قيمة الإثم أم قيمة الولد أم كليهما
أم لا يضمن واحد منهما (أجاب) يضمن نقصان قيمة الفرس بالولادة ولا يضمن عندنا قيمة الولد حيث
لم يتعد عليه ولم ينع به بعد طلبة والله أعلم (سئل) في رجل أوصق فرسا مشتركا على دين له عند أحد
الشركاء فطلب الشركاء من الشريك رد هاتمه فقال على ردّها ولا تطالبوه إن ضاعت عنده فعلى
هل يصح ذلك ويلزم ضمان حصة هاهم أم لا (أجاب) نعم يصح ويضمن وهذا من باب العين المعصومة
وضمنها صحيح وليس من باب الدين المشترك فأتم الله أعلم (سئل) في رجل له في فرس عشرة
قراريط باع منها خمسة لآخر وسلمها فباع هذا الآخر لآخر العشرة قراريط وسلمها مع واحد من تاجرها
ثم هلك عند هذا الآخر فهل يضمن المشتري الأول قيمة حصة البائع التي هي الحصة قراريط وهل
من عنده التساق رد حصة في الموجود منه وضمان ما هلك منه بالتعدي أم لا (أجاب) البائع
الأول يضمن من شاء من المشتريين قيمة حصته السابقة له في الفرس لتعدي الكل بالتسليم والتسلم
وحق البائع المذكور في التساق بقدر القراريط الحصة في الإثم باق يطالب به من هو في يده إن باقيا
فبعينه وإن هلكا فضمنان قيمته من شاء من المشتري وتسلم أو باع وسلم لوجود المقتضى الموجب للضمان
وإن كان الزوائد في باب العصب غير مضمونة لأن محلها إذا لم يقع عليها غصب أما إذا غصبها من يد العاصب
غاصب فهي مضمونة على غاصب الغاصب كما أوضحته في بعض الحواشي فتأمل والله أعلم (سئل)
في رجل خدع امرأة رجل زاعما أنه قريها وفرق بينهما وبين زوجها فهل يجبر على ردّها أم لا
(أجاب) يجبر على ردّها لبعها قال علماؤنا من خدع امرأة رجل حتى فرق بينها وبين زوجها يجبس
حتى ردّها أو يموت في الحبس ثم قتل في مخ الغفارة خلاصة وغيرها والله أعلم (سئل) في رجلين
خدعا امرأة رجل وفرقا بينه وبينها عاذا يلزمهما (أجاب) يجبران حتى ردّها عليه أو يموتا
كما صرح به في الخلاصة وغيره أذكره في مخ الغفارة في كتاب الحيات ولا شبهة في وجوب التعرير
عليهما حاله في كل معصية ليس فيها حد مقدور وهذا من هذا القبيل والله أعلم (سئل) في فاض
طالم أمر ترجمانه الموكل بأخذ ما يسهونه محمولان يأخذ من رجل مالا لا وجه لاخذ فآخذ هل
يضمن الآخذ أم القاضي (أجاب) يضمن الترجمان الآخذ لعدم صحة الأمر وفي كل موضع لم يصح
الأمر لم يضمن الأمر لاسمها إذا كان المأمور لا يحاف منه لو لم يمتثل أمره أو كان يقدر على التخلص من
عقوبته بوجه يباح له شرعا والله أعلم (سئل) في رجل غصب حنطة واستهلكها ثم صالحه ربهما على
دراهم معينة قبضها في المجلس قبل التفريق ثم أقرضها للغاصب فهل يجوز الصلح المذكور والقرض
المزبور أم لا (أجاب) نعم يصح الصلح والحال هذه ويطالب الغاصب بما استقرضه ويجب

مطلب أخذ الجمل بغير إذن
صاحبه وجعله فخرج بسبب
ذلك

مطلب غصا ثورا واستهلكا
مطلب إذا استعمل أحد
الشركاء بغير إذن
الآخر ثم مات بعد ذلك
لا ضمان عليه

مطلب مات الاب مجهولا
لمهر ابنته الصغيرة
مطلب غصب فرسا حاملا
مشتركة من يد أحد الشركاء
ثم ولدت ومات الولد ونقصت
قيمة الام

مطلب اوصق رجل فرسا
مشتركا بدين له عند أحد
الشركاء فقال من عليه الدين
إن ضاعت فعلى

مطلب له في فرس عشرة
قراريط باع منها خمسة لآخر
فباع المشتري العشرة لآخر
وسلمها مع واحد من تاجرها
ثم هلك

مطلب من خدع امرأة
رجل يجبس حتى ردّها
أو يموت في الحبس

مطلب إذا أمر القاضي
ترجمانه أن يأخذ من آخر
مالا بغير وجه فالضمان على
الترجمان

مطلب إذا استهلك حنطة
فداخ ربهما على دراهم قبضها
في المجلس ثم أقرضها للغاصب
صلح الصلح والقرض

مطلب للمودع ان يخاصمه
غاصب الودعة
مطلب تيمارى اقرض من ارضا
حبوبا فزرعها ثم استأسره
أهل الحرب فوضع التيمارى
يده على بقرة وزرعه

مطلب رجل له عالول بقر
وضع فيه قرمة فخلها آخر
مطلب التي تراب مصبته
في أرض رجل

مطلب اذا أمر جماعة رجل
ان يدفع عنهم مال المصادرة
يرجع عليهم

مطلب اذا باع المستبضع
البضائع وخط عنها بماله
قتل المشتري عليه واخذ
منه بعض دراهم يكون من
ماله

مطلب اذا أخذ مغلب من
التركة ما لا يكون على الكل
مطلب ليس له ان يحرث من
أرض الوقف الا بقدر حصته

مطلب اجر المالك المعتد
للاستيغال ثم مات بعد سنين
من غير أخذ الاجرة
مطلب من بني في ساحة الغير
يلزمه الرقع ان لم يضر
مطلب بشجرة زيتون هلك
ونبت من عروقها اغصان
تعهدها رجل وركبها فاعثرت
فالثمرة لراكب

اذا امتنع والله أعلم (سئل) في رجل غصب الودعة من المودع هل للمودع ان يخاصمه أم لا
(أجاب) نعم له ان يخاصمه والله أعلم (سئل) في رجل تيمارى اقرض من ارضا حنطة وشعيرا
وذرة فزرع ذلك في أرضه وسافر المزراع فاستأسره أهل الحرب ووضع التيمارى يده على بقره
وجارته وزرعه وصار يستعمل البقر في الحث والدياس مدة ست سنوات حتى مات البعض
ونقص قيمة البعض فهل يضمن التيمارى قيمة الهالك ونقصان قيمة الباقي وما تناوله من غلته وليس
عليه سوى مثل ما اقترضه أم لا (أجاب) نعم يضمن التيمارى قيمة ما هلك من البقر وما نقص من
قيمة ما بقي يوم غصبه وعليه رد ما تناوله من الغلال وعلى المزراع مثل ما اقترضه من الحنطة والشعير
والذرة والله أعلم (سئل) في رجل له عالول بقر وضع فيه قرمة فخلها منه رجل هل يضمن أم لا
(أجاب) لا يضمن فقد ذكر في جامع الفصولين وغيره ان من حل رباط دابة لا يضمن لعدم الاضافة الى
فعله وهذا بمنزلة والله أعلم (سئل) في رجل التي تراب مصبته في أرض رجل حتى صار كوما
هل يفترض عليه رقبته منه أم لا (أجاب) يفترض عليه رقبته ويختلته من ملك الغير والله أعلم
(سئل) فيما اذا صادر الوالى جماعة فقالوا للرجل خلصنا من مصادرتهم فدفعت عنهم مالا هل يرجع
عليهم به أم لا (أجاب) نعم يرجع عليهم اذا ثبت أنهم قالوا له ذلك وأنه دفع عنهم مالا لا خلاص
لهم الا به على قدر رؤسهم والله أعلم (سئل) في مستبضع باع بضائع الناس وقبض عنها
وخطه ثم ان مشترى ما تعلق على المستبضع بعد خلط البضائع بأن فيها غائب واستعان عليه بشرطى
مغلب أخذ منه أربعين قرشاً فراقه هل هي من ماله أم من مال أصحاب البضائع بقدر بضائعهم
(أجاب) هي من ماله لا من مالهم لانه يخلط الثمن صار مستهلكا له وثبت الضمان في ذمته فالأخذ
من ماله والضمان مقرر عليه والله أعلم (سئل) في رجل مات عن وريثة وتركه وبعضهم غائب
فأخذ ذوقه ورغلة من التركة ما لا غصباء عنهم هل يختص به الخائن فيضمن للغائب حصته ام يكون
على الكل (أجاب) هو على الكل ولا يختص به الخائن حيث لم يوجد منه ما يوجب الضمان
لحصه الغائب والله أعلم (سئل) في رجل له في أرض وقف حصه جزئية نحو قيراطين
هل له ان يحرثها جميعا ويستغلها دون أصحاب البقية أم ليس له الا بقدر حصته (أجاب) نعم

نعم ماله الا الذي يستحقه * وذلك نصف البس لا غير ذلك
ويمنع شرعا ان يضم زيادة * له حيث كان الامر ما في سوا الكا
ويارب خير الدين رهن خطه * يرجيك امداداً يقيه الممالك
والهام ما فيه الصواب لطالب الجواب فيمضى بالهداية سالك
سليمان الا فأت يرضيك فعلة * وما لم تكن رضاه في الدين فاركا

(سئل) في منافع المعتد للاستغلال اذا مات المالك بعد مدة سنين هل تبطل اجرة تلك السنين
بجونه أم لا (أجاب) لا تبطل بل وارثه يقوم مقامه في طلبها وان قلنا بجونه يطل الاعداد والله أعلم
(سئل) في ذمي ثبت عليه أنه بنى في ساحة الغير مجاورة للملكه بغير اذن مالكها فاذا يلزمه شرعا
(أجاب) يلزمه رفع بناءه حيث أمكن بلا ضرر يضر ببناء غيره بأن لا يكون مراكب عليه فيقتضيه ويسلم
الساحة للمالكها فارغة عن بناءه والله أعلم (سئل) في شجرة زيتون هلكت ونبت من عروقها
اغصان فتعهدها رجل فاعثرت مراكبها هل الثمرة للذي ركز أم لرب العروق
أم لهما (أجاب) الثمرة للراكب لانها انما ملكه قال في الحاوى الزاهدى (بخ) وصل غصنه
بشجرة غيره وهو ما يقطع من غصنه او يقشر من لحافته لتوصل به الشجرة فأثمر الوصل فهو له والشجرة
اصحابها انتهى وذكر أقوال اخر لكن القلب مطمئن لهذا القول اذا اصل بقاء ملك المالك ولا وجه

لأن مال الغير بمنزلة هذا وتقتل عن اسرار نعيم الدين العلامة ما ينسب له من غير خبيره وتقطع رأسها
فكره غيبته في لحاقه اشتهاءه او ذكره في نفسه في موضع القطع فأمر به في النفس فالغرض ان كرا الغائب
وعليه فيمنها غيره مقطوعة وفيه غير هادون الركان مسلح لتناول بني آدم وفيه أرضها ان منظرها تضاهي
وقد قد مناهما فتنه في النفس والله أعلم (سئل) في مزارعين في أرض سلطانية من عاداتهم اربع
الخطوة والشعب وما اشبهه من الميول وبالارض شجر خروب ونحوه نابت من غير انبات أحد وكر
أحد هيا لحاقه من لحاقه خروب له فأمر هل لشريكه في مزارعة الميول شركة معه فيما ذكره من لحاقه خروبه او غصب لحاقه
أم لا (أجاب) ليس لشريكه في مزارعة الميول شركة معه فيما ذكره من لحاقه خروبه او غصب لحاقه
من خروب الغير كما هو ظاهر وهو مصرح به في المسأوى الراخدي (سئل) في سران أخذهم بية
رجل رجل عليها آلة الحث بلاذنه وأخذها سران آخر ودفعها اليه يقتل معه مكين فالتالة هات له
فريكة فأخذها الذي وهب منه فحضرها بسكين فحانت من تحفره من الضامن منهم أم لا (أجاب)
البد المقترب على يد الضمان يد ضمان طلب الهمية ان يغفر من شاء منهم فان شاء من الذي فهو رأى
ما تبين في ماله ان كان له مال فان لم يكن له مال فتنزلة الى ميسرة ولا يلزم أحد من آثاره والله أعلم
(سئل) في رجل ركب فرس صديقه بية وردها عليه اول النهار ومات عنده آخره فادعى
تضييعه بسبب أنهم ماتت بركو به وهو شكره ويقول ماتت بسبب آخر هل القول قوله ولا ضمان عليه
الاينة انهم ادعى عليه بدعي المذني أم لا (أجاب) لا ضمان عليه الاينة والقول قوله بيمينه أنهم أم
تت بسبب ركو به والله أعلم (سئل) في متقلب استولى على قرية وأخذها غصباً من يد مستحقها
وكل من جابه رجلاً يقتل غلته أهل المستحق الترية الدعوى على الركيل المذكور وأخذ الدية
منه أم لا (أجاب) نعم لهم ذلك وهو بمنزلة مودع الغاصب وقد تقرر ضمانه باجماع علماءنا والله أعلم
(سئل) في سفينة دخلت بالاحدة الى فرضة يافا وأطهر المراكبية شيئا بماء فانتثر ربح في انشاء
ذلك واشتغلت المراكبية باظهار أسباجهم وأمتعهم ولرجل تاجر بداخلها ارض صيرة فصاح عليهم
أن اخرجوا الى باقي ربي فاستروا في اخراج أسباجهم ودخل الماء الى السفينة من هياج الرياح وتلف
قيل يلزم المراكبية ضمان ما تلف للتاجر أم لا (أجاب) لا يلزم المراكبية ضمان ما تلف للتاجر
وكل شيء سلم فهو للمالك والله أعلم (سئل) في الراعي اذا فرط وضمن المرعى بما أذاع المالك
أنه القيمة ثم ظهر وقتته من الضمان أكثر أو أقل او مثل ما أذاع هل للمالك أخذه أم هو لك
الراعي بما ضمن (أجاب) حيث ضمن الراعي ملك المنعوت ولا خيار للمالك بين رد العوض وأخذه
وبين امضاء الضمان والحال منه لانه ضامن ملكا بن أملاكه وتم ملكه فيه برضاه حيث سلم له ما أذاع
والله أعلم (سئل) في رجل استعمل ثورا آخر بغير اذنه فمرض ومات بسبب ذلك هل يضمن ويعزر
أم لا (أجاب) نعم يضمن قيمته بالغة ما بلغت ان مات عنده وان رده صريضا ضمن نقصانه ويبرأ بغير
مارد كما صرح به في التلانية في الاجارة من فصل فيما يكون تضييعا للداة ويلزمه التعزير والله أعلم
(سئل) في قرية من عادات أهلها ارسال خيلهم في المرعى وصار ذلك معروفا بينهم هل يضمن الشريك
بارسال الفرس المشترك أم لا لا لأن فيه دلالة (أجاب) اذا تلت وكان الارسال معروفا بينهم
لا يضمن وكذلك لو ضاعت او اكاه ما ذنب اذا المعروف عرفا كالمشروط شرطاً واعلم ان حصة الشريك
في الفرس في نوبة الشريك أمانة كل ودعية قال في جامع الفصولين راعيا القوائد صاحب المحيط ميب
داة الودعية في الصحراء هل يضمن اذا تلفت لاروايتها في الكتب فقيل يضمن لانه يضمن بالارسال وقيل
لا اذ لو ماتت في الاصطبل لم يضمن كذا حد ايجلاف ما لو ضاعت او اكاه ما ذنب ضمن تضييع انتهى
وموضوع ما فيه فيما لم يجر العادة فيه ولذا قال في ضمان المزارع ولو ترك البقر ترعى فضاغ اختلف
فيه المشايخ ويقتضى بأنه لا يضمن والدقة فيه أنه ما ذن فيه دلالة فاعلم ذلك فعليه لا يضمن بالتضييع

مطلب في مزارعين في أرض
سلطانية وبها شجر خروب
من غير انبات أحد وكر
أحد هيا لحاقه خروب فأمر هل
مطلب أخذ رجل بية رجل
بلاذنه ثم أخذها منه آخر
ودفعها اليه فهو ريت منه
فحضرها

مطلب ركب فرس صديقه
بينة وردها عليه اول النهار
ومات آخره
مطلب المستحق القرية
الدعوى على وكيل المتقلب
عليها

مطلب ثارت ربح بعد وصول
الركب فأمر التاجر المراكبية
بإخراج ربحه فضاغ علوا
بأسباجهم الى ان اتلفه الماء
مطلب فرط الراعي وضمن
المرعى بما ادعى المالك أنه
القيمة ثم ظهر وقتته أقبل
او أكثر او مثل ما ادعى

مطلب في الشريك او المزارع
اذا ترك البهية ترعى فتلقت
او ضاعت او اكاه ما ذنب

واكل الذئب ايضا كما لا يضمن بالتلف ولو لم يكن معهودا فالضمان بالضياح واكل الذئب
مقرر وبالتلف فيه من الخلاف ما سلف والظاهر في عباراتهم ترجيح عدم الضمان لتعليقهم له دون
الضمان فانهم والله أعلم (سئل) في شريك ترك فرس الشريك ترك في المرحى كما هو عادة أهل
القرى فضاعت ثم وجدها أحد الشركاء بعد أشهر وزعم أنها ألفت جنينا بسبب ضياعها ويريد أن يضمنه
حصة فيه هل له ذلك أم لا (اجاب) ليس له ذلك والحال هذه والمصرح به في جنين البهيمة
اذ لم ينتقص أنه لا يجب فيه شيء والله أعلم (سئل) في غنم ألفت زرعها هل يضمن مالكها قيمة
مارعته أم لا (اجاب) نعم يضمن لو ساقا ولو قرحا للزروع بحيث لو ساقا تساقطت منه يضمن
القيمة لانه قيمى والقول فيه ما قول السائق يمينه والبينة على صاحب الزرع في دعوى الزائد عما يقول
الضامن والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حرث أرضا لآخر علك منافعتها بغير اذنه وزرعها
قطنا واكل غلتها ويريد صاحبها الانتفاع بها فيمنعه من ذلك معتلا بأن اصول قطنه باقية فيها هل يجبر
على قلعها وترفع يده عنها أم لا (اجاب) ترفع يده المتعدي وسبب كونه معتلا بأن السابق اليها
احق بمنافعتها من الظاهري المتعدي عليها ومن سبقت يده الى مباح فهو أولى به وقد ايجبت منافعتها
للزراع وسبقت يده لهذا المباح فكان أولى به من ذى اليد المتعدي والله أعلم (سئل) في ذى شوكة
وتغلب خسف سقف لرحى وقف وعطل منافعتها ولا قدرة لارباب الوقف على منعه لشدة تجبره وشقاوته
يعلم ذلك جميع أهل ولايته وانسب أيضا الى بعض الجور بحجة وعطلها واستمر في يد ذى الشوكة الى
الآن وزهق الباطل ويدهم حجة حاصلها تصادق فلان وفلان وفلان الناظر اشترى مع فلان وفلان
من الينكجيرية على ان يعمر وهما من مالهم وينتفعوا بهما وعليهم في كل سنة خمسة عشر قرشا وفي ذلك
غاية الغبن الفاحش فما الحكم الشرعى (اجاب) أما خسف بعض السقف فهو من قبيل الظلم
والعسف فان كان قد أعاده كما كان فقد برئ من الضمان وبقي عليه اثم العدوان ويلزم بأجرة المثل من
تاريخ وضع يده العاديه الى الآن لان منافع الوقف مضمونة على ما اختاره المحققون وكذلك منافع
مال اليتيم تكون وأما الجلبة التي يسد المتغلبين فلا عبرة بها حيث كذبها الظاهر العيان وما بعد الحق
الا الضلال وقبيح البهتان فالواجب على حكام الاسلام رفع يد أهل الاعتداء وتقرير يد أهل الاهتداء
ولو بالاهانة والابلام فان ردة الامانات الى أهلها أمر الله تعالى به ووجب الثواب الجزيل لصاحبه
والله أعلم (سئل) في فرس منعها أحد الشريكين عن الآخر في نوبته فغصب منه غاصب متغلب
هل يضمن قيمة حصته أم لا (اجاب) نعم يضمن لانه ظالم بمنعه والحال هذه ورأيتني سابقا ساقا
لو قال أحد الشريكين هلك في نوبتي وأقام بيته عليه لا يضمن ولا يحلف ولا شك أنه اذا ثبت منعه
في نوبته ضمن بمنعه والله أعلم (سئل) في قرية يبيتها وأراضها البيت المال ومن سبقت يده
من الزراع على مسكن او منتحل فهو أحق به من غيره هل اذا رحل منها أحد من ارضها وتركها مائة
سنتين اختيارا منه ثم رجع فرأى غيره في مسكنه او مقبله الذي كان في تصرفه سابقا له اذ راحه عنه
أم لا (اجاب) لا والحال هذه لسقوط حقه بالتارك الاختيارى والله أعلم (سئل) في شخص
طلب منه ان يخدم انسا فامتنع فألح عليه بذلك فقال ان خدمت انسا فاعلى لوقف الخاصكية خسون
قرش ثم خدم انسا ناهل تلزمه الخسون وفيما تأخذ الخلة ويسمونه كسر الفدان هل هو حرام يكفر
مستحله أم لا (اجاب) لا تلزمه الخسون وأما ما يسمى كسر الفدان فحرام قطعى يكفر مستحله
والله أعلم (سئل) في رجل ذبح شاة غيره فأخذها المالك مذبوحة ويريد أخذ بقرة الذابح
في نظير نقصان الشاة بالذبح هل له ذلك أم لا (اجاب) ليس للمالك الشاة بعد أخذها مذبوحة
الاتعمين الذابح نقصانها بالذبح فينظر كم كانت قيمتها وهي حية وينظر الى قيمتها وهي مذبوحة فيضمنه ما
نقصته وليس له ان يعترض له في غير ذلك والله أعلم (سئل) في رجل غصب شاة فذبحها ثم ان آخر أخذها

مطلب لاشئ في جنين البهيمة
بل يجب نقصان الام

مطلب يضمن المالك
ما تلفت الغنم من الزرع
لو ساقا

مطلب لو زرع أرضا لآخر
ملك منافعتها بغير اذنه ترفع
يده عنها الا ان من سبقت يده
الى مباح فهو أولى به

مطلب في ذى شوكة خسف
سقفا لرحى وقف وعطلها
واستمرت في يد ذى الشوكة
الى الآن ويدهم حجة الخ

مطلب فرس منعها أحد
الشريكين عن الآخر فغصبها
منه متغلب

مطلب في قرية لبيت المال
من سبقت يده الى مسكن
او منتحل فهو أحق به فتركها
واخدمته سنين اختيارا

ثم رجع
مطلب قال ان خدمت
انسا فاعلى خسون قرشا
لوقف الخاصكية

مطلب اذا أخذ المالك
الشاة مذبوحة ليس له
الاتعمين النقصان

مطلب غصب شاة آخر
فذبحها ثم أخذها آخر
مذبوحة

مذبوحة واستلكتها هل لصاحبها ان يشمن الذي أخذها مذبوحة قيمتها يوم غصبها مذبوحة أم لا
 (أجاب) نعم لما لك الشاة ان يشمن الذي استهلك الشاة بعد غصبها قيمتها مذبوحة يوم غصبها هو يشمن
 الغاصب الاول ما قصه المذبح ولا يرجع واحد منهم بما ضمنه على الآخر وان شاء ضمن الغاصب
 الاول قيمتها حية يوم غصبها ويرجع على المستهلك بقيمتها مذبوحة يوم غصبها المستهلك والله أعلم
 (سئل) في سيل جرى من ماء المطر قد دخل في قاخورة شخص فأنلف به من نفاذه هل يشمن جيرانه
 ما نلف منه او ما انهدم من القاخورة أم لا (أجاب) لا يشمن شيء عليك بسيل جرى من ماء المطر
 نفا كان او مالا لا لا صنع لا حذ فيه فكيف يشمن ما حدث لا قائل يشمن بسببه والله أعلم
 (سئل) في رجل اوسق بقرة آخر متوعدا ان له عليه دين شام ردها الى يته ولم يسلمها الى أحد
 فخرجت منه وضاعت هل يشمن أم لا (أجاب) نعم يشمن والمال هذه قال في جامع الفصولين
 ردها أي الودعة الى بيت المودع او الى من في عياله قيل يشمن وبه يفتي اذ لم يرض بغيره وقيل لا وبه يفتي
 اذ الرذالي من في عيال المالك رذالي المالك من وجهه لا من وجهه والتمنان لم يكن واجبا فلا يجب شيك
 بخلاف الغاصب والمسئلة بجاليها فانه لا يبرأ اذا التمنان غنة كان لازما فلا يبرأ شيك ومسئلة مسألة
 الغاصب فهو ضامن على كل الاقوال والله أعلم

مطلب اذا انلف سيل المطر
 تدمسا او مالا لا ضمان على
 أحد
 مطلب اذا رذ الغاصب
 الموصوبه الى بيت المالك
 او الى من في عياله لا يبرأ من
 التمنان وأما المودع ففيه
 خلاف

• (فصل في السعاية والاعوثة) •

(سئل) في رجل أرى من يأخذ كل بقة او قرص غصبان صاحبها يحمل رجل فيه من ذلك المسلم
 وقال له يم ذا الحمل كذا وكذا فخذ فأخذه بقوله فماذا يلزمه بذلك شرعا (أجاب) يلزمه شيان
 أحدهما التعزير البالغ لارتكابه معصية من معاصي الله تعالى وهي اذية المسلم وظلم الدابة وظلمها الشدة
 كما صرح حوايه والثاني التمنان اذا تلف المأخوذ كما أفتى به اكثر المتأخرين من علماء الحنفية قطع الفساد
 السعاة والاعوان • ولانه لما تحقق او غلب على الطن ايقاع الفعل واخذ المال بالسعاية والعوان •
 صار كانه المنلف مباشرة فوجب التمنان ولطهر ورذلك كان في غاية الاستحسان لدى من كان له قلب
 سليم من كل انسان والله أعلم (سئل) في رجل دخل بين ابني عم متشاربين ليصلح بينهما فافترى عليه
 بالكذب احدهما المن يقرم وتسبه الى أنه جرحه فادماه فأخذه الحاكم وضربه ضربا مؤلما وجسبه
 وأخذ منه مالا لا واداه فاداه ما يلزم الساعي (أجاب) يلزمه التعزير لارتكابه بما ذكره معصية الله
 وضمان ما عزم من المال استحسانا اذ هو يسعائته وشكواه كانه القاء في النار المحمات وهذا الذي
 عليه الفتوى لقطع فساد الاعوثة والسعاة • والله أعلم (سئل)

• مطلب رجل سعى في أخذ
 مال الغير

مطلب اذا سعى بائرا الى
 الحاكم فقرمه الحاكم يزر
 الساعي ويشمن المال

مطلب يشمن الساعي

يا أيها العالم المرضى سيرته • ماذا الجواب عن الساعي الذي الجح
 يسعى بشخص لم يظلم له لك • فأخذ المال قسرا منه بالزح
 • (أجاب) •

أفتى بتفمينه خذاق مذهبنا • لما رأوا وجهه أضوا من الوضخ
 لانه مثل من ألقى بصاحبه • عمد اليه لك في أسوأ البرج
 كما يشاهد في الافطار أجمعها • وفيه من ابلغ الاضرار والترح
 وقد قاله العبد خيرا الدين معترفا • بالذنب لكن يرحم الخسب بالبح

(سئل) في رجل اتهم آخر أنه جاء الى امرأته بقصد الفاحشة وسعى به لحاكم سياسة كاذب فقرم مالا
 بسببه هل يشمن الساعي ما عزمه المستعوبه بسبب السعاية المذكورة أم لا (أجاب) نعم يشمن الساعي
 والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل سعى بائرا الى ذي سياسة عرقية قائلا أنه خطاب على خطبتي
 فقرم مالا بسبب هذه السعاية هل يكرمه ضمان ما عزمه ويحكم عليه به شرعا أم لا (أجاب) نعم يلزمه
 التمنان بالسعاية المذكورة لاسيما وقد قصد اضراره وأذيته بالرفع لمن يقرم بمثل ذلك ضاربا في بحر

مطلب يشمن الساعي

• مطلب من سعى بائرا الى ذي
 سياسة قائلا أنه خطاب على
 خطبتي فقرمه مالا يشمن

الرفع الى أهل الشريعة الغراء والملة الزهراء المحض مرض في قلبه وخبت في فؤاده وما كل خطبة تمنع
غيرها بل اذا استوفيت بشر وطها ومن جعلها سمية المهسر ورضاء المخطوبة والكفاة وأموها آخر
وشروط يطول الكلام عليها حتى يستوجب الخطاطب الثاني ارتكاب المخطور ومع استيفائها الشرط
اذا رفع الى من يعزّم مع تحقّقه او غلبة ظنه بالتعزيم يحرم الرفع ويستوجب الرفع به التعزير لا ارتكابه
الحُرمة واضرا به عن الشرع الشريف زيد من الشرف والحُرمة والله أعلم (سئل) في رجل
سعى باخر لرجل من اشقياء البادية القادريين عليه سعاية خارجة عن الشرع فعزّمه مالا هل يضمن
أم لا (اجاب) نعم له ان يضمنه لانه سعى به الى ظالم يأخذ مجرد كلامه فدخل في قولهم سعى به
الى ظالم فعزّمه يضمن كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في ذي سعى بذى الى حاكم سياسة يعزّم
بمثل سعيته فعزّمه بسبب سعيته مالا هل يلزمه ضمان ما عزمه بسببه أم لا (اجاب) نعم يلزمه
الضمان بالسعاية الكاذبة كما أتى به قول علماء المتأخرين حسمه للفساد قال في البرازية قال محمد
يضمن وعليه الفتوى ذكره البرازي في آخر كتاب الجنائيات وغيره وأقول ما قرره للصواب لما نشاهده من
عدم التخلف عن أخذ المال لا سيما في هذا الزمان العجيب الحال والله أعلم (سئل) في رجل له
ديانة وعرض وبأوى اليه الضيف والمسافر ويؤتمنه الناس على اشياء ثم اودع عنده مباحر قرية
حنطة فسعى به بعض من لا يخاف الله تعالى وكتب الى الحاكم ان المباشرا كل حنطتك وأطعم مودعه
أيضا منها كذا وكذا واقتراه وأقره بذلك اضرا را عظيما ولم عرضه بذلك فاذا يلزمه (اجاب)
يلزمه ابلغ انواع التعزير وقد جوز السيد أبو شجاع من علماء نواقله قال لانه من يسعى بالفساد
في الارض وفي حديث كعب أنه قال لعمر رضي الله عنه أنبئني ما المثلث فقال وما المثلث لا أبالك فقال
شتر الناس المثلث يعني الساعي بأخيه الى السلطان يهلك ثلاثة نفسه وأخاه وامامه بالسعى اليه وهذا
القدر كاف في قصبه ومذمته والله أعلم (سئل) في رجل من دمياط وجد ميتا في حاصل بعكا وليس
به اثر يدل على انه قتل فأوقع حاكم العرف القبض على أهل بلده وعزّمهم مالا فسعى جماعة منهم عنده
بغائب أنه شريك له وله حاصل بعكافيه كذا فعمده وأخذ جميع ما هو به هل يضمنون بسعائهم ما أخذ
أم لا (اجاب) نعم يضمنون بسعائهم لظهور أن الحاكم العرفي يأخذ ما في الحاصل كما صرح حوايه
في كثير من مثله في مسائل السعاية يفهمه من له أدنى فهم في الفقه والله أعلم (سئل) في رجل سعى
باخر الى من يعزّم بالسعاية الكاذبة فأناله ضربه وتعدى على فعزّمه مالا بسعائته الكاذبة هل يضمن
الساعي أم لا (اجاب) نعم يضمن على ما أتى به المتأخرون قطعاً للسعاية الكاذبة واختاره الناس
لقوة وجهه الاستحسان الذي هو القياس الخفي وانهم به وجهها ما فيه من حسم مادة الفساد والله أعلم
(سئل) في رجل سعى باخر كاذبا عنده من يعزّم بمثل سعيته فأناله يزن في حريم المسلمين
ويسرق أموالهم الى غير ذلك وعزم بسبب السعاية مالا فهل والحال هذه يضمن ما عزمه المسعوبه
ويلزمه التعزير أم لا (اجاب) نعم يضمن ذلك ويجب تعزيره ففي البرازية كان السيد الامام أبو شجاع
يقول يثاب قاتل الاعونه وكان يفتي بكفرهم قال مشايخنا واختار المشايخ أنه لا يفتي بكفرهم وجواز
القتل لا يدل على الكفر قال الله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الاية والاعونه
من المحاربين الله تعالى ورسوله انتهى ومثله في مشتمل الاحكام وجميع الفتاوى وغيرها والله أعلم
(سئل) في رجل مسك حاكم سياسة يعزّم بالسعاية فقال قتل قتيلا قاله كاذبا هل يعد
سعاية ويضمن ما عزمه فلان أم لا (اجاب) نعم يضمن ويعتد سعاية قال في البرازية قال الاستاذ
سعى واش الى خليفة بأن فلان مات عن ولد صغير ومال فقال الخليفة الولد أنبته الله والمال كثرة الله
والساعي دقره الله فقال السامعون الخليفة رجه الله انتهى فهذا صريح في أن قوله مات عن ولد
صغير ومال سعاية فكيف بقوله فلان قتل قتيلا والله أعلم

مطلب سعى باخر لرجل من
اشقياء البادية فعزّمه مالا
مطلب ذي سعى بذى الى
حاكم سياسة فعزّمه
مطلب رجل له ديانة سعى
به لرجل الى الحاكم ولم
عرضه يعزّر الساعي وجوز
أبو شجاع قتله
مطلب جماعة سعى الى الحاكم
برجل فأخذ جميع ما في حاصله

مطلب سعى باخر الى من يعزّم
بالسعاية فعزّمه

مطلب سعى باخر قائلاً انه يزن في
بحريم المسلمين فعزّمه المسعى
اليه مالا

مطلب قال رجل لحاكم
السياسة فلان قتل قتيلا

• (كتاب الشفعة) •

(سئل) في شفع بيع المفقوع فعمد الى المحكمة وطلب الشفعة عند القاضي بعد طلب الموائبة قبل طلب الاشهاد على أحد المتبايعين او عند المبيع فهل حيث اضرب عن طلب الاشهاد مع تمكنه الى الطلب عند القاضي تبطل شفعته أم لا وهل القول قول المشتري في عدم طلب الاشهاد أم قول الشفع (أجاب) صرح علما وناقضية أنه متى تمكن من طلب الاشهاد على البائع اذا كان المبيع في يده بعد أو على المشتري لو كان قد قبضه او عند العقار المبيع ولم يثبت بطلان شفعته فلا يضرب عنه ومضى الى المحكمة ابتداء وطلب عند القاضي بطلت حتى قالوا لو كان الشفع في طريق الحج فطلب طلب الموائبة ويجوز عن طلب الاشهاد بكل وكيله ان وجسد والاي برسل رسولا او كتابا ان امكن وان لم يفعل ذلك مع امكان ما ذكر بطلت شفعته وذلك كله منهم مرسا على طلب الاشهاد واعلاما بأنه متى اضرب عنه مع امكانه بطلت شفعته والطلب عند القاضي متأخر عن الطلبين أي طلب الموائبة والاشهاد فاذا اندمه عليهما او على أحدهما بطلت شفعته وليس في هذا اختلاف بين ائمتنا فيما علمت ولو قال المشتري انه لم يطلب الشفعة حين اقتبى وقال الشفع طلبت كان القول قول المشتري بخلاف بانه أنه لم يطلب حين لقبك صرح به في منح العقار ونقله عن الحماية والله أعلم (سئل) في اخوة لهم أرض مغروسة ورجل أرض مغروسة مجاورة لها وطريق الكل واحد باع الرجل أرضه هل لهم أخذها بالشفعة ولا يمنع من ذلك كونها خراجية (أجاب) نعم لهم الاخذ بالشفعة وكونها خراجية لا يمنع ذلك اذا الخراج لا ينافي الملك في التارخانية وكثير من كتب المذهب وأرض الخراج مملوكة وكذلك أرض العشر يجوز بيعها وايقافها وتكون مبرأنا كسائر أملاكه فتثبت فيها الشفعة وأما الاراضي التي حازها السلطان لبيت المال ويدفعها للسائ من اربعة لاتباع فلا شفعة فيها فاذا ادعى واضع اليد الذي تلقاها اشراء او ارقا او غيرهما من اسباب الملك أنهم ساطقوا وأنه يؤدي خراجها فالقول له وعلى من يخاصمه في الملك المبرهان ان تحدث دعواه وعليه شرعا واستوفيت شروط الدعوى وانما ذكرت ذلك لكثرة وقوعه في بلادنا مرسا على نفع هذه الامة بافادة هذا الحكم الشرعي الذي يحتاج اليه كل حين والله أعلم (سئل) في الاراضي التي حازها السلطان لبيت المال ويدفعها من اربعة بالصفة للمزارعين من الخارج منها من زرع او غرس ويتوارثونها هل تباع وتؤخذ بالشفعة أم لا واذا بيع البناء والشجر يجوز أم لا (أجاب) بيعها باطل والباطل لا يتصور فيه شفعة واذا بيع البناء او الشجر وحده جاز ولا شفعة فيه ولا يصير للبائع فيه حق والله أعلم (سئل) في بيت بيع وله شفع أشهد على طلب الشفعة فورا ثم تركها شهرا فما الحكم (أجاب) اعلم أن الشفع اذا أتى بطلب الموائبة والتقرير وأخر طلب الاخذ لا تسقط شفيعته في ظاهر الرواية وان أخر أحد الطلبين المذكورين أو لا تسقط لأن الواجب على الشفع اذا علم بالبائع ان يشهد على الطلب فورا فان أشهد على المشتري او عند العقار أو على البائع والمبيع في يده لم يسلم للمشتري بعد صرح وباب مناب الطلبين ثم لا تسقط بعدهما على ظاهر المذهب وهو الصحيح الذي عليه الفتوى وان أفتى بعض علماء ما سبقوها بان تأخير شهر الحرجه عن ظاهر الرواية والله أعلم (سئل) في سفل فوقه علو بيع السفل هل لصاحب العلو أخذه بالشفعة أم لا (أجاب) نعم له أخذه بالشفعة قال في الخاتمة علو رجل وسفل لا حرج وطريق العلو في السكة العليا لا في السفل باع صاحب السفل سفله كان لصاحب العلوان يأخذ السفل بالشفعة لأن السفل متصل بالعلو فكافا جارين انتهى والله أعلم (سئل) في علو مشترك مع سفله باع أحد الشريكين ثلثي العلو فهل للشريك الاخذ بالشفعة أم لا (أجاب) نعم له ذلك قال في الخاتمة صاحب السفل بشفعة العلو أخت من الجار في قول أبي حنيفة اذا لم يكن للجار شركة في الطريق انتهى فكيف مع شركته في نفس

مطلب تركه طلب الاشهاد مع امكانه مبطل للشفعة ولو وكيل او كتاب او رسول

مطلب تؤخذ الشفعة في الارض الخراجية لانها مملوكة وكذا العشرية بخلاف أراضي بيت المال

مطلب أراضي بيت المال لا يجوز بيعها فلا شفعة فيها

مطلب بترك طلب الموائبة او التقرير تسقط الشفعة وكذلك تأخير طلب الاخذ شهرا على ظاهر المذهب

مطلب لصاحب العلو أخذ السفل بالشفعة

العلو وعلوا الشفعة في السفل بالعلو بأن له حيق التعلى وفي عكسه بالاتصال وبه تمل الاحكام فافهم
والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من أخيه ما يخصه في عتار هل لآخوته المشاركين له فيه الاخذ
بالشفعة معه أم لا وإذا قلتم لهم الاخذ هل تكون على قدر حصصهم أم على قدر رؤوسهم وهل اذا طلب
البعض ولم يطلب البعض الآخر لعدم رغبته أو لغيبته تقسم على عدد رؤوس الطالبين فقط أم لا
(اجاب) هذه المسئلة ذكرها ابن وهبان في نظمه بقوله

ومن يشتري دارا شفيعا وغيره * شفيع على عدد الرؤس تقدر

وهي مستفادة من المتون حيث قالوا اذا اجتمع الشفعاء فالشفعة بينهم على عدد رؤوسهم ومن
لم يطلب عددا فلا يحسب ومن كان غائبا لا ينتظر ولا يوقف له نصيب اذا الغائب ليس له نائب
واذا حضر وطلب منه وفيما شرط الطلب يحكم له بحقه حيث لم يوجد منه مسقط له وفي الظهيرية
رجل اشترى دارا وهو شفيع فيها بالجواري فطلب جار آخر فيها الشفعة فلم المشتري الدار كلها اليه كان
نصف الدار له بالشفعة والنصف بالشراء قال ابن وهبان مفهومه انه لو لم يسلم اليه الدار كانت بينهما
تسعين انتهى والله أعلم (سئل) في حاكورة بين جماعة أرضا وغراسا باع أحد الشركاء حصته
فيها لأحد الشركاء هل لبقيةهم الاخذ بالشفعة على قدر الحصص أم لا (اجاب) نعم تقسم الحصة
على قدر رؤوس الشركاء والمشتري كواحد منهم وقد قال ابن وهبان

ومن يشتري دارا شفيعا وغيره * شفيع على عدد الرؤس تقدر

يعني أو أرضا لا على قدر السهام عندنا والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من والده ووكيل
والدهما الشرعي جميع الحصة الشائعة وقدرها الثلث في جميع الدار القلاية الجارية في ما يكتسبها
بالأرض من ولدهما المعلومة بحدودها الأربعة اشتراعا بغير عيبا بايجاب وقبول وتسليم بثمن معلوم
من القروش حال مقبوض ثم بعد ذلك حصلت بين المتبايعين اقالة شرعية وتفاخ لعقد البيع فهل
يتمتع الاقالة المذكورة الشفيع من أخذ الحصة المذكورة بالشفعة أم لا تمتنع وسواء كانت الاقالة قبل
قضاء القاضى بالشفعة للشفيع أم بعد قضاءه (اجاب) الاقالة لا تمتنع الاخذ بالشفعة لانها بيع
في حق الشفيع فإخذها بعد الاقالة بالشفعة وقد صرح حواجيمنا في باب الاقالة ان المبيع لو كان
عقارا فسلم الشفيع الشفعة ثم تقبلا بأنه يقضى له بالشفعة لكونه بايعا جديدا في حقه كأنه اشتراه
منه الحاصل ان الاقالة توجب للشفيع حق الاخذ بالشفعة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فكيف
تأمل حقه فشفعته ثابتة في المبيع معها بلا شبهة حيث توفرت شرائط الطلب والله أعلم (سئل)
في شخص له في ساحة قيراط واحد اشترى من شر يكتب بقبيلتها التي هي ثلاثة وعشرون قيراطا وله جار
يطلب بالشفعة هل له ذلك أم لا شفعة له مع الشريك المشتري لكونه شريكا في نفس المبيع وذلك لجهله
(اجاب) لا شفعة مع الشريك ولو بأقل سهم ولو لم يطلب وشرائه مغن عن الطلب والله أعلم (سئل) في
دار نصفها بين ثلاثة أيتام وأمههم ونصفها لعمهم باع الم نصفه لاجنبي والايام ليس لهم جد ولا وصي
ولا نصب لهم القاضي وصيا ومضى على البيع مدة أربع سنووات وبلغت يتيمة من الايتام وسكنت
عن طلب الشفعة فسقطت شفعتها بالسكوت كاسقطت شفعة أمهها به فهل اذا نصب القاضي وليا
لليتين الباقيين يكون له طلب الشفعة اهـ وأخذ النصف المبيع بها وكذلك اذا بلغ أحد اليتيمين له
اخذها تماميا بالشفعة دفعا للضرر حتى يبلغ الآخر ويخبر في طلب الشفعة أم لا (اجاب) الصغير
اذا لم يكن له وصي ولا أب ولا جد فهو على شفيعته الى أن يبلغ فاذا بلغ له الشفعة واذا نصب القاضي
له فيما له الاخذ بالشفعة له قبل بلوغه ولا يمنع من ورار أربع سنين على البيع من الشفعة والحال
هذه والله أعلم (سئل) في حاوثة اشتراه متولى الوقت من غلة المسجد انهدم وتطلبت حنفية
الوقت منه فباعه الناظر من رجل بائى عشر قرشا باذن الحاكم الشرعي في ذلك وكتب به صل

مطلب الشفعة على قدر
رؤس الشركاء لا على قدر
انصباهم

مطلب يقسم المبيع على
رؤس الشركاء والمشتري
كواحد منهم

مطلب الاقالة لا تمتنع
الشفعة بل تؤجرها ولو سلمها
قبل الاقالة

مطلب اذا لم يكن للشفيع
أب ولا وصي ولا جد
ينصب القاضي له قريبا يأخذ
له بالشفعة والا فهو على
شفيعته حتى يبلغ
مطلب ما اشتراه الناظر
من غلة الوقت ببيع يبعه
فيؤخذ بالشفعة وما زاد
المشتري على الثمن لا يلزم
الشفيع

وفيه شهادة شهوده أدناه بانها ضعف القيمة وثبوت ذلك لديه والحكم عوجب ما ثبت عند غفر
 شفيعه وطاب أخذه بالشفعة بوجهه الشرعي فقبيل الحكم بالاخذ زاد المشتري غايصة قروش على
 الثمن الاول بلجهة الوقت قبيل للشفيع أناخذه بالعشرين فقال لا فهل أولا يجوز هذا البيع أم لا
 واذا قلتم يجوز فهل يجب فيه الشفعة أم لا واذا قلتم بالشفعة فهل يسقطها قوله لا أخذه بالعشرين أم لا
 واذا قلتم لا فهل تلزم الزيادة للشفيع أم لا تلزمه واذا قلتم لا فهل تلزم المشتري أم لا (أجاب)
 مروح قاضي خان في فتاواه يجوز بيع ما اشتراه المتولي من غلة المسجد على الصحيح وأنه لا يضر وقتنا
 وحيث انفصل به حكم التماسي بوجهه ارتفع الخلاف وقطعنا بجواز البيع واذا باع بالبيع ثبت
 حق الشفعة لأن حق الشفعة ينشئ على صحة البيع ولا تنقطع الشفعة بقول الشفيع لا أخذه بالعشرين
 اذ لا تلزمه الزيادة وانما تلزم المشتري فقط فان جبيع أصحاب المتون والشرائح والفتاوى صرحوا
 بأن الزيادة في الثمن لا تلزم الشفيع لاند استحق أخذها بالمسمى قبل الزيادة فلا يملك ابطال حقه الثابت
 فلا يتغير العقد في حقه كما لا يتغير بتجديدهما للعقد لما لحقه بذلك من الضرر ويلحق به في حق المشتري
 لأن له ولاية على نفسه دون الشفيع وهذا ظاهر والله أعلم (سئل) فيما يشعه الناس من
 الحيلة لاسقاط الشفعة كخوصصة فلوس جهل قدرها وضعت بعد القبض أو خاتم به فصر مجهول
 القيمة أو صبرة حنطة أو شعير أو نحوها فخلط في أخرى قبل أن تصير معلومة هل هي موجبة لاسقاطها
 في نفس الامر أم لا وهل اذا ادعى الشفيع العلم بكمية الفلوس عددا أو بالقبضة يكون القول قوله
 في ذلك أم لا وكذلك لو ادعى معرفة قيمة الخاتم وقدر الصبرة كـ بلا أو غيره بما يقع به العلم يكون
 القول قوله أم لا واذا قلتم القول قوله هل هو باليمين أم لا وهل اذا اتفق المتبايعان على انهما
 لا يعلمان ذلك ولم يوافقهما الشفيع بل ادعى مقدارا معيناً بحكمه بما يقول ولا يلتفت الى انفاق
 المتبايعين على عدم العلم أم لا وهل اذا كان الخاتم مثلاً موجوداً يجب اخضاره ليقيم أم لا وهل
 يأثم الحاكم بترك طلب اخضاره مع علمه بوجوده خصوصاً والشفيع يتصر بالمشتري غاية الضرر
 أو خضوره الجواب (أجاب) هذه الحيلة انما تتم بموافقة الشفيع على عدم المعرفة أما لو لم يوافق
 الشفيع المتبايعين عليه بأن ادعى نداء معيناً فانه يأخذ المبيع بالشفعة ثم يعطى الثمن برعه كما نقله
 في شرح توير الابصار عن الظهيرية وظاهره عدم لزوم اليمين على الشفيع لأن المتبايعين لم يدعيا
 قدر معلوماً ليرتب عليه اليمين بعد انكاره وهذا قطع به الفقيه هذا وقد علت المسئلة بتعذر الحكم
 على الحاكم وذلك يكون بعدم موافقة الشفيع لهما على الجهل به وعدم إمكان اطلاع الحاكم عليه ولذلك
 قال في المختارات ثم يستهلكه من ساعته وفي الدرر والقرور ومتن التنوير وضع الفلوس بعد القبض
 وفي الظهيرية وقد هلك في يد البائع بعد التقاض فاعلم منه انه اذا كان قائماً بين اخضاره لا مكان
 الحكم وان الحاكم بترك طلبه مع علمه بوجوده يأثم لتركه ما يتعرف به الحكم وقد قال في مخ الفقهاء
 رأيت منقولاً عن الظهيرية اشترى عقاراً بدراهم جزافاً واتفق المتبايعان على انهما لا يعلمان مقدار
 الدراهم وقد هلك في يد البائع بعد التقاض فالشفيع كيف يفعل قال القاضي الامام عمر بن
 أبي بكر ياخذ الدار بالشفعة ثم يعطى الثمن على زعمه الا اذا ثبت للمشتري زيادة عليه انتهى وكان قد
 قال أولاً وينبغي ان الشفيع اذا قال أنا أعلم قيمة الفلوس وهي كذا ان يأخذ بالدراهم وقيمتها
 فقال هنا وهذا موافق لما يحشه يعني وافق بحشه المنقول وقد علت الاحكام المسئول عنها والله
 أعلم (سئل) في حيلة غير نافذة اشترى رجل من أهل سادات منتهات قابل داره وله اجار ملاصق
 فهل حق الشفعة له أم يشتركان (أجاب) يشتركان لأن حق الملاصق مؤخر عن الشرط في حق
 المبيع وهما فيه سواء اذا الطريق مشترك والحال هذه والله أعلم

وطاب الشفيع ياخذ
 الشفعة عما يدعيه من الثمن
 بلا يمين لو احتال المتبايعان
 على اسقاط شفيعته ويلزمهما
 القاضي اخضاره ليعلم قدره
 ان ياقيا

مطلب اذا كانت المحللة
 غير نافذة ويبيع دار فيها
 يشترك الملاصق مع المتقابل
 في الشفعة

مطلب اذا تم ايا المستأجر
لنصف الدار الموقوف
مع المالك فالمهاياة غير
صحيحة الا اذا اجاز الناظر
قبل السكنى وان بعدها فلا
وان في الاثناء فبقدر ما بقي

(سئل) فيما اذا استأجر نصف ما موقوف من دار استأجر اشرعيا ثم تم ايا مع مالك النصف الاخر ادى
القاضي في سكن جميع الدار مسانحة ورأى القاضي ان يتبدى المستأجر بسكنه سنة وان يسكن مالك
النصف السنة الثانية فسكن المستأجر السنة ثم استأجر النصف الموقوف عن السنة الثانية وبقي ساكنا
في جميع الدار السنة الثانية التي كان حق سكناها صاحب النصف المالك بالمهاياة المذكورة ثم سكن بعد
ذلك المستأجر سنة ونصف سنة بعد أن وقعت منه مهاياة بينه وبين وكيل مالك النصف مشاهرة على أن
يسكن ستة أشهر ومالك النصف بعد هاستة أشهر وسكن المذكور الاشهر الستة ولم يسكن مالك النصف
الى الآن فما الحكم الشرعي فيما يخص صاحب النصف المالك من السكن بالمهاياة المذكورة في هذه
الصورة (اجاب) بالمهاياة المذكورة غير صحيحة اذا استأجر المذكور لا يملك المهاياة على الوجه المنسوخ
لان للمستأجر على الوقف أن يمنع مالك النصف عن الانتفاع بجميع الدار في نوبته فهو عاجز عن تسليم
جميع المحل خصوصا مع فساد اجارته بالشيوع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولان الاجارة لازمة من
الحياتين والمهاياة غير لازمة منها والمهاياة لا تبطل بالموت والاجارة تبطل بالموت
فكيف يملكها المستأجر المذكور ولو ملكها بالاستدعي عقد الاجارة ما هو فوقه وهو لا يجوز وقد قالوا
في وجهها انها افراس من وجه مبادلة من وجه والمستأجر لا يملك ذلك ولا تم اجازته استحسانا ضرورة
الانتفاع بالمالك المشترك اذ قد لا يتأتى الانتفاع به الا بكيت صغير ومأبث للضرورة يتقدر بقدرها واذا علم
ذلك علم انه لا يستحق المالك فيما مضى سكا ولا اجرة أما السكن فلعدم صحة المهاياة بين المستأجر وبين
المالك وأما الاجرة فلعدم تقوّم المنافع بلا عقد اجارة وان قلنا ان الاجارة بالمجمعة تلحق بمثل هذا
فشرط صحته ابقاء المعقود عليه وهو الانتفاع ولم يوجد نعم ان وجدت قبل هلاك المعقود عليه تلحق
ويلزم المقدار الذي وقعت عليه المهاياة لا الزائد عليه قال في الكافي لو استخدم الشهر كله وزيادة
ثلاثة أيام لا يزيد الا ثلثة أيام انتهى وهذا مبنى على أن المنافع لا تتقوم الا بالعقد عندنا ولا عقد
فيما زاد وحاصل الجواب انه اذا لم يصدر اجارة للمهاياة من ناظر الوقف فلا شيء فيما مضى للمالك وان
وقعت منه الاجارة بعد السكن المذكور فكذلك لا تنفأ شرط صحة الاجارة بالمجمعة وان وقعت
الاجارة قبله فله بقدر المشروط لا ما زاد عليه وان وقعت في اثناء المدة المشروطة فله بقدر ما بقي لما تقرر
ان عقد الاجارة بالمهاياة لا يتجدد شيئا فشيئا على حسب حدوث المنفعة وهذه بمعنى ومن له المام بهذا
المذهب يظهر له صحة الجواب والله أعلم بالصواب (سئل) في دعوى الغلط في القسمة بعد بناء أحد
الشريكين هل تسمع أم لا لوجود البناء (اجاب) تسمع لما في التارخانية نقلا عن الذخيرة قاسم
قسم دارا بين اثنين وأعطى أحدهما أكثر من حقه غلطا وبني أحدهما في نصيبه قال يستقبل القسمة
فن وقع بناؤه في قسمة غيره رفع نقضه ولا يرجعون على القاسم بقيمة البناء ولكن يرجعون عليه بالاجر
الذي أخذ منه منهم انتهى والله أعلم (سئل) في بالغين وطفل اقسما وشيا ثم بلغ الطفل فتصرف
في نصيب نفسه هل يكون اجازة أم لا (اجاب) نعم يكون اجازة كما صرح به في جواهر الفتاوى
والله أعلم (سئل) في محدود مشتمل على أربعة عقود متعاقبة لرجل نصفه ولا خربعه ولا آخر
شهر يريد صاحب النصف والرابع قسمته وصاحب الربع الثاني يأبى هل يجبر القاضي الا بى على القسمة
اذا طلبها شريكه أم لا (اجاب) قلنا

نعم يجبر القاضي الذي هو متمنع * باجماع اهل العلم والحال ما رفع

ولم تر شخصا قائلا بامتناعه * ليجمع كل ملكة في الذي جمع والله أعلم

(سئل) في رجل مات عن زوجة وثلاثة بنين وبنين وترك اسطبل اهل لاحد البنين أن يختص
بمنفعته دون بقية الورثة أم لا (اجاب) ليس له الاختصاص به ومنع شركائه عنه بل اذا طلبوا
المهاياة اجيبوا الى ذلك واذا طلبوا القسمة وكان كبير امكن قسمته اجيبوا فان أبى بعضهم يجبر

مطلب دعوى الغلط بعد
بناء الشريكين مسموعة

مطلب تصرف الطفل بعد
بلوغه اجازة للقسمة

مطلب اذا امتنع صاحب
الاقل عن القسمة يجبر عليها

مطلب اذا طالب الشريك
المهاياة اجيبوا واذا طلبوا
القسمة الخ

على ذلك لعل كل ذي حق الى حقه والله أعلم (سئل) في رجل تعاطى الخلاصة توفي ورثة
 بقرا وأرضا وكروما ودار وكان أذن لوالده من ابائه ان تعاطى أمرها ويصرف عليها قبل وفاته
 ورثته بقية الورثة ان يستقر على تسرفه فتم وغرم ولحقه ما غرم بسبب ذلك هل يكون عليهم بقدر
 حصصهم أم لا (أجاب) نعم يكون عليهم بقدر حصصهم والله أعلم (سئل) عن قيمة الفصول
 هل توقف على الاجازة أم لا وهل تكون الاجارة فيها بالفعل كما في البيع أم لا (أجاب) نعم
 توقف على الاجازة وتكون بالفعل كما يكون بالقول وقد صرح علماؤنا بأن كل عقد يصح التوكيل
 فيه يتوقف عقد الفصول فيه على الاجازة والتسمة مما يصح التوكيل فيه واقعه أعلم (سئل)
 في امرأتين بينهما دار مشقة على ثلاثة بيوت متساوية سكا احدهما سكنت في بيتين وأخرى في بيت
 وتطالها بجمعتها في البيت الثالث الذي يدها هل لها ذلك بحيث لو رفعت أمرها الى القاضي ومثلت
 التهايز هل يجيبها القاضي الى ذلك فيجعل البيت الثالث بينهما باية لهذه مدة وهذه مدة لا
 (أجاب) نعم يجيبها القاضي الى ذلك فيجعل البيت الثالث لهذه مدة معلومة وهذه مدة معلومة
 ويصرع بينهما تطيبا لقلوبهما والله أعلم (سئل) في عشار مشترك بين اثنين تقاسمهما قيمة تراض
 وقض كل واحد منهما ما خصه بالتسمة الشرعية وأقر كل منهما ما له استوفى حقه بما هو مشترك
 بينهما والآن يريد أحدهما مقضا ويدعى العبن فما حش فهل له ذلك بعد اقراره بالامتناء كما ذكر
 أم لا (أجاب) لا تسع دعواه بعد اقراره بالاستيفاء للمناقضة كما صرح به علماؤنا فاطمة روى
 قول لا تسع ولو لم يقر حيث كانت بالتراضي كالباع فكيف مع الاقرار بالاستيفاء والله أعلم (سئل)
 في دار مشتركة بين جماعة قسمت بالتراضي بينهم بحضور جماعة وأشهد كل على نفسه بالاستيفاء
 فهل تسع هذه التسمة ولا تنقض بطلب أحدهم نقضها بعد ذلك ولا تسع دعواه العبن العارض في ذلك
 أم لا (أجاب) نعم تسع التسمة بالتراضي بل هي أكدسها بقضاء القاضي بشهادة ائمتهم على
 صحة دعوى العبن في الوجه الثاني دون الاول اذا لم يقر بالاستيفاء واذا أقر بالاستيفاء لا تسع دعوى
 العبن بعده مطلقا والله أعلم (سئل) في دار عليها عوارض سلطانية وملاكها متساويون
 في مقدار الملك فيها هل تؤخذ منهم على قدر ملكهم فيها أم على قدر رؤسهم (أجاب) القرامة
 المقررة على الحامات انما هي على الملك فتكون بقدره كما صرح به في الاشياء والنظر ان القرامات
 ان كانت لحفظ الاملاك فالصحة على قدر الملك وان كانت لحفظ الانفس فهي على عدد الرؤس وفزع
 عليها ولو لم يجز في القسمة ما اذا غرم السلطان أهل قرية فانها تقسم على هذا انتهى ولا شك ان
 العوارض من القبيل الاول لان السلطان ربه اعلى الحامات وهي الدور والله أعلم (سئل)
 في رجل وقف دار له عليها عوارض سلطانية على بيت من بيوت الله تعالى هل تسقط عوارضها
 عليه أم تدور عوارضها عليها ايتادارت وتؤخذ من يتناول غلتها او وقف أم لا (أجاب) قد تقرر
 أن القرامات السلطانية حيث تعلقت بالاملاك فهي على حسب الاملاك وان تعلقت بالانفس فهي
 على قدر الرؤس والعوارض متعلقة بالحامات التي هي الدور فهي دائرة معها ايتادارت ولو وقف
 فاذا طلبت طلبت من غلتها ترجع اليه ملكا كان أو وقفه والله أعلم (سئل) في قرية غراماتها
 السلطانية على شجر زيتونها وأرضها هل اذا بيع زيتون منها تتبعه القرامة لكونها على ذلك
 أم لا (أجاب) نعم تتبعه القرامة السلطانية حيث كانت بحسبه فانهم صرحوا بأن القرامات
 السلطانية ان جعلت على الاملاك فهي بحسبها وان جعلت على الرؤس فهي بحسبها وان جعلت عليها
 فهي بحسبها لا يمكن فاعلم فوجب توزيعها على حسب ذلك وقد صرحوا بأنما بان من
 قام بتوزيع اللوات السلطانية على وجه العدل والمساواة كان مأجورا ومن قام بها على وجه الظلم
 وخوى النفس كان مأثورا والله أعلم (سئل) في أرض على زراعتها اجبايات سلطانية معلومة زرع
 بمطاب اذن لواحدة من

مطلب اذن لواحدة من
 انشائه في حياته أن يصرف
 على متروكاته ثم مات الخ
 مطلب قسمة الفصول
 تروق على الاجارة بالفعل
 أو بالقول

مطلب ثلاث بيوت مشتركة
 بين امرأتين سكنت كل
 واحدة بيتا فاذا طلبت
 احدهما المهاياة في الثالث
 تجاب

مطلب اذا ادعى العبن
 الناحش بعد التسمة
 والافرار بالاستيفاء لا تسع
 دعواه

مطلب دعوى العبن
 في التسمة بعد الاقرار
 بالاستيفاء لا تسع وان
 قبله بالتراضي فكذلك
 وان بالقضاء تسع

مطلب تقسم العرامة على
 قدر الملك ان كانت لحفظ
 الاملاك وان لحفظ الانفس
 فعلى عدد الرؤس

مطلب العوارض السلطانية
 التي على الاملاك تدور عليها
 ايتادارت

مطلب اذا بيع شجرة وعليه
 غرامات سلطانية تتبعه

مطلب الجدايات توزع على
 زارع المستوى والصيفي
 بالمعادلة

رجل فيها اشتوا وآخر صيفيا ويريد صاحب الصبي جعل الجباية كلها على صاحب الشوى حل لذلك
 أم لا (أجاب) ليس لذلك وتكون موزعة بالمعادلة بينهما حيث لم يكن دفعها بالكلية والله أعلم
 (سئل) في غراس وبناء بعضه وقف وبعضه ملك هل يقسم جبرا بطلب أحد الشريكين (أجاب) ان
 أمكنت المعادلة تقسم جبرا أما مطلق القسمة فلما صرح حوايه من انه يجبر الا بى عليه في مخد الجنس
 سواء كان من ذوات الامثال أم لا بشرط عدم تبدل المنفعة بالقسمة فلا يجبر في مختلف الجنس ولا ما
 تبدل منفعة بالقسمة كالرحى والحمام وأما القسمة لتمييز الوقت عن الملك فقد كثرت النقل فيها ومن صرح
 بها صاحب البحر في شرح قوله ولا يقسم والله أعلم (سئل) في اخوين بينهما كرم اقتسماه مناصفة
 بالرضى بينهما من غير قضاء قاض فأهمل أحدهما ما وقع في سهمه فحقت أشجاره وخفت آثاره
 والاخر اعتنى بها بصلاح أرضه وشجره والتردد اليه بكرته وبقره فاستغلظ واستوى وغاب عيشته فالتى
 الحب والذى فازدهى في عين أخيه ويريد نقض القسمة ليأخذ لنفسه سهما يشتره فهل يمنع ذلك
 عليه شرعا أم لا (أجاب) يمنع عليه ذلك والحال كذلك هذا وقد صرح حوا في كتاب القسمة
 أنها اذا كانت بقضاء القاضى وظهور غش فاحش تنفسخ عند الكل واذا كانت بالتراضى اختلفوا
 ذكر في أدب القاضى من شرح الامام الاسيحي ان دعوى الغش في القسمة اذا كانت بالتراضى
 لا تسمع كما في البيع وقال بعض المشايخ تسمع كالمو كانت القسمة بقضاء القاضى انتهى وفي فتاوى
 قاضى خان وقال الامام أبو بكر محمد بن الفضل تسمع دعواه في الغش وله أن يبطل القسمة كالمو كانت
 بقضاء القاضى انتهى وهو الصحيح انتهى كذا ذكره كثير من أصحاب الشروح والفتاوى فعلم به
 ان القسمة بالتراضى الرزم منها بقضاء القاضى ووجهه أن الغش في البيع لا يوجب الفسخ فكذا
 لا يوجب فسخ القسمة بالتراضى والقضاء مجبر فلم يقع الرضا فله دعوى الغش فكيف تنقض القسمة
 في واقعة الحال وقد تغير المقسوم من حال الى حال والله أعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة
 قسمت فأصاب امرأته منها بيت وجعل طريقه الطريق القديمة فأرادت السلوك منها فاقبال شركاؤها
 انه له طريقا مجتدة انفقنا مع وكيلك قبل القسمة على أن يكون السلوك منها والحال انه ذكر في صك
 الاقتسام ان الاستطراق من الطريق القديمة ويريدون منعها من السلوك في القديمة فالحكم الشرعى
 (أجاب) حيث جعل طريق البيت عند القسمة طريقه القديمة لزم الاستطراق منه وبطل
 الاتفاق السابق عليهم الوكيل اذ حكم الوكيل في ذلك حكم الاصيل وهو لو وجد منه ذلك كان
 كذلك وصار رجوعا عن الاتفاق السابق فلا يسوغ له من المنع من السلوك في القديمة والله أعلم
 (سئل) في شريكين في كرم اقتسماه مناصفة فاستحق رجل نصفه شائعا فصالحا على شئ منه
 ثم ادعى أحدهما بطلان القسمة والشركة مناصفة فيما بى ويريد تجديد القسمة وادعى الاخر أن كلا
 صالح عن حظه الذى بيده وترك له ما بى ولا حظ للاخر معه فالحكم (أجاب) المسئلة على
 حسب القواعد المذهبية انه ان وقع الاستحقاق على كل واحد منهما ما يجز شائع كالنصف من هذا ومن
 الاخر مثله. ورضى كل بمابى فالقسمة قد مضت لدلالة ذلك على رضى كل بما فى يده والاستقرار على
 ما تقدم فلا تنقض وان كان قد وقع الاستحقاق على الكل دفعة واحدة فلهما الخيار فان وقع الرضى
 لكل منهما على ما فى يده استمرت القسمة ولا تنقض بعده وان لم يقع الرضى على شئ فلهما فسخ
 القسمة وإعادة الامر الى ما كان فان تنازعا في ذلك فقال أحدهما قد اخترنا البقاء على القسمة وأنكر
 الاخر فاليمين على المنكر واذا صدر من المنكر الرضى بالقسمة صريحا ودلالة امتنع عليه الفسخ به
 والله أعلم (سئل) في ورثة اقتسموا تركته ثم ادعى أحدهم بعد القسمة ديناهل تسمع دعواه
 وتقبل يئنه وترد القسمة أم لا (أجاب) نعم تسمع دعواه وتقبل يئنه وترد القسمة الا اذا قال
 بقية الورثة نقضى ما يخصنا من الدين من ماله كما أفاده البرازى في كتاب القسمة والله أعلم

مطلب يقسم البناء والقرن
 الذى بعضه وقف وبعضه
 ملك جبرا ان أمكنت
 المعادلة

مطلب اذا اقتسم كرم
 وأراد أحدهما نقض
 القسمة لضعف نصيبه بعدم
 اعتدائه لا يجاب لذلك

مطلب دعوى الغش
 الفاحش في القسمة
 سموعة ولو حصلت
 بالتراضى

مطلب اتفاقا قبل القسمة
 على أن يفرز لنصيب أحدهم
 طريق ووقت القسمة على
 أن يسلك من الطريق
 القديمة

مطلب اقتسم كرم
 مناصفة فاستحق رجل نصفه
 فصالحا على شئ منه فاراد
 أحدهما تجديد القسمة
 فادى الاخر ان كلا صالح
 عن حظه

مطلب تسمع دعوى أحد
 الورثة الذين بعد القسمة

(سئل) في رجل ارتن عقارا ومات الراهن والحال ان المرتن من بجله ورثته فاقسموا جميعهم
 التركة بجهها حتى الدار الراهن هل يسقط الدين أم لا واذا قلتم لا هل يبطل الرهن وبصيرته المطالبة
 في التركة أم لا (أجاب) لا يسقط الدين وله المطالبة في التركة وقد انسخ الرهن والحال هذه
 والله أعلم (سئل) في رجلين بينهما مال اقتسما بالراضى وجعل لأحدهما دراهم على
 الآخر زيادة لترج قسمته هل تصح القسمة ويلزم المال المجموع مع الاوكس أم لا (أجاب) نعم تصح
 القسمة ويلزم المال والله أعلم (سئل) فيما اذا بنى أحد الشركاء في الدار المشتركة بغير اذن شريكه
 الشركاء ما حكمه (أجاب) ذكر علماءنا اذا بنى أحد الشريكين بغير اذن الآخر فطلب رفع بناءه
 قسم فان وقع في نصيب الباقي فيها والاحدم ولا يحنى انه اذا لم يمكن القسمة أو لم يرضى باهم اضمن الهدم
 والله أعلم (سئل) فيما اذا بنى أحد الشركاء في الدار بناء بغير اذن البقية بنقض مشترك من الدار
 ما حكمه (أجاب) لا يملك الباقي رفعه ولا يرجع بقية ما لا قيمة له بعد الرفع ولا بأجر العمال
 اذ العمل لا يتقوم الا بالعقد كائن عليه في البرازية وفي التنازخانية فتلحق بالناسري سائله بغير اذن
 انهم قتي أحدهما بغير اذن صاحبه كل منطوقا اذا لم يكن له ما عليه جذوع وان كان لهما
 عليه جذوع يمتنع صاحبه عن وضع الجذوع حتى يأخذ نصف ما اتفق في الجدار انتهى والله أعلم
 (سئل) في متقاسمين ادعى أحدهم بعد القسمة أن المورث استهلك غله قريته وسمى ذلك هل تصح
 دعواه أم لا (أجاب) تصح دعواه لانهم من قسم دعوى الدين لامن قسم دعوى العين اذ موجب
 ذلك ثبوت القسمة في الدمة والمثل والاقدام على القسمة لا يمنع دعوى الدين والله أعلم (سئل)
 في وصي ادخل غله كرم في القسمة من الورثة ثم ادعى أحدهم الكرم لنفسه زاعما انه لم يعلم بامه
 غله كرمه هل تصح دعواه أم لا (أجاب) نعم تصح دعواه والحال هذه والله أعلم (سئل)
 في العقار الذي لا يقبل القسمة كالحاوية والحمام والصبانة وغيرها اذا احتاج الى حرمته وانفق
 أحد الشريكين عليها من ماله هل يكون متبرعا أم لا (أجاب) اذا بنى الشريك العمارة والحال
 هذه فترتها شريكه لا يكون متبرعا ويرجع بقيمة البناء بقدر حصته كما حققه في جامع الفصولين
 وجعل الفتوى عليه في الولوالجية قال في جامع الفصولين معزيا الى فتاوى الفضلي راضا
 طاحونة لهما اتفق أحدهما في ممرتها بلا اذن الآخر لم يكن متبرعا اذ لا يتوصل الى الاتضاع بنصيب
 نفسه الا به انتهى ومثل الطاحونة والصبانة اذا الطاحونة مثال ما لا ينقسم لانه حكم خاص بها كما
 هو ظاهر واذا أردت تحقيق العلم بهذا الحكم فراجع كتب المذهب وتأمل واحذر زلة القدم فان في
 هذه المسئلة وقع تحير واضطراب في كلام الاصحاب والله الموفق للصواب (سئل) في الشريك
 في العقار اذا امتنع من تعميره الضروري هل لشريكه أن يعمره ويضع يده عليه الى أن يدفع لهما غرمه
 على ما يخصه فيه أم لا (أجاب) المصرح به في كتبنا ان العقار اذا انهدم لا يجوز لأحد
 الشريكين فايزد على تعميره ولكن يبنى الآخر باذن القاضي ويمتنع عن شريكه حتى يأخذ ما يخص
 حصته شريكه مما اتفق فان امتنع شريكه عن ذلك فرفع الامر الى القاضي يحبس حتى يستوفيه
 كسئلة الراهن والمترن والله أعلم (سئل) في أرض مشتركة بين رجلين غرس أحدهما الارض
 المذكورة ويريد أن يختص بالغراس دون شريكه فهل يكون ما غرسه مشتركا بينهما أم لا (أجاب)
 ان غرس بغير اذنه لنفسه فالغراس له ولشريكه أن يكلفه قلعه الا اذا طلبت قسمة الارض فاذا
 قسمت فان وقع الغراس في حصة الغراس فيها والاقطع وان وقع بعضه في حصته وبعضه في حصة الآخر
 بما وقع في حصته فامر اليه وما وقع في حصة الآخر فله أن يكلفه قلعه وان غرس باذنه لهما
 أو أطلق فيهما مشترك بينهما وان عين للغراس فهو له وكان مستعيرا لخصه شريكه في الارض وحكم
 المستعير لارض للغراس مذكور في غالب المتون والله أعلم (سئل) في طاحونة مشتركة بين

مطلب اذا اقسام الورثة الدار
 المرهونة والمترن من بجلتهم
 انسخ الرهن ولا يستط
 الدين
 مطلب اقتسما على أن يدفع
 أحدهما للآخر دراهم
 زيادة على نصيبه

مطلب بنى أحد الشركاء
 في الدار بغير اذن البقية

مطلب الاقدام على القسمة
 لا يمنع دعوى الدين
 مطلب ادعى أحد الشركاء
 الكرم لنفسه بعد ادخال
 الوصي غله في القسمة

مطلب اذا عمر أحد
 الشركاء ما لا يقبل القسمة
 بعد امتناع البقية لا يكون
 متبرعا

مطلب لا يجبر الشريك
 على عمارة العنار وبعض
 الآخر باذن القاضى
 ويمتنع عن شريكه الى أن
 يستوفى

مطلب غرس أحد
 الشريكين ويريد أن يختص
 بالغراس دون شريكه

مطلب بنى أحد الشريكين
 باذن صاحبه عليه على
 جانب سطح الطاحونة
 فاقسماها فوقعت العلية
 في نصيب الاذن

أحد الشريكين على جانب من سطعها اعلية لنفسه باذن شريكه ثم اقتسما ما بالتراضي فوقعت العلية
على ما أصاب الآخر بالقسمة دل لرفعها عنه حيث لم يشترط في عقد القسمة للباني حق قرار العلية
عليه أم لا (أجاب) لرفعها اذ الباني مستعير لخدمة شريكه للباني وقد علم ان للمعير أن يرجع عن
العمارية متى شاء وقد وقع السطع الذي بني عليه في سهم الآخر ولم يشترط في القسمة له حق القرار عليه
وفي الاشياء بني أحدهما بغير اذن الآخر فطلب رفع بناءه قسم فان وقع في نصيب الباني والا حدم
التمهي والتقييد بغير الاذن لما انه بالاذن حل يصير مشتركا أم يكون للباني لانه قيد احترازي فافهم
وفي مشتمل الاحكام نقلا عن جواهر الفتاوى اقتسموا دارا فوق الحوض في سهمهم والمسيل في آخر
ان لم يشترط في القسمة فلصاحب المسيل أن يمنع اجراء الماء انتهى الحاصل أن السطع الذي عليه العلية
ملكه الشريك كله بالقسمة ولم يشترط في القسمة حق القرار عليه فله أن يكلفه رفع بناءه والحال هذه
والله أعلم (سئل) في كرم بين رجل وامرأة وبلاصقه أرض لهما يهرعنها بالحبلة تعرف بمجدودها
الاربعة اقتسمت مع شريكها الكرم بقضاء القاضى وتقابضا وتصرفا بعد ان قبض كل ما خصه
بالقسمة ثم اختلفا فادعى الرجل أن الحبلة في داخل نصيبه وادعت المرأة عدم ادخال الحبلة في القسمة
وأنها باقية على الشركة فما الحكم الشرعي (أجاب) اذا أقام الرجل بينة على ما ادعى حكم له به
واذا لم يقيم بينة فالتفتان وتفسخ القسمة بينهما ثم يستقبلانها ان شاء كالاختلاف في المبيع وهو ظاهر
والحال هذه والله أعلم (سئل) في أخوين نشأ في الأعمال سواء وحصلوا بكسبهم ماشيا فتشأ
للكبير منهم ما ولد فأخذ في العمل مع عمه وأراح والده مدة سنتين وأخذ والده يستغل في مصالح
القرية شيخا ويتصرف التصرف التدبيري لا العملي والآن يريد أن يقسم المال المحصل على الطريقة
للمذكورة فيجعل له ولولده الثلثين ولاخيه الثالث فهل له ذلك أم لا ويقسم انصافا وبعد الاين
معين الوالد (أجاب) ليس له ذلك ويقسم انصافا بين الاخوين ولا يسهم للولد المعين لايه والحال
ما ذكر والله أعلم (سئل) في رجل له بنون وبنات أعدلسكاهم أما كن شتى وكان يقسم الغلة
عليهم في حال حياته مات أحد البنين في حياته وله أولاد ثم مات جدهم فأرادوا أن يأخذوا ما كان
يأخذهم أيوهم حل لهم ذلك أم لا (أجاب) ليس لهم ذلك اذ لا يلزم من اعداده بسكاهم الملك لهم
فتكون الاماكن من جلة ماترك فتنقسم على فراض الله تعالى ولم يفرض الله تعالى لابن الابن
مع الابن شيئا ولا يلزم أيضا من فجة الغلة ملك المستغل كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في جماعة
اقتسموا دارا وانفصل كل بانيها منها فاستحق على أحدهم طريق نصيبه لجهة وقف فما الحكم الشرعي
(أجاب) تفسخ القسمة وتسايف لان المقصود من القسمة تكميل المنفعة باختصاص كل منهم
بنصيبه وقطع أسباب تعاقب حق كل واحد منهم بنصيب غيره وشروط القسمة عدم فوت المنفعة بالقسمة
ولا بد من إفراز نصيب لكل واحد بطريقه في الأرض والدار وشربه في الأرض ولذلك اذا قسم
ولا حدهم مسيل أو طريق في ملك الآخر لم يشترط في القسمة صرف عنه ان أمكن والافسخت القسمة
والله أعلم (سئل) في ابني عم تقاسما كروما برضاهما وأشهدا على انفسهما مشهودا بذلك وثبت ذلك عند
نائب الحكم الخنقي بشهادة شهوده وكتب بالمقاسمة والبراء العام بينهما صل وتسلم كل ما خصه واكدا
على انفسهما انه متى ادعى أحدهما على الآخر بشيء يخالف ذلك أو نكث عن هذه القسمة يكن عليه
بالنذر الشرعي خمسون دينارا ذهبا يشترى به زيتا لاسراج مسجد سيدنا الخليل ثم ادعى أحدهما
انه سبق هذه المقاسمة بين أبيهما وادعى ان أباه وقف ما خصه عليه وأبرز من يده كتاب وقف جاصل شهد
فلان وفلان معرفتهما فلان وانه أشهدهما على نفسه انه وقف ما هو ملكه وهو كذا وكذا شهادة
بوجه وصي المذمى من غير مدعى شرعى يدعى بالوقف وأحضر شاهدين من شهود المقاسمة الأولى شهدا
بتدعاه فعمل بها نائب الحكم الخنقي فهل هذه الدعوى مسموعة منه وما ترتب عليها من شهادة شاهدة

مطلب كرم مشترك
ويجانبه أرض مشتركة
اقتسما الكرم فادعى
أحدهما دخول الأرض في
نصيبه

مطلب اخوان حصلا
بكسبهما شيئا ثم كبر
لاحدهما ولد وأخذ في
العمل مع عمه وأراح والده
والآن والده يريد أخذ
الثلثين

مطلب لا يلزم من اعداد
الاب لا ولاده أما كن
لسكاهم أول تقسم غلتهم عليهم
الملك

مطلب اذا اقتسموا دارا
فاستحق طريق نصيب أحدهم
تفسخ القسمة

مطلب اذا اقتسما ثم ادعى
أحدهما ان أباه وقف عليه
كذا وكذا لا تسلمح

القسمه الاولى صحيح أم لا (أجاب) لا تسع الدعوى المذكورة ولا الاشهاد لأمور كثيرة منها
التناقض من المدعى والشاهد من المدعى لسبق مقاسمته تلحقه وقد صرح الزيلعي وغيره بأن الأقدام
على القسمه اعتراف منه بأن المقسوم مشترك وأما الشاهدان فقد صرحوا بأنه إذا كتب في الصك
ما هو موجب للاقرار وكتب الشاهد فيه شهد بذلك ثم ادعاه مدع فشهد له هذا الشاهد لا تقبل لانه
اقرار فيكون بالشهادة الثانية مناقضا لما في جامع القصولين وغيره ومنها ان ما في صك الوقف من
شهادة شاهديه لقولانهما شهدا أنه اتهد هما أنه وقف ملكه ولم يشهدا بأنه وقف وهو عليك فني
البرازية وغير حالوا شهدوا أنه اقروا شهدا أنه وقف هذه الارض وقما صححها وكانت في يده حتى مات
لا تقبل ولو قال مع ما ذكرنا وكان مالكها تقبل ولو كان الواقف بنفسه موجودا وشهدا أنه وقف ملكه
هذا لم تسترد دعواه الملك على غيره كما هو ظاهر ومنها عدم المدعى الذي تسع منه الدعوى في الوقف
وقت الشهادة كما هو ظاهر من عبارة الصك المتعلق بشهادة الوقف ومنها انه لا تسع دعوى الموقوف
عليه على ما عليه الفتوى كما صرح به في الخلاصة والبرازية ومنها ان الوقف ليس يحكموا بل رومه
ليقبل عليه البرهان بلا دعوى على القول به وهناك امور أخرى فيها اختلاف بين العلماء فالخاسل أن
العبرة لصك المقاسمة ولا عبرة بالدعوى الصادرة بعدها ولا بصورة الوقف على الكيفية المشروعة
الصادرة قبلها والله أعلم (سئل) في أخوين فاسماهما هما كراما وشهدا وتصرف المم فبما خصه
بالقسمه ثم باعه من آخر ثم الآخر من غيره ثم تداولته الايدي ومضت على ذلك ثلاثون سنة والآن
ادعى الاخوان على ذي اليد أن جميع الكرم المقسوم لهما لا شيء فيه لعمه وان مقاسمتهما
لم تصادف عملهما لم تسع دعواهما بعد القسمه والاشهاد أم لا (أجاب) لا تسع لما صرح به
فان ذي شأن والريالي والعمادي والبرازي وكثير من علماء من أن الأقدام على القسمه اعتراف
بأن المقسوم مشترك قال الزيلعي ولو ادعى أحد المتقاسمين للتركه ديناً في التركة صح دعواه ولو ادعى
عينا بأي سبب كان لم تسع دعواه اذا الأقدام على القسمه اعتراف منه بأن المقسوم مشترك والله
أعلم (سئل) في أرض بين اثنين تقاسماها وكتب الكاتب في وثيقة المقاسمة فكان ما خص زيد الجهة
القبيلة وعرضها تسع قصبات والحد القاصل شجرة رمان والآن الشريك الثاني يقول لزيد ليس لي
الا هذه الرمانه وزيد يقول ليس لي الا تسع قصبات فهل العبرة للقصص المعدود أو لشجرة الرمان
(أجاب) العبرة لما تشهد به البيعة فان أقاماها بعد الاشهاد بالقبض تقبل بيعة كل منهما ما في الجزء
الذي يد صاحبه لانه خارج وبيعة الخارج أولى وان أقام أحدهما بيعة فقط قضى له به وان لم يقم واحد
منهما بيعة تخالفوا وإذا كان في البيع لانها مسئلة اختلاف المتقاسمين في الحدود وقد صرح بها
في أكثر الكتب ومنها مخ الفقهار وان كان قبل الاشهاد على القبض تحالفا وتفسخ القسمه
والله أعلم

مطلب الشهادة على انه
اقراره وقف هذه الارض غير
مقبولة الا اذا قال وكان
مالكها

مطلب الاقدام على
القسمه اعتراف بأن
المقسوم مشترك فلا تسع
دعوى أحد الشركاء انه
ملكه

مطلب في اختلاف المتقاسمين
في الحدود

* (كتاب المزارعة) *

(سئل) في رجل دفع ثوبا لآخر على ربع الخارج فحرق عليه أياما ثم عجز عن العمل فرده لا أخذ
على صاحبه قبل البيع هل يستحق ربه اجرة المثل لعمله في الايام المذكورة أم لا (أجاب) نعم يستحق
ذلك والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل حرث رجلين ولم يبين حصتهما من الخارج هل هي
الثلث أو الربع فهل يستحقان في الخارج شيأ أم لا يستحقان فيه شيأ ولهما مثل اجر عملهما
من الدراهم (أجاب) لا يستحقان في الخارج شيأ بل لهما أجر المثل لعملهما من الدراهم فينظر
بكم يستأجر مثلهما للحرث بالدراهم فيجب والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجلين لكل منهما
فدان اشتركا على أن هما بذراهما يكون مشترك كالبذرا على هذا الوجه ونبت الزرع فهل يكون

مطلب دفع لآخر ثورا على
وبع الخارج فحرق عليه
أياماً ثم عجز
مطلب الحراث اذا لم يبين
له شيء من الخارج يستحق اجر
المثل

مطلب رجلين لكل منهما
فدان اشتركا على أن هما
بذراهما يكون بينهما

مشتراك أم لا (أجاب) يكون مشتركاً إذا كل منهما صار مقرضاً من الآخر والقرض على الوجه
المشروع صحيح وإن كان قرض المشاع فقد صرح في الجرحى كتاب الهبة بأنه صحيح ولئن كان فاسداً
فقد تقرر أنه يسلك بفاسد العقود مسلك صحيحها تأمل والله أعلم (سئل) في رجلين تشاركا في الزرع
وقال كل منهما لا الآخر منهما زرعته يبذري وبقرى فهوى ذلك مناصفة وزرعاً على هذا الشرط يبقرهما
وبذرهما هل كل شيء زرعاً يكون مشتركاً بينهما سواء أم لا (أجاب) نعم يكون مشتركاً
بينهما ويكون كل مقرضاً لا الآخر نصف مازرع وإذا تساوا في البذر التقياقصا وإذا زاد أحدهما
بذري طالب صاحبه بنصفه والله أعلم (سئل) في رجل قال لتسيبه أزرع يبذرك كذا حنطة
على أن الخارج بيني وبينك وأساويك بمنلهما بذراً من حنطتي فزرعاً على هذا الوجه وسرقت حنطة
القبائل فلم يقدر على هذا البذر هل الذي زرع أو لا يكون بينهما وبينه أم لا (أجاب) نعم يكون
بينهما وعليه بدل القرض والله أعلم (سئل) في فلاحين قال كل واحد منهما لا الآخر أزرع يبذرك
ومهما زرعته فبيننا نصفان فزرعاً على ذلك هل يكون الخارج بينهما منصفين أم لا وهل إذا أنكر
أحدهما ذلك وادّعى أنه أنعم أزرع لنفسه خاصة لا للشركة ولم تقم عليه ينسب يكون القول قوله بينهما
أم لا (أجاب) الخارج بينهما نصفان قال في البرازية فإن قال للعامل أزرع في أرضي يبذرك
على أن الخارج بيننا نصفان فالزراعة جائزة والخارج على ما شرطوا ويكون البذر قرضاً للمزارع
على رب الأرض ومثله في كثير من كتب الفتاوى فهذا صريح في أن مازرع كل واحد منهما ما يكون
مشتراكاً بينهما على الشرط ومن أنكر ولا ينسب لنفسه فعليه اليمين والله أعلم (سئل) في رجلين
اشتركا في الزراعة فاتفقا على أن من أحدهما بقرا وعلا وبذرا ومن الآخر بقرا ونضم إلى بقره وبذرا
يضم إلى بذره فزرع كل واحد بذره مستقلاً بلا خلط هل الشركة صحيحة أم لا والخارج لصاحب البذر
(أجاب) الشركة غير صحيحة والخارج يتبع البذر فالخارج من بذرك لربه أما لو اتفقا على أن ما يبذره
أحدهما بينهما ويرجع عليه بحصته من البذر فالكل بينهما وكذلك إذا وجد الاذن بالزرع مشتركاً كصير
الآخر مستقرضاً فتحصل الشركة وقد نقل شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين الحانوتي في فتاواه
عن قاضي خان ثلاثة أخذوا أرضاً بالنصف ليزرعوها يبذرونها شركة فغاب واحد منهم فزرع اثنان
بعض الأرض حنطة وحضر الثالث وزرع البعض شعيراً قالوا إن فعل ذلك باذن الشركة فالحنطة
بينهم ويرجع الأولان على الثالث بثلاث الحنطة التي بذراها والشعير بينهم ويرجع صاحب الشعير عليهم
بثلثي الشعير الذي بذره وفي القميص للكركي وفي النفاس خلط الحنطة بالحنطة ليس بشرط الصحة المزارعة
والله أعلم (سئل) في أرض كرهها جماعة على وجه الشركة بينهم فلما كان أو ان الزرع زرعها
بعضهم بغرض البذر الباقي فلما ثبت الزرع قالوا لمن لم يأذن ادفع المناقير حصتك من البذر والزرع بيننا
فأجابهم إلى ذلك هل يصح ذلك ويكون الزرع مشتركاً أم لا (أجاب) نعم حيث تراضوا على ذلك
فالزرع مشترك بينهم قال في جامع الفصولين أرض بينهما زرعها أحدهما ونبت قتراضاً على أن يعطيه
الآخر نصف بذره ويكون الزرع بينهما ما جاز لا قبل أن ينبت انتهى فحيث تراضوا على أن يعطيه
حصته من الأرض بذرا بعد نبت الزرع جاز وصار الزرع مشتركاً بينهم والحال هذه والله أعلم (سئل)
في أكار ترك البقر ترى ليلاً فضاقت والعادة بين أهل تلك القرية مطردة بإرسال البقر ليلاً وترعى وحدها
هل يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن والحال هذه ففي جامع الفصولين في ضمان المزارع والعامل ولو ترك
البقر ترى فضاقت فيه المشايخ ويفتي بأنه لا يضمن اه يعني إذا تعارفاً وذلك بحيث لا يعد مثله
تضييعاً فيما بينهم والله أعلم (سئل) في رجل ذى أرض وبقر وبذر زرع في أرضه يبقره وبذره وأعانه
أكاره مع جملة من الناس واختلفا صاحب البذر يقول الزرع زرعى يبذري وإلا أكار يقول هو مشترك
زرعته يبذرك للشركة هل القول قول الأكار أم قول رب البذر بينهما حيث اتفقا على أن أصل البذر

مطلب في رجلين قال كل
منهما لا الآخر منهما زرعته
يبذري وبقرى يكون
مناصفة

مطلب في رجل قال لا آخر
أزرع يبذرك على أن الخارج
بيننا وأساويك في البذر وإذا
ادّعى أنه زرع لنفسه خاصة
قال قوله بينهما

مطلب اتفقا على أن من كل
منهما بقرا وبذرا فزرع كل
واحد منهما بذره مستقلاً

مطلب ثلاثة أخذوا أرضاً
بالنصف ليزرعوها يبذرونها
فزرع اثنان بعضها حنطة
والآخر بعضها شعيراً

مطلب إذا رضى المزارع
مع الآخر بعد نبت الزرع
أن يعطيه حصته من البذر
ويكون الخارج بينهما

مطلب ترك الأكار البقر
ترعى فضاقت بعضها

مطلب أعان أكار صاحب
البذر وادّعى الشركة
في الخارج

مطلب زرع انسان في أرضه
 قطننا غرث رجل الارض
 طامعاني أخذ غرته
 مطلب شجر قطن بين اثنين
 اذا كرب أحدهما الارض
 لا يستحق بمقابله شيء
 مطلب افتك الراهن
 الارض بعد ان زرعهما
 المرتين قطننا غرث يد الراهن
 مطلب زرعت الزوجة
 الارض بلاذن الورثة وفيهم
 صغار وكبار
 مطلب اشترى أحد الورثة
 يدراهم من البركة بذرا وزرعه
 بلا اذنهم

مطلب اذا لم يشترط للاكابر
 شيء من الخارج فله أجر مثله
 مطلب أرض بها شجر قطن
 لرجل اشترك مع آخر على
 ان يعمل معه مناصفة
 مطلب ثلاثة لكل
 واحد منهم أرض وفيها شجر
 قطن اشتركوا على ان يعملوا
 ويكون الخارج بينهم
 مطلب ثلاثة لهم شجر قطن
 اشتركوا مع ثلاثة آخرين
 على ان يعملوا معهم ويكون
 القطن للسنة
 مطلب اذا مات من في يده
 أرض بيت المال او الوقف
 او التمار فالأحق بها الذكر
 من أولاده

من رب الارض (أجاب) القول قول رب البذر بينه والحال هذه والله أعلم (سئل)
 في قطن زرعه انسان في أرضه يذره وعاب عن قرينه غرث الارض رجل طامعاني أخذ غرته
 هل يستحقها بجرته أم هي للذي زرع يذره (أجاب) هي للذي زرع يذره ولا حق للعاثر فيه
 ولا أجر لعمله لانه متبرع في العمل والحال هذه والله أعلم (سئل) في شجر قطن بين اثنين كرب أحدهما
 الارض عليه وقام بأموره حتى أنثر بغراذن شريكه هل الثمر بينهما الاصل أم هو للذي كرب وهل له
 في مقابلة غرته وقيامه أجر أم لا (أجاب) هو بينهما ولا شيء للذي قام في مقابلة قيامه عمله
 في الشترك والله أعلم (سئل) في رجل استرح من آخر أرضا فزرعها المرتين قطننا واستقل
 غرته فافتكها الراهن وزرعهما ذرة على شجر القطن فأغر شجر القطن فهل غرته ملك للمرتين أم للراهن
 (أجاب) القطن لمن زرعه اذ هو نعماء ملكه فان شجره ملك للمزارعة المرتين لا للراهن زارع الذرة
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن صغار وكبار وامرأة الصغار منها والكبار من امرأة
 غيرها فزرعت المرأة في أرض مشتركة وفي أرض غير مشتركة هل الارض للمرأة أم للشركة (أجاب)
 ان زرعت من بذر نفسها فالله لها خاصة وكذا ان زرعت من بذر مشترك بغراذن الكبار وبغراذن
 وصي الصغار وعليها القسمان لمثل حصصهم من البذر وان باذنهم والكل في عيال المرأة ويحجمون
 الغلات ويأكلون بركة فالغلة مشتركة كما في البرازية والله أعلم (سئل) في ميت مات عن زوجة
 وأولاد منها ومن غيرها فزرع ابن كبير منهم زرعاصيفيا ذرة وقطننا بذرها اشترا بدراهم من الشركة
 وذلك بغراذن كبار الورثة وبغراذن الحاكم والوصي على الصغار هل الغلة الخارجة منه للشركة على
 حكم التركة أم هي للزارع خاصة (أجاب) هي للزارع ولا شيء فيها للبقية الورثة كما في البرازية
 وترجع الورثة بحصصهم من دراهم الثمن التي اشترى بها البذر والله أعلم (سئل) في اكار
 لم يشترط له في شجر القطن حصة بل سكت عن اشتراط الشركة فيه هل له فيه حصة أم لا (أجاب)
 لا شيء له فيه والحال هذه بل هو صاحب البذر كما هو مذكور في الأولوالجبة وغيره اولاد كراير ومثل
 عمله والله أعلم (سئل) في رجل له أرض بها شجر قطن اشترك مع آخر على أن يعمل معه بقر
 متهم عليه مناصفة هل تصح أم لا (أجاب) لا يصح لشروطه عمل رب الارض فالخارج (رب
 الشجر وعليه الاكثار) أجر مثل عمله وعمل بقره والله أعلم (سئل) في ثلاثة رجال لكل واحد منهم
 قطعة أرض له فيها شجر قطن اشتركوا على ان يجرثوها على بقراتهم وعمال فهل تصح هذه الشركة
 ويكون الخارج من شجر القطن بينهم على الشرط أم لا تصح الشركة ولكل ماخرج من شجره وهل
 للعامل ماشرط له رب الشجر أم أجر مثله (أجاب) لا تصح هذه الشركة ولكل واحد منهم قطنة
 الخارج من شجره المخصوص به وللعامل ماشرط له مالك الشجر حيث خلا عقده معه عن شرط مفصلة
 والله أعلم (سئل) في شجر قطن بين ثلاثة اشتركوا مع ثلاثة آخرين على ان يعملوا معهم بقرهم ويكون
 القطن مقسوما على الستة هل يصح ذلك ويقسم القطن كذلك أم لا يصح والقطن للثلاثة الاول
 (أجاب) لا تصح الشركة في ذلك والقطن لاصحاب الشجر الثلاثة ولا شيء للآخرين ولهم أجر مثل عملهم
 بقرهم والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل مزارع في أرض بيت المال والوقف والتمار ويؤدى
 قسمها للبهات المذكورة مدة عمرة مات عن ابن وبنت هل تقسم بينهما قسمة ما يملكه من الاموال
 للذكر مثل حظ الانثيين أم لا وتبقى في يد الابن المتعاطي للفلاحة فيها ولا شيء للبنت فيها (أجاب)
 المزارع في الارض السلطانية او الوقف او التمار لا يملك الارض وانما هو أحق بحقوقها من غيره حيث
 لم يكن خائسا ولا معطلا لها تعطيلها يضر بيت المال او الوقف فلا تقسم قسمة ما يملكه الميت من المال
 باجماع العلماء وتبقى في يد ابن المزارع حيث كان صالحا كما كان أبوه على وجه الاحقية من القبر والله
 أعلم (سئل) في قرية يزرع أرضها المزارعون بالحصص وهي وقف وسلطانية ورجل من أهل القرية

مطلب ليس لاحد ان يترفع
أرض الوقف أو السلطانية
من يد من يزرعها

مطلب اذا ترك المزارع
الارض السلطانية او الوقف
باختياره سقط حقه ولو كان
له فيها كردار

مطلب قرية أرضها موقوفة
ويبد كل واحد من أهلها
حصة يزرعها ليس لاحدهم
ان يأخذ من حصة صاحبه
شيء

مطلب زرع الارض الوقف
او السلطانية بغير اذن
صاحب اليد

مطلب رجل غرس أرض
وقف ويريد الآن بعض أهل
القرية ان يكلفه قلعها الخ
مطلب غرس في أرض وقف
كرما وتصرف فيه ثم ادعى
عليه رجل أن الارض ملك له
مطلب في بيان الكردار
الذي يستحق به القرار
في الارض

واضع يده عليها مدة سنين يزرعها ويدفع ما هو المتعين من الحصة تلقاها عن أبيه بحيث ان مقدته ومدة
أبيه عليها تزيد على أربعين سنة ويريد رجل ان يرفع يده عنها يزرعها مائة عام لا فيها حصة هل ترفع
يده عنها أم لا ويطلب المذعي رفع يده عنها (اجاب) لا ترفع يده عنها في الحاي الزاهدي
والقنية له حق القرار في أرض وقف او سلطانية ويتصرف فيها غيره وهو يراه ولم يمنع له حق
الاستمرار بعد أن رضى (منح) ثم قال رضى الله عنه قول (منح) أحوط فاذا كان هذا فين له
حق القرار في ملك المزارع الذي ليس له حق القرار وهو المسمى بالكردار وهو ان يحدث المزارع
في الارض بناء أو غراسا أو كسبا بالتراب صرح به غالب أهل الفتاوى المعبرة والكتب الصحيحة
المستمرة وبه يعلم حكم أيا منى بلادنا التي بأيدي المزارعين فافهم والله أعلم (سئل) في فلاح
مزارع في أرض سلطانية او وقف بالحصة رجل عنها وتركها اختيارا فزى بالقرية غيره وغرس فيها
بأذن من له الاذن وأطعم الغرس ورجع الفلاح ويريد أن يرفع يده الغرس عنها يأخذ غرسه هل له ذلك
أم لا (اجاب) ليس له ذلك بل لو كان له فيها كردار وتركها بالاختيار سقط حقه فكيف اذا تركها
وليس له فيها كردار والمزارع انما حقه في الانتفاع بها مادام يتعهد بها بالزرع والانتفاع ومتى تركها
سقط حقه وجاز لكل مزارع ان يزرعها بالحصة حيث اذن له بالصريح او بالدلالة ارجع الى ما قاله
الزاهدي في القنية والحايي يظهر لك ذلك والله أعلم (سئل) في أرض قرية موقوفة على
جهة تبريد كل شخص من أهلها طائفة منها يزرعها باسمهم معلوم من الخارج يؤديه كل سنة لجهة
الوقف هكذا مدة السنين المتعددة هل لاحدهم ان يتعدى على ما في يده الاخر ويقبضه منه فيزرعه
او يغرسه أم ليس له ذلك وهل اذا فعل ذلك للحاكم رفع يده عنه واعادته للمزارع الاقل المتصرف فيه
مئة السنين المتوالية أم لا (اجاب) لا يسوغ لاحد من المزارعين ان يتعدى على ما في يده الاخر
واذا فعله أحدهم للحاكم رفع يده عنه واعادته للمزارع الاقل لسبق يده الى ما أبيع له واغيره
ومن سبقت يده الى مباح فهو أولى به وقد ذكرت علماءنا في وعاء كثيرة دالة على ذلك كمسئلة
النار ومسئلة الاحتياط والاحتشاش والاستثناء ورأيت صريح النقل لعلماء الشافعية في هذه
المسئلة أنه لا ترفع يده عن الارض السلطانية المعدة للزراعة بالحصة بغير وجه ككونه خائنا أو عاجزا
معللين بما ذكرته وليس بشيء من قواعدا نيا بأه والمزارعون في اقليمنا على ذلك والله أعلم (سئل)
عن الارض السلطانية أو الوقف التي لها مزارع معتاد عليها وله يد سابقة على مزارعها بالحصة
المعهودة فيها اذا زرعها غيره بغير اذنه ودفع ما عليها من الحصة هل لمزارعها ان يطالبه بحصته
من الخارج أو باجرة زرعها دارهم أم لا (اجاب) لا وان قلنا لا ترفع يده عنها مادام مزارعها يعطى
ما هو المعتاد فيها على وجهه المطاوب والله أعلم (سئل) في رجل غرس في أرض وقف الخليل
عليه وعلى بيئنا الصلاة والسلام زيتونا وصار النظار يأخذون عداده مدة عشرين سنة ويريد الآن
بعض أهل القرية ان يكلفه قلعها أو يرضيه به بدل الارض قائلا انها في ريعي الذي أغرم عليه هل له ذلك
أم لا (اجاب) ليس له ذلك والله أعلم (سئل) في رجل ذبح غرس في أرض وقف كرمما وتصرف
فيه مدة ثلاثين سنة ادعى عليه مسلم أن الارض له ملكا او مزارعة هل تسمع دعواه هذه مع
تصرفه هذه المدة وهو مشاهد له أم لا لمنع السلطاني تخلدت خلافة مبدية (اجاب) لا تسمع
دعواه والاحمال هذه والمتفرق في كتب الفقه أن المزارع في أرض سلطانية او وقف اذا لم يكن له كردار
وهو الكسب او البناء أو الاشجار المسماة عندهم بحق القرار اذا أهمل الارض فوضع غيره يده عليها
ليس له حق الاستمرار وتبقى في يده من هي في يده وليس لمن كانت في مزارعته أن يزرعها عنها ويرفع يده
ويستولى عليها اذ ليس له فيها ملك ولا شبهة ملك ولا حق الاستبقاء والاستقرار والله أعلم (سئل)
في أرض تيار يترعى نفر من الانفاري ولها مزارعون لهم فيها كردار بغرس كثير من الاشجار *

واضعون أيديهم عليها عن آباءهم مدة تزيد على ستين سنة هل لصاحب التيمار رفع أيديهم عنها وقلع
أشجارهم منها ليرعها هو بأكتره أم لا (أجاب) ليس لصاحب التيمار رفع أيديهم عنها ولا قلع
أشجارهم منها والحال هذه إذا المقرض اليه من السلطان تناول الحراج الموطف عليها والحصة
المقررة في خراج المقاسمة وليس له ملك فيها حتى يملك نزع يد من أربعها الذين صار لهم فيها كدرار
بغرس الأشجار والتصرف الكائن منهم في سائر الأعصار والله أعلم (سئل) في أرض سلطانبة
أو وقف في بذراع مداومين على من أربعتها مدة ستينين هل ترفع يدهم عنها بغير جفعة ماداموا قائمين
ببذراعها ويؤدون ما عليها أم لا وهل إذا اختار أحد من من أربعها القراغ عنها المزراع آخر صالح
يصح فراغه ويسوغ للمعروض له من أربعتها أم لا وهل إذا ترك رجل منهم من أربعة أرضه استراحة لتغل
العله المرعوب فيها سنة أو ستين ترفع يده عنها وتدفع لغيره أم لا مالم يكن خائسا أو عاجزا أو يتركها
ثلاث سنين متوالية (أجاب) لا ترفع يدهم عنها بغير وجه إذا المقصود منها متوفرون من فرغ
لأرباع صالح فقد أتى بصالح ولم يعمل عملا غير صالح فيصع ولا اعتراض عليه والمفروض له من أربعتها
ولا ترفع يد المزارعين عنها بغير جفعة يأوون بها حيث قاموا وببذراعها وأداء ما عليها ولا جناح على
من تركها سنة أو ستين لتعل العلة المرعوب فيها فلا يقابل بالمسح والدفع لغيره مالم يكن خائسا
أو عاجزا أو ناد كالأهل ثلاث سنوات متوالات والله أعلم (سئل) في أرض وقف يد رجل
يتصرف فيها بالرع صيقيا وشويا وبؤدى ما عليها من المصيب مدة ستين لا يتأزعه فيها مزارع
تعدى عليها مزارع آخر وزرعها بغير إذن الأول التي هي في مزارعته هل له أن يستعيد حائطه
ويكون أحق به من المزارع الآخر المتعدى أم لا (أجاب) نعم لليد السابقة العادلة نزع اليد
اللاحقة العادية وحيث أيجب للزراع من سبقت يده إلى مباح فهو أحق به بالزراع والله أعلم
(سئل) فيما إذا كان الجماعة حق قرار في أرض وقف فحولوا من قريتهم للضرورة فوضع أساس
أجانب يدهم عليها هل حيث كان تركهم لها بالا اختيار منهم بل للضرورة لا تسقط قدميتهم ولهم حق
والاسترداد أم لا (أجاب) لا تسقط قدميتهم ولهم حق الاسترداد قال في الحاوي الزاهد حيث
كان الترك بلا اختيار لا تسقط قدميتهم ولهم رفع أيدي الواضعين أيديهم عليها حيث كان الترك بغير
الاختيار والله أعلم (سئل) في أرض سلطانبة في يد ذي عطاء بالمقاطعة ببطانة معدة للزراع بالحصة
في يد مزارع نحو خمس سنوات يزرعها وتؤخذ الحصة منه وقد تقدم لغيره زرعها ثم تركها باختياره
ويريد الآن رفع يد المزارع لها حال اعتنا هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك حيث تركها
باختياره لسقوط حقه بالترك والحال هذه والله أعلم (سئل) في أرض سلطانبة بيد مزارع
يزرعها بالحصة المعهودة في أرض القرية مدة تزيد على عشرين سنين متلقيا لها عن أبيه بعد تصرف
أبيه بالمزارعة مدة ستين والآن برز شخص يدعي أنها كانت في مزارعة أهل هل تسع
دعواه أم لا (أجاب) لا تسع دعواه فيها لأميرين الأول أن الأرض السلطانية إذا تصرف فيها
إنسان وغيره يراه ولم يمنع له حتى الاسترداد لأن ذلك الغير لا ملك له في رقبته وأعماله حتى الانتفاع
بها إن كان قد سبق إليها قبله في المزارعة بها والترك الاختياري يسقط حقه في مزارعتها والثاني
أن السلطان منع من سماع ما مضى عليه خمس عشرة سنة من الدعاوى الشرعية المدعوعة شرعا
فكيف بهذه الدعاوى والله أعلم (سئل) في أرض سلطانبة مباحة للزراع وضع رجل يده عليها
مدة تزيد على ثلاثين سنة متلقيا لها عن والده برز له رجل يدعي عليه أن والده كان يفلح بها قبله
وأقام على ذلك بينة هل تسع دعواه وتقبل بينته ويحكم لها أم لا (أجاب) لا تسع دعواه ولا
تقبل بينته لأميرين الأول أمر مولانا السلطان بعدم سماع ما مضى عليه من الدعاوى خمس عشرة سنة
والثاني أن علماء تاريخهم الله تعالى صرحوا في الأرائقي التي بهذا الوصف إذا رأى قلاجهما غيره

مطلب ليس له مقرر عليه
أرض التيمار أن يرفع منها
يد صاحب الكردار
مطلب يصح فراق المزارع
لغيره وإذا ترك المزارع
الأرض سنة أو ستين من
غير زراعة لكثرة غلاته لا تنزع
من يده إلا إذا أراد على ذلك
أو كان خائفا

مطلب تعدى رجل على من
يررع أرض الوقف وأخذها
منه
مطلب مزارع أرض الوقف
إذا تركها للضرورة له
استردادها

مطلب مزارع أرض المقاطعة
إذا تركها باختياره سقط
منه

مطلب رأى غيره يزرع
الأرض السلطانية ثم ادعى
أنه أحق برعايتها

مطلب أرض سلطانبة بيد
رجل نحو ثلاثين سنة ادعى
عليه رجل أن والده كان يفلح
بها

مطلب مزارع أراضى
بيت المال أو الواقف لرجل
قاراد البائع أو ورثته
استردادها وفي هذا المطلب
بيان الكرادر

مطلب اذا دفع لآخر ثورا
على سدس الخارج فله أجر
مثل الثور

مطلب تمت سنة شركتهما
وانفصلا وكرب كل منهما في
أرض الآخر وأحدهما
يقول كل يزرع في كرب
أرضه والاخر يريد الخ

مطلب شجر القطن الموجود
قبل الشراكة لصاحب
الارض

مطلب في كيفية قسمة
الخارج بين ثلاثة من
أحدهم نصف الفدان وربح
البذر ومن الاخرين ثلاثة
أرباع البذر مناصفة
والعمل

مطلب اشتراك كل منهما
ثورا اشتراك في الزرع عليهما
والعمل ونصف البذر على
أحدهما ونصفه والارض
على الآخر

مطلب أخذ أرضا بالحصص
ولكل منهما ثور والبذر
عليهما مناصفة وللعمال
ربح الخارج

مطلب في شخص باع آخر
نصف فدان من البقر لزراعة
بينهما والبذر عليهما وصبر
عليه بالثمن في مقابلة عمله
على أن الفدان ان بقي بعد
الزراعة يردّه على البائع
ثم قبل الزراعة مات واحد

ومرض الخ

يتصرف فيها لكونها معدة للمزارعين بالحصص والحال هذه والله أعلم (سئل) في أراضى الوقف
وأراضى بيت مال المسلمين اذا باعها المزارع الذي ينتفع بزرعها اشتويا وصيفيا لرجل بثمن معلوم
وتركها له بحسن اختياره فصار ينتفع بزرعها الانتفاع المذكور مدة سنتين ثم مات فوضع ولده يده
عليها وانتفع بها مدة سنتين تبلغ مدة انتفاعه وانتفاع أبيه زيادة عن عشرين هل للبائع أو ورثته رفع
يده عنها واستردادها بسبب كون بيعها غير صحيح أم لا لكون البائع تركها باختياره وان أخذ بدلا
(أجاب) ليس للبائع ولا لورثته استردادها والحال هذه لتركها باختياره هذه المدة وان قلنا
بعدم صحة بيعها الذحق المنفعة بها يثبت مادام المنتفع يتمتع بها ويتمتع جانب الوقف وبيت المال مع
انتفاعه فإذا تركها بالاختيار سقط حقه ولو كان له حق القرار بواسطة الكر دأركا صرح به في الحاروى
الراهدى وفي القنية في الغصب فكيف لا يسقط حقه مع عدمه به والكر دأرا أن يحدث المزارع
في الارض بناء أو غراسا أو كسبا بالتراب ينقل من مكان إليها والله أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر
ثورا ليحرق عليه مع ثوره على ثلث الخارج هل تصح هذه المزارعة أم لا والخارج كله لرب البذر
وعليه أجرة عمل الثور (أجاب) لا تصح هذه المزارعة ولصاحب الثور أجرة المثل لما عمل ثوره
من جنس الدراهم والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجلين اشتركا في زرع الشتوى والصيفي
وقت سنة شركتهما وانفصلا ودخلت السنة الثانية وكل منهما كرب في أرض الآخر لزراعة الشركة
وأحدهما يقول كل يزرع في كرب أرضه الخاصة وأحدهما يريد قسمة جميع الكرايين مناصفة فما
الحكم الشرعي (أجاب) لا يقسم الكراب ولكل واحد منهما التصرف في أرضه المكروية وليس
للاخر أن يتعرض له بطلب قسمة في أرضه لأن الكراب وصف في الارض فلاحق لشريكه فيه
والله أعلم (سئل) في شريكين في فلاحة مضت سنتهما ولا أحدهما أرض مكروية بهما فظن له
قبل شركتهما أدخله عليه هل لشريكه أن ينزعه فيه وفي كرايه أم لا منازعة له معها (أجاب)
ليس لشريكه أن ينزعه في كرب أرضه ولا في شجر القطن الذي أدخله عليه إذا الكراب وصف
في الارض فلا يتصور فيه بانقراضه ملك لاحد ولكل واحد منهما أرضه به ثورا كانت أو كرايا فانهم
والله أعلم (سئل) في ثلاثة نفر من أحدهم نصف الفدان وربح البذر ومن الاخر ثلاثة أرباع
البذر ومناصفة والعمل كله عليهم وأحدهم لا يقر من جهته فكيف يقسم الخارج (أجاب)
يقسم الخارج على قدر البذر فصاحب ربع البذر ونصف الفدان ربع الخارج والعاملين ثلاثة
الارباع مناصفة بينهم ولا يستحق أحد العاملين وهو الذى منه نصف الفدان شيئا زائدا عن العامل
الذى لا يقر له لانه عمل به في مشترك والعمل في المشترك لا يستحق به شيء فانهم والله أعلم (سئل) في
رجلين لكل منهما ثور اشتراكا في الزرع عليهما على أن يعمل أحدهما وعليهما ونصف البذر عليه ونصف
البذر والارض على الآخر والخارج ثلثاهما العامل وثلثه للاخر ففعلوا وخرجت الغلة فما الحكم
الشرعي (أجاب) المزارعة فاسدة على الوجه المذكور فالخارج بينهم مناصفة بحكم البذر
وليس للعامل على رب الارض أجر عمله لعمله في المشترك ويجب على العامل أجر نصف الارض
اذا استوفى منافعهما كما في جامع الفصولين وغيره والله أعلم (سئل) في رجلين لكل ثور انفصلا
على أن يحرق أحدهما عليهما والبذر منهما مناصفة وللعمال ربح الخارج يخرج من الوسط والارض
لغير بالحصص فما الحكم (أجاب) يقسم الخارج مناصفة بعد اخراج الحصص للارض لهذا النصفه
ولهذا النصفه ولا أجرة للعمال ولا حصص لكونه عمل في المشترك والمزارعة على هذا الوجه فاسدة
والله أعلم (سئل) في شخص باع آخر نصف فدان من البقر بثمن معلوم ليحرق عليه ويزرع بينه
وبينه مناصفة والبذر منهما كذلك ويكون عمل العامل في مقابلة الصبر بالثمن عليه على أن الفدان
ان خلاص من العمل سالما اعاده الى البائع وفسخ البيع وان سرق أو مات قطيعا من العمل فعليه ثمنه

المعين نطق بتركب عليه فئات واحد من الثورين ومرض الاثر قبل الزرع فأتى بانباع البقر بحمار
والعامل بحمار آخر وقرض ما وزرع عليه البذر بناء على ما اتفق فادبر الثور الباقي من المرض
وخرجت الفلة فخال الحكيمن في الخارج وفي ضمان الثور الهالك ورد الثور الباقي وعمل العامل
(أجاب) أما الخارج فينبغي أن يستأجر البذر لاجل الصحة الشرط لفساد المزاوعة على هذا الوجه
وأن ينفق نصف قيمة الثور الهالك يوم قصه ويرد الثور الباقي دفعا للفساد بقدر الامكان اذ البيع
المذكور فاسد والحال هذه ولا أجره للعامل لما صرح حوايه في باب الاجارة الفاسدة انه لو
استأجر لجل طعام مشترك لأجره أي لا المسمى ولا أجر المثل عندما خلا قال الشافعي مع الذين يكون
العقد ورد على ما لا يمكن تسليمه لان العقد ود عليه حل النصف شائعا وذلك غير متصور لان الحمل نعل
حتى لا يتصور وجوده في الشائع وأنه ما من حزم يحمي له الا وهو شريك فيه فيكون عاملا لنفسه فلا
يتحقق تسليم المعقود عليه لان كونه عاملا له نفسه يمنع تسليم عمله الى غيره وبدون التسليم لا يجب
الاجرا الى آخر ما ذكره في تلك المسئلة واذا تأملت وجدت واقعة الحال كذلك وقد قلبت ذلك في اجرة
العامل تفقها ثم رأيته كذلك في جامع الفصولين في الفصل الثلاثين في المزاوعة فله الجدة والممة حيث
وافق نفسه هي المقول وعبارته بعد أن ذكر ما يشبه واقعة الحال وليس للعامل على رب الارض
أجر عليه بعهده كذا في المشترك انتهى والله أعلم (سئل) في أخوين بالقي وبأخي أخ أحدهما بالغ
والآخر قاصر اشتركا الجميع في فلاحه فكان من أحد الأخوين بذور وعمل ومن أحد ابني الآخر بذور
وعمل وبقر ومن الآخر بذور وبقر ومن الآخر الثاني بقر فقط فهل هذه المزاوعة فاسدة والخارج
لا رباب البذر بقدر بذورهم ولا شيء من الخارج للاح الذي منه البقر فقط أم لا (أجاب) ثم
المزاوعة فاسدة والخارج لا رباب البذر بقدر مال كل واحد من البذر ولرب البقر أجر المثل لبقره
والله أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر بذرا القطن ليزرع الاثر في أرضه بعهده وبقره ويكون
الثالث له وللآخر الثلثان هل يقسم الخارج على ما اتفق أم لا (أجاب) المزاوعة على الوجه المذكور
فاسدة وعليه أصحاب المتون فيكون الخارج كله لرب البذر وعليه أجره المثل لما بقي من العمل وفي
جامع الفصولين وكان أبو يوسف يقول ولا يجوز ولعله قاس على المضاربة فجعل دفع البذر كدفع
الدرهم ثم رخص عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو دفع البذر بمزاوعة بلا أرض يجوز قال يذر
كرأس مال المضاربة ولم يجز عند محمد وقال محمد بن حماد بن يحيى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وانه
حسن والله أعلم (سئل) في رجل استأجر حرا ناسنة ليزرع له شتيا ويأوصيها فزرع جميع
الشتوى ومات خال الحكم (أجاب) الذي نص علماؤنا أن الاستحسان في هذه المسئلة أن كان
ورثة الميت يقولون نحن نعمل مكان لهم ذلك وتبقى المزاوعة على شرطها الى أن يستحصل
الزرع وليس لرب الارض أن يأخذ الارض من ورثته قبل أن يستحصل الزرع وإن امتنع الوارث
لا يجبر ويتفق على الزرع الى أن يحصل بأذن القاضي ويرجع عما اتفق على الوارث في حصته وإن شاء
أعطى وارث العامل قيمة حصة العامل بقلا ويكون كله لرب الارض والله أعلم (سئل) في أربعة
اشتركا في زرع الحنطة والشعير مربعة لكل ربع فغاب واحد منهم بعد زرع الشعير ورجع يطلب
حصته فغصوه عنها هل لهم ذلك أم لا ويجب عليهم دفع حصة من الحنطة والشعير (أجاب) ليس
لهم ذلك بل يجب عليهم دفع حصته منهم ما وجد يكون مقرضا لهم ومسبق قرض البذر كما صرح به
في البرازية وغيرها والله أعلم (سئل) في ثلاثة نفر من أحدهم القصدان ومن الآخر العمل ومن
الآخر البذر والارض خال الحكم (أجاب) المزاوعة فاسدة والخارج كله لرب البذر والارض
وللعامل أجره عمله ولرب القصدان أجره عمل قصده مخرج به في جامع الفصولين وغيره والله أعلم
(سئل) في العامل اذا مرض فأقام آخر مقامه على نصف ماله في الخارج والا أن يريد الثاني

مطلب المستأجر للمثل
الطعام المشترك لا يستحق
الاجر

مطلب أربعة اشتركا
في فلاحه ومن أحد هم بذور
وعمل ومن الثاني بذور وعمل
وبقر ومن الثالث بذور وبقر
ومن الرابع بقر فقط
مطلب دفع الاثر بذور
التسلي ليزرع بعهده وبقره
على أن تدفع الثلث

مطلب اذا مات المزارع
فلورثته أن يعملوا مكانه
وتبقى المزاوعة على شرطها

المطلب اشتركا في زرع
فغاب احدهم قبل الزرع

مطلب اذا كان من أحدهم
بقر ومن الآخر بذور
فالمزاوعة فاسدة
مطلب مرض العامل
فأقام آخر مقامه بنصف
تماله في الخارج

أن يأخذ جميع ما خرج بعمله هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك بل يكون على ما شرطت حيث
 صحت المزارعة الأولى انظر الى ما في البرازية والله أعلم (سئل) في رجلين اتفقا على الزرع
 ببذرهما ماسوية في أرض بيت المال في الحصة والعمل من أحدهما والبقر من الآخر فحصل للعامل
 مرض في أثناء العمل فطلب صاحب البقر من ابنه العمل المشروط على أبيه فقال له اعمل أنت على
 بقرك وما حصلته أنا من عملي على بقر الغير فيه بيني وبينك نظير عملك فهل الخارج يقسم على قدر
 البذر ولا يصح الشرط المذكور ولا أجرة لعمل صاحب البقر لكونه في المشترك أم لا (أجاب) الخارج
 يقسم بعد حصة بيت المال على قدر البذر لانه غناؤه ولا يصح جعل الحاصل من علمه بينه وبين صاحب
 البقر ولا يستحق صاحب البقر لعمله اجرة لانه عمل في المشترك والله أعلم (سئل) في رجلين اتفقا
 على الزرع الصيفي في أرض سلطانية مباحة للمزارعين بالحصة وأحدهما منه عمل على ثوره وثور
 صاحبه وثالث البذر ومن الآخر العمل على قدانه وثالث البذر والخارج ثلثاه وثلث صاحبه
 بعمله وعمل ثوره ففكر بالارض وثنيها فطابت للزرع ويقول ذوو الثلثين لا أمكنك منها الا أن تبذر
 الربع وتأكل الربع ورجعوا بما اتفقا عليه هل يجاب الى ذلك أم لا (أجاب) لا يجاب اليه اذ لا
 يجبر ذوو الثلث عليه ويدهما على الارض واحدة فاما أن يحرقا على ما اتفقا عليه واما أن يقسما الارض
 مكروية ويزرع كل واحد منهما فيما يخصه منها على حدة والله أعلم (سئل) في أربعة اشترى كوا
 في المزارعة ببذر مشترك أرباعا والخارج كذلك وأحصد الزرع فامتنع أحدهم عن حصده بعد
 استوائه هل يجبر على مساواة شركائه بقدر حصته أم لا (أجاب) لا شك في استوائهم في الصرف
 على المشترك فان امتنع أحدهم رفع أمره الى الحاكم الشرعي فبأمره بالمساواة أو بأمرهم بالصرف
 عليه والرجوع عليه بقدر حصته والله أعلم (سئل) في اخوين متفاوضين يعملان بأيديهما عمل
 الفلاحة نشأ لأحدهما وادفكان يعينهما في العمل وأبوه ربما اشتغل عن العمل بسبب كونه شنيخا
 في القرية وابنه وأخوه في العمل وإذا خلا من تعلقات المشيخة اشتغل معهم والآن اختلف
 الاخوان ويريد أبو الولد المذكور أن يقسم ما تحصل بالعمل الاثلاث وأخوه يريد أن يقسمه انصافا
 فيما الحكم في ذلك (أجاب) حيث كان الولد معينا لهما في العمل لا يضرب له بسهم ويقسم
 الحاصل بالعمل مناصفة للاب والنصف ولاخيه النصف والله أعلم (سئل) في رجل شرط
 من جانبه قدان بقر ونصف البذر وآخر منه العمل والارض ونصف البذر عمل ليكون الخارج بينهما
 فأخذ القدان وشارك مع صاحب قدان آخر ولم تحصل المساواة في البذر هل الخارج على قدر البذر
 أم على الشرط (أجاب) مثل هذا غير صحيح فالخارج تبغ البذر والحال هذه والله أعلم (سئل) في
 رجل له أربعة روس بقر وآخر له رأس بقر اتفقا على شدة هاتين وحرثهما عليهما وعلى البذر أجناسا
 خمسة على صاحب الثور والباقي على صاحب الاربعة وعلى الخارج بينهما ارباعا ربعة لصاحب الثور
 والباقي لصاحب الاربعة والآن صاحب الثور لا يرضى بالربع من الخارج ويطالب الزيادة على ذلك
 فما الحكم (أجاب) ليس لصاحب الثور المشروط عليه العمل على قدان من القدادين وخمس البذر
 الا خمس الخارج بقدر بذره فقط ولا يستحق بعدله شيئا لعمله في المشترك ومن عمل في المشترك لأجره
 ويجب عليه رد الزائد عن الخمس على شريكه هذا ما تعلق فعله الرضى به والله أعلم (سئل) في رجلين
 اتفقا على الشركة في الفلاحة الشتوية والصيفي على أن يدفع هذا أرضه كرايهما وبورهما نظير أرض
 هذا وزرعا الشتوي في أرض أحدهما يبذرهما مناصفة وأبى الآخر أن يدفع أرضه بل استقل
 بهما وزرعهما فظن نفسه فما الحكم في الزرع الذي زرعه في أرض أحدهما ولم يرض بالمشركة الا بشرط
 دفع أرضه ولم يفعل (أجاب) الخارج من بذريهما يقسم انصافا عليهما بعد اخراج المقتسمة
 منه على حسب البذر واصحاب الارض التي زرعت على الآخر أجرة المثل للنصف من الارض

مطلب مرض العامل
 فأمر ولده صاحب البقر أن
 يعمل وله في نظير ذلك نصف
 ما يحصل من عمله على بقر
 الغير
 مطلب اتفقا على الزرع في
 أرض سلطانية وشرط
 لأحدهما الثلث وللآخر
 الثلثان ففكر باها وبعبه أراد
 المشروط له الثلثان أن
 لا يمكن صاحبه من الزراعة
 الا أن يبذر الربع وبأكل
 الربع
 مطلب امتنع أحد
 المزارعين عن الحصاد
 مطلب اخوان يعملان
 في الفلاحة مناصفة
 ولأحدهما ولد يعينهما فأراد
 ولده أن يقسم الخارج
 اثلاثا
 مطلب اتفقا على أن من
 أحدهما البقر ونصف البذر
 ومن الآخر العمل ونصف
 البذر والارض
 مطلب اتفقا على أن من
 أحدهما أربعة روس بقر
 ومن الآخر رأسا والحرث
 عليهما وان من صاحب البور
 خمس البذر ومن الآخر
 أربعة أجناسه وان الخارج
 بينهما أرباعا
 مطلب اتفقا على زراعة
 أرضيهما فزرعا أرضه
 أحدهما تكون ببذرهما
 مناصفة وامتنع أحدهما
 عن دفع أرضه بل استقل بهما

التي زرعت اجارة فاسدة وحكم الاجارة الفاسدة وجوب أجر المثل بالاستعمال واقه تعالى أعلم
 (سئل) في تورين أحدهما للعامل والآخر لربك فلهك ثور الشريك فطلب العامل بذله فقال
 له هلك علي وعليك ولزمني المصنف ولزمت النصف فدفع له العامل بناء على أنه يلزمه ثم ظهر له خلاف
 ذلك بقسوى المصنف هل يرجع عليه بما دفع أم لا (أجاب) نعم له أن يرجع عليه بما دفع إذا عبرة
 بالظن البين خطأؤه والله أعلم (سئل) في رجل له فدان وآخر له اثنان اشتراهما على أن صاحب
 الفدان يبذر السدس والعامل عليه يبذر السدس وصاحب الاثنين يبذر الثلثين فعملوا على ذلك وكان
 من جملة عملهم الحرث على شجر قطن عتيق لصاحب الاثنين لتكون غلته مشتركة على سبب ما اتفقوا
 عليه وفي أثناء العمل وقف ثور لصاحب الفدان فقال له ذو الاثنين زرع على ما بقي من بقرك وبقري على
 أن تعطينا جرة زيت والخارج على ما اتفقنا فقيل ذلك وأدركت الغلة فما الحكم في الزرع وغرة
 القطن وجرة الزيت (أجاب) المزارعة على الوجه المذكور فاسدة لاشتراط البذر فيها على العامل
 والخارج على حسب البذر لانه مماؤه فيتبعه في بذر السدس له السدس ومن بذر الثلثين له الثلثان
 ولا شيء من ثمرة القطن العتيق لصاحب الفدان وله أجرة مثل عمل بقره فيه ولا يلزمه جرة الزيت لعله
 في المشترك ولا أجرة للعامل فيه عندنا كما عرف والله أعلم (سئل) في الوصي هل له إذا مات
 ثور من بقر اليتيم أو احتاج إلى بذرا وآلات للحرث أن يجده وغيره ويشتري له ذلك أم لا (أجاب)
 نعم له ذلك والله تعالى أعلم

* (كتاب المساقاة) *

(سئل) في أرض بين اثنين دفعها أحدهما للآخر على أن يغرس فيها غرسا ثلثها للغارس وثلثه
 للآخر فغرس وانثت الاشجار فهل هي على ما شرطا أم تكون مناصفة بينهما أم هي للغارس فقط
 فما الحكم الشرعي (أجاب) الاشجار على ما شرطوا وإذا اختلفا في الشرط فالقول قول الغارس
 حيث اعترف الثاني بأنه غارس له أو قامت يمينه أو حصل نكول عند طلب اليمين الحاصل أن يعلم بأنه
 الغارس بطريق من الطرق الشرعية وإن لم يعلم فهو بينهما على قدر الأرض قال في جامع الفصولين
 لو عرف غارسها فهي له والاخاف في محل مملوك لأحدهما خاصة فهو له وما في محل مشترك فهو بينهما
 انتهى فجعل الغارس أحق من ذي المثل وهو ظاهر في أن القول قوله والله أعلم (سئل) في المساقاة
 على شجر الوقف مدة طويلة بل يجزء من ألف جزء للوقف والباقي للمساق أو استجار الاقرحة المصلحة
 بين الاشجار بعد مدة طويلة بأجر المثل بحيث لا يرغب أحد الا كذلك ولو زكت هلكت
 الاشجار بالكلية وقطعت الأرض وتبعث المصلحة في ذلك وحكم حكم يرى جوازها نظر المصلحة الوقت
 هل يصح ذلك ويرم ولا تبطل عت المتولى العاقل لذلك أم لا (أجاب) نعم يصح ويلزم ولا يبطل
 عت المتولى والحال هذه وحكم الحاكم واقع في محله خصوصا وقد تبعت المصلحة فيه كما شرح فيه
 وهلاك بعض الثمرة خير من هلاك جميعها مع الاصل والله أعلم (سئل) في رجل دفع أشجارا لثنتين
 مساقاة عامين كاملين لا شر على أن يكون له ربع الخارج فعمل العام الأول ومنعه رب الكرم عن
 العمل العام الثاني هل له ذلك أم لا ويحجب عن تمكين العامل من العمل أم لا (أجاب) ليس
 له ذلك بل يجب إذا لضر وقال علماءنا رحمه الله تعالى إن المساقاة لا تخالف المراعاة إلا في مسائل
 أربعة منها هذه المسئلة لهذه العلة بخلاف المزارعة لأن فيها اتلاف البذر والله أعلم (سئل)
 في شجر قطن رجل اتفق مع آخر على أن يحرقا ويعمل عليه على نصف الخارج فعملوا نصف العمل وقسم
 العمل عليه رب الشجر بنفسه فلما دخلت الغلة جاء بطلب نصيبها وأخذها بواسطة من له قهررا
 فما الحكم (أجاب) لا شيء للعامل في الخارج لفساد المساقاة باشتراط عمل رب القطن معه فيه
 وهو يفسد التسليم فيوجب الفساد كما نصوا عليه قاطبة وإذا كان كذلك فجميع الخارج لرب الشجر

مطلب إذا هلك ثور الشريك
 فدفع العامل له نصف قيمته
 بناء على أنه يلزمه ذلك فله
 الرجوع عما دفع
 مطلب اشتراك رجلان
 لأحدهما فدان وللاخر
 فدانان على أن يبذر صاحب
 الفدان السدس والعامل
 عليه السدس والآخر
 الثلثين ومن جملة عملهم
 الحرث على شجر قطن عتيق
 مداس الوصي اليتيم أن
 يحدد ما تلقى من آلات
 الحرث

مطلب أرض بين اثنين دفعها
 أحدهما للآخر ليغرسها
 الثلثان للغارس والثلث
 للآخر وإذا اختلفا فالقول
 الخ

مطلب في المساقاة على
 أشجار الوقف مدة طويلة
 واستجار الاقرحة المصلحة
 بين الاشجار كذلك

مطلب إذا دفع له الاشجار
 عامين مساقاة ليس له منعه
 من العام الثاني

مطلب اشتراط عمل رب
 الاشجار ففساد المساقاة

مطلب اذن ناظر الوقف
لاخر ان يغرس في ارض
غراسا على ان يكون له نصف
ما يغرسه ولم تنصير مدة الخ

وعليه لا آخر أجر مثل عمله وعمل بقره من جنس الدراهم والدنانير والله أعلم (سئل) فيما اذا
اذن ناظر وقف أحلى (زيد) بأن يغرس في أرض الوقف غراسا متنوعا على ان يكون له نصف ما يغرسه
في مقابلة الاعمال المعهودة والنصف لجهة الوقف فغرس زيد في الارض غراسا متنوعا ثم باع
نصفه لعمرو فهل على المشتري العمل ولا يستحق نصف الغراس الا بالعمل واذا عمل فيها عليه نصف
أجرة الارض بلجهة الوقف بحسب غراسه أم لا (أجاب) هذه معاملة فاسدة والغراس كله لاوقف
وللعامل قيمة الغراس وأجر مثله ولا يتنذيعه فيه فيرد ويرجع المشتري على البائع بالتمسك ان كان
قد دفعه أما فسادها فلا نهيهم بضرب لهما مدة وأما كون الغراس كله لاوقف فلا في العقد في الشجر
لما كان فاسدا وقد غرسه العامل بأمر الناظر في أرض الوقف صار كأن الناظر فعل ذلك بنفسه فيصير
قابضه لجهة الوقف بائنا له بأرضه مستهلكا بالعلق فيها فيجب عليه قيمة أشجاره وأجر مثل عمله
لأنه استغنى لعمله بأجره ونصف الخارج ولم يحصل له منه شيء فيجب له أجر مثله وأما عدم نفاذ بيعه
فلما ذكرنا أنه صار مستهلكا بالعلق في أرض الوقف الى آخره ومنه يظهر وجه رجوع المشتري بالتمسك
على بائعه فاذا علمت ذلك ظهر لك عدم تأني سؤال العامل على المشتري وعدم تأني سؤال لزوم
نصف أجرة الارض ومن شك في شيء مما اقتنناه فليرجع الى الخاتمة والتسارخاتية وشرح الدرر
والقرين للاخير ومخ الغفار وغيرهما من كتب المذهب يظهر له ذلك والله أعلم (سئل) فيما
اذا استأجر زيد من متولى الوقف أرضا وما بأجرة المثل واذن له المتولى بالغراس ما اختار وأراد
على ان يكون النصف منه لجهة الوقف والنصف للمستهأجر فغرس المستأجر من ماله وكلما كملت مدة
الاجارة استأجر من متولى الوقف الذي له الاجارة والتسليم على الوقف المزبور شرعا بأجرة المثل من
غير زيادة وأذن للمستهأجر بالغراس حتى غشا ونشاجد ابعده جديده ومستجد ابعده مستجد ومضى
على هذا الحال مدة تنوف على سبعين سنة بغيا عمرو وزاد في الاجرة زيادة فاحشة واستأجر
النصف حصه الوقف من المتولى فهل يسوغ للمتولى ان يؤجر حصه الوقف لغير ذي اليد الغراس
القديم وهل يجوز لزيد على قبول الزيادة عن أجرة المثل أم لا (أجاب) كل ما ذكر فيه فاسد والبناء
على الفاسد فاسد وجه فساد الاجارة الاولى وجود اشتراط الشركة في الغراس في عقد ها وهي تفسد
بمثلها قطع اذ هي بيع المنافع فكيف يفسد الشرط الفاسد عقد بيع الاعيان فكذا يفسد عقد بيع المنافع
واذا فسدت الاجارة الاولى فالغراس كله لاوقف لان العامل غرسه باذن متولى الوقف في أرض الوقف
باجارة فاسدة فكان المتولى غرسه بنفسه فيصير قابضا للغراس بائنا له بأرض الوقف مستهلكا بالعلق
فيها كما صرح به غير واحد من علمائنا كصاحب الدرر والغرو شيخ الاسلام بن عبد الله صاحب
تنوير الابصار وغيرهما واذا عرفت ذلك فلا تنوف في فساد استأجر عمرو والواقع على الشجر والارض
كما هو أظهر من ان يذكر فلا يتأني سؤال قبول الزيادة عن أجرة المثل وعدم قبولها والحال
هذه وللغراس قيمة الغراس وأجر مثل عمله كما صرح حوايه والله أعلم (سئل) في رجل له شجر
قطن دفعه لآخر ليعرضه عليه ويقوم عليه وله نصف ودفع العامل شجر قطن له لا آخر كذلك
فهل ما يخرج من القطن بينهما بينهما ولو استعان كل منهما بالآخر وتفاوتا فله وكثرة أم لا
(أجاب) نعم القطن بينهما معا على ما شرطوا والله أعلم (سئل) في رجل عامل آخر على شجر
قطن له واختلف صاحب الشجر مع العامل عليه في الحصة المشروطة له العامل يقول شرط
لي الثلثان وصاحب القطن يقول شرطت لك النصف فهل القول قول صاحب القطن وعلى الآخر
البينة أم لا (أجاب) القول قول صاحب الشجر فيما شرط للعامل والبينة على العامل
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له شجر قطن جعل لا آخر فيه حصه بسبب بقره منه تضاف
الى بقره هل يستحق بالبقرى القطن تلك الحصة أم ليس له الا أجرة مثل بقره دراهم (أجاب)

مطلب استأجر زيد من متولى
الوقف أرضا بأجرة المثل وماء
واذن له المتولى بالغراس على
ان يكون النصف منه لجهة
الوقف وكلما كملت مدة
الاجارة استأجر صاحبها بأجرة
المثل وهكذا الخاء عمرو وزاد
في الاجرة الخ

مطلب في رجلين دفع كل
منهما شجر قطنه لصاحبه
ليقوم عليه بالنصف

مطلب دفع لآخر شجر قطنه
لا آخر تم اختلافا في الحصة
المشروطة

مطلب دفع لآخر شجر قطن
وجعل له حصه في مقابلة
بقره منه تضاف الى بقره

يجز البقرة لا يستحق لها في الخارج شيء في جامع الفصولين وغيره استئجار البقر ببعض الخارج
لم يرد به أنزل لصاحب البقرة أجر مثل بقرة من الدراهم أو الدنانير ولا شيء له في القطن وإنما هو جعده
لمالك الشجر والله أعلم (سئل) في حرث عند انسان مضى عامه ومن جملة ما كان فيه شجر
قطن مسكوت عن اشتراط حصة للحرث فيه هل له فيه حصة أم لا وإذا قلتم لاهل اذا تعدى وحرث عليه
الارض في ثاني عامه بغير اذن صاحبه هل غرة للحرث أم لصاحبه الذي أصل بذره منه (اجاب)
لا شيء للحرث في شجر القطن والحال هذه وما يخرج منه من القطن في العام الثاني فهو لمالك
والله أعلم (سئل) في رجل عامل رجلا على شجر قطن له ليقوم عليه فقام العامل عليه مدة ثم ترك
العمل فلما أدرك الثمر جاء يطلب حصته فيه هل له ذلك أم لا والحال أنه ترك العمل عليه والقيام به قبل
ان يبدو صلاحه (اجاب) حيث ترك العمل في وقت لم يكن للثمرة فيه قيمة صرح تركه ولا شركة له فيه
بل هو جعده لمالك الشجر قال في البرازية قام العامل على السكرم أيا ما ثم ترك فلما أدرك الثمر جاء يطلب
الحصة ان ترك في وقت صارت للثمرة فيه قيمة له الطلب وان قبل ان يكون له قيمة ثم ترك فليس له الطلب اه
ومثله في التارخانية فحث رده على صاحبه قبل ان يصير للقطن غرة له قيمة لاصيل له عليه اذا شركة له
معه فيه والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل ساقى آخر في حصة مشاعة في أشجار كرم كالثلث مثلا
هل يصح أم لا (اجاب) هذه المسئلة لم نجد من صرح به من علمائنا فيما بين ايدينا من الكتب
وقد سئل عنها بعض معاصري مشايخنا فأجاب بقوله في المسافة القسوى على قواه ما مقتضاه صحة
المسافة المذكورة لانهم ما يجيران اجارة المشاع وكذلك انتهى وهو تدقعه جيد لان العمل
في المزارعة والمسافة على قواه ما وقد صرح في الاصل بأن تسليم الشائع ممكن رفع الموانع
عن القبض وهي العلة له ما على ان كثيرا من علمائنا صرح بأن القسوى في اجارة المشاع ايشاع على قوله ما
لا مكان التسليم بالتخلية او بالتهابي كما ذكره الزيلعي وقد صرح حوايان المزارعة والمعاملة اجارة حتى
ان من يجيزهما لا يجيزهما الا بقرينة ما ويراعى فيها ما شرطنها والله أعلم (سئل) فيما اذا غرس العامل
لنفسه أشجار زيتون في خلال شجر العنب والتين بغير اذن من مالك العنب والتين حتى اضر الزيتون
المفروس ما هو في خلاله ضرر وانقص قيمته فهل يؤمر العامل بقطع ما غرسه من الزيتون ويلزمه
ضمان ما ينقص من قيمة أشجار العنب والتين أم لا (اجاب) غرس العامل أشجار الزيتون في خلال
الأشجار المعامل عليها تعد منه فيؤمر بقطعها واذا تحقق ان ضرر شجر التين والعنب يتقصان قيمتهما من
غرس الزيتون المذكور ضمن ذلك والله أعلم (سئل) في شجرة ثبتت في أرض غير مملوكة لا تخد بلا
انباء تعهدت رجل بمحمد ما خولها من الحشيش والعزق وتنقيتها وحفر أرضها مدة عشرين
سنة فكبرت وأن اوان غرها فادعى شخص ان والده حوطها واجر عليها ما قبله هل يسمع دعواه
أم لا (اجاب) لا يسمع دعواه اذ لا يملكها والده بذلك وهي ملك لمن تعهد بها بما ذكر والله أعلم
(سئل) في رجل دفع لأخرا أرضا لبعضها شجر وبعضها قراح على ان يقوم على الشجر الذي بها وله
ربع غرته وعلى ان يغرس في القراح أغراسا وما تحصل من الاغراس والثمار له نصفه وضربا
لذلك مدة معلومة هل يسمع ويكون على ما شرط أم لا (اجاب) نعم يصح ذلك ويكون على ما شرط
من ربع غرة الشجر الكائن بها ونصف الغراس والثمار في المجدد كما صرح به في التارخانية والله أعلم
(سئل) في رجل دفع لأخرا أرضا لبعضها شجر وبعضها قراح على ان يقوم على الشجر الذي بها وله
فما الحكم الشرعي (اجاب) لا يصح ذلك شرعا والشجر لمالك الارض وعليه الاغراس وأجرة عمله
وقيمة غرسه كما صرح به قاضي خان وغيره والله أعلم (سئل) في شجر زيتون مشترك لاهل يجوز
مسافة أحد الشراك عليه أم لا (اجاب) لا تجوز والخارج على قدر المالك ومن صرح بعدم جواز
مسافة الشريك صاحب مخ الغصن في بابها فاعلان المجتبى والله أعلم (سئل) في أرض

لاب شيء للحرث فيما
يخرج من شجر القطن حيث
لم يشترط له حصة

مطلب اذا ترك العامل شجر
العمل قبل ان يصير للثمرة قيمة
لا شيء له

مطلب في رجل ساقى آخر
في حصة مشاعة كثلث كرم
مطلب غرس أشجار زيتون
بين الأشجار التي به عمل عليها
فاضربها

مطلب ثبتت شجرة في أرض
غير مملوكة فتعهد لها رجل
مدة طويلة فادعى عليه رجل
أن والده حوطها

مطلب دفع لأخرا أرضا
ببعضها أشجارا وبعضها
ان يغرس البعض لاخروله
ربع غرة المفروس ونصف
ها يغرسه

مطلب مسافة أحد الشراك
غير جائزة

مطلب اتفق رجلان على ان يغرسا
ان يغرس أحدهما أرضا
ليت المال ويعمل عليها
وله النصف وللآخر النصف
بسبب ان خاله كان يزرعها

مطلب اذا دفع المتولى أرض
الوقت او شجر الوقت
لمن يغرس او يعمل ليس
لمن ولي بعده النقض

مطلب اذا اتفقا على زراعة
أرض وفيها لهما شجر
قطن عتيق لا يدخل في الشركة

سأطانية حيزت لبيت المال وتزرع الناس بها ويتسم عليهم بالحصة اتفق رجلان على ان يغرسا
أحدهما ببقرة ويعمل فيها بنفسه وليس من الآخر شيء ويكون الغرس مشتركا بينهما بسبب ان خاله
كان يزرعها ويقسم عليه وورث من اربعة اعانه هل يصح انفاقهما على ذلك ويكون الغرس بينهما أم
لا يصح ويكون الغرس لجميع ما يزرع من صبي وشتموى للزراع والغارس ولا شيء للآخر ولا يورث
عن خال ولا أب (اجاب) الغرس لغارسه وكذا الزرع ولا يورث الارض المذكورة ولا شيء
للآخر فيما غرس وزرع والحال هذه والله أعلم (سئل) في متول على وقف دفع أرضا للوقف مدة
معلومة ببعضها شجر وبعضها قراح لثلاثة رجال على ان يغرسوا بها اشجارا لآلهم ثلاثة للوقف والباقي
بين الثلاثة وأذن المتولى لاحدهم بأن يعمل على شجر الزيتون وله ربع ثمرته ثم عزل المتولى وولى غيره
هل يصح ذلك ويستقر الحال على ما شرط وليس للمتولى الثاني نقض ما فعل الاول قبل تمام المدة
أم لا (اجاب) نعم يصح ذلك ويكون على ما شرط وليس للمتولى الثاني نقض ما فعل الاول
كما صرح به كثير من علمائنا والله أعلم (سئل) في رجلين اتفقا على ان يشدا بقرا ويتخذا اكرة
فيزرعا صفياء وشتموى واشركه ولا حد هما قطن عتيق كان زرعه العام السابق يذره وبقرة واكرته خاصة
هل يدخل في الشركة ويكون لشريكه فيه حصة أم لا يكون له فيه حصة (اجاب) لا يدخل القطن
العتيق في الشركة فلا حصة للشريك فيه وان عملت بقرة واكرته فيه كما هو ظاهر والله أعلم

* (كتاب الذبايح) *

(سئل) عما ألغزه الشيخ محمد الغزى صاحب التنوير في شرحه لمنظومته تحفة الاقران

أفدنا أيها الخبر المفدى * جوابا كالللال اذا تبدى
اذا ما المرء يجرح صيد بر * ولم يذكر اله الخلق عبدا
يحل على المصحح عند قوم * يفوح شذاهم مسكاوندا
(اجاب) *

ألا خذ أيها الفضال نظما * لطيفا بالجواب قد استبددا
رميت الى جراد أو سمالة * فصدت الطير أوطيسا تبدى
فما قد صدته حل وان لم * تسم الله ذا الفضال عبدا

وقد نظمه من بحر آخر بقوله

يا فاضلا في دهره * فاق أهالي عصره
ومن حوى علمابه * صار وحيده دهره
في تارك التسمية * عند تعاطي شجره
عما اغدا يتركها * قد صر حوا يحمله

فأجاب عنه أيضا من البحر والروى

يا عمدة في عصره * وعدة في دهره
هالك جوابا مستقى * تبدد وكنوز سره
شخص رمي جرادا * أو صيد ما في بحره
ولم يسم فهو في ال * أظهر حل فادره

والمسئلة في الخاتمة وعبارتها رجل رمى الى خنزير أو أسد أو ذئب أو ما أشبه ذلك يتقصده الاصطياد
وسمى فأصاب صيدا مأكول اللحم فقتله حل أكله عندنا وقال زفر لا يحل ولورمى الى جراد أو سمك
فقتله التسمية فأصاب طائرا أو صيدا آخر فقتله حل أكله وعن أبي يوسف روايتان روى ابن رستم عنه

مطلب في الصيد الذي يحل
عند ترك التسمية عبدا

أنه لا يحل لان ما صابه لا يحل بدون التسمية والتعجيل أنه يؤكل انتهى والله سبحانه وتعالى أعلم

*(كتاب الاخصية) *

مطلب في بيان الأفضل في الاخصية

(سئل) هل الأفضل في الاخصية الذكرا أم الانثى وما سنّ النبي (أجاب) صرح في منح العقار ناقلا عن شرح النعم الوهابي معزيا الى الظهيرية قال والانثى من الابل والبقرا أفضل والذكر من المعز والضأن ان كان موجودا أي من خصوص الانثيين من الرض وهو الذي انتهى وفي فتاوى قاضي خان نحوه ومفهومه اذا لم يكن موجودا لا يكون أفضل وقال في البرازية والذكر منه أفضل اذا كان خصيا ثم قال ورأيت في منية القتيبة للتوفاني والفعل اذا كان أكثر لحما أفضل من الحصى والافهوك لا تنقي من الابل والبقرا اذا استويا قيمة ثم الانثى من المعز أفضل من التيس اذا استويا قيمة ثم قال والكبش اولى من الحجة الا ان تكون أكثر قيمة وهو كلام في غاية الحسن والتحقيق انتهى ما نقله شيخ الاسلام العري وأجاب عن سنّ النبي بقوله

ان الثني من الاغنام ذو سنة * والحسن للابل والعامان للبقر والله أعلم

*(كتاب الكراهة والاستحسان) *

(سئل) فيما ينسب الى حضرة الامام الاعظم أبي سفيان النعمان من جواز لبس الحرير غير الملاصق للجسد هل صح ذلك عنه فيجوز العمل به والتدوى أم لا (أجاب) لم يصح ذلك عن أبي حنيفة وان نقل عن برهان صاحب المحيط فقد قال شمس الانعة الحلواني الصحيح أن الكل سرام يعني الذي ليس بالجلد والذي لا يمس في الحياوي الزاهدي قال يعني استاذهم بديع وهذا يعني جواز لبس الحرير الذي لا يمس الجسد رخصة عظيمة في موضع عمت فيه البلوى ولكن طلبت هذا عن أبي حنيفة في كثير من الكتب فلم أجده سوى هذا يعني برهان صاحب المحيط انتهى فالجواب أنه مخالف لما في التون الموضوعة لنقل المذهب فلا يجوز العمل ولا التدوى به لفخاقله لطاهر المذهب والله أعلم

مطلب ما ينسب لابي حنيفة من جواز لبس الحرير غير الملاصق للجسد لم يصح عنه

(سئل) في جماعة سمو انفسهم صوفية وفقراء فلا تسمية فاقتضوا بنوع نسبة واشتغلوا بامور لم ترد بها الشريعة الحميدة ولا الملة الاخوية وهم جهال حتى يتواقص الوضوء ومسحات الصلاة وشرائط سائر العبادات خلفت عن طريقة الاولياء والسادات وبما الههم وعليهم من المريدين بل هم بأنفسهم من الصائين المضلين الجاهلين بأركان الدين ويدعون أنهم من عباد الله الصالحين مع كونهم متعمدون في الجهل لدى علماء الاسلام فهل يمنعون عن ذلك لما فيه من الضرر العام أم لا (أجاب) نعم يمنعون فقد مثل بهض علماء انما عن مثل هؤلاء فتعال اقترؤا على الله كذبوا وسئل ان كانوا رافعين عن الطريق المستقيم هل يندون من البلاد لقطع فتحتهم عن العالم فقال اماطة الاذى ابلغ في الصيانة وأمثل في الديانة وغير الخبيث من الطبيب اركى وأولى نص على ذلك في التتارخانية وتعرض لمثل هؤلاء كثير من الفقهاء وأقاموا عليهم السكروورم وهم بما تحت عنده صفورا الجبال

مطلب في جماعة سمو انفسهم صوفية واشتغلوا بامور لم ترد بها الشريعة الحميدة

والله سبحانه وتعالى يصلح الاحوال (سئل) في امام يقرأ في الجهرات بصوت حسن على القواعد المقررة عند أهل العلم بحيث لا يحل بحكم من أحكام القراءة ولكن يصادف ان يخرج قراءته على طق نعم من الانعام المقررة في الموسيقى من غير ملن وتطريب هل يجوز ذلك واذا قام بالجواز هل يكره أم لا (أجاب) نعم يجوز ذلك ولا يكره اذ تحسين الصوت بالقراءة مطلوب كما صرح به المحقق بن الهمام في فتح القدير وقال في الجهرية نقلا عن الخلاصة وتحسين الصوت لا بأس به من غير نقن وفي البيان في آداب سلة القرآن أجمع العلماء رضي الله تعالى عنهم من السلف والخلف من العناية والتابعين ومن بعدهم من علماء الامصار أئمة المسلمين على استحسان تحسين الصوت بالقرآن وأقوالهم وأنعالهم مشهورة ونهاية الشهرة فص مستغنون عن نقل شيء من أفرادها ودلائل هذا من حديث

مطلب في امام يقرأ في الجهرات بصوت حسن على القواعد المقررة لكن يصادف ان يخرج قراءته على طبق نعم من الانعام المقررة في الموسيقى

رسول الله صلى الله عليه وسلم مستفيضة عند الخاصة والعامة كحديث زينوا القرآن بأصواتكم
 وحديث أبي موسى الأشعري رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال له لقد أوتيت
 من ما من مزاء من مزاء ما لم يدره البخاري ومسلم وفي رواية لمسلم أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال
 له لو رأيته وأنا أسمع لقراءتك البارحة رواء مسلم أيضا من رواية بريدة بن الحصيب وحديث الصحيح
 عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول ما أذن الله لشيء ما أذن
 لنبي حسن الصوت يتغنى بالقرآن يجهر به رواء البخاري ومسلم ومعنى اذن استمع وهو إشارة إلى
 الرضاء والقبول وحديث فضالة بن عبيد رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لله
 أشد أذنا إلى الرجل الحسن الصوت بالقرآن من صاحب القينة إلى قينته رواء ابن ماجه وحديث أبي
 امامة رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من لم يتغن بالقرآن فليس منارواه ابوداود
 باسناد جيد قال بهو والعلماء معنى لم يتغن لم يحسن صوته ثم قال قال العلماء رحيم الله تعالى يستحب
 تحسين الصوت بالقراءة وتزيينها ما لم يخرج عن حد القراءة بالتقطيع فان افراط حتى زاد حرفا
 أو أخفاه فهو حرام انتهى فان قلت ما تصنع فيانص عليه في البرازية وغيرها من كتاب الاستحسان
 قراءة القرآن بالالحان معصية والتسالي والسماع آثمان قلت محله ما اذا اخرج لفظ القرآن عن صيغته
 بادخال حركات فيه أو اخرج حركات منه أو قصر ممدود أو مده مقصور أو تخطيط يخفى به اللفظ أو يلبس به
 المعنى فهو حرام ينقض به القارئ ويأثم به المستمع لانه عدل به عن نجه القويم إلى الاعوجاج والله
 تعالى يقول قرآننا نريد بغير ذي عوج وان لم يخرججه اللحن عن لفظه وقراءته على ترتيبه كان مباحا
 لانه زاد بالحانه في تحسينه ويؤيد ذلك تفسير كثير من علمائنا الذين في كلام ابن عمر رضي الله تعالى
 عنهم في الاذان والتطريب الذي هو اخراج الكلام عن موضوعة الاصل وصيغته وأما تحسين
 الصوت فلا ظن أن قائلا ما ينع به لعدم وجهه بل كان جماعة من السلف يطلبون من أصحاب القراءة
 بالأصوات الحسنة ان يقرأوا وهم يستمعون وهذا متفق على استحبابه وهو عادة الاخيار والمتعبدين
 وعباد الله الصالحين والله أعلم (سئل) في رجل اظهر التوبة عند زيارة البيت المكرم قائلا
 يا بيت الله أشهدك على وأشهد الله وملائكته وكتبه ورسله أني تبت ورجعت عن خدمة الحكام
 وتعاطى أمورهم وأيضاً عهد عند دخوله الحجر النبوية وأظهر التوبة كذلك قائلا أشهدك على يا سيد
 المرسلين أني تبت ورجعت عن أمر الحكومة وكذلك عند الصالحين المكرمين قائلا أشهدك على
 أني تبت عن ذلك كله وقد كرر ذلك في مجالس عديدة وأيضاً ذكر في مجالس عديدة أني عدت إلى
 أمر الحكومة أكن برياً من شناعة محمد ولا أكون من أمته وان فعلت ذلك فخلاً في حرام علي وتعرض
 وعاد إلى ذلك مرة بعد مرة فإذا يلزمه بعد نقض العهد (أجاب) من ثبت عليه وتقرر من هذا الذنب
 المنكر فهو في المعصية مرتطم وواقع في غضب الجبار المنتقم وقد بان منه زوجته وخلت منها
 عصيته ويكفي في الانبأ بانه والاعلام بعظيم جرمه قوله جل وعلا وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم
 ولا تنقضوا الأيمان بعدتوكم كذباً وقد جاء الله يعلم ما تفعلون ولا تكونوا كالكاذبين
 بنقض غزلهما من بعد قوة أنكاهن اتخذوا أيمانكم دخلاً بينكم أن تكون أمة هي أربى من أمة
 انما يلوكم الله به وليبين لكم يوم القيامة ما كنتم فيه تختلفون الآية المكرمة فيها ما يزيل عن عين
 الاكمة الكمة قال القرطبي في تفسيره قوله تعالى وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم لفظ عام لجميع ما يعقد
 باللسان ويلتزمه الانسان من صله أو بيع أو موافقة في أمر موافق للديانة وقال ابن يونس في تفسيره
 قال أهل التفسير المراد بالعهد هنا اليمين وقيل كل عهد يلتزمه الانسان باختياره ثم قال قال القاضي
 العهد يتناول كل أمر يجب الوفاء بمقتضاه ثم قال ان الله تعالى ينقض العهد عنهم وضرب لهم
 مثلاً بقوله ولا تكونوا كالكاذبين نقضت غزلهما الخ وقال القرطبي أيضاً لو عدت تعالى بعذاب في الدنيا

مطلب رجل تاب عند البيت
 واشهده واشهد الله
 وملائكته عن خدمة
 الحكام وكرر ذلك عند
 الحجر النبوية وعند
 الصالحين وقال ان فعلت
 كذا فخلاً في حرام

وعذاب عظيم في الآخرة وهذا الوعيد انما هو فيمن نقض عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فان من عاهد ثم نقض عهده خرج عن الايمان ولهذا قال وتذوقوا السوء بما صددتم عن سبيل الله أي بسدكم وذوقوا السوء في الدنيا هو ما يحل بهم من المكروه وهذا الامر يتحمل من الكلام مجلداً فاختصما فلتقتصر على هذا اقتضاه غاية ونهاية لمن هدام الله ورفع عن قواده رين الطلام والله أعلم (سئل) فيما ابتدع طلبة وتعدوا على كنيسة لد الموقوفة على العمارة المعاصرة بالقدس الشريف وأحدث في كل عام مزين او ثلاثة من أخذ مال جزيل وقرع عذاب ويبل على أهلها سحراً وابتداء عالم بعده في غابر الزمان وقديم الاوان هل يجب على حكام الاسلام وعلماء الانام من لهم قدوة على المنع وصولة على الصدع ان يمنعوا ذلك لاسيما مع ورود الامر الشريف الخافاتي والحكم المنيف السلطاني لمخالفة الشرع والقانون ومغايرته عرفاً وشرعاً ان يظهر بين اهلهم المسلمين ويكون (اجاب) نعم يجب على حكام المسلمين وعلماء الانام لاسيما من له بسطة يد وقدرة على اقامة الحد وقوة المنع وصولة الدفع ان يغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقية ذلك اضعف الايمان ولا سيما مع ورود الامر السلطاني بذلك ونهيهم عن مباشرته منضمها الى نهى الباري جل وعلا من عزيز ماله وقد ورد الوعيد لتاركه والمضرب عنه عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أنه قال كان سمع أن الرجل يتعلق بالرجل يوم القيامة وهو لا يعرفه فيقول له مالك الى وما بيني وبينك معرفة فيقول كنت تراني على الخطأ والمكر ولا تهاني والآيات والاحاديث الواردة في ذلك اكثر مما يحصى ويحصر فتسأل الله تعالى التوفيق والهداية الى ما يرضيه عز وجل من حركة وسكون والله أعلم (سئل) في المقاطعة على الاحتساب مع كونها مخلورة وعين له في يوم قدر فهل يتجاوز المقطع عنه ويطلب زيادة عليه أم لا (اجاب) كيف له ذلك وهو ممنوع من أصله الاول قطعاً ابتدع بكل ما صار وكل ما فعل خلاف ما عن سيد الرسل نقل والله أعلم (سئل) فيما اذا أخذ احتساب قرية مقاطعة بمال وجعل من له ولاية عليها لنفسه أيضاً مالا مناهة خدمة في مقابلة مقاطعة هل تلزم تلك الخدمة شرعاً أم لا وما لعلماء الخفية من الكلام في هذا المقام (اجاب) لا تلزم شرعاً بل تحرم قطعاً وللبرازي في ذلك كلام اسكان من السهام ذكره قبيل كتاب الكراهة والحكم في ذلك واضح لا غبار عليه والامر يرجع لمن الامر كله اليه والله أعلم (سئل) في رجل ضمن ما يحصل باسكلة حيفاً من العشر ومما اعتيد أخذه من التجار الواردين اليها من البحر بمال معلوم ثم اشترك آخر معه في النتمان فحسر هل يلزمه نصف الخسران أم لا (اجاب) هذه مقاطعة والتمام بما يحدث ولا يطلع عليه الا اهل من السلام ولا يصح ذلك باجماع العلماء الاعلام فلا يلزم الخسران كما لا يلزم الذي اشتركه وان تسحب بالنتمان وقد ذكر البرازي في المقاطعة في مثل ذلك ما تحق عند منجور الجبال وتفسر له أبدان الرجال ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ان الله وانما اليه راجعون (سئل) من دمشق عن السماع والرقص في السماع هل تكلم الفقهاء عليهم بما يقتضي الترخيص أم لا (اجاب) صرح في التشارخية فقلاً عن نصاب الاحتساب بما لفظه هل يجوز الرقص في السماع الجواب لا يجوز وذكر في الذخيرة أنه كبيرة ومن أباحه من المشايخ فذلك الذي حر كانه مركبات المرتعش وذكر في العيون أنه لا يليق بخصب المشايخ والذين يقتدى بهم لانهم يشابهوا الله وانهم يباين حال المحكم ولو قيل هل يجوز السماع لهم فيقال ان كان السماع سماع القرآن او الموعظة فيجوز ويستحب وان كان سماع غناء فهو حرام لان التغنى واستماع الغناء حرام اجمع عليه العلماء وبالفوائده ومن أباحه من المشايخ الصوفية فلن تحلى عن الهوى وتحلى بالتقوى واحتجوا الى ذلك اجتياح المريض الى الدوا وله شرائط أحدها ان لا يكون فيهم أمر د الثاني ان لا يكون جميعهم الامن بينهم ليس فيهم فاسق ولا أهل الدنيا ولا امرأة والثالث ان تكون نية القول الاخلاص لا أخذ الاجر والطعام والرابع ان لا يجتمعوا لاجل طعام ارقنوح والخامس ان لا يقومون الامغولين

مطلب في رجل تعدى على أهل كنيسته لئلا يأخذ المال

مطلب في المقاطعة على الاحتساب

مطلب أخذ احتساب قرية بمال وجعل من له ولاية عليها مالا ايضاً مائة خدمة

مطلب رجل ضمن ما يحصل باسكلة حيفاً ثم اشترك معه آخر خسر

مطلب في الرقص في السماع وفي سماع المغناء

مطلب في مانعة له الصوفية من فعل وقول وقد أطل فيه الوقت وفيه حكم سماع الغناء

والسادس لا يظهرون وجدا الاصادقين وقال بعضهم الكذب في الوجد أشد من الغيبة كذا وكذا سنة والحاصل أنه لا رخصة في باب السماع في زماننا لان جنيد ارجه الله تعالى تاب عن السماع في زمانه اه وفيها قبل هذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير عن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه أنه دخل عن أخيه البراء بن مالك وهو يتغنى فقال له أنس قد بذلك الله تعالى ما هو خير منه فقال اتخشي ان اسوت على فراشي وقد قاتت تسعة وتسعين من المشركين مبارزا سوى ما اشار كني فيه المسلمون قوله وهو يتغنى بظاهره حجة لمن يقول لا بأس للانسان ان يتغنى اذا كان يسمع ويؤنس نفسه وانما يكره اذا كان يسمع ويؤنس غيره ومن الناس من يقول لا بأس به في الاعراس والوليمة ألا يرى أنه لا بأس بضرب الدفوف في الاعراس والوليمة وان كان في ذلك نوع له وانما لم يكن به بأس لان فيه اظهار النكاح واعلانه وبه أمر صاحب الشرع حيث قال صلى الله عليه وسلم أظنوا النكاح ولو بالدف وكذلك اتغنى وفيه من الذخيرة ومنهم من قال لا بأس به في الاعياد روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان جالسا في بيته يوم العيد وفي الدهليز جاريستان يتغنيان بالدف فجاء أبو بكر رضي الله تعالى عنه وقال لهما اتغنيان في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال دعهما فان هذا اليوم يوم عديتم ذكر عن الحجة تفصيلا آخر في التغنى حاصلا أنه يفترق الحكم بين التغنى لازالة الوحشة فيصل أولاهو المجرد فلا ومنهم من قال ان كان يتغنى بالشعر تعلم القصاحة ونظم القوافي فيصل اول الناس فلا ومنهم من فصل بمشاهدة التسبيح في الآلة عيانا فيصل والايحرم ومنهم من فصل قائلا ان كان داعية للغير يحل وان للشر يحرم وشبهوه بسوق للداية ان احتج اليه حل والاحرم وأنشد

او ما ترى الابل السقي * هي ويك اغلظ منك طبعها

تصني الى صوت الحدا * توت وتطلع البيداء قطعها

وقد صنف الفقهاء في ذلك مصنفات كثيرة وكذلك أهل التصوف وأجمع عبارة فيه ما قاله بعضهم وقد سئل عن السماع بالبراع وغيره من الآلات المطربة هل ذلك حلال أم حرام قد حرمه من لا يعترض عليه لصديق مقالة وأباحه من لم يشكر عاينه لقوة حاله فن وجد في قلبه شيئا من نور المعرفة فليست قدم والافر جوعه الى ما منه عنه الشرع أسلم وأحكم والله أعلم (سئل) من دمشق من الشيخ ابراهيم الصمدي فيما اعتاده السادة الصوفية من حلق الذكر والجهر به في المساجد من جماعة ورثوا ذلك عن آبائهم وأجدادهم وينشدون القصائد الصوفية الصادرة عن ذوى المعارف الالهية كالقادرية والمعدية والمطاعية وغيرهم ممن سلت لهم فتها الملة الحمديدية ويقولون يا شيخ عبد القادر يا شيخ أحمد يارفاي شي لله عبد القادر ونحو ذلك ويحصل لهم في اثنا الذكر وجد عظيم وحال يقعد ويقيم فيرفعون اصواتهم بالذكر فيطويهم الحال وينشرهم المثال ولا يخرجوا ذلك من حضور أناس عوام يحصل منهم اللحن عند الهيام وقصد منهم ذكر الله المهيمن العلام يدخلون حلق الذكر بنية صالحة ورغبة واضحة وثم من يعترض على ذلك ويقول لفظ شي لله كفر قائلة هالك وكذلك الانشاد ورفع الصوت والرقص يعده من غاية النقص قائل لا جميع ما يفعل من ذلك لا يجوز في مذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد ومالك وينكر كرامات الاولياء بعد الامات ويشنع على قاعله غاية التشنيع بالكلمات الملوذات فهل اعتراضه موافق للحكم الشرعي ومطابق لما يقتضيه الشأن المرعي الجواب بالنقل الصحيح عن العلماء ذوى الالباب ولكم الاجر والثواب من رب الارباب (اجاب) الحمد لله وحده اللهم يا من لا هادي لنا سواك انطقنا بما فيه رضاك اعلم أولان من القواعد المشهورة التي هي في كتب الائمة معتزة مذكورة أن الامور بمقاصدها والاشي والواحدة تصف بالحل والحرم باعتبار ما قصد له وهي مأخوذة من الحديث الذي رواه الشيخان انما الاعمال بالنيات ومدار غاب أحكام الاسلام عليه كما نص عليه العلماء زجهم الله تعالى فانه انتزرك ذلك وعلمت ما هنالك فاعلم تلو ان ولي الله الشيخ الامام العلامة

البحر الهامة جلال الدين المحلى ذكر في شرح جامع الخواص قوله ويرى ان طريق الشيخ أبي القاسم
 الجبلي سيد الصوفية علما وعلا وصحبه طريق مقوم فانه خال عن البدع دائر على التسليم والتعويض
 والتبري من البص ومن كلامه الطريق الى الله تعالى مسدود على خلقه الاعلى المتقين آثار رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وقال رأيت في المنام أني اتكلم على الناس فوق علي ملك وقال ما أقرب ما
 تقرب به المتقربون الى الله سبحانه وتعالى فقلت عمل خفي غير ان وفي قتولي وهو يقول كلام مروق
 والله ولا التصات الى من رماهم من جهلة الصوفية بالردة عند الخليفة السلطان حتى أمر بسرب
 اعدائهم فامسكوا الا الجبلي فانه تستر باليقه وكان يقف على مذهب أبي توربشخه وبطلانهم
 المبلغ فقتلهم من آخرهم الشيخ أبو الحسن النوري للسياف فقال له لم تقتلهم فقال اوتروا
 أصحابي بحياة ساعة فماتوا وهي الطير الى الخليفة فرددتهم الى القاضي فسأل النوري عن مسائل
 فقهية فأجاب عنها ثم قال وبعد فان الله تعالى عمادا اذا قاموا بايقه واد الفقه والاطاعة وابالله الى
 آخر كلامه فسكى القاضي وأرسل يقول للخليفة ان كان هؤلاء زنادقة فاعلى وجه الارض مسلم
 خلى سبيلهم رجعهم الله تعالى ونفع ما بهم ثم قتل من الصوفية الحسين الخلاج في سنة تسع وثلاثمائة
 في سبي الخليفة المذكور وهو أبو الفضل جعفر المقتدر اه وفي شرح الجامع الصغير للمصاوي
 في قوله صلى الله عليه وسلم من أحب قوما حشره الله تعالى في زمرة من قال من أحب اولياء الرحمن
 فهو معهم في الجنان ومن أحب حرب الشيطان فهو معهم في البيران وفيه اشارة عظيمة من أحب
 الصوفية او تشبه بهم وأنه يكون مع تفرطه بالقيام عما هم عليه في الجنة ومن تشبه بهم اغناهم
 ذلالم الجنة اياهم ومحبتهم لهم لا تكون الا تشبه روحه لما ثبت له ارواحهم لان محبة الله تعالى
 محبة أموره وما يقرب اليه ومن تقرب منهم يكون مجاذب الروح لكن التشبه تعوق بظلمة النفس
 والصوفي خالص من ذلك انتهى وحقيقة ما عليه الصوفية لا يشكرها الا كل نفس جاهلة غيبة
 فترجع لما هو المسؤول عنه فأما حلق الذكر والجهريه وانتشاد القصائد فقد جاء في الحديث ما اقتضى
 طلب الجهر نحو وان ذكرني في ملا ذكرته في ملا خيره رواء البخاري ومسلم والترمذي والنسائي
 وابن ماجه ورواه أحمد بن حنبل بإسناد صحيح ورواه في آخره قال قتادة والله أسرع والذكر في الملا
 لا يكون الا عن جهر وكذا حلق الذكر وطواف الملائكة بها وما ورد في الاسناد فان ذلك
 انما يكون في الجهر بالذكر ومما له احاديث اقتضت طلب الاسرار واجمع بينهما بان ذلك يختلف
 باختلاف الاشخاص والاحوال كما جاع بين الاحاديث الطالبة للجهر بالقراءة والطالبة للاسرار
 ولا يعارض ذلك خير الدكر الخلق لانه حيث خيف الربا أو تأدى المصلي او الصيام والطهر وذكر به
 أهل العلم انه أفضل حيث خلا عما ذكر لانه أكثر علما ولتعدي فائده الى السامع من يوقظ قلبه الدكر
 فيجمع همه الى الصبر ويدبر في سمعه اليه ويتردد اليوم ويريد النشاط وقوله تعالى واذكركم في
 نفسك أجب عنه بأنها مكينة كآية الاسراء ولا تجهر به سلا ذلك ولا تنحافت به سائر ذلك لا يسمع
 المشركون فيسبون القرآن ومن اراد فأمر به سدا للدرية كما نهى عن سب الاصنام لذلك وقد رال
 وبعض شيوخ مالنا وابن جرير وغيرهما حلقوا الآية على الدكر حال قراءة القرآن تعظيما ليدل عليه
 انصافها بقوله تعالى فاذا قرأت القرآن الخ وقال السادة الصوفية الامر في الآية خاص به
 صلى الله عليه وسلم وأما غيره عن هو محمل الوسواس والخواطر الردية فأمر بالجهر لانه أشد في دفعها
 يؤيده حديث البراء من صلى معكم بالليل فليجهر بقراءته فان الملائكة تضي بصلاته وتسمع لقراءته
 فان موافق الحق الذين يكونون في الهواء وجيرانه معه في مسكنه يصلون بصلاته ويسمعون ويتردد
 بجهره عن داره والدور التي حوله فساق الحق ومردة الشياطين وتفسير الاعتداء في قوله تعالى
 لا يحب المعتدين بالجهر بالدعاء مردود بان الراجح في تفسيره التجاوز عن الماء وربه او الاشتراخ فيما

لا أصل له في الشرع والتوفيق بين ما ورد في الجهر والاسرار بحوماً قتر واجب فان قلت صرح
في النهاية بان رفع الصوت بالذكر حرام لقوله صلى الله عليه وسلم لمن رفع صوته بالذكر انك لاتدعو
أصم ولا غائب او قوله صلى الله عليه وسلم خير الذكر الخفي لانه ابعد من الزيادة وأقرب الى الخضوع بحمول
على الجهر الفاحش المنصر وفي البرازية ناقلاً عن الفتاوى أن الذكر بالجهر في المسجد لا يمنع احترازاً
عن الدخول تحت قوله تعالى ومن انظم ممن منسج مساجد الله ان يذكر فيها اسمه ومنع ابن مسعود رضي
الله عنه من المسجد معهم بلالون ويصلون عليه عليه الصلاة والسلام جهراً يخالف قولكم
قال قلت الانراج من المسجد لو نسب اليه بطريق الحقيقة يجوز أن يكون لا اعتقاد هم العباد فيه
وتعليم الناس بأنه بدعة والفعل الجائز يجوز أن يكون غير جائز لغرض يلحقه فكذلك غير الجائز يجوز
أن يجوز لغرض كما تزل رسول الله صلى الله عليه وسلم الافضل تعليماً للجواز ثم قال وما روى في الصحيح
أنه عليه الصلاة والسلام قال لرافعي أصواتهم بالتكبير ارفعوا على أنفسكم انكم لاتدعون أصم ولا
غائباً الخ يحتمل أنه لم يكن في الرفع مصلحة فقد روى أنه كان في غزاة ولعل رفع الصوت يحترق به
والجرب خدعة وأما رفع الصوت بالذكر فخافوا من مخلصا وفي المسئلة للعلماء كلام يحتمل مجلد اومع
النظر الى ما تقدم لنا في صدر الجواب في هذا السؤال يتحقق ما فيه الصواب فيكتفي به والله الموفق وأما
انشاد الاشعار في المسجد ففي دلائل الاجماع بعد التاخر السني الاشعري ما فيه الكفاية ولو لم يكن
الا حديث كعب وقصده المعروفة وأشارته صلى الله عليه وسلم الى الخلق أن اسمعوا وكان عليه الصلاة
والسلام يكون مع أصحابه مكان المائدة يتخلطون حلقة دون حلقة فيلتفت الى هؤلاء والى هؤلاء
والاخبار فيما يشهد له هذا كثيرة والاثرة مستفيض وقول العلماء انما الشعر كلام فحسنه حسن
وقبيحه قبيح فما جاز على الذكر جاز عليه وأما قولهم يا شيخ عبد القادر فهو نداء واذا أضيف اليه شيء
لله فهو مطلب شيء اكرام الله بها الموجب لحرمة ولا يجوز الاعتراض بما في قبيد الشرائع وتظم القوائد
ومن قال شيء لله بعض يكفر الخ اذ لا وجه لذلك وكيف ذلك مع قولهم لا يخرج المؤمن من الايمان
الا بحد ما أدخله فيه وقولهم الكفر شيء عظيم فلا يكفر المسلم اذا اختلف فيه ولو برواية ضعيفة ومعاذ
الله أن يوجد الكفر بذلك وقد قال شارحه وينبغي أن يرجح فيها عدم التكفير ووجه التكفير بأنه طلب
شيء لله وهو جل وعلا غنى عن كل شيء والكل محتاج اليه وهذا لا يتخلف في خاطر أحد فان ذكره تعالى
للعظيم كما في قوله تعالى فان خمسة ومثله كثير وأما الرقص ففيه للفقهاء كلام منهم من منعه ومنهم من
لم يمنع حيث وجد لذة الشهود وعلب عليه الوجد واستدلوا بما وقع ليعقربن أبي طالب لما قال له عليه
الصلاة والسلام أشبهت خلقي وخلق وفي لفظ جعفر أشبه الناس بي خلقاً وخلقاً فنجعل أحد مشي على رجل
واحدة وفي رواية رقص من اذة هذا الخلق ولم ينكر عليه صلى الله عليه وسلم رقصه وجعل ذلك أصلاً
بلوازرقص الصوفية عند ما يجدونه من لذة المواجيد في مجالس الذكر والسماع وفي التنازخات ما يدل
على جواز المعلوب الذي حر كانه كركات المرتعش وبهذا أفق الملقيني وبرهان الدين الانباسي وبمثله
أجاب بعض أئمة الحنفية والمالكية وكل ذلك اذا خلصت النية وكانوا صادقين في الوجد مع غلب بين
في القيام والحركة عند شدة الهيام والشئ قد يتصف نارة بالحلال ونارة بالحرام باختلاف المقصد
والمرام وببقرير جميع ما قالوه يطول الكلام * وأما انكار كرامات الاولياء على الاطلاق فالجواب
ما قاله اللقائي في هداية المرید من كان يكذب بكرامات الاولياء فلا يبحث معه لانه مكذب بما أثبتته
السنة انتهى ومثله كرامات الاولياء في الكتب مشهورة مسطرة مقترنة مذكورة وفي هذا القدر
كفاية لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد * ثم رأيت بعد مقدمة من اقتداء هذا السؤال ارفع للشيخ
أبي الفتح محمد بن محمد بن عبد السلام الماكي الدمشقي دار شيخ الاسلام وفيه من الكلام ما هو غاية
المقصد والمرام * فأضيف ذكره هنا وصورته ما قول ساداتنا العلماء أئمة الهدى مباحي الدجى أيد الله

تعالى بهم الدين وقع بهم - المجهلة والمفسدين ونفع بعلومهم المسلمين في رجل يزعم أنه حنفي - حضر
 مجلس حاكم شرعي - وأدعى على جماعة من الصوفية أنهم يذكرون الله تعالى قياما ويرقصون ويغنون
 وقال هذا محرم أقبت بتحريره وطلب من الحائضكم المشار إليه منهم من ذلك فأجاب الجماعة
 المذكورة بأنهم جماعة صوفية وذلك جائز عندهم فطلب الحائض المروي إليه فتوى أحد من السادة
 الشافعية فأحضر إلى مجلسه رجلا من أهل العلم والافتاء شافعيًا وأخبر الحاكم بما جواز ذلك في مذهب
 الشافعي - وقال يستثنى من ذلك الرقص الذي يشبه حركات الخنثيين فإن ذلك حرام وإن الانشاد
 المشتمل على تزيين الرب تعالى وتقديسه ومدح الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام والترغيب في
 الجنة والترهيب من النار وما يحصل به الشوق المطلوب شرعًا فكل ذلك جائز فأجاب الشافعي
 المذكور بقوله هذا الذي ذكرته باطل وقد كهرت بهذه الفتوى وطلعت زوجتك فهل ما قاله
 المكر صحيح أو باطل وهل هو مصيب في انكاره أو مخفي وماذا يترتب عليه في تكفيره هذا الرجل المسمى
 الشافعي في الأحكام الشرعية وهل يكون بمقاتلته هذه وانكاره قادحًا في كثير من أئمة الدين كالتشافعي
 ومالك ونحوهما وطاعنا على السلف الصالح ومكهر الكل من قال يجوز ذلك من المتقدمين والمتأخرين
 من الفقهاء والصوفية وغيرهم وهل لولاة الأمر رحمتهم الله تعالى وعلماء المسلمين وصلاتهم مع مناقشة
 هذا المنكر على ما قاله ومقابلته على ما تفوق به من تكفيره الرجل العالم المذكور وتطبيقه زوجته
 وبناءً على ذلك الثواب الجزيل وما للحاكم السابق في ذلك فأجاب الحمد لله توفيقًا للصواب ما صدر
 من هذا المنكر المذكور * والمجازف المغرور * من تحريم المباح * وتكفير أهل العلم والصلاح * أمر
 شنيع * وقول قطع * لا يصدر مثله من عاقل * ولا يتفوق به لبيب فاضل * لخروجه في ذلك عن الذواعد
 العلمية * وعدم رجوعه إلى الضوابط القهفية * أذن شرط انكار المنكر معرفة مذهب المنكر
 عليه * لاحتمال أن يكون ذلك الفعل جائزًا لديه * فيصير الانكار حينئذ منكرًا * والقيام به من دري
 * فلا يسوغ الانكار في القروع المختلف فيها الأسع اتحاد المذهبين في فروع العقيدة والاصليين
 والمعرفة التامة بالحكم الشرعي في تلك الجزئية * وما يندرج تحته من قاعدة كلية * ليكون
 المنكر على بصيرة * والمنكر عليه في وجوب الامتثال على وتيرة * قال جل وعلا قل هذه سبيلي
 أدعوا إلى الله على بصيرة أأمرنا أن نسمع وقال تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم الآية فلا يقدم
 على المنكر * الأعمال تحرير * منزع الرواية والاطلاع * عارف بالخلاف ومراغب الاجماع *
 لاسيما في مسألة السماع * فأنما دققة المغزى بعيدة المرمى واسعة المجال * شاحبة المثال * قد
 اضطربت فيها أقوال السلف * واختلف في تقريرها أئمة الخلف * حتى عدها بعض العلماء من المسائل
 التي هي الآن لم تحزر * وإن كثرت البحوث فيها وتكرر * وكثير من العلماء جمح إلى عدم الترجيح * ومال
 إلى التوقف دون تنويه ولا تصحيح * فكيف يقطع بالتحريم * أم كيف يعدل عن حسن الظن والتسليم
 * وكيف يكفر من قال بالجواز والاباحة * في مسألة ايجاز كل عالم فيها قد أمه * ووقت بعد التأمل
 دون الباحة * فالكافر من كفر بمثل ذلك * ولم يسلك من التحقيق أقوم المسالك * فإن من كفر مسلمًا
 فقد كفر كما ورد في الآثر * ومن حرم الحلال * فقد وقع في الضلال * واستوجب العقوبة والسكال *
 إذ ليس في القدر المذكور من السماع * ما يحرم بنص ولا اجماع * وإنما الخلاف في غير ما عين *
 والبراع في سوى ما بين * وقد قال يجوز السماع من الصحابة والتابعين * خلق كثير * وجم غفير
 قال أمضى القضاة المأوردى رحمه الله تعالى اختلف أهل العلم في الغناء فأباحه قوم وحظره آخرون
 ركه مالك والشافعي وأبو حنيفة في أصح ما قبل عنهم اه كلامه وقد قال صاحب تصنيف الامماع
 في أحكام السماع لم يزد عن أبي حنيفة في الغناء نص صريح وإنما استنبط بعض أصحابه القول
 بالنسج من مفهوم كلامه في قوله ولا يحضر الولية وفيها هو انتهى ونقل صاحب النهاية في شرح

الهداية من الخنيفة اباحة الغناء اذا كان يتغنى ليستفيد به نظام القوافي ويصير فصيح اللسان قال وقال
بعنفسهم اذ كان يتغنى ليدفع الوحشة عن نفسه فلا بأس به قال وبه أخذ شمس الأئمة السرخسي
واستدل عليه بأن انس بن مالك كان يتغنى في بيته ولا يفعل ذلك تلهيائهم قال ومن يقول بالسكر اهنة
مطلقا يحمل حديث انس على انشاد الاشعار المباحة وجزم صاحب البدائع من الخنيفة بما ذكر شمس
الأئمة وعلمه بأن السماع يرقق القلب وهو ظاهر كلام صاحب الذخيرة من الخنيفة وذهب طائفة من
الشافعية والمالكية الى التفرقة بين القليل والكثير فأجازوا القليل ومنعوا من الكثير كما نقله الرافعي
وغيره وذهب طائفة الى التفرقة بين الرجال والنساء فحرموا تحريمه من النساء الاجانب وأجروا
الخلاف فيما سوى ذلك وأما سماع السادة الصوفية رضي الله تعالى عنهم فبعضهم يحرز عن هذا الخلاف بل
يؤمر بتفقه عن درجة الاباحة الى رتبة المستحب كما صرح به غير واحد من المحققين سئل الشيخ عز الدين
ابن عبد السلام عن السماع الذي يعمل به في هذا الزمان في مجالس الذكر فأجاب بما صورته سماع
ما يتزكوا للاحوال المسنية المذكرة للاخرة مندوب اليه وقال في قواعده الكبرى عند ذكر السماع
من كان عنده هوى مباح كعشق زوجته وأمه فسماعه لا بأس به ومن يدعو هوى محرم فسماعه
حرام ومن قال لا أجد في نفسي شيئا من الاقسام فالسماع مكروه في حقه وليس يحرم انتهى فمن جزم
بالتحريم والتكثير فقد أخطأ فيما قال * ووقع في الكفر والضلال * واستحق العقوبة والنكال * نسأل
الله تعالى العصمة والتوفيق والهداية الى اقوم الطارفين عنه وكرمه آمين انتهى والله أعلم (سئل)
في جماعة رحلوا عن بلد هم يسمعونهم من الكلف والاذى والظلم والبلاء واستوطنوا بلد غيره ومكثوا
به مدة سنين والآن اتبعهم رجل ولاء السلطان قساما على بلدهم الاصلى لياخذ ما يتحصل من قسم
أرضه نظير عطائه في الديوان يسمى اسما بهيا يريد جبرهم على العود الى ذلك الوطن الا أن يدفعوا له
دراهم يسجها كسر الفدان هل يجبرون على ذلك والحال أنهم تأهلوا بالوطن الثاني ورزقوا به أولاد
بنو سعيوا به بحيث ان بعضهم لا يعرف حرفة الفلاحة رأسا واحدا بل منهم الحلاج والمكاري والتاجر
وغيره أو لا يجبرون ليكون تكليفهم بأحد هذين الاخرين ظلمناهم الله تعالى عنه ورسوله كيف الحال
(أجاب) تكليفهم بذلك ظلم وشين في الدين وشناعة لا يجوز فعلها بين أظهر المسلمين فان المؤمن
أمير نفسه فله الاقامة في أي بلد شاء وقد رأيت بعض علماء دمشق المحروسة وهو الشيخ الامام
العلامة الهام نقي الدين الحنفي الشافعي جعل في هذه المسئلة رسالة وخط على من يفعله من أهل
الديوان حتى أوقفه على حد الكفر وجعله من جملة الفساد في الارض وزمرة الموبقات يوم
العرض ونحن نقصر على كونه ظلما وانت تعلم ما أوعد الظالم والمصيبه أعظم ان كنت لست بعالم
والله أعلم (سئل) أيضا في قوم رحلوا عن بلدهم في أوقات مختلفة الى بلد لدا الموقوفة وسكنوا
بها الكثيرة الفتن وحفظوا الانفس والجور والاختلاف فخرجهم من لم يعرف بفلاحة أصلا ومنهم من عرف
بفلاحة فقام بهم غيره لما رحل من البلد من رحل فأقلهم من مدة خمس سنين وأوسطهم من رحل من
عشرين سنة وعشر سنين وثلاثين سنة وغالبهم من أربعين سنة وخمسين سنة وستين سنة وجاءهم
أولاد وأولاد حتى أن أحد أولادهم وأولادهم لم ير بلد آبائهم أصلا والبلد له مقتطعون
فربما ذكر أهل البلد النازلين بها أو غيرهم لمقطع البلد أن هؤلاء الذين رحلوا من بلدك وسكنوا بلد
لدا فلا حول وأهل بلدك ولورددتهم اليه كان عامرا أو كان مغلوا فإهل يجوز في بلدك من المثل لاحد
أن يجبرهم على الرحيل من لدا الى البلدة المذكرة أم لا وإذا أجبرهم على ذلك وخالف الاحكام
الشريعة فماذا يجب عليه وما يترتب عليه من الاثم في فعل ذلك (أجاب) لا يجوز اجبارهم على
الرحيل من بلد اتخذوه وطنا وألقوه ويشق عليهم الخروج الى وطن هجروه وألقوه لان المؤمن أمير
نفسه يسكن أي البلاد أحب وأراد ويهيش بأي بلدة رأى الراحة لنفسه فيها من البلاد

مطلب لورحل أهل بلدة
من بلدهم واستوطنوا
غيرها لا يجبرون على العود
إليها

مطلب اذا رحل أهل بلدة
من بلدهم الى غيرها
لا يجبرون على العود عليها

ولا يسوغ في مله من المال ولا يحل في محله من العمل أزعاجهم وأخراجهم وإن تعطل بسبب ذلك عشرهم وأخراجهم ولا يقول بذلك جاهل خلفه عن عالم ولا يحكم بذلك من المسلمين حاكم صكيف وأخروجهم هروبا من الجور والفتن والظلم والحقن * مع الداعي للإقامة من حب الوطن * والبساتن الملازمة المعتاد من السكن * وما يخرج الإنسان من بلده التي هي أصل وطنه إلا لامر عظيم اختار الغربة التي هي ذل يسبه كمن يجوع من العذاب الأليم أذعوبة الوطن مسئولية على الطباع * مستدعة لفرط الاتباع * ومما قيل في ذلك النفس دائما إلى بلدها تواقه * وإلى مستقبل رأسها مشتاقه * فلو وجدوا بها خيرا لعادوا إليه بحسن اختيارهم ولو شقوا بها راحجة عدل لبادروا إلى الرجوع وهروا ومن غير إيجابهم هذا وقد رفع محمد بن عبد المؤمن بن بربر بن سعيد بن داود بن قاسم بن علي بن عمر بن موسى بن يحيى بن علي الأصغر ابن محمد الساقرا بن علي زين العابدين ابن الحسين بن علي بن أبي طالب الحسيني المصنعي الشافعي الأشعري رحمه الله تعالى في نظير ذلك سؤال فأجاب بما تقوم به القيامة على فاعلى ذلك ابتداء بالحمد لله مستحق الحمد لله وأما الله وأما إليه واجعون محاصل بالاسلام والمسلمين من هذه الطلعة الطغاة الذين تجرؤا بجهلهم برهم عز وجل على هذا الذين فلا يلون على قول سيد الأولين * والآخرين ولا على قول رب العالمين * فبادعهم إليه أنفسهم إلا ماوة بالسوء والفساد * ولم يبالوا بقوله تعالى إن ربك لبالمرصاد * ولا يحل إيجابهم على العود وهو من القلب الظاهر * الفاشي المتظاهر * سواء كان الرجل منهم فلاحا أو غير فلاح بل لا يجبر شخص على عمل بغير رضاه * يهوديا كان أو نصرانيا فضلا عن شخص يوحداقه * وسواء تقادم عهده بالرحلة أم لا وهذا من أقم خصال أهل الظلم وأبشع أفعال أهل الجور لانه نوع من الاسر الذي فيه غاية القهر * وقد حرم الله تعالى الظلم على نفسه وجعله بين عباده محرما وقال صلى الله عليه وسلم إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم والظلم محرم عليكم في سائر الأديان وقد تظاهرت الكتب المنزلة على الاتباع والمرسلين على المنع منه والحث على دفعه وقد اتفق فقهاء الاسلام على هذه الكلمة الظلم يجب اعدامه لا تقريره ولقاضي القضاة بدمشقي محمد بن اسماعيل بن أحمد الوفاي نظيره ومن جوابه كيف يشك أو يستراب * في تحريم هذه المظلة وصحة الجواب * وحرمتها معلومة من الدين بالضرورة وإنما يستفتى عن مثل هذا الشيء على الظالم لعله يتذكر أو يحشئ وفي هذا التقدير كفاية والله أعلم

* (كتاب أحياء الموات) *

(سئل) في رجل أحيى أرضا مواتا وزرعها سنين ثم رحل عنها فوضع أخوه يده عليها ثم رجع المحي لها ويريد الاتساع بها هل والحالة هذه يكون أحق بها من لم يحيها (أجاب) الذي أحيها أولا أحق بها على الأصح لانه ملك رقبته بالأحياء فلا يخرج عن ملكه بالتزلف عليه الزيلعي وصاحب العناية وغيرهما والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية مباحة للزراع وضع رجل فيها حجارة علامة على سبق يده إليها فأعقبه آخر بالحرق فيها من الأول (أجاب) الأول أولى كما هو صريح كلامهم في أحياء الموات والله تعالى أعلم

(فصل في مسائل الشرب) (سئل) في الصهاريج الموضوعة لإحراز الماء النازل من السماء في القرى والأصهار كالقدس وغيرها هل يكون ذلك الماء المحرز بها ملكا خاصا لأصحاب الصهاريج فيجوز لهم بيعها والتصرف فيها بسائر التصرفات السائغة لذي الملك في ملكه ومنع الغير عن الشرب والاستقاء منهم ما يرضون المستحق منهم بغير إباحة مالكها ولا يكون ماؤها كماء الآبار المعينة التي يستخاف ماؤها وهل إذا كان بيد شخص صهرنج ما يخرج عن داره في زقاق غير نافذ يتصرف فيه تصرف الملاك في أملاكه أو لا تصرف في غيره من الجيران فيه وباعة لشخص يتفديعه أم لا وإذا

مطلب إذا أحيى أرضا مواتا ثم رحل عنها لا يسقط حقه منها
مطلب وضع علامة في أرض سلطانية مباحة للزراع فأعقبه آخر بالحرق

مطلب الماء النازل من السماء في الصهاريج الموضوعة لإحرازه يملك بخلاف ماء الآبار المعينة

ادعى بعض الجيران فيه حصّة مشاعة يقضى له بمجرد دعواه أم لا بدّله من بينة على ذلك (اجاب)
 لاشبهة في كون الماء المجرز بها ملو كالاربابهم بالانهم موضعت لاحراز الماء وليست كالأبار المعينة
 والخاص التي لم توضع للاحراز ولي في ذلك رسالة قلت فيها بعد ايراد كلامهم يجب في الصهاريج
 الموضوعة في الدور التي في الامصار والقري لاحراز الماء النازل من السماء أن نقول بأن الماء يملك
 بذلك ويصير من قسم الماء الذي في نهاية الاختصاص وقد أقيمت بذلك مرارا ولا ينفيه ما في
 الولو الجنية وكثير من الكتب لوزن ما يترجل بغير اذنه حتى يثبت لاشئ عليه لان صاحب البئر
 غير مالك للماء ولو صب ما يترجل كان في الحب يقال له املا الماء لان صاحب الحب مالك للماء وهو
 من ذوات الامتثال فيضمن مثله انتهى لان ذلك في البئر المعين وأما الصهاريج التي توضع لاحراز
 الماء في الدور فلا شبهة في ان ماءها يملك لا يملكها بمنزلة الحب والاونى ومما صرحوا به
 في باب الشرب نقلا عن فتاوى أهل سمرقند رجل وضع طشتا على سطح واجتمع فيه ماء المطر فجاء
 رجل ورفع ذلك الماء وتنازعانيه ينظر ان كان صاحب الطشت وضع لذلك فهو له وان لم يضع
 لذلك فهو للرافع انتهى فعلم أن الفرق في ذلك قصد الاحراز وعدمه ولا شك أن الصهاريج في الدور
 انما توضع لاحراز الماء فيها كما كان يملك ما دخل الدار فأغلق عليه الباب ليأخذ ماله وأما
 اذا لم توضع لذلك لا يملك كالمسجد اذا تكتس في أرض انسان لا يملكه صاحب الأرض بذلك وصرحوا
 بأنه لو حدث حول أرضه وحياها للابنات حتى نبت القصب صار ملكا له وقد بحث السكال في البئر
 يعني المعينة لانها المنصرفه عند الاطلاق أنه ينبغي ان يملك حافرها واطواها ما بها حفرة وطية لتحصيل
 الماء فكيف يتوقف في ملك الماء باحرازه في الصهاريج الموضوعة لذلك وأما دعوى الجار الذي لا يملكه
 على الصهاريج لاشك أنه لا يقضى له بمجرد دعواه باجتماع العلماء والحال هذه والله أعلم (سئل)
 في قناة قديمة يدار انسان يسيل بها ماء جاره من قديم الزمان بحيث لا يحفظ حدوث ذلك أحد
 من الاقران هل له منعه أم لا (اجاب) ليس له منعه عن ذلك حيث علم أنه كان يجري بها قبل ذلك
 ويبي القديم على قدمه كما كان فيما مضى من الزمان كما في سئل في النهر والميزاب والله أعلم بالصواب
 (سئل) في أهل دار يصون ماء غسيلهم في الزقاق فيضرب باليران هل لهم منعه أم لا (اجاب)
 لهم منعه لانهم منعون في ذلك والله أعلم (سئل) في دار بها يجري ماء المحلة النازل من السماء
 منها لا غير هل لأهل المحلة ان يجروا منها ماء اغتسالهم وغسل اوانيهم وثيابهم وأوساخهم أم لا
 (اجاب) ايس لأهل المحلة ذلك اذا أصل استعمال ملك الغير محظور وانما جاز اجراء ماء المطر المعتاد
 قديما بناء على أنه بحق فاسواه لا يجوز والله أعلم (سئل) في الطريق الخاص في سكة غير نافذة
 اذا احتج الى الاصلاح فما الحكم الشرعي فيه (اجاب) قال في البزاية وغيرها اصلاح اوله
 عليهم اجاعا فاذا باغوا في الاصلاح دار رجل منهم قيل انه على الخلاف في النهر الخاص يعني قال
 أبو حنيفة اذا جاوزوا دار أحدهم رفع عنه مؤنة الاصلاح وكان على من بقي فكل من يتجاوزوا داره
 رفع عنه ذلك الى ان ينمروا عندهما يكون اصلاحه عليهم جميعا من اوله الى آخره وقيل يرفع اجاعا لان
 صاحب الدار لا حاجة له الى ما وراء داره بوجه ماله لا يستعمله بخلاف النهر وهذا اذا اجتمعوا عليه
 أما اذا أبوا كلهم لا يجبرون في ظاهر الرواية واذا امتنع البعض لا يجبر وقيل يجبر وذكر الخصاص
 في النفقات أن القاضي يأمر الذين طلبوا ذلك فاذا فعلوا ذلك كان لهم منع الآخرين عن الانتفاع به
 حتى يدفعوا لهم حصصهم والله أعلم (سئل) في زقاق غير نافذ بمنتهى دار يقرب بابها صهاريج
 في يدر بها ادعت امرأة ان لها فيه حق الاستقاء منه بواسطة ان اسطحة داره بايسيل منها ماء اليه
 وان له فاقديما في بيت من بيوت دارها أخبر رجلا نائبا الحكم بقدمه وسيل اسطحته وأسطحتها
 اليه فأمرها القاضي بفتح بابها الذي يبيتها والاخذ من مائه بمجرد اخبار الرجلين بعد دعواها

مطلب ليس لمن يدار قناة
 قديمة يسيل بها ماء جاره ان
 يمنع من ذلك
 مطلب يمنع الجار من صب
 ماء غسيله بالزقاق ان اضر بجاره

مطلب لصاحب الدار التي
 بها يجري الماء المحلة النازل
 من السماء ان يمنعهم من
 ان يجروا ماء اغتسالهم

مطلب في حكم اصلاح
 الطريق الخاص اذا احتج
 اليه

مطلب في صهاريج في يد
 رجل ادعت امرأة ان لها
 فيه حق الاستقاء بواسطة
 ان ماء اسطحتها يسيل اليه
 وان له فاقديما في بيتها واخبر
 بذلك رجلا نائبا الحكم الحاكم
 لها بمجرد ذلك

المذكورة حل هذا حكم نافذ غير نافذ (أجاب) هذا ليس بحكم نافذ شرعاً لأنه نال عن شروطه الشرعية إذا خباير الرجلين ليس بشهادة المرأة وكون ماء استعملها يسيل إليه لا يوجب ملك الماء لأيهما لم توضع لذلك والمرأة خارجة لآذان يدبهم البئر مسدودة في بيت لها من دارها والمضى عليه ذويد باختصاصه بالبقعة التي بها قم البئر الذي يزرع منه حالاً حيث تأخرت عنه أبواب الجيران ولم يكن لهم حق المروبة وإنما ملك بالأسرار في الصهاريج الكائنة بالبيوت والدور والواقي وألكنيزان بل بحث الكيال بن الهمام في البئر المعينة لأنها المنصرفه عند الإطلاق أنه ينبغي أن يملك صافرها الماء بجمعه وطيه لتخصيل الماء فإذا علم ذلك علم أن قم البئر الذي يزرع منه الماء ولا يستطرق لاسد عليه سوى صاحب الدار الذي هو سببها يثبت به وضع اليد لصاحب الدار عليه فيكون غيره المسمى وهو المسمى عليه فلا يحكم عليه بجمد الأخبار كما كتب في السؤال وهو لا يحقني على أدنى من له في مسائل القضاء أدنى مجال والله أعلم (سئل) فيما إذا استأجر داراً للسكن في يومه أو في الدار صريح معتد بلع ماء الاشنية وفيه ماء قبل الاجارة فهل هذا الماء ملك للمؤجر وليس للمستأجر فيه الا ما أباحه المؤجر (أجاب) نعم الصهاريج التي في الدور والمعدة بلع ماء الاشنية الموضوعة لآسار الماء يملك ماؤها بذلك وهي بمنزلة الجلباب التي هي الخواوي كما يفيد التعليل في مسئلة الانهار المملوكة والابار والحياس بقولهم لانهم لم توضع لآسار الزوال المباح لا يملك الابا لآسار زوا أنت على يقين بأن الصهاريج المتخذة في الدور إنما وضعت لآسار ولا يشافيه بعض عبارات الموهمة اذ محاملها معلومة عنده العقبة الماهر فلا يجوز للمستأجر منه الا ما أباحه المؤجر والله أعلم (سئل) في شهر لقرية وقف معها بلعة برية على قرية أخرى وقف بلعة أخرى أهلها يسقون منه شجرهم وزرعهم هل للمشكك على النهر منعهم أم لا (أجاب) له منعهم كما صرح به قاضي خان وغيره قال قاضي خان شهر لقرية يمر في أرض رجل كان لصاحب الأرض ان يسقى أرضه منه ان كان لا يضر بأصحاب النهر ولهم ان يمنعوه وقال قبل هذا شهر خاص بقوم ليس لغيرهم ان يسقى بستانه أو أرضه الا بأذنهم فان اذن القوم الا واحد أو كان فيهم صبي أو غائب لا يسوغ لهذا الرجل ان يسقى زرع أو أرضه من ذلك النهر ولا شبهة أن وضع الأول فيما الاذن ثابت فيه دلالة ولذا أقيد بعدم الضرورة لا تنقائه والنقل مستفيض في المسئلة والله أعلم (سئل) في قناة ماء تابعة لقرية جارية في وقف على قرية أخرى فإذا جعل أهلها مالا بلعة الوقف في مقابلة شرب أرضهم وأشجارهم اختلفوا فيه

مطلب استأجر داراً وفيها صريح معتد الماء الاشنية وفيه ماء قبل الاجارة ليس للمستأجر فيه الا ما أباحه المؤجر

مطلب شهر لقرية وقف معها على جهة ليس لاهل قرية موقوفة على جهة أخرى ان يسقوا منه شجرهم

مطلب في قناة ماء تابعة لقرية جارية في وقف على قرية أخرى فإذا جعل أهلها مالا بلعة الوقف في مقابلة شرب أرضهم وأشجارهم اختلفوا فيه

مطلب استأجر داراً وفيها صريح معتد الماء الاشنية وفيه ماء قبل الاجارة ليس للمستأجر فيه الا ما أباحه المؤجر

مطلب شهر لقرية وقف معها على جهة ليس لاهل قرية موقوفة على جهة أخرى ان يسقوا منه شجرهم

مطلب في قناة ماء تابعة لقرية جارية في وقف على قرية أخرى فإذا جعل أهلها مالا بلعة الوقف في مقابلة شرب أرضهم وأشجارهم اختلفوا فيه

مطلب ليس للاعلى من شركاء النهر ان يسكر النهر بغير اذنتهم

لا يتركون شرباً من الماء لاهل السفلى الا ماشد فهل تنسح اهل القري العليا من حبس جميع ماء النهر الكبير بالطين والتراب وغيرهما ويؤمرون بسكره بالخشب والحشيش بحيث يبقى لاهل السفلى موضع حاجتهم او يسكنون لهم على قدر اراضيهم ما الحكم الشرعي (اجاب) نعم يمنعون فقد صرح علماء ناسجهم الله تعالى بانه ليس للاعلى ان يسكر النهر على الاسفل ولكن يشرب بحصته لان في السكر احداث شئ لم يكن في وسط النهر ورقبة النهر مشتركة بينهم فلا يجوز ذلك لبعض الشركاء بدون اذن الشركاء فان تراضوا على ان الاعلى يسكر النهر حتى يشرب بحصته او اصطلحوا على ان يسكر كل واحد منهم في نوبته جاز لان المانع حقيهم وقد زال بتراضيهم ولكن ان أمكنه ان يسكر بلوح او باب فليس له ان يسكر بالطين والتراب لئلا يشك بسكره فيه وفيه اضرار بالشركاء الا ان يتراضوا على ذلك ولو كان الماء في النهر بحيث لا يجري الى أرض واحد منهم الا بالسكر فانه بيد اهل الاسفل حتى يروا ثم بعد ذلك لاهل الاعلى ان يسكر واوايس لهم ان يسكر واقلهم لقول ابن مسعود اهل اسفل النهر احرأ على اهل الاعلى حتى يروا ونقل ذلك الزبلي وغيره والله أعلم

(كتاب الصيد) *

(سئل) هل الصيد مباح واتخاذ حرفة أم حرام وهل يساح التلهي به أم لا (اجاب) قال في شرح توبير الابصار هو مشروع بالسكاب والسنة والاجماع أما السكاب فقوله تعالى واذا حملتم فأصطادوا وأما السنة فقوله صلى الله عليه وسلم لعدي بن حاتم اذا أرسلت كلبك فاذا ذكر اسم الله تعالى ولانه نوع اكتساب والاكتساب مباح كالاكتساب وهو استدلال بالمعقول قلت وهو مفيد لحمل اتخاذ الصيد حرفة لانه نوع من الاكتساب ويخالفه ما في البرازية من أنه مباح الا اذا كان للتلهي او يأخذ حرفة وشغوة في الخلاصة لكن في البرازية والخلاصة أن المذهب عند جمهور العلماء والفقهاء رجحهم الله تعالى ان جميع أنواع الكسب في الاباحة على السواء هو الصحيح وهو مباح الا للتلهي او حرفة وهذا هو الذي عول عليه مولانا صاحب البحر في فوائده فانه قال بعد ابراده عبارة البرازية في فوائده من هذا البحث وعلى هذا فان اتخاذ حرفة كصناعة السبك حرام فأوردته هنا تبعاله والا فالصحيح عندي ما تقدم تقريره من اباحة اتخاذ حرفة وأما كراهة التلهي به فلا شك فيها انتهى أقول وكلامه صحيح وقد كنا نستشكل حرفة أو لا باطلاق آيات الصيد وثاني ان أصحاب المنون والشروح اطلقوا اباحته ولم يستثنوا منه ذلك وأما حرمة التلهي به فقد علمت من نصوص وردت صريحة في حرمة مطلق اللهو فليأتل والله أعلم (سئل) في أخذ الطير بالليل هل هو مكروه أم لا (اجاب) أخذ الطير بالليل لا بأس به والنهي محمول على التذب ونحوه نقول الاولى ان لا يفعل كذا في صيد المحيط والله أعلم (سئل) في صياد صا صمكة فوجد في بطنها اخرى هل يحل اكل المظروقة أم لا (اجاب) قال في الخلاصة اذا أخذ صمكة فوجد في بطنها صمكة اخرى لا بأس باكلها انتهى وفي الفوائد صمكة في صمكة فان كانت صحيحة حل والا لانها مستقرة والله أعلم (سئل) فيما لو صاد صمكة فوجد فيها دودة او خاتما او دينا راضا مضروبا هل يحل له ذلك أم لا (اجاب) ان وجد فيها دودة ملكها احلالا وان وجد خاتما او دينا راضا مضروبا لا وهو لقطعة له ان يصرفها على نفسه ان كان محتاجا بعد التعريف لان كان غنيا هندا كذا في الاشباه والنظائر للشیخ زين بن نجيم رحمه الله تعالى والله أعلم

(كتاب الرهن) *

(سئل) في رجل استعار من امرأته خيلا لا يرهنه بما بقي عليه من مهر زوجته ومات فباعته الزوجة هل ينفذ بيعها أم لا (اجاب) لا ينفذ بيعها ويجب عليها الاستخلاصه من المشتري وتحبسه عندها الى ان تفك المبيعة اذا لم يكن للميت مال صرح به في التارغائية والله أعلم (سئل) في رجل

مطلب في الكلام على اباحة
الصيد والتلهي به واتخاذ
حرفة

مطلب الاولى ان لا يؤخذ
الطير بالليل

مطلب في حكم السمكة
المظروقة في بطن اخرى

مطلب ان وجد في بطن
السمكة دودة فهي حلال وان
خاتما او دينا راضا فلقطة

مطلب استعار شيئا ورهنه
ثم مات ليس للمرته ان يبعه
بل حبسه الى ان يفك المبيع
ان لم يكن له مال

مطلب أعار آثر شيأ ليرهنه
وعليه مدة مدة استرداده
عند انقضاءها والقول له إذا
أنكر الاذن بالرهن
مطلب استعار شيأ ليرهنه
فهالك في يد المرتين

مطلب إذا ضاع الرهن في يد
المرتين يستقذرنه والرائد
عليه أمانة
مطلب اقترض مثلاً ورهن به
في يدهم هالك

مطلب ليس للمرتين ان يمنع
الارض من المشتري بعد ان
باعها أو اجاز المالك
مطلب رهن المشاع فاسد
مطلقاً
مطلب رهن المشاع فاسد
مطلقاً ومع ذلك لو مات الراهن
فالمرتى أحق به من بقية
القرماء

مطلب في بيان من هالك بيع
الرهن بعد موت الراهن
مطلب اختلف في جواز بيع
الحاكم الرهن ان امتنع
الراهن من بيعه

رهن عند آخر أسباب الاستعارها من آخر ليرهنها وعين للرهن مدة معلومة ومات الراهن هل للمعير
استردادها لكون المشروط مدة معلومة وقد اقتضت وهل إذا أنكر المعير الاذن بالرهن يكون القول
قوله أم لا (أجاب) نعم للمعير استرداده بلا شبهة إذا العقد المذكور فاسد والصادق يجب
اعداؤه لا تقريره والحال أنه عين له مدة والابطل في الرهن يفسد الرهن ولا شبهة أنه إذا أنكر المعير
الاذن فالقول قوله لان الاذن يستقادمه والله أعلم (سئل) في رجل استعار من آخر
سوارين ليرهنهم ما فرهنهما بملع معلوم قبضه من المرتين ثم مات المرتين وهلك السواران فما الحكم
في ذلك شرعاً (أجاب) يجب مثل الدين للمعير على المستعير ان كان كله مفقوداً وان لم يكن كله
مفقوداً بقدر المفقود يجب والباقي أمانة والله أعلم (سئل) في رجل رهن عنده آخر زنجيراً
وأساور ومقلدة الجميع من فضة على قرش وضاع الرهن فما الحكم الشرعي (أجاب) يسقط
الدين قصاصاً بقدره والرائد أمانة لا يضمنها المرتين الا بالتعدي واقه أعلم (سئل) في امرأه
أقرضت رجلاً حرة زيت بمائة ورهن المقرض بها حلاً لا يفسد الحلال فما الحكم (أجاب) ذهب
الحلال بالزيت فقد صرح في الدرر والعرو أن المكيل والموزون لورهن بخلاف جنسه وذلك لم
بالقيمة كسائر الاموال فليس لب الحلال طلب على ربة الزيت ولا لربة الزيت طلب عليه والزائد أمانة
والله أعلم (سئل) في أرض مرهونة بآها الراهن وأجاز المرتين وقبض بعد الاجارة نصف
دينه الذي كانت الارض مرهونة به والآن يريد أن يرجع ويمنع الارض عن المشتري هل له ذلك أم لا
(أجاب) ليس للمرتين ان يمنع الارض عن المشتري بعد الاجارة والله أعلم (سئل) في رجل
رهن حصلاً شاعاً في عقارات هل يصح ذلك أم لا (أجاب) رهن المشاع مطلقاً فاسد سواء كان
قابلاً للقسمة أم لا وسواء كان الشيوع مقارناً أو طارئاً وسواء كان من شريكه أو غيره ويجب رفعه
بالتفاسع رفعاً للقصاص واذا وجد التفاسع والرهن بدين كان عليه قبل ذلك لا يملك المرتين حبس الرهن به
بعده والحال هذه والله أعلم (سئل) في رهن المشاع هل يستوى الحال في عدم صحته بين
الشيوع الاصل والطارئ أم يصح مع الشيوع الطارئ ويفسد مع الشيوع الاصل وهل اذا مات
الراهن وامتنع الوارث عن دفع الدين يجبر على وفائه أو يبعه لو فاء الدين واذا امتنع الوارث عن وفائه
وعن بيعه للقاضي يبعه نفسه ليوفي الدين من نفسه أم لا (أجاب) لا يصح رهن المشاع مطلقاً
أعني سواء كان قابلاً للقسمة أو لم يكن قابلاً لها وسواء كان الشيوع مقارناً أو طارئاً وسواء كان من
شريكه أو غيره وهو فاسد وقيل باطل وعلى كل وجه الشيوع الطارئ يمنع بقاء الرهن على ما هو الصحيح
في المذهب كما صرح به في الخلاصة والفيض وغيرهما واذا مات الراهن فالمرتى أحق بالرهن من بقية
القرماء سواء كان الرهن صحيحاً أو فاسداً الا فاسداً العقود يجري مجرى صحيحها ولو وصى الميت ببيع
ياذن المرتين فان لم يكن له وصى ولو وصى القاضي ذلك وان لم يكن واحداً منهما فالقاضي ان يبعه
بنفسه ويقضي دينه وان كان الورثة كباراً يأمرهم القاضي بالبيع فان امتنعوا فالقاضي يبعه كما تقدم
وان كان للميت تركه غيره فلهم البيع منها وفكالك الرهن ووفاء دينه واستخلاصه لاقتضاهم وكذا
لو لم يكن تركه وأدوا الدين من مالهم لهم ذلك أما اذا امتنعوا عن الوفاء وعن بيع الرهن فذهب
القاضي عليهم وكذا يبيع وصيه أيضاً وقد علمت ان فاسد الرهن كصحته في ذلك وعن صريح صاحب
جامع المصولين في التصرفات الفاسدة وغيره واقه أعلم (سئل) في الرهن هل يبيعه الحاكم
إذا امتنع المديون من بيعه ووفاء الدين أم لا (أجاب) مذهب الامام تأيد حبه الى ان يبيع
الراهن بنفسه لانه لا يرى الجبر على الحر المديون وعندهما الحاكم يبعه جبراً لانهم اريان الجبر عليه وهذه
المسئلة فرع ذلك وصريح قاضي خان وصاحب الاختيار وكثيراً بأن الفتوى على قولهما فاذا حكم به
حاكم يراه نفذ وارفع الخلاف والله أعلم (سئل) من بيت المقدس في رجل متول على وقت بتر

من القود محكوم بصحته بالراجحة رتب مبلغا معلوما منه في ذمة زيد ورهن على ذلك ثلث دار وقدمات كل من المتولى ومن عليه الدين قطاب متولى الوقت الآن ورثة زيد بذلك فهل يبيع هذا الرهن أم لا وعلى تقدير صدور الرهن ادى حاكم شرعى شافى هل لهذا المتولى ان يأخذ بالمبلغ أم لا (اجاب) رهن المشاع قيل باطل وقيل فاسد وهو الصحيح واذا حكم حاكم يرى صحته بصحته بعد دعوى صحته وشهادة مستقيمة فلهذا رفع الخلاف لانه حكم في فصل مجتهد فيه واذا نفذ فالوقف اولى بالاستيفاء منه فان زاد على دراهم الوقف ردى الورثة ان لم يكن عليه دين والا صرف في دينه فان نقص عنه وهنالك غيره في التركة مما يوفى به استوفى منه ولولم يحكم بصحته حاكم على القول الصحيح في المذهب بأنه فاسد الوقف احق به من بقية الغرماء اذ له على المحل يد مستحقة لان فاسد الرهن كصحته في الاحكام كلها كما صرح تحت يد علماء فقهنا فاطبة والله أعلم (سئل) في رجل رهن زيدا ونا عند آخر على جرة زيت وأباح له ثمرته سنين ومات الراهن قبل ان يثمر الزيتون عن ايتام وعن زوجة هي أم الايتام واستمر المرتن يأكل ثمرته مائة وعشرين سنة والآن يطالب أئمةهم بالجرة الزيت فما الحكم في ذلك (اجاب) جميع ما أكله المرتن من ثمرته ممنوعون عليه متعلق بذمته مطالب به كسائر الديون وليس له سوى جرة الزيت ان كانت ثابتة بذمته بسبب وجوب التعلق بها كقرض او عصب او صلح صحيح وقد تقرر ان زوائد الموهون ممنوعة بالاستهلاك والاباحة قد بطلت بموت الراهن لا نقال الملك عنه الى غيره والمباح له تناولها وهي على ملك المبيع قطعاً والله أعلم (سئل) في رجل رهن عند آخر شجرة زيتون على مال معلوم وأباح للمرتن ثمرته ثم مات الراهن فأكله المرتن بعد سنين هل انقطع الاباحة بموته ولو ارثه ان يضمنه ما اكل بعد موت مورثه أم لا (اجاب) نعم انقطع الاباحة بلا شبهة بموت الراهن ويضمن المرتن ما اكل بعد موته والله أعلم (سئل) في رجل رهن معصرة بدين عليه لا تسروا وسلمها ثم استأجرها منه هل يبيع استجاره أم لا وله الرجوع بمادفع من الاجرة واذا باع مالك المعصرة معصرته بغيره اذن المرتن ينفذ بيعه أم لا وما الحكم الشرعى في ذلك (اجاب) استجار الراهن من المرتن باطل لانه ملكه واستجار المالك ملكه باطل والباطل لا اجرة له فيرجع بمادفع ان لم يكن من جنس الدين وان كان من جنسه تقع المقاصصة به والمرتن يسترد المعصرة ما بقى له على الراهن درهم فتهود الى جنسه ولا ينفذ بيعها بغير اذنه واذا طلب من الحاكم الشرعى فسخ البيع له ان يفسخ البيع الصادر بغير اذنه والله أعلم (سئل) في دار يتنازع فيها خصمان أحدهما يدعى ان أباه ارثها على مبلغ قدره كذا من فلان ومات بعد ان قبضها عنه وعن ورثة آخرين يتنازع كذا وأظهر مستندا يبرعها بذلك وادعى الخصم الاخر أنها وقف فلانة على الجهة الفلانية بعد شرائها من فلان المذكور أو لا وجعلت على ناظر اعلى وقفها وأظهر مستندا شرعيا بذلك متأخر التاريخ عن تاريخ مستند الراهن المذكور وروى ذويد عليها بالنظر الشرعى فهل اذا أقام مدعى الرهن المقبوض البينة الشرعية على تقديمه على شراء الواقعة المذكورة يعمل بينته ويقضى له بالرهن ويقدم وفاء الدين أم لا (اجاب) صاحب التاريخ الاقدم اولى لانه اثبت مدعا في وقت لا يشازعه فيه الاخر والله أعلم (سئل) في رجل رهن زوجته شجرة زيتون ببيعة مهر لها عليه على ان تأكل ثمرته نظير صبرها به عليه فأكلت الثمرة هل تضمنها أم لا (اجاب) نعم تضمن لعدم صحة مقابلة الصبر بأكل الثمرة اذ هو ربا فكان منه ونوعا عليها فافهم والله أعلم (سئل) في رجل له بذمة آخر دين انفق على وضع رهن به عند عدل فمات العدل فما الحكم (اجاب) الرهن على حاله فيوضع على يد عدل باختيارهما وان اختلفا وضعه القاضي على يد آخر وللقاضى ان يبيعه لاسيما على مذهب أبي يوسف رحمه الله تعالى لان الرهن لم يطل بموت العدل وانما بطلت يده بموته فيختار وان غيره بافقائه عليه وينصب القاضى عدلا غيره اذا اختلفا وقد أشبع المسئلة في شرح مختصر الكرخى فراجع ان شئت والله أعلم (سئل)

مطلب رهن المشاع فاسد ومع ذلك لومات الراهن فأرثتهن احق به من سائر الغرماء ولو حكم به حاكم يرى صحته بشرطه فهذا

مطلب اذا أباح الراهن ثمره الرهن الى المرتن ثم مات بطلت الاباحة وعليه ضمان ما أكله بعد موت الراهن

مطلب تنقطع اباحة الراهن المرتن ثمرته الرهن بموته

مطلب استجار الراهن الرهن من المرتن باطل ويبيع الراهن الرهن بغير اذنه المرتن غير نافذ

مطلب دعوى الرهن حيث تقدم تاريخها اولى من دعوى الشراء

مطلب اذا أباح امرأه ثمره زينة في مقابل صبرها عليه ببيعة المهر لا تصح

مطلب وضع أى الراهن والمرتن الرهن تحت يده عدل ثم مات

مطلب لو رهنه عليها
لتكفر زوجها لا تكون
شريعة

مطلب اذا مات الميراث
مجهول للرهن يضمن جميع
قيمه

مطلب ان رهن باردودة قد دخل
بها في هيا فآخذت منه
مطلب حكم الرهن الفاسد
حكم الصحيح

مطلب اذا أباح الراهن
للمرته سكنى الدار المرهونة
فله اصراره وله رهن حبس
الراهن بدينه ويجوز للمرته
على بيع دار الرهن ولو لم يكن
له غيرها

مطلب اذا ارتهن شيئا ببلغ
ثم اقر بان هذا المبلغ لفلان
ثم مات فثبت ورثته أن
الاقرار على وجه التولية
يكون المبلغ لهم

مطلب اذا ادعى الراهن
نقصان الرهن وادعى ورثة
الميراث عدمه فالقول لهم

مطلب ليس لاحد الشركاء
ان يرهن وان فعل فالضمان
عليه صحيحة أو فاسدة

مطلب اذا قبض المشتري
المبيع وقال للبائع أمسكه
حتى ادفع لك ثمنه فتعيب
في يده يستقل من الثمن بقدره

في امرأة دفعت شيئا من حليم الى بعض أقارب زوجها المتوفى ليرهنه على مبلغ يجهر به الميت ويكفي
ففعل قول يلزمه وقاؤه أم لا (أجاب) المقر بأنه يبدأ من تركه الميت بتجهيزه وتكفينه وأن وارثه لو
كفنه من ماله رجع به في تركته فالزوجة ان ترجع في التركة بالمبلغ الذي جهزه الميت ولا تكون متبرعة
في ذلك وتفنتك حليها والله أعلم (سئل) في الميراث اذا مات مجهول للرهن هل يضمن قيمته كذا
أم لا (أجاب) نعم يضمن جميع قيمته لأن زائد أمانة فتضمن بالتجهيل وغير الرائد مضمون من قبل
والله أعلم (سئل) في رجل رهن بارودة على قرص ودخل الميراث سها في هيا فآخذت منه
الحكم الشرعي (أجاب) الحكم في ذلك ضمان قيمته بما لغة ما بلغت القول قول الميراث فيها
وعليه ما زاد على القرص الذي بذته الراهن والله أعلم (سئل) في رجل رهن عند زوجته
دارا على مبلغ معلوم وهي ساكنة به ما هل اذا قلتم بأنه رهن فاسد يكون له حكم الرهن الصحيح فلا ينفذ
بيع الراهن لها ولها ووضع يدها عليها حتى تستوفي دينها وهي احدى من سائر القرماء أم لا
(أجاب) نعم حكم الفاسد حكم الصحيح فلا ينفذ بيع الراهن لها ولها ووضع يدها عليها حتى تستوفي
دينها وهي احدى من سائر القرماء والله أعلم (سئل) في حرة مديونة وهنت بدينها يدين
لها رها شرعا لانه ان أباح لها السكنى تبرعاً ففككت ثم عن له ان يخرج زوجها بما له من حق الحبس
واعادة يده هل له ذلك أم لا واذا قلتم له ذلك هل له مع ذلك مطالبتها بدينه وجبها حتى توفي بدينه أم لا
واذا قلتم له ذلك هل تجبر على بيع الرهن وان أبت تجلس مع كون الرهن في يد الميراث ولا يمنع ذلك
عن حبسها لان حقه تعلق بمالية الرهن ولا تعد في بيع الرهن بكونه مقلصة (أجاب) نعم له اعادته
ولا يطل الرهن بذلك ولو كان القبض بالتخليه أي للميراث ولهم مع ذلك مطالبتها بدينه المرهون عليه
وجبها به حتى توفي ولو من ثمنه ويجبرها القاضي بالحبس حتى يبيع الرهن او تدفع له من غير ثمنه
ان يسرويد الميراث يد استيفاء وحقه لازم محترم وتعلق حقه بمالية يجعل المالك كالاجنبي حتى اذا
جنى عليه المالك كان ضامنا كالاجنبي واذا كانت مقلصة لا يجتمع بيعه بذلك ولا يقول انه مقلصة
يدفع لها المرهون لضرورة السكنى التي لا يحسد عنها ولا غنية لان ذلك انما هو في غير الرهن أما الرهن
بماله احدى من الميراث أي من سكنها فبما هي عنه كالاجنبية كما علمت ويمن صرح بأن تعلق حق
الميراث يجعل المالك كالاجنبي الزبلي وغيره في شرح قوله وجباية الراهن والميراث على الرهن
مضمونة فلا تقاس مسئلته على مسئلة المجلس الذي ليس في يده دائره رهن بدينه فتأمل ذلك وافهم
والله أعلم (سئل) في رجل ارتهن من آخر شيئا على مبلغ ودفعه له وكسب في رفته ان المبلغ الذي لفلان
الغائب باق بذمه تلجئة خوفا من الظلم ومات الميراث عن ورثة هل اذا ثبت أن الاقرار على وجه
التلجئة باقرار المقر له او بالينة على الاتفاق سراً يكون المبلغ لورثة الميراث أم لا (أجاب) نعم يكون
المبلغ لورثة الميراث والله أعلم (سئل) في رجل ارتهن صرة به احدى يدراهم أقرضه المراه ومات
ثم طلب الراهن من ورثته وأحضر بدل دراهم القرض فجاءت به الزوجة وقد تزوت وانفك رباطها
فاذع الراهن فكشى منها والزوجة تقول ان الصرة بعينها لا أدري نقصانها هل القول قول الزوجة
أم قول الراهن (أجاب) القول قول الزوجة بينهما ان ادعى عليها تناول شيء من الصرة وعليه
الينة والله أعلم (سئل) في شركاء في الاستيفاء استرهن أحدهم سوا را من امرأة على ما عليها
من معين سقى دابتها فاذا ضاع فهل اذا تقدر الضمان بقدره يكون على الميراث خاصة أم عليهم جميعا
على قدر الشركة (أجاب) الضمان على الميراث خاصة اذ صرحوا بأنه ليس للشرك ان يرهن
ولا يرهن على شريكه في الشركة الصحيحة فكذلك في الفاسدة كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل
اشترى من آخر صبرة بمسهم بثلث معين من الدراهم وقال له أمسكه حتى أعطيك الثمن بقدر قبضة وفسط
الثلث عليه فتعيب بعض المصمم عند البائع عيبا فآخشا في الدين زيادة عن قيمة المتعيب جميعه

هل يضمن جميع قيمة نقصانه أم لا (أجاب) نعم يضمن ويسقط من الدين بقدره والحال هذه وقد صرحوا بأن الرهن إذا انقص عند المرتهن قدرا أو وصفا يسقط من الدين بقدره والله أعلم (سئل) في شخص ادعى على ورثة زيد بدين معين وقال ان زيدا المتوفى رهن تحت يده على الدين المزبور جميع بيته المحدود بمقدوده الأربيع وأقام البيعة على ذلك فأمر القاضى الورثة برفع يدهم عن البيت وتسليمه لادعى المزبور فعارضه آخر زعماء الله مستأجر للبيت من الراهن المتوفى وبرهن على ذلك فالزم المرتهن بدفع ما على البيت المرقوم من الاجرة للمستأجر فدفعها وتسلم الرهن فهل حيث كان المرهون مشغولا باجارة الغير حال دعوى الرخصة يكون مشغولا ببيعة الرهن أم لا يكون مشغولا ببيعة حيث تسلمه بامر الحاكم وحكمه بعد الثبوت (أجاب) الزام المرتهن بدفع ما ذكر لم يسلم به أحد من العلماء وللمرتهن الرجوع بما دفعه للمستأجر ثم الواجب في ذلك شرعا النظر في كلا العقدين فان كان البيت محبوبا في الرهن دون الاجارة اعتبر وكان المرتهن أحق بماليته من المستأجر ومن سائر غرماء الميت وان كان مقبوضا في الاجارة دون الرهن كالمستأجر أحق به من المرتهن ومن سائر الغرماء وان خلا العقدان عن القبض كان جميع الغرماء اسوة فيه يتقاسمون به بقدر حصة وقهم وان اتصل بكل منهم اقبض قاله العبرة للاسبق تاريخا بينهما ما لم يجز صاحب القبض السابق العقد المتأخر لانفساح السابق بالاجارة منه للعقد اللاحق وذلك لان القبض في الرهن اما شرط للزوم او شرط الجواز وهو الاصح والقبض في الاجارة وان لم يكن شرطا لكن بموت المؤجر قبله لا يكون أحق به من بقية غرمائه لا في الاجارة الصحيحة ولا في الاجارة الفاسدة وكل هذه الاحكام صرح بها علماءنا والا اعلام واذا تأملنا المتأمل طهره له الحال وعرف كيف يجب له المقاتل والله أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا ستر له من به اذا للمدينون نصفه الله ونصفه الاولاد أخيه الضامن له فيه وهو وهم ساكنون في الدار لم يتخلوها للمرتهن أجرها المرتهن للمدينون بقدر معلوم هل تصح هذه الاجارة وتلزم الاجارة على المدينون أم لا (أجاب) لا تصح ولا تلزم الاجارة للراهن فقد صرح في البرازية والظاهرية وغيرهما بأن الاجارة من الراهن باطله وعلوا بأنه مالك فكيف يستأجر ما لا يملك وقد أفتيت مرارا لا تخصي في الرجل يرهن محدودا فيؤجره للراهن قبل قبضه منه بأنه لا يصح الرهن ولا الاجارة أما الرهن فلعدم القبض وأما الاجارة فلعدم جوازها للمالك والمسئلة كثيرة النقل لا تنفي على من له أدنى فضل والله أعلم (سئل) في مرتهن سكن في دار الراهن هل تلزمه اجرة ذلك أم لا (أجاب) لا يلزمه اجرة لذلك مطلقا اذ ان الراهن اولم يأذن معذرة للاستئجار أم لا والله أعلم (سئل) في رجل رهن عند آخر عينا وقال له ان لم أعطك دينك الى خمسة أشهر فهو بيع لك بمالك على ومنى الاجل هل يصح البيع أم لا (أجاب) لا يصح البيع قال في البرازية في نوع وضعه عند عدل قال للمرتهن ان لم أعطك دينك الى كذا فهو بيع لك بمالك على لا يجوز وذكري طريقه الخلاف قال ان اوفيتك مالك الى كذا او الا فالرهن لك بمالك بطل الشرط وصح الرهن وقال الشافعي رحمه الله تعالى يطل الرهن أيضا والله أعلم (سئل) في صيت مات عن أولاد صغار وزوجة وعلى الميت دين لرجل مرتهن به حان تاتريد الزوجة ان تقضى الدين وتنفك الحانوت هل اذا فعلت ذلك تكون متبرعة أم لا ولها الرجوع في التركة (أجاب) لا تكون متبرعة فترجع بما اذنت في التركة والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل رهن عند امرأة خلتاين فضاع متهما واحدا والمديعي يدعى أنه يساوي كذا والمرتهنة دونه هل القول قوله أم قول المرتهنة وهل حيث ثبت ضياعه وكان الدين أقل من قيمة الخلتاين جميعه يقسم الدين على الموجود والمعدوم فأصاب حصة الدين منه يكون مضمونا وما أصاب الامانة خير مضمون (أجاب) القول قول المرتهنة يمينها في قدر قيمة الخلتاين الضائع واذا ثبت ضياعه تقسم على الدين قيمة الرهن جميعه فأصاب الهالك ينظر الى ما قابل المضمون منه فيضمن والى ما قابل الامانة فلا يضمن فاذا كان مثلا قيمة الرهن

مطلب ادعى رجل على ورثة المتوفى أن هذا الميت الذي في أيديهم رفته المتوفى تحت يده وآخر أن المتوفى أجره منه فأمره الحاكم المرتهن ان يدفع الاجرة للمستأجر وقد بين المؤلف الاولى من العقدين

مطلب اجارة المرتهن الرهن من الراهن باطله وكذا الرهن أن وقعت الاجارة قبل قبض المرتهن الرهن

مطلب اذا سكن المرتهن دار الرهن لا تلزمه اجرة

مطلب قال الراهن للمرتهن ان لم أعطك دينك الى كذا فالرهن بيع

مطلب لا تكون الزوجة متبرعة اذا افكت الرهن بعدم موت الزوج عنها وعن أولاد صغار

مطلب اذا ضاع الرهن فالقول للمرتهن في قدر القيمة فان زادت على الدين فالراند أمانته ان ثبت ضياعه باليمين والا لا

مطلب اذا جاء أجنبي ودفع
الدين الى مرتين الكرم وصار
ياكل ثمرته فهو مشرع
ويضمن ما أكله من ثمرته
مطلب اذا لم يعلم ضياع
الرهن بالبينة يضمن المرتن
جميع قيمته
مطلب يسع الراهن الرهن
موقوف على اجارة المرتن
او فكاه

مطلب اذا سرق الرهن كان
معه وناعلى المرتن بالاقول
من قيمته ومن الدين

مطلب ارتفعت بنا بطريق
بيع الوفاء فانهم ومات
المرتنة عن ورثة

مطلب القول للمرتن
في قيمة الرهن

مطلب رجل رهن عند آخر
خلخال قضة ورهنه المرتن
عند آخر بغير اذنه وهلك عنده

مطلب دخل رجل دار آخر
في غفلة فربعت امرأته
واسقطت جنينا
مطلب طلب من عطار شربة
رضيع فسقاء أهله منها
ثم مات

مطلب لرقاؤه عرفا من
الارض وقال له كل فاكل
ومات لا يضمن وكذا لو
ناوله

ضعف الدين وكان الهالك المتصف بدقت من الدين نصفه واذا لم يثبت هلاكه بالبينة يضمن جميع
قيمة الهالك والله أعلم (سئل) في رجل ارتن كرماء من رجل يبلغ وتاب الراهن فجاء أجنبي
قتل المرتن والمرتن الكرم واكل ثمرته مدة سنين ثم حضر الراهن ومنعه المرتن الكرم حتى يدفع له
مادفع للمرتن الا قولنا الحكم في ذلك وقيما أكله من ثمره (اجاب) ليس له منعه ويضمن ما أكله
من ثمره ويضمنه ولا يرجع على أحد بما دفعه لاعلى الراهن الا قول ولا على الثاني لكونه متطوعا
والله أعلم (سئل) في الرهن اذ لم يعلم ضياعه الا يقول المرتن هل يضمن قيمته بالغة ما بلغت
وتؤخذ منه او من ارته بعد موته (اجاب) نعم يضمن جميع قيمته بالغة ما بلغت ويؤخذ ما زاد على
الدين منه او من تركته بعد موته حيث لم يعلم ذلك بالبرهان كما مرح به في تنوير الابصار والدرر والغرر
والله أعلم (سئل) في يسع الراهن الرهن قبل فكاه بغير اذن المرتن ما حكمه (اجاب)
ذكر في الحاشية أنه يتوقف على اجارة المرتن في اصح الروايات ويملك بقض البيع ويملك اجارته
واذا لم يفسخ البيع حتى فكاه الراهن نفذ البيع وفي التبيين لا يفسخ بفسخه في اصح الروايتين ومثله
في الكافي والهداية والجوهرة واكثر المعتمدات وفي منية المفتي يسع المارهون يفتى بأنه يسع ولا ينفذ
وليس لغير المشتري فسخه وهو موافق لما في التبيين والله أعلم (سئل) في رجل بذمته زنت لآخر
بطريق السلم رهن به المسلم اليه طوقا فسرق من يثمه مع جله أسبابه ما الحكم الشرعي (اجاب)
المقرر في مذهبه أن الرهن مضمون بالاقول من قيمته ومن الدين فان ساراه سار بالهلاك كقول المسلم فيه
قد استوفاه وان زادت قيمته فالزيادة أمانة وان نقصت قيمته عن الدين سقط منه بقدرها ومطلب
بالباقي والمدرج به جواز الرهن بالمسلم فيه فاذا هلك صار المرتن مستوفيا يعني في صورة المساواة
والزيادة وما في صورة نقصانه عن المسلم فيه فيصير مستوفيا بقدره وله المطالبة بما بقي من ذلك
والله أعلم (سئل) في أخوين رهنا يتنا بطريق يسع الوقاع على مبلغ معلوم فاشتم البيت ومات
المرتنة وأحد الراهنين عن أخيه المذكور هل لورثته ما مطالبة الاخ المذكور وليس له أن يعال
بأنهم دام البيت أم لا (اجاب) لورثته ما مطالبة الاخ المذكور وأما التهم دام البيت فيوجب
أن يسقط من الدين بقدر نقصانه بالانعدام مثلا اذا كان الدين خمسا وثلاثين والبيت قيمته ذلك فصار
يساوي نصفه يسقط من الدين بقدره وان ثلثا فثالث أو أكثر أو أقل فصا به كما مرح به في البرازية
وغيرها عند التكامل على نقصان الرهن عند المرتن والله أعلم (سئل) في الرهن اذا ضاع
واختلف الراهن والمرتن في قيمته هل يكون القول قول الراهن أم المرتن (اجاب) القول قول
المرتن والله أعلم (سئل) في رجل رهن عند آخر خلخال قضاة على قدر معلوم من القروش
فتعدى عليه المرتن ورهنه عند آخر بغير اذنه وهلك عنده فما الحكم (اجاب) للراهن ان يضمن
المرتن ويخير الراهن بين ان يضمنه قيمته من الذهب بالغة ما بلغت وبين ان يضمنه وزنه من الفضة
والقول قول المرتن اذا اختلفا في الوزن والقيمة بينهما والبينة على الراهن والله أعلم

(كتاب الجنائيات)

(سئل) عن رجل دخل دار آخر على حين غفلة فحصل لزوجه رعب منه وأسقطت جنينا بسببه
فهل يضمن أم لا (اجاب) لا يضمن الماصرة حوايه من أنه لو صاح على امرأة فأسقطت جنينا
لا يضمن فهذا أولى ولا وجه لتضييعه والحال هذه والله أعلم (سئل) في عطار طلب منه شربة
رضيع فادفع اجراء مما يصلح فسقاء أهله منها وقد رآه بموته وأهله يقولون مات بسبب ذلك والعطار
ينكر فهل يلزم العطار شيء أم لا (اجاب) لا يضمن وان قد رآنا أنه مات بسبب ذلك والله أعلم
(سئل) في رجل ياول آخر عرفا من الارض وقال له كل منه ولا تكثرفا كل ومات وأولاه

يَدْعُونَ عَلَيْهِ الدِّينَ بِسَبَبِ أَنَّهُ مَاتَ مِنْ أَكْلِهِ هَلْ تَصِحُّ دَعْوَاهُمْ أَمْ لَا (أَجَاب) لَا تَصِحُّ دَعْوَاهُمْ وَلَا يَلْتَمِزُ الْإِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَاصِرًا حَقًّا قاطبةً بِأَنَّهُ لَوْ نَازَلَ شَخْصٌ شَخْصًا سَمَاءً أَوْ وَضَعَهُ فِي طَعَامٍ وَقَالَ لَهُ كُلْ فَكُلَ خَنَاتٍ مِنْ ذَلِكَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ قِصَاصٌ وَلَا دِيَّةٌ وَوَجْهُهُ أَنَّهُ تَنَازَلَ بِاخْتِيَارِهِ وَكُلَّ بِنَفْسِهِ فَلَا يَنْصَافُ فَعَلَهُ إِلَهُهُ فَكَيْفَ يَعْزِقُ بَنُوهُمْ فِيهِ الشِّفَاءُ يَجِبُ دِيَّةٌ أَوْ قِصَاصٌ هَذَا لِأَنَّهُ تَوَهَّمَهُ ذَوْلُ اللَّهِ أَعْلَمَ (سُئِلَ) فِي رَجُلٍ جَذِبَ سَكِينٌ آخَرُ مِنْ حِرَامِهِ قَتَلَهُ وَصَاحِبُهُ فَبَجَّازًا بِالْجُرْحِ يَدُ الْإِبْرَاهِيمِ الْمُتَعَدِّي وَشَلَّتْ أَصَابِعُهُ هَلْ عَلَى صَاحِبِ السَّكِينِ شِمَانٌ أَمْ لَا (لِلْجَابِ) لَا ضَمَانٌ عَلَى صَاحِبِ السَّكِينِ وَالْحَالُ هَذِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمَ (سُئِلَ) فِي امْرَأَةٍ لَهَا ابْنٌ سَنَةٌ ثَمَانِ سَنِينَ مِنْ زَوْجٍ تَوَفَّى وَبَنَتْ مِنْ آخَرٍ هُوَ حَتَّى خَرَجَتْ أَمَّهُمَا بِهَا الْمَصْلُحَةُ اقْتَضَتْ الْخُرُوجَ وَأَمَرَتْ ابْنَهَا الْمَذْكُورَ بِحِمْلِ أُخْتِهِ الْمَذْكُورَةِ فَعَمِلَهَا فَعَمِلَهَا فَوْقَ قَعَالِي الْأَصْبَحِ فَانْشَجَ رَأْسُ الصَّغِيرَةِ وَمَكَّنَتْ أَيَّامًا مَاتَ حُلٌّ عَلَى الْآمِ وَالصَّبِيِّ فِي ذَلِكَ شِمَانٌ أَمْ لَا (أَجَابَ) لَا ضَمَانٌ عَلَى الْآمِ وَلَا عَلَى الصَّبِيِّ وَالْحَالُ هَذِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمَ (سُئِلَ) فِي رَجُلٍ يَرِى غَنِمًا لِلْجَمَاعَةِ أَذْنُ وَاحِدٍ مِنْهُمْ لِلرَّاعِي فِي دُخُولِ دَارِهِ لِيَسْقِي غَنِمَهُ مَعَ جَلِيلَةِ غَنَمٍ غَيْرِهِ مِنْ مَاءٍ بَيْتْرَ فَأَلْقَى الرَّاعِي نَفْسَهُ فِي الْبَيْتْرِ لِيَهْجِ الْمَاءُ فَنَقَضَ عَلَيْهِ وَمَاتَ بِهَا هَلْ عَلَى صَاحِبِ الْبَيْتْرِ ضَمَانٌ أَمْ لَا سِوَا مَا تَبَسَّبَ طَرَحَ نَفْسَهُ أَمْ يَسْبَبُ بَرْدًا وَحَرًّا وَهِيَ بِدَاخِلِهِ (أَجَابَ) صَاحِبُ الْبَيْتْرِ مُحْسِنٌ وَمَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ فَلَا ضَمَانٌ عَلَيْهِ وَالْحَالُ هَذِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمَ (سُئِلَ) فِي بَيْتْرِ مَلُوكٍ لَشَخْصٍ بِدَاخِلِ دَارِهِ الْمَلُوكَةِ لَهُ بِهَا مَسَاكِينٌ يَسْكُنُ بِهَا بِالْأَجْرَةِ اسْتَعَارَ نَاسٌ مِنْهُ الْبَيْتَ لِيُخْزِنَ بِهِ حِنْطَةً فَفَتَحَهَا لِيُخْرِجَ مَا فِيهَا مِنَ التُّرَابِ وَالْقَمَامَاتِ فَزَعْلَامٌ مِنْ أَوْلَادِ السَّكَّانِ عَلَيْهِمْ فَسَقَطَ بِهَا وَمَاتَ غَنِمًا بِعَقْوَتِهِ هَلْ لَا تَلْزِمُ دِيَّةُ الْمَعِيرِ وَلَا الْمُسْتَعِيرُ أَمْ تَلْزِمُهُمَا (أَجَابَ) لَا تَلْزِمُ دِيَّةً وَاحِدًا مِنْهُمَا بِأَجْمَاعِ كُلِّ إِنْسَانٍ إِذْ لَيْسَتْ الْبَيْتُ الْمَذْكُورَةُ كُورَةً بَيْتْرًا وَدَانٌ حَتَّى يَلْزِمَ فِيهَا سَنٌ وَقَعَ بِهَا الضَّمَانُ بَلْ فِي بَيْتِ الْعَبْدِ وَانْصَرَحَ أَوْ أَحْبَبَ نَفِيقَةَ النَّعِيمَانِ بِأَنَّ السَّاقِطَ فِيهَا إِذَا مَاتَ غَنِمًا بِالْإِخْتِنَاقِ مِنْ هَوَاءٍ بِهَا لَيْسَ عَلَى مَافَرِضَتَيْنِ وَصَرَّحَ أَيْضًا بِأَنَّهُ إِذَا تَعَمَّدَ الْمُرُورَ عَلَيْهَا فَسَقَطَ فِيهَا لَا ضَمَانٌ فَكُلُّ هَذِهِ الْوُجُوهِ دَافِعَةٌ لِلضَّمَانِ وَلَوْ وَجَدَ أَحَدُهَا الْكُفْيَ فِي دَفْعِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمَ (سُئِلَ) فِي ثَلَاثَةِ أَحَدِهِمْ مُسْلِمٌ وَالْآخَرَانِ نَصْرَانِيَانِ اجْتَمَعُوا عَلَى قَتْلِ مُسْلِمٍ عِدَاةً قَاتِلًا يَهْلُ يَقْتُلُونَ بِهِ جَمِيعًا أَمْ لَا وَحُلُّ لَوْلِيهِ الصَّلَاحُ مَعَ أَحَدِهِمْ كَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنْهُمْ وَقَتْلُ مَنْ شَاءَ وَالْعَفْوُ عَنْ شَاءَ أَمْ لَا (أَجَابَ) نَعَمْ لَوْلِيهِ الصَّلَاحُ مَعَ أَحَدِهِمْ وَقَتْلُ أَحَدِهِمْ وَالْعَفْوُ عَنْ أَحَدِهِمْ وَقَتْلُ جَمِيعِهِمْ وَالْعَفْوُ عَنْ كَلِّهِمْ وَالصَّلَاحُ مَعَ كَلِّهِمْ لِأَنَّ الْحَقَّ لَهُ فِي ذَلِكَ وَصَاحِبُ الْحَقِّ يَتَصَرَّفُ فِيهِ بِمَا أَلْفَوْهُ مِنَ اللَّهِ رَبِّ الْمَالِ مَكْرَهُ وَاللَّهُ أَعْلَمَ (سُئِلَ) فِي مَسْكَرٍ لَهُ خَادِمٌ كَبِيرٌ يَسُوسُ دَوَابَهُ فِي سَفَرِهِ وَحَضَرَهُ مَجَاءُ لَهُ مِنْ رَجُلٍ مِنْهُمْ خَطَأً فِي أَحَدِي عَيْنَيْهِ فَمَاتَ بَعْدَ أَيَّامٍ فَادْعَى وَالِدَهُ أَنَّ اسْتَأْذَنَ حَلَّهُ وَهُوَ بِمَجْرُوحٍ فِي قَافِلَةٍ مَعَهُمَا مَسْكَرٌ وَرَوَائِحُ طَبِيعَةٍ وَمَاتَ بِسَبَبِهَا هَلْ تَسْمَعُ هَذِهِ الرَّعْوَى أَمْ لَا تَسْمَعُ (أَجَابَ) سَمِعْتُ فِي قَافِلَةٍ فِيهَا مَسْكَرٌ وَرَوَائِحُ طَبِيعَةٍ لَا يُوجِبُ ضَمَانَهُ فَلَا تَسْمَعُ دَعْوَاهُ فِي ذَلِكَ وَالْحَالُ هَذِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمَ (سُئِلَ) فِي يَهُودِيٍّ فَتَحَ كَنْفِيَالَهُ فَادْعَى عَلَيْهِ نَصْرَانِيٌّ أَنَّ ابْنَهُ الصَّغِيرَ مَاتَ بِرَأْسِهِ هَلْ تَسْمَعُ دَعْوَاهُ أَمْ لَا (أَجَابَ) لَا تَسْمَعُ وَاللَّهُ أَعْلَمَ (سُئِلَ) فِي رَجُلٍ رَمَى فِي وَجْهِ امْرَأَةٍ حِرَاءً فَأَخَذَهَا خَوْفٌ بِإِقْضَى وَمَرَضٌ لَزِمَتْ بِسَبَبِهِ الْفَرَّاشُ وَمَاتَ بَعْدَ سِتَّةِ أَيَّامٍ هَلْ يَلْزِمُهُ دِيَّةُهَا أَمْ لَا (أَجَابَ) لَا يَلْزِمُهُ دِيَّةُهَا كُنْ غَيْرَ صَوْرَتِهِ وَخَوْفٌ بِالْغَائِبَاتِ فَانْهَ لَا ضَمَانٌ عَلَيْهِ لِاسْتِنَادِهِ فِي خَوْفِهِ إِذَا جَرَحَتْ الْحِرَاءُ أَوْ عَضَتْهَا وَمَاتَتْ بِسَبَبِ ذَلِكَ وَكُنْ صَاحِبٌ عَلَى رَجُلٍ فَصَعِقَ فَمَاتَ مِنْ ذَلِكَ وَكَثِيرٌ مِنْ فُرُوعِ الْمَذْهَبِ شَاهِدُهُ وَاللَّهُ أَعْلَمَ (سُئِلَ) فِي صَغِيرَةٍ بَنَتْ ثَلَاثَ سَنِينَ فِي حِضَانَةِ الْآمِ خَرَجَتْ لِلتَّزْوِجِ وَتَرَكَتْهَا بِإِحْفَافٍ لَهَا فَوَقَعَتْ فِي قَدَرِ طَعَامٍ حَارٍّ كَانَتْ بَيْنَ يَدَيْهَا فَهَلَكَتْ هَلْ تَضْمَنُ الْآمُ أَمْ لَا (أَجَابَ) نَعَمْ تَضْمَنُ الْآمُ لَتَرَكَهَا بِالْحَفَظِ الْوَاجِبِ عَلَيْهَا وَقَدْ صَرَّحَ بِالْمَسْئَلَةِ الرَّاهِدِيٌّ فِي الْقَنِيَةِ وَالْحَاوِيُّ قَالَ فِيهِمَا رَأَى الشَّرَفَ الْآتِمَةَ الْمَكِّيَّةَ صَبِي ابْنِ ثَلَاثِ سَنِينَ وَحَقَّ الْحِضَانَةُ

مطلبه جذب سكين آخر
جذبها صاحبها فجرحته
يد المتعدى

مطلب امرأة لها ابن
وبنت أمرت الولد بحمل
أخته فعملها فعملها فاشج
رأسها مات

مطلب رجل يرى غنما
لجماعة أذن واحد منهم له
أن يسقي الغنم من يده فنزل
إليه ليهيج الماء فمات

مطلب لرجل يرى بيته
استعار ناسا ليخزن فيها
غلة ففتحها ليخرج ما فيها
من التراب فسقط فيها غلام
ومات

مطلب إذا قتل ثلاثة رجلا
فلوليهم قتل الكل أو العفو
عن الكل أو الصلح أو
البعض

مطلب أصابه من رجل
سهم في إحدى عيني فمات
فادعى والده أن استأذنه جليله
في قافلة فيها روائح

مطلب يهودي فتح كنفا
فادعى عليه نصراني أن
ابنه مات برأسته

مطلب رمى بوجه امرأة
حربا فأخذها خوف لزمته
به الفرائش ثم ماتت

مطلب إذا خرجت الأم
وتركت ابنتها الصغيرة
فوقعت في قدر حار وماتت

للاطم فخرت وتركت العبي فوق في النار فنعن الام ورمز للمعيط وقال لا نسمي في ابن ميث
 سنين ثم رمز لجد الائمة الحكيم وقال امرأة تركت ولدها عند امرأة وقالت احفظه حتى ارجع
 فذهبت وتركته فوق الصغير في النار فعملها الذية للاطم وسائر الورثة ان كان من لا يحفظ نفسه ورمز
 للمعيط وقال اودعت صبية فوقت في الماء فماتت فان غابت عن بصرها ضمنت والادلا اه ووجه
 النعمان في جميع المسائل المذكورة ترك المعيط الواجب والله أعلم (سئل) في رجل أخذ بيده
 بندقة يجز به ثم وضعها وبعد استقرارها وقع مشحاصها على غراتها لا يفعله فأورى وخرجت وقتلت
 شخصا هل عليه وعلى عاقلة دية أم لا (أجاب) ليس عليه دية ولا على عاقلة حيث لم يكن خروجها
 بجرمته وبشهادة ذلك فروع يطول ذكرها هنا ما في جامع الفصولين وضع جرة على حائط فقلت
 بوقوعها شيء لم يضمن اذا انقطع أثر فعله بوضعه وهو غير معتد في هذا الوضع فلا يضاف اليه التالف
 ومنها رجلان كانا يدبغان جلودا في سائوت واحدة فأذاب أحدهما شحمها في مرجل فحاش فصب
 عليه ماء ليسكن فالتب النجم فأصاب السقف فاحترق متاع صاحبه وأمتعة الخيران لم يضمن ومنها ما
 صر حوايه فاطبة بقواهم ولو لم ياتي الحصاد ولكن حلت الريح بعض النار عن كبره فأحرقت أوقنات
 كان هذا رومها جل قطننا الى الدفان فلقه امرأة في السكة فحمل قبسا من النار فأصاب النار
 القطن فأحرقته لم يضمن ان كان ذلك من حركة الريح ولا ينظر ان كانت المرأة هي التي مشت الى القطن
 فنعن وان مشى صاحب القطن الى النار لم يضمن الى غير ذلك من القروع المصرحة بالخطكم وأه
 حيث كان التلف لا بجرمته لا ضمان عليه والله أعلم (سئل) في قرية جاءت على أهلها نائحة
 فرحل بعضهم قبة هم أعوان الحاكم السياسي ليردوهم فأبوا فنشرب رجل من الاعوان بندقة جهتهم
 فأصاب رجلا من الراجلين فقتله هل تلزم جنائبه شيخ القرية بقواهم هو جرحهم أم لا (أجاب)
 لا تلزم شيخ القرية بجنايته بالاجماع والحال هذه بل يلزم الضارب المباشر لما تقتضيه اذا اجتمع
 المباشر والمتسبب قدم المباشر وانه أعلم (سئل) في رجل دخل قرية بجبلية وصياح فزعهم رجل
 أن زوجته ألفت جنينا بسبب الخوف من ذلك ويريد تضمين من كان سببا لدخول القرية بهذه الصفة
 هل تجمع دعواه ويضمن اذا ثبت ذلك أم لا (أجاب) لا تجمع دعواه اذا لا يلزم الضمان بمثله لعدم
 توجبه وقد أفتى والد شيخنا شيخ الاسلام أمين الدين بن عبد العال اذا صاح على امرأة فألفت جنينا
 لا يضمن واذا خوفها بالاشرب يضمن ولم يذ كروجه المرق وأقول وجهه أن في موته بالتحويق بالاشرب
 وهو فعل صادر منه نسب اليه وفي الصباح موته بالخوف وهو صادر ومنه انساب اليها وصرحوا أيضا
 بأنه لو صاح على كسب فمات لا يضمن وفي التنازع خاتبة فتلا عن مجموع النواريل رجل صاح على آخر
 فجاءت فماتت من صيخته تجب فيه الدية وأقول لا مخالفة بينهما فالأول اذا كان الموت بالخوف والثاني
 بالصيحة فجاءة وهي منسوبة الى الصباح والخوف منسوب الى الموت فصار الفرق أنه اذا مات بفعل
 الغير ضمن ذلك الغير واذا مات بمجرّد الخوف لا ضمان ولو اختلف الصاعل مع أولياء الميت فالقول
 للفاعل أنه مات من الخوف وعلى الأولياء الميتة أنه مات من التحويق اذا أسكره الفاعل وعلى هذا
 اذا صاح على المرأة فجاءة فألفت من صيخته جنينا يضمن لتسببه الالقاء الى الصيحة منه اليها ولو صاح
 على امرأة فجاءة فألفت امرأة غيرها لا يضمن لعدم تعديه عليها لانها ألفت من الخوف فصار كالموت
 ضرب رجلا أو قتله فمات آخر بالخوف منه فانقطعت نسبة الموت عن الفاعل تأمل فانه يحري جرحه
 والله أعلم (سئل) في قران بفرصة يا قافا أرسل أجيرا له حرا بالغا عاقلا الى العوجاء يستجمل
 المكاري بالذيق فمات أو قتل في الطريق هل يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن باجماع العلماء بل
 صرح البرزقي في الصبي بأنه لو أرسله في حاجة فمات أو قتل في الطريق لا يجب عليه شيء انتهى فكيف
 يجب عليه شيء في الحزب البالغ العاقل بذلك اذ يحصل الامر بأن رجلا بعث رجلا في حاجة فمات أو قتل

مطلب اذا وضع بندقة
 وبعد استقرارها خرجت
 وقتلت شخصا فلا دية عليه
 ولا على عاقلة وذكر المواقف
 لهذه المسئلة نظائر

مطلب اذا اجتمع المباشر
 والمتسبب قدم المباشر

مطلب رجل دخل قرية
 بجباية وصاح فأتى رجل
 أن امرأته ألفت جنينا
 بسبب الخوف من ذلك

مطلب في دفع المخالفة
 بين قول بعضهم صاح على
 آخر فمات لا يضمن وقول
 بعضهم يضمن

مطلب اذا أرسل رجلا
 آخر لحاجة فمات أو قتل
 لا يضمن عليه

فيه لا يضمن بالاجتماع والله أعلم (سئل) في مراهق مع معلمه خاض في مسيل ماء فغرق مع جماعة وسلم معلمه مع جماعة هل يضمن معلمه أم لا (اجاب) لا يضمن لانه خاض باختياره فلا وجه لضمنان معلمه والله أعلم (سئل) في رجل قال لا تخراكوني على عقدتي خنصري يدي فكواه فشلت خنصره هل يضمن أم لا (اجاب) لا يضمن لانه لا في ذلك ولو شرط عليه العجل السليم لا يصح لانه ليس في وسعه ذلك والله أعلم (سئل) في رجل أراد من آخر لواطه به وتعذر دفعه الا بقتله هل لذلك أم لا (اجاب) نعم له قتله وقد صرحوا بأنه اذا نظر في باب دار انسان ففقأ صاحب الدار عينه لا يضمن ان لم يمكنه تضييته من غير قذف عينه فكيف بمن أراد بانسان لواطه ولم يمكنه تضييته عنه بغير قتله الامر في ذلك أوضح والله أعلم

* (كتاب الديات) *

(سئل) في رجل ضرب زوجته فأتلف لها ثلاثة اسنان فوكت أخاها في طلبه بموجب ذلك وهو مقر غير أنه توهم أنه لا يلزمه بضرب زوجته شيء ويدعى على الاخ أنه شكاع عليه لحاكم سياسي بذلك فغترمه ما لا والاخ منكر الشكوى عليه للسياسي فهل يلزم الاخ بمجرد الدعوى شيء وهل على الزوج ارش الاسنان أم لا (اجاب) ضرب الزوجة بموجب للضمان سواء كان ظالما أو بحق لان المباح يتقيد بالسلامة ففي الاسنان الثلاثة سبع مائة وخمسون درهما أو سبعة من الابل ونصف لان دية المرأة على النصف من دية الرجل في النفس ومادونها ولا شيء على الاخ بالشكوى المذكورة لان الموجب للضمان الشكوى بغير حق وهذه بحق والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل طرح آخر على الارض وضربه فصار يصرع فاذا عليه (اجاب) ان ثبت زوال عقله بما ذكر فدية دية كالهوان زال بعضه فبقدره ان انضبط بزمان أو غيره وان لم ينضبط فمكروهة عدل وللقاضي أن يقررها باجتهاده وهذا أقلته تنقها أخذ من كلامهم وقد صرح بعض العلماء بأن الاصراع ضرب من الجنون والله أعلم (سئل) في امرأة خطفها أخوها وابن عمها من محل زوجها وأردفها خلفه على فرس وشدها اليه وسير بها الفرس عدوا وعجزت عن حفظ نفسها فألقت جنينا بسبب الشدة وملاقة السر جابطنها ومات بعده بسببه هل عليه غرة الجنين ودية للمرأة وتكون جميع الغرة الاب ونصف الدية للزوج حيث لم يكن لها ولد (اجاب) نعم على مردفها الشاة لها دية في الام وغرة في الجنين فأما دية الامر وهي نصف دية الرجل فبرئها ورثتها وزوجها من جلة الورثة فله النصف منها وأما الغرة وهي خمسة مائة درهم فهي للاب لانحصار ارث الجنين فيه والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأة تدعى أنها كانت في دارها بين أغنامها فأصابها حجر من راعي الاغنام فألقت بسببه جنينا وهو يقول رفعت حجرالا أدري أهو الصائب لها أم لا وعلى تقدير أنه الصائب لا أدري هل الالقا به أم بغيره حاصل كلامه انكار ما عدا الرمي هل يلزمه بمجرد ذلك شيء أم لا وهل تقبل شهادة من شرط له مال على شهادته في ذلك أم لا واذا وجد الثبوت الشرعي المستوفي للشرايط الشرعية ما يلزم الراعي شرعا في ذلك (اجاب) لا يلزمه بمجرد الاعتراف بالرعي شيء لاحتمال رمي غيره ولا بالاقرار بالرعي والاصابة لاحتمال أن الالقاء حصل بعارض آخر ولا بد من الاعتراف بأن الالقاء حصل به أو بالبيئة العادلة التي تشهد بأن حجر هذا الراعي أصابها وألقت به أو تشهد على اقراره به كذلك حتى تلزم الغرة أو النكول عن اليمين المتوجهة عليه في دعوى ذلك كذلك وأما بدون هذه الامور لا يلزمه شيء واذا ثبت بالبيئة العادلة أو الاقرار أو النكول فاللازم عليه غرة وهي نصف عشر الدية قدرها خمسة مائة درهم تبلغ بحساب القروش الآن سبعة وخمسين قرشا تقريرا فاذا ثبت عليه ذلك يلزمه دفعها ولا تقبل شهادة أخذ المال على الشهادة

مطلب مراهق خاض الماء مع معلمه فغرق
مطلب قال لا تخراكوني على عقدتي خنصري فكواه فشلت
مطلب في قتل من يريد اللواط منه

(كتاب الديات)

مطلب ضرب الزوج زوجته موجب للضمان والشكوى بحق لا توجب الضمان

مطلب رجل ضرب آخر حتى صرع

مطلب خطفها من محل زوجها وشدها على فرس خلفه وسيرها فألقت جنينا ومات بعده بسبب ذلك

مطلبت ادعت أنها أصابها حجر من راعي الاغنام وهو يقول لا أدري أهو الصائب لها أم لا الخ

ولا المشروط عليهم مال ولا المتعصب ولا الفاسق المرتكب ما يسقط عدالته كما تقدم من كلام العلما
 رجمهم الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل ضرب آخر ضربات متعددة في رأسه ووجهه يسكن
 فقلع عينه وأربع أرحام من أسنانه وكسر عظم عليه الأيسر فما يلزمه (أجاب) إذا كان ذلك
 كله بفعل واحد فلا تؤدى في شيء منه ويجب عليه في العين نصف الدية وفي كل سن نصف عشر الدية وهو
 خمس من الأبل أو خمسمائة درهم وفي اللحي أن لم تنقل العظم بعد كسر عشر الدية وإن نقلته فشر
 ونصف عشر وإن كان كل واحد بفعل مستقل يقتص منه في الأسنان وعليه في العين نصف الدية وفي
 اللحي ما ذكرنا أولا إذا لاقها في قلع العين ولا في كسر العظم لعدم تحقق المماثلة في ذلك والله
 أعلم (سئل) في رجل ضرب رجلا حرا عمدا يسكن على يده فجرحها جرحا قاتلا فقتل عاذا
 يلزمه وهل إذا قال الضارب انما ضربته لأن قريته أتم بواحدة من حري فذهبت هذه الجنابة بهذه
 التهمة هل يعتبر بقوله وتذهب هذه بهذه أم لا عبرة بالتهمة ويضمن ارش اليد (أجاب) يجب
 ارش اليد وهو نصف دية النفس على الضارب في ماله لأنه عدو وقد سقط القصاص بالليل لعدم
 إمكان المساواة ولا تذهب هذه الجنابة بهذه التهمة بإجماع كل مسلم فلا اعتبار بشول الضارب
 ذهبت هذه به والله أعلم (سئل) في رجل ضرب رجلا حرا فقتل عينه فماذا يلزمه (أجاب)
 يلزمه في ذلك نصف الدية سواء كان عمدا أو خطأ لعدم إمكان المماثلة وتحمله العاقلة في الخطأ والدية
 الكاملة مقدرة بما نمت من الأبل أو ألف دينار أو عشرة آلاف درهم فالواجب في العين المذكورة نصف
 ذلك والله أعلم (سئل) في صغير لطم وجه امرأة فأسقط سننها فماذا يلزمه وهل على أبيه دية أم لا
 (أجاب) يلزم في السن اثنتان ونصف من الأبل أو مائتان وخمسون درهما على عاقلة والله أعلم
 (سئل) في خيال قال لا تخر راحات وضربه بعصا فقتل عينه فماذا يلزم الضارب (أجاب) يلزمه
 نصف الدية كما صرح به أصحاب المتون والشروح والقنواوي وهو من الأبل بخمسون مفصلة أو أرباعا
 من بنت مخاض اثنا عشرة ونصف ومن بنت لبون كذلك ومن حقة كذلك ومن جذعة كذلك هذا
 من الأبل وأما من الذهب فخمسمائة دينار ومن الفضة خمسة آلاف درهم والله أعلم (سئل) في
 رجل ضرب آخر بجحر فأصاب فمه فأسقط سننا من أسنانه فماذا يلزمه (أجاب) يلزمه في كل سن خمس
 من الأبل أو خمسمائة درهم هذا إذا كان خطأ وإن كان عمدا ففيه القصاص السن بالسن والله أعلم
 (سئل) في رجل شج آخر شجة دامية فبرئت وبقي اثرها في وجهه فماذا يجب عليه شرعا (أجاب)
 يجب عليه حكومة عدل والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل ضرب آخر يسكن فقطع بعض
 مفاصل خنصره وبصره وشل ما بقي منها وحصل للوسطى والسبابة بعض شلل فما الواجب في ذلك
 (أجاب) في كل مفصل من مفاصل الخنصر والبصر ثلث دية الأصبع فإن كان قد ذهب منها
 ثلاثة مفاصل ففيه دية الأصبع كاملة وهي عشر من الأبل أو مائة من الدراهم أو ألف من الدراهم
 لأن في الأصبع الواحدة عشر الدية وهي من هذه الأنواع الثلاثة وإن كان الذهب منها أربعة مفاصل
 ففيه دية أصبع وثلث دية أصبع ثم ينظر إلى ما شل من المفاصل الباقية فإن كان لا يتفجع به
 فحكمه حكم المقطوع في وجوب الدية فتجب دية الخنصر والبصر كالأعشرون من الأبل وهي
 خمس الدية أو بحسابه من الذهب والفضة المشروحين أعلاه وإن كان يتفجع به ففيه حكومة عدل
 بأن ينظر إلى ما فات وإلى ما بقي فيحكم بحسابه وكذلك القول في الوسطى والسبابة فانهم ذلك والله أعلم
 (سئل) في بئر مكبوسة بالتراب في بيت شخص عمد لها رجل فأخرج ترايبها وحزمتها حطة ومدها
 فغاب مدة أشهر ثم حضر وقصها كل ذلك بغير إذن المالك فوقع فيها ابن المالك ومات بالوقوع هل
 تجب دية على عاقلة المخرج أم لا (أجاب) صرحوا بأن كبس التراب لا يسقط لغيره فليكون
 ياخرجه كجذب البئر العدون وهو ضامن ما هلك بالوقوع فيها إن ماله وإن نهب حرة فعلى

مطلب ضرب آخر ضربات
 يسكن فقلع عينه وأربع
 أرحام من أسنانه وكسر
 عظم عليه

مطلب رجل ضرب يدا آخر
 عمد يسكن فقتل

مطلب إذا ضرب آخر فقتل
 عينه يجب نصف الدية مطلقا

مطلب صغير لطم امرأة
 فأسقط سننها

مطلب ضرب آخر بعضا
 فقتل عينه

مطلب ضرب آخر بجحر
 فأسقط سننا من أسنانه

مطلب رجل ضرب آخر
 يسكن فقطع بعض مفاصل
 خنصره وبصره وشل
 ما بقي وحصل للوسطى
 والسبابة بعض شلل

مطلب بئر مكبوسة بالتراب
 في بيت رجل فإذا أخرج
 ترايبها رجل كان ضامنا
 لما هلك بالوقوع فيها

عاقلة والله أعلم (سئل) في امرأة قتلتها ابن عمها عداؤها زوجها وأولادها كور وأب مات
 الأب قبل استيفاء القصاص عن ابن أخيه اقاتل فما يستحق الزوج والاولاد عليه (أجاب)
 يستحقون خمسة أسداس ديتها لانقلاب حصتهم في القصاص مالا يجوز الأب ويرث اقاتل حصته
 فيه كما نص عليه في التارخانية والله أعلم (سئل) في رجل قتل بنت عمه عداؤها زوجها وأخ
 شقيق هل يقتل بها اذا اجتمع على طلب القصاص أم لا واذا عفا أخوها عنه ينقلب نصيب
 الزوج مالا أم لا (أجاب) نعم يقتل بها وان عفا أخوها عنه فلزوجها نصف ديتها والمقرر في كلام
 أئمتنا أن الرجل يقتل بالمرأة وأن دية المرأة نصف دية الرجل والقصاص والدية يجريان على فرائض
 الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل قتل ابنته عداها بجرم دهمته وليس لها وارث سوى زوجها
 وأبناء عمها فماذا يجب لزوجها على أيها بسبب القتل المذكور (أجاب) يجب له عليه نصف
 ديتها في ماله خاصة وقد تقر أن القاتل لا يرث من المقتول وأن الواجب بالعمد المحض يجب
 في مال القاتل لا على عاقلة وأن دية المرأة على النصف من دية الرجل وأن ما يجب على الأب والجد
 في أسوالهم بقتل الابن عدا يجب في ثلاث سنين عندنا وقد عرفت الاحكام في هذه المسئلة على
 وجه الاستقصاء والله أعلم (سئل) في رجل ضرب آخر بجرح أو كدر عدا فكسر بعض سننه
 فماذا يجب عليه (أجاب) ان كان الكسر مستويا يستطيع في مثله القصاص بالمجرد اقتص
 من الضارب فيبد من سنه بمقدار سن المضروب وان لم يكن كذلك فعليه من ارش السن بحسابه
 ان كان نصف ارش السن وان ثلثا ثلث وهكذا وقد تقر أن في السن نصف عشر الدية
 فيتم مقدار ما ذهب من سنه فيجب ارشه بحسابه حيث لم يمكن القصاص والله أعلم (سئل)
 في رجل ضرب رأس آخر فاذهب بعضا من بصره فماذا يلزمه شرعا (أجاب) صرح في التارخانية
 والبرازية وكثير من الكتب أنه لو ذهب بعض بصره بضربة وشحوا فلا قصاص وفي ذلك حكومة
 عدل ونقله في التارخانية عن الفتاوى الصغرى والمسئلة مشهورة وفي كثير من الكتب
 مذكورة وذكر أيضا في التارخانية أن ذهاب البصر قيل ان الاطباء تعرفه فقول عدلين منهم
 مقبول فربما يظهر المقدار اذ ذهب منه بقول الاطباء فتسهل الحكومة والحال هذه والله أعلم
 (سئل) في امرأة حرته نيت امرأة أخرى وابنتها عن القاء القمامة بوضع يضرب بالمارة
 فأتدب أخوها وشيخ الناهية في رأسها شجة دامية فماذا يلزمه شرعا (أجاب) أولا يلزمه التعزير
 لارتكابه المعصية وثانيا يلزمه حكومة العدل وهي على قول الكرخي المصحح أن يتظاركم مقدار هذه
 الشجة من الموضحة فيجب قدر ذلك من نصف عشر الدية لأن ما لانس فيه يرد الى المنصوص عليه والله
 أعلم (سئل) في جماعة يجزئون حجر بته قال قائل منهم ضعوا في حلقة خشبة ثلاثين رسا أحدا فقال
 رئيسهم لا يحتاج فهرس رجل من رجل منهم فكسرها فاذا الحكم فيه (أجاب) الحكم في ذلك عند علمائنا
 المحققين أن حكومة العدل تقسم على جميع الجارين وتسقط حصة المصاب عنه أما وجوب حكومة
 العدل فلنص علمائنا بأن في كسر كل عظم حكومة عدل وأما كونهم عليهم فلنصهم في مسئلة الاربعة
 نفر الذين استؤجروا لحفر بئر فوقع عليهم من حفرهم خات أحدهم على الثلاثة ثلاثة أرباع
 الدية وبسقط ربعها مع الذين بأن الموت من جنائيه وجنائيههم فسقط ما قابل فعله كما صرح به في الخبانية
 والبولاجية وأكثر الكتب وان مات الذي انكسرت رجله من ذلك قسمت الدية كذلك فانهم
 والله تعالى أعلم

(باب ما يخذله الرجل في الطريق)

(سئل) في رجل له إيوان سفلى هدمه وجد عمارته ووضع عليه عليه ونصب عليهم يازيب

مطلب قتلها ابن عمها
 عداؤها زوجها وأولاد
 وأب مات قبل استيفاء
 القصاص

مطلب قتل بنت عمها عداؤها
 زوجها وأخ يقتل بها اذا
 اجتمعت وان عفا أحدهما
 انقلب نصيب الآخر مالا

مطلب قتل ابنته عداؤها
 زوجها وابن عم
 مطلب ضرب آخر عدا فكسر
 بعض سننه

مطلب ضرب آخر فاذهب
 بعض بصره

مطلب ضرب امرأة في
 رأسها فنجبها شجة دامية

مطلب جماعة يجزئون حجر
 بته فقال واحد منهم ضعوا
 في حلقة خشبة كذا ليرس
 أحدا ومنع آخر قهرس رجله

مطلب اذا وضع رجل
مباريب نصب في زقاق
غير نافذ يجبر على رفعها
وان اباح اخله ذلك لهم
الرجوع

مطلب ليس لصاحب
الامر ان ينقله أو يرفعه
أو يسهله

مطلب ليس لصاحب
الجدع أن يرفعه

مطلب بنى على الطريق
العام سابطا بغير إذن
السلطان ومنع به الصانع
طاقة تجاهه

مطلب اذا أراد رجل
احداث طلة في الطريق
العام يمسح ولولم يضر على
الصحيح من مذهب أبي
حنيفة

مطلب اذا كان متكلما
على مدرسة فقد طاف
فيها بسبب بناء سابط
أحدثه على طريق العامة
فما سطر عليها الآن أن
يحصاه برفعه بل ولكل أحد
ذلك

مطلب اذا اخرج حرسا
الى طريق العامة فتح به كوة
مشرقة على عورات بارة
ومثل ذلك طريق فاصل

مطلب اختلف ائمتنا
الثلاثة في حكم وضع قنطرة
أو طلة في طريق العامة

نصب في صدر زقاق غير نافذ فيضرب بأحده هل اذا طلب أهل الزقاق أو بعضهم رفع المبانى بيا يجبر على
رفعها أم لا وإذا ادعى أنه وضع بأذن من أهله لا باحتهم له هل لهم الرجوع عن الاباحة وتكليفه رفعها
أم لا (أجاب) لهم أن يطلبوا برفعها لأن الزقاق العبر السافدة لا هله فلهم ذلك سواء أضر أم لا
وان تراخوا بوضعها لهم أن يرجعوا لانها اباحة وللبيع الرجوع عنها كس أباح ركوب دابة له أو
مشاركة بينه وبين المباح له أن يتعه منه متى شاء كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل له
ابوان في داره عليه مباريب نصب ماؤها في زقاق غير نافذ هدمه وحدث بناءه وأحدث عليه طقة
وقبل المباريب التي عليه على سطح الطبة المحدثه هل له ذلك أم لا ويكلف برفعها (أجاب) ليس
له ذلك ويكلف الى رفعها فقد صرح في الخلاصة ومنه لى البرازية أنه لو أراد أهل الدار أن يتقوا
المبارب عن موضعه أو يرفعوه أو يسفلوه لم يكن لهم ذلك وفي الحاشية في الجدوع وان أراد أن يجعله
أرفع عما كان لا يكون له ذلك لأنه أكثر ضررا عما كان ولا شك بأن الماء كلما كان شاهنا فوقه أضر
بلاشبهه لأنه لقوته يحفر زيادة عما يحفره المستقل ويعد وقعه ويكثر اتصاحه واتشاده فيتضرر به
جاءه وذلك لأن الرقاق ملك مشترك بين أهله فلا يجوز التصرف فيه بغير إذن شريكه ورضاه وقد
ورد انتهى عن اضرار الجار واذا نه والله أعلم (سئل) في رجل بنى على الطريق العام سابطا بغير إذن
من السلطان ومنع به الفضاء والهواء عن طاعة مدرسته تجاهه والآن يريد ناطر المدرسة هدمه
فهل تلجع دعواه بذلك ويجاب الى خدمه أم لا (أجاب) للناظر مطالبة برفعه بل لكل
واحد من آحاد المسلمين ذلك فقد انصفوا على أنه اذا اضر فلكل أحد ولو من أهل الذمة غير العبد
والصبيان أن يخاصمه ويتقضى عليه بدمه كما صرح به في جامع الأصولين وامن الفتاوى الدنيارى
ومن قواعدهم الضرر يزال بل مذهب الامام أبى حنيفة يرفع ويمنع ولولم يضر ففى التارخانية وذكر
شيخ الاسلام رحمه الله تعالى في كتاب الصلح اذا أراد الرجل احداث طلة في الطريق العام ولا يستر
بالعمامة فالصحيح من مذهب أبى حنيفة أن لكل واحد من آحاد المسلمين حق المنع وهو الطرح ومنه
في جامع الأصولين في الفصل الخامس والثلاثين وقد علم من كلام شيخ الاسلام في الصلح أنه لا يعدل
عن كلام الامام لأنه جعله الصحيح من مذهبه وهو ولولم يجعله الصحيح فهو الصحيح حيث ثبت أنه مذهبه
الذى استقر عليه فان كان هذا فيلا يضر فكيف فيما يضر وهو بالاتفاق من الجميع والله أعلم
(سئل) في رجل كان متكلما على مدرسة فغير معالمه بغيره وجب بحيث أنه مستطابقان
في المدرسة المذكورة وبني تجاهها ابوان على سابط أحدثه على طريق العامة والآن يطلب
ناطر المدرسة فتح الطافات لقدمها وهدم السابط هل يجاب الى ذلك شرعا أم لا (أجاب) نعم
يجاب الى ذلك والحال هذه اذا لا يجوز تغيير معالم وقف ما وقد انصفوا على رفع الطلة حيث كانت
تضرر والصحيح من مذهب أبى حنيفة أنها ترفع لخصاصمة آحاد الناس ما عدا العبد والصبيان ولولم
تضر صرح به في التارخانية وجامع الأصولين وكثير من كتب علمائنا والله أعلم (سئل) في رجل
أخرج جرسا الى طريق العامة وفتح به كوة مشرقة على عورات بارة هل ينزع ولا يمسح من نزع
الطريق الفاصل أم لا (أجاب) نعم ينزع الجرس ولكل واحد من أهل الحصة أن يطالبه
بنزعه ولا يختص بذلك الجار أو بائنة الكوة فالسرى على أنها حاشيت كانت للنظر والموضع موضع
مرضع للنساء تسد بلا فرق بين الطريق الفاصل وغيره والمسئلة الاولى في الكثرة وغيره والثانية
في المضمرات وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) في بناء تشعت بحيث آل الى القروط وأخير
المعمارية أنه يحتاج في استناده وتحصينه الى بناء قنطرة في الطريق العام فهل يسوغ للساحب
البناء احداث مثل ذلك اذا كان ليس في احداثه ضرر خصوصا حيث دعت الضرورة والحاجة
اليه وجرى عادة الناس بمثل ذلك وخصوصا أيضا كنف المحل من جانب الشارع الشرع بقدر

المعامارية وأهل الحلة وجماعة من المسلمين وأخبروا بأمرهم بأنه ليس في أحداث ذلك ضرر أصلا
والحال أنهم أذرت أيضا نجباء بناؤها الزيد من ذرع القنطرة الموجودة بذلك الخط فهل حيث
بحر عادة الناس بذلك ولم يكن في أحداثها ضرر يسوغ له ذلك ولا يلتفت إلى المعارض المتعنت
وهل الحائظ الدار حريم وبعد ذلك فناء حاجتي أن لصاحبها ربط دابته إلى جانبها والجلوس في ظلها إلى
غير ذلك من الانتفاعات أم لا (أجاب) قد أكثر علماءنا من نقل هذه المسئلة في كتبهم قال
في البرازية وإن أحدث في طريق ظلة لكل أحد الرفع والمنع أضرم لا وقال محمد رحمه الله تعالى
إذا لم يضرب يمنع ولا يرفع وقال الثاني رحمه الله تعالى وبه يعتبر إذا لم يضرب لا يمنع ولا يرفع انتهى
وفي جامع الفصولين في أول الخامس والثلاثين أراد أن يحدث ظلة في الطريق العامة وهي لا تضرب
بالعامّة قال الصحيح من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن لكل من المسلمين حق المنع والطرح إذا كان
ذلك بغير إذن الإمام قال محمد رحمه الله تعالى له حق المنع لا الطرح قال أبو يوسف ليس له كلاهما
انتهى ونقلا عن الصفا أنه انما يلتفت إلى خصوصية من يخصص لولم يكن له مثل مال الخصاص فكونه
مثله لا يلتفت إليه إذ لو أراد دفع الضرر عن العامة يبدأ بنفسه فلما لم يبدأ بنفسه علم أنه متعنت الحاصل
أن ظاهرا رواية المنع والرفع واعتبر بعض المتأخرين قول الثاني لأنه أسمع وأرفق مع عدم الضرر
فقال وبه يعتبر ولصاحب الدار الانتفاع بفساء داره بالقضاء بطين وخشب وربط دابته على
الاطلاق كائن عليه في جامع الفصولين وغيره وإذا كان له ربط دابته في باب أولى جالوسه في ظلها
وقد صرح به بعضهم والله أعلم (سئل) في أحداث ذلك في طريق يضرب بالمارة هل يجوز أم لا
(أجاب) لا يجوز حيث ضرب بالاجماع وإذا لم يضرب يجوز إذ لم يمنع ولكل أحد من أهل الخصوصية
ذميا كان أو مسلما منه ورفعته قال في الكثر من أخرج إلى طريق العامة كنيفاً وميزاباً أو جرسنا
أو دكاناً فلكل أحد نزعها انتهى يعني مطالبته بنزعه والله أعلم

(فصل في الحائظ المائل)

مطلب يضمن صاحب
الحائظ المائل ما تلف به
حيث أشهد عليه من له
ولاية الشهادة

(سئل) في حائظ مال إلى الطريق العام والخاص فأشهد على ربه من له ولاية الشهادة وهو
الجار أو رجل من أحاد الناس في العام هل يضمن صاحبه جميع ما هلك تحته من نفس أو مال أم لا
(أجاب) نعم يضمن ربه ما تلف به من نفس أو مال إن طالب بنقصه مسلم أو ذمي ولم ينقصه في مدة
بقدرة على نقضه حيث كان إلى الطريق العامة وإن كان إلى طريق الجار أو إلى دار الجار فالطلب
إلى الجار فإذا طلب ولم ينقض مع تمكنه ضمن جميع ما تلف من مال أو نفس له هكذا صرح به فقهاء
مذهبنا متوناً وشروحاتاً وأما والله أعلم (سئل) في امرأة جالسة تحت جدار انقض بعضه
فأصاب حجر منه رجل المرأة فكسرها ومات هل يلزم رب الجدار ديتها أم لا (أجاب) لا يلزم
رب الجدار ديتها حيث لم يطلب من ربه نقضه قبل الوقوع مسلم أو ذمي والقياس أن لا يضمن
ويقال الشافعي وأحمد مطلقاً لأنه لم يوجد منه صنع هو تعدد لا مباشرة علة ولا مباشرة شرط أو
سبب والبناء كان مستقيماً في ملكه والميلان وشغل الهواء ليس من فعله فلا يضمن ولو كان ما تعلق باللك
إذا لم يكن كذلك والاجماع معتقد على عدم الضمان في غير المائل مطلقاً والله أعلم

(فصل في الحيطان والطرق وما يتضرر به الجار)

مطلب أراد فتح كوة على
جاره وفي ذلك اطلاع على
عواربه وسريه

(سئل) في الجار يريد فتح كوة على جاره وفي ذلك اطلاع على عواربه وسريه أو بناء غرفة أو
حائط على جدار مشترك بينهما هل يمنع عن ذلك أم لا (أجاب) أما مسئلة فتح الكوة فحقها
استحسان وقياس والاستحسان المنع وعليه الفتوى كأن نقله في التتارخانية ومشرح القدوري المسمى
بالضمير عن التهذيب وقال في التتارخانية قبل مسئلة الكوة بقليل (م) والخاصة في هذه

المسئلة واجتنابها أو القياس كل من تصرف في خالص ملكه لا يجمع في الحكم وإن كان يؤدى الى
الحاق الضرر بالغير لكن ترك القياس في موضع يتعدى ضرر تصرفه الى غيره شرعا وما قبل بالجمع
مطلقا وبه أخذ كثير من مشايخنا وعليه الفتوى انتهى ومثله في فصول العمادى وكثير من الكتب
وأما بناء الفرقة أو الحائطة على جدار مشترك فالمنع منه متفق عليه قياسا واستحسانا قال في الحاشية
جدار بين رجلين أراد أحدهما أن يبدى البناء عليه لا يكون له ذلك إلا بأذن الشريك أضرب التبريد
بدلت أرم بصر انتهى ومثله في كثير من الكتب وفي البرازية جدار بينهما أراد أحدهما أن يبنى عليه
سقفا آخر أو غرفة يتبع وهكذا إذا أراد أحدهما وضع السلم يتبعه إذا كان في القديم كذلك
انتهى ومثله في الخلاصة وكثير من الكتب والفقهاء فيه أنه يفعل ذلك بصير مستعملا للملك الغير بغير
إذنه فيمنع وهذا مما لا شبهة فيه والله أعلم (سئل) في رجل له دار ملكه ولبارة تجارعه دار لغيره
وبينه وبين جاره شارع يمر فيه الخاص والعام وصاحب الملك مراده فتح كوة في ملكه مائة هل يجازيه
منعه من ذلك أم لصاحب الملك التصرف في ملكه كيف شاء (أجاب) هذه المسئلة مسئلة
فتح الكوة ونظائر الرأية فيها أن الجار لا يبعه بها لأنه تصرف في ملكه ولم يملك غيره به ولكن
صرح في التمهيدات شرح القندورى أن الفتوى ان الكوة ان كانت للطر والساحة موضع البناء
فالضرر وطاهر ويمنع من فتحها للضرر الظاهر وطاهر الرواية هو القياس وما عليه الفتوى استحسان
والله أعلم (سئل) في رجل فتح في بيته كوى للهواء والقضاء مطلة على ملكه مقابلته لكوى جاره وبينهما
شارع ودوراهما هل له منعه من ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك إذا كان ملكا مطلقا التصرف للمالك
ومثله فتح الكوة التي جرى فيها القياس والاستحسان ليست هذه التي للقضاء والهواء وأما هي المدة
للطر والموضع موضع البناء وأيضا لو ثبت له مطالبته لثبت لآخر عليه مثله والمنع من أصله خلاف
القياس كما تقرروا كلامهم فليس له منعه والحال هذه والله أعلم (سئل) في سفل فوقه على
هل لصاحب السفل أن يفتح في سفله طاعة أو يدق وتد أو يفعل فيه ما يشتر بالعلوم لا (أجاب)
ليس له أن يفعل شيئا من ذلك في المتون لا يتعدى سفل فيه ولا يفتق كوة فيه بل يرضى ذى الفتوى قال
في البحر أن شاربهى صاحب الكثر الى منعه من فتح الباب ووضع الجذوع وهدم سفله وفي فتح القدير
أن فتح الباب ينبغي أن يمنع اتفاقا وإن وضع مسمار صغيرا أو وسطا يجوز اتفاقا انتهى وأشار بالصغير
والوسط الى عدم جواز وضع مسمار كبير والله أعلم (سئل) في دار مشتركة بين اثنين هل يجوز
لأحدهما ادخال الاجانب فيها بغير إذن الآخر أم لا وخصوصا مع صريح النبي (أجاب) لا يجوز
لأنه تصرف في ملك الغير بغير إذنه وإن كان مشتركا وهو حرام والله أعلم (سئل) في ساحة
لدار مشتركة بين ثلاثة نفر هل لأحدهم أن يبنى بها كتيفا أو مطبخا أو مطبقة أو بناء يختص به أم لا
(أجاب) ليس له ذلك إذ ليس لأحد الشركاء أن يبنى له بها بناء يختص به في المشترك الذي يمنع
الشريك عما هو مشترك ولا يملك ذلك وانما له أن يفعل ما هو من حق السكنى كدخول وخروج وتعود
ووضع أمتعة ونحو ذلك لا مما لا يمنع به بشر يكمن الانتفاع به كبناء مطبخ أو كتيف في المشترك ونحو
ذلك مما ذكر في السؤال والله أعلم (سئل) في دار راع مالكم ما يتامنها البارف قد باب وفتح له بابا آخر
في داره ومات البائع عن وثة فاشتري أحدهم البيت المذكور وهو ملاصق البيت له في الدار يستطرق
اليه من ساحتها ويريد فتح باب للبيت المذكور هل ذلك أم لا (أجاب) نعم له ذلك إذ له المروءة من
الساحة قطعا من أى جهة أراد من المروءة في عمل له فتح باب فيه كما صرح به علماء فاطمة ولا
يقدر أحد على منعه منه كالأقدرة على منعه من المروءة والله أعلم (سئل) في زفة من مثل
على دارين أحدهما في أسفله والآخرى في أعلاه هل لذي العليا أن يحول بابها الى جهة السفلى أم لا
(أجاب) بما في قاضي خان من أن الصحيح أنه ليس له ذلك وعبارته رجل له دار في سكة غير نافذة لها

مطلب إذا أراد أحد
الشريكين البناء على
جدار مشترك ليس له ذلك

مطلب أراد فتح كوة
مطلبة على جاره ولكن
بينهما شارع أراد الجار
منعه

مطلب لو أراد رجل فتح
كوة للهواء والقضاء ليس
لجاره منعه بخلاف ما إذا
كانت للطر والموضع موضع
البناء لسفل

مطلب ليس لصاحب
السفل أن يفعل ما يضر
بالعوا

مطلب ليس لأحد
الشريكين ادخال الاجانب
في الدار المشتركة

مطلب ليس لأحد البناء
في ساحة الدار المشتركة

مطلب لأحد الشركاء
أن يفتح في الدار المشتركة
بابا لبيت آخر

مطلب ليس لصاحب الدار
التي هي في ترقاى غيرها أن
يفتح لها بابا أفضل من بابها
به فتح أعلى

باب أراد أن يفتح لها بابا آخر أسفل من بابها لاختلافه فيه والتحجج أنه ليس له ذلك ولو أراد أن يفتح بابا
 آخر أعلى من بابها لكان له ذلك انتهى ومثله في كثير من كتب المذهب ونقل في جامع الفصولين أن
 له مطلقا وعليه الفتوى ونقل في التتارخانية عن الفتاوى العثمانية أنه ليس له ذلك وعليه الفتوى
 والحاصل أن في هذه المسئلة اختلاف التحجج والفتوى ولكن المتون على المنع وهو ظاهر الرواية
 كما صرح به في جامع الفصولين فليكن المعول عليه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا لها
 ظلة حادثة على حائطها وحائط الجار في سكة غير نافذة أنهدم هل له إعادة بناء أم لا (أجاب) ليس
 له إعادة بناء كما صرح به في جامع الفصولين وسواء كان بناؤها باذن الجار أم لا لأنه ان كان باذنه فهو معبر
 للعائط وللمعبر أن يرجع متى شاء وان كان بغير إذنه فهو غاصب والله أعلم (سئل) في حائط
 مشترك لا يخشى عليه السقوط أراد أحد الشرى بكنه نقضه ليتبينه أقوى مما كان أو يبني عليه بناء هل
 يمنع أم لا (أجاب) نعم يمنع لأنه تصرف في المشترك وهو لا يجوز بغير إذن الشرى والله أعلم
 (سئل) في معصرة لشخص ولا تخرج الممر على سطحها أنهدم جانب منه هل يلزم صاحب الممر شيء
 في عمارة ما أنهدم مع مالك المعصرة أم لا (أجاب) لا يلزم صاحب الممر شيء في عمارة ما أنهدم
 من سطح المعصرة بأجماع العلماء إذ ليس له فيه حق الا حق المرورو ملك الرقبة لربها ومن له حق المرور
 لا يؤخذ بعمارته اجماعا وقد صرح علماؤنا بأنه لو أنهدم السفل فأنهدم العلو ليس على صاحب العلو
 عمارته وله اذا بنى صاحب السفل سفله أن يمد علوه كما كان وليس عليه شيء مما اتفق صاحب السفل
 على سفله بل له اذا امتنع صاحب السفل من بناء سفله أن يبنيه ليتوصل الى حقه ويمنع عنه حتى
 يدفع اليه قيمة بناءه بالغة ما بلغت لأنه مضطر الى بناءه اذا لوصول له الى حقه الا به ولو بنى باذن القاضي
 يرجع على صاحب السفل بما أنفق بالغام ما بلغ لان اذن القاضي كإذنه بنفسه لولايته وهذا
 الذي استحسنه المتأخرون وفي قيمة اللؤلؤ الجلية وبه يفتى والله أعلم (سئل) في سفل عليه علو ولا هل
 هذا العلو يمر على سطح لصاحب السفل أنهدم جانب من الممر فأدعى ربه على رب العلو أنه أحدث
 حوضا وشجرة في الحوض فأنهدم بسبب ذلك وذو العلو ينكر حدوثهما ويدعى قدمهما هل القول في
 ذلك قول صاحب السفل بيمينه أم قول صاحب العلو بيمينه (أجاب) القول قول صاحب العلو بيمينه
 وان كان الحادث يضاف الى أقرب أو قاته ليكون صاحب السفل يدعى الضمان وصاحب العلو
 ينكره والاصل عدم الضمان وبرائة الذمة من الاشتغال بحق الغير فعارض الاصل السابق أصل
 أقوى منه والله أعلم (سئل) في دكان جارية في وقف مسجد جامع لها استمطار قديم في أرض
 موقوفة على جهة أخرى يريد التسليم عليها منع الاستمطار المذكور هل له ذلك أم يبقى القديم على
 قدمه (أجاب) يبقى القديم على قدمه اذا الاصل بقاء ما كان على ما كان لغلبة الظن بالمسلمين بأنه
 ما وضعه الابوجه شرعى والله أعلم (سئل) في ميزاب الى دارا يختلف صاحبه مع صاحب الدار
 مال الحكم الشرعى (أجاب) بما في جامع الفصولين ان اختلفا في حال الجريان فالقول
 لصاحب الميزاب والا فلا بد من بينة وقال بعضهم بترك لوقديما وحده القديم أن لا تحفظ اقراره وراء هذا
 الوقت ككف كان فيجعل أقصى الوقت الذي يحفظه الناس حد القديم قال (مش) هذا
 في غاية الحسن كذا في الفتاوى الصغرى انتهى والله أعلم (سئل) في سطح بيت سفلى هو عرصه
 ادار علوية ذو السفل يطالب صاحب العلو بتطمينه لدفع وكف الماء عنه في زمن الشتاء محتجا بأنه
 ليس بمالك فهل تطمينه عليه أم على صاحب السفل أم عليهما وهل اذا تلف طين السطح بواسطة
 انتفاعه به يكون ضامنا أم لا (أجاب) لا يجبر واحد منهما على ذلك أما صاحب العلو فليكون
 ليس بمالك اذا السطح ملك صاحب السفل وانما لصاحب العلو سكنه والانتفاع به ولا يجبر الانسان
 على اصلاح ملك غيره ولا نه لو أجبر انما يجبر لحقه أو لحق ذى السفل فلا وجه الى الاقول وهو ظاهر ولا

مطلب اذا اشترى رجل
 دارا لها ظلة حادثة على
 حائطها وحائط في سكة غير
 نافذة أنهدم فأراد إعادة
 ايس له ذلك

مطلب حائط مشترك أراد
 أحد الشرى بكنه نقضه ليتبينه
 أقوى مما كان

مطلب صاحب الممر
 على سكن لا يلزمه شيء في
 عمارته لو أنهدم

مطلب لو أنهدم السفل
 وامتنع صاحبه من بناءه
 فصار صاحب العلو أن يبنيه
 الا أن الحكم يختلف بين
 كونه باذن القاضي أو بغير
 اذنه

مطلب رجل له علو وله ممر
 على سطح صاحب السفل
 أنهدم جانب من الممر فأدعى
 صاحب السفل أنه أنهدم
 بسبب احداث زب العلو
 حوضا وشجرة فيه وهو
 ينكر

مطلب لا يمنع صاحب
 الاستمطار منه

مطلب ميزاب الى دار
 اختلف صاحبه مع صاحبها

مطلب سطح بيت ادار علوية
 يطلب صاحبه عن ذي
 العلو تطمينه لكونه الممتنع
 به وامتنع صاحب العلو
 لكونه غير مالك

وجه الى الثاني لعدم وجبه وهو التعدي الاتري أن السعل لو اهدم لا يحمر واحد منهما على سبانه
لما قلنا واعايشال لذي العلويين لك طريق الى حقك سوى أن تبني السعل بنفسك ان شئت وتحمسه
من صاحبه الى أن يؤدى قيمة الساء هذا مع قوات الحق فكيف مع عدم قواته في مسئلتنا اعدم
التطين لا يفوت الحق بالكلية واعايشال واجب نقصا تاما أو ما صاحب السعل فلما صير حواه فاطبة من أن
المالك لا يحمر على اصلاح ملكه فان شاء طبعه ودفع ضرر وكف الماء عن نفسه وان شاء تحفل ضرره
كبت لاحق لاحد في علوه ومسئله هذه ليست مسئلة المانع عن التصرف التي ذكرها في الذخيرة
وجامع الفصولين وغيرهما يقال اجتمع مانع ومطلق واعايشال مسئلة اصلاح المالك المتعلق به حق لا غير
واما تلف الطين فان كان بالتعدي من دى العلوفه وضامن وان لم يكن كذلك بل كان بالثبوت المادون
فيه شرعا أو عمورا الايام والليالي وعلى الشمس والهواء ونحوها فلا ضمان عليه والحال هذه والله أعلم
(سئل) في دار جارية في ملك زيد وتجاهها دار لزيد فصل بينهما دار رب مالك هذا ليريد أن يجعل
سفل داره فرما لحر الحر ويبنى له بيت نازو ويجعل ملعا للذخا لكن بكرا عايشال من ذلك ويتعال
عليه بسبب الذخا وهل له ذلك أم لا ولزيد التصرف في ملكه كيف شاء (أجاب) نعم له ذلك في ظاهر
الرواية سواء تصرف به جاره أم لا وسواء كان الضرر ريبا أم لا واستحسن غالب المشايخ من المتأخرين
منع الضرر الدين وفي الحامية دار فيها ساحة بين رجلين اقتسماها فصارا الساحة لاحدهما والساء
للاخر اذ صاحب الساحة أن يجعل الساحة يتاويستهم بالريح والشمس على صاحب الساء
في ظاهر الرواية له ذلك وليس لصاحب الساء حق المانع وقال نصير رحمه الله تعالى له أن يبيع والقوى
على ظاهر الرواية وعلى هذا الوارد أن يبنى في الساحة اصطبل أو متورا أو ما ماص كان له ذلك انتهى
والمثله شهيرة في كتب الفتاوى والشروح وقد علمت هذه العبارة المختصرة الحكم والتفصيل
وموضع الخلاف وما هو المقتضى به والله أعلم (سئل) في امرأة لها طابون في دارها تريد جارتها
معها مع هل هذا ذلك أم لا (أجاب) للمالك أن يتصرف في ملكه بما يشاء ولو أضرب بغيره
فكيف مع الضرر الذي يتحمله الجيران وهو الذخا الكائن من الطابون فالمنع عنه مجموع قياسا
واستحسانا فأكثروا من الجيران له يتكلمون حتى نحن به مبتلون والله أعلم (سئل) في امرأة
وضعت على حائط جارتها أحسابا وركبت عليه دالية بغير إذن أهل تومر رفعها عن موضعها على ذلك
أم لا (أجاب) نعم تومر رفع أحسابها ودالية البها عن حائطها لانه تصرف في ملك الغير بغير إذنه
والله أعلم (سئل) في جماعة يتركون على طهر عقار جار في الوقت على جهة البراءة المرغوبة راعين قدومه
فبنى بعضهم عليه بناء ما حدثا هل يؤمر برفعها عن الوقت أم لا وهل على تقدير أنه قديم وأن لهم حق
المرور على طهره يباح لهم البناء عليه أم لا ويهدم البناء الذي أحدثه بعضهم وإذا هدم هل تلزم اجرة
المثل مدة وضع البناء أم لا (أجاب) اذ لم يثبت لهم حق المرور يجمعون شرعا عنه وأنه اذا ثبت
لهم حق المرور لا يجمعون عنه ومع ذلك ليس لهم حق المرور البناء في الممر باجماع العلماء ومما صرح
به علماءنا بأن صاحب العلويين له احداث شاء على العلويين راند عما هو عليه في السابق وان أحدث
يرفع ومن المصريح به أن منافع الوقت منمونة فتلزم الاجرة في ذلك المدة وضعه والله أعلم (سئل)
في علو أحد عبطانه على سفل الجار يريد الجار هدمه هل له ذلك ويجيبه القاضى اليه أم لا (أجاب)
اذا ثبت حدوده ووضع بغير حق فلصاحب السفل هدمه ويحكم له القاضي بذلك لانه تصرف في ملك
الغير فللعير ان ياله عن ملكه شرعا وان لم يثبت ذلك بالبينة لا يهدم وفي مثل ذلك فروا بغير النوب بالبد
والثبوت بالبينة والثبوت بالمصادقة والاتفاق فقالوا في الثبوت بالبينة يهدم لاسيما كانهما مبنية
وهو حجة قوية ومعدية نصالح للدفع والرفع وفي الثبوت بمجرد الدليل لا يهدم قولوا واحدا لانها حجة
بظاهر الحال وسط فصلت للدفع لا لرفع وفي الثبوت بالاتفاق والتصادق قولوا وصرح عدم الهدم

مطلب طاهر الرواية أن
المالك يفعل في ملكه ما شاء
مطلقا واحتساب غالب
المتأخرين منع الضرر الدين

مطلب امرأة لها طابون
في دارها أرادت جارتها
منعها منه

مطلب من وضع أحسابه
على حائط جاره يؤمر برفعها

مطلب من له حق المرور
ليس له البناء وان بنى وكان
بوقعه لزمه الاجرة مدة
الوضع وكذا ليس لصاحب
العلو احداث ثبوت على
السفل

مطلب اذا أثبت صاحب
الدليل بدوث العلو بالبينة
يحكم بهدمه بخلاف ثبوت
بمجرد الدليل وكذا بالاتفاق
والتصادق على الراجح

فقد ظهرت المسئلة بتفاصيلها والله سبحانه وتعالى أعلم

* (باب جنابة الهممة والجنابة عليها) *

مطلب جريح به فرسه فأنث
انسانا فان أثبت بالينة عجزه
عن المنع فهو دروا لالا

مطلب أركب فرسه غيره
جريح حتى قتل رجلا

مطلب اذا ركب مهرافق
من جلد مفروش الى خلف
فكسر رجل رجل فلا ضمان
على الفارس والراكب

مطلب اذا أصابت جيرا البتة
انسانا حال سوق الدابة فقتل
فديته على عاقلة السائق

مطلب صغير جل على فرس
فا سرعت فهلكت بسبب
عثرتها

مطلب حصان اعتاد الكدم
فأثقله ان كان بعد الاشارة
على مالكه فالضمان عليه
ومثله الكبس والنور
المنطوحان والادلا

(سئل) في رجل جريح به فرسه فأنث انسانا حال جوحه وعدم قدرته على منعه هل يضمن أم لا وإذا
اختلف مع الاولياء فادعى الجوح والعجز عن المنع وأنكر واذل يكون القول قولهم أم قوله (أجاب)
اذا ثبت عجزه عن المنع يدر قال في مخ الغفار وقد أجاب عنهما ولا نا شيخ الاسلام أبو السعود العمادى
مفتى الديار الرومية بأنه اذا تحقق عجزه عن منعها حتى أثلفت انسانا فدمه هدر اه والمسئلة في الفصول
العمادية وجامع الفصولين وغيرهما والمسئلة قد وقع في نقلها الاكثر وأصلها عن أبي النضر الكرمانى
والوجه فيها أن الراكب عند الغلبة انقطع تسييره فالتحقت بالمنغلة والحال هذه وقد علم من عبارة
شيخ الاسلام المفتى أن القول قول الاولياء بينهم وان الينة على مدعى العجز عن المنع لتحقيق سبب
الضمان والشك في مناسفيه فهم ينكرون المناسفي وهو بدعيه والاصل عدمه ولذلك قلت اذا ثبت عجزه
عن المنع وهذا ظاهر والله أعلم (سئل) في امرأة طابت من رجل فرسه لتركبه فنزل عنه واركبها
جريح بها ولم تقدر على منعه حتى قتل رجلا هل تضمن المرأة أو صاحب الفرس أو لا يضمن واحد منهما
(أجاب) لا يضمن واحد منهما والحال هذه اذا تحقق جوحه أما اذا لم يتحقق بأن لم تتم ينة على
ذلك فالدية واجبة على عاقلة المرأة لا على صاحب الفرس والقول قول اولياء القتل في انكار الجوح
بينهم والله أعلم (سئل) في رجل مزمع طريق راكبا مهرافق المهر الى جلد مفروش فيه فنفر
منه الى خلف ولم يمكنه منعه فوطئ رجلا فكسر رجلا ومات بسببه فهل يضمن دية الراكب أم فارس
الجلد أم يؤخذ المهر به أم لا يضمن واحد مما ذكر (أجاب) لا ضمان على فارس الجلد ولا على
الراكب ولا يؤخذ المهر به أما الفارس فلما في التارخانية وضع شيأ على الطريق فنفرت منه دابة
فقتل رجلا لا ضمان على الواضع اذا لم يصبه ذلك الشيء وأما الراكب فلما أفتى به أبو السعود
العمادى مفتى الروم أنه اذا تحقق عجز الراكب عن منع الدابة المركوبة حتى أثلفت انسانا فدمه
هدر وأما عدم أخذ المهر فاعدم قائل به من أعتنا فان احدا من علمائنا لم يقل بدفع الدابة في جنائنها
وقد جعل الشارع فعل الجاء جبارا أى هدر ا فثبت بهذا عدم ضمان ركب المهر وفارس الجلد
وعدم دفع المهر بتلك الجنابة فقد أهدر دمه والله أعلم (سئل) في جريئة أصاب صبيبا وضع يده
على الزيتون الذى يداس عليه به حال سوق الدابة فهرسه هاشات بسبب ذلك هل تجب دية على عاقلة
السائق وهو من جلته أم لا (أجاب) نعم تجب دية على عاقلة السائق ويدخل السائق معهم
ويكون كاحدهم ومثل جيرا البتة مجلد الطاحون وغيرها ووجه ذلك أن سير الدابة يضاف الى السائق
قال في الحاوى الزاهدى أصابت العجولة صبيبا فكسرت رجله وصاحبها ركب عليها وقال كنت
نائما فعليه أرش الكسر انتهى وما ضمنه الراكب ضمنه السائق والله أعلم (سئل) في صغير
جمل على فرس في المرعى فأسرعت في الهودو وعثرت وانكسرت رقبته او ماتت بسبب ذلك هل
يضمن أم لا (أجاب) نعم يضمن كالبالغ والله أعلم (سئل) في رجل له حصان اعتاد الكدم
فتمتد الى صاحبه رجل فلم يثته وربطه بين الخيول فكدم حصان رجل فقتله هل يضمن صاحبه
ما أثقله بعد التقدّم المذكور أم لا (أجاب) نعم يضمن حيث تقدّم اليه فيه فى الحاوى
الزاهدى برمز برهان الدين صاحب المحيط ربط ككبش على طريق وأشهد عليه بالنقل فلم يثقله
حتى نطخ صبيبا وكسر ثنيته يضمن وفي شرح تنوير الابصار نقل عن السراجية سئل برهان
الدين عن عنده ثور نطوح فسييره الى المرعى فنطخ ثور غيره فمات قالوا ان اشهد عليه يضمن والا فلا
وفي البرازية ناقل عن المنية في مسئلة نطخ الثور يضمن بعد الاشارة النفس والمال انتهى وفي المسئلة

مطلب في كلب عقور قتل
انسانا

مطلب اذا كسر نور فطوح
رجل انسان بعد الاشارة
على مالكة فالواجب فيها
حكومة عدل

مطلب نور فطوح بشرة رجل
فكسرها

مطلب دابة كدمت دابة
فهلكت

مطلب رجل عتريقة آخر

مطلب بغير عرض بغير آخر
عضا قاحشا فذبحه مالكة

مطلب فرسان يلعبون شرب
واحد منهم آخر بما في يده
فأصاب فرسه وترك الاكل
والشرب حتى مات

مطلب جل عاده ان بعض
حذر صاحبه أهل القرية
من التريب منه فحمله انسان
فعضه مات

مطلب بين من قتل بغير
صائلا عليه بخلاف الحرم
والعبد على تفصيل فيها

مطلب لا يضمن من صاح
يه يرفه ذلك

خلاف والاكثر على الضمان كالمسائل اذا حمل التقدم الى صاحبه فيه والله أعلم (سئل)
في كلب عقور رجل عتري وجلسا فقتله بعد التقدم الى صاحبه ومطالبة بحد فقتله ورفع اذاه عن أهل
القرية فلم يفعل هل يضمن صاحبه دية الرجل أم لا (اجاب) يضمن صاحبه الدية كما سئل
في عاتة الكتب وتحملها العاقلة وهو كاحدهم كما في المسائل والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل له نور فطوح تقدم اليه أهل قريته وأشهدوا عليه ففطخ رجله فكسره به وعطله عن عمله
فماذا يجب على صاحبه (اجاب) الحكم في كسر كل عضو بحكومة عدل وهي أن يقوم المكسور
عبد ابلا هذا الاثر ثم يقوم معه فقدر التناوب بينهما من الدية هو الواجب على ما عليه التنوي وقيل
هو ما يحتاج اليه من النفقة وأجرة الطبيب وغن الادوية الى أن يبرأ وذلك لعدم تبسر النظر الى مقدار
هذه من الموضحة لانها ليست في الرأس ولا في الوجه بل هي في اليد والله أعلم (سئل) في رجل له نور
فطوح بشرة رجل فكسرها هل يضمن صاحب الثور أم لا (اجاب) هي الجباء التي في الحديث الصحيح
الذي رواه الامام مالك والامام أحمد والبخاري ومسلم وأصحاب السنن الاربعة وهو قوله صلى الله
عليه وسلم الجباء برحها جبار يبنى خدر والمراد بالجباء كل حيوان سوى الادمي والمراد ببرحها
انلافها سواء كان يجرح أو غيره فلا يضمن صاحب الثور ما فعل نوره ولا صاحب كل دابة ما فعلت دابته
من فعل ينقطع نسبته عن مالكتها أو ركبها أو ساقها أو فائدتها والله أعلم (سئل) في دابة كدمت
دابة في المرحى فهلكت بكدمها هل يضمن الراعي أم رب الدابة أم لا ولا (اجاب) لا ولا أما الراعي
فلا عدم تقصيره وأما رب الدابة فلا لأن حكمها الجباء وان كانت في تدبيره والله أعلم (سئل) في رجل
عتريقة آخر فخرها الحكم الشرعي (اجاب) ان كانت ماتت من العقر ضمن جميع قيمتها وان أبست
حياتها وذبحها مالكتها آيسا من حياتها ضمن قيمتها عاقرا حيا ماعدا اللحم والقول قوله ان أنكر ذبحها
من الاصل وفي قيمة اللحم ان اختلفا في قيمته لتقرر الضمان على القاطع بالقطع أي ضمان القيمة به
فأفهم والله أعلم (سئل) في رجلين لكل بغير ربطا هما في موضع لهما ولاية الربط فيه فعرض أحدهما
الآخر عضا قاحشا فذبحه مالكة العاض هل يضمن قيمته أم لا واذا قتل يضمن هل يضمنه سلبا او معنوسا
(اجاب) يضمن قيمته معنوسا اذ فعل البعير هدر وفعل مالكة معتبر والله أعلم (سئل) في فرسان
يلعبون شرب واحد منهم آخر بما في يده فأصاب فرسه وترك الاكل والشرب حتى مات
تفصيل ان أنكر الضارب حلاكها بسبب شربه وأقام ربه عليه البرخان أن موته بسبب الخمر ضمنها
والالا لانه المدعي والآخر المتكرو والبيئة على من ادعى واليمين على من أنكر والله أعلم (سئل) في رجل
من عاداته أن بعض حذر صاحبه أهل القرية التي حوينا عن القرب منه تركه رجلا في مبطه وفك
رسمه وقاده وجل عليه زرعوا وقاده به فعرضه في ذكره وانبيته مات من ذلك فهل يلزم صاحبه دية
أو يلزمه دفع الجمل لا ولياء القليل أم لا (اجاب) لا يلزمه شيء من ذلك وسواء تقدم اليه أم لا
لان هذا بمنزلة تعمد المروور على البئر الخفور وتعديا في غير ملك الحياقر فان تعمد المروور يجمع ضمانه فكذلك
التقرب الى البعير المذكور وتحميله وقوده يمتنع من ضمان مالكة ولو تقدم اليه فيه كما هو ظاهر
والله أعلم (سئل) في بغير صال على رجل فقتله الرجل هل يضمن أم لا (اجاب) يضمن قيمته
والقول قوله في ذلك والبيئة على المالك ولو كان مكان البعير حرم مكلف لشيء فيه وكذا العبد المكلف
ولو كان مكانه مجنون حرم ضمن دية أو مجنون عبس ضمن قيمته وكذلك الصغير يضمن اذا صال حرا
او عبدا فالحرقه الدية والعبد يجب قيمته فالخامس ان الصغير والمجنون يضمنان مطلقا كدابة والبائع
العاقل لا يضمن مطلقا فأفهم والله أعلم (سئل) في بغير دنا من ندى فصاح به رجلا ليرجع
فلم يرجع حتى حوى فيه فهلك فهل يضمن أم لا (اجاب) لا يضمن والله أعلم (سئل) في أخو

مطلب لا يضمن الراعي بدفع
الجهل لا يخران مات من
غير تعد

مطلب في راكب خرجت
بندقة فقتل فرس صاحبه
ولم يعلم سبب خروجها

جنايته في شخص واحد في الربيع ومع أخذهما رجل لرجل دفعه له ليرعاه بالاجرة مرض الجبال مرضا
أعده عن تعهده فحمل الى أهله بعد أن وصى أنشاه عليه بحفظه مع جله تجاله فأت ختف أنفه وأبغض
سأبه في المرعى هل يضمن هو وأخوه أم لا ضمان على واحد منهما (أجاب) لا ضمان عليه
ولا على أخيه لعدم تعهدهما والحال ما ذكر فيه اذ الحاصل أنه راع ترك الدابة مع أخيه الضرورة
حصلت له ولا ضمان في ذلك باجماع ائمتنا وقد صرحوا بأن له أن يحفظ بأجرائه ولا يضمن والله أعلم
(سئل) في رجل راكب فرسا خرجت بندقة المعرصة بين يديه على سرج فرسه فأصاب فرس
صاحبه الذي يجانبه فقتلها وكان قد قدح زاده فلم يورولم يعلم ما سبب خروجها هل هو من ربح حملت
من القتيلة ناراً فآلتها على حمل الخروج أو من غير ذلك هل يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن
حيث جهل السبب لانه ان كان يحمل الرمح والقائم لا يضمن وان كان بفعله ضمن والضمان
موجب لاستعمال الذمة واشتغال الذمة لا يكون مع الشك وهذا مما يظهر للفقهاء بآدى النظر
والله أعلم

* (باب جنابة المأول) *

مطلب اذا أركب عبده فرس
الغير فأقر العبد به سلا كها
تحتة فالضمان عليه ولا يؤخذ
العبد بأقراره حتى يعتق
مطلب امر عبده البالغ بقتل
فلان فضر به ببارودة عمدا
فاستمر صاحب فراس حتى
مات

(سئل) في رجل أركب عبده فرس الغير فأقر العبد أنها هلكت تحتة هل تسبح الدعوى على
العبد واذا سمعت هل يضمن العبد قيمتها أم سيده (أجاب) لا ينفذ اقرار العبد على سيده
ولا يؤخذ بأقراره الا بعد عقده ولا تسبح الدعوى عليه ولا الشهادة بحضور سيده واذا ثبت بالبينة
الشريعية أن سيده أركبه فهلكت تحتة وجب ضمان قيمتها على السيد لانه المستعمل لها باركانه
فعليه قيمته وقتئذ والله أعلم (سئل) في زيد قال لعبده البالغ اقتل فلانا فضر به ببارودة عمدا
فاستمر صاحب فراس الى أن مات فما الحكم (أجاب) يجب القصاص على العبد ولا شيء على
المولى غير التعزير الشديد لارتكابه المعصية الموجبة لذلك وذلك لان العبد فيما يوجب القصاص
كالحرق فلا يصح آخر مولاه فيه واذا أردت ايضاح ذلك فانظر ما صرح به شراح الهداية وغيرهم
في باب جنابة المأول في مسئلة من قال لعبده ان قتلت فلانا اورميت الى آخره والله أعلم

* (باب القسامة) *

مطلب قتل بقرب قرية
فادعى أولياؤه القتل على معين من أهلها هل تسقط دعواهم هذه

مطلب ادعى على جماعة
أن شل يده بسبب ضربهم
وانه لاحق له عند غيرهم

(سئل) في قتل بقرب قرية فادعى أولياؤه القتل على معين من أهلها هل تسقط دعواهم هذه
القسامة والدية عن البقية منهم أم لا (أجاب) اذا وجد قريبا بحيث يسمع الصوت منه ولم يكن الموضع
الذى وجد فيه محالوا كالغيرهم وجبت القسامة والدية فيه على أهلها ولا يمنع من ذلك دعوى أولياء
القتيل على معين منهم حيث لم يوجد صريح البراءة للبقية والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على ستة
أنفاد أنهم ضربوه على يده فشت وأنه لاحق له عند غيرهم هل تسبح دعواه على غيرهم اذا ثبت عليه ذلك
أم لا (أجاب) لا تسبح كما هو صريح أو كالصريح في كلامهم في فروع متعددة في مواضع مختلفة والله
أعلم (سئل) في قتل ببندقة وجد بين قرى ثلاث وهو بأرض واحدة منها واليهما أقرب بعد أن صالوا
جميعا على الصواب والدية وبالاسلحة والقتل من فئة وفي أهل القرى ثلاث ببندقات فهل تلزم
ديته أهل القرى الذين صالوا جميعا أم أصحاب البندقات الثلاث أم القرية التي وجد في أرضها القتل
وتقبل شهادة غيرهم عليهم أم لا أو ضموا للنسب الجواب (أجاب) المصريح به في كتب علماء شافعية
أنه اذا التقى قوم بالاسلحة فانكشفوا عن قتل فعلى أهل الموضع الذى وجد القتل فيه القسامة
والدية لان القتل وجد بين أظهرهم وفي أرضهم والحفظ عليهم وبه صرح أصحاب المتون ولا يلزم
سواهم الا ان يدعى عليهم الولي وينتد ذلك بالبرهان ودعواه على واحد منهم أو عليهم جميعا وعلى غيرهم
معهم لا يسقط القسامة عنهم ووجوب القسامة والدية على أهل المحلة والقرية التي وجد فيها القتل

مطلب قتل ببندقة وجد بين
ثلاث قرى وهو بأرض
واحدة منها بعد أن صالوا
جميعا والتقوا بالاسلحة ولم
يوجد الا ثلاث ببندقات مع
ثلاثة أشخاص

مقرر عند علماء سامه وروى أغلب كتبهم المعتمدة مد كور و ذلك بسبب أن المفظ وصياغة الموضع
 عن أن ترق فيه الدماء وتقتل فيه القتل عليهم بهذا الاعتبار قالوا إذا التقي قوم بالسيف وأحلقوا
 عن قتل والقسامة والدية على أهل المحلة لأعلى المتقين لا باعتبار ما يحكم عليهم بأن القتل مهم يوجب
 فادهم ذلك وأما شهادة غير أصحاب المحل الذي وجد فيه القتل فلا شك في قبولها لعدم التهمة خصوصاً
 مع دعوى الولي لأنه لا يدفع عن نفسه لعدم وجوده في محله كما صرح حوايه عاتة في آراء القسامة
 واثقه أعلم (سئل) في رجل ذى - وجد قبلاً بساحة باب المهد المعروف الكثر بقرية يرب
 لحم المعصل عنها بالساحة المذكورة وبه أثر صرب بندقية من حقة يدعى وليه أنه رمى عند قتل من
 ساطى المهد القلبية والشرقية ولا يعلم المرهنة من سما ولا الصارب له بعينه والساحة ليست شجرة و
 لا حد بل مساحة لسائر الناس فالحكم في ذلك محل تجب القسامة والدية على أهل المهد جميعهم أم على
 أهل القرية المصلة معهم بالساحة المذكورة التي هي أبعد عن القتل من المهد أم على المجتمعين أم يدر
 يت والسؤال جواب رغبة في أعظم الثواب (أجاب) القسامة والدية على أهل المهد جميعهم إن ادعى
 الولي عليهم لأقرينهم بقصد صرح حوا فاطمة في حسن هذه المسئلة بأن الاعتراض في وجوب القسامة
 والدية القرب ولا يهدد منه وإن كان المكان مما حال سائر الناس حيث كان قرياً يسمع منه الصوت
 وقد صرح حوا بأن المحليين والكتبيين وكل مكابن أحدهما من مصل من الآخر إذا وجد القتل
 في أحدهما فالقسامة والدية على أحده دون الآخر فإذا علم ذلك ينظر إلى دعوى الولي فإن ادعى
 على الأقرب وطلب القسامة من أحده يجاب إلى ذلك ويحكم له ثم وبالدية عليهم وعلى عواقلهم إن ادعى
 الخطأ وعليهم خاصة أن ادعى العمد وإن ادعى على غير الأقرب فلا بد له من الزهارة كما هو شأن سائر
 الدعاوى في غير هذا الشأن هذا ما صرح به علماء مذهب أبي حنيفة العماني عليه وعليهم من أنه عرر
 الرحمة والرصوان والله أعلم (سئل) في رجل كشف عليه صواباً الرملة مع جماعة منهم الحاكم
 الشرعي صحة جرم غير من الماي فوجد في رقبته مرمية بها عقدة وهو معلق بالمرمية في ساروق
 مدقوق في ساطع وهو ميت لأروح فيه ومثل من وليه هل له غريم في ذلك فأجاب ابن عرمة في ذلك فلا
 ويلان وفلان لثلاثة نفر سماهم في الحكم في ذلك (أجاب) إذا لم يكن به أثر القتل بجرم أو سروج
 دم من أدبه أو عيه أو أثر حق أو صرب فلا قسامة ولا دية فيه إذا الطاهر أنه مات حتف أمه وإن كان
 به أثر القتل شيء مما ذكر وكان في داخل دار المذكور وادعى عليهم وليه القتل عليهم القسامة وعلى
 عاقلهم الدية وإن لم يكن به أدهم وكان في محلتهم فالقسامة والدية على جميع أهل المحلة وإن لم يكن في
 دارهم ولا في محلتهم فلا قسامة ولا دية عليهم والدية على وليه والمجتمعين عليهم وتسقط القسامة عن أهل
 المحلة والدار إذا دعوى الولي على غير أهل المحلة والدار تسقط القسامة عن أهل المحلة والدار ويلتص
 دعوى الولي بقية الدعاوى الشرعية القياسية إذا القياس في الدعاوى جميعها أن البينة على المدعى
 واليمين على المذكر وخمس دعوى القتل بما ذكر بالصل على خلاف القياس لخطر الدماء وهذا مما نصت
 عليه العلماء في كتبهم فاطمة والله أعلم (سئل) في جماعة نوادية وغير نوادية أحد قواظير خرج
 من البحر خرجت شدة من شدة أحدهم وقتل رجلان منهم ولا يعلم من هو ولي القتل يقول حتى
 عند هؤلاء السوادية جميعهم بعينونه عند أحدهم والأكهم غراماً هل إذا أقاموا على واحد منهم
 بینه أنه هو الذي خرجت شدة فقتله تقتل بينهم وبين القتل عليه وتنفي دعوى القتل عنهم أم لا
 (أجاب) لا يثبت القتل عليه ولا تقتل بينهم ولا تنفي الدعوى عنهم إذا الدعوى لا تنفع إلا من صاحب
 الحق والدية لا تقبل إلا لأشائه أو دفعه ولم يثبت عليهم عمرة الدعوى حتى لا يدفعوها وباب الدعوى
 مقنوح فإن عين المدعى واحد إلا دعوى عليه سمعت دعواه وقبلت بینه وإن ادعى على واحد غير معين

مطلب إذا وجد قتل
 مساحة مساحة لسائر
 الناس فالقسامة والدية
 على أهل أقرب مكان إليها
 وعلى عواقلهم إن ادعى
 الولي الخطأ وعليهم فقط إن
 ادعى العمد وإن ادعى على
 غيرهم فلا بد من البينة

مطلب رجل وجد في رقبته
 مرمية وهو معلق في المرمية
 في ساروق مدقوق في ساطع
 وهو ميت فادعى عليه وليه
 ثلاثة قتلة

مطلب جماعة خرجت شدة
 من دون أحدهم ولا يعلم من
 هي فأرادوا أن يقتلوا بينة على
 واحد منهم أنه الذي خرجت
 شدة

لا تسمع لأن شرط صحة الدعوى العلم بالمدعى عليه وإن ادعى على الجميع أنهم اشتركوا في قتله وواريدهم
 أو غيرها صححت الدعوى ولا بد من يثبته عليهم طبق ما يدعى عليهم حتى يثبت مدعاه وقد علم تفصيل
 المسئلة والحمد لله رب العالمين والله أعلم (سئل) في غلام دون البلوغ وجد مقتولا في داخل بيت
 من دار شخص وبقر به بندقية ولم يعلم قاتله ادعى أولياؤه القتل على صاحب الدار وصاحب الدار
 يقول انما لعب بالبندقية فخرجت عليه فقتلته فما الحكم في ذلك (أجاب) على صاحب الدار
 القسامة والدية ما لم يبرهن على ما ادعاه من قتله نفسه وهي مسئلة من وجد مقتولا في بيت أو دار
 ولم يعلم قاتله وأجمع علماءنا على أنه إذا ادعى أولياؤه على المالك فعليه القسامة والدية ما لم يثبت
 القتل على غيره أي على غير المالك والمتون والشروح والفتاوى مترعة بها والله أعلم (سئل)
 في صغير سقط من سطح أو وقع في ماء فأت ماذا يلزم فيه (أجاب) لا قاتل بالقسامة والدية في مثل
 ذلك حيث تحقق موته بسقوطه بنفسه أو هو حاصل بفعل نفسه فكان هدرًا والاجماع منعه قد على
 أن من قتل نفسه لا قسامة فيه صغيرا كان أو كبيرًا قال في التتارخانية نقلًا عن التوازل صبي مات
 في ماء أو سقط من سطح إن كان من يحفظ نفسه لا شيء على الأبوين وإن كان لا يحفظ نفسه فعليه ما
 الكفارة إن كان في حجرهما وإن كان في حجر أحدهما فعليه الكفارة وذكر عن الفقيه أبي القاسم
 في الوالدين إذا لم يتعاهدا الصبي حتى سقط من سطح أو وقع في ماء فأت لا شيء عليهم ما إلا التوبة
 والاستغفار واختار الفقيه أبو الليث أنه لا كفارة على أحدهما إلا أن يكون سقط من يده
 وفي القلهرية الفتوى على ما اختاره أبو الليث انتهى والله أعلم (سئل) في قتل وجد بسط
 البحر المالح وليس ملوكًا لا حيد ولا يسمع فيه الصوت فما الحكم (أجاب) هو هدر لا قسامة
 ولا دية فيه والله أعلم (سئل) في امرأة باعبت حصتها في دار لقريب لها أو أبقاها ساسا كنهها
 فأصبحت محروقة بنار في البيت الذي بالدار المبيعة لكونها عاجزة كفيفة صماء فكشف عليها هل يلزم
 أهل الدار والجيران والمجدة شيء من غرامة أو دية أو لا يلزم أحدًا شيء من ذلك (أجاب) لا يلزم
 أحدًا شيء في ذلك لاديه ولا غرامة إذا العجاء جبار أي فعلها بما بالك بفعل الخارجة الأفاضل به من فقهاء
 الامصار والله أعلم (سئل) في أهل قرية يشهد بعضهم على بعض أنه قاتل لهذا القاتل المدعى
 قتله بحجر هل تقبل شهادة بعضهم على بعض أم لا (أجاب) لا تقبل شهادة بعضهم على بعض منهم
 باتفاق امتثالًا لخصومة قائمية مع الكل والشاهدة قطعها عن نفسه فكان منهم فلا تقبل شهادته
 وهذا باتفاق أبي حنيفة وصاحبيه إلا في رواية ضعيفة عن أبي يوسف لا يعمل بها والله أعلم (سئل)
 فيما إذا وجد قاتل يترهى أقرب لقرية من أخرى وقد شوهد تحت شجرة هي أقرب للآخرى دم سائل
 ولم يثبت كون القاتل قتل تحتها ثم نقل وألقى في البئر فما الحكم فيه (أجاب) أعلم أنه يجب النظر
 أولاً إلى دعوى الولي فإن ادعى على أهل قرية منهم ما وثبت كون البئر بارضها إلا بأرض أخرى كانت
 القسامة والدية عليهم سواء كانت البئر أقرب للآخرى أم لا حيث كانت الأرض التي بها البئر ملكا
 وإن لم تكن ملكا فسلمى أقربهم بالبئر خاصة لأن الموجد في البئر كالوجود على ظاهرها والحكم
 في الموجد كذلك يعتبر الملك أولاً فإن لم يوجد فعلى أقرب القرين ما يدع الولي على الأبعد فإذا أنكر
 كل من أهل القرين ما لكتبة الأرض التي بها البئر فالقول قوله ونرجع إلى اعتبار الأقرب ولا اعتبار
 إلى مجرد وجود الدم السائل من غير وجود القاتل لاحتمال أنه دم غيره ووجود دم سائل من غير قاتل
 لا تجب قسامة ولا دية كما هو ظاهر ما لم تثبت ينة من ادعى عليهم الولي وهم أصحاب القرب من البئر بأنه
 نقل من تحت الشجرة وألقى في هذا الموضع فإن ثبت ذلك بالينة الشرعية اندفعت القسامة والدية عنهم
 ولزم القرية الأخرى لأن الثابت بالينة كالثابت عيانا فكانه قد شوهد تحت الشجرة ولا تنس اعتبار

مطلب صغير دون البلوغ
 وجد قتيلا في دار شخص
 وبقر به بندقية فادعى أولياؤه
 القتل على صاحب الدار
 وهو يقول لعب بالبندقية
 فقتلته

مطلب لا شيء في الصغير إذا
 سقط من سطح أو وقع في
 ماء فأت سوى الكفارة على
 من وقع من يده من الأبوين

مطلب في قتل وجد بسط
 شاطئ البحر المالح

مطلب لا يلزم أحدًا شيء
 في امرأة أصبحت محروقة في
 دار باعتبارها

مطلب شهادة بعض أهل
 القرية على بعض بالقتل غير
 مقبولة

مطلب وجد قاتل يترهى
 أقرب لقرية من أخرى ووجد
 دم سائل تحت شجرة بقرب
 الأخرى

المثلث أو لا ثم بعده القرب وإن أدى على الأبعد ولم يكن مالاً لقسامة ولادية واعتبرنا في دفع المثلث
 أو الاقرار واليمين والتكول كسائر الدعوى إن برهن الولي على دعواه ثبت مقدمه والألف مذكور
 قول المدعى عليهم باليمين الحاسل أن ثبت ككون البئر ملكاً للاحد فالقسامة والدية عليه والأصل
 الأقرب منهما ما لم يثبت فهو له ونفقه من الأبعد إلى الأقرب فلا اعتبار بالقرب والبعده مع ثبوت المثلث
 ولا بالمثلث مع دعوى الولي على غيره وكذلك الاعتبار بالأقربة مع دعوى الولي على غير أهلها أو قسامة
 السائل عن التحالف ولا تحالف عندنا في هذا الباب وأما واحد أو سأل أيضاً عن بريم الحاكم
 السياسي وبرمه لكل من أهل الأقرب والأبعد علم الأصل له شرعاً وقد علمت الأسس حكاهم هذه الجمل
 الواضحة من الكلام والله أعلم (سئل) في قبيل وجد في قفلة لا مال له أو أولاده يدعون على جماعة
 أنهم قتلوه الياء هم مقرون بأنهم ما قتلوه هل يلزمهم القسامة والدية مع اعترافيهم أنهم بأنهم ما قتلوه
 أم لا (أجاب) حيث ما أقروا على أولياء القتل بأن المدعى عليهم وهم أهل القرية ما قتلوه ولا يلزمهم
 قسامة ولادية إذا ثبت عليهم الاقرار إذا ارجحة على المقتر قيل يلزم به شرعاً وقد عرفت من القريظان
 على أمرهما ولم يذكروا قتل أولياء القتل بأنهم ما قتلوه ولو ذكروا ما أجبتهم بلزوم القسامة والدية
 إذا اقرارهم بذلك عندهم المدعى لأنه حجة من الحجج الشرعية يمنع الدعوى بحيث ثبت ذلك لأوبى
 عليهم معه واقعه أعلم (سئل) في مسجد القرية إذا وجد فيه قبيل ما حكمه وما الحكم فيما إذا كانت
 كبيرة ولها مساجد متعددة ووجد في أحد هاتين (أجاب) حكمهم الموقوف في مسجد
 كل موجود فيها وهو معادوم الحكم وإذا كانت كبيرة لها محلات وكل محلة لها مسجد قسامته ودية
 على أهل محلة لأنهم الأولى بتدبير أموره كما إذا وجد في دار ريشل منها ما على عاقلة لاهل أهل
 محلة الحاصل أنها على عاقلة الاخص الاصح بتدبير الموضع والله أعلم (سئل) في ريشل
 وقف مدرسة على الاعلم بالذهب الفلاني في بلدة كذا وعلى معبد وعشرين متدبرها وعلى أهل شعاروم
 بسم أحد أمهم وشرط التطول لدرسها ووقف على ذلك كله قرية ووجد الآن فيها قبيل ولم يعلم قاطع هل
 القسامة والدية على أهل القرية السكان الفارسين الزراع أم على الموقوف عليهم هؤلاء أم لا لقسامة
 والدية في بيت المال قياساً لوقف مثل هذه المدرسة على وقف الجامع (أجاب) القسامة والدية على
 الموقوف عليهم حيث كانوا معلومين قال في التتارخانية نقل عن البقال إذا وجد القبيل في وقف
 الجامع المسجدة وكوجوده في المسجد الجامع كانت الدية في بيت المال وإذا كان الوقف على قوم
 معلومين فالدية والقسامة عليهم انتهى وفي مخ الغفار بعد قول كثره ذكرها قال غفر من كلامهم
 أن القبيل إذا وجد في أرض فلا يحلوا ما أن تكون مملوكة أو موقوفة أو مباحة فإن كانت مملوكة فالدية
 والقسامة على المالك وإن كان بقرب قرية فلا شيء على أهلها لأن العبرة بالملك والولاية كافتقار
 وإن كانت على أرباب معلومين فعليهم القسامة والدية لأن تدبيره اليهم واقعه أعلم وقال قبله وإن كان
 مباحاً إلا أنه في أيدي المسلمين فالدية في بيت المال ذكر هذا القيد هلال والكرخي رحمه الله تعالى اه
 ولا شبهة أن القرية الموقوفة على معلومين ليس على أهلها قسامة ولادية لأن الموقوف عليهم لهم ولاية
 التدبير دون أهل القرية والفرق بين المدرسة والمسجد الجامع نعين الموقوف عليهم بشرط الواقف
 في المدرسة دون المسجد الجامع فانهم واقعه أعلم وأما مسجد المحلة وشارعها انما يجب على أهل المحلة
 لأنهم أحق الناس بالتدبير فيه واقعه أعلم (سئل) في قرية ذات محلات ووجد في أحد هاتين لم يعلم
 قاطع هل القسامة والدية على أهل القرية كلها وتكون كالمحلة في المصراع أم على أهل تلك المحلة وتكون
 كل حارة محلة على حدة (أجاب) القسامة والدية في القبيل الذي يوجد بمحلة من المحلات
 المتعددة في كل بلدة على المحلة التي يوجد فيها التسل بلا شبهة إذ كل محلة ما أهلها عليهم تدبيرها
 والقسامة والدية على من عليه التدبير مطلقاً ما كان في مصر أو قرية لأن عليها التدبير رأه في كل بلدة

مطلب قبل وجد في قفلة
 لا مال له أو أولاده يدعون
 على جماعة أنهم قتلوه الياء
 ولكن ما قتلوه

مطلب في حكم القبيل
 الموجود في مسجد القرية
 أو في أحد مساجدها

مطلب إذا وجد قبيل في قرية
 موقوفة على مدرسة
 فالقسامة والدية على
 الموقوف عليهم حيث كانوا
 معلومين وأما إذا وجد في وقف
 المسجد الجامع فالدية في بيت
 المال كما يوجد فيه

مطلب إذا وجد قبيل
 في محلة فالقسامة والدية
 على أهلها دون أهل القرية

مطلب اذا وجد قتيل في دار انسان فالقسامة والدية عليه دون أهل القرية

مطلب في بيان القسامة وسببها وركنها بشرطها وحكمها وفي بيان العاقلة

اولي بسد بدها فكان عليهم خاصة والله أعلم (سئل) في قتل وجد في دار انسان هل عليه القسامة والدية على عاقلة لا على أهل قرية (اجاب) نعم عليه القسامة والدية على عاقلة كما اطلقت عليه متون المذهب قاطبة وشروطها وفتاويها وليس على أهل القرية من ذلك شيء والله أعلم ثم رفع اليه ماضورته مولانا شيخ الاسلام أفندتم أن القسامة على صاحب الدار والدية على عاقلة فما القسامة وما الدية وما العاقلة وما مقدار الدية وهل يجب حالا أو مؤجلا وما مقدار ما يجب من ساعلي كل واحد منهم وما يفعل اذا لم تنسح القبيلة وما الفرق بين الدار والسفينة والحبس حيث وجب هذا الامر على مالك الدار لا على السكان وفي السفينة على من فيها من الركاب والملاحين وفي الحبس على بيت المال ينو الناذك من صلا معلا (اجاب) القسامة الايمان التي يقسم بها مالک الدار ولا وسببها وجود القتل وركنها اجراء المين على لسانه وشرطها بلوغه وعقله وحريته ووجود أثر القتل وتكميل المين خمسين وحكمها القضاء بوجوب الدية ان حلف والحبس أن ابي الى ان يختلف في العمد وبالدية عند النكول في الخطأ والدية المال الذي هو بدل النفس فتجب على عاقلة ان ادعى الولي القتل خطأ وعليه أن ادعاء عمدا كما نص عليه في شرح المجمع لابن مالك (والعاقلة أهل الدوان فان لم يكن منهم فهي قبيلة تقسم عليهم في ثلاث سنين لا يؤخذ في كل سنة الا درهم أو درهم وثلاث درهم ولم تزد على كل واحد من كل الدية في ثلاث سنين على الاربعة على الاصح فان لم تنسح القبيلة لذلك نهم اليها أقرب القبائل نسبا على ترتيب العصابات ثم وثم واذا ضم اليهم أقرب القبائل كذلك فلم تنسح لا يؤخذ زيادة عما ذكره مسطاع على السنين وقد اختلف المشايخ في الباقي قال بعضهم تعتبر المحال والقرى الاقرب فالأقرب وبعضهم قالوا يجب الباقي في بيت المال وبعضهم يجب الباقي في مال الجاني ووقع في بعض الكتب أنه اذا ضم الى أنصاره أبعد الدواوين ولم يكف يضم اليه المحال الاقرب فالأقرب وهذه المسئلة تمدل على أن أهل المحلة تعتدل عن أهل محلة أخرى وهكذا ذكره الطحاوي رحمه الله تعالى في كتابه خلافا لما ذكره المصدر الشهيد وقد تقرر أن وجوب أصل الدية عند عدم العاقلة في مال الجاني رواية شاذة وأن ضم محلة الى أخرى خلاف الظاهر من المذهب وأن كونهما في بيت المال هو ظاهر الرواية وعليه الفتوى وكما يجزى ذلك في الكل يجزى في البعض فحذر أن المذهب وجوب الباقي في بيت المال على ما عليه الفتوى لكن في السراجية من ليس له عشيرة ولا دوان فعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يكون في ماله وبه أخذ عصام وفي ظاهر الرواية على بيت المال وعليه الفتوى وفي المجتبى قلت وفي زماننا يجوز أن لا يكون الا في مال الجاني الا اذا كان من أهل قرية أو محلة يتناصرون لأن العائرين فيها قد قيت ورحمة الناصر بينهم قد رفعت وبيت المال قد انهدم والفرق بين الدار والسفينة أن السفينة تنقل وتحول فتكون في اليد حقيقة فتعتبر فيها البدون الملك كما في الدابة بخلاف الدار فانها لا تنقل والفرق بينهما وبين السجن أن السجن لا يختص بشخص فكان كالشارع الاعظم والجامع وفيهما لا يتحقق التهمة في حق الكل فلا قسامة فيهما ماعلى أحد والدية في بيت المال لان الغرم بالغرم واذا لم تكن له عاقلة فلا يصح المفتي به أنها في بيت المال والرواية يكونان في ماله شاذة مخالفة لظاهر الرواية واذا قلنا سببها عليه خاصة بدعوى القتل العمد فهي في ثلاث سنين أيضا كما صرح به الزبلي وقد رخص من الذهب ألف دينار ومن الورق عشرة آلاف درهم وهذه المسائل تجعل مجمل الكن اقتصرنا على ما لا بد منه والله أعلم (سئل) فيما اذا مات ثلاث رجال في بيت من دار بمكة لرجل من قرية والرجال ليسوا من أهالي القرية فأصبح أحدهم قتيلا بجراحته والاول والثاني يقولان انهما لم يقتلاه ولم يقتله أحدهما وكذا مالک البيت وباقي أهل القرية يشكرون قتله انفرادا واجتماعا ولم يبين قاتله فهل موته بهذه الجراحة لوث فالدية على من من المذكورين ينو لنا الحكم بشرطه الشرعي (اجاب) على صاحب الدار القسامة

مطلب في الفرق بين الدار والسفينة

مطلب اذا وجد أحد الضيوف قتيلا في بيت المضيف فالقسامة وابدية على عاقلة

والدية على عاقلة قال في شيوخ الموارل اذا وجد الضيق في دار المصيف قبل ان يفر على رب الدار عند
أبي حنيفة وقال أبو يوسف رحمه الله ان كان دار لا يثبت على حصة ولادية ولو سامة وان كان مختلما
عليه الدية والقسامة اهـ وهذه المسئلة اجتمع فيها اولها لوجود الاختلاط بهم او جوب القسامة
على صاحب الدار والدية على عاقلة على قولهما لا شبهة لكن قالوا عندنا انما كان كذلك لان المختل
هو المختص بنصرة البقرة فكان ولاية التدبير اليه فلم يجرى حيازة البقرة عن ان تراق في الدار لانه لا يملك
عليه بانه القاتل حقيقة حتى لو كان له دار لم يثبت سكرها بجماعة باجارة أو اعادة مثلا وحدث
المقدس فوجد فيها قاتل عليه قال في المحيط واذا وجد المصيف في دار فيها مكان وأربابها معيب
فالدية والقسامة على أرباب الدار في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف على السكاك المختل
أن القسامة والدية لا تجب على أهل القرية ولا على من كانوا ياتون عنده وانما تجب القسامة على
صاحب الدار والدية على عاقلة وأما اللوث بما ذكره لا يستلزم اختلاف فالحقيقة لا يقول به كماله عليه
النساج قاطبة والله أعلم (سئل) في قرية موقوفة على مصالح الحرم من الشريفين هل على
أهلها قسامة ودية أم لا قسامة ولادية عليهم ميم يوجب بأرضه أو يلا (أجاب) لا قسامة ولادية على
أهلها وقد صرح علما وأما ان القاتل اذا وجد بأرض موقوفة على أرباب معلومين فالقسامة ودية
على الموقوف عليهم واذا كانت موقوفة على الفقراء والمساكين ولا قسامة والدية على بيت المال وقالوا
اذا وجد في وقف المسجد الجامع وهو كما اذا وجد في نفس الجامع فالدية على بيت المال وهذا من هذا
القبيل والحاصل أنه لا قسامة ولادية على أهل القرية الموقوفة سواء كانت وقفا على معس أم على
غير معس وانما يتبع في المتقول الموقوف عليهم ان كانوا معس لطلب القسامة والدية وان كانوا
غير معس يتبع بيت المال فمن ان طلب ذلك وأما أهل القرية فلا يسئل عليهم والحال هذه والله أعلم
(سئل) في نساء وصبيان يستقون من صهر شيخ شريعة سقطت صغيرة به من بينهم تستقي فمات عرفا
هل يجب لها على عاقلة من يستقي قسامة ودية أم لا يجب واذا ادعى عليهم أولياؤها باسم دمومها
أو دمه ما أحدهم سقطت في التردد هل يلزم فيها عليهم عجز دعواهم ما يلزم في الصل اذا وجد في
الحل أو القرية اذا ادعى وليه القتل عليهم القسامة والدية أم لا (أجاب) لا تجب لها القسامة
ولا الدية لاحتمال وقوعها بغيره ودمها لا يعلل فاعل بخلاف وقوعها بغيره فدمها لا يوجب على أحد
شيئا بأجماع العلماء والقبيل الذي تجب فيه القسامة والدية شرطه أن لا يتحالي على سبب ظاهر قوي
ينزع وجوب ما وها يتحالي على سقوطها لانه مسدس ظاهر قوي لا غار عليه فان ادعى أولياؤها
على أحد أنه دفعها حتى وقعت ليد من يد عاقلة وهي عدلان أو عدل وأمرأان أو صوقان
بالعدالة ولا يثبت ذلك بدون البينة أو الامرار يقر اقراره شرعا والله أعلم (سئل) في نساء بنى
للناس بالاحرة أى لشخص مكانا ورم له يتاومعه اجراء يعملون مياومة سقطت على رأسه انحرار
من سقف البيت الذي يرمه في حال مرضه فارتفع رأسه فذلك هل تجب القسامة والدية على
عاقلة مستعملة أم لا وهل اذا كشف عليه فوجد في البيت المد كورس هذه الصفة فاذا رأى أولياؤها القتل
على المستعمل ونهت اجراء المساومة بأنه مات بسبب سقوط الاجرار عليه من غير فعل المستعمل
تقبل شهادتهم ويصدقون أم لا (أجاب) لا قسامة ولادية فيه حيث علم موته بالسبب المد كورس
المساومة والدية في قبيل جهل أمره كما في سائر كتب الفقه محرز مسطور والذي ذلك بسقوط الاجرار
والحال هذه معلوم الحال لا مريية فيه ولا أشكال وتقبل في ذلك شهادة الاجراء والعمال اذا لا يجوزون
بشهادتهم لانفسهم مع ما لا يذوقون عنهم مع ما والحق أن يتبع وبكلمة الحق يردع ويصدق
ومن قبله الخربيعه على الشرفه وبالاجماع هدر والله أعلم (سئل) في قتل وجد بقرية وقد
استتر أن قابله ولان س ولان مساهل اذا أقام أهل القرية البينة من غيرهم أن قابله ولان المد كور

مطلب اذا وجد قتل في قرية
موقوفة فلا قسامة ولادية
على أهلها وأما القسامة
والدية على الموقوف عليهم
ان كانوا معس والاددية
في بيت المال

مطلب نساء وصبيان
يستقون من صهر شيخ سقطت
صغيرة من بينهم فمات عرفا
فادعى أولياؤها عليهم باسم
دمومها

مطلب اداعات النساء نسب
سقوط حجر على رأسه فهو
هدر وتصل شهادة الاخر
العالمين معه على ذلك

مطلب اذا وجد قتل بقرية
وأقام أهلها بينة من غيرهم
أن قابله فلا تقبل وان
لم يروا لهم تحليب أولياء
المدعى عليه

تقبل وتندفع أولياؤه عنهم أم لا وهل لاهل القرية اذا لم تكن بينة تحليف الاولياء على ذلك وان كانوا قضي عليهم (جواب) نعم اذا أقاموا على ذلك بينة تندفع الاولياء عن أهل القرية ولهم اذا لم تكن بينة تحليفهم على نفى العلم بذلك وان نكلوا قضي عليهم به والله أعلم (سئل) في قتل وجد في خيمة رجل نازل بها في مكان ما الحكم الشرعي فيه الجواب مع بيان النقل في ذلك من كتب الاصحاب (أجاب) قال في الهداية ولو وجد قتل في معسكر أقاموا بفلاة من الارض لذلك لاحد فيها فان وجد في خباء أو فسطاط فعلى من سكنها القسامة والدية وان كان خارجا من الفسطاط فعلى أقرب الاخبية اعتبارا للبد عند انعدام الملك وان كان للارض مالك فالعسكر كالسكان فحبب على المالك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلا فالأبي يوسف رحمه الله اهـ ومثله في كثير من الكتب كالولوالجية والظاهرية وتنوير الابصار وشرحه والدرر والغرر وغيرها والنقل في ذلك مستفيض فعلم بذلك أنه ان لم يكن للارض مالك فالقسامة والدية على من فيها من السكان وان كان لها مالك فهم على المالك عند الامام والله أعلم

* (كتاب المعاقلة) *

(سئل) في رجل قصد ببندقة صيدا فأصاب آدميا فقتله فدفع والدته بآذنه فهل له الرجوع عليه بجميع ما دفع أو بمقدار ما يلزمه من الدية واذا قلتم انما يرجع بمقدار ما يلزمه هل يرجع الاب الدافع بالباقي على بقية العاقلة كائنة من كانت سواء كانت من أهل الديوان أو القبيلة أو من يتناصر بهم أولا يرجع لتبرعه (أجاب) القائل لا تستقيم مطالبته بجميع الدية لانها على جميع العاقلة والقاتل كاحدهم واذا علمت ذلك فآذنه لو والده أو جرجوع عليه بما يخصه فقط ف يرجع أبوه عليه بما عليه فقط ويكون متبرعا بما عداه من حصته من لم يأذن من العاقلة فافهم والله أعلم (سئل) في راعيين تضاربا بالعصي ثم تفرقا في رأس كل منهما شجرة ولم يصروا واحد منهما صاحب فراش وقضى الله تعالى بوقوع الطاعون ومات أحدهما بقضاء الله الذي يقول للشيء كن فيكون فادعى أولياؤه أنه مات بتلك الشجرة وصاحبه يحمد كون الموت بسببها ويقر بالضرب هل تلزمه وعاقلة دية أم لا ما لم تقم عليه بينة بأنه مات من تلك الضربة لا سيما ولم يصر صاحب فراش منها ولم يعطل عن قضاء مصالحه الخارجية (أجاب) لا تلزمه ولا عاقلة دية لانه لا يلزم من الضرب القتل فاعتراه بالضرب ليس اعترافا بالقتل فلا تلزم الدية حتى تقوم عليه بينة بأنه لزم الفراش حتى مات منها فتلزم الدية العاقلة وهو كأحدهم أو يقر بأنه ضربه ومات من ضربه فتلزمه الدية ولا شيء على العاقلة لانها لا تعقل ما وجب باقرار القاتل ولا بد في الاقرار من التصريح بما يوجب الدية عليه لا بما ليس كذلك نحو والله الذي قتل ونحوه والله أعلم (سئل) في امرأه ضربت أخرى فألقت جنينا ميتا وماتت بعدهم فما الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) يلزم عاقلة الضاربة دية للمضروبة وغرّة وهي نصف عشر الدية للجنين وعاقلة ما أصبتها النسبية فلا بد خل الزوج ولا أقاربه حيث لم يكونوا من عصبته النسبية والله أعلم (سئل) في رجل صوب بندقة نحو رجل ليرميها فضربها رجل بعضا ليلقيها من يده فوافق ضربه لها وضعه النار فيها فأصابها فأصاب رجلها غير المصوب نحوهم وقتلته فهل الدية على صاحب البندقة أم على صاحب العصا (أجاب) الدية على صاحب البندقة لا على صاحب العصا اذا صاحب البندقة مباشر وصاحب العصا متسبب واذا اجتمع عاقلة المباشرة وهذه قاعدة لم تختلف العلماء فيها فيما علمت والله أعلم (سئل) بعد عام من طرف صاحب البندقة بما حصله ان صاحب العصا لما ضرب بها أصاب النار فألقاها على محل البارود ففجرت البندقة بفعلة فأجاب وكان قد اعترض الجواب الاول بعض الجناب بل بما صورته ان

مطلب اذا وجد قتل في خيمة فان كان في أرض مملوكة فالقسامة والدية على مالكها والا فعلى من يسكنها وان وجد حارجه فعلى أقرب الاخبية

مطلب قصد ببندقة صيدا فأصاب آدميا فدفع والدته بآذنه فهل له الرجوع عليه بجميع ما دفع أو بمقدار ما يلزمه من الدية واذا قلتم انما يرجع بمقدار ما يلزمه هل يرجع الاب الدافع بالباقي على بقية العاقلة كائنة من كانت سواء كانت من أهل الديوان أو القبيلة أو من يتناصر بهم أولا يرجع لتبرعه (أجاب) القائل لا تستقيم مطالبته بجميع الدية لانها على جميع العاقلة والقاتل كاحدهم واذا علمت ذلك فآذنه لو والده أو جرجوع عليه بما يخصه فقط ف يرجع أبوه عليه بما عليه فقط ويكون متبرعا بما عداه من حصته من لم يأذن من العاقلة فافهم والله أعلم (سئل) في راعيين تضاربا بالعصي ثم تفرقا في رأس كل منهما شجرة ولم يصروا واحد منهما صاحب فراش وقضى الله تعالى بوقوع الطاعون ومات أحدهما بقضاء الله الذي يقول للشيء كن فيكون فادعى أولياؤه أنه مات بتلك الشجرة وصاحبه يحمد كون الموت بسببها ويقر بالضرب هل تلزمه وعاقلة دية أم لا ما لم تقم عليه بينة بأنه مات من تلك الضربة لا سيما ولم يصر صاحب فراش منها ولم يعطل عن قضاء مصالحه الخارجية (أجاب) لا تلزمه ولا عاقلة دية لانه لا يلزم من الضرب القتل فاعتراه بالضرب ليس اعترافا بالقتل فلا تلزم الدية حتى تقوم عليه بينة بأنه لزم الفراش حتى مات منها فتلزم الدية العاقلة وهو كأحدهم أو يقر بأنه ضربه ومات من ضربه فتلزمه الدية ولا شيء على العاقلة لانها لا تعقل ما وجب باقرار القاتل ولا بد في الاقرار من التصريح بما يوجب الدية عليه لا بما ليس كذلك نحو والله الذي قتل ونحوه والله أعلم (سئل) في امرأه ضربت أخرى فألقت جنينا ميتا وماتت بعدهم فما الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) يلزم عاقلة الضاربة دية للمضروبة وغرّة وهي نصف عشر الدية للجنين وعاقلة ما أصبتها النسبية فلا بد خل الزوج ولا أقاربه حيث لم يكونوا من عصبته النسبية والله أعلم (سئل) في رجل صوب بندقة نحو رجل ليرميها فضربها رجل بعضا ليلقيها من يده فوافق ضربه لها وضعه النار فيها فأصابها فأصاب رجلها غير المصوب نحوهم وقتلته فهل الدية على صاحب البندقة أم على صاحب العصا (أجاب) الدية على صاحب البندقة لا على صاحب العصا اذا صاحب البندقة مباشر وصاحب العصا متسبب واذا اجتمع عاقلة المباشرة وهذه قاعدة لم تختلف العلماء فيها فيما علمت والله أعلم (سئل) بعد عام من طرف صاحب البندقة بما حصله ان صاحب العصا لما ضرب بها أصاب النار فألقاها على محل البارود ففجرت البندقة بفعلة فأجاب وكان قد اعترض الجواب الاول بعض الجناب بل بما صورته ان

مطلب رجل ضرب آخر ولم يصر صاحب فراش ثم مات فادعى أولياؤه أنه مات بسبب الضرب والضارب يقر بالضرب ويذكر الموت بسببه

مطلب امرأة ضربت أخرى فألقت جنينا ميتا وماتت بعدهم فما الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) يلزم عاقلة الضاربة دية للمضروبة وغرّة وهي نصف عشر الدية للجنين وعاقلة ما أصبتها النسبية فلا بد خل الزوج ولا أقاربه حيث لم يكونوا من عصبته النسبية والله أعلم (سئل) في رجل صوب بندقة نحو رجل ليرميها فضربها رجل بعضا ليلقيها من يده فوافق ضربه لها وضعه النار فيها فأصابها فأصاب رجلها غير المصوب نحوهم وقتلته فهل الدية على صاحب البندقة أم على صاحب العصا (أجاب) الدية على صاحب البندقة لا على صاحب العصا اذا صاحب البندقة مباشر وصاحب العصا متسبب واذا اجتمع عاقلة المباشرة وهذه قاعدة لم تختلف العلماء فيها فيما علمت والله أعلم (سئل) بعد عام من طرف صاحب البندقة بما حصله ان صاحب العصا لما ضرب بها أصاب النار فألقاها على محل البارود ففجرت البندقة بفعلة فأجاب وكان قد اعترض الجواب الاول بعض الجناب بل بما صورته ان

مطلب أراد ضرب رجل ببندقة فضربها رجل بعضا ليلقيها من يده فوافق ضربه وضع النار فيها فأصابها فآخروقتلته

مطلب أراد ضرب رجل ببندقة فضربها رجل بعضا ليلقيها من يده فوافق ضربه وضع النار فيها فأصابها فآخروقتلته

ثبت أن صاحب العصا المأثرة بها أصاب النار فالتقاها على محل النار ودفع رجب السدقة بفعله فالدية على عاقلة صاحب العصا لا المأثرة والمحال هذه والحاصل أن ولي المتقاول إذا ادعى على واحد من مـ ما فعله إثبات المأثرة كما وصفتا فإن ادعى على صاحب العصا أنه هو المأثرة على الكيفية المشروحة وأقام دية على ذلك لم عاقلة الدية وهو كـ أحد مـ وإن ادعى على صاحب السدقة أنه المأثرة على ما شرحت وأقام يسة على ذلك لم عاقلة الدية ويدون دعواه لأن لم عاقلة واحد مـ ما هذا إذا ذكر صاحب السدقة الصرب وادعى أنها خرجت فعمل صاحب العصا لا يفعله أما إذا اعترف بوضع النار على محل النار وادعى أن تقوّلها الجهة المسئول بفعله صاحب العصا فقد صار معترفاً بالمأثرة فدلّم الدية في ماله ولا تلزم عاقلة إذا العاقلة لا تقبل عدداً ولا عبداً ولا مالاً بالصلح والاعتراف وهذه المسئلة دقيقة ويتشعب منها شعب كثيرة تتحقّق على صعيد العلم وتقيم القههم ويحيط بها حيط العشواء ويقف فيها وقوف الجمار الموقر في الحال وتعتبر فيها سحير المعبر الموقر في حزن الحال أت شعري لو أنشئت عليه معاقلة فقبل له لو اختارها فقال صاحب السدقة لصاحب العصا أنت الذي ضربت وأثرت النار وأنتيه اعلى محل النار ودحتي خرجت فعلى عاقلة الدية وقال صاحب العصا بل أنت الذي أقيمت النار على محل النار ودحتي خرجت فعلى عاقلة أنت الدية ماذا يجب فأبى جواب أجاب به يدره ويرسله لنا فان نظر قلتم من عدد راعى في هذا الصن إلى الأبط اعبر ماله بالصلح والايصرص على ولاية الامور أن يعاملوه بالكف عن أن يقص منه فلما عده إلى الفتوى فاعماهى أنشال الناس بمحله الملقى على عاتقه أعاد ما الله من شرواً وسواسيات أعمالنا وحدثنا الله وان وسما من الوقوع في الدعوى وأجابه ما وصله من الاهواء العاسدة ولقد صدق من قال

واذا ما حلا الجنان بأرض * طلب الخلع وحده وانرا لا

والله الموقر للصواب والله أعلم (سئل) في صيف وجد مقتولاً في بيت مضيقهم ولم يوجو القسامة والدية على عاقلة ولم نسع عاقلة واحب الحول المقتدر شرعاً فعلى من السائق منه (أجاب) هو في بيت المال كما أشار الى ذلك صاحب الخلاصة في عدم نهم محله الى أخرى في الباقي فأن لا يكون جناية شخص لا عاقلة له يعني حكمه فيه حكم جناية شخص لا عاقلة له وقد تقرر أن جناية الشخص الذي لا عاقلة له في بيت المال وكذا في غيرها من المقتراب والله أعلم

(كتاب الوصايا) *

(سئل) في رجل أوصى بأن يدعى في مسكه دل على الورثة من أعاة وصيته أم لا (أجاب) ليس عليهم مراعاتها والاصل الدعي في مقام الملبين والله أعلم (سئل) في رجل وصه القاضي وصياً على أيتام أخيه وللميت روضة وكات أباحاً في المسامة والاشهاد والتساري العام معه ففعل وأشهد بالوكالة الثانية عن أمته أنه قبض جميع ما تستحقه من متروك كبر ورحمها ولم ينل لها عنده قليل ولا كثير الا استوفته ما عدا الدين الذي بدته امامه معلومين ثم لا ان يدعى الاب المذكور بالوكالة عن أمته على الوصي المر بورا عاً بما بد الوصي غير ما هم هل تسج دعواه فيقبل مجزء قوله أم لا يقبل والقول قول الوصي فيها بدوه هل اداحت الاعيان بالذراهم وقت الصصة لاجل السمة يلزم الوصي أحد ما عا خت به أم لا (أجاب) لا يقبل مجزء قوله ولا يعطى به دعواه شيئاً مما ادعاه والقول قول الوصي فيما بدوه أنه له أول زيد أو من تركه أجيء أو تركه أسه اد كل من كانت له يد معانة على شيء فالقول قوله فيه يمينه ان طلب ما مدعيه وأما لزوم الوصي أحد ما ثبت عليه لاجل الصصة فلا قال به بل شرأه مال اليتيم من ماله لم يستعير جاز لانه كالوكيل ولا يقبل لبعده كما صرح به في الاشهاد والطائرعار يا اسرح المجمع من الوصايا فكيف يلزم مجزء الكسب لاجل الصصة ليطهره حقه ككل واحد من الورثة وفي البرارية لو أقرأ أحد الورثة الباقي ثم ادعى البركة

مطلب ادالم سيع العاقلة
الدية قال في بيت المال

مطلب أوصى بأن يدعى
في مسكه
مطلب قام أبو الروبة مع
وصى الأيتام وأشهد أنه
قبض جميع ما تستحقه ثم ادعى
على الوصي المذكور اعياناً
غير ما قسم

مطلب القول قول الوصي
فيما بدوه ولا يلزمه ما من
الاعيان وقت الصصة

وأنتكروا لا تسمع دعواه ونأقروا بالتركة أمر وإن بالتركة علم (سئل) في وصي باع دار
 اليتيم وكتب صك التبائع وفيه أن الوصي باع لوجود مسوق شرعي دافع البيع وهو الحاجة للنفقة
 والكسوة وكون الدار لثألي الخراب وأنه لا غبن فيه ولا فساد ولم تقم بيعة تشهد أنه غبن المثل وكان
 المشتري هدم من بناء الدار شيئا وجددهم ببناءه والآن كبر اليتيم وأدعى غبنا فاحشا هل تسمع دعواه
 أم لا (اجاب) نعم تسمع دعوى اليتيم بعد بلوغه وتقبل بيعة على أن البيع كان بالعين الفاحش
 ولا ينفع من ذلك ما ذكر في صك التبائع فلو أقام المشتري بيعة أن قيمة الدار في ذلك الوقت مثل الثمن
 وأقام هو بيعة في بيعة الغبن أولى قال في البرازية في الدعوى ولو برهن على أنه اشتراه من وصيه بالعدل
 والصبي بعد بلوغه على أنه كان بالغين قبل بيعة المشتري أولى لأنه يثبت بالزيادة والاكثر على أن مثبت
 القلة أعنى الغبن أولى وفي مشتمل الأحكام في الوصية أدعى محدودا في يده أرثا من جهة أبيه فأقام
 ذوال اليد البيعة أنه اشتراه من وصيه بمثل القيمة وأقام المدعى بيعة أن قيمته زيادة على ما أثبتته ذوال اليد
 فقيل البيعة المثبتة الزيادة أولى وقال كثير منهم المثبتة أقلل القيمة أولى قنیه وعن سيف السائي وصى
 باع كرم الصغير وبلغ الصغير وأدعى غبنا وأقام بيعة وأقام المشتري بيعة أن قيمة الكرم في ذلك الوقت
 مثل الثمن في بيعة الغبن أولى قنیه اهـ وما عليه الاكثر هو الذي عليه المعول وقد اقره عليه الشيخ
 شمس الغزي في منته تنوير الابصار في باب الشهادة وإذا فسح البيع بحكم الغبن فاجده المشتري
 من البناء ان كان بالآلات هي ملكه لا خفاء أن صاحب المالك يملك النقص وان كان ينقص البناء الاول
 فليس للمشتري رفعه وهو ملك لصاحبه فان زاد المشتري في ذلك زيادة أعطى قيمة الزيادة من غير أعطاء
 أجرة العامل وما هدمه المشتري من بناء الدار ينضم حصص البناء ونقصه المالك ان كان قائما وان كان
 استهلكه ينضم قيمته كما هو مصرح به في كتبهم والله أعلم (سئل) في وصي قاض باع كرم المهر
 زوجة الميت وكتب صك التبائع وفيه أنه نوذى عليه في الاسواق ومحل الرغبات فليو جده راغب
 بأزيد من ذلك فبيع المهر الزوجة اذ لا مال له سواه وعزل الوصي وأقيم غيره فادعى أنه بغبن فاحش
 وأقام بيعة على ذلك وهو الواقع هل تقبل وينقض البيع نظر اليتيم وهل اذا أقام المشتري أيضا بيعة
 بأنه بالعدل ترجح بيئته أم بيعة الغبن (اجاب) نعم تقبل البيعة على أنه كان بالغين وإذا تعارضت
 بيعة الغبن وبيعة العدل في بيعة الغبن أولى قال في البرازية برهن الوصي الثاني أن الوصي الاول كان باعه
 بغبن فاحش أو باع العتار المتروك لقضاء الدين مع وجود المنقول يقبل ويطل البيع انتهى ومسئلة
 تقديم بيعة الغبن مذكورة في البرازية والخلاصة ومشتمل الأحكام وغيرها وهو الراجح الذي عليه
 الاكثر والمذكور في بعض المتون الموسوعة للصحيح من الاقوال فكان عليه المعول والله أعلم
 (سئل) فيما اذا لم يجز بيع دار اليتيم بالغبن الفاحش وبطل بالوجه الشرعي ورد بعد سنين
 الى اليتيم بعد بلوغه أو قبل هل يلزم له أجرة أم لا (اجاب) ظاهرا الرواية لا تلزم لان سكاها بتأويل
 المالك ومن ألحق دار اليتيم بالوقف أو بجزء المثل والله أعلم (سئل) في وصي أيتام باع
 نصف كرم أهم مشتمل على أشجارتين وعنب وغير ذلك لرجل بشي كل ربع منه مؤجل الى سنة وتسلمه
 المشتري وصار يأكل غلته ويدفع للوصي آخر كل سنة ربع الفن حتى استوفى الوصي الثمن واستقر
 المشتري يأكله حتى مضى ثلاث عشرة سنة وكبر الايتام فادعوا على المشتري بطلان شرائه لعدم
 المسوق والرجوع بما استهلكه من ثمرته هل تصح دعواه أم لا (اجاب) قد تقر بعدم جواز بيع
 عقار اليتيم عند التأخرين الحاجة الى غلته لا قضاء لها الا لمن غنمه كنفقة او دين لا يقتضي الامنه
 أو وقوع في يد غلب او كانت غلته لا تفي بمؤنته او يبيع بضعف قيمته ومصرح في التتارخانية نقل عن
 المشتري ان يبيعهم والحال هذه باطل بحيث علم ذلك فدعواهم البطلان والرجوع بما أكله المشتري حيث
 لا مسوق له بما ذكره صحيحة يجب سماعها ويقتضى عوجها وهو ضمان ما استهلكه المشتري اذ البيع

مطلب اذا ادعى اليتيم
 أن يبيع الوصي كان بالغين
 الفاحش والمشتري أنه بمثل
 القيمة في بيعة اليتيم أولى واذا
 فسح البيع فاجده المشتري
 الخ

مطلب باع الوصي عقار
 اليتيم ثم عزل ونصب غيره
 فاذا ادعى الوصي الثاني
 أن يبيع الاول بالغين وأدعى
 المشتري أنه بالعدل تقدم
 بيعة الوصي الثاني وينسخ
 البيع

مطلب يجب الاجرة في دار
 اليتيم لما مضى اذا فسح بيعها
 بالغبن

مطلب اذا باع الوصي
 أشجار اليتيم بلا مسوغ يجب
 على المشتري ضمان ما استهلكه

مطلب في بيان الاشياء
 المسوقة لبيع عقار اليتيم

الباطل حكمه حكم عدم ومال اليتيم معصوم محترم ورؤيته من الايات والاسانيد ما يؤيد
 من قرب اليه على غاية الدم ونهاية الاسف لما فيه من العظم وعلى حرمة اجمعت الامم والله اعلم
 (سئل) في المذآب الاب هل يكتسب منقول أولاد ابنه أم لا وهل الشجر المقروش في الارض
 المتكررة من قبيل المنقول فيجوز بيعه اذا قلتم يجوز بيع المنقول (اجاب) نعم يكتسب ذلك
 في غير الفهارش شرح تنوير الابصار وانا لا من الفصول العادية اذا مات الرجل ولم يوص الى احد كان
 لابا يه وهو المذآب العروش والنسب انتهى ومثله في أغلب الكتب وذلك بشرط أن لا يكون
 بما لا يتقارب النام في مثله كما هو مصرح به في عامة الكتب والشجر من قبيل المنقول لا من قبيل العقار
 كما مصرح به في البحر فقلنا عن الاثمة الاختيار وابطل قول من جعل البناء والتكيل من العقار حيث
 قال وقد غلط بعض المسرين بقتل الخيل من العقار واقتضى به وبه ف يرجع كعادته اه والله اعلم
 (سئل) في وصي باع شجر اليتيم الموضوع في أرض الوقف المتكررة هل يحتاج الى مسوغ كما يحتاج
 عقاره له أم لا (اجاب) لا يحتاج الى ذلك لان الشجر من قسم المنقول ويباع الوصي منقول
 اليتيم جائز وليس كالعقار لانه محفوظ بنفسه والشجر ليس كذلك والله اعلم (سئل) في وصي
 الحاكم اذا اشترى لنفسه شيئا من مال اليتيم من نفسه هل يجوز أم لا (اجاب) لا يجوز كما مصرح
 به في الخلاصة معزيا الى نظم الزندوستي قال لانه وكيل والوكيل لا يملك البيع من نفسه ولا يمن لا يقبل
 شهادته له وكذا في الفوائد الزينة فقلنا عن شارح الجمع وفي البرازية يبيع وصي الاب لا وصي القاضي
 لانه وكيل من نفسه ان ينفق طاهر كبيع ما يساوي تسعة عشرة او يشتري ما يساوي عشرة تسعة يجوز
 وهذا مما يحفظ وبه يقتضى وقولهم من نفسه احتراز عن شرائه من القاضي فانهم والله اعلم (سئل)
 في صغيرة ماتت وكان لها اسباب جاءت جدتها أم أمها تطلب ارضا منها فذكر أبوها أنه باعها واذا بقي
 ثمنها عليها في حال حياتها هل يقبل قوله يمينه في ذلك حيث ينفق مثله أم لا (اجاب) نعم يقبل
 قوله في ذلك يمينه حيث كان ينفق مثله في تلك المدة كما في البرازية وغيرها والله اعلم (سئل)
 في وصي قاض على أيام أقام القاضي أتهم باطرة فأحق عليهم الوصي والام تنكر هل القول قول
 الوصي فيما صرفه في نفقتهم ولا تكون الام خصما أم لا (اجاب) القول قول الوصي يمينه
 فيما صرفه على النفقة مالم يكذب الظاهر وللوصي الافراد بالنفقة مع كون الام باطرة ولا تكون
 خصما في ذلك والحال هذه والله اعلم (سئل) هل يقبل قول الوصي أنه اتفق من ماله عليه ليرجع
 به أم لا (اجاب) قول الوصي انما يعترف الا اتفاقا اذا لم يكن فيه رجوع على ماله اما اذا كان
 فيه رجوع لا يقبل لانه دعوى الدين في مال الصغير ولا يقبل الابالينة كما في الخلاصة وغيرها والله اعلم
 (سئل) في رجل دفع لمرضة او حاضنة بته دراهم من ماله هل يرجع في ماله أم لا (اجاب)
 لا حيث لم يشهد والله اعلم (سئل) في رجل أقامه القاضي وصيا على يتييم ولم يرض له اذ ذلك
 نفقة ثم فرض له اجر في مقابلته عمله فتساول عن المدة الماضية الحالية عن العرض هل له ذلك أم لا
 (اجاب) ليس له ذلك لشروعه متبرعا وهذا مما لا يشك في حرمة ذوقهم عليهم وانكروا الى قوله تعالى
 ولا تقربوا مال اليتيم والله اعلم (سئل) في وصية على ولدها ادعت أن ماله الذي كان يسد
 مرق هل يقبل قولها يمينها أم لا يقبل (اجاب) نعم القول قول الوصية يمينها أن المال ضاع
 او سرق كما في الخلاصة والحائنة وغيرها والله اعلم (سئل) في وصي على شات أحبه كبر
 وطلب حاسبه لينظر هل اتفق بالمعروف أم لا وطلب من القاضي أن يجاسبه هل له ذلك وهل
 القول قوله أنه اتفق بالمعروف أم لا (اجاب) للقاضي وليس محاسبته لكن لا يجبر على الحساب
 لو امتنع والقول قوله في الحرج وفيما اتفق وفي أنه اتفق بالمعروف ولم يسرف لانه أمير من جهة الميت
 او من جهة القاضي والقول قول الامين مع الامين فيما فعل كذا نقل في مشيئة الاحكام عن فصول

مطلب المذآب الاب يكتسب
 بيع منقول أولاد ابنه
 والبناء والتكيل من قبيل
 المنقول

مطلب بيع الوصي منقول
 اليتيم لا يحتاج الى مسوغ
 بخلاف عقاره

مطلب لا يجوز لوصي الحاكم
 ان يشتري شيئا من مال اليتيم
 لنفسه من نفسه بخلاف
 ما اذا اشترى من القاضي

مطلب يقبل قول الاب أنه
 باع مال الصغيرة في حياتها
 وادعاه عليها عند طلب أم
 الام ارضا منها

مطلب القول قول الوصي
 فيما صرفه على الايتام
 ولا يعتبر انكار ائمتهم التي
 جعلها القاضي باطرة عليهم

مطلب لا يقبل قول الوصي
 أنه اتفق على اليتيم من ماله
 ليرجع في ماله

مطلب لا رجوع للاب
 فيما دفعه لمرضة ابنته

مطلب يستحق الوصي الاجر
 من وقت فرض القاضي
 له ذلك

مطلب القول قول الوصي
 أن المال قد ضاع

مطلب لا يجبر الوصي على
 الحاسبة والقول قوله يمينه
 فيما اتفق وفي أنه اتفق
 بالمعروف

مطلب اذا غاب الوصى
المختار للقاضي ان ينصب
وصيا

مطلبه في بيان الغيبة
المنقطعة

مطلب نصب القاضي وصيا
على صغار وتصرف فاذا ظهر
وصي مختار وأجاز مافعله
المنصوب جاز
مطلب اذا كانت الام وصية
وانفق على الايتام من
مالها فلها الرجوع ان
أشهدت. وان ادعت
الاستدانة فلا يقبل منها
الاينة الخ

مطلب قبض الوصى المثلث
من المشتري صحيح وان مات
بجهل فلا ضمان عليه

مطلب ان ادعى الوصى
دفع المالك الى اليتيم ومسد
بالوجه فهو مصدق وفي
تسليمه خلاف

الاستروشنى والله أعلم (سئل) في وصي مختار غائب منقطعة فنصب القاضي وصيا
لا يثبت حق الصغار وحفظ ما لهم من الضياع والانساق عليهم هل يصح نصبه ويترتب على ذلك موجه
أم لا واذا قلتم بالصحة فيما الغيبة المجوزة لذلك (أجاب) نعم اذا غاب وصي الميت غيبة منقطعة جاز
للقاضي ان ينصب وصيا ويترتب عليه الاحكام المذكورة في وصي القاضي كما أفاده اطلاق قولهم لا
ينصب القاضي وصيا مع وجود وصي الميت الا اذا غاب غيبة منقطعة أو أقر لم يدرى الدين كما في الاشياء
تتعلق الخزانة وكما في جامع الفصولين والبرازية والعمادية وقد علوا بأن الغيبة المنقطعة بمنزلة الموت
ولا شك أنه اذا مات حقيقة ونصب القاضي وصيا جازت جميع تصرفاته المقررة في وصي القاضي
فكذا هنا كما هو ظاهر وأما الغيبة المنقطعة كما في البرازية تتسارع عن الخصاص فيفيد أنهم مقدر
بكون الوصى المختار في بلد منقطع عن بلد المتوفى لا تأتي ولا تذهب القافلة اليه وما في جامع
الفصولين عن فتاوى رشيد الدين يفيد تقديرها بغير السفر وتعليقهم بالنظر يفيد تقديرها بغير
ضياع مال الصغار ونزولهم بعدم الانساق والنظر في حالهم هذا ما فهمته من النظر في عباراتهم
في مواضع كثيرة والله أعلم (سئل) في قاض نصب وصيا على صغار وتصرف في التركة بحكم
الوصاية فظهر وصي مختار للميت فأجاز جميع ما فعل الوصى المنصوب من جهة القاضي هل يجوز
ما فعله والحال هذه أم لا (أجاب) نعم ما فعله المنصوب جاز ما تنقروا أن الاجارة اللاحقة كلكالة
السابقة والمصرح به في الكتب جواز تركه بكل ما يجوز له فعله بنفسه وهو عقده له مجز عند فعله
وهو موجب للائتمان والتوقف بلا شبهة والله أعلم (سئل) في أيتام صغار لهم جدة لاب
وعم عصية وأم نصبها القاضي وصية على أولادها ورتب لهم نفقة فادعت الأم الانساق عليهم
من مالها وتريد الرجوع في ما لهم هل لها ذلك أم لا وهل اذا ادعت أنها استدانته مبلغا ودفعته
إلى أديانها في مصالح الأولاد يقبل قولها وترجع في مال الايتام أم لا وهل اذا تزوجت بأجنبي تسقط
حضانة أم لا واذا قلتم تسقط تكون لهم أم لجدتهم حيث لا مانع لها وهل للأيتام حجب الايتام عندها
في منزلها لا يجلس ما نبت عليهم من النفقة بالوجه الشرعي وتمنع الجدة المذكورة من حضانتهم حتى
تستوفي دينها أم لا وهل اذا قالت أنا أقوم بمؤنة الايتام من غير رجوع في ما لهم تجاب الى ذلك
وتمنع الجدة من الحضانة بذلك أم لا وهل اذا رهنبت أنفسهم دار مشتركة بين الايتام وغيرهم بغير اجازة
الغير يصح الرهن ويقذف أم لا (أجاب) أما مسئلة الرجوع الايتام عما انفق من مالها فقها تفصيل
ان أشهدت أنها انفق لترجع في ما لهم والا لا وأما مسئلة دعوى الاستدانة في مصالح
الايتام فلا بد لها من يمين على ذلك فان أقامتها رجعت والا لا وأما مسئلة سقوط الحضانة بتزوج
الأجنبي فلا شبهة في السقوط به وانفقها للجدة وأما مسئلة حجب الايتام عندها في منزلها بما نبت
لها من النفقة فلا قائل به وأما مسئلة القيام بمؤنة الايتام الخ فلا تجاب الى ذلك ولا تمنع الجدة
من الحضانة بذلك وأما مسئلة الرهن فلا شك ذلك باجتماع العلماء والله أعلم (سئل) في وصي باع من
رجل حصصه للايتام في عقار وضرورة النفقة والكسوة وقبض الوصى المثلث ثمن مات واحد من الايتام
فهل لا يضمن رث في مال هذا اليتيم مطالبة المشتري من الوصى أم لا وهل اذا طالبه ودفع له بناء
على أنه يلزمه وأن أعطاه للوصي لم يصادف به لا يستخلص من الاخذ أم لا (أجاب) قبض
الوصي صحيح في مثله وليس لاحد من ورثة اليتيم مطالبة المشتري والقول قول الوصى في صرفه على
اليتيم ان كان سبوا وان كان ميتا لا ضمان عليه بمؤنه بجهل واذا دفع بناء على لزومه وان قبض الوصى
غير صحيح يستخلص من المدفوع اليه والحيال هذه والله أعلم (سئل) فيما بلغ الصبي رشيدا
وثبت كونه بلغ رشيدا ثم بعد ذلك طالب وصيه بدفع ماله اليه فأجاب الوصى بأنني دفعت لك ماله بعد
ان ثبت بلغ رشيدا فهل يقبل قول الوصى في الدفع بيمينه أم لا بدله من يمينه تشهد له بطبق دعواه

(أجاب) القول قول الوصي والحال ما ذكرناه أمين وقد نصوا على أن كل أمين يقبل قوله في أفعال الامانة الى مستحقة وفي تحلفه خلاف كما نصوا عليه في مسئلة دعوى الاساق هكذا رأيت شيخنا شيخ الاسلام محمد الحانوق أجاب في واقعاته وأقول الطاهر أنه لم يجد في المسئلة سوى الصابط المذكور وفي داخله فيه وكذلك العبد الضعيف لم أرى نص عليها بحجوصها وقد بادرت الجواب بالاسان كذلك أخذ من الصابط المذكور ثم أني بفضل الله رأيتها بحجوصها في كتب التعيين كالصاوي والكشاف والرازي والمعنى في قوله تعالى فإذا دفعتم اليهم أموالهم فأشهدوا عليهم وقد مترجوا فيها بأن الوصي مصدق في المدفع مع اليين عند أبي حنيفة خلا فالمالك والشافعي قرا جمع ذلك الكتب أن شئت والظاهر من علمنا أنهم إنما يسترحوها بحجوصها الظهورها من الصابط المذكور وهي مما لا يتوقف فيه والله أعلم (سئل) في وصي منصوب من بنات الحاكم فرض القاضي نفقة لآل ستم الدين في حجره قدر ما معلوما كل يوم وأمره بالنصر عليهم ومضت مدة سنين فأدعى أنه صرف في كسوتهم أيضا ما لهم كذا زيادة عن النفقة المروضة فهل يقبل قوله فيها ولا يكون تقدير القاضي النفقة المذكورة مانعا من قبول قوله في الكسوة أم يكون مانعا لدخول الكسوة في معنى النفقة (أجاب) نعم يقبل قوله فيما يكذبه الطاهر فيه ولا يقبل قوله فيما يكذبه الطاهر فيه كما صرح به في الخلاصة والبرازية والحاية وغالب كتب المذهب وعارة الخلاصة في هذا المحل وإذا أخبر الوصي بالمخول والخروج قبل قوله فيما يحتمل انتهى ولا يمنع قبول قوله تقدير القاضي النفقة لأمور بناتها النفقة تقدير اديهم بالطعام والشراب فقط وهو امتداد الى الافهام الا أن وهو كثيرا الاستعانة الى كلام الصفا قال في الكنز تحب النفقة للزوجة على زوجها والكسوة بقدر حالها ما قال والسكنى فعطف الكسوة على النفقة ومثله كثير في كلامهم ولا يمنع من قبول قوله الادعاء مما لا يحتمل وما يكذبه الطاهر فيه كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) فيما لو أمر القاضي الوصي بأقرار أصل مال اليتيم فأقرض بأمره وخسرته هل يضمن أم لا (أجاب) قال في البحر في كتاب الوقف بعد أن قرر سؤالا في القيم قلت قال في التنية طالب القيم أهل الخلة أن يقرض من مال المسجد للامام فأبى فأمره القاضي فأقرضه ثم مات مقلسا لا يثنى القيم انتهى مع أن القيم ليس له أقرار من مال المسجد انتهى والوصي مثل القيم لقولهم الوصية والوقف أخوان وقول الزيلعي وأغلب شراح الكفر والهداية في الفرق بين اتقاني والوصي أنه بأقرار القاضي يؤمن التوى بحدود المستقرض والحال هذه لكونه معلوما للقاضي والله أعلم (سئل) فيما إذا أقر الوصي بدين على الميت هل يصح أم لا يصح ويضمن بالمدفع للمقرضه وفيما إذا كان يطعمه من مرقته وخبره هل له أن يحبسها على اليتيم ويأخذها من ماله أم لا (أجاب) أقرار الوصي على الميت بدين باطل وليس له إذا أطعمه من مرقته وخبره أن يرجع بأخذته من ماله ففي القصة والحاري الرازي وصى يتفق على الصبي من مرقته وخبره حتى بلغ فوضع ذلك عليه ليس له ذلك الا اذا كان مكانه انفق له ليرجع عليه انتهى فالحق شهد يرجع والا لا والله أعلم (سئل) في رجل اشترى ساء فمقرض على أرض وقف وعلم عا على الأرض لجهة الوقف بطريق الحكر ثم أوصى في مرض موته اذا نزل به حادث الموت يجمع كل يوم رجلان هسما دنان وفلان يقرآن بس وتبارك والاخلص والمعوذتين ويصليان على النبي صلى الله عليه وسلم ويهديان ثواب ذلك الى روحه وعين اهسما كل يوم قطعة مصرية تؤخذ من أجرة القرن المذكور واذا مات أحدهما يترزولده ان كان له أهلية والا يقرض القاضي من له أهلية ومات مشترى القرن واستمر الرجلان بقرآن وشا ولا ن علوفتهما كما عين لهما من أجرة القرن بقرعة وارث الموصي عشرين سنة ثم ان أحد القراء ادعى أن القرن وقف وأنه ناظر عليه واستبدله منه رجل آخر بأبدله بطريق الطر بعير معرفة وارث الموصي والحال أن القارئ ليس له سوى علوفته من أجرة القرن فهل يهد الوصية بصير

مطلب فرض القاضي
ودر معلوما لا يتام لا يمنع
من قول دعوى الوصي
الزادة عيه مالم يكسبه
الظاهر

مطلب اذا أقرض القيم
والوصي مال الرقب واليتيم
بأمر القاضي وقوى المال
على المستقرض فلا ضمان
عليهما
مطلب اقرار الوصي بدين
على الميت باطل ولو أطعم
الوصي الصغير من مرقته
وخبره ليس له الرجوع الا اذا
أشهد

مطلب اذا أقرض بشئ
لم يقرأ القرآن على قبره
فلا وصية باطله سواء كان
الموصي به لورثة الموصي ام لا

القرن وقف على القارئين أينما سرمد أم لا وهل هذه الوصية صحيحة أم لا وهل تلك أحد القارئين
التصرف في القرن أم لا وهل لورثة الموصي التصرف في القرن ومنع الاستبدال أم لا (أجاب)
هذه الوصية باطلة ولا يصير القرن وقفاً ولا تلك أحد القارئين التصرف في القرن والاستبدال
الواقع منه غير صحيح ولورثة الموصي التصرف في بناء القرن لأنه والحال هذه مما ترك الميت فيجوز
على فرائض الله تعالى قال في وصايا البرازية أوصى أقاربي يقرأ القرآن عند قبره بشئ فالوصية باطلة
وفي الشارعية في الفضل التاسع والعشرين من الوصايا إذا أوصى بأن يدفع إلى إنسان كذا من
ماله ليقرأ القرآن على قبره فهذه وصية باطلة لا يجوز سواء كان القارئ معيناً أو غير معين وعلاو ذلك
بأن ذلك بمنزلة الجرة ولا يجوز أخذ الجرة على طاعة الله تعالى وإن كانوا يستحسنوا جوازها على
تعليم القرآن فذلك للضرورة ولا ضرورة إلى القول بجوازها على القراءة على قبور الموتى فافهم والله
أعلم (سئل) في زوجين لا وارث لواحد منهما سوى الآخر أراد أن لا يخرج من تركته واحداً منهما
شئ لغير زوجته فما الحللة (أجاب) الحللة أن يوصي كل واحد منهما للآخر بجميع ماله ولا
يمنعه من المال عندئذ لا يورث الله غير وارث والله أعلم (سئل) في صغار ماتت أمهم عنهم وعن أبيهم
فإن التصرف في مالههم (أجاب) قد انتفت كذب الخفية على أن التصرف في مال الصغير
للأب ثم للأب ثم لوصي الأب ثم لوصي الأب قال في البحر تنقل عن خزائن المفتين من البيوع
الولاية في مال الصغير إلى الأب ووصيه ثم وصي وصيه ثم إلى الأب ثم إلى وصيه ثم بعد من
ذكر إلى القاضي ثم إلى من نصبه القاضي انتهى وفي الأشباه لا يملك القاضي التصرف في مال
اليتيم مع وجود وصيه يعني وصي اليتيم ولو كان منصوبه وفي جامع الفصولين الولاية في مال
الصغير إلى الأب ووصيه ثم وصي وصيه ولو بعد فلو مات أبوه ولم يوص الوفاة إلى الأب ثم إلى
وصيه ثم إلى وصي وصيه فإن لم يكن ذلك فالتقاضي ومن نصبه القاضي وليس لغير أبيه وجده
ووصيهما التصرف في ماله انتهى وكذا في كثير من الكتب المعتبرة والمسئلة في مشاهير كتب الخفية
كالدرر وغيرها والحاصل أن ولاية القاضي في مال الصغير متأخرة عن ولاية الأب والجد وعن
وصي كل واحد منهما وفي الحاوي الزاوي من كتاب البيوع في فصل بيع الأب والام
والجد والوصي والقاضي والمقتط والآخر والعلم للصغير وشرائعهم وسائرهم فاتهم له صرح
بأن القاضي محجور عن التصرف في مال الميت عند وصي الميت وعند من نصبه هو وصيا عن
الميت فراجع إن شئت وأقول فكيف مع الأب وهو أولى الناس بالولاية على ولده وقد شاهدنا
من بعض القضاة في هذا الأمر أعجب العجائب وهو أنهم يصبون مع الأب الحليم وصيا ويزمون
الأب بأخذ مال ابنه من ابنة ويكتسون ذلك في مجالعهم فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم أم الله
وإن الله راجعون والله أعلم (سئل) في وصي القاضي على أخويه اليتيمين وإذا شهد على نفسه
وعلى أخويه اليتيمين أنه لا يستحق هو وهما قبل فلان وفلان حقاً ولا استحقاقاً ولا دعوى من
جهة المبلغ الذهب الذي كان بجهة فلان ولا من أجرة عقار مشترك ورع وقف ولا من سائر الجهات
لما مضى من الزمان وإلى يوم تاريخه هل ينقدأشهادهم على اليتيمين المذكورين فيما ذكر أم لا
(أجاب) لا ينقدأشهادهم على اليتيمين المذكورين إذا شهدوا وأبرأوه لمالهم بقدر غير باطل وإلها
الدعوى عليهم بما بذلك شرعاً ولا يمنعان عنها إذا مال اليتيم والوقف والغائب مستثنى من عدم سماع
ما مضى عليه خمس عشرة سنة والله أعلم (سئل) في وصي على يتيماً أبوه بوصية لغير
وارث لئلا يكتنه ذورحم محرم هل يسوغ للوصي أن ينقدأشهاد حيث خرجت من الثلث أم لا وإذا
أنشدوا ببلغ اليتيم فأنكر الوصية وأتى الموصي له بشاهدتين وحكمهم الحاكم الشافعي هل ينقد
حكمهم أم لا (أجاب) نعم يسوغ للوصي تنفيذ وصيته المشروحة أعلاه كيف لا وهي لمحررم يحرم

مطلب في الحليلة
بإختصاص كل من الزوجين
بمال الآخر
مطلب في بيان من له ولاية
التصرف في مال الصغير

مطلب إذا أشهد وصي
القاضي على أخويه على
نفسه وعليهما أنهم
لا يستحقون قبل فلان
وفلان حقاً لا ينقد عليهم

مطلب للوصي أن ينقد
وصيته الميت وإذا أنكرها
اليتيم بعد باوغيه وحكمهم
الحاكم الشافعي للموصي له
بشاهدتين نفذ

مطلب ليس لام التصرف
في مال اليتيم بغير وصاية

مطلب يضمن الموصي مال
اليتيم اذا خلطه بماله وأما
اذا مات مجهلا فلا يضمن

مطلب في بيان مسائل
استندوا من قولهم ان
الامانات تنقلب مضمونة
بالموت عن تجهيل

مطلب لا يصح اقرار الوصي
على الميت

مطلب وصي الاب أولى في
التصرف من الجد
والقاضي

مطلب الولاية لاب الام
في مال الصغير بل مع الاب
ثم لوصيه ولو بعد ثم للجد ثم
لوصيه ثم للقاضي ثم لوصيه

مطلب في امرأة باعت
زوجها عقارات بائنة لم يمت
ماتت عنه وعن بيت المال

مطلب بلغ من القاسرين
يت فاقر لها الوصي بقدر
معلوم من مال أبيها ودفعه
له ثم بلغ البقية وبطال بون
الرعي أن يدفع لهم على
حساب ما أقر به لا ختم

قطعه وهذا باجماع من الامة واذا بلغ اليتيم وأنكر ما واثق الموصي له بشاهد مع يمينه عليها وسكن
القاضي الشافعي بما يراه نقذا وورد في حله الرحم ما ورد فلا ينبغي أن ترد اذا هو خبير بحض عليه
الزواج ونقض والله أعلم (سئل) في يمين له أعمام منهم من هو عم لاب وأم ومنهم من هو عم لاب وحل
يجوز لاحد منهم التصرف في ماله بغير وصاية أم لا والحال أن هنالك قاضيا يمكن رفع أمر اليتيم
اليه (أجاب) ليس للعم التصرف في مال اليتيم بغير وصاية مطلقا سواء كان عم لاب وأم أو لاب
والله أعلم (سئل) في الوصي اذا مات بعد أن خلط مال اليتيم بماله هل يكون ضامنا له بسبب
ذلك ويؤخذ ضمانه من تركه أم لا وحل اذا كان قد مات مجهلا من غير خلط يضمن أم لا (أجاب)
لا كلام في أنه يضمن في المسئلة الاولى قولنا واحدا وفي الثانية خلاف وقد قال قاضي خان في الوقت
ناقل عن الناطقي ان الامانات تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل الا في ثلاث أحدا علمته في الوقت
الثانية السلطان اذا خرج الى الفزو وغنوا وأودع بعض الغنية عند بعض الغنيين ومات ولم يبين
عند من أودع والثالثة القاضي اذا اخذ مال اليتيم وأودعه غيره ثم مات ولم يبين عند من أودع
لا ضمان عليه اه وذكر في التتعة الامانات تنقلب مضمونة بالموت اذا لم يبين الا في ثلاث مسائل وذكر
مسئلتى قاضي خان في المتولي والسلطان والثالثة احدي المتفاوضين قال الطرطوسي يحصل من
كلام قاضي خان والتتعة اختلاف في تعيين أحد المتفاوضين وفي تعيين القاضي اليتيم ولا يذكر
واحد منهما الوصي وذكره في جامع الفوائد وابن راجز القوائد صاحب المحيط بقوله ولا يضمن الوصي
بعونه مجهلا ولو خلط بماله ضمن ضمن الاب بعونه مجهلا قال لا كوصي اه وأقول والوجه عدم
ضمانه لما لا يتسنع الناس منها ولا غنى لهم عنه فقد علم الحكم في المسئول عنه يا وضع عبارة
وأفهمها للمراد والله أعلم (سئل) في وصي أنفق جميع مال اليتيم بتدوير من القاضي له
وأذن له بالاتفاق فادعى شخص على الميت بدفع فآقر به هل يصح اقراره بذلك أم لا وحل يلزم الوصي
ضمانه ووقاؤه من ماله باقراره أم لا (أجاب) اقراره على الميت باطل ولا ضمان على الوصي
باقراره لانه اقرار للغير على الغير فكان باطلا لا عبرة به والله أعلم (سئل) في رجل مريض جعل أخاه
لامه وصيا على أولاده حل هو أولى بالتصرف في أموالهم من جميع العصبه حتى الجدات والقاضي
أم لا (أجاب) نعم هو أولى بذلك من كل أحد حتى من الجدات ومن القاضي وغيرهما والله
أعلم (سئل) في الجد اب الأم هل له ولاية في مال الصغير مع أبيه أم لا (أجاب) الولاية في مال
الصغير الى الاب ثم لوصيه ثم وصي وصيه ولو بعد ثم الى اب ثم الى وصيه فان لم يكن ثالثا
ومن نصبه القاضي كذا صرح به كثير من علمائنا فاذا كان كل من الاب ووصيه ووصي وصيه
وان بعد وكذا ابوا الاب مقدما في التصرف في مال الصغير على القاضي فكيف يكون لاب الأم
معة نظر وتصرف في ما ن أولاد ابنته وهو لا ولاية له أصلا هذا لا قتال به والله أعلم (سئل) في
امرأة باعت زوجها عقارات في مرض موتها لم يجباها ولادين عليها وماتت عن زوجها وعن بيت
المال فهل ينفذ محاباتها وليست لبيت المال رد محاباتها معه والرجوع الى قيمة المثل أم لا تنفذ ذلك
(أجاب) نعم تنفذ محاباتها معه بل وصيته له وليس لبيت المال رد محاباتها لانه ليس بوارث وانما
يوضع في بيت المال عند عدم أصحاب القراض والعصباء وذوي الارحام والموصي له بما زاد على
الثالث من حيث انه مال ضائع لا من طريق الارث والتوقف في الوصية للوارث وفي المحاباة انما هو
لحق الورثة وحيث لا وارث نفذت محاباتها مع زوجها بلا توقف بل ولو أوصت بكل ماله له تنفيذ
وصيته ماله والحال هذه وقد صرح به في المسئلة صاحب الجوهرة في الوصايا وجميع أوائل كتب
القراض ناطقة بذلك والله أعلم (سئل) فيما اذا كان رجل وصيا على أولاد أخيه القاضرين
وعلى أبيهم دين فوفاه الوصي وصرف مصارفهم بلغت منهم بيت فاقر لها الوصي بما ذى له باعتدله

وتستحقه عنده مقدار معلوم ودفعه لها بحجة شرعية والآن قد بلغ به قسوتهم وبطالون الوصي بأن يدفع اليهم على حساب ما أقربه لا ختمهم وهو يتعلل عليهم بما وفاه وبما سرفه قبل بلوغ أختمهم وإقراره لها بالمبلغ المذكور والمصارف التي صرفها عليهم بعد ذلك فهل يعمل بمقتضى إقراره المذكور ويلزمه أن يدفع لأخوته الذين بلغوا بعد ما على حساب ما أقرب لها به لأنها قضية واحدة نعمهم جميعا ولا يحسب عليهم من المصارف إلا ما كان بعد إقرار المزبور والحالة ما ذكر أولا (أجاب) لا يلزم الوصي أن يدفع لأخوته على حساب ما أقربه لها لجواز عدم الاتفاق فيما وقع له معهم من الاتفاق في السباق واللحاق اتحاد الزمان أو اختلاف كما هو الواقع في كل مكان وقد تقرر أن الوصي أمين والمال الذي في يده أمانة وأنه إذا ادعى ضايعه أو أنه أنفق على التيمم وأنه أنفق منه كذا ولم يكذبه الظاهر صدق بيئته في نفقة مسددة وله ولاية التجارة بالمعروف في ماله من الجائز أن يكون تجرفه مخسر أو زاد سعر ما اشترى لهم من المنفعة على سعر ما اشترى لها فلا يلزم عليه أن يدفع لأخوته على حساب ما أقرب لها به وليست قضية واحدة نعمهم ولربما ضرر أفاحتاجوا إلى زيادة الصرف ولربما أنفق عليهم من مالهم في تعليم القرآن والأدب حيث صلحوا له ويكون مأجورا ولا شبهة في جواز دفع الوصي لها مالها عنده بعد بلوغها من المال الذي هو تحت يده أمانة إذ يباؤها بإجازة المقاسمة معها كما صرح به علماءنا بأن له المقاسمة مع البالغ من الورثة فإن لم يكن متعديا فيما فعل وبقي مالا خوته تحت يده أمانة بطريق الوصاية يصرف فيه كل تصرف فيسوغ للأوصياء شرعا فإذا علم جواز وقوع هذه الاحتمالات وهو أمين فاقول قوله فيما لهم تحت يده من المال وفي غالب كتب علماءنا إذا بلغ العبي وطالب ماله من الوصي فقال الوصي ضاع مني كان القول قوله لأنه أمين وإن قال أنفق مالك عليك يصدق في نفقة مثله في تلك المدة ولا يقبل قوله فيما يكذبه فيه الظاهر والمراد بالظاهر الظاهر للناس كذب فيه من غير احتمال وفي الخلاصة وكثير من الكتب قول الوصي معتبر في الاتفاق ولكن لا يقبل في الرجوع عليه إلا بالبينة لأنه ادعى دينيا عليه فلا يقبل إلا بينة والحاصل أن الزام الوصي بالدفع على حساب ما أقرب لها بعيد عن فهم كل فقيه وبتقريرنا هذا ظهر الوجه فيه والغيب لا يعلم إلا من تقرر بعلم الغيب ولنا الظاهر وهو تولى السرائر بلا شك ولا ريب والله أعلم (سئل) في رجل جعل أخاه شقيقه وصيا مختارا على أولاده وأوقع القبض على الوصي المذكور ناظروا وقت بلد المتوفى وسجنه وتوعد بالضرب وأخذ من مال الأيتام مبلغا عظيما يستغرق غالب ما لهم بعد حبس الوصي المذكور وأهاتسه وتوعد به هل للوصي المختار أن يرفع الأمر إلى ولاية الأمور ليستخلص أموال الأيتام منه ويردوه إليهم أم لا (أجاب) نعم للوصي المذكور بل عليه ذلك حيث لا سبيل إلى رده على الأيتام إلا بالرفع إلى أولئك إذا لم يخطأ في ضالة ولا سبيل إلى ردها إلا بذلك وقد قال تعالى ولوردوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم الآية وهم في ذلك الغاية القصوى والنهاية والظن الغالب أو اليقين القاطع بوصول الحق إلى أهلهم عنده رده إليهم حيث لا يمنع من ذلك مانع ولا يظن بولاية الأمور إلا الانصاف والدفع في وجهه الجور والاعتساف وحفظ مال التيمم حيث لا يتأتى إلا بالدفع إليهم فهو واجب على الوصي المختار ويحرم عليه تركه بلا شبهة ولا إنكار فإذا رفع ذلك إليهم وردت أموال التيمم إليه فقد خرج عن عهده الواجب عليه وحصل الثواب الجزيل لهم بمحصول ما توجهت همته إليه وذهب كل بالأجر الوافر والفوز بالحسن في اليوم الآخر وخرج كل منه ومنهم عن عهده الواجب وردع كل ظالم يأكل أموال اليتامى ويحب لنفسه بذلك المالك والمعاطب وهم وفقهم الله تعالى يفترض عليهم ردع من يتعدى حدود الله تعالى ويأكل أموال اليتامى ظلما ويثقل نفسه بجر ما واثما وكيف لا يفترض على عم الأيتام ووصيهم نصب الميت أخيه وأبيه وهو مأثور بحفظ مالهم شرعا وإذا فرط ضمن

مطلب الوصي أمين
فيه صدق في دعوى الضياع
والانفاق ما لم يكذبه الظاهر
وله ولاية التجارة

مطلب في المراد بالظاهر
من قولهم ما لم يكذبه الظاهر

مطلب للوصي رفع
المتغلب على مال الأيتام
ولاية الأمور ليستخلصه منه
بل عليه ذلك

مطلب لو دفع القسائي
أجرة للوصي تسترد منه إن لم
يعين له قبل العمل

قطعا وقد قبل

إذا أتت لم تعلم طيبك بالذي • يسوء لا قصيت الدواء عن السقم

ومما شئت خاشا أن تسجع ولاية الأمور برجل نعتت يده بالظلم وتماوت مال اليتيم بغير حق ويهملون ويلقوا حمله على غاريه يل يترحرونه ويحقرونه ويمزقونه من جوانبه وهذه الامة المحمدية كلها خير أزلها وآثرها كما جاء في الحديث أمتي كالمطر لا يدرى أوله خير أو آخره وفيه لا تزال من أمتي أمة قائمة بأمر الله لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأتي أمر الله تعالى وهم على ذلك والله أعلم (سئل) في وصي على يقيم عمل في تقاضي ديونه ومراعاة أسسائه لمحو من أربع سنين وطلب من قاص أن يصرف له في نظير خيادته عن المدة المذكورة أجرة فصرف له قدرا وعزل ذلك القاصي وولى غيره فاسترد هاتمه فهل هي حق الوصي ولا يجوز استرداده منه أم ليست حقه (أجاب) أن كان شرع متبرعا فليس حقه قاله فقد تدرسه وإن عين القاضي له أجرة لعمله حين نصبه فعمل أدفعت له فهي حقه ولا يجوز استرداده والله أعلم (سئل) في الوصي المنصوب من جهة القاضي هل له أن يتخير في مال اليتيم وي دفعه مضاربة وبضاعة ويتبع من أخرجه العشرة مثلا باثني عشر احتياطا أم لا ينو المال بطواب مفضلا (أجاب) نعم للوصي ذلك كما صرح حوايه في الحماية وشرح مثلا خسرو وغيرهما من المعينات ومن أطلق عدم الجواز من أصحاب المتون أراد تجارة الوصي لنفسه كما به عليه الشراح والله أعلم (سئل) في تركه فيها صغير هل لايه أن يصالح على ما خصه من عقار وعروض ومواش وغير ذلك بمال معلوم أم لا (أجاب) نعم لأب أن يصالح إذا لم يكن فيه ضرر على الصغير كما ذكر البرازي في كتاب الصلح في السادس في صلح الأب والوصي ومسائل التركة والتخارج لكن بشرط وجود شرائط التخارج ومستوغات بيع عقار الصغير فيه والمال هذه والله أعلم (سئل) في تركه مستغرق بالدين فيها صغيرة ووصي منصوب من جهة الحاكم دفع الوصي لبعض الغرماء من غير إثبات ديناً ماتت الصغيرة عن وريثة فيهم أح لا تم صغيرة أب مقتر بالدين المذكور هل ينضم الوصي المذكور ما دفعه من غير إثبات أم لا ينضم ويصح تصديق الأب على ابنه الصغير أم لا (أجاب) الوصي ضامن بالدفع على الوجه المذكور ولا عبرة بتصديق الأب على ابنه الصغير إذا المقران أقرار الأب والوصي لا يصح على الصغير صرح به في جامع الأصول في الخامس عشر في الخليف وغيره والله أعلم (سئل) في الوصي إذا انقضى القضاة على يده فقال عند عقده للمراجعة ضمانه على يعني المدفوع إليه المال هل يكون ضامناً أم لا (أجاب) لا يصح ضمان الوصي لنفس المدفوع إليه ولا للمال الذي ترتب بمباشرة عليه ادعوى في القبض أصيل كالمضارب والوكيل وانظر ما كتبه ابن نجيم والكمال عند التكلم على بطلان كماله الوكيل والمضارب للوكيل ورب المال ترد الماء الرء وتترك الحدال والمراة والله أعلم (سئل) في تركه فيها كالأروايات عليهم وصي والتركة في يده ادعى أحد الكبار عليه كرماء في يد الوريثة أنه ملكه وأثبته بالبينة الشرعية وحكم له به فهل يتعد الحكم على الكل أم لا (أجاب) يتعد الحكم على الكل وقد صرح حواي دعوى المعين بأنها إذا كانت في يد أحد الورثة فهو خصم في سماع الدعوى وبعد الحكم عليهم جميعاً والله أعلم (سئل) في وصي مختار على يقيم طلب من حاكم الشرع الشريف أن يقر له في مال اليتيم أجرة نظير خدمة الوصاية فقرر له الحاكم الشرعي نظير خدمته في كل يوم قطعتين من مال اليتيم وقبض ذلك مدة سنين وقبض اليتيم ويريد الرجوع عليه بما حصل له ذلك أم لا (أجاب) حيث عمل وكان المعول له قدراً أجرة المثل لعمله ليس لليتيم الرجوع عليه لانه والحال هذه يستحقه شرعاً وإن لم يعمل لاشي له ويرجع به عليه وكذلك إذا كان المعول رائداً عن أجرة المثل يرجع بالزيادة كما حرره العلماء في محله والله أعلم (سئل)

مطلب للوصي أن يتخير في مال اليتيم لليتيم ويدفعه مضاربة وبضاعة لنفسه

مطلب تركه فيها صغير أراد أبوه أن يصالح عما يخصه من الغنم على مال معلوم

مطلب تركه مستغرق بالدين وفيها صغيرة ووصي دفع لبعض الغرماء دينه بدون إثبات ثم ماتت الصغيرة عن وريثة فيهم أخ لأب وله أب مقتر بالدين

مطلب إذا عقد الوصي مراجعة بمال اليتيم لا يصح ضمانه المال ولا المدفوع إليه المال

مطلب في تركه فيها كبار فإذا ادعى أحد الكبار على الوصي والتركة في يده كرماء منها أنه ملكه وسكس له به بعد على الكل

مطلب ليس لليتيم إذا بلغ أن يرجع على الوصي فيما نزله القاضي حيث عمل وكان قدراً أجرة المثل

مطلب الوصي أن يأخذ قدراً أجراً من مال اليتيم على خلاف فيه

في الوصي المختار إذا أذن له الموصي باستئجار مال البتيم وكان كثير اتم عين له القاضى في نظير الاستئجار
لحصول المشقة عارفة بحرمة فهل له تناولها بحسب ما أذن له القاضى أم لا (أجاب) هذه المسئلة
فيها اختلاف قياس واستحسان ففي جامع الفصولين في السابع والعشرين من زمر الشرح الطحاوى
ولا يأكل الوصى ولو محتاجا إلا إذا كان له أجرة فيأكل قدر أجرته ومثله في العمادية وفي الخانية
والبرازية وكثير من الكتب لذلك لو محتاجا لاستحسانا وفي القنية صحح أنه لا أجر له وقد تقرر
أن المأخوذه الاستحسان الا في مسائل ليست هذه منها وإذا كان الاستحسان أن لا ذلك بدون تعيين
القاضى فتعيينه أولى وأنت خير بأن نقل القنية لا يعارض نقل قاضى خان فان قاضى خان من أهل
الترجيح كما صرح به الشيخ فاسم في تحصيله والله أعلم

* (كتاب الخنى) *

مطلب مهم في الدعوى الواقعة
على الخنى والاختلاف في مسألة

(سئل) عن خنى مات فادعى أنوته من يستحق في ارثه على تقدير هاهنا قدره وأقام على ذلك
بينة وأنه كان يقول من مبال النساء هل تسمع دعواه وتقبل بينته وإذا قامت نعم فكيف تسمع وتقبل
وما كتب في الهداية أن الخنى إذا مات قبل أن يستبين لا يغسل بل يكفى بالتيم احتياط ولا يتظره
الرجال والنساء فكيف يثبت خصوصاً إذا قال الشهود نظراً أنها تولد كالتساء لا تسمع لفسدهم
(أجاب) أقول مستقتد العون من هذا الكون هذه المسئلة وأما الهامن الدعوى الواقعة
على الخنى والاختلاف الواقع في حاله جعل لها في التشارخانية نوعاً مستقلاً على حدة وذكر فروعا
كثيرة ولا بأس بإيراد ما هو مرجح فيما اقتيناه في ذلك قال نوع في الاختلاف الواقع في حالة الخنى
والدعوى في ذلك وإقامة البينة عليها أن قتل الخنى خطأ قبل أن يستبين أمره قال القول في ذلك
قول القاتل أنه ذكر وأنتى وكانت الدية تجب على القاتل بأن لم يكن له عاقلة فان كان له عاقلة فالقول
قول العاقلة فان قالوا أنه ذكر فالقول قولهم ووجب عليهم دية الذكور وان قالوا أنه أنثى وورثته
ادعوا أنه ذكر فالقول قول العاقلة لأنهم يدعون على القاتل والعاقلة زيادة خشية آلاف
درهم والقاتل والعاقلة يشكرون ذلك فيقتضى عليهم دية المرأة وتوقف الفضل الى أن يستبين
أمره أنه ذكر أو أنثى * رجل مات وترك ولدين أحدهما خنى مات بعد موت أبيه فادعت أم
الخننى أنه ذكر وأنه كان ورث من أبيه نصف المال بعد الثمن لأنه مات وترك ابنتين وامرأة ثم مات الخنى
فورثت أمه ذلك النصف لأن الخنى مات وترك أمها وأخافرت الأم ثلث ذلك النصف وقال
ابن الميت وهو أخ الخنى لابل كانت الخنى جارية وورثت الثلث من الميت بعد الثمن ثم ماتت فورثت
أنت ثلث ذلك الثلث فالقول قول أختي الخنى إلا أن الأخ يستخلف على نفي العلم بالله تعالى ما يعلم
أنه كان ذكراً وإن أقامت الأم بينة أنه كان يبول من مبال الرجال ولا يبول من مبال النساء فإنه
يرث من أبيه ميراث النصف بعد الثمن ثم ترث الأم ثلث ذلك النصف من الخنى وإن أقامت أخو الخنى
بينة أنه يبول من مبال النساء ولا يبول من مبال الرجال وإنه ورثت الثلث من الأب بعد الثمن ولا تم
الخننى ثلث ذلك الثلث لما ماتت الخنى ذكر أن بينة الأم أولى وإن أقامت الرجل بينة أن أبا الخنى كان
زوجها منه على ألف درهم وطلب ميراثها وصدة الابن وكذبته الأم ولم تقم الأم بينة على ما ادعت
فإنه تقبل بينة الزوج ويجعل عليه المهر ويرث من الخنى ميراث الزوج وورثت أم الخنى وأخو
الخننى من الصدق الذى قضينا به على الزوج ومما ترك الخنى وإن أقامت الأم بينة على ما ادعت
أنه كان يبول من مبال الرجال ولا يبول من مبال النساء وأقام الزوج بينة أنها كانت أنثى وتبول من
مبال النساء ولا تبول من مبال الرجال كانت بينة الأم أولى بالرد ولو أن هذا الخنى المشكل الذى مات
صغيراً أقامت امرأة بينة أن أباه زوجها الأياه في حياته فأمرها ألف درهم وأنه كان غلاماً يبول من

حيث يقول الملام ولم يكن يقول من حيث يقول النساء وصدة قه الام وكذبها الاخ ابن الميت قتال
 اخذ بيته المرأة وأجعله غلاما واجعل صداقها في ميراثه من آية واورثها منه الربع وأورثت له
 منه الثلث وأجعل ميراثه من ميراث الملام فان أقام الاخ ابن الميت البيعة بانه كان جارية يقول من
 حيث يقول الجارية قال لا أقبل بيته في ذلك وأقضى بيته المرأة وهذا اذا نكحها ما اذا أقام الزوج
 البيعة أولا وقضى القاضي بذلك ثم أقامت المرأة البيعة فانه لا تقبل بيته الترخ الاول بالتقصا وان
 وقت احدي البيتين وقتا قبل الاخرى فانه يتنهي بأسبوعهما تاريخا وان لم يوقتا ذكر أنهم ما يطلان
 وهذا اذا كانت المرأة تدعى الصداق ومتى لم تدع الصداق فانه ترذ البيتان وان كان هذا الصبي حيا
 لم يمت قال يطلان ولا أقضى بشي من ذلك بل الوقت في ذلك حتى يستبين حاله متى ادرك وليست حاية
 الحية عندى بمنزلة ما بعد الموت ولو أن هذا الخنثى حين مات بعد أبيه وهو مراهق أقام رجل البيعة ان
 أباه تزوجه اباه على هذا الوصف وأمره بدفعه اليه وانه كان يقول من حيث يقول النساء ولا يقول
 من حيث يقول الرجال وأنه طلقها في حياته قبل الدخول بها فوجب له نصف هذا العبد وأقامت
 امرأته بيعة ان أباه تزوجه اباه في حياته على ألف درهم وانه كان يقول من حيث يقول الرجال فهذا على
 وجهين أما ان جاءت البيتان معا وجاءت احدهما سبق من الاخرى فان لم يوقتا او وقتا على السواء
 تهازت البيتان جميعا وهذا بخلاف ما لم يدع الزوج نصف الصداق بالطلاق قبل الدخول وانما تدعى
 النكاح على الخنثى لا غير وباقي المسئلة بها لها ذكر أن بيعة المرأة اولى وان وقتا ووقت أحد هما أسبق
 من وقت الاخرى فان جاءت احدهما قبل الاخرى ان جاءت الاخرى قبل التقصا بالاول فالجواب
 قه كالجواب فيما لو جاء معا ولم يورسا او رشا وتاريخهما على السواء فانه لا يقضى بواحدة منهما
 ولو أن هذا الخنثى المشكل مات قبل ان يظهر أمره فأقام رجل البيعة أن أباه تزوجه اباه بألف درهم
 برضاه وانما ولدت منه هذا الولد قال أجبر بيته وأجعلها امرأته وأجعل الولد ابنا وان لم يقم هذا
 الرجل البيعة واقامت المرأة البيعة ان أباه تزوجه اباه برضى منه وانه دخل بها وانما ولدت منه
 هذا الولد قال تقبل بيته ويقضى بكون الخنثى رجلا وأزله الولد فان اجمعت الدعوات معا وجاءت
 البيتان جميعا فان قامت احدي عاتين البيتين وقضى القاضي بشهادتهما جاء البيعة الاخرى
 بعد ذلك قال لا أقبل البيعة الثانية وان كان هذا الخنثى المشكل من أهل الكتاب فادعى رجل
 مسلم ان أباه تزوجه اباه على مهر مسمى برضاها وأقام بيته من أهل الكتاب على ذلك وادعت امرأة
 من أهل الكتاب أنه زوجها وأقام على ذلك بيته من أهل الكتاب قال أقضى بيته المسلم وأجعلها
 امرأة وأبطال بيته المرأة وكذلك لو كان الرجل من أهل الكتاب وبيته من أهل الاسلام يقضى
 للرجل دون المرأة ثم قال ولو مات هذا الخنثى فادعت أمه ميراث غلام وأقر الوصي بذلك وحديثه
 الورثة وقال هي جارية قال اذا جاءت الاموال والدعوى لم يصدق الوصي ولا الاتم على ما ذهبي
 وان كان هذا الخنثى حيا لم يمت فقال أما غلام وطلب ميراث غلام من آية وصدة قه الوصي في ذلك
 وأنكر بقية الورثة ذلك وقالوا هي جارية قال لا أعليه ميراث غلام ولا اصدة قه على ذلك الا بيعة الى
 آخر ما ذكره من المسائل وهي مسرحة فيما اقتيناه كالا يحنى وأما مسئلة الهداية وغيرها لا ترد لامر
 منها ان النظر اذ وقع اتفقا من غير تعمد لا يوجب الفسخ باجماع علماءنا كما سر حوايه في باب بوبوت
 التسب وفي باب الشهادة على الزنا وهذا اذا كان عن يشتهى وأما اذا لم يكن كذلك بأن كان صغيرا
 يفصله الرجل والمرأة قال السراج في كتاب الكراهية وفي الجسائر اذا مات صغيرا وصغيرا يفضل
 الرجل والمرأة وقال في البحر وأما الخنثى المشكل المراهق اذا ماتت فبغير خلاف والظاهر أنه يمت قبل
 بالمراهق اذا الصغير الذي لا يشتهى علم حكمه من حكم الصغير والصغيرة حيث أجازوا للرجل والمرأة ان
 يعسلاهما ولا شبهة ان محل كلام الهداية في المشتبه قال ابن الهمام في دليل الامام وقوله سما

لا يطلع عليه الرجال ممنوع بل يطلع عليه اذ دخلت المرأة يحضرنهم يتابعون ان ليس فيه غيرها
ثم خرجت مع الولد فيعاون أنها ولدته وفيما اذالم يتعمد والنظر بل وقع اتفاقا وبهذا يدفع ما قد أورد
من ان شهادة الرجال تستلزم فسقهم فلا تقبل وفي الجرح وأقارب قوله بشهادة رجلين قبول شهادة الرجال
على الولادة من الاجنبية وأنهم لا يفسقون بالنظر الى عورتها اما لكونه قد يتفق ذلك من غير قصد
نظر ولا تعمد أو للضرورة كما في شهود الزنا ومثله في الزيلعي وغيره والحاصل ان مسألة قبول
الشهادة على الخنثى مصرح بها في كلامهم وليست مخالفة لاصل من اصولهم ولا مصادمة لفرع من
فروعهم بل هي ظاهرة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) من غزاة هاشم من الشيخ صالح مفتي غزاة
ابن صاحب التنوير بما صورته قد وقع في المباحة والمحاور مسألة وهي زيد له خنثى وبكر له خنثى
وهما صغيران تزوج زيد خنثاه الصغير من خنثى بكر قلما كبيرا فاذا الزوج امرأة والزوجة رجل
فقال القتيبي ينبغي القول بصحة النكاح فان قوله تزوجت بك يستوي من الجانبين في جواز النكاح
ولقائل ان يقول لا يصح النكاح لان المالكية تنافي المملوكية وربما يقال لا يحكم بصحة النكاح
ولا يبطلانه حتى يتبين الحال ثم بعد قولي هذا على طريق البحث رأيت المسألة منقولة عن القنية
والظهيرية ان النكاح صحيح وعلى في القنية بما علت فأحب الداعي عرض ذلك على حكم العلماء
وسيد الفضلاء وعين النبلاء لان مولانا خلال المشكلات كشف المضلات لاجرم انتم بقية
السلف ومرجع الخلف فالمرجوع منكم في هذا المقام غاية التحرير وافصاح التقرير دمه ودام النفع
بعلومكم للعباد الى يوم التناد والقصد بعرض ذلك على جنابكم الفائدة لا غير والله أعلم بالمقاصد
وبتة كل قاصد (اجاب) الخنثى اذا تزوج بالخنثى فقد مصرح في التارخانية والفيض والزيلعي
ومخ الغفار وغيرها بانه موقوف حتى يتبين وكذلك نص كثير من علماء تنابعدم جوازه حتى يتبين
وعبارة التارخانية لو تزوج خنثى من خنثى وهما مشكلان يتوقف في النكاح فان ما تقبل التبيين لم
يتوارنا وعبارة الفيض مثلها وعبارة الزيلعي فان زوجه أبوه او مولاه امرأة او رجلا لا يحكم بصحته
حتى يتبين حاله أنه رجل او امرأة فاذا ظهر أنه بخلاف ما تزوج به بين أن العدة كان صحيحا والا فبطلان
اعدم مصادفة المحل وكذا اذا تزوج الخنثى من خنثى آخر لا يحكم بصحة النكاح حتى يظهر ان أحدهما
ذكر والاخر انثى وان ظهر أنهم ما ذكران او اثنيان بطل النكاح ولا يتوارثان اذا ماتا قبل التبين
لان الارث لا يجري الا بعد الحكم بصحة النكاح انتهى فقوله أحدهما عام فيتناول ما ذاتين على
عكس ما قدره الوليان ويؤكد قوله أيضا وان ظهر أنهم ما ذكران او اثنيان بطل فان مفهومه أنه ان
ظهر أحدهما ذكر والاخر انثى أنه يصح النكاح فيكون موافقا لما في الظهيرية وقاضي خان
والتارخانية وعبارة مخ الغفار وحكمه في النكاح أن لا يزوج من رجل ولا من امرأة فان تزوج
رجلا فوصل اليه جاز او امرأة فوصل اليه باجواز والاجل كالعينين ثم قال ولو تزوج مشكلا مثله او امرأة
او رجلا لم يجز حتى يتبين فلا يتوارثان فبنا هذه العبارة جميعها التوقف في نكاحه مطلقا فاذا انقضى
هذا فلا شك في صحة النكاح فيما صورتم من أنه بعد كبرهما بين أن الزوج امرأة والزوجة رجل لمصادفة
المحل اذ بعد تصويره في المشكلين يبطل التعيين هذا وقد مصرح حوا بأن الرجل لوجعل نفسه محلا
للكاح صح النكاح ثم رأيت في الظهيرية وقتاوى قاضي خان والتارخانية ما أزال اللبس بالكلية
وعبارة الثلاثة خنثيان صغيران قال أبو أحمد ههما لآب الاخر يحضرن من الشهود تزوجت ابنتي
هذه من ابنك هذا قبل الاخر ثم ظهر أن الجارية كانت غلاما والغلام كان جارية كان النكاح جائزا
زاد في الظهيرية قوله وهو نظير ما ذكرنا اذا جعل الرجل في عقد النكاح نفسه محلا للنكاح انتهى
وقد نقل فيه في النظم الوهباني قولين فقال

مطلب في حكم نكاح الخنثى
اذا زوج بخنثى

ولو تزوج الخنثى صغيرا بمثله * يصح وفي التغيير قد قيل ينكر

قال ابن النخعي في شرحه ظاهر كلام النهاية عدم العصة وهو خلاف ما في الظاهرية وموافق لما نقل عن أبي الليث انتهى وأما قضية أن المالكية تنافي الملوكية فهي مسئلة غيران مسئلتنا ليس فيها ذلك اذ قبل التبين المالكية والملوكية في كل منهما بخصوصه غير محكوم بها والمحكم قبل التوقف بلا شك وأما قضية رجماء قال لا يحكم بمصصة النكاح ولا بإبلا منه حتى يتبين الحال لا يلائم التصوير مع زوال الاشكال لانه بعد التبين زال التوقف والمسئلة معروفة فما اذا تبين بعد كبرهما ان الزوج امرأة والزوجة رجل فتعين الحكم وأما قبل التبين فلا شك في عدم الحكم بشي من القطع بالعصة والقطع بالفساد بل هو متوقف كما صرح به القول المذكورة هذا ما فتح الله تعالى به والله أعلم (مسئل) في رجل له آستان آلة الرجال وآلة النساء لكن آلة الرجال مبدودة لا يخرج منها شيء اذا بال واحتمل بل يخرج بوله ومنه من الثقب وخرجت له حبة فهل هو ذكرا يعامل معاملة الذكور في الاحكام أم انهي يعامل معاملة الاناث (أجاب) نحو والمسئلة هي ذكرا يعامل معاملة الذكور قال في التنازع عليه وانما يتبع في الاشكال قبل البلوغ فأما بعد البلوغ والادراك نزول الاشكال لان بعد البلوغ لا بد من امارته يعلم بها انه رجل أو امرأة فان جامع بذكوره فهو رجل وكذا ان لم يجمع بذكوره ولكن خرجت لحية فهو رجل وكذلك اذا استلم كما يحتمل الرجال فهو رجل انتهى ولا يقال ان نزول المني من الثقب وخروج الحية من تغارض العلامتين لاحتمال ان يكون لا نشداد قضية الذكرا فلا تغارض والله أعلم

مطلب اذا كان لشخص
الان آلة الرجال وآلة النساء
ولم يخرج من آلة الرجال شيء
وخرجت له حبة فهو ذكر

• (مسائل شتى) •

(مسئل) في الرجل اذا كان في الصلاة ويخرج من بين اسنانه شيء من فضله الا كل هل يلقه ام يتلعه وفي صاحب سلس البول اذا كان يتلعه ساعة ويقطر ساعة كيف يكون وضوءه وهل له المصحح على الخفين وهل يقدم القسمة على الوقية كالصحيح وهل الحر اذا كان في الثوب منه مقدار خيوط درهم ما يحرم لبسه أم لا او يطرقة للسدى والهمة وهل يؤذن المصلي ويقسم للقوائيم أم لا وهل الافضل للموافر القصر أم الاتمام وهل بالاتمام يكون من تكبيرة أم لا وما حكم صلاة الظهر بعد صلاة الجمعة وهل فائدة المدة اذا نهم وصلى هجعا كان او صاحب عذرية حتى اذا وجد المدة أم لا وهل مستاجر الوقت اذا كان باجرة المثل تقبل عليه الزيادة أم لا (أجاب) بكرة للمصلي ان يخلع ما بين اسنانه ان كان قليلا دون قدر الجمعة وان كان كثيرا زاد على قدر الجمعة تفسد صلاته في الصحيح وكذا اذا كان قدر الجمعة في الاصح والفساؤه في المسجد مكروه كالصفاق والذي يقتضيه النظر القضي عدم التعرض له الى ان يفرغ المصلي من صلاته فيلقيه في محل يباح ولا يأكله وقد ورد كذا الوشم والطرحوا التعم وهو ما يعلق بين الاسنان منه أي ارموا ما يخرج به الخلال وكذلك ما يتخلل بين الاسنان ويخرج بنفسه خصوصا ان مكث كثيرا لتغيره وان أكله مع ذلك كره شارحها قال بعض المتأخرين من شراح الكفر في قوله ولو نظر الى مكتوب وقسمه أو كل ما بين اسنانه أو زمزماء في موضع محدود لا تفسد صلاته وان أم أي فاعل ذلك أعني الناظر والاكل والمداواة عات الكراهة في الناظر والاكل بل قد مر عن الحلبي أنها فيه تجرime وصاحب السلس ونحوه وضأ الوقت كل فرض وضأ بوضوءه فرضا وثقلا ما شاء ويطل وضوءه ويخرج الوقت فقط وهذا اذا لم يمس عليه وقت الا وذلك الحديث يوجد فيه وأما مسحه على الخفين فمقرر ذلك على وجه الاختصار ان أصحاب الاعتقاد اذا توضؤوا والعذر غير موجود وقت الوضوء والاسس حكم الاجتهاد يصحون في الإقامة وما لو طيلة وفي السفر ثلاثة أيام وليس لها من وقت الحديث له على البهارة بعد السلس بخلاف ما اذا السلس يطهارة العذر بان وجد العذر متبارنا للوضوء والسلس اول كليهما او فها بينهما واستقر جني ليس فانه حث

مطلب اتلاع المصلي ما بين
الاسنان ان كان دون الجمعة
مكروه وان قدره ما يقدر
والفساؤه في المسجد مكروه
ولا يتعرض له الى ان يفرغ
ويلقبه في مكان يباح الفقاؤه
فيه

مطلب في وضوء صاحب
السلس ومسحه على الخفين
والترجيح في حقه

انما يصح في الوقت كلما توصل حدث غير ما يتلى به ولا يصح خارج الوقت بناء على ذلك ليس وحكمه
في وجوب الترتيب وعدمه حكم الصحيح فيقدم الفاتحة على الوتيرة حتى لا يجتنب لو عكس لا يصح
اذا كان صاحب ترتيب ويكره اذا لم يكن صاحب ترتيب وأما الحرير فيجل منه ما سدد حرير ولجنته
قطن او خز وعكسه لا يجزئ الا في الحرب فقط وأما الحرير الخاص فلا يجزئ عند أبي حنيفة لافي الحزب
ولا في غيره للرجال ويجزئ للنساء والحلال منه للرجال قدر أربعة أصابع وأما النسوان درهما فاعتبارها
للحرمة لم يرد لهما شافى كتاب وفي الحاوي الزاهدى بسلامة جيع التفريق وما كان من الثياب
الغالب عليه غير القز كالخز ونحوه لا بأس ويكره ما كان ظاهر القز وكذا ما كان خطمه منه خز وحظ منه قز
وهو ظاهر لا خبر فيه وفيه بهلامة بمجد الائمة الحكمي ظاهر المذهب عدم الجمع في التفريق الا اذا كان
خط منه قز وحظ من غيره بحيث يرى كله قزا فلا يجوز كما ذكر في حب فاما اذا كان كل واحد مستينا
كالطراز في العمامة فظاهر المذهب أنه لا يجمع ويؤذن للفاتحة ويقيم وكذا الاولى الفوات ويجزئ
في الاذان للباقي فان شاء اذن لكل وان شاء اقتصر على الإقامة هـ اذا افتات صلوات فقضاها في
مجالس وان قضاها في مجالس يؤذن لكل ويقيم لكل كما صرح به ابن ملك نقله عن الكفاية والقصر
للمسافر واجب حتى لو أتم يكون أتماعا صـ الا انه عزيمة لا رخصة قال يعلى بن أمية قلت لعمران قال
الله ان خدمتم وقد آمن الناس فقال عجت بما عجت منه فسأت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا منه صدقته رواه مسلم وأما صلاة الظهر بعد صلاة الجمعة للاحتياط
تندم عن منها كثر الشراح وصرحوا بأن الاحتياط في تركها واذنك مبنى على جواز التعدد وعدم
جوازها لكن ذكر في التتارخانية اختلاف المشايخ في القرى الكبيرة اذ لم يعلم بالحكم والقضاء فيها قال
بعضهم يصلى الفرض ويصلى الجمعة معها الاحتياط وقال بعضهم يصلى الاربعة بنية الظهر في بيته او في
المسجد أو لا ثم يسهى ويشرع في الجمعة فان كانت الجمعة جائزة صارت الظهر تطوعا والجمعة صحيحة وقول
بعضهم يصلى الجمعة أو لا ثم يصلى السنة اربع ركعتين ثم يصلى الظهر فان كانت الجمعة جائزة فهذا يكون
تذلا وان لم تكن الجمعة جائزة فهذا فرضه وقال في الجمعة هذا في القرى الكبيرة وأما في البلاد فلا شك
في الجواز ولا تعداد الفريضة والاحتياط في القرى يصلى السنة اربعاً ثم الجمعة ثم ينوي اربعاً سنة
الجمعة ثم يصلى الظهر ثم ركعتين سنة الوقت فهذا هو الصحيح المختار ولو كان اداء الجمعة صحيحة فقد أداها
وسانها وان لم تكن الجمعة صحيحة فقد صلى الظهر والاربع سنة والاربع فريضة وركعتان بعده هـ
سنة قال الفقيه أبو جعفر النسبي رأيت الامام أبا جعفر الهندي انى صلى الجمعة بريدة ثم قام فصلى
ركعتين ثم صلى اربعاً فقامت ما هاتان الركعتان والاربع اعدت صلاة الظهر ولم تزل الجمعة بريدة فقال
لا ولكن صليت الجمعة ثم صليت ركعتين ثم اربعاً على مذهب على وقول الناس يصلى اربعاً بنية الظهر
او بنية أقرب صلاة على ليس له أصل في الروايات ولا شك في جواز الجمعة في البلاد والقصبات وفي شرح
الجميع في قوله ويجعلها أى أبو يوسف السنة بعدها ستا الخ ثم اختلفوا في نية تلك الاربع قبل ينوي
السنة والاحسن والا حوط في موضع الشك في جواز الجمعة وثبوت شرطها أن يقول نويت أن أصلى
آخر ظهر ادركت وقته ولم أصله بعد وقبل المختار أن يصلى الظهر بهذه النية ثم يصلى اربعاً بنية السنة
كذا في القضية والمسئلة افردت بالتصانيف ولشيخ مشايخنا الشيخ علي المقتدى رسالة نافعة مفيدة
فيها واذا صلى فاقد الماء بالتميم لا إعادة عليه سواء كان صحيحاً أم صاحب عذر أو ما سدد الزيادة في
الوقف مع كونه بأجرة المثل فهي اضمرار وتعت فلا تقبل صرح به الكل والله أعلم (سئل) في قول
الفقهاء رحمهم الله تعالى هذا قول ضعيف ما المراد بالقول الضعيف الذي يمتنع على قضاء الاسلام
الحكم به وعلى المقتين الاقتناء به وهل هو قول منسوب للامام الاعظم لكن في نسبه اليه ضعف أم هو
قول بعض علماء المذهب (أجاب) القول الضعيف ما قابل القول الصحيح كان الراجح ما قابل

مطلب في حكم لبس الحرير

مطلب في حكم الاذان
والاقامة للفوات وفي حكم
القصر للمسافر

مطلب في حكم صلاة الظهر
بعد صلاة الجمعة وفي صلاة
فاقد الماء بالتميم وفي الزيادة
على مسأجر الوقف بأجر
المثل

مطلب في المراد من القول
الضعيف والمرجوح وبعض
علامات الاقتناء

المرجوح ويعلم ذلك من تعجباتهم وترجيحاتهم في الكتب المتداولة المتأصلة بالقبول وقد سبقت
مصنعاتهم بترجيح دليل أبي حنيفة والاختلاف في مسائل يسيرة اختاروا الفتوى فيها على قولهما
أو قول أحدهما وإن كان لا يترسخ إلا مع الإمام كما اختاروا قول أحدهما فيما لا نص فيه للإمام بل
اختاروا قول زفر في مقابلة قول الكل في بعض مسائل فعلينا اتباع ما رجحوه وصححوه والعمل به كما لو
أقروا به في حياتهم كما نص عليه العلامة قاسم بن قطلوبغا في كتاب الترجيح والتصحيح قال فإن قيل في
غير الروايات عن الأئمة قد يحكون أقوالا بلا ترجيح وقد يحتلون في التصحيح قائم بعمل بمنزل ما عملوا
من اعتبار تعبير الفرف وأحوال الناس وما هو الأرفق بالناس وما ظهر عليه التعامل وما أقوى
وجهه ولا يحلوا الوجود عن يسير هذا احتيطة لا مطابقتهم فيرجع من لم يجز على يسير ليراء ذمتهم
وفي أول المقدمات أما العلامات للاقتناء وقوله وعليه الفتوى وبه يبقى وبه نأخذ وعليه الاعتماد وعليه
عمل اليوم وعليه عمل الأئمة وهو الصحيح وهو الأصح وهو الظاهر وهو المختار وفي زماننا قد دوى
مشايخنا وهو الأشبه وهو الأوجه وغير ذلك من الأساط المذكورة في متن هذا الكتاب في محلها في
حاشية البردوي اه وبعض هذه الالتاظ أكد من بعض ما قطع الفتوى أكد من لفظ الصحيح والأصح
والأشبه وغير ما واهط وبه يبقى أكد من الفتوى عليه والأصح أكد من الصحيح والأصح أكد من
الاحتياط ولا شك أن معرفة راي مختلف فيه من مرجوحه ومرايبه قوة وضعها هو نهاية آمال
المؤمنين في تحصيل العلم فالمروض على الحق والقاضي الثبت في الجواب وعدم الجحارة بهما
خوفاً من الافتراء على الله تعالى بتجريم حلال أو صدق ويحرم اتساع الهوى والتشبه والميل إلى المال
الذي هو الداهية الكبرى والمصيبة العظمى فإن ذلك أمر عظيم لا يتحاصر عليه الاكل جاهل شقي وقد
بينت في هذا الجواب ما يستحق إطالته وما السيف الاضاربه والله أعلم (مسئل) في شخص قال من لطف
الله تعالى ورحمته به هذه الأمة أن رفع عنهم الأصروا وكان في بعض الأمم الماضية إذا أصاب البول جلد
أحدهم أو ثوبه لا يظهر الا بقطعة فامسك ذلك بعض الناس وزعم عدم صحته وأنه لا فائز به فهل الأمر
كازمة أم لا (أجاب) كيف يشكروه ويرعهم عدم صحته وعدم القائل به وللغفل به مستفيض
صرح به غالب المفسرين والعقهاء والمحققين حتى وقف عليه كثير من العوام جليلة عن الخواص
وأكثر العلماء من ذكره في هذه الأمة على غير ما من الاستراد والاختصاص ومن ذكر ذلك الزحشري
في الكشاف في آخر سورة البقرة وفي سورة الأعراف والمقرطبي والكواشي والسبكي في المداويك
وأكثر الكتب الشرعية مشحونة بنقل ذلك قال السبكي في الدر المنثور أخرج ابن أبي شيبة عن
هائشة رضى الله عنها قالت دخلت على امرأة من اليهود فقالت ان عذاب القبر من البول قلت كذبت
فالت بلى انه ليعرض منه الجلد والثوب فأخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقت والناس
لذلك لا يعد ولا يحصى وقد اشتهر في قلوبهم ان ثوبه أحدهم عن المعصية كانت يقتل نفسه وكان الجراء
فيهم يقطع العضو المباشر للمعصية حتى يقطع المذاكير بالزنا وكان جزاء القتل عمده وخلاء التماس
ولم تكن الذب مشروعة لهم فرفع عن ذلك بركة دعاء سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم حتى يزول جبرائيل
بذلك عليه صلى الله عليه وسلم وقال له قد فعل ذلك ربك يا محمد والمسكر لئلا يستدل بانكاره على قلة
اطلاعه وقتوره همة عن مطالعة الكتب مع كثرتها في الوجود وكثرة حاملها والمقتبس من الأقدم الله
الوجود منهم ولا أخلى الكون من ركنهم أمين والله أعلم (مسئل) ممن كان على نهج الشرعة والخليفة
جاري الشيخ حسن العاروري الانصاري عمار واه البخاري في صحيحه قالت الانصار لكل نبي أتباع
وانا قد اتبعك فادع الله أن يجعل أتباعنا منا فقال صلى الله عليه وسلم جميعا لهم اللهم اجعل أتباعهم منهم
أعجز انصار رضى الله عنهم بالدعوة منه صلى الله عليه وسلم أن تكون لذراريهم خاصة أم للتابعين

مطلب صح ونقل ان بعض
الامم الماضية اذا أصاب
البول جلد أحدهم أو ثوبه
لا يظهر

مطلب في المراد بالاتباع
في دعاء النبي صلى الله عليه
وسلم للانصار بقوله اللهم
اجعل أتباعهم منهم وفي
تخييره صلى الله عليه وسلم
لخليفة بين ان يكون من
المهاجرين او من الانصار
هل هذا التخيير خاص به أو لا

لهم من ذريتهم ومن غير ذريتهم ما معنى ذلك وما تأويله وما الذي يحمل عليه وعما نقله عبد الله بن قتيبة
 في كتاب المعارف بقوله روى اشعث عن الحسن أنه قال كان حديثه رجلا من عبس نفيه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقال ان شئت كنت من المهاجرين وان شئت كنت من الانصار هل هذا التخصيص
 مخصوص به فقط أم هو الى الان محدود ليلى اختار أن يكون من أى حتى أراد من احياء العرب
 (أجاب) قد فسر شيخ شيوخ مشايخنا حجة الحفاظ بالشرق والمغرب أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر في
 فتح الباري وكذلك العلامة الشيخ أحمد بن محمد الخطيب القسطلاني في ارشاد الساري لشرح صحيح
 البخاري الاتباع بالخلفاء والموالي وكذلك غيرهم فظهر عومه للذاري والتابع لهم من ذريتهم
 وحلفائهم ومواليهم ولفظ ارشاد الساري موزون بالجديث الشريف (باب اتباع الانصار)
 بفتح الهمزة وسكون الفوقية وهم حلفاؤهم ومواليهم وسقط لفظ باب لابي ذر وبه قال (حدثنا محمد بن
 بشار) العبدى مولا لهم ببند الحافظ قال (حدثنا غندر) محمد بن جعفر قال (حدثنا شعبة) بن الحجاج
 (عن عمرو) بفتح العين ابن مرة الجلي: أحد الاعلام الثقات روى بالارجاء أنه قال (سمعت أبا حنيفة)
 بالجاء المهملة والزاى طلحة بن يزيد من الزيادة مولى قرظة بن كعب بالقاف المجهمة المفتوحة والراء
 والظاء المشددة (عن زيد بن أرقم) أنه قال (قالت الانصار يا رسول الله لكل نبي اتباع) بفتح الهمزة
 وسكون الفوقية وسقط لغير أبي ذر لفظ يا رسول الله (وانا قد اتبعناك) بوصل الهمزة وتشديد الفوقية
 (فادع الله ان يجعل أتباعنا منا) بتنع الهمزة وسكون الفوقية فيقال لهم الانصار ليدخلوا في
 الوصية من باب الاحسان وغيره (قدعا) عليه الصلاة والسلام (به) أى بالذى سألو ا فقال كفى الرواية
 اللاحقة اللهم اجعل أتباعهم منهم قال عمرو بن مرة (فتمت) بتخفيف الميم أى نقلت (ذلك الى ابن
 أبي ليلى) عبد الرحمن الانصاري عالم الكوفة (قال) ولا يذري فقال (فقد زعم ذلك زيد) هو ابن
 ارقم وبه قال (حدثنا آدم) بن اياس قال (حدثنا شعبة) بن الحجاج (قال عمرو بن مرة) بضم الميم
 وتشديد الراء المكى قال (سمعت أبا حنيفة) بالجاء المهملة والزاى (رجلا من الانصار) بنسب رجلا
 بيان او بدل من حنيفة قال (قالت الانصار) يا رسول الله (ان لكل قوم أتباعا وانا قد اتبعناك فادع
 الله ان يجعل أتباعنا) قال الطبري الفاء تستدعي محذوف أى لكل نبي أتباع ومن أتباعك فادع
 الله ان يكون أتباعنا أى حلفاؤنا وموالينا (منا) أى متصلين بهم امتة من آثارنا باحسان ليكون
 لهم ما جعل لنا من العز والشرف (قال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم اجعل أتباعهم منهم قال عمرو)
 أى ابن مرة الراوى (فذكرته لابن أبي ليلى) عبد الرحمن (قال قد زعم) أى قال (ذلك) بغير لام
 (زيد قال شعبة) بن الحجاج (اظنه زيد بن أرقم) وكلته احمل عنده أن يكون ابن أبي ليلى أراد بقوله
 قد زعم ذلك زيد أى زيد آخر كزيد بن ثابت وظنه صحيح فقد رواه أبو نعيم في المستخرج عن طريق علي بن
 الجعد جازما به وفيه التنبيه على شرف حنيفة الاخبار ووضح المرء مع من أحب وتأمل تأثير الحنيفة في
 كل شئ حتى فواسق الطير بالحنيفة رفعت على أيدي الملوئ حتى في الطب بالحنيفة الجارية عن النار
 فعلمك بالحنيفة الاخبار انتهى كلامه ولا ريب أن الانصار وذراريهم ومواليهم عتاقة وحوالة الى
 الآن وكذلك في احياء العرب العرب الكرام على الاستمرار والدوام والفتية والعلماء مصنفات في
 الفقه يقولون فيها كتاب الولاء ويذكر فيها كتاب الولاء ويذكر فيها ولاء العتاقة وولاء الموالة
 فمن رام احكام ذلك فليرجع الى كتب الفقه لاسيما كتب الحنفية فان فيها المتنوع وبها اخلها المشيع وفي
 نهاية ابن الاثير في بيعة الانصار والعقبة بل الدم الدم والهيم الهيم أى انكم تطالبون بدمي واطلب
 بدمكم ودمي ودمكم ثنى واحد وذكر في حرف الهاء والذال في بيعة العقبة بل الدم الدم والهيم الهيم
 يروى بسكون الدال وفتحها فالهيم بالتحريك القبر يعنى أنى اقبر حيث تقبرون وقيل هو المنزل أى منزلكم
 منزلي بلديث آخر احياءها كالمهمات مما كنتم أى لا تأفروكم والهيم بالسكون والنسخ أيضا واهدار

دم الفيل ينال دماؤهم بهم خدم أي مهذرة والمعنى ان طلب دسكم فقد طلب دمي وان اورد دسكم
وقد اهد دمي لاستحقاق الالة سنا وهو قول معروف لغرب يقولون دني دمي وهذا دمي وهذا
ودلك عند المعاهدة اتبى والكلام بطول على حديث الخديش بن لسد وروها عن بحر لا سكره الرواء
ولا يقتض شوارد الرواء ولا يساحل ولا يحاول اللهم رخصة من مائة العبد ادس بالها لا يطسأط
لاستعانة عن كل صة فقال الله سبحانه ان تكون من سبقت له العادة الايدية والسبادة
الاحروية أنه على كل شيء قدير وبالاجنة حدير

بأبيها الحسن الآتي بأسنلة * تروح النملب تعدي بالاسرات
اعتسنا بلدية القول فاشرحن * صا الصدور وسر بالامرات
صلا أيز من الدين التويم ولا * اشهى لنامس كلام أهل العمايات
أزال عا هه وما لا عداد لها * فيما مضى وعساء أنه باقى
والله ما الذهب الاربر مع جمل * من الخواهر عسدى كالدوات
واى السؤال وحسبى كله ستم * وفى ما شاء رب السموات
من كل هم وضعف واحلاف هوى * فيه الفساد بما فوق العمارات
لولا المشيئة فى الافعال قد سب * لكان للسمر ما ريد به بالذات
لكن شاهدها قطعها قومت * خف عسا به جمل المسقات
قيا الهى حنام الخير سأل * عبيد عدل خير الدين فى الاكى
لنفسه وجيع المسكين ومن * مهم مضى وكذا يارب من باقى والله أعلم

(سئل) فى رجل مصرى رمل بدية من قرى فلسطين ومكثت عامدة صبيى واسفل من
القرية الى بلد صغيرها بأولاده وتوفاه الله تعالى والآل مشايخ العربية يريدون حبرا أولاده على العود
الى القرية والسكنى ما اهل لهم حبرهم شرعا أم هم محيرون يسكنون حيث شاؤوا (أجاب) لا مانع
بحرهم على العود الى القرية والسكنى ما اهل من يعسر عليه التوفر على القوى والاحسان فى وطنه
فلها امر الى حيث يمكن فيه من ذلك كما هو سنة الانبياء والصالحين كما نص عليه الفقهاء وأصحاب
المفسرون هم أنو السعدو اله سادى متهنى الديار الرومية والله أعلم (سئل) فى رجل او دمارا
فى أرض ليست ملكه والرياح تم الى حاب بدية فوصلت الى حروبها وأحرق ما فيها من الاكداس
هل يمس أم لا (أجاب) نعم يسمى حاب او دواريج مصطربة كما هو مصرح به فى كثير من التون
والشروح والمساوى واعتمده السامس وأتوا به كما سنده المرحضى وأمنه فى تروى الانصار وكذا
فى الفسة وبقوله فى جامع الفصولين والله أعلم (سئل) فى رجل راحل وعلا لا ترمى صاحب العلو
السمل بأذن صاحبه ليرسح حبل له ان يرجع عليه فجميع ما أتفق وادامته يحبس حتى يدفع ما أتفق
بما هو وكاله أم لا (أجاب) نعم له أن يرجع عما أتفق على حماره وادامته اشع ذواله لعل عن اذنه
يحبس فيه كما يحبس فى سائر الديون والله أعلم (سئل) فى قرية عزم أهلها شرطى بخرامه
فاستدان جماعة منهم على عاتق ما لا ودفعوه للشرطى عنه والآل بظالموه به قيل بلرمه ذلك حيث
لم يأمرهم بذلك أم لا (أجاب) لا يلزم العنايت ما استدانوا عليه ودفعوه لصاحب الشرطة
بغير أمره فلا يرجعوا عليه والحالة هذه والله أعلم (سئل) فى قوم يقضون الجواميس وليس بهم
من ماله عصا نامها ورعيها الكلا المساح وجماعة يعزضون لهم ويكافونهم الى شئ من المال والحق
حبر اعلمهم فهل هو حلال شرعى أم حرام لا وحه ملط شرعا بوصف آكله بالفسق ومسحله بالكفر
أم لا (أجاب) تناول ذلك حرام باجماع المسلمين قال صلى الله عليه وسلم المسلم أحوا المسلم لا يسلط
وقال صلى الله عليه وسلم كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه وقال صلى الله عليه وسلم حاكبا

مطلب اذا ارسل الشخص
من بلده لا يجسر على العود
إلى بلده

مطلب اذا اوقد نار فى غير
أرضه والريح مصطربة
فاحرق شيئا لغيره يسمى

مطلب اذا سب صاحب العلو
السل بأذن صاحبه يرجع
عما أتفق

مطلب عزم الشرطى أهل
بلدة عرامة فاستدان جماعة
منهم على عاتق ما حصره

مطلب أكل مال الغير حرام
ولا يكفر مستعمله على الأصح

عن ربه أنه قال يا عبادي اني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا ولا خلاف
في حرمة مال الغير قطعاً واختلاف في تكفير مستحله والاصح عدمه لكن مع الاتفاق على أنه
كبيره موجبه للفسق لا يقتضيهما الا ذنوباً على الله تعالى في انتهاك محارمه عصمتنا الله والمسلمين
من ذلك والله أعلم (سئل) في رجل شاب في طلب العلم الشريف وفضل حتى تصرف في
التدريس والتصدير وقد جمعه مجاس برجل جاهل يدعي أنه قرشي فارتفع عليه وأزاحه عن موضعه
وجلس فوقه متعدياً عليه فقال طالب العلم ليس لك ان تجلس فوق العلماء لانك جاهل وأنا أعرفك
وأعرف أباك وغضب غيره على العلماء والعلم فرفعه بسبب ذلك للشرطة ولبعض قضاة العهد فحبس بسبب
ذلك وغرم ما لا عظماء فهل يلزمه بسبب ما ذكره تعزير أو تغريم لكونه ما تنكلم الا حقه ولا نطق الا صدقاً
واذا قلتم لاهل ينمن الرافع له ما غرمه بغير وجه ان تعذرا لا خذ من المغرم وهل اذا رفع أمره لقادر
على استرداد المال الذي غرمه من غرمه يفترض على القادر انتزاعه من آخذه لكونه ظالماً أم لا
(اجاب) اعلم أولاً أنه يحرم على الجاهل التقدم على العالم حيث اشعر تقدمه بيزول درجته عند
العامّة لمخالفته لقوله عز من قائل يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات وقد قال
ابن عباس رضي الله عنهما للعلماء درجات فوق المؤمنين بسبع عشرة درجة ما بين كل درجتين مسيرة
خمس مائة عام وقوله تعالى هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون وهذا يجمع عليه فاذا علمت علمت
أن المتقدم قد ارتكب معصية واذا ارتكب المعصية يعزروا له تقدمه عليه مباشرة بنفسه حال
الارتكاب اذ يقيم كل أحد حال المباشرة ولأنه انتصار بعد الظلم وهو مأذون فيه بقوله تعالى ولمن
اتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل ولا شك أن الجاهل ظلم طالب العلم بتقدمه عليه فلا الانتصار
بمثل هذه الالفاظ بل وبما فوقها مما ليس فيه قذف وكونه قرشياً لا يبيح له التقدم على ذي العلم مع
جهله اذ كتب العلم طائفة بتقدم العالم على القرشي ولم يفرق سبحانه وتعالى بين القرشي
وغيره في قوله تعالى هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون وقد صرح حوايان حق العالم
على الجاهل كحق الاستاذ على التلميذ وأنت علم بجرمة تقدمه على استاذك فاذا علمت هذه
المقدمة التي لا نزاع لا حد فيها فاقطع بعدم لزوم التعزير على طالب العلم وبعدم حقيقته شكوى
خصمه ورفعه للمغرم عادة وهو موجب الضمان على ما علمه الفتوى حسم المائدة الفساد وأما
وجوب الاسترداد على القادر فعلوم من حديث من رأى منكم منكراً فليغيره الحديث الى الآخر
والظلم يجب اعدامه ويحرم تقريره ولا شك أن أخذ المال منه ظلم فوق ظلمه السابق ولم يجهل شرع
فالمفروض على ولادة الامور ان يقابلوا فاعله بالزجر والردع والله أعلم (سئل) في الرجل الجاهل
هل له التقدم على الشيخ العالم واذا قال له العالم النصاري تعظم قسيسهم واليه ودخا طاهمهم وأبا من
علماء المسلمين فان لم تكرم في ذاتي فأكرمني لعلني فأبى اكرامه وتقدم عليه مستخفاً وبالعالم الشريف
هل باستخفافه بالعالم الشريف وبالعالم يصح كفو وتبين زوجاته ويجرى عليه أحكام المرتدين أم لا
(اجاب) ليس للجاهل أن يتقدم على الشيخ العالم بل وليس للشيخ الجاهل ذلك فقد صرح علماءنا
رحمهم الله تعالى أن للشاب العالم أن يتقدم على الشيخ الجاهل لانه أفضل منه قال الله تعالى
هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون ولهذا يقدم في الصلاة وهي أحد أركان الاسلام وهي ثالثة
الايمان وقال الله تعالى أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الامر منكم فالمراد بأولى الامر العلماء
في أصح الاقوال والمطاع شرعاً بتقديم وكيف لا يتقدمون والعلماء ورثة الانبياء عليهم الصلاة
والسلام على ما جاءت به السنة كذا صرح الزيلعي وغيره وفي البرازية والشاب العالم يتقدم على
الشيخ غير العالم قال سبحانه وتعالى يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات فالرافع
لما كان هو الله تعالى بدرجتين احداهما درجات العلم فمن يضعه يضعه الله في جهنم والعالم يتقدم

مطلب لا يباح للجاهل ولو
قرشياً ان يتقدم على العالم
ولو شاباً واذا تقدم عليه له
تعزير بمادون القذف

مطلب في شأن الجاهل
مع العالم والتلميذ مع
الاستاذ واستخفاف العلماء
والعلم

مطلب أولو الامر العلماء
في أصح الاقوال

على القرشي العير العالم والدليل على ذلك تقدم الصهرين على الخسبين وان كان الحسن أمرهم اسماءهم
قال الرندي يسنق حق العالم على الخافل وحق الاسماء على التليد واحد على السواء وهو ان لا يسنق
بالكلام قبله ولا يجلس مكانه وان غاب ولا يرد عليه كلامه ولا يفتد عليه في مشبهه والنقل في المسئلة
كبير بطول ذكره وأما الاستحفاف بالعلم والعالم في الطم الوجبات
ولكن به من سجع مكمر * كذا في لفظ الفقيه بصغر

قال العلامة عبد البر - مسئلة هذا البيت وان كانت مشهورة عند الخصية الا اني لم أفت عليها الا في
الحارثي السدي - قال ومن استخف بالبي - ابرهني من الالهياء يكفر ~~وكذا~~ من استخف بالعلم
العالمين أئمة الدين والشرعة روى أن من قال لعقبة فقيه بالصغير على وجه الصغير يكفر والكلام
في ذلك بطول وفيما كتبنا كتابا ان شاء الله تعالى واقه أعلم (سئل) في حرية ساجورينون
ومعهم السرية يدور عليه أي عا دار فهل اذا استد من شخص الى شخص يلزمه معرفته ولا يجوز
تحمله لمن اسفل عنه أم لا (اجاب) حيث كانت العرامة متعلقة به فهي دائرة معه أي عا دار
وقد صرح حوا بأن العرامات ان كانت لحفظ الاملاك فالقصة على قدر الملك وان كانت لحفظ
الاهل فهي على عدد الرؤوس ومزع عليه الولوالحي تعزيم السلطان أهل قرية فاسما سيم على هذا
واقه أعلم (سئل) فيما يعتقد أرباب الحرف من أن كل من لم ينسب حرقه الى صاحبها الذي
احترقها لا يعتقد ولا يحل له تعاطيها ويحرم عليه تناول أجرة عمله فيها كالحياطة الى ادريس
والتجارة الى يوح والحلاقة الى سلمان الهارسي - وسياسة الخيل الى صبر ويحذر ذلك وقد قدور
ذلك شأ بسبي الشدة عندهم وهو أن تجتمع أهل الحرف الذين في البلدة فيجند لهم من يريد الد
طعاما ولغيرهم من حضر المجلس ورعا أحدهم ذلك وتدابير نفسه وشق عليه الى العباة ويبيع
الى رجل يسمى سبع الصبغة جلعة على اجاره له بالعمل الى عبد ذلك من البدع التي لم ترد في كان
ولاسة ولا ملة ولا محلة هل حيث أذى ذلك الى مكيف الصقراء من دوى الحرف يبيع شرعا
ويجب معهم من الحرف على أرباب الحرف من الصقراء والعابرين وغيرهم من يتصرف أولا يصرف
وامتنع عنه لكونه بدعة أم لا (اجاب) نعم يبيع شرعا اذ فاعله والمعمد له كل قدماه
بدع لان أكثر أهل الحرف لا يعلمون من هو أول من محرمه احترام وفي ذلك ضرر عظيم ويحذر ومنع
أكثر المحرفين عن حرمهم التي هي اقيام شيتهم وتكليف المحترف الى ما عساه لا يقدر عليه ومن
الصواعد المبررة الصبر وال مع كون ماد كرم من البدع وهي ردة وقد ورد عن عائشة أم المؤمنين رضي
الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد
رواه الحارثي وسلم وأبو داود ولطفي من صنع أمر اعلى غير أمرنا فهو ردة وان ما حده وفي رواية
المسلم من عمل بغير ما عليه أمرنا فهو ردة وفي الحديث ونمر الأمور محدثاتنا وكل محدثة بدعة
وكل بدعة ضلالة وعن ثني هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال انما أحسن عليكم
شعوات الفخ في طوبى لكم وفر وحكم ومصلات الهوى رواه أحمد والبرار والطبراني في مسامع الملائك
وفي الحديث انما بعد فان أصدق اخذت كتاب الله وان أسفل الهدى هدى محمد ومن الأمور
محدثاتنا وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار رواه أحمد في مسنده ومسلم والنسائي
وابن ماجه عن جابر ومثني قوله كل بدعة ضلالة أي كل بدعة أحدثت على خلاف الشرع ضلالة أي
توصف لذلك لاصلاها والحق فيما يراه الشارع وما داند الحق الا الضلال ولا شئ في أن الشارع
ما جاء بالشك المد كورولا أرم من أراد الاحراف لاهل جلعة لتسج صغعه ولا باتحاد طعام لغائه
أهل حرقه في بلدته ولا يحفظ بسعة الصبغة الى أول من يعاطيها من طين الله وحاش لله سلك
أن يكف عبد اصعبها لعدم حوا وعمله في حرقه ما يسهل الكاليف الشاة وأن لا يسوق له

مطلب فيما يعتقد أرباب
احرف من أن كل من
لم يرب حرقه الى صاحبها
الذي احترقها لا يعتقد
وهما حدوده من الطعام
وفما يسهل سجع الصبغة من
يريدها

الاحتراف الا بعد اتيانه بجميع ذلك وما ذلك الا ضلال لا يرضاه المعين المتعال والله أعلم
 (سئل) في امرأة ماتت عن ابوين وزوج وبنت صغيرة وعن تركة من جلسها مهرها المتأخر
 بدمة زوجها المذكور فنصب القاضي جد الصغيرة لاتها وصيا مع وجود الاب والجد اب الاب فباع
 ما خصها من الاسباب لابيها بنين معاون بدمة العشرة باثني عشر في كل سنة وطلب منه رهنا على ذلك
 فقال الجد اب الاب دارى القلاية رهن به ولم تقبض ومات أبو البنت لاعت تركة ثم مات أبوه عن ابن
 ومنى على ذلك مدة سنين والآن الجد لا يطلب من ابن الجد الراهن رأس المال وربحه عن السنين
 الماضية الخالي عن حيلة الربا ويريد بيع الدار والحكم الشرعى (اجاب) كل ما ذكره
 من ابدان نص علمنا امانا من القاضى جد الصغيرة لاتها فصرح علما واننا ولاية القاضى متأخرة
 عن ولاية الاب والوصى يعنون به وصى الاب فيسبب في نصب وصيا مع وجود الاب الصالح
 للتصريف وأما قول الجد دارى القلاية رهن ولم تسلم فلانه لا عبرة بالرهن بدون القبض قال عز من
 قائل فرهن مقبوضة فقول الجد دارى القلاية رهن به أو هو رهن أو جعلت يارهننا ولم تقبض هدر
 لا عبرة به وأما مطالبة الابن بوفاء دين على أخيه الميت فمفسا فلا قائل به الا يلزم احدا وقام دين أحد
 ولو كان أبيا أو ابنا والزاهم بريح السنين الماضية الخالي عن حيلة شرعية أعجب من جميع ما تقدم
 فيه والله أعلم (سئل) في رجل مات وعليه ديون مستغرقة لا تفي تركته منه ما يريد القضاة أن
 يلزموا أخاه بوفاء جميع ما هل يلزمه ذلك أم لا (اجاب) حيث ضاقت التركة عن وفاء ديون
 الميت ليس على وارثه الا تسليم تركته ولا يلزمه وفاء جميع ما عليه من الدين والله أعلم (سئل)
 في رجل سكن مع زوجته في دار أمها وهي خراب فعمرها باذن مالكتها وماتت المالكة فهل العمارة
 ملك الباني أم ملك الامة وما الحكم فيما اتفق الباني على العمارة المذكورة أم لا (اجاب)
 حيث عمر باذن المالكة فالعمارة لها والنفقة دين عليها فيرجع بها في تركتها ويرث العمارة ورثتها
 والحالة هذه والله أعلم (سئل) في دار مشتركة بين اثنين أذن أحدهما للآخر بالانفاق
 عليه ومات الآخر هل للمتفق الرجوع في تركته بما اتفق على حصته أم لا (اجاب) نعم له
 الرجوع والحالة هذه والله أعلم (سئل) في رجل له على آخر ثلاثة قروش أجرة أرض وأثنا
 عشر قرشا ونصف من حنطة أقسم بالله ان دفع له ثمن الحنطة يبرئه عن أجرة الأرض فهل للقاضى
 جبره على ذلك اذا امتنع أم لا (اجاب) ليس للقاضى ذلك اذا تصح الدعوى فيه لاسيما مع
 جواز امتداده وعدم الفورية فيه والله أعلم (سئل) في رجل له ولاية على بلاد ورد عليه ضيف
 فتكافله فطرح على أهل البلد غرامة عوض ذلك هل له ذلك أم لا لكونه ظالم لا يجب اعدامه
 (اجاب) ليس له ذلك بل هو ظالم محض يجب اعدامه ويحرم تقريره باجماع المال والتخليل بل ومن
 لا يتخلل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والله أعلم (سئل) في رجل مات في طريق الحج
 وترك أمتعة ولم يمكن رفيقه أن يستطلع رأى القاضى خوف الضيعة عليها فحملها الى مكة المشرفة
 وأشهاد أنه ليس متبرعا بموتة الحمل وبانجابية عليها وباعها ثم بأضعاف القيمة وأودع عنها لدى الرجوع
 الى بلد الوارثة عند ثقة لعذر عجزه عن الحفظ فخرجت اللصوص وأخذوا بعض الوديعة فها هو هذا
 الرفيق أمين محض كمن ألفت الريح ثوب غيره في جرة فيلك الابداع ولا يضمن أم لا وهل له الرجوع
 بموتة الحمل وانجابية على الورثة حيث لم يمكن استطلاع القاضى وأشهاد أم لا (اجاب) نعم هو
 أمين محض لانه محسن في فعله قال جل من قائل ما على المحسنين من سبيل فانتفى عنه الغممان هذا
 الفعل الجميل وصرح علما وانما رخصهم الله تعالى بأن المفقود اذا مات بالبادية فلصاحبه أن يبيع
 جنازه ومتاعه ويحمل الذراهم الى أهله فصرح به في التشارخات عازيا للتجنيس الناصري وفي
 جامع الفصولين في الثامن والسلاطين في التصرف في الاعيان المشتركة الشريك أن يأخذ حصته

مطلب لا يصح نصب
 الوصى مع وجود الاب
 أو وصيه ولا عبرة بالرهن
 بدون القبض ولا يبطال
 أحد بدين أحد ولو أبيا
 أو ابنا

مطلب لا يلزم الوارث بوفاء
 دين المورث
 مطلب من عمر باذن المالك
 فالعمارة للمالك والنفقة
 دين عليه
 مطلب أنفق أحد الشريكين
 على الدواب المشتركة باذن
 مطلب لا يجبر الدائن على
 الابراء اذا أقسم بالله ليرث
 من كذا مدينه

مطلب ليس لوالى البلدة
 أن يطرح على أهلها غرامة
 لضيفه
 مطلب مات رفقته في
 طريق الحج وترك أمتعة
 فحملها الى مكة وأشهاد أنه
 ليس متبرعا وباعها ثم
 بأضعاف القيمة وأودع عنها
 فخرجت اللصوص وأخذوا
 بعض الوديعة

ويوقف خمسة العائب فيما يباعه من غرة الكرم وإذا قدم العائب ان شاء أبان بيعه وان شاء ختمه
 قيمته والقول قول البائع فيها ولا يمين ما استخذه السوم حيث كان للإيداع عذراً وجبه والقول
 قوله لانه أمين والمائة هذه فلا ضمان عليه ولو أن الورثة لم يرضوا بيعه وردوه وخمنوه فباعه بغير
 القول قوله في قيمته يمينه فيمنع قدوماً بقوله لا تمكراه الزيادة عليه ولا يشكك في أن له الرجوع
 عما لا بد منه من مؤنة الحمل والحماية والمائة هذه والله أعلم (سئل) عن آزر هل هو ام لم ولد
 الخليل على بنتا وعليه صلاة الملك الجليل (أجاب) في القاموس آزر صكها إبراهيم
 إبراهيم وأما أبوه فانه تارح وفي تاريخ الخليل وإبراهيم بن تارح وهو آزر وفي تفسير الجلالين في قوله
 تعالى وإذا قال إبراهيم لانيه آزر قال هو لقبه واسمه تارح وفي شرح الهمزية لابن جرير ولا بد على
 الساطم آزر فانه كافر مع أن الله تعالى ذكر في كتابه العبرانية إبراهيم صلى الله عليه وسلم وذلك
 لأن أهل الكتاب أجمعوا على أنه لم يكن أباه حقيقة وإنما كان عمه والعرب تسمى أبا بل في
 القرآن ذلك قال تعالى والله آتاك إبراهيم وإسماعيل مع أنه عم يعقوب بل لو لم يجتمعوا على ذلك
 وجب تأويله بذلك جميعاً بين الأحاديث وأما من أخذ بظاهره كالبضاوي وغيره فقد سأل الحق
 والحاصل أن المسئلة طويلة الأدبالة واسعة الدلائل كثيرة الأقوال والله أعلم بحقيقة الحال (سئل)
 من بيت المقدس من المرحوم الشيخ صالح الدجاني بما صورته المرحوم من خطبة العلوم العليم
 بالسطوق والمهورم أن بين لسالتا المروطة التي عدها الحريري هاء في حالي المدرج والوقف
 وجعلها هاء في المطالبي غير مجمعة وإن كانت منقوطة قال في القاموس الحنفية وهي التي اتصل
 انشائها وقيل له في حالة الامتحان أن في رسالة حروف إحدى كلمتيها يغيها المقطع وحروف
 الأخرى لم يغيها قط قال منها وأطراح ذي الحرمة نجي ومحرمة بنى الامال بنى وقال منها يثبت لاماطة
 شجب واعطاء شجب ومداداة شجب ومرعاة يفتن فأتى بالحرمة ومحرمة واماطة ومداداة
 ومرعاة في الكلمة التي حروفها غير مجمعة في حالة المدرج كما يرى وقال في الرسالة (القطاء) وهي التي
 أتم فيها بحرف منقوط وحرف غير منقوط ليس بوثاب عند منزة ثم بل يعقبة بر وقال منها
 مذرضع ثدى لانه خص بإفاسة تهاه ومنها إذا جاش لحمة لا يوجد قاتل أو سهاستوما

مطلب آزر عم إبراهيم

مطلب في الداء المروطة
 إلى عدها الحريري هاء

فلا خلا ذابجة • يتسقط خصه

وقال في خطبته التي أتم فيها عدم القطع في جميع العاطة ما منها الام مداومة اللهور ومواصله الدهر
 وأطراح كلام الحكاء ومعاصاة الله السماء أما الساعة موعدهم والساورة موعدهم أما
 أهوال القامة لكم مرصده أما دار العصاة الخاطئة المرصدة الارحم الله أمراء الملك هؤلاء
 وأحكم طاعة مولاه وعمل مادام العسر مطاوعا والدرهم موادعا والعهدة كاملة والسلامة
 حاصله إلى أن قال وأسأله الرحمة لكم ولا هبل مله الاسلام وهو أسمع الكرام والمسلم والسلام
 قال الحرث بن همام فلما رأيت الخاطئة فحبة بلاسقط وعرو سابغ نطق دعائي الأعقاب تتهاها
 العجيب إلى استجلاء وجه الخطيب الخ مولانا بعض طلبة العلم عارضونا بجعلنا الهاء المروطة في
 التاريخ خمسة راعين على أنها تاء بأربع مائة وصنع بعضهم تاريخاً وعدوها بأربع مائة وزعموا أن
 المدرج بأربع مائة وفي حالة الوقف خمسة فقلت هي هاء خمسة في الحالتين كما قال الحريري وأوردت
 عليهم ما ذكرته لحصر تكلم من أقوال الحريري في المقامات من أنها هاء في الحالتين والمرحوم ذي
 العلوم الباهرة يان ذلك لتستفيد منكم دسم محمد عليه الصلاة والسلام (أجاب) قال
 مريد عصره ووجه دهره بجلال الدين السبوطي رحمه الله تعالى في شرح عقود الجان التي هي
 أرجوزة في المعاني والبيان آخر الكلام على القسم الثاني في شرح قوله
 والوصل والقطع ونقط الاسرف • وتركه حذف وباللقب بنى

ومثال الثالث يعني حذف كل حرف منقوط والاثبات بالجميع مهملا قول الحريري الحمد لله المجدود
 الاله الممدوح الامعاء الواسع العطاء المدعو لحسم اللاءاء * مالك الام ومصور الرم وأهل
 السماح والكرم ومهلك عاد وارم أدرك كل سر علمه ووسع كل مصر حمله الخطبة بكلماتها كل
 حروفها مهمة وعندهم أن التاء التي تكتب ها في هذا النوع حكمها حكم المهمة اه كلامه أقول
 ولا ينافيه ما قاله المرادى في الجني الداني وابن هشام في المغني قال المرادى وأمانا التائيت التي
 تلحق الاسم فلا تعد من حروف المعاني ومذهب البصر بين فيها أنها تاء في الاصل والهاء في
 الوقف بدل التاء ومذهب الكوفيين عكس ذلك وقال في المغني والخامس التائيت نحو رجه في
 الوقف وهو قول الكوفيين زعموا أنها الاصل وان التاء في الوصل بدل منها وعكس ذلك البصريون
 لأن الضمير في قوله عندهم راجع للبديعين اذ هو في بحث البديع كما لا يخفى والتاريخ فن
 اصطلح عليه بعض متأخري الشعراء وأظهر واقع فيه صنائع لطيفة على عدد الجمل في الحروف نص
 عليه بعض الفضلاء وهو أي فن التاريخ المذكور لاشبهة أنه نوع من أنواع البديع وقد علم من صريح
 كلام السيوطي أنها عند أهل في حكم المهمة ولا يشك ذو فهم أنها تكتب في الخط ها وان
 كتبت في بعض المواضع القرآنية في المصحف الشريف تاء مجرورة لأن خط المصحف لا ينام عليه
 كخط العروضين اذ خطان لا يقاسن عليهما خط المصحف الشريف وخط العروضين واذا كانت
 تكتب ها تحسب بعددها هذا وانظر يقتضى جواز اعتبار مجزء النطق عند عدم الوقف
 وجواز اعتبار مجزء الخط اذ الكلام على الحرف له تعلقتان تعلق بكتابته وتعلق بنطقه وقد اعتبر
 علماء البدائع كلاما منهما كما قترروا ذلك في مواضع منها الجناس الخطي واللفظي فلا مانع
 من ذلك فيما يظهر فان قيل قوله في شرح العتود وعندهم أن التاء التي تكتب ها في هذا النوع
 حكمها حكم المهمة يدل على أنها في غير هذا النوع الذي هو الحذف ليس حكمها حكمها قلت لا يدل
 لما تقر في الاصول أن الحكم على الشيء لا ينافي الحكم عما عداه ويكفي ما من كلامه قوله التاء التي
 تكتب ها اذ هو المقصود حيث حكمنا علمها بأنها في الكتابة ها حسبت بها واذا انصفع الطالب
 الكتب البديعية وتأمل كلامهم حكم بجملة الاعتبارين الذين بحثناهما هذا ولم يضع أحد فيما
 علمت من المعتمدين المحقق بكلامهم كتابا في هذا الفن الذي هو فن التاريخ المذكور يعتمد في الرجوع
 اليه وغاية ما يقال هي في الكتابة ها على كل حال وفي النطق كذلك عند الوقف وفي الوصل تاء في النطق
 ها في الخط فما المانع من اعتبار الخط فتحسب بجملة باعتباره ومن اعتبار النطق فتحسب
 بأربعمائة باعتباره ويفهم المقصود بالقرائن الحسابية وكم من مشترك كذلك على أن المسئلة ليس فيها
 من الاحكام الشرعية الخطرة رائحة فلا ضرر في استعمالها في كل من الجهتين مع سقوط ما من
 كلامهم وعدم نقل صريح في المنع من جهة من يعتمد عليه والله أعلم (سئل) من بيت

المقدس أينما من المرحوم الشيخ بشير ابن المرحوم الشيخ محمد الخليلي تقيا

أيام غدا في البرايا فريدا * وفي العلم ركامه عا مشيدا

ومن صار قس الذكبا قولا * لديه وأخفى لبدا لبدا

يقول أبو الطيب المجتبى * وأعنى الامام المجيد المجيد

طلبنا رضاه بترك الذي * رضينا له فتركنا السجودا

ومنها آخر بعده * وجدناه صعبا لينا عنيدا

كان نوالا بعد القضا * فما نعط منه نخبه جدودا

فأوضح لنا وجه معناهما * ثبت على الدهر صدرا مقيدا

ولازلت توضح للمشكلا * تمانظم الناطمون القصيدا

• (أجاب) •

رضاء السجود لمدرجه * ومدرجه ليس يرضى السجود
ومعنى السجود الخضوع كما * اتى لغة واستغاض ورودا
فن حسن اخلاق مدرجه * خضوع الامام ليس يريد
وعز مقام له مستغض * يكون الخضوع وجوبا أكيدا
ولكن رأى تركه للسرى * به لا يرال مساويا سديدا
ويت التوال جدير بأن * تميل اليه قوادا وقودا
ففى الجدود الخطوط التى * تسى بخوتنا ونعنى السجودا
فما يعنى ليس بحق له * ولكن يراه اعتقادا سجودا
وان القضاء لكل الورى * على مقتضى تلك فضلا وسجودا
وقيل العطاء بلا موجب * هو الفضل ان تبغ منه الورد
فما به نفس القضاء فعلة * وهذا يلغى نغذه مفيدا

(سئل) عن قول سيدنا عرين العارض رحمه الله تعالى
ولم آله بالادوت عن حكم مطهرى * ولم أنس بالناسوت مظهر حكمه

(أجاب)

يقول ببرى فى شتى الحقيقة * متم على الحكم الذى فى الشريعة
فلم آله بالسرا الالهى عن الذى * ألقى طاهرا فى نص آى وسنة والله أعلم

• (كتاب الفرائض) •

(سئل) فى امرأة ماتت عن بنت وعن شقيقين وابن شقيق من أحدهما والكل مفقود ما عدا
البت وما القسمة (أجاب) تعطى البت نصفها المعروف لها لانه لاشبهة فيه ويوقف الباقي
فاد احكم فاض بموت المفقودين جميعهم اجتهادا أو قامت بينة على موتهم جميعهم قبلها بردها ان
كانت حية وعلى ورثتها ان كانت ميتة وأقل عدد تصح منه على كلا الحالتين أربعة تعطى البت اثنين
ويوقف اثنان فان طهر الاخوان حين دفع لكل واحد منهما سهمه الذى وقف له وان طهر مؤتمسما
سابقا عليها وحياته ابن الاخ يصرف السهمان له وان طهر حياهما بعد موت أم مؤتمسما يصرف
الموقوف لورثتهما والله أعلم (سئل) فى رجل مات عن ابن وبنتى خال وبنتى خال آخر وعن ابن وثلاث
بنات خاله والكل لأم وأبنا القسمة الفرضية (أجاب) مذهب أبى يوسف تقسم التركة على
أحد عشر سهمها لكل ابن من ابني الخال والحالة بانقراده سهمان ولكل بنت من بنات الخالين وبنات
الحالة سهم واحد قسمة ابدان للذكر منهم مثل حظ الانثيين وقد أفتى به بعض مشايخ بخارى تهيلا
على المقتى والقاضى وهذه رواية عن أبى حنيفة رحمه الله تعالى ومذهب محمد رحمه الله تعالى من
نصيب لابن الخال عشرة ولكل واحدة من بناتيه خمسة ولكل واحدة من بنات الخالين وبنات
ولا بن الخالة أربعة ولكل واحد من بناتها اثنان وبالتقراط المشهور على مذهب أبى يوسف لكل
ذكر أربعة قرا ريط وأربعة أجرا من أحد عشر جزءا من قيراط ولكل بنت قيراطان وبنات
أحد عشر جزءا من قيراط وعلى مذهب محمد لابن الخال أربعة قرا ريط وأربعة اجناس قيراط
ولكل بنت من بنات قيراطان وبنات قيراط ولكل بنت من بنات الخالين وبنات الخالين وبنات
وأربعة اجناس قيراط ولا بن الخالة قيراط وأربعة اجناس قيراط وثلاثة اجناس خمس قيراط والمتون

مطلب فى قوله سيدى عمر
اس العارض ولم آله بالادوت
عن حكم مطهرى الخ

مطلب ماتت عن بنت
وعن شقيقين وابن شقيق
من أحدهما والكل مفقود
مطلب ماتت عن ابنة
خال وبنتى خال آخر وعن ابن
وثلاث بنات خاله والكل
لاب وأم

على قول محمد وهو أظهر الروايتين عن أبي حنيفة وقول أبي يوسف الأول وقد رجح عنه إلى ما نقلناه
 عنه والله أعلم (سئل) عن تركته جلتها عشرة قروش وعلى المتوفى دين قدره مائة وعشرة
 قروش من داخله مهر الزوجة عشرة قروش فما يخصها من ذلك (أجاب) لها سبعة وعشرون
 قطعة وجديدان وخمسة أجزاء من أحد عشر جزءاً من جديد على أن كل واحد من القروش بثلاثين
 قطعة وكل قطعة بعشرة من الفلوس المسماة بالجدد كفي اصطلاح أهل فلسطين والله أعلم
 (سئل) في رجل مات عن خال هو ابن عمه أب الأب وعن ابن عمه أب لابوين فما الحكم
 (أجاب) جميع تركته للخال ولا دخل لأب عمه بحال كما هو صريح كلام المراجعة
 بقوله في آخر ذوى الأرحام ثم ينقل هذا الحكم إلى جهة عمومة أبويه وخولتهما ثم إلى أولادهم
 ثم إلى جهة عمومة أبوي أبويه وخولتهما ثم إلى أولادهم كفي العصبات فجعل الانتقال إلى عمومة
 أبوي الميت وخولتهما بعد عمومة الميت وخولته والخال من الصنف الرابع وعمومة أبوي
 الميت وخولتهما جعلها كثير من المصنفين صنفًا خامسًا وخرعن الرابع ومن أدخلها في الرابع
 صرح بأن الأثر بجهتهم متأخر عن الأثر بجهة عمومة الميت وخولته قال المصنف في شرحه
 على السراجية والصنف الخامس وهم عمات الآباء والإمهات وأخوالهم وخالاتهم وبنات
 الأعمام لأب وأولاد هؤلاء ثم قال روى أبو يوسف والحسن بن زياد عن أبي حنيفة وابن سماعة
 عن محمد عن أبي حنيفة أن أقرب الأصناف الصنف الأول يعني أولاد البنات الخ ثم الثاني يعني
 الأجداد الساتطين الخ ثم الثالث يعني أولاد الأخوات وبنات الأخوة الخ ثم الرابع يعني الأعمام لأم
 والعمات والأخوال والخالات الخ ثم الخامس وهم من تقدم كترتيب العصبات يعني أولادهم
 بالميراث الصنف الأول ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع ثم الخامس وهو المأخوذ به يعني الفتوى
 على هذا القول وروى عن أبي يوسف ومحمد أن أولاد الأخوة والأخوات أولى من الجدة الفاسدة
 وهو أبو الأم وقال قبل هذا روى أبو سليمان عن محمد بن الحسن عن أبي حنيفة رجهما الله أن أقرب
 الأصناف الصنف الثاني يعني أولادهم بالميراث الجدود الفاسدة والجذات الفاسدات وإن علوا
 ثم الأول وإن سفلوا يعني أولاد البنات وأولاد بنات البنات وأولاد بنات الابن وأولادهم ثم الثالث
 وإن نزلوا ثم الرابع وإن بعدوا وأما تقديم الرابع على صنف من الأصناف فلم نطلع على رواية قوية
 ولا ضعيفة وكذا تقديم الخامس على الرابع والحاصل أنه لا كلام في مسائلنا التي هي واقعة
 الخال أنه يختص فيها بالأثر الخال ولا شيء لابن عمه أب الأب لابوين بحال والله أعلم (سئل)
 في امرأة ماتت عن زوج وابن أخت لاب وأم وأخت لاب وأم فما لكل (أجاب) للزوج
 النصف والباقي لابن الأخت ثلثه ولبنت الأخ ثلثه على مذهب أبي يوسف اعتبار الوصف الذكورية
 والأنثوية فيهما ومحمد يعكس الحكم اعتبار الأصلهما وأفتى بعض المشايخ بالأول تيسيراً ولا أكثر
 بالنسبة وعليه غالب أصحاب المتون والشروح وعلى كل فالمسألة تصح من ستة أزواج ثلاثة
 والباقي يقسم اثلاثاً على ما بين أعلاه ولا يخفى أن ابن الأخت مدل بذات فرض وبنات الأخ بعصبية
 فلم يجز أب أحدهما الآخر والله أعلم (سئل) من بيت المقدس عن رجل مات عن أولاد
 خالة وأولاد خال فما الحكم (أجاب) الحكم عند أبي يوسف القسمة على الأبدان جميعهم
 من أولاد الخال والخالة حيث كانوا لاب وأم أولاد فقط وأولام فقط فيكون للذكر منهم مثل حظ
 الأنثيين وعلى قول محمد الثلثان لأولاد الخال يقسمان عليهم للذكر مثل حظ الأنثيين والثلث لأولاد
 الخالة يقسم بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين وإن كان أحدهما لاب وأم والآخر لاب فقط أو لأم فقط
 فلا شيء للآخر مع الأول وعند محمد القسمة على الأصول فلا أولاد الخال الثلثان والثلث لأولاد
 الخالة وقد تقرر عندهم أن رجعية قول محمد رحمه الله تعالى في جميع مسائل ذوى الأرحام

مطلب عما يخص الزوجة
 من التركة وهي عشرة
 قروش وعليه مائة وعشرة
 قروش مهرها مائة وعشرة

مطلب مات عن خال هو
 ابن عمه أب الأب وعن ابن
 عمه أب لابوين

مطلب ماتت عن زوج
 وابن أخت لاب وأم وبنات
 أخ لاب وأم

مطلب مات عن أولاد
 خالة وأولاد خاله

مطلب ماتت عن أم وعن
أخ لأم وعن عمات ثلاث

مطلب ماتت عن أخى ابن
ابن وعن ابن أخت يزعم
أنه ابن عم للبيعة
مطلب ماتت عن زوجة حامل
من غيرها وعن ابن ابن معتق
وعن بنت معتق

مطلب هلك عن بنت عم
لاب وأم وابن خال لاب وأم

مطلب هو ما قبله بصورة
أخرى

واقته أعلم (سئل) في أمي ماتت عن أم وعن أخ لأم وعن عمات ثلاث ولها حصصة في كرم
أربعة قراريط فهل للعمات شيء مع الأم والأخ المذکور أم ليس لهن شيء وما يخص الأم والأخ
من ذلك (أجاب) ليس للعمات شيء والحصصة المذكورة وما خلفته الميتة مقسوم بين الأم
والأخ لأم اثلاثا فخرسا ورذا فللأم قيراطان وثلاثا قيراط وللأخ قيراط وثلاث قيراط من الحصصة
المذكورة والله أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن أخى ابن ابن وعن ابن أخت يزعم أنه ابن ابن
عم للبيعة فهل ميراثها لابن ابن الابن وليس لابن الأخت المذکور شيء أم لا (أجاب) لا يرث
لابن ابن الابن جميعه بينهم ما سوية ولا شيء لابن الأخت ولو كان ابن ابن عم للبيعة والله أعلم
(سئل) فيما إذا مات عن زوجة حامل وعن بنت منها وبنتين من غيرها وعن ابن ابن معتق
وعن بنت معتق فما القسمة الشرعية بين من يرث بتقدير أن يكون في موضعها ذكروا نفع أولم يكن
في موضعها يذو النسا الجواب مع بيان المشكل بكل تقدير (أجاب) الحكم في المسئلة قبل الوضع
أن تعطى الزوجة الثمن من غير توقف إذ فرضها لا يتغير على كلاكه الطلقتين وإن ابن ابن المعتق
لا يعطى شيئا ويسترد الحمل في حق البنات الموحودات أي وتعطى كل واحدة ما سخطه وهو
أربعة قراريط على هذا التقدير معاملة لهن بالأثر من تقديرى المذكورة والأولوية ويوقف الباقي على
ما عليه الفتوى عند ما وفي المسئلة أقوال أخرى موجودة وهذا إن لم يصبروا وطلبوا الوعد منهم القسمة
قبل الوضع وبعد الوضع فإن كان الحمل ذكرا فلا شيء لابن ابن المعتق والباقي بعد ثمن الزوجة للذكر مثل
حظ الانثيين وإن كان أنثى فلا زوجة الثمن والبنات الأربع الثلثان والباقي لابن ابن المعتق ولا شيء للبنت
المعتق مطلقا وحاصل الأمر أن الراسخ في مسئلة الحمل أنما انتدبه واحد أو عامل الورثة بالانصراف من
تقديرى ذكره وأولوته وتعطى الأقل لمن لا يحجب ولا يعطى من يحجب ولو بعض التقادير شيئا فإذا
وضع الحمل وانتفع الحال زال حينئذ الاشتباه وارتفع الاشكال وهذا إذا وضعت الحمل أو أكره
حيث إذا وضعت ميتا أو خرج أقله حيا ومات قبل خروج الأكل كتر عداد الموقوف للموحدين وكان
الحمل لم يوجد فيقسم على من كان موجودا من غير اعتبار الحمل وهذه المسئلة ذات شعب وذو كرها
يؤدى إلى الخروج عن القدر المستول فتولى عنه عنان القلم والله أعلم (سئل) في حال كذا عن
بنت عم لاب وأم وابن خال لاب وأم فما الحكم (أجاب) هذه مسئلة اختلاف فيها جعل بعضهم
ظاهر الرواية أن الثلثين لبنت العم والثلث لابن الخال وهو المذکور في فرائض السرخسي وعليه
صاحب الهداية ومتن الكنز وملقى البحر وغالب شروح الكنز والهداية وجعل بعضهم ظاهر الرواية
أن لا شيء لابن الخال وإن الكل لبنت العم لكونها ولد العصبية وجعل في الضوء عليه الفتوى
وأنه رواية شمس الأئمة السرخسي وأنه وافق رواية التمرناشي وقائمه وصححه في المنبرين
وعليه صاحب الخلاصة قال في الضوء شرح السراجية فالأخذ للفتوى بروايته يعني شمس الأئمة
أولى من الأخذ بروايته ما يعنى صاحب الهداية وصاحب السراجية انتهى والأصل فيه أن
جهة القرابة إذا اختلفت كما في واقعة الحال هل يقدم ولد العصبية أم لا قبل وقبل والذي
ينبغي ترجيحه ما رواه السرخسي فإن لفظ الفتوى أكد من غيره من ألفاظ التصحيح كالتحسين
والتحسين مع أني لم أرمس اختصار على مقابل ما رواه السرخسي مصرحاً بكونه الصحيح أو الأشبه
أو المختار أو غير ذلك من ألفاظ التصحيح وانما يرسله أو يقول في ظاهر الرواية وأما ما رواه السرخسي
السرخسي فقد صرحوا بأنه الصحيح وأن الأخذ للفتوى به أولى وأنه ظاهر الرواية فليكن المنزل
عليه والله أعلم (سئل) عنه نائبا بما صورته في امرأة ماتت عن زوج وبنت عم لاب وأم
وأولاد أخوال كذلك هل يكون الباقي بعد فرض الزوج لبنت العم ولا شيء لأولاد الأخوال
أم لا (أجاب) قد دفع لي هذا السؤال سابقا وذكرته في جوابه ما حاصله أن الصحيح كما

في المنعرات أن لا شيء لولاد الخبال مع بنت الم وهو أولى بالاخذ لاقتوى كما في الصوء وفي مجمع الفتاوى
وظاهر المذهب أن ولد العصبية أولى سواء اختلفت الجهة أو اتحدت لأن ولد العصبية أقرب اتصالا
بوارث الميت وكانه أقرب اتصالا بالميت مبسوطا في فرائض الخلاصة بنت عم لاب وأم أولاد وبنت
عمة المال كله لبنت الم بنت عم وبنت خال أو بنت خالة كذلك الجواب في ظاهر الرواية وولد العصبية
أولى اتحدت بالجهة أو اختلفت وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الترجيح عند اتحاد الجهة
انتهى فالحاصل أن المسئلة اختلف فيها والصحيح أن ولد العصبية أولى بالترجيح فإذا علمت
ذلك فيكون الباقي بعد فرض الزوج لبنت الم لكونها وولد العصبية ولا شيء لأولاد الاخوال
والله أعلم (سئل) من بيت المقدس في رجل مات عن بنتي لأخت لاب وثلاثة أولاد أخ لام ذكر
وأثنين في الوارث (أجاب) المال كله لبنتي الأخت لاب ولا شيء لأولاد الاخ لام عند أبي يوسف
وعند محمد يقسم المال على بنتي الأخت لاب وأولاد الاخ لام فتعطي بنتا الأخت لاب النصف وتعطي
أولاد الاخ لام السدس ويرد عليهم الباقي بقدر سهمهم ما يقسم المال عليهم أرباعا للربع لأولاد
الأم والثلاثة الأرباع لبنتي الأخت لاب وتصح من أربعة وعشرين حصصا من ضرب ستة في أربعة
لأولاد الأم الثلاثة ستة لكل اثنان يستوى في ذلك الذكر والانثى كما صلهم ولبنتي الأخت
ثمانية عشر لكل واحدة تسعة والله أعلم (سئل) في تركه قسم وفيه الشخص دين لم يستغرق
هل يأخذ من كل سهم حصته من الدين أم لا (أجاب) نعم يأخذ من كل سهم حصته من الدين
حيث ظهر سهمهم جله والله أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنتين وزوجتين أحدهما وضعت
ذكر بعد موت أبيه مات وبنته الورثة يدعون أنه مات قبل خروج أكثره فلا يرث له وأمه تقول
مات بعد خروجه ومكثت ساعة حيا والورثة يعترفون بأنه ابن الميت فهل القول قولها اقرب ويورث
أم قول بنته الورثة فلا ولا (أجاب) القول قول الورثة ولا يرث الا اذا اعترفت الورثة بأنه
انفصل حيا حال في البحر في الجنازة نقلنا عن المجتبى والبدائع عن أبي حنيفة لا يقبل فيه الاشهاد
رجلين أو رجلا وامرأتين وثلاثة لا يقبل فيه قول النساء الا الأم فلا يقبل قولها وفي الولو الجلية امرأة
حامل ناست والولاد يتحرك في بطنها مقدار يوم وليلة وبعض الناس يقولون أن الولد حي وبعضهم
يقول انه ميت فدفنت كذلك ثم نبش القبر فوجدوا بنتا ميتة على عاتقها وتركت المرأة زوجها وأبوين
ان أقربت الورثة بأنها ابنته ورثت الابنة ثم ورثت منها ورثة الميت وان جددت الورثة لم يقض لها شيء
لانه لا يدرى أنها خرجت منها أم لا وفي الفتاوى البخارية تعامل مائت ويتحرك ولدها قدر يوم وليلة
فتقال بعض مات وقال بعض لم يميت فدفنت ثم نبش القبر فوجدت معها بنت قاعدة على جانبها ميتة
ولأميتة زوج وأبوان أجاب بعض مشايخ بلخ أنه لو أقربت الورثة كلهم بأنهم ابنتهم اخرجت حية بعد
وفاتها ترث البنت ثم يرث من البنت ورثتها ولو وجدوا لم يقض عليهم بارت بهذا القدر الا أن يشهد
عدول أنها وادتها حية وانما تبعهم الشهادة لو لم يبقوا قبرها منذ دفنت الى أن نبشت وقد سمعوا
صوت البنت من تحت القبر ووجدت ملازمهم القبر ولو لم يكن ثم شهودوا أنكرت الورثة حلقوا على
العلم ولا ميراث لها اذا سلفوا انتهى ولا شبهة في عسر ذلك جدا أو عذره وفي التمارخانية فتلا عن
الحيطة وان وقع الاختلاف في انفصاله حيا أو ميتة فشهدت القابلة على انفصاله حيا أجمعوا على أنها
تقبل شهادتها في حق الصلاة عليه وهل تقبل شهادتها في حق الارث قال أبو حنيفة لا تقبل
وقال لا تقبل انتهى ولا شبهة أن عمدتهما تقبل شهادة امرأة ثقة ولو لم تكن قابلة في حق الارث
وكذلك لا شبهة في قبول أخبار أمه في الصلاة عليه والله أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة
حامل لها بذنته مهر وعن أم وثلاث بنات فما الحكم المشرعي في مهر الزوجة المذكورة والدين الذي
بذنته وما التسعة الفرضية (أجاب) أما المهر فهو كسائر الديون فيتنهى قبل التسعة ثم يقسم على

مطلب مات عن بنتي لأخت
لاب وثلاثة أولاد أخ لام
ذكر وأثنين

مطلب اذا اقتسموا التركة
وفيها دين لم يستغرق يؤخذ
من كل سهم حصته

مطلب وضعت زوجة
الميت ذكر بعد موت أبيه
مات وبنته الورثة يدعون
أنه مات قبل خروجه أكثره
فلا يرث وامه تدعي أنه
مات بعد خروجه

مطلب مات عن زوجة حامل
لها بذنته مهر وعن أم
وثلاث بنات

ولما تم طبعها وأينع طبعها أرزخه بهذه القصيدة شاعر مصر الم فرد وأديها البليغ الاوحد
الشيخ محمد شهاب الدين فقال وأجاد في المقال

كيف نفسى تضام وهي البرية * أبهذا اقتالك مفتى البرية
يارشاي قبل الرشي اذ تم ادى * ان روى منى اليك هدية
حل فتوى مفتى الهوى رب قاض * ليس يقضى بقضى الامنية
وخف الله يا ظالم وصاني * كم سحر قتلت نفسا زكية
واطرح قول من يقتل افسى * فهو يروى الفتوى بدون روية
ان خير الدين الهمام جليل * وقتلوا في القضاء جليله
لا يرى القبي وهو مهدى قلب * حيث يقتل بما اقتضته القضية
يسند النص في المقال الى ما * صح نقلا واختير في الفقهية
فالتصانيف بعضها دون بعض * يتحرى تأليفه الارجحية
رحم الله سادة هم حنفا * قد تحلوا بمذهب الحنفية
هذبوه وربحوا واجادوا * حيث جادوا بقطنة ألمعية
لا تحق صاح تحت ظل ظليل * قد انام الانام في امنية
قال لي قد ساعدت بسعيد * ثمرات المني لديه جنية
كم فتاوى بحسنها تنبهي * وهي ترجو بالطبع نيل المزية
واذا بالها ازدهت فتخير * ثم أرزخ بهية الخيرية

٤١٧ ٨٥٦

١٢٧٣

الجزء الثاني من الفتاوى الخيرية

٢٠ ١٦

هذا الجزء بلغت مصاريف طبعه مبالغ عشرين قرشاً وستة عشر نصف فضة وخالص الكمرك